

# حوادث تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزير مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزير مكة المشرفة  
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثالث ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

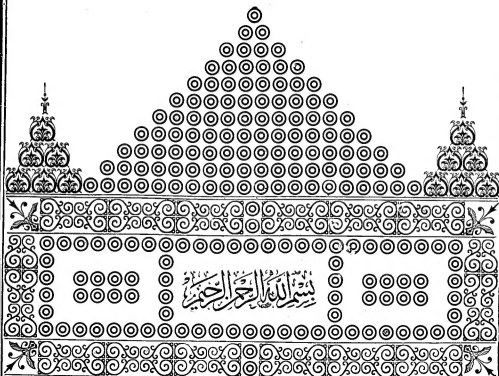
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً لا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ ووجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة العامة الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مطبعتي محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب مكتبة العامة الكبرى بمصر



### (باب صلاة الخوف)

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصباح بالدهن النجس عش أي ومن حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحيد في النهاية والمغنى (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المغنى والنهاية وحكم صلاته كصلاة الايمان وإنما أفردة بترجمة لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل فيها عند غيره اه (قوله كأي) أي في المتن والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغنى هناك فرع يصلي عيد الفطر وعيد الاضحي وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن امكن بخلاف صلاة الاستسقاء لانها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الغائبة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه وزاد النهاية بخلاف ما إذا فانت بغير عذر فيها يظهر اه قال عش قوله مر إلا إذا خيف فوتها الخ أي الغائبة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فانت الخ أي فصلها بغيرها وجامن المعصية كذا في حواشي شرح الروض لو ابدال الشارح مر ولو قيل شدة الخوف عذري التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم عقب ذكره عن الاسنى مثل ما مر من المغنى ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل المطلق اه وفي عش وعليه أي على ما نقله سم عن الاسنى فالظاهر انه لا ياتي فيما لم تفعل جماعة كالتراويح والمكسوبات إذا صليت فردى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تاتي صفتها من التفريق في ذلك ثم إن امكنتهم التناوب بان تصلي كل جماعة حدا منع حراسة غيرهم فعملوا أو لا صلوا صلاة شدة الخوف اه (قوله وحيد) أي

### (باب صلاة الخوف)

(قوله لانه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وإنما لا تشرع في الغائبة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل

(باب كيفية صلاة

الخوف)

من حيث انه يحتمل في الفرض فيه ما لا يحتمل في غيره كما باتى وتعييرهم بالفرض هنالانه الاصل وإلا فلو صلوا فيه عيد أملا جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لاستسقاء لانه لا يفوت وحيد فيحتمل استنائه أيضا من بقية الانواع



حين استثنائهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردى أى حين عدم الفورات اه (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له سم وأشار الفارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله واصلا الخ) ويجوز فى الحضرة كالمسافر خلافاً لما لك معنى ونهاية أى بان دهم المسعين العدو بيلادهم ما فى الامن فلا يجوز لهم صلاة عسفاً لما فهم من التخلف الفاحش ويجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع اذا زوت الفقرة الثانية المرافقة كالاولى عش (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون واردة فى صلاة ذات الرقاع فقوله تعالى فيها فادسجدوا أى فرغوا من السجود وتمازى كتمهم ويحتمل ورودها فى صلاة بطن نخل فقوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله مع ما ياتى) أى من الاخبار مع خبر صلوا كما ياتى فى اصولي واستمرت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودغوى المازنى نسخها أى الآية لتركه عليه السلام لها يوم الخندق جواباً عنها بتأخر نزولها عنه لا هنا نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس وغنى ونهاية قول المتن (هى انواع) أى اربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع اولاً والعدوى جهة القبلة فالاول اوفى غيرهما فالآخر نهاية (قوله تبلغ) إلى قوله وبعضهاى النهاية الا قوله بعضها إلى التنبيه على المغنى لذلك (قوله بعضهاى الاحاديث) كذا فى اكثر النسخ وفى بعض النسخ الصحيحة فى الاحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق لنهاية المغنى وغيرهما من وجود الستة عشر نوعاً جميعها فى الاحاديث وبعضها فى القرآن (قوله وذكر الرابع الخ) قضية صنعه أى كالمغنى وسرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام الشارح مر كالصريح فى انه مناهج عبارة البجبرى قوله ليجىء القرآن الخ أى صريحاً فلا ينافى فيه جاءه بغيره فهى سبعة عشر نوعاً قاله الاجمورى عبارة عش يفهم من كلام الشارح أى شيخ الاسلام انها سبعة عشر نوعاً وهو مخالف لقول مر ان الرابع من الستة عشر نوعاً واجب بان قوله منها تنازع فيه اختار وذكر اه بادنى تصرف (قوله به) أى بالربع وكذا جاءه بالثالث معنى (قوله مشكل الخ) وقد قيل الاشكال بان الشافعى إنما علق الحكم بصحة الحديث فيها اذا تردد فيه وإلا فكم من احاديث صححت وليست مذهبه له تأمل شوبرى وحقق عبارة الرشيدى والظاهر ان معنى اختيار الشافعى لهذه الأنواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لابطالها عنده لانه صرح به الحديث بل لفظة ما فهم من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل للشافعى اذ ذلك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر حجتها إلا بعد عصر الشافعى وكيف والامام احمد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم فى هذا الباب حديثاً صحيحاً وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من حجتها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطلع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة اجوبة كل واحد منها على حدته كافى دفع هذا التشنيع على عالم قريش من الأطباق الارض علما رضى الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر فى مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مر ان من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بذلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مرادى فى غير النهاية خلافه وفيه وقفة والا قرب ما قلناه عش (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن فى كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه حله إلا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أى من كثرة التغيير (قوله وحذف هذا) أى قوله صلاة عسفاً (قوله لفهمه) أى كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان فى جعل المصنف هذه الاحوال انوعاً وانظر وإنما الأنواع الصلوات المفعولة فيها كرى (قوله ما ذكره) أى فى قوله الا فى وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل فى غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل ومذهب ابى

المطابق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) إن لم يذكر فى كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمال على ذلك (قوله فى المتن يكون العدو فى القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل فى غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل

اي كونه على حد نسمع  
بالمعبد خير من أن تراه  
فاندفع ما هنا الشارح (العدو  
في جهة القبلة) ولا حائل  
بيننا وبينه وفيها كثرة  
بحيث تقارم كل فرقة منا  
العدو كذا قالوه مصر حين بانه  
شرط لجواز هذه الكيفية  
وهو مشكل مع ما يعلم من  
كلامهم الا ان يكفى جعلهم  
صفوا واحدا وجرا سوا واحد  
منهم وقد يجاب بانه <sup>كذلك</sup>  
لم يعلموا لامع الكثرة لانه  
كان في الف والاربعمائة وخالد  
ابن الوليد رضي الله عنه في  
ماتنين من المشركين في  
صحراء واسعة والغالب على  
هذه الأنواع الاتباع  
والتعب فاختص الجواز  
بما في معنى الوارد من غير  
نظر إلى ان حراسة واحد  
يدفع كيدهم لاحتمال ان  
يسرو فيجاء العدو المصلين  
فيتال منهم قلوبا وايضا  
فقلتهم ربما كانت حاملة  
العدو على الهجوم وهم في  
سجودهم بخلاف كثرتهم  
لجازت هذه الكيفية مع  
الكثرة وادنى مراتبها ان  
يكون مجموعنا مثلهم بان  
نكون مائة وهم مائة مثلا  
فصدق حينئذ اننا اذا فرقتنا  
فرقتين كافأت كل منهما  
العدو سواء اجمعنا فرقا م  
فرقا فقولهم بحيث إلى اخره  
المراد منه كمن عبر بان  
يكافئ بعض منا العدو ما  
ذكر كاهو ظاهر لامع القلة  
(فيرتب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله أي كونه) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أي كونه) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من  
قبيل الاخبار بالجملة لا ناقول لا يصح لانه لا رابط لهم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحل اي  
ذو كونه الخ سم وعش (قوله على حد نسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف سم (قوله فاندفع  
الخ) كيف يندفع بخروج على وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى  
سم (قوله في جهة القبلة) اي مرتب اعاب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغني (قوله وفيها  
كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا للندب فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع سم على  
حج اقول ستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح مرو تفارق صلاة عصفان الخ عش اقول وباتي في  
الشارح وسم رده (قوله بانه) اي قولهم بحيث تقارم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد  
بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغيرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما  
سم على حج اي بدون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اي اشتراط مقاومة كل فرقة منا  
العدو (قوله من كلامهم الا ان) أي في قول المصنف ولوحرس فهم الخ (قوله انه يكفي جعلهم الخ)  
اي ولا تشترط الحيثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اي بحيث تقارم الخ (قوله وايضا فقلتهم الخ) لعله  
معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافأت كل منهما الخ) قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة  
العدو إلا اعتبار مكافاة الحارسة ولا فلا معنى لا اعتبار المكافاة في كل فرقة كاللا يخفى باعتبار المكافاة على  
هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بما حواه له سم (قوله فقولهم بحيث الخ) المراد  
سنه الخ حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل في فرقتين كل واحدة تقارم  
العدو بل امكان الانقسام المذكور سم وباتي عن النهاية والمغني اعتداد اشتراط الانقسام بالفعل حتى  
لو كان الحارس واحدا اشترط ان لا يزيد الكفار على اثنين (قوله ما ذكر) اي ان يكون مجموعنا مثلهم  
كردي (قوله لامع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فيرتب الامام الخ) قال في  
العباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلوا عليه اه اي فان لم  
يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني وبعض  
الباقين من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله إلى ان يعتدل بهم) أي في الركعة الاولى ولذا الجراسة  
الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومعنى قول المتن (ولوحرس) اي  
ناظرا للعدو فيما يظهر لا موضع سجود عش عبارة سم قد بدل اي حرس على ان المراد ينظر إلى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلاة لان حذفت وبقى ريك  
مرفوعا وهذا القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذفت بطل عمله اه وهذا مذهب ابى الحسن فانه  
اجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل اغفيري الله تاملوني عهده اه (قوله أي كونه) اي  
ذو كونه (اي كونه الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من قبيل الاخبار بالجملة لا ناقول لا يصح لانه لا رابط  
(قوله على حد نسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بخروج على  
وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى (قوله وفيها كثرة الخ) قد  
يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا للندب فيما يأتي مع ان المغني الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضوعين  
كاللا يخفى فليتلوا (قوله مصر حين بانه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا  
لان فيها تغيرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كافأت كل منهما العدو)  
قد يقال لوجه لا اعتبار مكافاة كل فرقة العدو لا اعتبار الحراسة ولا فلا معنى لا اعتبار المكافاة في  
كل فرقة كاللا يخفى باعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حواه له  
فتامه بالطف فيه دقة (قوله فقولهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام  
بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقارم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لامع القلة) معطوف على مع

العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وأن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرس صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال عش قوله رف في الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الورد في جلوسهم أحداث صورة غير معبودة في الصلاة فلو جلسوا اجلبا وسوا قالوا قرب أنهم يديون الجلوس وكذا هو الواجب قصد السجود ناوين الحراسة فيها بعد تلك الركعة فعرض ما منهم منه كسب غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا الزحمة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله وحج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه المبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة عش (قوله) ولحقوه في القيام (الح) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسئلة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمتسبوق ثم رايت في الروض ما يؤخذ منه ذلك عش اقول يؤخذ ذلك ايضا من قول شارح الاتي كما علم ذلك كله ما مر في المرحوم وغيره وراى عن سم ما يصرح بذلك (قوله) بان لم يفرغوا (الح) أنظر كيف يكون هذا تصوير للمسبوق بأكثر من ثلاثة ثم رايت قوله الاتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله) بشرطه) أي بان يطمئنوا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع (قوله) فيه) أي الركوع (قوله) بشرطه) وهو العلم والتعمد كردى (قوله) نعم يتردد النظر (الح) قد يقال لاحسان هنا للسجدتين عليهم لان وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه سيقمهم من ثلاثة اركان طوبه وانما يكون كذلك لور كع الامام وهم في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب ان يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئا من القيام في غير الفاتحة كما في تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل سم (قوله) في حسان السجدتين) أي يسجد في الامام كردى (قوله) لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله) تلك النظائر) أي المرحوم وغيره من الناس ونحو المريض وبطل الحركة (قوله) المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله) وحرس الاخرين) أي الفرقة التي يسجدت مع الامام (وقوله) فاذا جلس) أي الامام للتشهد (وقوله) وهذه) أي الكيفية المذكورة (صلاة (الح) أي صفة صلاته نهاية (قوله) بضم العين) أي وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خليص بينها وبين مكة اربعة برد نهاية ومعنى (قوله) لعسف السيول فيه) أي لتسلط السيول عليه ويعرف الآن ببر فيه برماوى (قوله) فيه ان الصف الاول الخ) عبارة المعنى والنهاية وعبارة كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها مكانه وان تحول مكان الآخر وبمكس ذلك فهي اربع كيفيات وكلها جائزة اذ لم يكسر أفعالهم في التحول والذى في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول فيها وله ان يرتبهم صفوف قائم يحرس صفان فاكثر اه (قوله) مع تقدم الثاني (الح) أي في الركعة الثانية سم (قوله) وحلوه) أي مافى مسلم (قوله) الصادق

وحرص صف فاذا قاموا  
سجد من حرص ولحقوه  
في القيام ليقرأ بالكل فان  
لم يلقوه فيه بان سيقم  
بأكثر من ثلاثة طوبه  
السجدتين والقيام بان لم  
يفرغوا من سجدتهم إلا  
وهو راكع واقفوه في  
الركوع وأدركوه بشرطه  
فان لم يوافقوه فيه وجروا  
على ترتيب أنفسهم بطلت  
صلاتهم بشرطه كما علم ذلك  
كله ما مر في المرحوم وغيره  
نعم يتردد النظر هنا فيما  
ذكرته في حسان السجدتين  
عليهم مع كونهم مأمورين  
بالتخلف بهما مع امكان  
فعلهم بخلاف الامام لمصلحة  
الغير بخلاف تلك النظائر  
(ويسجد معه في الثانية من حرص  
اولا وحرص الاخرين  
فاذا جلس سجد من حرص  
وتشهد بالصفين وسلم وهذه  
صلاة رسول الله ﷺ  
بعصفان) بضم العين سمى  
بذلك لعسف السيول فيه  
رواها منكم لكن فيه أن  
العصف الاول سجد معه  
في الركعة الاولى والثاني  
في الثانية مع تقدم الثاني  
وتأخر الاول وحلوه على  
الافضل الصادق

به المتن كعكسه وذلك بشرط أن لا تتكرر أفعاله في التقديم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لأن الأول أفضل غرض بالسجود أولا مع الامام الأفضل أيضا واغتفر هنا للحارس هذا التخلّف لعدو ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة اليها (ولو حرس فيهما) أي الركنين (فرقا صف) على المناوبة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعا لحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن تحرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحدا (في الأصح) إذ لا يجوز فيه وفرضهم الركنين باعتبار أنه الوارد والإفلاز إذ عليهما حكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وشم سائر وليس هذا شرطا لجواز هذه السكينة بل لندما كما في المجموع عن الأصحاب (فصل) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالأولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الأخرى إليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن

به) أي الأفضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الأفضل وهو عدم سجود الصف الأول أولا بل الثاني أو عدم التقديم والتأخر كركي واقتصر سم على الأول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسافن مع التقديم والتأخر (قوله بشرط أن لا تتكرر أفعاله الخ) أي بأن لم يشك منهم أكثر من خطوتين فإن مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الاحرام بأن بقوا على حالة يسهل معها ما ذكر عس (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقديم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس (قوله) قياسا على الوارد أي وهو سجود الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكر من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعل الصف الأول أي سجود الثاني في الأول والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال في لفظ الشافعي إشارة إليه أنه ما يده ولم يرد عليه سم (قوله لأن الأول الخ) علته لقوله قبل الأفضل شارح اسم (قوله الأفضل) صفة للسجود أولاً الخ (قوله أيضا) أي كما لصف الأول (قوله) هنا) أي في صلاة عسافن (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهائية ومعنى وإما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الركعة يمكنه المشاهدة اهـ (قوله أي الركنين) أي قول المتن الثاني في النهاية والغني قول المتن (فرقة صف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المتابعة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يرد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) ليكن المناوبة أفضل لهما الثانية في الخبر ويكره أن يصل بأقل من ثلاثين ويجرس أقل منها نهاية ومعنى قال عس قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة ومراعاة من الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع كما صرح به شرح الروض اهـ (قوله ولو واحدا) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم لعس أي للنهية ومثله الغني خلافا للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كرن أي ذكر كن سم (قوله أي القبلة) أي قوله وعبر في النهاية والغني لإقوله خلافا إلى كثرتنا وقوله بحيث إلى وخوف (قوله وليس هذا) أي احدا الأمرين قول المتن (فصل) الخ) أي جميع الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الأسبك تأخير عن قول المصنف بفرقة ويؤاد أوله بأن يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام فلا سقوط فرضه بالأولى نهاية ومعنى قال عس والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فسوات الأولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا يجب فيها نهاية الإمامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اهـ وبوجه بأن إعادة وإن حصلت لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولاً فليس هو إلا فقد يقال لا بد من نية الإمامة لم يتعزز بليقة شرط المعادة وينبغي أن لا يبدئها وبعبارة على المنهج وفي كل من الاستئذان والتوجيه نظر إلا أن يكون الاستئذان منقولا عن كلام الأصحاب وإلا فالقياس كإدلاله عليهم وجوب نية الجماعة اهـ قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

وتأخر الأول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الأول والأول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله فيما على الوارد أي وهو سجود الأول في الأول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الأول فيها للحراسة وما ذكر من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعل الصف الأول أي سجود الثاني في الأول والأول في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال في لفظ الشافعي إشارة إليه أنه ما يده ولم يرد عليه (قوله لا الخ) أي علة لقوله قبل الأفضل عس (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحدا) هل يجري هذا في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بأن العدو هنا في جهة القبلة وهناك في غير هاهنا (قوله الثاني يكون) أي

(الخ) أى صفة صلاته وهى وإن جازت في غير الخوف فهى مندوبة فيه بالشروط الزائدة على المتن فقوله لم يسئل المفترض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف أى جنيبة محله فى الأمن أو فى غير الصلاة المعادة مغلبي ونهاية زادا لإعاباى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها أو فى إحداهما لا راعى مخالفتها لسنة صحبة أه قال ع ش قوله مر محله فى الأمن أى ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد وعليه فينبغى أن يقتدوا به لم يسئل أن لا يفعل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم مسألة مما طلب ترك الصلاة خلف غيره لأجله أه (قوله) نظر إلى أنها مع فقد بعض الشروط (الخ) يتأمل فيه فإن من الشروط كون العدو وفى غير القبلة أو فيها ونم سائر ما فقد ذلك بأن يكون فيها لا سائر لا تغريب فيه ومنها خوف الهجوم مع أن فقدته بأن يؤمن الهجوم ولا تغريب فيه سم (قوله) لأن هذا (الخ) علة لقوله خلا فالنخ والاشارة فى التغريب لتعليل الاستوى (قوله) كثرتنا خبر قول السابق وشرط (الخ) (قوله) بحيث تقاوم (الخ) نقله فى الخادم عن صاحب الوافى لكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الحلى المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهى عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة أه (قوله) أى بالاعتبار السابق كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل (الخ) سم (قوله) وخوف هجومهم (الخ) عطف على قوله كثرتنا (قوله) لم يفعلوها كان الضمير لهذه الكيفية و (قوله) لو فعلوا أى هذه الكيفية سم (قوله) والامام ينتظرم) راجع إلى قوله وتأتى الأخرى إليه وإنما أخره إلى هنا ليحسن اتصال قوله نعم (الخ) به (قوله) ليسلوا (الخ) عبارته فى شرح العباب نعم بحث الاستوى أن الأولى أن يصلى بالثانية من لم يصل إلى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفريقين (الخ) سم (قوله) المختلف (الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح أه سم (قوله) فى الجملة متعلق بقوله المختلف (الخ) وقال ع ش متعلق بقوله ليسلوا (الخ) أه وعليه فى معنى الباء (قوله) أو يكون أى كونه أى ذكوره (قوله) العدو إلى قوله كذا قيل فى النهاية والغنى إلى قوله كما يثبت فى شرح العباب قول المتن (تقف (الخ) المناسب لتقدير الشارح قوله يكون العدو (الخ) أن يزيدنا الفاعل إلى المتن (قوله) ويصلى بفرقة ركعة أى من الثانية بعد أن يحاذيهم إلى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعد أن يحاذيهم (الخ) أى الأولى له ذلك

كون أى ذكوره (قوله) وشرط ندب هذه كما قاله) هذا يقتضى ندب هذه فى الأمن وظاهر أنه فى غير الامام من حيث كونه معيدا اما هو من هذه الخبيثة فهو مندوب فى الأمن لأنه يسئل له الاعادة (قوله) خلا فالمازعه الاستوى نظر (الخ) عبارة شرح الارشادو قول الاستوى اعتراضا على الشيخين بل هذه شروط للجواز فان التغريب بالمسلمين أى عند فقدتها أو فقدوا أحدها لا يجوز زيدان مفهوم كلامها انه ان انتفت أو واحد منها انتفى الندب وانتفاؤه مصادق مع الحرمة أن وجد تغريب وجبار على الاقتداء ومع الأبا حة لم يوجد ذلك انتهى أى فالنظر ليس لازما لا انتفاؤه حتى يكون شرطا للجواز فتأمل وفى شرح العباب ويرد بانه لا تغريب لأن ما يتأهل كل فرقة يمكن أن تتداركه الأخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأق مع قوله وخوف هجومهم (الخ) إذ يؤزم انتفاؤه الجواز عندنا من الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله) مع فقد بعض الشروط) يتأمل فيه فإن من الشروط كون العدو وفى غير القبلة أو فيها ونم سائر ما مع أن فقد ذلك بأن يكون فيها لا سائر ولا تغريب فيه ومنها خوف الهجوم مع أن فقدته بأن يؤمن الهجوم ولا تغريب فيه (قوله) بالاعتبار السابق كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل (الخ) (قوله) لم يفعلوها كان الضمير لهذه الكيفية (قوله) لو فعلوا أى هذه الكيفية (قوله) المختلف هو صفة لاقتدائهم ش (قوله) فى الجملة فى شرح العباب ولا ينافى الندب حيث قد فقهه لم يسئل المفترض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه لأن محله فى الأمن أو فى غير الصلاة المعادة أى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها أو فى إحداهما لا يراعى مخالفتها لسنة صحبة نعم بحث الاستوى أن الأولى أن يصلى بالثانية من لم يصل إلى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفريقين لأن الصحابة رضوان الله عليهم لا يسلمون

وشرط ندب هذه كما قاله  
لجوازها خلا فالمازعه  
الاستوى نظر إلى أنها مع  
قد بعض الشروط فيها  
تغريب بالمسلمين لأن هذا  
ملحوظ آخر لا تعلق له  
بالصلاة على أنه لا تغريب  
فيه إلا أن أكرهم على  
الاقتداء به مع أنه بأن  
فيه ضرراً عليهم كثرتنا  
بحيث تقاوم كل فرقة منا  
العدو أى بالاعتبار السابق  
كما هو ظاهر وخوف  
هجومهم فى الصلاة لو لم  
يفعلوها وغير بعضهم بأمن  
مكرمهم ولا تخالف لأن المراد  
أمنه لو فعلوا والامام  
ينتظرم نعم أن أمكن أن  
يؤمن الثانية واحدها كان  
أفضل ليسلوا من اقتدائهم  
بالمتنفل المختلف فى صحته فى  
الجملة وصلاته ﷺ  
بالفريقين لأنهم لا يسلمون  
بالصلاة خلف غيره مع  
وجوده (أو) يكون  
العدو فى غيرها أو فيها ثم  
سائر وهذا هو النوع  
الثالث أكافه قوله الآتى  
الرابع (تقف فرقة فى  
وجه) أى العدو تحرس  
(ويصلى بفرقة ركعة)

لأن الضرر لهم غير محقق سواء قد وقعت الفرة الثانية في وجه العدو اه (قوله وعلم منه) أى من قول المصنف فاذا قام الثانية الخ (قوله انه لا تسن لهم الخ) أى ويجوز بعد الرفع من السجود نهاية ومعنى (قوله) لانه قائم) أى الامام قول المتن (وانتم) أى انفسها (وذهب) أى بعد سلامها (الى وجهه) أى العدو ويسن للامام تخفيف الاولى لا اشتغال قلوبهم بما هم فيه ولهم كلهم تخفيف الثانية انى انفر دواها لئلا يطول الانتظار معنى ونها يقرباى فى الشرح مثله (قوله ينتظرهم) ويسن اطالة القيام الى حقوقهم نهاية ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أى ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة حصاة بنية الاولى وهى منسجبة على بقية اجزاء الصلاة وهى كالواقىدى بالامام قوم فى الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسبووقون واقتدوا به فى الركعة الثانية ع ش قول المتن (وصلى بهم الثانية) أى فللم يدركوا معه لسرعة قراءته فيحتمل ان يوافقه فيها هو فيه وياتوا بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل انه ينتظرهم فى التشديد فياتوا بركعة ويسلم الامام وياتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينظرهم فى التشديد ايضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم ع ش (قوله قاموا فوراً) أى فان جلسوا مع الامام لنية القيام بعد فإظهار بطلان صلاتهم لاحادتهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا مع الامام لنية ان يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية انهم مسبووقون ع ش وقوله فالظاهر بطلان صلاتهم لعله اخذاً مما مر فى صلاة الامن فيما اذا زاد جلوسهم على جلسة الاستراحة قدر التشديد (قوله كباقي) أى فى شرح وكذا الثانية الثانية الخ قول المتن (قاموا انانيتهم) أى وهو منتظر لهم معنى قول المتن (وسلم بهم) أى ليحوزوا فضيلة التحلل معه كما جازت الاولى فضيلة التحريم معه معنى ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله) أى وصلة صلاته معنى (قوله) رواها الشيخان) وينبغي ان يشترط لجوازها الكثرة كفى صلاة عسفاً بل اولى لان العدو وهنا فى غير جهة القبلة او بحال بخلافه ثم وعليه ينبغي ان يرد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصلحة حيث تمتنع فى الامن كفى حق الطائفة الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت فى الامن فلا معنى لاشتراط ذلك فى صحتهاسم واطلق النهاية والمغنى والمنهج ان الكثرة شرط لسن صلاة ذات الرقاع للصحة وارقوا بينها وبين صلاة عسفاً حيث كانت الكثرة شرطاً للصحة لا لسنها بما حاصله كفى ع ش عن صلاة ذات الرقاع كما لا يجوز مثلها فى الامن فى الجملة حكم بجوازها مطلقاً وصلاة عسفاً لما كانت بخلافه للامن فى كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها (قوله موضع من تجد) أى بارض غطفان نهاية ومعنى يفتح اوله المعجم وثانيه المهمل حلى (قوله فكانوا يلقون الحرق) أى والحرق والرقاع بمعنى واحد يجزى (قوله يجوز فيها غير تلك الكيفية الخ) عبارة النهاية والمغنى والعياب مع شرحه ولولم يتم المقتدون به فى الركعة الاولى بل ذهبوا الى وجه العدو وسكنوا فى الصلاة وجاءت الفرة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو أى سكروا وجاءت تلك الفرة الى مكان صلاتهم وأعوها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم أى مكان صلاتهم وأعوها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر اه (قوله ولومع الافعال الخ) أى بلا ضرورة

فاذا قام الثانية فارقت (بالنية ولا بطلت صلاتها وعلم منه انه لا تسن لهم نية المفارقة إلا بعد تمام الانتصاب لانه قائم أيضاً فيكون انتصابهم فى حال القدرة (وانتم وذهب الى وجهه وجاء الواقفون) فى وجه العدو والامام ينتظرهم فاقتدوا به وصلوا بهم) الركعة الثانية فاذا جالس للتشهد قاموا) ندبا فوراً من غير نية لانهم مقتدون به حكماً كما بأتى (قاموا) ثانيته ولحقوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع) موضع من تجد رواها الشيخان أيضاً وسميت بذلك لقطع جلود اقدمهم فيها فكانوا يلقون عليها الحرق وقبل غير ذلك ويجوز فيها غير تلك الكيفية ولومع الافعال الكثيرة

بالصلوة خلف غيره مع وجوده انتهى (قوله فى المتن فاذا قام الثانية فارقتاه وانتم وذهب) قال فى الروض ولولم يتمها الى الثانية المقتدون أى به فى الركعة الاولى الخ عبارة العياب وللارلين ان لا يتموا صلاتهم بل بنوا مفارقة الامام وذهبوا باتجاه العدو ويقفوا اسكوا الخ بل ذهبوا او وقفوا باتجاه العدو وسكنوا فى الصلاة وجاءت الفرة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الى مكانهم أى مكان صلاتهم وأعوها لانفسهم وذهبوا الى وجه العدو وسكنوا فى الصلاة وجاءت تلك الى مكانهم أى مكان صلاتهم وأعوها جاز انتهى وبين فى شرحه ان هذه الكيفية رواها ابن عمر والاولى رواها سبل بن ابي حنيفة (قوله فيهم فى حال القدرة) هلا قيل لا يفارقه إلا عند إرادة الركوع (قوله فى المتن وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع) ينبغي ان يشترط لجوازها الكثرة كفى صلاة عسفاً بل اولى لان العدو وهنا فى غير جهة القبلة او بحال بخلافه ثم وعليه ينبغي ان يرد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصلحة حيث تمتنع فى الامن كفى حق الطائفة الثانية

لصحة الخبر كما بينته في شرح  
 العباب (والأصح أنها) أي  
 هذه الكيفية (أفضل من  
 بطن نخل) وعسفان لأنها  
 أخف وأعدل بين الطائفتين  
 ولصحتها بالإجماع في الجملة  
 وفارقت صلاة عسفان  
 بجوازها في الأمن لغير  
 الفرقة الثانية ولها نوت  
 المفارقة بخلاف التخلف  
 الفاحش الذي في عسفان  
 فإنه لا يجوز في الأمن كذا  
 قيل وفيه نظر فإن التخلف  
 الذي في عسفان يجوز في  
 الأمن للعذر كالرحمة وعند  
 نية المفارقة فكانت أولى  
 بالجواز من ذات الرقاع  
 بالنسبة للفرقة الثانية لأن  
 أفرادها لا يجوز في الأمن  
 بحال ثم رأيت ذلك منقولاً  
 عن الرافعي ورأيت له  
 توجيهاً يوضحه بعض  
 الإيضاح وهو أن ذات  
 الرقاع أشبه بالقرآن فأفها  
 من الحرم وأمر غدر العدو  
 إذ وقوف الطائفة الحارسة  
 قبائمه من غير صلاة أقوى  
 في مصابة العدو ودفع  
 كيد (وبقر الإمام) ندبا  
 (في انتظاره) الفرقة  
 (الثانية) في القيام الفاتحة  
 وسورة طه إلى أن يجيؤا  
 إليه ثم يمدن تلك السورة  
 قدر الفاتحة وسورة قصيرة  
 إن بقي منها قدرهما وإلا

و (قوله لصحة الخبر) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والآخرى في يوم نهاية ومعنى  
 (قوله أي هذه الكيفية) عبارة شرح المنهج أي صلاة ذات الرقاع بكيفية أنها قال البيهقي أي صورها من  
 كونها ثانية أو لائبة أو رباعية أه (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه فدل الحكمة في تأخيرها  
 عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن يتأكد وجود صورتهما في الأمن بالاعادة في صلاة بطن نخل  
 وتخلف المأمومين لتجوز حمة في عسفان وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأفهما أفضل والأقرب أن بطن نخل  
 أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الأمن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوري عن العلقمي ما وقفه ع  
 (قوله ولصحتها) أي ذنبها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا  
 الشهاب البرلسي قد بين به مراده من قوله ولصحتها بالإجماع في الجملة أه أقول وحاصله أنه أراد في الجملة صحتها  
 في بعض الأحوال وذلك لأنه قد ألقى مطلقا للثانية أن نوت المفارقة بخلافها فإن صلاة بطن نخل اقتداء  
 المفترض بالمتنفل وفي جواز خلاف في صلاة عسفان تخلف عن الإمام بثلاثة أركان طويلة ثم التاخر للثانين  
 به وذلك بطل في الأمن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره  
 وتعليقه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى واثبات الفرقة الثانية بركة  
 لنفسها مع دوام القدوة والامر الأول منعه أو خففة مطلقا وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد  
 القولين عندنا واما الثاني فمنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج  
 عن صورة المتنفل وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة  
 التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فأفهما يشرعان في حالة  
 واحدة فاحتجوا برضي الله تعالى عنهم أن يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر انتهى وفيه تأييد  
 لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر أن الأصحاب الخ قدره قول الشارح الاتي ثم رأيت الخ  
 (قوله ثم رأيت ذلك) أي أولوية ذات الرقاع عنهما كرى (قوله ورأيت له) أي الرافعي (وقوله وبوجه)  
 أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع الرابع  
 (قوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا أنه إن في المتن وقوله ويدعو إلى الأمن وقوله حررتها  
 إلى حاصلها وكذا في المغني إلا قوله بل هو مكروه (قوله) ثم يمدن تلك السورة الخ وهل يطلب منه  
 الأسرار حينئذ بالقراءة لأنه إذا جاز في حالة قرأتهم لفاحتهم فوت عليهم سماع قراءة أمامهم ولا فيه نظر

إذا قامت لركعتها الثانية بلانية مفارقة وأما حيث جازت في الأمن فلأعني لأشترط ذلك في صحتها (قوله)  
 ولصحتها بالإجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الاتي  
 وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (قوله) ثم وحاصله أنه أراد في الجملة صحتها في بعض الأحوال وذلك للفرقة  
 الأولى مطلقا للثانية أن نوت المفارقة بخلافها فإن صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جواز  
 خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الإمام بثلاثة أركان ثم التاخر للثانين بها وذلك بطل في الأمن فتأمل  
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث  
 وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى واثبات الفرقة الثانية بركة لنفسها مع دوام  
 القدوة والامر الأول منعه أو خففة مطلقا وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا واما  
 الثاني فمنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المتنفل  
 وايضا فمن البين أن الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الإمام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى  
 كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا الطول الانتظار من غير عذر وهذا ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى أن  
 صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فإن صلاة الفرقتين باطلة  
 عند الأمن وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي  
 تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الأخرى بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فأفهما يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (ويتشهد) ندباً في انتظار هافي الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول) يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندباً (للتخفيف) وتبادل الفرقة الاولى

والاقرب الاول للعللة المذكورة عش (قوله وشي) الخ) بالرفع عطفاً على القراءة (قوله) والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن بقر الخ) سم (قوله) لهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها الثلاث طولاً للانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به اهـ (قوله) بهذه الكيفية) أي كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه السهو للانتظار في غير محله لكرامة ذلك وعدم وروده سم على حج. والاقرب السجود لما علل به عش قول المتن (ففرقة ركعتين) أي ثم تفرقه بعد التشهد معه لانه وضع تشهدهم معنى ونهاية وبقي في الشرح مثله (قوله) بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة للثانية لا بالامام سم عبارة المعنى ولانه لو عكس رد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقع في ركعتيها الاولى واللاق بالحال هو التخفيف دون التطويل اهـ (قوله) بعد اي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمعنى فلو بالغ بالصبر في قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعتين بالآخرى ثلاثاً وعكسه بحث مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالاتظار في غير محله معنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق سجودوا اي الامام وغير الفرقة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة اي بما ذكر وهو كما قال اهـ قال عش قوله لم يبال انتظار في غير محله اي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اهـ وفيه بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه ماضيه ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلاف هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا فالانتظار هناك من غير انفرد الانتظار هنا مع الانفرد الى ان تأتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به اهـ (قوله) ثلاثاً في الثالثة الخ) وينبغي ان ياتي هنا نظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفرقة الاولى (قوله) كل من الثلاث الاولى الخ) اي في الرابعة اي من الاولين في الثالثة (قوله) وهو منتظر فراغها) يعني فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهد او قيام الثالثة وهو الفضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الرابعة معنى ونهاية (قوله) لجوازه في الامن) اي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفاضة سم (قوله) ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان اقر في الروضة واصلها ما قاله الامام وحزم به في المحرر ان شرط تقريبهم اربع فرق في الرابعة الحاجة الى ذلك بان لا يكتفي بوقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والافو كفضله في حال الاختيار نهاية ومعنى (قوله) وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة فاحتاجوا رضى الله عنهم أن يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر وفيه تايد لنظر الشارح المذكور (قوله) والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقرأ الخ (قوله) بزيادة تشهد) لعل المراد بزيادة التشهد بالنسبة للثانية لا بالامام (قوله) في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثاً وعكس كره ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو قال في شرحه للمخالفة بالاتظار في غير محله بخلاف الاولى لمقارقتها قبل الانتظار مقتضى السجود اهـ ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق سجودوا اي الامام وغير الفرقة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة اي بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلاف هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا فالانتظار هنا من غير انفردوا الانتظار هناك مع الانفرد الى ان تأتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به وسكت عمالو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد السهو للانتظار في غير محله لكرامة ذلك وعدم ورود (قوله) وفارقه كل من الثلاث الاولى) اي في صورة الرابعة (قوله) لجوازه في الامن

فانه قراها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغرباً) بهذه الكيفية (ف) يصلى بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه الجائز ايضا بل هو مكروه في الاظهر) لان التفضيل لا بد منه فالسابق اولي به وسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولي الثانية (ويتنظر) الثانية اذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهده) الاول (او قيام الثالثة) وهو اي انتظار هافي القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقرأ في انتظاره في القيام ويتشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى ان يفرقه اولاً بعده لانه محل تشهدهم (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والاضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا (ولو) فرقهم اربع فرق في الرابعة وثلاثاً في الثالثة (وصلى) بكل فرقة ركعة وفارقه كل من الثلاث الاول وصلت نفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

الرابعة فيصلى بها ركعتين وتاتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلمها (صححت صلاة الجميع في الاظهر) إذ لا يحذور فيه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لانه لا اضل (وسهول كل فرقة)



كلامه وصرح به أصله  
(بحول في أو لا هم) لا اقتداهم  
فيها حسا وحكا (وكذا  
ثانية الثانية في الاصح)  
لاقتداهم فيها حكا والا  
لاحتاجوا النية القدرة إذا  
جلسوا للتشهد معه (لا ثانية  
الاولى) لا تفرداهم فيها حسا  
وحكا (وسهوه) أي الامام  
(في الاولي يلحق الجميع) اما  
الاولى فظاهر فتسجد عند  
تمام صلاتها واما الثانية  
فلاهم بطور اصطلاحهم بصلاة  
ناقصة لماسر ان من اقتدى  
بمن سها قبل اقتداه به بلحقه  
سهو فيسجدون معه فان لم  
يسجد يسجدوا بعد سلامه  
(و) سهوه (في الثانية لا  
يلحق الاولين) لانهم  
فارقه قبل السهو بل يلحق  
الاخرين وإن كان في حال  
انتظاره لهم في التشهد  
الاخير وهذا كله وإن علم  
بما سرف في سجود السهو لكنهم  
ذكروه هنا لانهما يخفى ولو  
كان الخوف في بلد وحضرت  
صلاة الجمعة صلوا على هيئة  
عسفان وهو واضح وعلى  
هيئة ذات الرقاع لكن  
بشروط حررتها في شرح  
الارشاد وحاصلها ان  
يكون في كل ركعة أربعون  
سموا الخطبة لكن لا يضر  
النقص في الركعة الثانية  
(ويسن) للصلاة  
الخوف (حل السلاح)  
الذي لا يمنع صحة الصلاة  
لانحو نجس وبیضة تمنع  
السجود فلا يجوز حمله

الظاهر (قوله إذا فرقهم الخ) أي الامام في صلاة ذات الرقاع معنى الماتن (وسهو كل فرقة الخ) و (قوله وسهوه في الاولي الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثية واربعية نهاية معنى (قوله لماسر) الاولي وقد سرائى في سجود السهو (قوله بل يلحق الاخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صلوا على هيئة عسفان الخ) ولولم تمكنه الجملة فصلي بهم الظاهر ثم امكنته قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم اكرهه وبقدم غيره ليخرج من الخلاف حكماء العمران في نهاية واسنى قال سم قوله لم يجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كماله الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدم وهما تقصير المسبوق اه وقال ع ش قوله مر ولو اعاد لم اكرهه اي اعادها جمعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه او لا وقوله مر ويقدم غيره اي ندبها (قوله ر على هيئة ذات الرقاع) اي لا كصلاة بطن نخل إذ لا تقام جمعة بعد اخرى معنى ونهاية (قوله) وحاصلها ان يكون الخ (الخلاف مالم يخطب بفرقة صلى باخرى وتجبر الطائفة الاولي في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجبر الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جبرية نهاية معنى (قوله في كل ركعة أربعون الخ) قضيت له لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصها عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في النهاية بقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح ان تقام بأربعين الخ لا يشترط بلوغهم اي الفرقة الثانية أربعين على الصحيح ان ما هنا مجرد تصوير ع ش (قوله سموا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ) عبارة المغني والنباية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الاولي في الصلاة بطلت وفي الثانية فلا الحاجة مع سبق انعقادها (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم الثانية وهو الاوجه وان قال الجرجري انه يحتمل على عرض النقص عنها بعد اتمام جميع الاربعين ولا لم يبق لا شرائط الخطبة بأربعين من كل فرقة معنى نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد قيل اقتداهم وبعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي للفرقة الثانية فقيه تصریح بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في اولاهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله مر حالة تحرم الثانية اي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلى) إلى قول المصنف الرابع في النهاية الا قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المغني لا قوله ولو خوف إلى ولو اتقى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه وقال في شرحه وخرج بما زده ما يمنع من نجس وغيره فيمنع حله وما يؤذى كمنع في وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوى وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله انتهى سم (قوله لا نحو نجس الخ) عبارة المغني والنباية ويحرم منجنس وبیضة ونحوها تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من إبطال الصلاة ويكره مخرج ونحوه يؤذيه بان يكون في وسطهم ومحلها كما قاله الاذرع عن خوف الاذى ولا لا فيحرم ولو كان في ترك الخلل تعرض للمهلك ظاهر اوجب حمله ووضع بين يديه ان كان بحيث يسهل تناوله الخ بل بتعين وضعه إن منع حمله الصحة ولا تبطل صلاته بترك ذلك

أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة (قوله) وحاصلها أن يكون في كل ركعة أربعون الخ) الظاهر ان ذلك لو وقع مثله في الا من تحت للفرقة الاولي فقط. يؤيد بذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض عقب هذا فرع لولم تمكنه الجمعة فصلي بهم الظاهر ثم امكنته الجمعة قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن يجب على مالم يصل معهم ولو اعاد لم اكرهه وبقدم غيره ليخرج من الخلاف حكماء العمران انتهى وقوله لم يجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كماله الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو هنا وتقصير المسبوق (قوله سموا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة (قوله) لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قيل اقتداهم وبعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي للفرقة الثانية فقيه تصریح بانه لا يضر نقص الفرقة في اولاهم وهو ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه قال في شرحه

أحكامه وضعه بين يديه إن سهل اخذه كسهو له وهو محموله هو هنا ما يقتل نحو سيف ورمح وسكين وقوس ونشاب ما لا يدفع كترس ودرع ففكره حمله كترك حمل الاول حيث لا عذر في هذه الانواع الثلاثة وفي قول يجب (لظاهر قوله تعالى ولا تأخذوا أسلحتهم وجملته الاطلاق على الذنب والابطال الصلاة بتركه ولا قائل به وفيه ما فيه ولو خاف ضررا يبيح التيمم بتركه حمله وجب في الانواع الثلاثة على الاوجه ولو نجسا وما أماعل السجود الذي يتجه انه باق في القضاء هنا ما باقى في حمل السلاح النجس في حال القتال وان فرض ان هذا اندر ولو انتفى خوف الضرر وتاذى غيره بحمله كرهه ان خفف الضرر بان احتمل عادة الا حرم به يجمع بين اطلاق كراهته واطلاق حرمة (الرابع) من الانواع بحمله كذا قاله الشارح منها به على ان قوله الرابع واقع في حمله وان لم يذكر الثالث لانه ذكره ضمنا كاسم (ان يلتحم القتال) بان يختلط بعضهم ببعض ولم يتم كونه من تركه تقيدها باختلاط لحم الثوب بسداه (او يشتد الخوف) بلا التحام بان لم يمتوا مجموع العدو ولو اوا انقسموا (يفصل) كل منهم (كيف

وان قلنا بوجوب حمله او وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة اها قال ع ش قوله ولا يفجرم أى ما يخفف على نفسه ولا جاز بل وجب كالقالب الزادى حفظا لنفسه ولا نظرا لتضرر غيره خبيثه اه (قوله لغير عذر) أى بدون خوف الضرر (قوله ويصية) يتأمل وجه استثناء البيضة هنا مع ما يأتى من المارد بالسلاح هنا ما يقتل لا ما يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر احكامه) أى الاية من السكره والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أى بنفسه او بواسطة بدليل تمثله بالقوس حنفى (قوله يفكره حمله) أى لكونه تقريبا يشغل عن الصلاة كالجمعة نهاية ومعنى قال البصرى لا يخفى ما فيه أى فى كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مرتب على تركه بل لو قيل بوجوبه جازم لم يبعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع اليه ايضا اه (قوله حيث لا عذر) أى من مرض او اذى من مطر او غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أى إذا يلزم من الوجوب البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أى بل لا سر خارج نهاية (قوله وجب الخ) أى ولو اذى غيره كاسرعن ع ش وقد يشير اليه قوله الاتى ولو اتنى الخ (قوله ما يأتى في حمل السلاح الخ) أى والراجع منه وجوب القضاء ع ش (قوله في حمل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أى بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين ملاح ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام إلى قوله ضررا يبيح الخ كردى (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه عميرة يعنى انه ذكر النوع وعمله قال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكره كانه جرح دفتى انتهى وهذا أولى من جواب الشارح م ع ش (قوله منها به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا ان يكون الياء فى محله بمعنى مع أى محله إشارة إلى أن ما وقع خراعن الرابع ليس هو الرابع وحده بل وهو وعمله لان قوله ان يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بالاربع الرابع وعمله لكونه اخبر عنه به مع حمله سم (قوله على ان قوله الخ) أى فقول به محله خبر مبتدأ محذوف والياء بمعنى فى عبارة الى شديدي بعد كلام على ان الذى يتجه ان الشارح الجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما قال ان المصنف لم يعنون عن النوع الذى قيل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالاربع وجه الدفع انه وإن لم يكن رابعا باللفظ فرباعا بالمحل فالظرف متعلق بالاربع والياء فيه على حد الباقى قولهم الاول بالذات والثانى بالعرض والشهاب جمع اشار الى هذا الا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقدم اه (قوله كاسر) أى فى شرح أو وقف فرقة الخ (قوله بان يختلط) الى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية والمعنى (قوله تنبيهها به الخ) عبارة عن النهاية والمعنى وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحم الثوب بالسدى اه (قوله لحم الثوب) بفتح اللام وضها لوعة بعكس اللحمة بمعنى القربة و (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله لو اوا) أى عن القتال وتركه هو (قوله او انقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لى وفى البجورى عن شيخه العشماوى قوله لو اوا ولى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة ذات القاع او بطن نخل لانهم لا يصلون كلهم فى ان واحد وقوله او انقسموا أى وصلوا صلاة عسفا ان اقول المتن (راكبوا ماشيا)

خرج عازدته ما يمنع من نجس وغيره فمفتح حمله ما يؤذى كرح وسط الصف يفكره حمله بل قال الاسنوى وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله اه (قوله وفيه ما فيه) أى اذ يلزم من الوجوب البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد صرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بترك حمله وان قلنا بوجوب حمله (قوله والا حرم) قال فى شرح الروض قاله الاذرى (قوله كذا قاله الشارح منها الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن تكون الياء فى محله بمعنى مع أى محله إشارة إلى ان ما وقع خراعن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو وعمله لان قوله ان يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بالاربع الرابع وعمله لكونه اخبر به محله مصدر به فليتأمل فانه قد يرد على هذا انه لم يقل مثل ذلك فى الانواع السابقة (قوله بان يختلط بعضهم ببعض) يحتمل انه على حذف مضاف على هذا أى ان يلتحم اصحاب القتال فى القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغى ان يجرى هذا النزاع على كل ما امتنع فى الامن من الانواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الظهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة بالشرائطية (١٣) وقوله الاذيعي شذبه من شرح المختصر

واعتمده هو وغيره زاد  
اعنى الاذرى ان ذلك  
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة  
لهم في امور كثيرة مع غلبة  
كون التأخير هنا سديا  
لاضاعة الصلاة باخر اجها  
ونقها لكثرة اشتغالهم  
بهم فيمع عسر معرفتهم  
باخر الوقت حتى يؤخروا  
اليه فالوجه ما اطلقوه  
(ويعذر في ترك القبلة)  
لحاجة القتال لقوله تعالى  
فان خفتم فرجا لأوركانا  
قال ابن عمر مستقبلي القبلة  
غير مستقبليها قال الشافعي  
رواه ابن عمر رضى الله عنها  
عن النبي ﷺ ويجوز  
اقتداء بعضهم ببعض وإن  
اختلفت جهتهم كلما موين  
حول الكعبة نعم يجوز  
التقدم هنا على الامام  
للضرورة بل لاجتماعهم  
حيث لم يكن الا افراد هو  
الحزم أفضل أمالوا خرف  
عنها لا حاجة القتال بل  
لنحو جماع دأبه وطال  
الفصل فقتل صلاته  
(وكذا الاعمال الكثيرة)  
كضربات متواليه وركض  
كثير وركوب احتاجه  
اثناء الصلاة وحصل منه  
فعل كثير يعذر فيها  
(لحاجة اليها) (في الاصح)  
كالمشي المذكور في الآلة أما  
حيث لا حاجة فقتل  
قطعا (لاصباح) او نطق  
بدونه فلا يعذر فيه لعدم  
الحاجة اليه بل الساكت  
اهب وفرض الاحتياج

أى لو لم يبارك وع و بمجد و دمج عنهاها السجود أخفض من الركوع كاسيأتى عن ع (قوله) وهو نظير (الخ) ينبغي أن يجرى هذا النزاع في كل ما منتهى في الأمن من الأنواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم وبأنى عن ع استقراب الفرق (قوله) لكن صرح ابن الرفعة وغيره بأشراط ضيق الوقت) اعتمده المغنى والاسنى وقال النهاية وهو كذلك ما دام رجوا الأمن ولا لافله فعلها وإن اتسع الوقت فيما يظهر ما و اقره سم ثم قال وهل المراد بضيقة أن يبقى ما يسع جميعها فقط أم ما يسع أداءها فقط وهو قدر كفة والمتجه الأول فليتأمل ما وقال ع.ش. هو أى الأول الذى يظهر لأنه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال قوله لم وهو كذلك أى خلافاً لحج قال سم على المنهج والقياس أن بقية الأنواع كذلك وقال عمير هو الظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل ما والأقرب ما قاله عمير هو (قوله) فيما يظهر) أى وعليه فلو حصل الأمن ببقية الوقت وجبت الإعادة ولا عبرة بالظن البين خطأ ما ع.ش (قوله) فالوجه ما أطلقوه (مر عن النهاية) والاسنى والمغنى خلافاً (قوله) حاجة القتال) إلى قوله لو فرض الاحتياج فى النهاية والمغنى لإقوله لو ركب إلى يذمر (قوله) حاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيدكر محترز به قوله أمالو انحرف (الخ) (قوله) قال ابن عر (الخ) أى زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمع عبارة ع.ش أى فى مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله من معنى الآية (قوله) قال الشافعى رضى الله عنه) عبارة عن النهاية والمغنى قال نافع لا أراد إلا مرفوعاً ورواه البخارى بل قال الشافعى (الخ) (قوله) يجوز التقدم (الخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراعاً بقى البجيرى أى أو من ثلاثة أركان طولة حلي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الإمام ع.ش ما (قوله) حيث (الخ) اقره ع.ش (قوله) بل لنحو جراح دابته (الخ) لم يتعرضوا للمالو انحرفت دابته خطأ وأنشأوا مقهوره الضرر لكن قياس ما تقدم فى نفل السفر عدم الضرر فى الصور الثلاث ويسجد للسجود ع.ش (قوله) وطال الفصل (الخ) أى بخلاف ما فصرزته منه أية أى ويسجد للسجود على قياس ما مر فى نفل السفر ع.ش قول المتن (وكذا الأحمال السكينة) ولو احتاج خمس ضربات متوالية مثلاً فقصداً يأتى بست متوالية فهل تبطل بجزء الشرع فى الست فلانها غير محتاج إليها وغير المحتاج اليه يبطل فهل الشروع فيها شرع فى المبطل أو لا تبطل لأن الحسن جائز فلا يضر قصد ما مع غير ما فإذا فعل الحسن لم تبطل بها لجوازها ولا بالاتبان بالسادة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظراً والمنجبه إلى الآن الأول وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة فى الأمن بثلاثة أفعال متوالية لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصد ما مع غير ما فليتأمل سم على حج وقد يقال بل المتجه الثانى ويفرق بينه وبين ما قاس عليه فإن كل من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشئ الواحد والخمس فى الخمس مطلوب فهل يتعلق النهى إلا بالبدن سابقاً له لا بدخل له فى الإبطال أصلاً إذا مبطل هو المنهى عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يؤاqqه فليتأمل ع.ش (قوله) لا يصحاح) أى شتمل على حرف مفهم أو حرف لما تقدم أن الصوت الحالى من الحرف لا يبطل كفى الحلقى بجيرى (قوله) نادر) أى فلا يعذر به به رد ما فى الناشئ أن قضية تعليمهم أن يكون الصياح فى غير زجر الخيل ع.ش (قوله) أو تتجنس) إلى قول المتن وهو بى المغنى لإقوله هل قل إلى المتن قوله لو خبر إلى منصوبان وقوله لا يبعد إلى وقت وقوله لو أن حكماً

يفرق بكثرة التفسير هنا (قوله) وإن صرح ابن الرفعة وغيره بأشتر ارضية (هو) كذلك ما دام بر جو الامن  
والافله فعلم انما يظهر كما نظيره في فائد الطورين شرح مروهل المراد ارضية ان يبق ما يسع جميعها فقط  
أو ما يسع أداما فقط وهو قدر ركة والمتجمل الاول فليتأمل (قوله) قال ابن عمر (الخ) زيادة على معنى الآية  
كما هو ظاهر (قوله) في المتن: كذلك الاعمال الكثيره لحاجة) لاحتاج خمس ضربات متواليه مثلا فقصد ان ياتي  
بست متواليه قبل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل في الشروع  
فيها شروع في المبطل او لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطلها  
لجوازها ولا بالاثبات بالسادة لانها وحدها لا تبطل فيه نظر والمتجمل في الان الاول وقديومه انه لو صح

إليه انحنوا تذبذبه من خشى وقوع نحو .هملك به أو ألزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر (ويبقى السلاح إذ آدمي)

أو تنجس بما لا يعنى عنه ولم  
يحتج به فوراً وجوباً جذراً  
من بطلان صلاته بما سلكه  
وله جعله بقراً به تحت ركبته  
أن قل من هذا الجليل بأن  
كان قريباً من زمن الالقاء  
ويغتفر له هذه اللحظة  
اليسيرة لما في القائه من  
التعريض لأضاعة المال  
مع أنه يغتفر هناماً لا يغتفر  
في غيره ومن ثم لم تكن  
الأنواع الثلاثة كما هنا  
(فان عجز) عن القائه كان  
احتياجاً لأمساكه وإن لم  
يضرط ركباً فإنه كلام  
الروضة واصلها (امسكه)  
للحاجة (ولا قضاء في  
الظاهر) لأنه عذر يعفى  
حق المسائل فاشبه  
الاستحاضة والمعتمد في  
الشرحين والروضة  
والجموع عن الاصحاب  
وجوبه واعتدله الاستوى  
وغيره ومنعوا التعليل  
المذكور وقالوا بل ذلك نادر  
(فان عجز عن ركوع وسجود  
أوما) بهما وجوباً للعذر  
(والسجود أخفض) خبر  
بمعنى الأمر أي ليحصل  
سجوده أخفض وقيل  
منصوباً بتقدير جعل  
المذكور باصلاً (وله)  
سفر أو حضراً (ذا النوع)  
أي صلاة شدة الخوف قال  
الاذن عن فقلان غيره وكذا  
الأنواع الثلاثة بالأولى في  
كل قتال وهزيمة مباحين  
كقتال ذي مال وغيره  
لقاؤهم أخذهم ظلاماً لا يبعد  
الحاق الاختصاص به في

لدى وكرب (قوله أو تنجس) أي بغير الدم معنى (قوله بما لا يعنى عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج به)  
أي بأن لم يخف من القائه عذراً عس (قوله فوراً وجوباً بالـ) راجع للمتن (قوله وله جعله) أي قوله أن  
حكمنا في النهاية إلا قوله لمع أنه يغتفر إلى المتن وقوله لا يبعدل وفئة (قوله وله جعله) أي إلى أن يفرغ  
من صلاته معنى (قوله بقراً به) أي غمده كركب (قوله بأن كان قريباً بالـ) فلا يضرز زيادة يسيرة على زمن الالقاء  
نظر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وأن لم يضطر إليه) قد يبادر بخالفته لقول الشارع م ر أي والمغنى  
بذلك بأن لم يكن له منه بد أي غنى ويمكن حمل قوله م ر بأن لم يكن له إلا على مصلحة القتال وإن لم يخف الهلاك بتركه  
فلا مخالفة عس قول المتن (ولا قضاء الخ) ضعيف عس (قوله والمعتمد الخ) أي وفقاً للمنعج والنهاية  
والمغنى قول المتن (أو ما الخ) ظاهره لا كنفاء بأقل إيماناً وأن قدر على أن يزدمنه ويوجه بأن في تكليف زيادة  
على ذلك مشقة وما يفوت الاشتغال به اندبر أمر الحرب فيسكن فيهما ما يصدق عليه إيمان عس قول المتن  
(والسجود أخفض) أي من الركوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشي وضع جبهته على الأرض كما  
لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف  
نظيره في الماشي المتنفل في السفر كالومر ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركباً وجوباً لأن  
الاستقبال أكداً من القيام بدليل النقل أي حيث جاز من عقود ولم يجر تغير القبلة نهاية ومعنى (قوله  
خبر) أي هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر عس (قوله خبر بمعنى الأمر) المناسب  
حينئذ جعل الواو للحال أو للعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز أيضاً رفع الأول  
ونصب الثاني بتقدير يكون وإن كان قليلاً عس (قوله وكذا الأنواع الثلاثة الخ) فيصلي بطائفة  
ويستعمل طائفة في رد السبل وإطعام الخريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت  
نهاية ومعنى تقدم في الشرح خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى أي لائم فيها كقتال أهل العدل  
لاهل البغي وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها أه وفيه تصريح بأن البغاة يقتل أهل العدل  
سم أي مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفئة العادلة في قتال الباغية لأنه أمانة على المعصية أه قال عس  
قضيته م ر أن الباغية عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارع م ر في أول البغاة من أن البغي  
ليس اسم ذم عندنا لأنهم إنما خالفوا ابتداءً بل جاز في اعتقادهم لكنهم عطفوا فيه فلم يسمهم من أهلية  
الاجتهاد نوع عذر وما ردد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان  
على من الأهلية فيه للاجتهاد أو لا تأويل له أوله تأويل قطعي البطلان أه عس وزاد الشارع  
هناك عقب تلك العبارة ما نصه وأظنيته لأهليته للاجتهاد لكن خروجه لأجل جواز الامام بعد استقرار  
الأمر بالمأني في فيه المعلوم منه أن أهلية الاجتهاد إنما تنبع العصيان في الصدر الأول فقط فادع ما يقال كيف  
يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق إلى الآن وهم مصرحون بأنه طاعة من نحو ستائة سنة أه  
(قوله وغيره) أي غير صاحب المال عبارة للمغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه أو غيره أو مال  
لنفسه أو حرمة أو مال غيره أو حرمة أه (قوله ولا يبعد الخ) أقره سم وعس (قوله بخلاف عكسها الخ)  
أي قتال البغاة لأهل العدل مطلقاً وفقاً للنهاية كما مر وخلافاً للمغنى حيث قيده بقوله بغير تأويل وفي سم  
توجيه الثاني بما ذكر لم تطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متواليه لأن الفعاليين المتواليين غير مطلين فلا  
يضر قصد ما مع غيرهما فليتأمل (قوله وله جعله بقراً به تحت ركبته) زاد العياض أن أمكن في قدر مدمدة الالقاء  
قال الشارع في شرحه وهي عبارة الوسيط وغيره وعبارة ذاب الرفعة كالامام تقلعان لائمة أن قربت من زمن  
الالقاء وهي أحسن أه فلا يضرز زيادة يسيرة على زمن الالقاء نظر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى  
الأمر) المناسب حينئذ جعل الواو للحال أو للعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى)  
فيصلي بطائفة ويستعمل طائفة في رد السبل وإطعام الخريق (قوله في المتن مباحين) قال المحلى أي  
لائم فيها كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها أه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أى ليس مفسقا) أى وإن كانوا عصاة كما شياق بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال فى القوت يشبه اننا إذا جوزنا للهرب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كروالى غير هانة لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سياتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لردّها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخفيفه على مسئلة الاخذ المذكورة فن جزم مر فيه صلاة شدة الخوف جزمها بنجاء الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بنجاء أن كلا يحصل لا خائف إلا أن يفرض ثم رأيت فى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو شردت فرسه وخشى ضياعها فبى كالمسوق متاعه مره سم وينبغى أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالرجح أو المبتل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أى وخشى فى النهاية والمخفى (قوله وهرب غريم الخ) أى وهرب من مقتص يجرى بسكون غضبه بالهرب فعوه معنى (قوله مع عدم تصديق الخ) أى وهو عن لا يصدق فيه نهاية أى فى الاعسار كان عرفه ماله قبل و ادعى تلفه عرش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل القاصد السبل مالا يصل مكانه ولم يارب فيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الا ترى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أى فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف فى قتال وهزيمة ما يحسن أو فى هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لم يحرم) أى يفرض أو نفل مر ولو ضاقت الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نقلنا لم يجب ترك العشاء و ادراك الوقوف فيه بنظر وظاهر أن لو قلنا لا يجوز لكن لو أحرّم صرح إحرامه وجب تأخير العشاء سم عبارة البجيرى وأما اذا كان قبل الاحرام فتعتين الصلاة وتنتع عليه الاحرام بالخارج اهـ (قوله وفى وقت العشاء) مثال لا يقبل بل لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات أيام وجب التركيز يادى ويأتى عن عرش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أى

إن حكمتنا بأهمهم فى الحالة الآتية فى باهمهم وقولهم ليس البغى اسم ذم أى وليس مفسقا وكهرب مسلم فى قتل كفار من ثلاثة لاثنتين (وهرب من حريق وسبل وسبع) وحية ونحوها إذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشيء (وهرب غريم) من دابته (عند الاعسار وخوف حبسه) أن لحقه لعجزه عن بينة الاعسار مع عدم تصديق فيه أو لكون حاكم ذلك المحل لا يقبل بينة الاعسار إلا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والأصح منعه لم يحرم) قصد عرقه فى وقت العشاء (وخاف) أن صلاها كالعادة (فوت الحج) بأن لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا يجوز له صلاة شدة الخوف لانه محصل لا خائف وبه يعلم أنه لا يصل

بأثم البغاة بقتال أهل العدل (قوله إن حكمتنا بأهمهم فى الحالة الآتية فى باهمهم) قال فى شرح الارشاد أول الباب ولا ينافى ما تقر من حرمة القتال على البغاة ما ساقى من أن البغى ليس باسم ذم لأن معناه أنه ليس مفسقا وإن كانوا عصاة كما سياتى بسطه ثم يمكن حل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشرط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن بنافية أقصر بهم بحرمة الخروج على الجائر وقد تمتع المناقاة بأن التصريح المذكور ليس ناصفى التحريم مع التاويل المعتبر ايضا وإضا فن لم توجد فيه الشرط لا يسمى باغيا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا بنفيه بقوله إن حل على أنه ليس لعاص بقتاله كغداة بقيدته الذى قدمته أول الباب اهـ (قوله فى المتن وهرب الخ) قال فى القوت إشارة تشبه أنه إذا جوز نال للهرب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كروالى غير هانة لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سياتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لردّها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخفيفه على مسئلة الاخذ المذكورة فن جزم مر فيه صلاة شدة الخوف جزمها بنجاء الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بنجاء أن كلا يحصل لا خائف إلا أن يفرض فى الدهمى ماضيه (فزع) لو شردت فرسه فقتلها إلى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثير افسدت وأن تبعها إلى غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فان كان بنا على جواز صلاة شدة الخوف فليجز الاتباع اليسير مطلقا ايضا إلا أن يربده الفعل الغير المبطل وفى سراج المتقنين لشيخنا البكرى ولو شردت فرسه تخاف ضياعها فقتلها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل أو لتغيرها بطلت اهـ فليتنامل ويراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى فى فتاوى به جعل ما قاله الدهمى على ما اذا ظن عدم ضياعها و حينئذ فالمراد باليسير الفعل الذى لا يبطل الصلاة أو الخشى ضياعها فبى كالمسوق متاعه مره سم (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات لا إعادة هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل والسبل مالا يصل مكانه ولم يارب فيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الا ترى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله فى المتن والأصح منعه لم يحرم) أى يفرض

بالتعليل ويعلم بذلك أيضاً أن الحارِبَ عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن الضرر به يصلي صلاة شدة الخوف  
لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منهزم من خوف فوته لو صلى متمكناً مني (قوله) إلا أن خشى  
كرم عليه (الخ) أي فله أن يصلياً لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلاً  
وهرب به وأمكنه تحصيله أن هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده معني وبقي عن النهاية مثله  
وفي الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكر وما عطف عليه (قوله لا يجوز له (الخ) لا يخالف ذلك قول الروض  
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج  
المال من يده وأرادت عوده إليها وفاد ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصله عنده وبخشي  
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية والحق بعضهم بالحرم المشتغل بانقاذ غريب ودفع صائل عن نفس أو مال  
أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أه قال ع ش قوله وأدفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله لا خوف  
على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتركها إذا بقي ماله  
تأمرض عليه انقاذ الغريب أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والأقرب  
الثاني ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره أه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح  
وعن المغني والأسنى ما يخالفه (قوله على الأوجه (الخ) خلافاً للغي كسر وللنهاية عيارته ولو خطف نعله  
مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضربه كافي به والد رحمه الله تعالى تبعاً لابن العباد  
ولا يضر وطؤه النجاسة كمال سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد والمستهلة ما خذوة  
من قولهم أنه يجوز صلاة شدة الخوف على ماله (الخ) أه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضاً أنه لو جاء  
نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح  
فيمين أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما مر قال ع ش قوله مر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه لم يخف  
فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتدتم مر أعني هذا الإشكال بأن المراد ما يشمل ما كان  
حاصلاً ويؤدب بالاشتغال بانقاذ نحو الغريب فاهم جموله كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلًا وأوردت  
عليه مر ذلك لخالو التلخيص بأنه لم يكن حاصلًا وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصله  
وما في معناه أه فليراجع فإن فيه نظراً وقضية الجواز إذا كان الغريق عبد مثلاً فليحرم سم على  
المنهج وقوله مر ويلزمه فعلها ثانياً الخ أي في حال تطلعه بالنجاسة فقط أه مؤلفهم ويحتمل إعادة  
مطلقاً لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الأول ولو كان أماماً فمما  
يظهر ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سببه لخلبص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة  
هنا قد انقضت بأسبائله على متاعه فلا وجه للعود أه ع ش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قيل في النهاية  
والمغني (قوله) لزمه (الخ) ظاهره وأن تعدد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله) إخراج العشاء  
(الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وإيسر العازم على الإحرام التأخير أه قال

كذلك طالب عدو إلا أن  
خشى كرم عليه أو كينأ أو  
انقطاعاً عن رفقته أي  
وخشى بذلك ضرراً كما هو  
ظاهر وإن من أخذه مال  
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا  
تبعه أن يبقى فيها ويصليها  
كذلك على الأوجه خلافاً  
لجمع بل يقطعها ويتبعه  
إن شاء مر إذا امتنع عن المحرم  
ذلك لزمه كما قاله ابن الرقعة  
إخراج العشاء عن وقتها  
وتحصيل الوقوف لأن قضاء  
الحج صعب بخلاف قضاء  
الصلاة ولأنه عهد جواز  
تأخيرها عن وقتها لنحو  
عذر السفر وتجهيز ميت  
خيف لغيره فهذا أولى ولو  
كان يدرك منها ركعة بعد  
تحصيل الوقوف وجب  
تأخيرها جزماً

أو نقل مر ولو ضاق الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسمع الباقي أدرك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام  
ولو تفلا لم يجب ترك العشاء وأدرك الوقوف فيه نظر وظاهره أن لو قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح أحرامه  
وجوب تأخير العشاء (قوله) أو انقطاعاً كما صرح به الجرجاني واعتدله الزركشي وغيره ش (قوله) وإن  
من أخذه مال وهو في الصلاة لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره  
أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج المال من يده وأرادت عوده إليها  
وفما ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصله عنده وبخشي فواتها فتأمل (قوله)  
خلافاً (الخ) منهم ابن العباد أفتى بما قاله شيخنا الشهاب الرملی وعليه لا يضر وطؤه النجاسة كمال سلاحه  
الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد شرح مر (قوله) لزمه (الخ) أي وإن كان ما أحرم به فلا شرح  
مر (لزمه) كما قاله ابن الرقعة إخراج العشاء (ظاهره) وأن تعدد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت (قوله)

عش قوله م تأخير الصلاة أى وإن تعددت ويبنى أن لا يجب قضاءه فور اللذرى فواتها اه (قوله)  
 قيل العمرة المنذورة الخ) نقله النهاية عن إنايو والده وأقره لسن أقر الشوبرى مقالة الشارح وكذا ما لا به  
 عش كباي (قوله كالخج في هذا) أى يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدم وقوف عرفة عليها نهاية  
 (قوله والعمره لا تفوت) قد يقال بل تفوت لأن المدين بالجعل للمعين بالشرع ثم رد على ما قاله الشارح  
 أى المولى أنه إنما تمتعت الصلاة عند خوف فوت الخج لما في قضاءه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير  
 فوتها عش (قوله وفي الجبلى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أى وقت الصلاة وتوهم  
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن  
 عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير  
 وجب عليه الاستئجار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزاع الحرير وليس مما يجوز من  
 غير أن بعض زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع معنى ذلك  
 الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة فيحتمل وجوب نزعه والخروج منها ولو أحرم في  
 ثوب معصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعه والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزاع المعصوب وليس  
 غيره بل ازمن تبدو فيه العورة وجب ولا فيحتمل وجوب النزاع وقطع الصلاة لمجرد رسم وقوله فيحتمل  
 وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (أحرم ما شيا) أى وجوب ما ظهر أنه يفعلها بالإنابة في هذه الحالة ولا  
 يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفيه سم على المنع قال الأذرى ويبنى وجوب الاعادة لتقصيره انتهى  
 واعتمده مراراً وشرباً عبارة سم قال في شرح العباب وإنما يتجه أى ما قاله الأذرى إن كان خارجاً غير نائب  
 وتائباً قلنا أنه من ترك الصلاة بالمعصية أو الإقالة جرم عدم القضاء على أن الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن يخرج تائباً  
 لأن خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يشمل رسم له والوجه التأمل ما قدمه انفاً عن الإيعاب  
 من أن خوفه من الأثم كخوفه من السبع ولعل ما حظ الشارح أنه يحصل للتوبة المتوقفة على الخروج (قوله)  
 يلزمه الترك أى ترك الصلاة بالكلية ولو تعددت (قوله بل أولي) أى الترك لتخليص مالهو (قوله ومن ثم)  
 أى من أجل أولو به الترك لتخليص (قوله بقصد) لعل المراد بقصد اتلافه أخذاً بما بعده (قوله منه) أى  
 من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله بقصد (قوله لزمه تخليصه) قد يتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف  
 لأنه خائف فوات ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشددة الخوف فأتى تخليص فيجبه ما ذكر  
 مر اه سم (قوله وتأخيرها) أى أن كان قبل الإحرام بها (قوله أو مالا) أى عتق ما يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلى) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه  
 أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من  
 فقد غير الحرير وجب عليه الاستئجار به في الصلاة فضلاً عن جواز أن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن  
 أمكنه نزاع الحرير وليس مما يجوز من غير أن بعض زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع  
 الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع معنى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها  
 مع أثمها باللبس المتعدى ويحتمل به وجوب نزعه والخروج منها ولو أحرم في ثوب معصوب فإن لم يتمكن من  
 غيره وجب نزعه والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزاع المعصوب وليس غيره بل ازمن تبدو فيه  
 العورة وجب ولا فيحتمل وجوب النزاع وقطع الصلاة في الحرير (أحرم ما شيا) قال في شرح العباب قال يعنى  
 الأذرى وهذا إن صح فيبنى وجوب الاعادة لتقصيره اه وإنما يتجه أن كان خارجاً غير نائب أو تائباً قلنا  
 أنه من ترك الصلاة بالمعصية أو الإقالة جرم عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن يخرج تائباً لأن  
 خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها)  
 قد يتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوات ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشددة

قبل العمرة المنذورة في  
 وقت معين كالخج في هذا  
 اه وليس في عمله إلا الخج  
 بفوت بفوات عرفة والعمره  
 لا تفوت بفوات ذلك  
 الوقت وفي الجبلى لو ضاق  
 الوقت وهو بارض معصوبة  
 أحرم ما شيا كإرباب من  
 حريق ورجحه الغزى بأن  
 المنع الشرعى كالخس وأيده  
 بتصریح القاضي به في ستر  
 العورة وفيه نظر والذي  
 يتجه أنه لا يجوز له صلاتها  
 صلاة شدة الخوف لما تقرر  
 في مسئلة الخج وأنه يلزمه  
 الترك حتى يخرج منها كاله  
 تركها لتخليص ماله أو أخذ  
 منه بل أولى ومن ثم  
 صرح بعضهم بأن من رأى  
 حيواناً عتق ما يقصده ظالم  
 أى ولا يخشى منه قاتلاً أو نحوه  
 أو يفرق لزمه تخليصه  
 وتأخيرها أو إبطالها إن  
 كان فيها أو مالا

جاء ذلك ونكره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف في أصله والروضة بدار الاسلام او الحرب (السواد ظنوه)

(قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال يتم تحت يده أو وقف وفيه وقفه سم (صلاة شدة الخوف) الى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المغنى لا قوله كما في أصله الى المتن وقول ولو باخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منهم ونهاية ومغنى (قوله من غير ان يحاصرهم) أى العدو عرش (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته ان العدو الذى يجب قتاله لا تصل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة تالحي وهذا يفيد ان صلاة شدة الخوف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عصفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الامن فليحذر (قوله) أو شكوا في شئ من ذلك (قوله) أى وقد صلوا هاتية ومغنى (قوله من ذلك) أى من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله) أى لو ادخلهم سم (قوله) فى السكينة السابقة (الخ) ينبغى إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنز المارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب وشرح الروض سم وباتى والمغنى والنهاية ما يوافقه (قوله) وأذات الرقاع على رواية ابن عمر (قوله) أى وكذا الفرقة الثانية فيما على رواية غير أى السابقة في المتن مغنى ونهاية (قوله) على رواية ابن عمر تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله) قضوا ولو ظن العدو بقصده فإن خلافه فلا قضاء قطعا كما في المذهب مغنى وعش (قوله) الصلح أو التجارة (قوله) أى ونحوهما ولو صلى متمكنا على الأرض حدث خوف ملجئ لركوبه ركب وبني قان لم يلجئه بل ركب احتياطا عاد وجوبان امن الصلى وهو ركب نزل حالا وجوباً وبني ان لم يستدبر في نزوله القبلة ولا في نزوله الاستساف وكذا نحره افه عن القبلة في نزوله بمنه ويسرة ولا تبطل به صلاته فان اخر التزول بعد الامن بطلت صلاته لتركه الواجب مغنى واسنى

﴿فصل في اللباس﴾ (قوله في اللباس) أى في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كالأستصحاب بالدهن النجس والتباعدان المراد باللباس الملبوس فيكون مصدره بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به اللباس بمعنى الخاطئ سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الخ) أى ولو ذمياً لأنه مخاطب بفروع التريفة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكمنا فيه وهو من الكبار عرش عبارة شيخنا وهذا الحرم من الكبار كأنص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشيرازي أنه وهو ظاهر كلام الشارح في الزواجر (قوله) والخش (قوله) أى المشكل نهاية ومغنى (قوله) ولو قرا (قوله) إلى قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغنى لا قوله لا مشيه إلى المتن (قوله) ولو قرا (قوله) سياتى تفسيره وأما لا يرسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله والحرير يعمه أخلاقاً والموقع في بعض العبارات من أنه اسم لما ماتت فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو ميان للفرقة الأعم منه شيخنا (قوله) لنحو جلوسه (قوله) أى كالأستنداء به أو توسده إيعاباً وعندنا في حنيفة يجوز توسده أو فرشاه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلده من ابتلى بذلك كرهى على الفضل وباتى في الشرح ما يفيد أن عددنا زجراً ما ذكره والتقليد به أو لى من التقليد لآبي حنيفة (قوله) لا مشيه (الخ) فى النفس منه شئ يصيرى ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرشته للبشى ويحتمل أنه عطف على فرش أو استعمال الحرير كاهو ظاهر صنع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخروج بالمشى فرشاً لله شئ يحرمه (قوله) لا مشيه عليه (قوله) أقول قياس ذلك بالآلى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية

الخرف فات التخليص في ترجمه ما ذكره (قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال يتم تحت يده أو وقف وفيه وقفه (صلاة شدة الخوف) ينبغى أن مثلها لا يجوز في الامن من الانواع السابقة ثم رايته الآلى (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته ان العدو الذى يجب قتاله لا تصل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع (قوله) أى لو ادخلهم سم (قوله) أى لو ادخلهم سم (قوله) بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنز المارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب استشكل الاطلاق ثم بحث ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر انه رأى التصريح به في المجموع ثم رايته في شرح الروض جزم بذلك والله أعلم ﴿فصل في اللباس﴾ (قوله) لا مشيه عليه فيما يظهر (قوله) أقول قياس ذلك بالآلى أنه لو أدخل يده تحت



ملا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشر به منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج الكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به م على الفور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لمفارقه حالاً) قد يقضى حرمة التردد عليه وجزم به شيخنا وفي البجيرى عن الألفيحي أن الأقرب عدم حرمة ما (قوله من سائر وجوه الاستعمال) أي كالاتناد إليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بحائل ولو من غير خياطة أو ما لبس مظهر أو ثوباً عنه غير حرير وفي وسطه حرير كالقاروق فلا يجوز أن أن خطاط عليه وكذلك التغطى بما ظهر أو ثوباً عنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز أن أن خطاط عليه لأن اللبس والتغطى اثنان ملازمة للبدن من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كاجلوس تحته سجادة أو خيمة أو ناموسية من حرير شبخنا (اجماعاً في اللبس) أي ليس الرجل وأما في لبس الخنثى فاحتياطاً بمعنى (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً أي والألفيحي يصنع مما مات فيه الدود (قوله فيكداخ) الأولى الواو عبارة المغنى وهو ما قطعت منه الدودة وخرجت منه حية وهو كدالون اه (قوله وللخبر الخ) عطف على قوله إجماعاً (قوله خنثة) أي نعمة وليونق (قوله بشامة الرجال) أي بقوتهم شبخنا (قوله ويحل) أي قوله أو مملهاً في المغنى وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الأولى قوله وقضية قول الأذرى إلى التذرى (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يصل به بنحو خياطة نهاية وشيخنا (قوله على حرير الخ) أي ولو حصيراً من حرير مراه سم (قوله لذلك الخ) أي للجلوس عليه (قوله ومحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذه الخ من أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقضيته أنه لا حرمة هنا حتى في الجلوس عليه بما حائل على القول بحرمة اتخاذ لا اختصاصاً بصورة محرمة وأن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ غيره ما أن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يدعى وضعه في صندوقه فتحر به فيها إذا جلس عليه بحائل أولى وكان يمكنه التخلص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ يأتي عن الكردى ما فيه وتخلص النهاية بما فيه فلو حمل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذه ليلسه بخلاف ما إذا اتخذه لجرد القنينة لم يعد اه وأرضى به شيخنا وقال عش وفي حاشية الزبائدي تنقيد جواز اتخاذ ما إذا قصد اللباس به من استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة نزع الروض ما اتخذ أثواب الحرير بلا لبس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة محرمة) كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على ما فضل والذي يظهر لي أن المدا بة قوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذه على هيئة لا تستعمل إلا لستر الجدار بهما مثلاً والقول بالتحريم حينئذ مقيس ظاهر فاندفع ما سلم هناء من أنه حمل كلام التحفة على غير ما قلته ثم اعترضني فقال أنه لا وجه له اه

ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزاً من داخلها فشر به منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لاخراج الكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به م على الفور مع موافقته على حل المشي فليتأمل (قوله ويحل الجلوس على حرير) أي ولو حصيراً من حرير مراه سم (قوله ومحل حرمة اتخاذ الحرير) جواب عما ورد على قوله قبله ويحل الجلوس الخ من أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقوله على صورة محرمة كأنه يريد بنحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل استعمالاً لا اتخاذاً (قوله ومحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضيته أنه لا حرمة هنا حتى في الجلوس عليه بما حائل على القول بحرمة اتخاذ لا اختصاصاً بصورة محرمة وأن الجلوس عليه بما حائل ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ غيره ما أن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يدعى وضعه في صندوقه فتحر به فيها إذا جلس عليه بما حائل أولى لأنه حينئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق أن المحرم مع الجلوس بما حائل هو اتخاذ لا مجرد الجلوس فليتأمل (ومحل حرمة اتخاذ) كان يمكن التخلص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ عبارة شرح الروض وأما اتخاذ أثواب الحرير بلا لبس فاقى ابن

لأنه لمفارقه له حالاً لا يعد مستعمله عرفاً (وغيره) من سائر وجوه الاستعمال إلا ما استثنى بما يأتي ببعضه إجماعاً في اللبس وكأنهم لم يعتدوا بهن جوزه اغاظة للكفار لشذوذه كالوجه القائل بحل القز وهو ما يخرج منه الدود حياً فيكداخ لونه ولا يقصد الزينة ولا الخير الصحيح أنه حرام على ذكر أمته ﷺ وللنهي عن لبسه والجلوس عليه رواه البخاري ولأن فيه خنثة لا تليق بشهامة الرجال ويحل الجلوس على حرير فرش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً أو مهلهلاً مالم يس الحرير من خلاله سواء اتخذه لذلك أم لا ومحل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي أفتى به ابن عبد السلام ما إذا كان على صورة محرمة وقضية قول الأذرى إن لم يكف الملهل المفروش على نجس لأنه أغفل وجوب اجتناب قلبه أيضاً بخلاف الحرير أهأن مس الحرير من خلافه لا يؤثر ويتعين حمله على عاسة قدر لا يعد عرفاً مستعمله لمزيد قلته

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المغنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله بحر استبر ثوب الخ) عبارة شيخنا والتدثر به أى التدقيق به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه ويأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) محل تأمل إذ تسمية ما ذكر تدثر ائتموع نعم تعليقها في السقف متنع لا مراحرا وهو كونه من إفراد تدثر بينه بالحرير المنوع كسابق ما لم يقيد بالحاجة كبحته الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قولهم بفرش وغيره المأذون بأن كل ما بعد استعماله أعرافا يحرم لكن أقرب ثم رأيت في المغنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقوله لم يأن وجوه الاستعمال كلبسه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما ذكرته من الإختصاص (قوله وهو قريب أن صدق عليه الخ) عبارة ع ش ولو رفعت صحابة من حرير حرمت الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو متنعفا بها ولو جعل على الجالس ثوب من كتان مثلا لم يصح له أن يجلس فيه لأنه متنعف ذلك حرمة الجلوس تحتها كالأول كان ظاهر الالتفات حريرا فتعطل بطائنه التي هي من كتان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على التارو حيث حرم الجلوس تحت السحابة فصار ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كالتدثر بغيره المذهب من غير أن يحتوى عليها كذا أجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتأمل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفه وقوله كالأول كان ظاهر الالتفات الخ هذا القياس فيه ما ينبغي فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله) أن صدق عليه عرفا الخ) هذا التقييد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها خرام مطلقا كما هو ظاهر لانه من أفراد تدثرين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للتدثر بين الرجال والنساء ما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بقية الدواب التي الذي أفاده واضح انه يفرق بينهما وإن الحرمة إنما هي بالنسبة إلى الرجال فتأمل بهصري (قوله هنا) أى في الجلوس تحت الحرير (قوله) لانه بقصد الخ) قضيت أنه البشخانه القريبة يحرم الجلوس تحتها وإن قصد ما منع نزول الغبار وقد ينفيه قوله الاتي أى غير حاجة إلا أن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله) ولا كذلك (ثم) قد ينظر فيه بان المسقف قد يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن ع ش ما يوافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعدة قول المتن (والاصح تحريم افتراشها) والثاني محل وشيئا تر جمعه نهاية ومعنى (قوله) وعليه) أى على الاصح المذكور (قوله) على وجهه) هذا كالصريح في أن عندنا وجهان جواز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله) ويحرم) إلى قوله أى لغير حاجة في النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله) على الكل) أى كل من الرجل والمرأة (قوله) ستر سقفا أو باب الخ) أى كايقع في أيام الزينة والفرح نعم أن أكرهم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد ع ش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزنبوا بالحرير الخالص مع كونهم لو زنبوا بغيره أو بما أكثره من الفطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله) أو جدار الخ) والمتنجه فاقالم أن مثل ستر الجدران بالحرير الباسه الدواب لانه يخص زينة وليست كصبي ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الخالي لما علل به ع ش (قوله غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحر استبر ثوب  
ان خيط عليه فيما يظهر  
وظاهر كلامهم أنه لا فرق  
في حرمة التدثر بغير المستبر  
بين ما قرب منه وما بعد كان  
كان معلقا بسقف وهو  
جالس تحته كالشيخانة  
وهو قريب أن صدق عليه  
عرفانه جالس تحت حرير  
ويفرق بينه وبين حمل  
الجلوس تحت سقف مذهب  
بما يتحصل منه بأن العرف  
بعده هنا مستعمل للحرير  
لانه يقصد لوقاية الجالس  
تحت من نحو غبار السقف  
فالخى بالمستعمل في بدنه  
ولا كذلك ثم (ويحل  
للمرأة لبسه) اجماعا (والاصح  
تحريم افتراشها) اباه  
للسرف بخلاف اللبس فانه  
يزنها وعليه يحرم تدثرها  
به بل أولى لانه يجوز للرجل  
افتراشه على وجه دون  
التدثر به ويحرم على الكل  
ستر سقفا أو باب أو  
جدار غير السكبة

عبد السلام بانه حرام (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس ش (قوله) ولا كذلك (ثم) قد ينظر فيه بأن المسقف يقصد بالجلوس تحته منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر سقفا أو باب أو جدار) هل مثله الدواب أو لا فالفرق (قوله غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المتور به ولا التصاق الحوالمترز بحيث يصير سترها أو



وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعامة زوجها أو تغطى به شيئاً من أمتعتها المسمى الآن بالبقجة فالأقرب الجواز فيها اه وقوله خرج الى قوله وأما الخ محل تامل (قوله واطلق بعضهم الخ) ورافقه شيخنا عيارنه ويحرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول فلا يحرم اه ولعل ما بحثه الشارح من التقييد بالحاجة اوجه (قوله فضلاً) الى قوله اى تأذي في النهاية والمغنى الى قوله والحق به الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله والحق به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة فهو وجيه لا معدل عنه لمسئلة القمل الاتية بصري اقول وصف الالم بالشد يدك الصريح في ارادة ذلك (قوله او فجأة حرب الخ) الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه سم وباقى عن النهاية والمغنى ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغير ان (قوله وصح في السكفاية قول جمع يجوز الخ) والاوجه عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاح معنى ونهاية (قوله يجوز القباء الخ) اى من الحرير (قوله وان وجد غيره) أى غير الحرير (قوله والذي مر) أى في شرح وغيره قول المتن (و الحاجة) والاوجه ان من الحاجة أن يجد غيره لسكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه او ضعف مر كوه بشرح العباب اه سم (قوله كستر العورة الخ) اى إذا لم يجد غير الحرير وكذا ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس نهاية ومغنى عبارة سم اى بان فقد ستر اغيره اى يلبق به فيما يظهر قال في شرح العباب واقتى ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم عند الخروج لنحو جماعة او شرأه ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروته جازله الخروج به للحاجة اليه انتهى زاد عن ش فان خرج مترامقتصر اعلى ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالساف وترك الالتفات الى ما يرى بالمصلم اسقط بذلك مروته بل يكون فاعلاً للافضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا وتمازياً بالمزومة سقطت مروته كذا في الناشرى باسطة من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس الفقيه القادر على التجمل بالثياب التي جرت به عادة امثاله ثيابا دونها في الصفة والهيئة ان كان خضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يحل بمروته وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللاً بان حاله

كيس الدرهم (قوله في المتن أو فجأة حرب ولم يجد غيره) قال في التنبيه يجوز للمحارب لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الديباج الثخين قبل نعم والاصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الاصح ان لا يقوم غيره مقامه الى اخر ما اطال به اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المفاجأة في المنسوج بالذهب ايضا بل الشرط ان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيثئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما في الحاشية الاخرى وقول الشارح ولا يمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه وفي العباب لان كان لضرورة او حاجة كتهجأة قتال وان وجد غيره خلافاً للشيخين وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه وبين الشارح في شرحه ان المعتمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالدرع لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مروته وقوله كديباج الخ قال في شرحه لا يبق غيره وقابته في دفع السلاح وقوله ان لم تفاجئه قال في شرحه ان اراد به حله مع تيسر ما يقوم مقامه كان ماشياً فيه على الضعيف الذي مشى عليه اولاً وان اراد حله رقت الحرب ان تسبب فيها الا لم يجد غيره كان معتمداً ثم قال وكالدرع المنسوجة بذهب ناهي لا يحل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقاً كما قاله في المجموع اه (قوله كستر العورة) اى بأن فقد ستر اغيره اى يلبق به فيما يظهر وقد تبوهم من التعيير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط منافق غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقاً وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله كستر العورة ولو في الخلوة) في شرح العباب رافق ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

بعضهم ان للرجل لا يسته لانه لا يعد لاله وظاهره انه بين طول بقائه على عليه منها وعدمه ولو حاجة وفيه ما فيه للرجل لبسته فضلاً من بقية أنواع العمال للضرورة برد مهلكين أو منها ضرراً يلبق الحق به جمع الالم لانه أولى من نحو الآتي (أو فجأة) وفتح والمد وفتح وهو البقعة (حرب) (ولم يجد غيره) ولا طلب غيره يقوم للضرورة وصح فاية قول جمع يجوز وغيره مما يصلح وان وجد غيره لهم كتحلية السيف غير الشاذ الذي مر لفك للاجماع لان ان ذلك يقتضى الاغاطة وان لم يكن ولا صلاحية للقتال جنة كستر العورة الخلوقة (كجرب) وقد أذاه لبس اى تأذي لا يحتمل بما يظهر ولم يحتاج التعميم لانه رخصة فيه أكثر وكذا هذه غيره

لكنه يربها كما هو ظاهر كالتدوى بالنجاسة بل لوقيل ان تحقيقه لهما كازالتها لم يبعد وكون (٢٣) الحكمة غير الجرب الذي افاده العطف

صحيح وقوله في جموعه وغيره كالصباح انها هو يحمل على اتحاد اصل المادة دون صورتها وكيفيتها (ودفع قول) لا يحتتمل اذاه عادة وإنما يكثر حتى يصير كالداء المزوقف على الدواء خلافا لغيره ولوقيل الحضر في الكل خلافا لما أطال به الاذرى وذلك لخبر الصحيحين انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العمار الحري لحكمة كانتهما وفي غزاة بسبب القمل ورواية مسلم ان الاول كان في السفر لا يخصص ويؤخذ من قوله للحاجة اثنى وجد مغنيا عنه من دوا او لباس لم يحز له لبسه كالتدوى بالنجاسة واعتمده جمع ونزع فيه شارح بان جنس الحريز مما ابيع غير ذلك فكان أخف وبردان الضرورة المبيحة للحريز ولا يتأتى مثله في النجاسة حتى يباح لاجلها فقدم إباحتها لغير التدوى إنما هو لعدم تأتية فيها لالكونها أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز له الحريز فهما مستويان فيها ( وللقائل كديبا لا يقوم غيره مقامه ) في دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قبل هذه مفهومة من قوله أو لجأ حرب بالاولى أو

معه وف وانه لا يزبد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعدهم وإنما كان هذا خلافا لما فاته منصب الفقهاء فكأنه استنزه بنفسه الفقه اه (قوله) لكنه يربها) لعل مرجع الضمير في يربها للضرورة تتم اى العلة الشاملة لكل من الجرب والحكمة (قوله) بل لوقيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله) وكون الحكمة غير الجرب الخ) اى والحكمة بكسر الحاء الجرب بالياء نهاية ومعنى فيكوب الجرب اعم كرودى ولا يخفى انه لا يندفع الاشكال (قوله) دون صورتها اى صورة مادة الحكمة والجرب ويحتتمل صورة الحكمة مع صورة الجرب قول المتن (ودفع قول) اى وللحاجة في دفع قول لانه لا يقبل بالخاصة نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم لا يقبل الخ) المختار قل رآه من باب طرب وعليه فيقر اما ما يفتتح المشاة التحية وفتح الميم ويكون المعنى لا يقبل من لبسه اه (قوله) في الكل) كذا في النهاية والمعنى ولعل المراد بذلك قول المصنف للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله) ان الاول) اى الارخاص للحكمة (لا تخصص) اى الارخاص بالسفر (قوله) ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله) ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المعنى وان كان المأخوذ هو المتجه سم (قوله) لم يحز الخ) معتمد ع ش (قوله) ونزع فيه شارح بان جنس الحريز الخ) اعتمده المعنى (قوله) على ان لبس نجس العين الخ) اى اما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كباقي ع ش (قوله) فيها) اى فى الاباحة وفى الضرورة المبيحة قول المتن (وللقائل الخ) قال في التنبية يجوز للدحارب لبس الدباج التخين الذى لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح وليس المنسوج بالذهب اذا فاجاته الحرب ولم يحن غيره اه قال ابن القتيب في شرحه قوله اذا فاجاته الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الارحاه عدم اشتراطها فيه ايضا بل الشرطان لا يجيد ما يقوم مقامه فيجز زلحه حينئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجه وهو ظاهر ما نقله الشارح في شرح قول العراب كذا ما هو جنة فيه كديبا صفيق وان لم تفاجه الحرب اه مانصه وكالدع المنسوج بذهب فانما لا تحل في الحرب الا اذا لم يجد ما يقوم مقامه اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن ( كديبا الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التديب وهو النقش والتزيين اصله ديباه بالهاء (قوله) مقامه) يفتح الميم لانه من الثلاثى يقال قام هذا مقام ذلك بالفتح واقته مقامه بالضم نهاية ومعنى قال ع ش قوله بكسر الدال وفتحها الكسر الفصح اه وقال الرشيدى قوله لم ماخوذ من التوبيخ لا يناسب كونه معر بالذات معر بلفظ استعملته العرب في معنى وضعه في غير لغتهم وهذا الاخذ يقتضيه ان عرب قنامل اه ولعل وجه التامل ان قوله لم اصله ديباه الخ يلحقه بالعربى ويدفع الاشكال (قوله) تيل هذه مفهومة الخ) جرى عليه المعنى (قوله) بالاولى) اى فانه اذا جاز تجرد الحاربة فلا يجوز للقتال بطريق الاول معنى (قوله) فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأملوه (قوله) وهذه في خصوص نوع منها الخ) فيه نظر لان كاف كديبا ع تدخل بقية انواع الحريز وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه مجرد الاسترا اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرر سم وقوله لان كاف كديبا ع فيه نظر ظاهر وقوله فلا تكرر فيه ان الاعم يعنى في الاخص (لم يغن احدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال فواضح لانها الاخص منه واما عدم اغناء الحريز عن الدباج فمحل تامل لان الاخص مندرج في الاعم فلو اقتصر في التعليل على الاولى كان أولى ثم رابت في النهاية قال واعاد هذه المسئلة ثلاثين مرار الجواز فيها مر

داخلة فيها اه وليس كذلك فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحريز وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن احدهما عن الآخر

زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تقليبا للحكم الاكثر ولو غلنا كما فى الانوار وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نبى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت اى الخالص من الحرير وما العلم اى يفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا ان استويا) وزنا ولو غلنا (فى الاصح) اذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع مقدمين ولو شك فى الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصرح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن فى الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه فى معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خيرين ولو عدلى رواية عن الأكثر وقضية المتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره ليه وان قال الجوينى المذهب تحريره لخالفته

مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار ا وهو حسن لولا تغييره بالاعادة بصرى قول المتن (من ابريسم) هو بكر الحرير والرام بفتحهما وبكر الحرير هو فارسي مغرب معنى اى فيه ثلاث اناث شيخة (قوله اى حرير) اى قوله ولو لشك فى النهاية والمغنى (قوله اى حرير باى الخ) تفسير بالاعم وشار به الى ان المراد هنا الاعم لا خصوص الابريسم شيخة (قوله عن الدود) اى عن بيته على حذف المضاف فضمير داخله لهذا المحذوف قول المتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه الابريسم عن غيره كالجز سدها حرير ولحمته صوف نهاية ومعنى (قوله) انما نبى رسول الله (قوله) صريح قوله (انما الخ) واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريرا كثر فليتام بصرى (قوله المصمت) هو يضمن الملموسكون الصادق وفتح الملموس بالضم من قوله اصمته اى قاموس بالمعنى عرش (قوله واما العلم الخ) عبارة بالنهاية والمغنى فالخ بالفاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة بالنهاية وعلم من قوله اوزناته لا اثر لظهور الحرير فى المركب من قلة وزنه او مساواته لغيره خلافا للقول لو انغطى باحاف حرير وغشاه بغيره اتجه ان يقال ان خايط الغشاء عليه جاز لسكونه كخشو الجلبو لإلا فلا قال عرش قوله مر ان خايط الخ اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لسكونه كخشو الخ ا (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز لبس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها كثر شيخة (قوله لجمع مقدمين) عبارة بالمغنى خلافا للقول فى قوله ان ظهر الحرير فى المركب حرم وان قل وزنه وان استمر لم يحرم وان كثر وزنه ا (قوله فى الاستواء) اى وزيادة الحرير يبرسم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا ولو لشك فى كثرة الحرير وغيره او استوائها حرم كما جزم به فى الانوار ا زاد الاول ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب ا إذا شك فى كبر الضربة بالعمل بالاصل فيها إذا لاصل حل استعمال الانا قبل قضيبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة قال عرش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ خمسة متضادة انه ولو لشك فى الحرمة المطرزة بالبرة حرم استعمالها وهو المعتمد ا (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباحذه من مال من أكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والام بحتج الفرق وقد يمنع الحل حينئذى وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التيسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر يذنبان بحرير بصرى (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال خيرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله تحريره) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره ليه ويحل ما طرز ا ورقم بحرير الخ يتردد النظر فى المطرزو المنسوج بالقصب والظاهر انه من قبل المطرزة بالذهب والفضة فيحرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر إطلاقهم فى المطرزة بها وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فلا يرجع ثم حرمة المطرزة او المخطط بالقصب بالنسبة إلى الفضة ظاهرة لانها تتحصل بالناظر بلا شك واما بالنسبة لما فيه من الذهب فينبغى تحريره على اختلاف المتأخرين فى استعمال الملبوس المموه هل يحرم فيه تفصيل الاوائ ويحرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوائ جرى فى الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا فى الخفة كسايافى وجرى جمع منهم ابن عتيق وابن زبادى الثانى فانه افق فى ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شئ بحرمة بصرى وقوله فى المطرزو المنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله ا ورقم) اى قوله قال الخلى فى النهاية والمغنى لا قوله اى معتدلة (قوله ا ورقم) هذا إذا كان لونه اما لو كان لحاجة فلوا فاقى بالنظر بلم يبعد سم ويأتى عن عرش خلافه (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

تكرار (ولو لشك فى الاستواء) اى وزيادة الحرير (قوله فالاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مضرب شك فى كبر ضيبته بالعمل بالاصل فيها إذا لاصل حل استعمال الانا قبل قضيبه وتحريم الحرير لغير المرأة شمر (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباحذه من مال من أكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والام بحتج الفرق وقد يمنع الحل حينئذى (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر لخالفته قول الجوينى (قوله ا ورقم) هذا إذا كان لونه اما لو كان لحاجة فلوا فاقى بالنظر بلم يبعد سم (قوله

النهاية وغيره والنظر بزجل الطراز الذي هو حرير خالص مر كبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما عتيد  
 الان من جمل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اى مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع  
 عليه ويخط بالابرة كالشريط بجيرى (قوله للخبر المذكور) اى فى شرح ويحل عكسه (قوله انه يشترط ان  
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اى عرضا وإن زاد طوله اه زبدي وفيه مظاهر كلامهم ان المراد قدر  
 الاصابع الاربع طولا و عرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع و عرضا على عرضها اه  
 لكن الحاصل من كلامهم انه تحرم زيادة فى العرض على الاربع اصابع ولا يتقدر فى الطول ع ش  
 واعتمده القليوبي والحلى وكذا شيخنا عباره واما المطرز والمرقع فكالمسجول لكنه يتقدر على كل منهما  
 بكونه اربع اصابع عرضا وإن زاد طولا واعتمده البشيشى فى حل المرقع ان لا يزيد طولا ايضا على اربعة  
 اصابع ويتقدر على كل منهما ايضا بكونه لا يزيد فى الوزن نعم لا يحرم ان فى حالة الشك فى كثرتها لان الاصل هنا  
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النهاية والمعنى الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحليمى  
 الخ) عبارة المعنى ولو كثرت محالها اى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا لما  
 نقله الزركشى عن الحليمى من انه لا يزيد على طرازين على كل طراز لا يزيد على اصبعين ليكون مجموعها  
 اربع اصابع اه زاد النهاية و يفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل  
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من  
 كلام الشارح م ح ل ليس القواوبى القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه إنما انفصل  
 على هذه الكيفية التى يفعلونها ليتوصل بها الى الهيمية التى يعدونها زينة فبما بينهم بحسب العادة وليست  
 كالرقع التى الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا الوجه اه (قوله وخالفها صاحب الكفاي الخ)  
 الظاهر ان مراد صاحب الكفاي بانفصالها عدم اتصال احدهما بالآخر ردالمقابل القائل بعدم  
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتام بصرى (قوله كل واحد) اى من العليدين  
 الذين فى الطرفين (قوله لا تفصلها) اى العليدين (قوله وحكم الكمين حكم طرفي العامة الخ) وفى الايعاب  
 عن الجواهر يجوز ان يجعل فى كل طرف من طرفي العامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر  
 انه يجزى فى الحضاية المعروفة التى تتركب فى طرف العامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت  
 ولا فلا كرى على بافضل (قوله من المقاتلين) اى مقالة الحليمى والجوينى ومقالة صاحب الكفاي  
 (قوله لكنهما) اى عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط ان لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية  
 والمعنى خلافه وفى الكردى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح فى شروع بافضل والارشاد مقالة الحليمى  
 وفى النحفة ان لا يزيد المجموع الخ وفى الايعاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو قعتين ويجوز فى كل ان  
 يكون اربع اصابع واعتمده شيخ الاسلام والحطيب والجمال الرملى انه اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد  
 الحرير على غيره حرم ولا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظرا لظاهر ما مرافقا عن  
 البصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى كما مرافقا (قوله مطلقا) اى  
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله بشرط ان لا يزيد كل على اربع) اى

ما يركب على الكمين مثلا  
 للخبر المذكور لكن المعتمد  
 كما فى الروضة والمجموع  
 وغيرها انه يشترط ان  
 يكون قدر اربع اصابع  
 مضومة اى معتدلة لخبر  
 مسلم انه عليه السلام نهى عن  
 الحرير الا موضع اصبعين  
 أو ثلاث أو اربع قال  
 الحليمى والجوينى ويشترط  
 أن لا يزيد مجموع الطرازين  
 على اربع اصابع وخالفها  
 صاحب الكفاي فقال لو كان  
 فى طرفي العامة علم كل واحد  
 اربع اصابع احتمل  
 وجهين والاصح الجواز  
 لانفصالها وحكم الكمين  
 حكم طرفي العامة اه  
 وعبارة الروضة والمجموع  
 كالخبر محتملة لكل من  
 المقاتلين لكنها الى الثاني  
 اقرب فالشرط ان لا يزيد  
 المجموع على ثمانية اصابع  
 وإن زاد على طرازين وما  
 اقتضاه قول الكفاي  
 لانفصالها أن على العامة  
 طرازان منفصلان عنها  
 يجملان عليها وانها محالان  
 كطرازي الكمين غير بعيد  
 وأما اغتفار التعدد فى  
 التطريز والترقيق مطلقا  
 بشرط ان لا يزيد كل على  
 اربع ولا المجموع على  
 وزن الثوب

فلا بد من الفصل بين كل طرازين أى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فريت ينبغي اعتبار الوزن ثم (قوله فيبعد الخ) خلافاً لشيخ الاسلام النهاية والمغنى (قوله من كلام هؤلاء) أى الخليلي والجويني وصاحب الكافي (قوله ركذا) أى بعيد (قول الجلي الخ) قد يقال ما الفرق بين مقالة الجلي وما قبلها؟ افردت عنها بل الظاهر أنها عنها ايقال الفرق عدم اشتراطه ان لا يزيد كل على اربع اصابع لاننا نقول هذا زاد له وان لم يصرح به فيما يظهر إذ لا تسعه المخالفة في ذلك مما تصرح الحديث السابق بذلك فليتأمل بصرى (قوله كل منها) أى من الطراز والرقعة (قوله طرها) أى في كل منها كرى (قوله والفتى) إلى قوله وصوره المستلقي المغنى (قوله إلى ان بين الخ) عبارة النهاية والمغنى وقرى بين كل اربع اصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) أى مقداره كرى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وقفه إلا ان يقال تتبعت العادة في العائم فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منها إذ ما في العامة من الحرى منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن بحيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت والا فلا اه قال عرش قوله مر وقد ينظر في كل منهما أى ما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتظهير هو المعتد وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منقطع عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يتأتى النظر المذكور اه (وإنما تعيد الخ) عبارة المغنى فان جرت العادة على خلافه اعتبرت إذا العادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والاماكن اه (قوله وصوره المستلة) أى مسئلة ابن عبد السلام (قوله ثمنها) أى العمامة كرى واقرعش التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتثنية (قوله اما التطريز) أى قوله والاسنوى في المغنى إلى قوله وما أفاده في النهاية (قوله فكأن نسج الخ) أى لا لا طراز وان قال لا ادعى انه مثله ويحل حشو جيقو نحوها بالحرير كالخدة لأن الحشوا ليس ثوباً منسوجاً ولا يعد صاحبه لابس حرير مغنى ونهاية (نعم قد يحرم الخ) أى المطريز بالابرقران لم يزد وزنه عرش (قوله لكونه من لباس النساء الخ) أى لا لكون الحرير فيه نهاية (قوله بتحريم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به فيه ما أنه كان مخصوصاً بهن في جنة وهو هيئة او غالباً في زين وكذا يقال في عكسه نهاية قال عرش ومن العكس ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا اقلوا اختصت النساء او غاب فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذى كاقبل ان نساء قرى الشام يتزين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلون ذلك فثبت في كل اقليم ما جرت به عادة اه او ينظر لاكثر البلاد فيه ونظر الاقرب الاول ثم ايت في ابن حجب نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الان من لبس قطعة شاش على رؤسهن حرام لانها ليس بتلك الهيئة مخمصة بالرجال ولا غالباً بهم فليتنبه له فانه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلائهن عمامة رجل فينبغي فيه الحزم لأن هذا الذى مخصوص بالرجال اه (وهو الاصح) ممتدعش قول الماتن (او طرف) أى بان يجعل طرفه مسجفاً نهاية (قوله أى يحجب) إلى قوله حكمه في النهاية والمغنى قال عرش ومثل السجاف الزهريات المهرقة لانها ما استمسك به الخياطة فبى كالنظير فاه (قوله أى يحجب ظاهر الخ) قد يقال ما الفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز ولعله وانما علم ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف السكمين والطوق والجيب والذبل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على السكتف مثلاً فيحرم بصرى قول الماتن (بحرير) احترزه عن التطريز والتطريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لكثرة الخيلاء فيه ولوجعل بين البطانة والظاهرة ثوباً حريراً لانه يحل خياطة الثوب به ويحل لبسه ولا يوجب فيه تفصيل المضرب لان الحرارهم من الاوانى ويجوز منه كسب المصحف للرجل مغنى ونهاية قول الماتن (قدر العادة) ولو اتخذ سجافاً بتدرة عادة امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه موضع يحق ويتعفى الدوام مالا يذفر في الابداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافاً اذا على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

ينبغي اعتبار الوزن (قوله فيبعد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطريز

هؤلاء والروضة والمجموع وكذا قول الجلي وغيره يجوز كل منهما وان تعددا ما لم يرد وزن الحرير على غيره وأفتى ابن عبد السلام بانه لا بأس باستعمال عمامة في طرفها حرير قدر شبر الا ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق ولم يكن اوقطن قال الغزى وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيما هو فاما اذ ان ذلك في حكم التطريف وإنما تقيد بالاربع على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبعت لما باتى وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وأنه أقل وزناً من اللحمة وانه لحماً بحراً في طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كانت الملامح بحريز اشبه التطريف اما التطريز بالابرة فكأن نسج فيعتبر الاكثر وزناً منه وعاطر فيما يحتمل السبكي والاسنوى قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه أى تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما افاده من ان العبرة في لباس بزي كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الاذرى الظاهر ان



الغالية لامثاله في كل ناحية للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة مكفوفة الفرجين والكمين بالديباغ وفارق ما مر في الطراز بانه محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد ذينة فتقيد بالوارد (٢٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باي

لو كان الا المزعفر لشككه وإن لم يبق لونه ربيع لان الحرمة لونه لا لريجه لانه لا حرمة فيه اصلا اذ لا يتصور فيه تشبه لان النساء لم يمتعن بنوع منه بخلاف اللون حكم الحرير فيهما م حتى لو صبغ به اكثر الثوب حرم وكذا المصفر على ما صحت به الاحاديث واختاره

البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعي على حله تقديما للعمل وبوصيته ولا يكون جمهور العلماء سلفا وخلفا على حله لاحاديث تقتضيه بل تصرح به كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران قيصه ورداه وعمامته قال الزركشي عن البيهقي وللشافعي نص بحرمته فيجعل على ما بعد النسخ والاول على ما قبله وبه تجتمع الاحاديث الدالة على حله والدالة على حرمة ويرد بخالفته لا طلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا وله وجه وجيه وهو ان المصبوغ بالمصفر من لباس النساء المخصوص بهن فحرم للتشبه بهن كان المزعفر كذلك ولا ما جرى الخلاف في المصفر دون المزعفر لان الخيلا والتشبه فيه اكثر منه في المصفر

عادة امثاله فانه يحرم ابقاءه لانه وضع بغير حق قياسا على ما واشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء السلم شيخنا وعش (قوله الغالية لامثاله الخ) اى سواء جاوز اربع اصابع ولا نهاية عبارة شيخنا فالعبارة إعادة امثاله وإن زاد وزنه فان خالف عادة امثاله جرب قطع الواثداه وقوله وإن زاد وزنه فيموقف ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا ينقل صريح عن الاصحاب (قوله مكفوفة الفرجين الخ) المكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف اى سجا ف نهاية (قوله ما مر في الطراز) اى من اعتبار اربع اصابع معنى (قوله بانه الخ) اى التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته ان التريع لو كان للحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرحه اقول قد يقال ان التريع حاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وإن قال عش قوله م ر ب يقتضى المنع عمد اه (قوله فانه مجرد ذينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالنظر بفسم وقد يقال بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضي المبنى للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة المغنى فتقيد والتبائية فتقيد (قوله حكم الحرير فيهما م) عبارة شرح مرولو صبغ بعض ثوبه بزعفران هل هو كالنظر بفسم فاحرم ما زاد على اربع اصابع او كالمنسوج من الحرير وغيره فتقيد بالاكثار لوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرمه فلا فلا انتهت اه سم واعتمده عث وكذا شيخنا عبارة تنهم بجم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه اقول النهاية كالنظر بفسم حقيقة كالنظر بزعفران وكذا المصفر خلافا للثبائية والمغنى ووافقه ما شيخنا وفي الكرى على افضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام الى ح مته وجرى على حله الخطيب والجمال الرملى وغيرهما وجرى الشارح في شرح الارشاد على ما قاله الزركشي وافر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمغنى وبحرم على غير المرأة المزعفرون المصفر كائنص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لعن من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيرهما سواء قبل النسيج وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال عث والمصفر مكروه وخروجهم من خلاف من متعهه وينبغي تقيد السكرأة بما لو كثر المصفر بحيث يعد مصفرا في العرف والا قرب كراهة المزعفر حيث قل اه وعبارة شيخنا وبكره المصفر كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المصفر عليه بخلاف ما فيه نقط من المصفر فلا يكره واما سائر المصبوقات فلا تحرم ولا تكره سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والمخطاط اه (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المصفر سم عبارة البصرى قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى وهو محتمل لامل ان كلامنا في المصفر لا يقال بعلم حكمه من ذلك بالاولى لاننا نقول هو كذلك الا انه لا يلام قوله بل تصرح به فيلتم اه (قوله ويرد الخ) اى ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله وجه الخ) اى للاطلاق (قوله ويؤيده) اى الفرق المذكور بين المزعفر والمصفر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيه ان التريع لو كان حاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرح م اقول قد يقال ان التريع حاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد ذينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالنظر بفسم (قوله الا المزعفر الخ) ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالنظر بفسم فاحرم ما زاد على الاربعة اصابع او كالمنسوج من الحرير وغيره فتقيد بالاكثار لوجه ان المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرمه فلا فلا شرح م (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المصفر

يفرق فيه بين ما قبل النسيج وبعده كافر في المصفر واختلف في الورس فالخفة جمع متقدمون بالزعفران واعترض بان قضية كلام الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله لا تانيث اذا جعل تقيد ما ضام مع ذلك سقط بعد اعتبار شيء ولعل الشافط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله اعلم اه من هامش

وفي شرح مسلم غني عياض والمازري صح انه <sup>عليه السلام</sup> كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهى الرجل حلالا ان يتعطر (٢٨) فان قلنا امرناه بنفسه حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث

معمد عرش (قوله واعتمده الخ) اي الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كروى علي بافضل (قوله وبها صرح الخ) اي بالحرمه (قوله ان يكون الخ) اي تصغير اللحية به (قوله ينهى الرجل) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اي بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) اي حديث النبي المطلق وكذا ضمير لكن حمله الخ (قوله ويؤيد الحل) اي استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) اي الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل (قوله او فصل الخ) ببناء المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) اي السابق آنفا (قوله ويحل ايضا الزجيب) اي مثلا عبارة النهاية وافق والد رحمه الله تعالى يجوز الازرار الحرير لغزير المرأة قياسا على التطريز بل اولي اه (قوله وكيس نحو الدرهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح مر ان الارجح حرمة سمن عبارة غش بعد نقله عن الزبدي مثله الاقرب حرمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها انما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك منديل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسح فرج المرأة وقد روي عنه ما ياتي في كتابة الحرير (قوله وليقة الدواة) وفاقا للنهاية والمغني (قوله على الاوجه) (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء سم وفيه على المنهج فرع وبني وفاقا لمروجو ان تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جعلها له تعليقها وحمله بها وهو اخف منه اه عرش (قوله في الثانية) وهي الكيس (قوله الثالثة) وهي الغطاء (قوله فقد مر حل رأس الكوز الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولي لان باب الحرير اوسع من ربل الوجه الحل وان كان بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مطلوبة بخلاف العمامة مر اه سم وقوله بخلاف العمامة قد يمنع (قوله ومن هنا) اي من التعليل بالا تفصال (قوله ان يكون في بدنه) قضيتيه جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن بشكل في هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة ما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الحيط الذي ينظم فيه اعطية

الصحيح نهى ان يتعطر الرجل وسيقيم لذلك البيهقي حيث قال وورد عن ابن عمر انه صفر لحيته بالزعفران فان صح احتمل ان يكون مستثنى غيران حديث نهى الرجل عن الزعفران مطلقا صح اه فهو مصرح حتى بحرمة استعماله في اللحية لكن حمله جمع على الكراهة لحديث ابن داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصنع لحيته بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم النهي على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرهه التطل بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا او فصل بين كونه غالبا او مغلوبا على المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به تجوز للزعفران اذا افترض بقاء لونه المقصود منه ويؤيد خذ من قول البيهقي غير الى آخره انه لا يراد على حرمة المزعفر الاحاديث المصرحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة اصح ويحل ايضا الزجيب وما جاء عن ابن عمر وغيره

(قوله وكيس نحو الدرهم الخ) في شرح مر ان الارجح حرمة كيس الدرهم وغطاء العمامة اه وهو متنازع في ضابط الاسنوي الاتي (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد مر حل رأس الكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولي لان باب الحرير اوسع وقد لا تكون مخيطة على صورة الاناء لكن يجعل في اطرافها خيط يزره للتنعطف اطرافها على رأس الكوز ولا يبعد حلها من ربل الوجه الحل وان كانت بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء بخلاف العمامة مر (قوله في بدنه) قضيتيه جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن بشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الحيط الذي

ما يصح بحرمة له لاراهي وكيس نحو الدرهم وان حملوه وغطاء العمامة وليقة الدواة على الوجه في الكل خلافا لما نازع الكيزان في الثانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لا تفصالة فلا يمد مستعمله فكذا هاتان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوي ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقد ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لا تحل الشراية التي راسها الما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر  
 اه سم (قوله) والحق به اخرون البندالخ) يحتمل ان يكون المراد به المحابس التي تجعل بين حبات السبعة ليعلم  
 بها على المحل الذي يقف عنده المسيح عند عرض شافل مثلاً فان كان هو المراد بالحكم في على ما ذكره  
 والإشكك كذلك فيما يظهر بصري عبارة شيخنا والبجيري ومنها اى المستثناة علاقة المصحف وعلاقة  
 السكين والسيف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والفتاح والسبعة وفي شراريها تودد فقيل تحمل مطلقا  
 وقيل تحرم مطلقا والمتمتع بالتفصيل فان كانت اصل خيطها جازت وإلا لا اه (قوله) فقال يعل ذلك  
 اعتمده مر اه سم عبارة عرش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خيط السبعة من حرير وكذا  
 شراريها تبعاً لخيطها وقال ينبغي جواز خيط نحو الفتاح حرير الحاجة اه وقوله وكذا شراريها اى  
 التي هي متصلة بظرف خيطها اما ما جرت به العادة بما يوصل به بين حبوب السبعة فلا وجه لجوازه ثم رأيت  
 في حجب ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز الخ ينبغي ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان  
 لاحظ الزينة اه عرش (قوله انتهى) اى قول بعضهم (قوله حرما) اى الشراية والبند (قوله) وإن كان الخ  
 اى السكين ولا ينبغي ان هذه الغاية لا موقع لها هنا وانما وقعها عند قوله وكين نحو الدرهم (قوله) وبجرم  
 إلى قوله لان القصد في النهاية والمغنى لا المسئلة النقص (قوله) وبجرم خلافا لكثيرين الخ) والوجه عدم  
 حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوه لانه يشبه الاستحالة نهاية قال عرش ونقل بالدرس عن  
 شيخنا الزايدى انه يجوز للرجل جعل تكة اللباس من الحرير اقول ولا مانع منه قياسا على خيط الفتاح  
 وقياس ذلك جواز خيط الميزان لكونه ممكن من الكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها اى من المستثناة  
 جعل الحرير ورق كتابا لانه استعمال حقيقة اخرى وهذا فرق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم وسنما  
 تكة اللباس وقال بعضهم بجواز زر الطربوش وبعضهم بحرمته وقد غلب اتخاذ هذا الزمان فينبغي تقليد  
 القول بالجواز للخروج من الاثم اه (قوله) كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو  
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له وجلا وامرأة مر (قوله) لا المرأة) اى ولو لرجل لان ان تكون  
 كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك لانها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وعرش (قوله) الصداق فيه الخ)  
 المتجه ان ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله) لان المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل  
 فيه للبراسلات ونحوها معنى (قوله) كذا الفقه به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضى القضاة ابن رزين  
 عن مفصل للرجال الكليات والافباع الحرير ويشترى القماش الحرير مفضلا او يبيعه لهم فقال يائمه  
 بتفصيله لهم وبخياطته او يبيعه او شرائه لم يكأتم بصوغ الذهب للبسم قال وكذا خلع الحرير ويحرم بيعها  
 والتجارة فيها معنى ونهاية قال عرش قوله مر وبخياطته وكالخياطة النسيج بالطريق الاولى (قوله) ونوزع  
 فيه الخ وقوله وإن خالف فيه الفقه اى فى التحريم الذى اتفق به المصنف الخ وكان الاولى ذكر الغاية فى  
 المعطوف عليه (قوله) بين هذا) اى كتابة الرجل فى الحرير لا امرأة (قوله) ونقش ثوب الخ) وجوز مر بمحا  
 نقش الخلى للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهى ما محتاجه لزيئته بحث ايضا ان كتابة اسمها على ثوبها  
 الحرير ان احتاجت اليها حفظه جاز فعملها للرجال والافلا فليتامل (فرع) قد سأل عن الفرق بين جواز  
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته واجبة لنفس حرره  
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة ادخل فى التعلق به سم على المنهج (قوله) ان احتاجت اليها الخ) ينبغي

ينظم فيه اغطية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى  
 بالحل شرح مر (قوله) وخالف بعضهم فقال بطل ذلك) اعتمده مر (قوله) وبجرم خلافا لكثيرين  
 كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له وجلا  
 أو امرأة مر (قوله) لا المرأة) اى ولو لرجل الا أن تكون كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك لانها  
 حينئذ معينة على معصية مر (قوله) لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب المتجه ان ختم الحرير

أن مثله كتابة القائم في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتها رفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيده هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع ( قوله حفظه ) اى المكتوب فيه ( قوله نعم بشكل الخ ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا من ( قوله على هذا ) اى تحريم كتابة الصداق في الحرير او قوله بخلاف الكتابة فانها تعدل قوله المكتوب اى الحرير المكتوب فيه ففيه حذف وايضا ( قوله وفيه ما فيه ) اى لوجود ما ذكر في النفس والخطابة ايضا ( قوله و قول الماوردي ) اى قوله فاخذ بهضم في النهاية والمغنى ( قوله يعمل على من يخشى الفتنة ) اى وان طال الزمن وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوكة اياه لغيرهم وقوله فاخذ بهضم الخ على هذا الاخذ القياس حل الالباس فليتامل سم ( قوله من يخشى الفتنة الخ ) عبارة الكردى على بافضل وفي الایعاب متى خشي من الملبس له الخلعة ضرر او ان جازله اللبس والا فلا اه ( قوله ولا يدل له الخ ) وجه الدلالة عند زاعمائه جازت الرخصة في لبس الذهب لازم في اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يهداستعمالا فالحرير اولى بنهاية ( قوله لبيان المعجزة ) اى لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسابقة بذلك ع ( قوله ويكره ) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله زيادة عبارة بافضل مع شرحه ويحل الحرير للكهبة اى لسترها سواء المدياح وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تزيينها بالذهب والفضة والصلحاء سائر البيوت بالثياب لغير مسلم ويحرم بالحرير والمصور واما تزيين الكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم اه ( قوله تزيين غير الكعبة الخ ) عبارة النهاية والمغنى تزيين البيوت حتى شاهد العلماء والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيها اه ( قوله اى المتنجس ) اى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وخرج الى المتن ( قوله اى المتنجس ) اى يغير معفو عنه شيخنا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكيمة قضية ما ياتي حرمة المكث به في المسجد اه ( قوله لما ياتي الخ ) اى دليل قوله بعد طفا على المحرم وكذا جلد الميتة في الاصح معنى ( قوله ان كان جافا الخ ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيتنجس ثوبه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لا يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مرتطبا بغير العرق كما افاده بقول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم يتعذر الماء سم عبارة ع ( قوله مر بحيث يعرق فيتنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه او ثوبه بلا حاجة فليحرم رسم على المنهج و ( قوله وباحتاج الخ ) ينبغي ان يكون محل ذلك اذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم اذا كان معه ما جازله للتصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ما دوا لراباوان بمجامع زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك ايضا ع ( قوله واما قوله عن شرح الروض باقى عن النهاية والمغنى مثله عبارة الجبري قال الاسنوى الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب اى تلطخ بها ولا في البدن

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر ( قوله الا ان يدعى ان العرف يعده مستعملا للمكتوب الخ ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا ( قوله يحمل على من يخشى الفتنة ) اى وان طال الزمن من ر و ظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوكة اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتامل ( فرع ) هل يحرم لباس الدواب الحرير كالجدار او يفرق بنقع الدواب مال مر للفرق ( قوله في المتن ولبس الثوب المتنجس اى المتنجس الخ ) ويستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح مر والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مرتطبا بغير العرق كما افاده قول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

نعم يشكل على هذا ما مر أن شرط الاستعمال المحرم أن يكون في البدن والكاتب غير مستعمل له في بدنه اللهم الا ان يدعى ان العرف يعده مستعملا للمكتوب بيده وفيه ما فيه وقول الماوردي يحل لبس خلعة الملوكة يحمل على من يخشى الفتنة ولا يدل له لباس عمر حذيفة وسرافة رضى الله عنهم سوارى كسرى وتاجه لانه لبيان المعجزة فهو ضرورة اى ضرورة فاخذ بعضهم منه كلام الماورى حل لبس الحرير إذا قل الزمن جدا بحيث انتفى الخيلاء ليس في محله ويكره ولو لامرأة تزيين غير الكعبة كشهد صالح بغير حرير ويحرم به ( و ) يحل للادعى ( لبس الثوب المتنجس ) اى المتنجس لما ياتي في حل جلد الميتة ( في غير الصلاة ونحوها ) كالطواف وخطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر ان كان جافا وبدنه كذلك لان المنع من ذلك يشق

أى استعمالها فيه بحيث تصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله) اما في نحو الصلاة الخ عبارة  
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعاً لم لا تقبله الفرض بخلاف  
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه متنع اما إذا  
 لبسه قبل ان يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحريمه بنفل واستمر فالجزمه على تلبسه بعبادة قاسدة أو  
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المغنى إلا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحريمه بنفل (قوله)  
 فيحرم إن كانت فرضاً) أى بعد الشروع فيه مطلقاً وقوله إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية بالمغنى (قوله) وكذا  
 إن كانت نفلاً (الخ) أى سواء لبسه قبل تحريمه أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك الاتي ظاهراً في  
 الصورة الثانية فقط (قوله) تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم وباتى عن المغنى  
 ما يؤا فقه يقول شيخنا لا يحرم تنجيس ملكه كثر به وجداره ولو لغير غرض مالم يلزم عليه ضياع المال اه  
 ضعیف (قوله) من غير ضرورة (يعنى من غير حاجة) (قوله) يحرم المكث به) أى لباس من تنجيس بغيره معفو عنه  
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المكث المحرم المكث بالنعل المنتهية اه (قوله) من غير حاجة (الخ)  
 أى اما الحاجة كفى النعل والبابوج الذى به نجاسة فيجوز شيخنا أى ان مكث بذلك للصلاة ثلاثاً (قوله) كما يجنبه  
 الاذرى (الخ) وقرر مر ان من دخل بنجاسة نجو ثوبه أو لعل رطبة أو غير رطبة ان خاف تلوث المسجد  
 أو لم يكن دخوله لحاجة حرم ولا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلوث ولو لغير حاجة  
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو ثوبه بنجاسة المسجد ومكث فيه من غير حاجة سم على المنهج اه عش أى  
 فيحمل تقريره الاول على الثانى الموافق للمغنى فى التحفة والمغنى قول المتن (لاجلد كلب الخ) (فرع)  
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له فى العرف  
 الشبهة لانهما من شعر الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان عليهما ولم يوجد ما يقوم مقامهما فهذا ضرورة  
 بجوزة لا استعمالها (يعنى حيث تدعى ملاقاتها مع ندائهم) قال مر ينبغي الجواز ان توقف الاستعمال عليهما  
 وأقول ينبغي ان يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تحفيف الكتان وعمله عليهما جافاً فليتا مل سم على المنهج اه  
 عس (قوله) فيحبل قطعا) اعتمد عس عبارة قوله مر فلا يحبل لبسه الخ خرج به الفرش فيجوز به  
 صرح ابن مريج اه وباتى عن الزبائدى مثله (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك على ان  
 مانسبه للانوار لم فيه ولعل النسب مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والا فتراش والتدريش كاللبس اه قول  
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الاذى استعمال نجاسة فى بدنه أو شعره أو ثوبه  
 ولو كان الجنس مشطى عاج فى شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة أو لا فیکره كفى المجموع خلافاً للانسوى  
 فى قوله يحرم أى العاج مطلقاً وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور روقه وجلد الاذى وشعره  
 وإن كان ظاهره يحرم استعماله إلا للضرورة معنى ونهاية ما حصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة  
 مطلقاً سواء كان فى البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جزء الاذى  
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونها قال عس قوله مشط عاج الخ وهو انياب فيلذة وينبى  
 جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم ان محل ذلك فى غير الصلاة ونحوها اما فیه ما فلا يجوز  
 لوجوب اجتناب النجاسة فيهما فى البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه  
 من تنجيس الرأس والمحية وقوله مر وجلد الاذى الخ أى ولو خربيا خلافاً لابن حنبل اه عس (قوله)  
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخرج باللبس الا فتراش فيجوز قطعا ولو من مغلف زى وعش اه

وجود العرق فى الحال إذا لم يتعدر الماء (قوله) أى المنتجس) شامل للنجاسة الحكيمة فضية ماباى حرمة  
 المكث به فى المسجد (قوله) أى المنتجس) قال فى شرح العباب بغير معفو عنه (قوله) اما فى نحو الصلاة) يؤخذ  
 منه اخرج المنتجس بمعفو عنه (قوله) لان المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله)  
 ومع حل لبسه يحرم المكث الخ) اخرج مجرد المعفو عنه (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك

اما في نحو الصلاة فيحرم ان  
 كانت فرضاً وكذا ان كانت  
 نفلاً واستمر فيه لكن لا حرمة  
 ابطاله فانه جائز بل تلبسه  
 بعبادة قاسدة واما مع رطوبة  
 فلا لان المذهب تحريم  
 تنجيس البدن من غير  
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم  
 المكث به فى المسجد من غير  
 حاجة اليه كما يجنبه الاذرى  
 لانه يجب تنزيه المسجد عن  
 النجس (لاجلد كلب  
 وخنزير) وفرع احدهما  
 فلا يحل لبسه لمغاط نجاسته  
 (لا لضرورة كغفاجة قتال)  
 او خوف نحو برد ولم يجز  
 غيره نظير ما مر فى الخنزير  
 وخرج بلبسه استعماله فى  
 غيره كافتراشه فيحبل قطعا  
 فى الانوار وإن قال الزركشى  
 المذهب المنصوص انه  
 لا يتنع بشئ منهما (وكذا  
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم  
 لبسه

وبأني وتقدم في الشرح ما يوافقه **(قوله في حال الاختيار)** خرج بحال الضرورة فيجوز لبيه وهل من الضرورة مجردة عن عورته عن الاعين فيه نظر وبوجه انه مما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته سم **(قوله من التعبد الخ)** هو الدعاء للطاعة وقبل هو التكليف بجبري **(قوله ويؤخذ منه)** أي من قوله مع ما عليه من التعبد الخ **(قوله)** انه يحل لباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بالمان شأنه ذلك وهو الاوافق باطلاعهم شرح مر وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير بمن كإقتضاه إطلاقهم سم عبارة عرش قوله مر وهو الاوافق الخ معتمد اه **(قوله رالباس)** إلى قوله والكلب في النهاية والمغني **(قوله)** وبالباسه من اضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام **(قوله)** للآخر أي لا لغيرهما عبارة النهاية والمغني واما تنشيطه غير الكلب والخنزير وفرغهما وفرع احدهما مع الآخر بجمل واحد منهما فلا يحل بخلاف تغشيطه بغير جلد هامن الجلود المنجسة فانه جائز اه **(قوله)** وجلد الميتة الخ) بالنصب عطف على جلد كل الخ يعني يجوز الباس غير الكلب والخنزير وفرع احدهما جلد غير هان أو ان اختلف النوع خلافا لما يرويه صفيه **(قوله)** لدابته أي الجلد الاضافة لداني ملاسبة **(قوله)** ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني وليس الباس الكلب الذي لا يقتضي أو الخنزير جلده مثله مستلزم لاقتنائه ولو لم يفته على الاقتناء وفي الا لباس على انه قد يجوز اقتناؤه اضطرار احتاج إلى حل شيء عليه أو ليدفع به نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقرنون عليها أو لمضطر تزود به لياكله كالتزود بالميتة فله حينئذ ان يحمله كله وظاهر وبذلك اندفع استشكل الامعاء اه **(قوله)** او حفظ أي لنحو الزراعة قول الماتن (ويحل الاستصباح الخ) وفي شرح المذهب عن الروباني ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالتخذه من عظم النبل لغرض الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبايوسى رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصحب فيها هو ظاهر لان غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كاجاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر إنما يجرم لغير غرض فليتأمل سم على المنجى اه عرش قول الماتن (الاستصباح الخ) وكذلك دهن الدواب به اه **(قوله)** مع السكر اه) إلى الفائدة في النهاية والمغني إلى الاقوله ومن قبل ذلك ويجوز **(قوله)** يعارض الخ) **(فرع)** إذا استصباح بالدهن النجس جاز اصلاح الفتيلة باصبعه وإن تنجس وأمكن اصلاحها بنحو عدد لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازها الضرورة سم على المنجى اه عرش **(قوله)** في الفارة الخ) أي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت النخفق له تموت النخفة للفارة المحلى بالام الجنس الذي في حكم السكر عبارة المغني وغيره لانه **(قوله)** سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن كان جامدا قال هو ما حوله وإن كان مائعا فاستصحبوا به او فانتفعوا به اه **(قوله)** ودخان النجس الخ) والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الریح الخارج من الدبر كالجشاء لانه لا يتمتع في انه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة السكرية الموجودة فيه مجاورة النجاسة لانه من عينها نية **(قوله)** يعني عن قلبه) قال في المجموع ويجوز طلى السفن بشحم الميتة اطعام الميتة للكلاب والطيور واطعام اطعام الميتة تنجس الدواب مغني ونهاية **(قوله)** نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا وبه صرح الامام واقفى به شيخنا الشهاب الرملى سم عبارة شيخنا وبحرم في المسجد وإن لم يلوث اه **(قوله)** لحمة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه ان نفس الاستصباح

على ان مناسبه للانوار لمزه فيه ولعل النسخ مختلفة **(قوله)** في حال الاختيار) خرج بحال الضرورة فيجوز لبيه وهل من الضرورة مجردة عن عورته عن الاعين فيه نظر وبوجه انه مما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته **(قوله)** ويؤخذ منه انه يحل الباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بآمان شأنه هو الاوافق لآلامهم شرح مر **(قوله)** لصي غير بمن) في شرح الارشاد الصغير ولو غير بمن كإقتضاه إطلاقهم اه **(قوله)** جلد كل منهما خرج غنهما من الدواب وعبارة الارشاد لا جلد الكلب أي أو خنزير أو فرع احدهما إلى الثلثة والضرورة مطلقا اه **(قوله)** نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا وبه صرح الامام واقفى به شيخنا الشهاب الرملى **(قوله)** لحمة إدخال النجاسة فيه لغير حاجة) فيه ان نفس الاستصباح به في المجد بشرط ان التلوث منه ومن دخانه

في حال الاختيار (في الاصح)

لنجاسة عينه مع ما عليه من التغشيط باجتنايب النجس لاقامة العادة ويؤخذ منه أنه يحل الباس جلد الصبي غير بمن ويحنون ويجوز استعماله في غير اللبس نظير الذي قبله بل أولى وبالباسه جلد كل منهما للآخر على المعتدلاستواءهما تغليظا وجلد الميتة لدابته ويحرم اقتنا الخنزير لجوب قتله فوراً إلا لضرورة كأن اضطر لحل متاع عليه والكلب إلا لنحو صيد أو حفظ حالاً لا مرقباً (ويحل)

مع السكر اه) الاستصباح بالدهن النجس (يعارض أو أصالة كودك الميتة أي غير المفلظة (على المشهور) للخبر الصحيح في الفارة تموت في السمن الذائب استصحبوا به أو قال فانتفعوا به ودخان النجس يعني عن قلبه نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا لحمة ادخال النجاسة فيه لغير حاجة ومن قيد بأن لوث يحمل مفهومه على ما إذا اجتنب للاسراج به فيه

حاجة فالوجه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أن التلويت منه ومن دخانه وإن قل مراراً سمع وش  
(قوله وكذا الدار) عبارة النهاية قال الأذعري والأوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المجر والماء ونحوهما إن  
طالب من الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدار أو يعق عماديه من دخان المصباح لقلته  
اه (قوله وكذا الدار المستجرة أو المارة) الوجه الامتناع فيها حيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها  
مطلقاً مراراً سمع عبارة ع ش قال رمحور سراج الدهن التجش في بيت مستعار معه أو ماله جره بشرط  
أن لا يلوه بنحو دخانه نعم البشير الذي جرت العادة بالمسح به بحيث رضى به المالك في العادة فلا بأس فلو  
كان موقفاً أو لنحو قاصر امتنع أي ولو يسير لأنه هنامالك يعتبر ضاً وينفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلة  
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد أله رمحور وينبغي أن يتمتع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى  
مالاً إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم سم على المنهج اه عبارة شيخنا  
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف ما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم  
تجر به العادة فإنه يحرم إن لو شأه وكذا في البجيرى إلا أنه مثل للعتاد بالوقوف بالرجلين في البيوت وتربية  
نحو الدجاج فيها وتسعيد الأرض بالنجس أي تدبجها به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء) اه (خ) أو لم  
يأذن مالكه اه حلى (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كاصروا به ثم  
يطهرهم وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في الدبج مع وجود غيرها من الطهارات وإن باشرها  
الدافع يده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك النقية المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز التحليل  
الإيلاج فيها فإنه قال ع ش قوله رمحور استعمال الأدوية النجسة الخ مادبج الجلود بروث الكلب والخنزير  
فلا يجوز وكذا تسعيد الأرض به أيضاً زيادى أى ومع ذلك لو دبج به طهر الجلد بغسل سبعاً إحداها  
بتراب اه وفي البجيرى عن الشورى ومحل عدم جواز الدبج بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحاً  
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاه حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم  
يتحقق البيع فليتام بصرى (قوله لأن أكثرها) اه (خ) متعلق لمعة وعلة اه (قوله وإما هي ملتقطة) أي  
الأكثر والتأنيث نظر المعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف (قوله ثم) أي في  
ذلك التأليف (قوله كقوله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (قائده) سئل الجلال السيوطى  
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزئط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط  
الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خرم ما روته قبل الأولى له ذلك أو الاستمرار على  
هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد  
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزئط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستجرة أو المارة) الوجه الامتناع في الدار المستجرة أو المارة حيث أدى إلى  
تنجيسها وتسويدها مطلقاً مراراً سمع عبارة ع ش قال رمحور سراج الدهن التجش في بيت مستعار معه أو ماله جره بشرط  
أن لا يلوه بنحو دخانه نعم البشير الذي جرت العادة بالمسح به بحيث رضى به المالك في العادة فلا بأس فلو  
كان موقفاً أو لنحو قاصر امتنع أي ولو يسير لأنه هنامالك يعتبر ضاً وينفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلة  
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد أله رمحور وينبغي أن يتمتع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى  
مالاً إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم سم على المنهج اه عبارة شيخنا  
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف ما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم  
تجر به العادة فإنه يحرم إن لو شأه وكذا في البجيرى إلا أنه مثل للعتاد بالوقوف بالرجلين في البيوت وتربية  
نحو الدجاج فيها وتسعيد الأرض بالنجس أي تدبجها به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء) اه (خ) أو لم  
يأذن مالكه اه حلى (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كاصروا به ثم  
يطهرهم وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في الدبج مع وجود غيرها من الطهارات وإن باشرها  
الدافع يده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك النقية المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز التحليل  
الإيلاج فيها فإنه قال ع ش قوله رمحور استعمال الأدوية النجسة الخ مادبج الجلود بروث الكلب والخنزير  
فلا يجوز وكذا تسعيد الأرض به أيضاً زيادى أى ومع ذلك لو دبج به طهر الجلد بغسل سبعاً إحداها  
بتراب اه وفي البجيرى عن الشورى ومحل عدم جواز الدبج بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحاً  
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاه حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم  
يتحقق البيع فليتام بصرى (قوله لأن أكثرها) اه (خ) متعلق لمعة وعلة اه (قوله وإما هي ملتقطة) أي  
الأكثر والتأنيث نظر المعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف (قوله ثم) أي في  
ذلك التأليف (قوله كقوله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (قائده) سئل الجلال السيوطى  
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزئط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط  
الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خرم ما روته قبل الأولى له ذلك أو الاستمرار على  
هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد  
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزئط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

وكذا الدار المستجرة أو  
المارة إن أدى إلى تنجيس  
شيء منها بما لا يفي عنه أو  
بما ينقص قيمته أو أجزائها  
فيها يظهر بخلاف قليل  
دخانها الذي لا يؤثر نقصا  
البنو يجوز اتخاذ صابونا  
وسقيه للدواب (قائده)  
مهمة (لأن أكثرها  
ليس في كتب الفقه وإنما  
هي ملتقطة من كتب  
الاحاديث ولذا كنت  
أطلت الكلام فيها ثم رأيت  
أنها أخرجت الشرح عن  
موضوعه فأردتها بتأليف  
حافل ثم خلصت منه هنا  
مالاً بدنه بأخصر إشارة  
اتكالا على ما بسط ثم أعلم  
أنه لم يتحرر كقوله الحفاظ  
في طول عمامته عليه السلام  
وعرضها شيء وما وقع  
لظبرى في طولها أنه نحو  
سبعة أذرع ولغيره أنه  
نقل عن عائشة أنها سبعة  
فعرض ذراع وأنها كانت  
في السفر يبيض وفي الحضر  
سوداء من صوف وأن  
عذبها كانت في السفر من  
غيرها وفي الحضر منها  
فبوشى.

استبرأ حاليه ولا اصل له نعم ولا خلاف (٣٤) في الرداء مقبل ستة اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف او شبران في عرض

ذراعين وشبر وقبل أربعة  
أذرع في عرض ذراعين  
ونصف وإيس في الأزار  
إلا القول الثاني وإن لكل  
أحد بل يتأكد على من  
يقصد به تحسين الحبسة  
المباينة في التجمل والنظافة  
والملبوس بسائر أنواعه  
لكن المتوسط نوعان ذلك  
بقصد التواضع لله الفضل  
من الرفع فإن قصد به إظهار  
النعمة والشكر عليه احتمل  
تساويهما والتعاضد وأفضلية  
الأول لأنه لا حظ للنفس  
فيه بوجه وأفضلية  
الثاني للخبر الحسن إن الله  
يحب أن يرى أثر نعمته على  
عبده وينبغي عدم التوسع  
في الماكل والمشرب إلا  
لغرض شرعي كأكرام  
ضيف والتوسع على العيال  
وإثبات شهوتهم على شهوته  
من غير تكلف كغرض  
لحرمته على فقير جهل  
المقرض حاله إلا أن كان له  
سبب ظاهرة ييسر الوفاء منها  
إذا طوب وورد أمشا  
حفاة وفي رواية أنه عليه السلام  
مشى حافيا وقد يؤخذ من  
تدب الحفا في بعض الأحوال  
بقصد التواضع حيث آمن  
مؤذبا وتجنبوا احتلالا  
ويؤيده تدب لنحو دخول  
مكة بهذه الشروط ويحل  
كما في المجموع بلا كراهة  
لبس نحو قميص وقباء ونحو  
جبة أي غير غامرة لمروءته  
لما بات في الطليسان ولو

ذلك ولا آخر لمروءة لأن ذلك لباس عشرين طواقته ولو غيره أيضاً إلى لباس القهط لم يحرم مروه فكل حسن ذلك المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه عليه السلام كان يلبس القلانس تحت العمامة ويلبس القلانس بغير عمامته ويلبس العمامة بغير قلانس ويلبس القلانس ذوات الأذان في الحروب وأنه كان كثير ما يعمته بالعمامة الحرقانية السود في أسفاره ويعتجر اعتجاراً أو الاعتجار إن يضع على الرأس تحت العمامة شيئاً وأنه لم يتمكن العامة لبشد العصاية على رأسه وجهته وإن البقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله عليه السلام يقول فرق بيننا وبين المشركين العمامة على القلانس وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء بين أن القلنسوة غشامة بطن يستبرأه الرأس ثم قال دل جميع ما ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله على أنه بيضاء على أنه لم يكن من الزنوط الخروا شبهة شيء أمهم أن جنس الثياب القطن والعوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى أن قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم يعمته ويدبر العمامة على رأسه ويغرزها من وراءه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها يسيراً وأما الفروج فقد صرح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فضلي فيه ثم انصرف فزعه زعاً كالكاره وقال لا ينبغي هذا للمؤمنين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث أصل في لبس الخلفاء له وإنما زعمه لكونه كان حريراً وكان لبسه له قبل تحريم الحرب فزعه ما حرم وفي صحيح مسلم أنه قال حين نزعه نهاني عنه جبريل له سم (قوله استبرأه وحاليه) أي أسرع الظبى وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعبد تحقيق كرى (قوله فبوشى الخ) خبر وما للقطبى الخ (قوله في الرداء) أي رداءه صلى الله عليه وسلم (قوله أربعة أذرع الخ) بالرفع (قوله أو وشبران) أو لمطف مدخوله على ونصف الواو لمطف مدخوله على أربعة أذرع (قوله لا لا القول الثاني) وهو أربعة أذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر (قوله والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أي الملبوس (قوله وأفضلية الأول الخ) عطف على تساويها أي واستعمل أفضلية الأول وهو المنسوط (قوله والأفضلية الثاني الخ) عطف عليه أيضاً وهو الارتفاع بالقد المذكور كرى (قوله والتوسع على العيال) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصري ونسخ صحيحة أخرى التوسيع مصطفى الخوى (قوله وإثرا وشوهم الخ) كقولهم والتوسع عطف على أكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث (قوله وبؤيده) أي نذب الخفا (قوله لندخول مكة) أي كدخول المدينة (قوله هذه الشروط) وهي قصد التواضع وأمن المؤذى وأمن التنجس (قوله ويحل) إلى قوله انتهى في النهاية والمعنى (قوله ويحل الخ) ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية لإمداد زاد شرح بافضل وبلحق بذلك أكل الخشن اه واعتمد المعنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبين المشركين العمامة على القلانس) عن ابن عمر أن النبي عليه السلام كان يلبس قلنسوة بيضاء بين أن القلنسوة غشامة بطن ليستبرأه الرأس ثم قال دل جميع ما ذكره على أن الذي كان يلبسه النبي عليه السلام والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن من الزنوط الخروا شبهة شيء أمهم أن جنس الثياب القطن والعوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى أن قال وقد روى البيهقي في شعب الإمان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمته قال كان يدبر العمامة على رأسه ويغرزها من وراءه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها يسيراً وأما الفروج فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال أهدى النبي عليه السلام فروج حر فلبسه فضلي فيه ثم انصرف فزعه زعاً كالكاره وقال لا ينبغي هذا للمؤمنين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا

غير مزرورة إن لم تبد غورته للاتباع اه ومنه ما يعلم منه أنه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تسكير كان فاسقا أو تشبها



بفساد أو عكسه في لباس أخضر به المشبه به خرم بل فسق لعنه في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن إليه على لما يأتي أن كل من أعطى شيئاً لصفة ظنت فيه وخلعها باطناً حرم عليه قوله ولم يأكله ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كثر (٣٥) وفهد به شعر وإن جعل إلى الأرض

على الوجه لأنه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حملها كجوخ وجبن اشترى عملهما بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبح لأنه غير ما كول ويسن نقض فرش احتمل حدوث مؤذله للامر به وكان عليه السلام يلبس الحبرة وهي ثوب غطط بل صم أنها أحب الثياب إليه وقال في ثوب خيطه أحمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت أن انظر إليها فتفتني عن صلاحي وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو إليه وأعليه وقد يجاب بأنها أحذية خاصة بغير الصلاة جمعاً بين الحديثين والأفضل في القميص تونه من قطن ويثبت أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والأزار وغيرها ويليهِ الصوف لحديث في الأول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق أفضل وتقصير الكمين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه به أى أو غلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما يأتي) أى في آخر الهبة كردى (قوله انتهى) أى ما في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بافضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفي الألباب بخلاف ما إذا زيل وبره كردى على بافضل (قوله وإن جعل الخ) أى شعره (قوله والصواب حملها الخ) ويحمل أيضاً فرو الفلك وقائم وسوصل وسور كردى على بافضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أى وسكر اشترى به دم الخنزير (قوله بل لا يفيد الخ) تقدم مثله عن المغنى (قوله إلا في فرو) وكذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضها بالدال وهى أفيد وأنسب (قوله في فرو معين) أى علم عمله بذلك بخصوصه و (قوله بدون مطلق الجنس) أى دون أمثال ذلك الفرد التى لم يعلم عملها بذلك فلا تحرم وإن اتخذ الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لأنه) أى الوشق (قوله حدوده) أى كالحية والعقرب (قوله في ثوب) أى فى شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب أو حال منه (قوله خشيت الخ) مقول قال (قوله وبينهما) أى الحديثين (قوله في المخطط أو إليه أو عليه) أى لا يسأله أو متوجه إليه أو أفضا عليه ويبنى أخذاً من التعاليل بالانتان تقيد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما إذا غطاها بمنع وقوع النظر إليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حيثئذ واقعاً (قوله إليها) أى إلى خطوط هذا الثوب (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حمل الحديث الثانى على ذى خطوط غريبة من شأنها اشغال الخاطر لم يبعد فأنه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بأنها) أى أحذية الحبرة (قوله ذلك) أى حديث القطن (قوله وكونه) إلى قوله بل لو توقفت في النهاية والمغنى لا قوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أى التميز أى ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الأقرب شرح بافضل ونهاية واما دوا كذا في المغنى لأنه اعتمد أن ابتداء من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين قال السكري على بافضل وجزم به الشارح في النفقات من التحفة واسترجع في الألباب ونقله فيه عن شيخ الإسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أى فيئد بلهم نهاية ومعنى وشرح بافضل أى ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم ح ش وبانى في الشرح مثله (قوله وأطلقوا الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل وأفرط توسعة الثياب والا كام بدعة وسرف وتضييع المال لهم ماصار شعار العلماء يتدب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا ويسألون أن يبدأ يمينه لبساً ويساراً وخلافاً وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه الألعزوان يطوى ثيابه ذكراً اسم الله تعالى والألبسة الشيطان كما ورداه زادا ولاولان ويكره بلا عذر المشي في نعل واحد ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من الفخ في الثوب والاولى ترك ترك دق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أى اللق والصق لمن يريد بالبيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال ع ش قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء وقوله ويسن أن يبدأ يمينه ولو خرج من المسجد فيئد أن يقدم يساره وخر وجا ويضع ما على ظهر نعل اليسار مثلاً ثم يخرج باليمين فلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة ابتداء لبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه ذكراً أى مع التسمية والمراد بالطين لفما على هيئة غير الهيئة التى تكون عليها عند اعادة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل في لبس الخفاف له وإتمامه صلى الله عليه وسلم لكونه كان حريراً وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فمنه ما حرم في صحيح مسلم اه قال حزين عن عاتق عنه جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً وسفر الخ) في فتاوى السيوطى رجل ليس له الأثوب فصله ولبس ثوبا قصير الكم

للا اتباع فان زاد على ذلك كمثل ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك بقصد الخيلاء حرم بل فسق ولا كراهة إلا لعذر كان تميز العلماء بشعار بخلاف ذلك فلبسه ليعرف فيستل أو ليمثل كلامه بل لو توقفت أزاله حرم أو فعل واجب على ذلك وجب وأطلقوا أن توسعة الأكام بدعة وعمله في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً وسفر الاتباع وزعم أن هذا خاص بالغزو ونوع نعم أن ارد أنه فيه سنة كما صرح

به ابن عبد البر لم يعد و أنس العامة للصلاة و أنه قد اتجهل الاحاديث الكثيرة فيها و اشتد ادعاءه ف كثر من مذهبها بغيره كثرة طرقها و دم وضع كثير منها تساهل كاهو عادة ابن الجوزي هتاو الحاشي في التصحيح الا ترى إلى حديثه اعتمد و ازادوا احكاما حيث حكى ابن الجوزي بوضعه و الحاشي كبره صحتهم استروا و احكامها على عادتها و تحصل السنة بكونها على الراس و نحو قلنسوة و فتحته و في حديث ما يدل على افضلية كبرها لكنه شديد الضعف و هو وحده لا يحتاج به و لا في فضائل الاعمال و ينبغي ضبط طولها و عرضها بما يليق بلباسها عادة في زمانه و مكانه فان زاد فيها ذلك كره و عليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها و تنقيدها كقيمتها بعبادته ايضا و من ثم انخرم مروة فقيهه بلباس عمامة سوقي لا يتابع به و عكسه و سياتي ان خرمها من مكرهه بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حيثنا ابطا الحق الغير و لو اوردت عادة عمل بازارتها من اصلها

الخ أي و لو دخل في المسجد فخرج يساره من نعلها و يضعها على ظهر نعلها ثم يخرج يمنة من نعلها و يضعها في المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بمخالف اليسار و الدخول باليمين أه عرش (قوله) و لقد صدق (قوله) استروا و احاشي طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله) على الراس (قوله) بلا قلنسوة (قوله) و نحو قلنسوة الخ الجرح عطف على الراس (قوله) و هو (قوله) اي شديد الضعف (قوله) و لا في فضائل الاعمال عطف على مقدار (قوله) لا في غير الفضائل و لا في الفضائل (قوله) عادة (قوله) اي بحسب عادته مثاله (قوله) و عليه (قوله) اي ما يزيد على الاطلاق (قوله) كقيمتها (قوله) اي من حيث اللون و اللون (عكسه) اي مروة سوقي بلباس عمامة فقيه (قوله) بعبادته (قوله) اي عادة مثاله في زمانه و مكانه (قوله) و سياتي (قوله) اي في الشهادات (قوله) لان فيه حيثنا (قوله) اي في الحرم مع كونه متحملا للشهادة (قوله) بازارتها (قوله) أي ترك العامة فكان ينبغي تنكير الضمير في قوله عدم نديها من أصلها (قوله) خلاف ذلك (قوله) اي خرم مروة لا بساها و اوردت عادة محله بتركه (قوله) و في حديث الخ (قوله) تاكيد لقوله فان اصل وضعه الخ و الو او بمعنى بل (لم تحرم بها) يعني بلباس العمامة (قوله) و نزول أكثر الملائكة (قوله) اي و محبة نزول الخ (قوله) و لا بأس بلباس القلنسوة (قوله) اي و لا بأس بلباس العمامة بلا قلنسوة و لا بشد عصا على الراس و الجبهة بلا عمامة كما مر عن السيوطي (قوله) اللطيفة بالراس (قوله) اي اللاصقة به (قوله) المضربة الخ (قوله) المحشوة صفة بعد صفة القلنسوة (قوله) و بلا عمامة (قوله) عطف على قوله تحت العمامة (قوله) و يقول الراوي الخ متعلق بقوله قد يتأيد (قوله) قد يتأيد بعض ما اعتاده (قوله) كذا في اصل الشارح رحمه الله تعالى بآبائنا لفظة بعض و لا يثبت لها في أكثر النسخ مصداق الخوى (قوله) و تين الخ (قوله) عطف على قوله ترك العامة (قوله) و رعاية قدرها الخ (قوله) اي العامة (قوله) لكن بتسليم ذلك (قوله) اي التأييد (قوله) او تلك (قوله) اي بعض الحفاظ او الكثيرون من العلماء (قوله) و جاني العذبة الخ (قوله) في اسم قطعة من القماش انخر زفي و خر العامة و ينبغي ان يقوم مقامها ارخاء جزم من طرف العمامة من محاشي الخ قول بل المراد بالانبة هنا ما يشمل إرسال طرف العمامة كافي المعنى و الاسنى عبارة لا اول و السنة ان تكون العذبة بين السكتين و يجوز لبس العمامة بأرسل طرفها و بدونه فلا كراهة في واحد منهما و لكن الافضل ارخاؤه هو كذا في الاسنى الا انه قال بدل الاستدراك و صرح في ارخائه خبره سلم عن عمر و بن دينار قال كان انظر الى رسول الله ﷺ و عليه عمامة سوداء و قد ارخى طرفها بين كفتيه أه (قوله) ناصعة الخ صفة لا حاديت (قوله) و لا لجل هذا (قوله) اي بجي تلك الاحاديث في العذبة (قوله) بان المراد بله فعل العذبة (قوله) اي بان مراد الشيخين بقولها بله فعل العذبة و خرج به بين الناس قبل في ذلك من عيب او يتقدح في الدين و إذا أنكر عليه أحدهم هل هو مصيب في انكاره أو مخطئ فاجاب ليس في هذه اللبسة من عيب و لا يتقدح في الدين بل التشقق في الملابس سنة حضض عليها سيد المرسلين و هو شعار السابق الصالحين و نص أصحابنا على أنه يستحب تقصير الكم فقد صرح انه صلى الله عليه و سلم

تخرم بها المروءة خلافا لبعضهم و يأتي في الطليسان خلاف ذلك و يفرق بان نديها عام في اصل وضعها فلم ينظر لعرف بخلافه فان اصل وضعه الرؤساء كما صرح به بعض العلماء المتقدمين و في حديثين ما يقتضي عدم نديها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل لها و الأفضل في لونها البياض و محبة لبسه صلى الله عليه و سلم لعمامة سوداء و نزول أكثر الملائكة يوم بدر بعائهم صفرو و قانع محتملة فلا تنافي عموم الخبر الصحيح الأمر بلبس البياض و انه خير الالوان في الحياة و الموت و لا بأس بلبس القلنسوة اللطيفة بالراس و المرتفعة المضربة و غيرها تحت العمامة و بلا عمامة لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه و سلم و يقول الراوي و بلا عمامة قد يتأيد بعض ما اعتاده بعض أهل النواحي من ترك العمامة من أصلها و تحيز علمائهم بطليسان

على قلنسوة بياضا لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العمامة (قوله) بعد نديها و رعاية قدرها و كقيمتها السابقة و لا ينبغي تحريك العامة عندنا و اخبار بعض فظة نديها ما عدا كبريون و العلماء من سن وهو تحزيق الرتبة و تحت الخنك و اللحية بلبس العامة و قد اجبت في لاصل عمال استدلالا و اطلاقا و جاني العذبة احاديث كثيرة منها صحيح و منها حسن ناصعة على قلنسوة صلى الله عليه و سلم لخالفه و جماعة من أصحابنا و اولى امرها و لا لجل هذا تعين تاويل قول الشيخين وغيرهما و من تعمم فله فعل العذبة و تركها و لا كراهة في واحد منهما و زادنا في هذا ما لا يفي في التنزيه ترك العذبة في ما تاتي بان المراد بله فعل العذبة الجواز الشامل للتدبير و تركه صلى الله عليه و سلم لمخالف بعض الاحياء انما يدل على عدم وجوبها و عدم تأكيد نديها

وقد استدلو اكره فعل الله عليه وسلم ارسالها بين الكفتين تارة والى الجانب الايمن اخرى على ان كلامه استمر وهذا صريح منهم بان اصلها ستلان السنية في ارسالها اذا أخذت من قوله **عليه السلام** له فأولى أن تؤخذ سنية أصلها من فعلها وأمرها متكررا ثم ارسالها بين الكفتين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصح. واما ارسال الصريقة لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فتذكر تقريره مع ما سوي به فهو رشي واستحسنه ونوه الظاهر انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معدن ويرين واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجلال وتحسين الحق والهدى بعض بحسن الحباله لجمالها بين الكفتين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذروه ووقع لصاحب القاموس هتاء مردود عليه كقول له بفارق **عليه السلام** قط والصواب انه كان يتركها احيانا وكفوله طويلا فان اراد ان فيها طرا لا سيما حتى ارسلت بين الكفتين فواضح وأزبد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طوله أربع اصابع وأكثرا ما ورد ذراع وبينهما شبرا انتهى وسر ما يعلم منه حرمة الخش طرقة بعد الخيل فان بقصد كرهه لا خش بل والطول بل هي من اصلها تخيل لما هو معلوم ان سبب الانتم انما هو قصد نحو الخيل فافا واجد النصم على فعلها هذا الغرض انهم لم يفعلوا على الاصح كما هو الاصح في كل مصيبة صمم على فعلها وفي حديث حسن من ليس من ابا ذاهرة اعرض الله عنه وان كان وليا اي من لبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستلزمة لقصد نحو الخيل لغير من

ليس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من ارسالها نحو خيلا لم يؤمر بتركها خلافا لمن زعمه بل بفعلها وبمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيل. منها بان يجز لم يضر حينئذ خطور نحو ربه لانه تمضى عليه فلا يكلف به كسائر الوسوس القهري غاية ما يكلف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضره ما طارأ قهر عليه بعد ذلك وخشية ايهاه الناس صلاحا وعلا خلا عنه بارسالها لاوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كذا ذكر ويحث الزركشى انه يحرم

(قوله وقد استدلو الخ) إنبات اندب العذبة (قوله وهذا) أى استدلال الاصحاب المذكور (قوله في ارسالها) أى فى كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسنى والمعنى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكفتين اى ان إرسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يوهه تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) اى العذبة المرسله عن الجانب الايسر (قوله حكمة نديها) اى ذنب اصل العذبة (قوله بعض بحسن الحباله) يعنى ابن تيمية (قوله هنا) اى فى بيان العذبة بقوله رسم اى قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) اى العذبة وكان الاولى بل اياها (قوله قصد نحو الخيل) اى كاظهار الصلاح (قوله المستلزمة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) اى العذبة (قوله به) اى ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) اى فى تلك الوسوس (قوله خلا عنه) اى عن الصلاح او العلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله ايهاه الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله ويحث الزركشى الخ) معتمد غش (قوله فبطيه) اى مثلا (قوله من القاعدة السابقة) اى فى اوائل الفائدة (قوله كذلك) اى موصوفاً بتلك الصفة (قوله وعليه) اى على البحث المذكور او على قصد التفرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المخل محل تأمل (قوله منه) اى من كلام العلماء (قوله هو قسبان) اى الطليسان (قوله نحو عمامة) اى كالفلنسوة (قوله على الكفتين) اى ويرى خبان إلى جانب الصدر (قوله فى تعريفه) اى التحنك (قوله بقاربان الخ) الاولى التائب (قوله ويطلق) اى الطليسان (قوله ومنه) اى من ذلك الاطلاق (قوله مقور) عطف على قوله تحنك (قوله والمربع) فى جملة ما عدا الاول ومع ذكره فى تعريفه السابق توقف لان يكون او او المسدول من مزيدات التاسخين (قوله وهو الخ) اى المسدول (قوله ومنه) اى من المسدول (قوله الطرحة) بفتح فسكون (قوله

كان كره إلى الرسخ وانه لبس حجة ضيقة الكين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام نظير الالكام بدعة مخالف للسنة وإسراف ثم أطال الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزى به ان شر به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التفرير واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا يملكه لان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزى به مالم يخف فتنة اى على نفسه او غيره بان تخيل لها الوه صلاحها وليست كذلك. و اعلم ان كثير كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم فى الطليسان وقد خلصت المهم منه فى المؤلف السابق ذكره و اردت هناك ان اخص المهم من هذا المالمخص باوجز عبارة فقلت هو قسبان تحنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مرر يجمع على الراس فوق نحو عمامة ويغطى به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون و ظاهر انه ابيان الاكل فيه ويجوز من تغطيته الفم فى الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليهين كما هو المعبود فيه من تحت الحنك إلى ان يحيط بآرقة جبهته ثم يبق طرافه على الكفتين وهذا احسن ما يقال فى تعريفه لا ما قيل فيه بما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وبينت فى الاصل كقيمتين اخرين ببقاربان هذه وقد باحثان بما فى تحصيل اصل السنة ويطلق مجازا على الرداء الذى هو حقيقة تختص بما يحمل على الكفتين ومنه قول كثيرين من السلف للمرحم لبس طليسان لم يزده عليه ومقور والمراد به ما عدا الاول فيشمل المدور والمثلث الايتين فى الاستسقام والمربع والمسدول وهو ما رخصى طرفاه من غير ان يضمها او احدهما ولو يده منه الطرحة التى كانت معتادة لقاضى



ولا ينافيه تعميمهم نده لنحو الصلاة لا نالنا نطق منعه وانما الذي يمنع منه كونه بكيفية تالتيق بكما اشاروا اليه وبقلم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية تالتيق به وهذا واضح وان لم يصحوا به بل بما يفهم من اطلاقهم انه لا يندب له مطلقا وقد تختل المرومة بترك التلطيس فيكره تركه بل يحرم ان كان محتملا للشهادة لا نالنا حق الغير فيحرم التسبب الى ما يطلو وتوقف الامام في كون تركه يحرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يفتنح الامن استكمل الحكمة في قوله وقلوا اخذ العلماء ما ذكر انه ينبغي ان يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فيستلوا ويمتثل ما امروا به وانواعه كواقع لابن عبد السلام انهم لم يمتثلوا قوله حتى تحل وليس شعار (٣٩) العلماء فلبسه وان خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة اى

سنة بل واجب ان توقف عليه ازالة المنكر وللطيلسان فوائد كثيرة جلية فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحباب من الله والخوف منه اذ نقطة الرأس شان الخائف الايق الذي لا ناصر له ولا معبود كجمعه للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه او اكثره فيندفع عن صاحبه مفاصد كثيرة كنظر معصية وما يلجى الى نحو غيبة ويجمع همه فيحضر فيحضر قلبه مع ربّه ويمتلي بشهوده وذكره وتقصان جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشوائب وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظن عليه من انواع الجلالة وأنوار المباحة والاستغراق والشهود ما يبهى وبهر وهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الحلوة الصغرى

﴿باب صلاة العبدین وما يتعلق بها﴾

من العود وهو التكرار

(الخ) اى فى حديث آخر (قوله ولا ينافيه) اى كراهة ذلك (قوله منه) اى منع السوق من الطيلسان (قوله) وهذا (الخ) اى كون السنة في حق السوق ما هو بكيفية تالتيق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) اى للسوق (مطلقا) اى اصلا (قوله وتوقف الامام (خ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا (خ) خبر وتوقف (الخ) (قوله) مما ذكر (اى من الاحاديث والاثار (قوله فلبسه) اى الطيلسان ويحتل شعار العلماء (قوله فيها) اى من تلك الفوائد فى معنى من (قوله كالاستحباب (خ) اى كندر الاستحباب (قوله وما يلجى (الخ) عطف على معصية (قوله مما يثابر (الخ) اى يواطى (قوله) من يلزمه (ذلك) اى يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله وبهر) تفسير لمقبله وكلاهما من الباب الثالث

﴿باب صلاة العبدین﴾

وهما والاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الامة كقوله الجلال السيوطى شيخنا (وما يتعلق بها) اى كالتكبير المرسل ع وش وبعبارة الجبيري اى من قوله ويس بعد ما خطبتا الى آخر الباب اه (قوله من العود) اى في قوله قبل الصلاة والنهاية والمغنى الا قوله على حدالى لقول النخو قوله ووجوب الى ولم يجب (قوله من العود) اى والعبد مشتق من العود معنى ونهاية (قوله لتكررها (الخ) علة للتسمية ع (قوله افضاله) وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من كذا اى انفع وفلان ذو صفح وعائده اى ذو عفو وتعطفاه ومنه تعلم وجه تفسير العوائد بالافضل ع (خ) لكن جمع فضل على افضل محل تامل (قوله وكان القياس (الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وانما جمع بالياء وان كان اصله الواو ولزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعود الخشب اه قال ع (خ) يعنى أن لزوم الياء في الواحد حكمة ذلك لاناه من وجب فلا يرد نحو مواقيت وموازين جمع ميقات وميزان اه قول المتن (هى سنة) اى فلا اثم ولا قاتل تركها وللإمام امر بها كقوله المارودى وهو على شليل الوجوب كقوله المصنف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما معنى امرهم بها وجبت نهاية ومعنى قال ع (خ) قوله مر متى امرهم بها الخ اى بصلاة العبد جماعة او فرادى اه (قوله مؤكدة) اى فيكره تركها ع وشيخنا (قوله ومن ثم) اى من أجل تأكدها (قوله لقول كثير المفسرين) دليل لاصلة عيد الاضحى (قوله) ولما وظفته دليل لصلاة العبدین (قوله واول عيد) والاصح: تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم يجب لخبر هل) يعنى ان الصارف لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل ع (خ) قول المتن وقيل فرض كفاية) واجمع المسلمون على انها ليست فرض عين معنى ونهاية وقال شيخنا وقال ابو حنيفة هى واجبة عيناه وهو الموافق لما فى كتب الحنفية (قوله فعليه (الخ) اى على القول الثانى دون الاول معنى (قوله يقاتل اهل بلد (الخ) اى وبائمن نهاية ومعنى قال ع (خ) وينبغي على هذا القول ايضا ان يكتبنى بفعلها في موضع حيث وسع من يحضر هاون كبر البلد كالجمعة والا وجب التعدد بقدر الحاجة اه

﴿باب صلاة العبدین﴾

(قوله وكان القياس في جمعة اعدا) عبارة شرح الروض ولا تجمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها

لتكررها كل عام أو لعدد المروور بعودها أو لتكره عزاء الله اى افضاله على عباده فيهما وكان القياس في جمعه اعدا لانه واوى كاعلم لتكرهه فروا بذلك يميز بين عود الخشب (هى سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعى رضى الله عنه بوجوبها في موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم اى ما كد التذلل لقول كثير المفسرين في فصل لربك وانحر ان المراد صلاة العبد ونحو الاضحية ولما وظفته صلى الله عليه وسلم عليها واول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر ثانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبان ولم يجب لخبر هل ع غيرها اى الخمس قال الا ان تطوع (وقيل فرض كفاية) لانهم ان شعائر الاسلام فعليه يقاتل اهل بلد تركوا قاتل ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم يتر كها

ويرد بان هذا محل في الفطر وما النحر (٤٠) فصح انه ترك ما بيني وخبر فعله لها مغرب ضعيف (وشرع) اي آسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد الخ) وقد يجاب بأن مراد صاحب القيسل من عدم الترك المواظبة وتركه ﷺ إياها بيني لعارض ما عليه من الاشغال لا ينافي المواظبة مع ان لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا (قوله غريب الخ) وبفرض ثبوته يحمل على فعلها فرادى بصرى (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاه في التبايه والمخني الا قوله قال في الانوار (قوله وهو افضل الخ) اي فعلها جماعة (قوله الالحاج) يفيد ان المعتمرياتي بجماعة عشرين (قوله بيني) الذي يظهر ان التقييد بمجي على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وإن كان بغير منى لحاجة وغيره حاسم على المنهج اه عشرين شيخنا الالحاج وان لم يكن بمجي على المعتمد فتسن له فرادى لاشتغاله بأعمال الحاج اه (قوله فان افضل له) عبارة الغنى والتبايه فتسن له اه (قوله فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المجهود من جمع الجميع في موضع اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا بمحل وارادوا فعلها فاقول بان الاولى لهم حيث قد فعلها فرادى فبعد كل البعد بصرى ويدفع البعد عدم مجي الجماعة فيها عنه ﷺ وعن السلف والخلف لا فعلا ولا قولاً مع بعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلاً (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم (قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطله لكونه من المصالح العامة لم يبعد عشرين (قوله المنع منه) أي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات اه اي قال له المنع منها سم وعشرين شيخنا (قوله ولا خطبة له) اي وللجماعة النساء لان الخطبة لمن ذكر فلو قامت واحدة ممنهن وعظتهن فلا بأس شيخنا وفي الكردى عن الاسنى ما يوافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارة تمهالك من ثم كرهه لما حضور جماعة المسجد ان كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبهاشئ من الزينة أو الطبيب وللإمام او نائبه ممنهن حيث لا يحرم عليهن بغير اذن ولي او حليل او سيدا وهما قامة متزوجات مع خشية فتنة منها او عليها ولذا دللها في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخشيا اه وبعبارة بافضل مع شرحه ويسن خروج العجوز لصلاة معيدين والجماعات ببذلة اي في ثياب منتهى وشغلها بالطيب ويتنظفن بالماو ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولو عاجزاً وللثبات بان كمن يتذلات بل يصليهن في بيوتهن ولا بأس بجماعتين ولا بأن تعظهن واحداً وقد يندب لمن لا يخرج ممنهن التزين اظهاراً للسرو واما يجوز الخروج للحليلة باذن حليلها اه (قوله لها) اي للحاجة قول المتن (والمسافر) اي والصبي فلا تعتبر فيها شروط الجمعية من جماعة وعدد وغيرهما بقومغنى زاد شيخنا فيطلب من ولي الصبي المميز امره بها يفعلها في ثياب عليها اه (قوله لا امام للمسافر ين الخ) ومثله امام العبيد من معهم ولعله خص المسافرين لانفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالباً عشرين (قوله مطلقاً) أي ولو مشتهرة أو مزينة أو متطيبة (قوله باطلاه) أي ما اقتضاه الح (قوله بذلك الزمن) متعلق بقوله مخصوص (قوله لذلك) اي الاختصاص (قوله ما حدث النساء الخ) ما استقامت مائة أو موصولة (قوله من اليوم) الى قوله واخبر في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن الى قوله ويؤيده في المغنى الاما ذكر (قوله كما يأتي في اخر الباب) اي من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها تصلي من الغد اداها بية قول المتن (وزوالها) وكون اخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اي اعتد بها فكانت قضاء عشرين (قوله إذا أخرت) أي سنة صلاة العصر (عنها) أي عن صلاة العصر (قوله والا) اي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهي) اي مقدر الزاخر والتاثير لرعاية الخبر (قوله خروجاً من خلاف من قال الخ) فان لنا وجها اختاره السبكي وغيره انه انما يدخل وقتها بالارتفاع مغنى (قوله

إلالحاج) بيني فان الأفضل له صلاة عبد النحر فرادى لكثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم قال في الانوار ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه (و) آسن (للفرد) ولا خطبة له (والعبد والمرأة) وبأن في خروج الحرة والامة لها جميع ما مر واثل الجماعة في خروجها لها (والمسافر) كسائر الثوابل ويسن لا امام للمسافر ين الخ بخطبهم والختنى كالآتي وما اقتضاه مظاهر الاخبار الصحيحة من خروج المرأة مطلقاً مخصوص خلافاً لكثيرين اخذوا باطلاه بذلك الزمن من الصالح كما اشارت لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها لو علم النبي ﷺ ما حدث النساء بعده لممنهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل (ووقتاً بين) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذي يعبد فيه الناس وان كان ثاني شوال كما يأتي في اخر الباب (وزوالها) ولا نظر لوقت السكره لان هذه صلاة لماسب أي وقت حدود الطهرين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لاحتجاج بسبب اخر كصلاة العصور وقت الغروب وسنتها إذا أخرت عنها فاندفع قول ابن الرفعة لا يثم القول

في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب أي بين جمعه اه (قوله ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة) الظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله وللإمام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر (ويسن تأخيرها ترتفع) الشمس (كرخ) معتدل وهو سبعة أذرع في رأي اهلين خروجا من خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل  
الارتفاع المذكور  
ويؤيده كراهة ترك غسل  
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهي  
رعاية لخلاف موجه  
(وهي ركعتان) كغيرها  
أركاناً وشروطاً وسناً  
إجماعاً (يحرم بها) بنية  
صلاة عيد الفطر أو النحر  
مطلقاً كما مر أول صفة  
الصلاة (ثم يأتي بدعاء  
الافتتاح) كغيرها (ثم  
سبع تكبيرات) غير  
تكبيرة الاحرام قبل  
القراءة للخبير الصحيح  
فيه (يقف بين كل ثنتين)  
من التكبيرات (كآية  
معتدلة) لا قصيرة ولا  
طويلة وضبطها أبو علي  
بسورة الاخلاص (بها)  
ويكبر ويمجد أي يعظم  
الله بالتسبيح والتحميد  
رواه البيهقي بسند جيد  
عن ابن مسعود قال ولا فعلا  
(ويمحس) في ذلك أن يقول  
(سبحان الله والحمد لله  
ولا إله إلا الله والله أكبر)  
لأنه لا يثق بالخال وهي  
البقيات الصالحات في  
قول ابن عباس وجماعة  
ويسن الجهر بالتكبير  
والأسرار بالذكو (ثم  
يتعوذ و) بعد التعوذ  
(يقرأ) الفاتحة (ويكبر  
في الثانية) بعد تكبيرة  
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم الخ) أي للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لآلانه من أوقات الكراهة المنهى عنه  
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العيد معني وخالف النهاية فقال ومعلوم أن  
أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعدد كر ما يوافقه عن  
الشهاب الرمي ما منه فليتامل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك  
اه واعتمد شيخنا عدم الكراهة وقال في النهاية كما هو الغالب على أهل الأزهري فقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان  
خلاف الأولى على المتمدن وإن قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أي كراهة ما ذكره لمراعاة  
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهي) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على  
ما ذهب إليه القائل به يقتضي حرمة الترك والنهي عنه بصرى (قوله كغيرها) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا  
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المعنى لإقوله وضبطها إلى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا أقبلها  
وبيان اكملها منذ كر في قوله ثم يأتي الخ معنى عبارة شيخنا فان أراد الأقل اقتصر على ما يسن في غيرها وإن  
أراد الأقل كل أي بالتكبير الآتي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبر ثان وأخير مبتدأ  
محذوف عبارة لغني والنهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله إجماعاً) داليل المتن (قوله)  
مطلقاً) أي سواء كانت أداء أو قضاء كدعي قول المتن (بدعاء الافتتاح) ويفوت بالتعوذ لا بالتكبير  
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي إن أراد الأقل ولا فاقبلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل  
القراءة) أي وقبل التعوذ فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة  
فانها فتوت شرح بافضل ويأتي الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي كما علم من كلام المصنف  
نهاية ومعنى (قوله فيه) أي فانه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة نهاية  
ومعنى قول المتن (بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما استنى ومعنى وقسم عن العباب مثله  
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يردوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات  
متعددة سم على حجب وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال إن مجموعها لا يزيد على آية  
معتدلة عش قول المتن (بها) أي يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويمحس) سبحان الله  
الخ ولو زاد على ذلك جاز كما في البيهقي ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كثير أو سبحان  
الله بكرة أو أصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكان حسناً قاله ابن الصباغ نهاية ومعنى قال  
عش قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن  
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوله لم ولو قال أي بدل ما قاله المصنف وقوله لم مراعاته  
الخ لعل في زمنه عش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وإن كان مأموراً ولو في قضاها شيخنا وسم (قوله)  
بالذكو) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولو شك في عدد التكبيرات اخذ بالأقل كمدد  
الركعات وإن كبر ثمانية وشك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة إذا لاصل عدم ذلك أو

المكروهات أي فانه لا يمنع منها (قوله) ومن ثم كره فعلها قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره  
وقد توفق في ذلك شيخنا الشهاب الرمي قال لأن ما كرهه لم يزد لا يصح فكيف تكر ما لم يزد مع الصحة ما لا  
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة  
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليتامل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي  
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مرفي شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا  
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبة مفرغ على مرجوح شرح  
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما قاله شرح الروض وعبارة العباب  
لا قبل الأولى لا بعد الثانية (قوله ضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يردوا  
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للمأموم

شك في أيها أحرم جعلها الاخير وأعادها احتياطاً لها بمغنى (قوله فيه) أي أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومغنى (قوله ايضاً) أي مثل ما مر في التكبيرات السبعة (قوله نعم ان كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتدى بمغنى كبر ثلاثاً أو ما لم يكن كبر ستاً تأميره ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقال ورجلته لا شراً حقاً نحو ذلك فإنه يأتي به اه قال عرش قوله مر تابعه الخ ظاهره أنه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة وهو الاده وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وان الامام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا اه وياتى في الشرح وعن شيخنا ما يوافق في الاخير (قوله ان كبر امامه الخ) أي الموافق والمخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها مغنى ونهاية أي ندبا ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتدى صلى العيد بمصلي الصبح مثلاً حيث يأتي بها بان اتيان المأموم بها دون الامام مع اتحاد الصلاة بعد خشياً وافتياً أو لا كذلك مع اختلافها سم على حجب اه عرش وشيخنا قال عرش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركه لها عمداً أو سهواً أو جهلاً للمحل التكبير وبقي ما لو زاد امامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظر وينبغي له عدم متابعتها لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بل ارفع لم يضر لأنه مجرد ذكر اه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع امامه فيما أتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما اه قال الكردى عليه قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي شرح الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الايجاب لكن في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا الخ اه (قوله وبين ما يأتي فيالو كبر الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتها وإن جازت سم (قوله والذي يتجه أنه الخ) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وان لم يعتقدوا جدم منها سم على حجب وهو كما قال كردى على بافضل قال عرش بعد ذكر كلام سم ونصوير الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بمغنى الخ يشعر بموافقة ابن حجب اه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقة استحباب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرغها وما إذا والاه ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجه كما وافق عليه مر ان هذا الرفع والتحريرك مطلوب في هذا المحل فلذا لم يكن مضراً لعل الاوجه ما عتمده شيخنا حجب في شرح المنهاج بما يفيد البطلان في ذلك فراجع سم على المنهج اقول والا قرب ما قاله مر من عدم البطلان بذلك إذ غابته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم أن أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأنت ويفرق الخ (قوله نعم ان كبر امامه) أي الموافق والمخالف ستاً أو ثلاثاً تابعه ندبا قال في شرح الروض فلو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجليل اه كلام شرح الروض قال في العباب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أي ندبا كما في شرحه ويمكن أن يفرق بين هذا وما مر سواه في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى بمصلي العيد بمصلي الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد افتياً تاعليه بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندبا) ولم يزد عليه مع أنه سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال ورجلته لا شراً نحو ذلك فإنه يأتي به وعلاؤه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقال مجتمعة عليها فكانت كدوايضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وإما جملة الاستراحة فليثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هاتجبع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيالو كبر امامه الخ) خمسة (قوله اي فانه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتها وإن جازت) (قوله هذا والذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في

فيه ايضاً نعم ان كبر امامه ستاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقد امامه ويفرق بينه وبين ما يأتي فيالو كبر امام الجماعة خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها بخلاف في الابطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا ان أتى بما يعتقده أحدهما وإلا فلا وجه لمنايعته حيث لا (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة



ما ذكر ويسن أن يضع يده على يساره بين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لأنه حق للوقت وإطلاقهم

بخالفه بل صريح قولهم أن القضاء يحكي الأديمرده لكنهم في الجبر اعتبروا وقت القضاء ويفرق بانه صفة فائز فيها اختلاف الوقت بخلاف التكبير فان قلت يؤيده ما يأتي انه لا يكبر لمقضية أيام التشريق إذا قضاها خارجها قلت يفرق بان التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم لا ترى انه لو فعل مقضية في أيام التشريق كبر وقت أداء العبد لا يكبر فيها فعلنا أن التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العبد دون غيرهما فاندفع قوله انه حق للوقت ولو اقتدى بخني والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لان العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختيارا أصلا نعم لا بد من تحققه للوالة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه عن هويه حتى لا يسيما حر كواحدة (ولسن) أي هذه السبع والخمس (فرضا) فلا تبطل الصلاة بتركها (ولا بعضا) فلا يسجد لتركها بل هي كبقية هيأت الصلاة

فالبطلان فيه قريب كما قدمنا عشا واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله بما ذكر) أي من السبع والجس ناهية ومعنى (قوله ويسن) التي قوله له لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن أن يضع يده على يساره) لا بأس بارسالها إذا لمقصود دعم العيش بها وهو حاصل مع الارسل وان كانت السنة وضعتها تحت صدره ناهية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتحين نسبة إلى عمل العجل التي تجرها الدواب وبالكسر فالسكون نسبة إلى عمل بن بكر بن زائل والاول اشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يده لب الدواب عشا (قوله وإطلاقهم بخالفه) أي فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدريبه فقال وتقتضى إذا قامت على صورتها وهو المعتمد ناهية ومعنى وشرح المنهج قال عشا قوله مر على صورتها أي من الجبر وغيره والاقراب انه تسن الخطبة لها أيضا إذا قضاها جماعة فاقا لم ير قبل يتعرض لحاكم الفطر والاضحية أم لافيه نظر فليتأمل سم على المنهج ولا يبعد تدب التعرض سيما والغرض من فعلها محاكاة الأداء (قوله لكنه في الجبر الخ) أي في غير صلاة العبد لما روي انه يجهر في قضاها بالقرأة والتكبير (قوله يؤيده) أي ما في الكفاية (قوله هنا) أي في صلاة العبد (قوله ثم) أي في المقضية المذكورة (قوله وهنا لو فعل الخ) الاو اسقاط لفظة هنا وتأخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الخ) أي العجلي (قوله ولو اقتدى بخني الخ) ظاهره ولو في الركعة الاولى وتقدم عن عشا اعتنا به بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى ووافقه شيخنا فقال ولو والى الرفع مع الوالة التكبير لم تبطل صلاته وان لزم منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى بخني ووالى الرفع مع التكبير تبع الامام الخني بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا لان التكبير عنده بعد القرأة في الركعة الثانية وأما في الاولى فليل القراءة كما هو عندنا وقيل مر لا تبطل لانه مطلوب في الجملة لا غفر ولو في غير محله ام (قوله لزم مفارقتها الخ) أي قبل تلبسه بالمبطل عندنا عشا عبارة قوله لزمه مفارقتها الخ اقول هو غير بعيد وان خالفه مر إذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة ام (قوله لان المأموم يرى مطلق السجود الخ) أي ولان زيادة السجود لا تضر بخلاف الافعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقر في محله سم (قوله حتى لا يسيما الخ) أي الرفع والهوى (قوله بحيث يفصل الخ) راجع للثني قول المتن (ولسن فرضا الخ) وعليه فلنذرهما وصلاتها كسنة الظهر تحت صلاته وخرج من عبدة النذر علما به الشارح مر من انها هيأت الصلاة عشا (قوله فلا يسجد الخ) أي فان فعله عامدا علما بطلت صلاته او جاهلا فلا عشا (قوله لتركها) عدا كان او سبوا نهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) أي كلها او بعضها ناهية ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه سم (قوله اتي به في الثانية) اعتمده انه يتابعه في النقص وان لم يعتقدوه واحدا منها (قوله وإطلاقهم بخالفه) أي فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدريبه فقال وتقتضى إذا قامت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بمحل النزاع لان العجلي يقول ان تكبير صلاة العبد مشروط بالوقت (والى التكبيرات والرفع) أي إذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية (قوله لزمه مفارقتها كما هو ظاهر) اقول وهو غير بعيد وان خالفه مر محتجا بالقياس على التصديق المحتاج اليه إذا كثرت وتوالى وبأن إطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع إطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع مع توالى التكبير فلا يضر توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يلزم مفارقتها بل تجوز موافقته في كنهها لا تطلب ام ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كاعلم من قواعدهم وولى وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة والتصديق على خلاف القياس (لان المأموم يرى مطلق السجود) أي ولان زيادة السجود لا تضر بخلاف الافعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى المبطل الخ) لا لاقال الامام هنا بمنزلة الجهل لان اعتقاده جواز ذلك وشرط لا يبطل العلم لا ناقول الفعل الكثير مبطل ولو مع الجهل كما تقر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه (قوله

ويكره تركها او الزيادة عليها كافي الامم وترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبير الاولى أي في الثانية مع تكبيرها على

ما ذكره غير واحد كانهم اخذوه من نظيره السابق في الجملة والمنافقين غفلة عما في الام واعتمدوا بن الرقعة ومن بعده انه بكرة ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرحه (٤٤) كلامهم ان الشروع في قراءة الفاتحة بعدها فوات مشروعيها وما فانت مشروعيه لا يطلب

فعله في محله ولا غيره وقولهم الاتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجماعة لم تفت مشروعيها كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمسا أتى في ثانيته بالجنس لئلا يغير سنتها بتأنيته بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر انه لو تعمده قراءة المنافقين في اول الجمعة سنة له قراءة الجمعة في ثانيته فلم ينظر والتغيير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يذكره المأموم اول صلاته وإنما اقتصر على الجنس فيها رعاية الامام فلم يأت في الاولى بما ينس في الثانية فليس نظير تلك لكن قضيته أن المنفرد لو كبر في الاولى خمسا كبرها في الثانية ايضا ولا يشكل بتلك إذ ليس نظيرها لانه هنا لما أتى بالجنس وترك البعض وترك البعض وشمل بآتي في الاولى بشيء من سورتها اصلا وقضيته انه لو قرأ بعض الجماعة في الاولى لم يأت بآتيها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتمل خلافه وعليه يفرق بتأنيذ البعض عما في الثانية ثم يجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في

وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان الخ قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال فانت المشروعية ثم لا هنا أو يقال ان اردت ثم فوات المشروعية مطلقا فلا بد من دليل بالمعنى أو لأن لم يقد الفرق لقيتأمل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل ان جنس القراءة واجب كافي الفاتحة لان جنس التكبير واجب وهو تكبيره الاحرام (قوله اتى في ثانيته بالجنس) هذا قياس ما تقدم عن الامام وكذا المنفرد (قوله لكن قضيته ان المنفرد) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر إذ ليس اقتصاره على الجنس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه (كاعلم بالاولى) هذا لا ياتي فجازاذه فتأمل (قوله او شرع امامه) اي في القراءة (قوله او شرع امامه الخ) اي كافي الروض وهل

المجموع أشار لاستشكال ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أو تعمده تركها كاعلم بالاولى (وشرع) في النعوذ لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتمها هو (فانت) لفوات محله فلا يتداركها

ويفرق بين ما هنا و عدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بان شاعرا في لا يظا به (٤٥) مخالفة بخلاف ما هنا شاعر ظاهر لندب

الجهر بها والرفع فيها كما مر  
ففي الاتيان بها والبعضها  
بمدرشوع الامام في الفاتحة  
مخالفة له ويؤيده أنه لو  
اقتدى بمخالف فتركا  
تبعه أو دعاه الافتتاح لم  
يتبعه ولو اتى به بعد الفاتحة  
من إعادتها وكانهم إنعالم  
يراعوا القول بالبطان  
يتسكروها إما لأن عله  
في ليس بعدرو وإما لضعفه  
جدوا والاول اقرب (وفي  
القديم يكبر ما لم يكن لبقا  
عله وهو القيام (ويقراً  
بعد الفاتحة في الاول ق  
وفي الثانية اقتربت ) ولم  
يقل سورة للشوذ من كره  
تركها ( بكلمها ) وإن لم  
يرض المامون بذلك  
للاتباع رواه مسلم وفيه  
أيضاً أنه قرأ بسبح والعاشية  
فكل سنة لكن الاوليان  
افضل ( جهرا ) إجماعا  
( ويسن بعدها ) إجماعا  
فلا يمتد بها قبلها وفعل  
بعض أمراء بني أمية له  
لأن الناس كانوا ينفرون  
عقب الصلاة عن سماع  
خطبته لكرهتهم له بالغ  
السلف الصالح في رده عليه  
( خطبتيان ) قياسا على  
تسكروها في الجمعة ومر  
ان الخطبة لاتسن لمنفرد  
( اركأتهما ) وسنهما  
( كهي في الجمعة ) فتجب  
الثلاثة الاول في كل منهما  
وقراءة آية في إحداها  
والدعاء للمؤمنين في الثانية

لم تصح سم على المنع اه عش (قوله) ويفرق بين ما هنا (أى مازاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله)  
وعدم فوات نحو الافتتاح (الخ) أى على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات الافتتاح  
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما أدخل الشارح بلفظة النعو (قوله) ويؤيده) أى ذلك الفرق  
(قوله) ولو اتى به) أى بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أى بخلاف ما لو تذكرها في الركوع أو بعده  
وعادلى القيام ليكبر فإن صلاته تجل أن كان عالما متعمدا مغنى ونهاية وشرح بأفضل (قوله) سن إعادتها  
كذافي النهاية والمعنى (قوله) يتسكروها) أى الفاتحة قول المتن (ويقراً الخ) أى الامام والمنفرد دعاب زاد  
في شرحه المأموم الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل يجهر المأموم المذكور  
ايضا لقياس لا سم قول المتن (ق) جبل يحيط بالدينا من زبرجد كانفله الواحدى عن أكثر المفسرين  
أو فاتحة السورة كقائه بجاهد عش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن أو بالفتح مع منع  
الصرف للعلية والثانية اه قول المتن (بكلمها) أى حيث اتسع الوقت وإلا ففيه ضمها عش (قوله)  
وإن لم يرض) الى قوله نعم في المعنى وكذافي النهاية لإقوله ولكن الاوليان أفضل (قوله) أنه قرأ بسبح  
والعاشية) زاد القليوبي في سورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أى البرماوى شيخنا قول المتن  
(جهرا) أى ولو قضيت نهارا نياية وشيخنا قال عش أى ولو منفردا اه (قوله) فلا يمتد بها (الخ) فلو  
قصدا نقديم الخطبة عبادة تعتمد ذلك لم يبعد التحريم وإن بواق مر عليه مع تردد ثم رايت شيخنا في  
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد  
بها واساء عش (قوله) بالغ الخ) خبره فعل الخ قول المتن (خطبتيان) وبأى بيها وإن خرج الوقت فلو  
انصرف على خطبة فقط لم يكف ويسن الجلوس قبلها للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان أى في الجمعة  
نهاية ومعنى (قوله) وسنهما) ومنها أن يسلم على من عند المنبر وإن يقبل على الناس بوجه ثم يسلم عليهم  
شرح بأفضل (قوله) في إحداها) أى والاولى اولى كردى على بأفضل (قوله) فلا يجب نحو قيام الخ)  
فيجوز له أن يخطب قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط والاخفاء ان الكلام فيها اذ لم يند  
الصلاة الخطبة اما لوندز وجب أن يخطبها قائما ناض عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذا لو  
نذر الخطبة وحدها أو اقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب  
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الائمه اه (قوله) بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها  
وإن اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله لا في شروط وحرمة  
قراءة الجنب آية في إحداها ليس لكونها كتابا لكون الآية قرأنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب آية  
لا بقصد قرآن فهل تحصى لمقراء ذات الآية ولا لآياتها لا تكون قرأنا الا بالقصد فيه نظر سم على حج أقول  
الاقرب الثاني عش واعتمده شيخنا فقال ولا بد ان يقصد الجنب القراءة في الآية ليعتد بها كقوله وإن حرم  
عليه اه وفي السكردى عن فتاوى اجمال الرملى ما يوافقه وفي الشورى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن  
خلعه في مستمع قراءة امامه اه (قوله) ويفرق الخ) هذا الفرق يجرى بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح  
حيث باتى بجميعه وما لو أدرك في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدرك ما سبق على الافتتاح اكده بطليه  
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أى على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات  
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله) في المتن يقرأ بعد الفاتحة) قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد  
زاد في شرحه المأموم الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل يجهر المأموم  
المذكور ايضا لقياس لا (قوله) وإن لم يرض المأموم بذلك) أى كما قال الأذرى أنه الظاهر شرح مر (قوله)  
فلا يجب هنا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا خفاء ان الكلام اذ لم يندز الصلاة الخطبة اما لوندز وجب ان  
يخطبها قائما ناض عليه في الام ويستحب الجلوس قبلها للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان شرح مر  
(قوله) بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج

وخرج بأركانها شروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلوس بينهما وطهروا بشر بل نعلم لو كان في حال قراءة الآية جنبا بطلت خطبته

لعدم الاعتدال بينهما مالم يتطهر ويعيدها ولا بدق أداء سنتها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا شرط لكانها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى لان اغتناء الشارح بنحو الطهارة اعظم الا ترى أن العاجز عن العربية يخطف بلسانه لئلا كما مر وعن الطهورين لا يخطف أصلا فاذالم بشرط في صحتها الطهر فأولى كونها عربية ولا بدق ذلك أيضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحدة لان الخطبة تسن للثنتين ثم هي وإن كانت كخطبة الجمعة في سنتها إلا أنها تزيد بسن أخرى تعلم من قوله (ويعلمهم) ندبا (في الفطر الفطرة) أي ذاتها (و) (في) (الاضحية) أي أحكامها التي تعم الحاجة اليها الاتباع في بعض ذلك رواه الشيخان وما فيه من عظم نفعمهم (يفتح) الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولا) أفرادا في الكل وهي مقدمة لها منها ولا ينافيه التعبير بالافتتاح لان الشيء قد يفتح ببعض مقدما

حج أنه لو كان جنبا في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله) ولا بدق أداء سنتها (الخ) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لكن يعتبر في اداء السنة الاجماع والسمع وكون الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكر اه قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية افطر وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر إطلاق الشارح مر ذلك ويوجه به انه ليس الغرض منه مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع فطر الكونها عبادة اه (قوله) لكن المتجه (الخ) خلافا لشيخ الاسلام والنهاية والمغني كما مر آتقا (قوله) بالنسبة لمن يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله لكانها وبقوله لا أصلا فعلى الاول يصير المعنى ان كونها عربية ليس شرط في الاصل مطلقا ولا في الكمال بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه ان عدم اشتراط الاصل بالنسبة لمن يفهمها سببا لان كان لا يفهم غيرها لا يلحقه من بعد وعلى الثاني يصير المعنى ان كونها عربية بشرط للكمال مطلقا وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه انه لو عكس لكان انساب بان جعل اشتراط الاصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم إلا ان يكون المراد بضمير يفهمها غير العربية فليتأمل يصري أول سياق كلام الشارح صريح في الاجتنال الاول من تعلقه بقوله بكانها (قوله) بل (اولى) يعني كون العربية ليست شرط للصحة أو لم يكن كون الطهارة كذلك كدري (قوله) كما مر) أي في الجملة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لانها ركن فلا بد من الاتيان بها أولا وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدره الفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قاله فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتأمل سم (قوله) ولا بدق ذلك) أي في اداء سنتها (قوله) ندبا) الى قول المتن وقولها في المغني وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يسن الى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كافي المجموع ويضمه كما قاله ابن الصلاح كابن ابي الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدا لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة أي الخلقة فهي صدقة الخلقة معنى (قوله) احكامها) أي احكام الفطر أو الاضحية (قوله) في بعض ذلك) أو الذي في الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذي في ادو والنسائي بعض احكام الفطر في عيدهو يقاس بذلك بقية احكامها بجماعه انه لا يفتي بالخال كدري على بافضل قول المتن (يفتح الأولى) أي أقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة بالصلاة هنا فان الركعة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فجماعتها تسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والواحدة في التكبيرات كذلك الأفراد فلو تذكر ذلك بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر أو قرن بينهما أي أو بين الجميع وقوله جاز أي لكنه خلاف الأولى اه قول المتن (تسبع تكبيرات الخ) هل تفوت هذه التكبيرات بالثبوت وع في اركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم الفوات ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة أي بين سبعاتها ع ش أقول في ذلك الترجيح نظر ظاهر ولذا اعتمد الاول الشورى وكذا شيخنا فقال وتفوت التكبير بالشروع في اركان الخطبة كآقروه الشيخ الطوخى اه قول المتن (ولا) أي يفرض الفصل الطويل وقول الشارح افراد أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلا فعلم ان معنى الولا غير معنى الافراد سم على حج اع ش قول

ما يصرح بصحة الخطبة حيث قال عقب قوله كخطبتي جمعة في اركان وسن مناصه لافي شروط خلا فالجرجاني وحرمة قراءة الجنب اية في إحداها ليس لكونها ركن الكون الآية قرأنا لكن لا يخفى انه يعتبر في اداء السنة الاجماع والسمع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب الآية لا يقصد قرآن قبل تجزئ لقراءته ذات الآية ولا لكانها لا تكون قرأنا لا بالقصد فيه نظر (قوله) كما مر) أي في الجمعة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لانها ركن فلا بد من الاتيان بها أولا وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدره لفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قاله فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتأمل (قوله) ولا) أي يفرض الفصل الطويل وقوله افراد أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين فعلم ان معنى

المتن (و يندب الغسل) أى لعبد فطر وأضحى قياساً على الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة مغنى ونهاية واسنى وبأتى في الشرح مثله ولا يفوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء ما فيه من معنى النظافة والبريق وكفى غسل الأحرار فيه نظراً له أقول وهو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم اهـ (قوله ايضاً) لا موقع له (قوله ومرما فيه) أى من أنه إن يجز عن الماء بالغسل تيمم بنيته بدلاً عن الغسل الخ قول المتن (و يدخل وقته) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر نهاية وغنى وفي البجيرى عن الشورى ويمتد إلى الغروب اهـ وتقديم ما يوافقه قول المتن (ب نصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتيكبير والطيب كذلك أو لا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفي شرحى الإرشاد لابن حجج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والتزين اهـ وبأتى في الشرح أن التيكبير من الفجر وعبارة ملتقى البحرين والغسل للعديد والتطيب والتزين لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء نهاية وفي القاموس السواد من البلد قراه اهـ قول المتن (وفي قول بالفجر) وقيل يجوز في جميع الليل معنى (قوله ومر الفرق الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقديمها هنا معنى قول المتن (و الطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزين باحسن ثيابه وبازالة الشعر والظفر والريح الكريهه اما لا تقي فكره لذات الجمال والهيئة المحضورية وسنغيرها باذن الزوج والسيد وتنشف بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلتها والخشى في هذا كالأثني القاعدة في بيتها فيسن لها معنى زاد النباهة والمستقى في يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاستوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله اكل جمعة وعيداه قال ع ش والأقرب أن الطيب وما ذكر معه من التزين هنا أفضل منه في الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يختص التزين فيه بحر يد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن اهـ أقول ويصرح بذلك قول الشارح الاتي بل أو الخ وفي البجيرى عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الحسوف اهـ (قوله والمشي) يغنى عنه قول المصنف الاتي وذهب ماشياً (قوله سنة هنا الخ) قضية هذا الصنيع أن قول المصنف والطيب الخ مبتدا وقوله كالجمعة خبره وجعله محلي والنهاية والغنى مطوفا على الغسل وقوله كالجمعة متعلقا بالتزين (قوله) لأنه إلى قوله نعم في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله) فانه الأفضل هنا) ويغنى أن يكون ذلك الغير أفضل ايضاً إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبارة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة قال ايضاً فليتأمل اهـ ع ش (قوله وإزالة نحو شعر الخ) أى شعر تطلب إزالته كالأعانة أو الأبطون لم يكن يبدنه شعر فالظاهر بل المتعين أنه لا يسن له امر أو الموصى على يده لأن إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من أول الشهر تأخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها (قوله كما يأتي) أى في الأضحية قول المتن (أفضل) أى من الفعل في الصحراء إن اتسع أو حصل مطر ونحوه فلو صلى في الصحراء كان تاركاً للاولى مع الكراهة في الثاني دون الاول نهاية (قوله)

الولا غير معنى الأفراد وقد أوضح ذلك في الفتوى وغيره (قوله في المتن ويندب الغسل) أى لكل أحد كفى شرح الروض لأنه لازمة المطلوبة في هذا اليوم ايضاً كانه عبادة ولا يفوت بخروج وقته وهل يستحب للحائض والنفساء ما فيه من معنى النظافة والبريق وكفى غسل الأحرار فيه نظراً (قوله) في المتن ويدخل وقته بنصف الليل) أى ولكن فعله بعد الفجر أفضل مر وهل غير الغسل من المندوبات كالتيكبير والطيب كذلك أو لا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظراً (قوله) في المتن والتطيب والتزين كالجمعة في العباد عطف على المندوبات وحضور العجائز باذن أزواجهن مبتدلات منتفطات أى بالماء من غير طيب ولا زينة كفى شرهه فكره أى لمن تطيب وزينة قال في شرهه بلبس نحو حلى أو صبوغ لزينة قول المتن إلى يسن التزين حتى

(و يندب الغسل) كإفدمه  
أيضاً في الجمعة ومرما فيه ثم  
وذكره هنا توطئة لقوله  
(و يدخل وقته بنصف  
الليل) لأن أهل السواد  
يقصدونهم من حيث ذوقهم  
لهم وكما يدخل أذانت  
الصحيح بذلك (وفي قول  
بالفجر) كالجمعة ومر  
الفرق ثم (و التطيب  
والتزين) والمشي وغيرها  
سنة هنا (كالجمعة) بل أولى  
لأنه يوم زينة فبأى هنا  
جميع ما مر ثم الا في غير  
أيضاً أرفع منه قيمة فانه  
الأفضل هنا وإلا في  
التزين بنحو الطيب وإزالة  
نحو شعر وظفر عامر ثم  
فانه يسن هنا لكل أحد وإن  
لم يحضر كالغسل بخلافه  
هناك نعم لا يسن إزالة  
ذلك في الأضحية لمريد  
التضحية كما يأتي (وفعلها  
بالمسجد أفضل) لشرهه  
(وقيل) فعلها (بالصحراء)  
أفضل للاتباع ورد بأنه  
ﷺ إنما خرج إليها  
لصغر مسجده

ومحله إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمعنى (قوله ومحله) أي الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) جزم به النهاية (قوله بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً م (قوله وتازعه الأذري) فقال وهو أي الالحاق الصواب الفضل والسعة المفرطة وهذا هو الظاهر معني (قوله وألحق به) أي بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الوجه ومن لم يلحقه به فذاك قبل اتساعها به ومعني (قوله اسم) أي بعد العصر الأول (قوله وإن ضاق المسجد الخ) وبعبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالراحم وخرج إلى الصحراء اه قال عرش أي ندبار لو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفواً وصفاً واحداً فيه نظر والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قرأته وغير ذلك واعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشيئونه للصلاة وهو ما يسعم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق عرش (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام الباب وإن وجد في البيتان مكاناً يسعم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بأنها أوفى بالركب وغيره مسم (قوله نحو مطر) أي كبر شديد (قوله ولو ضاق المسجد الخ) تنبيهه لتعدد المساجد ولأنه لم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشر في المساجد أو في الصحراء المزمومة التعدد في فعلها في البلدي فيه نظر ولعل الوجه الأول لشر في المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتام لم سم أقول قد يصرح بهذا ما مر انفاً عن النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله ندبا) إلى قوله وعلى كل في النهاية والمعنى الإقوله يأتي إلى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء ما زاد المعنى فقوله بالضعفة يمين بلفظ الخبر (قوله ولا يخطب الخليفة الخ) أي يكره كافي شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضعفة بغير إذن مسم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كافي الأم والأول أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالتوجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن ولي الصلوات الخمس حق في إمامة عبيد وخسوف واستسقاء إلا أن نصر له على ذلك أو قل لإمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عبيد في عام صلاح في كل عام لأن لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدناه فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحب إمامها وكذا في المعنى الإقوله الأول إلى وليش الخ قال عرش قوله لم يغير أمر الوالي الخ هل مثل الوالي الإمام الراتب إذا أراد الخروج والصحراء فالتخلف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه وقوله في إمامة عبيد الخ قضية إقصاءه على ما ذكر شمول ولا بة الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجر به العادة مفراد الجمعة بامام عرش (في ثم يخطب للكسوف) أي في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارة هنا كونه في الخطبة في مسجد بغير إذن الإمام خشية الفتنة

للساء محله فيها إذا كن في بيوتهم كآدل عليه كلامه قال ابن الرفعة اه وعقب في الباب قوله السابق فيكره تطيب وزينة بقوله كبحضور ذوات هيئة وجمال اه (قوله وألحق كثير من بهيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك م (تنبيه) تقدم عن الأنوار أنه يكره تعدد جماعته بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع ولو تعددت المساجد لم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشر في المساجد أو في الصحراء المزمومة التعدد في فعلها في البلدي فيه نظر ولعل الوجه الأول لشر في المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتام لم فان قول العباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه تدب اللامام أن يخرج بالناس إلى الصحراء م يقتضي ترجيح الثاني (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر استحباب الخروج إليها وإن وجد في البيتان مكاناً يسعم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بأنها أوفى بالركب وغيره (قوله ولا يخطب الخليفة إلا بإذنه) أي يكره كافي شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام  
أما هو فهي فيه أفضل قطعاً  
لفضله ومشاهدة الكعبة  
والحق كثير من به بيت  
المقدس واعتزله المصنف  
بأن ظاهر إطلاقهم أنه  
كثيره وتازعه الأذري  
والحق به ابن الاستاذ  
مسجد المدينة لأنه اتسع  
(الاعذر) راجع للوجوبين  
فعل الأول إن ضاق  
المسجد كرهته فيه وعلى  
الثاني إن كان نحو مطر  
كرهته في الصحراء ولو  
ضاقت المسجد وحصل نحو  
مطر صلى الإمام فيه  
واستخلف من يصلي بالبقية  
في محل آخر (ويستخلف)  
ندبا إذا ذهب إلى الصحراء  
(من يصلي) في المسجد  
(بالضعفة) ومن لم يخرج  
ولا يخطب الخليفة إلا بإذنه  
ويأتي في ثم يخطب في  
الكسوف ما يمكن مجيئه هنا

و يؤخذ منه أن علمه إذا اعتيد استثنائه أو كان لا راءاه قول المتن (ويذهب) أى القاصد لصلاة العيد إن كان قادر الإماما ومأموا (قوله في آخر) أى غير الطريق الذى ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولها نهاية ومعنى قال عرش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العباد يستحب الذهاب فى أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنازة قالها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة لها والمشي إليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجعا قوب يؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب فى أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أى الذهاب فى طريق الخ (قوله لأن اجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الأرجح نهاية ومعنى (قوله لأن اجر الذهاب اعظم) فيه دلالة على ثبوت الاجر فى الرجوع وبواقفه قوله فى شرح العباب أنه كان يذهب فى أطولها تكثير الاجر ويرجع فى أقصرهما لأنه ليس قاصد قربة وإن قلنا أنه يناب على الرجوع اه سم زاد البصرى وعليه فلا يظهر تخصيصه الاطول باحدهما ولا أقصر بالاخر بل ينبنى أن يسلك الاطول فيها اه وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد بعض العبادة اه (قوله وهذا الخ) أى المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سنقى كل عبادة) كان الاولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخيره وذكره عقب قوله أو الزحمة (قوله فى كل عبادة) أى كاللحج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن اجر الخ وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كاهو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذا ما منع من اجتماعها لا يقال لا يتأتى الجمع بين إغاطة المناققين والحذر منهم لا تنافول الحذر ممن منهم أو لا لاحتمال أن ينهوا له فى الباب أو الإغاطة لمن يجرهم ثانيا بصرى عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفى الام واستحب للإمام أن يقف فى طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه قال عرش قوله أن يقف الخ أى فى أى محل اتفق منه وقوله ويدعو ويعمم فيه ما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص عرش (قوله ولولم توجد فيه الخ) ولا شبهة أن فى الجميع بعيدا ذنحو شهادة الطريقين والتفاؤل بتغير الحال لا بد من وجوده كرى على بأفضل (قوله من الفجر) إلى قوله لو كررته وترا فى النهاية إلا قوله وعمله إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل فى المغنى إلا قوله وعمله إلى المتن وقوله وحد الماوردى إلى وإنما الوجه وقوله والحق به الزيب وقوله أى من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلائم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمغنى بعد صلاتهم الصبح ثم قيدا بقوله هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصرى وعبارة شرح المنهج وبكرو بعد الصبح وفى الجبرى عليه أى لغير بعد الدار وهولن فى المسجد بالنهي كقالة البرماوى اه ولك أن تقول أن مراد الشارع من الفجر الاقصر صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أى من الإمام نهاية (قوله وإسن المسكت) أى فى المسجد فلورجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم فى الأصل لصلاة الصبح على نية المسكت لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تقم سنة التذكير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المسكت لم تحصل تلك السنة عرش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال الدر ابن قاضى شبهة وقال الغزى أنه الظاهر اه (قوله وعمله) أى سن المسكت (قوله ونحوه) أى كتفريق القطرة وفى الأيعاب لو تعارض التذكير وتفرق صدقة الفطر كان تفريقها أولى اه كرى على بأفضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوى فضيلة التذكير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لأمر الشارع عرش قول المتن (ويجعل) أى

(ويذهب فى طريق ويرجع فى أخرى) ندبا للاتباع رواه البخارى وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب فى الاطول لأن أجر الذهاب أعظم ويرجع فى الأقصر وهذا سنة فى كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو ليستغنى فيها أو ليتصدق على فقرائها أو ليزور أقرابه أو قبورهم فيها أو ليغبط مناقبها أو ليحذر منهم والتفاؤل بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشده له البقاع أو خشية العين أو الوعدة وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويبكر الناس) من الفجر ندبا لبحصولا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحرى أو إلى اسن المسكت عقب الفجر كما بحث وعمله إن لم يتنجز زيادة تزين ونحوه وإلا ذهب وأتى فورا (ويحضر الإمام وقت صلاته) ندبا للاتباع رواه الشيخان (ويجعل) ندبا للخروج (فى الأضحى)

ويؤخر في الفطر لحزب مرسل (٥٥) فيه الامر بها وهو حجة في مثل ذلك وحكمته اتساع وقت الاضحية وقت إخراج

الامام (قوله ويؤخر) أي الخروج (قوله وهو) أي الخبر المرسل (قوله وحكمته) أي ما ذكر من التعجيل في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أي ما قبل صلاة عبدالعطر (قوله بمعنى سدس النهار) أي ابتداءه من الفجر ع (قوله ومثله المسجد) أي المصلي النهائية ومعنى (قوله وعليه) أي على سن الاكل ولو في الطريق أو المسجد (قوله لعذره) أي يفعل ما يطلب منه ع (قوله بالمبادرة بالاكل) أي في عبدالعطر (قوله وتأخيره) أي في عبدالاضحية وكان الأولى العطف بالواو (قوله ترك ذلك) أي الاكل في الفطر والامساك في الاضحية (قوله ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله لا لعذر) عبارة تفي شرح بافضل إن قدر عليه اما العاجز لبعده وضعف فيركب واما غيره فلا يسن له المشي راجعا بل هو غير بينه وبين الركوب نعم إن قصر الناس ركوبه لنحو الوجه كره إن خف الضرر والإحرام اه وفي السكر دى عليه قوله واما غيره أي غير العاجز وهو القادر وضابط العجز أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه تبه عليه في الاعباب اه وبعبارة النهاية والمعنى فان كان عاجزا فلا بأس ركوبه لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا احببتم يتأذبه احدا لتقصاه العبادة فهو غير بين المشي والركوب اه (قوله أن الأولى لاهل نغراخ) هو لوقيل في الجمعة أيضا وبعدو لعل حكمة ذكرهم في العيد دون الجمعة كونه ما يطلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة ع (قوله لاهل نغراخ) أي وبالاولى للبخطين بعدوهم في بلد مثلا (قوله في غير وقت الكراهة) أي بعد ارتفاع الشمس نهاية ومعنى قول المتن (قلها) يخرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كأمرو والإفلاهاية ومعنى (قوله فيكره ماخ) أي لا شغاله بغير الاهم ولخالفته قوله <sup>عليه السلام</sup> نهاية ومعنى قال ع (قوله لم فيكره ماخ) أي وينعقد قوله لم لا شغاله بغير الاهم قضية التعليل أنه لو خطب غير مكره له التثفل وصرح ابن حنبل بخلافه في شرح العباب كما نقله سمعته وانه لا تتوقف كراهة التثفل على كونه جالسا للمسجد وقت صلاة العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له وإن كان صلاته تسبب ثم قوله لا شغاله ماخ هو واضح بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضا إلا بأن لم يدخل وقتها وأجرت عادتهم بالتأخير فواجه الكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الاهم في حقها شغاله بما يتعلقها ومرأته لوقت الصلاة لا تنظاره إليها اه ع (قوله قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن خطب غيره سمع عبارة الرشدي عبارة القوت قال الشافعي في البويطي ولا يصلي الامام بالمصلي قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال اصحابنا لأن وظيفة بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن يخطب اما حيث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة لاحد اه وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاء ماخ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية ويندب للناس استماع الخطبتين ويكره تركه من دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلي فيه صلاة العيد فلو صلى قبله التحية العيد هو أولى حصولا لكن لو دخل وعليه مكتوبه يفعلها ويحصل بها التحية أو في صحراء من له الجلس ليسستم إلا تخييرا أخر الصلاة إن خشي فوتها فبقده ما على الاستماع وإذا أخرها فهو غير بين أن يصليها بالصحراء بين أن يصليها بغيرها إلا أن خشي القوات بالتأخير ويندب للامام بعد فراغه من الخطبة أن يعيدها لمن فاته سمعاه ولو نساء للاتباع ورواه الشافعي اه قال ع (قوله لم) إلا أن خشي فوتها الخ أي بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها أو أخرها إلى فراغ الخطبة وقوله لم أن يعيدها الخ أي الخطبة وينبغي ما لم يؤد ذلك إلى غطوب بل كان كثر الداخلون وترتبوا في المحي.

الرجوع على ما مر اه (قوله ويسن التمر الخ) قيل قال بعضهم أنه يجزى هنا ما قبل في الفطر من الصوم (قوله في المتن قبلها لغير الامام) أي قبلها بعد الارتقاء شرح لم ر (قوله قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن خطب غيره (قوله سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرحه وأخر الصلاة ألا يخشى فوتها بخلاف الخطبة ثم يتخير بين أن يصلي العيد بالصحراء أو أن يصلي ببيته إلا أن يضيق وقتها فيسبب فعلها بالصحراء ثم قال أوفى المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه الخطبة يصلي فيه صلاة العيد ويقارق الصحراء في التخيير المذكور بانه

الفطرة فان هذا أفضل أوقات خروجها وحدث الماوردي ذلك في الاضحية بمعنى سدس النهار وفي الفطر بمعنى ربعه وهو بعيد وإنما الوجه أنه في الاضحية يخرج عقب الارتقاء كرخ وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قلت ويأكل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل الصلاة) ولو في الطريق كما صرح به بعضهم ومثاله المسجد بل أولى وعليه فلا تنجزهم بالمروءة لعذره ويسن التمر وكونه تروا وألحق به البويطي (ومسك في الاضحية) للاتباع صححه ابن حبان وغيره ولينما يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل أو تأخيره أي من حيث الاصل فلا نظر لاصنام الدهر ولا لمفطر رمضان كما هو ظاهر ولندب الفطر يوم النحر على شيء من أضحيتهم ويكره ترك ذلك كما في المجموع عن الامام (ويذهب ماشيا) إلا لعذر (يسكنية) كالجمعة وفي العود يتخير بين المشي والركوب وذكر ابن الاستاذ ان الأولى لاهل نغرا بقرع عدوم ركوبهم ذهبا ولما بها وإظهار السلاح (ولا يكره) في غير وقت الكراهة (التفل قبلها لغير الامام والله اعلم)

إذ لا يحذر فيه أما الامام فيكره له التثفل قبلها وبعدها وزجاء الامام يخطب في الصحراء سمع إن اتسع الوقت إلا تخييرا وفي المسجد اه



اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية قال سم والظاهر ان الافضل هنان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة اه (قوله ويكرهه) اي ان جاء الامام بخطب ويستحب احياء ليلى العيد بالعبادة ولو كانت ليله جمعة من صلاة غير ما من العبادات ويحصل الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليلى اول رجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واست قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة جمعة اي بان احياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرامة تخصبها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة اي ولو في الوقت المضطرب وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تتفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي السكردى على بافضل ما مضى قوله من نحو صلاة اي الرواتب فقط بالنسبة للعلاج اذ لا يسن له غير ما بل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احيائها بالنسبة للعلاج قال ابن الجبال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر النصري اليه وقوله بمعظم الليل اي اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كافي الا يعاب كرى

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله في تواب الخ) اي من التكبير المرسل والمقيد والشهادة برؤية الهلال قول المتن (يندب التكبير) اي الحاضر وسافر وذو غيره معنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلى الى ان يتحلل لها شعاره مادام بحرمته بغير بعد تحلله فلا يكره في ليلة عيد الاضحية وكذا في ليلة عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتصارهم على ليلة عيد الاضحية للعالم من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والمعنى الا قوله ويسن الى المتن (قوله الشامل لعيد الخ) اي قال فيه للجنس قول المتن (في المنازل الخ) اي اركبوا ما شيا وقائما وقاعد او في غير ذلك من سائر الاحوال ولكن يتأكد مع الوحة وتغاير الاحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بافضل له المتن (والاسواق) جمع سوق يذ كرو وت سميت بذلك لقيام الناس فيها على وقهم معنى (قوله بمحضر غير نحو محرم) يخرج بهذا الو كاتفاي بينهما ونحوه وليس عندهما رجل او خنثى اجنبي فرفعان صوتهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (عندنا كلها) اي عدة الصوم (وقس به) اي بعيد الفطر بالنسبة للرسل اما المقيد فثبت بالسنة نهاية (قوله وقس به الاضحية) اي ولذلك كان تكبير الاول اكد للنص عليه معنى ونهاية وشرح بافضل اي من مرسل الثاني واما مقيد فهو افضل من مرسلها لشرقه بتعيينه للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاق) اي يقدم على اذكار الصلاة ويوجه بانه شعار الوقت ولا يكره فمكان الاعتبار به اشد من الاذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) اي ينطق بالرأى من تكبيره الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن غير ع ش وشرحى الارشاد والروض

لازمة للصحراء على بيته بخلاف المسجد فالصلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصلا لكن دخله وعليه مكتوبه يفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية والظاهر ان الافضل هنان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك افضل من ان يصلى التحية ثم بعد الخطبة يصلى العيد وبه صرح فى الروض وشرحه اقال للصلى فيه اي في المسجد بدل التحية العيد وهو اولى حصلا لكن دخله وعليه مكتوبه يفعلها ويحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاولى في المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة وقوله غير مراد والفرق انه انما كان الاولى العيد لتكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما هو السنة

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله لعز امرأة وخنثى بمحضر غير نحو محرم) مفهومه رفع المرأة والخنثى بمحضر نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الاق) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيره (في المتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما الاحرام الى الزوال او ترك الصلاة ويحتمل ان المعتبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية  
في ضمنه كما مر ويكره له تنفل  
زائد على ذلك ان سمع ولا فلا  
(فصل في تواب الخ)

سبق (يندب التكبير  
بغروب الشمس ليلى العيد)  
الشامل لعيد الفطر وعيد  
النحر (في المنازل والطرق  
والمساجد والاسواق برقع  
الصوت) لغیر امرأة وخنثى  
محضرة غير نحو محرم لقوله  
تعالى ولتكملا العدة اي  
عدة الصوم ولتكبروا لله  
اي عند اكملها على  
ما هداكم اي لاجل هدايته  
اياكم وقس به الاضحية  
ويسمى هذا التكبير المرسل  
والناطق لانه لا يتقيد بصلاة  
ولا بغيرها ويسن تأخيره عن  
اذكارها بخلاف المقيد  
الاق (والاظهر إدامته  
حتى يحرم الامام بصلاة  
العيد) اذ التكبير لسكونه  
شعار الوقت



كبر إلا أن يقال غير هاتين إلا في ذلك فلم يقدم عليهما (ويختم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وإن نفر قبل ولم يكن بها أصلا كما

اقتضاه إطلاقهم ولا ينافيه قولهم لأنها آخر صلاة يصلونها يعني لأنه باعتبار الأفضل لهم من البقاء بها إلى التفر الثاني وتأخير الظهر إلى المحصب (وغيره) أي الحاج (كبر) فيها ذكر من التكبير من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق (في الأظهر) تبعه (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من حين فعل) (صبح يوم) (عرفة ويختم) على القولين (ببصر) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الأعيان والمصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تليذه الإمام البيهقي في خلافاته لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه ووجه في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الأذكار أنه الأصح وفي الروضة أنه الأظهر عند المحققين ثم رأيت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كأنه موضوع ثم بين ذلك ومن أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والأظهر) أنه يكبر في هذه الأيام لفائته) والمروضة والنافلة

أشار الشارح إلى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه إلى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرها) أي غير الظهر قول المتن (ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد على عبارة الرشيد أي من حيث كونه حاكما بما يؤخذ من العلة أي من قولهم لأنها آخر صلاة الخ وإلا فنال المطلوب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى الغروب فتنبه له (قوله بها) أي بمعنى (قوله) وتأخير الظهر (الخ) عطف على البقاء قول المتن (كبر) ضعيف عرش (قوله تبعه) أي لأن الناس تبع للحجيج معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختم بصبح آخر أيام التشريق على ونهاية ومعنى فليراجع هذا مع قول الشارح الآتي ويختم على القولين ببصر الخ يصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس إذا الكلام في المقيد يصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائته أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائته قبيل الغروب كبر وتغير به بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافا لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التامل الصحيح سم على حجة عرش وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضية صنيع المحلى والمعنى والنهية حيث لم يقدروا لفظة فعل ونقل عرش عن مر ما يوافقه وفي آخره صرح به النهاية بعبارة ما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس يرد وإنما مراده بانقضاء ما بانقض وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر النهار الثالث عشر في كل الأقال وهذه العبارة تفهم أنه يكبر إلى الغروب اه واعتمده شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفه قول قبل صلاته حتى لو صلى فائته أو غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج ما هو فلا يكبر إلا إذا انحل قبل الزوال وابعده كما قاله القليوبي تبعه لابن قاسم على ابن حجر وقوله إلى العصر أي إلى آخر وقته ولو بعد صلاة حتى لو صلى فائته أو غيرها قبيل الغروب كبر بجملة ما ينسب التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فينسب التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيدا من جهة كونه تابعا للصلوات وإن كان يسمى أيضا مرسلان من جهة كونه واقفا ليلة العيد فله اعتباران اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنهاية والمعنى وقال عرش هذا هو المعتقد اه (قوله) وبتسليمه أي الضعف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله ومر) أي في أوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (انه) أي الشخص ذكر كان أو غيره حاضر أو مسافر متفردا أو غيره ومعنى ونهاية (قوله والمروضة) أي قول المتن وصيغته في النهاية والمعنى الاقوله وقيدته إلى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن لفائته سم (قوله تعمم الخ) أي ذكر النافلة بعد الرتبة تعمم الخ عرش (قوله وغيرها) أي المقيدة ونهاية ومعنى ولو عبر به الشارح سلم عن توهم استدراك قوله الآتي والنافلة المطلقة لأن يعطيه على الضحى (قوله وقيدته) أي قول المصنف والنافلة (قوله) وكذا صلاة الجنازة أي يفكر عقبها سم (لأنه شعار الخ) لتبيل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمعنى وإن اومض صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنازة فقط

قوله أنه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيرها) أي الحاج قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمر فيكبر في هذه الأيام وإن لم يقطع التلبية إلا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفه) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائته أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائته قبل الغروب كبر وتغير به بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافا لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التامل الصحيح (قوله في المتن) يختم ببصر التشريق الخ عبارة لجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر نهار الثالث عشر في كل الأقال وقضية هذه العبارة أنه يكبر إلى الغروب كما قلنا شرح مر (قوله فيها) متعلق بقول المتن لفائته (قوله) وكذا صلاة الجنازة أي ليس يكبر عقبها

فيها أو غيرها والمنذورة (والرابعة والنافلة) تعمم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارح بالمطابقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس يحسن وكذا صلاة الجنازة لأنه شعار الوقت



في النهاية والمعنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله أداء مع إبدال وقب اذا كاصنع المعنى  
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) اي هلال شوال و (قوله افطروا) اي وجوبوا و (قوله وصلينا الخ) اي ندبا  
نهاية ومعنى (قوله فكما لو شهدوا الخ) اي الآتي في المتن انما (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض  
ويبنى فمما لوقى من وقتها ما يسعها او ركعة دون الاجتماع ان يصلها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع  
اداء ثم يصلها مع الناس ثم رابت الزكشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم  
محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتدوخ فيه بذلك نهاية يوم قول  
المتن (وان شهدوا) اي وشهدا (بعد الغروب) اي غروب الشمس يوم الثلاثاء برؤية هلال شوال اليلة  
الماضية نهاية ومعنى قول المتن (بعد الغروب) اي اقبله وعدلوا بعده نهاية ومعنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد)  
قضيته انه لا يجوز فعلها ليلالا منفردا ولا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها ليلالا سيما في حق من لم يرد فعلها مع  
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رابت سم على المنهج استشكل تأخيرها من اصله ثم رابت الاسنوي  
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة البجيرمي واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها ممكن  
ليلا وهو اقرب واحوط وايضا فالقضاء هو مقتضى شهادة البيعة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتؤى  
من الغد اداء مع علنا بالقضاء سيما عند بلوغ الغنيزين عدد التواتر اه (قوله اذ لا فائدة له الخ) اي لان شوالا  
قد دخل بقيتنا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم إلا الامتنع من صلاة العيد نهاية ومعنى (قوله فصل من  
الغد أداء) قال الشوبري الظاهر ولو للرائي فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل  
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه و عبارة في شرح العباب اما  
في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدي خلافا لمن نازع فيه كاحسب العدة وحلول الاجل  
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاقضاء كلامهم واستشكل ابن  
الرفعة بل ان اشتغاله بسبعاءه ولا فائدة لحاق الحال عيثرده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم منصوب  
للبصالح ما وقع وما سبق وقل ان بخلو هلال عن حق الله تعالى او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن  
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى سم  
(قوله كاجل الخ) قال عميرة اذ الاسنوي وجوز التضحية و وجوب إخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى  
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) اي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح  
الروض ويبنى فيما لوقى من وقتها ما يسعها او ركعة منها دون الاجتماع ان يصلها وحده او بمن  
تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصلها مع الناس ثم رابت الزكشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد  
يستشكل بان صلاة ما مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط للاعادة كما تقدم في محله اللهم  
إلا ان يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رابت في شرح مر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة  
حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتدوخ فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى  
أو جماعة لفروا ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة  
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه و عبارة في شرح  
العباب اما في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدي خلافا لمن نازع فيه كاحسب العدة  
وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاقضاء كلامهم  
واستشكل ان الرفعة بل ان اشتغاله بسبعاءه ولا فائدة لحاق الحال عيثرده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم  
منصوب البصالح ما وقع وما سبق وقل ان بخلو هلال عن حق الله او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند  
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جميع الناس  
وصلاة العيد أو ركعة منها  
برؤية الهلال الليلة الماضية  
أفطروا وصلينا العيد) أداء  
إبقا وقتها أما لو شهدوا  
وقبلوا وقد بقي من الوقت  
ما لا يسع ذلك فكما لو شهدوا  
بعد الزوال ويسن فعلها  
للفرد من تيسر حضوره  
معه حيث بقي من الوقت  
ما يسع ركعة ثم مع الناس  
وان شهدوا بعد الغروب  
لم تقبل الشهادة بالنسبة  
لصلاة العيد إذ لا فائدة لها  
فها إلا الامتنع أدائها من الغد  
ولما في الخبر الصحيح الفطر  
يوم يفطر الناس والاضى  
يوم يضحي الناس وعرفة  
يوم يعرف الناس فيصل  
من الغد أداء بل بالنسبة  
لتأخيرها كاجل وطلاق  
وعتق علقت بشوال أو  
الفطر أو النحر وتنازع  
في ذلك ابن الرقعة بما  
ردوه عليه

وبما قررت به كلامه علم  
أن العبرة بوقت التعديل لا  
بوقت الشهادة (ويشرح  
قضاؤها متى شاء) مریده  
(في الاظهر) كسائر  
الرواتب وهو في باقي اليوم  
أولى مالم يمصر جمع  
الناس فتأخيره للند أولى  
هذا بالنسبة لصلاة الامام  
بالناس أما كل على حدته  
فالافضل لتعجيل القضاء  
مطلقا وهذا وإن علم  
من قوله في صلاة النفل  
ولو فات النفل المؤقت  
ندب قضاؤه في الاظهر  
لكن ذكره هنا لإيضاح  
وتفرعا على الفوات  
الذي حكى مقابله بقوله  
(وقيل في قول) لا تقوت  
بل (تضي من الغدأء)  
لكثرة الغلط في الامة  
فلا يفوت به هذا  
الشعار العظيم  
(باب صلاة الكسوفين)  
كسوف الشمس وكسوف  
القمر ويقال خسوفان  
وللاول كسوف ولثاني  
خسوف وهو الاظهر  
الافصح وقيل عكسه  
ويوجه شهرة ذلك وكونه  
افصح بأن معنى كسف  
تغير وخسف ذهب وقد  
بين علما الهيئته أن كسوف  
الشمس لا حقيقة له بخلاف

بالنسبة لتغير الصلاة كدري قول المتن (أو بين الزوال والغروب الخ) أي اقبل الزوال بمن لا يسع  
صلاة العيد أو ركعة منها كما مرناه في معنى (قوله) ان العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم  
بشهادته مناهية ومعنى وشرح المنهج وفي الجبري عليه قرله العبرة بوقت تعديل يقتضي انه بمجرد الشهادة  
لا يثبت المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظنا شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة  
فلينأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى مالم يمصر الخ (قوله) فالافضل له تعجيل  
القضاء مطلقا) أي مع من تيسر أو منفر دأتم بفعله اغدا مع الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغني والاسنى  
خلافا لما في ع (قوله وهذا) أي قول المصنف ويشرح قضاؤه الخ (قوله) وتفرعا الخ) عبارة النهاية  
والمغني وتوطئة لقوله وقيل الخ اه (قوله الذي حكى الخ) نعمت للفوات ويحتمل مفعول تفرعا وهو الموصول  
كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في  
التهنئة بالعيد والاعوام أو الاشر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن  
ذلك بأن الناس لم يزلوا يختلفون فيه والذي أراه مباح لاسته فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد  
اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم  
لبعض في العيد تقبل الله منا ومنكم وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج في مثل ذلك  
ثم قال ويحتاج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو ينفع من نعمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في  
الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فنهأه وأقره صلى الله عليه وسلم وغنى ونهأه قال ع ش قوله  
مر تقبل الله الخ أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنئة ومنها المصافحة ويؤخذ من قوله في يوم العيادتها  
لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الأيام ولما منع منه  
لأن المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيادتها ان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا  
بليلة العيد خلافا لما في بعض الهوامش اه وقد يقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن  
المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيده نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتس التهنئة بالعيد  
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصافحة إن اتحد المجلس فلا يصح الرجل المرأة ولا عكسه ومثلها  
الامر دالحيل وتس إجابتها بنحو تقبل الله منكم أحياكم الله لا مثاله كل عام وانتم بخير اه

### (باب صلاة الكسوفين)

أي وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنازة ع (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المغني وإلى  
قوله فأحدث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف  
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة ع ش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض  
سم على المنهج وظاهره انه في كل من الشمس والقمر اه (قوله) بان معنى كسف تغير الخ) والحاصل ان  
الكسوف ما خوذ من الكسف وهو الاستار وهو بالشمس أليق لأن نورها من ذاتها وإنما يستر عنها بحيلة  
جرم القمر بينما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور غالبا والخسوف ما خوذ من

أو بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشرحه أو بعد الزوال أو قبله بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع  
قبلت شهادتهما وفات صلاة العيد وينبغي فيها لوقتي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها  
وحده أو بمن تيسر حضوره أدام الخ اه وقضية قوله وفات صلاة العيد بالنسبة لقوله أو قبله الخ مع  
قوله وينبغي الخ أنه إذا شهدوا قبل الزوال بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع يحكم بفواتها بالنسبة لصلاة الامام  
بالقوم ولا يحكم بفواتها بالنسبة للاحاد وقد يستشكل فليتأمل (قوله) علم ان العبرة بوقت التعديل الخ)

### (باب صلاة الكسوفين)

يتأمل والله أعلم

فإذا حيل بينهما صار لا نور له وهي مضية في نفسها وإما يحول بينهما حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوءها إلى مكان هذا وسبب إثاره

في الترجمة وأيضا فأما حديث كسوف الشمس أكثر واضح وأشهر ونازعهم الأمدى في ذلك بما رددته عليه في شرح العباب (هي سنة) مؤكدة لكل من مر في البعد للامر بها فيها رواه الشيخان ويكره تركها وهو مراد الشافعي في موضعه بلا يجوز لأن المكروه قد يوصف بعدم الجواز إذ المتبادر منه استواء الطرفين وإنما يجب التحيز هل على غيرها (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين أنه صلاة كسوف شمس أو قر نظير ما مر في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر وهذا وإن اغتني عنه ما قدمه أول صفة الصلوات ذات السبب لا بد من تعيينها ولذا اغتني عن نظيره في العبد والاستسقاء أفهمه من ذلك لكن صرح به هنا لأنه مخي لندرة هذه الصلاة ويجوز لمريد هذه الصلاة ثلاث كليات إحداها وهي أقلها وعلمها أن نواها كالعادة وأطلق أن يصلبها ركعتين كسنة الصحيح وثبت فيها حديثان صحيحان ومحل ما يأتي أنه لا يجوز النقص والرجوع بها إلى الصلاة المعتادة عند الإجماع إذا نواها بالصفة الآتية خلا لما زعمه الاستوى ثابته وهي أكل من الأولى ومحلها كالي بعدها

الحسوف وهو المحو وهو بالقر أي لأن جرمه أسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابلته نور الشمس فإذا حال جرم الأرض بينهما عند المقلب منع من وصول نورها إليه فيقال ولذلك لا يوجد إلا قبيل انصاف الشهور غالبا شيخنا (قوله فإذا حيل بينهما) أي حال ظل الأرض بينهما وبينه بنية نقطة التقاطع نهاية (قوله وهي مضية) أي الشمس (قوله حائل) وهو القمر نهاية معنى (قوله فيمنع) أي مع بقائه نورها فيرى لون القمر كذا في وجه الشمس فيظن ذهب ضوءها معنى (قوله وكان هذا) أي انكسارهم لكسوف الشمس عرش (قوله) هو سبب إثاره في الترجمة زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الأشهر اه قال الرشيدي يعني المعبر عنه بقوله وقبل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله ونازعهم) أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم (قوله مؤكدة) أي قول المتن ويقر في أنها بمأبوقه إلا أنه خلا فلا نسوى وكذا في المتن إلا أنه لا وطاع (قوله لكل من مر) أي عبارة المتن في حق كل مخاطب بالمكتوبات الحسن ولو عبدا أو امرأة اه زاد النهاية أو مسافرا (قوله إذا المتبادر) أي عبارة المتن من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله إذ المتبادر منه) أي فيه نظر ظاهر سم (قوله وإنما يجب) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الحسن معنى (قوله نظير ما مر) أي في العبدو (قوله فإنه لا بد) أي من أنه لا بد (قوله وهذا) أي قول المصنف فيحرم بنية (قوله) لكن صرح به (قوله) عبارة المتن إلا أنها ذكرت هنا لبيان أقل صلاة الكسوف اه (قوله وأطلق) أي في الوالدرجته الله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتغير بين أن يصلبها كسنة الصبح وأن يصلبها بالكيفية المعروفة نهاية قال عرش قال سم على حج وعليه قول تعيين إحدى الكيفيتين بمجرد القصد البها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشرع فيها بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر وبوجه الثاني اه أقول ولو قبل بالاول بل هو الظاهر وتصرف بمجرد القصد الإرادة ما عتبه لم يعد قياسا على ما لو أحرمت بالحج وأطلق فيصحب وينصرف لما صرفه إليه بمجرد القصد الإرادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى نفلًا قد يتوقف ينقص بمجرد القصد الإرادة اه (قوله أن يصلبها) أي خبر قوله إحداها (قوله كسنة الصبح) (قوله) لو نذر أن يصلبها كسنة الظهر تعيين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفنى شيخنا الشهاب الرمي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتغير بين أن يصلبها كسنة الظهر وأن يصلبها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإما زيدان نواها بصفة الكمال وأقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ مما أفنى به شيخنا حجة إطلاق المأمومة الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظاهر أو بالكيفية المشهورة لأن إطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على مقصده الامام أو اختاره بعد إطلاقه منهما فإن بطلت صلاة الامام أو فارقته عقب الاحرام وجعل مقصده واختاره فتيحه بالطلان وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة قلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأردم فارقته قبل الركوع وأن يصلبها كسنة الظهر فهل يصح ذلك أم لا فيه نظر والمعمد الثاني وإن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وإن فارق عرش بصرف (قوله وثبت فيها) أي في هذه الكيفية (قوله ومحل ما يأتي) أي في المتن نفا (قوله والرجوع) أي بأسقاط ركوع من الركوعين (قوله إذا نواها) أي خبر ومحل ما يأتي (قوله لما زعمه الاستوى) أي من انكاره هذه الكيفية مستدلا بما يأتي إيجاب (قوله أن يزيد)

(قوله إذا المتبادر منه) أي فيه نظر ظاهر (قوله لأنه مخي) أي ولأنه لما احتاج لتصور هذه الصلاة لخالفه كفيته الكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الاحرام لتكون كفيته مذكورة بتأمره فان ذلك انعقد وأوضح (قوله وأطلق) أي أفنى شيخنا الشهاب الرمي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتغير بين أن يصلبها كسنة الصبح وأن يصلبها بالكيفية المعروفة وأفنى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال فيه ولكراهة الاقتصاد على ركعة وإذا أطلق قلنا بما أفنى به شيخنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو سورة قصيرة (ور كع ثم رفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو سورة قصيرة (ثم ركع ثم يعتدل ثم يسجد) بسجدتين كبيرها (فمذركة

ثم يصلي ثانية كذلك وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح براءة الفاتحة في كل ركعة (ولا تجوز) إعادتها إلا فبا يأتى ولا (زيادة ركوع ثالث) فاكثرت (لنادى الكسوف ولا نقصه) أى أحد الركوعين اللذين نواهما (للاجل في الأصح) لأنها ليست فغلا مطلقا وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربعة وصح أيضا إعادتها أجاوا عنها بان أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بأنه إنما يصح إذا اتحدت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لأن سير كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخلفة التي تزيد على سبعة وحيث أنه فالتعارض محقق وعند تحققة يتعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ماقرر فتأمله وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب وبقتضى حسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال محل الكيفية

(الخ) خبر قوله ثانيا (قوله) أو سورة قصيرة (يعنى يقرأ الفاتحة فقط أو بقر أمهاسورة أخرى قصيرة كركى قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أى بعد الافتتاح والتعديتها بقومعنى قول المتن (ثم ركع) أى ثانيا أقصر من الأول أنها بقومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أى ثانيا يقول فى الاعتدال عن الركوع الأول والثاني سمع الله لمن حدهر بذلك الحد كفى الوضوء وأصلها زاد في المجموع حد طابا إلى آخره ومعنى وكذا فى النهاية إلا قوله زاد الخ قال عش قوله ثم وبذلك الحد إلى آخره ذكر الاعتدال على وجع أقول لو ينبغي أن يأتى فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد أو امام غير محصور بن الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرار الركوع وأقول القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين ولوروده اه (قوله كبيرها) أى وباقى الطائفة في محلها معنى ونهاية (قوله) ولا يجوز إعادة صلاتها إلا فبا يأتى) أى قريبا وما خبرناه عليه السلام جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل تجلت فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ماصلا بعد الركعتين لمنوبه الكسوف سم قول المتن (لنادى الكسوف) أى قائل لغير تماديه سم (قوله) أى أحد الركوعين) إلى قوله واعترضه فى النهاية والمعنى (قوله) وغيره) أى غير الفعل المطلق (قوله) وفيه الخ) أى فى مسلم عش (قوله) أربعة وصح خمسة) أى ركوعات نهاية (قوله) أجاوا) أى الجمهور (عنها) أى عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارع عن جواب رواية الإعادة وأجاب النهاية عنها بما مر انفا عن سم عن الشهاب الرملى بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أى قدمت على بقية الروايات نهاية زاد المعنى وهذا هو الذى اختاره الشافعى ثم البخارى اه (قوله) واعترضه الخ) أى الجواب المذكور (قوله) وفيه نظر) أى فى الاعتراض المذكور (قوله) لأن سير كلامهم) أى تتبع كلام المحدثين (قوله) فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارد اقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل سم (قوله) وصورة الزيادة) إلى قوله وكذا قاله فى المعنى والنهاية إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله لا لعذر إلى المتن (قوله) والنقص) ينبغي أن يكون من صورة أيضا أن ينجلي وهو فى الصلاة ليس له النقص فى الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله) على المقابل) أى مقابل الأصح (قوله) أن يكون من أهل الحساب) أى والإكفيع يعلم فى الصلاة أن الكسوف ينأى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لأحاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للاجلاء فليتأمل سم عبارة عش ولا حاجة للتصوير بذلك فى النقص لانه يكون عند الاجلام هو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله) وعلى هذا) أى التصوير سم (قوله) ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وعلم ما تقررت امتناع تكريرها لبطء الاجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله) سن إعادتها الخ) ويظهر بجى شروط

بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشرع فيها فى تعيينها بأن يكرر الركوع فى الركعة الأولى بل بأن يشرع فى القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثانى (قوله) ولا تجوز إعادتها إلا فبا يأتى) أى قريبا وما خبرناه صلى الله عليه وسلم جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل تجلت كآرواه أو داود وغيره باسناد صحيح فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ماصلا بعد الركعتين لمنوبه الكسوف (قوله) فى المتن لنادى الكسوف) أى قائل لغير تماديه سم (قوله) وحيث أنه فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارد اقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل (قوله) وصورة الزيادة والنقص الخ) ينبغي أن يكون من صورة النقص أيضا أن ينجلي وهو فى الصلاة فيسن له النقص فى الأصح وله ذلك على مقابله (قوله) أن يكون من أهل الحساب الخ) أى والإكفيع يعلم فى الصلاة أن الكسوف ينأى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لأحاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للاجلاء فليتأمل (قوله) وعلى هذا) أى التصوير

الآية أن لا يضيق الوقت ويمكن حله على ما بآنى فى الحسرف قبل طلوع الشمس وقتها حينئذ ضيق الإعادة فلا تكون هذه الكيفية فاضلة فى حقها حيثئذ ولو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها سن له إعادتها معهم كما مر واضح



ان حله بل ومن اراد صلاتها معهم ولم يكن صلاها قبل ما لا يدفع الانجلاء قبل نحره والامتنع لانه انشاصلة مع زوال سببها انالتها (و هي الاكل) على الاطلاق وإن لم يرض بها المأمو من الا لعدز كما إذا بدا بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاعلة) وسوابقها من افتتاح وتعود (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي القيام الثاني) (٥٩) بعد التعود والفاعلة (كأن يأتى)

معتدلة (منها وفي القيام

الثالث) بعد ذلك (مائة

وخمسين) منها (وفي القيام

الرابع) بعد ذلك (مائة)

منها (تقريباً) كذا نص

عليه في أكثر كتبه وله

نص آخر أنه يقرأ في الثاني

آل عمران أو قدرها وفي

الثالث النساء أو قدرها

والرابع المائدة أو قدرها

وليس باختلاف عند

المحققين بل هو للتقريب

وهما متقاربان كذا قالاه

ويشكل عليه أنه في الاول

طول الثاني على الثالث

وفي الثاني عكس وهذا هو

الاناسب فان الثاني تابع

للاول والرابع الثالث فكان

الاول أطول من الثاني

والثالث أطول منه ومن

الرابع ويمكن توجيه الاول

بان الثاني لما تبع الاول

طال على الثالث وهو على

الرابع ويؤيده ما يأتي

في الركوع فيمكن حمل

التقريب على التخفيف بينهما

لتسادل علمهما كما علمت

(ويصح في الركوع الاول

قدر مائة من) الآيات المعتدلة

من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة هنا ويظهر أنها لو تجلعت وهم في المعادة أو ما عداها كالواجب وفي الأصلية عرش قوله ان حله) اى سن الاعادة فيما ذكر (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) اى جعل جواز صلاته من اراد الخ (قوله) والامتنع) اى ما ذكر من الاعادة والانشاء (قوله) إلا لعذر الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كثره وعمل مامر إذ لم يكن عذر ولا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعى في الام إذا بدا بالكسوف قبل الجمعة خفها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها اسم عبارة البصرى قوله إلا لعذر اى فلا تكون حينئذى الاكل بل الاكل حينئذى الكيفية الثانية (اه) (قوله) وسوابقها) الاول وسوابقها (قوله) وهي أفضل لمن أحسنها) اى فان قدرها مع احسانها كان خلاف الاول عرش قول المتن (وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة) اى مثل ذلك ثمانية ومغنى (قوله) وله نص اخر الخ) عبارة النهاية قوله لا يتعين ذلك فقد نص في البيهقي والام والمختصر في عمل آخر أنه يقرأ الخ (اه) (قوله) وهما متقاربان) اى والاكثر على الاول مغنى (قوله) انه في الاول الخ) عبارة النهاية وما نظره فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثانى على الثالث وهو الاصل إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ التسام طول من آل عمران وبين التصيين تفاوت كبير رده به يستفاد من مجموع النصين تخوير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه (اه) (قوله) وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه الانسبية ووجه الدلالة لما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالخبر تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شئ. فيما علم فلاجله لا بدعى ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اسم وفي النهاية والمغنى ما يوافق وقد يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان اصلا غير تابع كان الانسب تطويله على مطلق التابع الثالث للثاني والثالث (قوله) ويؤيده) اى الاول قول المتن (في الركوع الاول الخ) ظاهره وان لم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل الركوع أو السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاول ان لا يطيلها فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام عرش ولك ان تمنع دعوى الظهور بان الكلام متافى الكيفية الثالثة (قوله) بالسبب اوله) أى خلافا لما في التنبيه من تقديم المثناة الفوقية على السين مغنى قول المتن (والرابع خمسين) قال العلامة الشورى هلا قال ستين وما وجه هذا النقص اه اقول انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين عرش وفي البيهقي عن البرماوى وكان التفاضل بين الثاني والثالث بمسرة فقط لانها أقل عقود العشرات اه قول المتن (تقريباً) اى في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقديرها بقومته مغنى (قوله) انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذى قبله سم واعتمد شخبنا (قوله) ويقول

(قوله) إلا لعذر كما إذا بدا الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كثره وعمل مامر إذا لم يكن عذر والا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعى في الام إذا بدا بالكسوف قبل الجمعة خفها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها (اه) (قوله) وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه الانسبية ووجه الدلالة لما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالخبر تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شئ. فيما علم فلاجله لا بدعى ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني (اه) (قوله) وله نص اخر انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذى قبله

قدر (ثمانين) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسبب اوله (و) في (الرابع) قدر (خمسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته ويقول في كل رفع سمع الله من بال الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في الاصح) كالإيدي في التمشير والجلوس بن السجدة بين الاعتدال الثاني (قلت الصحيح تطويلها) وهو الأفضل لأنه (ثبت في الصحيحين) ونص

(الخ) عطف على قول المصنف ويسبح الخ قول المتن (في البويطي) أى في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الأدنى كان خليفة السلفي رضى الله تعالى عنه في حلقته بعده مائة سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية معنى قول المتن (وتسن جماعة) وينادى لها الصلاة جامعة كما علم بامرو وتستحب للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهم منفردات فان اجتمعن فلا بأس بنهاية معنى (قوله) وبالمسجد (خ) عبارة النهاية والمعنى وتسن صلاتها في الجامع كتنظيره في العبادات قال ع ش قوله مر كتنظيره في العيد فضيته انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء قال سم على حج قوله وبالمسجد (الاعذر الخ) قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق هو سكنت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثرا لجمع هو قوله هنا لا للعدر بل ذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد او يمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج الى الصحراء قد يؤدى إلى فواتها بالانحلال اه (قوله جماعة بالرغم) إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا قوله وليس إلى بل يتميز وكذا في المعنى لا لقوله ويصح إلى المتن (قوله) ويصح جعله حالا لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض سم (قوله) وذلك (الاهام منتف) محل تأمل لا مكان حمل المطلق على المتبدل فلا ينتج (الاهام بصري وسم قول المتن (ويجهر) أى الامام والمنفرد ندبا معنى ونهاية (قوله) لانها ليلية) أى ان فعلت قبل الفجر (أو ملحقة بها) أى ان فعلت بعده فالو للتويع بصري وسم (قوله) بل يسر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاراء فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله) ثم يخطب (خ) أى نداء بعد صلاتها بنهاية معنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة لم يعتد بها لم لا فيه نظر والاقراب الثاني ثم رايت في العباد ما نصه ولا تجزئان أى الخطيبان قبل الصلاة ولا خطبة فرده اه (قوله) من غير تكبير) وهل يحسن ان يأتي بذكره بالاستغفار قياسا على الاستغفار ام لا فيه نظر والاقراب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والاحتشاش والتوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناشئ يحسن أن يأتي بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص اه ع ش (قوله) وتكره الخطبة (خ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذرى تبع النص انما هو صلى ببلده والى فلا يخطب الامام بالاراء هو لا يفكره وبأى مثله في الاستسقام وهو ظاهر حيث يفرض السلطان ذلك لاحد بخصوصه ولا محتج لذن أحد اه (قوله) ما اذا اعتد استند انه (خ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله) او كان (خ) أى الامام قول المتن (خطبتين (خ) يعلم منه انه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع معنى (قوله) فسنه هنا) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسابع وكون الخطبة عربية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه (قوله)

(قوله) وبالمسجد (الاعذر) قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق اه وسكنت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثرا لجمع اه وقوله هنا لا للعدر بل ذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله) ويصح جعله حالا لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض (قوله) وذلك في (الاهام منتف) اقول ان تنافوا ممنوع اذ لا معنى للاهلام الا احتمال تقييد نسبتها بالجماعة وهو حاصل مع ما ذكر اول الباب لاحتمال تقييدها بما افاده ما هنا لان المطلق يحمل على المقيد بل الاهام لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الخ اذ من لازم الظهور وجود احتمال (قوله) او ملحقة بها أى كأي بعد الفجر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاراء فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر (قوله) اما شر وطهما فسنه (خ) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسابع وكون

في البويطي غلى (أنه يطولها) (٦٠) نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم فيكون السجود الاول نحو الركوع  
الاول والثاني نحو الثاني  
(وتسن جماعة) وبالمسجد  
إلا للعدر وذلك للاتباع  
رواه الشيخان وإتمام يسن  
هنا الخروج للصحراء لانه  
يعرضها للغوات قيل جماعة  
بالرفع أى فيها ولا يصح  
نصه حالا لا لقضائه تقييد  
التدب بحالة الجماعه وليس  
كذلك اه وفيه نظر بل التنب  
هو الظاهر وليس بحال بل  
تتميز بل عن نائب الفاعل  
ويصح جعله حالا وذلك  
الاهام منتف بقوله وألا هي  
سنة الظاهر في سنها للنفرد  
أيضا (ويجهر بقراءة كوف  
القمر) إجماعا لانها ليلية أو  
ملحقة بها (لا الشمس) بل  
يسر للاتباع صححه الترمذى  
وغيره (ثم يخطب) من غير  
تكبير كما يحسن ان الاستاذ  
(الامام) للاتباع في كوف  
الشمس متفق عليه وقيس به  
خسوف القمر وتكره  
الخطبة في مسجد بغير إذن  
الامام خشية الفتنة ويؤخذ  
منه أن محله ما اذا اعتد  
استند انه أو كان لا يراها  
ويخطب امام نحو المسافر  
لا امامة النساء نعم ان قامت  
واحدة فو غظنهم فلا بأس  
وكذا في العيد كما هو ظاهر  
(خطبتين بأركانهما)  
وسنهما السابقة (في الجمعة)

كالعبد أى فلا يشترط كون الخطيئة عريية خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وهو المعتد) وقال اللغنى والنهاية قول المتن (ويبحث على التوبة) أى من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدى في الغرور ونهاية ومعنى عبارة شيخنا أى بامرهم امرؤ كداعى التوبة من الذنوب وهو وإن كانت واجبة قبل امره لكننا تأتينا كدبه كما أفاده القلوبي وقد تكون سنة قبل امره ويجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر اسلم وصي بلغ ومذهب تائب اه (قوله عام الخ) أى ذكر الخيرة بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويجرح ضمهم) الى قوله وإنما وجبت في النهاية والمعنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط المبدئى انه لا يشترط هنا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة) أى صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول مالم يعين الامام قدره من ذلك ولا تعين على من نذر عليه وضابط من يجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفى البجير عن عى الخفة انه اذا عين الامام قدره اذا على زكاة الفطر لم يشترط ان يكون فاضلاً عن كفايته وكفايته موبة بقية العمر والغالب اه وقال شيخنا فى الاستسقاء انه وهو المعتد (والصدقة) أى والدعاء والاستغفار بنهاية ومعنى (قوله) ويذكر الخ) أى فى كل وقت من الحدث والزجر معنى (قوله ما يباب الحال الخ) أى كالصوم والواجب منه بالامر يومه كالصلاة والواجب منها بذلك كعتان نعم ان عين قدره من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (فر كوع اول) هو بالتوبين وتركه لا زال ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وقاوم بنى اسبق كان ممنوعاً من الصرف عش (قوله فلا يدركها) زاد الحلى أى والمعنى أى شيئا منها أى اى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام عش قول المتن (فى الاظهر) محله فى فعلها بالهيئة المتخضرة أما من احرم بها كسنة الظهور فيذكر الركعة بادر الكوع الثانى من الركعة الثانية سواء اقدم فى القيام قبله او فيه واوطن يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع ولو اطاق صلاتيه ما حينئذ (فرع) لو اقدمى بامام الكسوف فى تأخر كوعى الركعة الثانية فابعد واطاق تيبه وقتلنا من اطلاق تبة الكسوف انعدت على الاطلاق قبل تنعقله منها على الاطلاق ولو اوال المخالفة والاولان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام ثلاثا تلزم المخالفة فيه نظر واظنهم راخا الاول سلم على المنوع اذ عش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة المعنى والقول الثانى يدرك الحلق به الامام يدرك بالركوع القومة التى قبله فاذا كان ذلك فى الركعة الاولى وسلم الامام قام وهو قور كوع واعتدل وجلس وشهد وسلم وفى الثانية وسلم الامام قام وقور كوع ثم اطاق بالركعة الثانية بر كوعها ولا يفهم هذا المقابل من اطلاق المتن بل يفهم منه انه يدرك الركعة بأكملها وليس مراد الا خلاف انه لا يدرك الركعة بأكملها وفى النهاية نحوه (قوله ويسن) الى قوله اه فى المعنى الا قوله ويرق الى اما اذا وقوله قيل والى قول المتن وبغوى فى النهاية الا قوله وبانه يلزم الى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة المعنى والنهاية لا التتظاف بمحاق وق كما صرح به بعض فقهاء الذين لضيق الوقت ولا نه حاله سؤل ودلوه يظهر انه يخرج فى ثياب بدلة مومة فيساعى الاستسقاء لانه لا يتق بالحوال ولم ان تعرض له او اعتمد شيخنا (قوله اذ لم يشرع) سيد كر حتمه بوقله اما اذا زال (قوله وتفتت صلاة كسوف الشمس) أى بخلاف الخطيئة فانها لا تفتت لان قصدتها الرعدة والوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلي بعض ما كشف فله الشروع فى الصلاة كالم يتكف منها الا ذلك القدر تبة ومعنى (قوله ولا اذا شككنا) عطف على لا يعضها عبارة النهاية والمعنى ولو حال سحب وشك فى الانجلاء او الكسوف لم يؤثر فيعلم فى الاول دون الثانى عللا بالاصل فيهما اه (ولا نظرى هذا الباب لقول المنجمين الخ) أى فاذا قالوا انجملت وانكسفت لم تعمل بقوم فضلى فى الاول اذا لاصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا

الخطيئة عريية شرط كون الخطيئة عريية خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وهو المعتد) وقال اللغنى والنهاية قول المتن (ويبحث على التوبة) أى من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدى في الغرور ونهاية ومعنى عبارة شيخنا أى بامرهم امرؤ كداعى التوبة من الذنوب وهو وإن كانت واجبة قبل امره لكننا تأتينا كدبه كما أفاده القلوبي وقد تكون سنة قبل امره ويجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر اسلم وصي بلغ ومذهب تائب اه (قوله عام الخ) أى ذكر الخيرة بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويجرح ضمهم) الى قوله وإنما وجبت في النهاية والمعنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط المبدئى انه لا يشترط هنا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة) أى صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول مالم يعين الامام قدره من ذلك ولا تعين على من نذر عليه وضابط من يجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفى البجير عن عى الخفة انه اذا عين الامام قدره اذا على زكاة الفطر لم يشترط ان يكون فاضلاً عن كفايته وكفايته موبة بقية العمر والغالب اه وقال شيخنا فى الاستسقاء انه وهو المعتد (والصدقة) أى والدعاء والاستغفار بنهاية ومعنى (قوله) ويذكر الخ) أى فى كل وقت من الحدث والزجر معنى (قوله ما يباب الحال الخ) أى كالصوم والواجب منه بالامر يومه كالصلاة والواجب منها بذلك كعتان نعم ان عين قدره من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (فر كوع اول) هو بالتوبين وتركه لا زال ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وقاوم بنى اسبق كان ممنوعاً من الصرف عش (قوله فلا يدركها) زاد الحلى أى والمعنى أى شيئا منها أى اى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام عش قول المتن (فى الاظهر) محله فى فعلها بالهيئة المتخضرة أما من احرم بها كسنة الظهور فيذكر الركعة بادر الكوع الثانى من الركعة الثانية سواء اقدم فى القيام قبله او فيه واوطن يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع ولو اطاق صلاتيه ما حينئذ (فرع) لو اقدمى بامام الكسوف فى تأخر كوعى الركعة الثانية فابعد واطاق تيبه وقتلنا من اطلاق تبة الكسوف انعدت على الاطلاق قبل تنعقله منها على الاطلاق ولو اوال المخالفة والاولان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام ثلاثا تلزم المخالفة فيه نظر واظنهم راخا الاول سلم على المنوع اذ عش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة المعنى والقول الثانى يدرك الحلق به الامام يدرك بالركوع القومة التى قبله فاذا كان ذلك فى الركعة الاولى وسلم الامام قام وهو قور كوع واعتدل وجلس وشهد وسلم وفى الثانية وسلم الامام قام وقور كوع ثم اطاق بالركعة الثانية بر كوعها ولا يفهم هذا المقابل من اطلاق المتن بل يفهم منه انه يدرك الركعة بأكملها وليس مراد الا خلاف انه لا يدرك الركعة بأكملها وفى النهاية نحوه (قوله ويسن) الى قوله اه فى المعنى الا قوله ويرق الى اما اذا وقوله قيل والى قول المتن وبغوى فى النهاية الا قوله وبانه يلزم الى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة المعنى والنهاية لا التتظاف بمحاق وق كما صرح به بعض فقهاء الذين لضيق الوقت ولا نه حاله سؤل ودلوه يظهر انه يخرج فى ثياب بدلة مومة فيساعى الاستسقاء لانه لا يتق بالحوال ولم ان تعرض له او اعتمد شيخنا (قوله اذ لم يشرع) سيد كر حتمه بوقله اما اذا زال (قوله وتفتت صلاة كسوف الشمس) أى بخلاف الخطيئة فانها لا تفتت لان قصدتها الرعدة والوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلي بعض ما كشف فله الشروع فى الصلاة كالم يتكف منها الا ذلك القدر تبة ومعنى (قوله ولا اذا شككنا) عطف على لا يعضها عبارة النهاية والمعنى ولو حال سحب وشك فى الانجلاء او الكسوف لم يؤثر فيعلم فى الاول دون الثانى عللا بالاصل فيهما اه (ولا نظرى هذا الباب لقول المنجمين الخ) أى فاذا قالوا انجملت وانكسفت لم تعمل بقوم فضلى فى الاول اذا لاصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا

الخطيئة عريية شرط كون الخطيئة عريية خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وهو المعتد) وقال اللغنى والنهاية قول المتن (ويبحث على التوبة) أى من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدى في الغرور ونهاية ومعنى عبارة شيخنا أى بامرهم امرؤ كداعى التوبة من الذنوب وهو وإن كانت واجبة قبل امره لكننا تأتينا كدبه كما أفاده القلوبي وقد تكون سنة قبل امره ويجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر اسلم وصي بلغ ومذهب تائب اه (قوله عام الخ) أى ذكر الخيرة بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويجرح ضمهم) الى قوله وإنما وجبت في النهاية والمعنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط المبدئى انه لا يشترط هنا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة) أى صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول مالم يعين الامام قدره من ذلك ولا تعين على من نذر عليه وضابط من يجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفى البجير عن عى الخفة انه اذا عين الامام قدره اذا على زكاة الفطر لم يشترط ان يكون فاضلاً عن كفايته وكفايته موبة بقية العمر والغالب اه وقال شيخنا فى الاستسقاء انه وهو المعتد (والصدقة) أى والدعاء والاستغفار بنهاية ومعنى (قوله) ويذكر الخ) أى فى كل وقت من الحدث والزجر معنى (قوله ما يباب الحال الخ) أى كالصوم والواجب منه بالامر يومه كالصلاة والواجب منها بذلك كعتان نعم ان عين قدره من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (فر كوع اول) هو بالتوبين وتركه لا زال ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وقاوم بنى اسبق كان ممنوعاً من الصرف عش (قوله فلا يدركها) زاد الحلى أى والمعنى أى شيئا منها أى اى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام عش قول المتن (فى الاظهر) محله فى فعلها بالهيئة المتخضرة أما من احرم بها كسنة الظهور فيذكر الركعة بادر الكوع الثانى من الركعة الثانية سواء اقدم فى القيام قبله او فيه واوطن يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع ولو اطاق صلاتيه ما حينئذ (فرع) لو اقدمى بامام الكسوف فى تأخر كوعى الركعة الثانية فابعد واطاق تيبه وقتلنا من اطلاق تبة الكسوف انعدت على الاطلاق قبل تنعقله منها على الاطلاق ولو اوال المخالفة والاولان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام ثلاثا تلزم المخالفة فيه نظر واظنهم راخا الاول سلم على المنوع اذ عش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة المعنى والقول الثانى يدرك الحلق به الامام يدرك بالركوع القومة التى قبله فاذا كان ذلك فى الركعة الاولى وسلم الامام قام وهو قور كوع واعتدل وجلس وشهد وسلم وفى الثانية وسلم الامام قام وقور كوع ثم اطاق بالركعة الثانية بر كوعها ولا يفهم هذا المقابل من اطلاق المتن بل يفهم منه انه يدرك الركعة بأكملها وليس مراد الا خلاف انه لا يدرك الركعة بأكملها وفى النهاية نحوه (قوله ويسن) الى قوله اه فى المعنى الا قوله ويرق الى اما اذا وقوله قيل والى قول المتن وبغوى فى النهاية الا قوله وبانه يلزم الى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة المعنى والنهاية لا التتظاف بمحاق وق كما صرح به بعض فقهاء الذين لضيق الوقت ولا نه حاله سؤل ودلوه يظهر انه يخرج فى ثياب بدلة مومة فيساعى الاستسقاء لانه لا يتق بالحوال ولم ان تعرض له او اعتمد شيخنا (قوله اذ لم يشرع) سيد كر حتمه بوقله اما اذا زال (قوله وتفتت صلاة كسوف الشمس) أى بخلاف الخطيئة فانها لا تفتت لان قصدتها الرعدة والوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلي بعض ما كشف فله الشروع فى الصلاة كالم يتكف منها الا ذلك القدر تبة ومعنى (قوله ولا اذا شككنا) عطف على لا يعضها عبارة النهاية والمعنى ولو حال سحب وشك فى الانجلاء او الكسوف لم يؤثر فيعلم فى الاول دون الثانى عللا بالاصل فيهما اه (ولا نظرى هذا الباب لقول المنجمين الخ) أى فاذا قالوا انجملت وانكسفت لم تعمل بقوم فضلى فى الاول اذا لاصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا

ولا نظرق هذا الباب لقول  
 المتبحرين مطلقا وان كانوا  
 لانه تخمين وان اطرذو يفرق  
 بين هذا وجواز عمل المنجم  
 في الوقت والصوم بعلمه  
 بان هذه الصلاة خارجة عن  
 القياس فاحتبط لها وبانه  
 يلزمه القضاء في الصوم وان  
 صادف كما يأتي فله جابر  
 وهذه لقضاء فيها كما رفل  
 جابر لها وبان دلالة عليه على  
 ذينك اقوى منها هنا وذلك  
 لقوات سببها اما اذا زال  
 أثناء هافانه يتمها قبل ولا  
 توصف باداموا لقضاءه  
 والوجه صحة وصفها بالاداء  
 وان تعذر القضاء كرمى  
 الجمار ولو بان وجود  
 الانجلاء قبل الشروع فيها  
 فالوجه انها ان كانت  
 كسنة الصبح وقعت نفلا  
 مطلقا كالواحرم بفرض  
 او نفلا قبل وقته جاهلا به  
 أو كاهية السكامة بان  
 بطلانها لان نقل على ميثها  
 يمكن انصرافها اليه  
 (وبغروها كاسفة) لزوال  
 سلطانها والانتفاع بها  
 (وتفتت صلاة خسوف  
 القمر) قبل الشروع فيها  
 (بالانجلاء) بجميعه كما مر في  
 الشمس (وطلوع الشمس)  
 لزوال سلطانها (لا) بطلوع  
 (الفجر) وهو خاسف فلا  
 تقوت (في الجديد) لبقاء  
 ظلة الليل والانتفاع  
 بضوته وله الشروع فيها  
 إذا خسف بعد الفجر

الاصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله بفرق الخ ع ش  
 (قوله) خارجة عن القياس في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح سم (قوله) وبانه يلزمه القضاء (الخ) في  
 لزوم القضاء كلام باقي في محله وقديس الفرق بهذا فيقال لما لم يكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها  
 لثلاثتوت راسولا كذلك الصوم سم (قوله) لا لعله) اى المنجم (على ذينك) اى الوقت واليوم  
 (قوله) وذلك الخ) اى فواتها بالانجلاء بصرى (قوله) اما اذا زال) اى انجلي جميعها نهاية ومعنى (قوله)  
 فانه يتمها) اى وان لم يدرك ركعة منها نهاية ومعنى اى وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كما ياتي  
 في الشرح (قوله) قبل ولا توصف الخ) صنع النهاية والمعنى صريح في انه راجع لقوله اما اذا زال اثناءها  
 الخ لكن ظاهر صنع الشارح وصريح ما ياتي عن م انا في هاق صلاة السكوف (قوله) ولو وجه صحة  
 وصفها بالاداء) اى وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لانها وقاما قدر الكسنة  
 مبهم فان دركها اور كمة منها قبل الانجلاء فاداموا حصل الانجلاء قبل تمام ركعة قضاء سم بحذف  
 (قوله) ولو بان الخ) اى لو شرع فيها ظنا بقاء ثم تبين انه كان انجلي قبل تحريمه بها نهاية (قوله) وقعت نفلا  
 الخ) عبارة النية انقلبت فلاقال ع ش قوله انقلبت الخ كاصريح في انه اذا علم بذلك في اثنائها انقلبت نفلا  
 وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا احرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقت نفلا مطلقا  
 بشرط استمرار الجبل الى الفرغ منها فان علم ذلك في اثنائها بطلت فيحمل هذا على ما هناك فنصو والمستمى بما  
 إذا لم يعلم الانجلاء ما لا بعد تمام الركعتين وهو الذى يظهر الان انا اقول بل الظاهر هنا اطلاق اذ يغتفر في  
 التأخر عن الوقت كما هنا ما لا يغتفر في التقدم عليه كها هنا ايضا يغتفر في صلاة الكسوف ولا يغتفر في غيرها  
 (قوله) كاهية النخ) الاولى على الهيئة (قوله) قبل الشروع) الى الباب في النهاية الا قوله ولو بعد الفجر  
 (قوله) بجميعه) اى يقبضنا شخنا قول المتن (وطلوع الشمس) اى ولو بصدا شخنا (قوله) لزوال سلطانها) الى  
 قوله وكذلك انوى في المعنى (قوله) لا بطلوع الفجر) اى وان كان في ليل يقطع وبانه لو لم يكن كاسفالا يوجد  
 في ذلك الوقت كما شر الشهر كايصرح به قوله لا نى ويوجب النخ ع ش (قوله) اذا خسف بعد الفجر (الخ)

شرحه فيصلى في الاول لان الاصل بقاء السكوف ولا يصلى في الثاني لان الاصل عدمه (ولا نظرق هذا  
 الباب لقول المتبحرين) اى فاذا قالوا انجأت او انكسفت لم يعمل بقوله في لاول اذا الاصل بقاء  
 السكوف دون الثاني اذا الاصل عدمه مر (قوله) خارجة عن القياس) اى في الجملة فلا ينافي انها تجوز  
 كسنة الصبح (قوله) وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام باقي في محله وقد يكسر الفرق  
 بهذا فيقال لما لم يكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لثلاثتوت راسولا كذلك الصوم (اما اذا زال  
 اثناء هافانه يتمها) يحتمل ان محله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان يطلوع الشمس أو  
 غروبها ما لا يتصور ايقاع جميع الصلاة فيه اما اذا كان الباقي كذلك فلا تتقدم العلم بالحال وكذا مع  
 الجبل بالهيئة المعروفة بخلافها كسنة الظهور لانها على صورة النقل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال السكوف  
 قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب لان زوال الغيرة مضبوط فليتأمل ثم ريت قول الشارح وله الشروع  
 فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لا انه لا يؤخر (قوله) والوجه صحة وصفها بالاداء) اى  
 وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء ويوجه بان القضاء فعل الشئ خارج وقته المقدرة شرعا وهذه لا وقت لها  
 كذلك فكفي في كونها اداء صحة الاحرام بها وقد رد على هذا توجيه ان الاداء فعل الشئ في وقته المقدرة  
 شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القيل المذكور لان منع اعتبار ما ذكر في الاداء فليتأمل وقد يقال  
 ينبغي ان توصف بهما لانها وقاما قدر الكسنة مبهم فان دركها اور كمة منها قبل الانجلاء فاداموا حصل  
 الانجلاء قبل تمام ركعة قضاء لكن اذا حصل الانجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العباب فرع انما  
 يدرك المسبوق الركعة بادراك الركوع الاول مع الامام فان كان اى الركوع الاول الذى ادركه من الثانية  
 صلى بعد سلام الامام ركعة بها ياتي ان بقى السكوف والابتنال لكن تخففها اه وقوله فان كان من

وإن علم طلوع الشمس فيها أنه لا يؤثر (ولا تقوت بغروبها غاسفا) ولو بعد الفجر كولو غاب تحت السحاب غاسفا مع بقاء محل ساطعها  
والارتفاع به قال ابن السدي هذا شكل وان اتفقوا عليه لأنه قد تم ساطعها في هذه الليلة اهـ وبجواب (٦٣) بأنهم نظروا المازر شانه بالانظار

ليلة مخصوصة وإن طالت الاشياء

بأنهم شأنه كثير في كلامهم

ولا يقوت ابتداء الخطية

بالاجلالان خطيته صلى

الله عليه وسلم إنما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

أو فرض آخر قدم وجوبا

(الفرض) الجمعة وغيرها

(إن خيف فوته) لأن

فعله حتم فكان اهم في

الجمعة تخطب لها ثم يصلحها

ثم الكسوف ثم تخطب له

(ولا) يخف فوته (فلا ظهر

تقديم الكسوف) لخوف

فوته بالانجلاء فيقرأ بعد

الفاتحة بنحو سورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(يخطب للجمعة) في صورتها

(متعصرا للكسوف)

ليستفي بذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطيتين

اخرين بعد الجمعة ويجب

أن ينوي خطية الجمعة فقط

فان نواهما بطلت لانه

شرك بين فرض ونفل

مقصود لان خطية الجمعة

لا تتضمن خطية الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا ان نوى الكسوف

وحده وهو ظاهر فيستأنف

خطية للجمعة واطلاق لان

القرينة تصرفها للكسوف

وقول الاذرع لا تنصرف

الخطية اليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبنى على

وكذا فيما إذا كشفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شوري اهـ بجري قول المتن (ولا يغروبه

غاسفا) فذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطأب انشائها بعد غروبها غاسفا وفي شرح العباب قال

ابن الرفعة ولو غاب غاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يفي فيه نقلا وينبغي ان يصل على الجدة بدانتهى

وهو متجه انتهى اهـ سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اهـ وفي شرح

بافضل ولا يغروبه قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس غاسفا اهـ (قوله هذا شكل) اى قول الأئمة

ولا تقوت بغروبها غاسفا (قوله بأنهم نظروا) اهـ عبارة فالمعنى بالانظار الى ليلة مخصوصة ما يل نظر الى ساطعها

وهو الليل وما الحق به كأننا ننظر الى ساطع الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اهـ (قوله

ولا يقوت ابتداء الخطية بالاجلال) اى بعد الصلاة شوري قول المتن (ولو اجتمع) عبارة الشافية والمعنى

ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثر ولم يأمن الفوات قدم الاخوف فواتهما لا كدفعلى هذا لواجتمع عليه

كسوف اهـ قول المتن (أو فرض آخر) اى ولو نذرنا فيها معنى (قوله في الجمعة يخطب) اى وفي غيرها

يصلى الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر معنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) اى ان يأتى او ببعضه معنى (قوله

ثم يخطب له) اى وان اجتمع كسوف أو كسوف (متعصرا للكسوف) ويحترغن التطويل الموجب للفصل نهاية

واسنى قال عى اى وجوبا وظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في اول الخطبة

او في آخرها او خلاها (قوله فيقرأ) اى في كل قيام نهاية ومعنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة الشافية والمعنى

وما نظر به المصنف من ان يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالموضع تحية المسجد الى الفرض رد بان خطية الجمعة

لا تتضمن خطية الكسوف لانه لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطية عنه اهـ (قوله فيستأنف خطية

الجمعة) كان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله او اطلق) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله لان القرينة

اى تقدر الكسوف على الخطية (قوله اليه) اى الخسوف (قوله الا بقصده) اى فيكنى الاطلاق لانصرافها

حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبنى الخ) اى وقول شرح الروض وهو الاقرب اهـ ضعيف عى (قوله

والعيد) الى قوله انتهى في المعنى (قوله نعم يجوز هنا قصدهما الخ) اى العيد والكسوف وقى ما لو اطلق

هل تنصرف لهما أو لا فيه نظروا الاقرب ان يقال تنصرف للصلاة الى فعلها عقبها وعلمها لم توجد منه قرينة

إرادة أحدهما بان افتتح الخطبة بالكبير فتصرف للعيد ونظر آخر صلاة الكسوف وافتتحها بالاستغفار

فتنصرف للكسوف وإن آخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشوري انها تنصرف اليهما عى

أقول واليه يميل قولهم وهل عندنا اطلاق هنا تنصرف اليهما اهـ (قوله بالخطبتين) والظاهر انه يراعى العيد

الثانية الخ عى انه قد شره للمجموع نقلا عن نص البويطى وقوله لم تبطل قال في شرحه قضيته انه لو جاز

خلافه فلما راجع ولان يتمها على هيتها المشروعة بالاخلاف لان المأقنة لا يبطلها خروج وقتها وإن استحال

قضاؤها كالجمعة وقوله لكن يخففها اى ندبا كفى شره ثم قال في العباب ولا تبطل به اى والغروب او الطلوع

في الاثناء اهـ (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اى فلبست كالجمعة في امتناع لإنشائها بعد ضيق الوقت

(قوله في المتن ولا تقوت بغروبها غاسفا) فذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطأب انشائها بعد

غروبها غاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب غاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يرا فيه

نقلا وينبغي ان يصل على الجدة اهـ وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا

كأبعد ما لو قعد احد فلم يخرج الخ ما طال به من الفوات والجليلة (قوله في المتن متعصرا للكسوف) قال

في شرح الروض ويحترغن التطويل الموجب للفصل اهـ (قوله او اطلق) هو المعتمد مر (قوله نعم

يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عندنا اطلاق هنا ينصرف اليهما

أنه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتعرض في خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصل  
الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اصل منه نعم يجوز هنا قصدهما بالخطبتين واستشكله في المجموع  
بأنهما سنتان مقصودتان فليصر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وسنة الصبح المقضية

ويحجب بأنهما لما كانتا ثابتين (٦٤) للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستا كالصلايتين لأنه ينفرد في التواضع ما لا ينفرد فيه هما

وأيت السبكي أشار لذلك  
(ولو اجتمع) خسوف  
ووتر قدم الخسوف وإن  
خيف فوت الوتر لأنه الأفضل  
ويمكن تداركه بالقضاء أو  
(عيد) وجنازة أو كسوف  
وجنازة قدمت الجنازة  
خوفان تغير الميت ثم يفرد  
طائفة لتشييعها ويشتمل  
بقية الصلوات ولو اجتمع  
معها فرض أسع وقتها ولو  
جمعة قدمت أن حضروا بها  
وحضرت وإلا فالدعاء  
ينتظرونها واشتغل مع  
الباقين بغيرها قال السبكي  
تعليمهم يقتضى وجوب  
تقديمها على الجمعة أول  
الوقت خلاف ما عتد من  
تأخيرها عن إيقع التحذير  
منه ولما ولي ابن عبد  
السلام خطبة جامع عمرو  
رضي الله عنه بمصر كان  
يصلي عليها أو لا يفنى  
الحالين وأهل الميت أى  
الذين يلزمهم تجهيزه فيها  
يظار بسقوط الجمعة عنهم  
ليذهبوا بها وإما يتجه  
إن خشي تغيرها أو كان  
التأخير لا لكثرة المصلين  
وإلا فالتأخير يسير وفيه  
مصلحة للميت فلا ينبغي  
منعه ولذا طبقوا على  
تأخيرها إلى ما بعد صلاة  
نحو العصر لكثرة المصلين  
حينئذ قيل اجتماع العيد  
مع كسوف الشمس محال  
عادة لأنها لا تكشف إلا  
في الثامن أو التاسع

فيكبر في الخطبة لأن التشكيير حينئذ ينافى الكسوف لأنه غير مطلوب في خطبته لأنه تمتنع كذا ظهر ووافق  
عليه شيخنا الزايد انتهى شربى اه يجزى (قوله) لما كانتا ثابتين للصلاة (الخ) أى لأن القصد بهما  
الوعظ إذ ليست واحدة منها شرطاً للصلاة ع (قوله) أشار لذلك (الخ) حيث قال كانهم اغفروا وذلك في  
الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله) ووتر (الخ) أى أو ترويع (قوله) فوت  
الوتر (الخ) أى أو الترويع نهاية ومعنى (قوله) لأنه الأفضل (الخ) لمشروعية الجمعة في صلاته زى أى مطلقاً  
عش اه يجزى (قوله) ثم يفرد طائفة لتشييعها (الخ) أى ولا يشيعها الإمام ولا يشتمل (الخ) معنى (قوله)  
بقية الصلوات (الخ) بالإضافة (قوله) وإلا (الخ) أى وإن لم يحضر أو حضر ولم يحضر الولى ومعنى نهاية (قوله) فرض  
أسع وقته (الخ) أى فإن ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر سم  
وعش وشيخنا (قوله) قدمت (الخ) أى وجوباً كما أفق به شيخنا الشباب الرملى ولعل عمل الوجوب مالم يكن  
المصلون عليها إذ اختلفت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتأمل سم  
واعتمده عش وشيخنا (قوله) أفردها لجماعة (الخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس  
بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله) قال السبكي تعليمهم يقتضى وجوب تقديمها (الخ)  
ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشباب الرملى عند موته بأن تؤخر  
الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل  
افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل سم على حجب أقول وقد يجاب بأن الوجوب محمول بقرينة كلامه  
على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضرة من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز  
تأخيرها إلا إذا قانده فيه عش (قوله) وبقي الخالين) قال سم على حجب أى الاحتياج إليهم في حملها ولو على التناوب  
(قوله) أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر  
اه أى ولا ننظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز  
ترك الجمعة هذا ونحوه عش (قوله) انتهى) أى كلام السبكي (قوله) وإما يتجه (الخ) عبارة النهاية يتجه  
أن عمل حرمة التأخير أن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير إذا كان يسيراً وفيه  
مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله) فالتأخير) والأولى الموافقة لما سارفتان النهاية والتأخير (الخ) بالواو  
الحالية (قوله) قيل (الخ) إلى الباب في المغنى (قوله) قيل (الخ) عبارة المغنى والنهاية واعتزض طائفة على قول  
الشافعى رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما إلا أول من الشهر أو العاشر والكسوف  
لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين (الخ) (قوله) بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أى وقول

(قوله) ثم رأيت السبكي أشار لذلك (في شرح الروض قال السبكي وكانهم اغفروا وذلك في الخطبة لحصول  
القصد بها بخلافه في الصلاة اه (قوله) ولو اجتمع معها فرض (الخ) عبارة العباب وجنازة مع فرضه وأمن  
فوتها قدم الجنازة وإلا فالفريضة (قوله) ولو اجتمع معها فرض) أى ولو جمعة قدمت أى وجوباً كما أفق به  
شيخنا الشباب الرملى ولعل عمل الوجوب مالم يكن المصلون عليها إذا اختلفت عن الفرض أكثر وقصد التأخير  
لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتأمل (أسع وقته) أى فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن ينفى تغير  
الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر (قوله) وإلا فالدعاء ينتظرونها) لعل هذا إذا كانت في  
مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله) قال السبكي تعليمهم يقتضى  
وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشباب  
الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لاجل  
كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل (قوله) وبقي الخالين) أى الاحتياج  
إليهم في حملها ولو على التناوب (قوله) أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراهم كل من يشق عليه التخلف

والعشرين ورد به أنه لا استحالة في ذلك عند غير المنجمين كيف قد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي ﷺ وروى المنجمين



(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله ويتحول فيها) أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر بيجوز وما بينهما جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل ينتج ندبه (قوله ما بينهما) أي الكيفية الآتية (قوله المأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدأ عن ترتيب الخ بلا خبر وأخباره لم يصح الأخبار لأن مبنى هذه المناقشة وأحقيته مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الإيمان والهام للاستغفار وقوله لا يفتي الخ خبر وترتيب الخ تأمل سم وقوله والهام الخ أي في حقيقته أي والاستغفار الحقيقي هو الإيمان ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على أنه لا مانع من إرجاع الهام للإيمان كما هو الأقرب (قوله لا تقطاعه) أي المأمور (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة إلى الماء ولا نفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء معنى ونهاية أو شخبنا بل ولا تصح كإقراره الخفاوى اه وقولهم في ذلك الوقت ليس بقيد عند عش عبارة قوله عند الحاجة أي ناجزة أو غير ما كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه حال حصوله بعدمه يحتاجون فيها إليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله للباء) أي قوله وجعل في النهاية والمعنى لا لقوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في أيام زيادته شيخنا (قوله أو قلته الخ) (فرع) أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقي فأقبل يجب عليه الدعاء لا سم على حج والأقرب الثاني لأن ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشوري قديس بقصيل وهو أنه إن جواز بغيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طريقا للدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل عش (قوله وإن كان الخ) غاية البتة (قوله فيسن لغيرهم الخ) أي وإن لم يستسقوا هم عش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسألوا الزيادة لأنفسهم نهاية ومعنى أي إذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة انظر لو نذر الاستسقاء قبل يخرج من عهدة النذر بأحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعه صار كما يجوز فيحمل اللفظ عند الإطلاق على المشهور ومنها هو الأكل فلا يربط بطلب الدعاء به بخلاف الصلوات عش ظاهره ولو لم يقدر على الأكل لعدم فعل أهل محله له (قوله نعم إن كانوا فسقة الخ) أي أو بغاة نهاية ومعنى (قوله أو مبتدعة) أي وإن لم يكفروا ولم يفسقوا بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الدعوة وسألو المسلمين في ذلك فهل ينبغي إجابتهم أم لا فيه نظر والأقرب الأول وفاقه بذمتهم ولا يتوهم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة عش (قوله لم تفعل لهم الخ) قديقال أن كان على وجه يؤدي إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يبعد وينبغي أن يصدق بهم ما لو كانوا بغاة وقطاع طريق وكان أساعهم في أمر المعاش يغيرهم على طغيانهم وأما إذا عرى عن المفسدة فينبغي فعله أخذًا بلا تأخير مع إطلاق التصوص المرغبة في الدعاء للؤمنين وأهل في

الأنوار ويتحول فيها القبلة عند الدعاء وبحول رداءه واعتراض بأنه من تفرد به مع أنه <sup>بما يشاء</sup> استسقى فيها ولم يفعله أو أيضا استقبال القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر بيجوز وهو الذي رأيت في نسخة ثم قال بل الذي ينتج ندبه وحينئذ فالاعتراض إنما ينتج على الثاني وأكمل الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الآتية لثبوتها في الصحيحين وغيرهما ليس في القرآن ما يفتيها إذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهو صلى الله على نبينا وعليها وسلم المراد به الإيمان وحقيقته لا يفتي ندب الاستسقاء لا تقطاعه الثابت في الأحاديث التي كادت أن تتواتر على أن الأصح في الأصول أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا أو بتسليمه فحلها ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للباء لفقده أو ملوحته أو قلته بحيث لا يسكني أو لزادته التي بها نفع وإن كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيسن لغيرهم الاستسقاء هم ولو بالصلاة نعم إن كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعله على ما بحث



لثلاث أظان العامة حسن طريقتهم وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوع (٦٧) الشمس ويوجه بان حبسها يمنع فائدة

السقيا لمنعه نحو التبت  
والشمر فكان طلوعها من  
تتمة الاستسقاء ويمكن أن  
يقال أنه من نحو الزوال  
الذي مر فيه أنه يصل له  
فراى وهذا هو الأوجه  
شمرأيت في كلامهم ما يرد  
الاول (وتعاد) بأنواعها  
(ثانيا وثالثا) وهكذا (إن  
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله  
تعالى من فضله خبر أن الله  
يحب المحسنين في الدعاء  
وإن ضعف شمر إذا اردوا  
لإعادتها بالصلاة والخطبة  
لأن لم يشق عليهم الخروج  
من غدا كل خروجه خرج  
بهم صياما وإن شق ورأى  
التأخير أيا ما صام بهم  
ثلاثا وأخرج بهم في الرابع  
صياما وهكذا (قال  
تأهبوا للصلاة) ولوللزيادة  
الححتاج إليها (فسقوا قبلها  
اجتمعوا للشكر) على تعجيل  
مطلوبهم قال تعالى إن  
شكرتم لازيدنكم  
(والدعاء) بطلب الزيادة  
إن احتاجوا (ويصلون)  
الصلاة الآتية ويحيطون  
أبضا للوعظ ويؤخذ منه  
أنهم ينوون صلاة الاستسقاء  
ولا ينافيه قولهم الآتي  
شكر (على الصحيح) شكرا  
أبضا وبه يفرق بين هذا  
ومالو وقع الانجلاء بعد  
اجتماعهم ووجه أن  
القص بالصلاة ثم رفع

أتان التحفة بصيغة التبرئة أشعار بذلك بل ينقدح لحاق الكفار ولحريرين بن ذكر في إجراء هذا التفصيل  
وعليه فقيد المسلمين الغالب بصرى وقوله واما إذا عرى عن المفسدة أشار إليه سم باسمه (قوله) ثلاث أظان العامة  
(الخ) انظر على هذا لومان هذا الظن اه لكن اعتمد البحث المذكور لاسي وانهاية والمخفى وشرح بانض  
وغيره وعلو أو لا بالتأديب والزجر ثم بما في الشرح وقوله ولحريرين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن  
عش من التقيد بالدين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله واملو محت  
الحق به بعضهم بحثا عدم طلوع الشمس المعتاد والوجه عدم الحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق  
فتسن له الصلاة فرادى اه (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا حبسها في معنى كدونها سم (قوله  
ما ردا الاول) أي ما بحثه الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ما مر أنفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية  
والمعنى الصلاة مع الخطبتين كاصح به أن الرفع وغيره اه (قوله وهكذا) إلى قوله ويؤخذ في المعنى إلا  
قوله ولوللزيادة إلى المتن وإلى قول المتن على الصحيح في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإن ضعف (قوله وهكذا  
الخ) حكى عن أصبغ أنه قال استسقى للليل بمصر خمسة وعشرين يوما متواليه وحضره ابن قاسم وابن وهب  
وغيرهما معنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول أكفى الاستسقاء نهاية ومعنى (قوله وإن ضعف)  
أي لأنه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله إن لم يشق الخ) الاول فإن لم يشق بل ولم يشق فتأمل  
(قوله ورأى التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كاتقطاع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)  
أي التي تافع عبارة التأخير بقوله المعنى إن لم يتضرر روابكثرة المطر اه وعبارة سم قوله إن احتاجوها لوقال  
بدله إن نفعت كان أوفق بالسياق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويحيطون الخ (قوله أنهم  
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيد تعبير العباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى  
سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لأن الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي  
ذلك بينهم بالاستسقاء عش (قوله الآتي) أي أنفا (قوله شكرا أيضا) علة لقول المصنف ويصلون  
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بأنه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه هنا سم على حج ولعل  
الوجه أن يفرق بأن ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا ما هنا في اثره إلى وقت الصلاة  
بخلاف ما هناك كرشدى (قوله بين هذا واملو وقع الخ) عبارة عش لك أن تقول ما للفرق بين الاستسقاء  
حيث طلبت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تقابل فيه هذه الامور  
بعد زواله قبل الصلاة مع رجاء أن التوجه الاول فيه إلا أن يحجب بان التوجه بمجموع الامرين الشكر وطب  
المريد أو بأن الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اه (قوله ووجه ان القصد الخ) الاخصر الاسبك  
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كادت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه  
وسلم إنما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتوها فاصلوا (قوله وقد زال) أي الخوف أو الكسوف  
(قوله وهنا تجريد الشكر الخ) فيه تأمل لا ينبغي سم أي لأن هذا فرق بعين الحكم كذا السؤال لمطلب  
الشكر هنا دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجريد الشكر قد يقال إن اراد صلاة الاستسقاء المفعولة  
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا يمكن أن

لجواز عطفه على الايمان والاهل للاستسقاء وقوله لا ينافي الخ خبر ترتيب تأمل (قوله لثلاث أظان العامة الخ)  
انظر على هذا لومان هذا الظن (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا حبسها في معنى كسوفها (قوله وان  
ضعف) أي لأنه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شيء لأن السياق افاد أن الغرض  
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا أن يحمل قوله فسقوا على اعم من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه  
نظر فلو قال إن نفعت بدل إن احتاجوها كان أوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه أنهم ينوون صلاة  
الاستسقاء) ويؤيد تعبير العباب بقوله صلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اه (قوله وبه يفرق الخ)  
هل يفرق بأنه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجريد الشكر الخ) فيه تأمل لا ينبغي

التخويف المقصود بالكسوف كادت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجريد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليقل بظهوره في الكسوف شكرا على نعمة إزالته اه أي فالمناسب أن يفرق بما تقدم أنفا عن الخواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحتراز بقوله قبلها عما إذا سقوا بعدها فأنهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في أنانها أتوا حاجزا كما يشعر به كلامهم اه (قوله لم يخرجوا) أي أن كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى وقوله أو نائبه عبارة أم من يقوم مقامه اه (قوله أو منه) أي من النائب (قوله لا نحو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بوال الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة لأن ذلك خارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا في النائب بصري وقوله متولى أمور السياسة الخ أي وتغلب على غير ما يشوكته (قوله وإن البلاد الخ) عطف على قوله أن منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو التغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الأنسب تعبير الشارح بقوله لإمام لها باللام لا لها بالياء الموحدة بصري (قوله ويأمرهم بالامام والمطاع) ظاهره ولو لمع وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أي في البلاد التي لإمام فيها اه وفي العباب مع شرحه ولو عدم الولاة قدموا أي علماء ذلك محل وصلاؤه أحدهم أي من رؤا فيه صلاحا للجمعة والعبد والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصلح ايضا بين المتشاجنين مغنى (قوله متتابعة) إلى قوله كما شغل في المغنى وإلى قوله لو أنه لو نوى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم لأنه إنما لم يفرع غير امتثال الامر وهو وهذا مقتود فيه إذ لا يتصور بذلك الطاعة لنفسه سم ونهاية وعش (قوله ويأمر به الثلاثة أو الاربعة الخ) يتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة من ويتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك سم إلى حج كج وافق عليه من والطيلاري عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال الامر وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فالامر من في ولايته مشروع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار سم على حج (قوله) أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال ملزمهم صوم بقية الايام انتهى أقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد فأنه لم تنقطع له به بمصاص سبب في المازيد سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب الام فيه نظر والاقرب الثاني لأنه كان لا مرقد فبات وقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بعد يوم الاول قبل يجب عليهم إتمام بقية الايام لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العاقل بالدرس عن شيخنا الحلي وشيخنا الزايد ما وافق ذلك (قائدة) لورجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (قائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا قبل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم حال الذكاء وبقى ايضا ما لو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب ام لا فيه نظر والظاهر الوجوب لأن الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امر بمعصية بل بطاعة في ايضا ما لو كانت حائضا ونفسا وقت امر

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أي أن كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو لمع وجود الامام وفيه نظر (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لأنه إنما لم يفرع غير امتثال الامر وهو وهذا مقتود فيه فإن قيل بل ينبغي أن يلزمه لأنه للمصلحة العامة وهي تقتضي صومه ايضا فلنابره انه لو لم يأمر لم يلزم احدا صوم وان اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله ويأمر به الثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال الامر وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فالامر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

أو بعدها لم يخرجوا الشكر ولا لدعاء (ويأمرهم) أي الناس ندبا (الامام) أو نائبه ويظهر أن منه القاضي العام الولاية لا نحو والى الشوكة وإن البلاد التي لا إمام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها ثم رأيت الأنوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولا) أي قبل يوم الخروج وبصوم الرابع الآتي وبصوم معهم لأن الصوم يعين على رياضة النفس وخشوع القلب ويأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم

الامام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أملا للخطاب وقت الامر وبقي ايضا ما لو اسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه أم لا فيه نظر والاقرب الاول عش وقوله بوجه بان هذا الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يبعد وقوله والاقرب الثاني اخذاً بالخول وفصل وقيل بالجواب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعده لم تركه لم يبعد وقوله لم يجوز لهم ذلك ام لا الخ لعل الاقرب فيه الاول اي جواز الفطر (ظاهر او باطن) فيجب عليهم طاعته فيها ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب بآكد وجوبه بآمر به ومن هنا يعلم انه إذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الآن وجب عليهم طاعته ووقع ما بقا من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى تخالف الناس امره فهم عصاة إلى الآن الامن شربه في البيت فليس بداء لانه لم يتباد على عدم شربه في البيت ايضا ولو رجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيخنا وقوله لم فهم عصاة إلى الآن فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدق اماته فلا يجب بعدمه وهو قوله ولو رجع الامام الخ امر مثله عن عشرين معاقبه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه شبهة مصادرة بصري ولك ان تجيب بانه دليل اتى لالمى (قوله بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة النهاية وعلى هذا اى ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووى والسبكي والقمولى والاستوى وغيرهم وافاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يثبت له يصح اه قال عشرين قوله من والتعيين اى كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلم يثبت له يصح اى عن الصوم الذى أمر به الامام ولا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امتثاله من الامام وعليه فلو كان الامام حنفياً ولم يثبت المأموم التنية ثم نوى نهاراً فله يخرج بذلك عن عدة الوجوب لانه اتى بصوم مجزئ عند الامام لا فيه نظر والاقرب الاول للعلل المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه عشرين عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حيثئذ نهاراً صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فيلتزم اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الاقرب ما تقدم من عشرين من التفصيل بين كون الامام حنفياً او كونه شافعياً (قوله ويظهر انه لا يجب الخ) اعتمدته مر سم (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) خالفه النهاية فقال يصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمدته سم قال عشرين قوله مر ويصح صومه عن النذر الخ قال الزبائدى ومثله الاثنى عشر والخميس كما اتفق شيخنا الشباب الرملى قال سم على صحيح بعد ما ذكر وقباس ذلك الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فيما إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أو في رمضان وأخروا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزم منهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) بتجوز لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة وعشرين وجبه لزوم الصوم أيضا إذا أمر به الامام وانما يندرج طاعة من ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبييت نية عليهم) قياس الوجوب للصبيان بتركه لكن لو نوى الصوم حيثئذ نهاراً صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فيلتزم اه وقوله ويظهر انه لا يجب اعتمدته مر (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الائتم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد اتفق شيخنا الشباب الرملى بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصود وجوب الصوم في تلك الايام وبانه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بآمره بذلك طاعته اه وبقياس الا كنفاء بصوم القضاء والنذر والكفارة الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر الخ إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع امالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له إذا الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل له فائدة وهو انهم لو أخر الشوال بان قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدما له اليه لم يمتهم الصوم حيثئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزم منهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب تبييت نية عليهم على المعتمد كما شمله قوله يجب التبييت في الصوم الواجب ويظهر أنه لا يجب قضاء ما لفوات المعنى الذى طلب له الاداء وانه لو نوى به نحو قضاء اثم لانه لم يصح امتثاله لالامر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقر

وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة اه عش (قوله) ومن ثم لو نوى هنا الأمرين الخ) يتأمل سم عبارة  
 البصري ينبغي أن يتأمل فإن مقتضاه هو أن ذلك وحصولها معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا ينبغي  
 ما فيه اه وقد يقال لا كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض أمر الامام وكان المقصود وجود صوم في  
 تلك الأيام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله) وإن الولي لا يلزمه) يتجه  
 لزوم حيث شمل أمر الامام الصغير ايضاً مراه سم على حجي أي بان أمر بصيام الصبيان عش واعتمده  
 شيخنا (قوله) ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الاسلام في الاسنى ووافقه المغني وقال سم وانها بقورده أي  
 ذلك البحث شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد طلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من أن  
 دعوة الصائم لا تزاد اه قال عش قوله مر مطلقاً أي ولو مع ضرر يحتمل عادة اه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه  
 الفطر للمسافر عند العلامة الرمي إلا إذا تضرر به أي ضرراً لا يحتمل عادة لأنه لا يقضى وخالف ابن حجج  
 في ذلك اه وعبارة السكردى على بافضل قال القليوبي ولا يجوز للمسافر فطره لأن تضرره بما لا يبيح التيمم  
 قاله شيخنا الرمي وخالفه الزبدي كإن حج وهو الوجه اه (قوله) أن تضرر به) أي ضرراً يجوز معه الصوم  
 لكنّه مفضل سكن الاوجه حينئذ لا وجوب له لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشكل بجواز فطر رمضان  
 حينئذ مر اه سم وتقدمنا هنا عن القليوبي ما فيه (قوله) وجوب ما موراه) وظاهر أن منهيه كما موراه فيمتنع  
 ارتكابه ولو لم يباح على التفصيل في المأمور الذي افاده الشارح سم (ولو مباحاً) يتجه الوجوب في المباح  
 حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقاً الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل فيما إذا كان وجود المصلحة  
 وعمومها بحسب ظن الامام فظن المأمور عدم ذلك ويولح الاكتفاء بالامثال ظاهراً سم (قوله) غايته  
 أن يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا الوجوب حيث  
 يكون الفطر ثم افضل سم (قوله) وبحت الاسنوي) الى قوله و قوله ثم في النهاية إلى قوله ان سلم إلى انما يخاطب  
 (قوله) وبحت الاسنوي أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة أو عتق يجب) وهو المعتمد قد صرح بذلك الرافعي  
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب  
 بركاة الفطر فمن افضل عنه شيء ما يعتبر ثم لومه التصديق عنه باقل متناول هذا إن لم يمهز له بالامام قدراً فان  
 عين ذلك على كل انسان فالانساب بعوم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل  
 ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال أن كان المعين يقارب الواجب في كراهة الفطر قدر بها  
 أو في احد خصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب واما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة  
 بحيث لومه يبيعه في احد ما لومه عتقه إذا أمر به بالامام نهاية وشيخنا وقوله مر فان عين ذلك يأتي في الشرح  
 خلافه قال عش قوله مر لكن يظهر تقييده الخ بقى ما لو امر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة

لصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة وإنما قلنا عن  
 رمضان لأنه لا يقبل غير صومه فليأمل (قوله) ومن ثم لو نوى هنا الأمرين الخ) يتأمل (وان الولي لا يلزمه امر  
 موليه الصغير) يتجه لزوم حيث شمل أمر الامام الصغير ايضاً مراه سم (قوله) ثم رأيت من بحث أن المسافر  
 لا يلزمه أن تضرر به) رده شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد طلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الاصحاب  
 لما مر من أن دعوة الصائم لا تزداد شرح مر (قوله) أن تضرر به) أي ضرراً يجوز معه الصوم لكنّه مفضل  
 لكن الاوجه حينئذ لا وجوب له لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشكل بجواز فطر رمضان حينئذ مر (ولو  
 مباحاً) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقاً الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل  
 إذا كان كون المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظنه عدم ذلك ويولح الاكتفاء بالامثال ظاهراً اه (قوله) بل  
 ولو لم يباح وظاهر أن منهيه كما موراه فيمتنع ارتكابه ولو لم يباح على التفصيل في المأمور الذي افاده كلام  
 الشارح (غايته) أن يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا  
 الوجوب من حيث يكون الفطر ثم افضل (قوله) وبحت الاسنوي أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة وعتق

ومن ثم لو نوى هنا الأمرين  
 اتجه أن لا اثم لوجود  
 الامتنال ووقع غيره معه  
 لا يمنعه وان الولي لا يلزمه  
 أمر موليه الصغير به وان  
 أطاقه وان لم له فطر رمضان  
 لسفر او مرض لا يلزمه  
 الصوم وان امر به ثم رأيت  
 من بحث أن المسافر لا يلزمه  
 أن تضرر به لان الامر  
 حينئذ غير مطلوب لسكون  
 الفطر اقل منه وفيه نظر  
 لاسيما تعليله إذا ظاهراً كلامهم  
 وجوب ما موراه وإن كان  
 مفضولاً بل لو مباحاً على  
 ما يأتي وإنما لم يلزم نحو  
 المسافر لان ما موراه غايته  
 أن يكون كرمضان فإذا  
 جاز الخروج منه لعذر فالولي  
 ما موراه وبحت الاسنوي  
 أن كل ما أمرهم به من نحو  
 صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن  
الوجوب أن سلم في الأموال  
والأفانق يقيناً وبينها وبين نحو  
الصوم واضح لمشتبهات غالباً  
على النفوس ومن ثم خالفه  
الأذرع وغيره لما يحتاج  
به المومنون بما يوجب  
العق في الكفارة وبما  
يفضل عن يوم وليلة في  
الصدقة نعم يؤيده ما يحسنه  
قولهم تجب طاعة الإمام في  
أمره ونهيه ما لم يخالف  
الشرع أي بأن لم يامر  
بحرم وهو هنا لم يخالفه  
لأنه إنما أمر بما يندب إليه  
الشرع وقولهم يجب امتثال  
أمره في التسعير أن جوزناه  
أي كاهو رأي ضعيف نعم  
الذي يظهر أن ما مر به بما  
ليس فيه مصلحة عامة يجب  
امتثاله إلا ظاهراً فقط  
بخلاف ما فيه ذلك يجب  
باطناً أيضاً والفرق ظاهر  
وأن الوجوب في ذلك على  
كل صالح له عينا لا كفاية  
إلا أن خصص أمره بطائفة  
فيختص بهم فعلم أن قولهم  
أن جوزناه قيد للوجوب  
امتثالاً لظاهره وإلا فلا  
إن خاف فتنة كاهو ظاهر  
فيجب ظاهره فقط وكذا  
يقال في كل أمر محرم عليه  
بأن كان مباح فيه ضرر على  
الماور به وإنما لم ينظر  
الأسوي للضرر فبما مر عنه  
لأنه مندوب وهو لا ضرر  
فيه يوجب تحريم أمر  
الإمام به للمصلحة العامة

بخلاف المباح

يعين فأخرجها بقصد الكفارة هل يحجزه ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأن المتبادر من لفظ الصدقة  
المندوبية أيضاً ما لو أمره بالتصدق بدينار مثلاً وكان لا يملك نصفه قبل بلومه التصديق بهام لا فيه نظر  
والاقرب الأول لأن كل جزء من الدينار ينحصره مطلوب في ضمن كل واحد من أو في أحد خصال الكفارة  
يشمل الأوامر والكسوة وعارة ابن حجج إنما يخاطب به المومنون بما يوجب العق في الكفارة وبما  
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة وأما اقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله)  
يجب كالصوم) يأتي عن المعنى خلافه (قوله) والالاخ) أي وإن لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فإن  
الفرق الخ (قوله) ومن ثم خالفه) أي الأسوي (الأذرع وغيره) وواقفهما المعنى فقال بعد كلام ماضيه  
فيؤخذ من كلامهما أي الأذرع والغزي أن الأمر بالعق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا ظاهر اه  
(قوله) إنما يخاطب) خبر أن الوجوب (قوله) المومنون بما يوجب العق في الكفارة) (كذا) مر اه  
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة الخ) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلاً عن دينه وهو  
المعتد الآن له مر (فرع) هل يشترط في العيد المتعجز أجزاءه في الكفارة أم لا فيه نظر والاقرب  
الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور ع (قوله) ما لم يخالف الخ) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به  
لأنه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنع عن مر آخره اشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه  
إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حجره أنه أمر بمباح أي ليس فيه مصلحة عامة  
وجب ظاهراً أو مندوباً أو بما فيه مصلحة عامة وجب ظاهراً وباطناً اه وخرج بالمباح المكروه كان  
أمر بتركه أو بترك الفرض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهراً ولا باطناً ما لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن  
فتاوى الشارح مر ما يوافق ع (قوله) وهذا يفيد وجوب المباح الخ) لك منعه بأن لا يجب مباح  
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف للشرع (أي بأن لم يامر بحرم) قضيته أنه يجب امتثال الأمر بالإمام بالمكروه  
وتقدم عن ع وشيخنا خلافه (إن أراد المحرم المنهى بقرينة قوله) الآن نعم الذي يظهر الخ (قوله)  
وقولهم الخ) عطف على قوله ولم تجب الخ (قوله) أن جوزناه) أي التسعير و(قوله) كاهو الخ) أي تجوز  
التسعير (قوله) أن ما مر به الخ) أي من المباح وما يعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه إلا أن  
خاف فتنة (قوله) ما ليس فيه مصلحة الخ) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضاً فيظهر إذا كانت تحصل مع  
الامتثال ظاهره فقط وظاهره أن المنهى كالماور فيجزي فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه  
وإن كان مباحاً على ظاهره كالصوم لا يفتقر إلى الكفارة ظاهره إذ لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع  
الانكشاف ظاهره فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهره  
فقط وجب الامتثال ظاهره فقط وهو متجه فليتامل سم (قوله) وإن الوجوب الخ) عطف على أن ما مر به  
(قوله) في ذلك) أي فيما مر به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (قوله) فعلم الخ) أي من الاستدراك المذكور  
(قوله) وإلا فلا) أي وإن لم تجوز التسعير كاهو الأرجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهراً ولا باطناً (عمر  
عليه) أي على الإمام (قوله) ليامر) أي من وجوب المال (قوله) لأنه مندوب) أي ما مر عن الأسوي (وهو  
لا ضرر فيه) أي المنسوب (قوله) بوجوب الخ) نعت للضرر المنهى (قوله) للمصلحة الخ) متعلق للامر (قوله)

يجب كالصوم الخ) وهو المتمدق قد صرح بالتعدي إلى الفعي في باب قتال البغاة وعلى هذا قالوا وجه أن المتوجه  
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بركة الفطر فمن فضل عنه شيء بما يعتزم ثم لزمه التصديق عنه  
بأقل متمول هذا أن لم يعين له الإمام قدره فإن غلب ذلك على كل إنسان فلا ينسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر  
المعين لكن بظاهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب  
الواجب بزيادة الفطر قدس بها أو في أحد خصال الكفارة قدر بها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما المعتق فيحتمل  
أن يعتبر بالحجج والكفارة الخ) أي أنه يبعد في أحد هذه ما إذا أمره به الإمام شرح مر (قوله) المومنون  
بما يوجب العق في الكفارة) (كذا) مر (قوله) ما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة

مر في المسافر وفي مخالفة  
الاذنعي وغيره للاستوى  
لأنهم من حيث الوجوب  
باطنا لما ظهر افلا شك فيه  
بل هو اولي مما هنا فأنمله  
ثم هل العبرة في المباح  
والمتدبر المأمور به باعتقاد  
الامر فإذا امر بمباح عنده  
سنة عند المأمور يجب  
امتثاله ظاهرا فقط او  
المأمور فيجب باطنا أيضا  
او بالعكس فيعكس ذلك  
كل محتمل وظاهر اطلاقهم  
هنا الثاني لأنهم لم يفسلوا  
بين كون نحو الصوم المأمور  
به هنا مندوبا عند الامر  
او لا ويؤيده ما مر ان العبرة  
باعتقاد المأمور لا الامام  
ولوعين على كل غنى قدرا  
فأذن يظهر ان هذا من  
قسم المباح لأن التعيين ليس  
بسنة وقد تقرر في الامر  
بالمباح انه إنما يجب امتثاله  
ظاهرا فقط (والتوبة)  
لوجوبها فور الإجماع وإن  
لم يأمر بها (والتقرب إلى الله  
تعالى بوجوه البر والخروج  
من المظالم) التي لله وللعباد  
دما وعرضا وما لا ذكرها  
لأنها اخص اركان التوبة  
لأن ذلك ارجى للاجابة وقد  
يكون منع الغيث عقوبة  
لذلك خبر الحاكم والبيهقي  
ولا منع قوم الزكاة لأحبس  
الله عنهم المطر وفي خبر  
ضعيف تفسير للاعتين في  
الاية بدواب الارض تقول

وهذا يعلم (الخ) أي بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذن عن الخ) عطف على قوله في المسافر (قوله)  
اسا ظاهرا - افلا شك فيه) أي حيث يفرض بترك امثاله كما هو ظاهر (وقوله بل هو اولي مما هنا) أي حيث  
وجب عند خوف الفتنة الامتناع من ظاهر الامر ان الامر يحرم عليه فلا يجب ثم ظاهرا مع خوف الفتنة  
بالاولى لان الله لم يشرع ثم بماسر متدبر به بصري (ثم هل العبرة) وإذا اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما هو  
مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع من الاثم إذا لم يخف الفتنة او يجب مطلقا ويندفع  
الاثم لأجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليدي فظهر قديته الاستثناء وليس للامام الامر بحرام عند  
المأمور وإن لم يكن حراما عنده اذ ليس له حل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أي او مكروه عند  
المأمور (الخ) (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (بمباح الخ) أي بامر مباح (قوله او بالعكس  
فينعكس ذلك) أي فإذا أمر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا وباطنا على الاحتمال  
الاول وظاهر اقط على الثاني (قوله وباعتقاد الامر الخ) كذا في أصله بخط رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه  
من حيث التركيب والافلا استظهره رحمه الله تعالى متجه وكان حق العبارة فينا يظهر أن يقول أثر فقط أو سنة  
عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا ايضا (الخ) بصري أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله او  
المأمور) عطف على الامر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مامر) أي في الجماعة (قوله)  
فأذن يظهر (الخ) تقدم عن النهاية خلافه (قوله ان هذا من قسم المباح الخ) قد منع ذلك بان المعين من افراد  
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله إنما يجب امتثاله ظاهر الخ) قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه  
الوجوب باطنا ايضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان ما يحتمل عادة سم قول المتن (والتوبة)  
أي بالافلا عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود اليها بأمر ومعنى (قوله لوجوبها سم الخ) لا يظهر  
هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور أمر بها الامام لا وظاهر ان الخروج  
من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم امرهما وكرههما ارجى  
للاجابة أفرادا بالذكر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحو هاقول المتن (بوجوه البر) أي من  
عتق وصدق وغرهم هاهنا ومعنى (قوله أو للعباد) الى قوله لا في مكة في النهاية والمعنى (قوله وذكرها) أي  
الخروج من المظالم والتأنيث باعتبار المضاف اليه (وقوله لانها الخ) متعلق بذكرها إذا كان فعلا وخبر  
له ان كان مصدرا (وقوله لان ذلك الخ) تعليل للمتن وأشار اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة  
شرح المنهج لأن لكل من ذلك أثر في إجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر  
ضعيف) عبارة النهاية والمعنى وقال مجاهد وعكرمة قوله تعالى وبلغنهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض  
تقول تمنع المطر بخطايهم اه (قوله تمنع القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية  
والمعنى المطر فله اختلافا رواية بصري قول المتن (ويخرجون الخ) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج

ايضا فينا يظهر اذا كانت تحصل مع الامتناع ظاهر اقط وظاهر أن المنهي كالماور فيجوز فيه جميع ما قاله  
الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه وإن كان مبلغا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الانكشاف ظاهر اذا  
لم تكن مصلحة عامة وحصلت مع الانكشاف ظاهر اقط قضية ذلك انه لو منع من شرب القهوه فمصلحة  
عامة تحصل مع الامتناع ظاهر اقط ويجب الامتناع ظاهر اقط وهو متجه فليتامر (باعتقاد الامر) اذا  
اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما هو حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع او يجب  
مطلقا ويندفع الاثم لأجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليدي فظهر هل من ذلك الامر بالصوم بعد  
الاعتناء شعبان والاولا لا يجوز ادب رجلا الاستعداد امر الامام به سببا في نظر قديته الاستثناء  
وأنه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وإن لم يكن حراما عنده اذ ليس له حل الناس على مذهبه (ويؤيده  
ما مر الخ) قد بينا فاش هذا الشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فأذن يظهر ان هذا من  
قسم المباح) قد منع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (انما يجب امتثاله ظاهر اقط)

إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم إلا ذكرى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف المحل وشعته المفرطة

ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لأنها توقف بابواب المسجد وإلا ان قل المستقون فالمسجد مطلقا المفضل كاصرح به الدارمي (في الرابع) من صيامهم (صياما) للخبير الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفارق ندب الفطر بعرفة ولو لاهل عرفة كاشمله كلامهم لانه آخر النهار فيشيق معه الصوم وهنا بعكسه وقضيته أنه لو وقع هنا آخر النهار الحق بعرفة وهو يحتمل ويحتمل الفرق بان الحاج لا يحتاجه بعد الفطر الي ما عليه ليلة النحر ويومها من المتاعب اخوج الى الفطر من المستحق فلا يقاس به (في ثياب بذلة) بكسر فسكون للمعجمة أى عمل غير جديدة (و) (في) تخشع أي تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى في كلامهم ومشيهم وجلوهم مع حضور القلب وامتلائه بالهيبة والخوف من الله تعالى واحتمال عطف تخشع على بذلة مدفوع بانه ليس لنا ثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب الكبر والفخر والخيلاء لتعوطول أكامها وأذبالها وإن كانت ثياب عمل فصح عطفه على بذلة أيضا خلافا

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله) إلا في مكة وبيت المقدس) خلافا للنهية والمغنى وروح الرض وبافضل والارشاد والعباد عبارة الأولين وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لأنها ما ورون باحضار الصبيان وما ورون باناجتنبهم المساجد اه قال البصري بعد ذكر كلامهم المذكور ويؤخذ من ضيقهم أنه لا فرق في الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فإن ما ورون بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرحا به فيما ساقى ويؤخذ منه أيضا أنه لا يرتضيان الاستثناء الثاني الذي أشار اليه الشارح بقوله والا أن قل المستقون اخوج إن لم يتضرع اليه ينفى ولا نيات اه وقوله ولم يصرحا به الخ وصرح بذلك الشارح فيما يأتي واعتمده شيخنا وقوله ان لم يتضرع اليه قد يمنع ويعدى دخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله) لشرف المحل وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة أيضا لانه أوسع مسجدا (الان) (قوله) ولا ينافيه) أى استثناء مكة وبيت المقدس (قوله) نحو الصبيان الخ) أى كالحض والمجانين (قوله) والا أن قل) وفي شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستمعين وقتهم وظاهر قول الدارمي ان المسجد افضل عند قتلهم ضروفا كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ولا يحض ولا يهائم انه يسكن المسجد الذي يتجه خلاله الاتباع ثم رابت الزر كشي أشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه سم (قوله) ولولا لاهل عرفة) أى المقيمين فيه (قوله) لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله) وقضيته انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام هنا لما امر به صار واجبا نهاية ومعنى واقر رسم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد امر الامام بصوم يوم الخروج يخصر صومه امره بصيام ثلاثة أيام لا يشمل هذا اليوم ففاد كلامهم ان صيام هذا اليوم مندوب مطلقا امر به الامام ولا (قوله) ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله) بكسر الى قوله كذا قيل في المغنى والى قوله وذلك في النهاية (قوله) أى عمل) عبارة للمغنى أى منه وهو من اضافة الموصوف الى صفته أى ما بلبس من الثياب وفي وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته اه اذ النهاية قال القمولى ولا بلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا اه قال عرش قوله من اضافة الموصوف الى صفته والمعنى حيث تدنى ثياب متبذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه تنكى في الاضافة ادنى ملابسة وهو الظاهر من قوله ثم بعد ادى ما بلبس من الثياب وفي وقت الشغل الخ وقوله ولا بلبس الجديد أى يطالب منه ان لا يلبسه فلو خاف ففعل كان مكروها عرش (قوله) غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله) وحيث تدنى) أى حين العطف على بذلة (قوله) قد ينظر في اطلاق ذلك ونتجه الوجوب باطنا أيضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المهدى وكان مما يحتمل عادة (قوله) إلا في مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم أنه لا فرق في شرح مرق قال في شرح العباب لكن قال شيخنا ذكرى راو على قياسه يأتي هنا ما ثم أى في العيد في غير المسجدين لكن الذى عليه الاصحاب استحبابهم في الصحراء مطلقا للاتباع ولتعليهم بانه يحضرها الصبيان والحض والبهائم والصحراء بهم اليق وسبقه الى ذلك الغزى وما اسنده للاصحاب انما اخذاهم حيث الاطلاق لكن اذا ظهر تنقيد البعض وجوب الانباع لاسماع قول الاذرى والزركشى وناهيك بما هو وحسن وعلية السلف والخلف اه فمع ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتنقيد اه (قوله) وإلا أن قل الخ) في شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستمعين وقتهم وهو ظاهر فقول الدارمي ان المسجد افضل عند قتلهم ضروفا كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ولا يحض ولا يهائم انه يسكن المسجد والذي يتجه خلاله للاتباع ثم رابت الزر كشي أشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه (قوله) الحق بعرفة) واجيب بان الامام هنا لما امر صار واجبا م

من نازع فيه وحيث إذا أمروا باظهار التخشع في ملبوسهم

(١٠) - شروانى وابن قاسم - ثالث

ففي ذاتهم من باب اولى وذلك للخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلي فرقى المنبر

ففي ذاتهم (الخ) اى فليس متروكا سم (قوله وقول المتولى) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله استبعده الشاشى (خ) فان ذلك مكروى فو يسقط المروءة حيث لم يأت بثلثه ع وشيخنا (قوله ولا يسن لهم قطيب) هذا يشمل ما لو كان يدينه راحة لا يزيله الا الطيب الذى تظهر راحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه يناقى ما هو مقصود للاستسقاء من اظهار التبريد وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالراحة الكريمة الحاصلة منه تركه الطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان الالتئام فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة ع ش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون الخ) اى مشافقة ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومعنى زاد شيئا وما في رجوعهم فالمشى مثل الركوب اه (قوله ندبا) وينتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان الخ) اى والارقاء باذن سادتهم نهاية ومعنى (قوله) (والذى ينتجه) قضية كلام الاسوى انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم نهاية ومعنى وكذا في الایعاب والامداد كافى الكردى على بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم ففى من ملهم وان كان لغيرهم ففى على اولياتهم اه ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله ان مؤنة حلهم) اى الصبيان ونحوهم معنى (قوله كؤن حجهم الخ) فيفردى بان مصلحة الاستسقاء ضرورة سم عبارة ع ش ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة عاجزة بخلاف تلك فلوم يكن له مال فلا يقرب انه لا يخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعد ما ذكره ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب نفقة عليها وعلى غيره اذ لا إشكال في عدم الوجوب اوابا نه وهي وحدها ففيه نظر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لرضا غاية الامر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجهما لئلا يبعثها لولايته منها مؤنة وخروجهما الزائدة على نفقة التخلّف فأولى بعدم الوجوب فليتأمل اه (قوله ضررهم) اى غلبتهم وايدؤهم فالحق كردى (قوله) ويؤيد الاول اى الشمول وجزم به شيخنا كما مر (مستتر زقون) بكسر الزاى قول المتن (والشيوخ) اى والخنى القبيح المنظر نهاية ومعنى (قوله والعجائز) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى (قوله والعجائز) اى غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيئات ولا بد من اذن حلل ذات الحليل نظير ما مر في العبد وغيره بر ما رى اه بحجى مى (قوله وهل ترزقون) في معنى النفى اى لا ترزقون ع ش (قوله اى لكبر سنهم الخ) عبارة النهاية والمغنى والایعاب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فقل بسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد ينتج عدم سن ذلك لان اخراجها لتمامها بالبيع وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظرو لا يبعد الشمول لانها مستزرقة ايضا وعلى قبل العقور منها كذلك لا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى اكله وتروده لياكله طر باق ليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله فاذا هو بنملة الخ) قال الدميرى اسمها عيجلون اه وبعض الجراشى قيل اسمها حرام وقيل طافية وقبل شاهدة وكانت عرجاء ع ش (قوله رافعة بعض قوائمها) عبارة بالمغنى وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى العبد وقول المتولى لا بأس بخروجهم حفاة مكشوفة ترزقهم استبعده الشاشى قال الا ذرى وهو كاقال ولا يسن لهم قطيب بل تنظيف بسو الثو غسل وقطع ربيع كبري يخرجون من طريق ويرجعون في اخر (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذى ينتجه ان مؤنة حلهم في مال الولي كؤن حجهم بل اولى (نتبيه) شمل الصبيان غير المميزين عليه تخرج الجفانين الذين امتنت قطعاً عن اوتهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم لشعارها بان الكل مسترزقون (والشيوخ) والعجائز لان دعاءهم اقرب للاجابة وفي خبر البخارى وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خضع وبهائم رتع وشيوخ ركع اى لكبر سنهم او كثرة غيادتهم واطفال وضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الاصح) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على نبيتنا وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل شأن النملة وتعمل عنا

(قوله ففي ذاتهم الخ) اى فليس متروكا (قوله ندبا) وينتجه الوجوب اذا امر الامام (قوله في مال الولي) اقتضى كلام الاسوى انها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله كؤن حجهم) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورة (قوله اى لكبر سنهم) عبارة شرح العباب اى انحنت ظهورهم من الكبر وقبل من العبادة اه (قوله في المتن) وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل بسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها اخذنا من قصة النملة قد ينتج عدم سن ذلك لان اخراجها لتمامها بالبيع ولا دلالة في قصة النملة اذ ليس فيها انه اخراجها وتمامها بالبيع الاخبار عن امر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظرو لا يبعد الشمول لانها مستزرقة ايضا وعلى قبل العقور منها كذلك ولا يبعد



ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصبيح والرقه فيكون أقرب الى الاجابة ونازع فيه جمع بالاجدى (ولا يمنع أصل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك ويظهر أن محله مالم ير الامام المصلحة في ذلك على أنه يسن للامام المنع من المكروه كما صرحوا به وسيأتى أنه يكبره لهم الحضور إلا أن يجاب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرم حيث لا مصاحبة تقتضى ذلك لأنهم مسترزون وأفضل الله واسع وقد تجل لهم الاجابة استدراجا وبه رد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يختم له باحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الأذرى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلا ومنعه إذا جهل ما يدعو به لأنه قد يدعو بأثم أى بل هو الظاهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا إحضارهم (ولا يختلطون بها)

الله أنت خلقتنا فان زققتنا وإلا فأهلكنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى زوال حضور الامهات (قوله ونازع فيه) أى فى التفرق بقول المتن (ولا يمنع اهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا بأذن كافى غير الاستسقاء عش (قوله والعهد) الى قوله ويهرد فى النهاية الاقوله ويظهر الى لانهم (قوله او العهد) أى او المؤمنين عش (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب الظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا انه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا وعليه فقوله الآتى ونص الخ الغرض منه حكاية قول مقابل لما فهم من كلام المصنف عش (قوله وسيأتى انه يكبره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه فى هذا الآتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وبقيل وجوابا ان لم يمتيزوا عنهم اه وشرحه فى هذا الآتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك في يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاء المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منهم الخ خروج فى يومنا وقضية ما تقرره من ندب المنع إذا لم يمتيزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع اهل الذمة معناه لا يجب المنع او إذا امتيزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الا فى حكاية قول مقابل لما فهم من كلام المصنف وفى البحر يرى حاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة ونوب المنع كل منهما مختص بما إذا لم يمتيزوا عنا (قوله لانهم الخ) تعاليل للتن (قوله مسترزون) بكسر الزاى براموى (قوله وبه رد الخ) أى بكونهم قد تعجل لهم الاجابة استدراجا ولوقيل وجه الحرمة ان فى التأمين على دعائه تعظياله وتغريب اللعامة بحسن طريقته لكن حسنا عش (قوله قول البحر يحرم التأمين الخ) اعتمده المغنى (قوله ثم رأيت الأذرى قال اطلاقه بعيد الخ) اقره عش ثم قال فرغ غنى استحباب الدعاء للكافر خلاف واعتمد مر الجواز واطن انه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتى فى الجنازة التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان اراد الله اغفره ان اسلم او اراد الدعاء بالمغفرة ان يحصل له بسببه وهو الاسلام فلا يتجه إلا الجواز سم على المنهج وينبغى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم وإلا امتنع خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحريم غيره كان فعله فعلا دعاه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشهر بتحريم ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية فى المعنى الاقوله وقول شيخنا الى لانه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى اخر اجهم خروجهم معهم كآبائه الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أى اهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكبره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كفر اطفال الكفار ونداء خائف العدا فيهم إذا ما توافوا الا اكثر انهم فى النار طائفة لانهم حكمهم والمحققون انهم فى الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير أنه كذلك حيث تاخر قتله لأمراضه كان اضطر الى أكله وتزوده لياكله طرا فيلتأم (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات (قوله وسيأتى انه يكبره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه فى هذا الآتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوابا ان لم يمتيزوا عنهم اه عن المسلمين بخلاف ما إذا امتيزوا فانهم لا يمتنعون قطعا فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاء المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منهم من الخروج فى يومنا وقضية ما تقرره من ندب المنع إذا لم يمتيزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع اهل الذمة معناه لا يجب المنع او إذا امتيزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا خروجهم معهم كآبائه الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

أى يكره لنا فيما يظهر تمكينهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

مكلفين ولولدوا على الفطرة وتحرر هذا كما قال شيخنا وغيره انهم في احكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي احكام الاخرى مسلمون فيدخلون الجنة معنى ونهاية قال عش قوله م لان ذنوبهم الخ اراد بالذنوب ما يعد ذنبا في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصي لعدم تكليفه بالزنا والشرقة بل بالكفر الذى هو اعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع انصافه بالقبيح وقوله م وهذا يقتضى الخ معتد وقوله م لانهم غير مكلفين الخ عبارة عن حجج في الفتاوى في جواب السؤال عن الاطفال اما اطفال المسلمين في الجنة فعلا بل إجماعا والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما اطفال الكفار فقيهم أربعة أقوال أحدها انهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبهم حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زورا وآخرة الثانية انهم في النار تبعاً لآبائهم ونسبة النورى لا كثيرين لكن تنوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم تحت المشيئة الرابع انهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله تعالى سعيدا ويمسك عنهم من كان في علم الله شقيفا لودرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوبرى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد انهم يسئلون في قبورهم وأن القبر يضمتهم وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة فاجاب بانهم اى اطفال المسلمين لا يعذبون بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصي ولا يسئلون في قبورهم كما عليه جماعة وافى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حوج وللحنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يسئل ووجه جماعة من هؤلاء استدله بما لا يصح واطفال المشركين اختلف العلماء فقيهم على نحو عشرة اقوال الراجح منها انهم في الجنة وخدم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بأن الاطفال في الجنة ولو اطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة خلقا اخري يدخلهم النار لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون والعشرة اقوال التى اشار اليها الشيخ سردها في فتح البارى فليراجع عش عذف (قوله اى يكره الخ) كذا في النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للثقت (قوله) ونص على ان خروجهم الى قوله ولقول المالكية في المعنى والنهاية زاد الثاني عقبه قال ابن قاضى وشبهه فوفيه نظرا وكانه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب الخ فنيين من هذا أن المعتقد عند صاحب المعنى والنهاية المنصوص المذكور بصري (قوله يكون الخ) أى وجوبا اخذ من الرد الا على عش (قوله مضاهاتهم الخ) اى مشابهتهم ومساواتهم (قوله فقدمت) اى مراعاتها سم (قوله على تلك المتوهمه) اى مفسدة مصادفة المساقاة والاقتنان (قوله ولقول المالكية) متعلق بقوله منوع الخ (قوله بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على اعتباره ولا على الغائمه سم (قوله من الانفراد) اى اليوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا في شروح الارشاد وفضل ومال اليه شيخنا قول المتن (كالعيد) أى كصلاته في الاركان وغيره اى لا يقابأتى نهاية (قوله للخبر المار) اى في شرح في ثياب بذلة وتحشع (قوله فتسكون الخ) في هذا التفرع تأمل عبارة شيخنا لا فى النية والوقت فبنو هما صلاة الاستسقاء ولا تنقيد بوقت اه (قوله ويكره الخ) اى بعد الافتتاح قبل التعوذ يرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كايمة معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية ومعنى زاد شيخنا وبذ كر بينهما واولاه الباقيات الصالحات اه (قوله او الغاشية) اى والاوليان افضل معنى ونهاية وشيخنا (قوله) يجوز بذاتها على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه عش مانصه قوله م بخلاف العيد مثله في ابن حوج ويخط بعض الفضلاء ان هذا في بعض النسخ وان الشارح م رحمه الله تعالى ضرب عليه في نسخه ونسخته وان المتمد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد انتهى وهو قريب اه عبارة شيخنا قوله ركعتان اى ثمة صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة عليه خلافا لابن حوج وما نقل عن الرمى انه لا زيادة عليه ما ضرب عليه كانه بعضهم قال تعدد المحول عليه انه لا يجوز الزيادة عليهما اه قول المتن (قيل بقرا الخ) اى بدل اقربت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله وانقض الخ في النهاية والمعنى

وأيت الاستوى صرح بكراهة الاختلاط لانه قد يصيبهم عذاب قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ونص على ان خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بانهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن في خروجهم معناه مفسدة محققة وهى مضاهاتهم لنا فقد تمت على تلك المتوهمه ولقول المالكية بالمصالح المرسلة منوع من الانفراد وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة اشد من مفسدة المضاهاة وادعاء تحققها ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا وتصيرهم منفردين عنا كالبائت فأى مضاهاة في ذلك فالاولى عدم افرادهم بيوم بل المضاف فيه اشد (وهى ركعتان كالعيد) للخبر المار فتسكون في وقتها ان اريد الافضل ويكره في الاولى سبعاً والثانية خمساً ويقرا في الاولى قوا وسبح وفي الثانية اقربت او الغاشية بكالهما جهرا (لكن) يجوز بذاتها على ركعتين بخلاف العيدوا ايضا (قيل) يقرأ في الثانية انا ارسلنا نوحا لانها لا تعلق بالحال إذ فيها استغفروا ربكم الاية (ولا تختص صلاة الاستسقاء بوقت العيد في الاصح) ولا يفره

(قوله فقدمت) أى مراعاتها (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

واقضاء الخبراته <sup>عليه السلام</sup> صلاحاً في وقت العيد محمول على أنه لا كل كافر (ويخطب ك) خطبة (العيد) في الأركان والسنن دون الشروط فانها سنة كافر في الكسوف والعيد (لكن) يجوز الاقتصار على خطبة واحدة بناء على ما مر (٧٧) في الكسوف (يستغفر الله تعالى

بدل التكبير) أو لهما فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الخي القيوم واتوب اليه لتسعا في الاولى وسبعاً في الثانية لانه لا يلحق لوعده الله تعالى بارسال المطر بعده في استغفر واربعكم ومن ثم سن اكنار قرامتها إلى قوله اتهاوا اكنار الاستغفار وختم كلامه به وقيل يكبر كالعيد واتصر له بأنه قضية الخبر وكلام الاكثرين (ويدعو في الخطبة الاولى) جمراً بادعيته <sup>عليه السلام</sup> الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثاً اي مطراً (مغيثاً) يظم اوله الى منقذا من الشدة (هنيئاً) بالمدو الهمز اي لا ينغصه شيء او ينشئ الحيوان من غير ضرر (مرشياً) بفتح اوله بالمدو الهمز اي محمود العاقبة فالحفي النافع ظاهراً والمرئ النافع باطنياً (مرعياً) بضم اوله وبالتحتية اي اتيان الراعي وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب بكسر اوله ويجوز هنا فتح الميم اي ذاربع اي ثمانية الموحدة من اربع البعير اكل الربيع او القوقية من رعت الماشية اكلت ما شادت والمقصود واحد (غداً) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخبر) أي الماز (قوله كافر) أي أنفاً (قوله على أنه لا كل) هلا حبل على أنه اتفاق في سم قول المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية اي بقدر اذان الجمعة ع (قوله في الأركان والسنن دون الشروط الخ) لا يلحق ما فيه لا حكمهما واحد من كل وجه الظاهر انه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاستماع والسماع وكونه اعرابية على التفصيل المار فيه ثم رأت في المغني والنهاية في الأركان والسنن والشروط هو اقدم من صيغته رحمة الله تعالى بصري وتكافئ سم في تاويل كلام الشارح فقال قوله في الأركان والسنن كان مراده الأركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ اي الشروط لخطبة الجمعة اي كخطبة العيد في لزوم الاتيان بأركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها وعدم لزوم الاتيان بشرطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كافر الخ (قوله فانه سنة كافر) (قوله بناء على ما مر الخ) خطبة الاستسقاء قالوه ان انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولومع واحد سم (قوله بناء على ما مر الخ) اي وسبق ان المعتمد خلافه كردي على بافضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيدين ولا يكتفي خطبة واحدة كافي العبد وقوله في الأركان وغيرها اي لا في جزاء تقيدها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه (قوله ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وان يكثر باحياً باقوم برحمتك نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا الى انفسنا طرفة عين واصلح لنا شأننا كله لا اله الا انت ويسن في كل موطن اللهم اتفاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واية اخر البقرة معنى قال شيخنا وهو اي دعاء الكرب في الحقيقة نتموا وإنا نسمى دعاءه لا تقدمه للدعاء الذي بعده ولا نه يتضمن الدعاء اه (قوله اولها) إلى المتن في المغني وكذا في النهاية لا فوله قيل إلى المتن (قوله فيقول الخ) اي إذا اراد الا فضل ولا نلو اقتصر على استغفر الله كفي وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد ان من قالها غفر له وإن كان فر من الزحف شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال عرش قوله لم من قالها غفر له الخ ولا يخص تلك بكونها في الخطبة وبكونها تسعاً مثلاً اه (قوله جمراً) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهزة من اسقى وصلها من سقى معنى وعش (قوله أي منقذا الخ) أي باروائه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والموحدة) عطف على التحتية قول المتن (غداً) بفتح المعجمة ودال مهملة مفتوحتين (قوله او قطره كبار) عبارة عن المغني والنهاية وقيل الذي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) اي وفتح الجيم معنى (قوله اي سائر الخ) عبارة عن النهاية والمغني يحلل الارض اي يعمرها كجبل الفرس وقيل هو الذي يحلل الارض بالنبات اه (قوله المهملتين) صوابه للحام المهملة كافي النهاية والمغني (قوله من ساح الخ) فيه تامل عبارة المغني يقال سح الماي يسح إذا سال من فوق إلى اسفل وساح يسح إذا جرى على وجه الارض اه (قوله اي يطبق الارض) من الاطباق كافي المختار والتطبيق كافي القاموس ع (قوله حتى يعمرها) عبارة عن النهاية أي يستوعبها فيه كرا يطبق عليها اه زاد المغني يقال هذا مطابق لهذا اي مساو له اه (قوله إلى انتهاء الحاجة الخ) أي أنما فسر به لانه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لانه يؤدي إلى الهلاك بالفرق ونحوه شيخنا (قوله اي الايسين الخ) اي بتأخير المطر نهاية زادي شيخنا والقنوط من الكبار اه (قوله ان بالعباد) اي ما عدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتبارها ولا على الغائه (قوله محمول على أنه لا كل) هلا حبل على أنه اتفاق (في الأركان والسنن) كان مراده الأركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ اي الشروط لخطبة الجمعة (قوله نذر خطبة الاستسقاء قالوه ان انعقاد النذر أماغلى انعقاد نذر النكاح فواضح ما على عدم انه قاده فاقهور للفرق لانه هنا وإن لم يلزم غير هو اقته والحضور معه لكنه ممتنع من اسماعه ان لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (بجلا) بكسر اللام أي سائراً للابق لعزمه أو للارض بالنبات كجبل الفرس (سحا) بفتح فشددة للمهملتين أي شديد الوقع بالارض من ساح جرى (طبقة) بفتح أوله أي يطبق الارض حتى يعمرها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة اليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانقين) أي الأبديين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والحقاق من الأرواح

والجهد أي بفتح أوله وقيل  
ضمه فله الخير والعتك أي  
العتيق ما لا تشكو أي  
بالنون إلا اليك اللهم أنبت  
لنا الزرع وأدر لنا الضرع  
واسقنا من بركات السماء  
أي المطر وأنبت لنا من  
بركات الأرض أي المرعى  
اللهم ارفع عنا الجهد  
والجوع والعري واكشف  
عنا من البلاء ما لا يكشفه  
غيرك (اللهم إنا نستغفرك  
إنك كنت غفارا) أي لم  
تزل تغفر ما يقع من هفوات  
عبادك (فاًرسل السماء)  
أي السحاب أو المطر  
(علينا مددرا) أي كثيرا  
(ريستقبل القبله بعدص  
الخطبة الثانية) أي نحو  
ثلثها إلى فراغ الدعاء ثم  
يستقبل الناس ويكمل  
الخطبة بالحث على الطاعة  
وبالصلاة على النبي ﷺ  
وبالدعاء للمؤمنين  
والمؤمنات ويقرأ آيات  
آيتين ثم يقول أستغفر الله  
لي ولكم (وبالبحر في الدعاء)  
حيث (سرا) ويسرون  
حيث (وجرا) ويؤمنون  
حيث قال تعالى ادعوا  
ربكم تضرعا وخفية  
ويعملون ظهور أ كفه  
إلى السماء كائنت في مسلم  
وكذا يسن ذلك لكل من  
دعا لرفع بلاء ولو في

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله ما لا تشكو الخ اسمها وخبر وقوله من الجهد الخ بيان لما  
مقدم عليها شيئا (قوله أي بلد الخ) أي وفتح اللام شيئا (قوله والعتك) بفتح سكون (قوله) أنبت لنا  
الخ أي أخرج لنا الزرع بسبب المطر و (قوله) وأدر لنا الضرع أي أكثر لنادره وهو اللبث ونحو الضرع محل  
اللبث من البهجة وما جرب لا دأرا البين أي يؤخذ الشعر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره  
من عسل النحل ويسقى من قبل لبنا من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطوروا على الرق فانه يكثر لبنا شيئا (قوله)  
أي المطر الخ عبارة شيئا خيراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الأرض أي خيراتها المراد بها  
النبات والتارو وذلك لأن السماء تجري الأرض تجري الأم ومنها يحصل جميع الخيرات  
بخلق الله تعالى وتديره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أي السحاب)  
أي بارسال ما فيه سم عبارة التهاية والمخفي أي المطر ويجوز ان يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أي  
كثيرا) عبارة التهاية والمخفي أي درا كثيرا أي مطرا كثيرا اه عبارة شيئا أي كثير الدبر متوالي اه  
قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أي ندباو لو استقبل في الأولى له أي للدعاء لم بعد في الثانية كانه في البحر  
عن نص امام مغني ونهاية قال ع ش قوله لم بعده الخ أي لا تطلب إعادته بل ينبغي كراهتها وكذا  
ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجز الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله أي نحو  
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة في النهاية والمخفي (قوله ثم يستقبل الخ) أي وإذا فرغ من الدعاء استدبرها أو قبل  
على الناس كافي الشرحين والروضة فيها زاد المخفي لا كما يشعر به كلامه من بقاء الاستقبال في أرفعها اه أي  
الخطبة قول المتن (وبالبحر في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة ما في شرح البهجة بقوله حيث أنى حين استقبل القبلة  
بلا بلاغة فيدعو فيها جبرا اه اقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حيث أنى حين استقبل القبلة  
بعدص الخطبة الثانية سم (قوله حيث أنى) إلى قوله وفي كسائي في المخفي لا أقوله ويكره تركه إلى قول  
المتن ولو ترك في النهاية لا ما ذكر وقوله وفي كسائي إلى المتن وقوله ويترج مني للمفعول (قوله ويجعلون  
ظهور أ كفه الخ) ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود  
برفع البلاء وما قدمه في الفتوى ما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء  
أن طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعاء التحصيل شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء ع ش  
عبارة شيئا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولوعند الفاظ التحصيل على المتعمد كما  
قاله الحنفى تبع الحنلي والشراملى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبي وتبعه المحشى براموى  
من أنه يجعل يظونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كافي سائر الأدعية  
ولوى الصلاة وقد عرفت أن عمل هذا التفصيل إذا لم يكن القصد رفع البلاء والرفع الظهور مطلقا  
نظرا للقصد ونال اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكرهه لرفع بدنته فأن كان عليها حائل احتمل

حاصله بذلك وأيضا قال اجتماع هنا ولو مع واحد قطعي التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له فليأتمل (قوله)  
أي السحاب) أي بارسال ما فيه (قوله في المتن ويستقبل القبلة بعدص الخطبة الثانية) قال في شرح البهجة  
فان استقبل له أي الدعاء في الأولى لم بعده في الثانية تنقله في البحر عن نص الام اه (قوله في المتن) وبيان في  
الدعاء سرا وجرا) قال في شرح البهجة ما في شرح البهجة بقوله حيث أنى حين استقبل القبلة بعدص الخطبة الثانية  
جبرا اه اقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حيث أنى حين استقبل القبلة بعدص الخطبة الثانية  
(قوله بخلاف قاصد تحصيل شيء فانه يجعل بطن كفيه إلى السماء) وقم السؤال عمالو جميع في دعائه بين  
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظرا للاول وبطن كفيه إليها نظرا  
للتاني فاجيب بالاول لأن دفع المفساد مقدم على جلب المصالح وقد رآه لا تتصور المسئلة إلا بتصوير الجمع  
بينهما في لفظ واحد بل لا بد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا حيثما فكل منهما  
حكمة (واقول) بل تتصور المسئلة كان سمع إنسانا جمع بينهما في دعائه فيقول هو اللهم ارزقني مثل ذلك

لأنه المناسب لحال الاخذ وينبغي ان يكون من دعائهم حينئذ كما في اصله اللهم انت امرتنا (٧٩) بدعائك ووددتنا اجابك وقد دونناك

كأمرتنا فأجبتنا كما وعدتنا  
لهم فاهت علينا بمغفرة  
ما قارفناه وإجابك في قياتنا  
وسعة في رزقنا (ويحول  
رداه عند استقباله القبلة  
فيجعل يمينه يساره  
وعكسه) للاتباع وحكمته  
التفاضل بتغير الحال إلى  
الرخاء كإورده ويكره تركه  
(ويشكسه) ان كان غير  
مسدود ومثلث وطويل  
(على الجذب فيجعل اعلاه  
أسفله وعكسه) لما مضى أنه  
صلى الله عليه وسلم هم بذلك  
فنهى نقل خيسته وبحصل  
التحويل والتشكيك معاً بان  
يجعل الطرف الأسفل الذي  
على شقه الأيمن على عاتقه  
الأيسر والطرف الأسفل  
الذي على شقه الأيسر على  
عاتقه الأيمن أما الدور  
والمثلث فليس فيه إلا  
التحويل وكذا الطويل أي  
اليسار في الطول لتعسر  
التشكيك فيه وفي كتابي در  
الغامة تفصيل في تحويل  
الطيلسان فراجعهم  
(ويحول) مع التشكيك كما  
أفاده قوله مثله فسأوى  
قول أصله ويجعل خلافاً  
لما عارضه على أنه في بعض  
النسخ عبر بعبارة أصله  
(الناس) أي الذكور وهم  
جلوس (مثله) للاتباع أيضاً  
(قلت ويترك) الرداء  
(عولاً) منكساً (حتى ينزع  
الثياب) بنحو البيت لأنهم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال غش قوله مر احتمل الخ عابته فيما تقدم في الفتوى ويكره خارج  
الصلا فرفع اليد المتنبهة ولو بمجامل فيأبى ظاهره (قوله) لأنه المناسب الخ عبارة شيخنا والحكمة في  
ذلك التفصيل ان القاصد دفع شئ بهدفة بظهور بده بخلاف القاصد حصول شئ فانه يحصل ببطونهما اه  
(قوله) وينبغي الخ اي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومعنى ونهاية (قوله) حينئذ اي حين استقبال  
القبلة بعد صدر الخطبة الثانية (قوله) كما في أصله الخ) أي وأما نقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره  
معنى (قوله) ما قارفناه اي ما ارتكبناه من الذنوب (قوله) وسعة) بفتح السين على الافصح والكسر لغة  
قليلة غش (قوله) عند استقباله القبلة) الا قربان المراد عقبه عشر وجزم به شيخنا فقال ومحل التحويل  
بعد استقباله القبلة اه قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالتصويب والرفع  
بحجري (قوله) كأورد اي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب القفال الحسن رواءه الشيخان  
عن انس بن مالك ويعني القفال الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم واحب القفال الصالح معنى  
قول المتن (ويشكسه الخ) بفتح اوله مخففاً وبضمه مثلاً عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك اي  
التشكيك (قوله) خيسته اي كساه غش (قوله) ويحول والتشكيك معاً الخ) اي وكل  
من التحويل والتشكيك على حدث لا يحصل الا بالقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع  
ذلك القلب خلافاً لما وقع للإمام والغزالي فاختبره بتجده صحيحاً به على ذلك الراغب وغيره اسنى وقوله لما  
وقع للإمام والغزالي اي وتبعهما الزركشي (قوله) اما المدور الخ وفي الايعاب المدور ما ينسج او يحيط  
مقوراً كالسفرة والمثلث ما لزاوية واحدة في مقابلتيه كزدي على بافضل (قوله) والمثلث كذا  
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصله يقتضي تغاير المثلث ومقابلته وهو ظاهر ولذا عبر جماعة بابو  
اه (قوله) فيه) الاولى التشية كاعبرها النهاية (قوله) لا التحويل اي قطعاً بنهاية ومعنى (قوله) لتعسر  
التشكيك فيه) راجع لما قبل وكذا الخ ايضاً كما هو صريح صنيع الاسنى والمعنى (قوله) كما افاده قوله مثله  
في افادته نظراً لان المفهوم من المائة الواقعة قيداً للتحويل ان المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل  
المدكور في الخطيب سم (قوله) فسأوى قول أصله الخ) هذا عجيب سم (قوله) لمن اعترضه) واقفه المعنى  
فقال تنبيهه على المحرر بقوله وبفعل بدل يحول وهو اعم لما قد روي في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن  
المدكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله) اي المذكور اي فلا تحول النساء ولا الخنثى ثلثا تكشف  
عورائهن شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع ايضاً) لما روى الامام احمد في مسنده ان الناس حولوا مع النبي  
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) ويترك الرداء) أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت  
اي عند رجوعهم إلى منازلهم بنهاية واسنى وشرح بافضل (قوله) وينزع الخ) خالف فيه المعنى فقال حتى  
ينزع بفتح اوله الثياب كل منها عند رجوعها إلى منزلها (قوله) ليعم ذلك الامام الخ) (فرع) ليس لكل  
احد من يستسقي ان يستشف بما فعله من خير بان ذكره في نفسه فيجعله شافعاً لان ذلك لا يقع بالشدائد كما في  
خبر الثلاثة الذين اوفوا في الغار وان يستشف باهل الصلاح لان دعائهم ارجى للاجابة لا سيما اقارب النبي صلى  
الله عليه وسلم كما استشف عرعر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم انا كنا إذنا فاحفظنا  
توسلنا اليك بنبينا فاستسقيناً وان توسل اليك بعم نبينا فاستسقنا فسقوا واه البخاري ومعنى ونهاية زاد الاسنى وكا  
استشف معاوية بن يزيد بن الاسود فقال اللهم انا نسق في تخييراً وافضلنا اللهم انا نسق في يزيد بن الاسود  
يا يزيد ارفع يدك إلى الله تعالى ارفع يدهم فثارت سخابة من المغرب كما ثارت من هبها  
رجح فسقوا حتى كاد الناس ان لا يبلغوا منازلهم اه قول المتن (ولو ترك الامام الخ) اي ولو لم يكن امام ولا

اشارة إلى رفع البلا وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعي ان العبرة بالعامل وهو واحد نحو اللهم ارزقني  
واعطني رفع كذا وحصول كذا فليتأمل (قوله) كما افاده قوله مثله) في افادته نظراً لان المفهوم من المائة  
الواقعة قبل التحول مجرد صفة التحويل المذكور في بيانه فتأمل (قوله) فسأوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير رداءه قبل ذلك ويترك وينزع مبنياً للفعول ليعم ذلك الامام غيره (ولو ترك الامام الاستسقاء

من يقوم مقامه بجري و تقدم عن العباب مثله بزيادة قول الماتن (فعله الناس) أى الباعون الكمالون  
جميعهم لاسمائه عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغا عاقلا لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه  
سنة عين عش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الإسلام والمغنى والنهاية لكتبهم لا يخرجون إلى الصحراء  
إذا كان إلى البلد حتى ياذن لهم كإقتضاه كلام الشافعى لخوف الفتنة فيه عليه الأذرى وغيره انتهى قال  
عش قوله مر لا يخرجون الخ ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته أنهم حيث فعلوها  
في البلد خطبو أولو بلاذن وعلمه غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بآذن اه وفي سم بعد ذكره  
عن الأسنى ما رافقاه لكتبهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور مر نعم إن امتنت الفتنة ولم  
يعتد الاستئذان فالتجدهم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيدان امتنت وإن اعتيد الاستئذان ولم يستأذن

اه عبارة الشورى هل الراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة وإلا فيحرم اه  
(قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح والخروج فقط كما هو قضية ما مر عن  
شيخ الإسلام وغيره ويحتمل أن الإشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) أى بقوله لم يخرج (قوله في ذلك) أى  
في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول الماتن (جاء) أى بخلاف العيدو الكسوف فإنه لم ير دانه خطب قبلها  
قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصحة في العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بمجرد أنه يقتضى المنع  
لجواز القياس فيما لم ير عدلى ما ورد في جرحه اه وعش وقد يقال أن تقديم الخطبة خلاف القياس وما ورد على  
خلافه يقتصر على مورد (قوله ولكنه خلاف الأفضل) أى في حقناحية ومعنى (قوله الذى هو الخ)  
عبارة الأسنى لأن ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء من صلاتها أكثر وراق معتد بالقياس على خطبة  
العيدو الكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالنهاية  
والمغنى كالصريح في التعدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء بجري قول الماتن  
(ويعين الخ) أى لكل أحدناحية ومعنى (قوله أى يظهر) إلى قوله ولو قبل في النهاية لا قوله وكان المراد  
إلى وأنه لا ولو قوله وصح إلى الماتن وكذا المغنى إلا قوله وأنه لا إلى الماتن قول الماتن (لاول مطر السنة) وهو  
ما يحصل بعد انقطاع مدة فطولة لا بقيد كونه في المحرم وغيره وينبغي أن مثله النيل فيبرزه وبفعل ما ذكر  
شكر الله تعالى زادى ويحتمل أن يفرق بينهما بأن ما يصل من الماء عند قطع الحاجب ونحوها أجزاء لما هو  
يجمع في النهر فليس كالطمر فإن نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا  
العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخلبج ونحوه عن الوقت الذى استحق أن يقطع فيه كبلوغ النيل بمصرنا  
سنة عشر ذراعا ووجه الحرمة أن فيه تأخير الله عن شرب الدواب والارتفاع به على وجه الأرض الذى جرت  
به العادة منه فتأخيرهم مفوت لما يترتب عليه من المنافع العامة اه عش (قوله وغيره) أى غير الأول عبارة  
المغنى بل يعين عندنا كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبر رواد الحاكم اه (قوله وكان المراد بأوله الخ)  
عزل تأمل وكذا تعليقه بقوله لأنه الخ ليل الأقرب أن المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من أنه لو وقع في تلك  
السنة سواء كان مع بعد العدا ولا وان المراد بها الشرعية التى أو لها المحرم بصري وتقدم عن عش والزبادى  
الجرم بما استقر به الشارح (قوله لأنه المتبادر من التعليق الخ) فيه نظر بل قد يقال المتبادر المذكور لا يوافق  
قوله الآخر وبه يتجه الخ أن يرد بالتعليل في الخبر بوجه الخ سم (قوله وبه) أى بالتعليل الذى أفاده الخبر  
يتجه أن البرز لكلى مطر سنة هذا واضح وما قوله وأنه لا الخ فإفادة التعليق المذكور لذلك محل تأمل وإنما  
الذى يظهر أن ما أخذنا لاولية قبل بها لاولية فإنها تقتضى الشرف بسبب سبقة بالانصاف بالوجود وهذا

فعله الناس) حتى الخروج  
للصحراء والخطبة كسائر  
السنن لاسمائه مع شدة  
احتياجهم نعم أن خشوا  
من ذلك فتنة تركوه كما هو  
ظاهر وبه يجمع بين ما وقع  
للنصف في ذلك بما ظاهره  
التناق (ولو) خطب قبل  
الصلاة (جاء) كصاحب الخبر  
لكتبه خلاف الأفضل الذى  
هو أكثر أحواله صلى الله  
عليه وسلم من تأخير الخطبة  
عن الصلاة (ويعين أن يبرز)  
أى يظهر (لاول مطر السنة)  
وغيره لكن الأول أكد  
وكان المراد بأوله أول واقع  
منه بعد طول العهد بعده  
لأنه المتبادر من التعليق في  
الخبر بأنه حديث عهد  
بربه وبه يتجه أن البرز  
لكلى مطر

حتى الخروج للصحراء) الذى في شرح الروض مانعه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج  
المذكور مر إذا كان الامام أو نائبه بالبلد حتى اذن لهم كإقتضاه كلام الشافعى لخوف الفتنة فيه عليه  
الأذرى وغيره اه ما في شرح الروض نعم إن امتنت الفتنة ولم يعتد الاستئذان فالتجدهم الكراهة وكذا في  
احتمال غير بعيدان امتنت وإن اعتيد الاستئذان ولم يستأذن (قوله لأنه المتبادر من التعليق) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرروا نه لا وكل مطر اولى منه لاخره (وبكشف غير غورته ليهيه) الخبر، سلم انصالي (٨١) الله عليه وسلم خسر ثوبه حتى اصابه

المطر وقال انه حديث عهد  
بربهاى يتكبره وتزيله  
وصح كان اذا مطرت السماء  
حسر الحديث (وان يغتسل  
او يتوضا) والافضل ان  
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء  
(في السيل) الخبر منقطع انه  
الوادى قال اخرجوا بنا  
الى هذا الذى جعله الله  
طهورا فتنظروا به ونحمد  
الله عليه قال الاسوى ولا  
تشرع لنية اذ لم يصادف  
وقت وضوء ولا غسل اه  
ولو قيل بنوى سنة الغسل  
في السيل لم يبعد الوضوء  
فهو كالوضوء المجدد أو  
المسنون لنحو قراءة فلا بد  
فيه من نية معتبرة عامر في  
بابه ولا يكتفى بنية سنة الوضوء  
كما لا يكتفى في كل وضوء  
مسنون ولا تزنية الجنب  
اذا تجردت جنبته الوضوء  
المسنون ونية الغاسل بوضوء  
الميت ذلك لان هذين غير  
مقصودين بل تابعا على  
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد  
(و) ان (يسبح عند الردع)  
لما صح ابن الزبير رضى  
الله عنهما كان اذا سمعه ترك

هو سر تاكد اول مطر السماء فيما يظنر بما تقرر يعلم ان كل مطر سابق آكد من لاحقه بصرى (قوله سنة)  
خبر ان قول المتن (غير غورته) الوجه ان المراد بها عورة الحمار كما نقله البرماوى عن القليوبى بغيرى قول  
المتن (وبكشف) بنفى ان هذا هو الاكل وان كان اصل السنة يحصل بكشف جزء منه وبه وأن قل كالراس  
واليد عن ع (قوله حسر) اى كشف (قوله الحديث) اى كل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغتسل  
الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقته عن وكتب سم ايضا مانصه قديقه تعنى ظاهر العبارة  
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا فيه استظهار اعلى التبرك اه (قوله والافضل ان يجمع) اى  
بين الغسل والوضوء بحيث تدفع قدم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنابة عن قول  
المتن (في السيل) ومثله النيل في ايام زبادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فتنظروا به) هذا  
صادق بالغسل والوضوء منها (قوله قال الاسوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل  
وشيخنا قال السردي على بافضل والامداد في الاعياب ظاهر كلام الازدعى وجوبها فيما وقره سم اه  
عبارة اى سم قوله قال الاسوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي شرح  
العباب وظاهر كلام الازدعى وجوبها فيما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا  
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السعدي اه عبارة عن  
قولهم ولا يشترط فيهما الخ لعل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه تمتلا آتيا بالمر به فلا  
يظهر الابنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رايت ابن حجج قال ولو قيل بنوى سنة الغسل في  
السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه  
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعضها هو امش عن بعضهم انه يسن الغسل في ايام زبادة النيل في كل  
يوم من ايام الزبادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله اذ لم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان  
كان متوضعا ولم يصل به صلاة ولم يطالب منه غسل واجب ولا مسنون بغيرى وبصرى (قوله اذا تجردت الخ)  
اى عن الحدث و (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب و (قوله نية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب  
و (قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والشار الى الوضوء المسنون و (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب  
المذكور وضوء الميت واللام متعلق بلاترد الخ وتعليل لعدم الورد (قوله هنا) اى في نية الجنب ونية  
الغاسل للميت و (قوله بذلك) اى باشرط نية معتبرة عامر (قوله لما صح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله  
اذا سمعه) اى الرعد معنى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه وظاهره ولو قرأناه وظاهر قياسا على اجابة  
المؤذن عن ع (قوله وقال سبحان من يسبح الرعد الخ) اى ثلاثا عياب واسنى وشرح بافضل (قوله لما بانى  
الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وقيل بالردع والبرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يربك البرق  
خوفا وطعما اه (قوله اولان الذكر الخ) اى كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى  
الله تعالى عنه اسنى وعباب (والرعد) الى قول المتن ويقول في النهاية الا قوله وقال الى قال والى قوله انتهى  
في المغنى اما ذكره قوله وقيل مطر او قوله تنزيها وقوله وقيل (قوله والرعد ملك) اخرجه احمد الترمذى  
ومجحه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فطفت احسن  
النطق وخطت احسن الضحك قال رعد نطقها والبرق ضحكها اسنى ونهاية ومعنى زاد شيخنا لى لمعان الثور من

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الاق وبه يتجه الخ ان اردو بالتعليل في الخبر يتجه (قوله وان يغتسل  
او يتوضا الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا فيه استظهارا على  
التبرك (قوله قال الاسوى ولا تشرع لنية الخ) قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي  
شرح العباب وظاهر كلام الازدعى وجوبها فيما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا  
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السعدي اه (قوله وعند  
البرق) قال في شرح الروض والمناسب ان يقول عنده سبحان من يربك البرق خوفا وطعما (قوله والرعد ملك

وقال ما شبه بظاهر القرآن قال الاسنوى فالمسوع هو صوته او صوت سوه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازا (ولا يتبع بصرة البرق)  
او المطر او الرعد قال الماوردي لان (٨٢) السلف الصالح كانوا يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

فيا هذا عند ضحكها وعلى هذا فالمسوع نفس الرعد اه (قوله وقال) أى الشافعى (قوله ما شبه الخ) ما تمهيدية  
وشهير النصب يرجع الى ما قاله مجاهد اى تعجبت من مشابهة مقاله مجاهد بظاهر القرآن كرى (قوله  
صوته) اى صوت تسبيح نهاية (قوله قال الاسنوى الخ) عبارة اخرى وعلى هذا فالمسوع (قوله واطلق  
الرعد) اى ولا عبرة بقول الفيلسوف الرعد صوت اصطلاك اجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطلاكها  
معنى (قوله والرعد) محل تأمل فانه لا يقبل الاشارة (قوله يكرهون الاشارة الخ) اى يبصر وغيره عن (قوله  
فيختار الاقتداء بهم) ويحصل سنة ذلك بمرقو احده ولا بأس بالزبادعة عن (قوله اى مطرا) قال الاسنوى  
من صاب يصوب اذ نزل من علو الى اسفل عن (عطاء ناعما) بالتألف اى شافيا للعالمين و. ب. لا للعالمين  
يؤخذ من مختار الصحاح عن (عطاء ناعما) الذى فى نسخ التحفة والاسنى والمعنى وغيرها بالفاء فايراجع (قوله مر تين)  
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب ان يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمعنى فيستحب  
الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين او ثلاثا اه وفى السكردى على بافضل اى اللهم صيبا ناعما  
رواية البخارى اللهم صيبا هنيئا واية اى داود اللهم صيبا ناعما واية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع)  
اى بأن يقول اللهم صيبا هنيئا وصيبا ناعما بافضل اى مرتين او ثلاثا ناول المتن (وبدعوا بمشاهم) اى حال نزول  
المطر نها بعبارة شرح بافضل وان يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله تخبر البيهقي) الى قول  
المتن فالسنة فى النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقابلة حال الجهاد قلوبى اه بجزى (قوله  
وعند اقامة الصلاة) ينبغى ان يأتى فيه ما تقدم له مرقى الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على  
ما ذكره الباقى ثم بين الاقامة والصلاة وبين الكلمات التى يجب بها على ما ذكره الحليى ثم واعتمده  
الشارح م رحمه الله تعالى وانه لا يأتى به عند القول فى العبد ونحوه الصلاة جامعة لان هذه الامور توقيفية ثم  
اذا دعا بنبغى له ان يتيق حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد  
نيته وقد شروط الدعاء منه عن (قوله وروى الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله اى فى المسجد الحرام  
ورويته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه عن (قوله اى اثر نزوله) عبارة المعنى اى بعد المطر اى فى اثره كايبر  
به فى المجموع عن الشافعى والاصحاب وليس المراد بعد اقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه (قوله المتن) (مطرنا  
بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره اى بوقت النجم الفلانى على عادة العرب فى اضافة الامطار الى الانواع او افا  
تعالى الحكيم بالامانة لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره هو كما قال شيخنا ظاهر معنى زاد النهاية و. الزمر سقوط  
نجم من المنازل فى المغرب مع الفجر وطلع رقبته من المشرق مقابلة فى ساعة فى كل ليلة الى الثلاثة عشر يوما  
وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها ربعة عشر يوما اه (قوله قيل) وافقه المعنى (قوله  
ويكره سب الريح) اى سوا كانت معتادة او غير معتادة لكن السب لما يقع فى العادة لغير المعتادة خصوصا اذا  
شوشت ظاهره على السابو لا تنقيد السكر اه بذلك ما تقدمناه عن (قوله ويكره) الى قول المتن فالسنة فى  
المتن (قوله من روح الله) اى رحمة اظهر له المراد فى الجلة فلا يلزم ان يأتى بالعباد من رحمة ايضا  
سم على المنهج او مطلقا لانها من حيث صدورهما بخلاف الله تعالى ولإيجاده رحمة فى ذاتها وان كانت تاتى  
بالعذاب لمن اراد الله تعالى والا اقرب الثانى عن (قوله لعل الاولى لانها تاتى بالرحمة لبعضه وان اتت بالعذاب  
لبعض آخر) (قوله واستلوا الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم اذ اراد اى الريح العاصف عن (قوله  
الخ) أخرجه احدى الترمذى وصححه (قوله مرتين او ثلاثا) عبارة العباب ويقول مرتين او ثلاثا عند نزول  
المطر الخ (قوله فى المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتى فى الصبى والذباب من تحريم بسم الله  
واسم محمد بان الايام ثم اشد لا تتران القول بالعلم مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند  
الذبح ولا فرق كما هو ظاهر فى السكر اه وعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله

لا شريك له بسبح قدوس  
فيختار الاقتداء بهم فى  
ذلك (ويقول) ندبا (عند  
المطر اللهم صيبا) بتشديد  
الباى مطرا وقيل مطرا  
كثيرا (ناعما) للاتباع رواه  
البخارى وفى رواية صيبا  
هنيئا وفى اخرى سيبا اى  
بفتح فسكون عطاء ناعما  
مرتين او ثلاثا فيندب الجمع  
بين ذلك (وبدعوا بمشاهم)  
لتخبر البيهقي ان الدعاء  
يستجاب فى أربعة مواطن  
عند التقاء الصفوف ونزول  
الغيث واقامة الصلاة ورؤية  
الكعبة (و) يقول (بعده)  
أى اثر نزوله (مطرنا بفضل  
الله ورحمته ويكره) تنزيها  
أن يقول (مطرنا بنوء) أى  
وقت (كذا) اى التراب  
مثالا له وان انصرف الى  
ان النوء وقت وقوع افقه فيه  
المطر من غير تأثيره لينة  
لسكنه يومه ان ربه بما فى  
خبر الصححين ومن قال  
مطرنا بنوء كذا فذلك كافرى  
مؤمن بالكواكب اى  
بان اعتقد ان للكواكب  
تأثيرا فى الاجاب استقلالاً  
او شركة فهذا كافرا جماعا  
نعم كان ابو هريرة رضى  
الله عنه يقول مطرنا بنوء  
الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله  
للناس من رحمة فلا تمسك  
لها قيل فيستثنى هذا من المتن

وفيه نظر لان هذا الايام فيه الية فلا استثناء (و) يكره (سب الريح) للغيره جميع الريح وروح الله تاتى بالرحمة وتاتى بالعذاب فاذا ندب  
رايمتو هافا لتسبوا واسألوه تخبرها واستمعوا بالله من شرها (ولو أنقرروا بكثرة ما نهار) بتأنيث الكف باز خشيته على نحو البيوت



(فالسنة ان يسالوا الله في نحو خطبة الجمعة والفتنوت لانه نازلة كما مروا عقاب الصلوات ومن زعم لم يدب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ابعد  
 لان السنة ترد به ولا دخل حيث وقت الاحتياج اليه وعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي انه لا يسن (٨٣) هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل

رداء (رفعه) فيقولوا ندبا  
 مارواه الشيخان ( اللهم  
 حوالينا) بفتح اللام (ولا  
 علينا) اى اجعله فى الاودية  
 والمراعى التى لا يضرها لا  
 الابنية والطرق فالثانى بيان  
 للرداد بالاول لشموله  
 للطرق التى حوالىهم اللهم  
 على الآكام والظراب  
 وبطن الاودية ومنابت  
 الشجر والآكام بالجمع  
 اكم بضمه تين جمع اكم ككتاب  
 جمع اكم بفتح تين جمع اكم  
 وهى دون الجبل وفوق  
 الراية والظراب بالظاء  
 المشالة قوهوم من قال بالضاد  
 الساقط جمع ظرب بفتح  
 فكسر الجبل الصغير  
 واقادت الواو ان طلب  
 المطر حوالينا القصد منه  
 بالذات وقاية اذافه فيها معنى  
 التعليل اى اجعله حوالينا  
 لتلا يكون علينا بل وفيه  
 تعلينا لادب هذا الدعاء  
 حيث لم يدع برفعه مطلقا  
 لانه قد يحتاج لاستمراره  
 بالنسبة لبعض الاودية  
 والمزارع فطلب منع  
 ضرره وبقاء نفعه واعلامنا  
 بانه ينبغي لمن وصلت اليه  
 نعمة من ربه ان لا يتسخط  
 بعارض قارنا بل يسال الله  
 رفعه وابقاها وبان الدعاء  
 برفعه المضر لا ينافى التوكل

ندب قول هذا) اى دعاء الرفع الآتى (قوله ولا دخل حينئذ) اى حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة)  
 اى بالكيفية المعروفة (قوله يقولوا) عطف تفسير على قول المتن يستلوا الله الخ وقوله ندبا بالحاجة اليه  
 قول المتن (حوالينا) اى ازل المطر حوالينا اى الجهات التى تحيط بنا (ولا علينا) اى ولا تنزله علينا او لتلا  
 يكون علينا فتكون الواو للتعليل شيخنا وفى الكردى على بافضل عن الشورى حوالينا معنى مفردة حوالى كما  
 نقل عن النووى في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد اى على صورة اجمع فليحمر اه وقال شيخنا حوالينا  
 جمع حوالى وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثانى) اى ولا علينا (قوله بالاول) اى حوالينا (قوله  
 لشموله) اى الاول (قوله اللهم) الى افادت فى المعنى الى الباب فى النهاية الا قوله ولا اكامل الى وافادت (قوله  
 جمع اكم) اى بفتح تين (قوله وفيه) اى فى هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء)  
 الاول اسقاط لفظة هذا كالمهلة النهائية (قوله واعلامنا) عطف على تعلينا (قوله اذ لم يذثر الخ) اى لم يرد  
 (قوله وقياس مامراخ) عبارة الاسنى والنهية لكن تقدم فى الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة فى بيته  
 منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيحمل ذلك اى ولا يصلى الخ على انه لا تشرع الهية المخصوصة اه وفى  
 الباب وشرحه ولو خيف الفرق بزيادة النيل مثلا او ضرر دوام النعم او اتحدت الشمس سالى الله ازالته  
 بلا صلاة بالمعنى السابق اه اى باقية السابقة لا طلاقا (قوله فرادى) اى وينوبها نية رفع المطر ع ش  
 وحلى (خاتمة) روى البيهقى فى الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علنى شيئا يقربنى الى الله  
 تعالى ويقربنى من الناس فقال اما الذى يقربك الى الله تعالى فستلته واما الذى يقربك من الناس فترك  
 مستلهم ثم روى عن ابي هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من لم يسال الله يغضب عليه ثم انشد  
 الله يغضب ان تركت سؤاله ه وبني آدم حين يستل يغضب معنى

### (باب فى حكم تارك الصلاة)

اى المقرضة على الاعيان اصاله جعدها وغيره وتقديمه بها على الجنائز تبعها للجمهور الرق نهاية ومعنى اى  
 من تاخيرها عنها ومن ذكره فى الحدود دلالة على حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لها ع ش (قوله  
 مكلف) الى قوله فانما مشاير طافى المعنى لا قوله او وجوب الى المتن وقوله لاية فان تابوا او قوله دون ازالة  
 التمساة ولى قوله ويبحث فى النهاية الا ما ذكره وقوله ويلحق الى بخلافهما (قوله واجاهه لم يعذر) اى امان  
 انكره جاهلا تقرب غمده بالاسلام او نحوه عن يجوز ان يخفى عليه كن بلغ بجنونائهم افاقوا ونشأ بعيدا عن العلماء  
 فليس مر تدابل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مر تداءفنى زاد انها يقول بقر مسلم على ترك الصلاة  
 والعبادة عمدا الا فى مسئلة واحدة وهى ما اذا اشبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منها ولا قاة  
 ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة والصوم شر افاكثر الى المستحاضة المبتدئة اذا ابتدا الضعيف ثم  
 اقوى منه ثم اقوى منه (ابن اظيرنا) اى يبيننا ظاهر اكردى (قوله ولا يخرج) اى الجاهل سم اى عن  
 حكم العالم كردى (قوله الجحد) اى الا فى المتن (قوله لان كونه) اى الجاهل (قوله يبحث الى) اى  
 وجوب الصلاة (قوله صيره فى حكم العالم) اى فى التفصيل الا فى (قوله المكتوبة) اى امارا كالمندورة

ورحمته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوم كذا بل الاجام فى الاقتصاد اقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم  
 الجمع بالاول خلا لما توهم بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذا من خرمة الجمع فى بسم الله واسم  
 محمد وما يبطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كما هو ظاهر فلم انه  
 لا فرق بين الاقتصاد والجمع (قوله وقياس مامراخ) جرى عليه مر والله اعلم  
 (باب فى حكم تارك الصلاة)

والفتوى (ولا يصلى لذلك والله اعلم) اذ لم يذثر غير الدعاء وقياس ما رقبيل الباب الصلاة لذلك فرادى (بابى حكم تارك الصلاة)  
 (ان ك) مكلف عالم او جاهل لم يعذر بمجهل لكونه بين اظهرنا ولا يخرجها الجحد الذى هو انكار ما سبق عليه لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى  
 عليه صيره فى حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التى هى إحدى الخمس كما يصرح به قوله الا فى عن وقت الضرورة لانه لا يمكن ان يكون لهذه لا غير

الموتة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقيد هذا بكون ركنيته معلوما من الدين بالضرورة والفرق بين ما هنا وما يأتي واضح بصري (قوله أو وجوب ركن الخ) أي أو شرط كذلك كما يأتي (قوله أو فيه خلاف واه) أي الكلام في غير الملة لذلك الخلاف الواهي أن جاز تقيد كظاهر وظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالجميع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فراجع سم وتقدم أن نفع السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذنا ما يأتي) أي أنفأ في قوله ويقتل أيضا الخ وتقدم أن نفعنا السيد البصري في الأخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالجدد فقط لأنه مع الترك إذا الجحد وحده يقتضي الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كأم نهاية ومعنى (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله وفيه خلاف وإلا أن يريد إجماعا في الجملة سم (قوله للنص) أي لله ولو سوله معنى (قوله فانهما) أي الآيتين والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية و(قوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعمل ووضح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ قد يقال إنكار أنه إذا علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مأكبر أو مخففة في الفرق ما لا يخفى سم وقد يجاب على بعد بكثرة أركان وشروط الصلاة مع خفائها كثيرا فلا يجدي العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتهين القتل في حدها) أي الصلاة أي ولم يحز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لا يقال) إلى قوله دون إزالة النجاسة في المعنى إلا قوله إلى في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ (قوله بل يقتل الخ) عبارة النهاية قتله خارج الوقت إنما هو للترك بلا عذر على أن نأمنع أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقا إذ دخل ذلك مالم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها لم يبق فعلها أو علم أن الوقت عند الرعي وقتان أحدهما وقت امرؤ والاخر وقت قتل فوق الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فيجب حينئذ عليتنا أن نأمر بالتارك فنقول له صل فإن صليت تركناك وإن أخر جيتنا عن الوقت قتلناك وفي وقت الأمر وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تأمة والطاهر الثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اه قال عرش قوله مر عليتنا أي على المخاطب منا وهو الامام وأتاهم وقوله إذا في من الوقت زمن الخ أي بالنسبة لفعله لا بخفض يمكن اه عرش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة تشرح المنهج وطريقه أي القتل إن يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جيتنا عن الوقت فإن أصروا وأخرج استحققت القتل اه زاد النهاية وأوجهان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طاب غير ترتيب القتل إلا لأنه من منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير عرش (قوله دون غيرهما الخ) خلافا ليعاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العياب فقال ثم ظاهر بنائه كثيره الفعاليين أعني أمرؤ وهدد للفعل أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الأحاد هو ظاهر لما يأتي أنه لو قال تعددت التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت في تأخير الأمر والتهدد ليسا بشرطين للقتل لمعاملته أنه يوجد مع عدمهما وإنما ما قلنا تعدتها علم تعدد تأخيرها بلا عذر لكنه خالف ذلك في شرح الراد قال فعلى قال تعددت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت كما في المجموع لتحقق جنايته بتعمد تأخيرها أي مع الطلب في الوقت كاعلم بما مر انتهى وقوله أي مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير الملة لذلك الخلاف الواهي إذن جاز تقيد كظاهر وظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالجميع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فراجع سم (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله أو فيه خلاف واه إلا أن يريد إجماعا في الجملة (قوله فعمل ووضح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ يجيب الخ قد يقال إنكار أنه إذا علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مأكبر أو مخففة في الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما في بظن) يوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

أو فعلها وأثر الترك لأجل التقسيم (جاء حد أو جوبها) أو وجوب ركن يجمع عليه منها أو فيه خلاف واه أخذنا بما يأتي (كفر) إجماعا ككل يجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة لأن ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلا) مع اعتقاده وجوبها (قتل) لا ينافي تأويلها خبر أمرت أن أقتل الناس فانهما بشرط طافي الكفر عن القتل والمقاتلة الإسلام وإقامة الصلوات وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها أو قاتلوا فكانت فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعمل ووضح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه إذا علم أنه يجيب طول النهار نواه فأجدي الحبس فيه ولا كذلك الصلاة فتهين القتل في حدها ونقصه بالحديدة الآتي ليس من إحسان القتل في شيء فلم نقل به لا يقال لاقتل بالحاضرة لأنه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لأنه لاقتل بالقضاء وإن وجب فوراً لاننا نقول بل يقتل بالحاضرة إذا أمر بها أي من جهة الامام أو نائبه دون غيرها

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد اه قول  
ظاهر كلامهم الأول وقد نصرح به قول البحرى عن البرماوى وخروج بالتزعم المذكور وما تركه قبله ولو  
غاب عنه فلا قتل به اه وبأى ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا  
بالأمر وبأنه اعتبر صدور مقتدته على أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره أنه لا يطالب عند سعة  
الوقت فإذا وقع حينئذ لا يلتفت إليه فليحرج رحلي وقال البرماوى تكن المطالبة ولو فى أول الوقت وأقره  
شيخنا الحنفى اه بحرعى (قوله فامتنع) أى لم يفعل بحرعى (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاد  
الظهورين الخ) فى فتاوى الفقهاء لترك فائدة الظهورين الصلاة متممها أو من شافى المذكور وأمس  
المائة أو تضرار لم يتروصل متممها لا يقتل لأن جواز صلاته يختلف فيه معنى زاد النهايق بقده بعضهم بحثا  
بما إذا قلد القائل بذلك إلا فالذى يتبعه قتله والوجه الأخذ بالطلاق اه فلا فرق بين التقليد وعدمه فى أنه  
لا يقتل عرش (قوله) لأنه يختلف فى رجوعها عليه) أى فكأن جريان الخلاف شبهة فى حقه مانعة من قتله  
وان لم يقتل عرش (قوله ويلحق به) أى بفائدة الظهورين التارك للصلاة (قوله وان لم تمته) أى تلك الصلاة  
(قوله) بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى وبقتل ترك الجمعة ولو قال أصلها أظهر كما فى زيادة الرخصة عن  
الشافى وأخباره ابن الصلاح وقال فى التحقيق أنه الأقوى تركها بلا قضاء إذ الظاهر ليس قضاء عنها خلافا  
لما فى فتاوى الغزالى وجزم به فى الحاوى الصغير من عدم القتل وبقتل بخروج وقتها بحيث لا يمكن من  
فعلها أن يثبت فان تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا تركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الأذعى  
فمن تلوهم إجماعا فان أباح حيفة يقول لاجمة الأعلى أهل مصر جامع اه وكذا فى النهاية لإقوله خلافا لى  
وبقتل وقوله وتوبته الى ومحل الخلاف قال عرش مر إذ الظاهر ليس الخ قضيته أنه لو ددد عليها فى  
وقتها ولم يفعل ما حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لسكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه  
لذكره لا يقتل بترك القضاء لكن فى فتاوى الشارح مر أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وأن محل  
عدم القتل بالقضاء إذ لم يهدبه أو باصه كما هنا اه وتقدم عن المغنى وبأى عن سم عن الناشرى  
ما هو كالصريح فى خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله إجماعا) أى من الأئمة الأربعة فلم تعددت لاجمة  
وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل تركها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه نظر والأقرب الثانى  
فليراجع عرش (قوله وبقتل) أى حدا (أيضا) أى شارك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أى تركه على  
حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) أى لأن الداء الكيفية فلا مشهورا فوبان إزالة النجاسة للصلاة لا واجبة

فما يظهر) خالف فى ذلك فى شرح العباب فقال ثم ظاهر بانه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للفعول  
أنه لا فرق بين صدورهما عن الإمام أو الاحاد وهو ظاهر لما يأتى أنه لو قال تعددت التأخير عن الوقت  
بلاعذر قتل سواء قال لأصليها أم سكنت حينئذ الأمر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت أنه يوجد مع  
عدمهما وانما فائدتها علم تعدد تأخيرها بلاعذر أى ان قال ثم رأيت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول  
الزركشى رداعلى من زعم أن تقدم الطلب شرط به وليس بشرط فى القتل بخلاف بل متى اعترف بتعدد  
إخراجها عن وقتها استحققت القتل وإنما ذكره المطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها أو لتعريفه ومشروعية  
القتل فانه قد لا يعرفه اه وهو صريح فى أن من اعترف بتعدد التأخير قتل وأن لم يوجد أمر وتهديد فى  
الوقت لسكنه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال ومتى قال تعددت تركها بلاعذر قتل سواء قال لأصليها أم  
سكنت أى كافى المجموع لتحقيق جنائته بتعدد تأخيرها مع الطلب فى الوقت كاعلم بما مر اه وقوله أى  
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمغنى كما لا يخفى وبعبارة الروض وان قال تعددت تركها بلاعذر قتل  
ولو لم يقتل ولا أصليها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو  
يكفى الأمر من غير تهديد (قوله إجماعا) احتراز عن أن تلزمه كذلك كأهل القرية لا تلزمهم الجمعة عندنا  
حيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) أى لأن الداء الكيفية فلا مشهورا فوبان إزالة النجاسة

فما يظهر فى الوقت عند  
ضيقه وتوعد على إخراجها  
عنه فامتنع حتى خرج وقتها  
لأنه حينئذ معاند للشرع  
عادا يقتضى مثله القتل  
فهو ليس لحاضرة فقط ولا  
لغائبة فقط بل لمجموع  
الأمرين الأمر والخراج  
مع التصميم وخروج بكسلا  
ما لو تركها لعذر ولو فاسدا  
كما يأتى وذلك كفاد  
الظهورين لأنه يختلف فى  
وجوبها عليه ويلحق به  
كل تارك لصلاة يلزمه  
قضاؤها وان لم تمته انفاقا  
لأن إيجاب قضائها شبهة  
فى تركها وان ضعفت  
بخلاف ما لو قال من تلزمه  
الجمعة إجماعا لا أصليها  
إلا ظهرا فان الأصح  
قتله والقول بأنها فرض  
كفاية شاذ لا يعمل عليه  
وبقتل أيضا بكل ركن أو  
شرط لها أجمع على ركنيته  
أو شرطية كالوضوء أو  
كان الخلاف فيه وأهيا  
جدا دون إزالة النجاسة  
قال شارح

شرح العباب اه سم (قوله) وكذا الخ) أى كالشرط المجمع عليه بشرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية فيقتل به (قوله) بتركها من إضافة المصدر الى مفعوله أى بترك فاقطع الطهورين الصلاة (قوله) فالوجه الخ) وقاطعناه كما سارنا (قوله) خلاف ذلك) أى فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف فيه (قوله) قتله) أى المكلف (قوله) بترك فعلها) أى الصلاة (قوله) وظاهره) أى البحث (أنه) أى التارك الذى ذكر (قوله) لأنه يسامح الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا لم يسامح فى ذلك كما نقرر فى محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو وهما فى إجماع سم وقوله إذا لم يسامح الخ) أى بتركه من أن العامى أو العالم على الوجه إذا اعتقد أن ما فى الصلاة بعضه فرض وبعضه سنة سمحت مالم يقصد بغيره من معين التولية (قوله) لا كفر) أى قوله فإن قلت فى المعنى وإلى الكتاب فى النهاية إلا قوله على نذب الاستتابة (قوله) ليس كذلك) أى تحت المشيئة (قوله) بين العبد والكفر) أى بين العبد المسلم وبين انصافه بالكفر اه كرى عن الهاتين عن شرح المشكاة للشارح (قوله) والكفر) والذى فى النهاية والمعنى وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل الرواية مختلفة (قوله) محمول على المستحل) أى أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعا بين الأدلة نهاية ومعنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أى وجوبه بمعنى نهاية قول المتن (بشرط) إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى عبارته فى شرح العباب وظاهره أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر به الوقت الحقيقى فقط ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو اتى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكتفى أن يبقى ما يسعها أدا بانوسع رخصة فينظر والثانى غير بعيد فليتأمل سم وتقدم عن النهاية أن أصبح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الرخصة أى تامة

وكذا ما اعتقد التارك شرطية لأن تركه ترك لها ولكرده بأنه ترك لها عندنا لا إجماعا لا ترى إلى ما مر فى فاقطع الطهورين أنه لا يقتل بتركها وإن اعتقد وجوبها رعاية لم يوجبها فكذا هنا فالوجه خلاف ما قال

وبحث بعضهم قتله بترك فعلها بتركها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيتها من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيتها ولم يبين الفرض من غيره لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز وإنما يقتل بذلك حدا لا كفر المافى الخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة إن شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك بخبر مسلم بين العبد والكفر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة فقط) لعدم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أى الجمع

للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله) ولكرده إلى الأثر الخ) هذا يراد ما فى شرح الارشاد من تعيد ما نقله عن فتاوى القفال حيث قال نعم الوجهان ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركه فى فتاوى القفال لو ترك فاقطع الطهورين الصلاة متعمدا أو مس شافعى الذى ذكره أو لمس المرأة أو ترك نية الوضوء وصلى متعمدا لم يقتل لأن جواز صلاته بخلاف فيه وينبغى تعييده بما إذا قلنا القاتل بذلك وإلا فلا قاتل بجواز صلاته بذلك فاذى يتجه أنه يقتل لأنه تارك لها عند ما مه وغيره الخ اه فقوله هنا ولكرده الخ يراد قوله فى شرح الارشاد وينبغى تعييده الخ وهو حقيقى بالرد لأن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل أذ لم يقدر وأما إذا قلنا فلا يتخيل أحدهما يقتل ولا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتعديد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا شئ عليه فتأمل اه واحذر ما فى شرح الارشاد (قوله) لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا لم يسامح فى ذلك كما نقرر فى محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو وهما فى إجماع سم (قوله) بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صميمهم أن اشتراط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى ثم رأيت الشارح تعرض لذلك فى شرح العباب فقال وظاهره أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل لا بتركه أو الأمر والتهديد فيعتبر به الوقت الحقيقى فقط فإن فائدة هذين تعلم بمجرد الإخراج عن الوقت الحقيقى وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير إلى ما لا يمكن كونه وقتا لا داما فى حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة اه وقضية ذلك أنه لو اتى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (قوله) بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الأصلى كما بينه الشارح فى شرح العباب نعم لو أخر المسافر الظاهر بقصد جمعه مع العصر فلما دخل وقت العصر أراد تركها فهل يكتفى أمره بتعديده فى هذه الحالة وفى وقت العصر فيه نظر (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكتفى التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الأداء بانوسع رخصة أو يكتفى أن يبقى ما يسعها أدا فيه نظر

والطهارة اه **(قوله)** ويقتل بالصبح بطولع الشمس) أى وفي العصر يغرو بها وفي العشاء بطولع الفجر فيطالب ادايتها إذا ضاق وقتها ويترعد بالقتل ان اخر جباعن الوقت فان اصر واخرج استوجب القتل معنى وشرح افضل **(قوله)** لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ **(قوله)** ومن ثم الخ) أى من اجل درء القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمعنى فى شرح ثم يضرب عنقه فان ابدى عذرا ككسبان او برد او عدم ما دام ونجاسة عليه بمحبة كانت الا عذرا في نفس الامرام باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم يقتله

لعدم تحقق عدم تأخيرها عن وقته من غير عذر نعم تأمره بها بعد ذكر العذر وجوبها في العذر الباطل وتدابى الصحيح بان نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال نعمدت تركها بلا عذر قتل سواء اقال ولا اصلها ام سكت لمحقق جنايته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن قد امر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر ان يقيد هذا بما إذا كان قد اصر وفيه نظر ثم رابت شيئا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا قرب ما قيد به ابن حجر اه اقول صنيع النهاية والمعنى كالصريح في التقييد بذلك **(قوله)** ولو ذكر عذرا الخ) أى حين إرادة قتله شرح بافضل **(قوله)** وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه بسم وعبارة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر و حالة عليه تجوز له الصلاة بالاعاءاد وقضيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد و قطع بكذبه **(قوله)** وظاهر ان المراد الخ) عبارة النهاية و افى الشيخ بانه يقتل من تلازمه الجمعة اجماعا حيث امر بها وامتنع منها اقال اصلها ظهرا عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهري عن اقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتا لها في العت بخلاف الظاهر **(قوله)** أوجب التأخير الخ) أى وإن أسانم ذلك الاحتمال عادة حقنا للام ما يمكن ع ش قول المتن **(ويستتاب)** قال في شرح العياض بان يقال له صل والا قتلنا اه فاشار إلى ان توبته فعل تلك الصلاة المزكوة أى قضاء وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاءها لقوله ان التوبة فيها هي التوبة المروعة المذكورة في الشهادات ثم رابت الناشري قال ان الصلاح ولا يسقط القتل الا بالتوبة لانها لا قضاء لها ام سم وتقدم عن المعنى ان توبته ان يقول لا تركها اى الجمعة بعد ذلك كسلا اه **(قوله)** فورا) إلى الكتاب في المعنى الا قوله على نذب الاستتابة **(قوله)** ند بالخ) قال الاستاذ البكرى في الكسز وجوبه بالانه ليس اسوا حال الامن المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره وعل ان الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قتل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد ويبنى حل القول بندها على انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا يتأى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا يبنى الخروج عنه سم **(قوله)** تخليده في النار) أى فوجبت الاستتابة رجاء نجاة من ذلك معنى ونهاية **(قوله)** بخلاف هذا) اى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله المصنف في تناويه من

والثاني غير بعيد فليتأمل **(قوله)** فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح فى أنه لا يكتفى ضيق وقت الضرورة عقبا وقياس ما يأتى انفا في الجمعة خلافة **(قوله)** وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه **(قوله)** وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة فى فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا ضاق وقتها عنها وعن الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر المتن الاخراج عن وقت الضرورة قضية التقييد بضيق وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضيق الوقت ووجه احتمال أن يترك كراخلا في الصلاة ليعيدوها فيدر كما معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك الشارح في السؤال وجوابه **(قوله)** في المتن **(ويستتاب)** قال الاستاذ البكرى في الكسز وجوبه بالانه ليس اسوا حال الامن المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة واصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره قال في شرح المنهج وتكفي استتابة في الحال لان تأخيرها بقوت صلوات وقيل يعمل ثلاثة ايام والقولان في النذب وقيل فى الوجوب والمعنى انها في الحال او بعد الثلاثة متدو بة وقيل واجبة اه **(قوله)** ويستتاب

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل بالصبح بطولع الشمس لأن الوقتين قد يتحدان فكان شبهة دائرة للقتل ومن ثم لو ذكر عذرا للتأخير لم يقتل وإن كان فاسدا كما لو قال صليت وإن ظن كذبه وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتا لها في حالة بخلاف الظاهر فان قلت يبنى قتله عقب سلام الامام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيدر كما أوجب التأخير للباس منها بكل تقدير وهو مامر **(ويستتاب)** فورا ندبا كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بان ترك استتابة بوجوب تخليده في النار اجماعا بخلاف هذا

كون الحدود وتسقط الاسم أنه لا يبق عليه شيء بالكلية لأنه قد حذر على هذه الجرعة والمستقبل لم يخاطب به معنى زاد النية نعم إن كان في عزه أنه إن عاش لم يصل أيضا ما بعدها فهو امرأ آخر ليس بمنع فيه أي أي فترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة أن جدمه عش (قوله) إذ لم يبت (قوله) كذا في التوبة وقال المغني أن لم يبدع ذمهم قال (تنبه) قول المتن ثم يضرب عنقه فبده الاسوى وغيره بما إذ لم يبت ولا حاجة إليه لأن الكلام فيما إذا تركها فإن صلاها زال الترك أه (قوله) بل مع الامتناع من القضاء (الخ) أي فاعلمة تركية فإذا صلى زالت العلة نهية وهذا صريح فيما مر عن سم عن الإيعاب من أن توبته قضاء تلك الصلاة المتركة (قوله) وبصلاته أي بقضائه لتلك الصلاة المتركة (يزول ذلك) أي الامتناع قول المتن (ينسخ بمحذبة) أي في أي محل كان لكن ينبغي أن يتو في المقابل لأن الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونسخه في المقابل قد يفوت ذلك الغرض عش قول المتن (وبغسل) أي ثم يكفن (ويصلى عليه) أي بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أي في مقابرهم معنى ونهية (قوله) وعلى نذب الاستتابة (الخ) مفهومه أنه يضمنه على الوجوب وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وأنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فماذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك أه وما ذكره من المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهربر بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البهجة في النهاية مثله وكذا في المغني الإقوله وما ذكره من وجوب القود (الخ) (قوله) قيل التوبة (الخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات رقبيل بمثل ثلاثة أيام ولو قتله في مدة استتابة أو قبله الإنسان ليس مثله أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد (الخ) وكذا في المغني الإقوله ليس مثله قال عش قوله لم يسل مثله أي في الأهدار وإن اختلف سببه كزنا محض أو قاطع طريق مع تارك صلاة أه (قوله) مطلقا) أي سواء كان القتل في مدة الاستتابة أو قبلها كرى (قوله) لكنه بأثم (الخ) حاشية) قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت شرب الخمر وكل مال السلطان كآزمه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوه نظر وقيل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر معنى ونهية قال عش قوله مبرواكل مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قضيه وصره لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمتعه عن صرفه في مصارفه وهو ظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (قاعدة) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به ومفطور عليه وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أجبح ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والقضاء والثاني

(تم) إذ لم يبت (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتل وإنما نعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على الإخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل ينسخ بمحذبة حتى يصلى أو يموت) ومررده (وبغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين) لأنه مسلم (ولا يطمس قبره) بل يترك كبقية قبور أصحاب الكبار وعلى نذب الاستتابة لا يضمنه من قتله قبل التوبة مطلقا لكنه بأثم من جهة الاقتيات على الأمام

قال شرح العباب بأن يقال له صلوا لاقتلتك أه أشار إلى أن توبته فعل تلك الصلاة المتركة أي قضائها وهذا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضائها قال وجهان التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكرة في الشهادات ثم رايت الناسي قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها أه (قوله) وعلى نذب الاستتابة لا يضمنه من قتله) مفهومه أنه يضمنه على الوجوب وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وأنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لاقتل على قاتله لقيام الكفر وأنه لا يقتل بترك المنذورة إلى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فماذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك وبكل حال فيه دلالة على أن الاستتابة واجبة أه ما في شرح البهجة وما ذكره من المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالوضوء وأصلها وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهربر بالنسبة لقاتله

السبب هو أقبح الثلاثة فإنه لا يتدين به وفيه إضرار بأبناء الله وسلوه القاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جرئته أقبح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون فيه له شبهة فتحل عنه والسبب له شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يتمتع الاعراض عنه حتى يقتل تطميرا للارضاء منه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله وقيل بالفتح ذلك الخ) وقيل هما الغتان فيها معنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرور ونعش معنى ونهاية قال شيخنا فاعلى القول الاول يصح أن يقول نوبت اصلي على هذه الجزاء بالافتح والكسر اى إن لم يرد بها النعش على القول الثاني لا يصح ان يقول على هذه الجزاء بالكسر لان ارادها الميت مجازا فان ارادها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غير من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولناقل ان يقول كان حقه ان يذكر قبل الفراض ثم الوصايا ثم الفراض فتأمل سم (قوله بين الفراض والوصايا) اى مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفراض بصري (قوله حق هذا) اى كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الخ) وهذا مجاز عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها ما شيخنا (قوله أثرها) اى عقب الصلاة اى كتابها (قوله كل مكلف) اى يجبها كان امرضاها به ومعنى قال ع ش يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لأنه يقطعه وفيه سم على حج يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطلب اى ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) اى ندب اصل ذكر الموت قال سم قد يوجه افهامه بان طلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه لم يدخل في المقصود وذلك يشعر بطله لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الا ترى وكونه سنة الخ مرد ما بأن هناك عن الكردى وعن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) اى ولا يلزم منه كونه سنة في المتن قاصرا كرى (قوله وعلى هذا) اى لزوم كون الأقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الخلل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) اى استحباب الاكثر (قوله لاستحباب ذكره) اى مطلق ذكره المندرج في الاكثر كرى قول المتن (ذكر الموت) اى يقبله ولسانه بان يجعله نصب

الذى ليس هو مثله واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغي وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الامام اكدر وينبغي حمل القول بندها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولناقل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفراض فتأمل (كل مكلف) يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قد يوجه افهامه لأنه يدل على طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه لم يدخل في المقصود باكثر ذكره وذلك يشعر بطله اصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الخلل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقباه اه

(كتاب الجنائز)

يفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للبيت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز سنز قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفراض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر أثرها (ليكثر) كل مكلف ندبا مؤكدا وإلا فاصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وإن لزوم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل لا بد بالاقول وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الميت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا اه (ذكر الموت)

عنه بما يشرح بأفضل (قوله لأنه) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب  
 الاكتفاء من ذكر حديث استحيو وأمن الله حق الحيا ومما قالوا إننا نستحي بآني الله والحمد لله قال ليس كذلك  
 ولكن من استحيامن الله حق الحيا فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلا  
 ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيامن الله حق الحيا والموت مقارعة الروح والجسد  
 والروح جسم لطيف مثبته بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باق لا ينفى وما قوله تعالى الله يتوفى  
 الأفاضل حين موتهم أفهية تقدر وهو حين موت أجسادها نية زيادة المعنى وعند جمع منهم عرض وهو الحياة  
 التي صار البدن مجرداً عما هو بالبدن الصورية والفلاسة فليس عندهم جسماً ولا عرضاً بل جوهر مجرد غير  
 متغير متعلق بالبدن متعلق بالتدبير وليس داخل فيه ولا خارجاً عنه قال عرش قوله وما وعى أى ما اشتمل  
 عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن أى يصنعه عن وصول الحرام إليه من المطعم والمشرب  
 وقوله وما حوى ينبغى أن يراد به ما يشتمل القلب والفرج وقوله والموت مقارعة الروح الخ وهل الروح  
 موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الأول عرش (أى من الأمل) ويحتمل أن  
 يكون المراد بالكثير الشر والقليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطفاً على يكسر ويؤيده  
 تدبير المنهج بزيادة اللام (قوله وجوبا) إلى قوله قال في المجموع في النهاية والمعنى الإثابة وقدر صرح إلى  
 قضاء دين (قوله وإلا فتدبا) أى يندب له تجديدها اعتناء بشأنها بما يشرح بأفضل قال البصرى قوله وإلا  
 الخ صادق بما إذا علم أن لاحق عليه لا حدود بما إذا شك هل عليه حق لأحدهم أو لا وأصوب رندب الردي هاتين  
 الصورتين غريب عما إذا شك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يبعد فيه نذب الرد في نحو الأموال  
 احتياطاً لاحتمال اشتغال الذمة أماً بالنسبة للعقوبات فحل تأمل إذ يبعد كل البعد أن يندب للسان أن  
 يمكن التذم من معاقبة نفسه بمجرد ذلك فلي تأمل إصعارة عرش قوله وإلا فتدبا أى بان يجد للدم والعزم  
 على أن لا يعود يرتكب من مظلة ترددها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا مما سبق له توبة من ذنب أمان لم يتقدم  
 له ذنب أصلاً فقل المراد بالآية بقية حقه العزم على عدم فعل الذنب وبعبارة الإيعاب أو ينزل نفسه منزلة  
 العاصي بأن يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه وأنه ينبغي أن المراد بذب رد المظالم أن ما  
 تردد في أنه هل يلزم ذمته أو لا أن رده احتياطاً به (قوله وعلى ما يحتمل الخ) ويمكن الجمع أيضاً بأن يقال  
 التعبير بالوجوب على الأصل وبالنذب نظر إلى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد لدلوت بصرى  
 قول المتن (بالتوبة) وهى كما يأتي في الشهادات إن شاء الله تعالى ترك الذنب والتندم عليه وتقصيمه على أن لا  
 يعود إليه وخرج عن مظلة قدر عليها بنحو تحلل عن اغتابة أو سبه نية (قوله بأن يبادر) بيان للاستعداد  
 بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) أى الممكن ردها معنى عبارة عرش ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث  
 قدر عليه كإصرار به فوله لم وخرج عن مظلة قدر عليها إلا فاشترط العزم على الزاد قدر وعمله أيضاً  
 حيث عرف المظالم وإلا لا يتصدق بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والاقرب بأن يقال هو ما يصاع رده على  
 بيت المال فعمل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه  
 ثم لو كان مستحقاً لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والنصرف فيه لكونه من المستحقين أو لا لا تخالف القاض  
 والمقبض فيه نظروا الأقرب الأول وهذا محل التوقف على الاستحلال أيضاً حيث لم يرتب عليه ضرر فزنى  
 بأمره ولم يبلغ الإمام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها أهل الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فكيف التندم  
 والعزم على أن لا يعود (قوله رد الأعيان) لا حاجة إليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) أى ما ليس فيه شيء رده  
 على المظالم كالأستحلال من الذبقة وفي حاشية الإيضاح لا ينحج منها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه  
 صرف ما رزق منه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصراف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان  
 القرآن أو بعضه بعد بلوغه أقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أمالو كان عليه صلوات

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

لأنه أدعى إلى امتثال  
 الأمور واجتناب المناهي  
 للخبر الصحيح أكثر  
 من ذكرها ذم الذات أى  
 بالمهلة من قبلها من أصلها  
 وبالمهلة قاطعها لكن  
 قال السبكي الرواية بالمعجمة  
 فانه ما ذكر في كثير من  
 الأمل إلا قلته ولا قليل  
 أى من العمل الأكثر  
 (ويستعد) وجوباً إن علم  
 أن عليه حقاً وإلا فتدبا كما  
 هو ظاهر وعلى هذا يحمل  
 قول شارح ندبا وقول  
 آخرين وجوباً (بالتوبة)  
 بأن يبادر إليها (ورد  
 المظالم) إلى أهلها يعنى  
 الخروج منها ليتناول رد  
 الأعيان ونحو قضاء  
 الصلاة وقدر صرح السبكي  
 بأن تاركها ظالم لجميع  
 المسلمين



كثيرة جدا وكان يستغرق قضاءها زمانا كثيرا فبني أن يكون في صحة توبته عزه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فهو وبوجه صحيح لا نه فعل ماقى مقدرته اخذ من قول الشارح مخرج عن مخالفة قدر عليها عش (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما فائدته اه يعني انه داخل في المتن بلا حاجة الى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع الى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لا تفجاء الموت المفوت له اه (وعطفها) لعل الاولى وعطفه أى الرسم أى ليستغنى عن اكتاب التانين من المضاف اليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما صرح في الاستسقاء ولا نه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهى ترك الذنب والتندم عليه وتقسيمه على الايام ودعش قول المتن (والريض الكد) ويسن له الصبر على المرض أى ترك التضجر منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سألته نحو طبيب او قريب او صديق عن حاله فاخبره بما فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الا ان كان في المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يستعد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحركات الصالحين واحوالهم عند الموت وان يوصى اهله بالصبر عليه وترك الترح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيره او ان يحسن خلقه وان يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضى من له به علاقة كخادم وزوجة ولد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو بنحو رمدي ولو يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قريب وجار او نحوهما ومن يرجى إسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادته تشق على المريض والحق الاذرى بخنا بالذى المعاهد والمستأن اذا كانا يدارنا ونظري عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرا بقول لا جوار ولا رجاء توبة لان ما مرون مهاجرينهم وان تكون العيادة غيا فلا يزواصل كل يوم الا ان يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق من يستأنس به المريض او تبرك به او يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصله ما لم يفهموا او يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكس عنه بل تكره إطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها وان يدعو له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه واسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاعة مسع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وان يطلب الدعاء منه وان يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وان يوصى اهله وعياله بالزفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المنفى وشرح بأفضل الا انهم صرحا باعتبار تنظير الاذرى في عيادة أهل البدع والفجور او المكس قال عش قوله مرفلا بلا أى فلا كراهة فهو مباح وقوله مرفلا جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وانها غير مكروه وقوله مرفلا تشق على المريض أى مشقة غير شديدة ولا حرجت وقوله مرفلا اذا كانا يدارنا وينبئ مثله في الذى وقوله مرفلا لان ما مرون الخ قضيتهم عدم من عيادتهم بل كراهتها سيما اذا كان في ذلك زجر وقوله مرفلا لان يكون مغلوبا بالحق أى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشرادوة ونحوها وقوله مرفلا وان يدعو له بالشفاء أى ولو كان كافرا وفاقا ولو كان مريضه رمدا وينبئ ان محله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين ولا فلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يعد وقوله مرفلا ان يكون دعاؤه خالفا لهذا مرفلا مرفلا وعنده ما هو خضر المريض اليه وأحضر بل ينبئ طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله مرفلا الوصية الخ افهم انه لو لم يخفف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا بعد سما وإن ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه وان يوصى فيه وقوله وان يوصى اهله أى العائد وإن كان غير مرفلا عندها المريض اه عش وفي السكر دى على بأفضل مانصه (فائدة) في فتاوى الشيخين كرايا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع شنبته والأتان لادواته فاختص منه بقوله لا ينبئ ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم فادقية

(قوله وعطفها الخ) لعل الاولى وعطفه أى الرد

وقضاء دين لم يبرأ منه  
والتمكن من استيفاء حده  
أو تعزير لا يقبل العفو أو  
يقبله ولم يعف عنه وذلك  
لأنه قد يأتيه الموت بغتة  
وعطفها اعتناء بشأنها لأنها  
أهم شروط التوبة (والريض  
أكد) بذلك أى أشد  
مطالبة به من غيره لتزول  
مقدمات الموت به  
(ويضجع) ندبا (المختصر)

يذبح النطق لها وهي أنه إن رسخ في أذهان العامة أن في الأسبوع أياماً مشقوة على المريض إذا أعيد فيها  
 فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك أن لا يعاد في تلك الأيام لأن ذلك يؤذي المريض ويزيد مرضه اه و ذكر  
 الشارح في كتابه الافادة بما جافى المريض والاعادة لو قيل بكرة العباد في تلك الأيام بعد ما فيه من  
 الايذاء حيثنظر ان العبرة في الناذي وعده بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لكرهه الغير  
 لها اه (قوله وهو من حضره الموت) اي ولم يمت نهاية ومعنى (قوله فالايسر) اي لا نه ابلى في التوجه  
 من استلقائه نهاية ومعنى قول المتن (الى القبلة) اي نذا ايضاً (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع  
 ومقابلته ان الاستلقاء افضل فان تعذر اضجع على الايمن نهاية ومعنى (قوله كافي المحدث) راجع لقول  
 المصنف لجنبه الايمن (قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) اي مقابل الصحيح  
 وتقدم بيانه وبذلك يعلم ان قول الشارح المذكور في قوله الخ اي في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو  
 قوله الخ على قضاء الخ قطع النظر عن تفرعه على التعذر (قوله ذلك) اي رضعه على الايسر نهاية ومعنى  
 (قوله كعلة) الى قول المتن يقرأ في النهاية الا قوله بفتح الميم الى وهما وقوله اي مع الى وقول جمع وقوله  
 وإنما القصد الى وبحيث وقوله مع لفظ الى لا يصير وقوله ولإلى وان يعيده وكذا في الغنى الا قوله  
 وبحث الى المال كافر وقوله ولو بذكر (قوله بفتح الميم) قال في الاعاب وبثلت الهمة ايضاً ع (قوله)  
 لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع راسه) اي قليلاً نهاية زاد المعنى كان وضع تحت  
 راسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم اي كما يفيد تقييدهم  
 رفع الرأس قليلاً (قوله ولويمز الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما  
 وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نيباء الوجه اه لا تحذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو  
 قوله مع السابقين لأن الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب  
 في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك اه ع وش وما نقله عن سم على حج من قوله والوجه الخ وعلى  
 البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) اي بالتعليل فارق الخ حاصله كافي المعنى والنهاية  
 أن التلقين هنا للمصلحة ثم ثلاثين الميت في قبره والصلى لا يفتن (قوله فقط) اي ولتسن زيادة محمد  
 رسول الله نهاية ومعنى قال ع ش فلوزادها و ذكرها المختصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون  
 التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه اقول قد يخالفه ما بان من قول الشارح وإنما القصد الخ  
 وقوله كانهما اذا نكحتم ولو بذكر لكن ياتي عن المعنى ما يؤا فقه ولعل هذا هو الاقرب (قوله اي من حضره  
 الميت) اي اسمية الشيء بما يصير اليه نهاية زاد المعنى كقول له اني اراي اعصر خرا اه (قوله اي مع  
 الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع  
 من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصياً لكن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة ع ش قال  
 إن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر اهل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة  
 وانه لا بد من دخول من يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فيأخذ الذي تلقنوه عنه فاما الموت  
 كلمة التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها اخر كلامه قلت لعل كونها اخر كلامه قرينة او بمن يعفو  
 الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلاً كما جافى اللفظ الاخر حرّم الله عليه النار اه (قوله وإن طال )

وهو من حضره الموت  
 (لجنبه الايمن) فالايسر  
 (الى القبلة على الصحيح) كما  
 في الحدو لان القبلة أشرف  
 الجهات قال في المجموع  
 والعمل على المقابل أي  
 الموافق للمذكور في قوله  
 (فان تعذر) أي تعسر ذلك  
 (الصيق مكان ونحوه) كلمة  
 تجنيه (أنتي على قضاء  
 ووجهه وأخصاه) بفتح  
 الميم أشهر من ضمها وكسرها  
 وهما المنخفض من الرجلين  
 والمراد جميع أسفلهما  
 (للقبلة) لانه الممكن ويرفع  
 رأسه ليتوجه وجهه للقبلة  
 (وبلقن) ندبا المحتضر ولو  
 يميز على الوجه ليحصل له  
 الثواب الآتي به فارق عدم  
 تلقينه في القبر لانه من  
 السؤال (الشهادة) أي  
 لا اله الا الله فقط لخبر مسلم  
 لقنوا موتاكم أي من  
 حضره الموت لا اله الا الله  
 مع الخبر الصحيح من كان  
 آخر كلامه لا اله الا الله  
 دخل الجنة أي مع الفائزين  
 وإن أفلك مسلم ولو فاسقا  
 يدخلها ولو بعد عذاب  
 وإن طال خلافاً لكثيرين  
 فرق الضلال كالمعتزلة  
 والخوارج

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فليجرب ذلك في الاضجاع  
 لاجنب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه فظرو حيث قلنا لا يعتبر الصدر قبل يكتفي عن الوجه فيه فظرو  
 فليجرب (قوله في المتن يلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما  
 وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نيباء الوجه اه لا تحذور من جهة المعنى (قوله اي مع الفائزين)  
 يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من ان يحصل  
 هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصياً لكن ذلك لا يخلو عن بعد

وقول جمع بلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد هو انه على الاملام ولا يسمى مسلما الا بها (٣٩) مردود بانه مسلم وإنما انقصنا ثم

كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب وبحسب تلقينه الفريق الاعلى لانه اخر ماتكم به. ول الله ﷺ مردود بأن ذلك ليس بموجب غيره وهو ان الله خيره فاخاره اما الكافر فيلقبها قطعا مع لفظ أشهد اوجوبه ايضا على ماسياتي فيه إذ لا يصير مسلما الا بما يوجبني كما قال المارودي وغيره تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يكن فعلهما معا لان النقل فيه أثبت ولعظيم فائدة وتلاي يحصل الزوق انت اشتغل بالاضجاع ويسن أن يكون مرة فقط (بلا الحاج) عليه ثلاثا يضجر فينكلم بما لا ينبغي لشدة ما يقاسي حينئذ وان لا يقال له قل بل يذكر الكلمة عنده ليتذكر فيذكرها فان ذكرها ولا سكنت يسيرا ثم يعيدها في يظهر وان يعيدها إذا تكلم ولو بانكر ليسكون اخر كلامه الكاهدة وليسكن غير متهم لنحو عداوة وارث ان كان ثم غير فان حضر عدو وارث قالوا رثا لانه اشفق لقولهم لو حضروا ورثة قدم اشققهم (ويقرأ) ندبا (عنده) للخبر الصحيح اقرؤا على موتاكم ين

أى العذاب (قوله) وقول جمع بلقن (الخ) أى ندبا معنى ونهاية (قوله) مردود (الخ) أقول لاعل له لانه من بين الواضح ان مراد الجمع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل (وقوله) وإنما القصد (الخ) قد يقال عليه لا بعدنى حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كانت مع والد في كلمة التوحيد ووردي كثير من الاحاديث الاقتصار على لا اله الا الله قطع بان الحكم المرتب عليها من النجاة من النار ودخول الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وإتمام التصرح بها ككتابنا بوضوح المراد فلا يمكن ما نحن فيه من هذا القبيل بصري (قوله) الفريق الاعلى) اى اريد به قال ابن حجاج فتاوى به الحد بنية قبل وأعلى المنازل كالوسيلة التي هي اعلى الجنة فعندها اسالك بالله ان تسكنني اعلى مراتب الجنة وقيل هو معناه اريد بقاءك بالله يا فريق يا اعلى والفريق من اسماء الله تعالى للحدث الصحيح ان الله فريق فكانه طلب لقا الله تعالى انتهى اه ع (قوله) مردود (الخ) اى فلواى في لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع (قوله) فليقبله (الخ) اى الشهادتين وامرهما بالخبر اليهودى وجوبا كما قال شيخنا ان رضى اسلامه ولا ندبا بمعنى ونهاية قال ع (قوله) وظاهره وجوب ذلك أى التلقين ان رضى منه الاسلام وان بلغ الغرغرة لا بعدنى لا احتمال ان يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا ترتب عليه احكام المسلمين حينئذاه (قوله) لان النقل فيه) اى التلقين (قوله) ان لا يقال له قل) اى ويكره له ذلك ع (قوله) بل تذكر الكلمة (الخ) اى ويقال له ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعا معنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويوجبني لمن عنده ذكرها ايضا اه قال ع (قوله) مر راته كبر مقتضى هذا التمثيل ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله اكبر عن اسم على البيضة وقد يمنع ان يقتضى ذلك جواز ان المراد اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها مع ذلك انه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر كان من تواب كلمة الشهادة عدد كانه منها اه (قوله) اذا تكلم (الخ) اى ولو بكلام نفسه بان دلست عليه قربته واخر بذلك وبقاؤه في الخادم ع (قوله) ولو بذكر) خلافا للغة عبارته فان قاله ما تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمري بخلاف التيسير ونحوه لانه لا ينافي أن آخر كلامه لا اله الا الله اه (قوله) وليكن) اى الملقن نهاية (قوله) لنحو عداوة (الخ) اى كالحسد نهاية (قوله) ووارث (الخ) ولو كان فقيرا لاشيائه فلو وجهه ان الوارث كثيره ع (قوله) قالوا رثا) بقى ما لو حضر العدو والحاسد ويوجبني تقديم الحاسد ع (قوله) ندبا) الى قوله وهو اوجه في النهاية والمعنى (قوله) اى من حضره الموت) يعنى مقدمته معنى قول المتن (يس) اى يتماها وروى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف امن او جامع شيع او وطشان - في او عا كسى او مريض بشىء يذمى اه ع (قوله) لان الميت لا يقرأ (الخ) وإنما يقرأ عنه بمعنى (قوله) واخذ ابن الرقة (الخ) عبارة المعنى وان اخذ ابن الرقة بظاهر الخبر وعبارة النهاية بخلافها ما اخذ به ابن الرقة كعضم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول لا مانع من اعمال اللفظ في حقيقة ومجازه حيث قبل بطالب القراءة على الميت كانت يس افضل من غيرها اخذنا بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت اى قبل دفنه إذا المطلوب لان الاشتغال بتجزيه اما بعد دفنه فيبقى في الوصية ان القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من نديها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال ع (قوله) مر افضل من غيرها اى في الحياة وبعد المات أيضا فتذكر غيرها افضل من قراءة غيرهما المساوى لما كرره ومثله تكرير ما حفظه منها ولم يحسنها بانها لان كل جز منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرهما معا مشتمل على مثل ما فيها لعله الاقرب وقوله إذا المطلوب لان الخ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاشتغال بتجزيه يطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع (قوله) بقضية)

(قوله) وأخذ ابن الرقة بقضية) أى حمله على ظاهره

أى من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن الرقة بقضية وهو اوجه في المعنى إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسباع القرآن وحصول بركتة له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

أى بظواهر الخبر معنى (قوله) وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والشميع قراءة (الخ) يبنى على ذلك على قراءة تهر الوفاق ما بيني للشارح مر في المسائل المنشورة ع (قوله) يؤيد الأول (الخ) أقول غايته انه يدل على ندب قراءة عند المريض ايضا وهو لا ينافي ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري (قوله) والحكمة) الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في المعنى لا قوله قيل (قوله) فتدكر (الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءة عند جبر ع (قوله) قبل الردع كذا عبر في النهاية وعبر في المعنى بقوله واستحب بعض اصحاب ان يقرأ عند سورة الرعد (الخ) وهي ظاهرة في اعتياده بخلاف تعبيرهما بصري قوله مر والردعي بنهما ان اتفق له ذلك ولا فائتسر له منها وقوله مر لانها تسهل (الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءة تهر اول امره المختصر بالقراءة (الخ) فيه زبادة بلام لهو بقى ما لو تعارض عليه قراءتها لم يقدم يس لصحة حديثها ام الرعد في نظره وبنى ان يقال بمرعاة حال المختصر فان كان عنده شعور وتذكر باحوال البعث قرا سورة يس ولا قرا الرعد ع (قوله) ويرجع الماء كذا اطلق في النهاية برفيدة في المعنى نقلا عن الجليلي بالارد بصري (قوله) كان يش) أى يفرح كرى (قوله) بما زال) قال في المصباح الماء الزلال العذب ع (خ) وفي القاموس يقال ما زال الا سريع المرفى الحق بارد عذب صاف سهل سلس اه (قوله) حتى استميك) أى فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا ع (قوله) قبل ويرجم (الخ) عبارة المعنى ويكره للمعاوض ان تحضر المختصر وهو بالزعم ما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك ان الكلب والصورة وغير الحائض بمن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الروق والياب بلا يجوز بدل يكره اى لا يجوز جواز امتوى الطرفين اه قول الماتن (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس ع (قوله) ندبا) الى قوله واغيا باقى النهاية والمعنى (قوله) وكذا المريض (الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المختصر فالاعتماد فيه انه كالمختصر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر انتهى اه شم (قوله) وان لم يصل (الخ) قال في المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقليم الظفر واخذ شعر الشارب والابطوالعانة ويستحب له ايضا الاستياك والاقسام والطيب وليس الثياب الطاهرة معنى قول الماتن (ظنه) به) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومتدوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشهر بين المسلمين بمخالطة الرب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد يدل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه فظننا بالسوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيانات عند الحكماء شرح مر اه سم قال ع (قوله) مر فالواجب حسن الظن بالله اى بان لا يظن به سوء اكسبه لما يلقى به وقوله مر والمباح الظن (الخ) لم يذكر المندوب مع انه ذكره في الاجمال للتصريح في عبارة المصنف لم يذكر المكروه وايضا ولعله لعدم تايهه وقد يصور بان ظن في نفسه ان الله لا يرحمه لكثرة ذنوبه اه ع (قوله) بثلاث) اى من البالى (قوله) ويسن (الخ) والاظهر كافي المجموع في حق الصحيح استواءه وخوفه ورجائه لان الغالب في القرآن ذكر الرغبة والترهب معا وفي الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء اولى وادام من المكروه فالخوف اولى وان لم

(قوله) وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار (الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المختصر فالاعتماد فيه انه كالمختصر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومتدوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشهر بين المسلمين بمخالطة الرب والتظاهر بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد يدل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه فظننا بالسوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وروش الجنائيات

وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والشميع قراءة (خ) من القرآن نعم يؤيد الاول ما في خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يس الامارات وانا وادخل قبره ربانا والحكمة في يس اشتغال على احوال القيامة واهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الاحوال المرجوة للثبات قبل والردع لانها تسهل طلوع الروح ويخرج الماء من دبابل وجوبا فبما يظهر ان ظهرت امارة تدل على احتياجه له كان يش إذا فعل به ذلك لأن العطش يغلب حينئذ لشدة الزرع ولذلك يأتي الشيطان كالورد بما زال ويقول قل لا إله غيري حتى اسبقك قبل ويحرم حضور الحائض عنده ويأتى في المسائل والمنشورة ما يرد (وليحسن) ندبا المختصر وكذا المريض وان لم يصل إلى حالة الاحتضار كما في المجموع (ظنه) به بسبب عاهته وتعالى اى يظن انه يتغير له ويرحمه للخبر الصحيح انا عند ظن عبدي بي فلا يظن في الا خيرا وصح قوله <sup>عليه السلام</sup> قبل موته بثلاث لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة ربه

ولما أتى على وجوب استتابة تارك الصلاة فعلى ندها السابق يندب هذا إلا أن يفرق بأن تقصير ذلك أشد وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر بخلاف ذلك (فاذا مات غمض) ندى الخبر وسلم أنه صلى الله عليه وسلم فعله باني سلمة لما شق بصرة بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح أوليه ثم قال أن الروح إذا قبض تبعه البصر وثلاثا يقيح منظره فيسأ به الظن ويسن حينئذ بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح حينئذ تجمد العين وبقبح منظرها ويحتمل أن يتيق فيه عقب خروجها شيء من حارها الغريزي فيشخص به ناظرا أين يذهب بها ولا بعد في هذا لأن حركته حينئذ قريبة من حركة المذبوح وسبأ أناته يحكم عليه مع وجودها بسائر أحكام الموتى ببقده (وشد الحياه بعصاة) عريضة نعمهما وربطها فوق راسه لئلا يدخل فاه الهوام (وليت) أصابعه (مفصلة) عقب زهوق روحه بان يرد ساعده لعضده وساقه لفخذيه وهو لبطنه ثم يرد

يغلب واحد منهما بأن استويا قبل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله) وبحت الأذرعى وجوبه (الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) إلا أن يفرق (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر (إشارة إلى أن الياس ليس بكفر خلافا للحنيفة) كذا لا من العذاب كرى عبارة سمعنا أنه تقر عندنا أن كلام من يأس الرجى من المكروان الآمن من مكر الله تعالى كافر فإن أرادوا اليأس لانكار سعة رحمة الله الذنوب والآمن اعتقاد أن لا مكر فكل منهما كافر وفاقلا لا نرد للقرآن وإن أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الآمن فالأقرب أن كلامهما كبير لا كفر أهالياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجهر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشتد إلى أن يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتأمل اه قول المتن (فاذا مات غمض) أى ولو اعمى ثلاثا يقيح منظره بعد الموت ثم رأيت سمل البهجة صرح بذلك ع (قوله) ندى (إلى التنبيه) والمعنى وإلى قوله لكنه فوقه فى النهاية (قوله) أن الروح إذا قبض (الخ) فيه تكثير الروح وفى المختار أنه يذكر ويؤتى (قوله) تبعه البصر (زاد فى شرح الروح ثم قال اللهم اغفر لاني سلمة وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له فى قبره ونور له فيه) انتهى عميرة أقول وينبغي أن يقال مثل ذلك فيمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام ع (قوله) ويسن حينئذ) أى حين اغماضه بسم الله (الخ) أى وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله نهاية أى إلى الغنفل ونحوه وأما ما يفعل امام الجنائز فسبأ ع (قوله) ويحتمل أن المراد (الخ) وقد قيل أن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد نهاية ومعنى قال ع (قوله) ثم أول شيء يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعميرة آخر شئ تخرج منه الروح اه (قوله) فيه (إلى البصر (قوله) من حارها (الخ) عبارة النهاية من أثار الحرارة الغريزية اه (قوله) الغريزي (إلى الطيبى (قوله) به) أى بهذا الشئ (قوله) وسبأني) أى آخر الزمن وخير قيده يرجع إلى وجودها كرى ويظهر أنه يرجع إلى الحكم وأن المراد ببقيد عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه) أى الحيوان (قوله) مع وجودها) أى الحركة (قوله) عريضة) إلى قول المتن ووضع فى المعنى (قوله) ويربطها) بأنه ضرب وبفصر مختار اه ع (قوله) لئلا يدخل (الخ) أى ولثلاثا يقيح منظره نهاية (قوله) وليت أصابعه) قد يقال تلين أصابعه ليس إلا لتلين مفاصله قد خل فى قول المصنف مفاصله سم أى كما جرى عليه النهاية فقال عقبه نرد أصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنع المعنى مثل صنع الشارح (قوله) بان يرد ساعده (الخ) ولو احتاج فى تلين ذلك إلى شئ من الدهن فلا بأس بحكا المصنف عن الشيخ فى حامدو المحاملى وغيرهما نهاية وشرح بأفضل قال ع (قوله) ثم فلا بأس بظاهره (إشارة إلى ذلك) لو قيل ندى حيث شق غسلاه وتكفينه بدونه وما يحصل بخبر الواحد فى الأحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الحكم انتهت (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر (إشارة إلى أن الياس ليس بكفر خلافا للحنيفة) كذا لا من العذاب كرى فاجمع فى عقائد الحنفية أن الياس من روح الله تعالى كفر وإن الآمن من مكر الله تعالى كفر فإن أرادوا اليأس لانكار سعة الرحمة الذنوب والآمن الاعتقاد أن لا مكر فكل منهما كافر وفاقلا لا نرد للقرآن وإن أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الآمن فالأقرب أن كلامهما كبير لا كفر أهالياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجهر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشتد إلى أن يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتأمل (قوله) وليت أصابعه) قد يقال تلين أصابعه ليس إلا لتلين مفاصله قد خل فى قول المصنف مفاصله

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وغير) بعد نزح ثيابه الاتي (جميع بدنه ثوب) طوافه في ثوب المحترم تحت راسه وزجاليه الاتباع واحترامه (خفيف) لئلا يتسارع اليه (٩٦) الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب او فوقه اسكنه نوقه اولي كاجنه غير واحد وزعم

بل لوقبل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفيته عليه على وجهه بل لزامه لم يعد اه (قوله ليهل غسله) أي وتكفيته نهاية (قوله ليهل الحرارة حينئذ) أي حين زهق الروح وعقبه فاذا لبثت المفاصل حينئذ لانت ولا فلاك نلتية باعد ذلك معنى ونهاية قول المتن (ثوب) أي لقطتها به وبغنى (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفيته منه نهاية معنى أي وهو ما عدا راسه عن أي في الذكر وما عدا الوجه في الانثى (قوله تحت راسه الخ) لئلا يتكشف نهاية (قوله لئلا يتسارع الخ) أي لئلا يحمله فيسرع اليه الفساد نهاية (قوله كاجنه) أي قوله لكنه فوقه والى واعتمده المغنى ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح) قد يجاب عنه بان الاخذ لما هو من اسلوب المتن لان البلوغ لا يقدم ولا يؤخر لالكنة (قوله لان فيه) أي في المتن (قوله عطفه) أي وضع الثقل (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن ثوب (قوله بالواو) أي لاثم (قوله من حديد) أي قوله والظاهر في المغنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله او مرأة) ظاهره انه معطوف على سيف ويصرح به قول المغنى عقب المتن كسيف ومرأة ونحو ههنا من انواع الحديد اه وفي النهاية نحوه وعدم المرأة من الحديد محل تأمل (قوله ان نحو السيف) أي كالسكين نهاية (قوله فا تيسر) أي كالخجر (قوله واقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية بالمغنى وقدره ابو حامد بعشرين درهما أي تقريباً قال الاذري وكانه اقل ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك اه وفي البجيري عن الشوري فان زاد على العشرين فيظهر انه إن زاد قدر اوضع عليه حياً اذاه محرم وإلا فلا اه (قوله ان هذا الترتيب) أي بين الحديد او الطين وما تيسر (قوله وبكره الخ) عبارة المغنى والنهاية وينبذ ان يصان المصحف عنه احتراماً له ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كاجنه الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ) اقره ع ش (قوله او قرب بما فيه قدر الخ) محل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة دخاله الخلا لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن ناديته إلى ماسة القدر فلا يعد فيه بصري (قوله فيقدم هذا) أي وضع الثقل على بطنه وهو مستل على فقاه (قوله وهذا هو الاقرب) مال اليه النهاية وتسم ولو استقرب الاول لم يبعد ثم رايت ذكر الاثني والمغنى المقالة الثانية اتفاق الاذري وقرأها (قوله ندبا) أي قوله نعم في النهاية إلى قوله ويؤيده في المغنى قول المتن (ونحوه) أي ما هو مرتفع كذلك نهاية وبغنى (قوله غير فراش) أي لئلا يحس عليه فيتغير معنى قال الشوري بل يلقى جلده بالسرير اه (قوله ومن ثم لو كانت صلبة الخ) قد ينظر فيه بان الارض لا تخلو عن نداوة وان خفيت سم قول المتن (وزعت الخ) أي بحيث لا يرى شيء من بدنه نهاية زاد المغنى ولو قدم هذا الادب على الذي قبله كان اولي اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي سواء كان الثوب طاهراً ام نجساً ما يغسل فيه ام لا اخذاً من العلة نهاية وفي المغنى قال الاذري وهذا فيمن يغسل لافي شهيد المعركة ويغني ان يربي عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما افاده الشارح وبين ما في النهاية انه إذا لم يخش تغيره من ابقاء القميص في وهو محل كلام الاذري ومن تبعه بقربة قوله إذا لم يخش التغير وإذا خشي التغير اخرج القميص ايضاً ثم يعاد عند ارادة الغسل وهو محل ما في النهاية بدليل قولها اخذنا من العلة وقد اطلق اصحاب نزح الثياب ولكن تعليلهم يرشد إلى ان محله عند احتمال التغير على تقدير عدم النزح اما اذا من التغير كافي الاقطار الباردة فينبغي ان لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنفك المغنى وفي تعبير الوسيط المائدة اشارة بذلك لان الاداء مظنة لحصول التغير فتأمل ثم اطلاقهم استثناء الشاهد تبعاً للاذري محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفعه وغلب على الفأل حصول التغير لم ينزع الثياب فينبغي نذب (قوله وهذا هو الاقرب) قد يؤيده اطلاق قول المصنف الاتي ووجهه للقبلة كحضرت (قوله من غير فراش) أي لا يجعل على فراش لئلا يحس فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلبة لا نداوة عليها) قد ينظر فيه بان

اخذ من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شيء فليل) من حديد كسيف أو مرأة قال الاذري والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميت فان قد فظاين رطب فا تيسر لئلا يتنفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكامل السنة لا لاصلا نظير ما مر في نذب المسك فالطبيب إلى آخره عقب الغسل من نحو الحوض وان تقديم الحديد له كونه ابلغ في دفع النفخ لسرفه وبكره وضع المصحف قال الاذري والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس بالواو قرب بما فيه قدر ولو طاهر او جعل على كيفية تافى تعظيمه والحق به الاسنوي كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت هذا الوضع إنما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالحضرت قلت محتمل انه تعارض هنا مندوبان الوضع على الجانب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة الميت به اكبر ومحتمل انه لا تعارض

لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لكلامهم وان مال الاذري إلى الاول النزح حيث قال الظاهر هنا القاءه على فقاه كما مر لقولهم يوضع على بطنه ثقل (ووضع) ندبا (على سرير ونحوه) لئلا تصيبه نداوة الارض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة لا نداوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (وزعت) ندبا عنه (ثيابه) التي مات فيها التلجج الجسد فيتغير

الزعر حينئذ بصري عبارة عش قوله ونزعت ثيابه الخ أى ولو شهيد اعلى المعتمدو تعاد اليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغى ان محل ذلك الممر قد تسيله حاله الممر رايته في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والا نزاع مراه وفي سم على المنهج قال مراه ونزعت ثيابه وان كان ثيابا لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ثيابه ما ورد انه حرم على الارض اكل لحوم الانبياء لان هذا انما يفيد امتناع اكل الارض لا التغير والى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخر اهية وقت لا يدفعه قوله ولا ينافيه الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده) أى بحث الاذرى (قوله) فلا ينزع عنه قال في الابواب هذا ظاهر ان اريد دفعه فوراً ولا قالوا لى زعمائهم اعادتها عند الدفن خشية التغير كرى على الفضل وتقدم اتفاقا عن البصري وعش ما يوافقه قول الماتن (وجه للقبلة) أى ان امكن و (قوله كحضرت) أى كتوجيهه وتقدم معنى ونياً (قوله أى جميع) أى قوله خلافاً في النهاية والمغنى (قوله) ان لم يخش الى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التعميض الى هنا اه وفيه دلالة على ان ما ذكر من التعميض الى هنا يتولا دار فى المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التعميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيقتصر بالمتهم وهذا بعده فلا تقتصر سم قول الماتن (أوفى حارمه) ظاهر ان الارق وان كان ابعدا لى من غيره سم (قوله مع اتحاد المذكورة الخ) أى اخذ ان قول الروضة يتولا الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولا رجل يحرم من المرافاة وامرأة محرم من الرجال جاز نهاية ومعنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الاسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والانوته) وبحث الاذرى جواز مع الاجنبى والاجنبية وعكسه مع العض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستطرقت المغنى ذلك البحث وقال سم قال فى شرح الروض ويؤى اليه زيادة المصنف لفظه لى يعنى قول الروض والرجال بالرجال لى اه وظاهر ان البحث ان ذلك للمحارم مع عدم النض والمس وهو ظاهر فى نظر وس جازين فى الحياة اه وقال عش قوله مراه مع العض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الاذرى المذكور وما ليه مراه انتهى وقوله مراه وهو بعيد أى فيحرم لانه مظنة لزوية شىء من البدن اه عش (قوله ومثله) أى المحرم قول الماتن (لذاتين موته) أى يظهور شىء من اماراته كاسترخاء قدم وميل انف وانحساف صدغه معنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح فى ان المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى عن الابواب (قوله ان تحبس) أى تبق (وقوله بين ظهرانى اهله) بفتح النون أى ظهور اهله عش (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله اذاتين ومع قوله الى اليقين يقتضى ان

الارض لا تخلو عن ندوة وان خفيت (قوله) نعم بحث الاذرى بقائه فيه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً) يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والا نزاع مراه (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التعميض الى هنا اه وفيه دلالة على ان ما ذكر من التعميض الى هنا يتولا دار فى المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التعميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيقتصر بالمتهم وهذا بعده فلا تقتصر (أوفى حارمه) ظاهر ان الارق وان كان ابعدا لى من غيره وان كان اقرب ويحتمل ان المراد به من شانه ان الارق قال فى شرح الروض وعبارة الروض يتولا الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولا رجل من نساء المحارم او النساء من رجال المحارم جاز قال الاذرى وفيه اشارة الى انه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا يبعد جواز هلماع العض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مراه ويؤى اليه زيادة المصنف لفظه لى يعنى قول الروض والرجال بالرجال لى اه وكالحرم فيما ذكر الزوجان بل لى اه وظاهر ان ذلك للمحارم مع عدم العض ومع المس وهو ظاهر فى نظر وس جازين فى الحياة (قوله مع اتحاد المذكورة والانوته) شرط للندب (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله اذاتين ومع قوله الى اليقين يقتضى ان المراد به

نعم بحث الاذرى بقائه فيه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته لكن يشمر لحقوه ثلاثا يتنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالدفقة وسيأتى أن الشهيد بدفن ثيابه فلا ينزع عنه (وجهه للقبلة كحضرت) فيكون على جنبه الاين الى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أوفى حارمه) به مع اتحاد المذكورة والانوته ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقتة (ويبادر) بفتح الدال (بغسله اذاتين) موته ندبا ان لم يخش من التأخير وإلا فوجوبا كما هو ظاهر وذلك لامره

بالتعجيل باليت

وعله بأنه لا ينبغي لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله رواه أبو داود ومثى شك فى موته

وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ربح (٩٨) ونحوه فذكرهم بالامات الكذبة لئلا يغفروا له إثمًا فبد حيث لم يكن هناك شك خلافا لما يرويه كلام

شارح وقد قال الأطباء أن كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهرا يدفنون أحياء لانه يمرادر المات الحقيقى بها إلا على أفضل الأطباء وحينئذ فيعتين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير (وغسله) أى المسلم غير الشهيد (وتكفينه و الصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (ودفنه) وما الحق بكافة انه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الارض بشرطها الاثني (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم عونه أو قصر لسكونه بقره وينسب في عدم البحث عنه إلى تقصير وبأى الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره إلا في الغسل والصلاة عليه (واقفال الغسل) ولو بنحو جنب (تعممه بدنه) بالماء لانه الفرض في الحى فالميت اولى به به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظائر ما مر في الحى فقول بعضهم انهم اغفلوا ذلك ليس في محله (بعد ازالة النجس) عنه ان كان ندبا إذ يكفي لها غسلة واحدة ان زالت عينه بها بلا تغير كالخى والفرق بان هذا خاصة امره فليحفظ له اكثر برده قصر يحجم الاثني بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو

التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظناه وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور و إنما يجب المبادرة احتياطا لا احتمال اغما ونحوه ثم ايد به بكلامهم آخر (قوله) انه قد لا يجب بان يحفر (الخ) او انه من لازم دفنه فاستغنى به عنه (قوله) يرد تعريضهم (الاثني) فيه نظر لأن الاحتياط من وجه لا يقتضى الاحتياط من كل وجه (قوله) ولم يحتج للاستدراك هنا للعالم (الخ) أى حاجة

أولى فيه لم يجب غسله ولا وضوء بخلاف الحى فاغفر وأفيه لم يغتفر وفي الحى ولم يحتج الاستدراك هنا للعالم



به بمقدمه في الطهارة انه يكفي لها غسلة واحدة خلافا لرافعي فان قلت يؤيد كون الاحتياط (٩٩)

له اكثره لو اجتمع مع  
 حتى وكل يديه نجس والماء  
 لا يكفي الا احدهما قدم  
 الميت قطعاً وما يأتي أنه  
 يكفى في الاثواب الثلاثة  
 وان لم يرض الورثة قلت  
 ممنوع اما الاول فلان الحي  
 يمكنه إزالة خبثه بعد  
 بخلاف الميت فقدم لذلك  
 وأما الثاني فلان الثلاثة  
 حكمه فملك الورثة اسقاطها  
 (ولا يجزى لصحة الغسل  
 نية الغاسل في الاصح  
 فيكنى غرقه او غسل كافر)  
 له الحصول المقصود من  
 غسله وهو النظافة وإن لم  
 ينو ويغني ندب نية الغسل  
 خروجاً من الخلاف  
 وكيفيتها ان ينو نحو اداء  
 الغسل عنه او استحابة  
 الصلاة عليه (قلت الاصح  
 المنصوص وجوب غسل  
 لتريق والله اعلم) لاناما مومن  
 بنفسه فلا يسقط عنا إلا  
 بغسلنا والكافر من جملة  
 المكففين ومن ثم لو  
 شوهدت الملائكة تغسله  
 لم يكف لانهم ليسوا من  
 جملة المكففين اى بالفروع  
 فلا ينافي قول جمع انهم  
 مكفون بالايمان به صلى  
 الله عليه وسلم بناء على انه  
 مرسل اليهم على المختار  
 وإنما كفى ذلك في الدفن  
 لحصول المقصود منه وهو  
 الستر اى مع كونه ليس  
 صورة عبادة بخلاف  
 الغسل فلا يقال المقصود

أى بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفى لها كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله  
 لها) أى للحدث والنجس (قوله انه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) غطف على انه لو الخ  
 قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فلحير بصري (قوله لانا) إلى قوله اى بالفروع  
 في المعنى وإلى قوله اى مع كونه في النهاية إلا قوله اى بالفروع إلى وانما كفى (قوله لو شوهدت الملائكة  
 تغسله الخ) ينبغي ان يجزى في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه سم (قوله اى بالفروع)  
 قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تفصيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تكليفه بخصوص  
 هذا سم وما يأتي عن البصري ما يخالفه وعن ع ش ما يوافقه إلا في التقيد بعدم ذكوره الجز (قوله بناء على انه  
 مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الملائكة ان مرسل اليهم فيما يتعاق  
 بهم من الاصول والفروع الا لاتفقهم فلا فقدان يقال في التوجيه السابق اى بالفروع الخاصة بنا التي  
 من جلستها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم في الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان  
 الوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كفواها بصري (قوله  
 وإنما كفى ذلك) اى فعل الملائكة كرى (قوله في الدفن) اى والتكفين نهاية ومعنى اى والخل  
 ع ش وشيخنا عبارة قسم وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان اه (قوله بخلاف  
 الغسل) ومثله الصلاة بل اولى سم (قوله انه لا يسقط بفعلهم) والوجه الاكتفاء بتفصيل الجن كامر من  
 انعقاد الجمعية نهاية ومعنى قال ع ش اى ذكورا كانوا او اناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد  
 الميت والغسل منهم في الذكورة أو الانوثة واختلافهما في ذلك كالو غسلة المرأة ذكر اجنبيا فانه وإن  
 حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا وفي سم على ان حج تقيد الجنى بالذكورة وقد يتوقف فيه اه (قوله  
 ويكنى غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم مساميا في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم  
 رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كظاهر الخل والدفن  
 وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليمهم اجزاء من الكافر بان من جملة المكففين  
 إلا أن يجاب بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز وإلا لاقتضى المنع فيه اى المميز ايضا لانه ليس من جملة  
 المكففين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل انتهى اه سم ويوافقه قول النهاية والوجه  
 سقوطه بتفصيل غير المكففين اه قال ع ش اى من نوع بنى ادم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قيل  
 وإن شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله)

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن ريد الاستدراك على إلهام العبارة الوجوب هذا وقد اجاب  
 بعضهم بان بعد معنى مع كاله في بطننا بعد بطن في الوقف فيه نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافه وإنما  
 حملوا عليه في الوقف لان اول الصيغة افاد التعميم وهو قوله اولادى واولادى واولادى لان الخل على معنى مع  
 يخرج ما إذا تقدم إزالة النجس إلا ان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزالة النجس وهو صادق بوجودهما والاول  
 (قوله ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجزى في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم  
 إياه (قوله اى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تفصيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم  
 تكليفه بخصوص هذا (قوله بالايمان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله  
 عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فليظهر هل خروج هذين بناء على ما ذكره صرح به ثم  
 انظر من اين ذلك فليراجع بقول ان الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقا وإنما المختص بتبني وجوب  
 اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله وإنما كفى ذلك في الدفن الخ) وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا  
 الادراج في الا كفان (قوله بخلاف الغسل) وكالغسل الصلاة بل اولى كما هو ظاهر (قوله ويكنى غسل المميز)

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب تيبه ويردد النظر في الجن لانهم من المكففين بشرعنا في الجملة إجماعا ضروريا ثم رأيت ما ساذكره  
 اول محررات النكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكنى غسل المميز لانه من جملتنا كالقاسق كما يأتي (والاكمل وضعه بموضع خال)

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى لإقوله وإن خالف إلى أنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي السر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله) كأنما يغسله (الخ) ظاهره أن عليا والفضل كأنما يشران الغسل وفي ابن حجب على الشاغل ما نصه فقتله على الحديث جماعة منهم ابن سعد والبرازو البيهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأوصاني النبي ﷺ أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد إلا طمست عيناها زاد ابن سعد قال على فكان الفضل وأسامة يتنازلان الماء من وراء السر وهما معصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فأتاوتك عضوا الأكثما نقله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية باعلى لا يغسلني إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتى إلا طمست عيناها والعباس وابنه الفضل يعينانه وقسم وأسامة وشقران مولاة النبي ﷺ يصرون المأمورينهم معصوبة من وراء السر اهـ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتى (الخ) لعل المراد لا يرى أحد غيرك (الخ) وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك عرش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصوب الماء أخرى (قوله) أن الولي أقرب الورثة (الخ) وهو مفيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فكأنني شرع مره سم أي فيكون حضوره خلاف الأولي عرش (قوله) أقرب الورثة (فلو اجتمع الأب والأب والعم والأجد فلولي واستويان ولا يحتمل تقديم الأب على الأب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب هنان أدلى بمجتنبين على من أدلى بمجهة فقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الأخ لأب والعم من الأم على ابن الأم الشقيق أو الأب وإن كان ابن العم له عصبية وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوي الأرحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل أو كلمة فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البهجة وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب أن طاب الأكل خاص بالمسلم لا غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطالب الأكل فيه أما الجواز فلا مانع من عرش (وأن يكون على نحو لوح) أي كسرير هي لذلك ويكون عليه مستقيما كاستلقاء المحتضر لأنه لا يمكن لنفسه نهاية ومغنى (مر رفع) أي ويستقبل به القبلة شرح بأفضل (بالسخي) أي بحيث لا يمنع وصول الماء إليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرقه من أول ما يضعه على المغسل نهاية ومغنى أي لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي إظهار ذلك عرش (قوله) لما أخذوا (الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده أم تغسله في ثيابه فتشيعهم للناس وعمدوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قبصه الذي مات فيه اهـ قال عرش فان قلت الها تف بجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهدا منهم بعد سماع الها تف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فلا استدلال أنما هو بإجماعهم لا لإجماع الها تف اهـ (قوله) ثم أن اتسع كه (الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى ويدخل الغاسل يدفي كه أن كان واسعوا يغسله من تحته وإن كان ضيقا فنت

(الخ) قال في شرح العباب وسيعلم بما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التشكفين أنه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اهـ ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحال والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يتناهى تعليمهم أجزاءه من الكافر بأنه من جملة المكلفين إلا أن يجاب بأن هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ولا لا تقتضي المنع فيه أيضا لأنه لا يشترط من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فالولي الغسل ثم رأيت الزركشي قال أن كلامهم يقتضي صحة من المميز وغيره قال لا يجزى منه لأنه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما يرده هذا الأخير فتأمل اهـ (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال الخطاب بالغرض غير لجواز أنه إنما هو خطاب بذلك غيره لجزئه فاذن أن به كرامة كفي (فرع آخر) لو مات إنسان مو تاحقيقا وجزئ ثم أحس حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شرط فيه أنه يجب له تجميز آخر خلافاً لن توهمه (قوله) ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط أن وجد الخ اهـ ومفيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة والافكا جني شرح مر

عن غير الغاسل ومعينه (مستور) بأن يكون مسقفا نص عليه في الأم وإن خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لأن الحى يحرص على ذلك ولا نه قد يكون يبدنه ما يكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول عليه وإن لم يكن غاسلا ولا معينا لحرصه على مصلحته كما فعل العباس فان ابنه الفضل وابن أخيه عليا كأنما يغسلانه ﷺ وأسامة يتناول الماء والعباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط أن توجد فيه الشروط الاتية في الغاسل فيما يظهر وإن يكون (على) نحو (لوح) مرتفع مثلا بصيحه وشاش ورأسه على لينحدر الماء عنه (و) الاكمل أنه (يغسل في قبص) بال أو سخي فاصح أنهم لما أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تزعجوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبصه وادعاء الخصوصية يحتاج لدليل لأنه خلاف الأصل ولأنه استمر ثم إن اتسع كه ولا تفتي دخارصه

فان فقد وجب ستر عورته وان يكون (بما) مالح و(بارد) لانه يشد البدن والسخن برخيه (١٠١) نعم ان احتيج له نحو شدة برد

أو سخن فلا بأس وينبغي  
أبعاد الماء عن رشاها  
كما بأصله وأن يجتنب ماء  
مزمز للخلاف في نجاسة  
الميت ولم يراع نظيره في إدخاله  
المسجد لأن مانعه مخالف  
للجنة الضحيحة كما يعلم مما  
يأتي (لا يجلسه) الغاسل  
برفق (على المغتسل) المرتقع  
(مائل إلى ورائه) اجلسا  
رفيقا لأن اعتداله قد يحسب  
ما يخرج منه (ويضع يمينه  
على كتفه وإبهامه في ثقبه  
قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا  
يتأيل رأسه (ويسند  
ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا  
يسقط (ويمر يساره على  
بطنه إمرارا بليغا) أي  
مكررا المرة بعد المرة مع  
نوع تحامل لا مع شدته لأن  
أحترام الميت واجب قاله  
الماوردي (ليخرج ما فيه)  
من الفضلات خشية من  
خروجه بعد الغسل ولشكن  
الجمرة فأعنه الطبيب من  
أول وضعه بل من حين موته  
إلى انتهائه وليعتن المدين  
بكثرة صب الماء إذا بعين  
الخارج وريحه ما أمكن  
(ثم يرضجه لقفاه) ويسفل  
يساره وعلما خروجه أو آتبه)  
قبله ودره وما حوله كما  
يستحب الحى والأولى خرقه  
لكل سواة غلى ما قاله الامام

رؤس الدخار يص ر أدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قيص أولم يتأت غسله فيه سترته ما بين السرة  
والركبة اه قال البجيرى الدخار يص جمع دخريص بالكسروى المساة بالياق وروسهاى الخياطة  
التي في اسفل الكم لا يحتاج لاذن الوارثا كتنها بادن الشارع ولما فيه من المصلحة لليت من عدم كشف  
عورته عش اوفى الكردى على بافضل وفى الاعياب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج الى استئذان الورثة  
فى الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن فى الورثة محجوز عليه ولا يحجز  
نفعه المنقص لقيمته اه (قوله) فان فقد وجب (الخ) ووضح انه يتدب ستر ما زاد عليها لان ستره جميعه مطلوب  
بصرى (قوله) ستر عورته) عبارة فى شرح بافضل ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما اه (قوله)  
مالخ) الى قوله ولم يراع فى النهاية ما فى (قوله) مالح) اى اصالة فلا يتدب مزج العذب بالمح عش (قوله)  
لانه (الخ) أى البارد (قوله) والسخن (الخ) وكذا العذب بجيرى (قوله) فلا بأس) عبارة النهاية فيكون  
حيث تذاولا لا يبلغ فى تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد اه (قوله) وينبغي (الخ) والاولى ان بعد الماء اناء  
كبير ويبعد عن الرشاخ لئلا يقدزه او يصير مستعملا ويعدمه انا من اخرين صغيرا ومتوسطا يغرف  
باصغير من الكبير ويصب فى المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قال فى المجموع نهاية (قوله) وان يجتنب ما مزمز  
(الخ) أى فيكون الغسل به خلاف الاول عش (قوله) فى إدخاله المسجد) أى للصلاة عليه (قوله) برفق  
الى قوله ورد فى المعنى وإلى قوله حتى بالنسبة (الخ) فى النهاية قول المتن (مائل الخ) اى قليلا نهاية ومعنى (قوله)  
لان اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلا ميل ويحتمل ان المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمعنى ليسل خروج ما فى  
بطنه اه قول المتن (فى ثقبه قفاه) والقفا مقصور وجوز الفراء مده معنى (قوله) وهوالخ) اى القفا  
(قوله) مع نوع تحامل) أى قليل عش (قوله) بعد الغسل) أى أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كفته معنى  
ونهاية (قوله) فأعنه الطبيب) اى منتشرة الرائحة كردى قول المتن (ولشكن الجمرة (الخ) وفى البجيرى عن  
القليوبى وإن كان محرما اه واستظهر عش انه لا فرق بين كونه خاليا عن الناس وغيره وفى الاسنى الجمرة  
بكر المبخرة اه (قوله) من اول وضعه) اى على المغتسل (قوله) وليعتن المعين (الخ) اى حين مسح البطن  
نهاية قول المتن (ثم يرضجه لقفاه) اى مستلقيا كما كان أولا نهاية ومعنى قال عش فى تعبيره بالاضجاع  
تجوز وحقيقته ان يلقه على قفاه (قوله) وما حوله) الاول تهيئة الضمير كفى النهاية والمعنى (قوله) كما يستحب  
الحى) اى بعد قضاء حاجته نهاية (قوله) على ما قاله الامام (الخ) اعتمده المعنى عبارة وفى النهاية والوسيط  
يغسل كل سواة بخرقه لانه لا يبلغ فى النظافة اه (قوله) بان المباحة) اى سرعة الانتقال (قوله) لحرمه مس  
شئ من عورته (الخ) مفهومه جواز مس احد الزوجين ما عدا عورة الآخر أى بلا شهوة ولا حرام كالنظر  
بل اولى فليتأمل سم (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين) اعتمده عش وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة  
فى جواز مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما مشه ووافقهم وكذا شيخنا البكرى فى كزه  
فقال بعد كلام مانعه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت فى سائر بدنه وان له  
النظر كذلك اذ هو اولى من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وياتى انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بان المباحة (الخ) كذا شرح رم (قوله) لحرمه مس شئ من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس  
احد الزوجين ما عدا عورة الاخرى بلا شهوة ولا حرام كالنظر بشهوة بل اولى فليتأمل (قوله) حتى بالنسبة  
لاحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة فى جواز مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناه  
بها مشه (قوله) حتى بالنسبة لاحد الزوجين (الخ) تصرح بحرمه مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة  
وفيه نظر وبؤيد النظر اطلاق قولهم الا ترى ما أى تدافعا لطلاق أن عدم المس مندوب فقط يدل على  
جواز مس العورة بلا شهوة ثم راي شيخنا الامام بالحسن البكرى فى كزه فى شرح قول المصنف  
الا ترى ما بعد كلام قرره مانعه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت  
فى سائر بدنه وان له النظر كذلك اذ هو اولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم راي

والغزالي ورد بان المباحة عن هذا المحل اولى ولف الحرقه واجب لحرمه مس شئ من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كثير ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الديمري والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري ويتجه أن السيد كذلك أهو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحمل مر والمذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة ومحمل الأولى حمله على ما إذا لم يكن غاسلا ولا معناه عبارة الشارح في شرح ما يفضل ويفض الغافل ومن معه بصره وجوبا بما بين السرة والركبة وجزء منها إلا أن يكون زواجورا وجهه لا شهوة وقد باقيا عد ذلك فظهر بلا شهوة بخلاف الأولى إلا الحاجة إلى النظر كعرة المغسول من غير هو المس كالنظر فيما ذكره (قوله ولولا العورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هال العورة بلا حاجة مراه (قوله بلقي) إلى قوله ويجب في النهاية والمعنى (قوله ويفضل ما أصاب الخ) أي أن تلوث سم ونهية معنى (قوله ونحو أشنان) أي كالصابون (قوله ويلقى) من باب رد عش (قوله) أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح أن لا تلوث بلف أنه يعد ثلاث خرقة لكن الذي يصرح به كلام الأصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الأوجه خلافا لما يقتضيه صنيعة إلا أن يقول بان مراده بضمضم تلك الخرقة نظيفا لم يصبه شيء من القدر بصري وقال الكردى على ما يفضل أن ما يأتي خرقة ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى أه أي وكلام الأصحاب في الخرقة الكبيرة التي لليد (قوله على أصبعه) أي السبابة نهية ومعنى (قوله تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى إلا قوله خلافا إلى المتن (قوله والأولى أن تكون الخ) وفارق الحى حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلاف هنا نهية ومعنى وبأى في الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسة معنى أي ويسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عذارى ووصل الما لمجوفه حرم ولا فلا نعم ولو تنجس قمه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحه وإن علم سبق الماء في جوفه عش (قوله من هذا) أي من استياك الميت باليسرى (قوله أنا لقلنا الخ) أي وإنه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمين حلي به يجزى عبارة البصري قد يقال قياسه أن الخرقة هنالو كفت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الأصبع من كونه باليمين فليتأمل أه (قوله ويتعهد الخ) يعنى عنه قوله السابق ويفضل ما بقى الخ (قوله) وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجا المذكور بقوله ويفضل بيساره الخ وينبغي أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كالحى السليم سم قول المتن (ويوضه الحى) ويتبع بعد ذلك ما تحت اظفارهم إن لم يقلها وظاهر أدنيه وصماخيه شرح ما يفضل زاد النهاية الأولى كما

ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو بخلاف ذلك (قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كثير ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر إلى كل بدنها في حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أي وخرج بحال الحياة ما بعد المات فهو كالحرم أه إذا لم يحرم منظر عورتها ولو بلا شهوة عبارة الديمري هناك فإن ماتت صار الزوج كالحرم في النظر كما إذا فدى في شرح المذهب أهو عبارة كثر الاستاذ شيخنا أبي الحسن هناك ما بعد المات فيصير الزوج كالحرم في النظر كما في المجموع ويتجه أن السيد كذلك أه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا يبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولولا العورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هال العورة بلا حاجة مراه (قوله ويفضل ما أصاب بده) أي أن تلوث (قوله في المتن) يدخل أصبعه أي السبابة فيعيا يظهر قاله في شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الدارمي واعتمده الأسنوى وغيره أه شرح مر (قوله والأولى أن تكون اليسرى) فارق الحى حيث تسوك باليمين للخلاف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح مر (قوله كسوك الحى) هذا بدل على أن هذا سوك الميت لا يقال هذا يؤدان أول سن وضوء الحى السوك لا نأقول ظاهر كلامهم أنه لا يتطلب غسل كى الميت أو لا قل هذا كان السوك أو لا

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولولا العورة لأنه أخف (ثم) باقى تلك ويفضل ما أصاب بده بماء ونحو أشنان و (يلقى) خرقة (أخرى) بيساره أيضا ويفضل ما بقى على يده من قدر طاهر أو نخس ويجب لفها في العورة كما عرف فعمل أنه يسن كافي المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للسواطين وأخرى لبقية البدن ثم بلف خرقة نظيفة على أصبعه (و يدخل أصبعه) تلك الأولى أن تكون اليسرى خلافا للقول كيعض نسخ المحرر (فه) وبمراها على أسنانه) بشئ من الماء كسوك الحى ولا يفتح أسنانه فلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الحى يستاك باليسرى أه وليس كذلك لوضوح الفرق فإن الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقة ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لقلنا بحصول السوك بالأصبع أو أراد فخرقة على أصبع للاستياك بها والأذى ينفذ منها لاسن كونه باليسرى (وزيل) بأصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقة الأولى المختصر (مافى منخرجه) بفتح أوله وثالثه وكسرهما

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل مانتحتها والأوجه كما بحثه الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المسنون كافي الغسل اه قال عرش قوله وبتبع يعود أى وجوب أن علم أن تحتها يمنع وصول الماء وإلا فتدباولاً لفرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت غطياً أو لا وقوله أنه ينوي أى وجوباً وقوله الوضوء المسنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من التنية بخلاف الغسل اه عرش عبارة شيخنا ولا تجب تنية الغسل لكن تسن خروجاً من الخلاف بخلاف تنية الوضوء قائماً واجبة وذلك بلغزو وقال لثاني واجب ونيتة سنة وشيئاً ونيتة واجبة فغسل الميت واجب ونيتة سنة وضوءه سنة ونيتة واجبة اه وعبارة البجيرى قرر شيخنا سم وجوب تنية الوضوء ثم قرر بعدها استحبابها شورى وجرى الزبائدي على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) إلى قول المتن ويسرهما في المغنى وإلى قول الشارح ولا ينافي في النهاية لإقوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوءاً كاملاً) أى ثلاثاً ثانياً ومعنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يبنى عنهما ما مرأى قول المصنف ويدخل أصبعه فخالج لأنه كالسواك وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) أى المضمضة والاستنشاق قول المتن (يسدر) وهو شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة سدره شيخنا عبارة البجيرى ورق المتن اه (قوله كالخطمي) أى والصابون قول المتن (ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعاً ويظهر أن هذا هو الأكل فلو غسل رأسه ثم سرحه وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة عرش (قوله أى شعورهما) لا يخفى ما فيه فإن الإضافة لأحدهما لامية والآخر يائية بصري أى فجمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية وقوله أى شعر رأسه ولحيته اه (قوله أن تلبدت) المعتمدان التلبيد شرط التبرجح مطلقاً شرح مر وفي شرح الروض الأوجه أنه شرط لتسريحهما بوسع الأسنان وظاهر المتن أن طلب التسريح كونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبيد شعرهما وهو حسن وأن قيد الروض طلب الأوسع بالتلبيد والمعتمدان التلبيد شرط لأصل التسريح سم عبارة الرشيدى قوله مر مطلقاً أى سوا من ذلك الشط وأوسع الأسنان وغيره أى خلافاً للمداد من جعل التلبيد شرطاً للشط وأوسع الأسنان فقط اه وعبارة عرش قوله مر أن تلبدت مفهومه أنه لم يتلبد إلا بيسن وينبغي أن يكون مباحاً اه (قوله فالأولى أن يقدم الرأس الخ) أى ولا يعكس لأن ينزل الماء من رأسه إلى لحيته فيحتاج إلى غسلها ثانياً شرح بأفضل قول المتن (واسع الأسنان الخ) ينبغي فيالو سرح بعضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه يعد إزراء للبيت والأزراء به حرام سم (قوله ولا ينافي هذا الخ) أى قوله قبل ندبا سم (قوله أن نحو الشعر يصل الخ) وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل سم (قوله بعد ذلك) إلى قوله ويستحب في النهاية والمغنى لإقوله لا مره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يترسب بينهما ويقدم عليه فهو صالح للقول بأن أول سنن وضوء الحى السواك للقول بأنه ثم عند المضمضة فليأتمل (قوله في المتن وبوضوء كالحى) أن كان في حين ثم يلف أخرى فأما الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله يغسل ويسار الخ وبين الوضوء وينبغي أنه على وجه الأول ليقوا أنه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كالحى السليم وأن لم يكن في حينها ذكر صدق بجواز كلا الأمرين كالحى السليم (قوله أى شعورهما) أن تلبدت الخ) المعتمدان التلبيد شرط للتبرجح مطلقاً مر وفي شرح الروض في قوله أن تلبد أى شعورهما شرط لتسريحهما بوسع الأسنان ويحتمل أنه شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو ظاهر كلام المجموع والأول أوجه اه وظاهر المتن أن طلب التسريح كونه بوسع الأسنان لا يتقيد بتلبيد شعرهما وهو حسن وأن قيد الروض طلب الأوسع بالتلبيد والمعتمدان التلبيد شرط لأصل التسريح (قوله كالحى) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الأسنان برفق) ينبغي فيالو سرح بعضيق الأسنان أو بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه يعد إزراء بآليات الأزراء به حرام (قوله ولا ينافي هذا) أى قوله قبل ندبا (أن نحو الشعر يصل عليه) وظاهر أى الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر أن كان غسل (قوله ويحرم كبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضوءه) وضوءاً كاملاً بمضمضة واستنشاق وغيرهما ويغسل فيهما رأسه ثلاثاً يدخل الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما مبالغة كالحى ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه (كالخطمي والسدر أولى ويسرهما) أى شعورهما أن تلبدت كما اقتضاه كلام المجموع لا لازالهما فى أصولهما كما فى الحى وإذا أراد التسريح فالأولى أن يقدم الرأس كما بحث وأن يكون (مبسط) يضم أو كسر فسكون وبضمهما (واسع الأسنان برفق) ليقل الانتفاخ أو ينعدم (وردد) ندبا (المنتفخ) أى الساقط منهما وكذا من شعر غيرهما (البه) فى كفته ليدفن معه كراماله ولا ينافى هذا ما بأتى أن نحو الشعر يصل على يغسل ويسترو ويدفن وجوبا فى الكل لأن ما هنا من حيث كونه معه وذلك من حيث ذاته (ويغسل) بعد ذلك كله (شقه الأيمن ثم الأيسر) المقبلين من عنقه أقدمه

(ثم يحرقه) بالتشديد (إلى شقة الأيسر فيغسل شقة الأيمن بماء القفا والظفر إلى القدم ثم يحرقه إلى شقة الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) لامره  
 في غسل البادئة بالماء من وقدم الشقان (١٠٤) اللذان بليان الوجه لشرهما ولو غسل شقة الأيمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الأيسر من

مقدمه ثم من ظهره حصل  
 اصل السنة ويحرم كبه على  
 وجهه (فهذه) الأعمال كلها  
 بلا نظر لنحو الصدر إذ لا  
 دخل له في الغسل كما هو  
 واضح فلا يردي عليه (غسلة  
 وتسحب) غسلة (ثانية) و  
 غسلة (ثالثة) كذلك (و)  
 يستحب في كل من هذه  
 الثلاث ثلاث غسلات  
 وذلك انه يستحب (ان  
 يستعان في الغسلة الأولى)  
 من كل من الثلاث (يسدروا  
 خطمي) بكسر الخاء في  
 الاضغاح لازالوا وسختم  
 بزيل ذلك بغسلة ثانية (ثم)  
 بعدها تين الغسلتين في كل  
 غسلة من الثلاث (يصب ماء  
 قراح) بفتح القاف أى  
 خالص (من فرقه) بقاء ثم  
 قاف كافي نسخ وبقاف ثم  
 نون كافي أخرى وغير في  
 الروضة بالتاني وهو جانب  
 الرأس وفسر الفرق في  
 القاموس بالطريق في شعر  
 الرأس وظاهر أن المراد من  
 العيارتين واحد وهو الصب  
 من أول جانب الرأس  
 المستلزم لدخول شيء من  
 الفرق إذ المراد بتلك  
 الطريق المحل الأبيض في  
 وسط الرأس المنحدر عنه  
 الشعر في كل من الجانبين  
 (إلى قدمه بعدد زوال الصدر)  
 فلم أن مجموع ما يأتي به  
 نسع غسلات لكنه غير

إلى ولو غسل قول المتن (ثم يحرقه) أى يحمله عرش عبارة شرح بافضل ثم يحوله اه قول المتن (بمائي القفا)  
 الأولى من أول القفا ليدخل القفا وقلو الظفر ينفخ عنه قوله إلى القدم بجري قول المتن (فيغسل الأيسر  
 الخ) ولا يعيد غسل رأسه ووجهه لحصول الفرض بغسله والاول لا يبدأ بصفحة عنقه فأتبعها أسنى وشرح  
 بافضل قول المتن (كذلك) أى بمائي قفاه وظهره من كفه إلى القدم نهاية معنى (قوله) ويحرم كبه على  
 وجهه) أى احترا ماله بخلافه في حق نفسه في الحياة فيفكره ولا يحرم لأن الحق له فله فعله معنى ونهاية واسنى  
 وشرح بافضل ويؤخذ من تعليمهم انه يحرم فعله بالتغير المحلى حيث لا يعلم رضاه فليتأمل بصرى قال عرش  
 قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم ان محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك والإجازة بل وجب اه (قوله)  
 إذ لا دخل له الخ) عبارة المعنى ما سياتى أنه يمنع الاعتداده اه (قوله) فلا يردي عليه) أى على المصنف أنه  
 كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون بحسوبة إلا بعد صبه نهاية قول  
 المتن (وتسحب ثانية وثالثة) أى فان لم تحصل النظافة يزدحني تحصل فان حصلت يشفع من الابتار بواحدة  
 معنى زاد النهاية فان حصلت من لم يزد عليه ان كإقتضاء كلامهما وقال الماوردي وأكل منها خمس فسيح  
 والزيادة إسرأف اه وبأنى في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى ضمها نهاية معنى (والذى في المحلى)  
 وحكى فتحها فليحرق بصرى قال عرش وفي شرح البهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقلوه مر  
 وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم الأصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمي بكسر الخاء  
 المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهمة وهو ورق يشبه ورق الخيزر ومثل الصدر والخطمي نحوها  
 كصابون واشتان ونحو ذلك اه وفي الكردى على بافضل رايبت نقلا عن كتاب الطب للزرق ان الخطمي  
 هو شجرة القر بناء بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورد الخمار  
 يزعرونه في نحو المراكن للتزهر برقة زهره اه وماتة تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح  
 القاف) أى وتخفيف الراء نهاية معنى (قوله) بقاء الخ) أى بقاء مفتوحة فرأسا كنه قفاف ويصح قراءته  
 من فوقه بقاء فواو شيخنا قول المتن (بعدد زوال الصدر) أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما زيل  
 به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى  
 من الثلاث بهى المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به إلى حصول  
 الاقتضاء على وفق الخبر والمعنى فيقتضيه فإذا حصل القفا وجب غسله بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة  
 كغسل المحلى معنى زاد النهاية فالثلاثة تحصل من خمس كما يستفاد من كلام الشارح بان يغسله بماء وسدر  
 ثم بماء مزيل له فمما غسلتان غير محسوبة تين ثم بماء قراح ثلاثا ومن تسعة وقله في تحصل ذلك كقيمتان الأولى  
 ان يغسله مرة وسدر ثم بماء مزيل له ثم بماء قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة وتكرر ذلك إلى تمام الثلاثة  
 الثانية ان يغسله بسدر ثم بمزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثا وهذا أولى فيما يظهر  
 اه (قوله) فلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا ذلك باب البراسى الذى سلكه الجلال المحلى وحاول حل  
 عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة بالسدر وأخرى مزيلة وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى  
 سلكه أى المحلى هو الذى في الروضة انتهى سم (قوله) مجموع ما يأتي) إلى المتن في النهاية لإقوله وهل  
 السنة إلى فان لم يحصل وقوله وبما قررت إلى واقتضاء المتن (قوله) وإن بواله الخ) وهو الأولى نهاية وشرح

في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنى الصدر وكل غسلة وأن بواله بأن يغسل الست التي بالسدر ثم بوالى الثلاث بافضل  
 القراح المحمل أو لاها المأرض وناها وذهاب السنة التثبيت وهل السنة في صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في غسلة

بافضل أى أقله الحر كفة فيه عش (قوله) فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة هل المراد بهما ما ذكره بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالحس في قول الماوردى واكمل منها خمس الجنس الى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس عشرة فليراجع وليحرره اهـ سم جزم الكردى على بافضل بان المراد بهما ما ذكره الخ عبارة حاصل ما ذكره اى الشارح في شرح بافضل انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر أو نحوه الثانية من زبله وهاتان غير محسوبتين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وإن لم يحصل النقاء بمرة من نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى أن يحصل الانقاء بزيادة عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم ان اراد عقب كل غسلة بماء قراح وان اراد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه اولى وجرى في التحفة على سن ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية من زبله ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها من زبله ويؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهى تسع غسلات على كلا التقديرين ثم إن لم يحصل الانقاء بالتسع زاد إلى أن يحصل الانقاء اهـ وقضية كلامه ان المراد بخمس فسبع في كلام الماوردى ما مر عن سم وقضية كلام شيخنا خلافة حيث قال في شرح قول الغزى ثلاثا او خمسا او أكثر مانصه قوله ثلاثا والسنان تسكون الاولى بنحو سدر والثانية من زبله والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور وعمل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء او ارجب الانقاء وقوله او خمسا والسنان تسكون الاولى بنحو سدر والثانية من زبله والثالثة بماء قراح اهـ فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة من زبله والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره او أكثر من الخمس والاكثر منها ايام سبع فالاولى بنحو سدر والثانية من زبله والثالثة بنحو سدر والرابعة من زبله والثالثة بماء قراح او الخامسة من زبله والثانية من زبله سدرو والخامسة كذلك والسادسة من زبله والسابعة بماء قراح واما تسع فالاولى بنحو سدر والثانية من زبله والثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة من زبله والسادسة بماء قراح والسابعة بنحو سدر والثامنة من زبله والتاسعة بماء قراح فالأمر القراح مؤخر عن كل من زبله ويصح أن يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث راكلة تسع أو وسطه خمس أو سبع خلافا لقول الحشى واكمله سبعة وما زاد اسراف اهـ (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الحلى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الحلى بمحض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البهجة واستوى لافرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما عش (قوله) فسبع ظاهر أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء عليه فإصورية السبع ولعل صورتها أن يحصل الانقاء بالسادسة فيسن سابعة للاتباع اهـ (قوله) والزيادة اسراف أى على السبع وأن كان الماء مسبلا لأن السبع هنا كالثلاث في الوضوء بجماع الطلب وقد قالوا فيه أن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره عش (قوله) ولا يسقط الفرض بغسلة الخ) أقول يؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع بغسل عنها وهى ما إذا كان على شخص غسل واجب فبدلك بدنه بنحو اشتنان ثم يفيض الماء عليه فأوبارفع الجنابة مثلا فلا ترتفع لأن الماء يتغير لما ذكره التغير المضطر على أن في ذلك مانعا آخر وهو وجود الصارف الذى يعين معه استدامة النية في الطهارة كما يؤخذ ما تقرر في الوضوء وليتفطن لذلك فانه مهم وكثيرا ما يغفل عنه بصري (قوله) وبما قررت به) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث و (قوله)

(قوله) فان لم يحصل الانقاء بالثلاثة المذكورة هل المراد بهما ما ذكره الشارح بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالحس في قول الماوردى واكمل منها خمس الجنس الى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس عشرة ولا ينبغي أن يراد بالثلاث غسلة السدر ومن زبله الماء القراح لان هذا لا يوافق قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة زاد لان الزيادة

السدر من التيانم والتيانم  
والتجريف السابق لم يرفى  
ذلك تصريحا ولو قيل تحصل  
السنة بكل والاغيرة أولى  
لا تيجها فان لم يحصل الانقاء  
بالثلاثة المذكورة زاد  
ويسن وتران حصل بشفع  
وان حصل بهن لم يزد عليهن  
كاقتضاء كلامهما وقال  
الماوردى هى أدنى الكمال  
وأكمل منها خمس فسبع  
والزيادة اسراف اهـ ولا  
يسقط الفرض بغسلة تغير  
ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا  
لانه يسلبه الطهورية كما مر  
سواء المخلطة له وهى الاولى  
والمزيلة وهى الثانية من  
كل من الثلاث وبما قررت  
به المتن يعلم أنه لا اعتراض  
عليه وقول من كل من  
الثلاث هو ما اعتمده جمع  
وصرح به خبر أم عطية  
فاقتصار المتن والروضة  
كالاصحاح على الاولى ان  
لم يحمل

على ما ذكرته يحمل على انه لبيان (١٠٦) اقل الكال واقضاء المتن استواء السدرو الخطمي ينازعه قول الماوردي السدر اولى للسدر

عليه ولانه أسكس للبدن الا  
أن يجعل على الاستواء في  
اصل الفضيلة قيل وافهام  
الروضة اجمع بينهم ما غريب  
واستحب المرنى إعادة  
الوضوء مع كل غسلة (وأن  
يجعل في كل غسلة) من  
الثلاث التي بالماء الصرف  
في غير المحرم (قليل كافور)  
مخالط بحيث لا يغيره تغيرا  
ضارا او كثيرا اجاورا لما  
مرانه نوعان وذلك لانه  
يقوى البدن ويغفر الوهم  
والاخيرة اكدر ويكره  
تركه وبلين مفاصله بعد  
الغسل كائناته ثم ينشفه  
تنشيفا بلغا لا يبتل كفته  
فيسرع تغيره وباقى بعد  
وضوئه وغسله بذكر  
الوضوء بعده وكذا على  
الاعضاء على ما مر ويسن  
اجعله من الترابين او  
اجعلني ولإياه (ولو خرج  
بعده) أي الغسل أي وقيل  
الادراج في الكفن (نجس)  
ولو من الفرج (وجب  
ازالته) تنظيفا له منه  
(فقط) لأن الفرض قد  
سقط بما وجدوا عليه لا يجب  
بخروج منيته الطاهر شئ  
(وقيل) يجب ذلك (مع  
الغسل ان خرج من الفرج)  
القبل او الدبر لانه يتضمن  
الطهر وطهر الميت غسل  
كل بدنه (وقيل) يجب مع  
ذلك (الوضوء) كالحي اما  
ما خرج من غير الفرج او  
بدا الادراج في الكفن فلا

على ما ذكرته وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المرنى إعادة الوضوء الخ) وفيه  
نظر بل ظاهر كلامهم بخلافه شرح مراده سم وبصرى قال عش قوله مر وفيه نظر الخ معتمد اه (قوله  
من الثلاث) إلى قوله وباقى في النهاية والمغنى الا قوله كائناته (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم اذ مات قبل  
تحمله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله بناه ومغنى وشرح بافضل فان مات بعده كان كغيره في  
طلب الطيب شيئا (قوله من الثلاث) ظاهر صنيعه ولو فرقا وتقدم التصريح بذلك عن النهاية والكردى  
وشيئا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله غخالط) هو المسمى بالطيار  
شيئا (قوله او كثير الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور وضوءه يدل على بناء يجعل في المتن للفاعل  
سم (قوله بجاورا) أي ولو غير الماء شيئا (قوله لانه) أي الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا باقى في  
التنشيف هنا الخلاف في تشفيف الحى معنى ونهاية (قوله لا يبتل كفته) وبهذا فارق غسل الحى  
ووضوءه حيث استحجوا ترك التشفيف فيهما أسى (قوله وباقى الخ) عبارة لا شئ قال الا ذكرى وعد  
صاحب الحصال من السنن التشهد عند غسله قال وكان مراده عند فراغه منه ويكون كالنائب عنه قال  
ويحسن ان يزبد اللهم اجعله من التوابين ومن المطهرين او يقول اجعلني ولإياه وقياسه ان باقى في الوضوء  
بذلك وبدعاء الأعضاء (قوله بعد وضوئه وغسله) أي بعد كل منهما (قوله بعده) أي الذى بعد  
الوضوء (قوله وكذا على الأعضاء) أي باقى بذكر الوضوء على اعضائه (قوله اجعله من التوابين)  
كان المراد من جملتهم حكما لاحقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أي او وقع عليه نجس في آخر  
غسله أو بعده نهاية ومغنى قال عش فرع لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصححت  
الصلاة عليه لان غايته انه كالحي السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مر سم على المنهج وقضية  
التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى  
لو اخرت للمصلحة الصلوة وجبت إعادة ما ذكره وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس  
لأجابه المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أي الغسل) إلى قوله والاصل في النهاية والمغنى الامانة عليه قول  
المتن (فقط) أي من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى  
ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا يحد نجس أو غيره لا تنفاد ككفها اه (شئ) أي الازالة والغسل  
والوضوء (قوله يجب ذلك) أي يجب ازالته قبل اذ لم يكفنهاية ومغنى (قوله لانه) أي خروج النجس من  
الفرج (تضمن الطهر) أي يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لعله مقلوب عبارة النهاية والمغنى يجب ازالته مع  
الوضوء بالجر على تقدير مع وان كان قليلا ذكر في المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كافي الحى  
اه قال عش قوله مر بالجر وقد رابن حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحي)  
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله او بعد الادراج) شامل لما بعد الصلاة عبارة البجيرى والضابط المعتمد  
انه يجب ازالته ما لم يدفن مر فوجب اذا خرج بعد الصلاة حيا اه (والاصل انه) أي فلا يعترض بكون  
الرجل يغسل المرأة وعكسه في سرور اذا كانا في الاصل كما قاله الشارح ففى كالمستحائى في قول المتن (يغسل  
الرجل) (تنبيه) لو صرف الغسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنابة مثلا اذا كان

على الثلاث هذا المعنى مطلوبه سواء أتى أو لم يتق فليراجع وليحذر (قوله واستحب المرنى إعادة الوضوء مع  
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخلافه شرح مر (قوله من الثلاث الخ) ظاهر صنيعه وان فرقا وفيه نظر  
لان اثر الكافور فيما عدا الاخرة حيث يزول بغسله السدر الاية بعده اللهم الا ان يمنع ذلك فليتأمل  
(قوله وكثيرا) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في المتن للفاعل (قوله في المتن)  
وجب ازالته فقط) هنا واضح قبل العملاء لوقوفه على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فل يجب  
ازالته ولا يفي نظر (قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الاصل والاول وفيها هو  
المصبر اه اقول نصب الاول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل ان يوجه بافاده ما للحصر اخذ اذ من

جبنا (و) الاصل انه (يغسل الرجل) (و) كفته قطعاً



جنباً ينبغي وقاها بأنه يكنى ولو قلنا باشتراط التنية لأن المقصود النفاقة وهو حاصل وكما لو اجتمع على  
 الحى غسلان واجبان نوى أحدهما فإنه يكنى سم على المنهج اه عش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغنى قوله  
 الرجل الرجل والمرأة والمرأة بنصب الاول فيها خطؤه وذلك ليصح اسناد بغسل المسند للذكر للوث  
 لوجود الفاصل بالمفعول كافي قوله أى القاضى امرأة ويجوز رفع الاول منهما ويكون من عطف الجمل  
 ويقدر فى الجملة المطر ففعل مبدوء بعلامة التانيث اه زاد النباية على أنه يصح ذلك بدون ما ذكر لأنه  
 معطوف فهو تابع ويعتبر فيه ما لا يتغير فى المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا بفيد الحصر والاختصاص  
 ولو قدم الفاعل لم يستغنى عنه حصر اه وفى سم ما بواقفه (قوله وخلافه ركك) مجرد دعوى عنوة  
 لاستدلالها قالة سم اقول سنده قوله لتفويته الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل انها افادة الحصر اخذامن  
 اطلاق قول السعدان تقديم ماحقه التأخير بفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاما من الفريقين قد يغسل  
 الاخر كما يعلم لأنه باعتبار الاصل سم وعش (قوله ولو امرد) والقياس امتناع غسله للاستدلال امرد  
 النظر له إلحاقاً بالمرأة فى سم بعد ذكر مثله عن الناشزى اقول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان  
 بالغاً الحرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أو مشتهى كما يأتى قال عش قوله مر والقياس الخ  
 خلافاً لمج (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت امرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له يم أيضاً بناء على حرمة النظر  
 اليه وواقفه لم يكن فيه بما إذا خشي الفتنة لأنه اعتمد ما صححه الرافعى من أنه لا يحرم النظر للأمرد إلا  
 عند خوف الفتنة وهذا ما يبنى به فان الغالب ان مغسل المرء الحسان هو الاجانب سم على المنهج وظاهره  
 وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما يمكن نظيره ما قاله فى الشهادة  
 على الأجنبية إلا ان يفرق بأن الغسل هنا لا بخلاف الشهادة فانه ربما يصح الحق بالامتناع ولا يدل لها  
 ولعله الاقرب وقوله إذا حرمتنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتمد اه عش ولوقيل ان الاقرب هو  
 الاول يتجانب عن ازار الميت وعملاً باطلاقهم لم يعد (قوله لما يأتى الخ) أى قبيل قول المصنف وأولى الرجال  
 الخ (قوله كذلك) أى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) أى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نوحوا ولم) الى  
 قوله ولو لم يعلم المغنى إلا قوله وان جازا وليس لها ولى قول المتن فان لم يحضر فى النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو  
 نوحوا ولم) الخ أى كالمرءة نهاية ومعنى (قوله بل أولى) أى الملكة الرقة والبضع جميعاً نهاية ومعنى (قوله  
 ولا ارتفاع الخ) عطف على كاز وجدة عبارة النهاية والمغنى والكتابة ترتفع بالموت اه وهى احسن (قوله لا  
 مزوجة الخ) فى عطفه على ما قبله تامل ولعل الحمزة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن متزوجة الخ وفى  
 المغنى نحوها (قوله ومعتدة) أى ولو من شبهة عش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة إما ملوكة بالسبي  
 والاصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى وبغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا المسها ولا النظر اليها  
 بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لا نائقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضمها كما صرح به فى المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ماحقه التأخير بفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاما من الفريقين قد يغسل  
 الاخر كما يعلم لأنه باعتبار الاصل واما توجيهه بامتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا يستدل بالثبوت  
 الحقيقى المعطوف بدون الفصل بفعله ليدفع عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبما كان قد قدر فعل  
 مؤنث للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتم (النصب) قد دوج منه من جهة المعنى بان فيه  
 اشارة الى الاهتمام بالميت رانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا إما ذكر بالتبع فليتم (قوله وخلافه  
 ركك) مجرد دعوى عنوة لاستدلالها (قوله ولو امرد) فى الناشزى تنبيه اخر إذا حرمتنا النظر الى الامرء  
 إلحاقاً بالمرأة فإنه انبأ امتناع تغسيل الرجل له اه اقول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان بالغاً الحرمة  
 النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة إما ملوكة بالسبي والاصح حل التمتع بها ما سوى  
 الوطء فغسلها أولى وبغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا المسها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لا نا  
 نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لضمها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتدة بجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركك  
 لتفويته نكتة تقديم  
 المفعول على خلاف الاصل  
 وهى الاشعار بأهمية  
 ما للكلام فيه وهو الميت ولو  
 أمرد لما يأتى فى الخنثى ولأنه  
 من الجنس (الرجل والمرأة)  
 كذلك (المرأة) إلحاقاً لكل  
 بجنسه (ويغسل أمته) ولو  
 نوحوا ولمسها مكاتبة وذمية  
 كازوجة بل أولى ولا ارتفاع  
 الكتابة بالموت لازمة  
 ومعتدة ومستبرأة ومشتركة  
 ومبعضة

وكذا نحو وثنية على  
 الوجه الحرمه بعضهم عليه  
 وان جازله نظر ما عدا ما بين  
 سرور كبرية غير المبيضة كما  
 يأتي في النكاح وليس لها ولو  
 مكتوبة وأم ولد أن تغسل  
 سيدها لا تتقاه للورثة أو  
 عتقها بخلاف الزوجية لبقاء  
 آثار الزوجية بعد الموت  
 (وزوجته) غير الرجعية  
 والمعتدة عن شبهة وان حل  
 نظرها لتعلق الحق فيها  
 بأجنبي ولو ذمية (وهي) أي  
 غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل  
 (زوجها) اجماعا وان  
 اتصل بزواج بأن وضعت  
 عقب موته ويعلم ما يأتي  
 ان الكافر لا يغسل مسلما  
 ان الذمية إنما تغسل  
 زوجها الذي (ولفان)  
 أي السيد وأحد الزوجين  
 (خرقة) ندبا (ولا مس) من  
 أحدهما ينبغي أن يصدر  
 لشيء من بدن الميت خففا  
 لطهارة الغاسل إذ الميت  
 لا يتنقض طهره بذلك فان  
 خالف صح الغسل لا يقال  
 هذا مكره مع ما مر من لف  
 الخرقة الشامل لأحد  
 الزوجين لأن ذلك في لف  
 واجب وهو شامل لما كان  
 موهذا في لف مندوب  
 وهو خاص بهما فلا تنكرار  
 نعم الذي يتوهم

فاشبهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أي من كل أمة تحرم  
 عليه كجوسية نهاية ومعنى (قوله غير المبيضة) سياقي في هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور كبرية  
 المبيضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليظن هذا التقييد (وليس لها) أي للامة (قوله)  
 ببقا آثار الزوجية (الخ) أي بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أي وان تزوج اختها ونحوها  
 أو أرباعا أو ما معني ونهاية (قوله غير الرجعية) أي فلا يغسل الحرمه المس والنظر وان كانت كالزوجة في  
 النفقة ونحوها ومثلا بالآلي البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أي المعتدة بشبهة لما عدا ما بين  
 السرور الكبرية نهاية ومعنى (قوله ولو ذمية) أي وان لم يرض به رجال عارها من أهل ملتها نهاية قول المتن  
 (وهي زوجها) ظاهر هو لو كانت أمقوه وظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي من أهلها لاحق لها في ولاية الغسل لأن  
 الكلام هنا في الجواز ع (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استدرت ما غسل  
 رسول الله ﷺ إلا نسائه ورواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أي لو ظهر  
 لها فو لها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نسائه لمصلحتها بالقيام بهذا الغرض العظيم  
 ولأن جميع بدنه يحل لنظره حال حياته ولأن أبكر أوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فقغت ولم  
 يشكره أحد (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) في المبالغة بهاشي موفى كذا الاستاذ البكري وغسل الذمية  
 زوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان  
 كان المراد انها لا تمكن من التغسل ففيه نظر لأنه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم باتهامش عن  
 شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسل الذمية زوجها المسلم وان شيخنا الزبدي اعتمدوه وهو صريح بقول المحلى  
 إلا ان غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه (قوله أي السيد) أي قوله فان خالف في المعنى (قوله أي السيد)  
 أي في تغسل امته (واحد الزوجين) أي في تغسل الآخر نهاية ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن  
 أحدهما متعلق بهو ينبغي الخ غيره كرى أي (قوله لشيء الخ) متعلق بمس أو بضمة المستتر في يصدر  
 ولا ينبغي ما في تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقلا ولا مس واقع بينهما وبين الميت  
 أي لا ينبغي ذلك (قوله ع ش قوله مر أي لا ينبغي ذلك أي لا يحسن فلنس مكروه في غير العورة اما فيها  
 لخرام كما مر في قوله مر ولف الخرقة واجب الحرمه مس شيء من عورته بلا سائر (قوله لا يقال هذا) أي  
 قول المصنف ولفان خرقة (قوله لان ذلك في لف واجب الخ) وهذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التي تغسل  
 السواتين اما الخرقة الثانية التي تغير العورة فواضح كون لفها مندوبا لا واجبا ويمكن دفع التنكير بطريق  
 آخر بأن يقال ما مر بالنسبة لأصل الذنب وما هنا بالنسبة لنا كده فلا تنكرار بصري (قوله وهو) أي اللف  
 الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمه من أحد الزوجين عورة الآخر كراهة من ماعداها كما صرح به  
 ابن حج فبا تقدم ونقل سم على حج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منها وعليه

البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (قوله وكذا نحو وثنية على الوجه) أي الذي يحته البارزى خلافا  
 للاسوى ورفق في شرح الروض على طريق الاسوى بين نحو الجوسية ونحو المعتدة فراجع (قوله الحرمه  
 بعضهم عليه وان جازله نظر ما عدا ما بين سرور كبرية غير المبيضة) قد يستوضع على المنع هنا والجواز في الحرم  
 مع حرمه بضعها وجواز نظر ما عدا ما بين شرتها وركبتها بان الأصل في الاجانب الحرمه لان مظنة الشهوة  
 فامتنع تغسيلها إلا ما أباح له الشرع تغسيلها كالزوجة ومن معناها من الامة التي يصل بضعها بخلاف  
 المحارم لان من مظنة الشهوة فكأن بمنزلة الجسد (غير المبيضة) سياقي في هامش باب النكاح حل نظر  
 ما عدا ما بين سرور كبرية المبيضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليظن هذا التقييد (غير  
 الرجعية) المعتدة عن شبهة) أي كما قال الأذري أنه التقياس واجاب في شرح الروض عن رد الزكشي له بما  
 اشار اليه الشارح (قوله وان حل نظرها) أي لما عدا ما بين السرور الكبرية كما عبر به في شرح الروض عن  
 الزكشي (قوله ان الذمية إنما تغسل زوجها الذي) في المبالغة بهاشي موفى كذا الاستاذ البكري وغسل

إنا هو شكرز هذا مع من  
غير بأنه يسن لكل غاسل  
لفخرقة على يده في سائر  
غسله ومع ذلك لا تكرار  
أبضا لأن هذا بالنظر  
لكراحة اللبس وما هنا  
بالنظر لانتقاض الطهريه  
(فان لم يحضر إلا أجنبي)  
كبير واصح والميت امرأة  
(أو أجنبية) كذلك والميت  
رجل (يم) الميت (في  
الاصح) لتعذر الغسل  
شرعا لتوقفه على النظر  
والمس المحرم ويؤخذ منه  
أنه لو كان في ثياب سائفة  
ويحضر فنهز مثلا وأمكن  
غسسه بليصل الماء لكل  
بدنه من غير مسح ولا نظف  
ويجب وهو ظاهر على أن  
الأذرى وغيره أطالوا  
في الانتصار للمقابل مذهبا  
ودليلا وقضية المتن  
ككلامهم أنه يميم وإن  
كان على بدنه خبث ويوجه  
بتعذر إزالته كاتقترع على  
توقف صحة التيمم أى  
والصلاة الآتى في المسائل  
المنثورة على إزالة النجس  
إن أمكنت كإمراة أما  
الصغير بأن لم يبلغ حدا  
يشتهى والخنثى ولو كبيرا  
لم يوجد له محرم فيغسله  
الفريقان أما الاول  
فواضح وأما الثاني

فاذكرهم هنا من التذنب مخضص لعموم قوله ثم ولف الخرقه واجب وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر  
قوله هنا وهو خاص بها فيكون المنس ولو للزوجة عند مكرها وإلحاما عرش (قوله إنا هو) أى  
المتمم (تكرر هذا) أى ما هنا (مع من غير الخ) أى هناك (قوله ومع ذلك) أى التعبير بأنه يسن لكل غاسل  
الخ (قوله لأن هذا) أى قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر  
كافر ومسله أجنبية غسله الكافر لأن له النظر اليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله  
واضح) مفهوماً أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد له أو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به وقد  
يوجه بالقياس على عكسه سمى حجاً اه عرش أقول وكذا مفهوم قول الشارع كبيران الصغير ذكر أو  
أنثى يغسل الرجل والمرأة الأجنبية وقد يوجه بالقياس على عكسه الآتى والله أعلم (قوله امرأة) أى مشبهة  
وإن لم تبلغ اخذاً بما أتى في عتزالها (قوله كذلك) أى كبير أو صغرة قال سمى فرع قد يؤخذ من قوله السابق  
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسل الأجنبي أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أم  
الغاسل اه وتقدم عن عرش الحزم بذلك (قوله رجل) أى مشتهى وإن لم يبلغ اخذاً بما أتى في قول المتن (يم  
الخ) أى جواباً نهاية ومعنى قال عرش أى بما أتى كإمامه معلوم وفي سمى على حج هل يجب التيمم أم لا اه أقول  
الأقرب الاول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشورى على  
المنهج جزم ابن حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه وفي الجبى عن الحلبي ولا يجب في هذا  
التيمم نية إلحاقاً بصلاته أى بالخلاف هنا مبنى على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الاصح) ولو  
حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالموتيم لتقدم الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة هذا هو  
الظاهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها حادثة طهارته سمى على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة  
مالم يحضر بعد الدفن فلا يتيسر لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كالدفن ولا غسل فانه يتيسر  
لأجله ذلك لأنه لم يجد ثم غسل ولا بدله وينبغى أن مثل الدفن إدلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن  
بعضهم في الدرس خلافه فليحرج عرش (قوله لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرى في النهاية (قوله لتعذر  
الغسل) عبارة النهاية بتم المعتبر إلحاقاً بالفقيد الغاسل بفقد الماء اه قال عرش وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب  
طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا يتشبه عليه فيه التغير لم يكن بعيداً اه (قوله  
ويؤخذ منه) أى من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وإمكن غسسه به) أى أو صب ماء عليه يعمه  
سمى عرش (للقابل) أى مقابل الاصح وهو أن يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقه ويغض  
طرفه ما أمكنه فأنظر إلى النظر نظر للضرورة نهاية ومعنى ولعل الاول في مننا تقليده تجنباً عن التعبير  
والأزراء (قوله أنه يميم وإن كان على بدنه خبث الخ) أى فلا يزاله الأجنبي والأوجه كما قلنا شيخنا أنه يزاله  
ويفرق بأن إزالة البدن لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كإمامه معنى ونهاية وشيخنا قال  
سمى وكذا قالهم وفي شرح البهجة فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ اه وقال عرش قوله لم أنزل به أى  
الأجنبي رجلاً أو امرأة أى وإن كانت الزوجة فلو عمت النجاسة بدنهما وجب إزالتهما ويحصل بذلك الغسل  
وينبغى أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بأن له بدلاً بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب  
ما وقع السؤال عنه من أن رجلاً مات مع زوجته وقت جماعها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الأجنبية

الذمية لزوجهما المسلم مكرهاه (قوله كبير واضح) مفهوماً أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد له أو يغسل  
الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به وقد يوجه بالقياس على عكسه (فرع) قد يؤخذ من قوله السابق  
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسل الأجنبي أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أم  
الغاسل (قوله وإمكن غسسه به) أى أو صب ماء عليه يعمه (قوله وجب) مسمى عليه مر (قوله أنه يميم  
وإن كان على بدنه خبث) أى فلا يزاله الأجنبي كالأغسله قالهم في شرح البهجة والأوجه خلافه وهو يفرق  
بأن إزالة البدن لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كإمامه في عمله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة أيا ومسها **(قوله إن أمكنت كاسر)** أى فى باب التيمم فى شرح قول المصنف يساره يمنة فى تنبيهه فراجع بصري **(قوله أما الصغير)** إلى المتن فى النهاية والمعنى إلا قوله ندبا **(قوله أما الصغير)** أى ذكر الواثى ع **(قوله والخنى الخ)** وكذا من جهل ذكر أو اثنى كان اكل سبع ما به يمين أحدهما عن الآخر اه سم على المنهج اه ع **(قوله فيغسله)** أى كلام الصغير مطلقا والخنى المشكل إذا لم يوجد له حرم **(قوله الفریقان)** أى يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء ع **(قوله أما الاول فواضح)** أى لحل النظر والمس له معنى ونهاية **(قوله للضرورة)** يؤخذ من التعليل بالضرورة انه لو غسله أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيله سم **(قوله ويغسل)** أى الخنى عند فقد المحرم من (فوق ثوب) أى وجوبه ع **(قوله ويحتاط الفاسل الخ)** ويفرق بينه وبين الاجنبى أى حيث حرم على المرأة تغسيله وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد فى جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم نهاية ومعنى **(قوله ندبا)** قال الناشرى **(تتمه)** قال الاسنوى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل الخنى فيجبه اقتصاره على غسله واجدة لان الضرورة تندفع بها سم على المنهج اه ع عبارة الایعاب قال الماوردى ينبغي ان يغسل فى ظلمة وان يكون مغسله او ثوبه والاسنوى يبنى ان لا يثلم اه **(قوله فى الغسل)** أى إذا اجتمع من اقاربه من يصلح لغسله نهاية قول المتن (اولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الاول بالميت الرقيق قربه الحر اوسيده سم على حج والا قرب الثانى لانه لم تنقطع العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع اقول ولوقيل باقرية الاول لم يبعد **(قوله وسياى)** أى فى الفرع الآتى أنهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء نهاية **(قوله أن الاقفة)** إلى قوله والفقية فى النهاية والمعنى **(قوله والفقية الخ)** كذا فى شرح المنهج قال الجبیری علیه قوله والفقية أى الاقفة وقوله من غير الفقية أى غير الاقفة لانه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له اه وقد رد عليه انه حينئذ يكون مكررا مع ما قبله ولعل الاول ان يقال ان الفقيه هنا محمول على المعنى العرفى (لان القصد الخ) راجع لقوله ان الاقفة الخ **(قوله وثم)** أى فى الصلاة **(قوله والحاصل)** إلى المتن فى شرح المنهج وكذا فى النهاية والمعنى لا قوله قالوا لى وقوله ومن قدمهم إلى فالرجال **(قوله قالوا لى)** أى الامام اوانائبه شرح المنهج **(قوله قالوا لا ماخ)** علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تاخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الاقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذى الارحام سم قال النهاية وإنما جعل الولاء فى غسل الذكور وسطا لقوة الولاء فيهم ولذا يورثونه بالتفريق واخر فى غسل الاناث تقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء فيه لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء فى الاناث ولهذا لا تراثت بولاء إلا عتيقها او منتهاه بالنسب او لاء **(فذو الارحام)** هذا موافق لما ذكره فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الارحام وسياى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة الماروزة وتبهم الشيخان وقياسه ان يكون هنا كذلك سم **(قوله إذا لم ينظم امر بيت المال)** أى بان فقد الامام او بعض شروط الامامة كان كذا جائزا كرى أى كائن ومتناوفا قبله متين من الاعوام **(قوله فالزوجة)** كلامهم يشمل الزوجة الامه وذكر فيها ان الاستاذ احتالين اوجهها لاحق لها بعد هاجن المناصب والولايات ويدلله كلام ابن كج الا فى نهاية أى لنقص الانوثة والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة ع **(قوله**

فللضرورة مع ضعف الشهوة بالموت ويغسل من فوق ثوب ويحتاط الغامل ندبا فى النظر والمس (وأولى الرجال به) أى بالرجل فى الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسياى لكن غالبا فلا يرد أن الاقفة بباب الغسل أولى من الاقرب والاسن والفقية ولو أجنبيا أولى من غير فقيه ولو قريبا عكس الصلاة على ما بآتى فيها لان القصد هنا احسان الغسل والاقفة والفقية أولى به وشم الدعاء ونحو الاسن والا قرب أرق فدعاؤه أقرب للاجابة والحاصل أنه يقدم رجال عصابة النسب قالوا لا ما قالوا لذو الارحام ومن قدمهم على الوالى حل على ما إذا لم ينظم بيت المال فالرجال الاجانب

الروض فالشارح وهذا بقوله ويوجه الخ **(قوله للضرورة)** يؤخذ من التعليل بالضرورة انه لو غسله أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيله **(قوله فى المتن وأولى الرجال به اولاهم بالصلاة عليه)** انظر هل الاول بالميت الرقيق قربه الحر اوسيده **(قالوا لا ما قالوا فى ذو الارحام)** علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تاخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الاقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذى الارحام **(قوله قالوا لى ذو الارحام)** هذا موافق لما سيذكره الشارح فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الارحام وسياى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة الماروزة وتبهم الشيخان

فالزوجة فالنساء المحارم (و) أولى النساء (جاء) أي المرأة (قرايتها) المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لأنهن أشق قبل قال الجوهري القربات من كلام العوام لأن المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو موقوفة ودناها (١١١) ويجب أخذها من علته بصحة هذا

الجمع لأن القربات أنواع محرم ذات رحم كالأم ومحرم ذات عصوبة كالأخت وغير محرم كبنات العم (ويقدم على زوج في الأصح) لأن الأناث بمنزلة البنات (وأولاهن ذات محرمية) من جهة الرحم ولو حافظنا رمي من لو فرضت رجلا حرم عليه نكاحها بالقرابة لأنهن أشقن فان استوى ثنتان محرمية فالتى في محل العصوبة كالعمة مع الحالة أولى ثم ذات رحم غير محرم كبنات العم وتقدم القرى فالقرى فان استوى ثنتان درجة قدم هنا بما يقدم به في الصلاة فان استوى باقى ذك أقرع ولا ترجح بزيادة إحداهن بمحرمية رضاع إذا لم يدخل لهما أصلا قاله الاستوى لكن خالفه البلقيني فبحث الترجيح بذلك حتى في بنت عم بعيدة ذات رضاع على بنت عم قريبة ليست كذلك وبمحرمية المصاهرة وواقفه الأذرى على الأولى (ثم) ذات الولاء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة بناء على ما مر عن البلقيني ثم (الأجنبية) لأنها أوسع نظرا عن بعدها (ثم) رجال القرابة كترتيب صلاتهم (لأنهم أشقن

مر أو جهما لاحق لها أى يقتضى أن تقدم به على غيرهما وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشك على هذا تقدم زوجها البعدى رجال القرابة وأى فرق بين الذكر والأنثى الرقيقين ولعل الفرق أن البعدى من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجلالة كذلك كالأمة (قوله) وأولى النساء (أى قوله) يجب أن لا يفتى فى القول قبل والى التنبيه فى النهاية لا أقوله ولو حافظنا وقوله ولا ترجيح إلى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لأن المصدر الخ) أى الذى للنوع كرسى (قوله ويجب الخ) هذا على النزول لإفا فاده الجوهري ومحل تأمل لأن منع جمع المصدر مادام باقيا على مصدره وما بعد نقله إلى معنى آخر كما هنا فحل تأمل بصرى عبارة عرش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ لكن يحتاج لتقدير مضاف أى ذوات قراباتها ويجمع القرابة بمعنى القرية مجازا ليصح الخ لاه قول المتن (ويقدمن) أى القربات (قوله لأن الأناث الخ) أى وإن كان منظور الزوج أكثر لان حل نظره عارض وحل نظره من أصلي سم (قوله وهى من) أى قوله وشرط المتقدم فى المغنى لا أقوله ولا ترجيح إلى قوله الاستوى (قوله فالتى فى محل العصوبة الخ) أى فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان استويا فى الجميع ولم يتشاحا فذاك وإلا أقرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت عرش عبارة سم عن الشهاب البرلى على شرح البهجة فالتى فى محل العصوبة أولى ينبغى أن يكون محله عند الاستوى فى القرى كظهيره إلا فى غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كثيره أن المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الحالة اه (قوله) وتقدم القرى فالقرى الخ (يحتمل رجوعه أيضا لقوله السابق) فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استويا) كان الظاهر الثانى (قوله ذات رضاع) أى إذا كانت أما واختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبمحرمية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله على الأولى) يعنى الترجيح بمحرمية الرضاع كذا فى المغنى وقضية كلام النهاية أن الموافقة لتمامها الترجيح بمحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بان كانت معتقة أما العتقة فلا حتى فى النسل عرش قول المتن (ثم رجال القرابة) أى من الأبوين وأمن أحدهما نهاية معنى (قوله وشرط المتقدم الخ) أى شرط كونه أو بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمتنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الأمة وذكرها بان الاستاذ احتمل أن أوجهما لاحق لها لبعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الاق شرح مر وظاهر كلامهم الاق فى الزوج انه يقدم على ما باق وإن كان رقيقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوج بانها ابعد عن المناصب والولايات لتقصى الأنوثى والرق وليراجع ما لو كان القريب من ذكر أو أنثى رقيقا فان كان له حق لم يوجه بقوة القرابة أو بأجابه رسائلا باطلاق انه ينبغى أنه لاحق لرقيق لأنه لا ية فى الجلالة والرقيق غير أهل لها (قوله لأن الأناث بمنزلة البنات) أى وإن كان منظوراه أكثر لان حل نظره عارض وحل نظره من أصلي (قوله) وتقدم القرى فالقرى (يحتمل رجوعه أيضا لقوله) فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل العصوبة أولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلى بها شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل العصوبة أولى ما مضى ينبغى أن يكون محله عند الاستوى فى القرب كظهيره إلا فى غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كثيره أن المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الحالة اه (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للاتى لا محرمية لها فان استويا فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العمة مع بنت الحالة فان استويا فى جميع ذلك أقرع اه فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فيما لا محرمية لها تقدم القرى فالقرى فان استويا فالتى فى محل العصوبة فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

(قلت إلا أن العم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم (فكلا جنى) والله أعلم أى لاحق له فى النسل إذا لم يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم عليهم) أى رجال القرابة (الزوج فى الأصح) لأنه ينظر ما لا ينظر ونعم تقدم الأجنبية عليه وشرط المتقدم فى الكل الجارية الكاملة والعقل

وان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا (١٢٣) ولا عدوا ولا قاسقا ولا صديا وان ميز على الاوجه (تنبيه) قضية كلامهما بل صريحه وجوب

على الكافر تفصيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجوده من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن المحلى انه يكره للذمة تفصيل زوج المسلم ع (قوله وان لا يكون كافرا في مسلم) اى ولو بالعكس عبارة النهاية والاحتادق الاسلام والكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وبغاية المغنى والروض وقارب الكافر الكفار اولى به اى يتجه به من غسله ونحوه اسنى (قوله ولا قاتلا) اى للدمية ولو يمتح كافي اثره نهاية واسنى قال ع ش من شرح البهجة وهذا دعاء السبكي الى غير غسله فقال ليس لقائنه حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله لا لا قرب) الى قوله لكن اطال في المغنى والنهاية (قوله ولا قاتلا) اى فليس لرجل تفويضه لامر او عكسه معنى زاد الاسنى وهو على طريقة هؤلاء اخى الجوينى وغيره من وجوب الترتيب المذكور اعمالى استحبابه وهو ما قدمته من جملة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطالب ثم ساق كلام الجوينى مساق الاوجه الضعيفة بل كلام ولده الامام يشعر بانه انما ارادى له فاعتمد الجواز غايته ان المقوض ان تركب خلاف الاولى لتفويته حتى الميت عليه بنقله الى غير جنسه اه (قوله في نده الخ) تقدم عن الاسنى انه لم يعمد فيجوز للرجال التفويض للنساء وبالعكس لانه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الشارع اعتياده ايضا خلافا لما فى البجيرى حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جميع الى الاول ووافقهم ابن حنبل والمعتدل الثانى ثم قال ويؤخذ من كلام المحلى ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأته بالعكس حرم حنفى اه وفى ع ش اخذا من كلام النهاية ما يوافق هذا التفصيل (قوله وانه المذهب) الظاهر عطفه على نده (قوله او فعل التحلل الاول الخ) اى فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب كاسبقاى نهاية ومعنى (قوله ولا يخلط الخ) عبارة النهاية والمغنى اى يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يتبع فعله في كفته اه (قوله اى لا يجوز) الى قوله وصريحه في النهاية والمغنى (قوله اى لا يجوز ذلك) اى يحرم إزالة ذلك منه نهاية ومعنى قال في شرح البهجة ثم ان اخذ من ذلك شىء او انتفج بفسر ع ونحوه صرفى كفته ليدفن معه اه وفى سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حى ومات عقب انفصاله من شعر او غيره ولو يشترى يجب دفنه لكن الافضل صرفه في كفته ودفنه معه اه (قوله غيره) اى غير الحلق نهاية ومعنى (قوله على ان الغير) اى غير الميت نهاية (قوله لا ينوب) اى المحرم (في قبته) اى بقية النسك عبارة النهاية والمغنى لا يقوم به كالمو كان عليه طواف اوسمى اه (قوله وذلك) اى حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله لا تسوء الخ) بفتح الفوقية والميم لغزائى داود وله بضمها وكسر الميم قسطلان اه ع ش (قوله وصريحه) اى الخبر (قوله وجب حلقه على الاوجه وكذا الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله ولا بأس) الى قوله لو من ثم في النهاية والمغنى الا قوله خلافا للبلقينى (قوله عند غسله) بل لا قبله من حين الموت ع ش (قوله كجلوس المحرم الخ) ولا يأتى هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرأحة للحاجة الى ذلك هنا بخلافه هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه اه (قوله ولا فدية على حاله الخ) اى ولو لغز عذوق المات (وتطيب المعتدة الخ) اى لا يحرم تطيبها نهاية ومعنى وينبغي كراهته خروجهم من الخلاف ع ش (قوله من التفجع) اى على الزوج نهاية (قوله بالموت)

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الرضة نقله الرافعى عن الجوينى وغيره لا قرب ايثار لا بعد ان اتحد جنس الميت والمفوض اليه ولا لا فلا لكن اطال جمع ما خرون فى نده وانه المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تحلل المرأة او قبل التحلل الاول للحج ولو بعد دخول وقته كما أطلقوه خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العبرة بحاله فى الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) اى لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاء إطلاقهم واعتمده الزركشى وغيره اذ مبنى النسك على ان الغير لا ينوب في قبته وذلك ابقاء لآخر الاحرام وللخير الصحيح في محرمات لا تسوء طبيا ولا تخمروا رأسه فانه بيعث يوم القيامه مليا وصريحه حرمة الباس ذكر بخطا وسنوجه امرأة وكفها بغيره نعم لو تعدر غسله لا يحلقه لتبديد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعدر غسل ما تحت ظفرة الا قبله ولا بأس بالخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبرغ ولا فدية على حاله ومطيه خلافا للبلقينى

وقدمت ذوات الارحام على ذوات الوالد فى غسل الاثاث لانهن اشفق منهن واضعف الولاد فى الاثاث ولهذا اثرث امرأة بولاد الاثاقم او متشميا اليه بنسب او لا مرشح مر (قوله وان لا يكون كافرا في مسلم) بقى عكسه (قوله ولا قاتلا) اى فليس للاب تفصيل ابنته مع وجودها جنسية (على الاوجه وكذا) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله كجلوس الخ) التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه نبه على ذلك

(وطيب المعتدة) المدة (فى الاضاح) لزوال المعنى المحرم للطيب عليهما من التفجع وميلها للزواج أو ميلهم اليها بالموت ومن متعلق ثم جاز تسكينها في ثياب الزينة (والجديده لا يكره فى غير المحرم) أخذ ظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لما فيه

متعلق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أى وإن اعتاد إزالته حياً ثم عمل كراهة إزالته شعره  
 مالم يندع حاجة إليه وإلا كان لبداسه وطيبته يصبح أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجدها بحيث لا يصل  
 الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كإصرح به الأذعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال عرش قوله مر  
 وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لو شق جوفه وكثر خروج الدجاسة منه ولم يكن تقاع ذلك إلا بخياطة الفتق  
 فيجب وينبغي جواز ذلك إذا تبت على عدم الخياطة بمجرد خروج أمعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجها  
 هناك خروج منه والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان يبدن الميت طبع منع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر  
 حينئذ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما عتمده الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعني عن  
 الطبع في الحى وينبغي غسل الشعر وإن منع الطبع ووصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً  
 لشيخ الإسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالة مثله كاللحية وما غيره كشمع الأبطوالأمانة  
 فتجب إزالته والذى ينبغي هنا العقوب بالنسبة لجميع الشعور لأن إزالة الشعر من الميت هناك حرمة في جميع

من النظافة (قلت الأظهر  
 كراهته والله أعلم) لأنه  
 محدث وقد صرح النبي -  
 ﷺ- بحداث الأمور التي لم يشهد  
 الشرع باستحسانها وزعم  
 أنه تنظيف يعارضه احترام  
 أجزاء الميت ومن ثم حرم  
 ختمته وإن عصى بتأخيرها أو  
 تعذر غسلها معتمداً على  
 اقتضاء إطلاقهم وعليه  
 فيبسم عما تحتها

(فصل في تكفين الميت  
 وحمله وتوابعهما) (يكفن)  
 الميت بعد غسله (بألبسه  
 حياً) فيجوز حريره ومزغفر  
 للرأى والصي والمجنون  
 مع الكراهة لا للرجل وخشي

البدن اه (قوله لأنه محدث) وهو مالم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد  
 الشرع عرش (قوله حرم ختمته وإن عصى بتأخيرها) كذا في النهاية (قوله ختمته الخ) قال في العباب كالأنوار قلعه  
 ستة سم أى الميت مطلقاً غير ما أولاً (قوله أو تعذر الخ) أى وإن وجب إزالة شعر يمنع الغسل والفرق  
 ظاهر مر سم على حج ثم ماذا كظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا ييمم على  
 معتمد الشارح مر بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن حزم من أنه يصبح التيمم مع النجاسة  
 إذا تعذر إزالة النجاسة ويصلى عليه ببقى ما لو وجد تراب لا يكتفى الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه  
 نظر والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عزم على الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقطع الطهور وإن كان تيمم به  
 الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأنى فائدة في تيمم الحى بعش غبارة شخبناو ماتحت قلفته الألقاف فلا  
 بد من فسخها وغسل ماتحتها إن تيسر وإلا فإن كان ماتحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا ييمم بل يدفن بلا  
 صلاة كفاف الطهورين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييمم للضرورة  
 وينبغي تقليده لأن في دفته بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله شيخنا وعلى كل وجه مر قطع قلفته وإن عصى  
 بتأخيرها اه (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابعهما (الميت) إلى قوله ولتقدم في النهاية والمضى (قوله  
 بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشمل التيمم ثم رابته عبر به في النهاية بصري فتعبر الشارح بالغسل جرى  
 على الغالب قال عرش قوله مر بعد طهره مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجوز  
 ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يرجع وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز  
 التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعاً لكنه سائر في الحال فيه نظرو ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد  
 إزراء بالميت انتهى اه (قوله ومزغفر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطبق عليه المزغفر  
 عرفاً عرش (قوله لا للرجل وخشي) فيمتنع تكفينهما في المزغفر والحرير مع وجود غيرهما لا  
 المصفر ولا يجوز للسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المنفى

الجو جري بر (قوله ومن ثم حرم ختمته) قال في العباب كالأنوار وقلعه ستة (قوله أو تعذر غسل ماتحت قلفته)  
 أى وإن وجب إزالة الشيء يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فيبسم عما تحتها) بقى ما لو كان  
 تحتها نجس لا يزول إلا بعد الختان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (فرع) المتجه فيمن مات لا يس حريره لحاجة أنه وإن وجد  
 بعد الموت مقتضى طلب دفته فيمكن استشهده وهو لا يسهل مسوغ لم يجب زع به ليدفن فيه لأن دفن الشهيد في  
 أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعاً وإن لم يوجد ذلك كن لبسها النحر جرب وقل ومات فيها وجب نزعها ثم  
 رابت أن شيخنا الشباب الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى  
 به فينزع مر (قوله لا للرجل وخشي) ولا يجوز للسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

واما المصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اه قال ع ش قوله ر لا المصفر فانه مكروه (قوله حله) اي حل ما ذكر من الحرير والمرغفر للرجل والحنثي (قوله فيه) اي الوجوب (حينئذ) اي حين فقد غير ما ذكر (قوله واقتيل المعركة) عطف على قوله اذ لم يجد غيره اي وبمقتضى الاذرعى ايضا حالة لقتيل المعركة وهو الشهيد كرى (قوله بشرطه) اي بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لا بدفع نحو قتل لكن صرح النهاية بشموله ايضا عبارة ولو استشهد في ثياب حرير لبسها الضرورة كدفع قتل جاز لتكفيته فيها مع وجود غير ما كسايها من ان السنة تكفيته في ثيابه التي استشهد فيها لاسيما اذا تاملت بدمه ما كافي به الوالد رحمه الله تعالى تبعا للاذرعى في آخر كلامه ولهذا لبس الرجل حرير الحسكة او قل مثلا واستمر السبب المبيح لذلك الى انه حرم تكفيته عملا بعموم النهي اتي به الوالد رحمه الله تعالى ايضا واه اعتمدت سم قال ع ش قوله ر لاضرر وقلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدي فيزعم مر سم على حجة قوله ر جاز لتكفيته الخ قضية التعبير بالجواز انه لا يكون اولى وقضيته ايضا جواز التعدد وهو ظاهر لان لبسه في الاصل حاجة فاستدبت اه ع ش (قوله اسكنه) اي الاذرعى (خالفه) اي بجمعه الحل لقتيل المعركة (قوله) ويقدم على نحو حرير الخ) وفاقا لاسيما وخلافا للنهاية والمغنى والشهاب الرمي عبارة سم المعتمد تقدم الحرير مر اه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد أم يجب الثلاثة نقل سم عن مر انه إنما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحل لا في حاجة كالجرب والحسكة ودفع القمل بل ولا تتحمل وما هنا والى اه (قوله وجد غيره) اي ثوب باطراها بخلاف ما اذا لم يكن يجد طاهرا فيسكن في المتنجس اي بعد الصلاة عليه عاريا لا يصرح مع التجاسة سم على الجهة اه ع ش (قوله وإن حل لبسه الخ) اي في خارج الصلاة نهاية (قوله) ولينظر في هذا مع ما مر الخ) وبما بان يوصل عليه او لا ثم يكفن فيه الكلام حيث لا يمكن تطهير السكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا بعد تطهيره وتكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اي في المتنجس او قبل جميع ذلك اصحبت اي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقيف التيمم اي والصلاة وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره فيه ونظر وقياس الحل هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفيته سم (قوله ان حله) اي الشرط المذكور (قوله وحينئذ) اي حين ان محله ان امكن الخ (قوله ولا سو مع به) اي المتنجس فيصلي عليه مكفنا فيه هذا مفاد كلامه ومن ع سم وع ش آتفا ما خالفه وفسر السكردى ضمير به بالحرير ولعله سبق فلم (قوله وتكفن) الى قوله لم يحرم في المغنى والى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتكفن عدة الخ) اي مع الكراهة اخذنا مر عن ع ش في تطييبها (قوله في ثوب زينة) اي كاياباح تطييبها سم (قوله كما مر) اي قبل الفصل (قوله وجد غيره) اي من الاثواب ولو حريرا ع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولو لم يوجد الاحب قبل بسبب التكفين فيه بادخال الميت فيه لانه سائر فيه نظر ولا يبعد الجواب قال مرو بوجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لان الطين مع وجوده ازرابه سم (قوله بجر مة ستر الجنائز الخ) اي وستر ثوابت الاوباع ع ش (قوله)

شرح مر (قوله) ويقدم على نحو حرير غيرهما المعتمد تقدم الحرير مر (قوله) ولينظر في هذا مع ما بان الخ) بجا بان يوصل عليه او لا ثم يكفن فيه الكلام حيث لا يمكن تطهير السكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا بعد تطهيره وتكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اعنى في المتنجس او قبل جميع ذلك اصحبت قبل التكفين والستر (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقيف صحة التيمم اي والصلاة والنحو وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره فيه ونظر وقياس الحل هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفيته (قوله وتكفن عدة في ثوب زينة) اي كاياباح تطييبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولو لم يوجد الاحب قبل بسبب التكفين فيه

وبحث الاذرعى حله اذالم يجد غيره وظاهر ان مراده بالحل ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه حينئذ و لقتيل المعركة اذ لبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لاسكنه خالفه في مواضع اخر وبمقتضى هو وغيره انه يحرم التكفين في متنجس بما لا يعنى عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرها ولينظر في هذا مع ما بان في المسائل المنشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع ما مر آتفا ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحينئذ فان امكن تطهير هذا تعين والا سو مع به وتكفن عدة في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحياة كما مر ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جاد ثم حشيش ثم طين فيما يظهر (فرع) اتي ابن الصلاح بجر مة ستر الجنائز بحرير



وكل ما المقصود به الزينة لعل المراد به ما يحرم كالأزفة والبيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره  
 لا حرام وقد يقال إن كان الستر مع وضوحه فليس فيه تحريم لأنه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه  
 فينبغي الحل لأنه حينئذ كالستر ثم رآيت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة ظاهرا في أن صور الحل  
 بما ذكره تبصرى (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقا  
 يدينها وهو جائز لها فمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب  
 ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كالميتين ولا يعاملان مستغرق ولا يقال أنه تضيق مال لأنه تضيق  
 بغرض وهو إكرام الميت وتعميمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مرسم على حج أو مع ذلك فهو  
 باق على ذلك الورثة فلما أخرجهم من بيوتهم ففتحوا القبور وأخذوا ما فيها من متاعها من متاع  
 خمر الميت مع رضاهم بدفعه معها ولو تعدوا وفتحوا القبور وأخذوا ما فيها من متاعها من متاعها من متاعها  
 شيئا عاقب مثل ما مر من سم لكنه مع الكراهة وقول سم ودفعه معها الخ باق في شرح ويجوز  
 رابع وخامس ما يقتضي خلافاً إلى ورده أشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفي الطفل) أي الصبي شيخنا  
 (قوله واعتد به جمع) وهو أوجه نهاية قول ابن (ثوب) أي واحد معنى (قوله يسترا العورة) أي عورة  
 الصلاة عرش (قوله المختلفة بالذكر) أي فيجب في المرأة ما يسترا بدنها إلا وجهها وكفها بآخرة كانت  
 أو أمة ووجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لكون النظر اليها يؤتى في الفتنة غالباً شرح  
 مر أه سم (قوله وإن بقيت الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لأن ذلك ليس  
 لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ما ذكره زال عنها أه  
 (قوله وإن بقيت آثاره الخ) لأن أن تقول لا تقتصر في ستر عورتها على ما بين السرير والركبة أيضاً أثر من  
 آثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفرقة بين أثر وأثر فليذكره وإلا فالنظر في تحريم تبصرى هذا  
 مجرد بحث وإلا ففي النهاية والمعنى والأسنى وغيرها مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة بآثار في اتباع الأثر  
 الأول إزراء للميت دون الثاني (قوله مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز نكاح اختها وأربع سواها سم  
 (قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين فروضه فقال وأقله ثوب  
 يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن  
 معنى (قوله فوجب السكل) أي كل البدن (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع  
 الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة  
 كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأدعي تبعاً لجمهور الخراسانيين وقام بحق  
 الميت وما صححه في الروضة المجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة بحول على وجوب ذلك لحق  
 الله تعالى وفي المعنى نحوها وعبارة شيخنا قالوا يجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة  
 على المعتدوان كان يحجروا عليه بالفلس ولو قال الغرام يكفّن في ثوب والورثة من ثلاثة أجب الغرام  
 بخلاف ما لو قال الغرام يكفّن بستر العورة والورثة بستر جميع البدن فإنه يجب الورثة ولو اتفقت الورثة

ولم يوجد لأحباب فدل يجب التكفين فيه بإدخال الميت فيه لأنه سائر فيه نظراً ولا يعدل الوجب قال مر  
 ونتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لأن الطين مع وجوده إزراء به (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز  
 هو الذي اعتمدته مر (قوله) وخالفه الجلال البلقيني الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقاً يدينها  
 وهو جائز لها فمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفعه  
 معها حيث رضى الورثة وكانوا كالميتين ولا يقال أنه تضيق مال لأنه تضيق لغرض وهو إكرام الميت وتعميمه  
 وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الوق والحرية) أي فيجب ما ستر من الأثني ولو رقيقة  
 ما عدا الوجه والكفين ووجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لخوف الفتنة غالباً شرح مر  
 (قوله مع زوال عصمتها عن الخ) أي ولهذا جاز له نكاح اختها وأربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

في الانتصار له وعلى الأول يؤخذ من قول المجذوع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بسترها والورثة يسابغ كفنها في السابغ اتفاقا فإن الزائد على سائرهما من السابغ حق (١١٦) مؤكدا للبيت لم يسقطه لعدم به على الغرماء كالورثة فأيون بجمعه وإن لم يكن واجبا في التكفين

والغرماء على ثلاثة أجناس بخلاف ويكفن في ثلاثة أنواع من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فتفي كفنها الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفنها في ثلاثة وجوباً به (قوله في الانتصار له) أي ما قاله آخرون (قوله وعلى الأول) وهو أن الكفن ما يستر العورة (قوله بسترها) أي العورة (قوله يسابغ) أي يجمع البدن (قوله في أيون) أي الغرماء والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فإن قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله ولا يقدح جزم الخ) أي وإن لم نقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتي يصح ما تقدم من المجموع عن الماوردي وغيره لأنه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبعاً للشيخ الإسلام من أن سائر جميع البدن مستحب وتقديم عن سم منه وقال للنهاية والمغني وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الاتي يحمل قول الخ (قوله ما تا كده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الأول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لأنه) أي سائر العورة فقط (قوله وإلا) أي وإن لم يحل قول البعض المذكور على ما تقرر من تأكيد الاستحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لبيق خلاف الخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغني (قوله أنه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) وألغى الخلف فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله ما تا كده الخ والضمير الأول للسابغ والثاني للميت (قوله بأنه يسقط الخ) أي الزائد على السائر (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره وقوله صريح الخ (قوله أنه واجب الخ) يعني أن السابغ حق مؤكداً (قوله لا للخروج الخ) عطف على قوله للميت (قوله كما أفاده) أي قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي إذا قطع الأول يسلب كون الزائد حقه تعالى والقطع الثاني بيبته ولك مع التناقض بان المراد بالقطع الأول أن وجوب السائر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني أن وجوب الزائد لحق الميت مشوب بحق الله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكدا للميت (قوله وبما تقرر) أي في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بستر العورة وتوجيه قول جمع أنه يجب ستر جميع البدن الخ المفيد أن الخلاف بينهما إنما هو في الظاهر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل بعبارة على وجه آخر لا يلزمه ما أورده الحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين أصحاب إن الواجب ما يعم البدن أو سائر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض بعبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه ولا يقدح جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرر من تأكداه وتقديمه به بحمل قول بعض من اعتمد الأول أنه واجب لحق الميت أي للخروج من عبدة التكفين الواجب على كل من علم به والإلم بيق خلاف في أن الواجب سائرهما أو السابغ فلم أنه بالسائر يسقط حرج التكفين الواجب عن الأمة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخر بان يسقط بإصاحته بإسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه إذا غطى من الميت عورته فقط سقط الفرض لكنه أدخل بحقه صريح فيما قرره أنه واجب للميت كما أفاده قوله لكنه أدخل بحقه لا للخروج من عبدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بستر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط بإسقاطه لأنه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فإنه لا تناقض فيه

وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد أنه لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذاً من الاتفاق المذكور لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد بأن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحل لا يصح لأن الخلاف

في وجوب ساترها او الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيههما (١١٧) وبأن عن المجموع التصريح بقى

ان الوصية باسقاط الزائد  
لا تنفذ لأنه واجب لحق الله  
تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق  
المذكور لأن الوجوب فيه  
لحق الأدنى فهو مبنى على  
ان الواجب ساترها لحق  
الله والزائد لحق الأدنى  
ويعلم منه بالاول تقدمه  
بالزائد عليهم على وجوب  
الزائد لحق الله فصح الاتفاق  
ولا بد من ستر البشارة هنا  
كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد  
الفاء والبناء للمفعول  
ويجوز عكسه (وصيته  
باسقاطه) أى ساتر العورة  
لما تقرر أنه حق لله تعالى  
بخلافها بما زاد عليه خلافا  
لما في المجموع عن جمع  
فانه إنما يأتي على الضعيف  
أن الواجب ستر جميع  
البدن لحق الله تعالى فقوله  
لحق الله صريح في البناء  
على هذا الضعيف لما تقرر  
عنه في التفريع على الاول  
الذي صححه ان الزائد حقه  
يتقدم به على الورثة كما  
صرح به نقله الاتفاق  
السابق وما مر عن الشافعي  
فان قلت ظاهر كلام بعضهم  
أن وصيته لا تنفذ باسقاطه  
وإن قلنا أنه حقه لأن إسقاطه  
له مكروه وهو الوصية به لا تنفذ  
قلت كون وصيته باسقاطه  
مكروها متبوع كيف وفيه  
من المساحة بحقه للورثة  
او الغرماء مالا يخفى وبه

التناقض في عبارة الروض بذلك الخ لم سم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى الخ تقدم عن النهاية  
والمنع رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للبيت ثم قال ما حاصله ان  
الكسوف بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستر  
بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسابع للبدن  
لا يسقط بوصية ولا يغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية  
ويمنع الغرماء لا الورثة كالأول بعضها واعتمده متعقب كلامهما (قوله) وبأن أى أنفا (عن المجموع الخ)  
عطف على قوله تقرر الخ (قوله) التصريح به) أى بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) في  
ان الوصية باسقاط الخ) أى في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله) ولا ينافي ذلك) أى ان الخلاف  
إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) الاتفاق المذكور) أى عن المجموع عن المارودي وغيره (قوله)  
لأن الوجوب) أى وجوب الزائد (فيه) أى الاتفاق المذكور (قوله) فهو) أى الاتفاق المذكور (قوله)  
ان الواجب ساترها لحق الله تعالى الخ اعتمده النهاية والمنع وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه) أى من  
تقدم الميت بالزائد على القول بأنه لحق الأدنى (قوله) عليهم) أى الغرماء (قوله) على وجوب الزائد) أى  
على القول بان وجوب الزائد الخ (قوله) بتشديد الفاء) إلى المتن في النهاية واقصر المنع على الاول (قوله)  
بخلافها بما زاد الخ) أى خلاف الوصية باسقاط الزائد على سائر العورة فتنفذ (قوله) خلافا لما في المجموع  
عن جمع الخ) المتقدم ما في المجموع لأن الزائد على سائر العورة حق الله والميت فملك إسقاطه بالوصية نظرا  
لثابتية حق الله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والمنع مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع  
الخ) أى المارنفا من ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لأنه واجب لحق الله تعالى (قوله) قوله) أى قول  
المجموع المتقدم انفا (قوله) صريح في البناء الخ) يدفعه ما مر انفا عن سم وقوله لما تقرر الخ يجب  
عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزائها هناك والجزء الاخرها (قوله) وما مر الخ) عطف على  
قوله نقله الخ (قوله) ظاهر كلامهم الخ) اعتمده النهاية والمنع (قوله) ممنوع) قدره أن السائل لم يدع  
مجرد ان هذه الوصية مكروه بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه الخ) يجب عنه بأنه  
ليس حقه له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اهمم (قوله) هو) أى ستر العورة فقط (قوله) مزربه) أى يجعله  
ذاعيب (قوله) إسقاطه) أى الزائد كدي قول المتن (والا فضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من  
الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو سائر العورة فقط حتى يقال أن ذلك الخ لا يصح لأن الخلاف الخ بل  
تصدف عن التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لم مراده وقوله وإلا فهو مناقض لقوله الخ لا إشكال  
في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الخ ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق  
الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى  
وحق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا ينعته من هذا الجعل لكنه خالف مرادنا ويل ذلك  
القول لولم ذلك لجواز ان يوافق في الحكم بخلافه في صفة وسببه فليتأمل (قوله) خلافا لما في المجموع عن  
جمع) المتقدم ما في المجموع لأن الزائد على سائر العورة حق الله والميت فملك إسقاطه بالوصية نظرا لثابتية  
حق الله مر اه (قوله) والوصية به لا تنفذ) قدره عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهه أو محرمة  
مع أنها نافذة بشرط جازة الورثة ويجب بالفرق بين الوصية بالمكروهه والوصية بالمكروه كما فيها من فيه  
فليتأمل ويجب ايضا بالفرق بان المكروه هنا وقع الايصاء بقصد او تم وقع الايصاء بتبعه الغير مكروه بل  
لمسونه هو الايصاء بالثلث أو أقل لا يقال قضيته أنه لو أوصى ثم بالزيادة قصد لم تنفذ لاننا نقول هذا لا يتصور  
لعدم تميز الزيادة بدليل أنه لو أوصى بقدر الثلث لو احد مثلا ثم بشئ آخر لآخر مثلا ورد الورثة بالزيادة اشتركوا  
في الثلث بالنسبة فليتأمل (قوله) قلت كون وصيته باسقاطه مكروهه ممنوع) قدره ان السائل لم يدع مجرد ان  
هذه الوصية مكروهه بل انها وصية بمكروهه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه للورثة الخ) يجب عنه بأنه ليس  
بندفع ما يقال هو مزربه فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالخال (والا فضل للرجل)

الترك لأهوان كانت واجبة فالإقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية ومعنى (قوله أى الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمعنى الإلقاؤه ووجه محرمه (قوله أى الذكر) أى بالناسك أو صيدا أو محرما ومعنى ونهاية قال ع ش أى وأدما كما هو ظاهر إطلاقه أم (قوله ووجه محرمه) استطرادى بل بنفى إسقاطه (قوله) لكنه خلاف المستحب عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قيصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع أم (قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا بعضهم محجور عليهم ويوافق قوله الآتى ولم الزيادة عليها إلا أن كان فهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فهم محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك أى جواز الرابع والخامس إذا كان الورثة أهلا للتعريض وضوا به فإن كان فهم صغيرا ويجوزون ومحجور عليهم بسفه أو غائب فلا ه زاد المعنى أو كان الوارث يث المال فلا أم (قوله) لكن مع الكراهة عبارة المعنى وأما الزيادة على ذلك أى الرابع والخامس فهي مكروهة وإن أشعر كلام المصنف بحرمته وأبحثه في المجموع أم (قوله) كما أطلقوه اعتمده النهاية والمعنى (قوله تحريمه) أى الأكثر سم (قوله فهو الأصح) من كلام الأذرى (قوله) لأنه اضاعة مال الخ يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع حليها من أنه تضيق لغرض وهو إكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز ويأتى عن البيهقى ما يوافقه (قوله أى المرأة) إلى قوله نظير ما تقرر في النهاية والمعنى الإلقاؤه أو من مال المورسين لقد قدما ذكر وقوله لنا كداسره إلى وإذا قلنا (قوله) أى المرأة قضية إطلاقه وما مر عن النهاية في الرجل ولو صغيرة (قوله وتكره الزيادة الخ) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للبراءة وغيره قال في المجموع ولو قيل بتحريمها الخ (فروع) هل الخمسة للبراءة كاللثلاثة للرجل فلا شئ منها يسقط وإن كان فهم محجور عليهم سم أقول يصرح بالثاني قول شرعى الروض والمنهج أما منعه أى الوارث من الزيادة على الثلاثة ولو في المرأة فجائزا بالاتفاق كما حكاه الإمام وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة في حق المرأة كتأكد الثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة وبه صرح في الروضة أم قال البيهقى قوله وليست الخمسة في حق غير الذكر كاللثلاثة الخ فنلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا يجوز إلا رضا الورثة ولا يجوز إذا كان فهم محجور عليهم وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا تتوقف على رشد أم (قوله) وتكره الزيادة عليها قال في المجموع ولو قيل بتحريمها لم يعد شرح المنهج قال البيهقى قوله ولو قيل بتحريمها الخ ضعيف والمعتمد لأحرمة في الزيادة على الخمسة لأنه لغرض شرعى وهو إكرام الميت أم (قوله هذا كله) أى الأفضل والجائز في الرجل وغيره (قوله) ممن تلزمه نفقته) أى من سيدزوج وقرب نهاية ومعنى (قوله) أو من بيت المال الخ فنحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن معا وقف للتفكين كآفى به ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من قبيل الأمور المستحبة التى لا تعطى على الظاهر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فنحرم الزيادة عليه الخ أى ويحرم على ولى الميت أخذها إذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولى الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لو أخذ منها نبشها لتقصيرها بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ أى من

أى الذكر (ثلاثة) يتم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمه اتباعا لما قبله صلى الله عليه وسلم (ويجوز) بلا كراهة لكنه خلاف المستحب (رابع وخامس) برضا الورثة المطلقين التصرف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد تحريمه لأنه اضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحده وقال الأذرى جزم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح (و) الأفضل (لها) أى المرأة ومثلها الخنثى (خمس) لطلب زيادة الستر فيها وتكره الزيادة عليها هذا كله حيث لا دين وكفن من ماله ولا واجب الإقتصار على ثوب ساتر لكل البدن إن طلبه غريم مستغرق أو كفن ممن تلزمه نفقته ولم يتبرع بالزاد أو من بيت المال أو وقف الأكفان

ومن مال المورسين فقد ما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونهاوا أكثر او اتفقوا على (١٩٩) ثوب واحد أو كان فيهم محجور عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها  
الا ان كان فيهم محجور عليه أو  
الورثة أو الغرماء المستغرقون  
في سائر العورة والبدن  
فسائر البدن لما مر انه  
حقه يتقدم به عليهم لتأكد  
امره بقوة الخلاف في  
وجوبه وإن اسقطوا هذا  
فارق لإجابتهم في منع سائر  
المستحبات وإذا قلنا بأجبار  
الغرماء والورثة على السابغ  
كما تقرر فليس مثله بقية  
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل  
للورثة فإذا اتفقوا على ثوب  
أجبرهم الحاكم على الثلاثة  
لظنير ما تقرر أنها حقه  
بالنسبة لهم فقدم عليهم  
مالم يسقطها لا لكونها  
واجبة من حيث التكفين  
وفارق الغرماء الورثة هنا بان  
حقه في الثلاث أضعف  
منه في السابغ فلم يمنع الغرماء  
تقديم لبرادة ذمته ومنع  
الورثة لأنه لا معارضة  
لحقه وقول المجموع القول  
بوجوب الثلاث شاذ بمجمله  
القول بوجوبها من حيث  
واجب التكفين وليس  
كلامنا فيه وإنما هو في  
وجوبها من حيث أنها حقها  
ولم يسقطه ولا مغاوض  
ومن ثم قال السبكي والأذري  
يجبرهم الخادم على الثلاث  
وإن كان فيهم محجور قال  
الأذري أو غائب وقول  
الأذري الإجماع إنما يتأتى  
على الوجه الشاذ أن الثلاث  
واجبة علم رده عما تقرر في

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اهـ عش (قوله) ومن مال المورسين الخ أي ولم يتبرعوا بالزائد كما  
هو ظاهر قال البصري ما ضابط الإسار هنا اهـ وقال الجرجاني عن عش والمرداد المورسين يملك كفاية  
سنة لمعونه وان طالب من واحد منهم تعين عليه ثلاثا يتواكلوا اهـ وبأنى ما يتعلق به (قوله) أو كان الخ غطف  
على قوله اختلف الورثة الخ (قوله) محجور عليه أي أو غائب نهاية (قوله) فالثلاثة أي أو ما ناهية قال عش  
(فرع) هل يجب التكفين الذي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاتصاف على واحد كما لمسلم  
في ذلك ظاهر اطلأقهم نعم وقد رافق مر على ذلك سم على المنهج اهـ (قوله) محجور عليه أي أو غائب  
نهاية (قوله) إن اسقطوا غايته لقوله بقوة الخلاف الخ (قوله) وهذا أي بقوله لنا كادهم الخ (قوله)  
فليس مثله أي مثل السابغ في الإجماع عليه (قوله) بالنسبة للغرماء فلو قال الغرماء يكفين في ثوب والورثة  
في ثلاثة تجيب الغرماء بما يفوق معنى (قوله) بل للورثة أي بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط  
الثاني والثالث إلا بإبضاء أو منع الغريم سم (قوله) فإذا اتفقوا تفريع على قوله بل للورثة (قوله)  
أجبرهم الحاكم حاصل ما عتمدته الشارح أن التكفين ينقسم على أربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر  
العورة وهذا يجوز لأحد اسقاطه مطلقا وحق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا البيت إسقاطه بالوصية  
دون غيره وحق الغرماء هو الثاني والثالث فلما راعى عدم الاستغراق إسقاطه بالمنع منه دون الورثة حتى  
الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة إسقاطه بالمنع منه ووافق الجمل الرولى والمنع على هذه الأقسام  
إلا الثاني منها فاعتد أن فيه حماة وحق الميت فإذا اسقط الميت حقته حتى حق الله فليس لأحد اسقاط شيء  
من سابغ جميع البدن عندهما كرى على أفضل (قوله) الغرماء الورثة فاعل ففعلول (قوله) هنا أي حيث  
اجببت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجزوا على الثلاثة (قوله) مالم يسقطها أي بقية  
الثلاثة (قوله) بان حقها أي الميت (قوله) فلم يمنع أي حقها في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله لا في  
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أي الوجه القائل بوجوب الخ (قوله) ومن ثم أي لأجل كون قول  
المجموع محمولا على ذلك (قوله) ذلك الوجه أي الشاذ (قوله) ومن ثم أي لأجل رد قول الأذري المذكور  
بذلك المقرر (قوله) ذلك أي قول الأذري المذكور (قوله) هنا أي بيان لما (قوله) قال إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الحصة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه (قوله) فليس  
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء أعلن كلامهم صريح في وجوب الثلاث لحق الميت وأنه لا يسقط الثاني  
والثالث إلا بإبضاء أو منع الغريم وبذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أي ليس له المنع من  
ثلاث لفاتف ما نصه هو ظاهر قولهم لفاتف أنهم لو أرادوا ثلاثة ليست لفاتف لم يجابوا وهو محتمل لما فيه من  
مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وإن يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رابت الشارح بمعنى الجورجى بحث  
أن ذكرها ليس بقيد بل خرج خرج الغالب وأنه لو أراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة لفاتف ومنع  
بعضهم منها لم يجب للمنع ولو اتفقوا على المنع منها وأرادوا ثلاثة لأعلى هيئتها لم يمنعوا اهـ ما في شرح  
الارشاد وظاهر كلامهم أن الثلاث واجبة لحق الميت لاستحبة وأما وجوب كونها لفاتف ففعل نظر  
وسبأ في كلامه عن الاسعاد فان قلت وجوب الثلاثة ينافي قول المصنف كغيره والأفضل للرجل ثلاث  
قلت ممنوع لجواز إرادتها أفضل في الجملة وبكيفية تحقق الأفضلية في بعض الصور كالوكفن من غير التركة  
فالأفضل للتكفين التكفين في الثلاث وهذا لا ينافي وجوبها من التركة بشرطه وجواز إرادة الاقتصاد  
عليها أفضل كما يشعر به قوله ويجوز أربع وخامس وهذا لا ينافي وجوبها في نفسها (فرع) منع الغريم  
من الثاني والثالث ثم بعد الدفن إبرا ثلاثه نبش الميت وسرق كفته قبل يجب الثاني والثالث أو لا نظرا  
لأن منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود إليها فيه نظر واحتمال (فرع آخر) هل يجب تكفين  
الذي في ثلاث حيث لا يمنع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث أو لا كما هو ظاهر اطلأقهم  
فيه نظر (قوله) بل للورثة أي بالنسبة للورثة (قوله) فلم يمنع الغرماء (الضمير في منع يرجع لحقه

تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لأنها كإترك الفلأست دست ثوب

النهية والمعنى (قوله قال) أى السبكي (قوله دفع المنة الاول) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة وليس لهم بداله ان كان بما يقصد تسكيفته لصلاحه وعله فيعين صرفه اليه فان كفته في غير مردوم المال السكوا الا كان لهم اخذوه تسكيفته في غير نهية وامداد قال عن بن قولة مر لا يكفى اى لا يجوز وقوله مر الا ان قبل جميع الورثة اى ان كانوا اهلا وقوله مردوم المال السكوا وجوبا واخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا من انه اذا مات شخص وثق له ما كفا من متعددة من انه يكفى في واحد منها وما افضل بر ذلك ما لم يتبرع به المالك للوارث وتدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث تسكيفته في الجميع جاز ان تدل قرينة على رضا الدافعين بذلك كبحر اعتقادهم صلاح الميت والا كفى في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكفى في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد وقوله مر والاى ان لا يقصد تسكيفته الخ اه عرش (وهو وجه مدر كالا نقلا) محل تامل إذ غايته تقييد اطلاق لعنى بقضيه ولا عذور فيه وكم من تقييد صادر من متأخر لاطلاق كلام المتقدمين واعتمده الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ويرضيه ويقره حيث كان المعنى والقواعد تقضى به وما هنا كذلك إذ ملاحظة براءة ذمته واخولص كفته عن الشبهة واخفها وساجة اطفاله اولى بالاعتناء من دفع المنة فالحاصل ان تقييد الاذرى رحمه الله تعالى على عن الانتقاد حرى بالاعتناء بصرى وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمعنى الفرع وسكرت معان بحث الاذرى باعتبار اطلاق الفرع (ومثله قول واحد الخ) أى فيجاب الاول دفعه للعار عنه عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تسكيفته من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال ما اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم (قوله اى الذكى) لى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله على ما الى الاول وكذا فى المعنى الا قوله اى الافضل الى كيانى (قوله وغيره) اى من الاتنى والحننى قول المتن (لغافف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاعلى هيئة اللغافف لا يجابون ولا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السقفة كفته نها به واعتامده شيخنا وكذا عرش عبارة هو اقد فقهى لغافف انه لا يكفى القبيص والمولطة عن احداها وهو الحق لما ياتى عن الاسعاد فتنه له اه وقوله لما ياتى الخ فتنه به ما قدمناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفوقة لا لا سفلى من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع بدنه معنى ونهية واسنى قال عرش قوله متساوية الخ اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تامل (قوله فى عمومها جميع البدن الخ) اى غير رأس الحرم ووجه المحرمة كاسياتى معنى ونهية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول عرش اى ان ستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الا فى (قوله ان الاولى الخ) اى الميسوطة او لامن اللغافف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساوها وهو الوجه كما افاده الشيخ شعرها جميع البدن وإن تفاوتت نهية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهية ومعنى قول المتن (زيد قبيص الخ) لم ار لا تمتنار رحمهم الله تعالى شيئا فى بيان قبيص الميت وظاهر الاطلاق

(قوله اجيب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة شرح مر (قوله) ومثله قول راجد من مالى واخر من بيت المال) عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تسكيفته من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال ما اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله فى المتن لغافف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاعلى وجهه اللغافف لا يجابون ولا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السقفة كفته نها به واعتامده شيخنا وكذا عرش عبارة هو اقد فقهى لغافف انه لا يكفى القبيص والمولطة عن احداها وهو الحق لما ياتى عن الاسعاد فتنه له اه وقوله لما ياتى الخ فتنه به ما قدمناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفوقة لا لا سفلى من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع بدنه معنى ونهية واسنى قال عرش قوله متساوية الخ اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تامل (قوله فى عمومها جميع البدن الخ) اى غير رأس الحرم ووجه المحرمة كاسياتى معنى ونهية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول عرش اى ان ستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الا فى (قوله ان الاولى الخ) اى الميسوطة او لامن اللغافف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساوها وهو الوجه كما افاده الشيخ شعرها جميع البدن وإن تفاوتت نهية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهية ومعنى قول المتن (زيد قبيص الخ) لم ار لا تمتنار رحمهم الله تعالى شيئا فى بيان قبيص الميت وظاهر الاطلاق

اجابها لحق الله تعالى فلا تسقط وان اوصى باسقاطها اه (فرع) قال وارث ا كفته من مالى وقال اخر من التركة اجيب دفعا لمنة الاول عنه وبحسب الاذرى ان الحاكم يعتبر الاصلاح فيجب المتبرع لا يستغرق دين او غيب التركة او قلتها مع كثرة اطفاله وهو وجه مدر كالا نقلا وقال وارث ا كفته من المسئلة واخر من مالى اجيب الاول على ما بينه الزركشى والوجه ما نقله الاذرى عن السرخسى انه يجاب الثانى دفعا للعار عنه ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال اى قال وارث ادفعته فى ملكه واخر فى مسئلة اجيب الثانى لانه لا عار هنا بوجه (ومن كفن منهما) اى الذكى وغيره (ثلاثة ففى لغافف) متساوية فى عمومها لجميع البدن ثم فى عرضها وطولها اى الافضل فيها ذلك فلا ينافى ما ياتى ان الاول اوسع لان المراد ان اتفق فيها ذلك كما ياتى ليس فيها قبيص ولا عمامة للرجل ولا ازوار وخمار للرافة اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (وان كفن فى خمسة زيد قبيص وعمامة) لغير محرم (تحنن) اى اللغافف كما فعله ابن عمر رضى الله عنهما بولد له

على ما بين سرتها وركبتها  
أولا (وخار) على راسها  
ثالثا (وقيص) على بدنها  
ثانيا (ولفائف) (ولفائف)  
متساويتان اتباعا لفعله  
صلى الله عليه وسلم بيته  
أم كلثوم (وفي قول  
ثلاث لفائف) الثالثة  
عوض عن القميص إذ لم  
يكن في كفته صلى الله عليه  
وسلم (وازار وخار  
ويسن) القطن لأنه صلى  
الله عليه وسلم كف فيه  
والأبيض) لذلك وللخبر  
الصحيح اليسو أن نيا بكم  
البياض وكفتم فيها  
موناكم (ومحله) الأصلي  
الذي يجب منه كسائره و  
التجهيز (أصل التركة)  
التي لم يتعلق بعينها حق كما  
يأتي أول الفرائض لاثنتها  
فقط ولا أصلها في مزوجة  
بوسلما سيذكره ويقدم  
من طلب التجهيز منها على  
من طلبه من ماله كما مر  
ويراعى فيها حاله سعة  
وضيقا وإن كان مقفرا  
على نفسه في حياته ولو كان  
عليه دين على ما شمله إطلاقهم  
وبفرق بينه وبين نظيره  
في المفسر بأن ذلك يناسبه  
لإحقاق العار به الذي رضى به  
لنفسه لعله يترجم عن  
مثل فعله بخلاف الميت  
وتجهيز المبعوض في ملكه  
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه كقميص الحلى فليراجع نعم رأيت في شرح الكنز للزين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص  
من المنسكب إلى القدم بلاد خا ريص لانها تفعل في قميص الحلى ليتسع اسفله للشي وبلا جيب ولا كمين ولا  
تسكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذى عليه العمل لان قوله لا تسكف  
اطرافه هل المراد به عدم كف الجنين بعضهم الى بعض او عدم كف الذيل على تامل بصري وقوله ولم ار  
لاحتما لا أقول ما تقدم انفا عن المغنى وغيره والثاني من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كتبهم على  
الذى عليه العمل كالصرح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح الكنز وقوله هل المراد به الخ  
الظاهر ان المراد ما يشمل ذلك جميعا فلا يكفى شي منهما كما عليه العمل قول الماتن (وان كفتت في خمسة  
فازار الخ) تصریح بان لا يجب فيها إذا زاد على اللفائف إذا كفتت في خمسة التعميم سم (قوله لغیر مجرم)  
راجع للقميص ايضا (قوله وفي قول الخ) اي فيها إذا كفتت المرأة في خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة  
النهاية والمغنى اي واللفافة الثالثة بدل القميص لان الحسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته  
صلى الله عليه وسلم اه قول الماتن (ويسن الأبيض) وسأيت أن المغسول أولى من الجدي بدنها ومعنى (قوله)  
والأبيض الخ) ولو قيل بوجوده إلا أن لم يبعد لما في التسكف في غيره من الأجزاء لكن إطلاقهم بخالفه وينبغي  
أن ذلك جائز أو وصي بغير الأبيض لأنه مكروهه والصبي به لا تنفذ ثم ظاهر إطلاقهم نذب الأبيض ولو كان  
الميت ذميا عث (قوله وكفتم فيها الخ) ويكره أن يكون في الكفن غير البياض كجعل نحو عصفر فوق  
راسه واسفل قديمه شيخنا (قوله الأصلي) الى قوله لا لثلاث في النهاية والمغنى قول الماتن (أصل التركة) قال لم  
تكن الخ) ولا يشترط وقوع التسكف من مكلف كافي المجموع ومن مكلف كافي المجموع وفيه عن البدن بجى وغيره ولومات انسان  
ولم يوجد ما يكف به إلا الأتوب مع مالك غير محتاج اليه لومه بذله بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه  
فان لم يكن له مال فجاء بالان تسكف فيه لازم الامة ولا بدل يصار اليه مغنى ونهاية واسنى أقول قد يقال قولهم  
ولا بدل الخ على تامل لتصریحهم باجزاء الخشيش والطين عند فقد الثوب فليتأمل وايضا فينبغي أن يكون  
محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يفتى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كاهو ظاهر لانه قد  
يحتاج لثمنه بصري وقوله لتصریحهم باجزاء الخشيش الخ في تقريبه نظر ظاهر إذ الأتوب غير مفقود هنا  
بالنسبة لطبع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين اي ولم توجد الاغنياء مثلا كافي سم عن مر  
(قوله التي لم يتعلق بعينها) اي جميعها كاهو المتبادر وبقيده قوله كما يأتي الخ وبه يتدفع ما سلم هنا (قوله)  
ولا أصلها الخ) لا يفتى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الأصل من لزومها  
مال ويلزمه نفقتها فكفتم فيها ونحوه عليه في الأصح الاقايه وهى سالمة عنها (قوله كما مر) اي في  
الفرع (قوله ويراعى) الى الماتن في النهاية إلا ما أنه عليه (قوله ويراعى) أى وجوبها قال سم وظاهر  
انه يحرم تسكفتم ولو كان في ذمته دين مستغرق في غير اللاتن به لانه ازاراه وهو حرام اه (قوله فيه)  
اي في التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فن جباد الثياب او متوسطا فن متوسطا  
او مقفرا فن شعثا شرح المشيخ (قوله ولو كان الخ) غابة عث (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية  
كإقتضاء إطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الأولى عن فعل مثله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفتت في خمسة فازار الخ) تصریح بان لا يجب فيها إذا زاد على اللفائف إذا كفتت في خمسة التعميم فكلام  
الاسماء المار في غير ذلك خصوصاً وقد علل بمخالفه السنة وما هنا غير مخالف لموافقه ما فعل بينت رسول  
الله ﷺ (قوله متى لم يتعلق الخ) في إطلاق هذا التقييد نظر لان الحق إذا لم يستقرها لا يمنع انها محل  
(قوله) ان كان مقفرا الخ) اعتمد مر (قوله) لو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم) اعتمد مر وعبارة  
شرح الروض يربطه على ما لا دالم يكن عليه دين مستغرق لا يفتى باعتبار تقديره كما اعتبروه في المفسر  
ويحتمل الفرق بتعذر كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يلقى به غالبا اه وظاهره انه يحرم تسكفتم  
في غير اللاتن به لانه ازاراه وهو حرام (وبفرق بينه وبين نظيره في المفسر) انظر مالومات المفسر (قوله)

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما البعض فإن لم تكن بينه وبين سيده مهاباة فالحكم واضح وإلا فالحال عش قوله مر فالحكم واضح أى فإنها عليهما فعل السيد نصف لفاقة لأن الواجب عليه بقطع النظر عن التبعيض لفاقة واحدة وفى مال البعض لفاقة ونصف ليكل له لفاقتان فيكفى فيهما وبإدخاله من ماله وبقي ما لو اختلف هل موته فى ذمة السيد أو موته وينبغى أنه كالموت لم تكن مهاباة لعدم المرجح اه (قوله تركه) إلى قوله نعم فى النهاية والمعنى لإقوله كما فاده إلى فؤنة التجيز (قوله واستغرقها دين) أى متعلق بدين الزكاة بصرى وسم قول المتن (فعل من عليه نفقته الخ) ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز أحدهما فقط فالوجه كافتى به والد رحمه تعالى أنه يقدم الميت الثانى لتبين مجزه عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال عش قوله فالوجه الخ ظاهره وان خيف تغير الأول وهو ظاهر لأنه تبين أن تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعمجه اه قول المتن (من قريب) أى اصل أو فرع صغروا كبير نهاية ومعنى (قوله كحال الحياة) عبارة النهاية والمعنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا عما يموت المكاتب اه (قوله ربه كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) إلى قوله كما أفهمه فى المعنى لإقوله فى وقف الألفاظ وقوله أى هو كحله وكذا فى النهاية لإقوله لجملة محله (قوله فى) وقف الألفاظ ثم فى بيت المال) انظر ما وجه الترتيب بين وقف الألفاظ وكذا فى بيت المال مع أن كلا منهما جهة مصرف لما ذكر بصرى وقديموه بان تعلق حق الميت بالموقوف للسكن أقوى وأتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم رأيت فى عش ما نصه وقدم على بيت المال الموقوف على الألفاظ وكذا الموصى به لئلا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به وأقدم الموصى به أو يتخير فيه نظرو الأقرب الثانى لأن الرخصة تملك فبى أقوى من الوقف اه (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى ولهم الإخراج مر اه سم قال عش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذاها مش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفار وقوف المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقباضه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج إلى تجهيز الميت فليراجع اه ولو قيل بالترتيب بينهما لم يعد فيجب على الأغنياء بالمعنى الثانى ثم على الأغنياء بالمعنى الأول ثم على الأئول منه فالأئول إلى غنى الفطرة ورائه أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل السكن أيضا الزوج والموسر ولو بالتأجير إليه من أرثا بحيث كانت نفقته لازمة له فعليه تسكين زوجته حرة كانت أو أميرة جمعة أو باتنا حلالا لوجوب نفقته عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان أعسر عن تجهيز الزوج والموسرة أو عن بعض جهزت أو تتم تجهيزها من مالها بما يوفى كذا فى المعنى لإقوله ولو بالتأجير أرثها وبإتق فى الشرح ما يوافقه قال عش قوله مر الموسر أى بما يأتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كحله) أى الذى هو أصل الزكاة فلو قال كاصل الزكاة كان أولى (قوله غير المملوكة الخ) عبارة

والحرية وان لم يكن مهاباة  
ولا فعلى ذى النوبة (فان  
لم تكن) تركه ولا مال الحق  
بها وهو الزوج كما أفاده  
سياقه وأكانت واستغرقها  
دين أو بغيره ما لا يبنى (هـ) مؤنة  
التجهيز كلها أو ما بقى منها  
(على من عليه نفقته من  
قريب وسيد) ولو لا مولى  
ومكاتب كحال الحياة نعم  
يجب تجهيزه ولو كبير فقير  
ولا يرد لأنه الآن عاجز  
والعاجز يجب مؤنته فان لم  
يكن له منفق وجب فى  
وقف الألفاظ ثم فى بيت  
المال فان لم يكن أو ظلم  
متولىه بمنته فعلى أغنياء  
المسلمين (وكذا الزوج)  
عطف على جملة محله أهل  
التركة أى هو كحله فيلزمه  
مؤنة تجهيز زوجته  
وخادمها غير المملوكة له  
وغير المكررة على الأوجه

أوكات واستغرقها دين هذا يقتضى تقديم الدين على التسكين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض كثيره وهو  
أى كفى الميت مع سائر مؤنة تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك أيضا قوله السابق ولو  
كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم وما مر فقله فيه من شرح الروض المهم إلا أن يريد بالدين ما تعلق بعين التركة  
(قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز أحدهما فقط فإذى به  
شيخنا الشباب الرمى إلى أنه يقدم السيد لتبين مجزه عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره  
ولو محجورين فعلى ولهم الإخراج مر اه قال فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن التبديج وغيره ولومات  
الإنسان لم يوجد ثم ما يمكن به إلا نوب مع مالك غير محتاج إليه لزمه بدله له بالقيمة كالطعام للبصطر زاد البغوى  
فى فتاوى فان لم يكن له مال فجانا لأن تسكينه لازم للإمام ولا بد له بصار إليه اه وعبارة العباب فان لم تكن  
تركة فجانا اه وظاهرها أنه لا يجب حينئذ مقدمته على أغنياء المسلمين فليست على هذا ما عمل الوجوب عليهم فان  
كان عمله إذا كثرت أو بالثواب فلم وجب عليهم إذا كثرت ولم يجب إذا لم يوجد إلا واحد ثم وردت ذلك  
على مر فحمله على ما إذا لم يجد الأغنياء مثلا (قوله فيلزمه مؤنة تجهيز زوجته وخادمها) ولومات الزوجة



النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكتسبة أو أمته أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أهدمها  
إياها بالانفاق عليها كانت مملوكة لها عمن قوله وأمته أي فيجب عليه تسكينها لكونها مملوكة لا لكونها عادمة  
وقوله لم أو غيرهما أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب أي عمن (قوله) وإذ ليس لها  
إخ) أي فلا يجب عليه تسكينها عمن (قوله) بخلاف من صحبتها إ) أي فيجب عليه تجهيزها عمن وشو بصري  
(قوله) وبأن إ) عطف على زوجته (قوله) مطلقا أي حاملته ولا (قوله) وإن أيسرت إ) أي الزوجة  
حرة كانت أو أمه (قوله) ودعوى عطفه على أصل إ) رد للحج وتبعه النهاية عبارته وبما تقرر أي في حل  
المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راد الما قبل أن ظاهره يقتضي أن  
محل وجوب الكسفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف لما في الروضة وأصلها إ) (قوله) على أهل  
وجده أي على أهل الخمر فقط لا على جميع المبتدأ والخمر (قوله) يلزمه أركه الممنون أي إذ مدلول التركيب حيث  
ومحل الكسفن الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم والزوج ممنوع قطعاً منعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى  
حيثئذ إن عمله أصل التركة في غير المزوجة والزوج في ذلك إ) إن أراد بحاصل المعنى  
المدلول الصناعي فكذلك أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح (قوله) والغاؤه إ) كذا الخ  
هو ممنوع أيضاً إذ يكتفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد  
ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كإدال عليه استقرار كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقرى بشرط  
تساويها جنساً وقدراً وكذا حلولاً واجلاً وصحة وكسراً في الأصح إ) فتأمل ولا تغفل إ) وقد يقال إن أراد  
بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العدة كما هنا فاستدل به من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم تقريبه  
أو الفضلات فقط فها هنا ليس منها (قوله) إلا بتكلف) إ) بله بان براد المحل المقدر بالعطف أصل التركة الذي  
هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فعني التركيب حيثئذ أصل التركة الزوج مثله  
وقال السكردى أي بتأويل الجملة بالمفرد والتفرد الزوج المماثل له في أنه محله أيضاً ولا يخفى أنه لا يزال  
ركبة للمعنى (قوله) قائل ذلك أي العطف المذكور (قوله) العطف مفعول أراد (قوله) لا الصناعة) أي لا  
بالنسبة للتركيب كركدي (قوله) إذا صل إ) توجهه للعطف بالنسبة للمعنى إ) يعني فكأنه قال أصل التركة  
محل الكسفن والزوج مثله أي أصل التركة (قوله) انه الخ) بيان لما تقرر (قوله) قلت يلزمه الخ) اللزوم  
ممنوع لما علمت من دلالة استقرار كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان  
العطف من عطف الجمل وليس كذلك كتبين سم ومرمائه وإيضاً يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح  
(قوله) على من ذكر الخ) وإلّا لقال على أصل التركة لأنه هو المعطوف عليه لا من عليه نفقة ألميت (قوله)  
فساد إ) إجراء الخ) الإضافة للبيان (قوله) وجود الزوج) ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال فقد الزوج  
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم إجراء الخلاف الخ) إذ المتبادر حيثئذ جوع في الأصح للحال كما هو الغالب  
في القبول والمنعقدة بالعطف وأما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه السكردى له بما  
نصه قوله قلت يلزمه إ) يلزمه أن لا يجرى الخلاف في الزوج كما لا يجرى في الأصل فإجراء المصنف

وخادماً معاً ولم يوجد إلا لتجهيزاً جداً مما قالوا وجه تقديم من يخشى فسادها وإلا فالزوجة شرع (قوله)  
يلزمه أركه المعنى) هذا ممنوع قطعاً منعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى حيثئذ إن محله أصل التركة في غير الزوجة  
والزوج في المزوجة وأي ركة في ذلك وقوله والغاؤه إ) أيضاً إذ يكتفي أن من فوائده بيان  
اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات  
كإدال عليه استقرار كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقرى بشرط تساويها جنساً وقدراً وكذا حلولاً واجلاً  
وصحة وكسراً في الأصح إ) فتأمل ولا تغفل إ) وقوله قلت يلزمه الخ) اللزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقرار  
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما  
تبين (فارغ) علم أي أكثر من العدد الشرعي وأسألن أو كن كنيات ثم متن وامتنع من الاختيار ينبغي

إذ ليس لها إلا الأجرة  
بخلاف من صحبتها بنفقة  
وبأن حاملته ورجعية  
مطلقاً وإن أيسرت وكان  
لها ركة كما أفهمه عطفه  
المذكور ودعوى عطفه  
على أصل وحده يلزمها  
ركبة للمعنى والغاؤه كذا  
الخبر به عن الزوج إلا  
بتكلف كما لا يخفى أو أراد  
قائل ذلك العطف بالنسبة  
للمعنى المقصود لا الصناعة  
إذ أصل هو الخبر عنه في  
الحقيقة بأنه المحل فالزوج  
كذلك فإن قلت بل  
الصناعة صحيحة وكذا حال  
أي ومحل الزوج حال  
كونه كالأصل فيما تقرر  
أنه إذا فقد يكون على نحو  
القريب وهذا اعتبار  
صحيح حامل على العطف  
المذكور قلت يلزمه فساد  
إجراء الخلاف في كونه  
على من ذكر عند وجود  
الزوج

وليس كذلك وعلى كل  
اندفع زعم إيهام المتن  
أشراط فقرها ثم رأيت  
ابن السبكي أجاب بذلك  
وغيره نازعه فيه بما لا يحصى  
وبحث جمع أنه ينبغي ملبوس  
فيه قوة وقال بعضهم لا بد  
من الجديد كما في الحياة  
والذي يتجه أجزاء قوى  
يقارب الجديد بل إطلاقهم  
أولوية الغسل على الجديد  
يؤيد الأول وهل يجرى  
ذلك في الكفن من حيث  
هو أو يفرق بأن المثل الزوجة  
معوضة فوجب أن يكون  
كما في الحياة وهي فيها إنما  
يجب لها الجديد بخلاف  
كسوة القريب لا يجب فيها  
جديد كما هو ظاهر النظر في  
ذلك بحال والأوجه الأول  
كما يصرح به فقولهم أن من  
لزمه تكفين غيره لا يلزمه  
إلا ثوب واحد أو أمتاع  
لا تملك أو أنها لا تصير ديناً  
على المهر وأن العبرة  
بحال الزوج دونها بخلاف  
الحياة في الكل بل نقل عن  
أكثر الأصحاب وانتصر  
له جمع أن كفتها لا يلزم  
الزوج مطلقاً وحينئذ فلا  
فرق بينها وبين غيرها فيما  
ذكر وخسر بالزوج  
أنه لا يلزمه تجهيز زوجة  
أبيه وإن لزمه نفقتها في  
الحياة (في الأصح)

الخلاف في الزوج يكون فاسداً وليس كذلك أه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أي ولا خلاف  
فيه وهذا كما قيل فإضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أي من احتياي العطف (قوله زعم إيهام  
المتن الخ) أي ما قيل أن ظاهره يقتضي أن وجوب الكفن على الزوج إنما هو حيث يمكن للزوجة تركه وهو  
خلاف ما في الروضة وأصلها معنى (قوله بذلك) أي بأنه عطف على قوله ومحل أصل التركة كلاً وبعضاً لا على  
قوله من قريب وسيد (قوله أنه ينبغي) أي في تكفين الزوجة عرش (قوله يؤيد الأول) أي بحث الجمع ومال  
إليه شئ على المنهج عرش (قوله وهل يجرى ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أي سواء  
كان الكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن الزوجة) أي من الكفن (قوله وهي فيها) أي الزوجة في الحياة  
(قوله في ذلك) أي في ترجيح أحد الأمرين من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والأوجه  
الأول) أي عدم الفرق وجرى بان الخلاف في مطلق الكفن اللازم على الغير (قوله لا يلزم إلا ثوب  
واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجة  
وبقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلائمها أصلاً نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب  
فقط كل من تركتها وبنحى حيث وجب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لاقاها في الجملة  
مر أه سمع على حج أه عرش وكردى على بافضل أقول لو قيل في الصورة الأولى بوجوب الثاني والثالث  
أيضا في تركه الزوجة لم يبعد (قوله وأما الخ) عطف على أن من لزمه الخ الضمير لمؤن التجهيز (قوله  
امتناع الخ) وعليه ينبغي أنه لو أكل الزوجة سبع مثلاً عطف على أن من لزمه الخ الضمير لمؤن التجهيز (قوله  
أن كفتها لا يلزم الزوج الخ) أي لقوات التمكن المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقاً) أي لزمه نفقتها في  
الحياة ولا (قوله وحينئذ) أي حين مخالفة حال المات بحال الحياة فها ذكر مع نقل مقابل الأصح هنا  
عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله بينها) أي الزوجة (قوله فيأذكر) أي من جريان الخلاف  
في مطلق الكفن (قوله وخرج) إلى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولومات  
زوجاته دفعة بنحوهم ولم يجد إلا كفتها فهل يقرع بينهما أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو من  
مرتبا هل تقدم الأولى أو المعسرة أو يقرع احتمالات قرأها ولها فيها معنى وعبارة النهاية بولومات تنز وجاته  
دفعة بنحوهم ولم يجد إلا كفتها واحداً فالقياس الأقرب أن لا يكون ثم من يخشى فسادها ولا قدمت على  
غيرها أو مرتبا فالوجه تقديم الأولى مع أمن التغير وقال البندنجي لو ماتت أقر به أي الذين يجب نفقتهم  
عليه وهم الأصول والفروع دفعة بهم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها فإن استؤا قدم  
الأب ثم الأم ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين اسمهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال  
تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقاً نظر ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البر التقي وإن كان  
أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بأمر الكل ويشبهه أن يجي. فيه خلاف الفطرة أو النفقة أه وسيأتي  
بعض ذلك في الفرائض ولو ماتت الزوجة وخادما لم يجد إلا تجهيزاً واحداً فالوجه أخذاً بما تقدم تقديم  
من خشي فسادها ولا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة أه قال عرش قوله مهر ولا وجه لتقديم الفاجر  
الخ أي من الأخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر اثقياً ومعلوم أن المراد بالأخوين ولدان للجز  
والأنفقة الأخ ليست واجبة ولا تجهيزه أه وقال سمي (فرع) أسلم على أكثر من العدد الشرعي وأسلف  
أو كن كنايةات ثم متن وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لآدام ما عليه إلا بذلك الاختيار  
وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد موته ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركه أه وقال شيخنا ولو  
كان له زوجتان حرة وأمة ومسلة وكتابية وماتت معاً ولم يجد إلا ما تجهيز به إحداهما فهل يقدم كل من الحرة  
والمسلة على الأمه والكتابية لشرفها أو يقرع بينها وظاهر الثاني أه (قوله كالحياة) أي قوله لا من  
خصوص الخ في المعنى (قوله كالحياة) أي كعليه نفقتها في الحياة (قوله نحو ناشرة الخ) هل يشمل القرناء  
أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لآدام ما عليه إلا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد

والرقاوم الرخصة التي لا تحتل الوطء أولافيه نظر والاقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج  
 و(قوله وصغيرة) أي لا تحتل الوطء ع(قوله نعم أن أعسر الخ) أي فإن أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة  
 الموصرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها نهاية ومعنى أي بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئاً  
 لوجود مانع قام بها ككفرها واستعراق الديون إثر كبتها المتعلقة بها ماذا كانت في ذمتها فيقدم كفتها على  
 الديون سم على حجب بالمعنى اه ع(قوله أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن يسر بعده وقبل تكفيتهما مراه  
 سم وفي ع(عن) من خلافه عبارة مشهورة على أن يفتني فإلوان كان معسراً عند موت الزوجة ثم حصل  
 له مال قبل تكفيتهما أنه يجب عليه تكفيتهما لبقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط  
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قوله  
 والال الخ) أي وإن لم يرث مانع قتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاية سم (قوله وهو متجه) اعتمدهم  
 اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعاً (قوله بأن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطر ثم  
 اه سم واعتمدهم ع(عن) كامر (قوله فإن لم يكن لها تركة) أي أو تعلق بعينها دين (قوله أولم يجب نفقتها  
 الخ) أي لنحو نشوزها (قوله فعلى من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله فالوقف الخ) استقر  
 ع(عن) تقديم الوصية عليه كامر (قوله ولو غاب) أي قوله لا يحجب في المعنى والى قوله ويظهر في النهاية أن قوله كما  
 يحتمل إلى وقياس نظائر (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورثة  
 فقول النهاية والمعنى فجبرت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين بما  
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكففته شخص من  
 مال نفسه ع(عن) أي باذن الحاكم فالأشهاد (قوله وعلى شقة الثاني الخ) وهو التكفين بغير إذن الحاكم  
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استدانه بلامشقة وبلا تأخير مدة يعد  
 التأخير إليها إزاره بالميت عاقدهم وجود الحاكم كمالو امتنع من الأذن إلا بدراهم وإن قلت ع(عن) (قوله  
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا لأن فقد الشهود نادراً كقوله في حرب الجبال فيه نظر والاقرب  
 الثاني ع(عن) ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم أما بالنظر للباطن فله إلزامه جوع بطريق الظاهر إذا  
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث  
 لأنها تبرع وليست وصية لوراث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما لم تكن من رأس المال لعدم

موتين ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن يسر بعده وقبل  
 تكفيتهما مراه وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجية  
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يبق قابلاً لإفائه ابتداءً وهو لا يجب عليه الاثوب  
 واحد لا يقال بل لا قاهما السكن الزوج تحمل عنها كالفطرة لأن لا تمتنع ذلك ويؤيد المنع أنه لو لا قاهما لوجب  
 لوجبت الاثوب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو يسر الزوج ببعض الثوب فقط كدل من تركتها  
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا قاهما في الجملة ولو ماتت زوجاته دفعة  
 بدم أو غيره ولم يجد أحدًا فالقياس الأقرب أن لم يكن ثم من يخشى فسادها أو الإقذمت عليها أو  
 مرتباً فالوجه تقديم الأولى مع أمن التغير أخذاً مأمراً وقال البندنجي لومات اقاربه دفعة قدم في  
 التكفين وغيره من يسر ع فسادها فإن استؤا قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين استهما  
 ويقر عين الزوجين وذو كبر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الاسن مطلقاً نظر ولا وجه  
 لتقديم الفاجر الشقي على البر التقي وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر السكك وبشبهه أن  
 يحى فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسياق بعض ذلك في الفقرات شرح م(قوله والى) أي وإن لم يرث  
 مانع قتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاية (قوله وهو متجه) اعتمدهم (قوله ويظهر ضبط المعسر  
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطر ثم (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

وصغيرة نعم أن أعسر جهزت  
 من أصل تركتها لامن  
 خصوص نصيبه منها كما  
 اقتضاء كلامهم وقال بعضهم  
 بل من نصيبه منها إن ورث  
 لأنه صار موسراً به وإلا فن  
 أصل تركتها مقدماً على  
 الدين وهو متجه من حيث  
 المعنى وإذا كفتت منها أو  
 من غيرها لم يبق ديناً عليه  
 للسقوط عنه باعساره مع  
 أنه امتناع به فأرق الكفارة  
 ويظهر ضبط المعسر بمن  
 ليس عنده فاضل عما يترك  
 للفلس ويحتمل بمن لا يلزمه  
 إلا نفقة المعسر إن لم  
 يكن له تركه وهو معسر أو  
 لم يجب نفقتها عليه حجة فعلى  
 من عليه نفقتها فالوقت فليت  
 المال فالأغنياء ولو غاب أو  
 امتنع وهو موسر وكفتت  
 من مالها أو غيره فإن كان  
 باذن حاكم راجع عليه  
 وإلا فلا كما يحتمل الأذعي  
 وعلى شقة الثاني يحتمل  
 قول الجلال البلقيني أنه  
 لا يستقر في ذمته لأنه امتناع  
 إذا تمليك بعد الموت متعذر  
 وتمليك الورثة لا يجب فتمين  
 الامتناع أي وما هو امتناع  
 لا يستقر في الذمة وقياس  
 نظائره أنه لو لم يوجد حاكم  
 كفى المجهز الأشهاد على أنه  
 جهز من مال نفسه ليرجع  
 به ولو أوصت بان تكفن  
 من مالها وهو موسر

كانت وصية لوارث لانها اسقطت (١٢٦) الواجب عنه وانما لم يكن يصاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك لانه لم يوفى على احد

تعلق السكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموسر مرسم (قوله كانت وصية لوارث) اى فتوقف على اجازة الورثة ع ش زاد سم عن مرويني ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموات اه (قوله كذلك) اى وصية لوارث مع انه بذلك وفر عليهم فهو فى معنى الايصاء لهم سم (قوله وفى كل ما بعده) اى الى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (واوسعها) اى واطولها نهاية ومعنى (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهائية والمراد اوسعها ان اتفق لما صرن انه يتبدل ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الاوجه كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى الا قوله لم كما افاده الشيخ مانصه فقوله الشارح ان تفاوتت الخ فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه فى شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لفائف اهر (قوله) ويظهر فيما اذا تعارض (الخ) لعل محله فيما اذا ضاق الحسن بحيث لو جعل اى لم يمكن لفه على الاخر اما اذا امكن لفه على المتسع الذى هو دون فى الحسن فينبغي ان يذهب من تقديم الاحسن كما يؤخذ من تعليمهم جعل الاوسع اعلى بامكان لفه على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك ان عمل ما ذكر من تقديم المتسع مطلقا حيث لم يمكن لف الضيق عليه اما اذا امكن لف كل منهما على الآخر فلا تر جميع الاينجو حسن فليتأمل بصري ويوافقه قول سم ولعل الاوجه ان يقال ان كانت اى الفائف سابعة طول او عرضا قدم الاحسن فيسقط الاول والا قدم الاول وسع فليتأمل اه (قوله فان اتفقت سعة) يبنى عنه قولان تفاوتت حسنا فامل (قوله وهى التى) الى قوله ثلاثا فى النهاية والمعنى (قوله كما يجعل الخ) هذا لا يبعد وجه تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية والمعنى واما كونه اوسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس اه قول المتن (ويذكر الخ) اى فى غير المحرم نهاية ومعنى (قوله منين) اى الفائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة فى المتن او على هن فى الشرح (قوله بل الخ) متعلق بذكر (قوله بتخير من) اى وما زاد (قوله بالعود) اى الغير المظيب بالمسك شرح بافضل (قوله فى غير محرم) الاولى تقديمه على كل واحدة او تاخيرها عن ثلاثا ليرجع لسكن من الذر والتبخير (قوله من الامر بها) اى بالتبخير وكونه بالعود وكونه ثلاثا (قوله وهو اوى) اى العود قول المتن (مستقلها) وهل يجعل يدها على صدره اليمنى على اليسرى او يرسلان فى جنبه لا نقل فى ذلك لسكن من ذلك حسن معنى وكذا فى النهاية الا قوله لا تنقل فى ذلك (قوله هو نوع) اى قوله ولو يعرض فى النهاية والمعنى الا قوله بل قال الى المتن (قوله على نحو صندل وذبرة) وهما بنوعيه اى الاخر والابيض من انواع الطيب يجرى من (قوله يشتمل الخ) قاله الاخرى وقال غيره كل طيب خلط الميت نهاية ومعنى (قوله وللانتمام الخ) الاولى او بدل الواو (قوله كالخفاض) اى بان تكون مشقوفة الطرافين وتجعل على الهبة المتقدمة فى المستحاضة نهاية ومعنى (قوله عليه حنوط)

مخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقي (ويستط) اولادنا بها نؤى على كل ما بعده (احسن للفائف واوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة ويظهر فيما اذا تعارض الحسن والوسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم احسنها (والثانية) وهى التى تلى الاولى حسنا وسعة (افوقها) وكذا الثالثة فوق الثانية كما يجعل الحى احسن ثيابه الاعلى وما يليه (ويذكر) بالمعجزة (على كل واحدة) منه بل وما زاد قيل وضع الاخرى فوقها (حنوط) بفتح اوله لانه يذبح بسرعة بلاهين ويستحب تبخيرهن او بالعود فى غير محرم ثلاثا لما صحت من الامر بها وهو اولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو اولى لانه اطيب الطيب وقد اوصى على كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن ان يحفظ مسك كان عنده من فضلة حنوط

رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع الميت فوقها) (برفق مستلقا) على ظهره (وعليه حنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على نحو صندل وذبرة وكافور فنعطفه عليه بقوله (وكافور) لافادة تدب وضعه صرفا ايضا وللانتمام بشانه

والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من راس المال لعدم تعلق السكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموسر مرسم (قوله وصية لوارث) يبنى ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع مرسم اقول فيه نظر لان الوصية للوارث موقوفة على الاجازة وان خرجت من الثالث قال مرويني وقياس كونها وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموات اه مرسم (قوله) وانما لم يكن يصاؤه بقضاء دينه من الثالث كذلك (اى مع انه بذلك وفر عليهم فهو فى معنى الايصاء لهم سم (قوله فى المتن واوسعها) قال فى شرح الروض والمراد اوسعها ان اتفق لما صرن انه يتبدل ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الاوجه وشمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقرينة كونه فى مقابلة وجهه قائل بان الاسفل باخذ ما بين شترته وركبته والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يستر جميع بدنه اه فقوله الشارح ان تفاوتت فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه فى قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لفائف (واوسعها) فلو تعارض الاحسن والاوسع فيجتمعت تقديم الاحسن

اى ثلث يغفل عنه مع انه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الهوام والريح السكرية ومن ثم تدب تعمم البدن به وتشدد الياء بخرفة (كالخفاض بعد سد قطن بينهما عليه حنوط حتى يتصل

بالحلقه وبالباقى في شدة حتى يمنع الحارج ويكره دسه إلى داخل الحلقه بل قال (١٣٧) الأذرى ظاهر كلام غير الدارمى

تحريره لما فيه من انتهاك حرمة اه وبجواب بانه لعذر فلا انتهاك (ويجعل على كل) متفهم من (منافذ بدنه) الاصلية كمين واذن وفهم ومنخر والطارئة ينحو جرح وعلى كل مسجود من مساجده السبعة السابقة والأنف (فطان) حليج عليه خطوط دلهام للهوام واكراما للسااجد (وتلف عليه الافائف) بأن يثنى كل منها من طرف شقه اليسرى على اليمين ثم من طرف شقه اليمين على اليسرى كما يفعل الحى بالقيام ويجعل الفاضل عذراً سه أكثر (ويشدف) غير المحرم بشدا ويعرض بعرض ثدى المرأة وصدرها لثلا ينشتر عند الحركة والخل (فاذا وضع قى قبره نزع الشداد) لزوال مقتضيه ولكراهة بقاء شيء معقود معه فيه (ولا يلبس المحرم) قبل التحلل الاول (الذ كرحيطا) قال الجر جاني ولا تشد عليه اكفاته ولا يستر رأسه ولا وجه المحرم المحرمة ولا كفاهما بقفازين لما مرع امتناع ان يقرب طيبا وان يؤخذ شيء من نحو شعره قبيل الفصل والخثى يكشف وجهه او

أى وكافورنايقومعنى (قوله بالحلقه) أى حلقه الدرنه (قوله ويكره دسه الخ) أى الالعة بخاف خوج شيء بسببها شرح بافضل (قوله كمين الخ) الكلف استصاينة وإبدل المعنى الكلف بمن (قوله وعلى كل مسجدا الخ) أى ولو كان صغيرا فبما يظهر اكراما لوضع السجود من حيث هو عش ومثل الصغير كما استقر به الاطفيحى مسلم لم يسجد أصلا وباقى عن النهاية ما يشمل اكل (قوله من مساجده الخ) أى الجبهة الزكيتين وباطن الكتفين واصابع القدمين نهاية (قوله فطان حليج) بالحاء المهملة أى مندرف عش وفى الكردى على بافضل عن شرحى الارشاد أى نزوع الحب اه (قوله المساجد) أى مواضع السجود من بدنه عش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أى عالم يكن محرما حيا (قوله عذرا سه الخ) أى عذرا سه ورجليه ويكون الذى عذرا سه أكثر نهاية ومغنى أى فوق رأسه عش قول المتن (وتشد) أى عليه اللقائف ولا يجوز أن يكتب على الكتفين شيء من القرآن أو الألباء المعطاة صيانة لها عن الصديد ولأن يكون للبيت من الثياب ما فيه زينة كافي فإى ابن الصلاح ولعله يجوز على زينة محرمة عليه حال حيائه نهاية وكذا فى المغنى لا لقوله أو الألباء المعطاة وقوله ولعله الخ (قوله فى غير المحرم الخ) أى كافي تحرير الجر جاني لانه شبهه بعد الازار نهاية ومغنى وفيه دلالة على ان استثناء المحرم على سبيل الذنب لا الوجوب ويندفع بذلك الردد لاقى عن البصرى وعارض اسم بما نصه قد يقال طلاق الشدا لا يمنع على المحرم فانه يجوز أن يلبس على بدنه ثوبا غير زطر فيه أو ثوبا لا يمنع نحو العقد والربط فلا طاب الشدفه بغير نحو العقد والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة شرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوبا لثلا يضطر ثوبها عند الخل فتشترى الاكفان قال الأئمة ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر اه ومقتضى التعليل المذكور الاكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشدها من الانتشار لكن الظاهر انه غير مردلان مثل هذا فقد ابدع ازروان المستنون كونه سائر الجميع صدر المرأة لانه ابلغ فى عدم ظهور الشدين عش اقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لثلا ينشتر الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لايست لها ذلك عش ويؤخذ من التعليل ايضا ان الصغيرة ليست بقيد كالكبيرة التى ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فاذا وضع قى قبره نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومغنى قول المتن (ولا يلبس المحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى (قوله قبل التحلل) أى قوله لانه لا يكتب فى النهاية والمغنى الاقوله الخثى الى الفرغ وقوله ومع هذا الى او كان قول المتن (خيطا) أى ولما فى مناهة ما يحرم على المحرم لبسه نهاية ومغنى (قوله ولا تشد عليه اكفانه) ان كان المراد لا يتدب فحتمل او لا يجوز فحل تأمل إذا كان بنحو خيط او فى محل التمسك فليتأمل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمغنى ظاهر فى الاول كما مر قول المتن (ولا يستر اه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف مالم يدفن الميت منها عش أى المحرم والمحرمة (قوله قبيل الفصل) متعلق بقوله مر (قوله يثنى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا يتدب ان يعد لنفسه كفنا قال عش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الا من حل او من اثر صالح بخلاف القبر فانه يسن اتخاذاه (قوله كفنا الخ) أى ولا يكره ان يعد لنفسه قبر ايدفن فيه قال العبادى ولا يصير اقبى به مادام حيا مغنى واسنى قاله عش

فيستطاول ولا لعل الوجه ان يقال ان كانت سابعة طول او عرضا فادم الاحسن فيستطاول ولا اندم الاوسع فليتأمل (قوله وعلى كل مسجود من مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يعز نظر الماهن شأن النوع (غير المحرم) قد يقال طلاق الشدا لا يمنع على المحرم فانه يجوز أن يلبس على بدنه ثوبا غير زطر فيه وإنما الممتنع بنحو العقد والربط فلا طاب الشدفه بغير نحو العقد والربط (قوله ولا تشد عليه اكفانه) ظاهر هذا امتناع الشدة مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشد ازاره أو يمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرغ يثنى ان لا يعد لنفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزركشى ولو اعد له قبر ايدفن فيه يثنى ان لا يكره

رأسه لما باقى فى إحرامه (فرغ) يثنى أن لا يعد لنفسه كفنا

أى قلغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجره عليه لا جل حفرة مر اه و ظاهر أنه فى القبر المعد فى غير ملكه  
 ولا فليس لغيره أن يسبقه فى الدفن فيه بل قضية ما يأتى فى تعيين الكفن المعد له لا يجوز لو ارتمد دفنه فى غيره  
 بلا عذر فلما راجع (قوله) إلا أن سأل (الخ) أى لحسن أعدداه وقد صرح فعلمه عن بعض الصحابة معنى وأسنى  
 (قوله) ومع هذا لا يحتاج (الخ) محل تأمل بصرى عبارة سم قد يمنع عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الشبهة ولم  
 تنافوا اتجه حينئذ لا اكتشاف بكونه من آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله) تعين) وفاقا للنهاية (قوله)  
 وترجيح الزركشى (الخ) اعتمده الاسنى والمغنى (قوله) والفرق ظاهر) أى لإدليس فيها مخالفة أمر المورث  
 بخلاف ما هنا نهاية قال عرش قوله مر إذ ليس فيها (الخ) وقد أخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعدده لنفسه  
 أن يقول بعد أعدداه كفى فى هذا أو نحو ذلك أماما عاده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان  
 استحسّن لنفسه ثوبا أو آخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفن له فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى  
 ذلك كفى ثياب الشهيد ثم رابت فى سم على البهجة بعد مثل ما ذكر ما نصه قد وجه ظاهر العبارة بأن إدخاره  
 بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فيلتزم أن انتهى اه وما قاله سم هو الأقرب (قوله) ولو  
 سرق) إلى قوله والمتجه فى المغنى والنهاية والاسنى إلا قوله ولا يظهر إلى فأن لم تقسم (قوله) و ظاهر (الخ) خبر  
 مقدم لقوله أن الصورة (الخ) (قوله) أن الصورة هنا (الخ) عبارة عرش وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر  
 وإلا فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كن دفن ابتداء بلاكفين ويترتب على ذلك  
 أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها بلاكفن لنحو بلا فهو وجب ستره و امتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع  
 الثوب عليه ولا يضمه فيها لأن فيه أنها كاله وقد يقال إذا أمكن لفه فى الكفن بلا إزار أو وجب بخلاف ما إذا  
 توقف على إزارا كان تقطع أو خشى تقطعه بلمه مر ويجب إعادة الكفن كما يلى وظهر الميت والوجوب  
 على من تلزم نفقته فى الحياة كما يجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما مره مر فى درسه فقلت هلا وجب على  
 عموم المسلمين امتنع ويلزمه أن يقيد قولهم إذا سرق الكفن بعد القسم بلمه تكفينه من الزكاة كما إذا لم  
 يكن فى الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله ما تمتع أنه امتنع من وجوبه  
 على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته فى الحياة وإلا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم على  
 عموم المسلمين أخذ ما يأتى فى الشارح مر ويدخل فى قوله مر ويجب إعادة الكفن كذا الخ أن ما يقع  
 كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهادها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته  
 إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين اه (قوله) فأن لم تقسم (الخ) جواب قوله ولو سرق  
 (الخ) (قوله) جدد وجوبا) أى سواء أكان كفن أو لا ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن  
 العلة فى المرة الأولى الحاجة وهى موجودة أسنى ومعنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافى  
 الابتداء اه أقول الظاهر أخذ من قولهم أن وجوب الثانى والثالث للجلال وما تقدم عن الاسنى والمغنى  
 أنفا أن العلة الحاجة وعن عرش عن مر فى مسألة الفسقية من التعبير بالسران الواجب هنا السابغ  
 فقط (قوله) وكذا أن قسمت (الخ) خلافا للنهاية بعبارة فلو قسمت بلمهم أى الورثة لسن ويسن ومحلها كما  
 بحثه الأذرى إذا كان قد كفن أو لافى الثلاثة التى هى حق له ألا التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر  
 أما لو كفن منها بواحد فبغنى أو بلمهم تكفينه من ركنه ثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن  
 له مال فكأن مات ولا ماله اه وباتى عن سم ما يوافقه بزيادة (قوله) وقال الماوردى ندبا) أقره  
 الاسنى وقال المغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان كفن


إلا أن سأل عن الشبهة أو هى  
 فيها خاف ومع هذا لا يحتاج  
 أن يقال أو كان من أثر من  
 يتبرك به لأنه لا يكتفى  
 بكونه من آثاره إلا أن خفت  
 شبهته فيدخل فى الأول  
 ثم إذا عينة تعين كما قال  
 أقض دبنى من هذه الدين  
 وترجيح الزركشى جواز  
 إبداله ثياب الشهيد فيه  
 نظر والفرق ظاهر ولو  
 سرق كفن له ولو بعد دفنه  
 ويظهر أن بلاء مع بقاء  
 الميت كسرقة فيما يأتى  
 و ظاهر أخذ ما يأتى من  
 عدم النيش للكفن لحصول  
 المقصود منه بستره فى  
 التراب فلا تنتهك حرمة  
 أن الصورة هناك السارق  
 أخذ الكفن ولم يطم التراب  
 عليه أو طمه فنبش لنرض  
 آخر فرؤى بلا كفن فأن لم  
 تقسم الزكاة جدد وجوبا  
 وكذا إن قسمت عند التولى  
 وقال الماوردى ندبا

لأنه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا وفاقه ابن بونس اه (قوله) ومع  
 هذا لا يحتاج أن يقال أو كان (الخ) قد يمنع بأنه إذا عمت الشبهة ولم تنافوا اتجه حينئذ لا اكتشاف بكونه من  
 آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله) ثم إذا عينة تعين) كذا مر (قوله) جدد وجوبا) هل يجب ثلاثة أثواب  
 حيث لا مانع كافى الابتداء (قوله) وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان

بشوب واحد وجب أن يكفى ثبانه وثالث لانها حقه ولم يستوفها أو باثنين وجب له الثالث لانه حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفيته بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين راسا وعلى هذا تبضح قوله وكذا لو كان المسكن المنفق الخ وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخل فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التذلل لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك على مر فوافق اه (قوله والمتجه الاول) خلافا للثانية والمغنى والاسنى وسم كاسر (قوله وكذا لو كان المسكن الخ) أى يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمه وقياس الماوردي خلافه سم وتقدم عن غش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التتمه (قوله إلا ان كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفيته وقبل الورثة جاز وان امتنعوا او بعضهم لم يكفى فيه ما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما اذا قبلوا هل لهم ابداله منه قول الشيخ ان زيادته ان كان الميث بمن قصد تكفيته لصلاحه او عليه تعيين صرفه اليه فان كفنته في غيره ردوه الى مالكة وإلا كان لهم اخذه وتكفيته في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله لانه حينئذ عارية الخ) أى فيرد المالكه قول المتن (وحمل الجنازة الخ) ويجرم حمل الميت بهيمة مزرية بحمله في غرارة او وقفة او بهيمة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير او لوح او يحمل على أى شيء حمل عليه اجزا فان خيف تغييره وانفجرا وقبل ان يباله ما يعمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر اسنى (قوله لفعل الصحابة) أى قوله وتضييع الخ في النهاية والمغنى (قوله وورد عنه الخ) أى وحمل النبي ﷺ سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومعنى قال غش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأثر حمله ويجوز انه امر بحمله كذلك فنسب اليه اه وبأني في الشرح ما يصرح بالاول وقال البيهقي قرر شيخنا الحنفى الثانى وقال لم يثبت مباشرة له لجناله بحديث اه (قوله هذا) أى كون الخل بين العمودين افضل (قوله ولا لا فضلا لجمع) أى خروجا من الخلاف فيهما افضل اسنى وإيماب (قوله تارة كذا الخ) أى تارة بهيمة الخل بين العمودين وتارة بهيمة التريع نهاية قول المتن (وهو ان يضع الحشبتين الخ) فلجوز عن الخل اعانه اثنا بالعمودين باخذ اثنا بالموخرتين في حالتي العجز وعده حامله عند فقد العجز ثلاثة ومع وجود خمسة فان عجز واقتسعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى زاد الاسنى وشرح بافضل وامامنا بفعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد ففكر وه لا في الطفل الذى جرت العادة بحمله على الايدي اه قول المتن (على عاتقيه) والعاتق ما بين المنكب والعنق وهو مذكور وقيل ووث نهاية ومعنى قال غش قوله وهو مذكور هذا على خلاف قاعدة ان ما تعدى الانسان ووث اه (قوله لا واحدا الخ) أى وإن تأخر اثنا ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه للبيت فلا ينظر الى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أى غالبا ولا يفد يكون حامل الموخر أقصر من حامل المتقدم سم

كفن بشوب واحد وجب أن يكفى ثبانه وثالث لانها حقه ولم يستوفها أو باثنين وجب له الثالث لان حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفيته بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين راسا وعلى هذا تبضح قوله وكذا لو كان المسكن المنفق الخ ولو اراد سقوط راسا اشكل وجوب التجديد على المنفق وبيت المال وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخل فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من التذلل لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك على مر فوافق (قوله وكذا لو كان المسكن المنفق الخ) أى يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمه وقياس الماوردي خلافه (قوله إلا ان كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفيته وقبل الورثة جاز وان امتنعوا او بعضهم لم يكفى فيه ما عليهم فيه من المنة ثم ما ذكر خلافا فيما اذا قبلوا هل لهم ابداله منه قول الشيخ ان زيادته ان كان الميث بمن قصد تكفيته لصلاحه او عليه تعيين صرفه اليه فان كفنته في غيره ردوه الى مالكة وإلا كان لهم اخذه وتكفيته في غيره اه وهو الصحيح (قوله وأدى

والتجه الاول وكذا لو كان المسكن المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلا فهو للورثة إلا ان كان من اجنبي لم يشوبه رفقههم بأداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنازة بين العمودين افضل من التريع في الاصح) لفعل الصحابة رضى الله عنهم له وورد عنه عليه السلام هذا ان أراد الاقتصار على كيفية وإلا فالأفضل لجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا (وهو) أى الخل بينهما (أن يضع الحشبتين المتقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الجانب الايسر لا واحد لانه لو توسطهما لم ينظر الطريق وان حل على رأسه خرج عن الخل بين العمودين وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع (١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) ولادئامة في حملها بل هو مكروه وبرون ثم فعله 

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها بصري قول الماتن (أن يتقدم رجلا الخ) اى يضع أحدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر عكسه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملون اربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة أو ثمانية أو أكثر اشفاها بحسب الحاجة وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير أو زاد اعمدة معترضة تحت الجنائز كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما واما الصغير فان حملها واحد جاز إذ لا زرد فيه ومن أراد التبرك بالحل بالحيتة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كتفيه ثم باليسر من مؤخرها ثم يتقدم للثلاثى خلفها فيأخذ الايمن الاوخر او هيئة التريع بدأ بالعمود الايسر من مقدمها على عاتقه الايمن ثم باليسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم ثلاثى خلفها فيبدأ بالايمن من مقدمها على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك او بالهيتين اى بالثاني والثالثة ويحمل المقدم على كتفيه مقدمها ومؤخرها منى (قوله ولادئامة الخ) اى لا يوسط مروءة اسنى ومعنى (قوله وتشيع الجنائز الخ) أى الرجال ويندب مكثهم الى أن يدفن ويكره القيام بمرته ولم ير الدنهاب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرى وهل يلحق بها الجار كما في العبادة فيه نظرها واما زبارة قبره في الجموع الصواب جوازوه به قطع الاكثرون ولا يتولاى حمل الجنائز الا الرجال وان كان الميت امرأة لضعف النساء غالباً وقد ينكثف منهن شئ لى موحان فيكرهن حمله لذلك فان لم يوجدهن من تعين عليهن اسنى وقال في شرح المنهج وفي معناه الخائى فما يظنر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوت بتفاوت الجنائز فالجنازة التي يشيعها عشرة مثلاً إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعاً مثلاً قد يقطع العرف نسبتة اليها والتي يشيعها عشرة الاف مثلاً لا يقطع العرف نسبتة اليها ولو بعد عنها نحو مائتي ذراع مثلاً فيلزم بصري اقول بل نحو خمسة مائتي ذراع عبارة السكردى على بافضل حاصل ما في الاعاب انما بعد عنها لم تعطف وكثرة شيع حصل فضيلة التشيع والا فلا اه قول الماتن (والمشئ اى الى للشيع لها نهاية (قوله افضل) الى الفصل في المني والنهية الى قوله وهل مجرد المنصب الى الماتن وقوله لكن انتصر الى وكونه قوله اى روية كاملة (قوله بل يكره الخ) اى في ذهابه معها ولا كراهة في الركوب في العود نهية ومعنى (قوله كضعف) أى وبعد القبره كما قاله الماوردى وظاهره أنه لا كراهة حينئذ وان اطاق المشئ بلا مشقة وقد يوجه بان من شأن البعيد ان فيه نوع مشقة اما لو فرض انقطاعاً قطعاً فالوجه الكراهة اياب (قوله وغيره) اى كالشفعة (قوله يعكر عليه) اى يشكل على الفرق (قوله هنا) اى مع الجنائز (قوله وكون المشئ امامها الخ) اى ولو كان بعيداً ولو مشئ خلفها كان قريباً منها فيما يظنر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القربو المشئ امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثاني فييه نظر والا قرب الثاني لورود النهى عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فأنظر ماذا يرعى اه والا قرب سراعاً لاما بان بعد عن (قوله افضل) اى ولو مشئ خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة دون كمالها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء من حتى توضع الجنائز وان شاء قد نهية ومعنى وقولها لم يكرهه لكن فانه فضل الاتباع عباب (قوله لا اتباع الخ) واما خبرها مشوا خلف الجنائز فضعيف نهية ومعنى (قوله وكونه بقربها افضل) اى من بعدها بان لا يراد الكثرة الماشية معها نهية ومعنى اسنى (قوله) اى روية كاملة قد يقال مضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خيب) اى زبدى الاسراع ويكره القيام الى تنكيس رأس الميت قد لا يؤدى كالوكان المتقدم طويلاً والمتأخر اقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار المبيت على نسبة واحدة (قوله في الماتن والتربيع) قال في شرح الروض واما ما فعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد فمكروه بخلاف السنة لكن الظاهر ان عمله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الايدي اه (قوله في الماتن والمشئ امامها) لو شيعها نساً وان كرهن ذلك فهل يطلب أن يكن امامها فيه نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك إلا لعرض كخوف نظر محرم او اختلاط بالرجال م

يكون فوق المشئ المعتاد ودون الخيب (ان لم يخف غيره) بالاسراع ولا تأتي به ولو خاف التغير ان لم يخف سبب الجنائز



(فصل في الصلاة عليه) قيل هي من خصائص هذه الامة وفيه ما يثبت في شرح الباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصحة الحاكمان عليه السلام قال كان ادم رجلا شريطا لا كانه نخلة يحرق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

للعنزة إذا مرت به ولم ير الذهاب معها كما صرح به في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ خلافا لما جرى عليه المتولى من الاستجاب قال في المجموع قال البندنجي يستحب ان مـت به جنازة فان دلهوا ويثنى عليها اذا كانت اهل الذمة وكان يقول سبحان الحى الذى لا يموت وسبحان الملك القدوس وروى عن انس عليه السلام قال من رأى جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله وهذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً كتب له عشرين حسنة معنى زاد النباية واجاب الشافعى والجهرى عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها مندوخ اه قال عـش قوله يزيد في الاسراع اى وجوبه او قوله من الاستجاب اى استحباب القيام لها كبر اى كان الميت او صغيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التظيم للميت قال في شرح الروضه الذى قاله المتولى هو المختار وصحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القه ودل الاحديث على رضى الله عنه وليس صريحاً في النسخ وقوله منسوخ اى فيكون القيام مكرها وقوله لم يردا كانت اهل الذمة اى فاذا كانت غير اهل فهل يذكربها بمأى اهل له او لا يذكربها شئنا نظر الى ان السر مطلوب او يباح له ان يثنى عليها شر او الاقرب الثانى وقوله مر وان يقول سبحان الحى الخ ظاهره ولو لجنازة كافر اه عـش

(فصل في الصلاة على الميت) (قوله قيل الخ) اعتمدته المعنى والنباية واقدم عبارة الاول وهى من خصائص هذه الامة كما قاله الفسكهى فى المالكى في شرح الرسالة زاد الثانى ولا ينافيه ما ورد من تفصيل الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقوله ما يابى ادم هذه سنك في ونا كجوز ارحل الاول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثانى على اصل الفعل اى وهو يصل بالدعاء عـش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جعلته) اى ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) لعل الفاعل ائدة (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المشتعلة على الفاتحة والصلاة على النبي عليه السلام وهما من شريعتنا جبرى (قوله ومقتل احد) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنازة بمكة) استظهره في الايعاب (قوله وظاهر حديث انه عليه السلام الخ) وما في الاصابة (الخ) في الاستناد الى كل منهما انظر اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثانى فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موتها وقبل خروجه عليه السلام فان بينهما مائة كاهو مقرر بصري وقد يجاب بان ما ذكره من الاحتمالين لا ينافى لما ادعاه الشارح من الظهور ولذا قال عـش بعد سر دكلام الشارح ولما قال وظاهر حديث انه لا احتمال انها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الاصابة الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره عـش واعتمده شيخنا والجبيري (قوله اى الميت) الى قول المتن وقيل في النباية والمعنى (قوله المحكوم باسلامه) خرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك سم قول المتن (اركان) اى سبعة نهاية معنى (قوله لحديثها السابق) أى في الموضوع وهو انما الاعمال بالنيات كردى (قوله كوقت نية غيرها) كذا في الغنى والنباية تبع الشارح المحقق وقد يقال الاول ان يقال كوقت غيرها من نبات الصلوات لما في الاول من تقدير مضامين ومن اشئت الضمير بخلاف الثانى فان فيه تقدير مضاف فقط ويسلم من التشيت المذكور بالكلية فليتام مع التحلى بالانصاف بصري (قوله تعجب الخ) قال في شرح العباب واستفيد من التشيه انه يشترط هنا جميع ما يشترطه الا ما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حى في حق الصبي على الخلاف السابق فهو في حق المراهق وان وقعت لها نفلا وانفراها بتكبيره الاحرام وانه يسن هنا من ثم وفي الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منها عجب فيها القيام للقاد ولا يجوز الخروج منها على الوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخص

(فصل في الصلاة عليه) (قوله قيل هي من خصائص هذه الامة الخ) ذكر الفا كتابى المالكى في شرح الرسالة ان الايصاء بالثالث من خصائص هذه الامة شرح مر (قوله اى الميت المحكوم باسلامه) خرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنين على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان احدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك وقت نية (غيرها) فيجب مقارنتها لتكبيره التحريم كما مر اول صفة الامة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة عرش والراجح من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح  
مر عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن  
المسكفين مع وجودهم فقويت مشابهاة الفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية  
بخلاف المكتوبة منه فإنها لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة التقليل فيها فلم  
يشترط فيها نية الفرضية اهـ (قوله) وتجب نية الفرض) أي ولو في صلاة امرأة مع رجال نهاية زاد سم  
نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرهما وإنها إذا تعينت صلاته لا لاجزاء  
نظر اهـ قال عرش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه  
عليها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس ثم انتهى وهو  
ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم  
فليراجع اهـ (قوله) حينئذ تنكفي نية الفرض (الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها لأنه  
عارض مر اهـ سم وعش (قوله) ويرد بانه يكتفي (الخ) قد يقال أن يريد بحسب الواقع فلا يقيده والام  
يجب تعيين العبد بانه نظر واضحي بل لم يجب تعيين في معنية مطلقا وبحسب الملاحظة لا نرى ثبت ما دعه  
الحصم فليتأمل ثم ريت المحشى استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الحصم من عدم التمييز مستند إلى  
أنه أي التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عرش  
كلام الشارح بماضيه والمراد أن الفرض المضاف لليت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات  
الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا للتعين بوضعين والالفاظ متى أطلقت ولو حلت  
حلت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنازة والعيني في غيرها وهذا إيجاب عما أورده سم هنا اهـ  
(قوله) وقايسة (الخ) أي قياس من الاضافة ندب نية كونه مستقبلا للقبلة كرى (قوله) كونه عبارة النهاية  
قوله اهـ (قوله) وقد يقال (الخ) بتجه استحباب نية الاستقبال كقبية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية

أطفال الكفار وأن كانوا من أهل الجنة وسأيت ذلك (قوله) وتجب نية الفرض) قال في العباب النية  
كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التشبيه أنه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى في ذلك نية الفعل  
والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الأنثى وإن وقعت لها فلا كما باتى قياسا على  
ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الأنثى وإن لم تقبل به في المعادة لا مكان الفرق وإقترانهما  
بتكبيره لا حرام وأنه يسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الاضافة هنا إلى الله تعالى والوجهان  
المعروفان اهـ ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وخامسة  
بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منهما يجب فيها نية  
الفرضية والقيام للقدار كما مر أول الفصل ولا يجوز الحرج منها على الأوجه كما مر ويفرق بينه وبين عدم  
لزوم الجهاد لما بحضور الصف بان الصلاة محتاط لها أكثر اهـ ولا يخفى أن قياس عدم وجوب نية  
الفرضية في صلاة الصبي للتحس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة  
ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله) ويرد بانه يكتفي بغير ابنيهما (الخ) لا يبعد  
صحّة نية فرض الكفاية وإن تعينت عليه نظر الأصلها والتميز عارض ووجوب نية الفرض على المرأة إذا  
صلت مع الرجال نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرهما وإنها إذا تعينت  
صلاته لا لاجزاء نظر (لوع) بتجه استحباب نية الاستقبال كقبية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية  
عدد الركعات بقية الصلوات نعم لو عين واخطأ كان اعتقدا أنها خمس فهل تبطل كقبية الصلوات ويرد فيه  
نظر ومما قد يناسب الفرقان الزيادة هنا لا تبطل وقد يرد بذلك قوله لا نرى بتكبيره الركبة بل من  
نوى بتكبيره الركبة فهو يعتقدا أنها خمس مثلا فليتأمل (قوله) اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

(و) تجب نية الفرض  
لا بقيد كونه كفاية حينئذ  
(تنكفي نية الفرض) وإن لم  
يتعرض لفرض الكفاية  
كما لا يشترط في الخمس  
التعرض لفرض العين  
(وقيل) يشترط نية فرض  
كفاية) ليميز عن فرض  
العين ويرد بانه يكتفي بغير  
بينهما اختلاف معنى  
الفرضية فيهما وتس  
الاضافة الى الله تعالى  
وقياسه ندب كونه مستقبلا

ولا يتصور هناية اداء وحده ولا نية عدد كذا قبل وقديقال ما للمانع من نية عدد (١٣٣) التكريرات لما بين انها عبارة عن الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى عجز كمل هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا برده نصريح البغوى الذى جزم به الا نوار وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده وللجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لوصلى على من مات اليوم في اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل نذب قال في المجموع لأن معرفة أعيان الموتي وعددهم ليست شرطاً ومن ثم عبر الزركشى بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا أشخاصهم ولا أسمائهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر واذا قولنا عجز أنه يكفي في الجمع قصدتم وإن لم يعرف عددهم كما بأتى لبعضهم وإن صلى ثانياً على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق على كل من البعثنين (فإن عين الميت (وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان عمراً (بطلت) صلاته أى لم تتعد كما يصله ما بشر اليه فظير ما سرق في الامام (وإن حضر موتى نواهم) اى

عدد الركعات بنية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتدأهم أحسن فهل تبطل كنية الصلوات أو يفرق فيه نظر وماعداً يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاتى وان نوى بتكبيره الركبة اه بل من نوى بتكبيره الركبة فهو معتدأهم مثلما قبلنا مثل اسم (قوله) ولا يتصور هناية اداء (الخ) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق ونوى المعنى الغلوى فلا تبطل غش انظر ما لفرق بين الاطلاق المعنى الغلوى وينبغى أن لا تبطل ايضا لو أراد اداء الصلاة على الميت ابتداءً والقضاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فلا يرجع (قوله) ولا معرفته) إلى قوله واستثناء جمع في النهاية والمعنى (قوله) استثناء جمع الغائب (الخ) جرى عليه الثبوت بالمعنى فقيده الميت في المتن بالحاضر ثم قال اما لوصلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ان يعجز الحضرى وعزى إلى البسيط زادا لاول نعم لوصلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كنى كالحاضر اه قال غش قوله مر بقلبه اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه اى بقلبه كما تقدم في الشرع اه (قوله) (الا) اى بان أراد اداء الصلاة باسمه ونسبه (قوله) كان استثناءهم فاسداً) اى لعدم الفرق حينئذ بينهما عبارة السردى على بافضل ولا فرق بين الغائب والحاضر في ذلك اى في عدم وجوب التعيين كما اعتمده في التحفة وغيرها وقيدته في شرح المنهج بالحاضر فانضى انه لا بد في الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح في الامداد ما يفيد ان الخلف لفظى والحاصل انه إذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كنى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح إلا بالتعيين عندهما ايضا ولو صلى على من مات اليوم في اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل نذب قال الاسمر انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده (الخ) خبر واستثناء جمع (الخ) (قوله) يكفي فيه) اى في الميت الغائب (قوله) من تصح الصلاة عليهم) قال في الايعاب لا بد من هذا القول او ما نعتاه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شيدو كونه غائبا للنية المحجزة للصلاة عليه وحينئذ فان ذكر هذا الاجمال ونواه واضح ولا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كردى على بافضل (قوله) فالوجه أنه لا فرق بينه (الخ) أى فيكنى في كل منهما ما دى تمييز (قوله) يكتفى في الجمع) إلى قول المتن الثانى في النهاية والمعنى لإقوله كما يصله (قوله) لا بعضهم (الخ) اى لا يكتفى في الجمع قصد بعضهم على الابهام قال غش ومنه ما لو عين البعض بالجزة كالثالث والرابع اه اى فلا يكتفى (قوله) كباقي) اى انفاً بقوله إجمالاً (قوله) الميت) اى الحاضر او الغائب نهاية ومعنى (قوله) على زيد فبان (الخ) اى او على الكبير او الذكر من اولاده فبان الصغير او الاتى نهاية ومعنى (قوله) ما بشر اليه) فان أشار اليه صحت تغليبا للاشارة بنهاية ومعنى اى بقلبه غش (قوله) في الامام) اى فى تعيينه (قوله) إجمالاً) اى وإن لم يعرف عددهم بنهاية ومعنى (قوله) ذكر عددهم) اى بالقلب (قوله) كما مر) اى فيجب على المأمومة الاقتداء بالجماعة بالامام كما مر في صفة الائمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما يأتى بنهاية ومعنى قال غش قىاس ما مر انه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيره على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيره بعد تكبيره فالامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله) لم يصرح) اى لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بنهاية ومعنى قال سم تبعه ان محله مالم يلاحظ الأشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص الحاضرين وهو يعتد بهم عشرة فبانوا احد عشر فالحججه الصحة واجزاء اه واقره غش عبارة البصرى من الواضح انه ينبغى تقيد به بالامام بشر ما إذا أشار فيبغى الصحة تغليبا للثلاثة اه (قوله) او على حى وميت (الخ) او على ميتين ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت بنهاية قال غش قوله بطلت اى فيها وبقي لو قال

الاختلاف مبني في الواقع والمعتبر كون المميز في النية بان يقصد ما بعد هذا لا يصلح الرد (قوله) لا بعضهم) أى على الابهام (قوله) لم يصرح) يتجه ان محله مالم يلاحظ الأشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص الحاضرين وهو يعتد بهم عشرة فبانوا احد عشر فالحججه الصحة والاجزاء (قوله) او على حى وميت (الخ) او على

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عددهم وإن عرفه وحكم نية القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم نصح أو عكسه صح أو على حى وميت صحت ان جهل وإلا لالتلعبه ويؤخذ من قوله نواهم انه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ

نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأه هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني  
 لأنه لم ينز الصلاة عليها ويحتمل الصحة كمن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالحال أو لم يعلم هذا احتيالا هو  
 الأقرب تغليب الإشارة (قوله) في بعد سلامه (الخ) قد يفيد صحة الصلاة وعدم تأثرها بترك النية لكن قد يقال إذا  
 تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا لوجه البطلان بنيتها سم وأقره الشورى (قوله) أو سدس إلى  
 قول المتن ولو خسر في النهاية والمغنى (قوله) ولم يرد البطلان (أى) ولا كان متلاعبا سم عبارة النهاية  
 والمغنى نعم لوزاد على الأربع عمدا معتقدا البطلان بطلت كذا ذكره الأذرى اه قال عرش ولعل وجه  
 البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله) وإن نوى بتكبيره الركنية غايه وظاهره  
 أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقة أو لا ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن يعيد أو في سم على حجب لوزاد  
 على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأول اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق  
 ويؤيد الأول قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى  
 عرش (قوله) أو سدس مثلا ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدوا تركه الزيادة عليها للخلاف في  
 البطلان بها وحيز إذا لا لوله الدعاء لم يسلم لبقائه سكا في الراجعة المطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرا  
 الفاتحة في الأولى اجزائه حيث قد يظهر ثم رايت سم على حجب صرح بالاستظهار به (فرع) لو زاد  
 الإمام وكان المأموم مسبوقا فأتى بالآذان الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الإمام بعد الخامسة  
 فقرأ ثم لما دبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها  
 معه ثم دعا عاليا ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك تصح صلاته سواء علم أنها زائدة  
 أو جهل ذلك أو يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي بقية الصلوات فيه نظروا مال ر الأول فليحرج سم  
 على المنهج أقول وقد توقف في التسوية بان الزيادة على الأربع إذا كان محضة للإمام فالمسبوق في الحقيقة  
 إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالتقياس أنه هنا كذلك (فرع)  
 موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها ما بعد الأولى بناء على إجزاء الفاتحة بعد غير  
 الأولى أو لا قال مر لا يجوز بل تعيينت عليه بالشروع فتعين عليه الانتيان بها فإن تخلف لنحو يطهر قمرها  
 تخلف وقرأ الإمام لم يشرع الإمام في التكبير الثانية انتهى فإن كان من نقل فسلم أو لا ففيه نظر ظاهر فليحرج  
 وليراجع سم على المنهج والأقرب الميل إلى النظر عرش (قوله) ذلك أى عدم البطلان (لثبوته) أى  
 الزائد على الأربع (قوله) ولأنه أى التكبير (قوله) أماسو (الخ) أى وجهلناه (قوله) عمدا لم يذكره  
 النهاية والمغنى ولعله لتعيين محل الخلاف نظير ما تقدم انفا قول المتن (لم يتابعه) أى المأموم منها به قال عرش  
 قال سم على الهبة هذا شامل للمسبوق اه أى فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي أن لا يحسب له عن  
 بقية ما عليه لأن حسبان ما عليه محله بعد سلام الإمام وما زاد الإمام محسوب من محل الراجعة وقد تقدم ما فيه  
 اه (قوله) ندبا أى لا تسن له متابعتها في الزائدة ومغنى أى بل تركه خروجا من خلاف من أبطلها  
 عرش (قوله) لا مدخل لسجود السهو (الخ) (فرع) قرا أية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه  
 بطلان الصلاة إن كان عامدا عالما مر انتهى سم على المنهج اه عرش (قوله) وبه فارق (الخ) عبارة  
 شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العبد بان ذلك فيه خلاف محترم باقى إلى الآن بخلاف الزيادة على

فبعد سلامه يجب عليها  
 صلاة أخرى (الثاني أربع  
 تكبيرات) بتكبيره  
 الاحرام (إجماعا) (فإن خمس)  
 أو سدس مثلا عمدا ولم يعتد  
 البطلان (لم تبطل) صلاته  
 (في الأصح) وإن نوى  
 بتكبيره الركنية خلافا لجمع  
 متأخرين وذلك لثبوته  
 في صحيح مسلم ولأنه ذكر  
 زيادته ولو ركننا لا تضر  
 كسكرر الفاتحة بقصد  
 الركنية أما شهرا فلا يضر  
 جزما وصر أنه لا مدخل  
 لسجود السهو فيها (ولو  
 خمس أمامة) عمدا (لم يتابعه)  
 ندبا (في الأصح) لأن ما فعله  
 غير مشروع عند من يعتد  
 به لا تقرر من الإجماع

ميتين ثم نوى فقدمها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله) في بعد سلامه يجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة  
 الصلاة وعدم تأثرها بترك النية لكن قد يقال إذا تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فالوجه  
 البطلان بنيتها (قوله) في المتن فإن خمس (الخ) لوزاد على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأول  
 اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق بان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا  
 بخلاف الزائد على الأربع هنا فإنه غير مطلوب راسا وقد يرد بالاداء قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية  
 بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله) لم يعتد البطلان (أى) ولا كان متلاعبا (قوله) وبه فارق

الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به انتهى سم (قوله مامر في تكبير العيد) عبارة هناك نعم أن كبر ما معه ستائر ثلاثا مثلا متابعه ندبا وأن لم يعتقد الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فقال كبر إمام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن يأتي بما يعتقد أحدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول المتن (بل يسلم) أي بنية المفارقة وإلّا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مراً سم على البيهقي اه ع ش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة إقفاء بالاحتجاب في تقديم ما قبل عليه الكلام تقريبا على الإقام نهاية (قوله حال كونه) أي على مذهب من يجوز بحجى الحال من الخبر و(قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور من عدم جواز (قوله فبما راج) عبارة المغنى والنهاية في كفيته وتعددته ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قال بسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه وإن قال في المجموع أنه لا شراه قال ع ش قوله وتعددته أي فإن اقتصر على واحدة أي بها من جهة يمينه وقوله مراً عدم سن زيادة الخ أي لو على القيروا على غائب اه ع ش (قوله على ماسر فيه) أي في ركن السلام كدى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير الإمام ما بعده فبينه أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ قبل تكبير الإمام ما بعده ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لمراه سم على البيهقي وقوله لا يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجوز. وما يقال بعدها ونقل بالدرس عن الإيعاب لحجج المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام من له قراءة السورة اه وفيه وقفة لا فرس بما قاله سم اه ع ش (قوله فبدلها) إلى قوله وتعينها في النهاية والمغنى إلا قوله أي طريقة مألوقة (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة ذكر من غير ترتيب بينهما ومعهم فيه نظر والمتجه الجريان انتهى ع ش (قوله وروى البخارى الخ) ولعموم خبر لا صلاح لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب بنهاية ومعنى (قوله قراها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي رواية قراءاً بالقرآن فجرها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة ع ش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الرافعي قول المتن (قلت تجزيه الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشيرازي سلمى حفظه الله مانصه يؤخذ من هذا جواب سادته وقع السؤال عنها وهو أن شافعي أقدمى بالمأكل وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الأولى فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ بالفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غايه أمرامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الإعادة لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة أمامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج إليها

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا مامر في تكبير العيد بأن ذاك فيه خلاف عزمه باق إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به اه (قوله وبه فارق مامر في تكبير العيد) عبارة هي باب العيد نعم أن كبر إمامه ستائر ثلاثا مثلا متابعه ندبا وأن لم يعتقد الامام ويفرق بينهما وبين ما يأتي فقال كبر إمام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن يأتي بما يعتقد أحدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول المتن (بل يسلم) أي بنية المفارقة وإلّا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مراً سم على البيهقي اه ع ش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة إقفاء بالاحتجاب في تقديم ما قبل عليه الكلام تقريبا على الإقام نهاية (قوله حال كونه) أي على مذهب من يجوز بحجى الحال من الخبر و(قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور من عدم جواز (قوله فبما راج) عبارة المغنى والنهاية في كفيته وتعددته ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قال بسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه وإن قال في المجموع أنه لا شراه قال ع ش قوله وتعددته أي فإن اقتصر على واحدة أي بها من جهة يمينه وقوله مراً عدم سن زيادة الخ أي لو على القيروا على غائب اه ع ش (قوله على ماسر فيه) أي في ركن السلام كدى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير الإمام ما بعده فبينه أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ قبل تكبير الإمام ما بعده ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لمراه سم على البيهقي وقوله لا يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجوز. وما يقال بعدها ونقل بالدرس عن الإيعاب لحجج المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام من له قراءة السورة اه وفيه وقفة لا فرس بما قاله سم اه ع ش (قوله فبدلها) إلى قوله وتعينها في النهاية والمغنى إلا قوله أي طريقة مألوقة (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة ذكر من غير ترتيب بينهما ومعهم فيه نظر والمتجه الجريان انتهى ع ش (قوله وروى البخارى الخ) ولعموم خبر لا صلاح لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب بنهاية ومعنى (قوله قراها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي رواية قراءاً بالقرآن فجرها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة ع ش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الرافعي قول المتن (قلت تجزيه الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشيرازي سلمى حفظه الله مانصه يؤخذ من هذا جواب سادته وقع السؤال عنها وهو أن شافعي أقدمى بالمأكل وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الأولى فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ بالفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غايه أمرامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الإعادة لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة أمامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج إليها

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا مامر في تكبير العيد بأن ذاك فيه خلاف عزمه باق إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به اه (قوله وبه فارق مامر في تكبير العيد) عبارة هي باب العيد نعم أن كبر إمامه ستائر ثلاثا مثلا متابعه ندبا وأن لم يعتقد الامام ويفرق بينهما وبين ما يأتي فقال كبر إمام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن يأتي بما يعتقد أحدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول المتن (بل يسلم) أي بنية المفارقة وإلّا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مراً سم على البيهقي اه ع ش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة إقفاء بالاحتجاب في تقديم ما قبل عليه الكلام تقريبا على الإقام نهاية (قوله حال كونه) أي على مذهب من يجوز بحجى الحال من الخبر و(قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور من عدم جواز (قوله فبما راج) عبارة المغنى والنهاية في كفيته وتعددته ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قال بسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه وإن قال في المجموع أنه لا شراه قال ع ش قوله وتعددته أي فإن اقتصر على واحدة أي بها من جهة يمينه وقوله مراً عدم سن زيادة الخ أي لو على القيروا على غائب اه ع ش (قوله على ماسر فيه) أي في ركن السلام كدى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير الإمام ما بعده فبينه أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ قبل تكبير الإمام ما بعده ما ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لمراه سم على البيهقي وقوله لا يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجوز. وما يقال بعدها ونقل بالدرس عن الإيعاب لحجج المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام من له قراءة السورة اه وفيه وقفة لا فرس بما قاله سم اه ع ش (قوله فبدلها) إلى قوله وتعينها في النهاية والمغنى إلا قوله أي طريقة مألوقة (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حج أنظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة ذكر من غير ترتيب بينهما ومعهم فيه نظر والمتجه الجريان انتهى ع ش (قوله وروى البخارى الخ) ولعموم خبر لا صلاح لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب بنهاية ومعنى (قوله قراها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي رواية قراءاً بالقرآن فجرها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة ع ش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الرافعي قول المتن (قلت تجزيه الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشيرازي سلمى حفظه الله مانصه يؤخذ من هذا جواب سادته وقع السؤال عنها وهو أن شافعي أقدمى بالمأكل وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الأولى فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ بالفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غايه أمرامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الإعادة لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة أمامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج إليها

وبه فارق مامر في تكبير العيد (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) وهو الأفضل لتأكد المتابعة (الثالث السلام) حال كونه أو هو (ك) سلام (غيرها) فيما مر فيه وجوبا وندبا إلا وبركاته فسنه هنا فقط على مامر فيه (الرابع قراءة الفاتحة) فبدلها فالوقوف بقدره لما مر في مبحثها وروى البخارى أن ابن عباس قرأ بها هنا وقال لتعلموا أنها سنة أى طريقة مألوقة وحليها (بعد) التكبير (الأولى) وقيل الثانية لما صح أن أبا امامة رضى الله عنه قال السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبير الأولى بأمر القرآن وعلى تعيينها فيها لو نسها وكبر لم يعتد به يشي مما يأتي به كألفهمه قولهم فابعد المتروك لنفسو

(قلت تجزئ، الفاتحة بعد غير الأولى) (١٣٦) وقول الروضة واضلها بعد ما وبعد الثانية يخرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم

في الصلاة خلف المخالف وظاهر الحكم جارح حتى قالوا كان الامام يرى حزمة القراءة في صلاة الجنابة كالحنفي إذ لا فرق نظر الى ما وجهه الشيخ ابقاء الله اى ولا نظرا الى عدم اعتقاد الامام فرؤية الفاتحة وإلام تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتقد وجوب البسملة واماما يقال لانه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنتبه غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة شيدى (قوله تجزئ، بالفاتحة الخ) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذي يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الأولى لكن إذا أخرها المسبوق يتجه ان يجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان يأتي بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الأولى) اى من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المتمدون صحح المصنف في ثبوتها تبعا لظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب عليه لزوم خلو الأولى عن ذكر والجمع بين ركعتين في تكبيره واحدة وترك الترتيب اى بين الفاتحة وبين واجب التكبير لا منقول اليها ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيره وباقيها اخرى لعدم ورود نهاية زاد المغنى وكالفاتحة فيذكر عند المعجز عنها بلها اه (قوله ما غير الفاتحة) الى قوله ولما كان في النهاية والمغنى (قوله وجزم به المصنف في ثبوتها الخ) والفتوى على ما في التيان وقفا للنص والجمهور اسنى وشرح المنهج (قوله خلو محله) اى محل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن الميث أن يقرأ أو يدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقى بطلب الاسراع بالجنابة سم (قوله كباقي) اى قبيل قول المصنف السادس (قوله واضنا ما الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبير المتقوله في البيهام لا انتهى اقول الظاهر انه لا يجب سم على المنهج اى قل ان يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او بعدها بتمامها لانه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فليظهر لاشتراط الموالاة فيها عش وتقدم عن المغنى والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزئ، فيها ما يجزئ، في الخطبة من الحاشر والمأحى ونحوهما وصرح بذلك في الباب فقال وأقلها كافي التشهد عش (قوله لانه) الى قوله وظاهر تعيين الخ في النهاية والمغنى الا قوله وظاهر الى ويندب (قوله لانه) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنابة نهاية قول المتن (بعد الثانية) اى لفعل السلف والخلف نهاية ومعنى (قوله عقبها) اى قبل الثالثة معنى (قوله فزعم بناء هذا) اى عنيها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر ما الخ) اعتمد شيخنا (قوله قولهم ثم) اى في صلاة التشهد (قوله وهنا) اى في صلاة الجنابة (قوله خروجها من الكراهة) تدق بالكره اى لا تكون حيث يراد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عش

إذا لم يحسنه وجب بدله فالقوله بقدره وعلى هذا فالمراد بدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما ومعية فيه نظر والمنهج الجرح بان (قوله في المتن قلت تجزئ، الفاتحة بعد غير الأولى) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذي يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الأولى ويحتمل انه لا يجب إلا قدر ما أدركه لانه هو الذى خوطب به وإصلا قوله هذا وجهه ولكن إذا أخرها ما يتجه ان يجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان يأتي بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه كالور كمام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق إلا قدر ما أدركه (وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن الميث أن يقرأ أو يدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقى بطلب الاسراع بالجنابة (قوله خروجها من الكراهة) تدق بالكره اى لا تكون حيث يراد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عش

تخالفها (والله اعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز خلو محله ولو كان في الفرق عسر اختصار كثير من الاول وجزم به المصنف نفسه في ثبوتها وانتصر له الاذرى وغيره وقد يفرق بان القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للبيت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحد قبلها كباقي فتعين محلها الوارد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لمأجل بل يجوز خلو الأولى عنها وانضمها الى واحدة من الثلاثة اشعارا ايضا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة من ثم لم تسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لانه من السنة كما رواه الحالم عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم وصححه (بعد الثانية) اى عقبها فلا تجزئ، في غيرها لما تقرر من تعينها فيها بخلاف الفاتحة في الأولى فزعم بناء هذا على تعين الفاتحة في الأولى برجا قدمتها (والصحيح ان الصلاة على الآل لا يجب) كغيرها بل أولى لبناها على التخفيف نعم تسن وظاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا ايضا وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قولهم ثم انا لم يحتج اليه لتقديمه في التشهد وهذا يتقدم فليس خروجها من الكراهة وفى

وبفارق السورة بأنه لا حد لكالها فلو نددت لأدت إلى ترك المبادرة المأكدة بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فاته الاكمل (السادس الدعاء للبيت) بخصوصه باقل ما ينطق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة ما قبله مقدمة له وصح خبر إذا صليتم على الميت فخلصوا له الدعاء وظاهر تعين الدعاء له باخروى لا ينحو اللهم احفظ تركته من الظلة وإن الطفل في ذلك كغيره لانه وإن قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذرى قال يستثنى غير المكفكف فالاشبه عدم الدعاء له وهو عجب منه ثم رأيت الغزى نقله عنه تعقبه بأنه باطل وهو كما قال وليس قوله اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء له لدعاء باللازم وهو لا يكتفى لإنه إذا مكفكف الدعاء له بالعموم الذى مدلوله كية حكوم بها على كل فرد فرد مطابقة فارلى هذا (بعد الثالثة) أى عقبا فلا يجزى بعد غير ما جزمنا قال فى المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح اه ومع ذلك تابع الاصحاب على تعيينها دون الاولى للفاتحة قال غيره وكذا ليس لتعين الصلاة فى الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب إن قدر) لانها فرض كالخمس فباتى هنا

وفى سم على شرح البهجة ظاهر أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام وجه ذلك أنه الوارد والحكمة فى ذلك بناء على التخييف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصاد على الصلاة افضل اه ونقله شيخنا العلامة الشورى على المنهج فى الشارح مر وبواقعه ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام فى غير الوارد اه (قوله وبفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بأنه لو نددت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤدى إلى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد اى أى صيغة من صيغة والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبى الاينانها عى (ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه اولى كفى زيادة الروضة اه قال عى قوله مر بين الصلاتين اى الصلاة على النبي والصلاة على الال اه (قوله بخصوصه) اى فى عموم غيره بقصد فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله باقل ما ينطق عليه الاسم) اى كاللهم ارحمه او اللهم اغفر له نهاية معنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن يتأيه ما قدمه فى الفرق (قوله وظاهر) الى قوله ثم رأيت الخ أقره عى واعتمده شيخنا (قوله لا ينحو اللهم) عبارة شيخنا فلا يكتفى بدئوى الا ان الى اخرى نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو فى صغير ارنى لما علمت من المنغفرة لا تقتضى سبب الذنب اه (قوله وان الطفل الخ) اى من يبلغ مجتونا ودام الى موته نهاية (قوله فى ذلك) اى فى وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) اى من وجوب الدعاء للبيت معنى (قوله وليس قوله اجعله فرطاً الخ مغنياً) باتى عن النهاية والمغنى وشيخنا خلافة (قوله وهو لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تعبيه (قوله فاولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاينى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله اى عقبا) الى قوله قال غيره فى النهاية والمغنى (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصها) يمكن ان يقال بل دليل واضح وهو ما صرح من خبر اى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ ام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لان تلك الجمل تولى الى قبل التكبيرات او بعدها وبعده واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك الصى والمرأة إذا صليا مع الرجال وهو الوجه خلافاً للتأشرى نهاية قال عى ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصى كافى الا يعاب اه قول المتن (ان قدر) اى فان عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لانها) الى قوله الاعلى غائب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والحقها الى المتن وقوله اى الامام الى المتن (قوله

تكون حيث لم ير الا اقتصاد على الصلاة (قوله وبفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بأنه لو نددت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤدى إلى ترك المبادرة (قوله فاولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاينى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء فى الكبير بنحو اللهم شفعه فى اهله واهل عصره واجعله فرطاً لهم وهو بعيد الا ان يفرق بأنه سور مع فى الطفل لانه مغفوره فليتأمل (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصها دليل واضح) يمكن ان يقال بل لتخصيصها دليل واضح وهو ما صرح من خبر اى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ ام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لان تلك الجمل تولى الى قبل التكبيرات او بعدها وبعده واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للبيت

القيام هو المقوم لصورتها في غمده (١٣٨) محو لصورتها بالكليّة (ويسن رفع يديه في كل من التكبيرات) الاربعة خذو منسكية

ويضعهما تحت صدره  
وبأني هنا في كيفية الرفع  
والوضع ماسر ويجهر ندبا  
بالتكبيرات والسلام اى  
الامام والمبلغ لاغيرهما  
نظرا مامر في الصلاة كما هو  
ظاهر (واسرار القراءة)  
ولو ليلا لماصح عن أي امامة  
انه من السنة وعلم منه ندب  
اسرار التعوذ والدعاء وقيل  
يجهر ليسلا ( بالفاتحة  
والاصح ندب التقوذ ) لانه  
سنة للقراءة كالتامين (دون  
الافتتاح) والسورة الاعلى  
غائب او قبر على مامر وذلك  
لطولها في الجلة (ويقول)  
ندبا حيث لم يحش تغير الميت  
وللا رجح الاقتصار على  
الاركان (في الثالثة اللهم  
هذا عبدك وابن عبدك  
الى اخره) وهو كما باصله  
خرج من روح الدنيا وسعته  
اى يفتح اولها نسيم ربحها  
واسماعه ومحبوه واحباؤه  
فيها اى ما يحبه ومن يحبه  
وهو جملة حالية لبيان  
انقطاعه وذله ويجوز جره  
بل هو المشهور الى ظلة  
القبر وهو ما لا يقاى من  
جزا عمله ان خيرا ونحوه  
شرا فشر كان يشهد ان لا اله  
الا انت وان محمدا عبدك  
ورسولك وانت اعلم به  
احتاج اليه ليرى من عدة  
الجزم قبله اللهم انه نزل بك

محو صورتها الخ) فيه شئ سم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) اى وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالخفي فيما  
يظهر لان ما كان مسنونا ناعدنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الخفي للعلة المذكورة اى قلو  
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الا ما نصوا فيه على الكراهة وامارك الاسرار  
فقياس مامر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا عس (قوله) وعلم منه اى من سن  
اسرار القراءة (قوله) بالفاتحة اى خاصة اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما  
اتفاقا به ومعنى (قوله) كالتامين اى فاستحب كالتامين نهاية ومعنى (قوله) الاعلى غائب او قبر خلافا  
للتاخير والمعنى وسن تعال للشهاب الرمي عبارة الاول وشمل ذلك اى قوله دون افتتاح والسورة مالم صلى على  
قبر او غائب وهو كذلك كما فاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه لبنا على التخفيف خلافا لابن العباد اه  
قال عس وتبعه ابن حنبل فقال باي بدعاء الافتتاح والسورة اذ صلى على قبر او غائب اه (قوله) وذلك اى  
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله) هو اى اخره (كما باصله) اى في الحرور وتركه المصنف لشهره نهاية  
ومعنى (قوله) اى كان الاول تأخير هو ايضا له بقوله نسيم الخ (قوله) بفتح الواو اى على الافصح ولا فيجوز  
في الروح الضم والضم في السعة الكسر عس وشيخنا (قوله) ومحبوه الخ) بالرفع مبتدأ (قوله) فيها خبره والواو  
للحال او بالجر عطفا على ما قبله وقوله فيها حاله والواو للعطف شيخنا (قوله) لبيان انقطاعه الخ) اى ذكر هذه  
الجملة لبيان الخ اى ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له (قوله) ويجوز جره اى عطفا على  
روح الخ (اى ما يحبه) اى الشئ الذى كان يحبه الميت عاقلا كان او لا (قوله) ومن يحبه اى والشخص الذى  
كان يحب الميت (قوله) بل هو اى الجرح (قوله) كان يشهد الخ) اى في الظاهر شيخنا (قوله) احتاج اليه الخ)  
عبارة شيخنا قوله وانت اعلم به من اى في الباطن والمقصود به تقوى بعض الامر الى الله تعالى خوفا من كذب  
الشهادة في الواقع اه (قوله) اللهم انه نزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاغة ليحصل الرفق منه تعالى بالميت  
فيقبل الشفاغة له شيخنا (قوله) واصبح فقيرا اى صار فقيرا الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيرا  
الى رحمة تعالى قبل الموت ايضا شيخنا (وقد جئناك الخ) اى قصدناك شيخنا قال عس هل ذلك مخصوص  
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئناك شافعا او عام في الامام وغيره فيقول له المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر  
والا قرب الثاني اتباعا للوارد لانه ربما اشار كفي الصلاة عليه ملائكة وقد ورد ذلك ماسيا في كلام  
الشارح مرف في الصلاة على جنازة صلى الله عليه وسلم اه (قوله) محسنا اى يعمل الطاعات والاعمال الصالحة  
(قوله) في احسانه اى في جزاء احسانه ثوابه (قوله) وإن كان مسيا الخ) هذا في غير الانبياء ما فهم فياني  
يما يليق بهم وقال بعضهم باق بذلك ولو في الانبياء اتباعا للوارد ويحمل على الفرض فالمعنى وإن كان مسيا  
فرضا او على أنه من باب حسنات الابرار ميثاق المقر بين فالمراد بالسيئات الامور التي لا تليق بمربيتهم وإن  
كانت حسنات السكون غير ما على منها فعد بالنسبة لمقامهم ميثاق شيخنا عبارة عس والذى يظهر ان الاولى  
ترك قوله وإن كان مسيا فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من اتمامهم قديكون من سيئين يقتصصر على غيره  
من الدعاوى بزيان شاع على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين وبقي ما ترك بعض الدعاوى  
يكرهه ولا فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله) فافقر له الخ) عبارة غيره فتجاوز عنه باسقاط فقره (ولقه)  
بسكون هاء الضمير وكسر هاء الاشباع ودونى اذل الميت واغطفه (قوله) وقفة فقير) اى احفظه  
من التناجل في جواب سؤال المسكين وفي هاتما تقدم انفا من التسكين والكسر مع الاشباع ودونى هو المراد  
من ذلك من توفيقه للجواب والافالسؤال عام لكل احد وإن لم يقبر كالغريق والحريق وإن شقق وذرى الهواء

معناه بعد الثالثة فلينامل (قوله) محو صورتها بالكليّة) فيه شئ (قوله) في المتن في التكبيرات) فان قلت هل  
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تكبيرة قلت نعم لان لفظ التكبيرات جمع محلى بال وهو من صيغ العموم  
والحكم في العام على كل فرد واذا جمع العام آحاد لا جموع على الصحيح (قوله) الاعلى غائب او قبر) المعتمد

وانت خير منزل به اى وضيفك وانت الاكرم على الاطلاق وضيف السكرام لا يضام واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غنى أو  
عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاه له اللهم إن كان محسنا فزد في احسانه وإن كان مسيا فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقفة فقير



أو أكلته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومه الانبياء وشهداء المعركة وكذا الأطفال فلا يستلون على المتعمد لعدم تكليفهم و(قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص و(قوله وافسح له الخ) أي وسع له فيه بقدر مد البصر أن لم يكن غريباً ولا فتن محل دفنه إلى وطنه والقبر اماراً ومنه من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار و(قوله وجاف الارض) أي باعدها والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه و(قوله ولقاه الخ) أي بما تقدم و(قوله من عذابك) أي الشامل لما في القبر ولما في يوم القيامة و(قوله حتى تبثه) أي إلى أن تبثه شيخنا (قوله وهذا النقطه) إلى قوله وظاهر أن المراد في النهاية والمغنى لإقوله ولجذر إلى وفي الخنثى وقوله وفي نص الشافعي إلى إنما يأتي وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا النقطه الشافعي الخ) يريد أنه لم يرد في حديث واحد هكذا سمى على المنهج عن الشيخ عميرة اه عش (قوله وفي الاثنى الخ) عبارة شيخنا قوله هذا عبدك أي هذا الميت الحاضر متذلل وخاضع لك و(قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت واه وهذا كان له أب فان لم يكن له أب كعبدك عيسى وابن الزنا قال فيه أبو ابن أمك وهذا في الذكر وأما الاثنى فيقول فيها هذه أمك وبنت عبدك إن كان لها أب فالأولى فالتقياس أن يقول وبنت أمك وفي الخنثى يقول هذا مملوك ولد عبدك إن كان له أب فالأول ولد أمك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتانيث مطلقاً على إرادة النسبة فان كانا اثنين مذكرين أو مذكرة مؤنثا قال هذان عبدك وابتاع عبدك أو مؤنثين قال هاتان أمك وبنات عبدك وإن كانوا اجتماعاً ذكر أو مذكرة مؤنثا قال هؤلاء عبدك وبنات عبدك أو مؤنثا قال هؤلاء أمك وبنات عبدك ويراعى جميع ذلك فيما بعد إلا في قوله وانت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وإفراده وإن كان الميت أنثى أو اثنين أو جمعاً لأنه ليس عائداً على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وانت خير كريم منزل به فتعيل المحض بقوله لأنه عائداً على الله فيه فظروا واشتبهوا أن الله على معنى وانت خير أنثى منزل بها كغيرها من ذلك تأنيت الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها لم تكفر وكذا إن جمعه على معنى وانت خير كرام منزل بهم شيخنا (قوله يدل العبد بالامة) هذا على المشهور أما على قول ابن حزم أن العبد يشمل الامة فلا حاجة إلى الإبدال وينبغي أن يتخارف هذا المحل بخصوصه وقوا فاع لفظ الوارد فتأمل و(قوله ككسبه) إن أراد الجواز الصانع فواضح لكن الأولى اجتنبه لأنه تغيير للوارد من غير ضرورة بصري (قوله بارادة النسمة) أي النفس كردى عبارة المغنى على إرادة لفظ الجنابة اه (قوله ولجذر من تأنيت بالخ) أي ضميره فإنه راجع إلى الله تعالى عش وفي البصري بعدد كرمته عن الزبائدي وغيره مانصه ما تعرض بأنه عائداً على موصوف قدر أي خير كريم منزل به ويجوز تقدير المحذوف جمعا أي خير كرام فيجمع الضمير أي بهم ومؤنثا أي خير ذات فؤنثا أي بها قال شيخنا الحنفى وهو متعين وما وقع في الحرثى من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلاً اه أي لأنه بصير التقدير علمه أنت بالله خير منزل بالله وهذا المعنى له اه وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الأولى من صور التقدير الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كملوك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما صرح في الاثنى عش (قوله ذكرروا ناث) الظاهر أن المراد الجنس ولو واحد بصري (قوله له الخ) مبتدأ خبره قوله إنما يأتي الخ و(قوله وفي نص الشافعي وابن عبدك) جملة اعتبارية (قوله وفيما لا اجتماع ذكر الخ) عبارة النهاية والتقياس أنه لو صلى على جمع معا يأتى فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما في بهو الودرحه الله إلا اختلا في صبغة الدعاء اسم الإشارة فلقول أئمة الجاه أنه قد يشار بما لو واحد للجمع ولما صرح الفقهاء من جواز التذكير في الاثنى على إرادة الشخص وأما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لمرقة فيعلم أفراد من أشير إليه اه (قوله وإنما يأتي في معروف الاب) محل تأمل بل يمكن إبقاءه عليه على الوارد أيضاً نظر الأصول اه وبالنظر إلى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصري (قوله وفي مسلم دعاء طويل الخ) وبأنى فيه ما صرح من التذكير والافراد وهذا ما نقله آخره وذكره بعد هذا

عند شيخنا الشهاب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسح له في قبره  
وجاف الأرض عن جنبه  
ولقاه برحمتك الآمن من  
عذابك حتى تبثه إلى  
جنتك يا أرحم الراحمين  
وهذا النقطه الشافعي من  
بمجموع أحاديث وردت  
واستحسنه الأصحاب وفي  
الاثنى يدل العبد بالامة  
ويؤث الضمائر ويجوز  
تذكيرها بارادة الميت أو  
الشخص ككسبه بارادة  
النسمة ولجذر من تأنيث  
به في منزل به فإنه كغيره  
عرف معناه وتعمده وفي  
الخنثى والمجهول يعبر بما  
يشمل الذكر والاثنى  
كمملوك وفيما إذا اجتمع  
ذكر وأنثى الأولى  
تغليب الذكور لأنهم  
أشرف وقوله وابن  
عبدك وفي نص الشافعي  
وابن عبدك بالافراد إنما  
يأتى في معروف الاب  
أما ولد الزنا فيقول وابن  
أمك وفي مسلم دعاء  
طويل عنه صلى الله  
عليه وسلم

الدعاء كما في النهاية والمعنى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنازة كما في الروضة عن الحفاظ اه (قوله واغف عنه) أي عما صدر منه عش (قوله بالماء والتلج والبرد) هذه الثلاثة بالتسكير في النهاية والمعنى (قوله) وزوجاخير من زوجه قضيته أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سم على البهجة اه عش (قوله وظاهر أن المراد بالابدال الخ) قيد قال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة والقرض الآن الدعا له بما يزيد الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك كما وردت ذلك للاخبار في كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالابدال في الذوات فقط ويحمل على ما تقرر أو فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة أيضا فليتأمل وبه يعلم اندفاع نظرية الاتي في كلام شيخ الاسلام بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله ولخير الخ نشر على ترتيب اللفظ (قوله رايت شيئا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجاخير من زوجه فيمن لازوجة له وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة بأن يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئته اه وفي قوله في الأول وقوله في الثاني للتعليل ومعراده أنه اراد في هذا الدعا بما لا بدال الا مع من الفعلي والتقديري لاجل أن يتناول الأول فان الابدال فيه تقديري ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني فان الابدال فيه ابدال صفة لا ذات والحاصل أن المراد الا مع من الابدال بالفعل كما فيمن له زوجة بالتقديري كما فيمن لازوجة له ومن ابدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره ومن ابدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فراه منه ما يناء فقوله فيه يراد بالابدال الخ معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك فيهما فقد ظهر اندفاع النظر الاتي سم ويأتي عن النهاية يسئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله لمن لازوجة الخ) أي بالنسبة له (قوله يصدق الخ) خبر وقوله الخ (قوله أن لو كانت الخ) كلمة هنا بفتح الهمزة وسكون التون مفسرة للضمير المحرور في قوله بتقدير الخ (قوله يراد بالابدا) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله ما يعم إبدال

وظاهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واغف عنه وعافه وأكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار وظاهر أن المراد بالابدال في الأهل والزوجة إبدال الأوصاف لا

(قوله ثم رايت شيئا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجاخير من زوجه فيمن لازوجة له وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة بأن يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئته اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بأن يراد في الأول الخ أن المراد بالنسبة للاول بخصوصه الا مع من الفعلي والتقديري حتى يكون الابدال بالنسبة لمن لازوجة له متارة يكون فعليا وتارة يكون تقديريا وبوجه جيتئذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إبدال التقديري وبلا قوله وفي الثاني الخ أن المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الا مع من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الابدال بالنسبة للمرأة المذكورة متارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة ويتوجه جيتئذ أنه لا يتصور كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في التعليل والمراد أنه اراد في هذا الدعا بما لا بدال الا مع من الفعلي والتقديري لاجل أن يتناول الأول فان الابدال فيه تقديري فلو لم ير بالابدال الا مع من إبداله الذات وإبدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني إذا الابدال فيه إبدال صفة لا ذات فلم يزد الا مع من إبداله الذات والحاصل أن المراد الا مع من الابدال بالفعل كما فيمن له زوجة بالتقديري كما فيمن لازوجة له ومن ابدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره ومن ابدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فراه منه ما يناء فقوله فيه بأن يراد بالابدا الخ معناه بأن يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك فيهما فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له لإعدام التامل فتأمل (قوله يراد بالابدا) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم إبدال الذوات أي كما إذا قلنا أنها ليست لوجه في الدنيا كما

الذات لقوله تعالى ألقنهم ذرياتهم ولخير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين ثم رايت شيئا قال وقوله وزوجا خيرا من زوجه لمن لازوجة له يصدق بتقديرها له أن لو كانت له وكذا في المروجة إذا قيل أنها الزوجا في الدنيا يراد بالابدا زوجها خيرا من زوجها ما يعم إبدال

النوات وابدال الصفات او ارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوجي في الدنيا في نظرنا وكذا (١٤١) قوله اذ قيل كيف وتد مع الحية

وهو ان المرأة لا خير ازواجها

روته ام الدرداء لمعاوية

لما خطبها بعد موت ابي

الدرداء ويؤخذه منه انه فيمن

مات وهي في عصمته ولم

تزوج بعده فان لم تكن

في عصمة اخدم عند موته

احتمل القول بانها تخير

وانها للثاني ولو مات احدم

وهي في عصمته ثم تزوجت

وطلقت ثم مات فهل هي

للال او للثاني ظاهر

الحديث انها للثاني وقضية

المدرک انها لللال وان

الحديث محمول على ما اذا

مات الاخر وهي في عصمته

وفي حديث رواه جميع لكنه

ضعيف المرأة منار بما يكون

لها زوجان في الدنيا فتتو

ويوتان ويدخلان الجنة

لاهما هي قال لاحسبنا

خلقا كان عندنا في الدنيا

(ويقدم عليه) ندبا اللهم

اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا

وغيابنا وصغيرنا وكبيرنا

وذكرنا واثنانا اللهم من

احبته منا فاجبه على

الاسلام ومن توفيته منا فوفه

على الايمان اللهم لا تحرمنا

اجره ولا تضلنا بعده لان هذا

اللفظ صحت عنه صلى الله عليه

وسلم (ويقول في الطفل)

الذي له ابوان مسلمان مع

هذا الثاني في الترتيب

الذكرى اللهم اجعله

فرطا لابي له اي سابقا

مهيأ لمصالحها في الآخرة

ومن ثم قال عليه السلام أنا

النوات) أي كما إذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كادل عليه قوله اذ قيل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة  
(وقوله وابدال الصفات) أي كما إذا قلنا انها لزوجها في الدنيا وهذا ينفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في  
قول الشيخ ان يراد بابدالها لزوجة المذكورة فليتامل سم وبأن عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في  
المسئلة (قوله) بابدالها لزوجة المذكورة فليتامل سم وبأن عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في  
وقوله وكذا قوله لا خير ازواجها ان يكون مراد شيخ الاسلام اذ قال قائل او اعتراض معترض بانها الزوجي كما يصح  
به الخبر فكيف يطلب ابداله بالنسبة اليها فيجب بان يراد بالابدال حيثما يعم الخ لأن مراده قضيف  
هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالحل عليه اولى من اعراضه ثم رايت في نسخة من شرح  
الروض عبارتها اذ قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بصري وبأن عن النهاية مثل قال في هذه النسخة (قوله)  
كيف وقصد الخبر (الخ) ان ثبت خلاف لم ير على الشيخ صحة الخبر فتأمل سم ويصرح بثبوت الخلاف في  
المسئلة قوله النهاية ما نصه وصدق قوله وابداله لزوجة من زوجها فيمن لا زوجة له والمراد اذ قلنا بانها مع  
زوجها في الآخر وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني وما يعم ابدال الذات  
وابدال الهيئة أي الصفة غش (قوله) ويؤخذه منه انه محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق بهذا بالصورة  
التي ذكرها معقب ذلك وتردد فيها أي فتسكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى  
لا يخص بصري وقد يفرق بين الصورتين بالصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهره كالثالثة اذ لفظ  
الازواج اظهر في بقا العصمة حين الموت (قوله) ظاهر الحديث الخ) أي في الصورة الثالثة وكذا في الثانية  
بالاولى (قوله) انها للثاني) اقول وهو كذلك بصري (وقضية المدرک انها للاول) لم يظهر توجيهه فليتامل  
بصري وقد يقال وجه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله) وان الحديث الخ) عطف على قوله انها  
الخ (قوله) لاحسبنا خلفا الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر سم قول المتن (عليه) أي على الدعاء المار  
نهاية (قوله) ندبا في قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى لا قوله واغفر لنا وله قوله ومن ثم إلى والظاهر (قوله)  
لأن الخ) متعلق بقول المتن يقدم الخ عبارة النهاية بالمعنى وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وقضيه الدعاء  
لبيت بخلاف ذلك فان بعضه مروى بالمعنى وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) أي استحبابا بنهاية  
ومعنى واسئ قول المتن (اللهم اجعله الخ) وبأن فيه ما مر من التذكير وحده وغيرهما وبكفي في الطفل هذا  
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعا بخصوصه كفي  
فلو شك في بلوغه بل يدعو بهذا الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ او يدعو له بالمغفر ونحوها والاحسن الجمع  
بينها احتياطاً بما يؤم معنى واعتمده سم وشيخنا قال غش قوله وبكفي في الطفل الخ خلافاً لابن حزم وقوله  
م ثبوت هذا الخ أي على ان قوله لا يجعله فرطاً الخ حيث كان معناه سابقاً لمبدأ المحلها في الآخرة دعاء له  
بخصوصه لأنه لا يكون كذلك الا إذا كان لا يشرف عند الله بتقديمه بسببه لذلك وقوله لم ير والاحسن الجمع الخ  
أي فلم يأت بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه غش (قوله) سواء مات الخ)  
قاله الاسنوي وقال الزركشي محلي في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أي بما يقتضيه الحال وهذا  
اولى نهاية ومعنى واسئ أي ما قاله الزركشي غش (قوله) امات في حياتها الخ) يمكن توجيهه بانها وان ماتت  
بعدها لا عاقبة له في النشأة الحشرية من نحو الشؤ والاحساب عن ورود الحوض وما بعده بخلافها فلا  
يعد في تقدمه عليها فيها وان تقدم ما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله) والظاهر في ولدنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذ قيل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أي كما إذا قلنا انها لزوجها في  
الدنيا وهذا ينفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدالها للزوجة المذكورة  
فليتامل (قوله) وكذا قوله اذ قيل كيف وقصد الخبر (الخ) ان ثبت خلاف لم ير على الشيخ صحة الخبر  
فتأمل (قوله) قال لاحسبنا خلفا كان عندنا في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر (قوله) ويقول في  
الطفل الخ) وبكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه كما ثبوت هذا

فرطكم على الحوض وشواء امات في حياتها أم بعدهما أم بينهما خلافاً لشارح الظاهر في ولدنا أن يقول لاه وفيه أسلم تبعاً لاحد

أصوله أن يقول لأهله والمسلم ويحرم الدعاء بخروى الكافر وكذا من شك في إسلامه ولو نزل عليه بخلافه من ظن إسلامه ولو بقربة كالدار هذا هو الذي ينتج من اضطراب في ذلك (١٤٣) (وسلموا وذخرا) بالمعجمة شبه تقدمه لها بشئ نفيس يكون أمامها مدخرا إلى وقت

حاجتها به يشقاعته لها كما  
نظر يعلم ما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لاخروى لكافر على احتمال هنا  
دون ما تقدم ظاهر (قوله) وكذا من شك في (الخ) عبارة النهاية والغنى قال لا بد من قول رجل إسلامهما  
فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والاحوط تعليقه على إيمانها لاسيما في ناحية كثرة الكفار فيها ولو  
علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه لم يفت الحكم بأمراه قال عرش 'من أنه يدعو المسلم منها  
ويعلى الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرر كله قبل العلم إسلام الميت أو ظن فلو شك إسلامه  
كالميت الصغار حيث شك في أن الساني لهم مسلم فيحكم بأسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال  
ابن حجة الأقربان لا يصلى عليه أه وقد يقال بل الأقربان يصلى عليه ويعلى التنية كما لو اختلط مسلم  
بكافر ويؤيده قول الشارح رآه في شرحه ولو اختلط مسلمون بكفار أو نحو ذلك لم يفت بغيرهم بغيره فقال  
وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلما أه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حجة (قوله) مدخرا  
خبرنا أن ليس يكون عبارة شيخنا والذخر بالمعجمة الشيء النفيس المدخر فشب به الصغير لكونه مدخرا أمامها  
لوقت حاجتها له فيشفع لها كاصح في الحديث أه (قوله) اسم المصدر (الخ) انظر هلا كان صدر غالة الأمر  
أنهم تصرفوا به بتعويض هاته عن واه كعددة وهب هبة رشدي عبارة البيهقي والظاهر أنه مصدر  
كعدة لأنه عوض من المذوف التاء أه (قوله) الذي هو (الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ واسم فاعل أي  
واعظا والمراد به ما بعده غايه وهو الظفر بالمطلوب من الخبر وثوابه أه وعبارة المغني بمعنى اسم مفعول  
أي موعظا واسم فاعل أي واعظا أه قول المتن (ونقل به الخ) هذا لا يتأتى في الأيون الكافرين بيجري  
(قوله) أي ثواب الصبر (الخ) هذا التقدير مبنى على أن نفس المصيبة لا يثاب عليها وسبب تحريره في كلام  
الشارح في مبحث التعزية بصري (قوله) هذا أه أي قوله لو أفرغ لصبر بيجري (قوله) لا يتأتى في (الخ)  
تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الثواب (قوله) زاد أي قوله واثبات الخ في النهاية والمغني (قوله) إذا الفتنة  
يكفي بها) لكن لا يظهر حينئذ نكسة التقيد بالبعد بصري وسم (قوله) وذلك أي الدعاء للوالدين نهاية  
(قوله) ندبا إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمغني لا قول في رواية ولا تضلنا بعده (قوله) بضم أوله وفتح  
أي من أحر موعر موعر الثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة فإن المصلين  
في المصيبة كالشئ واحد معنى ونهاية (واغفر لنا وله) أي ولو صغير إلا أن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب  
عش زاد شيخنا ولا بأس بزيادة للمسلمين أه (قوله) فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى  
بالسنن فالقياس قاله لا بد من الاقتصار على الأركان نهاية بمعنى واسنى وسم وشيخنا أي بل يجب ذلك  
الاقتصار أن غلب على ظنه تغييره بالزيادة عرش وتقدم في الشرح مثله (قوله) أن يلحقها (الخ) أي أن تكون  
مقدار الثانية (قوله) أو تطولها (الخ) عبارة النهاية وحده أن يكون كما بين التكميرات كما أفاده الحديث  
الوارد فيه أه وأقره سم قال عرش قوله كما بين التكميرات أي الثلاثة المتقدمة وظاهره من حصول  
السنة ولو بتكرير الادعية السابقة أه وقال الرشدي الظاهر أن المراد أن لا يطول إلى حد لا يبلغه ما بين  
تكميرتين من أي التكميرات ويغدان يكون المراد جملة ما بين التكميرات فليراجع أه وعبارة شيخنا  
ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن  
حواله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ البالي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث أه قول المتن (فلم يكبر حتى

صاحبه) (وعظة) اسم المصدر  
الذي هو الوعظ والإعظا  
وفي ذكره كاعتبار أو قدما  
أو أحدهما قبله نظر  
إذ الوعظ التذكير  
بالعواقب كالاتياع وهذا  
قد انقطع بالموت فإن أريد  
بهما غايتهما من الظفر  
بالمطلوب أتجه ذلك  
(واعتبارا) يعتبران بموته  
وفقدته حتى يحملهما ذلك  
على عمل صالح (وشيعا)  
وثقل به أي ثواب الصبر  
على فقدته أو الرضا به  
(موازينها) وأفرغ الصبر  
على قلوبهما) هذا لا يتأتى  
إلا في حش زائد في الروضة  
وغيرها ولا تقتنهما بعده  
ولا تحرمهما أجره واثبات  
هذا في الميتين صحيح إذ  
الفتنة يكفي بها عن العذاب  
وذلك لورود الأمر بالدعاء  
لابويه بالعافية والرحمة  
ولا يضر ضعف سند لانه  
في الفضائل (و) يقول (في  
الرابعة) ندبا (الله) لا تحرمنا  
بضم أوله وفتح (أجره) ولا  
تفتنا بعده أي بارتكاب  
المعاصي لأنه صريح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يدعو  
به في الصلاة على الخزانة وفي  
رواية ولا تضلنا بعده زاد  
جمع واغفر لنا وله وصح  
أنه صلى الله عليه وسلم

بالنص لخصومه شرحه ولو لدعاه لخصومه كني ولو شك في بلوغه قبل بدو له هذا الدعاء لأن الأصل عدم  
البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطاً شرحه مر (قوله) إذا الفتنة يكفي بها عن  
العذاب) لا يظهر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنن فالقياس لا يقتصر  
على الأركان قاله لا بد من الاقتصار على شرح الروض (قوله) قبل وضابط التطويل) وحده أن يكون كما بين التكميرات كما

كان يطول الدعاء عقب الراجعة فيسن ذلك قبل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان أه  
وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم للحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) أى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر إلا بالنكبات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا

و كرمه و خرج بحج كرمالو تخلف بالاربعة حتى سلم لكن قال البارزى تبطل أيضا و اقره الاسنوى وغيره لتصريح التعليل المذكور بان الاربعة كركعة و دعوى المهمات أن عدم وجوب ذكر فيها ينفي كونها كركعة ممنوعة كيف والاولى لا يجب فيها ذكر على مام و هى كركعة لا اطلاقهم البطان بالتخلف بها ولم يبنوه على الخلاف فى ذكرها ما اذا تخلف بعد ركسيان و بطء قراءته و سماح تكبير وكذا جعل عذره فيها يظهر فلا بطلان فيراعى قظم صلاة نفسه قال الغزى لكن هل له ضابط كافي الصلاة ارفيه شيئا اه و يظهر الجرى على نظم نفسه مطلقا لما مر ان التكبير بمنزلة الركعة وقد قالوا بعد التكبيره هناك انه يجرى على نظر نفسه و بعد الركعة فى الصلاة لا يجرى على نظم نفسه فافترقا وكان وجهه انه لا مخالفة هنا فاحشة فى جريه على نظم نفسه مطلقا خلافا ثم وقع لشارح أن الناس يغتفر له التاخر بواحدة لا بشتين وذكره شيخنا فى شرح منهجه وغيره مع التبرى منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطان مطلقا لانه لو نسي تأخر

كبر امامه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراخ المأموم هل تقول بالصحاقم بالبطان و هل تقول انتهى عميرة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه اخرى ع ش قول المتن (اخرى) و ظاهر ان الاخرى لا تتحقق إذا كان معه فى الاولى إلا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتاخر عن تكبير الامام فاذا فرغ الفاتحة معو كبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشئ ع ش (قوله) أى شرع إلى قوله لكن قال الخ فى النهاية والمغنى والاسنى (قوله) وخرج بحج كبر مالم يتخلف بالاربعة الخ) أى فلا يتقبل فإتيانها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليت كالمركبة خلافا لما صرح به البارزى فى التبيين من البطان معنى ونهاية واسنى وشيخنا وبأن فى الشرح اعتناء مقالة البارزى وعن س رده وقال السيد البصرى ينبغي ان يفصل فى التخلف بالاربعة الى سلام الامام يقال بالبطان ان اتى فيها الامام يذكر لفعل التخلف كبقية النكبات و قول الشيخين كغيرهما حتى كبر الخ تصوير فلا ينافيه وان وإلى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم غش المخالفة اه وهذا وإن كان وجهها من حيث المدرك لكنه كاحداث قول فى مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله) لتصريح التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ ودعوى المهمات الخ) أى ويبدأ ما فهمه المتن من عدم البطان بالتخلف بالاربعة (قوله) كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صلافة بهذا يتدفع قوله ولم يبنوه الخ) (قوله) على مام) أى من تصحيح المصنف (قوله) وهى كركمة لا اطلاقهم البطان الخ) يتأمل هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام لا معنى للتخلف بها لعدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كاه و ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف بالثانية والثالثة وعدم تعرضه للاروى مشعر بما غارت فى الحكم لا تكبير تيز ولعل وجهه ما شئت اليه من عدم تصوره وقد اخذ فى المهمات من عدم التعرض للاربعة مخالفتها لما ذكر اى فى البطان وايضا قول المنهاج لو تخلف المتقدم الخ خرج بالتخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدو بعده لم يتخلف بها فليتأمل اه (قوله) اما اذا تخلف إلى قوله فيراعى فى النهاية والمغنى (قوله) فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل تخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كإقتضاء كلامهم اه وكذا فى المغنى إلا أنه عبر بعل مابذل كاقال ع ش قال سم على ان حجب بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبيرتين إلا بعد شروع الامام فى الاربعة اه (قوله) هل له) اى التخلف بعد روى (قوله) ضابط) اى كشروع الامام فى الثالثة (قوله) مطلقا) اى ولو شرع الامام فى الاربعة (قوله) بعد التكبير) اى بعد التخلف بتكبيره واحدة فقط بعد (قوله) فافترقا) اى التكبيره هنا الركعة فى الصلاة فكان الاولى تأنيث الفعل (قوله) مطلقا) اى سواء تخلف بتكبيره واحدة او اكثر (قوله) لشارح الخ) واقفه النهاية والمغنى كما مر (قوله) والوجه عدم البطان مطلقا الخ) ويمكن حل النسيان على نسيان القراءة وحيث فلا اعتراض ع ش عبارة الجبرى قوله والوجه الخ مسلم فى نسيان الصلاة او الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة جلى وشورى اه وعبارة شيخنا فان كان بعد ركبة قراءته ونسيان او عدم سماح تكبير او جعل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما لا نأسى القراءة مثله بظواهره واما اذا نسي الصلاة فالعتمدان لا تبطل ولو بالتخلف بجميع

أفاده الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صلافة بهذا يتدفع قوله ولم يبنوه الخ (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر إلى اطلاقهم البطان بالتخلف بها) يتأمل هذا الكلام فان الاروى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها لعدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كاه و ظاهر فلما قل صورة التخلف بها (قوله) وذكره شيخنا فى شرح منهجه الخ) عبارة شرح المنهج فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه ومثله فى شرح الهجوة وكتب شيخنا الشباب البرلى بما مشه ما فاضه اقتضى هذا انه لو استمر فى الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الامام فى الثالثة بطلت قالوا يجب عليه حيث كان يقطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعنى

عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى ولو تقدم عددا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجرى عليه شيخنا أيضا

التكبيرات اه أى ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله) ويشكل عليه أى على عدم  
الاطلاق بالتقدم المذكور (قوله) فالتقدم بها (أولى) لاعتدائه النهاية والمغنى والزيادة وشيخنا وقال البصرى  
أقول إذا قيل بان التقدم كالتأخر قبل يصور بتأخير ما ذكره فى التأخر فلا يجعل صلاته إلا إذا شرع فى  
تكبيرة ولم يأت إمامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيره لم يفعله الإمام وإن شرع الإمام فى التأخر بها  
عقب فراغه منها محل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول أنجه ما قالوه لوجود ما يضر مع التأخر مع  
التقدم الأخش أو الثانى أنجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيره  
المخالفة فيه يسيرة جدا لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فلي تأمل ولو جمع  
بين الكلامين يتزيل كل غلى حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وما  
بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متغلا به لم يضر لأنه زيادة ذكر فى تكبيرة لا تقديم  
تكبيرة ويرتد النظر فى حال الاطلاق اه وحزم ع ش بالاطلاق فإن قصد بها الذكر المجرد بضر كالوكر الركن  
إمامه بتكبيره الخ أى وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرد بضر كالوكر الركن  
القول فى الصلاة اه قول المتن (ويكرر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام فى الأولى  
أو عن تكبيرة فيما بعده وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا  
يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة الخ برماوى وسَم قول المتن (ويقرأ الفاتحة) أى إذا أدرك  
زمنا يسع قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء وإن شاء أخرها لتكبيرة أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تتعين  
بعد الأولى وقال الشيخ غرض تتعين بعد الأولى فى حق المسبوق دون المواقف اه ويؤيد ما قاله سم  
من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الا فى النهاية والمغنى ما يوافقه  
نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله) فى تكبيرة غيرها) أى للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء نهاية  
ومغنى سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك  
قبل تكبيرة الإمام الثانية من مائة شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا  
القصد إذ لم يدركها فى محلها الأصلي ولو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط قبل يؤثر قصد تأخيرها سواء

الثالثة هذا قضية كلامهم رحمه الله اه ولقائل أن يقول لا يتجه البطلان بمجرد التخلف إلى شروع الإمام  
فى الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هما بمنزلة الأكثر من ثلاثة أركان فى باقى  
الصلوات ولا بطلان هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالتخلف والمشي على النظم بعد  
التلبس بالأكثر فليتأمل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكورة فى أعين من النسيان لكن يتعين فى النسيان  
ما قاله الشارح ما بينه ما بين غايته الوضوح والصحة وهذا قد يقال قياسا أن التخلف بتكبيرة إنما يتحقق إذا  
شرع الإمام فيما بعده كما أفاده قوله حتى كبر الإمام أخرى أن التخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام  
فيها بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام فى الرابعة ففى قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو  
استمر فى الفاتحة لبطء القراءة ملاح حتى شرع الإمام فى الثالثة الخ فيه نظر بل قياسا ما قلنا أنه بقر حتى شرع  
الإمام فى الرابعة إلا أن ريب الثالثة بالنسبة للثانية وهى الرابعة (فالتقدم بها أولى) لاعتدائه (قوله) ويكرر  
المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام فى غيرها) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيشتمل  
من أدرك بعد إحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك من مائة  
الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة إذ لو أراد الاصطلاحى لكان قوله ويقرأ الفاتحة منافية له فهو مع قوله بعده  
ولو كبر الإمام أخرى الخ يتوقف قوله وإن كبرها وهو فى الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على أنه أراد بالمسبوق  
من لم يدرك الإمام من أول صلاته ويقرأ الفاتحة أنه يجب عليه قرائنها إذا أدرك من مائة سم ما قبل أن يكبر  
الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافى قوله نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (ويقرأ الفاتحة) أى إن شاء وإن شاء أخرها  
لتكبيره أخرى (فى المتن وإن كان الإمام فى غيرها) أى إن أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله) فى المتن

ويشكل عليه ما مر أن  
التقدم أخش  
التأخر بتكبيرة فالتقدم بها  
أولى ويمكن أن يجاب بان  
التأخر هنا أخش إذ غاية  
التقدم أنه كزيادة تكبيرة  
وقد مر أن الزيادة لا تضر  
هنا وإن نزلوا التكبيرات  
كالركعات بخلاف التأخر  
فان فيه فحشا ظاهرا  
(ويكرر المسبوق ويقرأ  
الفاتحة وإن كان الإمام فى  
تكبيرة غيرها) أى الأولى  
لأن ما أدركه أول صلاته  
فيراعى ترتيب نفسه

قرأ ما يمكن فيه أو لافيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما تمكن وإذا أخرها بفتح أن يجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة اه سم بتصرف قول المتن (قبل شروع في الفاتحة) اي بان كبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية اطلاقه ولو احرّم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى كما تقدم عن سم خلافا نقل عن الجوهري من تأثير القصد المذكور (قوله نظير مامر الخ) اي من انه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحمل ما بعده من الفاتحة (قوله وقد يقال الخ) سياتى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله هي منصرفة اليه) أي لانها محلها الاصل (قوله لا على الضعيف) اي انها لا تجزى بعد غير الاولى (وقوله فله الخ) اي على تقدير هذه الارادة سم قول المتن (تركها الخ) اي فلو اشتغل بالكمال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطهم رسم على المنهج اقول ولعل شرطه عدم طول المسكت ع ش قول المتن (وتابعه في الاصح) ويتحمل عنه باقيها كالوركع الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة ولا يشكل هذا أي سقوط الفاتحة بعضها وان كان لم يقبله بما مر ان الفاتحة لا تتعين في الاولى لان الاكل فرايتها فيها فيتحملها عنه الامام ولوسلم الامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة معنى ونهاية (قوله ان لم يكن) اي قوله وان حولت في البداية والمغنى (قوله ان لم يكن) لا يمكن اشتغال بتعويذ اي ولا افتتاح نهاية (قوله والا فراقده الخ) وتحريره انه اذا اشتغل بالتعويذ لم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية او الثالثة لزم التخلف للقراءة بقدر التعويذ ويكون متخلفا بعذر ان غلب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعويذ ولا يغير مدعرو فان لم يتمها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله ويكون متخلفا بعدد وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتخلف لا تمام الواجب عليه اه وبعبارة سم قوله ولو لا فراقده لا يبعد على هذا ان يقال فان فراقده قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو ولحقه واذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارق وعلى هذا فهل يغني عن المقارنة قصد تاخيرها الى تكبير اخرى لعدم تعين الاولى للقراءة اه اقول قضية ما مر من قول النهاية لزم التخلف الخ لعدم الاغترافه اقل قول المتن (وإذا سلم الامام الخ) يتردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة وقبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقية في الاول وكلها في الثاني او لا محل تأمل ثم رابت كلام المغنى والنهاية مصرحاً بالثاني بصري وقد مرنا اننا (قوله لان الجنائز ترفع حينئذ) اي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

ولو كبر الامام اخرى قبل شروع في الفاتحة الخ لو احرّم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى فكبر الامام اخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق حقيقة ولا اعتبار بقصده تاخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها ولا لان قصد تاخيرها صرّفها عن هذا المحل فيه نظرو كذا يقال لو تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تاخيرها سواء قرأ ما تمكن منه ولا وكيف الحال فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصده المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما تمكن (قوله في المتن قبل شروع في الفاتحة) اي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرفة اليها) اي لانها محلها الاصل (قوله لا يأتى إلا على الضعيف) أي انها لا تجزى بعد غير الاولى (قوله فله الخ) اي على تقدير هذه الارادة (والا فراقده) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لانه لما شرع في القراءة في محلها الاصل تعين لها ويجوز التأخير الى تكبير اخرى لعدم تعين القراءة بعد الاولى وحينئذ يترجع جميع ما مر من هذا لا يجوز توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظرو وعلق بعض الطلبة من تقرير مر في الدرس في بعض الاعوام الثاني (والا فراقده) لا يبعد على هذا ان يقال فان فراقده قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو ولحقه وإذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارق على ما تقدم فإذا اراد الامام الهوى للسجود قبل ان يتم المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح أو تعويذ بما فيه وعلى هذا فهل يغني عن المقارنة قصد تاخيرها الى تكبير

(ولو كبر الامام اخرى قبل شروع في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير مامر في المسبوق في بقية الصلوات وهذا إما باق على تعين الفاتحة عقب الاولى كذا قيل وقد يقال بل باق على صحاحه المصنف ايضا لانها وان لم تتعين لها هي منصرفة اليها إلا ان يصرفها عنها بتأخيرها الى غير ما جرى السقوط نظرا لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة إن اراد به الوجوب لا يأتى إلا على الضعيف فله ترك التنبيه عليه للعلم به ما مر (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) إن لم يكن اشتغل بتعويذ ولا فراقده نظير مامر (وإذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها) وجوباً في الواجب وتداباً في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فيأتى بها نسفاً لأن الجنائز ترفع حينئذ وجوابه

(قوله) يسن إيقاؤه حتى يتم المقدون وأنه لا يضرب رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وإن حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضى في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقعدة أى كل ما رملها بما يتأتى بجيئه هنا وظاهر أنه يكره ويسن كل ماسر لها بما يتأتى بجيئه هنا أيضا نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنزة فو بعضهم النظر لتحل السجود لو فرض أخذنا من بحث الباقي ذلك في الإعصى والمصلي في ظلمة وهذا هو الوجه وذلك لأنها صلاة وتقدم طهر الميتم كما يأتي وقول ابن جرير كالشعبي تصح بلا طهارة رد بأنه خارق للاجماع وابن جرير وإن عد من الشافعية لا بعد تفرد وجه لهم كالمرئي ووقع الاستسوى أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقبال القبلة تنزيلا له منزلة الإمام كما نزلوه منزلة في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسد إذ لم يتغير مصل فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعي لا يفهمه وإنما المراد منه

أنه يسن إيقاؤه حتى يتم المقدون وأنه لا يضرب رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وإن حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضى في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقعدة أى كل ما رملها بما يتأتى بجيئه هنا وظاهر أنه يكره ويسن كل ماسر لها بما يتأتى بجيئه هنا أيضا نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنزة فو بعضهم النظر لتحل السجود لو فرض أخذنا من بحث الباقي ذلك في الإعصى والمصلي في ظلمة وهذا هو الوجه وذلك لأنها صلاة وتقدم طهر الميتم كما يأتي وقول ابن جرير كالشعبي تصح بلا طهارة رد بأنه خارق للاجماع وابن جرير وإن عد من الشافعية لا بعد تفرد وجه لهم كالمرئي ووقع الاستسوى أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقبال القبلة تنزيلا له منزلة الإمام كما نزلوه منزلة في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسد إذ لم يتغير مصل فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعي لا يفهمه وإنما المراد منه



الحاضر (قوله) أمام المصلى أى قدامه (قوله) ابتداء أى فى ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه يحتمل فى الدوام ما لا يحتمل فى الابتداء (قوله) مانع أى من انعقاد الصلاة كروى (قوله) بالرفع أى قوله ولو كون الخ فى النهاية والمغنى لا قوله ولا ينافيه إلى المتن (قوله) لانهم الخ هذه علة لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه وأما وصلت الصحابة على النبي ﷺ فرادى كما رواه البيهقي قال الشافعي لعظم امره وتنافسهم فى أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لأنه لم يكن نداء من إمام يؤم القوم فلو تقدم واحد فى الصلاة لصار مقدما فى كل شيء ويتعين للخلاف معنى صلوا فرادى قال فى الدفاعات أى جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه ﷺ فإذا هم ثلاثون القوام من الملائكة ستون قالان مع كل واحد مئتين وما وقع فى الأحياء أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف فى اثنين منهم قال الدميرى لعله أراد من المدينة والأندلس وروى أبو زرعة المروزي أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه أقوال عرس قوله مر ما من رجل الرجل مثال قوله مر فيقوم على جنازته أى بأن صلوا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهره وإن لم يكن نواعدا ولا فضل الله واسع أم عرس وقال الرشيدى قوله أى جماعات بعد جماعات لعل معناه أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلى كل واحد وحده من غير إمام حتى يلائم ما قبله فمات له وقوله لأن مع كل واحد مئتين ظاهر هذا أن الحفظة يشاركون فى العمل فأيراجع وقوله كلهم له صحبة الخ أى أمامان ثبت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الروية فمن المعلوم أنهم أضاعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم فى هذه المدة المستطيلة خصوصاً مع أسفارهم وانتقالاته قاصر على هذا قالوا أحدهما يتفق لأن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه فى العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا فى حياته صلى الله عليه وسلم عن سبعين وروى فهم كثير أيضا فندير أم (ولا ينافيه) أى قوله لعذر عدم الاتفاق الخ عبارة عرس قد يقال بشكل عليه ما تقرران إلى الأولى بأمايتها وقد كان الولي موجودا كعهه العباس رضى الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بأن عادة الأساف جرت بتقديم الامام على الولي فحروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا إلى التأخير إلى تعيين الامام وفيه نظرا (قوله) لأنه لو تقدم الخ قد يقال إن كان معروفا في زمنه صلى الله عليه وسلم أن صلاة الجنازة مفوضة إلى الولي فلا إمام إذ لا حق للولي فيها أو إلى الولي أن كان الجديد معتزضا لا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك أن تمنع ثبوت وقف الجديد على كون التفويض إلى الولي مشهورا في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فجر دجيان عادة أو لا ينافي ذلك الزمن بتقديم الامام الأعظم فى صلاة الجنازة كافى في التوهم كما هو ظاهر أيضا (قوله) التوهم أنه الخليفة) أى فر بماز تب على ذلك فتعنه عرس (قوله) به أى بالامام الأعظم (قوله) إذ ذاك) أى في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ولو صليا) أى بمزاهية معنى (قوله) لأنه) لتعليل للفتن (قوله) ولحصول المقصود) وهو الدعاء للبيت (قوله) ويجزى) إلى قوله ومر الخ فنفقه وسكت عنه النهاية والمغنى لكنه أقره عرس ثم قال بوقى بالمكان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل يكرها أو لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الأول لقيامها مقام الأدعية أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) ومر آخر التيمم حكم صلاة قائد الطورين) عبارة هناك فقال أى الأذرعى باب الجنائز من لا يسقط تيممه الفرض وقائد الطورين أن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فأجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز (قوله) لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أى لسقوط فرضها نهاية (لأنه) إلى قوله على ما

أمام المصلى ابتداء مانع (لا الجماع) بالرفع فلا تجب بل تسن لانهم صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فرادى وإن كان لعذر عدم الاتفاق على إمام خليفة بعد ولا ينافيه الجديد لا لانه لو تقدم الولي لتوهم أنه الخليفة لاختصاص الامامة به إذ ذاك (ويسقط فرضها بواحد) ولو صليا مع وجود رجل لانه لا يشترط فيها الجماعة فكذا العدد كثيرها أو كون صلاة الصبي نفلا لا يؤثر لانه قد يجزى عن الفرض كالأول بلغ بعدها فى الوقت ولحصول المقصود بصلاته مع رجاء القبول فيها أكثر ويجزى الواحد أيضا وإن لم يحفظ الفاتحة وغيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت ومروا أخر التيمم حكم صلاة قائد الطورين ومن لا يغنيه تيممه عن القضاء فراجعهم (وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة) لانه صلى الله عليه وسلم قال صلوا على من قال لا إله إلا الله

(قوله) لا اختصاص الامامة به إذ ذاك) إن اردى إمامة الجنازة فهذا التخصيص ينافى أن الحق شرعاً للولي إذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعلمهم بذلك وإمامة ما عدا الجنازة أشكل لتعليل التوهم بذلك (ولو لمع وجود

واقبل الجميع اثنتان او ثلاثة  
(وقبل اربعة) كما يجب  
اي على هذا القول ان  
يحملها اربعة لان مادونه  
ارام بالميت ولا يجب الجماعة  
على كل وجه (ولا تسقط  
بالنساء) ومثلن الختاني  
(وهناك) اي بمحل الصلاة  
وما ينسب اليه كخارج  
السور القريب منه اخذا  
بما يأتي عن الوافي (رجال)  
اورجل ولا يخاطبن بها  
حيثئذ بل اوصي بمن على  
ما حثه جمع قبل وعليه  
يلزم من امره بفعلها بل  
وضربه عليه اه وهو بعيد  
بل لا وجه له وانما الذي يتجه  
ان محل البحث اذا اراد  
الصلاة والاتوجه الفرض  
عليهن (في الاصح) لان فيه  
استهانة به ولان الرجال  
اكمل فدعاهم اقرب  
للجابة اما اذا لم يكن غيرهن  
فتلزم من وتسقط بفعلهن  
وتسن لهن الجماعة كما يحثه  
المصنف لكن نوزع فيه بان  
الجبور على خلافه وانما  
لزمتهن ولم تسقط بفعلهن  
مع وجود الصبي المريد  
لفعلها على ذلك البحث لان  
دعاه اقرب للجابة منه  
وقد يخاطب الانسان بشيء  
وتتوقف محبته منه على شيء  
آخر ولك ان تقول اقرية  
دعائه تأتي حتى في اجتماعه  
مع الرجال ولم ينظر واليها  
حيثئذ وكونه من جنسهم  
لا جنسهن لا اثر له هنا على

بحث في النهاية والمغنى الا قوله اخذ الى المتن (قوله او قل الجميع الخ) أي الذي دلت عليه الواو في صلوا الخ ع  
(قوله او قل الجميع اثنتان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشدي (قوله كما يجب الخ) عبارة المغنى  
بناعلى معتقده في محل الجنازة انه لا يجوز النقصان عن اربعة لان الخ فالصلاة اولى اه (قوله ولا يجب الجماعة)  
اي فيصلون فرادى ان شاؤوا في المجموع عن الاصحاب لوصلى على الجنازة عددن اتم على المشر وطوقت  
صلاة الجميع فرض كفاية معنى ونهاية يأتى في الشرح مثله (قوله اي بمحل الصلاة الخ) عبارة النهاية بالمغنى  
والاوجه ان المراد بحضوره اي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة  
القصر اه (قوله بما يأتي) اي في شرح ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او  
الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه سم  
(قوله اورجل) قد وجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصي) قد يشمل المتن لان الرجال قد أطلق  
بمعنى الذكور كما في حديث فلان رجل ذكر سم وفي المغنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر بمنزلة ما ذكر  
وكن اخصر اه (قوله قبل وعليه الخ) اعتمد المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملي (قوله يلزم من امره  
بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتهن قالة سم وقد يفيد قول  
الشارح وانما الذي يتجه بصرح بذلك قول المغنى والاولى ان يقال ان امتنع اجزأت صلاتهن والا فلا اه  
(قوله لان) الى قوله ولك في النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية بالمغنى ذكر اي ولا يخفى فيما  
يظهر اه وياتى في الشرح ما يفيد (قوله فتلزم من الخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه  
الاعادة انتهى ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدوا ولا  
فيه نظرو الاول قريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط  
الخ ولعل عرش لم يطلع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس انه يجب على الخئي وغيره من الرجال اذا حضر  
بعد الدفن ان يصلي على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) ولذا صلت المرأة  
سقط الفرض عن النساء نهاية معنى اي فلم يأتى ع ش (قوله وتسن لهن الجماعة الخ) وهو المتمد كافي  
غيره من الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقبل تسن لهن جماعة المرأة معنى (قوله وانما لزمتهن الخ) فيه  
ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شيء اخر) اي كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على

الخ) اعتمد مر (قوله اي بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عموم الخطاب انها لا تسقط بالنساء في محله  
مع وجود رجال ولو بمحل آخر وان بعدوا وظنوا انه ليس في محله الانساقابة الامرانهم ان قربوا  
وجيب الحضور للصلاة والاصولوا بكنانهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحله اذا لم يقان ان فهم من  
الرجال بالفرض وينع الاخذ بما يأتي باختلاف المقاميين ومدركهما فلان في ذلك كلامهم كقولهم انه  
لو صلت المرأة لفقد الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة لان يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بمحل  
الميت الانساء قبل صلاة النساء الا لزمته الصلاة (قوله اي بمحل الصلاة الخ) والاوجه ان المراد بحضوره  
اي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر شرح مر (قوله  
رجال اورجل) نعم ان كان الرجل او الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على  
النساء ويسقط بفعلهن مر (قوله اورجل) قد وجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصي بمن) قد يشمل  
المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما في حديث فلان رجل ذكر (قوله قبل وعليه يلزم من  
امرهم) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلي لحرمة الميت وتجزيهن صلاتهن او لا تجزي ولا بد  
من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي او حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظرو الاول  
غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الاعادة اه  
ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدوا لافيه نظرو الاول  
قريب (بمجة المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرادى افضل قال في شرحه وتعبيره بذلك اولى من قول

انها لما تقتضى انه يتدب لهن الاتهام به لا منع محبة صلاتهن ودعوى انه قد يخاطب الانسان الى اخره تحتاج لتامل فان اطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذى يشهد له ان ثبت انهم فى ضرورة ما وجبوا على واحد او جمع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بفعله إذا اراد غير

أنها أى أقر بیدعاء الصبي للإجابة (قوله لا منع محبة صلاتهن) انظر من أين لزم على هذا البحث منعها سم (قوله بان اطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بتحتاج الخ الضمير للدعوى (قوله وإنما الذى يشهد له ان ثبت انهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بانهم فى هذه الحالة خوطين بامرهم وضربه لا بفعل الصلاة كما اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرمل ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أى على وجه الوجوب سم (قوله انه يخالف الخ) فيه ان كثيرا ما يراد بالرجال المذكور سم أى يشمل الصبي (قوله فلا يقبل) أى ذلك البحث (قوله سقوطها بها) أى صلاة الجنابة بالمرأة (باقضائها) أى عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال (قوله مع انها صريحة الخ) أى صراحة فيه سم (قوله لكان ينبغي المراد ذكر ذلك) قد يقال كلام المراد ظاهر فى ذلك وان لم يصرح بما ذكر بل قد يدعى انه صريح فيه وقول الشارح لانه وهم محل تامل بصرى (قوله ذكر ذلك) أى ان الكلام الخ (قوله لا ما ذكره) أى قوله ان الصورة الخ حاصله انه كان ينبغي المراد ان يذكر فى الجواب عن الاشكال ما قلنا وهوان الكلام الخ لا ما قاله وهوان الصورة الخ اكردى (قوله لانه الخ) أى ما ذكره (موم) أى لصحة امامة احدها مع وجود الذكر (قوله ولو اجتمع) الى المتن فى النهاية (قوله ولو اجتمع ختنى وامرأة) قياس ذلك انه لو اجتمع خنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوته من عدها فيجب على كل منهم فعلها تامل سم وغش (قوله لم تسقط بها عنه الخ) خلافا لغيره عارته والظاهر الاكشاف صلاة كل من الختنى والمرأة كما اطلقه الاصحاح لان ذكره غير محقق اه (قوله بخلاف عكسه) أى يسقط الفرض بفعل الختنى عن المرأة معنى قول المتن (ويصل على الغائب الخ) أى خلافا لى حنيفه ومالك معنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء فتجوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينهما وبين الصلاة على القبريه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلى من اهل فرضها وقت وهم كسيدنا عيسى والحضر عليهما السلام عش والقلب الى ما قاله مر اميل بل قضية اطلاق الحديث الاتى النهى عن الصلاة عليهم فى غيبتهم ايضا (قوله بان يكون) الى قوله ولو يؤخذ فى النهاية والمعنى (قوله من قول الزركشى) عبارة من كان خارج السور ان كان اهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه والاوجه ان القرى المتقاربة جدا انها كالقرية الواحدة نهاية (قوله وهو متجه الخ) اقره عش (قوله ولا يشترط) الى قوله ولا تسقط فى النهاية والمعنى لا قولوه وجاء الى ولا بد الخ (قوله اخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة تشرح المنهج والمأمى اخبرهم اه (قوله لانها الخ) عبارة النهاية لانها الى الرتبة ان كانت لان اجزاء الارض حتى صارت الحبيشة بياض المدينة لوجب ان تراها الصحابة ايضا ولم

أصله فان لم يكن رجل صليين منفردات قال فى المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعى والاصحاب وفيه نظر وينبغى ان تسن له الجماعة كما فى غير ما عليه جماعة من السلف اه وبه يعلم ان المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوع الخ اه (قوله لا منع محبة صلاتهن الخ) انظر من اين لزم على هذا البحث منع محبة صلاتهن (قوله وإنما الذى يشهد له ان ثبت انهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بانهم فى هذه الحالة خوطين بامرهم وضربه لا بفعل الصلاة كما اشار اليه ذلك شيخنا الشهاب الرمل ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة على وجه الوجوب (خالف لفهم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه ان كثيرا ما يراد بالرجال المذكور (قوله صريحة فى ان الكلام الخ) أى صراحة فيه (قوله ولو اجتمع ختنى وامرأة الخ) قياس ذلك انه لو اجتمع خنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوته من عدها فيجب على كل منهم فعلها تامل (قوله فى المتن ويصل على الغائب) يشمل النبي ويصلى السيد عيسى

وهو متجه ان أريد به حد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه فى جهة القبلة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت التجاشى يوم موته وصلى عليه هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره وقع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض محبة لابنى الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هى صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

أن الميت غسل كما شله  
اطلاقهم نعم الاوجه ان له  
أن يعلق التبة به فينوى  
الصلاة عليه ان غسل ولا  
تسقط هذه الفرض عن  
اهل محله كذا اطلقوه  
وظاهر انه لا فرق بين ان  
يمضي زمن يقصرون فيه  
بترك الصلاة وان لا يمكن  
بناء ذلك على ان الخطاب  
بذلك اهل او لا والكل  
ومر ان الارجح الثاني  
وحينئذ عدم السقوط مع  
عدم تقصيرهم ومع استواء  
كل من علم بموته في الخطاب  
بتجيزه فيه نظر ظاهر  
أمان بالبلد فلا يصلى عليه  
وان كبرت وعذر بنحو  
مرض أو حبس كما شله  
اطلاقهم وعند الحضور  
يشترط كما يأتي أن يجمعها  
مكان وان لا يتقدم عليه  
او على قبره وان لا يزيد  
ما بينهما على ثلثمائة  
ذراع نظير ماسر في  
المسوم مع امامه  
(ويجب تقديمها) اى  
الصلاة (على الدفن) لانه  
المنقول فان دفن قبلها  
أثم كل من علم به ولم  
يعذر وتسقط بالصلاة  
على القبر (وتصح)  
الصلاة (بعد) اى الدفن  
للا اتباع قيل يشترط بقاء  
شئ من الميت اه وفيه  
نظر لان عجب الذنب  
لا يفنى كما هو مقرر في محله

ينقل وان كانت لان الله خلق خلقه لادراكه فلا يتم على مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة  
الصلاة وان رآه او ايضا وجب ان تبطل صلاة الصحابة اه قال ع (ورع) ولو بعد الميت عن المصلى بان  
كان على مسافة القصر كما ذكرنا لكن كان المصلى يشاهده كالحاضر عنده كرامة قبل تصح صلاته من  
البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد او لا تصح مع ذلك لانه حاضر او في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر  
والمنجى عندي الاول وان اجاب مر فورا بالثاني سم على البهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته  
عليه السلام وصلاة الصحابة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصيره  
حاضرا ع شى وايضا تفسير الشارح بالغائب بقوله بان يكون بمحل بعيد الخ كما صرح فيما استوجهه  
سم والله اعلم (قوله ان الميت غسل) اى او يم (قوله ان غسل) اى طهرناه (قوله ولا تسقط الخ) عبارة  
النهاية والاسنى والمغنى وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية لا ما حكي  
عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه (قوله وظاهره) اى ظاهر  
اطلاقهم (قوله بناء ذلك) اى السقوط وعنده (قوله فيه نظر) ان تقدم من النهاية والاسنى والمغنى اعتماده  
(قوله امان بالبلد الخ) المنجى ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت  
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حج وقد يفيد قوله مر ولو تعذر الخ ومنه ايضا  
يستفاد ان العبرة في المشقة بالنسبة لمبدأ الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدو بالمرض ع (قوله وعذر الخ)  
خلافا للنهاية والمغنى عبارة ولو تعذر على من في البلد الحضور بحبس او مرض لم يبعد الجواز كما يحتمل  
الاذرى وحزم به ان اى الدم في الجبوس اه زاد الاول لانهم قد عدلوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي معناه اذا  
قتل انسان ببلدوا أخفى قبره اه فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد في معنى الغائب اى فتصح بلا خلاف  
اى في الحاضر المدفون فتكون على الخلاف والاقرب الثاني لكن ينبغي انه اذا علم انه دفن بالصلاة ان تجزى  
الصلاة عليه قطعا وان قلنا لا تصح صلاة الجبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدى الى  
تعطيل فرض الكفاية بصرى (قوله كما يأتي) اى في المسائل المثورة (قوله ان يجمعها مكان واحد الخ) اى  
عند التحريم فقط كما تقدم (قوله نظير ماسر) ولو صلى على من مات في بوماه وسننه وطهر في اقطار الارض جاز  
وان لم يعينهم بل يسن لان الصلاة على الغائب جائزة وتعيينهم غير شرطها بوماه ومعنى قال ع ش قوله مر ولو  
صلى على من مات الخ هل يدخل من في البلد تبعا وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه الا مع  
حضوره سم على البهجة ومحلها ايضا اخذنا ماسر له سم مالم تشق الصلاة عليهم في قبورهم والا تختمتهم  
وقوله مر وان لم يعينهم الخ واشمل من ذلك ان ينوى الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين  
فيشمل من مات من بوماه ثم ينبغي ان يقول في الدعامه هنا اللهم من كان منهم محسنا دفن في احسانه ومن كان  
منهم مسيئا فاجزأ عن سيئه لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه ع ش قول المتن  
(قوله ويجب تقديمها) اى وتأخيرها عن الغسل او التيمم عند وجود مسوغها به بوماه (قوله اى الصلاة)  
الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم به الخ) اى من الدافئين والراضين بدفنها قبلها ويصلى  
عليه وهو في قبره لا ينبش لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بدفنها بوماه ومعنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل  
يسقط بفعلها على القبر لانهم الظاهر نعم بصرى والظاهر ان الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط  
دوام الانتم لاصله (قوله وفيه نظر لان محجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

اذا مات بعد نزوله وان امتنعت على قبره كما يأتي فليراجم (نعم الاوجه) اعتمده مر (قوله ولا تسقط هذه  
الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكننا لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجه ان فيه  
ازراء وتاوانا باليت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر ان محلها اذا علم الحاضرون اه  
(قوله امان بالبلد) المنجى ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت  
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر والاوجه في القرى المتقاربة جدرانها كالتقربة الواحدة

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لى حنيف ولا بمدة بقائه قبل بلاته ولا بتفسخه أو قال ع ش قوله م وعلم من ذلك الخ ظاهر لإطلاقهم أنه لا فرق بين المقررة والمنبوشة وغير هاء على غير المنبوشة يتحقق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديد ويصرح بالتعميم قول الأشارح م ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ وقوله م السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذى الخ يعنى به كون المصلى من أهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والأصح تخصيص الصحة) أى صحة الصلاة على القبر مغنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وإنما تصح الصلاة على للقبر الغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه أن صلاة الصلى المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو لمع وجود الدجال فى الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليجرح فرق واضح اه وقد يفرق بضميق الوقت فى الحاضر دونهما وبأن فى التأخير فيه إلى حضور البالغ ازراء وتهاو ناظرا دونهما (قوله حينئذ) أى حين الموت (مسئلاً طاهراً) أى بخلاف الكافرو الحاضرين مؤثنية (قوله من طرا تكليفه) أى بأن باخ وفاق بعد الموت أى ومن طرا إسلامه أو طرد عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) أى فيما اقتضاه كلاهما (قوله ومن ثم جزم بعضهم الخ) اعتمده م اه سم عبارة النهاية والمغنى واعتبار الموت يقتضى أنه لو بلغ وفاق بعد الموت وقبل الغسل لا يعتبر ذلك والصواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لزومه الصلاة انفاقاً وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم يأثمون بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وادرك زماناً يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ فينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شر حال الروض والمنهج عن الاسنوى مثل ذلك وأقره وقوله م بل لو زال المانع الخ قال الجبىرى أى بأن بلغ وفاقاً واسلم وأطهرت من الحيض أو النفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما فى المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال فى المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوقى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها لهن نافلة وهى صحيحة وقال الزركشى معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى أى من صلاتها لا يعيدها أى لا يطالب منه ذلك ولكن باتى أنه لو أعادها وقت له نافلة وكان هذا مستثنى من قوله م أن الصلاة إذا لم تسكن مطلوبه لم تنعقد أمالو صلى عليها من لم يصل أو لا فانها تقع لفرضها مغنى ونهاية وأقره سم قال ع ش قوله م لو أعادها الخ أى ولو ساروا أو منفرداً كما بينه عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) أى والصلى المميز بجبىرى (قوله وقد ورد عليه) أى على التعليل المذكور (قوله وذاك) أى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا ينافى

(قوله فى المتن والأصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة بالمنهج وشرحه وإنما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه أن صلاة الصلى المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو لمع وجود الدجال فى الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليجرح فرق واضح (ومن ثم جزم بعضهم) اعتمده م (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد أخرى وقوله لا تفعل مرة بعد أخرى سياتى فى شرح قول المصنف ومن صلى لا يعيد على الصحيح أنها تفعل مرة بعد أخرى إلا أن يريد أنه لا تندب أن تفعل مرة بعد أخرى فليتأمل بعد فان هذا لا يناسب المنع الذى الكلام فيه وقال فى المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوقى بصورتها ابتداء من غير شيب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها لهن نافلة وهى صحيحة وأعيدت وقت نافلة خلافاً للقاضى ولعله مستثنى من قوله م أن الصلاة إذا لم تسكن مطلوبه لا تنعقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بأن محل كلاهما أن كان عدم الطابطة لانتهاها وناليس كذلك بل لا مخرج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهما أنه لا ينفصل بها أمالو صلى عليها من لم يصل أو لا فانها تقع لفرضها وقد اعترض ابن العباد قول المجموع بخلاف الظاهر بأنه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لأنه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو محرماً إلا سبباً الذى يؤدى بها الظاهر ثلاثة الأداة والقضاء والأعادة ورده شيخنا الشهاب الرملى بأن ما قاله هو

(والأصح تخصيص الصحة بمن كان من أهل) أداء (فرضها وقت الموت) بأن يكون حينئذ مكلفاً مسلماً طاهراً لأنه يؤدى فرضاً وطوبى به بخلاف من طرأ تكليفه بعد الموت ولو قبل الغسل كما اقتضاه كلاهما وإن نوزعاً فيه ومن ثم جزم بعضهم بأن تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كمو عند الموت وذلك لأن غير المكلف متطوع وهذه الصلاة لا يتطوع بها وقد يرد عليه صلاة النساء مع وجود الرجال فانها محض تطوع إلا أن يحجب بأنهم من أهل الفرض بتقدير انفرادهم وذاك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ينافى

هذا وهو المان اسلم وكلف قبل الدفن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيره (ولا يصلى على قبر رسول الله ﷺ) وغيره من الانبياء

(هذا) يحتمل أن المشار اليه ما في المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفاً وهو الأقرب (قوله) لأن هذه حالة ضرورة قد يقال ذلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر إذا كان كثر وجود المسلمين بالنسبة للصلاة الغائب المدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلى الخ) لا يجوز نهاية (قوله) وغيره) الى قوله اي بصلاحتهم في النهاية الا قوله اي على كل قول والى قوله لان يقال في المعنى الاما ذكر (اي) على كل قول) يخالفه قول المعنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعها فكان ينبغي ان يقول لاي لافرادى ولا جماعة (قوله الخبر الصحيح) ولا نالم نكمن من أهل الفرض وقت موتهم نهاية ومعنى (قوله) كذا قالوه اي في الاستدلال (اتخذوا قبور انبيائهم) قال السيوطي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل اذ نبيهم لم تقبض روحه لان يقال انهم انبياء غير رسل كالحواريين ومريم في قولنا والجمع بازا المجموع اليهود والنصارى او المراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكثري بذكر الانبياء ويؤيد رواية مسلم قبور انبيائهم وصلاتهم او المراد بالانخذاع من الابتداء والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا الله ع وشوا بخفي ان اولى الاجوبة وسطها وانها آخرها (قوله) لان يقال اذا حرمت اليه (لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتحاد يشمل الفعل مرة مثلاً سم وفيه توقف اذا المراد بالصلاة اليه اتخاذ قبلة وتظيمه كتنظيم المعبود الحقيقي بخلاف الصلاة عليه كما هو ظاهر (قوله) وفيه الخ) اي في الجواب (قوله) وظاهر ان الكلام في غير عيسى الخ) الارجح كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النبى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنبي ولهذا قال الزركشي في خاتمة الصواب أن علة المنع النبى عن الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود الخ شرح مر اه سم وقضية إطلاق شيخ الاسلام المعنى عدم استثناء سيدنا عيسى ايضاً صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (قوله) ففهم يجوز) الاخصر فيجوز الخ (قوله) كما يصرح به الخ) تقدم انه لا عبرة بهذا التعليل ولإتاعلة المنع النبى (قوله) انه لم يكن الخ) اي بانه الخ (قوله) وقول بعضهم الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله) تردع لهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله) لتعليله) اي البعض (قوله) لا تمنع ذلك) اي جواز الصلاة على قبورهم (قوله) لانها) اي حياتهم في قبورهم قول المتن (فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاخرة فلما تنكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله) اي القريب) الى قوله فيكون الترتيب واجبا في النهاية والمعنى لا اقله يحتمل (قوله) اي القريب الخ) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وبنافيه ما بان من تقديم الامام عليه لان يقال ان هذا تفسير للولى في الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك النفس المعنوية وعصيته ع وش وقد يقال ان ما ذكر تفسيره في المتن فقط وبيان لم اراد (قوله) يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى فقالوا اي احق و ظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سم والكردى على افضل وقضية تعبير الروض والمنهج متن بافضل بالولى التذب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال ع ش قوله مر اي احق اي اولى فلو تقدم غيره كره ابن حبيب اه واعتمده

اي على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد اي بصلاحتهم اليها كذا قالوه وحيث في المطابقة بين الدلائل والمدعى فنظر ظاهره لان يقال اذا حرمت اليه فعله كذلك وفيه ما فيه وظاهر ان الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فله تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عاياه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به لتعليم المنع انه لم يكن من اهلها حين موته وقول بعضهم في صحاح حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلاته على قبره وإن كان من اهلها حين موته يرد عليهم المذكورة فلا نظر لتعليله بخشية الافتتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبيح في قبره ليس في محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن الانبياء احياء في قبورهم يصلون وحياتهم ذلك قياسا على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرع) مر

الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما يريد ما قاله لوقال المجموع يؤتى ما شرح مر (قوله) لأن هذه حالة ضرورة) ويقال وتلك كذلك (قوله) لان يقال اذا حرمت اليه فعله كذلك) لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتحاد لا يشمل اتفاق العلم (١٦) مرة مثلاً (قوله) وظاهر ان الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فله تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النبى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنبي ولهذا قال الزركشي في خاتمة الصواب ان علة المنع النبى عن الصلاة في قوله في الحديث لعن الله اليهود الخ شرح مر (قوله) فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاخرة فلما تنكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك

الذكر ولو غير وارث (أولي) بمحتمل أنه هنا بمعنى أحق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بما فيه ويحتمل أنه هل

ظاهرة فيكون الترتيب للندب وهو نظير ما يأتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطلع أقرب كان ذلك أحب للميت لانه مظنة للسرا أكثر فان قلت الامامة ولا ينفك آخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما في الخلاف وكثير القائلون بأنه لا حق له فيها ضعفت ولايته ثم رأيت في الروضة عبر بأنه لا بأس بانتظارولي غاب وظاهره أنه لا فرق بين كونه أذن لمن يؤم قبل غيبته وإن لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) أي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لانها من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقديم وبه قال الأئمة الثلاثة الأولى الوالي فامام المسجد قالوا في كيفية الصلوات وقد علمت وضوح الفرق أيضا فلعامة القريب أقرب للاجابة لحرته وثقته فكان لتقديمه هنا وجه مسوغ بخلافه ثم يؤخذ منه بالأولي ان القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الاثنى فيقدم الذكر عليها ولو اجنبا فان لم يوجد إلا النساء قدمت بقرض ذكورتها كما بحث وظاهر تقديم الحنثي عليها في امامته ولو غاب الأقرب

الشورى وما لم سم إلى الحرمة كإتيان (قوله الذكر) سيد كتحريزه (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد استعمل بمعنى أولى سم (قوله مافيه) أي من ان المذهب ندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لا تقدم غير الأولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره مكرم لان فيه تقويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافيه ما في الذخائر من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر اه سم اقول ويمكن حمله ايضا على سقوط الفرض لاعلى عدم الائتم (قوله) وعليه أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاوة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) أي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولا ينفك) أي فقتضاها وجوب الترتيب فيه بالأولى (قوله لما في الخلاف) أي كما يأتي أنفا (قوله) بأنه لا حق له أي للولي (قوله وظاهره) أي ذلك التعيير وكذا صير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في الندب (قوله أي الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى إلا قوله وظاهر إلى ولو غاب (قوله على الميت) أي ولو امرأته (قوله حيث لا خشية فتنة) أي من الوالي والادام الوالي مطلقا معني ونهاية (قوله كقيمة الصلوات) راجع لقوله الأولى الوالي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله) أيضا الخ) اقتصر النهاية والمعنى على هذا فقلا وفرق الجديديان المقصود من الصلاة على الجنابة الدعاء للبر والبرية ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه) أي في بقية الصلوات (قوله) يؤخذ منه أي من الفرق الثاني (قوله ان القريب الخ) اعتمدته النهاية والمعنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرقب بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالغسل ايضا اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله) فان لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة المعنى والاسنى والمراد يصلى وتقدم بترتيب الذكر انتهى زاد سم والنهاية واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساق في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة لجوا به اما لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيكني في هذا الحكم جوازها لمن فاذا اردنا فقدم نساء القرابة بترتيب المذكور ولو فور الشفقة كافي الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح على النص (قوله) ويفرق بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق بعلم مافيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلبة وقد يفرق بان ولاية النكاح أقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بان الترتيب في تلك للوجوب وان له لو تصرف البعيد وزوج فتروجه غير صحيح بخلافها هنا للتردد في الترتيب في تلك للوجوب اول للندب وعلى القول بأنه للوجوب لو تقدم البعيد او اجنبي فنصح صلته والافتداء به وإن كان متعددا كما هو واضح ونقل عن المجموع ايضا للضعف والولاية هنا قلنا

الكلام على المصل وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد استعمل بمعنى أولى (قوله) ويحتمل انه على ظاهره) في احتمال أولى هنا مع حمله على الولي لغير معنى أحق نظر ظاهر إذ لا يمكن الاخبار عنه بنحو افضل خصوصاً ما علمت بانها ما تمها به فتأمل (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الأولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره مكرم لان فيه تقويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافيه ما في شرح الروض عن الذخائر في الاحتياج للاقرار من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر (قوله مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت) أي يجب الاطلاع عليه (قوله) قالوا (كقيمة الصلوات) انظر ما معني الولي في بقية الصلوات وكان قوله كقيمة الخ راجع لتقديم الوالي فامام المسجد (قوله ان القريب الحر أولى من السيد) يؤيده زوال الرقب بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالغسل ايضا (قوله) فان لم يوجد إلا النساء قدمت بقرض ذكورتها) عبارة شرح الروض والمرأة فصل وتقدم بترتيب الذكر اه واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة بقرابه اما لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيكني في هذا الحكم جوازها لمن فاذا

بان القاضي فيه كولي اخر ولا كذلك البغدادي الا الحق للوالى مع وجود احدى من الاقارب فانتقلت الابلقة ويقدم من الاقارب الاقرب  
فالاقرب نظر المريد الشفقة اذ من كان (١٥٤) اشفق كان دعاؤه اقرب لاجابة (فيقدم الاب ثم الجد) للاب (وإن علائم الابن ثم ابنة)

وإن نقل (ثم الاخ والاخضر  
تقديم الاخ للاوين على  
الاخ للاب) كالارث  
والام وإن لم يكن لها دخل  
هنا صالحة للترجيح لأن  
المدار على الاقربة الموجبة  
لاقربة الدعاء لا يقال هي  
حاصلة مع كون الاقرب  
مامو مالان الامام ربما  
يعجله عما يفرغ وسعه فيه  
من الدعاء لقربه يجماع  
الخير ومهابته ومن تدبر  
ذلك وتأمله علم أن الاقربة  
يزداد بها انكسار القلب  
آلتقضى لزيادة الخشوع  
المقتضية للكمال وهو في  
الامام آكد منه في المأموم  
ويجري ذلك في نحو ابني عم  
احدهما اخ لام (ثم) بعدهما  
(ابن الاخ لاوين ثم لاب  
ثم العصة) من النسب فالوالا  
فالسultan ان انتظم بيت  
المال (على ترتيب الارث)  
في غير ابني عم احدهما اخ  
لام كما يأتي (ثم) بعده عصة  
الوالا فالسultan بقبيله  
(ذو الارحام) الاقرب  
فالاقرب ايضا فيقدم أبو  
الام فالخال فالعم للام نعم  
الاخ للام يقدم على الخال  
وتأخر عن أبي الام ويوجه  
بانه وإن كان وارثا لكنه  
بدل الام فقط يقدم عليه من  
هو اقوى في الادلاء بها

بالانتقال للاب بعد مجرد الغيبة من غير اناية بخلاف النكاح فأمه سالكا جادة الانصاف بصري (قوله) بان  
القاضي (الخ) قد بينى في الفرق ان دعاء القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم  
(قوله) ولا كذلك العبد) فيه نظر وكذا قوله وهذا الحق للوالى الخ فيه نظر سم (قوله) ويقدم (الخ)  
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) اي واثابه كما قاله ابن المقرئ وكثير الاب ايضا ناثبه (ثم الجد) ابو  
الاب (وإن علائم) اي لان الاصول اكثر شفقة من القرونها بعمق مغنى قول المتن (ثم الاخ) وخالف ذلك  
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للبيت فقدم الاشفق لأن دعاءه اقرب إلى الاجابة مغنى (قوله)  
وإن (سفل) بتثنية القاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع اشفق من الحواشي نهاية ومعنى (قوله)  
والام (الخ) ردليل مقابل الاظهر (قوله) دخل هنا) اي في امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله) لان المدار (الخ)  
عبارة النهاية والمغنى لإدخاله في الجلالة لاها نصلي مامو متوفر مدوة امامة للسنة عند فقد غيرهن فقدم  
بها اه (قوله) لاقربة الدعاء) اي لقبول بصري (قوله) لا يقال (الخ) اي الاقربة المرجحة الخ (قوله)  
لان الامام (الخ) علة للثني للثني (قوله) ويجري) إلى قوله وانما قدم في النهاية والمغنى لا قوله ويوجه إلى  
وقدم وقوله كما هو الاولى إلى ولا مدخل وقوله ولا رد إلى فان استواسا وقوله ودخل إلى فالوجه (قوله)  
ويجري (ذلك) اي الخلاف الذي في المتن (قوله) في نحو ابني عم (الخ) اي كائني معتق بجري (قوله) احدهما  
اخ لام) اي فيقدم الذي هو اخ لام على غير هو وإن كانا في الارث سواء عش (قوله) ثم بعدهما) اي الاخ  
لاوين والاخ لا بولو افراد الضمير اجمعا إلى الاخ كان اخصر قول المتن (ابن الاخ لاوين) اي وإن سفل  
عش (قوله من النسب) من تعليية أي العصة من أجل النسب فن أجل الولاد فن أجل الامامة  
العظمى فقوله فالوالا الخ بالخارج عطا على النسب كذا في الجبري ويؤيده قول الشارح الاتي ثم بعد عصة  
الوالا الخ عبارة النهاية ومعنى ثم العصة النسبية اي يقيته على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن  
عم كذلك ثم غير الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصات النسب يقدم المعتق ثم عصبته النسبية ثم معتقه  
ثم عصبته النسبية ثم السلطان واثابه عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع ان قول الشارح فالوالا  
بارفع عطا على العصة (قوله) في غير ابني عم (الخ) يغني عنه ما قدمه انفا (قوله) احدهما اخ لام) اي فانه يقدم  
هنا الاخ سم (قوله) كما يأتي) اي انفا (قوله) بقبيله) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذو الارحام)  
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كاسرى في الغسل نهاية ومعنى اي ولو خطأ وقالة بحق قياسا على عدم ارثه  
وتقدم انه لاحق له وفيه وقياه هنا انه لاحق له في الامامة عش (قوله) ويوجه) اي تأخر الاخ للام عن أبي الام  
(قوله) وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمد اه (قوله) وإن اوصى بخلافه (الخ) اي فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية  
ومغنى اي لا يجب تنفيذها لكنه اولى كما يأتي عش (قوله) ولا ينافيه) اي التعليل (قوله) مامر) اي في شرح

أردنا تقدم نسبا القرابة بترتيب المذكور (قوله) بان القاضي فيه كولي آخر الخ قد بينى في الفرق ان دعاء  
القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله) ولا كذلك العبد) فيه نظر (قوله)  
وهذا لاحق للوالى) فيه نظر ونقل الاذرعى ايضا عن الفقهاء ان والى المرأة هل هو اربى الصلاة على أمتهأ  
كالصلاة عليها ام لا لان المدار في الصلاة على الشفقة والمنجاة الاولى اي حيث لا اقارب للامام اخذنا مما تقدم  
شرح مر (قوله) وإن لم يكن لها دخل) هل يأتي مع ما تقدم ان النساء تقدم بفرض الذكورة (قوله) في غير ابني  
عم احدهما اخ لام) اي فانه يقدم هنا الاخ (قوله) فالسلطان بقبيله) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى  
الارحام جزم به في الروض من زيادته قال في شرحه وبصرح الصيمري والتولى اه وجزم بذلك في شرح  
المنهج لكن ذكر الاذرعى في القوت ان تقدم ذوى الارحام على السلطان طريقة الماروزة فتبهم الشيخان  
وان طريقة العراقيين عكسه وذكر منهم الصيمري والتولى واختار ما غنى الاذرعى (قوله) وقدم في الذخائر

وهو أبو الام وقدم في الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع من  
ذلك كله وإن اوصى بخلافه لانها حق الولي كالارث ولا ينافيه مامر أنها من حقوق الميث لان الولي يخلفه فيها فبراعه فلم يملك اسقاطها





ففسقه بدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا لفراد المبتدع عن الفاسق في المجهول حاله وانفراد الفاسق فبمن فسق يترك الصلاة مثلاً وقضية كلام الشارح من أن تركه عارم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استوى في العدالة ولو قيل بتقديم غير عليه لم يكن بعيداً عرش ولعل الشارح أراد ادخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمخني (قوله ولو أقدم الخ) ونقل الأذرع عن الفقهاء أن ولي المرأة هل هو ولي بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولاً لأن المدار على الشفقة والمنجى، الأول أي حيث لا أقارب للامة اخذنا ما تقدم شرحه من أنه سمى قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي من قول المتن (على العبد) أي وعلى المبعوض أيضاً وينبغي أن يقدم في المبعوضين أكثرهما حرة وأن يقدم المبعوض البعيد على الرقيق القريب عرش (قوله ولو ألقه) إلى قوله أو أظهاراً في النهاية والمخني الأقوله أو أفاض إلى المتن (فهو بالامامة ألق) أي لأن الامامة ولايتها مكية وهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف الصبي كافي المجموع اهـ (قوله وأما عبد قريب) أي ولو صلباً وفي الباب ثم عصيات النسب يرتبهم في أرثه حتى يعمهم وورقيهم على البالغ وأخر اجنبى اهـ و (قوله فيقدم على الحر الاجنبى) ظاهره ولو ألقه أو فقهها سم وقد يقتضى ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبى البالغ وليه توقيت والظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح يحتمل على ما إذا كانا بالغين أو صبيين والأقوال بالغ مقدم على الصبي مطلقاً اهـ (قوله وأفاض الخ) وفي المجموع أن التقديم في الاجانب معتبر كافي القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عرش هذا قد يقتضى أن الاجانب يقدم فيهم الألفه على الاسن وقياس ما في القريب خلافه اهـ قول المتن (ويقف الخ) والأقرب ما قاله في الجزء الموجود أنه إن كان العضو الرأس أو منه في الذكراً والعجز أو منه في المرأة حاذاه المصلي في الموقف وإن كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اهـ عرش (قوله المستقل خرج به المأموم) أي سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الذكراً ولو صلباً و (قوله وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي إليها نهاية ومعنى وفي البجيري ما نصه ووضع راس الذكراً لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما عليه عمل الناس الآن ويكون راس الانثى والخنى لجهة يمينه على عادة الناس الآن عرش والحاصل أنه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي لغيره يكون راس الذكراً لجهة يسار المصلي والانثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالأفضل جعل راسها على اليسار كراس الذكراً ليسكون راسها جهة القبر الشريف سلوكاً للأدب كما قاله بعض المحققين اهـ وبأنى أن شام الله تعالى ما نقله عن عرش (٩) بعبارة عن سم ما يوافقه (قوله أي المرأة) أي ولو صغيرة نهاية ومعنى (قوله ومحاولة الخ) عطف على الاتباع عبارة المعنى وحكمة المخالفة المبالغة في ستر الانثى والاحتياط في الخنى اهـ (قوله وأظهار الخ) لعل أو بمعنى الواو (قوله به) أي بالستر

عنه وقد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الأقرب والمستوى بين فقيه على المستوى بين مجرد الدرجة اعم من استوائهما أيضاً نحو السن والفقه ولو قد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم الاسن غير الفقيه عن نائب الفقيه فليراجع (قوله في المتن البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي (قوله أما حر صبي) أي ولو أقرب كإدخاله السياق (أما حر صبي فيقدم عليه) كذا في شرح المذهب قال شيخنا البراسي وقضيته أن الحكم كذلك ولو كان الصبي أقرب وهو وظاهر اهـ (قوله وأما عبد قريب) أي ولو صلباً وفي العباب ثم عصيات النسب يرتبهم في أرثه حتى يعمهم وورقيهم على البالغ وأخر اجنبى اهـ (قوله فيقدم على الحر الاجنبى) ظاهره ولو ألقه أو فقهها (قوله ولو على في المستقل) خرج المأموم (قوله في تابوت واحد) ما المانع إذا كانا في تابوتين من مرعاهما بأن يجعل راسه عند عجزها ويدل عليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبا لانه ليس لمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو المسكية وذلك غير موجود هنا (وبقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو ألقه وأسن أو فقهها كهم خر على أفخ لانه أكل فهو بالامامة ألق ودعاؤه اقرب للاجابة اما حر صبي فيقدم عليه فن بالغ لانه أكل وأما عبد قريب فيقدم على الحر الاجنبى وافاد بهذا ما في اصله بالاولى أن الحر في المستويين درجة أولى (ويقف) ندبا المصلي ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) للاتباع حسنه الرمزى (وعجزها) أي المرأة للاتباع ورواه الشيخان ومثلها الخنى ومحاولة لسترها أو أظهاراً للاعتناء به ولو حضر رجل وأثنى في تابوت واحد

هـ قوله بعبارتها كذا بأصل الشيخ ولعل الاولى التذكير او من هاشم

حقيقة كل محتمل ولعل  
الثاني أقرب أما المأموم  
فيفق حيث تيسر  
والأفضل لإفراد كل جنازة  
بصلاة لإلا مع خشية نحو  
تغير بالتأخير (ويجوز على  
الجنازة صلاة) واحدة  
برضا أوليائهم أتعادوا أم  
اختلفوا كما صح عن جمع  
من الصحابة في أم كلثوم  
بنت علي وولدها وقد قدم  
عليها إلى جبة الامام رضی  
الله عنهم أن هذا هو السنة  
وصلى ابن عمر علي تسع  
جناز رجال ونساء وقد تم  
اليه الرجال ولأن  
الفرض منها الدعاء والجمع  
فيه ممكن وإذا جمعوا  
وحضروا معا ويظهر أن  
العبرة في المعة وضدها  
بمحل الصلاة لا غير واتحد  
النوع والفضل أقرع بين  
الأولياء ان تنازعوا  
فيمن يقرب للامام  
ولإقدم من قدموه ولا  
نظر لما قيل الحق للبيت  
فكيف سقط رضائهم  
لأن الفرض تساويم في  
الحضور فليس لأحد منهم  
حق معين أسقطه الولي  
فان اختلف النوع قدم  
اليه الرجل فالصبي فالنخني  
فالمرأة أو الفاضل قدم  
الأفضل بما يقطن به قربه  
إلى الرحمة كالورع

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال رابع في غير من يتأبوت واحد وهو مراعاتها بأن يجعل  
بحينة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها الوجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح  
به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الروض سم أقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأتى في تأبوت واحد  
ابضاً بأن يزداد في طوله وعرضه فأتى الشرح مفروض فلماذا جعل رأسه في جانب واحد (قوله بقره  
الخ) أي بان يلبس على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده  
مر أه سم (قوله أما المأموم) إلى قوله ثم شرع في المعنى لإلا قوله ويظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى أما  
لأذا (قوله والأفضل) إلى قوله فان لم يرضوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله أما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا  
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا أصفا خلف الامام فمن تيسر له الوقوف  
بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى  
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الأثني سم (قوله والأفضل) أي كما يفهمه تغييره فيما يأتي بالجواز  
(أفراد كل جنازة الخ) أي لانه أكثر عملا وأرجح قبولاً والتأخير لذلك يديره نهاية معنى (لألا مع خشية الخ)  
أي فالأفضل للجمع بل قد يكون واجبا نهاية أي بان غلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تغيير) أي كالنساء  
نهاية بقول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) أي سواء كانوا ذكورا أم إناثا ما ذكر وأما إناثا نهاية معنى (قوله  
برضا أوليائهم) شديد كحتمزه (قوله أتعادوا الخ) أي الجنازة نوغا (قوله عن جمع الخ) أي نحو ثمانين نهاية  
(قوله وولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضی الله تعالى عنهم نهاية معنى (قوله وقد قدم عليها الخ) أي  
وجعل الامام وهو سميد بن العاصي الغلام مما يليه وجعلها مما يلي القبلة نهاية (قوله إن هذا الخ) أي قولهم  
في مقام الثناء عليه ان هذا هو السنة عش (قوله منها) أي صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل  
يتعد التوابطهم وله بعددهم أو لافيه نظرو الأقرب الأول و مثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت له مر قيل  
قول المصنف وبكره تجسيع القبر الخ ما يصرح بذلك عش (قوله أقرع الخ) أي ذكرا بالتمسك كل واحد من  
صلاته بنفسه على ميتة عش وقضيته وقب الأقرع عند خشية نحو التغيير بالتأخير (قوله وإلا) أي إن لم  
يتنازعوا (قوله برضا غيرهم) وهو الأول (قوله وقدم اليه) أي إلى الامام في جهة القبلة عش (قوله تساويمهم  
في الحضور) أي والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذي برأس الرجل بحينة المرأة  
انتهى أه سم وفي عش عن ابن عبد الحاق مثله (قوله في المرأة) أي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر  
حفي (قوله والفضل الخ) أي فان كانوا رجلا أو نساء جمعا لولايته يديه واحدا خالف واحد إلى جبة القبلة  
ليحاذي الجميع وقدم اليه الفضل نهاية ومعنى قال عش قوله مر واحدا خالف واحدا الخ أي والشرط  
ان لا يزدما بينهما على ثلاثة تذراع أه (قوله تقديم الأب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال في احتمال رابع في  
غير من يتأبوت واحد وهو مراعاتها بأن يجعل بحينة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها الوجه  
ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الروض فينبغي  
ان يحمل تردد الشارح على ما إذا لم يزد ان يحاذي برأس الرجل بحينة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا  
في تأبوت واحد أه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده مر (قوله أما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان  
المأموم واحدا وتعارض وقوفه على يمين الامام وبازاء رأس الرجل أو بحينة المرأة فالوجه ان  
المطلوب وقوفه على اليمين ولو تعدد المأموم وقاموا أصفا خلف الامام فمن تيسر له الوقوف بازاء  
ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى  
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الأثني (قوله في المتن ويجوز على الجنازة صلاة) علم من  
تغييره بالجواز ان الأفضل لأفراد كل بصلاة تشرح مر (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذي برأس  
الرجل بحينة المرأة أه (قوله نعم بحث الأدرعي ومن تبعه تقديم الأب على الابن) هلا قال والام على البنت

فيقدم الخ) أي إلى الإمام نهاية (قوله السابق) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الإمام سم (قوله مطلقا) أي وإن كان المتأخر أفضل نهاية ومعنى قال عش لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخره إلا السابق فيه نظر ثم رایت حج تردده في فتاوى ومال إلى أنه لا يؤخر له (قوله) بحيث امرأه للكل) أي آخرت على الرجل والصبي والخثى نهاية ومعنى (قوله صفوا وصادقا) (قوله) موكلهم الأصحاب وعال بان جهة البين اشرف وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذكر جعله على عين المصلحة فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخثى السنة أن يقف عند عجزتها في يميني أن يكون جهة رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينتج من ذلك أن معنى جعل الخثى صفاعن البين أن يكون رجلا الثاني عند راس الأول وهكذا فليتأمل سم على المنهج أي عش وفي هامش المخي لصاحبه والأولى كما قال السهودي في جوائى الروضة جعل راس الذكر عن يسار الإمام ليكون معظمه على عين الإمام اه (قوله) عن يمينه الخ) ويقدم إلى الأيمن الإمام اسبقهم أن ترتبوا أفضلهم لأن المرتبوا يجزى (قوله) راس كل منهم الخ) جملة حالية فكان الأولى ورأس الخ بالواو كافي المعنى (قوله) عند الرجل الآخر) أي فتكون رجل الثاني عند رأس الأول وهكذا عميرة وتقدم عن عش مثله (قوله) وعند اجتماع جنازتين (قوله) بواحد الخ) أي بامامة واحد وإن يكن منهم (قوله) وإلا) أي وإن لم يعينوه وتنازعوا في التقديم ويؤدى الاحتمال الثاني ما يأتي أنفا عن سم (قوله) أقرع) هلا قدم بالسبق قبل الأقرع سم (قوله) وشارك مامر) أي في التقريب إلى الإمام بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الأقرع وهذا إنما يقدم به إذا رضوا وإلا أقرع سم (قوله) بأن ذاك) أي القرب إلى الإمام (قوله) من هذا) أي التقديم بالصلاة عليه (قوله) من على شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارنا والوجه أنه كالسلم أخذنا ما بقي في شرح رلو وجده عضو مسلم من قوله وكالسلم في ذلك يجوز الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من على شك في إسلامه أي بعد العلم بكفره كابدل عليه قوله لأنى وبقي أصل بقائه على كفره فلا يتأني ما يأتي وكالسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا اه (قوله) كشهادة عدل الخ) أي والدار كردى (قوله) وإن لم يثبت) أي الإسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان بالإسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كأمراى مع قوله إن كان مسلما أو شهد واحد وواحد فلا خلافا للتبوت اه سم (قوله) ومجله) أي وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبوا فيقدم السابق مطلقا أن اتحد النوع وإلا نحيث امرأة للكل وخثى لرجل وصبي لاصبي لبالغ ولو حضر خثاني معا أو مرتبين صفوا وصادقا واعدان يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث يقدم أثني على ذكر وعند اجتماع جنازتين أن رضى الأولياء بواحد وعينوه أمين وإلا قدمولى السابقة وإن كانت اثني ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والإمام واحد قدم من يخاف فساد ثم الأفضل بامر أن رضوا وإلا أقرع وشارك مامر بأن ذاك أخف من هذا (وتحرم) الصلاة (على)

(قوله) يقدم السابق مطلقا) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الإمام (قوله) ثم يقرع) قال في شرح الروض ولك أن تقول لم يقدموا بالصفات قبل الأقرع كما يأتي نظيره انتهى وفرق غيره بأن التقديم هنا ولاية فلم يؤخر فيه إلا الأقرع بخلافه في نظيره المذكور أي القرب إلى الإمام فانه مجرد فضيلة القرب إلى الإمام فآثرت فيه الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك أيضا فراجعه وقد يشكل على الفرق المذكور أنه يقدم بعض الأولياء على بعض بالصفات مع أنه ولاية لأن يجب أن ما هنا فيه ولاية على ميت الغير (قوله) وإلا أقرع) هلا قدم بالسبق قبل الأقرع (قوله) وشارك مامر) أي في التقريب إلى الإمام أي حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الأقرع وهذا إنما يقدم به إذا رضوا وإلا أقرع (قوله) على من شك في إسلامه) يدخل فيه مسئلة السي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارنا والوجه أنه كالسلم أخذنا ما بقي في شرح رلو وجده عضو مسلم من قوله وكالسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا الخ (قوله) وإن لم يثبت) أي الإسلام أي بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان بالإسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كأمراى مع قوله إن كان مسلما أو شهد واحد وواحد فلا خلافا للتبوت انتهى

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن أطلق دمه ما ويردد النظر في الأثر  
الصغار المعلوم سيئهم مع الشك في اسلام سايهم ولا يقر بقوله من ادعى انهم بنحو الصلاة قبل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم  
او يفرق بان ذلك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب وعي (الكافر) بسائر انواعه

لحرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا الآية ومنهم اطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من اهل الجنة سواء وصفوا بالاسلام أم لا لأنهم مع ذلك يعاملون في احكام الدنيا من الارث وعشرة معاملة الكفار والصلاة من احكام الدنيا فلا تلزمهم فيه ويظهر حمل الدعاء لهم بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لانه للكرامة وليس هو من اهلها نعم يجوز لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر غلياً بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفينه) (الذي) والحق به المعاهد والمستامن (ودفته) من ماله ثم منفقة ثم من بيت المال ثم من ميسار المسلمين وقاد بدمته كما يجب اطعامه وكسوته إذا عاجز وقيد في المجموع الوجوه بما إذا لم يكن له مال وخضهما بنا فقال في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعلاه بما ذكر الدال على

اعدل باسلامه (قوله) وبقي أصل بقائه أن يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي أمالو آخر شخص بار تعداه مسلم واخر ببقائه على الاسلام الى الموت فيصلي عليه لان الأصل بقاؤه على الاسلام بصري وتقدم عن الكردى ما يوافقه (قوله) وهذا اي بقوله ومحله الخ (قوله) ومراى الى اوائ الصلاة كردى (قوله) والثاني اقرب اي فلا يجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتماد عن عرش ان الاقرب انه يصلي عليه ويعلق النية كالو اختلط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله) بسائر انواعه الى قوله ومنهم في النهاية والمغنى (قوله) حرمة الدعاء اي لقوله تعالى ان الله لا يغير ان يشرك به نهاية ومعنى (قوله) قال الله تعالى هذا دليل ثان فكان الاولى العطف كافي النهاية والمغنى (قوله) فتحرم الصلاة الخ اعتمد عرش وشيخنا وغيرهما (قوله) مع ذلك اي كونهم من اهل الجنة (قوله) ويظهر الخ اقرب عرش (قوله) بالمغفرة قد يناش فيه بانها لا تكون إلا عن معصية ومخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع فلو قال برفع الدرجات سلم من ذلك والامر سهل إذا ذكر منافسة في المثال لا في الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بان المغفرة لا تقتضي سبق الذنب (قوله) بخلاف صورة الصلاة الفرق بين الدعاء لهم والصلاة عليهم محل تأمل فان صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا والغرض منه طاب امر لهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق بجواز اصل الدعاء لمطلق الكافر بخلاف الصلاة (قوله) علينا الى قوله وقيد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله) علينا اي ولا على الكفار نهاية ومعنى (قوله) نعم يجوز اي وان كان حرييا وسوا في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهاية ومعنى قال عرش اراد امر بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر انه مباح ويحتمل الكراهة بخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي اه عبارة رسم قوله يجوز اي ولو على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذا ما منع نعم ان قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفينه الذي) خرج به الحرفي فلا يجب تكفينه ولا دفته بل يجوز إغراه الكلاب عليه إذا لم يضره الاولى دفته فلا ينادى الناس برأيته والماتد كالخرفي معنى ونهاية (قوله) من ماله انظر مع قوله وقيد في المجموع الخ جسم وقيد يجب بان قوله الا في قوة استثناء كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله) ثم منفقة اي ماله (قوله) وقيد في المجموع الوجوه الخ هكذا صور الوجوه صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصطفا بصري (وقوله) وغيره منه النهاية والمغنى (قوله) بما إذا لم يكن له مال اي ولا من تلزمه نفقة معنى ونهاية وباقي الشرح ما يفيد (قوله) وخضهما الخ كلام الروضة واصطفا بصري هذا التخصيص بصري (قوله) بنا اي بالمسلمين (قوله) إذا لم يكن له مال اي ولا منفق كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بما ذكر وهو الوفاء بدمته (قوله) على الخ اي ما تقدم من التكفين والدفن (قوله) وجوبها اي وثمة التكفين والدفن (قوله) الخطاب به الخ وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يخص بنا والمائة تخص بنحو تركته ان كانت قول الشارع الخطاب بان اراد بالمال فواضح والفعل فشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله) نعم يجوز اي ولو على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذا ما منع نعم قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله) من ماله انظر مع قوله وبعد وقيد في المجموع الخ (قوله) فيما إذا كان له مال او منفق الخطاب به الورثة او المنفق الخ

انه لا يجب على الذميين من الحثية التي لا لجمالنا من ذلك وهي الوفاء بدمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكفون بالفروع وفيما إذا كان له مال او منفق الخطاب به الورثة او المنفق ثم من علم بوجوبه نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع اخر قد ذكرنا ان الله سلم غسله ودفته لان راده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لانه الذي قدمه فيه لا قوله في موضع اخر ويجوز غسله وتكفينه ودفته لانه موقوف لهما اجمعوا عليه بدليل تعقيب ذلك بقوله واما وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضعاف راب

غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته (١٦٠) غناه ولا فتأمل ذلك ولا تتركه لعله اما الحربي فيجوز اغراء الكلاب على جيفته

وكذا المرتد والزندقي (ولو وجد عضو مسلم) او نحوه كشمه او ظفره ووجه من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهما التوقف في المدقات لا يصلي على الشعرة الواحدة واخذ به غيرهما فرجع أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي ان الصلاة في الحقيقة إنما هي على الكل وان كان تابعا لما وجد (علم موته) وان هذا الموجود منه انفصل بعد الموت او حركته حركة مذبح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجثة ويظهر ان المراد بجمع حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الاسلام بان الاصل الحياة فلا تنتقل احكامها عنه الا يبين وايضا فالتواتر الموجب لجميع ما بعده وجوب الاحتياط له بخلاف نحو الاسلام فانه من جملة التواضع للاحكام الموت وايضا فالاسلام يكتفي فيه بال تعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لما اتى عليهم بمكة طائر نسر يدعى الرجن ابن عتاب بن اسيد أيام وقعة الجمل وغرفوها بخاتمته

( قوله معاوية الخ لعل الصواب مع عائشة فان وقعة الجمل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطالعة والوزير رضي الله عنهم اهـ مصحح

عبارة شرح البيهقي في المسلم وهل المخاطب بهذه القروض أي الغسل والتسكين والجل والصلاة والدفن اقارب الميت ثم عند عجزهم وغيبتهم الاجانب او الكل مخاطبون من غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وهو غريب والمشهور وعموم الخطاب لكل من علم موته وسياق في القرائن الكلام على محل مؤن التجهيز او حواصله وان وجوب الفعل لا يختص والمؤنة تختص بشعور تركه ان كانت فتقول الشارح المخاطب به ان اراد بالمال فواضح او الفعل فشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم (قوله فرجع انه لا فرق) أي في الصلاة بين الشعرة وغيرها (قوله وان كان تابعا لما وجد) فيه مسامحة لا تنقي (قوله وان كان تابعا لما وجد) بهذا يدفع التأييد ورجح عدم الفرق لان ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك وهل الظفر الواحد كالشعرة فيه نظروا لعل الوجه لا فرق نعم بعض الظفر اليسير يتجه انه كالشعرة (قوله في الماتن صلى عليه)

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضى الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا إلى على فبكى وبكت واعتذر كل منهما للآخر ومكثت مدة عنده في البصرة ثم جهزها وارسلها إلى المدينة رضى الله تعالى عنهم اجمعين بجيرى (قوله) أنهم كانوا عرفوا (الخ) أى قبل انقضاءها سم (قوله) وسر بخرفة يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عرش عبارة سم هل يجب ثلاث خرق سابقة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراة (الخ) والاقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمتنع راحة الجملة ونش السبع عليها وأنه يجب توجيه القبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة وجهت للقبلة سم وأقره عرش فى الثانى ثم قال ونتجه أنه يجب الدفن فيما يمنع الرأفة من الميت الذى جف دون الشعر اه (قوله) فانه يسن ذلك ظاهر أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من الغسل والستر والمواراة لكن اقتصر المغنى والنهاية على الأخيرين عبارتهما اما ما انفصل من حى أو يتكسنا فى موته كيد سارق وظفر وشعر وعلاقة ودم فقصود نحوهم فيسن دفنه إكراما لصاحبه ويسن لف اليد ونحوها بخرفة أيضا اه قال عرش قوله مر كيد سارق وينبئ إذا دفنت أن يجعل باطنها للجملة والقبلة وقوله مر وشعر ومنه ما يزال البقاي الراس وينبئ أن الخاطب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الخاطئ يفعل سقط عنه الطلب اه عرش (قوله) ويسن مواراة (الخ) أى ولا تجوز الصلاة عليه سم (قوله) ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الام ومن المولود حى إذ مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء ولا لانا لا تعد من اجزاء واحد منهما خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل سم على المنهج أقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء عرش عبارة الجيرى اما المشيمة المسماة بالخلاص التى تقطع من الولد فى جزء منه واما المشيمة التى فيها الولد فليست جزء من الام ولا من الولد قبل ويرى ما روى اه (قوله) وكالمسلم فى ذلك) أى فى تجهيز الكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجبول أو بعضه يلد ناصلى عليه إذ الغالب فيه الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه وإذا وجد فى موات لا ينسب إلى دار الاسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذى لا يذب عنه أحد هو كذلك اه وعبارة المغنى ولو جعل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضا أن كان فى دار الاسلام كالو وجد فيها ميت جعل اسلامه اه (قوله) لكن الغالب فيها الاسلام) أى ولا فرق فى ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار عرش (قوله) فكالمقط فمما يأتى) أى من أنه إن كان فيها مسلم فسلم ولا فكاف عرش (قوله) ويجب نية الصلاة (الخ) وإن علم أنه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده إذا لجزء الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو نوى الصلاة على العضو وحده كما جزم به ابن شعبة اه ويأتى عن مر مثله (قوله) على الجملة) أى يقول نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بجيرى (قوله) ان علم أنه غسل (الخ) أى والإوجب نهاية

والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد عنه ولو ترك تغسيله مع مكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب فهل ذلك أو يمتنع إلا بعد تغسيله مع إمكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر يجزى فيما لو بين بعض اجزاء الحاضرين وأراد تغسيل ما عدا الميان وتخصيصه بالصلاة عليه وما لم يرد إلى الثانى فليراجع (قوله) والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أى قبل انقضاءها (قوله) وسره بخرفة) هل يجب ثلاث خرق سابقة إذا أمكن ذلك من تركته كفى الجملة أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراة (قوله) هل يعتبر فيها ما يعتبر في الجملة من حفرة تمتنع راحة الجملة ونش السبع عليها يمكن ما يصان معه من التعرض له غالبا فيه نظروا لعل الاقرب الثانى وهل يجب توجيه القبلة بأن يجعل على العضو الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة وجهت للقبلة فيه نظر ولا يبعد الوجوب (قوله) وتس مواراة كل ما انفصل من حى) أى ولا تجوز الصلاة عليه (قوله) ويجب نية الصلاة على الجملة) أى ومع ذلك هي صلاة على حاضر نظر للجزء الحاضر واستتباعه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفاضة ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وسره بخرفة ومواراة وإن كان من غير الموراة مما مر أن ما زاد عليها يجب ستره لحق الميت بخلاف مالا يصلى عليه كيد من جمل موته فانه يسن ذلك فيها وتس مواراة كل ما انفصل من حى ولو ما يقطع للختان وكالمسلم فى ذلك مجبول الحال بدارنا لأن الغالب فيها الاسلام فان كان بدارهم فكالمقط فمما يأتى فيه ويجب نية الصلاة على الجملة فلوظفر بصاحب الجزء لم يجب اعادتها عليه ان علم أنه غسل قبل الصلاة

ومعنى (قوله) وبحث الزركشي (الخ) اعتمده مر وبنى أن تقيد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنيت فقط مرهم وكتب البصري ايضا ما قصه قول الزركشي وإلا هو صادق بما إذا شك وبنجه حينئذ ما فاده الشارح وبما إذا علم عدم غسلها وبنجه حينئذ ما فاده الزركشي فلم ما منى صريح الشارح رحمه تعالى اه اقول نقل المعنى عن الزركشي الثاني فقط عبارة وقال الزركشي على نية الصلاة على الجثة إذا علم أنها قد غسلت فان لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عليها ان كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اه (قوله) ويظهر بناؤه (الخ) وحله النهائية والمعنى على ما إذا صلى على احدهما قبل طهر الآخر (قوله) ولا تكفي الصلاة (الخ) (فرع) ولما حضر بعد الصلاة على الميت فعلها جماعة وفرداى والى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وبنى الفرض لو قوعها منه فرحانها بغيره وشرح الروض قول المتن (والسقط الخ) وهو كما عرفت فائمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهر وهو يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهر وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيره وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما في ذلك والدرج الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفئته والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المعنى نحوه وفي سم عفتا السيوطى ما يوافقه خلافا لما أتى الشرح وفاقا لشيخ الاسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم انه ادى اه (قوله) لان هذا) أى من استعمل او بكي قبل تمام انصالة (قوله) مستحق (الخ) قضية هذا انه لو مات بعد استهلاله تم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجرى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كمال اليه سم (قوله) وما عدا هذين) أى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقية فتقتضى به العدة اه (قوله) ولا تعلم حياته) أى بان لم يستعمل ولم يكفئ نهاية والمعنى قول المتن (كاختلاج) أى وانحر كنهاية ومعنى أى لو دون أربعة اشهر ان فرض ع ش (قوله) اختياري) بماذا يتبع من الاضطرار يرى بصري (قوله) لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى (قوله) عليها) أى الحياة أى الدالة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما أى لم يظهر خلقه نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أى لم يجب غسله سم قول المتن (وكذا ان بلغها) أى أربعة أشهر أى مائة وعشرين يوما حدث فسخ الروح فيه عادة أى ظهر خلقه فالعبرة فيها ذكر ظهور رختا الادبى وعدم ظهوره كما تقرر فالاعتبار ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق الادبى عندها وعز بعضهم بمن لم يكن نفع الروح وعدمه وبعضهم بالخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما ذكر معنى وعبارة النهاية واعلم ان للسقط احوا الاحاصلا انه إن لم يظهر فيه خلق ادى لا يجب فيه شئ نعم يسر ستره بخرق دفته وإن ظهر فيه خلقه لم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فمقتضى كما عرفان ظهر فيه امارة الحياة فكذلك كبير اه (قوله) كما صرحوا به في قولهم

على الحاضر مر (قوله) وبحث الزركشي تقيد (الخ) اعتمده مر وبنى تقيد ذلك ايضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنيت فقط مر (قوله) بعد انفصاله كذا عقيدته بعضهم (الخ) في شرح الباب ولو انفصل بعضه واستعمل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون يحقون يثبت له ولعله الاقرب اما لو لم تنفصل الباقي فلا يصح عليه لان الجنين متى لم ينفصل كله يكون كالولم ينفصل منه شئ إلا في بعض المواضع وقول الاذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اه ولا يخفى أن قضية الاول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أى مثلا بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنائه قبل انفصال شئ منه ثم مات وانفصل ميتا له لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظر ولعل الوجه الثبوت فليحذر (قوله) لان هذا مستثنى على هذا لو مات بعد استهلاله لم تقطع به نه ونزل دون باقيه فهل يجرى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله) وما عدا هذين) يدخل فيها عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقية فتقتضى به العدة (قوله) ومن ثم لم يغسل)

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت وإلا نوى العضو وحده وفيه نظر بل الذى يتجه انه بنوى الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا نيته بكونه قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجثة صلى على كل ولا تكفي الصلاة على احدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه يجب نية الجزء فقط (والسقط) بثلاث اوله من السقوط (ان) علمت حياته كان (استعمل) من اهل رفع صوته (اروى) بعد انفصاله كذا قيده بعضهم وليس في عمله لان هذا مستثنى من انه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كمن كذا حرر رقبته حينئذ فيقتل جاره وفي الروضة وغيره اخرج راسه وصاح فخره آخر قتل لانا يتقنا بالصياح حياته وما عدا هذين حكمه فيه حكم المتصل (ككبير) للخبر الصحيح على كلام فيه إذا استعمل الصبي ورث وصلى عليه (والا) تعلم حياته (فان ظهرت اماره الحياة كاختلاج) اختياري (صلى عليه) وجوباً (في الاظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً (وإن لم تظهر) اماره الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث فسخ الروح فيه (لم يصل عليه) أى لم تجز الصلاة عليه لانه



لصاعدا ولم تظهر اماره الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) لمفهوم الخبر وبلوغ اوان النسخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكاملة وكذا القول لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل (١٦٣) التولد للسمع مع تخلف نفخ الروح فيه

لامرأه الله تعالى اه ولك ان تقول سلطنا النفخ فيه هو لا يكتفى بوجوده قبل خروجه وإذا قال جمع بأن استلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين ان الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لوفرص العلم بها فثابتا بعضهم في مولود تسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بانه يصلى عليه انما يأتي على الضعيف المقابل وزعم ان النازل بعد تمام اشهره لا يسمى سقطا لا يجدى لانه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يسامد لعة إذ كلامهم هنا مفرح كما علمت بانه لا فرق في التفصيل الذي قالوه بين ذي التسعة وغيره ثم رأيت عبارة أئمة اللغة وهي السقط الذي يسقط من بطن أم قبل تمامه وهي محتملة لا يزيدوا قبل تمام خلقه بان يكون قبل التصور أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته وحيث أن المراد بمدته أقل مدة الحمل أو غالبا أو أكثرها وحيث فلا دالة في عبارتهم هذه بوجه ثم

(الخ) وبأن عن السيوطي ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تخصيصه بما إذا تجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط اه سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يوافق (قوله لمفهوم ما الخبر) اى المتقدم في شرح ككبير وقد يقال ان مفهومه يتأني الاظهر السابق انفا (قوله وبلوغ اوان النفخ) الخ ورد دليل مقابل الاظهر (قوله وجود) اى النفخ (قوله للتسعة) اللام بمعنى الى (قوله هو الخ) الاسبق وهو بالواو (قوله قبل خروجه) اى من الجوف (قوله وإذا قال جمع الخ) اى كما تقدم في شرح او بكى (قوله قبل تمام الخ) متعلق باستلاله و (قوله لا يعتد به) خبران (قوله فكيف به) أى وجود النفخ في السقط (قوله ومن ثم) اى لأجل ان الاعداد بنفخ الروح فيه وهو كله في الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) اى السابق في شرح او بكى (قوله في وجودها) اى الحياة (قوله منه) اى في الجوف فن بمعنى في (قوله فثابتا بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى سم اى ووافقه النهاية والمغني ومن بعدهما (قوله لتسعة) بل لتسعة كما مر عن النهاية وغيره (المقابل) اى مقابل الاظهر (قوله وزعم ان النازل) وهذا اقل الرملى فقال السقط هو النازل قبل تمام أشهره أى أقل مدة الحمل أما النازل بعد تمامها وهى ستة أشهر ولحظتان فلا يسمى سقطا فيجب فيه ما يجب في الكبير من وجوب غسل والتنكفين والدفن والصلاة عليه وان زل ميتا والتفصيل انما هو في السقط كرى (قوله لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله مصرح الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى يظور اماره الحياة وعدمه (قوله محتملة لا يزيدوا الخ) وظاهر ان المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي حملها عليه وسم عن افتاء السيوطي ما نصه قال ابن الرفعة في الكفاية نقل عن الشيخ أبى حامد السقظ من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هو من ولد ميتا فترجحه الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (قوله وحيث أن) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته اقل مدة الحمل) وظاهر ان هذا هو المتبادر فتعين إرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قاله الخ (قوله وبغسل) اى قوله لو لم يخرج الخ في المغنى لا قولاه و فاعل إلى المتن وكذا في النهاية لا قولاه حتى ينص القرآن (قوله ولا اسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما سم (قوله بها) أى بالاربعة (قوله بما تقرر) مامعنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة لا لصلاة مطلقا اى فيما قررهم ولكان نقول ان معناه بيان ورد الخلاف بين الاظهر الثانى ومقابله (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادنى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندما يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادنى عندها فان لم يظهر

أى لم يجب غسله (قوله فثابتا بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله فثابتا بعضهم في مولود الخ) في افتاء السيوطي سقط لم يستل ولم يختلج وقد بلغ سبعة أشهر فصاعدا هل تجب الصلاة عليه ام لا فاجاب بقوله قد يفهم من عبارة الراعى في شرحه حيث قال وإن بلغ أربعة أشهر فصاعدا ولم يتحرك ولا استل في الصلاة عليه قولان اظهرهما لا يصلى عليه وبلوغ سبعة أشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعمله بانه لا يرث ولا يورث ومن تحليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لا مراد الله تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما إذا تجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية نقل عن الشيخ أبى حامد السقظ من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هو من ولد ميتا فترجحه الاول يدل على ان المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (والاسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما (قوله بما تقرر) مامعنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة لا لصلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها) اى فعندما يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب

رأيت شيخنا أفنى بما ذكرته وبغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وأقمت تسوية المتن بين الاربعة وما دونها أنه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادنى وغيره ولبيان ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

فيعمل بمعنى مفعول لانه مشهور دله (١٦٤) بالجناية اوبيعث وله شاهد يقتله وهو دمه وافعال لأزروه اشهد الجناية قبل غيره ( ولا يصلي

عليه) أى يحرم ذلك وإن لم يؤد القتل لازالة دمه لانه حتى ينص القرآن وإبقاء لأشهاداتهم وتعظيمهم باستنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لتوهم النقص فيهم وبه فارقوا غسله صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه لأن كل أحد يقطع بانه غير محتاج لذلك وأن القصد به التشريع وزيادة الزاني فقط فلم ينجح لظهار استغنائه لانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الأحاديث التي كادت تنواتر وخبر انه صلى الله عليه وسلم صلي عليهم عشرة عشرة ضعيف جداً نعم صح انه خرج بعد ثمان سنين صلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لان المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة ايام فتعين ان المراد انه دعا لهم كادعى للبيت (وهو من) أى مسلم ولو قنا أنى غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بسببه) أى القتال كان اصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو تردى بوهدة أو رفته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات بسببها وغيره لان الظاهر موته بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لاسير صبرا فليس بشهيد

حينئذ وجب ما عدا الصلاة سم (قوله فعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للمعنى المتقوى المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة في النقل والإختصاص الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيه بصري (لانه الخ) عبارة النهائية والمعنى سمي بذلك لان الله ورسوله شهدا له بالجناية لانه بيعث وله شاهد يقتله إذ بيعث رجرجه يتفجر دما ولان ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه (قوله أى يحرم ذلك) أى كل من القتل والفصل (قوله لانه حتى ينص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمتنع ذلك نظير ما تقدم في حياة الأنبياء (قوله وإبقاء لأشهادتهم) عبارة وغيره الحكمة في ذلك إبقاء أثر الخ قال البجيرى وفيه ان هذا لا يشتمل الشهيد الذى لم يظهر منه دم واجيب بان الحكمة لا يلزم اطرادها اه (قوله لتوهم النقص الخ) يعنى لو امر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم انه لا جل نقص فيهم بخلاف الأنبياء فان أحدا لا يتوهم نقصا فيهم بحال كرى (قوله وبه فارقوا الخ) أى بالتعليل الأخير ومخط الفرق تقييد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) أى ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وإن القصد به التشريع) فيه تأمل (قوله ولا نه الخ) عطف على قوله لانه حتى (قوله ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعى ينبغي لمن رواه أن يستحي على نفسه معنى (قوله نعم) أى قول المتن ويكفى في النهاية الأقوله وخرج الى بخلاف الخ وكذا فى المعنى الا قوله تنبيه الى المتن (قوله نعم صح) عبارة الاسنى والمعنى والنهاية وأما خبر انه صلى الله عليه وسلم خرج الخ فاراد كافي المجموع انه دعا لهم كدعائه للبيت لقوله تعالى وصل عليهم أى ادعهم وادعهم الى الاجتماع بدل هذا لان عندنا لا يصلى على الشهيد وعند المخالف هو ابو حنيفة لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام اه (ولا دليل فيه) الى الخصم وإلا فهو وار دعيائنا ولا يجزى فى دفعه قوله لان المخالف الخ ولا يتم تبرع قوله فتعين بالانسبة لازوام الخصم فليتامل بصري قول المتن (وهو الخ) أى الشهيد الذى يحرم غسله الصلاة عليه ضابطه انه كل من مات نهاية معنى (ولو قنا أنى) وقع السؤال فى الدرس عما لو كان مع المراتو لد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أولا فاجبت عنه بان الظاهر الثانى لانه لم يصدق عليه انه مات فى قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم فى قتال الكفار انه يصدده ولو بخدمة للفرار ونحوها ع ش اقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا الاول وقضية تعليل المحشى أن المذهب الذى يصد القتال شهيد (غيره كف) أى صغير أو مجنون ناسنى ومعنى قول المتن (فى قتال الكفار) أى سواء كانوا حرا وبين ام مرتد من أهل ذمة قصدوا قطع الطريق على عابثا ونحو ذلك معنى ونهاية قال ع ش قوله قصدوا الخ احترزه بعمالو قتل واحد منهم مسلما بغيلة اه (بسببه أى القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة بتوصلون بها الى قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الارض عاقوه بها بالارود فاذا هم بهم المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محملها واهلكت المسلمين (قائدة) قال ابن السناذلو كان المقتول فى حرب الكفار عاصيا بالخروج فقيه نظر والظاهر انه شهيد اما لو كان فاراحب لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد فى احكام الاخرة لكنه شهيد فى احكام الدنيا اه سم على البهجة (فرع) قال فى تجريد العباب لو دخل حرى ببلادنا قاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعوا لورى مسلم الى صيد فاصاب مسلما فى حال القتال فليس بشهيد فاه القاضى حسين سم على المنهج اه ع ش اقول قولهم الا انى انفا كان اصابه سلاح مسلم كاصرح فى انه شهيد (خطا) ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين ان يقصد كافر افيصديه او لا وما منه من ع ش وهذا صريح فى خلاف ما قدمه عن القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أى وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية معنى (قوله وغيره) أى غير القتال (قوله فليس بشهيد) أى الشهادة المخصوصة سم (قوله الاصح) خلافا لانه أى والمعنى (قوله وراحد منهم) أى مثلا (قوله وإن قطع بموته) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والاولى

على الاصح بخلاف ماله انكسروا وابتغاهم لاستصالحهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منا فانه شهيد على الاروجه (فان مات بعد انقضاءه) أى القتال وقد بقي فيه حياة مستقر وان قطع بموته من جرح به (أو) مات أجد من أهل العدل (فى قتال

البغاة) من مسلم (فقير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصل عليه اما الاول فلانه كقيل بسبب (١٦٥) اخر واما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

سمل لوقته كافر استعانوا به  
كان شهيدا اما من حر كته  
حر كته حر كته مذ بوح عند  
انقضائه قتال الكفار شهيد  
جز ما من هو متوقع الحياة  
حينئذ فقير شهيد جز ما  
(وكذا) لا يكون شهيدا  
إذا مات (في القتال) مع  
الكفار (لا يسيبه على  
المذهب) بان مات بجأه او  
بمرض او قتله مسلم عدا  
(واولشهيد جنب فالاصح  
أنه لا يغسل) عن الجنابة  
فيحرم غسله لان الشهادة  
تسقط غسل الموت فكذا  
غسل الحدث ولان الملائكة  
غسلت حنظلرضى الله عنه  
لاستهاده يوم احدث جنبا  
لخروجه عقب سماعه الدعوة  
وهو مع اهله اليها كاصح  
ولوجب غسله يسقط  
بفعل الملائكة كامر (و)  
الاصح أنه (تزال) وجوبها  
(نجاسة غير الدم) الذي هو  
من أثر الشهادة وإن أدت  
إزالتها لازالة كآفاده  
أصله لانه لا فائدة لبقائها  
إذ ليست اثر عبادته (تنبيه)

كافي المحلى والمغني والنهاية ترك ان لا يهاجم جراحا بخلاف قيم لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيصرح به  
بصرى قول المتن (فقير شهيد الخ) اى سواء اطال الزمان ام قصر نهاية معنى (قوله) ومن ثم لوقته كافر  
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز عاينهم مرقى مالوا استعان اهل العدل بكفار قتلوا  
واحد من الغلبة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر سم على حج والا قرب انه شهيد وبقي مالو شرك في  
كون المقتول مقتول مسلم وكافر والا قرب انه ليس بشهيد ع ش أقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة  
أميل إذا مقالة الكفار فيه تبع لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذ كونه مات في قتال الكفار (قوله)  
او قتله مسلم الخ) اى لم يستعن به الكفار اخذنا مما مر قول المتن (جنب) اى او تحرم كائض ونفساء  
نهاية معنى (قوله) وهو مع اهله) بالجملة حال من ضمير سماعه الفاعل في المعنى (قوله) اليها) اى الدعوة والجاء  
متعلق بالخروج (قوله) كامر) اى فى الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) اى الشهيد وان حصلت بسبب  
الشهادة كبر لخرج بسبب القتل وظاهر ان المراد التجسس الغير المعفو عنه نهاية اى اما المعفو عنه فتحرم  
إزالتها أن أدت إلى إزالة الدم ع ش (قوله) غير الدم الذى الخ) اى ا مادام الشهادة الخالى عن النجاسة فتحرم  
إزالتها الاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولا اثر عبادته أو تعاملا تحرم إزالة الخلو من الصائم مع انه اثر عبادته  
لانه المحفوظ على نفسه بخلافه حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مرث الاشارة الى  
ذلك في باب الوضوء نهاية ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) اى بخلاف الدم فانه متنع إلى ازالته بالغسل  
مخلافها بنحو عود الفرق ان الغسل يزيل به النجاسة عينا واثر ازالته لنحو عود يزيل العين دون الاثر م  
أه (قوله) أو يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله) لكنه) اى كلامهم (الى الثانى اميل) عبارة النهاية والثنائى  
اقرب اه اى الفرق (قوله) ندبا) الى قوله ويظهر في المعنى الا قوله لان لاقت به والى قول المتن فان لم يكن في النهاية  
الا ما ذكر (قوله) ندبا) اى ان لم يختلفوا في ذلك ولا فوجوا كياقي في قوله والا وجه الخ (قوله) التى مات فيها)  
اى واعتدلبسها غالبا نهاية ومعنى اى وان لم تكن بيضا بقاء لاثر الشهادة وعليه فحمل سن التكفين في  
الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله) فالتقييد لذلك) عبارة المعنى والنهاية فالتقييد في  
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقييد بدبا انه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى اه  
(قوله) (الوجه) عبارة المعنى وشرح الروضر النهاية ولو اراد الورثة نزعا وتكفينه في غير هاجا سواء  
كان عليها اثر شهادة ام لا ولو طالب بعض الورثة النزع و امتنع بعضهم اجيب الممتنع في احدثا محالين يظهر  
ترجيحه اه (قوله) لا يجاب احد الورثة) اى بخلاف جميع الورثة) بدليل قوله ندبا سم (قوله) ان لاقت  
به) اى بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعا وتكفينه في الاتقام اه سم (قوله) نظير ما مر في الثلاث) اى كالم  
قال بعضهم تكفينه في ثوب و امتنع الباقر نهاية (قوله) رعاية لمصلحته) قال في شرح العباب فان قلت اصل  
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بيا به قلت الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق  
الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزع انتهى سم (قوله) وينزع ندبا الخ) اى

(قوله) ومن سمل لوقته كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز عاينهم مرقى مالوا استعان  
اهل العدل بكفار قتلوا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله) فى المتن تزال نجاسة  
غير الدم) اى بخلاف الدم فانه متنع إلى ازالته بالغسل بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكلية  
عينا واثر ازالته بعود يزيل العين دون الاثر م (قوله) والا وجه انه لا يجاب احد الورثة) اى بخلاف  
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله) ان لاقت به) اى بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعا وتكفينه في  
الاتقام م (قوله) نظير ما مر في الثلاث) ندبشكل التنظير بما مر الى الذى تحرجوب التكفين في ثلاثة  
اثواب وان اتفق الورثة على المنع من الثانى والثالث بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه المذكورة فانه  
مندوب ولا واجب قال في شرح العباب فان قلت اصل التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بيا به قلت  
الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

اولى بالتقييد لذلك وذلك الاتباع والاوجه أنه لا يجاب أحد الورثة لنزعه ان لاقت به رعاية صاحبه نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

نحو درغ وفرو وثوب  
جلدو خشف يظهر أن محله  
جيث كان ملكه ورضى به  
وارثه الرشيد والاروجب  
نزعهم فان لم يكن ثوبه سائغا  
تتم الواجب وجوباً وغيره  
ندباهذا حكم شهيد الدنيا  
فقط وهو من قاتل لنحو  
حمية أو الأخره وهو من  
قاتل لشكون كلمة الله هي  
العليا الماشهيدا الأخره فقط  
كغريق ومبطون وحريق  
والحق به من مات بصاعقة  
وميت زمن طاعون وقد  
يؤخذ منه أن حرمة الفرار  
من بلد الطاعون والدخول  
اليه محله ان لم يعم ذلك الاقليم  
لكن الاوجه ما أطلقوه  
كأي شهيد لتعميل الاول بعدم  
القيام بالباقيين وتجيزهم  
والثاني بأنه ربما أصابه  
فيسنده لدخوله فان قلت  
غايته انه نوع من العدوى  
وهي إنما تقتضي الكراهة  
فقط قلت ممنوع بل هذا  
يصدق عليه عرفاً أنه من  
الالقاء باليد الى التهلكة  
ومقتول ظلماً وميت عشقاً  
لمن يحل نكاحها بشرط العفة  
والسكتم كما في الخبر ولا  
يبعد في عاشق غيرها  
اضطارا انه شهيد أيضاً  
بل واختياراً ايضاً إذا  
عف وكنتم كمن ركب  
بحر المعصية لان الجهة منهفكة

ولوفرص أنه بعد إزارا لا التفات اليه لورود الامر به عس (قوله نحو درغ الخ) عبارة غيره آلة حرب  
كدرع وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً كخف وجبة ومشو الخ (قوله ان محله) أي محل تدب نزع ما ذكر قول  
المتن (سائغا) أي سائر الجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوبها بما يعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة  
اثواب إذا كفر من ماله ولادن عليه زيادى (قوله هذا) أي الفصل في المغنى الا قوله والحق به أي ومقتول  
وكذا في النهاية الا قوله بل واختياراً (قوله هذا الخ) عبارة للمغنى والاسنى و النهاية الشهادة كقوله في المجموع  
ثلاثة الاول شهيد في حكم الدنيا معنى انه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ابا خاصاً وهو  
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من  
قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم  
الآخرة فقط كالمقتول ظلماً من غير قتال والمبطون إدامات البطن والمطعون إدامات بالطاعون والغريق  
إدامات بالغرق والغريب إدامات بالغربة وطالب علم إدامات على طلبه ومن مات عشقاً أو بالطلق أو بدار  
الحرب أو نحوه وذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصي بغرته كالآبق والناشرة ومن الغريق العاصي  
بركوبه البحر كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء الاسمين أو ركه لشرب خمر ومن الميت  
بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمتنع الشهادة و يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وهو من  
قاتل لشكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر انه من القسم الاول  
وان المراد من قولهم لشكون كلمة الله الخ ان لا يكون قتاله لامر دينوى والله اعلم (قوله ومبطون) أي  
كالمستنقى وغيره خلافاً لقيد الاول نهاية قال الرشيدى قوله خلافاً لقيد الاول يعنى قيد المطعون  
بن مات بمرض البطن المتعارف أي الاسهال اه (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب  
عليه العلامة الشورى قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح اللباب اوحداً رحمه بعضهم على ما إذا قتل على غير  
الكيفية المأذون فيها أو الوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تاتياً انتهى أقول الاقرب  
انه شهيد مطلقاً وما زاد على الحد المشرع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لشرع بالخروج ومات أو مات بسبب  
الولادة من حل الزنا ونحوهما عس (قوله وميت زمن طاعون) أي وان لم يطعن وظاهره وان لم يكن  
من نوع المطعون بين كان الطعن في الاطفال والارقا هو من غيرهم عس عبارة شيخنا اوفى زمن  
الطاعون ولو بغيره لكن كان صابراً محتسباً او به بعده اه (قوله وقد يؤخذ منه) أي من اطلاق ان  
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقييده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لى وجه الاخذ (قوله  
لكن الاوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الاقليم اولاً (قوله لتعميل  
الاول) أي حرمة الفرار و (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله انه نوع الخ) أي الطاعون (قوله انما  
تقتضي الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الاتى وميت الخ عطف على غريق  
(قوله ظلماً) أي ولو هيئة فان استحق شخص حرز قربه فقد نصفين شيخنا وتقدم استعراق عس  
ان المقتول حداً شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لا يختل بمحبوبه لم يتجاوز  
الشرع و (قوله والسكرتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتمده المغنى والنهاية وشيخنا  
(قوله في عاشق غيرها) أي كامرئانية ومعنى (قوله بل واختياراً الخ) رفاقاً للمغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال  
عس قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرملى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان  
الفرص العفة والسكتمان بل قال الطيلاوى و مر وان كان السبب المؤدى الى عشق الامرد اختصاراً  
حيث عارض اضطراباً وعبركم و الله اعلم اه ومعنى العفة ان لا يكون في نفسه إذا اختل به حصل بينهما  
فاحشة بل عزم على الزنا أو خل به لا يقع منه ذلك والسكتمان ان لا يذكر ما به لاحد ولو لم يحبوه اه (قوله  
لان الجهة منهفكة) عبارة النهاية والاوجه في ذلك ان يقال ان كان الموت معصية كان تسببت في إلقاء الحبل  
عدم النزوع اه (قوله وهو من قاتل لشكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

فانت أوركب البحر وسير السفينة في وقت لتأسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالمسبب وإن لم يكن السبب مصعبه حصلت الشهادة وإن قارنهما مصعبه لانه لا تلازم بينهما اه قال عش ومنه مالى صاد حية وهو ليس حاذقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن حاذقا في صنعته بخلاف الحاذق فيهما فانه شديد لعدم تأسيبه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة مطلقا) أى ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومغنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب اما شهيد الاخره الخ ﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (قوله وما يتبعه) أى الدفن كالتمزية رشيدى (قوله المحصل) الى قوله فقول الرافعى في التبايق والمغنى (لا قوله ويتمنع الى كالفلساقى) (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن يتمنع الراجعة والسبع) هذا صابط الدفن الشرعى فان منع ذلك كفى ولا فلا نهاية قال عش هذا يفيد انه لا بد من منع الرأفة والسبع وان كان الميت في محل لا يصل الى السباع اصلا ولا يدخله من يتأذى بالرأفة بل وان لم تكن للرأفة اصلا كان جف اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله وان نظهر) اشارة الى تقدير مضاف وكذا قوله ان ينشبه اشارة اليه (قوله فتؤذى) الى الحى نهاية ومغنى (قوله وبأكله) عبارة النهاية والمغنى لاكل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد انه لا يكتفى بالامتنع انتشار الرجز وان لم يتأذى به احدا لان فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) (فرع) لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج الى له به بذلك بالقيمة فان لم يكن له فجانا على قياس ما تقدم في الكفن على ما مر فيه سم (قوله وخروج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفلساقى ان كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر ولا فلا خلافا لاطلاق ما ياتى سم (قوله وسره الخ) عبارة النهاية والبناء عليه بما يمنع ذلك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كالومات بسفينة والساحل بعيد او به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يحمل بين لو حين وان بدا لا يتفتح ثم يلقي لينذره البحر الى الساحل وان كان اهله كفار الاحمال ان يجدوه مسلم فيدفنونه ويجوز ان ينقل الى بنحو حجر ليزل الى القرار وان كان اهل البر مسلمين اما إذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عش قوله لم والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا يتمنع ما رادوا وضع فيها ثم يبنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكتفى اه وتقدم أنفاه سم ما يخالفه (قوله ويتمنع الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادت الخ) مثال لمنع الرجز دون السبع (قوله كالفلساقى) مثال لمنع السبع دون الرجز بصرى (قوله وصلوا اليه) أى وصول السباع الى الميت (قوله بائنا عى) أى فى المسائل المنتورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ (قوله كالفلساقى) أى المعروفة ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فانها بيوت تحت الارض الخ) أى فلا يكتفى الدفن لهما فانه كوضعه في غار ونحوه ويسد بابها بمعنى (وعدهم للرأفة) متعلق بالضمير فيه

لفظ سم (قوله يتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمغنى وظاهر انها غير متلازمين كالفلساقى التى لا تسكن للرأفة منعها الوحش فلا يكتفى الدفن فيها اه (قوله يتعين حمله الخ) كلام الرافعى ليس فيه دعوى التلازم حتى يحتاج الى الحل والتأويل بصرى وسم (قوله فبالنظر اليه) أى الى التلازم غالبا (قوله لعدمه) أى لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) أى التلازم قول المتن (ويندب ان يوسع الخ) وينبى

﴿فصل في الدفن وما يتبعه﴾ (فرع) لولم يوجد محل بدفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج الى له به بذلك بالقيمة فان لم يكن له مال فجانا على قياس ما تقدم في ما شق قول المصنف في فصل الكفن فان لم يكن فعلى من عليه نفقة من قريب وسيدو كذا الزوج الى اصح فالما لوجد إلا ان يوسع مع مالك غير محتاج اليه على ما مر فيه (قوله فى المتن حفرة يتمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفلساقى ان كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر ولا فلا خلافا لاطلاق ما ياتى (من عدم انتهاك حرمة بانتشار رجزه) يفيد انه لا يكتفى بالامتنع انتشار الرجز وان لم يتأذى به احد لان فيه انتهاك حرمة (وعدهم للرأفة) للرأفة متعلق بالضمير ففيه نظر (قوله يتعين حمله) كلام الرافعى لا يحتاج للحمل فضلا عن تعينه كابدرك

(حفرة يتمنع) بعد طمها (الراجعة) ان تظهر فتؤذى (والسبع) ان ينشبه وبأكله لان حكمه وجوب الدفن من عدم انتهاك حرمة بانتشار رجزه واستقذار جيفته واكل السبع له لا تحصل إلا بذلك وخروج بحفرة وضعه بوجه الارض وسره بكثير نحو تراب أو حجارة فانه لا يجوز. عندا مكان الحفر وان منع الرجز والسبع لانه ليس بدفن ويتمنع ذلك ما يمنع احدهما كان اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن مو تاه فيجب بناء القبر بحيث يتمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يتمنعها البناء كععض النواحي وجب صندوقا يعلم بما ياتى وكالفلساقى فانها بيوت تحت الارض وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمه الدفن فيها مع ما فيها من اختلاط الرجال بالنساء وادخال ميت على ميت قبل بلا الاول ومنعها السبع واضمح وعدهم للرأفة مشاهد فقول الرافعى الغرض من ذكرهما ان كانا متلازمين بيان فائدة الدفن والافيان وجوب رعايتهما فلا يكتفى أحدهما يتعين حمله على أن التلازم بينهما باعتبار انساب فبالنظر اليه الجواب

ما ذكره أولا وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانيا فجزم شارح بالاول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

(ويجمع) بالمعملة وقبل  
المجمعة للخبر الصحيح في  
قتلي احدا حفر و او اسعوا  
واعمقوا وان يكون التعميق  
(قائمة) لرجل معتدل  
(وبسطة) بان يقوم فيه  
وبسطة يده من ثفة وصح  
الرافعي ان ذلك ثلاثة اذرع  
ونصف والمصنف انها أربعة  
ونصف لانما عرض اذالاول  
في ذراع العمل السابق بيانه  
اول الطهارة والثاني في  
ذراع اليد (واللحد) بفتح  
اوله وضموه وان يحفر في  
أسفل جانب القبر والاولى  
كونه القبلي قدر ما يسع  
الميت (افضل من الشق)  
بفتح اوله (ان صلبت  
الارض) لخبر مسلم ان سعد  
ابن ابي وقاص امر ان  
يجعل له لحد وان ينصب  
عليه اللين كاقبل برسول  
الله صلى الله عليه وسلم وفي  
خبر ضعيف اللحد لناو الشق  
غيرنا اما في رخوة قال الشق  
افضل خشية الانهيار وهو  
حفرة كالنهر بيني جانبها  
ويوضع بينهما الميت ثم  
تسقف والحجر اولى ويرفع  
قليلًا بحيث لا يسع ويسن  
أن يوسع كل منها ريتا كد  
ذلك عند راسه ورجليه  
للخبر الصحيح به (ويوضع)  
ندبا (راسه) أي الميت في  
التعش (عند رجل القبر)  
أي مؤخره الذي سيكون  
عند سفله رجل الميت  
(ويصل من قبل رأسه)

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزله القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن فيه تعجيراً على الناس ع  
(قوله بان يزداد) الى قوله ويسن في النهاية الا قوله والاولى كونه وقوله في خبر الى اما في رخوة وكذا في المغني  
لأنه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرافعي واعتمد الاول قول المتن (ويجمع) اي بان يزداد  
في نزوله معنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب ع ش وقوله واسعوا واعمقوا هما من باب  
الافعال فهمزتهما مفتوحة (قوله وان يسكون التعميق) إشارة الى ان قول المصنف قائمة الخ خبر  
ليسكون المحذوف (قوله وبسطة يده) أي غير باض لاصابعها ع ش (قوله ولا تعارض) جرى عليه م  
اه سم (قوله إذا ازل في ذراع العمل الخ) اي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع  
التجار اي وهي تقرب من الاربع ونصف بذراع الا دى فلا تخالف بينهما ع ش (قوله السابق بيانه)  
وهو انه ذراع وربع بذراع اليد فيكون التفاوت بينهما من ذراع لأن الثلاثة ونصف بذراع العمل  
باربعة ونصف لانما بذراع اليد فقله فلا تعارض اي تقر يا جبري قول المتن (واللحد افضل من  
الشق) ولا يكن وضع الميت في القبر كما هو المجهود الآن أي في الفساق قالنا ان آمنون بترك الدفن في  
اللحد والشق شيخنا (قوله القبلي) اي وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره ع ش قول المتن (ان صلبت)  
بضم اللام من الصلابة وهي البيوسة والشدة (قوله اللحد لنا) يحتمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لاهل  
المدنية لصلابة ارضهم ويلحق بهم من في معنهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر  
القبر كالنهر ويبني جانبيه بطين او غيره مما لم تسمه النار اه قال ع ش قوله مر بما لم تسمه الخ اي الاولى  
ذلك اه (قوله يبني جانباه) هل يسن ذلك البناء بحيث يكرهه وان كانت الارض في غاية الصلابة  
او انما هو فيما إذا كان في الارض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يتسنى من الانهيار اصلاً فلا  
يتذب البناء كما يفيد قول المغني او يبني الخ باو ثم ريت قال شيخنا على الغرض ما نصه قوله ويبني جانباه الخ  
ظاهراً انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعيناً بل يمكن الاقتصار على احدهما فتجعل الواو بمعنى او ثم تجعل  
او مانعه خلو تجزوا جمع قصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع  
بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة قبل يجوز وضع الميت  
عليها مطلقاً وبفصل بين ان تكون من صديد الموق في كافي المقبرة المنبوذة فيجوز وضعه عليها او من غيره  
كبول او غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوري والوجه هو الاول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه  
الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيخنا (قوله ثم يسقف) بطن او خشب او حجر معنى (قوله)  
ويرفع قليلاً هل ذلك رجواً لئلا يزرى به سم على حج والظاهر انه كذلك للعلة المذكورة ع ش  
(قوله ويسن الخ) عبارة المغني والنهاية عبارة المجموع كالجهور ويستحب ان يوسع من قبل ورجليه ورأسه  
اي يفضو كذا رواه ابو داود وغيره والمغني يساعده ليصوره مما يل ظهره من الانقلاب اه قال ع ش وما  
ذكره من عن المجموع محمول على الشق واللحد للاقول المصنف ويندبان يوسع الخ وفرضه حج فيها  
او يقال ما في المجموع ع ضعف اه وقال البصري عبارة لا تسن ويوسع من زيادته اي يوسع اللحد بنا للعموم  
الخبر السابق ريتا كد ذلك عند راسه ورجليه للاسما به في خبر صحيح في اني داود اه ففهم منه تخصيص  
تا كد توسعة محل الرأس والرجلين اللحد وعبارة التحفة مصرحة بعموم التا كذا المذكور اه (قوله عند  
راسه ورجليه) اي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) الى قوله وفارق في النهاية والمغني لا قوله ندبا  
وقوله لما سار الى المتن بقوله وقد يشكل الى وبعده المحارم وقوله وهو محتمل الى فقها قول المتن (ويصل الخ) اي

بأدنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلاً الخ) هل ذلك وجوباً  
لئلا يزرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع  
والجهور ثم هذه العبارة تفيد من التوسيع في غير ما يلي راسه ورجليه اي خلاف ما تقدم عن المجموع  
وغيره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثاني (قوله عند راسه ورجليه) اي فقط شرح مر

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر (قوله برفق) أي سلا برفق لا بعنف (قوله لما صح الخ) عبارة النهاية لأن السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة واما السلا فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغني وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك مافي صنيع الشارح من إيهام أن ذلك علة للسلا اوله والوضع (قوله ندبا) خلافا للمغني عبارة وظاهر مافي المختصر وكلام الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمكينهم واستظهاره الاذرى وهو ظاهر اه قول المتن (الرجال) أي اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا نهاية ومعنى قال عرش وينبغي أن المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة وأنه لو فعله الاناث كان مكروها وخروجامن خلاف من حرمة و تبعه الخطيب اه (قوله امرأ باطلة الخ) أي مع أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة وغيره ارضى الله تعالى عنهم نهاية ومعنى (قوله وان وقع الخ) أي انما رقية تباية ومعنى (قوله عند موتها) أي ودفنها نهاية أي رقية (قوله وانهم الخ) عطف على قوله لا نه الخ (قوله اقوى) أي من النساء ويخشى من مباشرتهن هناك حرمة الميت وانكشفهن معنى (قوله نعم يتولين الخ) أي ندبا بمعنى ونهاية (قوله جلهما من المغتسل الخ) وكذا من الموضع الذي هو فيه بعد الموت الى المغتسل ان لم يكن فيه شقة عليهن عرش وشيخنا (قوله وتسليمهما من بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) أي الادخال في القبر (قوله دون الصفات) أي المعتبر في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الاقفة على الاسن تقديم بالصفات فيناي قوله دون الصفات سم وعش (قوله اذا لاقته الخ) أي والبعيد الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد بالاقفة ما اعلم بذلك الباب نهاية ومعنى (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية والمغني والوالى هنا لا يقدم على القرب جزم اه قول المتن (فالواهم الزوج والواوجه كمال الاذرى ان السيد في الامة التي تحمل له كالزوج

واما غيرهما فاهل يكون معها كالاجني والالاقرب نعم الان يكون بينهما محرمية واما البعيد فهو احق بذقتها من الاجانب ختامني واسنى وكذا في النهاية لافى المسئلة الثانية فقال فيها الوجه الاول ان لم يكن بينهما محرمية لانه في النظر ونحوه كالحرم وهو اولى من عبد المرأة اذا المالكية اقوى من المالوكية اه واعتمده الحلبي واقره عرش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب سم عبارة البصري هذا لا يلزم ما تقدم نقله واقره من انه مقدم على الاجانب وجزم به صاحب المغني والنهاية وحيد الخ الغاية ان يقال وان كان مؤخرا عن الاقارب اه (قوله وقد يشكك عليه) أي على قول المصنف فالواهم الزوج (قوله انهم لا يعتبرونه) أي الوطء مانعا (قوله لكن يسهل ذلك) أي يزيل الاشكال (قوله انها الخ) أي الواقعة في الخبر كرى

(قوله اذا لاقته هنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الاقفة على الاسن تقديم بالصفات فيناي قوله دون الصفات لانا نقول قوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتبر في الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الاقفة أي بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد كالمعلم الفقيه على الاقرب أي والاسن اخذنا قبله بالاولى لانه اذا قدم الاقفة على الاسن مع المشاركة في اصل الفقه مع عدم المشاركة في اصله بالاولى كاخ غير فقيهم وبالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو لما رتبة اه لكن الذي تقدم ثم في كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محله عند الاستواء في الدرجة وهذا لا يتقيد بذلك كما تقدمه عبارة شرح البهجة المذكورة إلا ان تحمل على ذلك قد يقال لاحاجة لقوله والبعيد الفقيه الخ مع ما قبله فتأمل (فرع) تقدم ان قضية كلامهما بل صريحه ان الترتيب السابق في الغسل واجب واما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لاتبقيتا (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب

يشكل عليه تقديمه <sup>عنه</sup> <sup>عنه</sup> باطلحة وهو اجنبي مفضل على عثمان مع الزوج الافضل والعذر الذي اشير اليه في الخبر على رأي وهو انه كان وطئ وسرية له تلك الليلة دون اني طلحة ظاهر كلام أعنتناهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انها واقعة حال ويحتمل ان عثمان لفرط الحزن والاسف

لم يبق من نفسه

(قوله بأحكام الدفن) بكسر الهمزة أى اتقانه (قوله لم يقارف) أى لم يجمع (قوله يقدم منهم من بعدهه) (الخ) ولا يردهم قالوا فى الجمعة أنه يسن أن يجمع ليكن أبعد عن الليل أى ما يراد من النساء أن تقول الغرض ثم كسر الشوة وهو حاصل بالجمع تلك الليلة والغرض هناك أن يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العمدة من أى فى عدم التذكر عش (قوله وي بعده) أى بعد الزوج سم وكردى وعبارته أنها بقى المغنى وبليه الألفه ثم الأقرب (الخ) قوله المحارب الأقرب فالأقرب كالصلاة أى يقدم الأب ثم أبوه وان علائم الابن ثم ابنته وان نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ الأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ الأب ثم العم الشقيق ثم العم الأب ثم ابنة الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبيدها أى الميتة ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة وأسنى وفى سم عن شرح البهجة مثله (قوله أن عرف ما قدم به) يعنى أحكام الدفن وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمندوبة بنهى الثانى نظر المصلحة الميت بصرى أقول قول الشارح بل الفقيه كالصريح أو صريح فى الأول (قوله فقنها) والاشبه كاقاله الشيخ تقديم محارم الرضا ومحارم المصاهرة على عبيدها نية قال عث وقياس ما تقدم فى الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم المصاهرة وأنه هنا كذلك ثم رأيت فى سم على المنهج (قوله غشى الخ) قال الأذرى وقد يقال أن العين والهم من الفحول أضعف شهوة من شباب الحصيان فيقدمان عليهم نية (قوله ومعنى) لم يرتب مع ما قبله سم أقول بل رتب به بقوله بترتيبهم فى الصلاة (قوله فذورحم كذلك) أى غير محرم كبنى خال وبنى عمه سم ونهاية (قوله فصالح اجنبى) أى ثم الأنص فالأفضل ثم النساء كترتيبهم فى الغسل والخناى كالنساء نهاية ومعنى قال عث وببنى تقدم الخناى على النساء لا جبال ذكرتهم اه (قوله فان استوى اثنان الخ) أى وتمازعا نية ومعنى (قوله أقرع) أى ندبا عث (قوله لا تقطع الملك) أى وهو بعينه موجود هنا أسنى (قوله أذ الرجال الخ) فى تقريبه تأمل (قوله ثم) أى فى غسل المرأة (قوله وهنالا) أى فى دفن المرأة سم (قوله كآب العم) أى كان قنبا أولى من ابن العم (قوله انه الخ) أى قنبا (قوله ونحو ابن العم) ادخل فى النحو الأجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعتمدته النهاية وأبو الزادى قال سم وفى شرح الروض أنه قضية كلامهم اه (قوله أى الدافنون) أى فى القول المتن ويسدى النهاية والمعنى لأقوله وإن كانت إلى حرم وقوله وصح إلى رومات (قوله أى الدافنون) أى المدخلون للعبث فى القبر نية ومعنى (قوله ندبا الخ) أى اما الواجب فى المدخل له فهو ما تحصّل به الكفاية نهاية (قوله ثلثة) ينبغى نديها موافقة لما فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم رأيت عبارة الروض وشرحه تردى لما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعدهه) بالجمع لأنه أبعد قد يغرض بأن القريب العهد سكن نفسا من ذلك أخذاعا قالوا فى خبر من أغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله وي بعده) أى بعد الزوج المحارم الأقرب فالأقرب عبارة شرح البهجة فحرم من العصبه ثم ذوى الأرحام فيقدم الأب ثم أبوه وان علائم الابن ثم الابن وان نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم العم الشقيق ثم العم الأب ثم ابنة الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها وشمل كلامه محرم القرابة والرضاع والمصاهرة فأن لم يكن محرم فبعد من تطم إلى التى تدفن اه وفى شرح الروض ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضا ومحارم المصاهرة اه قال فى شرح الروض قال الأذرى والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسيد فى الدفن والوجه أنه فى الأمة التى تحل له كالزوج واما غيرها فاهل يكون معها كالأجنبي وألا فيه نظر والأقرب نعم إلا أن يكون بينها محرمة واما العبد فهو أحق بدفنه من الأجانب حتما اه شرح الروض وقضية تقييدهم بقوله من الأجانب الأجانب الأعراب أحم منه وهو قياس ما قدمه الشارح فى الصلاة وقلنا بما شهد أن قياسه الغسل (قوله ومعنى) لم يرتب مع ما قبل (قوله كذلك) أى غير محرم كبنى خال وبنى عمه (قوله اذ الرجال ثم بتأخرون) أى فى غسل المرأة (قوله وهنالا تقدمون) أى فى دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب مستحب) فى شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كاسم) أى فى أول الفرع السابق

بأحكام الدفن فأذن أو أنه <sup>عليه السلام</sup> رأى على آثار العجز عن ذلك تقدمه بأطاحه من غير أذنه وخصه لسكونه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر أن الأجانب المستوفين فى الصفات يقدم منهم من بعدهه بالجمع لأنها أبعد من ذكر يحصل له لو ماس المرأة وي بعده المحارم الأقرب فالأقرب كالصلاة وظاهر كلامه تقديم الزوج على المحرم الألفه بل الفقيه وهو محتمل سكن محله فى الثانية أن عرف ما قدم به فقنها فمسوح فجبوب غشى اجنبى أضعف شهوتهم ولتفاوتهم فيها رتبوا كذلك فصحية غير محرم كآب عم ومعنى وعصبه بترتيبهم فى الصلاة فذورحم كذلك فصالح اجنبى فان استوى اثنان قربا فضيلة أقرع

وفارق ما ذكر فى قنبا ماسر ان الأمة لا تغسل سيدها لا تقطع الملك بأن الملاحظ يختلف أذا الرجال ثم بتأخرون عن النساء وهنالا يتقدمون ولو اجانب عليهن وقنها أولى من الأجانب كآب العم لأن لنا خلافا أنه يغسلها ونحو ابن العم لا يغسلها أقطا وهذا الترتيب مستحب كاسم مع الفرق بينه وبين الغسل (ويكونون) أى الدافنون (وتراه ندبا) واحد أو ثلثة



بحسب الحاجة لما صح أن دافنيه عليه السلام على والعباس والفضل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة زيادة شقرا ن ولأصل الله عليه وسلم وقمن العباس رضى الله عنهم يحتمل أنه عذبا من ساعدهم في نقل أو مثالة شيء (١٧١) احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صحها واتضى كلامه انها

الافضل (ويوضع في اللحد)  
او الشق (على يمينه) ندبا  
كالاحتطاب عند النوم  
ويكره على يساره (للقبلة)  
وجوب النقل الخلفه عن  
السلف ومر في المصلي  
المضطجع انه يستقبل  
وجوبه بمقدم يده ووجهه  
فلا تأ ذلك هنا إذ لا فارق  
بينهما فان دفن مستدبرا او  
مستلقيا وإن كانت رجلاه  
اليها على الأوجه حرم  
ونش مالم يتغير كما يأتي  
(ويستند) ندبا في هذا  
والأفعال المعطوفة عليه  
(وجهه) ورجلاه (الى  
جداره) أي القبر ويتجاني  
بباقه حتى يكون قريبا من  
هيئة الرا كع لثلا ينكب  
(و) يستند (ظاهرة بلبنة)  
طاهرة (ونحوها) لتنعمة من  
الاستلقاء على قفاه ويجعل  
تحت راسه نحو لبنة أو يقضى  
بجده الأيمن بعد تنحية  
السكن عنه اليه الى التراب  
ليكون هيئة من هو في غاية  
الذل والافتقار وصح أنه  
كان عند النوم عليه السلام  
يضع يده الأيمن على يده  
الغنى فيحتمل دخوله في  
نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن  
الذل فيها هو من جنس اللبنة  
أظهر ولومات صغير أسلم

وهي يستحب أن يكون عدهم وعدد الغاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة انتهت بصري (قوله) بحسب  
الحاجة) أي فلو انتهت الحاجة باثنين مثلا زيد ثالث مراعاة للتورية عش (قوله في نقل الخ) بلاتونين  
(قوله) أو الشق) عبارة النهاية والمعنى أو غيره اه وهو لعمرو مولى (قوله ويكره الخ) أي ولا ينش معنى  
(قوله لنقل الخاف الخ) جملة النهاية والمعنى علة أو وضع على العين وعللا وجوب توجيه القبلة بقوله تنزلا  
له منزلة المصلي وثلاثونهم أنه غير مسلم اه (قوله) ومراخ) وقع السؤال في الدرس عمالومات ملتصقان  
ماذا يفعل هما ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما لوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد ماوت لا ضرورة  
الى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافقه عش وفيه توقف ولو قيل بالاقراع  
لم يبعد (قوله مستدبرا) أي أو متحرقا (قوله أو مستلقيا) أي أو منكبا على وجهه شيئا (قوله المضطجع)  
لعله المستلقي سم أي كاعبره الشيخ عميرة (قوله) وإن كان رجلاه الخ) أي وإن جعل إخصاه للقبلة  
ورفعت راسه قليلا كما يفعل المحتضر عميرة اه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله) على  
الأوجه) اعتمده عميرة والنهاية كاسر عن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم  
بذنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظر ظاهر (قوله) ونش  
الخ) أي وجوبه والمراد بالنش التثنية كقوله الماوردى وهو المعتمد خلافا لما قال المراد به الانفعال شيئا (قوله)  
أي القبر) أي اللحد أو الشق قول المتن (ونحوها) أي كطين نهاية (قوله) نحو تحويلة) أي كجبرنهاية ومعنى  
(قوله) البه) أي الى نحو اللبنة سم (قوله) دخوله الخ) أي البالد الخ أي فيشملها لفظ تحويلة (قوله) ويحتمل  
عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمعنى (قوله) نفخت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر عش قال شيئا  
فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أهله لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله الى اه (قوله) او  
كانه الخ) أي اما المسئلة فقرأ على ما في بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة ولا يذفن المسلم في  
مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى انه حرام انتهى ولولم هو جدم موضع صالح للدفن  
الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لاصح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ في مقبرة المسلمين ولولم يمكن دفنه  
إلى الخلدوا احدهم مسلم هل يجوز للضرورة وفيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل الى تركه من غير دفن  
فليحرم سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين عش (قوله) وجعل ظهرها  
الخ) أي وجوبها بياق ومعنى (قوله ليتوجه) أي الجنين للقبلة نهاية قول المتن (ويستفتح اللحد) وكذا غيره  
(قوله) بلبن) أي طوب لم يحرق نياق ومعنى قال عش قوله ويسد أي وجوبه أو قوله بلبن أي ندبا (فرع)  
لو وضع الميت في القبر في غير الخلدوا شق وأهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مر الحق بحرمة  
ذلك (فرع) ولولم وجد إلا بن لغائب هل يجوز أخذه كافي الاضطرار لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب  
عليه سم على المنهج اه (قوله) بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطوين ونحوهما اه قال البجيرى  
قوله وطوين به عن أن اللبنة وحده لا يكفي بل يندب الاذان عند سد خلاقبه من برماوى اه (قوله)  
اتباعا) الى قوله وظاهر في المعنى والى قول المتن ثم مهال في النهاية إلا قوله بان كان الى وقع (قوله) غيره) أي  
(قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله في المتن للقبلة) هذا للسلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز  
الاستقبال به الاستدبار شرح مر (قوله) ومر في المصلي المضطجع) لعله المستلقي وإن كانت رجلاه اليها على  
الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بذنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه  
(قوله) البه) أي الى نحو اللبنة (قوله) نفخت فيه الروح) أي كاذبه الا سنوى قال وان كان قبله دفنت امه  
كفتمسا اهلها لان دفنه حينئذ لا يجب فاستقباله الى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسط رد ما اعترض

دفع بمقابر الكفار لاجراء احكامهم الدنيوية عليه ومن ثم لم يصل عليه كاسر أو كافر ببطنها جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين  
مقابر نوا مقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لان وجهه الى الظهرا (ويستفتح) بفتح فسكون (اللحد بلبن) بأن يبنى به ثم يسد ما بينه من  
الفرج بنحو كسر لبن اتباعا لما فعل به عليه السلام ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام وكالبن في ذلك غيره وآثرة

لأنه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد اللحد مندوب كسابقه ولا حقه فتحوز إجمالة التراب عليه من غير سد به صريح غير واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٣) عليه الإجماع الفعلي من زمنه عليه السلام إلى الآن فنحرم تلك الإجمالة لما فيها من الأزار

كالتين نهاية ومعنى (قوله لأنه المأثور الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره عليه السلام تسع نهاية ومعنى أي فينبذ كون اللبنة تسعاً شيئاً (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما ذلّم يرتب على ترك السد وصول التراب للبت على وجه يعد أزاراً سم أقول هذا الخ لهن الحمل على الحال العادي قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وإن لم يصل التراب إلى جسد الميت للعلة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيداً ثم رابت عبارة شيخنا الزبدي وأما أصل السد فواجب أن أدى عدمه إلى إجمالة التراب عليه وإلا فنذوب أه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب أن السد مندوب عش وتقدم ما في ذلك الخ (قوله ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله عقب دفنه) أي فلو أنهار قبل تسوية القبر وسده وجب إصلاحه فليؤن وبر ماوى أه يجزى (قوله) وجب إصلاحه الخ) أي ونقله أخذاً بما روى بصري قول المتن (ويجوز الخ) أي بعد سد اللحد عش (قوله) ووقع في الكفاية أنه يسن لكل من حضر) أي الدفن وهو شامل للبيد أيضاً واستظهره العراقي وهو المعتمد على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الأول على التاكيد نهاية وكذا في المعنى إلا قوله على أنه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للبيد الخ أي وللنساء أيضاً ومعلوم أن محلّه حيث لم يؤدقربها من القبر إلى الاختلاط بالرجال أه (قوله) بيده جميعاً) أي وإن كانت المقبرة منبو شوق هناك رطوبة عش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى قال عش ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً سم على المنهج وبقي ما لو قد التراب قبل يشير إليه بيده لا فيه نظر والأقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وأن تعدد المدفون (قائدة) وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوي عن خط والده قال وجدت ما مثاله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد الخافظ أن رسول الله عليه السلام قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إزادته وقرأ أنا أنزلنا في ليله القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علمي وينبغي أولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبو شة لأن الكفن لنجاسة أه (قوله) ويقول في الأولى الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقته عند المسئلة حجته وفي الثانية اللهم افتح أبواب السما لمواحه وفي الثالثة اللهم جاف الأرض عن جنبيه نهاية قال عش قوله حجته أي ما يحتاج به على صحته إيمانه وأطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت عن يسأل كالطفل وأطلاقه يشمل أيضاً ما لو قدم الأية على الدعاء أو آخرها وينبغي تقديم الآية على الدعاء أخذاً من قوله زاد المحب الخ أه (قوله) والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلى ما يعبر بأن الأفصح الأول عش (قوله) ثم بعد حثي الحاضر الخ) مقتضاه انتظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جدالتقوية المبادرة فليتام بصري (قوله) كذلك) أي ثلاث حثيات التراب قال النهاية والمخني وإنما كان الإجمالة بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع اللبنة وعن تأذي الحاضرين بالغبار أه (قوله) أي يردم) أي يصب التراب على الميت أية (قوله) مثلاً الخ) عبارة النهاية والمعنى يفتح الميم جمع مسحاة بكسر هاء هي آلة تسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة من السحوا أي الكشف وظاهر أن المراد هناهي أو ما في معناها وحكمة ذلك أسراع تكميل الدفن أه (قوله) إذ هي الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله) بخلاف المجرقة) أي فإنها تكون من الحديد ومن غيره عش (قوله) على ترابه) أي القبر معنى (قوله) أي أن كفاه الخ) أي وإن لم يرتفع ترابه شبرا أو الأوجه كما قال شيخنا

به عليه (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما ذلّم يرتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه بعد أزاره (قوله) ووقع في الكفاية أنه يسن لكل من حضر) هو المعتمد شرح مر (قوله) في المتن ثلاث حثيات) انظر لو تعدد الحثي فهل تطلب الإشارة إليه بيده فيه نظر

وهناك الحرمه وإدأ حرما مادون ذلك ككبّه على وجهه وحمله على هيئة مزرية فهذا أولى أه ويجزى ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو أنهم القبر تخدير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره أه وجهه أنه يتفرق في الدوام مالا يغتفر في غيره أه الحق بأنهم امتنابا ترابه عقب دفنه وواضح أن الكلام حيث لم يحش عليه سبع أو يظهر منه رجحان ولا وجب إصلاحه قطعا (ويجوز من دناء) إلى القبر بأن كان على شفيره كما نص عليه ووقع في الكفاية أنه يسن لكل

من حضر وقد يجمع بحمل الأول على التاكيد ثلاث حثيات تراب) بيده جميعاً من قبل رأس الميت للاتباع وسنده جيد ويقول في الأولى منها خافناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (تنبيه) بين بالجمع بين يجنو وحثيات المناسب ليحثي لا يجنو أصح مع حثا يجنو حثوا وحثوات وحثي يحثي حثيا وحثيات والثاني أفصح (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر نذب

الفورية كما يفهمه التعليل الآتي خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يردم والأولى كونه (بالساحي) إن مثلاً لأنه أسرع لتكميل الدفن إذ هي جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة ولا يرد على ترابه أي أن كفاه لئلا يعظم شخصه

(ويرفع) القبر إن لم يخش نبشه من نحو كافر أو مبتدع أو سارق (شرا فقط) تقرى باليعرف (١٧٣) فيزار ويحترم وصح إن قبره <sup>عليه</sup> <sup>السلام</sup>

رفع نحو شبر فإن اجتمع في  
رفعه شبر التراب آخره زيد  
عليه كما بحث (والصحيح  
أن تسطيعه أولى من  
تسليمه) لما مضى عن القاسم  
ابن محمد أن عمته أنقضى رضى  
الله عنهم كشفت له عن  
قبره <sup>عليه</sup> <sup>السلام</sup> وقبر صاحبيه  
فاذا هي مسطحة مطوحة  
يبطأه العرصة الحمراء  
ورواية البخارى أنه ستم  
حملها البيهقي على أن تسليمه  
حدث لما سقط جداره  
واصلح من الوليد وقيل عمر  
ابن عبد العزيز رضى الله عنه  
وكون التسطيع صار شعار  
الروافض لا يؤثر لأن  
السنة لا تترك لفعل أهل  
البدعة لها (ولا يدفن اثنان  
في قبر) أى لحدوث واحد  
من غير حاجز بناء بينهما  
يئذب أن لا يجمع بينهما فيه  
فكره إن اتحد نوعا أو  
اختلفا ولو احتالا كخشي  
إذا كان بينهما عزيمة أو  
زوجة أو سيدة وإلا حرم  
قالتى في كلامه للكرهة  
تأرقوا الحرمه اخرى وما  
في المجموع من حرمة بين  
الام وولدها ضعيف  
ويحرم أيضا إدخال ميت  
على آخر وإن اتحدا قبل  
بلى جميعه أى لا يحب الذنب  
قائه لا يلبى كامر على أنه لا  
لا يحس فلذا لم يستثنوه  
ويرجع فيه لاهل الخبرة  
بالارض ولو وجد عظمة  
قبل كالاحفر طمه وجوبا

أن يزل هذا معنى ويأتى في الشرح مثله قول المتن (يرفع الخ) أى ندباً نهياً ومغنى (قوله إن لم يخش) لى قوله  
من غير حاجز في النهاية المغنى لا قوله ورواية البخارى لى وكون التسطيع الخ (قوله إن لم يخش نبشه) أى  
أى وإن خشي من ذلك فلا يرفع نهياً ومغنى قال ع ش هل ذلك واجب أو مندوب وينبى أن يكون ذلك  
واجبا إذا غلب على الظن فلهذه ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أى كعدو نهياً ومغنى قول المتن (شبر الخ)  
أى فلو زاد عليه كان مكروها ع ش (قوله ز يد عليه) أى ولو من المقبرة المندوبة ع ش (قوله كما بحث)  
عبارة النهاية كبحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته المريح قبل إتمام حفرة أو قبل تراب  
الارض لكثرة الحجارة اه قول المتن (أن تسطيعه) أى جمعه مسطحا مستويا له سطح (أولى من تسليمه)  
أى جمعه مسننا كالجلول على هيئة سنام البعير شيخنا (قوله وكون التسطيع الخ) رد لدليل المقابل (قوله لأن  
السنة لا تترك الخ) إذ لو روى ذلك لادى إلى ترك سن كثيره معنى قول المتن (فلا يدفن اثنان الخ) وينبى  
أن يلحق بهما واحد أو بعض بدن آخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقة كما  
توضع الأتمة بعضهم على بعض فهل يسوغ النش حينئذ ليرضعوا على وجهه جدران أو توسع المكان ولا تغلقوا  
لحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله أى يئذب الخ) وفاقا للشيخ  
الاسلام وخلافا للنهاية والمغنى ومن تبعها عبارة الأول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل بفرد كل ميت بقبر  
حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال أنه يصح فلودفنها ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كافيه  
الود رحمة الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة أو أأم مع ولدها  
ولو كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كجرى عليه المصنف تبعا للرسخى اه (قوله فيكره الخ)  
والمعتمد التجريم حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودواما وإن كان هناك عزيمة واتحد الجنس لأن العلة  
في منع الجمع التأذى لا الشهوة شيخنا بخيرى (قوله أو سيدة) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق  
أولا بخلاف عكسه لا تتفاله للوارث سم (قوله وما في المجموع الخ) أفنى بما فيه شيخنا الشهاب الرملى  
(و) (قوله بين الام وولدها) أى وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمغنى  
ثم قالو علم من تعليمهم ذلك يهلك مرتبه عدم حرمة نش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثانى إن لم  
يظهر له راحة فلا ذلك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتضرر ضوا لهما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال سم  
على المنهج كما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقة للدفن فيها إن كان هناك حرمة من بها كان نظير  
رأخته كأن كان قريب عبد بالدفن وكذا إن لم يكن هناك هناك إلحاحا كأن لم يتسر له مكان مر اه ثم  
ذكر كلاما يعطى قوته أن ما ذكر بجري في حق الكفار أيضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد واحد بلا  
ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الرأحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والأقرب أن يقال أن قرب  
زمن الدفن جرم وإلا فلا اه (قوله إدخال ميت على آخر الخ) وفي الزيادة ومحل تحريره عند عدم  
الضرورة أمانتها فيجوز كافى لا ابتداء رملى اه ع ش (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد  
بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله على أنه  
الخ) أى عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أى فى البلى (قوله نحاه) أى نحى العظم من

(قوله أو سيدة) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أولا بخلاف عكسه لا تتفاله للوارث وما في  
المجموع ضعيف) أفنى بما فيه شيخنا الشهاب الرملى (قوله من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين  
والمرأتين (قوله ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر) علوه ميت حر متو يؤخذ منه عدم حرمة نش قبر له  
لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثانى إن لم تظهر له راحة فلا ذلك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتضرر ضوا  
له فيها أعلم شرح مر (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي  
مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله بأن كثر الموق) ينبى الاكتفاء بالعسر وإن لم يكثر الموق وإن

ما لم يحتج اليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فإن ضاق بأن لم يكن دفعه لإعاليه فظاهر تولم حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بأن يجعله في جانب أو في موضع آخر كدوى وحلبى وبادى (قوله وليس بعيد الخ) ظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كالوفرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجم عرش أقول قد يوافق ذلك الظاهر قول شيبغا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها اهـ (قوله بان كثر) إلى قوله وعلم عامر في الهابة والمغنى إلا أنهم اعبروا بالكف بدل الباقى بان كثر (قوله بان كثر الموتى) ينبغى الاكتفاء بالعسر وإن أبكر الموتى وإن يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة ستم فيه نظر والظاهر ما فى عرش مما نضه فى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل زيارته وغايته تعدد التراب وإى مانع منه وليس من الضرورة ما جرت به العادة فى مصر ثامن الاحتياج للدرهم تصرف للتكلم على التربة فى مقابلة التمكن من الدفن لانه صار من مؤن التعجيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن فى غير ذلك الموضع اهـ (قوله ولو لم يوجد إلا كفن الخ) أى ويجعل بينهما حاجزا ندبا أخذنا بما أتى عرش (قوله فأكثر الخ) أى بحسب الضرورة ونهاية ومعنى (قوله ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله ساجز تراب) أى ونحوه كأذخر بحجى (قوله وهذا الحجز مندوب الخ) أى وإن لم يكن مس ولا واجب برماوى اهـ بحجى (قوله وإن اختلف الجنس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اتحد الجنس اهـ لجعل الغاية اتحاد الجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فانه قد يبلغ لأحان محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغى أن لا يندب فاشار إلى نفيه وقد يبلغ آخر أن محل التندب عند الاتحاد ما عند الاختلاف فينبغى الوجوب فاشار الشارح إلى رده ثم أيت فى الروضة ما يشر بخلاف فى طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفى الفرار احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين اشار إلى رد أحاد الخلافين بصري أقول ويمكن الجمع بحمل التندب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه كما مر عن البرماوى ولقول الشورى عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك أى الجمع فى كفن واحد تناس عورتها لا مكان أن يحجز بينهما بأذخر ونحوه اهـ (قوله بما يقدم به فى الإمامة) أى السابق فى قول المصنف الجديذ أن الولي أولى بامانها فيقدم الأب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغنى وهو أى الاصل الأحق بالامامة اهـ وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة فليحرفان ظاهر العبارة خلاف ذلك اهـ (قوله وإلا) أى بان اختلف النوع ضم (قوله غنى الخ) وهى التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو بتخير مطلقا فيه نظرم والأقرب الاول كإبائى عن عرش ما يؤيده (قوله نعم يقدم أصل الخ) أى وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الأم وكذا المدة قاله الاستوى فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لحرمة الأبوة عام على بنت كذلك نهاية ومعنى (قوله فيقدم ابن على أمه) وهى يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظرم على حج والأقرب الثانى لأن الأصله متحققة واحتمال الذكورة مشكوك فيه عرش (قوله عامر) أى فى شرح وتجوز على الجنائز صلاة (قوله إلا ما استثنى) تبع فيه شرح الروض وظاهره أنه إذا سبق وضع المرأة مثلا فى اللحد تحث للذكر ولا يخلو عن إشكال و يتجه خلافه مر

يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة (قوله ويجعل بينهما حاجزا تراب) كيف يتأتى فى صورة الكفن الواحد (قوله بما يقدم به فى الإمامة) كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة يؤيده قول الرافعى فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليحرفان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله وإلا) أى بأن اختلف النوع (قوله غنى فأمره) وهى التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو بتخير مطلقا فيه نظرم (قوله فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله وأنهم لو تروا لم ينح إلا ما استثنى) ذكر فى شرح الروض أن هذا هو

وليس بعيد لأن الأذى هنا أشد (إلا لضرورة) بان كثر الموتى وعشر أفراد كل ميت بقبر أو لم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ فى دفن اثنين فأكثر مطلقا فى قبر واحد لانه <sup>بما يشاء</sup> <sup>فيما يشاء</sup> كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب ويقدم أقرؤهما للقبلة ويجعل بينهما حاجز تراب وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الأوجه كتقديم الأفضل المذكور فى قوله (فيقدم) فى دفنها إلى القبلة (أفضلا) بما يقدم به فى الإمامة عند اتحاد النوع وإلا فيقدم رجل ولو مفضولا فصى غنى فأمره نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الأبوة أو الأمومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفضيلة الذكورة وعلم عامرا أن لو استوى اثنان أقرع وأنهم لو تروا لم ينح إلا ما استثنى (ولا يجلس على القبر)

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم إذا تساووا في الفضيلة يقرع بينهم وأنهم إذا تربعوا لا ينبغي الا سبق وإن كان مفضولاً لا ما استثنى يأتي هنا وإن ما ذكر هنا من استثناء الأب والام يأتي هناك ايضا انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على انه إذا سبق وضع احدهما في اللحد لا ينبغي إلا فيما استثنى فيجوز وبآخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع اولاً في اللحد لغيره وإن كان انى وذلك الغير باه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وزاد المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق وبقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذوه ووضعه في اللحد ولا إلا فيما استثنى فليتأمل اه وانظر لدون ذميان في لحدهل يقدم إلى جدار القبر اخفهما كقرا وعصيانا سم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذي لم يلح) عبارة المعنى المحترم ما غير المحترم كقبر حربي ومر تدور نديق فلا يكره ذلك واذما مضت مدة يتقن انه لم يبق من الميت في القبر شئ اى سوى عجب الذنب فلا بأس بالانتفاع به ولا يكره الماشي بين المقابر بالنعل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر انه لا حرمة لقبر الذى في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك اى الجلوس والوطء وينبغي عدم جرمه البول والتغوط على قبرهم لعدم حرمة ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لم يكره الماشي بين المقابر بالنعل اى ما لم يكن متجنباً بنجاسة رطبة فيحرم من مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا و قوله لكن ينبغي اجتنابه اى وجوبه باقى البول والغائط ونذا في نحو الجلوس اه ع ش (قوله ولو مهدرا كحمار) وزان حصن وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند اليه) اى يظهره (ولا يتكأ عليه) اى يجنبه فهما متغايران حنفى (قوله وظاهر) إلى المتن اقره الشوبرى وع ش (قوله ويحتمل للحاق مقارب منه الخ) التعليل بالاحترام بقضى ترجيع هذا الاحتمال ولولم يطلق عليه المخاداة بصرى (قوله احتراماً) إلى قوله وبث الخ في المعنى لا قوله ويحتمل إلى اما تعزيتها وقوله ضعيف وكذا في النهاية لا ما ذكر وما انبه عليه (قوله لا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة (قوله بان المراد) اى بالجلوس في الخبر (قوله القعود عليه الخ) اى وهو حرام بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لقضاء الحاجة اى للبول والغائط نهاية قول المتن ) كقبره منه حياً نعم لو كان عادته معه البعد وقداوصى بالقرب منه قرب منه له حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى امان كان يهاى به في حال حياته لكونه جباراً كالولاية الظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومعنى (قوله احتراماً له) يؤخذ منه كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من قدّم التواييت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حق التاديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة نه ظاهراً محمواً كراما ع ش (قوله وتقبيله) اى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتبار عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومعنى (قوله بدعة الخ) نعم لأن قصد تقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما افق به الولد رحمة الله فقد صرحوا بانه إذا عجز عن استلام الحجرين ان يشير بهما وان يقبلهما وقالوا اى اجزاء البيت قبل لحسن نهاية قال ع ش قوله ب تقبيل اضرحتهم ومثلاً غيرهما كالاعتاب وقوله فقد صرحوا الخ اى في قياس عليه ما ذكر وقوله بانه إذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدى اجد البدوى إذا حصل فيها حرام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل

الظاهر وزاد ان الظاهر ان ما ذكر هنا من استثناء الأب والام يأتي هناك قال وقد يفرق بان المدة هنا ودة بخلافها ثم وبان القصد من الصلاة الدعاء والافضل اولى به اه واعلم ان قول الشارح تبعا لشرح الروض إلا ما استثنى ظاهره انه إذا سبق وضع المرأة متلافي للحد نحييت للذكر ولا يخلو عن اشكال ويتجه خلافه مر (قوله الذي لم يلح) اى ما غير المحترم كقبر مرتد وحري فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذمى في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما مر عند عدم مضي مدة يتقن فيها انه لم يبق من الميت شئ في القبر فان مضت فلا بأس بالانتفاع به بشرح مر (قوله)

الذى اسلم ولو مهدرا فانيا يظهر ولا يستند اليه ولا يتكأ عليه وظاهر ان المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسبقاً للحد ويحتمل الحاق مقارب منه جدا به لانه يطلق عليه عرفاً انه محاذ له (ولا توطأ) لإحترامه لا لضرورة كان لم يصل لقبر ميتة وكذا ما يرد بزيارته ولو غير قريب فيما يظهر أولاً يتكث من الحفر الا به والنهى في هذه كلها للكرامة وقال كثيرون للحرمة واختير لخبر مسلم المصرح بالوعيد عليه لكن اولوه بأن المراد القعود عليه لقضاء الحاجة (ويقرب) ندبا (زائره) من قبره (كقبره منه) إذا زاره (حياً) لإحترامه والزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة (والتزنية) بالميت وألحق به

وسيد ومولى ولو صغيرا  
فعم الشابة لا يعزى بها الا نحو  
محرى أى بكره ذلك كابتدائها  
بالسلام ويحتمل الحرمة  
وكلامهم اليها أقرب لأن  
فى التعزى من الوصلة  
وخشية الفتنة ما ليس فى  
مجرد السلام اما تعزيتاه  
فلا شك فى حرمتها عليها  
كسلامها عليه وذلك لخبر  
ضعيف من عزى مصابفا  
مثل أجره وفى خبر لابن  
ماجه انه يكسى حلل الكرامة  
يوم النكاح وبجث بعضهم  
أنه لا يسكن لاهل الميت  
تعزى بعضهم لبعض وفيه  
نظر ظاهر لخلافته للمعنى  
وظاهر كلامهم والافضل  
كرتها (قبل دفنه) ان رأى  
منهم شدة جزع ليصبرهم  
ولا يفعله لاشتغالهم  
بتجهيزه (و) تمتد (بعده  
ثلاثة أيام) تقريبا لسكون  
الحزن بعدها غالبا ومن ثم  
كرهت حينئذ لانها تجدد  
ابتدائها من الدفن كافى  
المجموع واعترضه جمع بان  
المنقول انه من الموت هذا  
ان حضر المعزى والمعزى  
وعلم ولا فى القدم أو  
بلوغ الخبر وكذا تبين نحو  
مرضى أو محبوس ويكره  
الجلوس لها وهى الامر  
بالصبر والحمل عليه بوعد  
الاجر والتحذير من

يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقر أماتيسر ويشير يده ونحوها إلى الولي الذى قصد زيارته أى ثم قبل  
ذلك اه عش واعتمد شيخنا ذلك أى ما تقدم عن النهاية وعش وقال البصرى بعد ذلك كرامة النهاية المتقدم  
وذكر السيوطى فى التوسيع على الجامع الصغير انه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الأسود  
تقبيل قبور الصالحين انتهى اقول فى الاستنباط المذكور مع حجة النهى عما يشترطه القبول وقف ظاهر  
ولو سلم فينبغى لمن يقتدى به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولياء فى حضور الجلاء الذين لا يميزون بين التعظيم  
والترك والله اعلم (قوله مهنية نحو المال) أى ولو هرة وشيخنا يجزى قول المتن (سنة) أى فى الجملة وكدة  
وخرج بقولنا فى الجملة تعزى به الذى يذى فانها جائزة لا مندوبة ومعنى ونهاية (قوله لكل من يأسف عليه الخ)  
وتندب البداية بضعفهم عن حمل المهنية ومعنى وشيخنا (قوله ولو صغيرا) أى له نوع تمييز وبعض الهوامش  
الصحيحة وتسأل المصاحفة هنا انتهى وهو قريب لأن فيها جبر الاهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا  
اولى من المصاحفة فى العبد ونحوه وتحصيل سنة التعزى مرة واحدة فلو كررها لم يكون مكروها ما فيه من  
تجدد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصاد فى الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة  
التكرار فى الثلاثة سبعا اذا وجد عند اهل الميت جزع عليه عش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكراهة  
التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة المعنى والنهاية إلى ان محرم وزوجها وكذا من الحاق بهم فى جواز النظر  
بما يحتمل شيئا ما أى كعدمها عش (قوله أى بكره ذلك) وكذا بكره رد الايجاب عليها اذا عزت شيئا (قوله  
ويحتمل الحرمة الخ) ذكر فى شرح العباب ان الاسوى اخذ الحرمة من كلام ابنى الفتوح ثم عبارة البصرى  
يتأمل فيه أى فى الاحتمال المذكور وفى مستنده وتعليقه فان التعزى حال اشتغال القلب عادة من الطرفين  
خالية عن دواعى الفتنة والحصر فى كلامهم يجوز ان يكون للتدبب والمشروعية الذى يقتضيه السياق لا للجواز  
اه وقوله فان التعزى الخ فى عموم وجوده باطنا ايضا تامل (قوله اما تعزيتاه) أى الاجنبى (فلا شك فى  
حرمتها عليها) وكذا رداه على الاجنبى المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام ثم وعش وشيخنا (قوله كلامها  
الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة ان مثله مخلو عدم الحرمة وهو  
ظاهر سبعا اذا قطع بانتفاء المربية عش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتمد عش وكذا شيخنا عبارته  
ويسن لاهل الميت تعزى بعضهم بعضا كاجاب به الرملى فيسن للاخ ان يعزى اخاه لان كلامهم مصاب  
ويسن كما استظهره ابن حجرى والنهاية بما جازى به الله خير او تقبل الله منك ومنه فلهم الان  
ما احدمش لك فسوء اه (قوله وظاهر كلامهم) بالجر عطفا على المعنى (قوله والافضل) إلى قول  
المتن ويعزى المسلم فى النهاية والمعنى الا قوله من الدفن إلى من الموت (قوله تقريبا) أى فلا يضر زيادة بعض  
يوم شيئا لا تسكره (قوله حينئذ) أى بعد الثلاثة أيام فان وقع الموت فى اثنا يوم تم من الرابع عش  
(قوله بان المنقول انه من الموت) وهو المعتمد منها ومعنى ومنهج (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) أى وان  
بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبغى ان مثل البلد ما جاوزها عش (قوله وكذا تبين نحو مرضى الخ)  
أى ما يشبهه من اعداد الجماعة وتحصل بالمكاتب من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفى  
غير المعذور وقفة نهاية (قوله ويكره الجلوس لها) عبارة النهاية والمعنى ويكره لاهل الميت الاجتماع بكان  
لأنهم الناس للتعزى اه قال عش وينبغى أن محل ذلك حيث لم يرتب على عدم الجلوس ضرر كسببهم  
المعزى إلى كراهته لم حيث لم يجلس لتلقيهم ولا فتنبغى الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا ان غلب على  
ظنه لو لم يجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله وهى) أى التعزى اصطلاحا نهاية (قوله الامر بالصبر الخ)  
ظاهرة ان التعزى إنما تحقق بجموع ما يأتى والظاهر انه غير مراد فليراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو  
حبس النفس على كرهه لتحمله اولئذ ينفارقه وهو ممدوح مطلوب عش قوله بوعدا لاجراى ان كان

وسيد ومولى ولو صغيرا  
فعم الشابة لا يعزى بها الا نحو  
محرى أى بكره ذلك كابتدائها  
بالسلام ويحتمل الحرمة  
وكلامهم اليها أقرب لأن  
فى التعزى من الوصلة  
وخشية الفتنة ما ليس فى  
مجرد السلام اما تعزيتاه  
فلا شك فى حرمتها عليها  
كسلامها عليه وذلك لخبر  
ضعيف من عزى مصابفا  
مثل أجره وفى خبر لابن  
ماجه انه يكسى حلل الكرامة  
يوم النكاح وبجث بعضهم  
أنه لا يسكن لاهل الميت  
تعزى بعضهم لبعض وفيه  
نظر ظاهر لخلافته للمعنى  
وظاهر كلامهم والافضل  
كرتها (قبل دفنه) ان رأى  
منهم شدة جزع ليصبرهم  
ولا يفعله لاشتغالهم  
بتجهيزه (و) تمتد (بعده  
ثلاثة أيام) تقريبا لسكون  
الحزن بعدها غالبا ومن ثم  
كرهت حينئذ لانها تجدد  
ابتدائها من الدفن كافى  
المجموع واعترضه جمع بان  
المنقول انه من الموت هذا  
ان حضر المعزى والمعزى  
وعلم ولا فى القدم أو  
بلوغ الخبر وكذا تبين نحو  
مرضى أو محبوس ويكره  
الجلوس لها وهى الامر  
بالصبر والحمل عليه بوعد  
الاجر والتحذير من

(و) حيثئذ يعزى المسلم بالمسلم اى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجرك) اى جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاهد من كراهته لانه دعاء بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب كما تقرّر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجره اعلى ان هذا هادى واه الطبرانى عنه عليه السلام لما عزى معاذ ابا بن له (تنبيه) وقيل لعزى عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فلم يصبر ككفر الذنب لاذا يشترط (١٧٧) فى المكفر ان يكون كسبا بل قد يكون غير كسب كالإلحاد

مسلم ارشيدى (قوله حيثئذ) أى حين إذ سئلت التعزية أو حين إذ أرادها قول المتن (وعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجرك الخ) ويستحب ان يبدأ بقوله ما ورد من تعزية الحضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان فى الله زاده من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودركا من كل فائت فباقة فتقوا ويا هادى فارجو ان المصائب من حرم الثواب مغنى زاد النعماء ووردنا صلى الله عليه وسلم عزى معاذ ابا بن له بقوله عظم الله لك الاجر والحمد لك الصبر ورزقنا وياك الشكر ومن احسنه كافى المجموع ان الله ما اخذوه له ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى اه (قوله اى جعله) الى قوله علم ان هذا فى النهاية (قوله) ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام الاجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد هذا لا يقتضى طلب ثلثها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) اى الدعاء المذكور رها (اى فى التعزية) (قوله) لتصرّحه اى الام وكذا الضمير المستتر تحكم (قوله) ويؤيده محل تأمل بصري ويأتى عنه وعن سم ما يبين بوجه التأمل (قوله) خبر (الصحيحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) اى تعب (ولا وصب) اى مرض (قوله) لفعله الخ اى لثوابه هذا إذا كان قوله لثواب مماثل تركيبا وصفا واما إذا كان تركيبا إضافيا فلا حذف ولا تقدير (وحيثئذ افاد الخ) بما تعجب منه بصري (قوله) وحيثئذ افاد مجموع الحديثين الخ يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثوابا ما كان يعمل قبل لثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخاف فى التكفير سم زاد البصري ولك ان تقول ان كلاما من الثواب والعقاب قد يطلق على نعمة وتبعة تصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب بناسيه وهذا المعنى هو الذى يكثر دونه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطلق بازاء النعمة والتبعة الواصلان الى العبد من ماله ومنه قولهم فى الكتب الكلامية ان له عز وجل ائابة العاصي وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع فى كلام العزم من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض لتغير المورد فى تعليل العزاشعار بالتمتع بنف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص ائابة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شيء فتأمل هالكاجادة الانصاف مغضيا عن ثنية التكلف والاعتساف اه اقول قوله لاو بالخ ظاهر المنع وما زاده السيد عمر البصري ناشئ عن كمال العلم لكنه مشوب بالتكلف (قوله) انه الخ اى النص (قوله) ومثل ذلك لا يتصور فى الجنون) قد يمنع ذلك بانه يتصور فى ابتداء الشرع وفى الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك ان يجيب بعروض بعض افراد الجنون دفعة بلا تدريج وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقا (قوله) لنفس المصيبة (والصبر) اى ثواب لنفس المصيبة وثواب اخر للصبر عليها (قوله) ومنه اى من الغير (قوله) وان من اتقى عطف على قوله ان من اصاب الخ (قوله) فان كان لعذر كجنون) يقتضى حصول ثواب الصبر ايضا وهو محل تأمل المهم الا إذا كان شاة الصبر على المصائب وهو عازم عليه فحتل انخذ من الحديث المار

المنقول أنه من الموت هذا هو المعتد شر محم وأول فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله) ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب ثلثها وهو مستفاد من كلام الشارح (وحيثئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض او غيره جزاين) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثوابا ما كان يعمل قبل لثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (ومثل ذلك لا يتصور فى الجنون) قد يمنع

(٢٣) — شروانى وابن قاسم — ثالث — الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله بردها تسمى بين المريض والجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى الجنون فالحال المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى الجنون ثم رأت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه لم يجد ما ذكره وهو الحال ان من اصاب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك ما ورد فى السنة وينتهى فى كفاى فى العبادة وان من اتقى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

أو لنحو جرح لم يحصل له من ذلك الواوين شيء، فإن قلت المقرر في المذهب وإن أختير خلافاً له من تخلف عن الجماعة لغير كسر لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمله على أنه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكاله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره وعلى حد قراءة

الخلاص تعدل تلك القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وإن ليس للإنسان إلا ما سعى لأنه عام مخصوص بالاجماع على أن الميت يصل إليه دعاء الغير وصدقته فيشأب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بالمذموم (واحسن سلوكك وصبرك حسناً) وغيره لميتك) وقدم المعزى لأنه المخاطب وقيل يقدم الميت لأنه أوجب (ويعزى المسلم) بالكافر (ويعزى له) أعظم الله أجره (ويضم إليه) (وصبرك) وأما وجبر مصيبتك أو نحوها وأما وأخلف عليك فيمن يخلف أو وخلف عليك في نحو آب أو كان خليفة عليك ولا يدعو لميت بنحو مغفرة لحرمة (و) يعزى (الكافر) إن أحترم لا كحري فتحرم تعزيتي على ما قاله الاستوى والذي يتجه الكراهة نعم إن كان فيها توفير حرمت حتى لذي وقد تسن تعزيتي أن رجي إسلامه) بالمسلم غير الله لميتك وأحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لمثل بل قال الاستوى يتجه ندها بل تسن عبادته فيقال له أخلف أو خالف الله

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله) أو لنحو جرح) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كاتقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله) لم يحصل الخ) فيه وقفة فإن قياس الصلاة في المصوب أن يحصل له ثواب المصيبة ومصيبة الجزع (قوله) فإن قلت) أي معتز ضاعل قول الشارح ومنه كتابنا الخ (قوله) قلت يتعين حمله في التعيين كالحصول نظر ظاهر إلا ما منع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم (قوله) وما في معناه) أي ونظائر من الأحاديث (قوله) ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت تخصيصه بانفس المرض ونحوه من المصائب بتبر عليها الثواب غير التكفير وقد ثبت أن كلا من الحديثين السابقين لا دلالة لهما على ذلك بصري وقوله وقد ثبت الخ عامر ما فيه (عام مخصوص) أي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول السكردي يعني مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الاجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما رتقنا عن البصري (قوله) على أن الخ) متعلق بالاجماع (قوله) فيشأب عليهما) فيه نظري في الاول سم ويحجب عنه بأن المراد بالاثابة على الدعاء حصول خبره بسببه (قوله) وقدم المعزى) بفتح الزاى قول المتن (بالكافر) أي الذي نهاية ومعنى (قوله) ويضم إليه ما وصبرك الخ) كذا في شرحي الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمعنى أعظم أجره لك وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحو ذلك الخ أن وصبرك لا بد منه في حصول التدب وأما الرد في ما بعده (قوله) فيمن يخلف) أي فيما إذا كان الميت ولداً أو نحوهم بمن يخلف بدله استنى عبارة النهاية والمعنى قال أهل اللغة إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك بالهمز لأن معناه رد عليك مثل ما ذهب منك وإلا خالف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقدته اه (ولا يدعى) إلى قول المتن ويجوز بالكافي والنهاية والمعنى لا يؤول بل قال الاستوى إلى فيقال وقوله فليس إلى بل قال شارح (قوله) إن أحترم) يشمل المؤمن والمعاد فلا يرجع (قوله) ويعزى الكافر الخ) أي جواز ما لم يرجع إسلامه ولا قد يباينه اه (قوله) لا كحري) أي ومرد نهاية ومعنى (قوله) وتسن تعزيتي الخ) أي الكافر ولو غير محترم نهاية ومعنى قول المتن (غير الله بك الخ) وذهب الدعاء للميت لأنه المسلم فكان أولى بتقدمه تعظيماً للإسلام والحي كافر ولا يقال أظم الله أجره لأنه لا أجر له نهاية ومعنى قال عث وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من الناس في التعزية من قولهم لا مشي لكم أحد في مكرهه وقولهم هو قاطع السوء عنكم له ذلك جائز وأحرمان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بأن الظاهر فيه الجواز لأنهم إنما يريدون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم تولى الهموم وترادفها بمرت غير الميت الاول بعدد قريباته اه (قوله) وتباح تعزية كافر محترم الخ) أي لم يرجع إسلامه ولا قد يباينه كاستر الإشارة إليه نهاية ومعنى (قوله) بل قال الاستوى يتجه الخ) ينبغي أن يجري نظيره هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران أهل الكافر فيقال تباح إذا كان الكافر محترماً بل يتجه ندها بل تسن عبادته على بحث الاستوى فلا يرجع سم (قوله) ولا نقص عندك) بنصبه ورفع نهاية ومعنى أي مع تخفيف القاف وبشدها مع النصب عث (قوله) فليس فيه دعاء الخ) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتأمله سم (قوله) بل قال شارح) وهو إن التقيب نهاية ومعنى (قوله) بخلاف نحو محارب الخ) ظاهره أنه يسن

ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله) أو لنحو جرح لم يحصل له من ذلك الثوابين شيء) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كاتقدم عن ابن عبد السلام (قوله) قلت يتعين حمله الخ) في التعيين كالحصول نظر ظاهر إلا ما منع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب (قوله) فيشأب عليهما) فيه نظري في الاول (قوله) قال الاستوى يتجه الخ) ينبغي أن يجري نظيره هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران أهل الكافر فيقال تباح إذا كان الكافر محترماً بل يتجه ندها بل تسن عبادته على بحث الاستوى فلا يرجع (قوله) فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتأمله (قوله)

عليك ولا نقص عندك أي لتكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والقداء لهم بهم في الآخرة تعزية فليس فيه دعاء لدوام كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلاً أي لأنه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر



وظاهره انه لا تسن لعزة مسلم غير تد او حربي بخلاف نحو محارب وزان محصن وتارك صلاة وإن (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو

بالنصر الدمع وبالمدرفع  
الصوت (عليه) اى الميت  
(قبل الموت) اجماعا (وبعد)  
لما صح انه عليه السلام دعت  
عيناه وهو جالس على قبر  
بنته وزار قبر امه فبكى وابكى  
من حوله نعم هو اختيارا  
خلاف الاولى بل مكروه  
كأن الاذكار عن الشافعي  
والاصحاب للخبر الصحيح  
فاذا وجبت فلا تسكين  
بأنه قالوا وما للوجوب  
يارسول الله قال الموت  
وحكمته انه اسف غلى ما  
فات وقضية كلام الروضة  
نדה قبل الموت وبه صرح  
القاضي قال اظهار الكراهة  
فراقه وعدم الرغبة في ماله  
وقضية اختصاصه بالوارث  
قال شارح والاولى ان لا  
يكون محضرة المختصر  
(ويحرم التدب بتعديده)  
الباء زائدة اذ حقيقة التدب  
تعداد (شماله) نحو  
واكبهاء واجبله لما في  
الخبر الحسن ان من قال  
فيه ذلك يوكل به مكان  
يلزانه ويقولان له اكبهاء  
كنت والله الدفع في الصدر  
باليد مقبوضة واشترط في  
المجموع التحريم اقتران  
التعداد بالبكاء وغيره  
اقرانه بنحووا كذا والاول  
دخل المادح والمؤرخ ومع  
ذلك المحرم التدب لا البكاء  
لان اقتران المحرم بمجاز لا  
يصير حراما خلافا لجمع  
ومن ثم رد أبو زرعة

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن في البجيري عن البرماوى مانصه وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع اه  
فليراجع (قوله) وظاهره انه لا يسن الخ (قائدة) مثل ابو بكره عن موت الاهل فقال موت الاب تصم  
الظهر وموت الوالد صدق في الفؤاد وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة حزن ساعة ولذا قال الحسن  
البصري من الادب ان لا يعزى الرجل في زوجته وهذا من تفرداته ولما عزى عليه السلام في بنته رقية قال الحد  
ثد دفن البنات من المسكرات وراه العسكري في الامثال معنى وكتب بعضهم في ماشه ما نصه قوله حزن  
ساعة اى حيث لا اولاد له منها ولا فؤاد حزن كثير لاسباب اذ تزوج فانه لا يملكه عيش فكلما يحمل على  
عدم الاولاد اه (قوله) هو بالقصر اى قوله وقضية الخ في النهاية والمعنى (قوله) هو بالقصر الخ اى الكلام  
فيه وما للبكاء بالمدفون مكروه عند الرمى قاله شيخنا ولعله في غير النهاية واما فيه فقه تفصيل ياتى (قوله)  
اجماعا لكن الاولى تركه محضرة المختصر نهاية ومعنى وباتى في الشرح مثله (قوله) على قبر بنته وهى ام  
كلثوم عش قول الماتن (وبعد) اى ولو بعد الدفن معنى (قوله) نعم هو الخ اى البكاء بعد الموت نهاية  
(قوله) اختيارا اى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عش عبارة البصرى لاحاجة اليه اى قيد  
الاختيار لان مورد الاحكام انما هو فعل المكلف الاختيارى فذكره لمجرد الايضاح اه (قوله) خلاف  
الاولى وهو المعتمد معنى قال شيخنا هذا في البكاء بعد الموت واما قبله فباح اه (قوله) كما في الاذكار  
الخ قال السبكي وينبغي ان يقال اذا كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال  
يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او يحرم اه  
والثاني اظهر قال الرويانى ويستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه لا يملكه البشر وهذا  
ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبة رقة كالبيضاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجل وإن كان لما تقدم من علته  
وصلاحه وركنوه وشجاعته فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لضمه عدم  
الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت أما بمجرد دع العين فلا يمنع منه اه معنى وشيخنا  
وكذا في النهاية الا قوله الثاني اظهر قال عش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله) وقضية كلام  
الروضة الخ) خلافا للنهاية والاسنى والمعنى حيث قالوا والنظر الاول قال في الروضة كاصلا والبكاء قبل  
الموت اولى منه بعدوه وليس معناه كاقال الزركشى انه مطلوب وإن صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه اولى  
بالجواز لانه بعده يكون اسفعا لي ما فات اه (قوله) وقضية اختصاصه هذه القضية مسلمة إن كانت الحلة  
مركبة ولا القضية الاولى العموم بصري (قوله) قال شارح الخ اعتمده النهاية والمعنى كاسر قول الماتن  
(شماله) جمع شمال كلال وهو الما تصف به الميت من الطباع الحسنة معنى (قوله) نحووا كهفاه الى قوله  
واشترط في المعنى الى قوله وسياق في النهاية الا قوله لما في الخبر الى واشترط وقوله وغيره الى ومع ذلك (قوله)  
لما في الخبر الخ) سياق اى أنه يحمل على من اوصى به أو كان كافرا معنى (قوله) واشترط في المجموع المعتمد كلام  
المجموع قاله كمو حده لا يحرم وعند الشامل من غير بكاء لا يحرم حلى اه بجري (قوله) ولا اى وإن لم يشترط  
الاقران بما ذكر (قوله) دخل اى في التدب الحرام (المادح والمؤرخ) اى مع ان تعدادهما شاملا الاموات  
ليس بجرام والمؤرخ من يذكر التوارىخ كدى (قوله) المحرم التدب) إن اراد في ذاته بقطع النظر عن الاقران

نعم هو اختيار اخلاف الاولى الخ) وبحت السبكي انه إن كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عذاب  
الله واهوال القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او  
يحرم قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد دع العين فلا دفع منه واستثنى الرويانى ما اذا  
غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لانه لا يملكه البشر وهذا ظاهره وفضل بعضهم في ذلك فقال إن كان لمحبة  
ورقة كالبيضاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجل وإن كان لما تقدم من علته وصلاحه وركنوه وشجاعته  
فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لضمه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر  
(قوله) بل مكروه اى بعد الموت (قوله) ومع ذلك المحرم التدب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حيثئذ

قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقا

وهذه الأمور محرمة مطلقاً (١٨٠) وسياق في الشهادات في اجتماع التهمة والتمساح ما يؤيد ذلك (و) يحرم (النوح)

بالبكا، فيناق ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر  
أنفان الحلبي من أن كلامه جائز في ذاته ثم رابت سم والرشيد أشارا إلى الاشكال المذكورة فقال  
الاول قوله ومع ذلك المحرم التدب الخ قد يشكل الاشتراط حينئذاه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع  
الخ هذا يلتزم مع قوله الآتي ومع ذلك المحرم الخ إذ هو صريح في أن التدب في حد ذاته محرم سواء اقترن  
بالبكا أم لا فتأمل اه (قوله وهذه الأمور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للتدب كأم (قوله بان البكا  
الخ) متعلق برد (قوله مطلقاً) أي مع البكاء ويدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيد (قوله ويحرم  
النوح الخ) ويكرهه في الميت يذكر مآثره وفصلته لله في المرائي والاولى الاستغفار له ويظهر حمل  
النهي عن ذلك على ما يظهر فيه بترم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن  
دون ما عدا ذلك فإزال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غوايا  
صبت غلي مصائب لو أتتها صبت غلي الأيام عدت لياليا  
نهاية ومعنى واتي ما يوافقه في الشرح (قوله ولو لم يغير بكاءه) إلى قوله وقيل في النهاية والمعنى (الاول) ومن ثم  
إلى المن (قوله وهو رفع الصوت بالتدب) فالنوح مركب من شيئين رفع الصوت والتدب فان قد أحدهما  
فلا حرمه فابقع الأن من أن بعض الناس يقول كان عالماً وكان كرمياً لا حرمه فيه بل يسن للخبز أذكره  
محاسن موتاهم من ذلك المنة التي تفعل في العلماء شيئا (قوله ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمده شيئا ومال  
عش إلى خلافه فقال كل من التدب والنوح صغيرة لا كبيرة كقوله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب  
وفي ابن حجر ان النوح والجزع كبيراه (قوله كسقى ثوب الخ) أي وتسويد وجهه والقاء الرماد على الرأس  
نهاية ومعنى قال عش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدين وغيرهما اه (قوله ونشر  
الخ) أي وضرب بيد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع عش (قوله وتغيير لباس) يعني عنه ما عدا  
ولذا سقطت النهاية والمعنى (قوله لو ترك الخ) عبارة غير ترك الخ أو (قوله معتاداً) أي المصباح عش (قوله  
كقوله ابن دقيق العبد الخ) قال الامام والاضابطان كل فعل يتضمن إظهار جزع بني في الاقتران والاستسلام  
لله تعالى فهو محرم منها بقية ومعنى (قوله ويحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله يحول عند الجهور  
الخ) أو الأصح كقوله الشيخ ابو حامد يحول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب ومعنى نهاية (قوله أي مبددة  
الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفظن يرد كل مسألة منها إلى ما يناسبها مما تقدم وإنما جمعها في موضع واحد  
لأنه لو فرقها لاحتاج إلى أن يقول أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فتؤدي إلى التطويل المنافي لغرضه  
من الاختصار نهايتها ومعنى زاد سم فان قلت فهل فعل كذلك في بقية الابواب قلت لقله الزبادات فيها بالنسبة  
لهذه اه (قوله ندبا) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى (الاول) قوله وإن قال إن لم يكن وقوله بل صرح  
به كثير منهم وما لبته عليه (قوله عقب موته) أي قبل الاشتغال بغسله وغيره من أمور نهايتها ومعنى (قوله  
لفك نفسه) أي روحه نهايتها (قوله وان قال جمع الخ) أي لأن ما قاله وليس قطعياً فالاحتياط المبادر مطلقاً  
سم عبارة عش فاد هذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه بين لم يخلف فامو وغيره وبين من عصى بالاستدانة  
وغيره اه (قوله عن حبسها بدنيها الخ) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة كالعاطاة حيث لم يوف  
العائد بدل المقبوض كان اشترى شرافدا وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله ما ما قبض بالمعاملة  
الفاسدة وقبل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن رد ما قبضه إن كان قابلاً بدله إن  
كان تلفاً ولا مطالبة لاحد منهما في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما إثم الاقدام على

(قوله ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله أي مبددة) أي باعتبار حالها والاتفة وانما يذكر كلا  
منها في قوله لا يؤدى إلى الطول لا احتياجه حينئذ إلى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم  
فان قلت فهل فعل ذلك في بقية الابواب قلت لقله الزبادات فيها بالنسبة لهذه (قوله وان قال جمع

ولو لم يغير بكاءه وهو رفع الصوت بالتدب لما صحق النساجة من التغلظات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده (و) يحرم (الجزع بضرب صدره ونحوه) كسقى ثوب وانشر أو قطع شعر وتغيير لباس أوزى أو ترك لبس معتاد كما قاله ابن

دقيق العبد وغيره ولا تغتر بجملة المتقدمة الذين يفعلونه قال الامام ويحرم الافراط في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب (فرع) لا يعذب ميت بشيء من ذلك وما ورد من تعذيبه به بجوار عند الجهور على من أوصى به وقيل يعذب ما لم يتنه عنه لأن سكونه يشعر برضاه فينأ كد نهى الأهل عن ذلك خروجاً من هذا الخلاف فان في احاديث صحيحة ما يشهد له بل للاطلاق (قلت هذه مسائل منثورة) أي مبددة بعضها من الفصل الاول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يأدر) بفتح الدال ندبا (بفضاء دن الميت) عقب موته إن أمكن مسارعة لفك نفسه عن حبسها بدنيها عن مقامها الكريم كما صح

هذه صلى الله عليه وسلم وإن قال جمع محله

فمن لم يخلف وفاة أو لم ين عصى بالاستدانة فان لم يكن بالتركه جنس الدين أى أو كان ولم يسلم القضاء منه فوراً فيأظهار سال ندب الولى غرامة  
أن يحتالوا به عليه وحينئذ فترا أنه مخرج من صرام بمصره في ذمة الولى وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعى والاصحاب بل صرح به كثير منهم  
وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحواله ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشى وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم

امتنع من الصلاة على مدين حتى قال ابو قتادة على دينه  
وفى رواية صحيحة انه لما  
ضمن الدينارين الذين عليه  
جعل صلى الله عليه وسلم  
يقول هما عليك والميت  
منهما برى. قال نعم فصلى  
عليه أن الاجنبى كالولى فى  
ذلك وانه لا فرق في ذلك بين  
ان يخلف الميت تركه وان  
لا ويبغى لمن فعل ذلك ان  
يسأل الدائن تحليل الميت  
تحليلاً صحيحاً ليبرأ يقين  
وليخرج من خلاف من زعم  
ان المشهور ان ذلك التحمل

والضمان لا يصح قال جمع  
وصورة ما قاله الشافعى  
والاصحاب من الحواله ان  
بقول للدائن اسقط حقه  
عنه أو أبرته وعلى عوضه  
فاذا فعل ذلك برى الميت  
ولزم الملتزم ما التزم لانه  
استدعاء مال لغرض

صحيح اه و قولهم أن يقول  
الى اخره مجرد تصوير لما  
مر عن المجموع ان مجرد  
راضيهما بمصير الدين فى  
ذمة الولى يبرى الميت  
فيلزمه وفاؤه من ماله وان  
تلفت التركة وبعت بعضهم  
ان تعلقها لا ينقطع بمجرد  
ذلك بل يدوم رهنها بالدين  
الى الوفا لان فى ذلك

العقد الفاسد عش (قوله محله) أى الخبس بالدين كردى (فان لم يكن الخ) محذوف قوله ان أمكن عبارة  
النهاية والمغنى فان لم يتيسر حالاً سال ولية غرامه ان يحلوه وبحثوا به عليه نص عليه الشافعى الخ  
(قوله فترا ذمته الخ) هل لولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال له به بطريق التبرع  
فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم وباتى عن البصرى استظهار  
الثانى ويؤيده قول الشارح الا فىلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة ويثب بالاول البحث الا فى  
وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لا حسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك  
نهاية ومعنى (قوله قاله) أى قوله وحينئذ فترا ذمته الخ (قوله قال الزركشى الخ) اقره عش (قوله  
ان الاجنبى الخ) مقول الزركشى وغيره بصرى (قوله اسقط حقه الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى  
بصفة الامر فى الاحتياط والمضى فى الابواب او كان الانسب جريانها على متوال واحد ويمكن ان يقرأ البره  
على صورة الامر المؤكد بالنون فى تناسب اسقط بصرى اقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح  
مراراً ظاهر فى أنه بصفة الامر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزاه (قوله وقولهم) أى الجمع  
(قوله بمجرد ذلك) أى التراضى (قوله وبحث بعضهم الخ) يظهر ان محل ما ذكر بتسليمه فيما إذا انحصرت  
التركة فى الملتزم ولا يفتعل بخصيه دون نصيب من عده من الورثة ولا يتعلق بها بالكلية حيث كان  
اجنبياً وقلنا انه كالولى فبما ذكر بصرى اقول قضية تعليل الباحث بان فى ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم  
الاختصاص بصورة الاختصاص المذكورة (قوله يساعده) أى البحث وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله لان  
ذلك ليس قطام الخ) أى أو لانه مشروط بمحصول الوفاة لا احتياط بقا. التعلق بالتركة سم عبارة البصرى  
او يقال براءة موقوفة فان تبين الاداء تحققت البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققت البقاء  
والتعلق بالتركة اه (قوله استجاباً) الى قوله وفى المجموع وفى المغنى والنهاية (قوله وبحث الاذرى الخ)  
جزء به النهاية والمغنى (قوله وجوب المبادرة) أى قضاء دين الميت و(قوله عند التمكن) أى تمكن  
القضاء من التركة و(قوله وطلب المستحق) أى مع طلبه حقه و(قوله ونحو ذلك) أى كان عصى بتأخير  
بطل أو غيره كضمان النصب بالمرقة وغيرهما به وسم (قوله وكذا وصية نحو الفقراء الخ) أى  
فيجب المبادرة بتنفيذ عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند  
المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اه قال الرشيدى قوله او كان

محله الخ) أى لان ما قاله ليس قطاماً فلا احتياط بالمبادرة مطلقاً (قوله فترا ذمته بمجرد صرام) هل لولى  
حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال له به بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا  
التوفية من غير حصته منها فيه نظر (قوله أخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش فى الاخذ بان الذى فى  
الحديث ظاهر فى الضمان وهو لا يشترط فيه ان يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ منه ان الاجنبى كالولى  
فى الحواله التى يشترط فيها ان يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر  
من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه أن الظاهر لومات الضامن قبل الوفاة ولا تركة لا يسقط  
الدين عن الميت ولان نافذة الضمان وجود من يرجع الى الحال للدين فليراجع ثم رايت قول الشارح الا فى  
وبحث بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعياً) أى أو لانه مشروط بمحصول الوفاة فلا احتياط بقا. التعلق  
بالتركة (قوله وتنفيذ وصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى  
الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها شرح مر (قوله ونحو ذلك) أى

مصلحة للميت ايضا ونوع فيه وجاب بأن احتمال أن لا يؤدى الولى يساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لأن ذلك ليس قطعياً بل  
ظنياً فانقتضت مصلحة الميت والاحتياط بقا. الحجير فى التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلاً بالبر والدعاء له وبحث الاذرى  
وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا فى وصية نحو الفقراء او إذا وصى بتعجيلها (او يكره حتى الموت انظر نزل به) أى بيده

أوماله للنهي الصحيح عنه (لا لفتنة دين) (١٨٣) أي خوفه إلا يكره بل يسكن كما أتى به المصنف اتباعا للكثير وبحث الأذرعى نذب تنبيه

بالشهادة في سبيل الله كما  
صح عن عمر وغيره وفي  
المجموع يسكن تنبيه يلد  
شريف أي مكة أو المدينة  
أو بيت المقدس وينبغي  
أن يلحق بها محال الصالحين  
وبحث أن الدفن بالمدينة  
أفضل منه بمكة لعظم ما جاء  
فيهها وكلام الأئمة رده  
(تنبيه) تتأني مفهوم  
كلامه في مجرد تنبيه والذي  
يتجه أنه لا كراهة لأن  
علتها أنه مع الضرر يشعر  
بالنهم بالقضاء بخلافه مع  
عدمه بل هو حيث تدل  
على الرضا لأن من شأن  
النفوس التفرقة عن الموت  
فتمتبه لا لضرر دليل على  
حبة الآخرة بل حديث  
من أحب لقاء الله أحب الله  
لقائه يدل على نذب تنبيه  
حبة لقاء الله كره يلد  
شريف بل أولى (ويسكن  
التداوى) للخبر الصحيح  
تداوا فان الله لم يضع داء  
إلا موضع له دواء غير الحرم  
وفي رواية صحيحة ما نزل  
الله أن لا ينزل له شفا فان  
تركه توكل فهو فضيلة قاله  
المصنف واستحسن

الأذرعى تفصيل غيره  
بين أن يقوى توكله فتركه  
أولى وأن لا يفعله أولى  
ثم اعترضه بأنه صلى الله  
عليه وسلم سيد المتوكلين  
وقد فعله ومحباب بأنه  
تشرع منه صلى الله عليه  
وسلم ثم رأت بعضهم

قد أوصى الخ معطوف على قوله طلب المستحق أي وكذا أن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها اه (قوله  
أوماله) أي اوضيق في دينه أو نحو ذلك معنى ونهاية أي كتحديد ظلم عرش (قوله أي خوفه) أي أو  
خوف زيادتها عرش (قوله كما أتى به المصنف) أي في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي  
وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية ما تنبيه لغرض آخر وفي فحجوب كتمنى  
الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن بني الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغني وقال غيره  
إنما تمنى الوفاة على الإسلام لا الموت اه (قوله نذب تنبيه الخ) ينبغي أن يسكن تمنى الموت أيضا وقال القلاء  
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء والأولياء كصرح الشارح بالأول ويشمل ذلك  
قولهم ما تنبيه لغرض آخر وفي فحجوب ويشهد له الحديث الشريف واسألوا شوقا إلى لقاءك من غير ضرر  
مضر ولا فتنة مضلة أي غير مشوب بشئ من العال الدنيوي وبالدينية بصري (قوله يسكن تنبيه يلد الخ)  
بالتأمل الصادق يظهر أن تمنى الشهادة وتمنى الموت يحمل شريف ليس من تمنى الموت بل من تمنى صفة أو لازم له  
عند عروضة بصري أقول وهذا إما إذا تمنى ذلك وأطلق رأيا إذا تمنى ما ذكره وقيدته بنحو سفر وأعام بخصوص  
فظاهر أنه من تمنى الموت عبارة عرش ولا يتأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا اعتاده حالا أو في وقت معين أما  
بدون ذلك فيمكن حمله على المعنى إذا توفيتي فتوفيتي شهيد أو في مكة الخ كقيل به في الجواب عن قول سيدنا  
يوسف صلى الله وسلم على نبينا وعليه توفي مسلما والحقني بالصالحين اه (قوله وكلام الأئمة رده) ان  
كان للأئمة كلام في خصوص الدفن فسلم وأن كان من عموم تفضيل مكة فحل تأمل لأن تفضيل مكة بمعنى أن  
العمل بها أكثر أو بامر العمل بالمدينة لا غير وهذا لا يتأتى أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست أن دفن  
بمكة إذ من المعلوم أن بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضي خصوصية  
الدفن بالطائف عليه بصري (قوله تنبيه) إلى المتي أقره عرش (قوله تتأني مفهوم كلامه) أي ادفعهم  
لضرر الخ عدم السكراة ومفهوم لفظة الخ السكراة (قوله كره يلد الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم  
قول المتن (ويسكن أي للريض التداوى) ويجوز الاعتقاد على طب الكافرو وصفه مالم يرتب على ذلك  
ترك عبادة أو نحوها مالا يعتمد فيه نهاية ومعنى ومنه الأسر بالمداواة بالنجس سم وعش (قوله للخبر)  
القول المتن ويجوز في النهاية والمغني إلا قوله ثم رأت إلى ونقل قوله واعترض إلى وفارق قوله قال شارح  
ومالته عليه (قوله غير الحرم) وهو كبر السن عرش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغني فهو أفضل اه وقال  
سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى أفضل اه عبارة البصري الذي يظهر أن التداوى الفضل  
لأنه سنته صلى الله عليه وسلم قول لا فعلا ودعوى أنه تشريع محض تكلف لاحمال عليه اه (قوله قاله  
المصنف) أي في المجموع نهاية ومعنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغني ثم قال ويمكن  
حمل كلام المجموع عليه اه (قوله بين أن يقوى توكله) أي بأن لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام  
المرض ورزق الرضا به (قوله ومحباب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضي أنه فيه كثره  
كما في غير ذلك إلا أن يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجهه بوجوبه)

أجاب به ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجهان بوجوبه إذا كان به جرح يخاف منه التلف وفي

وفارق وجوب نحو إساءة ما غصب به بخمر و ربط على الفصد لتقن نفقه (ويكره إكراهه) أي التداوى وتناول الدواء له  
يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنهي الصحيح لا تكرر امرضا كم على الطعام (١٨٣) والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم

واعتمد في ذلك على تحسين  
الترمذي له وليس كما قال  
فقد ضعفه البيهقي وغيره كما  
في المجموع (ويجوز لاهل  
الميت ونحوهم) كاصدقائه  
(تقبيل وجهه) لما صبح انه  
مطلعون رضي الله عنه بعد  
موتهم ومن ثم قال في البحار انه  
سنة وقيد السبكي بنحو اهله  
والاوجه حمله على صالح  
فيسن لكل احد تقبيله تبركا  
به وعلى الميت فالتقبيل  
لغيره من ذكر خلاف  
الاولي حمله للجواز فيه على  
مستوى الطرفين كما هو  
ظاهر (ولا بأس بالاعلام  
بموته) بل يندب كافي المجموع  
بالنداء ونحوه (للصلاة)  
عليه (وغيرها) كالدعاء  
والترحم لانه عليه السلام نعى  
النجاشي يوم موته (خلاف  
نعى الجاهلية) وهو النداء  
بذكر مفاخره فبكره للنهي  
الصحيح عنه وبكره تربيته  
بذكر محاسنه في نظم او نثر  
لنهي عنها ومحلها حيث لم  
يوجد معها الذنب السابق  
والاحرمت وجبت حملت  
على تحديده بن او اشعرت  
بتبرمه او فعلت في جماع  
قصص لها ولا بان كانت  
بحق بنحو عالم وخلت عن  
ذلك كله فهي بالطاعات  
اشبه (ولا ينظر الفاسل)  
ولا يس من غير خرقه شيئا

وفي الانوار على الغري في باب ضمان الولاة أنه إذا علم الشفاء في المداواة وجبت له ولعل محله الشفاء مما  
يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطء البرء سم (قوله وفارق) أي عدم وجوب التداوى (قوله بخمر)  
الاولي ولو بخمر بصري (قوله لتقن نفقه) هذا صريح في انه لو قطع بإفاده التداوى وجب وهو قريب  
عش وتقدم عن الانوار مثله قوله المثنى (ويكره إكراهه) أي الإلحاح عليه وإن علم نفقه له بمعرفته  
طبيب وليس المراد به الا كراهه الشرعي الذي هو التعذيب بعقوبة عاجلة ظلالا آخر شر وطه عش (قوله)  
قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغني وكذا إكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش  
عليه واما حديث لا تكرر امرضا كم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن اه وفي سم  
عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الخ لا يفسد الاستدلال بالحدث  
المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك للسيد البصري من ان انقصار الشارح على النقل عن شارح قد  
ينافي لما في النهاية والمغني من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتمد في ذلك الخ) أي يعتمد في التصحيح على  
التحسين بصري (قوله فقد ضعفه الخ) أي فيقدم على ما قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرح  
للاولى عش (قوله كاصدقائه) إلى قوله والوجه في النهاية والمغني قول المثنى (تقبيل وجهه) أي أوبده  
او غيرهما من قبلة الدين وإنما انقصر على الوجه لانه لو اورد عش (قوله لما صبح انما الخ) أي ولما في البخاري  
ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومعنى (قوله والوجه  
حمله على صالح الخ) خلافا للنهاية والمغني عبارة حماد بن عيسى بنديبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز لغيرهم  
وفزونائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيد به بالصالح اما غيره فينبغي ان يكره اه واقدمه سم قال  
عش قوله مر وينبغي ندبه لاهله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجواز لغيرهم أي حيث لا مانع منه  
فلا يجوز ذلك من امرأة اجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أي في أي محل كان كان  
يفيده طاعة لما هو معلوم ان الكلام حيث لا شوقه وانتهى للبرء والوقفة الشفقة عليه وقوله مر واما غيره  
فينبغي الخ هو ظاهر ان كان الغير مرفقا بالمعاصي اما اذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يترك به ولا يفسد  
فينبغي ان يكون مباحا عش (قوله لغير من ذكر) أي لغير اهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) إلى قول  
المثنى ولا ينظر في النهاية والمغني (قوله بل يندب الخ) أي لوجه عش وظاهر انه ليس بقيد (قوله او نحوه)  
أي كارسال من بخمر أهل البلد فردا فردا (قوله للصلاة عليه الخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغني  
فان قصد اعلام بموته لم يكرهه او قصده بالاختبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله كالدعاء الخ)  
أي والمحاللة نهاية ومعنى (قوله نعى النجاشي) أي وصل خبره لاصحابه عش قول المثنى (نعى الجاهلية)  
بسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعا نهاية ومعنى (قوله تربيته بذكر محاسنه) البازائدة إذ  
حقيقته ذكر محاسنه كافي التدب كرى (قوله الذنب السابق) أي المقرون باليكاء عش (قوله على تعديد  
حزن) أي لغير نحو عمله (قوله او فعلت في جماع) أي او كانت بغیر حق اخذها يأتي بصري (قوله ولا بان  
كانت بحق الخ) وينبغي ان تكرر ايضا اذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم او فاسق او  
مبتدع بصري أي كما يفيد قول شارح بنحو عالم (قوله ولا يس) إلى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغني  
الا قوله لا ينظر إلى ونظر المعين (قوله فيكره ذلك) أي كل من النظر والمس اعتمده النهاية والمغني (قوله وروى  
راي ماسي الخ) أي ربا رأى سوادا ونحوه فيقطنه عذابا فيسبى به ظنا نهاية ومعنى (قوله ويؤيد الاول)  
أي الكراهه قول المثنى (لا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للبس بلا حائل بصري قول المثنى

الامر بالمداواة بالنجس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) جزم في العباب بكرهه هذا وقوله في شرحه  
عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمدهم وروى في الروضة واثل النكاح ولا بأس بتقبيل

(من يندبه) فيكره ذلك كافي الروضة وغيرها لانه قد يكون به ما يكره اطلاع احد عليه وربما رأى ماسي وظنه به وصح في المجموع  
انه خلاف الاول ويؤيد الاول الخلاف في حرمة (لا بقدر الحاجة) كمره المعقول من غيره فلا كراهه ولا خلاف الاول لعذر

ومحل جواز ذلك أن مس أو نظر (من غير العورة) وإلا حرم اتفاقا إلا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلا الصغير لما باتى في النكاح ونظر المعين لغير ما مكروه إلا (١٨٤) ضرورة ويسن تغطية وجهه من أول غسلة إلى آخره ويحرم كبه عليه كإمر (ومن تآذر غسلة)

(من العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح مر أمه أي سواء كان ذكر أو أنثى (قوله) (والأحرم الخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لا زنتها ع (قوله) (لا نظر أحد الزوجين الخ) أخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارة هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كثيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدميري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا ينبغي أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه لا منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة أم (قوله) (إلا الصغير) أي الذي لم يبلغ محل الشهوة ذكر أو أنثى وإن كان الناظر اجنبيا ع (قوله) (ونظر المعين الخ) عبارة المغنى وأما غير الغسل من معين وغيره فيسكه له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة أم (قوله) (ولو غسل الخ) جملة حالة (قوله) (وأخيف الخ) عطف على ترى أي ولو غسل ترى الميت وأخيف على الغسل من سراية السم إليه كرى (قوله) (للفقداء الخ) وليس من الفقهاء ولو جدماء يكنى لغسل الميت فقط وأظهر الخ فيجب تقديم غسل الميت لأن الخي تمكنه الصلاة عليه بالتييم إن وجد رجا أو فائدة الظهور من خلاف ما لو ظهر به الخي فإن ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع (قوله) (ولم ينظر الخ) ظاهر كلامهم أنه لا يجب في هذا التييم النية إعطائه حكم مجده وهو الغسل لإعجاب (قوله) (كالخ) أي قبا على غسل الجنابة نية ومعنى (قوله) (ولم ينظر الخ) عطف على قوله كالحى (قوله) (وليس من ذلك) أي من التعذر (قوله) (ومر) أي التيم كرى عبارة النجاسة والمغنى ولو يمه لفقداء ثم رجده قبل دفنه وجب غسله كإمر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التييم أم قال ع (قوله) (مر ثم وجدته قبل دفنه) مفهومه أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفتلنا ما قلناه به وهو التييم أم (حكم ما لو وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قوله) (ولم ينظر الخ) أي ولو مع وجود غيرهما ع قال البصري لكن يظهر أنه خلاف الأولى للحدث الاتي أم (قوله) (وفيه) أي في قوهم ويغسل الجنب الخ (قوله) (وجهه) أي ما قاله المحاملى (قوله) (لا ينظر الخ) عللة للتضعيف وذلك إشارة إلى ما قاله المحاملى كرى أقول بل إشارة إلى منعها للملائكة الرحمة (قوله) (به) أي بالموتى تقدم في الشهدا الجنب وانفرد الحسن البصري بإيجاب غسلين معنى (قوله) (وكذا معنيته) إلى قول المتن ويكره في النهاية والمغنى إلا قوله يعلم إلى المتن وقوله الصلاة والدفن وما نية عليه (لا يوق به) بالآتيان الخ) أي وقد يظهر ما يظهر لمن سر ويستر عكسه نهاية (قوله) (ومع ذلك) أي الاجزاء (قوله) (يحرم على الإمام الخ) أي لأنه أمانة وولاية وليس الفاسق من أهلها نهاية يقال ع (قوله) (قياس ما مر عنه) مر في الآذان من أن التولية صحيحة وإن كان نصه حر إمامان يقال بمثله هنا على اختيار الرملى دون الشارح حج (قوله) (فإنه) أي الفاسق (قوله) (وكذا الخ) أي يحرم التفويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل فضية قول النهاية والمغنى ويجب أن يكون عالما بالآبد منه في الغسل أم عدم الاجزاء أم قول المتن (فإن رأى خيرا ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خيرا من متجاهر بنحو فسق أو مشتبه عند من يعلم حاله أن خشي ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شره من ذكر أن غلب على ظنه أن ذكر ذلك يؤدي إلى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفا به بصري وما استظهره أو لا يأتى في الشرح (قوله) (كسواد وجهه) أي تغيير وانحو انقلاب صورة تبايق معنى (قوله) (لأنه غيبة) أي لمن لا يأتى الاستحلال منه (غريبة) حكى أن امرأة بالمدنية في زمن مالك غسلت امرأة قاله نصقت يدها على فرجها فتغير الناس في أمرها هل تقطع يد الغالسة أو فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوا هاما قالت لما وضعت يدها عليها فسالوا فقلت قلت طال ما مضى هذا الفرج

وجه الميت الصالح فبقده بالصالح وأما غيره فبغيره إن بكرة شرح مر (قوله) (في المتن من غير العورة) أي وهي ما بين سرته وركبته مر (قوله) (لا نظر أحد الزوجين) أخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره

للفقداء أول نحو حرق أو لدغ أو غسل ترى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (عم) وجوبه بالخي وليحافظ على جنته لتدني بها لما وليس من ذلك خشية تسار الفساد إليه لقروح فيه لأنه صائر للبلوى ومرحمة ما لو وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والحاضر) ومنها النساء (الميت بلا كراهة) لا ينظر طاهران وفيه تضييع لما قاله المحاملى من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجه بمنعهما للملائكة الرحمة في الخبر الصحيح أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب إذ لو نظر لذلك لحرم تنسيله أيضا ولا قائل به وتوم فرق بين المحتضر والميت لا يجدى لا احتياج كل إلى حضور ملائكة الرحمة (وإذا ماتا غسلا غسلا فقط) للوت لا تقطاع ما عليه ما به (ولكن الغاسل أينما) وكذا معنيته نذبا فيها لأن غيره لا يوق به في الآتيان ما يطلب منه نعم يجرى غسل فاسق كالكلاب وأولى ومع ذلك يحرم على الإمام تفويض غسل موتى المسلمين إليه نظير ما مر في أذانه كذا لم يعلم ما لا بد منه فيه ويعلم مما مر في الاجتهاد أنه يكنى قول الفاسق والكافر غسلته

لا غسل (فإن رأى) الغاسل أو معنيته (خيرا) كطبيب يدعو استنارة وجهه (ذكره) نذبا لأنه أدعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو) رأى (غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لأنه غيبة وقد صح الأمر بالكف عن ذكر مساوى الموتى (إلا لصلحة) فيها ليس الخبر

في نحو متجاهر بفسق او بدعة لا يفتقر به ويظهر الشر فيه لينجز عن طريقته غيره بل بحث وجوب الحكم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) او غيرهما من كل اثنين استويا قريبا او نحوهما ولا مرجح (اوزوجان) ولا مرجح ايضا (اقرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن قطعا للزناح وقضية وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر احق

بقريه الكافر) تجمزه لانه وليه (ويكره) على المذهب نقلا لوصية كافر اخر اللباس (الكفن المصغر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراة ويحرم المزفر كله وكذا اكثره لمن يحرم عليه الخبز قياسا عليه واعتمد ابن الرقعة وغيره قول القاضي ابي الطيب لا تسكره الحيرة وهي بكسر ففتح نوع غخط من ثياب القطن ومخله لم يكن يقصد لازمة اخذها من قول شرح مسلم واعتمده الاذرعى يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لا فرق بين المصبوغ قبل النسخ وبعده وهو ظاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان صوبه الزركشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحى ليس الثاني ان صبغ الزينة وهو ضعيف ايضا كما بينته بما فيه في شرح العباب (و) يكره حيث لا دين عليه مستغرق ولا في رثته غائب وبحجور والاحرامت (المغالة فيه) بار تفاع ثمنه مما يليق به للنهي الصحيح عنه رواه ابو داود اما تحسينه بيباضه ونظاقتوس وسبوغه وكنافته

ربه فقال مالك هذا قد فاجلدوا ثمانين تمتلص يدها لجلدها ذلك غلصت يدها فمن ثم قيل لا يفتى ومالك في المدينة معنى وبصرى (قوله في نحو متجاهر بفسق) اهل الاولى في متجاهر بنحو فسيق الخ اى كالمظلم (قوله ويظهر الشر فيه الخ) وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر بدعة عند المطلعين على حاله المائتين اليها لعلمهم بنزجرون اه نهاية اقول وعلى قياسه باق ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للطلعين على حاله المائتين اليه وفي كتم غير راءه في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصرى (قوله بحث الخ) اعتمده المعنى والنهاية في المبتدع دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذرعى ان يقال اذ ارى من مبتدع اماره خير كتمها ولا يبعد ايجابه للناح على الاغراء ببدعته ويسن كتابتها من المتجاهر بالفسق والظلم للناح بغير ذكرها ما حاله (قوله في الاول) اى فيها اذ ارى خيرا في نحو متجاهر بفسق او بدعة (قوله وقضية) اى التعليل (قوله وجوب الاقراع) اى على نحو قاض الخ ولا ينافيه كون الترتيب مستحبا لانه يجب قطع النزاع وقطعه متوقف على القرعة فوجب لذلك اما بالنسبة اليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوى فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر احق الخ) من قريه المسلم نهاية ومعنى (قوله لانه وليه) لقرعة تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض فان لم يكن نولاه المسلم نهاي ومعنى (قوله نقلا لوصية) اى الحكم مبنى على ما نقل عن الشافعى من نصه على حل المصغر لاعلى وصيته فانه تبادل على الحرمة كرى (كما مر اخر اللباس) عبارته هناك وكذا المصغر على ما صحت به الاحاديث واختاره اليعقوب وغيره ولم يالوا بالنص الشافعى على حله تقدم بالعمل بوصيته اه اى بانه اذا صاح الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) اى قوله كله في النهاية والمعنى (قوله وكذا كثر الخ) اى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى زعفران العرف على ما قدمه مر ويبنى مثل ذلك في كراهة المصغر (فرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقرأها من جعل الحناني بد الميت ورجليه واجنبا عنه بان الذى يبنى ان يحرم ذلك في الرجال حرمة عليهم في الحياء او يكره في النساء والصبان عش عبارة البصرى قوله وكذا كثر يبنى ان يكون المصغر كذلك ان قلنا بتحريره اه (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج به نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة سم (قوله ومخله) اى عدم السكرامة (قوله وظاهره الخ) اى قول شرح مسلم (قوله انه لا فرق الخ) اى في السكرامة (قوله يحرم الثاني) اى المصبوغ بعد النسخ (قوله وهو ضعيف الخ) اى قول القاضي وغيره ويحرم الخ (بار تفاع ثمنه) اى قوله وعرض في النهاية لا قوله وقيل الى المتن الى قوله والظاهر في المعنى لا ما ذكر (قوله عما يليق به) اى وان اعتاد الجياد في حياته بر ماوى اه بجبرى (قوله وسبوغه) اى كونه سابغا كرى عبارة عش اى كونه سابغا اه (قوله فليحسن الخ) اى يتخذها ايضا نظيفا سابغا نهاية (قوله فانه يزاوون الخ) قال قنن ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تراوهم وهو لا نهاية له وقد بنا في ذلك ما مر من في الحديث قبله ان يسلب سليمان يعاقلته يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتبار الحالة التى نشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تراووا يكون على صورته التي دفنوا بها وامور الاخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) بتجه اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا بين الدليلين سم (قوله

وعليها خرقة فسوا ثيابه ما فيه كالنظر (قوله كما مر آخر اللباس) اى انه يحرم وصية (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونهما من حل) بتجه اعتبار الامرين (قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا

(٢٤) - شروانى وابن قاسم - ثالث) فسنة لخر مسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفته وروى ابن عدى خبر حسنوا كفان موتا كفاهم يزاوون في قبورهم وقيل المراد بتحسينها كونهما من حل (والغسل) اللبس (اولى من الجديد) لانه للصديد والحى احق بالجديد كما قاله الصديق كرم الله وجهه واعترض بان المذهب نقلا ودللا لاوليه الجديدون من ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم

والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبني وان لم يبق فيه قوة اصلا ورمافيه (والصبي كالبغ في تكفيفه بنواوب) والصبي كالبغ في ذلك ايضا وقد مر او اشار بنواوب الى انه مثله عددا لاصفة الحل الحر للصبي دون البالغ (والحنوط) اي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد بقدر ولا يفعل الا برضا الترماد لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنة وانه ليس لغريم ولا وارث منه وجزم به في الانوار وظاهر ذلك انه مفرغ حتى على الندب ويوجه بتقدير تسليمه بانه يتسارع غالبا مع مر بد المصلحة فيه للبيت ولا ينافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت ان يجزي لان هذا في الاجزاء المنافي للوجوب والاول في انه مع

نذبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزى بخلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وافق ابن الصلاح بان ناظر بيت المال ووقف الا كفا لا يعطى قطنا ولا حنوطا اي الا ان اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لانه حينئذ كشرطه كباقي (وقيل واجب) فيكون من راس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يلبق به عرفا للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كافي المفسس (ولا يحمل الجنازة الا الرجال وان كانت) خنثى او (انثى) اضعف النساء عنه فيكره لهن كالحنثاني ويحمل على سرير او لوح او محمل واي شيء حل عليه اجزا قاله في المجموع (ويجزم حملها على هيئة مزرية) كحملها في نحو قعة او غرارة وكحمل كبير على نحو يد او كنف (وهيئة تخاف منها سقوطها) لانه تعريض لاهاته مالم ينحش تغيره قبل تهيئة ذلك

انه باتفاقهم) أي اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله ورم) أي في التكفين (قوله والصبي) أي في قول المتن مستحب في النهاية والمعنى (قوله والصبي) أي والخنثى معنى (قوله لكن في المجموع) أي في قوله ولا ينافيه اقراءه ع (قوله وظاهر ذلك الخ) أي ما في المجموع عن الام (قوله ولا ينافيه) أي ما مر من المجموع (من ذلك) أي من الاكفان والاعتسال (قوله لان هذا) أي ما في الام واخرها الجار متعلق بعدم المناقاة (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جمع) أي ويجزى عند جمع اخر نهاية (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية بقوله المعنى كما مر في الفصل (قوله الا ان اطرد ذلك الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا السكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات سم (قوله لانه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم لان يفرق به ولقار الفطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن الاعياب ما نصه قال ابن الاستاذ ان قد اوفى اي بالا كفا بالواجب او الاكل اتباع وان اطلق واقضت العادة شيئا زول عليه اه (قوله كباقي) أي في الوقف (قوله فيكون) أي قوله كذا قالوه في النهاية والمعنى (قوله كافي المفسس) أي حال خبايته فترك له الكسوة وجوبه دون الطيب قول المتن (الا رجال) أي نذبا نهاية (قوله اضعف النساء عنه الخ) أي عن الحمل فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن نهاية ومعنى (قوله فيكره لهن) أي وان ادى الى اضرارهم سم (قوله اجزا) أي كفي في سقوط الطلب بشرط جواز ان لا يكون الحمل على هيئة مزربة ومنه جملة على ما يلبق به ع (قوله وكحمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كنف سم وينبغي ان يراد بالكبير هنا الكبير بالجنة فنحو ابن عشر سنين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معتمد ع (قوله مطلقا) أي دعت حاجة ذلك الام لا ع (قوله كذلك) أي على الا بدى والرقاب قول المتن (ويندب للراة) ومنها الخنثى نهاية ومعنى (قوله يعني) أي قوله وروى البيهقي في المعنى الا قوله قال في المجموع قيل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المعنى والنهاية هو سرور فوقه قبة ومكبة لانه استر لها (قوله وروى البيهقي الخ) رجحه النهاية بعبارة واول من غطى نفسه في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم بعد هذا بنيت جحش وكانت راته بالحبيشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الطعنية اه والظعنية اسم للراة في اليهود ع (قوله اول ما اتخذ) ميتدا وما مصدرية (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبر ان (قوله بامرهم) متعلق بالتخذ (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبفرض صحة ذلك) أي ما رواه البيهقي (قوله التي راته الخ) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله الا ان اطرد الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا السكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات (لانه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم لان يفرق به ولقار الفطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان ادى الى اضرارهم سم (قوله كحمل كبير على نحو يد او كنف) ينبغي وكذا صغير على نحو كنف (قوله قال في المجموع قيل هو اول من حمل كذلك) وروى البيهقي قال مر في شرحه واول من

فلا بأس بحمله على الا بدى والرقاب كذا قالوه وينجأ من حمله مالم تغلب على الظن تغيره قبل ذلك ولا (قوله) باس في الظن بحمله على الا بدى مطلقا (ويندب للراة ما استر بها كتابوت) يعني قبة مغطاة لا يصامام المؤمنين زينب رضي الله عنها وكانت قد رآها بالحبيشة لما هاجرت قال في المجموع قيل هو اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك لفولاه فان صح هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم ان ذلك اول ما اتخذ في جنازة زينب ﷺ بامرهم باطل اه ملخصا وبفرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قيل ان اول من فعل به ذلك زينب لان المراد اول من فعل به ذلك الذي راته بالحبيشة



علت ذلك من زنب  
فاستخفنته وامرت به (ولا  
يكراه الركوب في الرجوع  
منها) أي الجنابة لفعله صلى  
الله عليه وسلم رواه مسلم  
بخلافه في الذهاب غير عذر  
كاسم (ولا بأس باتباع)  
بالتشديد (المسلم جنابة  
قريبه الكافر) فلا كراهة  
فيه خلافاً للرواية التي روي  
داود وغيره بسند حسن  
وواقع في المجموع باسناد  
ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم  
امر علياً كرم الله وجهه أن  
يؤمر بالباطل قال الأسنوي  
ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه  
تجيزه ثم وثقه في حياته ورد  
بأنه كان له أولاد غيره  
وبفرضه فلا يلزمه تولى  
ذلك بنفسه فكان الدليل في  
تولي له بنفسه ويجوز له  
زيارة قبره أيضاً كالقريب  
زوج ومالك قال شارح  
وجارو واعترض بان الأوجه  
تقيده برجاء اسلام أي  
لنحو قريبه أو خشية فتنه  
والمهم الماتن حرمة اتباع  
المسلم جنابة كافر غير نحو  
قريب وبه صرح الشاشي  
(ويكره اللفظ) وهو رفع  
الصوت ولو بالذكر والقرأة  
(في) المشي مع (الجنابة)  
لان الصحابة رضوا الله عنهم  
كروهم حينئذ رواه البيهقي  
وكراه الحسن وغيره استغفروا  
لاخيمكم ومن ثم قال ابن عمر  
لقائله لا غفر الله لك بل  
يسكت متفكراً في الموت

(قوله وقاطمة) مبتدأ وجملة الظاهر أنها الخ خبره قول الماتن (ولا يكره الركوب الخ) أي لا بأس به معنى (قوله  
أي الجنابة) إلى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله خلافاً للرواية وقوله وقع في المجموع باسناد ضعيف وقوله  
قال شارح وقوله واعترض إلى وافهم وكذا في المغني لا قوله ورد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أي كضعف  
وبعد مكان نهاية معنى قول الماتن (باتباع المسلم) أي مشيه عرش قول الماتن (جنابة قريبه الكافر) ولا يحد  
كما قاله الأذري الحاقاً بالزوج والمملوك بالقريب وبلحق به أيضاً المولى والجار كافي العبادة فيما يظهر نهاية  
ومعنى (قوله أنه عليه السلام امر الخ) بدل من خبر في داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه ابوداود وغيره عن  
علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الضال  
قدمت قال انطلق فواره اه (قوله ولا دليل فيه) أي في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومعنى (قوله لانه) أي  
علياً كرم الله وجهه نهاية (قوله ورد) أي نزاع الأسنوي (قوله وبفرضه) أي فرض لزوم تجهيز أبي طالب  
على علي كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أي إذا كان متمكناً من استخلاف غيره عليه من أهل ملته  
نهاية (قوله ويجوز له الخ) أي مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله زيارة قبره) أي قريبه الكافر نهاية (قوله  
والقريب زوج الخ) مفهوماً منه ان يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو المواقف لما يأتي عن الشاشي  
ولو قيل بكرامته هنا كان المعتد كراهة اتباع جنازة لم يكن بعيداً هذا وسيأتي للشارح مراراً زيارة قبور  
الكفار مباحة خلافاً للماوردي في نحو مما هو بعموم شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالباحة عدم  
الكراهة إلا أن رادها عدم الحرمة بدل لذلك مقابلته بكلام الماوردي عرش (قوله واعترض) أي على  
ذلك الشارح (قوله بان الأوجه تقيده الخ) خلافاً للفتى والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكره لوجه  
للتخصيص بالجوار فلينأمل بصري (قوله أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق باسلام (قوله وافهم  
الماتن حرمة الخ) سيأتي خلافاً في هامش وزيادة القبور الرجال سم وتقدم عن عرش ان المعتد الكراهة  
(قوله وبه) أي بالنحرى قول الماتن (اللفظ) بفتح الغين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكر الخ) فرضوا كراهة  
رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد  
الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه عرش (قوله كروهه  
حينئذ) عبارة النهاية والمغني كرواه رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والختان والصواب كافي  
المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عرش ولو قيل بنسب ما يفعل الان  
امام الجنائز من التباينة وغيره لم يبعد لان تركه اذراء بالميت وتعرضاً للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه  
وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفروا لاخيمكم) أي قول المنادى مع الجنابة استغفروا الخ نهاية (قوله  
لا غفر الله لك) كان مراده رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يشتغل به الان باللسان جبراً لكونه  
بدعة ثم ابتدأ الدعاء بقوله لا غفر الله لك امره بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة تركها  
خروجه عن جرجير ثم الظاهر أنه حيث غلب على الفطن اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية  
كنحو غيبة يزول الكراهة بصري اقول تأويله الحديث بما ذكر حسن جيد في الغاية وجملة سم على  
ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والجزع بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق  
لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوتاً بعبارة النهاية والمغني بل  
غطي نعم في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هذا بنيت جحش  
وكانت راته بالحشة لما هاجرت وأوصت به شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح  
مر (قوله رجاء اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله والمهم الماتن حرمة الخ) سيأتي خلافاً في هامش زيارة  
القبور للرجال (قوله ولو بالذكر والقرأة) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك  
في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك  
فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والجزع بالدعاء

يشغل بالتفكير في الموت الخ وهي أحسن (قوله لأجبر لأنه بدعة الخ) وما يفعله جملة القراء من القراءة بالخطيط وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره نهاية ومعنى قال عش قوله لحرام الخ أى وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم أه قول المتن (وإتباعا بنار) ظاهره ولو كافر أو لا مانع من أنه العلم بوجوده فيه عش (قوله نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتجج إلى الدفن ليلا في الليلة المظلمة فظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل إحسان الدفن وأحكامه أه قول المتن (ولو اختلط الخ) يتردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر أنه من حيث نحو الطيب راعى المحرم لأن فعل ذلك يؤدي إلى ارتكاب محرم بالنسبة للحرم بخلاف تركه فإن غاية تركه سنة بالنسبة لغيره وما من حيث التكفين فلو قلنا أن الواجب سائر الوقود أن الاقتصار عليه لا يؤثم فالمرء واضح ولا فجل نظر بصري عبارة عش وكتب العلامة الشوبري ما ضمه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياطا للستر أو لا احتياطا للأحرار وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمه جزوا بخلاف ستر ما زاد على العورة أه والأقرب الأول لأن التغطية حق للبيت فلا يترك للفريق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رابت في كلامهم ما يصرح بوجود تغطية الجميع بغير الخطط أه وقوله ثم رابت في كلامهم أه فيه نظر بل ميل كلامهم كما يأتي إلى الأول (قوله من يصلي عليه) إلى قوله وقول الاسنوى في النهاية والمغني لا قوله من بيت المال إلى المتن (قوله لم تظهر فيه أماره حياء) عبارة النهاية والمغني أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه أه (قوله وإلا أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالمات شخص لا مال له وبقي ماله كان المشتبه مرتدا أو حريا فكيف يكون الحال فيه لانهما لا يجزئان من بيت المال اللهم إلا أن يقال يجزئان هنا ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم عش أى كاهو ظاهر إطلاق المتن وقضية تعليل الشارح الآتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر أن الأفرع ليس للأخراج بل للتخصيص المخرج وإن كان كلامه إلى الأول أميل بصري وقد ندفع بذلك ما تقدم أن فاعن عش (قوله ويغفر الخ) هل المراد منه أن يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الأغتراف احتمال أن القرعة تؤدي إلى أن يجزئ الواحد منهم بما أخرج من تركه الغير بحسب نفس الأمر أو المراد أنه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت بينهم ومعنى الأغتراف أنا حيث لم نعتز ما هو الأول من كون تجهيز كل لا تقابله عمل تأمل فإن كان المراد الثاني فيظهر أننا نعتبر أقلمه لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الأول كما سمره (قوله لا بذلك) أى تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله وقول الاسنوى الخ) أى معارضا للعلم المذكورة (قوله هذا) أى تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أى نظرا لاحتلال الفريق الأول وحرام أى نظر لاحتلال الفريق الثاني (قوله على القاعدة) أى قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى يقدم المانع ويحتمل قاعدة أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله برد الخ) خبره وقول الاسنوى الخ (قوله بأنه لا يكون حراما الخ) قضية هذا الرد أنه لو اختلط محرم بغيره جازيل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخطيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللاتفاق الأولى مع حرمة على المحرم فلتأمل أه وتقدم استقراء عش القضية المذكورة وأما قولهم ولا يبعد الخ هذا في نفس الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كاهو ظاهر خلافا لما مرع عن عش (قوله على أن ذلك الخ) أقصر على هذا الجواب النهاية والمغني ولعله لا الجواب الأول يمكن أن يعارض بمثله فيقال لا يكون واجبا لإلزام العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أى الجواب العلوى (قوله صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط

على من وقع منه ما يليق لكن في جواز ذلك لغيره العالم نظر (قوله يرد بأنه لا يكون حراما لإلزام العلم بعينه) قضية هذا الرد أنه لو اختلط محرم بغيره جازيل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخطيط على

قيل بجرمته وكذا عند القبر نعم الوقود عندها المحتاج إليه لأبأس به كاهو ظاهر ويؤيد ما مر من التجمير عند الغسل (ولو اختلط) من يصلي عليه بمن لا يصلي عليه كان اشتبه (مسلمون) أو مسلم (بكفار) أو شيد أو سقط لم تظهر فيه أماره حياء بغيره وتعذر تمييز بعضهم من بعض (وجب غسل الجميع) وتكفينهم ودفنهم من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والأخرج من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويغفر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة (والصلاة) عليهم أذلا يتحقق الاتيان بالواجب إلا بذلك وقول الاسنوى هذا تردد بين واجب وحرام فليقدم الحرام على القاعدة يرد بأنه لا يكون حراما إلا مع العلم بعينه وأما مع الجهل فلا على أن ذلك لا يرد في الصلاة أصلا لانه يخصها بالمسلم وغيره نحو الشهيدي نيته ولا في غسل الكافر لأباحته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك (فإن شاء صلى على الجميع) صلاة واحدة (بقصد المسلم) وغيره نحو

ويقول هنا في الأولى اللهم اغفر لي اللهم اغفر لي (أو علي واحد أو احدا) وبالصلاة عليه إن كان (١٨٩) مسلما) أو غير مؤمن شهيد أو يعذر في تردد.

النية للضرورة واعتراض  
بأنه لا ضرورة لما كان  
ال斯基فة الأولى ويجاب  
بأنها قد تنق بتأخير من  
غسل إلى فراغ غسل الباقي  
بل قد يتعين إن أدى التأخير  
إلى تغيير وكذا تتمين الأولى  
لو تم غسل الجميع وكان  
الأفراد يؤدي إلى تغيير  
المتأخر (ويقول) في  
ال斯基فة الأولى اللهم اغفر  
له إن كان مسلما) ولا يقول  
في اختلاط نحو الشهيد بغيره  
اللهم اغفر له إن كان غير  
شهيد بل يطلق ويدفون  
في الأولى بين مقابرنا ومقابر  
السكران (ويشترط) اتفاقا  
(لصحة الصلاة تقدم غسله)  
أو تيممه بشرطه لأنه المنقول  
وتنزيل للصلاة عليه منزلة  
صلاته ومن ثم اشترط  
طهارة كفته أيضا إلى فراغ  
الصلاة عليه (وتكره قبل  
تسكينه) واستشكل الفرق  
مع أن كلا من المعنيين  
موجود فيه وقد يجاب بأنه  
أخف بدليل التنبؤ للفعل  
دونه وأن من صلى بلا طهر  
يعيد وعاريا لا يعيد ثم  
رأيت شيخنا أجاب بذلك  
(فلومات هدم ونحوه)  
كوقوعه في عميق أو بحر  
(وقد تعذر إخراجها)  
منه (وغسله وتيممه لم  
يصل عليه) لفوات الشرط  
واعترضه الأذري

في النهاية لا قوله ويقول هنا إلى المتن وقوله ومن ثم إلى المتن وكذا في المتن لا قوله  
وبرد الخ (قوله) ويقول هنا في الأولى) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين  
بكفار بخلاف بقية الصور كاختلاط الشهيد بغيره بصري أي يطلق الدعاء فيها أخذًا بما في (قوله) أو غير  
نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصل عليه مخفي ونهاية (قوله)  
للضرورة) أي كمن نسي صلاة من الحسن نهاية (قوله) بل قد يتعين) أي أفر دكل بصلاة (قوله) إن أدى التأخير  
إلى تغيير) أي لشدة حرو كثيرة الموتى نهاية (قوله) في الكيفية الأولى الخ) قد يقال في مع ما مر تكرار بصري  
(قوله) ولا يقول الخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لاتفاها المحذور وهو دعاؤه  
بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما  
وفي المجموع عن المتولى لو مات ذي فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في تورث تركه به المسلم منه  
ولا حرمان تركه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادة في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهاً أصبحها القول  
أهال غش عليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعقلها (قوله) غير شهيد) أي أو سقطا لا يصل عليه (قوله)  
ويدفون في الأولى الخ) أي سواء كان الميت الكافر بالغا وصيبا لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال  
المشركين فيها كقار عش قول المتن (وتكره قبل تسكينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأولى  
المبادر للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التسكين خروجه نجس منه كدم ونحوه  
عش (قوله) واستشكل الفرق الخ) أي بين الغسل والتسكين بأن جعل أحدهما شرطاً لصحة الصلاة دون  
الأخر مع أن كلا من المعنيين المذكورين في الغسل من كونه منقولا وتزبل الصلاة عليه منزلة صلته  
موجود في التسكين أيضا كرى (قوله) بأنه أخف) أي ترك السراخف من ترك الطهارة معنى عبارة النهاية  
بأن باب التسكين أوسع من الغسل اه (قوله) وقد تعذر إخراجها منه وغسله الخ) يؤخذ منه أنه لا يصل على  
فائد الطهورين الميت سم ومرعن عش ما يوافق بل قول الشارح كالتأخير ويرد الخ صريح في ذلك (قوله)  
وتيممه) أو بمعنى أو كآخرة النهاية المعنى قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المعتد خلافاً مع المتأخرين  
حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر أخيراً عبارة المعنى لم يصل عليه كأنقله الشيخان عن المتولى وأقره وقال  
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمسور إلى  
أن قال وبسط الأذري الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تفاقمناه عن  
مشايخنا في المتن) وبني تقليد ذلك لجمع لأسباب الفرق على مختار الرافعي فيه تحريز عن إزراء الميت  
وجبر الخطأ اه (قوله) بما منه) أي بأدلة بعضها قوله بل أمته أي أقواها عطف على قوله منه وأفراد الضمير  
باعتبار لفظ ما (قوله) ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد صلته وقتاً وجوب تقديم الصلاة على الدفن  
لا يستدعي إلحاق ذلك بالوقت المحدود عش (قوله) لصحة الصلاة إلى قوله ولما قرر في النهاية ما المعنى لا قوله  
هو لقب إلى سهل (قوله) أن لا تقدم الخ) ويشترط أيضاً أن يجمعها مكان واحد كما قاله الأذري وأن لا يزيد  
ما بينهما في غير المسجد على ثلثمائة ذراع تقريباً تنزيلاً للبيت منزلة الإمام مخفي زان الثانية يؤخذ منه كراهة

الجمع لعدم توقف التسكين عليه بل للأناف أرى مع حرمة على الحرم فليأمل (قوله) ويقول هنا في الأولى)  
أي وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لأن الشهود إن امتنع الصلاة عليه لا يتمتع الدعاء به نحو المغفرة  
وسأني في كلام الشارح (قوله) تقدم غسله وتيممه) انظر فائد الطهورين (قوله) وقد يجاب الخ) قد يقال هذا  
الجواب إنما يصح فرقا لولد على اختلاف الحكم (قوله) وقد تعذر إخراجها منه وغسله وتيممه لم يصل عليه)  
يؤخذ منه أنه لا يصل على فائد الطهورين الميت (قوله) ويرد بأن ذلك الخ) قد يتنازع في هذا لرد وجوب  
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تكن عن القضاء كصلوات المقيم في المحضر فقد راعوا حرمة هنا كما راعوا حرمة ثم  
(قوله) في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة الخ) وفي الروض ويشترط أن لا يكون بينه أو الإمام وبينها

وغيره وأطالوا بما منه بل أمته أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فائد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما  
هو لحرمه الوقت الذي حد الشارع طريقه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

ولا) على (القر على المذهب فيها) اتباع الاو اوين وكالامام العاقبة لا يؤثر فيها كونه اوارا المهي كاسر (ونحو ذلك عليه) بل اثن (في المسجد) خبر مسلم انه عليه السلام صلى على ابي يضاء اى هو لقب امها ومعناه كغلمان ابيض نقاء العرض من الدنس والعيب سهيل واخيه في المسجد وزعم انها كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لها بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا بانى ان قتل زيد في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلافه في ان ذنوبه فيه بشرط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشى في بخره وقال انه نفيس بدقوله مفهوما ظرف المكان حجة عند الشافعى (١٩٠) وقوله مقتضى كلام النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف اهـ ولكان نقول لما قاله

في القاعدة له وجه وجهه لان الظرف المسكن من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعلوما كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه اجنبى عن الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واماماه عن اصحاب فهو لا يمتشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل بشرط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزمر عن انتهاك حرمة واتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود

مساواته وقد مر بعض ذلك اهـ وبؤخذ منه ايضا اهم فورة لفضيلة الصلاة كاسر في صلاة الجماعة على الخلاف فهما كما اشار اليه في شرح الوض بصرى (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سمى على اى المحل الذى تيقن كون الميت فيه ان علم ذلك ولا فلا يتقدم على شىء من القبر لان الميت كالامام فان تقدم فيها بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا ويبنى ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع عـش (قوله ولقب امها الخ) فيه نوع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فردا ومعناه بحسب اصل الوضع لا في حال كونه لقباً لانه يستدل لادالة له على الشخص وكان ماخذ كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى ابرادما ذكر عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها انصبا واسمها اى اخى سهيل هل البيضاء وصف امها لا اسما عدو في تركة الصغاني اذا قالت العرب فلان ابيض وفلانة بيضاء فاعلمنى انى العرض من الدنس والعيوب اهـ بصرى (قوله في المسجد) اى فى مسجده عليه السلام وصلى ايضا فى مسجد بنى معاوية على اى الربيع عبدالله بن عبدالله بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب التور فيما كتبه على ابن سيد الناس فى الوفود عـش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لا الخ (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله فى الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال أصحابنا الخ) ان كان المراد بالحسى المدرك بحاسة البصر خاصة اتجه هذا التفرع ولا لعل نال لان القذف محسوس بحاسة السمع بصرى (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) اى لازما او متعديا (قوله بعكسه) اى بشرط وجود القاذف لا المقتوف (قوله لما ذكره) اى عن الاصحاب من اشتراط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المبحوث) اى الذى بحث (قوله في هذه) اى صورة الابدال بالادل (قوله فتأمل ذلك فانه الخ) لا يخفى على المتأمل ما فى هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتأمل مع رعاية القواعد (قوله وخبر) الى المتن فى النهاية والغنى لا قوله وقد صلى الى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعفه احمد وابن المنذر والبيهقى معنى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله فى القران فى قوله تعالى وإن اسأتم فلها نهاية (قوله منه) اى من إدخاله (حرم) اى إدخاله نهاية (قوله حيث كانوا استة) الخ مفهومه ان ما دون الستة لا يطلب منه ذلك وفى سم

أى الجنزة فى غير المسجد فوق نائمة ذراع تقر بها اى قال فى شرحه وأن يحجم بهما وكان واحد تنزىلا للجنزة منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة فى الامام والمأموم فى سائر الصلوات تاتي هنا (فى المتن ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وجهه سببها فى هذا المثال دون الاثنى (قوله فتأمل ذلك فانه مهم) لا يخفى على المتأمل ما فى هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا استة فاكثر) قال فى العباب فان كانوا استة فقط وقف واحد مع الامام فى صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسى حال صدورهم من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى فى أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة الى اخره ما لو أبده بالدار كان قتله أو ذنوبه فى الدار ولا يمتد له مقتضى القاعدة بناء على أن القتل منزل منزلة الحسى أنه يشترط فيه وجودهما فيه والى القذف وجود القاذف فقط لكن المبحوث فى هذه انه لا بد من وجودهما فيها فى الصور وتبين وجهان هذه القاعدة لما لم تطرد وجب تحريمه على القاعدة المطردة هي أن القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة فى المسجد ثلاثى له ضعيف والرواية المشهورة ثلاثى عليه وقد صلى عمر والصحاب على أنى بكرضى الله عنهم فيه وروى عمر بالصلاة عليه فيه فنقذهما الصحابة وكل من هذين فى معنى الاجماع نعم إن خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا استة فأكثر (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) للنجس الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد  
 اوجب اى غير له كما في  
 رواية المقصود مع التقص  
 عن الثلاثة لا الزيادة عليها  
 ومن ثم قال كثرو في مسلم  
 ما من مسلم يصلي عليه امة  
 من المسلمين يبلغون مائة  
 كلهم يشفعون له لا شفعا  
 فيه وفيه ايضا مثل ذلك في  
 الاربعين ويحث الزركشي  
 وقال بعضهم ان الصفوف  
 الثلاثة في مرتبة واحدة في  
 الفضلة وهو ظاهر لا في  
 حق من جاء وقد اصطف  
 الثلاثة فالفضل له كما هو  
 ظاهر أن يتجرى الاول  
 لانا انما سونا بين الثلاثة  
 للثابت كوما بتقديم كلهم  
 للاول وهذا متفق منا ولولم  
 يحضر للاستة بالامام وقف  
 واحد معه واثنان صفا  
 واثنان صفا واذا صلى عليه  
 خضر من يصل صلى ندبا  
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى  
 على قبور جماعة ومعلوم  
 انهم لما دفنوا بعد الصلاة  
 عليهم ومن هذا أخذ جمع  
 انيس تأخيرها عليه الى  
 بعد الدفن وتقع فرضا  
 فينبويه وبثوابه وإن  
 سقط الحرج بالاولين لبقاء  
 الخطاب به ندبا وقديكون  
 ابتداء الشيء سنة واذا وقع  
 وقع واجبا كحج فرقة تأخروا  
 عن وقع باحرامهم الاحياء  
 الا (ومن صلى) ندب له  
 انه لا يعبد على الصحيح

على حج بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى  
 العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام وصفا واحدا لعدم  
 ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد له ووجهه اهو فضيلة انهم لو كانوا الثلاثة  
 وقفا خلف الامام لو قيل يقفوا احدهم الامام واثنان صفا لم يعد لقر به من الصفوف الثلاثة التي طلبها  
 الشارع واما لو كانوا اربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة ما طلبه الشارع من  
 الثلاثة الصفوف ايضا ع وش قوله ولو قيل الخ يأتي في الشرح ما يؤيده قوله واما لو كانوا اربعة الخ  
 لا ينبغي انه عين ما قدمه من سم (قوله) والمقصود اى من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجر عطفا على النقص  
 (قوله قال) اى المصنف (قوله ويحث الزركشي) عبارة النهاية ولهذا اى للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة  
 الصف الواحد في الفضلة كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض  
 بهما قال الرشدي قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كدأى بما بعده اى عبارة البصري قوله لم بعد الثلاثة  
 لعله بعد استكمالها و عبارة المغني وهنا فضيلة الصف الاول و فضيلة غيره سواء بخلاف بقية الصلوات للنقص  
 على كثرة الصفوف هناك ومقتضاها بل صريح ان الثلاثة فاكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضلة خلافا  
 للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا في حق من جده الخ) اقره ع (قوله ان يتجرى الاول) اى بعد الثلاثة  
 كما تقدم عن النهاية ويحتمل ان المراد الاول من الثلاثة (قوله لو لم يحضر الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث  
 كانوا ستة الخ (قوله) وقفوا احدهم الخ فضيلة ان اقل الصف اثنان ولا يجعلت خمسة صفين والامام  
 صفا ع (واثنان صفا) (فرع) بدأ كد كما في البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة  
 كيوم عرفة والعيدوا عاشر ايام الجمعة وليتها وحضور دفنتها به معنى قال ع وش ولعل وجه التاكيد ان  
 موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة ليستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اخبر له الموت في تلك  
 الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اهو قول المتن (فحضر من لم يصل) اى قبل الدفن او بعده معنى  
 ونهاية (قوله ندبا) الى قوله فيجوز في النهاية لا قوله ندبا واما ما عليه وكذا في المغني لا قوله وهذا الى  
 وقع (قوله انه يسن تأخيرها) اى لمن حضر بعد الصلاة عليه مسارعة دفنه ع وش (قوله وتقع فرضا)  
 اى تقع صلاة من يصل فرضا كالاولى ونهاية ومعنى (قوله سقط الخ) عبارة النهاية والمغني لا يقال سقط  
 الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لاننا نقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو ووضح ذلك  
 السبكي رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجدد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم  
 وحفظ القرآن وصلاة الجنازة اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل  
 فرض باثم بتركه مطلقا اهو (بالاولين) الاول بالاولى (ندبا) ينبغي إسقاطه كاعلم عامر عن النهاية والمغني  
 (وقديكون) جواب ثان اى لو شئنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية فلا لانه قد يكون الخ  
 (قوله كحج فرقة) عبارة الابعاب والنهاية والمغني كحج التطوع واحدا خصال الواجب المخير (قوله الآتي)  
 اى في السر كردى قول المتن (ومن صلى) اى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اى لا يستحب له اعادة  
 لافى جماعة ولا انها اعادة ومغني قال ع وش قوله مر لا يستحب له اعادة اى فتسكون مباحة اى

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة  
 الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام وصفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة  
 فيه نظر والاول غير بعيد له ووجهه اهو وبحث الزركشي عبارة شرح الروض قال الزركشي قال بعضهم  
 والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الفضلة اهو (قوله لا بعد الدفن) اى بعد وجوب الصلاة عليه قبل  
 الدفن كما هو ظاهر لما تقدم انه يجب تقديمها على الدفن ويجزم دفنها قبلها (قوله ندب له انه لا يعبد) قال في شرح  
 الروض اى سواء صلى منفردا او جماعة اعادة في جماعة او منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده  
 اهو فقيه تصريح بعدم استحباب اعادة في جماعة بخلاف بقية الصلوات التي تطلب الجماعة فيها قال

خلافاً للتحفة (قوله لا يتنفل بها) أى معنى انه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعاً بانه (قوله ومرفى التيمم الخ) عبارة عن التيمم نعم فاقصد الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يظهر به فانه بعيد كما افق به الغفال اه زاد النهاية وقياسه ان كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصل هنا ويعد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها او لا فيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال س وقوله مرفى فانه بعيد الخ ينبغي ان محل طلب إعادة تيمم ما يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفى الاعباب ومحلها يضاهى التراب إذا كان محل يغلب فيه فقد الماء اخذاً ما مرفى التيمم اه قال ع وش قوله مرفى بل لا ينبغي الخ عبارة عن باب التيمم والا وجه جواز صلاته أى التيمم عليه مطلقاً وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه ومنه تعلم ان ما هنا جرى فيه على غير ما ستوجهه ثم اه (قوله وإذا عاذاخ) أى ولو كان منفرداً وفعل ما سراجاً ش عبارة عن اسم قال مرفى ظاهر كلامهم جواز إعادة تيمم ولو منفرداً او أكثر من مرة ووجهان المقصود الدعاء انتهى (قوله وقعت له نفلاً) أى كافى المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضاً كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء له وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض بقيتها نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لانها نفل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة لإعادة تيممها أيضاً اختلف فيها هل الفرض الاول والثاني وما هنا فالأعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين ان يصلى منفرداً او جماعة ويقطعوهما عن عبارة اسم هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم من محل فعلى انها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الاعيان اه (قوله أى لا يندب) إلى قوله بل يظهر في النهاية الا قوله وقضيته إلى المتن وقوله لان قتلى إلى ويحرم وكذا في المتن إلا انه مال إلى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة او اربعين الخ) أى انتظار كالمم إذا كان الحاضر دونهم لان هذا العدد مطلوب فيها وفى مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعين قبل وحكمته أنه لم يجتمع اربعون إلا كان لله فيهم ولى وحكم المائة كالاربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال ع وش وجرت العادة الا بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعدان يقال بسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للبيت حيث غلب على الظن انهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه اه (قوله للحديث) أى المتقدم في شرح ويسن جعل صفوفهم الخ (قوله للامر السابق) او لتكتمهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى وقال ع وش ويؤخذ من هذا التعليل انه لو علم عدم صلاتهم على القبر اخروا زيادة المصاين حيث امن من تغييره على هذا يجعل ما تقدم بالماشم عن سم على المنهج عن مرفى اه (قوله او الجماعة الخ) عطف على قول المتن زيادة مصليين سم (قوله بل يحقوا) أى الصلاة والا لى إذا صلى عليه من يسقط به الفرض معنى (لحضور ولى) أى عن قرب نهاية ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعاً لما تقدم في المتن (قوله بلا بأس بذلك) أى بانتظار الولي إذا جرى حضوره عن قرب نهاية ومعنى (قوله على ما مر الخ) أى من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) أى فصيح الاحتجاج به (قوله بل يصل الخ) أى وصلت عليه الصحابة معنى قول المتن (او عكس) أى كل منهما بانه (قوله وبه) أى مرفى ظاهر كلامهم جواز إعادة تيمم ولو منفرداً او أكثر من مرة ووجهان المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم فاقصد الطهورين) في شرح مرفى نعم فاقصد الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يظهر به يعيدها الغفال في فتاويه وقياسه ان كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصل هنا ويعد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليه او لا فيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي ان محل طلب إعادة تيمم ما يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم من محل فعلى انها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الاعيان (قوله او الجماعة اخبرين) عطف على قول المتن لزادة المصلين (والجمهور بانه لا جرح عن مثل فعله) ان كان غيره عليه الصلاة

لا يتنفل بها ومرفى التيمم حكم ما إذا وجد الماء بعدها مع حكم صلاة نحو فاقصد الطهورين وإذا عاذا وقت له ففلا فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أى لا يندب التأخير (لزيادة مصليين) أى أكثرهم وإن نازع فيه السبكي واختار وتبعه الاذرعى والزركشى وغيرهما انه إذا لم يخش تغيره ينبغي انتظار مائة او اربعين رجى حضورهم قريباً للحديث او لجماعة اخرين لم يلحقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بهانم تؤخر لحضور الولي إن لم يخش تغيره وعبر في الروضة بلا بأس بذلك وقضيته ان التأخير له ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر اول فرع الجديد (وقال نفسه كثيره في الغسل والصلاة) وغيرهما الخبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسئلة براكان او فاجراً وإن عمل الكبائر وهو مرسل اعتضد بقول أكثر اهل العلم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذى قتل نفسه اجاب عنه ابن حبان بانه منسوخ والجمهور بانه لا جرح عن مثل فعله (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر او عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلى العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما  
في حاضرين او غائبين  
(والدفن بالمقبرة افضل)  
لشكثرة الدعاء له بتكرير  
الواثرين والمارين ودفعه  
صلى الله عليه وسلم بحجرة  
عائشة لان من خواص  
الانبياء انهم يدفنون حيث  
يموتون وفناء القفال بكرة  
الدفن بالبيت ضعيف  
وبحث الاذعى ندب غير  
المقبرة لنحو شبهة بأرضها  
او ملوحة او ندوة او  
لنحو مبتدعة او فسقة  
فساظهارها وندب دفن  
الشهيد بمحل اى ولو قرب  
مكة ونحوها بما يأتى لان  
قتل احد قتلوا للدينة  
فامر صلى الله عليه وسلم  
بردمهم لمضاجعهم فردوا  
اليها صححه الترمذى وبحرم  
نقله المقبرة إن أدى  
لانتفجاره بل يظهر انه لو  
خشى انتفجاره من حمله عن  
محل موته وجب دفنه به إن  
امكن ولو لمسكه (ويكره  
المبيت بها) لغير عذر كما  
هو ظاهر لما فيه من الوحشة  
نعم لو قيل بنده حيث يتيقن  
انتفاء الوحشة وجعله ذلك  
على دوام تذكر الموت  
والبلى المستلزم للاعراض  
عما سوى الله تعالى لم يبعد  
اخذنا من الخبر الاقنى انها  
تذكر الاخرة (ويندب ستر  
القبر بثوب) مثلاً عند ادخال  
الميت فيه (وإن كان الميت  
رجلاً) لتلا ينكشف

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالخامس اربع مسائل ولو قال المصنف لو نوى المأموم الصلاة على غيره من  
نواه الامام لشمع الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن فى افضل مقبرة بالبلد  
كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورقة بدفن فى ملكى او فى ارض التركة والى اياقون فى المقبرة  
اجيب طالما بان رفته بعض الورقة فى ارض نفسه لم ينقل او فى ارض التركة فللباقين لا المشتري ونقله والاولى  
تركه وله الخيار إن جهل والمدفن له إن لم يمت او نقل منه وإن تنازعوا فى مقبرتين لم يوصى بالميت بشئ وقال  
ابن الاستاذ إن كان الميت رجلاً اجيب المقدم فى الصلاة والغسل فان استورا اقرع وإن كان امرأة اجيب  
القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذعى عمله عند استواء الترتين ولا فيجب ان ينظر إلى ما هو اصلح  
للبيت فيجاء بالداعى اليه كالمكان (احدهما اقرب او اصلح او مجاورة الاختيار والاخرى بالقدم من ذلك  
بل لو اتفقوا على خلاف الاصلاح منعهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مقصورة او اشترها  
ظالم بمال خبيث ثم سلبها او كان اهلها اهل بدعة افسق او كانت تربتها فاسدة للملحة ونحوها او كان  
نقل الميت اليها يؤدى إلى انتفجاره فالأفضل اجتنابها بل يجب فى بعض ذلك كما هو ظاهر ولو مات شخص  
فى سفينة وامكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لو مهم التأخير ليدفنه فيه والاجل بين لو حين  
لتلا ينتفخ والى ليذبه البحر إلى من علمه بدفنه او نقل بشئ لينزل إلى القرام لم يأثموا وإذا اتفقوا بين لو حين  
او فى البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم فى مقبرة  
الكفار ولا عكسه وإذا اختلفوا دفنوا فى مقبرة مستقلة كأمرو مقبرة اهل الحرب إذا اندرست جاز ان تجمل  
مقبرة للمسلمين ومسجدا لان مسجد النبي ﷺ كان كذلك ولو حفر شخص قبراً فى مقبرة لا يكون احق  
به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى أرض يموت لكن الاولى ان لا يراحم عليه اى إذا مات وحضر ميت  
آخر ولم يدفن فيه احدهم ونهاية (قوله وافتأ القفال الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية وفى فتاوى القفال  
ان الدفن بالبيت مكروه قال الاذعى لان تدعو اليه حاجة ومصلحة على ان المشهور انه خلاف الاولى  
لا مكروه اه قال سم ويحاج بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما  
احدهما المتأخرون كما تقرر فى محله (قوله لنحو شبهة الخ) اى شبهة غصب وادخل بالنحو كون ثمنها خبيثاً  
(قوله والنحو مبتدعة الخ) اى كظلمة ولعل العبرة بغالب اهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى او كان  
اهلها اهل بدعة الخ (قوله وندب الى اخر) عطف على ندب غير المقبرة (قوله لان قتلى احد الخ) فديقال قضية  
هذا الدليل وجوب دفنه بمحل لا ندبهم إلا ان ثبت ما يصره عن الوجوب (قوله ويجرم نقله) اى نقل  
الميت مطلقاً بقية معنى (قوله ولو لمسكه) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره المبيت بها) اى المقبرة  
وفى كلامه لشعار بعدم الكراهة فى القبر المنفرد قال الاسنى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء  
او فى بيت مسكون انتهى والفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة  
نهاية ومعنى (قوله لما فيه من الوحشة) يؤخذ منه ان عمل الكراهة حيث كان منفرداً فان كانوا جماعة كما  
يقع كثير فى زماننا فى المبيت ليلياً لجمعة لقرءان او زيارة لم يكرهه معنى (قوله عند ادخال الميت الخ)  
مقومه انه لا يندب ذلك عند وضعه فى النعش ويبنى ان يكون مباحاً ش (قوله لتلا ينكشف) اى ولانه  
ﷺ ستر قبر سعد بن معاذ معنى ونهاية (قوله كان الخنى وامراً آكد) اى منه لرجل ولا امرأة

والسلام ايضا لم يصل عليه اشكل جواب الجهور بانه يقتضى جواز تركها لها ايضا والمفهوم من المذهب  
خلافه لان يقال الزجر مثل ذلك خاص به عليه السلام وإن كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يحتاج جواب  
(وافتأ القفال بكرة الدفن بالبيت ضعيف) قال فى شرح الروض على ان المشهور انه خلاف الاولى  
لا مكروه اه ويحاج بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما بما احده  
المتأخرون كما تقرر فى محله (قوله لان قتلى احد الخ) فديقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بمحل لا ندبه  
(قوله فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلب رده اليه

(بسم الله) أى أدخلك (وغل) (١٩٤) ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدفك للاتباغ بشند صحيح وفى رواية ستة بدل

أكد من الحثى نهاية معنى قول المتن ويقول (بسم الله) ويسن أن يزيد من الدعاء ما يناسب الحال  
معنى ونهاية أى كاللهم افتح ابواب السماء لروحه وأكرم زله وسع مدخله وسع له فبرعش (قوله)  
الذى يدخله) أى وإن تعدد عرش (قوله) أى أدفك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله) وفى رواية ستة (الخ)  
قد يقال وعليها فيبقى الجمع بينهما بأن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى ستة رسول الله وهو أكل أو على ملة  
رسول الله وستة (قوله) وفى أخرى زيادة (بالله) لم يبين الشارح محلها والذى عليه العمل ذكرها اثر باسم  
الله فليحرج جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله والله وعلى ملة أو ستة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأنها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وستة رسول الله وتصريح بمحل باقة قول المتن  
(ولا يفرش تحته شيء) قال البغوى لا بأس بأن يسقط تحته جنبه شيء لأنه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطعة  
حرام واجاب الاستصحاب بأن ذلك لم يكن صادرا عن جل الصحابة ولا برضاهم وإنما فعله شقرا كراهية أن  
يألبسها أحد بعده <sup>عليه السلام</sup> وفى الاستيعاب أن تلك القطعة أخرجت قبل أن يحال التراب معنى ونهاية قال  
عرش قوله مردوف الاستيعاب الخ معتمد اه (قوله) ولا يوضع) إلى قوله انتهى إلى المغنى الإقوله قيل وإلى  
المتن فى النهاية (قوله) بكسر الميم) وجمعها غاد يفتحها سميت بذلك لأنها ألتوضع الحد عليها نهاية ومعنى  
(قوله) أى يكره ذلك) ظاهره الأقتصار على الكراهة وإن كان من التركة وفى الوارث قاصروا له ولغير مراد  
سم (قوله) لما فيه من إضاعة المال) أى بل يوضع بدلها حجرا ولينة يفضى بخده إليه أو إلى التراب كما مر  
الإشارة إليه معنى ونهاية (وإن أخرجت من الفرس) أى وهو الصواب معنى (قوله) وكان قائله غفل عن  
قول الشاعر (الخ) أى وعن نص النحاة على جواز ملة فى المتون وقد ذكره صاحب اللغية بقوله هو أى الواو  
انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله وعن تنجيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان  
والقوا الايمان سم (قوله) عطف العيون (الخ) بالجر بدل من قول الشاعر ويحمل نصبه بنزع الخافض أى  
بعطف الخ (قوله) المتعذر) صفتوه (قوله) لإضمار الخ) مفعول له للعطف أو حال من فاعله المحذوف قول  
المتن (فى تابوت) أى أو نحو من كل ما يحول بينه وبين الأرض عرش (قوله) لأنه بدعة) إلى قوله فأن لم يوص  
فى النهاية والمغنى الإقوله بل لا يبعد إلى وتنفذ (قوله) بتخفيف التحتية) أى سكن الدال معنى (قوله) بكسر  
اوله (الخ) وهو أفصح من فتحه وحكى فيه الضم أيضا نهاية (قوله) أو تهوى (الخ) أى الميت بجزيق أو لدغ  
نهاية ومعنى ذلك معطوف على كون الدفن (الخ) (قوله) لو كان إمراة (الخ) أى قاله المتولى للإسماء الاجانب  
عند الدفن وغيره معنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله)  
بل لا يبعد وجوبه (الخ) أقره عرش (قوله) وتنفذ (الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنفذ وصيته إلا فى هذه  
الحالة اه أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة فى المتن والشرح (قوله) (إن رضوا) يتالم مع  
إطلاعهم الا فى الفرائض فى مؤن التجبيز وتصريحهم بالخوض معناه من المندوبات بصري أقول تقدم  
فى شرح والخوض مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله) بما كره) أى فإذا كان غير عذر قول المتن  
(ويجوز الدفن (الخ) أى للسلم اما موى أهل الذمة فسبأ أن يشاء الله تعالى فى الجزية أن الامام بمنعهم  
من إظهار جنازتهم نهاية ومعنى (قوله) بلا كراهة) كذا فى النهاية والمغنى (قوله) لما صرح (الخ)

ملة وفى أخرى زياد قوله بالله  
(ولا يفرش تحته شيء) ولا  
يوضع تحت رأسه (معدة)  
بكسر الميم أى يكره ذلك  
لما فيه من إضاعة المال أى  
لكنه لنوع غرض قد  
يقصد فلا تنافي بين العلة  
والمعلل لأن محل حرمة  
إضاعة المال حيث لا غرض  
اصلا قيل تعبيره فيه ركة  
لأن المدة غير مفروشة فإن  
أخرجت من الفرس لم يبق  
لها عامل يرفعها اه وهو  
عجيب وكان قائله غفل عن  
قول الشاعر  
وزججن الحواجب والعيونا  
عطف العيون لفظا على  
ما قبله المتعذر اضمار العامله  
المناسب وهو كلن فكذا  
هنا كما قدرته (يكره دفنه فى)  
تابوت (إجماعا لأنه بدعة  
(إلا) لعذر ككون الدفن  
(فى أرض ندية) بتخفيف  
التيحية (أو رخرة) بكسر  
اوله وفتحها أو بها سباع  
تخفر أرضها وإن أحسكت  
أو تهوى بحيث لا يضبطه  
إلا التابوت أو كان إمراة  
لا يحرم لها فليكره للمصلحة  
بل لا يبعد وجوبه فى مسألة  
السباع إن غلب وجودها  
ومسألة التهوى وتنفذ  
وصيته من الثلث بما تدب  
فأن يوص فى رأس المال  
إن رضوا ولا تنفذ بما كره  
(ويجوز الدفن ليلا) بلا

كراهة خلافا للحسن وحده مع انه استدل بخبر مسلم لا يدل له وذلك لما صرح به <sup>عليه السلام</sup> فلهو وكذا الخلفاء الراشدون عبارة



(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكالصلاة ذات السبب الآتي (إذ لم يتجره) لأن سببه هو الموت متقدماً أو مقارناً أما إذا تجرأ في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كإتيان الخبر مسلم عن عبيدة بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات نأنا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيمن وإن تفرق فيمن هو متنازل ذكر وقت الاستواء الطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع أنهم أجابوا عنه بأن الإجماع على ترك العمل بظاهرة في الدفن وعن آخرين أنهم أجابوا بأن النبي إنما هو عن تحريم هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فمذهبه المكروه وهو مراد

الحديث قال وهذا أحسن من الأول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح إلى الطلوع والعصر إلى الغروب فلا يحرم فيه وإن تحرى كما قاله الأسنوي وغيره واستدلوا بالخبر وكلام الأصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد أنه لا فرق عليه فليس من التحريم التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمهم البطان في التحريم بأن فيه رخصة الشرع وهذا لا رخصة فيه بوجه وإن لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا فرق فيما ذكره وهنا بين حرم مكة وغيره وبشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وما يؤيد اتحاد المحليين المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كيوثم وأن الأصحاب هنا أطلقوا الكراهة عند التحريم واختلفوا ثم هل تكره أو تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع قياسي الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وإن تحرى كيوثم وأفرقها ما مر

عبارة النهاية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً قول المتن (ووقت كراهة الصلاة) أي بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله كالصلاة) أي وقيا ساغلبها (قوله الآتي) أي انفاءً للتنبيه (قوله متقدماً) أي باعتبار الابتداء (أو مقارناً) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي سبباً يحترزه في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصبح أمراً ولا لفحص المقتضود وأما نأنا فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المؤداة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الإصرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد مع عبارة النهاية فإن تجرأ كرهه كإتيان المجموع ما زاد المعنى واقتضاه كلام الروضة وإن اقتضى المتن عدم الجواز وجرى عليه شيئاً في شرح منجه ويمكن عمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبه (قوله كما يأتي) يعني بالمعنى الآتي عن المجموع (قوله وأن تفرق) يضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذكر الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم بجري (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الإصرار سم (قوله أجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) وهو الخ أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) أي ولا يكره معنى ونهاية (قوله بالخبر) أي المارفاً ومفهوماً (قوله) لكن نوزع فيه الخ عبارة المعنى والنهاية وصوب في الخادم كراهة تحريم الاوقات كلها وهو الظاهر (قوله فلا فرق) أي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيكره في كلها مع التحريم (قوله) وعليه أي النزاع المذكور (قوله لتعليم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطان) أي بطان الصلافة وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير إلى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تخفraz زيادة المصلين (قوله فيما ذكره الخ) أي من الكراهة أو الحرمة مع التحريم (هنا) أي في الدفن (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله ما مر) أي في الصلاة (قوله اتحاد المحليين) أي الدفن والصلاة (قوله المعتمد الخ) فاعل يؤيد (قوله أنه الخ) بيان للمعتمد المذكور (قوله كيوثم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وإن الأصحاب الخ) عطف على قوله المعتمد ومحط التأييد قوله قال جمع الخ (قوله بقياسه) أي التحريم في الصلاة (قوله كيوثم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله وأفرقها) عطف على اتحاد المحليين يعني بما يؤيد افتراق المحليين إمران أحدهما ما مر قبيل التنبيه عن الأسنوي والثاني ما قاله الخ ولكنهما مرودان لما يظهر من قوله ولك الخ ثبتت أنهما متعديان أقوى الاشكال ثم أجاب عنه بقوله ويفرق الخ كرهى (قوله بخلافه) أي التحريم في الصلاة فيعلم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه) أي بخلاف المنع في الصلاة فيعلم التحريم وعدمه (قوله ولك أن تقول الخ) أي إراد التأييد الافتراق بما ذكر (قوله فمن ثم انتفى النهي) في هذا التفريع تأمل (قوله) وهذا أي بعدم افتراق المحليين فيما ذكر (قوله واختلافهما في حرم مكة) أي حيث بكره الدفن مع

(قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصبح أمراً ولا لفحص المقتضود وأما نأنا فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المرادة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الإصرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) وهو الإصرار (قوله بأن المعتمد الخ) اعتمده مر

عن الأسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحريم على الاوقات الزمانية بخلافه ثم وما قاله هنا أنه عند عدم التحريم لا كراهة بخلافه ثم ولك أن تقول لها هنا من جنس السبب المتقدم والمقارن كما تقررها وهو كذلك لحرمة أو كراهة فيه الاعتدال التحريم فكذلك هنا فانتم انتفى النهي عند عدم التحريم نظر السبب بسمه هنا وكم بهذا يتجه ترجيح المعتمد المذكور أنه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمني لأن المدار على التحريم وهو عام في الوقتين ثم فكذلك هنا ويفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما تميزت فيه عليها في غير المصاحفة

التحرى فيه بخلاف الصلاة (قوله الآنية) أى في الاعتكاف كرى (قوله فيه) لعله متعلق بمريدها والضمير لحرم مكة (قوله وإن تحراها) أى أوقات السكراة (فيه) أى في حرم مكة (قوله) ولم يؤمر (الخ) عطف على قوله ناسب الخ (قوله إلى خارجه) أى خارج حرم مكة والثاني باعتبار المضاف إليه وكذا ضمير في غيرها (قوله لا يمرين) أى فوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المراغة بالتحري (قوله فانه الخ) علة لتفاد الأمر الأول (قوله وأيضا الخ) علة لتفاد الأمر الثاني (قوله والحاصل الخ) أى حاصل الأمرين المتقتضين لاختلافهما في حرم مكة (قوله ان من شأن المصلى كونه الخ) أى وقد أذن له الشارع في أن يصلى فيه في ساعة شاء بقرينة قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أى ولم ياذن الشارع بفعله في أية ساعة أريد بل نهى عن تحري أوقات السكراة له (قوله فصورت الخ) أى فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه سم (قوله الأفضل للدفن منهما) (فرع) يحصل من الاجر بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معها أى من منزله مثلا قيراط ويحصل منها وبالجملة معه إلى تمام الدفن لا للواراة فقط قيراطان لخبر الصحيحين من شهد الجنائز حتى يصلى عليها قيراطا ومن شهد بها حتى تدفن ورواية البخاري حتى يفرغ من دفنها قيراطان قيل والفقير اطان قال مثل الجباين العظمين ومسلم أصغرهما مثل ذلك بقيراط الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قيراط في احتمال لكن في صحيح البخاري في كتاب الإيمان التصريح بالاول ويشهد الثاني مارواه الفقير اطان قال مثل الجباين جنازة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قيراط وما تقرر علم أن لوصلى عليه ثم حضر وحده مكث حتى دفن لم يحصل له القيراط الثاني كصرح به في المجموع وغيره لكن له أجر في الجلمة ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل تعدد القيراط بتعدد دعاها وانظر الاتحاد الصلاة قال الأذرى الظاهر التعدد وبه إجاب قاضى حماد البارزى وهو ظاهر معنى وكذا في النهاية الاقوله قيل إلى وما تقرر قال عرش قوله ووضلى عليه ثم حضر وحده الخ أى مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه أى ولم يصل على الجنائز (قوله أى فاضل) إلى قوله لنعم في النهاية الاقوله أو زيادة إلى المتى وقوله بل يجبان نظير ما مر وكذا في المعنى الاقوله وسيعلم إلى المتى (قوله بخلافهما) أى فأنهما خلاف السنة (قوله بالجص) بفتح الجيم وكسر هاء رماوى (قوله وقيل الجير) وهو التورة البيضاء (قوله لا تطيبينه) أى لا يكره تطيبينه لأنه ليس للزينة به (قوله والبناء عليه) أى يكره البناء على القبر في حرم القبر وهو ما قرب منه جدا وخارج الحرم هذاف غير المسبلة وما الخ بها كما يشير إليه الشارع وما فيها سيأتى كرى (قوله لم يكره البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسبلة محل تأمل ثم رايت الشارع صرح به فيما سيأتى بصري عبارة عرش ينهى ولو في المسبلة وينهى أيضا ان من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينشئ قبل بلاميت لدفن غيره اه وقوله وينهى أيضا الخ سيأتى عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعل المراد به هتالبناء بالجص للمعنى المتقدم أى التبعض والا لمدخل له في دفع نحو النش (قوله بل قد يجبان الخ) أقره عرش (قوله نظير ما مر) أى في شرح أقل القبر حفرة تمتع الرائحة (قوله) وسيعلم من هدم ما في المسبلة الخ (أى فافهم أن ذلك يخص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) أقر المعنى الاعتراض عبارته (تنبيه) ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسبلة مكروه ولكن يهدم فانه اطلاق في البناء وفصل في الهدم بين المسبلة وغيرها ولكن صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المتمدن فلوصرح به هنا كان أو في أقل قيل يؤخذ من قوله هدم الحرمه اجيب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

المضاعفة التي لا توجد في غيرها وأيضا فالتحرى المتنج لمراغة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع <sup>عليه السلام</sup> لا تمنعوا احدا طاف وصلى أية ساعة شاء ولا كذلك الدفن في الأمرين فانه ليس من شأن الميت أن يخرج به من الحرم فلا يخشى فوت شيء أو أيضا فتحري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيرها إلى خروج الوقت المكروه فيه مراغة ظاهرة فتأمل ذلك فانه مهم والحاصل ان من شأن المصلى كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مراغمة الدفن ليس من شأنه ذلك فنصورت المراغة فيه (وغرها) أى الليل ووقت السكراة وهو ما بقى من النهار (افضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما لا مندوب بخلافهما نعم ان خشى من التأخير إلى الوقت المندوب تغير حرم أو زيادة على الاسراع المطلوب نذب تركه فيما يظهر (ويكره تجصيص القبر) أى تبييضه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا ها أو احدهما لا تطيبينه (والبناء) عليه في حرمه وخارجه نعم ان خشى نيش أو حفريه أو هدم سيل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لأنه لما كان من شأن المصلى ما ذكر كان فيه مراغة (قوله) فنصورت المراغة فيه (أى فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه) (قوله) وسيعلم من هدم ما بالمسبلة حرمة البناء فيها (أى فافهم أن ذلك يخص لما هنا

عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند راسه أو في غيره نعم بحث الأذري حرمه كتابة (١٩٧) القرآن لعرضه للامتنان بالدوس

والتنجيس بصدد الموق  
غندتسكار الدفن ووقوع  
المطر وندب كتابة اسمه مجرد  
التعريف به على طول  
الستين لاسيما القبور الانبياء  
والصالحين لانه طريق  
للاعلام المستحب ولما  
روى الحاكم النبي قال  
ليس العمل عليه فان ائمة  
المسلمين من المشرق الى  
المغرب مكتوب على قبورهم  
فوق عمل اخذ به الخلف عن  
السلف ويرد منع هذه الكلية  
وبفرضا فالبناء على قبورهم  
اكثر من الكتابة عليها في  
المقابر المسيلة كما هو مشاهد  
لاسيما بالبحرين ومصر  
وتحوها وقد علوا بالنبي  
عنه فكذلك في فان قلت هذا  
اجماع فعلي وهو حجة كما  
صرح به قلت ممنوع بل  
هو اكثري فقط اذ لم يحفظ  
ذلك حتى عن العلماء الذين  
يرون منعه وبفرض كونه  
اجماعا فعليا فعل حجته كما  
هو ظاهر اتمامه عند صلاح  
الازمنة بحيث يتفقد فيها  
الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وقد تعطل ذلك  
من منذ ازمة (فرع)  
يسن وضع جريدة خضراء  
على القبر للاتباع وسنده  
صحيح ولا تخفف عنه ببركة  
تسبيحها اذ هو اكل من  
تسبيح اليايسة لما في تلك من  
نوع حياة وقيس بها ما اعتيد

شروط الصلاة ان غرس الشجرة في المسجد مكروه ثم قال فان غرس قطع وجمع بعضهم بين كلامي المصنف  
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمه على ما اذا بنى على  
القبره او يبنيا سكن فيه والمعتمد الحرمه مطلقا اهـ وقوله وجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله على الثلاثة)  
وهو التجصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشى نبشه والدفن غلبه وكان يتحفظ عن  
ذلك بكتابة اسم صاحبه لمزيد احترامه حيث فلا يعد استثناء ذلك على المذهب فليتأمل لإعجاب اهـ سم و تقدم  
وبأني مثله عن ع (وغيره) شامل للقرآن (قوله) بحث الأذري حرمه كتابة القرآن لعرضه للامتنان  
بالدوس الخ) هذا المحذور وغيره يحمق فالمتعمد اطلاق الاصحاب اى الشامل لكتابة القرآن ويكره ان يجعل  
على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه اى قبة فحاجاها قال دغوه بظله عمله وفى البخارى لمات الحس  
ابن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم ضربت امراته القبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوا صاها يقول  
الاهل وجدوا ما فسدوا فاجابوا خربل يسوا فاقبلوا معنى وكذا في النهاية لا قوله لان عمر الخ وفى البصرى  
بعد كرهه عن المعنى كراهة المظلة مانصه وقد يقال ينبغي أن يكون محل ذلك إذا لم يكن ثم غرض صحيح فى  
التظليل وإلا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يحمته من نحو القراءة على الميت من الحرو البرد اهـ (قوله)  
وندى كتابة اسمه) عطف على حرمه كتابة القرآن واعتمده النهاية بلا عزو إلى الأذري ونقل شيخنا عن  
شرح البهجة اعتياده مع الزوال إلى الزركشى وقره (قوله) مجرد التعريف به الخ) اى ابن اناهية (قوله) النبي  
اى عن الكتابة (قوله) فهو) اى كتب الاسم على القبور (قوله) ويرد) اى قول الحاكم فان ائمة المسلمين الخ  
(قوله) اكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله) فكذلك) اى فلا يكون اتفاقهم على الكتابة حجة لتدنيها  
(قوله) هو اجماع) اى عمل كتابة الاسم مجرد التعريف به (قوله) حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب  
املا لا يرون الخ بزائدة لا واسقاط لفظة حتى (لا ينس) الى قوله عرف فى المعنى الا قوله وسنده الى وقيس  
وقوله اعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى او نحو نحو يطرو قوله ول من البناء الى المتن  
والى قوله واعترض فى النهاية لا اما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) ويذنى انه لو ثبت عليه حشيشا ككتفى به  
عن وضع الجرید قبا ساعلى زول المطر الا فى ويحتمل خلافا وهو يفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى  
لامنى لها الحصول المنصرف من تمديد ارباب بخلاف وضع الجرید زيادة على الحشيش فانه يحصل بزيادة  
رحمة لليت بتسبيح الجرید ع (قوله) ولا نه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله) ونحوه)  
اى من الاشياء الرطبة (قوله) يحرم اخذ ذلك) اى على غير مالكة نهاية ومعنى قال ع (قوله) م من  
الاشياء الرطبة يدخل فى ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله م على غير مالكة اى اما  
مالكة فان كان الموضوع بما يعرض عنه عادة جرم عليه اخذه لانه صار حقا لليت وان كان كثيرا لا يعرض  
عن مثله عادة لم يحرم سم على المنهج ويظهر ان مثل الجرید ما اعتيد من وضع الشمع فى لالى الاعياد ونحوها  
على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من وضعه ع (قوله) ولعل محل الحرمه اذا  
لم تطرد عادة اهل البلد وضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لم باخذه واعراض واضعه  
عنه بالكلية وإلا فلا يحرم اخذه فليراجع (قوله) لفوات حق الميت) قد يناقيه قوله السابق اذ هو اكل

(قوله) وندب كتابة اسمه مجرد البخ) عبارة شرح العباب وندب أى وبحث الأذري والزر كشيء ندب  
كتابة اسم الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم الستين الا بذلك  
واجابا اخذنا من كلام الحاكم بان النبي عن الكتابة منسوخ او يحول على الزائد على ما يعرف به  
الميت والمذهب خلاف ذلك كله اهـ نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة  
اسم صاحبه لمزيد احترامه حيث فلا يعد استثناء ذلك على المذهب اهـ فليتأمل

من طرح الريحان ونحوه ويحرم اخذ ذلك كبحث لما فيه من تقويت حق الميت وظاهره انه لا حرمه فى اخذ يابش اعرض عنه لفوات  
حق الميت ييسبوه ولذا قيدوا ندب الوضع بالخضرة أو أعرضوا عن اليابس بالكلية نظرا لتقييده بالتسبيح التخفيف بالاخضر بما لم ييس

الخ بصيغة افعال قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء الموجه جعل عليه دار خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل سم على معنى التضيق ع (عاصر) اى فى شرح والبناء (قوله) او نحو تحويط الخ اى كبت او مسجد وغير ذلك معنى ونهاية (قوله) من جعل اربعة ا حجار مربعة الخ اى مسابة بالركنية ع (قوله) الذى يتجه الاول) لا يبعد ان يستنى عليه الموجه جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلائه سم وع (قوله) لأن العلة السابقة) فى اى محل نعم سائق الاشارة اليها سم قول المتن (فى مقبرة مسجلة) ومن المسجل كقال الدميرى وغيره فراقه مصر فان ابن عبدالحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاص اعطاه المقوقس فيها ما لا يزال و ذكر انه وجد فى الكتاب الاول اى التوراة انها تربة اهل الجنة فكانت بحرين الخطاب فى ذلك لكتبت اليه انى لا اعرف اى اعتقد تربة الجنة الا لاجسادنا ومن فاجعلوا الموتاكم ودفاني جماعة من العلماء بدمعائى فيها معنى زاد النهاية ويظهر رحله على ما لا اعرف حاله فى الوضع فان جعل ترك حملنا على وضعه بحق كافى الكائنات التى تقرر اهل الدمة عليها فى بلدنا وجعلنا حالها وكما فى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتى حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله) بالاولى) الاول ليعلم ان الضراب الاى اسقاطه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) هل يجوز احياهم موضع من هذا الموات دارا او غير هاء يملك الخى ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير اولا ويكون اعتبار الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم محبة احياهم الموات سم ويؤيده ايضا قول الاسنى والنهية قال الاذرى ويقر بالحق الموات بالمسيلة لأن فيه تضيقا على المسكين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء اه وبأنى آتفاعن الايعاب ما قد يصرح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتى ولا يجوز زرع شىء الخ صريح فى الثانى وهو الظاهر والله اعلم (قوله) يدخل مواتا الخ) قد يقال وكذا يدخل موقوفة الدفن اعتدادا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الاسنى المتضمن للبيان بينهما (قوله) وجوبا الى قوله لمع ان البناء فى النهاية والمعنى (قوله) وقد اتفق جمع الخ) الاوجه خلاف هذا الاقتضاء لم يتحقق التعدى ببناءه وعينه والا فاما بن بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه) هذا الاقتضاء مردود لأن قبة امامنا كانت قبل الوقف ودار ابن عبد الحكم ع (قوله) يحول على الملوكة) هل الموات كالمملوكة فى ذلك سم اقول قد يصرح بذلك قول الشارح فى الايعاب ما نصه يجوز زرع تلك الارض اى التى يتقن بلاء من بها وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاحباب ذكر ذلك كله فى المجموع وينبغى فرضه فى مقبرة مملوكة او موات لا مسيلة لحرمة نحو البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ كالصريح فى خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن يحمل ما فى الايعاب على ما اذا ترك اهل البلد الدفن فى ذلك الموات حالهم عزمهم على تركه استقبالا ايضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندب ان يرش القبر) اى بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر ع (قوله) ما لم ينزل مطر الخ) اقره ع (قوله) لا لا يتابع) اى لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم معنى ونهاية

(قوله) فى المتن ولو بنى) لا يبعد أن مثل البناء الموجه جعل عليه دار خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل (قوله) الذى يتجه الاول) لا يبعد ان يستنى عليه ما لو كان جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله) لأن العلة السابقة) فى اى محل نعم سائق الاشارة اليه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) هل يجوز احياهم موضع من هذا الموات دارا او غير هاء يملك الخى ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير اولا ويكون اعتبار الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم محبة احياهم الموات (وقد اتفق جمع) الاوجه خلاف هذا الاقتضاء لم يتحقق التعدى ببناءه وعينه ولا فاما بن بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل (محول على المملوكة) هل المراد كالمملوكة فى

الثانى وهل من البناء ما اعتيد من جعل اربعة ا حجار مربعة محيطة بالقبر مع لصق رأس كل منها بالصق الاخر يخص محكم ولا لانه لا يسمى بناء ع قالوا الذى يتجه الاول لأن العلة السابقة من التابيد موجودة هنا (فى مقبرة مسجلة) وهى ما اعتاد اهل البلد الدفن فيها عارف اصحابا ومسبلا ام لا ومثلها بالاولى موقوفه بل هذه اولى حرمة البناء ما قطعنا قاله الاسنى واعترض بان الموقوفة هى المسيلة وعكسه ويرد بان تعريفها يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا لا موقوفة فصح ما ذكره (هدم) وجوب الحرمة كافى لاجمع ومافيه من التضيق مع ان البناء يتابع بعد ان تحق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد اتفق جمع يهدم كل ما بقرافة مصر من الابنية حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله عنه التى بناها بعض الملوك وينبغى ان لكل احد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع للامام اخذ من كلام ابن الرفعة فى الصلح ولا يجوز زرع شىء من المسيلة وان يتقن بلى من بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلى يحول على المملوكة (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكتفى بالاتباع

والأمر به وحفظ التراب وتفاوتا لتبريد المضجع ومن ثم ندب كون الماء طهورا وبارودا ويكره (١٩٩) بالنجس أو يحرم قوله الأذرى

ويكره عليه بخلق ورشه بما ورد قال الأسنوى ولوقيل بالتحريم لم يعد ويرد بان فيه عرض طيبه وحسن ريحه ومن ثم اختار السبكي أنه إذا قصد يسيره حضور الملائكة ليكون تحابب الريح الطيب لم يكره (و) أن (يوضع عليه حصي) صغار (و) أن (يوضع عند راسه) ولو أتى (حجرا أو خشبة) للاتباع رواه في الأول الشافعي في قبر إبراهيم والثاني أبو داود بسند جيد في قبر عثمان بن مظعون وفيه التعبير بصخرة وقضيته ندب غظم الحجر ومثله نحوه ووجه ظاهر فإن القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك إلا العظيم قيل وتوضع أخرى عند رجليه وفيه نظر لأنه خلاف الاتباع (و) ندب (جمع الأقارب) ونحوهم كالزوجة والمماليك والعقلاء بل والأصدقاء فيما يظهر في موضع للاتباع ولأنه أسهل على الزائر وأروح لأرواحهم ويرتبون كثير تبهم السابق في القبر فيما يظهر (و) تندب (زيارة القبور) التي للسبلين (الرجال) أجماعا وكانت محظورة لقرب عهدهم بجاهلية فريما حملتهم على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الأمور نسخت

(قوله والأمر به) ظاهر صديقه أنه غير الاتباع وقضية اقتصاد غير على الاتباع خلافه (قوله وحفظا) إلى قول المتن زيارة القبور في النهاية والمعنى لإفادته وفيه نظر إلى المتن وما أنه عليه (قوله بتبريد المضجع) بفتح الميم والجم وموضع الضجوع والجمع مضجع مصباح أعش (قوله ومن ثم) أي من أجل التفاؤل (قوله طهور الخ) أي قوامها الخش (قوله الرشيدي) أي لا مستعملا أه (قوله ويكره بالنجس) اعتمده الأعياب والمعنى (قوله أن يحرم) اعتمده النهاية (قوله قالة الخ) أي قوله ندب إلى هنا قال أعش وسكت عن المستعمل ومفهوم قوله طهور أنه خلاف الأولى أه (قوله ويكره عليه بخلق ورشه الخ) أي لانه إضافة عمل نهاية ومعنى قال أعش وينبغي أن مثل ذلك الرشد على غير القبر أعقده أكرام صاحب القبر كالرشد على أضرحة بعض الأولياء أكرامهم فلا يحرم وأن لم يكن على القبر أه (قوله ويرد) أي ما قاله الأسنوى (قوله يسيره) أي ما الوردها ومعنى أي ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل يسته حيثئذ لم يبعد شيئا فلو المتن (يضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك أي تثبيته بنحو حصي في مسجلة محل تأمل ولعل الأقرب الجواز والفرق بينه وبين المربعة التي مر ذكرها واضح فإن تثبيته ماذكر لا تحجير فيه ولا منع من الوصول إلى البر بوجه بخله إصرى قول المتن (حجرا أو خشبة) أي ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله وروا في الأول الشافعي) فقال أنه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه إبراهيم وروى أنه رأى على قبره فرجة فامرهم فسدت وقال أنها لا تضروا ولا تنفع وأن العبد إذا عمل شيئا أحب الله منه أن يثقله معنى (قوله وفيه الخ) أي ما رواه أبو داود (قوله قبل الخ) أقره النهاية والمعنى والأسنى عبارة تهم ذكر الماوردي استحبابه عند رجليه أيضا أه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان هذا وإن لم يرد لكنه في معنى ما ورد بجامع أن كل في تمييز يعرف به القبر ع (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الأقارب (قوله والمماليك الخ) أي والمحارم من الرضا والمصاهرة نهاية (قوله ويرتبون الخ) أي يقدم ندبا الأب إلى القبلة ثم الأسن فالأسن على الترتيب المذكور فيما إذا دفنوا في واحد نهاية ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال في شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير بني أو عالم أو صالح خرجا من خلاف من منعه كالجوني فإنه قال أن ذلك لا يجوز زائنته أه سم عبارة المعنى قال الأذرى والأشبه أن موضع التندب إذا لم يكن في ذلك سفر لزيارة فقط بل في كلام الشيخ أن محمدا أنه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده أنه لا يجوز جواز أمستوى الطرفين أي يفكره أه وقال أعش ويتنا كذا في حق الآثار خصوصا الأبوين ولو كانوا أبليدا آخر غير البلد الذي هو فيه أه (قوله التي للسبلين) لم يبينوا أن الزائر يزور قائما أو قاعدا ويحتمل أن يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا ولا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله أجماعا) أي قوله وقول بعضهم في المعنى (قوله فز بما حملتم) أي إلى الزيارة بسبب جهلهم لقواعد الإسلام (قوله كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها الخ) ولا تدخل النساء في خبر الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنابكم أن شاء الله لا حقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقم معني (قوله ثم من كان الخ) عبارة المعنى وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه ما حصله أنه من كان يستحب له زيارة نبي في حياته من قريب أو صاحب فيسن له زيارته في الموت كما في حال الحياة أو ما غيرهم فيسن له زيارته إذا قصد بها تذكر الموت والترحم عليه ونحو

ذلك (قوله أن يحرم) اعتمده مر (قوله ويرد) اعتمده مر (قوله في المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال في شرح العباب لا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير بني أو عالم أو صالح خرو جامن خلاف من منعه كالجوني فإنه قال ذلك لا يجوز أه ولم يبينوا أن الزائر يزور قائما ويحتمل أن يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا ولا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في تقسيم الزيارة ما لا دأق نحو صديق ووالد الخبراني نعيم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان

وأمره وأما بقوله ﷺ كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكر الآخرة ثم من كان تشن له زيارته حيا لنحو صدقة واضع وغيره بقصد زيارته تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تكبير الذهاب بعد الدفن لقراءة التبرير ليس بسنة نوع إذ يسن

ذلك قال الاسنوى وهو حسن اه قال في الايعاب وإنما تسن الزبارة للاعتبار والترحم والدعاء اخذامن قول الزركشي ان ذنب الزبارة مقيد بقصد الاعتبار والترحم والاستغفار والتلاوة والدعاء نحو هو يكون الميت مسله اى ولو اجنبيا لا يعرفه لكنهما فيمن يعرفه اكد فلا تسن زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزبارة انها المجر تدن كرام الموت والاخرة فتكتفي برؤية القبور من غير معرفة اصحابها واما نحو الدعاء فتسن لكل مسلم واما للتبرك فتسن لاهل الخير لان لهم في برازهم تصرفات وبركات لا بحصى عددها واما الاداء حق صديق ووالد الخبراني نعم من زار قبر والده او احد هما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة واما رحمة له وتأسيسا لما روى انس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من احد يبر بغير اخيه المؤمن فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام وتاكد الزبارة لمن مات قريبه في غيبته اه اختصارا (قوله كائن الخ) اى وباقى في المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في المعنى وعش (قوله بل قبل تحرم الخ) عبارة النهاية والمعنى اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا للباوردي في تحريمها اه قال عش قوله لم خلافا للباوردي الخ عبارة المناوى اما قبور الكفار فلا يذنب بارتها ويجوز على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة مطلقا يستوى فيها جميع القبور كانها السبكي وغيره قال لكن لا يشترع فيها قصد قبر بعينه (فرغ) اعتناء الناس بزيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور خاص والا فلا رواح ارتباط بالقبور مطلقا وزيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء احد يوم السبت لعله بعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التفكير وغيره سمع على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر مانصه ويجوز له زيارة قبره ايضا وكالقريب زوج ومالك قال شارح وجارو واعترض بان الاوجه تقيده برجاء اسلام وخشية الفتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب به صرح الشاشي انتهى قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه اى يباح له ذلك كاقطع به الا كثرون وصوبه في المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثرين هذا الذى صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضا في اتباع قريب واجنبى خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والا حراما وقضية الا باحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر القريب سم وما نقله عن شرح العباب مرانها عن النهاية والمعنى مثله وقوله وقضية الا باحة عدم الكراهة الخ قال عش الى ان يحمل ان المراد بها اى بالاباحة عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته اى في النهاية بكلام الماوردي اى الفائل بالتحريم اه (قوله للحناني) الى قوله والحق في النهاية والمعنى الا قوله والعلماء (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك في اصل الشارح من غير ان يبين بما يؤذن به من المتن اه بصري (قوله مطلقا) اى ولو عجزوا ان ذهب نحو اليهود (قوله نعم يسن لمن

كان نص عليه قراءة ماتيسر على القبر والدعاء له فالبدعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كالاجتناف ويسن الوضوء لها ما قبور الكفار فلا تسن زيارتها بل قبل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب قياسا على ما سرف اتبع جنازته (وتسكروه للحناني وللنساء) مطلقا خشية الفتنة ورفع اصواتهن بالبكاء نعم تسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله مانصه ويجوز له زيارة قبره ايضا وكالقريب زوج ومالك قال شارح وجارو واعترض بان الاوجه تقيده برجاء اسلام وخشية الفتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب به صرح الشاشي اه قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه اى يباح له ذلك كاقطع به الا كثرون وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع الاكثرين هذا الذى صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبى ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضا في اتباع جنازة قريب واجنبى خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والا حراما وقضية الا باحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر  
الانبياء والعلماء والاولياء  
قال الاذرى ان صح  
فأقاربها أولى بالصلة من  
الصالحين اه وظاهره أنه  
لا يرتضيه لكن ارتضاه  
غير واحد بل جزموا به  
والحق في ذلك أن يفصل  
بين أن تذهب لمشهد  
كذهابها للسجد فيشترط  
هنا ما سئم من كونها عجوزا  
ليست متزينة بطيب ولا  
حلى ولا ثوب زينة كما  
في الجماعة بل أولى وأن  
تذهب في نحو هودج عما  
يستر شخصها عن الجانب  
فيسن لها ولو شابة إذ  
لا خشية فتنة هنا ويفرق  
بين نحو العلماء والاقارب  
بأن القصد إظهار تعظيم  
نحو العلماء بأحياء مشاهد  
وأياضا فزوارهم يعود  
عليهم منهم مدد أخرى  
لا يشكره إلا المحرمون  
بخلاف الاقارب فاندفع  
قول الاذرى ان صح الى  
آخره (وقيل تحرم) للخبر  
الصحيح لعن الله زورات  
القبور وعلى ضعفه حيث  
لم يرتب على خروجهن فتنة  
وإلا فلا شك في التحريم  
ويحمل عليه الحديث  
(وقيل تباح) إذا لم تخش  
مخدورا لانه صلى الله عليه  
وسلم رأى امرأة بمقبرة

(الخ) أى على كل من الاقوال الثلاثة بل هى أعظم القربات للذكور والاناث نهاية ومضى قال غش  
ومعلوم ان محل ذلك حيث اخذ لها الزوج او السيد والولى اه وأولع الخلوة فقط اخذا بامر في العبد  
والجماعة (قوله) قال بعضهم (الخ) عبارة المغنى والحق الدهنورى في بريقية الانبياء والصالحين والشهداء وهذا  
ظاهر وان قال الاذرى لمره للمتقدمين قال ان شئنا فان صح ذلك فينبغي ان يكون زيارة مقبرا وبوها واخوتها  
وسائر اقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين اه والاولى عدم إلحاقهم بما تقدم من تعليل  
السكره اه وعبارة النهاية وينبغي أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفة  
والقمولى وهو المعتمد وان قال الاذرى لمره للمتقدمين والوجه عدم إلحاق ابوها واخوتها بريقية اقاربها  
بذلك اخذان من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة إلحاق اه وما فيها من نقل بحث إلحاق الاقارب عن ابن  
شبهة بخلاف لقول الشارح قال الاذرى ان صح (الخ) (قوله) والعلماء (الاعمالين) والاولياء (اى) من اشتهر  
بذلك بين الناس ع (قوله) فأقاربها أولى (الخ) هذا ممنوع سم اى كما باتى في الشرح ولما تقدم من  
علة السكره (قوله) وظاهره أنه لا يرتضيه (الخ) اى ظاهر صنيع الاذرى أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا (الخ)  
(قوله) والحق في ذلك (الخ) اى في سن زيارتها سائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله) كذهابها للسجد (الخ) اى  
داخل الملاية بدون ما يستر شخصها من نحو هودج (قوله) فيشترط هنا (الخ) اى في سن زيارته لقبور نحو العلماء  
(قوله) وان تذهب في نحو هودج (الخ) الظاهر ان محل اشتراطها ذكر حيث كان ثم احدمن الجانب وإلا فلا  
وجه لاشتراطه بصرى وقوله حيث كان ثم (الخ) عند المشهد وطريقه كما باتى عن سم انفا (قوله) فسن  
لها (الخ) أى ولا اجانب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق في المغنى بين وجوده عندها وفي طريقها سم  
(قوله) ويفرق (الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله) بين نحو العلماء والاقارب (الخ) اى حيث يسن زيارته  
لقبور نحو العلماء على التفصيل الماردون قبور اقاربهم فلا تسن لمن زيارتها مطلقا لا تشكره كما هو صريح  
صنيعهم (قوله) بخلاف الاقارب (الخ) اى ما لم يكونوا علماء او اولياء ع (الخ) او صلحاء او شهداء (قوله)  
ويحمل عليه الحديث (الخ) اى على ما يرتب على خروجهن فتنة عبارة النهاية وحل اى الخبر المذكور على ما اذا  
كانت زيارته للتعبد والبيكا والنوح على ما جرت به عادتهن أو لان فيه خروجا عما مر (قوله) إذا لم تخش  
(الخ) عبارة المغنى وقيل تباح جزمه في الاحياء وصحة الوبان إذا امن الاقتان عملا بالاصل والخبر فيما  
إذا ترتب عليها بكا ونوح ونحو ذلك اه (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة (الخ) يمكن ان يحجب بانها  
واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لغير الزيادة سم قول المتن  
(ويسلم الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم او قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم الخ وفي شرحه عقب  
وهو قائم او قاعد كفى المجموع عن الحافظ أنى موسى الاصهاني قال كأن الزائر في الحياة بما زار قائما أو  
قاعدا أو مارا وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة  
القرآن جالسا افضل وصرح به المصنف في التبيان ايضا وقضية ان من اراد القراءة عند القبر سن له الجلوس

القرىب اه (قوله) قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله) فأقاربها أولى بالصلة (الخ) هذا ممنوع مر (قوله)  
وان تذهب في نحو هودج (الخ) اى ولا اجانب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق في المغنى بين وجوده عندها  
وفي طريقها لكن يشك على ذلك ان وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم في المسجد مع ان كلامهم صريح  
في حضورها المسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم في المسجد لا يتضح (قوله)  
لانه صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة بمنزلة لم يشكر عليها) يمكن أن يحجب بانها واقعة حال فعلية محتملة  
لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لغير الزيادة (قوله) في المتن ويسلم الزائر) عبارة العباب  
ويقول وهو قائم او قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم الخ وفي شرحه عقب وهو قائم او قاعدا كفى المجموع  
عن الحافظ أنى موسى الاصهاني قال كأن الزائر في الحياة بما زار قائما أو قاعدا أو مارا وروى القيام من  
حديث جماعة اه واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا افضل وصرح به

ولم يشكر عليها (ويسلم الزائر)

ندبا على أهل المقبرة عروما ثم خصوصا (٢٠٢) خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإننا إن شاء

الله بك لا حقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا أجرامهم ولا تقتنا بعدهم والاستئذان للبركة أو للدفن بتلك البقعة أو للوثق على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر أنه تحية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أو أن العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقرب ما تيسر ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها أرحى الاجابة ويكون الميت كحاضر ترجى له الرحمة والبركة بل أصل القراءة هنا وفيما لاداعى عليه عقبها ولو بيذا كباقي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن وبأقوى حكم ما بعده (الى بلد اخر) وإن أوصى به لأن فيه هتكا لحرمة وصح امره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما ارادوا نقلهم ولا ينافيه ما مر لاحتمال أنهم نقلوه بعد فأمرهم بدم البيا وقضية قوله بلد اخر أنه لا يحرم نقله أتربة ونحوها والظاهر انه غير مراد وان كل مالا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رايت غير واحد جندوا بحجة نقله الى محل أبعد من مقبرة محل موته (وقيل يكره) لانه دليل لتحريمه



إلا أن يكون بقرب مكة) أى حرما وكذا البقية (والمدينة أوديت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعى رضى الله عنه وأن نوزع في

ثبوته عنه أو قربها لصالحه  
على ما يحته المحب الطبرى  
قال جمع وعليه فيكون أولى  
من دفنه مع اقاربه في بلده  
أى لأن انتفاعه بالصالحين  
أقوى منه بأقاربه فلا يحرم  
ولا يكره بل يندب لفضلها  
ومحل حيث لم يخش تغيره  
وبعد غسله وتكفينه  
والصلاة عليه وإلحرام  
لأن الفرض تعاقب بأهل  
محل موته فلا يسقطه حل  
النقل وينقل أيضا لضرورة  
كان تعذر اخفاؤه ببلاد  
كفر أو بدعة وخشى منهم  
نشه وإذاؤه وقضية ذلك  
أنه لو كان نحو السيل يعم  
مقبرة البلد ويفسد هاجاز  
لهم النقل إلى ما ليس كذلك  
وبحث بعضهم جواز  
لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا  
أوصى به ووافقه غيره  
فقال بل هو قبل التغير  
واجب وبها نظر وعلى كل  
فلا حجة فيما رواه ابن  
حبان أن يوسف صلى الله  
على نبينا وعليه وسلم نقل  
بعد شئين كثيرة من مصر  
إلى جوار أوجه التحليل صلى  
الله عليها وسلم وأن صح  
ما جاء أن الناقل له موسى  
صلى الله على نبينا وعليه  
وسلم لتجعله من شرعه  
(ونشه بعد دفنه) وقبل  
بلى جميع أجزاء الميت  
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحينئذ فينظم كقوله الأسوى منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جواز  
في البلدتين المنصليتين والمتقاربتين لاسمها العادة جارية بآدم دفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة  
مقربتها قال عرش قوله مر أربع مسائل هى نقله من بلد إلى بلد أو لصحراء أو من صحراء إلى صحراء أو بلد  
وقوله مر بمسافة مقربتها يعنى فلواراد النقل إلى بلد آخر اعترفى التحريم الزيادة على تلك المسافة قال قول المتن  
(إلا أن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله لقال الزركشى وينبغى  
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة فذنت وصيته  
حيث قرب وامن التغير كقوله لا ادعى نهاية ومعنى قال عرش قوله لا يتغير فيها الخ أى غالبا ولو زادت  
على يوم ومن التغير انتفاخه أو نحوه وقوله مر وينبغى استثناء الخ أى من النقل فيحرم وقوله مر من  
الأماكن الثلاثة أى أمان غير ما يحرم تنفيذها وقوله مر فذنت وصيته الخ أى ولو دفن بغيرها نقل وجوبا  
علا بوضيته على ما بانى والمتقدم منه عدم النقل مطلقا أه عرش (قوله أى حرما الخ) ويظهر أن النقل  
من حرمة مكة إليها مندوب لتغيرها على قبته وإن النقل من محل موته إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في  
المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كجواررة أهل صلاح مثلا ولا فيحرم فيما يظهر إلا إذا معنى له  
حينئذ وعليه أن يحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالأولى ثم جميع ما ذكرنا فى فى المدينة  
وبيت المقدس والفصل يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكرنا فى فى المدينة  
وليحرر بصري وقوله لا لا فيحرم الخ وقوله يحرم النقل من مكة الخ تقدم عن عرش ما يفيد تقييده بما إذا  
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرما أو مثلها مسافة وإلا فيجوز (قوله<sup>(١)</sup> بحرمة نقله إلى محل  
أبعد من مقبرة الخ) أى فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرته بلده فتأمل رشيدى  
وتقدم عن عرش مثله (قوله وكذا البقية) أى ما بانى في المتن وهو المدينة وبيت المقدس وفى الفارح  
وهو قرية بأصلحاء يعنى المراد بها جميع حريمها كردى (قول المتن نص عليه الخ) أى لنقلها وحينئذ  
فلا استثناء عما تدلى السكراة ويلزم منه عدم الحرمة أو اليها معا وهو أولى كقوله الأسوى عملا بقاعدة  
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله وأن نوزع في ثبوته الخ) أى إذا من حفظ حجة على من لم يحفظ  
نهاية (قوله أو قرية الخ) أى أو بقرب قبر صالح كالأمام الشافعى ونحو شيخنا (قوله على ما يحته المحب  
الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فلا يحرم الخ) راجع للثنت (قوله ومحل الخ) أى محل جواز النقل إلى  
الأماكن الثلاثة وما الخ بقا (قوله فيكون أولى الخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله وبعد غسله الخ) عطف  
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أى يجوز ذلك عرش (قوله وقضية ذلك) أى جواز النقل للضرورة  
المذكورة (قوله يعم مقبرة البلد الخ) أى ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون  
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغى أن محل جواز النقل مالم يتغير ولا دفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره  
بالتأوى نحوه كجعله في صندوق عرش (قوله إلى ما ليس كذلك) أى ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من  
الفساد عرش (قوله وبحث بعضهم الخ) ضيف عرش (قوله وقبل بلاء) إلى قوله ودفنه في مسجد فى المغنى  
لأقوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإن غرم إلى بان الهتك وقوله  
أى إلى المتن (قوله وقبل بلاء الخ) عبارة المختار بلى اللوب بالكسر بلى بالقصر فإن فتحت باء المصدر  
مدتها وهى تفيدان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد عرش (قوله الظاهرة) احتراز عن  
عجب الذنب فإنه عظم صغير جدا لا يحس (قوله ولنحو مكة) أى ما لم يوص به على ما مر آنفا سمى أى من البحث  
الضعيف (قوله كان دفن بلا غسل الخ) أى وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله أو تيمم) الأولى الواو  
بعض الفتى فأمرهم بدم (قوله في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ماضيا بقرب قال فى شرح الروض  
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله (قوله ولنحو مكة) أى ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (لنقل) ولنحو مكة (وغيره) كتكفين وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمته (للاضرورة) فيجب (بأن) أى  
كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنتن أو قطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ من بعض المومنين

على الأوجه لأنه واجب لم يخلفه شيء فاستدرك (أوفى أرض أو ثوب مقصوبين) وإن تغير وإن غرم الورثة مثله أو قيمته مالم يسامح المالك نعم إن لم يكن ثم غير ذلك الثوب أو الأرض فلا لأنه يؤخذ من مالكة قرا وليس الحرر كالمنصوب لبناء حق الله تعالى على المساحة ودفعه في مسجد كبر في المنصوب فينبش ويخرج مطلقا على الأوجه (أو وقع فيه) أى القبر (ماله) ولومن التركة وان قل وتغير الميت مالم يسامح مالكة أيضا وتقييد المذهب بطله رده في شره بانهم لم يرافقوه عليه وفاق تقييدهم نبشه وشق جوفه لخراج ما ابتلعه لغيره بالطلب فيجوز نفي وإن غرم الورثة مثله أو قيمته من التركة أو من مالم على المعتمد بأن المتك والايداء والعار في هذا أشد وأخش وأيضا فكثير من ذوى المروات يستبشعه فيسامح به أكثر من غيره أما إذا ابتلع مال نفسه فلا ينبش قبره لآخراجه أى إلى بعد بلاته كاهو ظاهر (أو دفن لغير القبلة) وإن كان رجلاه اليها على الأوجه خلافا لدنولى كاسرفيجب لوجه اليها مالم يتغير استدراكا للواجب

كأعبر به النهاية والمغنى (قوله) أو تيمم الخ وفهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز نبشه وإن كان تيممه في الأصل لفقد الغاسل أو الماء محل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عرش (قوله) وإن غرم الخ فيه ما بقى في نظيره إلا أن (قوله) مالم يسامح المالك هذا صادق بصريح الطلب والسكوت عنه وعن المساحة وكذا الأسرفيا يأتى بصريح قيد النهاية والإعاب والمغنى وجوب النيش هنا يطلب مالهما ثم قال ولا أن قال لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به الأستاذ قال الزركشى مالم يكن بحجور أعليه أو بمن محتاطه وهو ظاهر وبكره له طلب النيش ويسن في حقه التركاه وأقره سم قال عرش قوله م قال لم يطلب المالك الخ عمل مالمو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة فيحرم إخراج الميت إزاء والمساحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه مالم يصرح المالك بالطلب اهـ (قوله) فلا أى فلا يجوز النيش معنى ونهاية (قوله) لأنه يؤخذ من مالكة الخ أى يعطى قيمته أى الثوب من تركه الميت إن كانت ولا فمن منفقه إن كان ولا فمن بيت المال قياسا للمسلمين إن لم يكن هو منهم عرش وبأنى ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله) في مسجد وينبغي نحوه كالمدسة والرباط وينبغي أيضا استثناء ما لوبى مسجدا وعين جانباً منه لدفع نفسه فيه مثلاً واستثناءه عند قوله جعلته مسجدا مثلاً فيراجع (قوله) ويخرج مطلقا أى ضيق على المصلين أو لاسم وقال عرش أى تغير ام لاه (قوله) ولومن التركة أى لو من بيت المال لإعاب (قوله) وإن قل أى كخاتم معنى ونهاية (قوله) وإن تغير أى الميت لأن تركه فيه إضاعة مال معنى ونهاية (قوله) مالم يسامح أى سواء طلبه مالكة أم لا نهاية قال عرش المتأد من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نعى عنه لم ينبش وهو ظاهر اهـ (قوله) وتقييد المذهب الخ اعتمده المغنى عبارة تعقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو الذى يظهر اعتماده قياسا على الكفن وأما قوله في المجموع ولم يرافقوه عليه فقد رد موافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء له عبارة شيخنا وقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو المعتمد اهـ (قوله) بانهم لم يرافقوه قال الأذرى لم يمين المصنف أن الكلام متنافى وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلق على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون خلافا لاطلاقهم اهـ معنى ونهاية (قوله) على المعتمد خلافاً للأنانية والإعاب عبارتهم واللفظ لا لول بلع مال غيره وطلبه مالكة لم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه ودفع مالكة أه قال عرش قوله ولم يضمن بدله الخ أى الملو ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت عن انتهاك حرمة اهـ (قوله) أما إذا ابتلع إلى قوله واخذ في المغنى لإقوله أى إلى الميت وقوله وإن كان إلى فيجب وقوله أو نحو شلل إلى أو يلحقه وقوله أى فى غير المسئلة إلى ما فيه (قوله) فلا ينبش الخ أى لاستهلاكه ما فى حال حياته معنى ونهاية قال عرش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشق وإن كان عليه دين لا هلاك قبل تعلق الغرماء به اهـ (قوله) وإن كان إلى الواخذ في النهاية الأقوله أى فى غير المسئلة إلى ما فيه (قوله) وإن كان رجلاه اليها ظاهره وإن رفع راسه وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة

آتفا (قوله) على الأوجه كذا مر (قوله) وإن تغير الخ كذا مر (قوله) مالم يسامح المالك) فإن لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الأستاذ قال الزركشى مالم يكن بحجور أعليه أو بمن محتاطه وهو ظاهر شرح مر (قوله) ويخرج مطلقا أى ضيق على المصلين أو لا (قوله) في المتن أو وقع فيه مال) أى وإن لم يطلبه مالكة شرح مر (قوله) وإن قل وتغير الميت كذا مر (قوله) مالم يسامح مالكة أيضا قد تشمل عبارته اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطلب أيضا فإذا كان من التركة أيضا (قوله) على المعتمد أى وأما لما نقله في المجموع عن إطلاق الأصحاب من الوجوب حيثئذ أن ضمنه الورثة راداه على ما فى العدة من أن الورثة إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم في الروض بأنى العدة فقال ولم يضمنه أى مثله أو قيمته أحد أى من الورثة أو غيرهم كائن شره (قوله) وإن كان رجلاه اليها ظاهره وإن رفع راسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

وتقدم غن الشيخ عمير قوا بن حج التصريح بالحرمه وان رفع رأسه أى ومقدم بدنه حيث كان القبر عند امان  
 قبل إلى بحرى ع ش وفيه وقفه قال سم بعد ذكر ما بواقفه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير  
 القبلة وقول الشارح فيجب لوجه اليها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن ع ش ثم (قوله على ما جرت الخ)  
 لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى مع ما في نبشه من متكهنة (قوله) وأودفنت  
 الخ) أى وأدعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امراته وان هذا الولد ولد منها وطلب ارثه منها وأدعت  
 امرأة أنه زوجها وان هذا ولدها منه وطلبت ارثها منه وأقام كل بيته فانه ينش فان وجد خنثى قدمت بيته  
 الرجل أو دفن في ثوب مرمون وطلب المهرين لإخراجه قال الأذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش  
 وأخرج مالم تنقص قيمته باليلى أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتي في الجزية أو كفته أحد الورثة  
 من التركة وأسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لإخراج ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم  
 نبشه لو كان الكفن من نفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كمال الأذرى  
 أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بيته الرجل خالفه المغنى فقال تعارض  
 البيتان على الاصح ويوقف الميراث وقال العبادى الطبقات أنه يقسم بينهما اه قال ع ش قوله مر  
 قدمت بيته الرجل أى لا يثبت تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة فلظنها حصول الولد منه  
 مستندة بحج الدال وجبه وقوله مر لم يلزمهم إجابته أى ويجوز فينبش لإخراجه ع ش (قوله ترجى حياته) أى  
 بان يكون له ستة أشهر فاكشتراسى ونهاية معنى (قوله أخر دفنها الخ) أى ولو تعذر لتلايدن الحمل حياع ش  
 وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أو لا لعدم تيقن حياته ع ش  
 (قوله) وأعلق الطلاق والندراو العتيق الخ) أى كان قال إن ولدت ذكر أفانت طائى طلقة وأثنى فطقتين  
 أو قال إن رزقنى الله ولذا ذكر أفله على كذا أو بشرى ولو قد قال إن كان ذكر فعبدى حرا وأثنى فامتنى حره ففات  
 المولود في جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومعنى (قوله بصفة فيه) أى كالتذكروا أو الانوثة سم (قوله  
 فينبش الخ) ظاهره وجوب (قوله) أو بعدهم كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر أو بعدهما بصرى (قوله)  
 وليشهدا الخ لا يظهر عطفه على قوله لعل لم تعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لأنه ليس  
 مغايرها بل هو من أفرادها كما هو مقتضى صنيع غيره إلا أن يخار الأول ويقطع النظر عن التفرع  
 (قوله) أو ليشهد على صورته الخ على ما قاله الغزالي والاصح خلافة شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره  
 الغزالي فى الشهادات وسياق ما فيه اه (قوله) إذا عظمت الواقعة عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله)  
 عند تنازع الورثة فيه) أى فى أن المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وأظهر ثمرة ذلك فى المناخات نهاية

ومقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه اليها (قوله) فى  
 الميت أو دفن لغير القبلة) أى وأدعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امراته وان هذا الولد ولد منها وطلب ارثه  
 منها وأدعت امرأة أنه زوجها وان هذا ولدها منه وطلبت ارثها منه وأقام كل بيته فانه ينش فان وجد خنثى  
 قدمت بيته الرجل أو دفن في ثوب مرمون وطلب المهرين لإخراجه قال الأذرى والقياس غرم القيمة فان  
 تعذر نبش وأخرج مالم تنقص قيمته باليلى أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتي في الجزية أو كفته  
 أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لإخذ ذلك لم يلزمهم إجابته  
 وليس لهم نبشه لو كان الكفن من نفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كمال  
 الأذرى أن المراد الزائد على الثلاث شرح مر (لا للتكفين) أى فلا ينبش ويخرج بالنش مالم يوار بالتراب  
 فينبى وجوب إخراجه للتكفين إذا لانتهاك وقد يقال نفس إخراجه انتهاك ويمنع بانه لحد الغرض ليس  
 انتهاكا (قوله ترجى حياته) كما فى شرح الروض بأن يكون له ستة أشهر فأكثر اه (قوله بصفة فيه) أى  
 كالتذكروا أو الانوثة أو ليشهد على صورته الخ قاله الغزالي والاصح خلافة شرح مر (قوله) إذا عظمت  
 الواقعة عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله) أو ليلحقه القائف بأحد متنازعين فيه) يقده البغوى

(لا للتكفين فى الاصح)  
 لأن غرضه السر وقد  
 حصل بالتراب أو دفنت  
 ويطنها جثين ترجى  
 حياته ويجب بشق جوفها  
 لإخراجه قبل دفنها وبعد  
 فان لم ترج حياته أخر دفنها  
 حتى يموت وما قبل انه  
 يوضع على بطنها ثوب  
 ليوت غلط فاحش فيلحذر  
 أو علق الطلاق أو الندراو  
 العتيق بصفة فيه فينبش للعلم  
 بها أو بعدهم أو ليشهد على  
 صورته من لم يعرف اسمه  
 ونسبه إذا عظمت الواقعة  
 أو ليلحقه القائف بأحد  
 متنازعين فيه أو ليعرف  
 ذكرته أو أنوثته عند  
 تنازع الورثة فيه أو نحو  
 شلل عضو عند تنازعهم  
 مع جانب فيه

(قوله اولحقه الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله او نداوة) هذا قد يغني عما قبله اسنى قال ع ش قوله او نداوة اى و قبلها عند ظن حصوها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه ص ذلك له وجب اعتنا به حيث امكن ولو بجل بعيد اه (قوله فنبش الخ) متفرع على قوله اولحقه الخ (قوله فى الكل) اى فى كل من قوله اوليشد الخ وما بعده بل من قوله و ما علق وما بعده (قوله بالميتغير) اى فان تغير كذلك لم نبش وإن كان له مال و تنازع فيه و حيث لم نبش وقف الامر الى الصلح ع ش (قوله وانه يكتفى الخ) عطف على التقييد (قوله او لما كان فيه الخ) عطف على العادة الخ (قوله ولو اتعمق الميت الخ) اى عند اهل الخبرة معنى و نهاية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية و المعنى و محل ذلك كما قاله المؤلفان بخرقة فى مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحيا و ما عمن اشهرت ولايته و الامتنع نبشه عند الانعقاد و ايداه ابن شبة بجواز الوصية للعارف قبور الاولياء و الصالحين لما فيه من احياء الزبارة و التبرك اذ قضيت جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر و عمارة في المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) اى النبش قضية ذلك ان يجوز البناء عليه ولو في مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على التغير و يحجر المكان بعد انعقاد الميت و هذا انما يتأتى فيما يجوز التصرف فيه و الانتفاع به بعد انعقاد الميت و ما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغى ان يتقيد بجواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه سم (قوله بعبارة قبور الصلحاء) اى العلماء و المراد بعبارة ذلك بناء على الميت فقط لا بناء القباب و نحوها ع ش و تقدم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال اذا قيد بغير المسئلة فاقى تأييد فيه فليتأمل على ان يجوز بعمارة

لغرض احياء الزبارة لا ينافى جواز نبشه و الدفن عليه و ايضا عمل السلف يرد فقد دفن على الحسن عدة من اهل البيت و دفن فى البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصرى و ما ذكره ثانيا فقد يقال ان الدفن على الصالح بزيل دوام احترام قبره لا تنسأ به بذلك للغير و ما ذكره ثالثا يقال انه من الوقائع الفعلية المحتملة لو جرم و ما اذكره او لا فظاهر و لذا نظر فيه سم كما مر و اسقط ذلك القيد النهاية و المعنى كاتبها و كذا الا يعاب عبارة تالذى يتجه انه يجوز فيها اى قبور الصالحين فى المسئلة تسوية التراب و نحوها ما يمنع اندراسها و يديم احترامها اه و قوله و نحوها شامل للبناء فى حريم القبر كما مر عن سم و ع ش (قوله و اخذ من تحريمهم الخ) و من سبق الى مكان مسبل فهو اولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت و جب ردها به عليه و ان وجدها بعد تمام الحفر جعلها فى جانب و جاز دفنه معه رضى اه سم قال ع ش و ينبغى ان يعلم ان ما جرت به العادة الا ان من حفر الفساق فى المسئلة و بناتها قبل الموت حرام لان الغير و ان جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احترام البناء و ان كان حراما خوفا من الفتنة مع ذلك لو تعدى احد و دفن فيه لا يجوز نبشه و لا يجرم ماصرفة الاول فى البناء لان فعله هدر اه (قوله لا لائر الصحيح الخ) اى لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه و قال استغفر و الاخيكم و اسأله التثبيت فانه الا ان يستلهاية زاد المعنى و زاد الزار و قال الحاكم رحمه الله صحيح الاستناد اه قال ع ش قوله و اسأله التثبيت اى كان يقول اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى على القبر لم يكونوا اثنين بالنسبة و ان حصل لهم ثواب على ذكر و بى ايمانهم به بعد سؤال التثبيت هل هو مطلوب او لا فيه نظر و الاقرب الثانى و مثل الذى ذكر بالاولى الا اذا فلواتوا بكانوا اثنين بغير المطلوب منهم ع ش و قوله فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى الخ ينبغى استثناء الاستغفار للبيت لما مر من الامر به (قوله و امر به الخ) عبارة المعنى و روى مسلم عن عمرو بن العاص انه قال اذا دفنتموا فى قايصو ابدع ذلك حول قبرى ساعة فدم ما تخرج جز و ر و بفرق لحما

او يلحقه سبل او نداوة  
فينبش جواز لا يتقبل  
و يظهر فى الكل التقييد بما  
لم يتغير تغيرا يمنع الغرض  
الحاصل على نبشه و انه  
يكتفى فى التغير بالظن نظرا  
للعادة المطردة بمحله و لما  
كان فيه من نحو قروح  
تسرع الى التغير و لو اتهمق  
الميت و صار ترا با جاز نبشه  
و الدفن فيه بل تحرم عمارة  
و تسوية ترابه فى مسئلة  
لتحجيره على الناس قال  
بعضهم الا فى صحاى و مشهور  
الولاية فلا يجوز و ان اتهمق  
ويؤيده نصريحها بجواز  
الوصية بعبارة قبور الصلحاء  
اى فى غير المسئلة على  
ما يأتى فى الوصية لما فيه  
من احياء الزبارة و التبرك  
و اخذ من تحريمهم النبش  
إلا ما ذكر انه لو نبش  
قبره بمسئلة و دفن عليه  
اخر قبل بلاء ثم طعمه لم يجز  
النبش لاخراج الثانى لان  
فيه حينئذ هتكا لحسرة  
الميتين معا (و يسن ان يقف  
ساعة جماعة بعد دفنه عند  
قبره يسألون له التثبيت)  
و يستغفرون له لائثر  
الصحيح بذلك و امر به  
عمرو بن العاص

بما ذالم تغير صورته و هو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم الا فى صحاى و مشهور الولاية فلا يجوز اى  
النبش و ان اتهمق الخ) قضية ذلك انه يجوز البناء عليه و لو فى مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على التغير  
و يحجر المكان بعد انعقاد الميت و ما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر  
نعم ينبغى ان يتقيد بجواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه (قوله لان فيه حينئذ هتكا لحسرة الميتين معا)

قدراً تتحرر جزور وبفرق لحما وقال حتى استأنس بكم واعلم ماذا اراجع به رسول في ويستحب تزيين بالغ عاقل او مجنون . قوله تكليف ولو شهيداً كما اقتضاء اطلاقهم بعد تمام الدفن لحيز فيه وضعفه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

أنه بدعة وترجيح ابن الصلاح انه قبل إمامة التراب مردود بما في خبر الصحيحين فاذا أنصرفوا اناه ملكان فتأخيره بعد تمامه اقرب الى سؤالها (و) يسن (لجبر ان اهله) ولو كانوا يغير بلذاته العبرة بيلدهم ولا قاربه الا باعد ولو ببلد آخر (تهمة طعام يشيئهم يومهم وليتهم) للخبر الصحيح أصح والال جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم (ويلع عليهم في الاكل) تدبا لانهم قد يتركوه حياءاً ولقرط جوع ولا بأس بالقسم ان علم أنهم يبرونه (ويحرم تهينته للنامعات) أولنا تامة واحدة واريد بها هنا ما يشمل الناذبة ونحوها (والله اعلم) لانه إمامة على معصية وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاماً يدعو الناس عليه بدعة مكروهة كاجابهم لذلك لما صرح جبري كذا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دونه من النباحة ووجه عده من النباحة ماله من شدة الاهتمام بامر الحزن ومن ثم كره اجتماع أهل الميت ليقصدوا بالعلماء اقال الأئمة بل ينبغي ان ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم

حتى استأنس بكم الخ (قوله قدراً بمرح الخ) متعلق بضمير به الراجع بالوقوف (قوله ويستحب) الى قوله ولو شهيداً في النهاية والمعنى (قوله تلقيين بالغ الخ) ويقعد الملق عند رأس القبر معنى عبارة فنج المعين فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن أمة الله الخ وعبارة النهاية ويقعد الملق عند رأس القبر ويبني ان يتولاهم أهل الدين والصلاح من اقاربهم ولا يفرغهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فلا يسن تلقيين طفل ولو مرهقاً ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم افتتاحها بما في معنى (قوله ولو شهيداً) خلافاً للنهاية وشيخنا عبارة الاول واستثنى بعضهم شهيداً مكره كمال يصلي عليه وبغنى الوالد المرحوم الله تعالى والاصح ان الانبياء عليهم الصلوة والسلام لا يستلوان لان غير النبي يسال عن النبي فكيف يسال هو عن نفسه اه قال عر ش قوله مر واستثنى بعضهم شهيداً مكره الخ اي لا نه لا يسال واذا قصاره عليه ان غيره من الشهداء يسال وعبارة الزبائدي والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيداً الا شهيداً مكره وبحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم عن ورود الخبر بانهم لا يسالون على عدم الفتنة في القبر خلافاً لاللال السيوطي وقوله في الفر جري على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الخريق والحريق وان سحق وذرى في الرجم ومن اكثته السباع وقوله مر لا يسالون اي فلا يلقون اه عر ش (قوله بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رحمت بالله ربنا وبالا سلام ديناً ومحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقران اماماً بالسكبة قبلته بالأمم من اخواننا ممن زاد النهاية وانكر بعضهم قوله بان الله لان المشهور دعاء الناس بآياتهم يوم القيامة كآية عليه البخاري في صحيحه مظاهر ان غلظه في غير النبي ولد الزنا على ان المصنف خير قال بفلان ابن فلان او يا عبد الله بن أمة الله اه (قوله لحيز فيه) اي في التلقين عبارة المعنى الحديث ورد فيه قال في الوعدة والحديث وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة لم يزل الناس على العمل به من العصر الاول في زمن من يقتدي به وقد قال تعالى وذكري ان ترفع المؤمن واوح ما يكون العبد الى الله في هذه الحالة اه (قوله مر دود) خبر وترجيح الخ قول الميت (لجبر ان اهله) اي ولو اجانب لمعارفهم وإن لم يكن واجر انا كافي الانوار نهاية (قوله ولو كانوا) الى قوله لوجه عده الخ في النهاية (قوله ولو كانوا) اي اهل الميت معنى قول الميت (يشيئهم) اي اهله الا قارب معنى قول الميت (يومهم وليتهم) قال الاستوى والتعير باليوم واليلة واضمح اذا مات في اوائل اليوم فلو مات في اخره فمياسه ان أنضم الى ذلك الليلة الثانية ايضاً لاسباب اذا تأخر الدفن عن تلك الليلة معنى ونهاية (قوله ما يشغلهم) يفتح وله وخم شاذ باب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع وبر وبالكسر عر ش (قوله ونحوها) أي كالمثري (قوله من جعل أهل الميت طعاماً الخ) اي قبل الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والمعروفه واخراج الكفاروة صنع الجمع والصباح كان في الورثة محجور عليه الا اذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه (وصنعهم) في اصله رحمه الله صنيعهم بالياء بصري اقول وكذلك في الاسنى والمغني والنهاية وصنعهم بالياء (روجه عده) مبتدأ وخبره قوله ما فيه الخ (قوله من هذا) أي من كراهة اجتماع أهل الميت الخ اخذ من قوله لا في لانه متضمن الخ ويحتمل من كراهة ما اعتيد الخ (قوله متضمن للجلوس الخ) اي المكروه (قوله وبه) اي بالطلاق (صرح في الانوار) اعتضده في الاعباب فقال في شرح قول العباب صنعته ليجتمع الناس عليه مكروه مانصه ويؤخذ من كراهته عدم نقوذا الصيغة به بصرح في الانوار في بابها وتبعه الغزي وغيره اه (قوله ان فعل لاهل الميت) اي فعله نحو

قال في الروض ومن سبق إلى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفره وجد عظام ميت وجب ردت رابه عزاهم وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروه بطلانها بطعام المذنب لكرهاته لانه متضمن للجلوس للتعزية وزيارة وبه صرح في الانوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بانهم يطعمون من سفرهم لم يكره

وفيه نظر ودعى ذلك التضمن بمنعوه ومن ثم خالف ذلك بعضهم فاقى بصحة الوصية باطعام المعزين وأنه ينفذه من الثلث وبالعقبة له من الامة وعليه فالتعديد باليوم والليل (٣٠٨) كلامهم له الا فضل فيس فله لهم اطعموا من حضرهم من المعزين لاماداموا مجتمعين

وجيران اهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أى مأخوذ بالجمع نظر كرى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل (قوله فاقى الخ) تفسير للخالفه (قوله وعليه) أى الافتاء المذكور هذا ظاهر ضنيعه لكن لا يظهر حينئذ وجه تفريع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل الخ هو الاقرب معنى (قوله فالتعديد الخ) أى المار فى المتن كرى (قوله فيسن الخ) أى فإذا كان تهيئة الطعام سنة مطلقا سوا فى اليوم الاول وغيره وسواء اطعموا المعزين أم لا فيسن فله من الجيران والاقارب البعيدة لاهل الميت اطعموا الخ كرى (قوله ثم عمل الخلاف) فى كراهة صنع الطعام للحاضرين (قوله) يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أى يعمل غير اهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل اهل الميت له فى مصيبتهم على قصد ان ذلك الغير يعمل لهم مثله فى مصيبتهم فيكون كالدين عليه كرى (قوله الخلاف الاقرب) أى فصل الاقراض (فى النقوط) من انه هبة أو قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره فى الافراح لصاحب الفرح كرى (قوله فن عليه الخ) أى من نحو جيران اهل الميت (قوله لهم) أى لاهل الميت (قوله على الاول) وهو مأخوذ بالجمع قاله الكرى ويظهر أن المراد بالاول والاعتبار السابق من جعل اهل الميت طعاما الخ فهو احتراز عما اعتد الا أن اهل الميت يعمل لهم الخ واما على ما قاله الكرى فهو احتراز عما يقوله وفيه نظر ودعى ذلك التضمن بمنعوه من ثم الخ (قوله وإلّا نحو الخ) أى الفقاعون للطعام للناحات أو المعزين (قوله) واخذ منه انه لا يستل الخ) صريح فى ان الفتنة غير السؤال سم عبارة لا يعاب فى شرح وقفة فتنة القبر فى الدعاء على الميت فى الصلاة عليه الظاهر ان المراد بالفتنة هنا غير حقيقتها لاستحالتها فيمن مات على الاسلام بل نحو التلجلج فى الجواب أو عدم المبادرة إليه أو بحىء للملكين على صورة غير حسنة المنظر اه (قوله) وإلّا يتجه ذلك) أى المأخوذ المذكور (قوله لعموم الادلة الخ) (خاتمة) صح ان موت الفقهاء اخذت اسفأى غضب وروى انه استعاض من موت الفقهاء وروى المصنف عن ابن السكن المجرى ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا الحاجة ويقال انه مات الصالحين وحل الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصاء التوبة اما المستيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق بهم وعن ابن مسعود عائشة أن موت الفقهاء اراحة للدموع من واخذت غضب للفاجر مغنى وفى الباب ما يوافقه (كتاب الزكاة)

(قوله فى لغة) الى قوله والظاهر فى المعنى الاول قوله الاصلاح (قوله فى لغة التطهير) قال تعالى قد افلح من زكاه اى طهرها اى طهرها من الانداس معنى (قوله والجماء) بالمداى الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما (وقوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اى لا تمدهوها واطلق ايضا على الركبة يقال زكت الناقة اذا يورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكاى كثير الخير شيئا معنى (قوله لوجود تلك المعانى كلها الخ) اى لانه يظهر النخرج عنه من تدنسه بحق المستحقين والنخرج عن الاثم ويصلحه وينمو المال ببركة اخراجه ودعا لاخذ له ومدح عجزه عند الله حتى يشهد له بصحة ايمانه قالنا سمع بين المعنى الشرعى واللغوى موجودة على كل من المعانى اللغوية شيئا (قوله نحو واتوا الزكاة) اى وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة معنى (قوله بجملة) اى لا تدل على القدر النخرج ولا النخرج منه ولا النخرج له وإلّا يبينها السنة (قوله وبشكل عليها) أى آية الزكاة يعنى على ترجيح انها جملة (قوله مشتق) أى كلمة

ومشغولين للشدة الاهتمام بامر الخزن ثم محل الخلاف كما هو واضح فى غير ما اعتد الان ان اهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوه لغيرهم فان هذا حينئذ يجرى فيه الخلاف الاقرب فى النقوط فن عليه شئ لهم يفعله وجوباً وندباً وحينئذ لا تناق هنا كراهته ولا يخل فعل ما للناحات أو الزين على الاول من التركة الا اذا لم يكن عليه دين وليس فى الورثة محجور ولا غائب وإلّا اعوا وضموا والذبح على القبر قال بعضهم من صنع الجاهلية اه والظاهر كراهته لانه بدعة فلا تصح الوصية به ايضا (قاعدة) وردان من مات يوم الجمعة أو ليلتها آمن من عذاب القبر وفتنته واخذ منه انه لا يستل وإلّا يتجه ذلك ان صح عنه صلى الله عليه وسلم أو عن صحابى اذ مثله لا يقال من قبل الراى ومن ثم قال شيخنا يستل من مات برضا او ليلة الجمعة لعموم الادلة الصحيحة

(كتاب الزكاة)

فى لغة التطهير والاصلاح والنامو المدح وشرعاً سم لما يخرج من مال أو بدن على الوجه الاقرب سمي

عليه وإن وجدها بعد تمام الدفن جعلها فى جانب وجاز دفعته معه اه (قوله) واخذ منه انه لا يستل هذا صريح فى ان الفتنة غير السؤال والله اعلم (كتاب الزكاة)

(قوله مشتق) فيه نظر لا يبنى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعى هو او

بذلك لوجود تلك المعانى كلها فيه والاصل فى وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر انها بجملة لاعامة ولا مطابقة ولا بشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة انها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظاً اذ كل مفردة مشتقة اشتقاقية

واقترنا بأل فتر جميع عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقديرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أنه فيه منفعة متمحصنة فأحرمه الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ومع (٣٠٩) هذين يتعدى القول بالاجمال لأنه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود التخصص لأتضح دلالة على معناه وإمال إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير نهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد المجمل ويدل لذلك فيها أحاديث البابين لأنه عليه السلام أعنى بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فأكرمها لأنه يحتاج لبيان لكننها على خلاف الأصل لا ببيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا ببيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوبى لمن ادعى الزكاة في نحو خيل ورويق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن أنكر أصلها كفر وكذا بعض جزئيات الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال التقدي

اشتقاقه فيشمل المشتق منه كإهنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله) واقترنا الانسب الاخضر اقترن بحذف الواو والالف (قوله) دقيق أي غير ظاهر (قوله) وقديرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن أن يفرق بان معنى البيع الشرعي هو ما يصدق عليه كان معلوما لم فكانت دلالة لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقا واجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضمنة فليتلأمل سم (قوله) لأصل الحل) أي قبل ورود الشرع (قوله) مطلقا) أي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله) ومع هذين) أي الموافقة لأصل الحل مطاوعا للموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله) دلالة) أي دلالة الآية عليه (قوله) وإمال إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بان حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله) مع إجماله) الأولى حذفه (قوله) ولذلك فيها) يعني لموافقة أصل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله) بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فأكتر منها من أحاديثها (قوله) لا ببيان البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كذا ترى (قوله) والسنة) إلى الباب في النهاية والمعنى (قوله) والسنة الخ) عطف على الكتابي كذا ترى في الإسلام على خمس بنو مؤمنه (قوله) بل هو معلوم الخ) عبارة عن مؤمنه وهي احذار كذا في الإسلام فيكفر جاحدها وإن قاتلها ويقاتل المتعنت من أديتها وتؤخذ منه قهرًا كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها أما المختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وكذا الثمار والزرع في الأرض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكفر جاحدها لا اختلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم في وجوبها وفي النهاية والعياب نحوها (قوله) فمن أنكر أصلها) أي أنكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الأموال ع (كفر) أي من وجهها يعرف فإن جحد ما بعد ذلك كفر نهاية (قوله) وكذا ببعض جزئيات الضرورية) أي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد العباب فطرة أهقال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لأن خلاف ابن البيان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كإقبال وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافا له حظ من النظر

اه (قوله) بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحققين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان أطلقه أي يجزئ (قوله) التقدين) أي الذمب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) أي الأبل والبقر والغنم الانسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله) ولأنه الخ) الأولى لمقاط الواو (قوله) أبدل شيخنا الخ) أي وقالا في جماعه (قوله) ثم ذكر الخ) أي وقالا لشارحه ابن قاسم الغزوي (قوله) بأمر أعم الخ) قال شيخنا لأنها تشمل كل دابة اه (قوله) وليس بصحيح الخ) محل تأمل وليس فيها استدلال إثبات للدعي لجواز أن يكون كل من المذكورين أقصر على الأشهر أو على ما أحاط به وقد قال الإمام الشافعي لا يحيط باللغة إلا بي ولو كان عدم المذكور يدل على عدم لازم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوما لم فكانت دلالة لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لم لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقا واجناسها فكانت دلالة لفظ غير متضمنة فليتلأمل (قوله) وقديرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا بالاولى البصائر (قوله) فمن أنكر أصلها كفر وكذا الخ) عبارة عن إحدركان الإسلام حيث يجب إجماعا فيكفر جاحده لا حيث اختلف فيه كمال غير مكلف

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - ثالث) والانعام والقوت والثر والغنم ثمانية أصناف من الناس يأتي بينهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبداية وبالأبل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه ولأنه أكثر أموال العرب (تنبيه) أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكما وإدلالا فاذن في القاموس

أنها الأبل والغنم وفي النهاية إنما الأبل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي إن اتخذ نوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية شرطان (٢١٠) إلى آخره (إنما يجب) منه (في النعم) وجمعه أنعام وجمعه أنعام يذكر ويؤنث سميت بذلك

لكثرة أنعام الله فيها (وهي الأبل والبقر) الإلهية (والغنم) وتقيدها بالأهلية أيضا غير محتاج إليه لأن الظباء إنما تسمى شياه البقر لا غنما كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبفرض أنها تسميه قوم يشتهر أصلا فلا يحتاج الاحتراز عنه (لألحيل) والريق (وغيرهما لغير تجارة لغير الشيوخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة) (أو المتولد من) ما يجب فيه وما لا يجب فيه كالزولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين (غنم وظباء) بالمد جمع ظي وباتى بيانه آخر المطح لأنه لا يسمى بقر أو لا غنما وإنما لم يحرر جزؤه تعليقا عليه أما متولد مما يجب فيها كابل وبقر أهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الأوجه لأنه المتيقن لكن بالنسبة للعدد للسنن كاربعتين متولدة بين ضأن ومعرفة تعتبر بالأكثر كما بينته في شرح الإرشاد (ولاشيء في الأبل حتى تبلغ خمس) لغيرها ليس فيها دون خمس من ذود من الأبل صدقة (ففيها شاة في عشر شاتان) في (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين أربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين

بنت مخاض) وسياق أن في الذكور ذر أو في الصغار صغيرة فلا يراد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون) (و) بالحساب (في) (ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون لأجزائها (و) في (ست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان) (و) (مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فإن قصت الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الواحدة



(ثم) ان زادت على ذلك تغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر فحينئذ في كل اربعين بنت لبون ( في كل خمسين حقة ) الخبر البخاري عن كتاب ابى بكر لانس رضى الله عنهما لما وجهه الى البحرين على الزكاة بذلك لكن فيه ما يشكل على قواعدها وقد كرت الجواب عنه في شرح المشقة وعلم بما تقرر ان في مائة وثلاثين بنتى لبون وحقة وفي مائة واربعين حقتين وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ولواحدة الزائدة على العشرين قسط من الواجب فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط جزء من مائة واحد وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون وما بين النصب بنات لبون تسع ابل فاشاة لو كان معه تسع ابل فاشاة في خمس منها فقط فلو تلفت اربع لم يسقط منها شيء ( فروع ) ملك ست ابل ثلاث شياه لانه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقاه الشيخ ابو حامد قال العمراني واما يصح ان كانت قيمة كل من الست تساوي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث

بالحساب والاول جيت الحقتان اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست واربعين ووجبت ثلاث بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولادخل للحساب فيه شيخنا (قوله) ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب الخ والحاصل ان بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحد وعشرين وتستمر الى مائة وثلاثين فيغير الواجب فيجب حينئذ في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين حقة وينتالون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرح بافضل وياتي في الشرح مثله (قوله لما وجهه الخ) ظرف لكتاب ابى بكر (قوله الى البحرين) هي لفظ التثنية اسم لانهم مخصوصون بالدين وقاعدته هجر (فائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لاملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهر فلما عساه ان يكون ممن وجبت عليهم والانبياء مبرؤن من الدنس لم يصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال المناوي في شرحها ما نصه وهذا بناء من عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرمي القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش (قوله) لكن فيه اه اي في ذلك الكتاب (قوله) بما تقرر وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب الخ (قوله) ولواحدة الخ) كلام مستأنف (قوله) الزائدة على العشرين) اي في مائة واحد وعشرين (قوله) ان كانت الخ) اي لانها اذا ساوت في الثاني قيمة شاة هي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصا باق في الثالث قيمة شاتين اي وهو واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصا باق قياس اعتبار الا خفف عددا اعتبارا مستانما ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما او لا وقد ثبت بدناه لواله اعتبر الصورة لاحدهما لكان القياس الحاقه به في سائر احكامه اه (قوله) ان كانت الخ) اي لانها اذا ساوت في الثاني قيمة شاة اي وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصا باق في الثالث قيمة شاتين اي وهو واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصا باق معنى كلام العمراني فيما يظهر فتأمل ثم رابت الفتى شيخ المصنف قال معتز صاعلي القمولى الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظر ايضا وان تبعه المصنف فقال في تجر يده اعتبارا كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظر ايضا وقول الفتى الصواب الخ) اي لانه اذا ساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا باقاه لواله انما الذي يتجه في هذا المحل ان يقال انه يشترط في الشاة في الحسن ان تساوى نحو قيمة خمس بنت مخاض ومرا ايضا فانما المستحقون شركا في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة بهذا الاخير يبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق بالوقص ايضا ما عالى الصحيح والشافعية في الحول الثاني متعلقة بالخمسة فقط فيلزمه وقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكره وانما الصواب ان حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه انفا وعلى التناول واعتماد كلام الشيخ بوجه ما ذكره بان المستحقين شاركوا في الحول الثاني بقيمة شاة الغالب فنقصها عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركوا بقيمة شاتين والغالب فيها ذلك ايضا فصحب قول الشيخ تعليلا لما ذكره اه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقاه لواله ذلك فانه ما عيشته ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة البعير السادس في المال وقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجاب للعالم الثاني والثالث شي. فنقص النصاب وهو الخمس ملك المستحقين بتعام العام الاول مقدار شاة منها ولما قل ان يقول ان نقص النصاب بعد تمام العام الاول ملك المستحقين ما ذكره كمل من البعير السادس ولا تكون النكتة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والنكتة حينئذ غير زائدة فينقصد الحول الثاني لتحقق النصاب بالنكتة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وبهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل إى وأبدالها بلفظ واحدة ليقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر انه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا سأت واحدة فقط ماذا كرى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا بافتامه سم (قوله) كما بينته في شرح العباب) عبارته هناك بعد كلام نصه وإنما الذي يجه في هذا المحل ان يقال يشترط في الشاة في الجنس ان تساوى نحو قيمة خمس بنت غراض وسمان المستحقين شركاء في الجنس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة وبهذا الأخير يتبين ان مقاله الشيخ ابو حامد بن علي الضعيف ان الواجب يتعاقب بالوقص ايضا اما على الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالخمس فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الجنس والست وما فوقها إلى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفله عما ذكره وانما الصواب انه تلزم شاة فقط لا لاول انتهى وأقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط إلى ان الوقص لا تتعاقب به الزكاة والبيعير السادس في المثال وقص فلا تتعاقب به الزكاة فهو كعدم فلا يجب العام الثاني والثالث شيء لقص النصاب وهو الخمس بملك المستحقين بتمام العام الاول مقدار شاة منها ولعائل ان يقول اذا نقص النصاب بعد تمام العام الاول بملك المستحقين ماذا كر كل من البيعير السادس ولا تكون التسكيلة وتصالان الوقص ما زاد على النصاب والتسكيلة حيث لا غير زائد فينقصه الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتسكيلة بالنسبة اليه ايضا وهكذا يظهر ان مادعاه من الغفلة والغلط لا منشأ له إلا الغفلة والغلط نعم يرد عليهم شيء آخر غير ما ذكره وهو انه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما لو ابل ثنتان إلا ان يجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فبى قدر واجب العام الاول والثاني الباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتامل اه سم بحذف (قوله) وكله (الخ) اى من اقوال الشيخ ابى حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله) كاملة إلى قول المتن وقيل ستة في النهاية والمغنى لا يقولون حيث نادى وهذا (قوله) كاملة) عبارة المحلى والشرباني والرهمي اى وغيرهما وطعن في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخالف وان مرادهم ما به يتحقق كمال السنة فلا يصري (قوله) لان ما (الخ) اى سميت به لان الخ نهاية (قوله) فتصير ما خضا (الخ) فيه تفرع الشيء على نفسه عبارة النهاية والمغنى فتصير

واعترض بان الصواب إسقاط كل والتعبير بشاة في الثالث ايضا وكله مبني على ضعيف ان الوقص يتعلق به الزكاة خلافا لمن غلط فيه كما بينته في شرح العباب قبيل قسم الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الاول فقط فانظره فانه مهم (وبنت الخاص لها سنة) كاملة لان امها آن لها ان تحمل ثانيا فتصير ما خضا اى حاملا

لا منشأ له إلا الغفلة والغلط فتعوز بانه من الهجوم على تغليب الاثمة من غير تثبيت ومراجعة للافضل الستين العديدة نعم يرد عليهم شيء آخر غير ما ذكره وهو انه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرضنا ان قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قال ابل ثنتان وبالأولى البيض اذا فرضنا ان قيمة كل في العام الاول دون قيمة شاة مع ان اطلاقهم شامل لذلك فليتامل الا ان يجب بانه اذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فبى قدر واجب العام الاول والثاني الباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتامل (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل إى وأبدالها بلفظ واحدة ليقال ان كانت قيمة واحدة من الست تساوى الخ كذا يظهر انه المراد (قوله) كما بينته في شرح العباب الخ قال في العباب لولم يترك اربعين عنها او خمسا من ابل حولين ولم تتوالد لثمن زكاهما من غير هالوهن عينها لزمته شاة فقط لانه الاول اه اى لان المستحق شرهه فهو يشرك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والحظا معه غير مؤثرة لإكاد عليه لعدم تعينه ثم قال في العباب او اى لم يترك ستاى من ابل ثلاثة احوال لزومة ثلاث شياه اركان إذا اخرج لكل سنة في النصاب قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ ابى حامد وغلوه بانه إذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقال العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(واللبن سستان) كالمالن لانها آن لها ان تلد ثانيا ويصير لها لبن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت ان ترك ويحمل عليها ويطرقها  
الفعل ويقال للذرك حق لانه استحق ان يطرق (والجدعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم اسنانها اى تسقطها وظاهر

كلامهم انه لا عسرة هنا  
بالاجذع قبل تمام الاربع  
وحينئذ يشكل بما ياتى  
جدعة الضان وقد يفرق بان  
القصدم بلوغا وهو يحصل  
باحد امرين الاجذع  
وبلوغ السنة وهنا غاية  
كالحا وهو لا يتم إلا بنتمام  
الاربعة كما هو الغالب وهذا  
آخر اسنان الزكاة وهو  
نهاية الحسن درا ونسلا  
وقوعا واعتبر في الجيع الانوثة  
لما فيها من رفق الذر والنسل  
(والشاة) الواجبة فيما دون  
خمس وعشرين من الابل  
(جدعة ضان لها سنة) كاملة  
وان لم تجذع او اجذعت  
وان لم تبلغ سنة (وقيل سنة  
اشهر او ثلثة معز لها سستان)  
كالمالن (وقيل سنة) وقيدت  
الشاة هنا بالجدعة والثنية  
حلا للطلاق على المقيد كما  
في الاضحية (والاصح انه  
يخير بينهما) اى الجدعة  
والثنية (ولا يتعين غالب  
غيب البلد) اى بلد المال بل  
يجزى ماى غنم فيه لصدق  
الاسم ولا يجوز العدول  
عنه هنا وفيما ياتى في زكاة  
الغنم إلا ثلثه او اخير منه  
قيمة وحينئذ قد يمتنع  
التخير المذكور ويتعين  
الضان فيما لو كانت غنم  
البلد كلها ضائعة وهى اعلى  
قيمة من المعز ويشترط  
كما صححه في المجموع خلافا

من المخاض اى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى ابدال الواو بالفاء كفى النهاية والمعنى قول المتن  
(واللبن) معطوف على المخاض: (قوله والحققة) معطوف على بنت التسم قول المتن (وبنت المخاض الخ)  
قال العاقبي في شرح الجامع الصغير وهو اى الابل حوار يرضع الحمار باله ثم بعد فصله من امه فصيل ثم في  
السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحققة وفي الخامسة  
جذع وجذعة وفي السادسة ثنى وثنية وفي السابعة رباعى ورباعية بفتح الراء وفي الثامنة سدس بفتح  
السين والدال وسديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف بضم الميم واسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح  
الروض ثم لا يختص هذان اى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر فاذا كبر بازل جاوز  
الحس سنين بعد العاشرة فهو عود وعود بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فانه كرقم بفتح القاف وكسر  
الحاء المعجمة والاثني ناب وشارف انتهى اه عرش (قوله ان يطرق) اى وان يحمل عليه ايصاع عرش (قوله  
او اجذعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين  
الاجماع نهاية ومعنى (قوله حمل للطلق على المقيد) اى بجماعه ان فى كل شاة مطلوبة شرعا بحميرى (قوله  
اى بلد المال) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمخفى الا قوله هنا الى الاثله وقوله وحينئذ الى ويتعين  
(قوله اى بلد المال) شامل لغنمه هو اسم اى المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة النهاية والمعنى لخير فى كل  
خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم بلد المال الى  
غنم بلد آخر نهاية ومعنى (قوله هنا) اى فى الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما ياتى في زكاة الغنم الخ)  
كذا فى المنهج والاسنى (قوله وحينئذ قد يمتنع الخ) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه سم  
(قوله ويتعين الخ) عطف على تفسير (قوله ويتعين الضان الخ) اى عن الابل ولا يجوز إخراج المعز عنه سم  
ونهاية قال عرش وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المعز وان الثنية منها على قيمة من جذعة الضان  
تقيمت ثنية المعز واقتصار الشارح مرعى الضان نظر للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز اه  
(قوله كما صححه في المجموع) وهو العتمد نهاية قال عرش قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض  
تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان ابله مثلا لو اختلفت صحة ومريض اخرج صحبة قيمتها  
دون قيمة المخرج عن الصحاح الخاص وقياسه ان يقال يخرج منها صحبة عن المرضى دون قيمة الصحبة  
المخرجة عن السليمة واما مجرد كون الشاة فى الذمة والمعيب لا يثبت فيها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة  
عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره من ان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ)  
اى بخلاف بغير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزى ولو مريضة إن كانت ابله او اكثرها  
مراضا على المعتمد شوبرى اه بحميرى (قوله بخلافه فيما ياتى الخ) اى فان الواجب ثم فى المال نهاية (قوله فان لم

فى الحول الثالث وفيما قاله العمري انظر ظاهر (قوله فى المتن واللبن) معطوف على المخاض وقوله  
والحققة معطوف على بنت (حلا للطلاق على المقيد كما فى الاضحية) الحمل كما فى الاصول باقيا فليحرر  
القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم البلد هنا وفيما ياتى في زكاة الغنم الخ) مثله فى الروض  
وشرحه وقد يفهم منه انه فى زكاة الغنم لا يجزى مادون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يخفى اشكاله للقطع  
باجزاء المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى إخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه  
لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجزى مادون غنم البلد اذا كان اى غنم البلد دون  
غنمه او مثله اما اذا كان اعلى واخرج من دونه الذى هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجزاء بل هذان غنمه لانه  
لا يجب الاخراج من عينها بل يجوز تماثلها ولو بالشراء بل قد يقال غنم البلدى قوله لا يجوز العدول عنه شامل  
لغنمه هو فلما قيل (وحينئذ قد يمتنع) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه اه (ويتعين الضان)

لما قد ينقض تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكالحا وإن كانت الابل مريضة او معيبة لان الواجب هنا فى الذمة فلم يعتبر  
فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما ياتى بعد الفصل

يحد إلى قوله كن قد الخ في المعنى (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكل الحال بان قيمة الصحبة التي تجزى غير منضبطة لتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة تجزى ثم ولو افلها سم (قوله ولا يائمن) أى لا في ملكه ولا يائمن (قوله ولو عن اثاث) إلى قوله بنام في النهاية والمعنى الأول أنه إذ تأوها إلى المتن قوله ثم بدلها إلى الاثا (قوله اصدق اسم الشاة) أى في الخبر (قوله للوحدة) أى لا للتائيت شرح افضل (قوله وبه فارق) أى بانها من غير الجنس اه (قوله أى ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الثانية أى من الابل وكلام غيره كالصرح بدخولها وهو متجه لانها إذا أجزأت في الخمس والعشرين وما فوقها في دورها بالاولى رحيته فلاولى تفسيره بما يجزى، فيها بصري (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا ولو اوجب ليس في المال إذا ولو اوجب اصاله هو الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثاني قول الشارح الا ترى ولا جزاء عنها الخ وتقدم انما عن الشورى اعتماده وكلام المعنى والنهاية كالصرح بحرفية عبارتها وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أثى بنت مخاض فافوقها في المجموع وكونه يجزى ثامن خمس وعشرين فان تجزى عنهم يقل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج لإلا قوله وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه يجزى الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها مدية فاخرج بنت مخاض معيبة من جزئ الخج عنه فتجزى وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحبة وان كانت ابلة مرضا او بين ما لو اخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين مربية بان المريضة تجزى، عن خمس وعشرين مربية فتجزى، عمادونها بالاولى والشاة فيها دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس واجوبها الشارع وجبان تكون صحبة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آنفا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما رواه في شرح الارشاد للشارح تجزى بنت المخاض او بدلها عند فقد هامن ابن لبون او نحوه كما يأتى وفي كلام المجموع ما يأتى في ذلك خلافا لما فيه الاسنوى وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكري فقال لا يجزى ابن لبون وان اجزى في غير هذا المحل (وقوله عند فقد هامن) فادانه لا يجزى، مع وجودها انتهت وعبارة الكردى على بافضل قوله كان لبون عند فقد هامن ثقله في شرحى الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحى البهجة وصرح به فى الاسنوى وجرى عليه الزيادة فى حواشى المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها دارم) قد يشكل الحال بان قيمة الصحبة التي تجزى لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة تجزى ثم يبقى انه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقا وان كان جدي فيها شىء قبل ولا مطلقا راجعة (قوله لا يأتى على الاصح انه اصل) أى هنا (قوله وهو بنت مخاض فافوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال في بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا ولو اوجب ليس في المال إذا ولو اوجب اصاله هو الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله ثم بدلها عند فقد هامن) يرافقه قول الروض فرع تجزى، بنت مخاض ثم بدلها في خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها في نسخة او بدلها كالفاله في شرحه وقوله بدلها قال في شرحه من ابن لبون ونحوه كما سيأتى اه وفي شرح الارشاد للشارح تجزى، بنت المخاض او بدلها عند فقد هامن ابن لبون او نحوه كما يأتى وكلام المجموع لا يأتى في ذلك بل بقية نصه خلافا لما فيه الاسنوى اه لكن قال في المنهج ويجزى، بغير الزكاة قال في شرحه وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه اثنى بنت مخاض فافوقها كفى المجموع اه وقصده عدم اجزاء الذكر هنا وان اجزاء عن خمس وعشرين عند فقد بنت المخاض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها دراهم كن فقد بنت المخاض مثلا فلم يجد هاهنا لابن لبون ولا يائمن فيفرق قيمتها للضرورة (و الاصح) أنه يجزى، الذكر ولو عن اثاث وهو جذع ضأن أو ثنى معز كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذ تأوها للوحدة كما يأتى في الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الاثاث في النعم والفرق بانه هنا بدل وثم اصل لا يأتى على الاصح أنه اصل ايضا إلا ان يراد البدلية من حيث القياس إذ هى لا تتأنى الاصالته من حيث الاجزاء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا بغير الزكاة) أى ما يجب فم او هو بنت مخاض فافوقها ثم بدلها كان لبون

خمس وعشرين) وان نقص  
عن قيمة الشاة بناء على الاصح  
أنه الأصل أى القياس وأن  
كانت الشاة هي الأصل أى  
المخصوص عليه فالواجب  
احدهما لا بعينه وهذا  
يجمع بين الخلاف في ذلك  
ولا جازأئعنا فعمادونا  
أولى فلأخرجه عن خمس  
مثلا رفع كله فرضا لتعذر  
تجزئه بخلاف نحو مسح كل  
الراس في الوضوء فان قلت  
بل يمكن تجزئه بنسبة قيمة  
اشاة الى قيمته بدليل ما رجحه  
الزركشي في اخراج بنت  
اللبون عن بنت الخاض انه  
لا يقع فرضا إلا ما قبل  
خمس وعشرين جزءا من  
سنة وثلاثين بدليل اخذ  
الجبران في مقابلة الباقي  
قلت ممنوع لان الواجب  
ثم الشاة اصاله وهي من غير  
الجنس فتعذر تجزئه لان  
القيمة تخمينية وهنا من  
الجنس فقيده بزيادة محسوسة  
معروفة بالاجزاء من غير  
نظر لقيمة فأمكن فيه  
التجزى وخرج ببعير الزكاة  
ابن الخاض ومادون بنت  
الخاض (فان عدم) من  
عنده خمس وعشرون  
(بنت الخاض) بان تعذر  
اخراجها وقت ارادة  
الاخراج ولولنحوه  
بؤجل مطلقا أو بحال  
لا يقدر عليه أو غصب عجز  
عن تخليصه اى بان كان فيه

في شرح ابي شعاع ونقل الشورى عن الشيخ عميرة اجزاء ابن اللبون ولومع وجود بنت الخاض وظاهر  
الخطيب والجال الرمل عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزى) اى عوضا عن الشاة  
اتحدت وتعددت نهاية ومعنى قال عرش ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال  
بافضلته لانه من الجنس وإنما اجزأه غيرهما فقاما بالمال محل افضليته على الشاة فان كانت قيمته اكثر من قيمة  
الشاة فان تساوا بامن كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يخير بينهما  
كل عتمل والاقرب الثالث اه (قوله ولا جازأئع) اى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جازأئع) الخ  
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلأخرجه) اى عبارة النهاية وهل يقع فيها لو أخرجه عما دونها  
كله فرضا وبعضه كمخمسة عن خمسة فيه وجها يجزى ان فيها لو ذبح الممنوع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع  
كلها فرضا او تسعها وفيمن مسح جميع راسه في وضوئه او اطال ركوعه او سجوده فوق الواجب ونحو ذلك  
وافى الوالدرحه الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الراس ونحوه بوقوع  
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضابط لذلك ان ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض  
فرضا والباقي نفلا كما مره وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال عرش قوله مر وما أمكن  
يقع البعض الخ اى سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الراس او يبدله كما لو اخرج بنت لبون عن  
بنت مخاض بلا جبران كما بانى اه (قوله انه الخ) بيان لما رجحه الزركشي والضمير للسان (قوله  
إلا ما قبل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح لا لتدخر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو احد  
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) اى في اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة  
تخمينية الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصلا سم (قوله وهنا)  
اى في اخراج بنت اللبون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) اى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ ثم  
عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه وقت الوجوب اه وعبارة الروض وشرحه: لو أخذ ابن لبون ولو خشي  
ومشترى عن بنت مخاض لم تكن في يده يعنى في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منها اقل قيمة متنازلا  
يكلف تحصيلها بشرأ او غيره اه (قوله بان تعذر) اى قوله بخلاف الكفارة في النهاية إلا قوله اى بان  
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) او قال للنهاية وخلاف للفتى كاسر (قوله او غصب) اى اى وندونجز

شيخنا الامام أبو الحسن البكرى في شرحه فقال ولا يجزى ابن لبون وان اجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعا  
ما قاله الاسنوى فليتأمل (قوله عند فقدها) افادانه لا يجزى ومع وجودها (قوله فلأخرجه عن خمس مثلا  
وقع كله فرضا لتعذر تجزئه بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح العباب في باب الوضوء  
ولاذا عسر اسه ولو دفعة فليقع عليه الاسم فرضا والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافا  
في ذلك ما نصه ومن نظائر ذلك ما طرأ لقيام الفرض او الركون والسجود بزيادة على قدر الواجب فقليل  
الواجب الجبرع وقيل القدر الذى لو اقتصر عليه اجزأه ما ولو أخرجه بعير اى عن خمس من الابل فقليل الواجب  
الجنس فقليل الواجب الجبرع وما لو نذر ان يهدى شاة او يضحى بها فخرج بدنه فقليل الواجب السبع وقيل  
الواجب الجبرع والاصح الاول الى ان قال اه وما رجحه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا  
وفي الروضة في باني الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لكنه رجح في الزكاة ان الزائد في بعيرها فرض وفي  
بقية الصور نقل وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الروضه واصحابها بما يفهمه ونقله اتفاق  
عليه يعلم أنه المعتمد اه ويجواب السؤال الذى اردته هنا يظهر الفرق بين مسألة الزكاة ما لو نذر انه يهدى  
شاة او يضحى بها لان شاة نحو النذر والاضحية مقابلة شرعا عجزه من البدنة (قوله لان القيمة تخمينية) قد يقال  
هذا لا يمنع امكان التجزى مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينيا فيما لا يحصى من المسائل وفيه ما يأتى  
في الفصل الاتى (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة ثم قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها  
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) اى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ

(فابن ليون) او خنتى ولد ليون يخرجه عنها وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف شراءها وان قدر عليها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخفيف ولا يجزى الخنتى من اولاد الخاض قطعا لعدم تحقق الانوثة كذا قيل وفيه نظر لبيان خلاف قولى باجران من الخاض فلا قطع وله اخراج بنت الميوس مع وجود ابن (٢١٦) الليون لكن ان لم يطلب جبران ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض وابن ليون اما

اذ لم يعدم بنت الخاض بان وجدها ولو قيل الاخراج فيتمين اخر اجبا ولو معلوفة بخلاف الملو وجدها وارثه بين تمام الحول والادام فلا يتعين على المعتد والفرق ظاهر وبحت الاسنوى انها لو تلفت بعد التمكن من اخر اجها امتنع ابن الليون لتقصيره فان قلت بنافيه ما بحثه ايضا ان العبرة في التعذر بوقت الادام المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن مع ذلك اخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بان لا يعدل لما بناخر اخر اجها عنها قلت ليس ذلك ببعيد لان هذا التعين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فعذوله عنه بقبده المذكور تقصير اى تقصير ومرو انه اذا لم يجدها ولا ابن ليون فرق قيمتها ومحلها ان لم يكن بما له من مجزى وامكن الصعود اليه مع الجبران والا وجب على ما بحثه شارح وايداه غيره بان ابن الليون بدل وقد الزموه تحصيله فكذا هنا وفي كل من البحث والتايد نظر ظاهر

عن المسالك فيما يظرو عليه فينبغي ان يفسر العجز بنفي ما فسر به الشارح في الغضب بصرى (قوله فابن ليون او خنتى الخ) اى لانه جافى رواية داود فان لم يكن فيها بنت خاض فابن ليون ذكر وقوله ذكر اراد به التاكيد لدفع توهم العطلو الخنتى اولى ولو اراد ان يخرج الخنتى مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكره معنى ونهاية (قوله وان كان) اى ولد الليون ذكر او خنتى (قوله منها) اى من بنت الخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة المغنى على شراء بنت خاض اهـ (قوله وفيه نظر) اى فى قوله قطعا (قوله فلا قطع) اى فان الخنتى ولد الخاض اولى من ابن الخاض (قوله وابن ليون) اى وحقا وخنتى ولد ليون او حقا شرح المنهج (قوله بان وجدها) اى فى ملكها سنى (قوله ولو وجدها وارثه) اى بان مات المورث بعد تمام الحول وقبل الاداء قوله بين الخ متعلق بقوله وارثه (فلا يتعين على المعتد) المعتد التبعين كالمرث لان العبرة بوقت الاداء شرح مراده سم عبارة مع امتن وان عدم بنت الخاض حال الاخراج على الاصح حتى لو ملكها او وارثه من التركة زمه اخر اجها اهـ فقيد تعينها على الوارث لكونها من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن الليون) الاوجه عدم امتناعه اعتبارا بجملة الاداء شرح مراده سم عبارة تمولو تلفت بنت الخاض بعد التمكن من اخراجها فلا وجه عدم امتناعه اعتبارا بجملة الاداء كما استظهره السبكي خلافا للاسنوى اهـ قال عى اى وان كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقه وذكر ابن حجج عن بحث الاسنوى ما يخالفه واطال فى تايداه ولى رده اشار الشارح مر بقوله خلافا للاسنوى اهـ (قوله بنافيه) اى البحث المذكور (قوله فيما تقرر) اى فى حل المتن فقوله بارادة الاخراج اى بوقتها على حذف المضاف (قوله هنا) اى فى البحث الثانى (قوله مع ذلك) اى مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) اى على ذلك المراد كرى (قوله انه يلزمه) اى المالك (قوله بان لا يعدل الخ) يعنى عن تلك الارادة لارادة اخراج نحو ابن الليون عوضا عن بنت الخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما بناخر اخر اجها عنها) ضمير اخر اجها يرجع الى ما عنها الى بنت الخاض و (قوله ذلك) اشارة الى قوله انه يلزمه البقاء الخ كرى (قوله لان هذا التعين) اى تعين اخراج بنت الخاض حينئذ اى حين تلفها بعد التمكن بالمخى المذكور ويحتمل ان المراد بقوله هذا التعين البقاء على تلك الارادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله ليه) اى فى هذا التعين وكذا ضمير عنه و (قوله بقبده المذكور) هو قوله مع هذا التمكن هذا ما ظهر لى حل هذا المقام ثم رابت فى الكرى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير فى فيه وفى عنه يرجع الى هذا التعين وقوله بقبده المذكور اشارة الى قوله لما بناخر الخ وقوله تقصير اى تقصير اى تقصير عظيم فيصير اياها (قوله ومرو) اى قبيل قول المصنف وانه يجزى الذكر (قوله ومحل) اى مامر (قوله من مجزى الخ) شامل للثنية التى لها خمس سنين وطونت فى السادسة وليس من اسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) اى الصعود اليه (قوله على ما بحثه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ عميرة ثم نقله عن العراقي فى النكت عى (قوله تحصيله) اى اخراج ابن الليون (قوله انه الخ) بيان للنقول والضمير لمن عدم بنت خاض وبه (قوله ويجزى ذلك الخ) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل المتن الا انى (قوله سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا عن عدم واجبان من ابل ولو جذعة فى ماله ان يصعد درجة ولو للثنية وبأخذ جبرانا بشرط ان تكون له سليمة او ينزل درجة ويعطى الجبران اهـ (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر)

(قوله فلا يتعين على المعتد) المعتد التبعين كالمرث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر) قـ يقال الاصل الاخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا فى الجملة (قوله فى المتن

أما البحث فلأنه مغالف للنقول فى الكفاية وجرى عليه الاسنوى والزركشى وغيرهما أنه مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كحرره فى شرح العباب ويجزى ذلك فى سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب غير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والتزول بشرطه وما التايد فلو ضبح الفرق بين البدل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال اذا لم يتم تحصيل البدل فكذا بتحصيل اصل اخر

(والمعية كمعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكلف) بنت مخاض (كرمة) أي دفعها أو اباهه ما يزال بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم  
كأبائي للخبر الصحيح إياك وكرأثم أو اهما (لكن تمنع) السكرية إذا كانت عنده (٣١٧) (ابن لبون) وحقا (في الأصح) لوجود بنت

مخاض بجزء بماله فلازم شراء  
بنت مخاض أو دفع السكرية  
(ويؤخذ الحق عن بنت  
مخاض) عند فقدها لأنه  
أولى من ابن لبون (لا عن  
بنت لبون) عند عدمها  
فلا يؤخذ (في الأصح)  
وفارق اجزا ما بن اللبون عن  
بنت المخاض بأن فيه مع  
ورود النص زيادة سن  
عليها أتوجب تميزه بفضل  
قوة ورود الماء والشجر  
والامتناع من صفار السباع  
والنفات بين الحق وبنت  
اللبون لا يوجب هذا  
الاختصاص (ولو اتفق  
فرضان) في ابه (كما تقي  
بغير) فرضها خمس بنات  
لبون أو أربع حقائق لأنها  
خمس أربعينات وأربع  
خمسينات (فالذهب) أنه  
لا يتعين أربع حقائق  
بل (الواجب) (هن  
أو خمس بنات لبون)  
حيث لا يغبط لما يأتي لأن  
كلا يصدق عليه أنه واجب  
ولا يجوز إخراج حقتين  
وبنت لبون ونصف وإن  
كان اغبط للتحقيق  
وقضيته أجزاء ثلاث مع  
حقتين وأربع مع حقة  
مثلا إذا كان مع وجود  
الفرضين عنده هو الاغبط  
وهو كذلك لكن يشكل  
عليه أن من خيرين شيئين  
لا يجوز هاتبعيهما كما في  
كفارة اليمين وقديفرق

قد يقال الأصل الآخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البديلة هنا في الجلة سم قول المتن (والمعية  
الخ) أي والمغصوبة العاجزة عن تخليصها والمرونة بوجوبه أو بحال وعجز عن تخليصها معنى وتقدم في الشرح  
وعن النهاية مثله (قوله فيخرج) إلى قوله مثلا في النهاية والمعنى الإقوله حيث إلى لأن قول المتن (ولا  
يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محلة في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية  
مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلا الواحدة  
فهريلة جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم إلا الواحدة فهريلة جاز إخراجها  
مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الأسنى ما يصرح بمقاله أولا ومقاله ثانيا ففى البيهيمى  
عن الأظفيعي أنه لو كان بعض ابه كراما وبعضها ما يزال يخرج كريمة بالنسبة الآتي فيما إذا كان  
بعضها صحاحا وبعضها مرضا (قوله وإليه الخ) أي بقيتها أسنى (قوله ما يزال) أي هذا لا ليس عيبا  
سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فليزله إخراج كريمة معنى ونهاية (قوله كأيان) أي في  
الفصل الآتي في شرح وخيار (قوله إياك وكرأثم أو اهما) وكرأثم الأموال نفقاتها التي يتعلق بها  
نفس مالها لهما إنما يسبب ما جمعت من جميل الصفات فان طوع بها فقد أحسن أسنى (قوله مع ورود  
النص) أي في أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله لا يوجب هذا الاختصاص) أي اختصاص  
الحق بهذه القوة بل هي موجودة فليهما جميعا نهاية ومعنى (قوله في ابه) أي أو بقره ولا يكون ذلك إلا فيهما  
حقيقا به يجرى (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وإن وجدها الخ (قوله وقضيته) أي قضية تعميل  
عدم الجواز بالتشقيص (قوله أجزاء ثلاث مع حقتين) أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعا  
(قوله وأربع مع حقة) أي بان يزد على الواجب أربع بنت لبون (قوله إذا كان) متعلق بالأجزاء  
والضمير المستتر راجع لأجزاء كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله هو  
الاغبط) مل أو المساوى في الغبطة سم أي كما يؤيد مسألة المتن مع قول الشارح حيث لا اغبط (قوله  
وهو كذلك) أي كافي الرض وشرحه وإن لم يذكّر الشرط المذكور سم وقوله كافي الرض الخ أي  
والنهاية والمعنى وقوله وإن لم يذكّر الشرط الخ أي عناصر يحا ولا يؤخذ من سابق كلامه اعتبار الشرط  
المذكور هنا أيضا (قوله لكن يشكل عليه) أي على أجزاء ما ذكر قول المتن (فان وجد ماله الخ) عبارة  
المعنى والنهاية وأعلم أن هذه المسئلة خمسة أحوال لأنه ما إن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو  
بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد  
شرع بيان ذلك فقال فان وجد الخ (قوله كاملا) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المعنى لما أقوله أو  
بصفة الكرم (قوله كاملا) أي تاما مجردا عن معنى قول المتن (اخذ) أي وإن وجد شيء من الآخر إذ  
الناقص للمعدوم شرح المنهج وأسنى وشيخنا (قوله إن لم يحصل الآخر الاغبط) أي والاعمين الاغبط  
ويتنبى أو المساوى في الغبطة أو لا يتعين ما بماله سم ويوافقه قول المعنى والنهاية وقوله اخذ قد يقتضى  
أنه لو حصل المقفود دفعه لا يؤخذ عبارة الرض والخير لا يكلف تحصيل الآخر وإن كان اغبط وهي

ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أو محله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية مصلحة  
المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلا الواحدة فهريلة جاز  
إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم إلا الواحدة فهريلة جاز إخراجها مع كريمة فليراجع  
ذلك (قوله وإليه ما يزال) أي هذا لا ليس عيبا (قوله إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الاغبط) هل أو  
المساوى في الغبطة (قوله وهو كذلك) أي كما في الرض وشرحه وإن لم يذكّر الشرط المذكور (قوله

ولا يجوز ههنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (ولأن) يوجد بماله احدهما كاملا بان فقد كل منهما او بعض كل او بعض احدهما  
وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) السكرم (فله تحصيل ماشاء) منها أى كله او تمامه بشرأ وغيره وان لم يكن اغبط

لمشقة تحصيل الاغبط  
ويعلم بما يأتى ان له ان يصعد  
او ينزل مع الجبران فله في  
تلك الاحوال الخمسة ان  
يجعل الحقائق اصلا ويصعد  
لاربع جذاع فيخير جها  
ويأخذ اربع جبرانات وان  
يجعل بنات اللبون اصلا  
وينزل خمس بنات مخاض  
فيخير جها مع خمس جبرانات  
فعلم ان له فيها اذا وجد بعض  
كل منها كبنات حقائق  
واربع بنات لبون ان  
يجعل الحقائق اصلا فيدفعها  
او بعضها والباقي من بنات  
اللبون مع الجبران لكل  
وبنات اللبون اصلا فيدفعها  
او بعضها والباقي من الحقائق  
ويأخذ الجبران لكل وفيها  
اذا وجد بعض احدهما حكمة  
أن يجعلها اصلا فيدفعها مع  
ثلاث جذاع ويأخذ ثلاث  
جبرانات او بنات اللبون  
اصلا فيدفع خمس بنات  
مخاض مع خمس جبرانات  
(تنبيه) قضية كلامهم  
انه فيها إذا فقدهما يجوز  
له جعل الحقائق اصلا ويدفع  
اربع بنات لبون مع اربع  
جبرانات لا جعل بنات  
اللبون اصلا ويدفع خمس  
حقائق يأخذ خمس جبرانات  
وجد عين الواجب هنا  
فامتنع أخذ الجبران كذا  
قبل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الآخر الاغبط) أى والاتعين واغبط وينبغي أو المساوى في الغبطة أى ولا يتعين ما بماله (قوله)  
ولا صعود) أى الجبران (قوله) والا يوجد بماله احدهما) أى واحد منهما (قوله) وبعض احدهما) لعل الاولى  
بدل هذا او احدهما وبعض الآخر فتأمل (قوله) او بعض احدهما) أى او فقد بعض احدهما ولا يخفى  
ان المأمور به انه وجد احدهما وبعض الآخر دون بعض وليس يصحح ولا مراد او عبارة شرح المنهج في  
هذا المقام والاي ان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء لم يوجد شيء منهما ما وجد بعض كل  
منهما او بعض احدهما او وجدا واحدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقله او بعض  
احدهما السكرم في شرح المنهج عبر بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بافقد فل يصب المقصود  
فتأمل اه قول الشارح اصالح هذا المحل طب (قوله) في تلك الاحوال الخمسة) أى المذكورة بقوله فان  
فقد كل منها الخ (قوله) مع الجبران لكل) أى من الباقي (قوله) كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا  
القول فانه قال وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع  
جبرانات ثم قال وكلامهم يقتضى ذلك (قوله) عن الآخر) كانه احتراز عما ذكر قبل التنبيه ان صلح فيه احد

وأما الاولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضى ما ذكر فيها لأن أحد الواجبين المخير فيهما لا يصلح للبدلية عن (قوله)  
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فما يقع عن نفسه ثم بكل من غيره وفيما إذا كان له أو بعضها له لإخراج أربع حقائق وخمس بنات لبون



إذا تشققت لأن كل مائتين أصل براسها ولا يشك على ما يأتي من تعين الاغبط لحل هذا غل ما إذا استويا في الاغبطة أو كان في اجتماع الحقائق وبنات اللون اغبطة وبأني أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أي الاصناف وغلب الفقراء منهم أكثرهم وشهرتهم لأن استواهما في القدرة عليهما كم وفي وجودهما الآتي ويرد بوضوح الفرق وليس له (٢١٩) فيما ذكر أن يصعد أو ينزل الدرَجين

كان يجعل بنات اللون أصلا  
 ويصعد خمس جذاع ويأخذ  
 عشر جبرانات أو الحقائق  
 أصلا وينزل الأربع بنات  
 نخاض ويدفع ثمان جبرانات  
 لكثرة الجبران مع إمكان  
 تقليله ومن ثم لورضي في  
 الاول بخمس جبرانات  
 جاز (وان وجدها) بماله  
 بنير صفة الاجزاء فكل عدم  
 كامر أو بصفته حال  
 الاخراج ولا نظر لحال  
 الوجوب كاعلم بما مر فإذا  
 وجد بنت النخاض قبل  
 الاخراج نعم لا يبعد أن  
 يأتي هنا نظير بحث الاستوى  
 السابق من أنه لو قصر حتى  
 جنى ثلث الاغبط لم يجز  
 غيره (فالصحيح تعين  
 الاغبط) أي الانفع منها  
 لأن كان من غير الكرام إذ  
 هي كالمعدومة كما بمشه  
 السبكي وكلام المجموع  
 ظاهر فيه بأن كان أصالح لهم  
 لزيادة قيمة أو احتياجهم  
 لنحودر أو حرت أو حمل إذ  
 لا مشقة في تحصيله وإنما يخبر  
 فيما يأتي في الجبران وفي  
 الصعود والنزول والاعبط  
 أولى أن تصرف لنفسه لأن

(قوله) إذا لا تشققت الخ أي بخلاف ما مر في المائتين معنى (قوله) ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون إلا احدهما شرح الروض اه سم (قوله) حل هذا) أي ما هنا (قوله) على ما إذا استوى) أي كل واحد من الفرضين والمجتمع منهما (قوله) وبأني أي في شرح فالصحيح الخ (قوله) لأن استواهما في القدرة الخ) عبارة المغنى والنهاية لأن استواهما في عدم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب إخراج الاغبط كاسياني اه (قوله) بوضوح الفرق) وهو أن في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ع ش (قوله) فيما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله) مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله) في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله) تعين الاغبط) أي وان كان المالك لم يحجور عليه ع ش (قوله) أي الانفع) إلى المتن في النهاية لا قوله بان كان إلى وإنما يخبر (قوله) إن كان من غير الكرام) قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن أن يجري هنا ما ذكره اول الفصل الآتي بقوله فان قلت بنات الاغبط هنا الخ سم (قوله) بان كان الخ) تصوير الانفع واللاغبط والمآل واحد (قوله) إذا لا مشقة الخ) لتعليل المتن (قوله) وإنما يخبر رد الدليل بمقابل الصحيح (قوله) فيما يأتي في الجبران) أي بين الشائتين والعشرين: رهاسم (قوله) وفي الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله) والنزول) أي بينهما سم عبارة النهاية عقد القدر الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله) أولى) أي لا واجب سم عبارة البصري أي ثم لا متعين اه (قوله) إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي سم (قوله) لأن الجبران الخ) متعلق بقوله وإنما يخبر في الجبران (قوله) واحد الفرضين الخ) بالنصب عطف على الجبران (قوله) ولا مكان الخ) متعلق بقوله وإنما يخبر في الصعود والنزول (قوله) أي الاغبط) أي في قول المتن وقبل في النهاية لا قوله ما لم يعتقد إلى المتن وقوله لأن القصد إلى ويجوز وكذا في المغنى لا قوله لا من الماخوذ وقوله لا ينصف حقة قول المتن (إن دلس أو قصر الساعي) أو يصدق من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي ع ش (قوله) ولو في الاجتهاد) أي بأن أخذه عالما بالحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ما ذامغى ونهاية عبارة شرح المنهج بان لم يجتهد وان ظن أنه الاغبط اه من غير اجتهاد (قوله) فردد عينه الخ) أي فيلزم المالك إخراج الاغبط ورد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبدله ان كان ناقضا ونهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك البديل من ماله لتقصيره بعدم التحري أو من مال الزكاة في نظر والا قرب الاول للعللة المذكورة اه قول المتن (و الاصح الخ) الثاني لا يجب بل يسن لأن المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب مع شيء آخر كما إذا نادى اجتهاد الساعي إلى اخذ القيمة بان كان حقيقا فانه لا يجب معها شيء آخر معني ونهاية (قوله) ما لم يعتقد الخ) هلا قدم

الجبران ثم في الذمة فتخير دفعه كالكفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فروعت صاحبة مسحة حقة ولا كان تحصيل الفرض هنا بينة والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزى غيره) أي الاغبط (إن دلس) المالك بان أخفى الاغبط (أو قصر الساعي) ولو في الاجتهاد أي به الاغبط فردد عينه ان وجد ولا قيمة له (والا) بدلس ذلك ولا قصر هذا (فيجزى) عن الزكاة لأن رده مشق (والاصح) بناء على الاجزاء ما لم يمتدح الساعي حل اخذ غير الاغبط برفض الامام له ذلك لاجرا غير الاغبط حيث يند (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط

إذا كانت الأعباء تزيد بأكثر من القيمة لانه (٢٢٠) يدفع القرض بكامله فإذا كانت قيمة أحد القرضين أو بعائته أو الآخر أو بعائته وخمسين وأخر ج

هذا عقب قوله ولا يجزى غيره فنامله سم (قوله إذا كانت الأغلبية الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بغير ذلك بما  
تقدم سم (قوله زباد القيمة) أى والا فلا يجب معها شىء كما قاله الرافعي ناهية عن معنى (قوله لأنه الخ) تعاميل  
للصاح (قوله أحد القرضين) أى كالحقاق (قوله والاخر) أى كبنات اللبون نهاية (قوله) دنائير أو  
دراهم الخ) فضيته أن غيرهما لا يجزى. وإن اعتيد تعامل أهل البلد به ولعله غير مراد وإن التعبير بهما  
للتعاطي ليجزى. غيرهما حيث كان هو نقد البلد. وبقتضيه إطلاق قول المحلى ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما  
شرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عمير فما نصه أى لخصوص الدرهم هو الفضة عرش أقول وكذا  
بقتضيه قول الشارح الآتى لأن التصداخ (قوله من لا يغبط) أى لأنه الأصل نهاية (قوله فالجبر خمسة  
آتساع بنت لبون) وظاهر أن مجله حيث لم تفاوت التقويم بين الصحح والكسر والافينيخى أن زاد فى الكسر  
حيث تحققت التفاوت بينهم ما لضعف الرغبة فى الكسر ويشمله قوله أن آفان يخرج بقدره جزءا فليبدأ ملحق  
التأمل بصرى (قوله بخمسة آتساع بنت الخ) عبارة أنها باقو المغنى بخمسين وخمسة آتساع الخ اه (قوله  
لأن التفاوت خسرو قيمة كل بنت لبون الخ) أى ونسبة الخمسين للستين خمسة آتساع لأن تسع التسعين  
عشرة بجبرى (قوله وابن لبون) إلى قول المتن وفى الصعود فى النهاية إلا قوله وأمكنه تحصيل ما وكذا فى المغنى  
إلا قوله نعم لم إلا إذا (قوله وابن لبون) بالنصب عظاما على الهاو (قوله فى ماله) متعلق بعدم (قوله وأمكنه  
الخ) بنظر وجهه والتشديد فإنه إذا لم يمكنه تحصيل ما فله دفع بنت لبون عنده وأخذ الجبران وإن جاز له أيضا  
إخراج القيمة كما تقدم قيل والمعية كمدومة كأن من أمكنه تحصيل ما كان له دفع بنت لبون عنده وأخذ  
الجبران وله تحصيل ما فهو بخير بينهما ولهذا أيد قوله دفعها بقوله إن شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال  
النهاية بأن أمكنه الخ ويحمل سقوطان الوصلية من فلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء) أى بصفة الشاة المخرجة  
ليأخذون خمس وعشرين من الأبل فى جميع ما سبق وقفا وخلافا لأن الساعى لو دفع الذكر ورضى به المالك  
جاز قطعه بانهية (قوله لأن الحق له) أى فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (وعشرين درهما) والحكمة فى  
ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا موقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة  
والقطرة ونحوهما زبادى (قوله إسلامية نفرة) والدرهم النفرة يساوى نصف فضة وجددا كما قاله بعضهم  
أويساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلبي لتناسب الدرهم المذكورة بقيمة الشاتين لأن الكلام فى شاة العرب  
وهى تساوى نحو أحد عشر نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور حتى أه بجبرى وقد يخالفه  
قول الشارح كغيره هو المراد الخ (قوله وأغلبت) عبارة لاسنى والنهاية وأغلبت (قوله وهى) أى الفضة  
الخاصة بمعنى (قوله قدر الواجب) أى أو أقل إذا رضى المالك كما هو ظاهر لأن الحق له أن يقره بلزوم من  
إعطائه ما يكون نفرة قدر الواجب للتطوع بالمش وحق المستحق للهم لأن لا يحسب أولا لا يكون له  
قيمة سم (قوله كامر) أى فى شرح فان عدم بنت الخاض فان لبون قول المتن (فعدمها) أى فى ماله نهاية  
ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه من فقد الخ) ولو صعد من بنت الخاض مثلا إلى بنت اللبون قال الرركشى  
هل تقع كذا زكاة أو بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد أخذ الجبران فى مقابلتها فيكون قدر  
الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا. وستون ثلاثين جزءا ويكون أحد عشر فى مقابلة الجبران

إذا كانت الاغبطة بزيادة القيمة) وإلا فلا يجب شي. قاله الرافعي شرح م. وخرج ما إذا كانت بغير ذلك مما تقدم (وامكنه تحصيلها) بنظر وجه هذا التقيد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده وأخذ الجبران وإن جاز له أيضا إخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدومة كان من أمكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده وأخذ الجبران وتحصيلها فهو محبر بينهما ولهذا أقيد قوله دفعها بقوله إن شامو بحجاب (قوله إخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) أي أو قل إذا رضى المالك بما هو ظاهر لأن الحق له أن يبيع من إعطاه ما يكون نقرة قدر الواجب التطاوع والغش وهو حق المستحق لهم إلا أن يحسب أو لا يكون له قيمة

(بنت ابون فعدهما دفع بنت مخاض مع شاذين) بصفة الشاة التي في الابل في جميع ما مر فيها (او عشرين نهية  
 در همان) دفع (حرقوا) شاذين او عشرين درهما كان واه البخاري عن كتاب ابى بكر رضى الله عنه وكذا كل من لم يهتد فقهه

وما نزل منزلته للصعود ولا على منه ولو غير من زكاة اخذ الجبران والنزول لاسفل منه ان كان من زكاة ودفع الجبران وخرج بعد ما ما اذا وجدها فيمتنع النزول وكذا الصعود ان طلب جبراً وانحو المغيب والكرم هنا كمدوم نظير مامر ولا تمتعت بنت المخاض الكريمة ابن بون كاسم لان الذكر لا يدخل في فرائض الابل فكان الانتقال اليه اغناهم الصعود والنزول (والخيار (٢٢١) في الشاتين والدرهم) وأجدهما

هو مسمى الجبران الواحد (لداقها) مالكا كان او ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء اخذوا دفعها كايلازم وكلا وولي رعاية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصعود والنزول للمالك في الاصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه حتى لا يكلف الشراء فناسب تخيير ولو مع الجمع بينهما كما اذا لزمه بتايلون فنزل عن احدهما لبنت المخاض مع اعطاء جبران وصعدت الاخرى لحقة مع اخذه لكن ان وافقه الساعي ولا اجيب هذا ما يحسنه الزركشي والذي يتجه المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما ان يصعد واما ان ينزل واما الجمع فخرج عن القياس من غير حاجة اليه ومحل الخلاف دفع غير الاغبط والازم الساعي قبول الاغبط جرما (لأن تكون ابله معينة) بمرض او غيره فلا يجوز له الصعود لمغيب مع طالب الجبران إلا ان اراه الساعي مصلحة لان الجبران للتفاوت

بين السلمين وهو فوق التفاوت بين المعيين فقد تزيد قيمة الجبران الماخوذ على المغيب المدفوع ومن

نهاية (قوله وما نزل الخ) عطف على الهام (قوله وخرج بعد ما الخ) اي في موضعين (قوله ما اذا وجدها) اي ولو معلوقا كما تقدم عش (قوله فيمتنع النزول) اي مطلقا معنى (قوله كمدوم الخ) اي في وجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العدل الى ابن بون نهاية ومعنى وم (قوله نظير مامر) اي في شرح تعين الاغبط (قوله كاسم) اي في المتن قبيل ولو انفق برضا (قوله لا يدخل له في فرائض الابل) اي لم يجب منه اذ كروا ما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو يدل عنها لا فرض عش (قوله فكان الانتقال اليه) اي مع وجود بنت المخاض في ماله قول المتن (لداقها) اي ينفذ فيها ما شاء منه وما ان كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع المالك فان كان الدافع الساعي راعى الاصح كاذر والشارح بقوله لكن يلزمه الخو في مالي تعرض على الوكيل والولي مصلحة الموكل والمولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء على الساعي اخذ اهل رايها على راي مصلحة الفقراء فيه نظر والذي يظهر ان الساعي ان كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان الدافع هو الولي والوكيل وجب عليه مراعاة موكله او مولى به كقبيل ذلك قولهم والخير للدافع عش ويصرح بهذا قول المغني والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخير للمالك اجيب بانه يطلب منه ذلك فان اجابه فذاك والاخذ منه ما يدفعه ذلك اهـ اي وجوبه لغيره على اخذه عش (قوله لكن يلزمه) اي الساعي رعاية مصلحة الخو يسر للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم نهاية ومعنى (قوله اخذا) اي للاغبط للجبران ثلاثا في ما قبله ويمكن ارادته بان فرض المالك الخير بين اخذ الشاتين واخذ العشرين اليه فلا تنافي في المراد بالاخذ طلبة وإن لم يلزم المالك موافقته شويرو وتقدم الجواب الاخير عن المغني والنهاية (قوله هذا ما يحسنه الزركشي) اي واره الاسنى (مطلقا) اي وافقه الساعي اولا (قوله ومحل الخلاف) اي قول المتن ولا تجزى شاة في المغني وكذا في النهاية لا لاقوله إلا ان اراه الساعي مصاحبة (قوله ومحل الخلاف) اي الذي في المتن (قوله إلا ان اراه الساعي الخ) اي فيجوز ان اشار اليه الامام قال الاسوى وهو متجه اسنى ومعنى وم وخالف النهاية فقال فلور اي الساعي مصلحة في ذلك فلا وجه المنع ايضا اخذا بعموم كلامهم خلافا لاسنوى اهـ (قوله لان الجبران الخ) لتعليل المتن (قوله ومن ثم) اي لاجل ذلك التعليل قول المتن (وله صعدو درجتين الخ) اي كمالو وجب عليه بنت ابون فصعد الى الجذعة عند فقد بنت الليون والحقة معنى ونهاية (قوله في جمة الخرجة) اي التي يريد اخرجها وجهها وما بينها وبين الواجب الشرعي يجزى (قوله فلا يصعد عن بنت مخاض للحقة الخ) اي وإن كان فيه منفعة للفقراء لتزليل الدرجة القوي منزلة الواجب عش (قوله للزائد غير الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) اي تعذر الدرجة القوي اولا (قوله وصعدو نزول الخ) اي وحكم الصعود والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقدها والحقة وبنت الليون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند قدما بينهما باخذ ثلاث جبرانات معنى ونهاية (قوله كاذر) اي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

(قوله كمدوم نظير مامر) اي في وجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول (قوله او ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء الخ) لو تعارض رعاية الساعي مصلحة الفقراء اخذوا رعاية الوكيل او الولي مصلحة المالك دفعها (قوله ان دفع غير الاغبط) يفيد جواز غير الاغبط (قوله إلا ان اراه الساعي مصلحة) نقله الاسوى عن اشارة الامام اليه وقال انه متجه (قوله كاذر) اي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل السلم مع طلب الجبران جاز وله النزول لمغيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعدو درجتين) وأخذ جبرانين ونزول درجتين (مع دفع جبرانين) كاذر اعطى بدل الحقبة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قروي في جمة الخرجة (في الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض للحقة ولا ينزل عن الحقبة اليها إلا عند تعذر بنت الليون لا مكان استغناء عن الجبران للزائد نعم لو صعدو درجتين ورضى بجبران واحد جاز قطعاً مطلقاً وصعدو ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كاذر وخرج قولنا في جمة الخرجة كمالو لمه بنت ابون

فقد هاهو الحق لله الصعود للجدعة واخذ جبرائيل وإن كان عنده بنت مخاض لانهما وإن كانت اقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية) وهي الماخمس سنين كاملة (بدل جدعة) لقدها (على أحسن الوجوه) لانها ليست من أسنان الزكاة (وقالت الاصح عند الجمهور الجواز والله اعلم) لانها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت بجدعة بدل حقها ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء.

القرني في جهة المخزجة وظاهر أن المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعذر إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليصه (قوله) ولا يتعدد الجبران (الخ) أي فغاية درجات الصعود مع الجبران أربع بأن يصعد من بنت مخاض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية درجات النزول لا يكون إلا مع الجبران ثلاث بأن ينزل من الجدعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات بجبري (قوله) لأن الشارع اعتبر الثانية في الجملة (الخ) أي دون ما فوقها ولأن ما فوقها تنافي نحوها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعي لا يجبر على قول ما فوق الثانية مطلقا لكن قولهم ولا يتعدد الجبران (الخ) قد يقتضي أنه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا يجزئ شاة عشرة دراهم (الخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا وذلك لأن الحق لله تعالى سم وبأن عن النهاية ما وافقه (قوله) نعم إن كان الأخذ المالك (الخ) أي بخلاف الساعي كما مر نظيره لأن الحق للفقراء وغيرهم معنيين وقضية ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والأقرب بالمنع نظر الأصل وهذا عارض نهاية قال عش ويجري ذلك في كل ما خرج فيه المالك ما لا يجزئ فلا يكفي وإن رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنى ليون ونصفا مع حقين فبالواقعة فرضاناه (قوله) لأن الحق له (الخ) أي وله إسقاطه بالكلية ومعنى ونهاية قول المتن (ويجزئ شاتان وعشرون (الخ) يرتد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة عشرة دراهم لجبران ونظيرهما الآخر فهل يمنع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا بعد الامتناع فليحرر بصري (قوله) لأن الحديث إلى التنبيه في النهاية والمخفى لا قوله واستثنى إلى وهي وقوله وبحث إلى ذلك (قوله) لأن كلاما مستقلا (الخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرانات فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما عن أخرى شاتين وأربعين درهما (قوله) لأنه لا يتبع (الخ) أي سمى بذلك لأنه لا نهاية (قوله) ويجزئ تبعية (قوله) أي وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكر ولعرض تعلق بها (قوله) عما يوجد في بعض النسخ (الخ) أي قبل قوله ثم في كل (الخ) (قوله) لتكامل أسنانها (قوله) سميت بذلك لتكاملها (قوله) بالاولى (قوله) عبارة النهاية والمغني على الأصح (قوله) تبعية (قوله) الاول تمييز والثاني لاسم أن سم (قوله) الظاهر أنه وهم (الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولولمك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب ثلاث جبرانات وفي الحاروي وجه أنها تسكيه وحدها حد زامن الاجفاف وليس بشيء اه قال بحث المذكور إنما يخرج على الوجه المرجوح بصري (حيث كان في سن (الخ) أي كافي لا أتبعه سم (قوله) يجب فيه الزكاة (الجملة صفة سم) (قوله) لا تعتبر (الخ) خبر أن (قوله) موافقة سنة للخروج لعل الانسب موافقة الخارج له فيه (قوله) وذلك (الخ) راجع لما في المتن (قوله) لا يتغير إلا بزيادة عشرين (الخ) أي في ستين بقرة تبعيان وفي سبعين مستنق وتبع وفي ثمانين مستنق وفي تسعين ثلاثة أتبعية وفي مائة مستنق وتبعيان وفي مائة وعشرة مستنق وتبعية ونهاية ومعنى (قوله) في مائة وعشرين ثلاث مستنقات أو أربعة أتبعية (قوله) أي يتفق فيه فرضان معنى (قوله) تفصيل ماسر (الخ) أي من خلاف وتفرع معنى (قوله) هنا (قوله) أي في زكاة البقر نهاية (قوله)

نهايتها ولا تعدد الجبران بأخراج ما فوقها لأن الشارع اعتبر الثانية في الجملة كافي الشخصية أما إذا لم يطلب جبرائيل فيجزئ جزم (ولا تجزئ مائة وعشرة دراهم) عن جبران واحد لأن الحديث اقتضى التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزئ بخصلة فالثالثة كما لا يجوز في كفارة بخيرة أطعام خمسة وكسوة خمسة نعم إن كان الأخذ المالك ورضى بالتفريق جاز لأن الحق له (ولا تجزئ شاتان وعشرون لجبرائيل) لأن كلا مستقل فاجبر الآخر على القبول (ولا شيء في (البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبع) وهو (ابن سنة) كاملة لأنه يتبع أمه في المسرح وتجزئ تبعية بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبع) وفي (كل أربعين مستنق) واستثنى بهذا عما يوجد في بعض النسخ وفي أربعين مستنق وهي ما (لها ستان) كاملتان لتكامل أسنانها ويجزئ تبعيان بالاولى وبحث أن في كل أربعين تبعية ما يصح الظاهر أنه وهم لأن الخرج عنه حيث كان في سن يجب فيه الزكاة فلا تعتبر موافقة سنة للخروج وسياق

القرني في جهة المخزجة وظاهر أن المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعذر إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليصه (قوله) في المتن (ولا تجزئ شاة عشرة دراهم) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا وذلك لأن الحق لله تعالى سم وبأن عن النهاية ما وافقه (قوله) نعم إن كان الأخذ المالك (الخ) أي بخلاف الساعي كما مر نظيره لأن الحق للفقراء وغيرهم معنيين وقضية ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والأقرب بالمنع نظر الأصل وهذا عارض نهاية قال عش ويجري ذلك في كل ما خرج فيه المالك ما لا يجزئ فلا يكفي وإن رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنى ليون ونصفا مع حقين فبالواقعة فرضاناه (قوله) لأن الحق له (الخ) أي وله إسقاطه بالكلية ومعنى ونهاية قول المتن (ويجزئ شاتان وعشرون (الخ) يرتد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة عشرة دراهم لجبران ونظيرهما الآخر فهل يمنع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا بعد الامتناع فليحرر بصري (قوله) لأن الحديث إلى التنبيه في النهاية والمخفى لا قوله واستثنى إلى وهي وقوله وبحث إلى ذلك (قوله) لأن كلاما مستقلا (الخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرانات فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما عن أخرى شاتين وأربعين درهما (قوله) لأنه لا يتبع (الخ) أي سمى بذلك لأنه لا نهاية (قوله) ويجزئ تبعية (قوله) أي وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكر ولعرض تعلق بها (قوله) عما يوجد في بعض النسخ (الخ) أي قبل قوله ثم في كل (الخ) (قوله) لتكامل أسنانها (قوله) سميت بذلك لتكاملها (قوله) بالاولى (قوله) عبارة النهاية والمغني على الأصح (قوله) تبعية (قوله) الاول تمييز والثاني لاسم أن سم (قوله) الظاهر أنه وهم (الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولولمك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب ثلاث جبرانات وفي الحاروي وجه أنها تسكيه وحدها حد زامن الاجفاف وليس بشيء اه قال بحث المذكور إنما يخرج على الوجه المرجوح بصري (حيث كان في سن (الخ) أي كافي لا أتبعه سم (قوله) يجب فيه الزكاة (الجملة صفة سم) (قوله) لا تعتبر (الخ) خبر أن (قوله) موافقة سنة للخروج لعل الانسب موافقة الخارج له فيه (قوله) وذلك (الخ) راجع لما في المتن (قوله) لا يتغير إلا بزيادة عشرين (الخ) أي في ستين بقرة تبعيان وفي سبعين مستنق وتبع وفي ثمانين مستنق وفي تسعين ثلاثة أتبعية وفي مائة مستنق وتبعيان وفي مائة وعشرة مستنق وتبعية ونهاية ومعنى (قوله) في مائة وعشرين ثلاث مستنقات أو أربعة أتبعية (قوله) أي يتفق فيه فرضان معنى (قوله) تفصيل ماسر (الخ) أي من خلاف وتفرع معنى (قوله) هنا (قوله) أي في زكاة البقر نهاية (قوله)

فرد استشكل إخراج الصغير ما يصح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا بزيادة عشرين ثم بتغير بزيادة كل عشرة في مائة وعشرين ثلاث مستنقات أو أربعة أتبعية وبأن في تفصيل ماسر في الماتنين لأنه لا جبران هنا كالغنم لعدم ورود (ولا شيء في (الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة جدعة ضان أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان) وفي (ماتنين

وواحدة ثلاث) من الشياه (وفي اربعة اربع ثم في كل مائة شاة) كافي (٢٢٣) كتاب الصديق رضى الله عنه

رواه البخارى (تنبيه)  
اكثر ما يتصور من الوقص  
في الابل تسعة وعشرون  
ما بين احدى وتسعين ومائة  
واحدى وعشرين وفي  
البقر تسع عشرة ما بين  
اربعين وستين وفي الغنم  
مائة وثمانية وتسعون ما بين  
مائتين وواحدة واربع مائة  
(فصل) في بيان كيفية  
الاخراج لما مر وبهض  
شروط الزكاة (ان ائخذ  
نوع الماشية) كان كانت  
لبله كلها ارضية او مبرية  
او بقره كلها جواميس او  
عرايا او غنمه كلها ائناو  
معرا (اخذ الفرض منه)  
وهذا هو الاصل نعم ان  
اختلفت الصفة مع اتحاد  
النوع ولا نقص وجب  
اغبطها كالحقاق وبنات  
البون فيما مر ولا نظر  
لا مكان الفرق بان الواجب  
ثم اعلان لانها لم تحفظ  
القياس انه لا حيف على  
المالك في المستثنين فلا ينافي  
هذا الفرق الا في خمس  
وعشرين معيبة وفارق  
اختلاف الصفة هنا  
إختلاف النوع بانه اشد  
فان قلت ينافي الاغبط هنا  
ما ياتي انه لا يؤخذ الحيار  
قلت يجمع بجملة هذا على  
ما اذا كانت كلها خيارا  
لكن تعدد وجه الخيرية  
فيها او كلها غير خيار بازم  
يوجد فيها وصف الحيار

كا في كتاب الصديق رضى الله عنه الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فبى كالى في مكان  
واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدن لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدن وفي كل اربعين لزمته لا  
شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما بى معنى قال ع ش قوله مر لزمته الزكاة اى ويدفع زكاته  
للامام لانه الذى له نقل الزكاة ويقال مثله فيما ياتي ا عبارة شيخنا فان اجتمع المستحقون في البلدن  
اعطاها الشاة في هاتين المستثنين وإلا اعطاها للامام وهو يعطيه لمن شاء لان له نقل الزكاة اه  
(فصل في بيان كيفية الاخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها  
كونها نعبا وكونها انصا ع ش قول المتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعيها وهى تنشى نهاية ومعنى  
(قوله) كان كانت) الى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية لا قوله ولا نظرا الى فان قلت وقوله وقدم الى  
وذلك وقوله واخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المغنى لا قوله فان قلت الى المتن (قوله) ارجية  
نسبة الى ارحب بالمجهولين والموحدة قبيلة من حمدان (قوله) او مبرية) بفتح الميم اى وسكون الهاء نسبة  
الى مبرة بن حيدان ابو قبيلة اسنى وكردى قول المتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لان خصوص ماله  
ع ش (قوله) وهذا هو الاصل) تمهيدا ياتي من تصحيح تفريع فلوا على ما قبله (قوله) نعم ان اختلفت  
الصفة) اى بان تفاوتت في السن معنى ولعل الباء بمعنى الكساف (قوله) ولا نقص) واسبابه في الزكاة خمسة  
المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع بان كان عنده من الماشية نوعان احدهما ردى كرى  
(قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمغنى  
والاسنى فعامة الاصحاب كافي المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعها اه قال ع ش اى انفع  
الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغي ان ياتي هذا نظير ما تقدم من انه لا يجزى غيره إن داس المالك او قصر  
الساعى الخ اه (قوله) كالحقاق وبنات البون) اى قياسا على وجوب الاغبط هناك (قوله) ولا نظرا لكان  
الفرق) اى بين ما هنا وما مر (قوله) ثم) اى فيما مر سم (قوله) فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق  
مفعوله سم عبارة الكردى اى لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله) وفارق اختلاف  
الصفة) اى حيث رجب معه الاغبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة  
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع في لزوم الاخراج من  
اجودها زيادة إجحاف بالمالك انتهت لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى  
شرطه ميان فاى إجحاف في الاخراج من اجودها فضلا عن زيادته لا تمنع انهما ميان وهو ظاهر مر سم (بانه)  
اى اختلاف النوع كرى (قوله) ينافي الاغبط هنا) اى وجوب الاغبط عند اختلاف الصفة (قوله) ما ياتي  
اى عن قريب في قوله ولو كان البعض اردا الخ) (قوله) وقدم) اى في شرح تعين الاغبط (قوله) وذلك) اى  
وحمل ما ياتي قول المتن (عن ضان) هو جمع مفردة للذكر ضان وللؤث ضانته بوزن قبل النون ومعنى  
وزبادى قول المتن (معرا) هو بفتح العين وسكونها جمع مفردة للمذكر ماعز وللؤث ماعزة والمعزى بمعنى  
المعز وهو منون منصرف في التشكير اذ لافه للحاق بالثانيتين معنى وع ش قول المتن (جازى الاصح) هذه

اى كا في الاتية

(فصل في بيان كيفية الاخراج الخ) (قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع  
هنا (قوله) وبنات البون) قال في شرح الروض تفق في المجموع عن العمران عن عامة الاصحاب (قوله) ثم  
اى فيما مر (قوله) ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله) وفارق اختلاف الصفة) اى  
حيث رجب معه الاغبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة شرح الروض  
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع في لزوم الاخراج من اجودها زيادة  
إجحاف بالمالك اه لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه ميان فاى إجحاف

الاتى وقدر أن الاغبطية لا تنحصر في زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الحيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ  
(فلو اخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معرا أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(جاء في الأصل) لاتحاد الجنس ولهذا بكل نصاب احدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بان تساوى قيمة المخرج من غير النوع ثمعد أو اتحاد قيمة الواجب من النوع الذى هو الاصل كان تستوى قيمة ثنية المعروض و جذعة الضان و تباع العربا و تباع الجواميس و دعوى ان الجواميس ذاتا تنقص عن قيمة العربا ممنوعوا لو تساوت قيمتا الارحبية و المهرية أجزاء احدهما عن الاخرى فطعا على ما قبل وكان الفرق ان التباين بين الضان و المعروض العرب (٢٢٤) و الجواميس اظهر جرحي فيهما الخلاف بتزليل هذا التباين منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الارحبية و المهرية فان قلت ما وجه تفريع فلو على ما قبله المتقضى عدم الاجزاء مطلقا قلت وجهه النظر الى ان قوله منه إنما ذكر لكونه الاصل كما تقرر ولا لانحصار الاجزاء فيه (ولان اختلاف النوع (كضان و معز) و كاربسية و مهرية و جواميس و عربا) ففى قول يؤخذ من الاكثر وان كان لاحظ خلافه تغليبا للغالب (فان استويا فالأغبط) هو الذى يؤخذ أي لانه لا سراج غير وقيل يتخير المالك (والاظهر انه) أي المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطا عليها بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عنزا) و هي اثني المعز (وعشر نعجات) ضانا (اخذ عنزا او نعجة بقيمة ثلاثة ارباع عنز) بجزئة (وربع نعجة) بجزئة وفى عكسه ثلاثة ارباع نعجة وربع عنز والخيرة للمالك كما افاده المتن لا لاساعى فمضى قوله اخذ أي اخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الابل والبقر فلو كانت قيمة عنز بجزئة دينار او نعجة بجزئة

دينارين لمه في المثال الاول عنز او نعجة قيمتها دينار وربع وقرى على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة في كل نوع أخرج يفرق من أي نوع شاء لكن من أجود أي مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به المبيع عطف عام على خاص للنهي عن ذلك رواه البخاري (الا من مثله) أي المراض أو المعينات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أدرأ من بعض أخرج الوسط في المهيوب ولا يلزمه الخيار جمعا بين الحقيين فلو ملك خمسا وعشرين بعيرامعية فيها بنت مخاض من الأجود أخرى دونها تعينت هذه لأنها الوسط

يفرق بأن أخذ الأجود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الأعلى إجحاف  
وقد يقال هلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما رافنا بخلافه هنا سم  
(قوله بخلافه هنا) يحزرهنا لمكان الأخذ الأجود من السلم ليس حيفا ومن المعب حيفاسم وقد يجاب أخذا  
بما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بأن اختلاف المعيب أشد فلو أخرج الأعلى  
منه إجحاف (قوله) ويؤخذ أن لبون خشي عن ابن لبون الخ لم يبين وجه اجزائه هنا ولعله أنه لا يلزم من  
الذكورة والأنوثة أن كان أثني قو أو رقم بنت الخاض وإن كان ذكر أجزأ عن بنت الخاض بخلافه في  
البيع فإن رغبة المشتري تختلف بالذكورة والأنوثة عن (قوله) ولو انقسمت ماشيته (الخ) أي واتحدت  
نوعا نهاية ومعنى (قوله نصفه سلم الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه بنسبة ونلاثين جزءا من  
اربعين جزءا من قيمة مريضة أو معيبة وبجزء من اربعين جزءا من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار  
وعلى هذا فقس نهاية ومعنى (قوله) تؤخذ سليمة بقيمة نصف سايمة (الخ) ولو لم توجد في ماله صحيحة نفى قيمتها  
بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة اربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من اربعين  
فقيمة الصحيحة المخرجة احدوا اربعين درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فلو  
انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط عن (قوله) اخذ بصحيحة بالقسط مع مريضة  
هذا التعبير محل تأمل فليراجع وليحرر والذي رأيت بخط بعض الافاضل نقلا عن شرح المذهب بصحيحة  
ومريضة بالقسط وهو الذي يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التيه والحاصل ان من تأمل  
كلامهم في هذا المحل ادنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بان صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب  
ويلزم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للزوين عراق ماضيه وإن كان الكامل  
دون الفرض كآتي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة أى بالتقسيط كافى المجموع بحيث تكون  
نسبة قيمة المخرج الى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصري وفي سم  
مايو افقه (قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله) مع اختلاف  
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب قد تمتع هذه التفرقة سم (قوله او صحبجان) عطف على  
قوله بنت لبون صحيحة (قوله) بان تكون نسبة قيمتهما (الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما باربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الأعلى إجحاف وقد يقال هلا أخرج هنا الأعلى باعتبار القيمة أيضا  
وقد يفرق باختلاف النوع فيما رافنا بخلافه هنا وقد يشكل على اخذ الا غبط المتقدم اول الفصل وجوابه  
ماشير اليه ثم (قوله بخلافه هنا) يحزرهنا لمكان الأخذ الأجود من السلم ليس حيفا ومن المعب حيفا اه  
(قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة (قوله) فوجه ان القيمة (الخ) فيه بحث  
لان من لازم تقسيط الصحيحة التقسيط على المراضات لانها تقسط على الصحيحة وعلى المراضات بان تساوى  
جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة وخمسة وسبعين جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة مريضة فلو منع  
اختلاف مراتب المراضى التقسيط لمتنه هنا فليتأمل فلا مانع من تقسيط المريضة ايضا بان تساوى خمسة وسبعين  
جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة فليتأمل ثم رأيت في العباب في نظائر هذا المثال مانصه وإن كان الكامل  
دون الفرض كآتي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة بالتقسيط اه وظاهره اعتبار التقسيط في  
المريضة ايضا وهو ظاهر امكن اعترضه الشارح في شرعه بان كان يذبح ان يجعل بالتقسيط عقب كاملة  
ويؤخر ناقصة عنه لانه يقيد في الكاملة فقط كما علم ما تقرر قال وكانه تبع قول المجموع مريضة وصحيحة بالقسط  
والفرق بين العبارتين ظاهر فان بالقسط في هذه متعاقب بما يابيه فقط وهو صحيحة وفي عبارة المصنف متعذر  
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعي تقسيط المريضة فليتأمل (قوله) مع  
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف (قوله) قد تمتع هذه التفرقة (قوله) او صحبجان اخذت مع رعاية القيمة قال

وإنما لم يجز الأول كإعطاء  
في الحقائق وبنات اللبون  
لأن كلامهم أصل منصوص  
عليه ولا حيف بخلافه هنا  
ويؤخذ أن لبون خشي عن  
لبون ذكره أن الخنوة  
عيب في المبيع ولو انقسمت  
ماشيته لسليمة ومعيبة  
أخذت سليمة بالقسط ففي  
اربعين شاة نصفها سلم  
ونصفها معيب وقيمة كل  
سليمة ديناران وكل معيبة  
دينار تؤخذ سليمة بقيمة  
نصف سليمة ونصف معيبة  
نما ذكره ذلك دينار ونصف  
ولو كانت المنقسمة لسليمة  
ومعيبة ستاوسبعين مثلا  
فيها لبنت لبون صحيحة أخذت  
بجميع بالقسط مع مريضة كذا  
عبروا به وظاهره أن وعليه  
المريضة لا يعتبر فيها قسط  
فوجهه أن القيمة تضبط مع  
اختلاف مراتب الصحة  
لامع اختلاف مراتب  
العيب او صحبجان أخذتا  
مع رعاية القيمة بان تكون  
نسبة قيمتهما الى قيمة الجميع  
كنسبتهما الى الجميع (ولا  
ذكر)

لأن النص ورد بالاناث (الا  
اذوجب) كإبن لبون او  
حق في خمس وعشرين  
ابلا عند فقيدت المخاض  
وكجذع أو ثني فيما دونها  
وكتبيع في ثلاثين بقرة  
(وكذا) يؤخذ الذكركيمة  
(لو تمحضت) ماشيته غير  
الغنم (ذكورا) ورواجها في  
الاصل اثني (في الاصح) كما  
تؤخذ معية من مثلها نعم  
يجب في ابن لبون اخذ في  
ست وثلاثين ان يكون  
أكثر قيمة منه في خمس  
وعشرين لثلايسوي بين  
النصب ويعرف ذلك  
بالتقويم والنسبة فلو كانت  
قيمة الماخوذ في خمس  
وعشرين خمسين كانت  
قيمة الماخوذ في ست وثلاثين  
اثنتين وسبعين بنسبة زيادة  
الجملة الثانية على الجملة الاولى  
وهي خمسان وخمس خمس  
اما الغنم فنكذلك على وجه  
والاصح اجزاء الذكركيمة  
قطعا وخرج بمحضت  
مالو انقسمت الى ذكور  
واناث فلا يؤخذ عنها الا  
الاناث كالمتمحضه انا  
لكن الاثني الماخوذة في  
المختاطة تكون دون  
الماخوذة في المتمحضه  
لوجوب رعاية التقسيط  
السابق فيها فان تعدد  
واجبها وليس عنده الاثني  
واحدة جازاخراج ذكر  
معه او ايراد هذه على المتن  
نظرا الى انها لم تتمحض

وسبعين جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة مريضة وجزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة فلو زادت  
قيمة الصحيحتين الموجدتين على ذلك ينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين يكون قيمتهما  
موافقة للنسبة المذكورة قسم اي فان لم يجد هما فرق قيمتهما كما يأتي و مر (قوله لان النص) الى قوله فان لم يجد  
في المعنى الا فوله وواجبها في الاصل اثني وكذا في الهابة الا فوله في وجهه الى قطعا و قوله في غير الغنم (قوله  
او حق) اي او ما فوقه ساقى (قوله وكجذع) اي من الضان (او ثني) اي من المعز سم (قوله وكتبيع الخ) اي  
وتبعين بدلا عن المسته اه كدري على بافضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره لو كانت انا شاعس اقول بل  
هو متعين والآن ذكر مع قول المصنف وكذا لو تمحضت الخ (قوله غير الغنم) اي وستاني الغنم انما سم  
قول المتن (وكذا لو تمحضت الخ) لو تمحضت ماشيته خنثا فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال  
ذكر تهر وانثها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجزء من ذلك في العباب سم و اقره الشو برى وعش  
(قوله في الاصل) لعله اراد به على ما انتضاء إطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اي من الماخوذ في  
خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها  
وكذا يقال في الصغار الاتية كذا افاده المحشى سم والاقرب ان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق  
عليه اسم ابن اللبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يراى عليه بالنسبة بصرى (قوله على الجملة الثانية)  
متعلق بالزيادة متعلق بالنسبة محذوف الى الجملة الاولى لم يجزى (قوله فنكذلك) اي كالا بل وبالبقر في  
الخلاف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذكرك الخ) اي حيث تمحضت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم  
وغيرها ان تفاوت القيمة بين ذكورها وانثها يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر لوفوات الدرو والنسل  
فلم ينظر واليه لئلا يفسر تحصيل الاثني بقيمة الذكرك ع ش اقول لوجوب رعاية الظاهر التقسيط) الوجه في  
بيان التقسيط هنا ان يقال لو كان في الجنس والعشرين منها خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزمة  
تساوي ثلاثة اخماس قيمة اثني بجزمة وخنثي قيمة ذكر مجزى سم (قوله فان تعدد واجبها) اي كاتني  
شاة (قوله جازاخراج ذكر معها) ينبغي مع مراعاة التقسيط السابق سم (قوله و ايراد هذه) الاشارة  
في الرض وإن كان فهم اي نعمه صحيح قدر الواجب فافوه وجب صحيح لائق بماله مثال اربعون شاة نصفها  
مراضا ومعيب وقيمة الصحيحة اي كل صحيحة ديناران والاحري اي وكل مريضة او معيبة دينار لزمه  
صحيحة بدنيار ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين اجزاء من اربعين من قيمة  
مريضة وجزء من اربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق  
لائق بماله قال في شرحه ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كمنتهى الى الجميع جمعا بين الحقين اه فقول  
الشارح مع رعاية القيمة أي بالنسبة المذكورة بأن تكون لكل واحد منهما اربعة وسبعين جزء من ستة  
وسبعين جزء من قيمة مريضة وجزءا من ستة وسبعين جزء من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحتين الموجودتين  
على ذلك ينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة (قوله  
كجذع) اي من الضان (قوله و ثني) اي من المعز وكذا لو تمحضت ذكورا لو تمحضت ماشيته  
خنثا فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكر تهر وانثها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد  
منها وجزء من ذلك في العباب (قوله غير الغنم) اي وستاني الغنم انما سم (قوله لو كانت قيمة الماخوذ في خمس  
وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا  
يقال في الصغار الاتية (قوله لوجوب رعاية الظاهر التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا ان  
لو كان في الجنس والعشرين خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزمة تساوي ثلاثة اخماس قيمة  
اثني وخمسة قيمة ذكر مجزى (قوله فان تعدد واجبها) اي كاتني شاة (قوله جازاخراج ذكر  
معه) (ينبغي مع مراعاة الظاهر التقسيط السابق



لأن هذه حالة ضرورة وتظهر ما مر في السليم والمجب (وفي الهزار) إذا ماتت الأمهات عنوا بنحو ولها على حولها كإياكي أو ملك أربعين من صغار المعز ومضى عليها حول فأنفذ استشكل ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تبايع حد (٢٢٧) الأجزاء (صغيرة في الجديد) لقول

الصدق رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منتهى والعناق صغيرة المعز ما لم تجذع ويحبد

الساعي في غير الغنم وليعترز عن التسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلا فضيل فوق الماخوذ في خمس وعشرين وفي ست

واربعين فصيلا فضيل فوق الماخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيما إذا اتحد الجنس في خمسة

إبرة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها لما كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه

ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد

بها القيمة كإمرو وكذا يقال فيما شبق (ولا) تؤخذ (رب) أي حديثة عهد بنتاج

ناقة كانت أو بقرة أو شاة وإن اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها

ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها أو إلى شهرين قولان

لاهل اللغة الذي يظهر أن العبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر

راجعة لقوله فإن تعدد واجبا الخ عش (قوله لأن هذه الخ) لعل الأولى أن يقال لما تبعت الأنثى لجهة الزكاة صارت ماشيته بعد هذا كورا متمحضة فأخرج منها بقية الواجب ذكر أو أوما مثل به الشارح فقد كتب عليه الناضل المحشي سم أنه فيه ما فيه أي أن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وإن كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع الإبراد بصرى (قوله حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيليا سم (قوله إذا ماتت الأمهات الخ) أي وقد تم حولها بية (قوله ما لم تجذع) أي لم تبلغ سنة معني وعش (قوله وكثر) الأولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالعدد (قوله فضيل فوق الماخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة المغنى والنهابة وبجل أجزاء الصغير إذا كان من الجنس فإن كان من غيره كخمس إبرة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فإن لم يجد لاقعة فالقيمة ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبير تان بالقسط بان تساويا مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين سم (قوله وجبت كبيرة الخ) وإن كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الإخراج منها بل له تحصيل السن الواجب له الصعود والزول في الأبل كما تقدم نهاية وأسنى (قوله به) أي بالقسط عش (قوله كإمرو) أي في شرح ولا يتعين غالب غنم البلد كردى (قوله فيما سبق) أي فيما وجب فيه القسط مما اختلفت ماشيته نوعا وسلاما وعبيدا وأنا تأوذكورا ونحوها ولم يجمدا في بالقسط فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) أي في قوله والذي يظهر في النهابة والغنى الأوفى وإن اختلف إلى سميت قول المتن (رب) بضم الراء وتشديد الباء الواحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) أقرع عش (قوله إن العبرة بكونها الخ) قديمة لا لا يعدل إلى العرف إلا عند فقد ضابط شرعي ولغوى والثاني موجود هنا فليتأمل وقد يقال لما اختلفت قول أهل اللغة ولم يظهر ترجيح أحد القولين تعين المصير إلى العرف بصرى (قوله بفتح) أي المتن في المغنى وإلى قوله وفيه انظر في النهاية لإقوله كذا قيل أي فيظهر (قوله بفتح فضم) أي مع التخفيف نهاية ومعنى قول المتن (وحامل) أي ولو بغير ما كور شم وظاهره وإن كان غير الماكول نجسا كما لو نرى خنزير على بقرة حملت منه ويوجه بأن في أحدها الاختصاص بما في جوفها عش (قوله التي طرفها الفحل الخ) وهو المعتمد ومحلها لم تدل قرينة على أنها تحمل منه عش (قوله لغلبة حل البها ثم الخ) وبقي ما دفع حائلا فثبت حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه ونظر الأقرب الأول فيسردها عش (قوله ولما لم تجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما وجه عدم اتجاهه بصرى عبارة سم فيه نظر اه أي لأن المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجود هنا لأعلى الاستعمال والأرادة سيما الخالي عن القرينة (قوله والمراد الخ) غلة وبيان

(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيليا (قوله فوق الماخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله) ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة وأصف قيمة صغيرة فإن لم يوجد لاقعة فالقيمة اه ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبير تان بالقسط بأن تساويا مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

القفها (وأكولة) بفتح فضم أي مسمنة للأكل (وحامل) وألحقها في الكفاية عن الأصحاب التي طرفها الفحل لغلبة حل البها ثم مرة واحدة بخلاف الأدميات ولما لم تجزى في الأصحية لأن مقصودها اللحم ولها ردى. وهما مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزادة ثمنها غالبا والخل إنما يكون عيبا في الأدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه له موافق والمراد خيار بوصف خاص

غير ما ذكر وحيث أنه يظهر ضبطه بأن يزيد أمة بينهم أو وصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو انطاح وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار (٢٢٨) التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدما اعتبارا بالخطأ وذلك لخبرنا بك وكرام

للمباينة (قوله غير ما ذكر) أي من الرزق والأكل والحامل عش (قوله وأنه لا عبرة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) إلى المتن في المعنى (قوله لخبرنا بك الخ) أي قول عمر رضي الله عنه ولا تؤخذ إلا كولة ولا الرزق ولا المأخض أي الحامل ولا لخل الغنم نهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في شرح ولا يكلف كريمة كردى (قوله لأن الحامل حيوانان) أي في أخذها أخذ حيوانين بجواربها نهاية قول المتن (لأرضي المالك) وينبغي أن يحل في الرزق إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حيث عث قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بأن كان بينهما مال مملوك لها بعد أو غيره كان ورثاه عث (قوله في جنس) إلى قوله وقد يفهم في المعنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا حصته من المشترك بدليل قوله الاتي لأحدهما ثلاثون انفرد بها سم (قوله ولا أحدهما الخ) قيد لقوله أو أقل (قوله بنحوارت) متعلق بشارتك بصرى (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثاني (قوله فارتقت) أي زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أي من كل حق يحتاج إلى أنية أدى عن غيره بغير إذنه فإنه لا يسقط بخلاف زكاة الخلطة لأنها تجعل المالين كالواحد كردى (قوله ونقل الزركشى الخ) اعتمده النهاية فقال وظاهر كلامهم كالخبرنا به لافرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضي أني محمد المروزي أن يحل إذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر يحول عليه أي على ما نقله الزركشى اه (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كسأسي أن تم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوع التي الكلام الآن قبلها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوع فإنه فيها مستبعد لأنه إذا كان بينهما نصاب على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو ما إذا كان بينهما ريعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم فأخذت من العشرين المربعة ربع صاحب الأربعة على الآخر بنصف درهم كافى شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله أنه لا فرق) أي في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره كردى (قوله رجع ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) أي قوله ونصوا في النهاية والمعنى إلا قوله وكان اشتركا في وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار إليه بقول المصنف ولو اشترك الخ فهو من نوعي الخلطة المسمى بخطة شركة ويعبر عنها أيضا بخطة الاعيان وخالطة الشيوع نهاية ومعنى (قوله كثنائين) أي شاة لأحدهما لثانان أي والآخر ثلثا نهاية (قوله وبأن ذلك) أي ما ذكر من الانقسام (في خلطة الجوار) وهي الثاني من نوعي الخلطة الذي أشار إليه

(قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا حصته من المشترك بدليل قوله الاتي ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها (قوله ونقل الزركشى الخ) والظاهر أن كلامهم والخبر يحول عليه أي على نقله الزركشى شرح هر (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كما سياتي (قوله أن أدى من المشترك) أي اشتركا في خلطة الجوار قلل المراد بالمشترك فيها المتجاوز وهذا في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوع التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوع فإنه فيها مستبعد لأنه إذا كان بينهما نصاب مثلاً على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع نعم يتصور فيه بنحو ما في شرح الروض حيث قال أو تفاوت قدر المالكين

أموالهم نعم إن كانت ماشيته كلها خيارا أخذ الواجب منها كما مر إلا الحوامل لأن الحامل حيوان (لأرضي المالك) في الجميع لأنه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا وإطلاقه على الاثنين صحيح لأنه اسم جنس ومما مثال (في) جنس واحد وإن اختلف النوع من (ماشية) نصاب بنحو إرث أو شراء (زكيا كرجل) كخلطة الجوار الآتية بل أولى وقد يفهم من قوله زكيا أنه ليس لأحدهما الانفراد بالآخر جاز بلا إذن الآخر وليس مراد بل له ذلك والانفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد فيرجع بديل ما أخرجه عنه لأذن الشارع في ذلك ولأن الخلطة تجعل المالين مالا واحدا فسلطته على الدفع المبرى الموجب للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها ونقل الزركشى أن محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر أن أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجع ذلك ثم قد يفيدهما الاشتراك

تخفيفا كثنائين بينهما سواوم تنقبلا كأربعين كذلك وتنقبلا على أحدهما تخفيفا على الآخر كثنين لأحدهما ثلثاها المصنف وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا تفيد شيئا كاتين سواء

وأي في ذلك خلطة الجوار  
 أما إذا لم يكن لأحدهما  
 نصاب فلا زكاة وإن بلغه  
 مجموع المالين كان انفرد  
 منها بتسعة عشر واشتركا  
 في اثنين أو خلطاً ثمانية  
 وثلاثين ومزاشتين دائماً  
 (وكذا خلطاً) أى أهلاً  
 الزكاة (بجواره) بأن كان  
 مال كل معيافاً في نفسه فيزيك  
 كرجل أجماعاً ولخير  
 البخاري عن كتاب الصديق  
 رضى الله عنه لا يجمع بين  
 مفترق ولا يفرق بين مجتمع  
 خشية الصدقة وخرج بأهل  
 الزكاة ما لو كان أحد المالين  
 موقوفاً ولذى أو مكاتب  
 أو لبيت المال فيعتبر الآخر  
 إن بلغ نصاباً زكاه أو لا فلا  
 (بشرط) دوام الخلطة سنة  
 في الحولى فلو ملك كل  
 أربعين شاة أول المحرم  
 وخلطاهما أول صفر لم تثبت  
 في الحول الأول فإذا جاء  
 المحرم أخرج كل شاة وثبتت  
 في الحول الثاني وما بعده  
 وبقائها في غير الحولى وقت  
 الوجوب كبدو صلاح الفر  
 واشتداد الحب ونصوا  
 عليه مع اشتراطها قبله  
 وبعده أيضاً بدليل اتحاد  
 نحو الملقق والجرب لأنه  
 الأصل ولأنهما غير مطردين  
 إذ لورث جمع تخللا مشعرا

المصنف بقوله لا أن وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضاً خلطة أو صاف نهاية ومعنى (قوله) وبأى ذلك في  
 خلطة الجوار) كان الأول أن يذكره قبيل المتن الاتي (قوله) كان انفرد الخ) هذا من خلطة الشيوخ  
 الذى فيه الكلام (قوله) الاتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الاتي ولذا ذكره النهاية في السلام  
 عليه (قوله) أو خلطاً ثانية الخ) أى أو كان ملك كل منهما عشرين من الفم نخلطاً تسعة عشر بمثلاً  
 وتركاشتين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائماً) ليس بقيد قول المتن (وكذا لو خلطاً بجواره الخ)  
 وينبغى للولى أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعدمها قياساً على ما سأتى  
 في الاسامة وبني ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه  
 فيه نظراً والأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل  
 بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بمثلاً الصبي حتى وجب على الشافعي نصف شاة عملاً بعقيدته  
 دون الخنفي عشرين (قوله) ولخير البخاري الخ) ما المخطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالإجماع  
 ولخير الخوى ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قديمة ما نصه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى أجماعاً  
 ولخير الخ ثم ضرب على أجماعاً أى فيها القلم ولا يلحق الوأو (قوله) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ)  
 نهى المالك عن كل من التفرق وجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها  
 أو قتلها والخبر ظاهر في الجوار ومثلاً الشيوخ وأولى نهاية (قوله) وخرج بأهل الزكاة الخ) عبارة المغني  
 والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخلطين فلو كان أحد المالين موقوفاً الخ) (قوله) فيعتبر الآخر) أى  
 نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاه) أى زكاة المنفردة نهاية ومعنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية  
 والمغني ومحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفردان أو انعقاد الحول على الانفردان ثم طرأت الخلطة فإن  
 اتفق حولهما بان ملك كل الخ) أن خلف حولهما بان ملك هذاعة محرم وهذاعة صفر وخلطاً غرة  
 شهر ربيع فعمل كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفرد على الخلطة فنبلغ ما له نصاباً زكاه ومن  
 لا فلا وأقول لها فعمل كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال الكردى على بافضل أى في الحول الأول وأما  
 فيما بعده فشاة نصفاً على الأول في المحرم والآخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر  
 عشرين بصفر وخلطاهما حينئذ في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وعلى كل  
 حول بعده عليها شاة على ذى العشرين ثلثها لحوله وعلى الآخر ثلثها لحوله (قوله) لم تثبت الخ) أى  
 الخلطة نهاية (قوله) المحرم) الأول التذكير (قوله) وبقائها الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه)  
 أى على اشتراط بقاها الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله الخ) أى قبل وقت الوجوب (وقوله)  
 لأنه) متعلق بنص أو الضمير لوقت الوجوب كبدى (قوله) ولأنها) أى اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب  
 واشتراطها بعده (قوله) إذ لو ورث الخ) علة للعلم الثانية (قوله) إذ لو ورث جميع تخللا الخ) عبارة العباب  
 وما أى وينبغى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا تخللا مشعرا واقتضا بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة  
 حينئذ أى قال الشارح في شره قوله زكاة الخلطة أى خلطة الشيوخ وقوله حينئذ أى وقت الوجوب وقد  
 صرح صاحب الحاوى الصغير وفروعه بأن ما لا يعتبر حول لتعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبدو صلاح  
 في الثور ومراهم خلطة الشيوخ أما خلطة الجوار فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم  
 الاتحاد في الماء الذى تسقى منه الأرض والحراث وملتقح النخل والجذاد والجرب ونحو ذلك أى وسياق

كان كان بينهما أربعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة  
 الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعين ربع صاحب الأكثر على الآخر بنصف درهم قاله  
 ابن الرقعة (قوله) إذ لو ورث جميع تخللا مشعرا الخ) عبارة العباب وما أى وينبغى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا  
 تخللا مشعرا واقتضا بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ أى وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في  
 شره أى خلطة الشيوخ وقوله حينئذ قال في شره أى وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

فانقسموا بعد الزهول منهم زكاة الخلطة لاشترائهم حالة الوجوب والحاصل ان ما لا يعتبر به حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في الثمر كذا في الحاروي وفروعه ومراهم خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء والجربون (ان لا تتميز) (٢٣٠) ماشية احدثها عن ماشية الاخر (في المشرع) اى محل الشرب ولا في الدولو والانية التي

تشرب فيها ولا فيها تجتمع فيه قبل السقي وما تنحى اليه يشرب بغيرها بان لا تنفرد احدهما بمحل لا ترد فيه الاخرى لا بان يتحداه في محل واحد كما ذكرنا وما وكذا في جميع ما بان في علمنا ما يعتبر الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد بالذات بل ان لا يختص احد المالكين به وان تعدد إلا الفحل عند اختلاف النوع كما بان (والمشرع) الشامل للرعي وطريقه اى فيها تجتمع فيه لتساق للرعي وفيها رعي فيه والطريق اليه لا لها مسرحه في الكل (والمراح) يضم الميم اى ما واه ليل (وموضع الحلب) يفتح اللام مصدر وحكي سكونها وقد يطلق على اللبن وهو اعنى محل الحلب المحلب بفتح الميم اما بكسرها فهو الاناء الذى يخلب فيه ولا يشترط اتحاد كالحالب) وكذا الراعى والفحل) لكن ان اتحد النوع والام يضر اختلافه للضرورة حينئذ (في الاصح) وان استعير او ملكا احدهما (لانية الخلطة في الاصح) لان مقتضى تاثير الخلطة هو خفة الماونة باتحاد ما ذكر وهو موجود وان لم تنو ويشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوارب الا ان ذكر الانقسام بان في ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط لا تنطبق إنما هي خلطة الجوارب (قوله فاقسموا) بعد الزهر) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوارب

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد من قصده إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة أو باطلاً بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصد الاعتلاف لأنه لما يوجب كان موافقاً للأصل ويشتر الفرق في واحد ما ذكر أو ياتي زماناً طويلاً كئلاسه أياماً مطلقاً أو يسيراً بغير قصد احدهما له أو بتقريره للفرق

أو قصد ذلك وأعلمه أحدهما فقط كالقوله الاذرى وغيره ضراهم **(قوله)** ويجزى أخذ الساعى (الخ) عبارة  
 المغنى والنهاية والاسنى ويجزى للساعى الاخذ من مال أحد الخلبطين وإن لم يضطر اليه اى بان كان مال كل  
 منهما كاملا ويجزى الواجب كاله الاخذ من مالهما فان اخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما  
 يخصه من قيمته لا منها غير مثلية فلو خلط مائة بمائة وأخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه  
 بنصف قيمتهما لاشاة ولا بنصف شاتين فان اخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما لم يؤخذ من  
 كل منهما إلا الواجب لو انفرد فلو كان زيدا مائة ولعمرو وخسوس وأخذ الساعى الشاتين من عمرو ورجع بثلى  
 قيمتهما لو من زيد رجع بالثلث وان اخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاتيه وعمرو بثلى قيمة شاتيه  
 وإذا تنازع فى قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم ولو كان لا أحدهما لاثون من البقر والآخر  
 اربعون منها فوجبها تتبع ومنسقة على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعا وعلى صاحب الاربعين اربعة  
 اسباعا فان اخذها الساعى من صاحب الاربعين رجع على الآخر بثلاثة اسباع قيمتهما وان اخذها  
 من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما وإن اخذ التبع من صاحب الاربعين والمسنة من الآخر رجع  
 صاحب المسنة بأربعة اسباعا وصاحب التبع بثلاثة اسباعه وإن اخذ المسنة من صاحب الاربعين  
 والتبع من الآخر فالنصر صر انه لا يرجع لواحد منهما على الآخر لان كلا منهما لم يؤخذ منه الا ما عليه  
 اه **(قوله)** فيرجع على شريكه (الخ) اى كما تقدم اى وإن لم يأن كما هو ظاهر شمس ونهاية **(قوله)** ويصدق  
 فيها اى الشريك فى القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم **(قوله)** (بأشراك) الى قوله  
 وقيل فى المغنى والنهاية **(قوله)** (بأشراك) متعلق بخلطة (الخ) **(قوله)** (أي كوجودها فى المشاة) **(قوله)**  
 فى خلطه (الجوار) اى فى الزرع اعني نهاية ومعنى **(قوله)** حافظ النخل والشجر) كدافى الحلى والذى فى المغنى  
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) اى وبشرط ان لا يتمنى فى خلطه الجوار فى  
 التجار والى الدكان وهو يضم الدال المملة الحانوت معنى ونهاية **(قوله)** (على غير الاخير) والاخير هو قول  
 القليل على احتمال الاعجام قول المتن (ومكان الحفظ) اى كخزانة ولو كان مال كل بائحة منه نهاية ومعنى  
 (كاه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله واستشكل الى وصورة (الخ) (تسرب) اى الارض وكان الاولى  
 الثانية عبارة النهاية والمغنى وما يسميها اه **(قوله)** (وحراث) اى وحصادها ومعنى **(قوله)** (وميزان)  
 اى وذراع وذراع كدى على بافضل **(قوله)** (وقاد) اى صراف (ومناد) اى دلال **(قوله)** (لان المسالين انما  
 يصيران (الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان جماعة دعوا غنشد شخص درهم مضى على  
 ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصا بام لا فاما  
 يظهر فلا يرجع ثم اريدت فى سم على الغاية مانصة **(فرع)** عنده ودائع لا يتبع كل منها نصا بما فجعلها فى  
 صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لانتظام ضابطها ونية الخلطة  
 لا تشترط انتهى اه ع ش زاد البجيرى وجوب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم اه وظاهر ذلك وإن لم

**(قوله)** (فيرجع على شريكه) اى كما تقدم اى وإن لم يأن كما هو ظاهر قال فى الروض فرع قد ثبت التراجع فى  
 فى خلطة الاشراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل يعطى الشاة أحدهما اى فيرجع على الآخر بنصف  
 قيمتها فان كان بينهما عشرة فاخذ من كل شاة تراجع ايضا فاذا تساوا باقاصا اه قال فى شرحه وما ذكر من  
 التراجع المبني عليه التقاض انما يابى على ماسر عن الامام وغيره اما على الاصح فلا تراجع كاصرح به فى  
 المجموع اه وقال فى الروض قبل ذلك إن كان زيدا ربعمو ولعمرو وثلاثون فاخذ التبع والمسنة  
 من عمرو ورجع بأربعة أسباع قيمته أو من زيد رجع بثلاثة أسباعا فان اخذ من كل فرضه فلا تراجع قال  
 فى شرحه كما نرى نظيره خلافا لما رافعى تبعا للامام وغيره فى قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المسنة وعمرو  
 بأربعة أسباع قيمة التبع اه **(قوله)** (ويصدق فيها) اى القيمة **(قوله)** (فى المتن) وعرض التجارة) يشمل الرقيق  
**(قوله)** وقيل الأول حافظ السكرم والثانى (الخ) الاول هو الناطور بالمهمة والثانى هو بالمعجمة **(قوله)**

فثله البيدر للحنطة والمرد للتمر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجرين بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه ويجاب بان الاخراج لما توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٣) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فان اوضح وجه عدمه له على ان قوله انما الى آخره ذير صحيح كما

باذن اصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلموه وفيه توقف اذ الخلطة وان لم تستقر بل ينال لكن الظاهر انه لا بد من فعلها وحصولها بفعل المالك او الوالى او باذنه فايراجع (قوله فثله) اى مثل الجرين في الاستشكل (قوله البيدر) اى يفتح الموحد والدال المهملة (للحنطة) اى موضع تصفية الحنطة (والمريد) اى بكسر الميم ولسكان الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعاق باستشكل (قوله بان الاخراج) اى الزكاة (قوله عليه) متعاق بتوقف الخ والاول ان يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفا عليه (قوله وجه عدمه له) اى للجرين واتحاده من شروط الخلطة (قوله علم عامرا الخ) كانه في قوله اذ ولو رث جمع تغلثما مشرا الخ وحينئذ فيه بحث اذ للقبلي ان يراد بالخلطة المنتبة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشبوع والجرار انما ثبت بعدها فليتامل سم و اشار السكري الى ان الجواب عنه بانضاه وهو اى ما مر انفاقوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف ان لا يتميز اهـ (قوله في ذلك) اى ما تقدم في الماتن (قوله ان يكون لكل الخ) اى من الحايطين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منها مخيل او زرع مجاور لتخيل الآخر او زرعه او لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق الخ اهـ (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائطه سم اى فى بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) الو او بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين ودعة عند الآخر سم و ظاهر اطلاقه وجوب الزكاة في الو دعة ايضا وان لم ياذن صاحبه بالآخر بوضعهما مع درهمه في صندوق واحد وفيه ما مر انفا (قوله ومر الخ) اى في شرح ان لا يتميز في المشرع (قوله الثاني) الى قوله ضعيف في النهاية الا قوله مرالى فلا ادبراض (قوله بمافده) اى قدمه المصنف في اول الفصل (قوله ومر) اى في اول الباب كردى (قوله انه الوضع الخ) فاعل مرو الضمير لمساواة المشايخ للعلم (قوله ويصبح كونها الخ) اى والاضافة للباسطة (قوله غير ما مر) الى قوله ضعيف في المغنى (قوله وياتى) الاول وى ما ياتى (قوله من النصاب) بيان لما مر (قوله وكال النصاب الخ) بيان لما ياتى (قوله احدهما) اى المشرطين (قوله سمي) الى قوله ورد في النهاية والمغنى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية والمغنى لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لاساعيا عند عليهم بالسخلة اهـ (قوله لمساو) عن ابى بكرى اى في شرح وفى الصغار صغيرة في الجديد (قوله وان مات) اى الاصل سم (قوله فاذا كان الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بلحظة والامهات باقية لزمه شاتان ولومات الامهات وبقي منها دون النصاب وماتت كلها وبقي النتاج نصابا في الصورة الثانية او مايكبل به النصاب في الاول وركى يحول الاصل اهـ (قوله وجب شاتان) اى كبيرتان عرشاى بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر (قوله او عشرين لم يقد كافى الروضة الخ) عبارة النهاية وذكر في الروضة والمجموع ان فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالنتاج نصابا اخر بان ملك مائة شاة فتنتجت احدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة فقط لم يقد اتسبى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم تبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بان ملك اربعين سنة اشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات عشرين قبل انقضاء الحول وكذا لو مات في الصورة التى مثلها ثمانين قبل انقضاء الحول فانها لو جب شاة لحول الامهات بسبب ضم السخال فظهر فائدة اطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اهـ وكذا في المغنى الا قوله

(كاعلم عامر) يحتمل ان يريد قوله السابق وبقيته في غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كما علم عامر) كانه في قوله اذ ولو رث جمع تغلثما مشرا الخ وحينئذ فيه بحث اذ للقبلي ان يراد بالخلطة المنتبة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشبوع والجرار انما ثبت بعدها فليتامل (قوله لكل صف نخيل او زرع في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين ودعة عند الآخر (قوله وإن مات) اى الاصل

علم عامر انفاق صورة خلطة المجاورة في ذلك ان يكون لكل صف نخيل او زرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد وامته تجارة في ذلك وان واحد ومن ما يعلم منه انه ليس المراد بما يجب اتحاده كونه واحدا بالذات بل ان لا يظهر تميز احد المالين به وان تعدد (لوجوب زكاة المشايخ) التى هي التعم كما عرف بما قدمه ومر على ما فيه انه الوضع الذى ايضا فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى في نحو بل مكر الليل اى الزكاة فيها كما باصله ويصبح كونها بمعنى اللام (شرطان) غير ما مر وياتى من النصاب وكال الملك وإسلام المالك وحرية احدهما (مضى الحول) كله وهى (فلى ملكه) لحذر لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو ضعيف بل صحيح عند ابي داود على انه اعتمد بانار صحيحة عن كثيرين من الصحابة بل اجمع التابعون والفقهاء عليه وان خالف فيه بعض الصحابة رضى الله عنهم سعى حولا لانه حال اى ذهب واتي غيره (لكن ما نتج) بالبناء للفعول لا غير (من نصاب) قبل تمام حوله ولو بلحظة (ركى يحوله) اى النصاب لمساو عن ابى بكرى

واقفه عمر وعلى رضى الله عنهم لم يعرف لهم مخالف لان المغنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج تمام عظيم فتبع وكذا الاصل في حوله وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت احدى وعشرين قبل الحول وجب شاتان او عشرين لم يقد كافى الروضة والمجموع

لأنها لم تبلغ بالتناج ما يجب فيه شيء. زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيها إدام ملك أربعين فولدت عشرين ثم ماتت من الأمهات عشرون ويرد بان كلامها في خصوص ذلك المثال فلا يرد غلظ هذا قبل يرد الأول على المتن لأن العشرين يصدق عليها أنها تنبت من نصاب ومع ذلك لا تزكي بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الأمهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء. (٢٣٣) زائد على الأربعين بالتناج أولى فأيراد مثل ذلك عليه تساهل أو

أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الأسنوي هذا بأنه يقتضي أن السوم لا يجب في جميع النصاب واجب يفرض ذلك فيها إذا كان التناج قبل آخر الحول بنحو يومين بمال يؤثر المصنف فيها وفيه نظر لمناقضاته للكلهم وبأن السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوقة عرفاً ولا شرعاً لأن اللبن كاللبن لا نهى عنه وبأن اللبن الذي تشربه السخلة لا يعد مؤنة عرفاً لأنه يستخلف إذا حلب كالماء واجب بغير ذلك أيضاً ما فيه نظر وأحسن من ذلك كله أن يجب بأن التناج ما أعطى حكم أمهاته في الحول فأولى في السوم فجعل اشتراطها في غير هذا التابع الذي لا تنصور أسامته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك وبأن من المتولى ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتج مالك بنحو شراء كإبني وبقوله من نصاب ما تنجب من دونه كعشرين تنجت عشرين فلوها من حين تمام النصاب وبقوله ما حدث بعد الحول وأمع آخره فلا يضم للحول الأول بل

وكذا لو مات الخال عش قبله عشرة صوابه عشرون كما عبر به حجاً اه (قوله واعترض) أقره النهاية والمغني كما مرنا (قوله ورد) تقدم عن النهاية انضمام رد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) أي ولادة المائة عشرين فقط قوله هذا أي ولادة أربعين وعشرين (قوله يرد الأول) أي ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) أي على طرده (قوله بأنه) أي الشان و (قوله من كلامه) أي المفيدان ما بين النصابين وقص (قوله أو أربعون) إلى المتن في النهاية والمغني الأول بقوله يفرض إلى بان السخلة وقوله غما فيه نظر وقوله ثم رأيت إلى وخرج وقوله وبقوله إلى ويشترط (قوله أو أربعون الخ) معطوف على قوله مائة (الخ) (قوله وماتت) أي الأربعين الأمهات كلها (قوله فتجب شاة) أي صغيرة عش (قوله واستشكل الأسنوي هذا) أي قولهم لكن ما تنجب من نصاب الخ وكذا الإشارة في قوله يفرض ذلك (قوله لمناقضاته للكلهم) أي الشامل لما إذا كان التناج في نصف الحول (قوله أي لأن اللبن كالسكالا الخ) على أنه لا يشترط في الكل أن يكون مباحاً على ما يأتي بيانه نهاية ومعنى (قوله أنه يستخلف) أي يأتي من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع إلى النهاية والمغني أن رمت (قوله فجعل اشتراطاً) أي الحول والسوم (قوله وبأن) أي قبيل المصنف فإن غلفت الخ (قوله كإبني) أي في المتن انضماماً (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغني محترزاً ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يلاحظه فقال لأن انفصل التناج بعد الحول وأقبله ولم يتم انفصاله الأبعد كعشرين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله لا نقصاً وحول أصله قال عش أفهم كلامه مر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حول أصله حوله لكن كلام ابن حج بغير خلافه اه (قوله أومع آخره) قال في شرح الروض أن ذلك قضية كلامه كصله وأنه ظاهر سم ومراعاة عن النهاية والمغني ما فيه من خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغني عقب المتن بشرط كونه مملوكاً للمالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قال وأخرج بقولنا أن يكون مملوكاً أو أوصى الموصى له بالحل قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم حصل التناج لم يترك له الأصل كائناً في الكفاية عن المتولى وأقره اه قال الرشدي قوله بالسبب الذي ملك به النصاب يعني أنه انجر إليه ملكه من ملك الأصل لأنه ملكه بسبب مستقل كالشعب الذي ملك به النصاب اه (قوله فلو أوصى به) أي بالتناج (الشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفريع اعتبار شرط آخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه له توهم ما ذكره مغني عنه وليس كذلك فقد تجدد السبب ويختلف المالك كما إذا أوصى بها لشخص وبناتها لاخر ثم رأيت عبارات المغني والنهاية بشرط أن يكون مملوكاً للمالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اه بصرى (قوله وكذا لو أوصى الموصى له بالحل به الخ) كان أوصى زيداً للمالك لأربعين من الفتم بمحلباً لعمره ومات زيد وقبل عمرو الوصية بالحل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالارث ثم مات عمرو وقبل ووارث زيد الوصية فلا يزى التناج بحول الأصل لأنه ملك التناج بسبب غير الذي ملك به الأمهات عش (قوله وانفصال كل التناج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المداوك الخ) أي إلى ما عندو (قوله أو غيره) أي كآرت ووصية ودية نهاية ومعنى (قوله لأنه) أي قوله نعم في النهاية

(قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أومع آخره) قال في شرح الروض أن ذلك قضية كلامه كصله وأنه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر أنه أن وقع الموت قبل آخر الحول أومع آخره فلا زكاة

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثالث) للثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الأمهات والتناج فلو أوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث وكذا لو أوصى الموصى له بالحل قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم تنبت له يرك بحول الأصل وانفصال كل التناج قبل تمام الحول ولا فلا زكاة واتحاد الجنس فلو حلت البقر بابل أن تنصور فلا يضم (ولا يضم المملوك بشرائه أو غيره في الحول)

لأنهم لم يملحوا حول النتائج (إنا نخرج (٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج بنى حول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فإذا اشترى غرة

الحرم ثلاثين بقرعة عشرة  
أخرى أول رجب فعليه في  
الثلاثين، تبع عند محرم  
والعشرة ربيع مسنة عند  
رجب ثم عليه بعد ذلك في  
بقي الأحوال ثلاثة أرباع  
مسنة عند محرم وربعا  
عند رجب وكذا من ثم  
لو طرات الخطأة على  
الانفراد لم يمس لسه الأولى  
زكاة الانفراد ولا يبدعها  
زكاة الخطأة (فلو ادعى)  
المالك (الناجح بعد الحول)  
أو نحو البيع أثناءه أو غير  
ذلك من مشقات الزكاة  
وخالفه الساعى واحتمل  
قول كل (صدق) المالك  
لأن الأصل عدم الوجوب  
مع أن الأصل في كل حادث  
تقديره بأقرب زمن (فإن  
انهم) من الساعى مثلا  
(حالف) ندب فإن أتى ترك  
ولا يخالف ساع ولا مستحق  
(ولو مات) المالك في الحول  
انقطع فيستأنفه الوارث  
من وقت الموت نعم السائمة  
لا يستأنف حولها منه بل  
من وقت قصده هو لاسمايتها  
بعد علمه بالموت ومثل ذلك  
ما لو كان مال مورثه غرض  
تجارة فلا ينقص حوله حتى  
يتصرف فيه بنية التجارة  
وأما اقتناء البقيسى  
بالاكتفاء متاوفي السائمة  
بقصد المورث فهو مخالف  
لكلام الأصحاب فأحذره  
وإن واقفه الأذرعى في

والمغنى (لأقوله ومن ثم إلى المتن وقوله مع أن الأصل إلى المتن وما أنه عليه (قوله) لأنه لم يملح حول الحول)  
أى وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهايه ومعنى (قوله) النتائج (إنا نخرج عنه) أى من اشتراط الحول  
(لنص عليه) أى فبقى ما عداه على الأصل نهاية ومعنى (قوله) فإذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الح) أى أو  
ورثها أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الح) لا يظهر وجه تقريره على ما قبله فكان الأولى  
أن يقول كما لو طرات (الح) قول المتن (بعد الحول) أى أو مع آخره كما قدمه أنفا خلافا للنهايه والمغنى  
(قوله) ونحو البيع (الح) عبارة المغنى والنهايه وأنها استفادة بنحو شراء وادعى الساعى خلافا له (قوله)  
أو نحو البيع أثناءه (الح) أى ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم  
رد عليه بعيب وإقالة استأنفه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة  
بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا خراجا لا يبطل به الرد قبل التمكن من ادائها فان  
سارع لأخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فان أخرجهما من المال أو غيرهما باع منه بقدرها  
واشترى بشئ منه أو اجبه ليرد لتفريق الصفقة وله الأرض ولمن أخرجهما من غيره رد إذا رده حقيقة بدل  
جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان المالك للبايع أن كان الخيار له أو موقوفاً فإن  
الخيار لها ثم فسح العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد المالك وإن كان الخيار للمشتري فان فسح استأنف  
البايع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقداه (قوله) واحتمل قول كل (الح) أى بخلاف ما لو قطعت  
قرائن الأحوال بكذب أحدهما كان تم الحول في رمضان والنتائج الأربعة أشهر وادعى المالك حين طلب  
الساعى في نصف شوال الزكاة أنها بعد الحول فلا يلايى بكلامه كما بآى عن البصرى (قوله) مع أن الأصل  
في كل حادث (الح) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضى خلافه بصرى وقد يجب بان هذا  
راجع لمال في المتن فقط (قوله) ندب) أى احتياط الحق المستحقين (فإن) أى نكل (ترك ولا يخلف ساع) أى  
لا يركل (ولا مستحق) أى لعدم تعيينهم نهاية ومعنى قال شيخنا وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة له وباتى  
عن عشرين ما يوافقه (قوله) ولو مات المالك أى للنصاب نهاية (انقطع (الح) وملك المرتد زكاته وحوله  
موقوفات فإن عاد إلى الإسلام تبت بإبقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والأفلا نهاية  
ومعنى (في الحول) وظاهره أنه إن وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه  
وجب إخراجها من التركة سم (قوله) منه) أى من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لاسمايتها) بعد علمه  
بالموت هذا صريح في أنه لو كان الراعى هو الوارث قد أسامها غير عالم بموته فلا تعتبر هذه الاسامة  
كما اعتمده عس (ومثل ذلك) في الروض مثله (قوله) حتى يتصرف) أى الوارث بعد علمه بموته كما  
يفيده التشبيه (قوله) هنا) أى في عرض التجارة (قوله) في بعضه) أى في السائمة كما باتى (قوله) أو زال  
ملك (الح) أى عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره نهاية ومعنى أى كبية شرح بأفضل قول المتن (فعاد)  
أى بشراء أو غيره نهاية ومعنى أى كرد بعيب وإقالة توجب كردى على بأفضل قول المتن (أو بادل بمثله)  
أى كابل بأبل معنى (مبادلة) إلى قوله وكذا في المغنى وكذا في النهاية الأقوله وفي الرجم إلى وشيل (قوله)  
مبادلة صحيحة) أى أما المبادلة الفاسدة أى كالمعاوضة فلا تقطع الحول وإن اتصل بالقبض لأنها لا تزال  
المالك فلو عارض غيره بأن أخذ منه مائة عشر دينارا بمثلها من عشرين دينارا زكى الدينار لحلوله ولتسعة  
لحلولها نهاية ومعنى قال عس قوله فلو عارض صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه  
دون ما بقى وظاهره قوله السابق عن النصاب وبعضه (الح) استأنف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال  
في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها إلا أن يقال المراد استأنف فيما بادل فيه وأجاب عنه سم على حجج  
ناقلا عن بعضهم بأن محل انقطاعها أى بالمعاوضة إذا لم يقرانها ما يحصل به تمام النصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة



المتنم له عش (قوله في غير نحو قرض الخ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المعنى بغير الصرف قال  
 الرشدي قوله في غير التجارة اه بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به لان المفهوم إذا كان فيه تفصيل  
 لا يعترض به ه قال عش اي اما هي فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحول على ما يأتي اه فلعن الشارح  
 ادخل بالنحو عرض التجارة (قوله ويكره) اي كراهة تنزيه نهاية ومعنى وشيخ الاسلام عبارة السكردي  
 على بافضل وهو المعتمد في المذهب اي الكراهة اه (قوله ذلك) اي ازالة الملك النصاب او بعضه اثناء  
 الحول بمعاوضة او غيرها (قوله ان قصده القرار) اي فقط بخلاف ما إذا اطلق او كان حاجة فقط لها  
 والقرار فلا يكره نهاية ومعنى وشيخنا (قوله رفي الوجن بحر الخ) اي إذا قصد بذلك القرار من الزكاة  
 معنى (قوله) ان هذان الفقهاء (عبارة المعنى وان ابا يوسف كان بفعله والعلم عدان صاروا نافع وهذا  
 من العلم الضار اه) (قوله وهو كذلك) اي فانهم يستأنفون الحول كلها بدلو اولئك قال ابن سريج  
 بشره الصارفة بانه لا زكاة عليهم نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله مر فانهم يستأنفون الخ اي بشرط  
 صحة المبادلة من الحول والنفائض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحلول والقباض فقط عند اختلافه  
 والاجاب والقبول مطلقا عش (قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين  
 اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما إذا سبق حول التجارة سم وجزم بذلك الشيخ باعشن في شرح  
 بافضل وفيه ما عارضه النهاية وقوله المعنى تفيد المبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثاني) إلى قوله  
 اي مالم يكن في المعنى إلا قوله او اعتمد إلى والاسنوي الى قوله وفيه ما فيه في النهاية الا ما ذكر (قوله بفعل  
 المالك الخ) اي مع علمه بملكها غش وشيخنا وتقدم في الشرح انفا ما يفيد وبعبارة شرح بافضل  
 لباعشن ولا بد ان يكون السوم من المالك المالك المالك له او من نائبه ولو حاكما (قوله او وليه) قال  
 الاذرعى والظاهر ان اسامة ولي المحجور كاسامة الرشدي لكن لو كان الحظ للمحجور تركها فهذا موضع  
 تامل انتهى ولا يحتاج إلى تامل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة معنى زاد النهاية وهل تعتبر  
 اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم الا لاثبات ذلك فيه نظروا ويعدن جميعا على ان عدمهما عدم لا هذا إذا كان  
 لها تميز ويحتمل ان يقال ان اعتلفت من مال حر لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجع بالارغى ولا  
 علف المتولين سائمة معلقة فله حكم الام فان كانت سائمة ضمن اليها في الحول والا فلا اه قال عش قوله  
 مر ويعدن جميعا الخ اي فيكون الراجح انه لا اعتبار باسماهما (قوله لا يضمن) اي بان لم يكن له امان  
 و (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمداه عبارة سم بعد ذكر مقالة الاذرعى المارة قوله فهذا موضع  
 تامل لا يبعد دعائي انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامة إذا اقتضت المصلحة خلافا كما ن  
 كان العلف يسيرا جدا بالنسبة لما يجب اخر اوجه في الزكاة ما قصره على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف  
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فيعتد بها  
 وكذلك استوى الامر ان فيما يظهر فليتأمل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحاكم لقبية المالك مثلا اه  
 قال السكردي على بافضل واقول ينبغي ان يكون الوكيل كذلك اه يعني الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق  
 بماشيته واما وكيله في خصوص اسامة ماشيته بان امره بها فيعتد بها مطلقا كاهو ظاهر (قوله ما يأتي الخ)

(قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا  
 كما إذا سبق حول التجارة (قوله في فرع) كما قال في الروض فلو عارض اي بان اخذ من غيره تسعة عشر دينار بتسعة  
 عشر من عشرين زكي الدينار لحوله اه اقول لا يخفى اشكاه إذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت  
 جردا مستشكرا ذلك وروضهم اجاب ان محل انقطاعه ما إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتنم  
 له (قوله لثبوت بدله) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والا فهو مشكل (قوله او وليه) قال الناشري  
 مانصه تنبيهه قال الاذرعى الظاهر ان اسامة ولي المحجور كاسامة الرشيد ماشيته لو كان الحظ للمحجور  
 في تركها فهذا موضع تامل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم ما لو لاثرا لها فيه نظروا ويعدن جميعا

في غير نحو قرض النقد  
 (استأنف) لانه ملك جديد  
 فاحتاج لحول ثان وأنى  
 بالقاء ومثل ليفهم  
 الاستئناف عند طول الزمن  
 واختلاف النوع بالاولى  
 ويكره له ذلك ان قصده  
 القرار من الزكاة وفي  
 الوجن بحر زاد في الاحياء  
 ولا تتركه الزكاة باطنا وان  
 هذان الفقهاء الضار وقال  
 ابن الصلاح بأثم بقصده  
 لا بفعله وشمل الماتن بيع  
 بعض النقد الذي للتجارة  
 يعمض كما يفعله الصيارفة  
 وكذلك وكذلك وكان  
 عنده نصاب سائمة للتجارة  
 فادها بمثلها فينقطع الحول  
 ايضا ولو أقرض نصاب  
 نقد في الحول لم ينقطع عنه  
 لان الملك لم يزل بالكية  
 لثبوت بدله في ذمة المقرض  
 والدين فيه الزكاة كما يأتي  
 (و) الشرط الثاني (كونها  
 سائمة) بفعل المالك  
 أو وكيله أو وليه أو الحاكم  
 لغيبته مثلا لما يأتي أنه  
 لا زكاة في سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ قوله والسائمة الزاعية في كلامه (باج) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل قوله اما المملوك الخ قوله في كلامه (باج) والسكلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبا او يابسوا الحشيش هو اليابس والعشب والخلابا بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقام الماء وسقيها اياه لا يضرب وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف المملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله) وذلك اي اشترط كونها سائمة (قوله) اما المملوك شامل للمالا يستنبته الادميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر به بتسليم صحته ليس للتقييد لا ينقل سم على حجج اهل عيش عبارة النهاية ولو اوسعت في كلامه كان ثبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه فلم هي سائمة او معلوفة وجهان اصحهما كما في به الفقهاء وجزم به ابن المقرئ والها لان قيمة السكلا نافلة غالبا ولا كلفة فيها ورجع السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكلا قيمة او كانت يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة تمامها والا فمعلوفة ولو جزءه واطمها اياه في المرعى او البلد فمعلوفة اه زاد المعنى والسكلا المنصوب كالملك فبما ذكر فيه اه قال عن قوله مر كان ثبت في ارض مملوكة اي او اشتراه ولو بقيمة كبيرة. ومثل ذلك ما يستنبته الناس كان استجار ارضا للزراعة وبذرها حبا فثبت فهو من السكلا المملوك في الزاعية له الخلاف المذكور وقوله اصحها كما في به الفقهاء الخ اي انها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله فمعلوفة اي ان كان ما كان منه من الجزر وقدر الاتعيش بدونه بلا ضررين اه ع (قوله) على ما رجحه السبكي اعتمدته مر اعم اي في غير النهاية وكذا اعتمدته شرح المنهج وشيخنا وكذا الشارح في الحاصل الا اني وان تراءى ان عتبه (قوله) انه يؤثره مطلقا اي وان قلت اعتمدته في شرعي بافضل وفي السكرى عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المعنى والنهاية اعتيادها ولو رعت ما اشتراه او المباح في محله فسامية وان جزءه فمعلوفة اه (قوله) والاسنوى وغيره افتاء الفقهاء الخ وكذا اعتمدته النهاية والمعنى بشرط عدم الجزر كما مر وظاهر هذا الاتفاق لو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن عيش وضعفه الحنفى فقال لا نه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حجج اه (قوله) قال الفقهاء الخ اعتمدته النهاية (قوله) وان قدمه الخ اي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله) اي ما لم يكن الخ اي ما قدمه لها (قوله) لانه لا يملك اي ولهذا لا يصح اخذه للبيع نهاية (قوله) قاله ابن العباد اقره انما به والضمير راجع لقوله اي على ان عدمها معدولا اذا كان لها تميز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حرى لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجع بلا علف ولا رعى لان ذلك لا يؤثر في المتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت هي السائمة ضمن اليها في الحول والا فلا وتقدم اول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن يشكك باي اصيله يلحق وينبغي على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافى الناشرى وقوله فهذا موضع تامل لا يبعد بناء على ان يوجب على الولي سرعة المصلحة لانه لا يعتد باسامة اذا اقتضت المصلحة خلافا كان كان العلف يسيرا جدا بالنسبة لما يجب اخر اجبه في الزكاة وما يصرف على الاسامة من نحو اجرة راعيها كان كان الواجب بنت خاضت اسواى عشرين دينار او اجرة راعيها في العام خمس دنانير وكان العلف يتعدو دينارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا الاستوى الامران فيها يظهر فليتأمل وينبغي ان يجرى جميع ذلك في الحاك لقيمة المالك مثلا (قوله) والسائمة الزاعية في كلامه (باج) لم يتغرض لاعتبار سقيها من ماء مباح او عدم اعتباره (قوله) فافهم انه لا زكاة الخ قد يقال للتقيد بالسوم في الاحاديث خرج يخرج الغالب فلا مضموم له كانه رضى في الاصول الا ان يمنع ان السوم عمالا ينبغي التوقف فيه فليتأمل (قوله) اما المملوك اي كان ثبت في ارض مملوكة له او موقوفة عليه شرح مر (قوله) اما المملوك شامل للمالا يستنبته الادميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر به بتسليم صحته ليس للتقييد لا ينقل (قوله) على ما رجحه السبكي (

والسائمة الزاعية في كلامه (باج) وذلك للتقييد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والحق بهما البقر فافهم انه زكاة في معلوفة لان مؤنتها للمال تتوفر لم تحتمل المواساة اما المملوك فان قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة تمامها فهي سائمة ولا فهي معلوفة على ما رجحه السبكي واعتمد الجلال البلقي ان يؤثر مطلقا والاسنوى وغيره افتاء الفقهاء بانها لو رعت ما اشترته في محله فسامية والا فمعلوفة قال الفقهاء ولو رعاها ورقا تناثر فسامية وان قدمه لها فمعلوفة اي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما ثبت لاخذ نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العباد وفيه ما فيه لان الممدار على السكفة وعدمها لا على ملك المملوك

والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف او ثمة تقديم المباح لما نل عدة اهل العرف تافوا في مقابلة بقاها او تمامها في باقية على - ومها  
ولا فلا فلان قلت يشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالمال المشتري من منعه وجوب كمال العشر - طاعتا قلت  
يفرق بان ما هنا في النظر للعلف وذلك في النظر لثمة فقط بل بما يناسبه على ان المذكر (٣٣٧) فيها واحد في الحقيقة كما يعلم ما يأتي فان

شراء المالد لا يسقط الوجوب  
من اصله فلم يظهر فيه لثاته  
وغيره بخلاف العلف هنا  
ويظهر إتيان ذلك ايضا  
فما لو استاجر من رعاها  
بأجرة فيفرق بين كثرة  
الشرب النتائج لمن لانه  
نأش عن الكلال المباح مع  
كونه تابعا ولذا لم يفر  
بحول وقول الاسنوي  
عن المتولي لا يعنى لاه  
حتى يسام فيه حو لها عترض  
بأنه يازم منه أنه ركني ما  
دام صغيرا لانه لا يجزئ  
بالسوم عن عين امه وهو  
باطل وخرج باسامة من  
ذكر سائمة ورنها وتم  
حولها لم يعلم فلا زكاة فيها  
خلافا لما عتبه الاذرى وما  
لوساها غاصب أو مشتر  
شراء فاسدا ( فان علفت  
معظم الحول) ليلا ونهارا  
(فلا زكاة) فيها لكثرة  
مؤنتها حيثئذ (والا) تفاف  
معظمه كان كانت نسام  
نهارا وتعلق ليلا (فلا صح)

لم يكن الخ (قوله) والحاصل الخ اعتمد عليه شيخ الاسلام في المنع والخطيب في شرح التنبية ومختصر أبي نجاش  
والجمال الرمي في شرح البهجة كدى على بافضل وكذا اعتمد الحنفى وشيخنا والبحيرى (قوله) يشكل على  
هذا) اى الحاصل المذكور (قوله) ما يأتي الخ) اى اتفاق المتن (قوله) مطلقا) اى وإن كانت قيمة الماء تافئة  
(قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلف وهناك لثمة سم وباتى نظيره في قول  
الشارح فان شراء المالد الخ (قوله) ينبغي لمن يتامل فيه ويحرف ان اصل الرخصة لإطلاق وجوب الزكاة  
في الماشية المستاجر على رعاها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخرين بتقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم (قوله)  
إتيان ذلك الخ) اى الحاصل المذكور وهل يتأتى ذلك ايضا فاجرت به عادة ولا فالجور من اخذته من  
رعاها المولى في مقابلة رعيهم من الكلال المباح لما فيه من الكلفة اى يقال هي في الحقيقة راعية في كلام مباح ولا  
نظر لهذا المأخوذ بل تأمل بصري وجزم عشب بالثاني (قوله) فيفرق بين كثرة الاجرة الخ) اى إن عدت  
كلفة للعلف ولا لافسامة كدى (قوله) ولذا) اى لو كان نتاج تابعة للامهات (قوله) وخرج) الى اى اى  
في النهاية والمغنى (قوله) وخرج باسامة من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس عما لو أسامها الوارث على ظن  
بقاموره ثم تبيّن وفاته وأنهى ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع  
كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعه له ام لا اقول فيه فنظروا الاقرب الثاني وقد يدل له  
كلام سم على المنع عشب وتقديم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله) خلافا لما عتبه الاذرى  
تقدم رد هذا سم (قوله) وما لو أسام الخ) عطف على قوله سائمة الخ (قوله) شراء فاسدا) اى كالمطاطة  
عشب (قوله) ليلا ونهارا) اى ولو مفرقا معنى ونهاية وباتى في الشرح ما يوافق (قوله) واما لاستغنائها  
بالرعي الخ) ولو كان يسرحها نهارا وباتى لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر نهاية (قوله) فلا يتغير الخ) جواب  
ان علفت الخ وكان حق هذا المزج ان يزيد او العلف قبل وجبت الاى في المتن (قوله) كما اقتضاه  
إطلاقهم الخ) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا وتعلق ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم  
فالاصح ان علفت قدر الخ مصرح به ام (قوله) ومحل ما ذكر) الى قوله يفرق في النهاية والمغنى الا قوله  
مطلقا قوله ولعاصب وقوله وصح الى وزن الخ (قوله) ومحل ما ذكر) اى قول المصنف فلا صح ان علفت  
الخ (قوله) ولا انقطع به) بقية النهاية وبقرع الزرع والابن بان يكون متمولا قال في الايعاب فان لم يتمد ولم يؤثر  
قطعا ام كدى على بافضل عبارة الاول ولا اثر بجر دينة العلف ولا تلف يسير كاسر الا ان قصد به قطع  
السوم وكان ما يتمد له قال عشب وقياسه انه لو استعملها قدر يسير او قصد به قطع الحول سقطت الزكاة  
ام وفيه رقة لانه قد يتنافى قولهم لانها معدة الخ (قوله) مطلقا) اى وإن قل او كان قدر انعيش بذنه بلا  
ضرر بين شرح بافضل لبعش قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى  
الدواب في نحو الجزا اثر فهي سائمة وأما ما يأخذه المنكمل عليها من نحو الممنز من الدرام فهو ظم بجر لا يمنع

اعتمد مدهم (قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلف وهناك لثمة سم (قوله) خلافا  
لما عتبه الاذرى) تقدم رد هذا (قوله) فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود  
علف مؤثر قبل يصدق بلائينة ولا بد من بيته لان العلف ما يظهر ويمكن إقامة البيته فهو كالأودعي هلاك  
المخروص بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبيته بقرع ثم يصدق في التلف به كإسباتى ذلك فيه نظروا  
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثرا ولا قبل بلو منه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه  
وعدم انقطاعه في نظر فليراجع (قوله) كما اقتضاه إطلاقهم) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

يتغير حكمها بالعلف حيثئذ كاجزم به الروايات (وجب) زكاتها بخلاف مؤنتها (والا) تدش أصلا أو مع ضررين بدونه (فلا) زكاة لظهور ماؤنة  
سواء كان ذلك القدر الذى علفت به متواليا ام غير متوالى كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقرّر ان المدار على قلة ماؤنة أو كثرتها ومحل ما ذكر  
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم ولا انقطاعه بمطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة بناء على الاصح انه يشترط قصد السوم

(واختلفت السائمة) بنفسها القدر المأثور فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وقد عاينت غير شرط لرجوعه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت حوامل) للمالك ولو في محرم أو باجرا أو لغاصب (في حرث ونضج) وهو حمل الماء المعد للشرب (ونحوه) كحل (فلا زكاة في الصبح) لأنها معدة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء، ووزن من كونها وامل يقاس بمن علفها فيما روي يفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلي محرم بانها متصلة في النقود ومن ثم لم يمتنع

لقصود لا فعل فلم يسقطها فيه الأقوى والمحرم لا قوة فيه بخلاف باقي الحيوان ومن ثم احتاجت إلى إسامه وقصد فتأثرت بأدنى مؤثر منه الاستعمال المحرم) وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنه) ندبا للامس به رواه احمد ولا نه اسهل ولا يكفون حيثئذ ردها للبلد ولا الشاعى ان يتبع المراعى (والا) ترد الماء لنحو استغنائها بالكلا فعند بيوت اهملها وافتيهم فيكفون الرد إليها لانه اضبط ويظهر فيها لا ترد ما ولا مستقر لا همل الدوام انتجاعهم معها تكليف الساعى النجعة اليهم لان كلفته اهون من كلفة تسكينهم ردها الى محل اخر ثم رايت المتولى قال اللازم للمالك التمكن من اخذ الزكاة دون حملها الى الامام ثم استشكله بان اتوا الزكاة بقضى وجوب الحمل اليه حتى لو كان بعير اجوحا لزومه العقال وعليه حمل قول ان يسكر رضى الله عنه لو منعنى عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقال

من الاسامة ومعلوم أنه لا يجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع النعوتى مالوكات ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلقها إذا رجعت إلى بيوت اهملها قدر الزيادة الخفاء، ودفع ضرر رئيسير بلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح روي لو كان يسر سحما هارا وياتي لها شيئا لم يؤثر ان سائمة عش (قوله) او اختلفت السائمة بنفسها) أى او علفها الغاصب او المشتري شراء فاسداتها ومعنى قول المتن (أو كانت عوامل الخ) أى وإن اسميت (تنبيه) وقم السؤال في الدرس عمالو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقل يجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها عش و قوله إذا تم نصابه وهو له الخ أى وسو به بشرطه (قوله ولو في محرم) أى كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله المارودى إيعاب اه كرى على بافضل (قوله او لغاصب) لعل وجه الايتان به دفع توهم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصبها لانه لا مؤنة لحا على مالكيها كالسائمة فلتجب زكاتها (قوله) وهو حمل الماء المعد للشرب) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو حمل الماء للشرب فليحرر بصري قال عش قوله وهو حمل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب او نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر يعبر أو بقر أو يسمعى ناضجا اه (قوله) وزمن كونها الخ) عبارة في شرح بافضل وشرط تأثير استعملها ان يستمر ثلاثة ايام او أكثر وإلا لم يؤثر اه أى متواليه لا كافيده القياس على زمن الفعل (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى و يفرق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الأصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمه الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل الحديس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله اه (قوله بانها الخ) أى الزكاة (قوله) والمحرم الخ) أى الاستعمال المحرم (قوله للامس) إلى قوله ثم رايت في النهاية والمغنى (قوله) ولانه اسهل) أى على كل من المالك والساعى نهاية وإذا المغنى ولو كان له ماشيتان عند ميامر مجموعهما عند احدهما لان يعسر عليه ذلك اه (قوله حيثئذ) أى حين اعتياد الماشية ورود الماء (قوله) لنحو استغنائها الخ) عبارة المغنى بان استغنت عنه في زمن الربيع بالكلا اه (قوله بالكلا) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله وافتيهم) عطف تفسير (قوله لو منعنى الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بدون والله الذى في المغنى والنهاية وغيرهما والله لو منعنى الخ فليحرر بصري ولك ان تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحمل (قوله) والقاضى الخ) عطف على المتولى كرى (قوله) واعتمده في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وامسا كافيها رب المال تسلم السن الواجب الساعى ولو توقف ذلك على عقال لزمه ايضا وهو يحمل قول ان يسكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعنى عقالا لان العقال هنا من تمام التسليم اه قال عش قوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه الخ أى يتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعى ايضا إن تلفت في

وتعلق بليلام تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فالأصح ان علفت قدرا الخصر صرح به (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الزكاة الخ) فرق ايضا بان الأصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمه إلا مارخص فاذا

ثم يستردوه اعتمده في الكفاية فقال مؤنة أيضا إلى الساعى أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقال في الجوح وعليه حمل اصحابنا ما ذكر عن ان يسكر رضى الله عنه اه و يوافقه قول المجموع عن صاحب البيان واقره مؤنة لإحضار الماشية الى الساعى على المالك لانها لتتمكن من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعدهه فان أرسل ساعيا وجب تمكنه من القبض ولو بنحو عقال الجوح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحملها إلى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق

وهذا التفصيل يجمع بين كلام التثمة وغيره وتعليل المجموع يشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الأصحاب يلزمه بحث السقاة لأخذها  
 أي من لا يعلم منهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (فعددها إن كان ثقة) وللصاعى عددا (والا) يكن ثقة أوقال  
 لا أعرف عددها (فتعد) أى وجوبا كما هو ظاهر والأولى كون العد (عند مضيق) (٢٣٩) تمر به واحدة فواحدة ويبدل كل

واحد من الآخذ والمخرج  
 قضيب يشير به اليها  
 ويضعه على ظهرها لأنه  
 أسهل وأبعد عن الغلط  
 فان ادعى أحدهما الخطأ  
 بما يتخلف الواجب به أعيد  
 العد ويسن لأخذ الزكاة  
 الدعاء لمعطيا ترغيبا  
 وتطبيقا لقلبه وقيل يجب  
 ويكره لغیر نبی أو ملك  
 أفراد الصلاة على غیر  
 نبی أو ملك وقيل يحرم  
 والسلام كالصلاة فيكره  
 لأفراد غائب به أى إلا  
 في المسكيات أخذا بما  
 يأتي في السير لأنها منزل  
 منزلة المخاطبة ثم رأيت  
 المجموع صرح بذلك  
 هنا فقال وما يقع في غيبة  
 في المراسلات منزل منزلة  
 ما يقع منه خطايا ويسن  
 لمعطي نحو صدقة أو  
 كفارة أو نذر ربنا  
 تقبل منّا إنك أنت السميع  
 العالم ويسن الترضى  
 والترحم على كل خير ولو  
 غير صحابي خلافا لمن خص  
 الترضى بالصحابه

يده بلاقصير اه وقوله أى ويتصرف الخ تقدم وبأتى في الشرح خلافه ولعلهم يطلع عليه (قوله) وهذا  
 التفصيل) أى قوله ان قلنا الخ (قوله) يجمع بين كلام التثمة) أى يحمله على الشق الأول منه (وقوله) وغيره  
 أى القاضى يحمله على الثانى منه (قوله) وتعليل المجموع) أى قوله لأنها للتمكين الخ (وقوله) لما ذكرته  
 أى قوله او بعد ما قال رسل الخ (قوله) وفيه) أى فى المجموع قوله يلزمه أى الامام (قوله) او نحو وكيله) إلى  
 الباب في النهاية إلا أنه لو قيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضى فى المغنى إلا قوله أى وجوبا  
 وقوله أو ملك (قوله) او نحو وكيله) أى كونه نهاية ومعنى (قوله) من الآخذ والمخرج) شامل لثائب  
 الساعى وولى المالك ونائبه (قوله) ويضعه الخ) الواو بمعنى أو كما عبر به شيخ الاسلام والمغنى (قوله) اعيد العد  
 أى وجوبا عرش (قوله) لأخذ الزكاة) أى من الساعى أو المستحق (قوله) الدعاء لمعطيا الخ) أى يقول  
 أجر الله فبنا أعطيت وجعله لك طهورا باراك لك فيها أبقيت ولا تبعين دعاء نهاية ومعنى (قوله) ويكره  
 لغیر نبی أو ملك) أى امامتها فلا كراهة مطلقا لأنها حقاها فلما لا انعام بها على غيرها ما خبرنا صلى الله  
 عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبى أوفى (قوله) على غیر نبی أو ملك) أى إذا كان خاص بالانبياء والملائكة  
 ما لم يقع ذلك تباعلم كالآل نعم من اختلف في نبوته كقمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام  
 عليهما لا رتقا معا من حال من يقال رضى الله عنه نهاية (قوله) وقيل يستحب وقيل يحرم  
 الأولى معنى (قوله) لمعطي نحو صدقة الخ) أى كافر ادرس وانصف واقتنا نهاية زاد المغنى وان كان ورداه  
 قال عرش وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره ان يقول ذلك لان تعمي في التحصيل عبادة اه (قوله) على كل  
 خير) عبارة النهاية على غير الانبياء من الاخبار اه قال البصري هل المراد بالخير ظاهره وهو من تميز بعلم  
 أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لان المسلم الفاسق الجاهل أحوج إلى طلب الرضا له من الله تعالى من غيره  
 ينبغي ان يراجع ويحرم اه اقول كلامهم كالصرح في الاول ويؤيده ان الترضى دعاء مشوب بالتعظيم  
 فلا يناسب في حق الفاسق (باب زكاة النبات)

(قوله) أى النابت) لما كان النبات يستعمل مصدرا لإسماعى النابت فسر به ما هو المراد هنا (قوله) وهو  
 أى النابت (قوله) مثلا) أى أو تدوبا قول المتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمعنى قول  
 المتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكله لأنه خلق من نوره بلا واسطة وكل ما نبت في  
 الأرض فيه دواء إلا الارز فان فيه دواء لا دابة فيه شيخنا ويجرى (قوله) بفتح ضم فتشديد في أشهر  
 اللغات) أى السبع والثانية كذلك إلا ان الحمزة مضمومة أيضا والثانية بضمها وتخفيف الزاى على وزن  
 كتب والرابعة بضم همزة وسكون الراء كوزن قفل والخامسة حذف الحمزة وتشديد الزاى والسابعة  
 وزنون بين الرواى والسابعة بفتح الحمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد عرش قال شيخنا الشافعي  
 على الاستنفا الخامسة اه قول المتن (والعديس) بفتح العين والدال المهملتين وما اشهر من أنه أكل على  
 سمطاسيد نأبراهم ليصبح وكل ماروى فيه فهو باطل وكذلك ماروى في الارز بالباذنجان والهريسة  
 كما قال الاجمورى

أخبار رز ثم باذنجان ع عديس هريسة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الحسيس وان استعمل الحلى في ذلك  
 فقد استعمله في أصله شرح مر (باب زكاة النبات)

وهو على الأشهر ماله ساق وامانجم وهو مالا ساق له كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تخصيص بالقوت) وهو  
 ما يقوم به البدن غالبا لان الاقتيات ضرورى للحياة فأوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنبها أو تأمدا  
 مثلا كإبائى (وهو من الثمار الرطب والعنب) إجماعا (ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح ضم فتشديد في أشهر اللغات (والعديس

وهو نوع منه وظاهران  
 القدسة قال في القاموس وهي  
 حب كالجروش كذلك  
 لانها بمكة ونواحيها مقناة  
 اختياراً بل قد توثر كثيراً على  
 بعض، اذكر للخبر الصحيح  
 فيها سميت السماء والسيل  
 والبعل العشر وفيها سقى  
 بالنضج نصف العشر وإنما  
 يكون ذلك في الثمر والخضرة  
 والبواقي فاما القمامو البطيخ  
 والزمان والقصب اى  
 بالمعجم وهو الرطبة يفتح  
 فسكون فمفر عفا عنه  
 رسول الله ﷺ وقيل بما  
 فيه غيره بجماع الاقتيات  
 وصلاحيه الادخار فيا تجب  
 فيه وعدمها فيها لا تجب  
 فيه سواء ازرع ذلك قصدا  
 ام نبت اتفاقا كافي المجموع  
 حاكيا فيه الاتفاق وبه يعلم  
 ضعف قول شيخنا في متن  
 تحريره وهو شره تبعاً لاصله  
 وان زرعه مالكة او نائبه  
 فلا زكاة فيما ازرع بنفسه  
 او زرعه غيره بغير إذنه  
 كظهيره في سوم النعم اه  
 وفي الروضة واصحابها ما  
 حاصله ان ماتت من حب  
 مملوك ينحصر ويحيط بركي  
 وجري عليه شرع التنبيه  
 وغيرهم فقالوا ما نبت من  
 زرع مملوك بنفسه زكي  
 وعليه يفرق بين هذا والمائة  
 بانها نوع اختياراً فاحتج  
 لصارف عنه وهو قصد

شيخنا وبجيرى (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشترى على اللسنة من  
 ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) وهو حب كروي اكبر من الدرريح (قوله  
 والباقلا) بالشد بدمع القصر او بالتخفيف المد وهو القول شيخنا وبجيرى (قوله والذرة) بضم الذال  
 المعجمة بخلاف ما اشترى على اللسنة من جعله بالبدال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله والويأوه) بالمد  
 والقصر (قوله وهو الدجر) بثلاث الدال وسكون الجيم كرى على باضل (قوله والجلبان) بضم الجيم  
 غش وفي القاموس كعثان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف ؛ لكثري كرى  
 على باضل (قوله ان القدسة) كثر لفظه ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بمكة  
 ونواحيها) الخ لعله في منه وإلا فلا وجود لها بمكة الآن (قوله للخبر) إلى قوله وقيل في المتن إلى قوله وبه  
 يعلم في النهاية (قوله للخبر الصحيح) الخ علة لجمع ما في المتن والشرح (قوله والبعل) بالجر عطفاً على ما من  
 قوله فلما عرش قال الشوري وفي المصباح البعل ما يشرب به ورفه فيستغنى عن السقي اه (قوله وإنما  
 يكون ذلك الخ) مدرج من الراوى تفسير للرد من الحديث عرش (قوله وهو الرطبة) اى الحشيش  
 الاخضر شرح بافضل لباعثن (قوله ام نبت اتفاقا) اى كان سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة او وقعت  
 العصاره على سنابل فانتثر الحب ونبت نهاية (قوله ان ماتت من حب مملوك الخ) اى ونبت سم (قوله  
 وغايه) اى على المعتمد في الثابت من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاحتج) الخ لم ذلك سم (قوله  
 بخلافه) اى الامر (هنا) اى فى الحب وكان الاولى الاخضر بخلاف هذا (قوله في سوم الماشية) الاولى حذف  
 في (قوله ويظهر ان يلحق بالمملوك الخ) اى فتجب فيه الزكاة اذا باع نصابا (قوله إلى ارضه) اى ارض مملوكه  
 له ولو منفعة بخلاف مالو حمله إلى ارضه باحة فثبت فيها فلا زكاة فيه كما باتى (قوله وقصد مملوك الخ) بنبني فيما  
 ملكه بعد الثابت ان ينظر الى حاله حينئذ فان كان ماعرض عنه جاز تملكه ولا فلا زاد هو باقى على ملك صاحبه  
 الى الان وقد لا يسمح به الان بعد الثابت والاعراض عما ذكر لا يزيل الملك واما بيع اخذه وتملكه ان كان  
 ماعرض عنه انفعاته فليتا مل ويحجر ويبقى النظر فيما لو لم يشك فان مقتضى كلامه ان لا يكون ملكا ولا  
 زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فالظاهر انه ملك لصاحب البذر لما تقرر فان علم فواضع انه المخطاب بالزكاة وهل  
 ياتى فى مالك الارض نظير ما ذكره فى العارية وباقوا له ان يقلعه مطلقا له لم يصدر عنه إذن بالكلية وان لم يعلم  
 فظاهر ان له حكم الاموال الضائعة فيصرف فى المصالح وعليه فهل يخرج منه الزكاة حيث يقطع او يغلب على  
 الظن ان ملكه من اهلها او لا محل تأمل ولعل الاول الاقرب فليتا مل جميع ما ذكره ويحجر قائم لم أر شي  
 منه نقلت ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ماله على قصد تملكه وسياقى فى شرح  
 قول المصنف فى العارية ولو حل السيل يذر إلى ارضه فثبت فهو لصاحب البذر تقيده بعدم إعراض ماله  
 ثم قوله اما ما عرض ماله عنه وهو من يصح إعراضه لا كسيفه فهو لذى الارض ان قلنا بزرع ملك ماله  
 عنه بمجرد الاعراض انتهى بصرى (قوله وكذا يقال فيما حمله سيل الخ) اى إن قصد تملكه قبل الثبت  
 او بعده وجبت فيه الزكاة وإلا فلا فهو محل تأمل إذ مقتضى ما ذكره ان يجوز تملكه ويخص به والقياس ان  
 يكون لما ذكره حكمه فى فليتا مل ويحجر ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله فثبت الخ ظاهره ان من قصد تملكه  
 ملك جميعه فليظن وجه ذلك رها جعل غنيمه او قبايل لا بنبني إلا ان يكون غنيمه ان وجد استيلا و جعلنا

(قوله وفي الروضة واصحابها ان ماتت من حب الخ) عبارة الروض وماتت من انتشار الزرع قبل يضم إلى  
 اصله قطعاً لا نه لم يفر د بقصد قيل كالزرعين المختلفين اه (قوله او طير) اى ونبت (قوله فاحتج لصارف  
 عنه) لذلك (قوله وقصد تملكه الخ) قضيته توقف ماله على قصد تملكه وسياقى فى شرح قول المصنف فى  
 العارية ولو حل السيل يذر إلى ارضه فثبت فهو لصاحب البذر تقيده بعدم إعراض ماله ثم قوله اما ما  
 اعرض ماله عنه وهو من يصح إعراضه لا كسيفه فهو لذى الارض ان قلنا بزرع ملك ماله عنه بمجرد

اسماها بخلافه هنا وايضا فثبت القوت بنفسه نادر فالحنى بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج لقصد شخص ويظهر القصد  
 ان يلحق بالمملوك ماله حمله سبيل إلى ارضه ماعرض عنه فثبت وقصد تملكه بعد الثبت اوقبله وكذا يقال فيما حمله سيل من دار الحرب

لا مالك لها معين بخلاف  
المعين كولا د زيد مثلا  
ذكره في المجموع وأفتى  
بعضهم في موقوف على  
إمام المسجد أو المدرس  
بأنه يلزمه زكاته كالمعين  
وفيه نظر ظاهر بل الوجه  
خلافه لأن المقصود بذلك  
الجهة دون شخص معين كما  
يدل عليه كلامهم في الوقف  
وبعضهم بأن الموقوف  
المصرف لأقرب بالوقف  
فما يأتي كالوقف على معين  
وفيه نظر بل الوجه خلافه  
أيضاً لأن الوقف بمقصد  
ولما الصرف إليهم حكم  
الشرع ومن ثم لزكاة فيما  
جعل نظراً أو أخصية أو  
صدقة قبل وجوبها ولو بذرا  
معلقاً بصفة حصلت قبله كان  
شئ مريض فعلي أن اصدق  
بشمر نخلي فتشقي قبل بدو  
صلاحه فإن بدا قبل الشفاء  
فان قلنا أن النذر المعلق يمنع  
التصرف قبل وجود المعلق  
عليه لم يجب ولما وجبت  
وسايتي تحرير ذلك في النذر  
(تنبيه في المجموع أن  
غلة الأرض الموقوفة على  
معين تركي قطعاً وبنيى حله  
على مائنت فيها من بذر مباح  
ملكه الموقوف عليه بخلاف  
المملوك لغيره فإنه ماله  
فعليه زكاته سواء أئنتب في  
أرض موقوفة أو مملوكة  
وقد قالوا أنت زرع نحو  
المغصوبة يركبه مالك البذر  
وان الثمر المباح وما حله

القصد استيلاؤه وبعد خصو صال إن ثبت في غير أرضه انتهى وهو ما تقدمت الإشارة إليه إلا أن اختياره أنه  
غنيمة على نامل إذ الظاهر أنه في بصرى وقال ع ش أقول لبنيى إن يقال إن كان هذا مما يرض عنه مملكة  
من ثبت هو في أرضه لا بقصد فأن ثبت في موات مملكة من استولى عليه كالحطب ونحوه وإن كان مما لا يرض  
عنه لكن تركوه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو وإن قصدوه ففتحوا بقتالهم وغنيمة لمن منهم هو وهذا هو  
الظاهر إلا أنه لو اتفقت في الشق الثاني وهو كونه مما لا يرض عنه كل من الترك أو القصد المذكورين كما هو  
موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم من أنه غنيمة بشرطها (قوله فثبت بدارنا) أي ثبت بارض واحدنا  
وقصد مملكة بعد التبت أو قبله وجبت فيه الزكاة والإفلاو (قوله به يخص الخ) أي هذا التفصيل يخص  
إطلاقم الخ يعني أن إطلاقم محمول على ما إذا لم يقصد مملكة كركى أقول لا يبعد أن يحمل إطلاقم المذكور  
على ما إذا ثبت في أرض مباحة في دار عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من إطلاق المصنف ما هو محل السيل حبا  
تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالدخل المباح بالصحرار الخ قال ع ش قوله  
فثبت بارضنا أنى محل ليس مملوكاً لا حدا كالموات اهـ إذ شئنا هذه المماثل خارجة في الحقيقة بالملك فالعبر  
بالاستثناء فيها ضرورى أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح بنا بشرط الملك مع أنه لم يبنه عليه  
إتكالاً على علمه بما سبق اهـ (قوله وثمار موقوفة الخ) ظاهر صنيمه أنه معطوف على نخل مباح وفيه  
ما لا يخفى عبارة النهاية والمغنى وكذا أي يستثنى من إطلاق المصنف ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على  
المساكين أو الرطو والفتاخر والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح (إذ ليس له مالك معين اهـ) قال ع ش  
قوله وغلة القرية الخ أي والحال أن الغلة حصلت من حب مباح وبذر الناظر من غلة الوقف اما لو استاجر  
شخص الأرض وبذر فيها حباً ملكه فالزكوة لصاحب البذر وعليه زكاته اهـ (قوله بل الوجه خلافه) متمد  
ع ش (قوله وبعضهم الخ) أي وأفتى بعضهم الخ ع ش (قوله فيما يأتي) أي فيما لو وقف على غير أقراره وقفاً  
منقطع الآخر فاقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى أقرب برحم الوافق ع ش (قوله كالوقف على معين)  
أقول هو متجه فليتأمل بصرى أي تعين المالك هنا الآن (قوله لأن الوقف الخ) قد يقال أن جعل الوقف  
الوقف منقطع الآخر في وقفاً يقول ثم لا يربح ربحي وإيضاً أن المدار على تعين المالك ولو من الشرع (قوله  
ومن ثم الخ) لا يظهر تفريعهم على ما قبله عبارة الروض مع شره فرع لو ملك نصاً باقتدر التصديق به أو بشئ  
منه أو جعله صدقة أو أخصية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملك النصاب اهـ (قبل وجوبها) أي  
الزكاة (قوله فإن بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الوجوب (قوله وسيايتي تحرير ذلك الخ) قال  
هناك في موضع وينتقد معلقاً نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول  
المعلق عليه كما يأتي آخر الباب انتهى اهـ سم (قوله وبنيى حله على مائنت فيها الخ) هـ لاجل حله على مائنت فيها  
من بذره المملوك كذا قاله الفاضل المحشى كانه إشارة إلى التوقف في تقييده المباح بصرى (إن زرع نحو  
المغصوبة الخ) أي كالمشترأة شراء قاسداً (قوله وان الثمر الخ) يظهر أنه معطوف على غلة الأرض الخ  
(قوله المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء (وما حله السيل من دار الحرب) أي وثبت بارض مباحة ع ش  
وشئنا (قوله وخرج) إلى قوله وهو الاشتنان في النهاية إلا الحلبه وكذا في المغنى إلا التمر والسمسم (قوله

الأعراض اهـ) (قوله فثبت بدارنا) ظاهره أن من قصد مملكة ملك جميعه فليظفر وجه ذلك وهو لاجل غنيمة  
أو قنابل لا لبنيى إلا أن يكون غنيمة وإن وجد استيلاء عليه أو جمعنا القصد استيلاء وهو بعيد خصوصاً إن  
ثبت في غير أرضه (قوله فثبت بدارنا) أي فتجب فيه إذا قصد مملكة قبل التبت أو بعده (قوله وبه يخص  
اطلاقم الخ) عبارة مرق في شره ويستثنى من إطلاق المصنف ما هو محل السيل حبا لتجب فيه الزكاة من دار  
الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحرار اهـ انتهت (قوله وسيايتي تحرير ذلك في النذر) قال  
هناك في موضع وينتقد معلقاً نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول  
المعلق عليه كما يأتي آخر الباب اهـ (قوله وبنيى حله الخ) هـ لاجل حله على مائنت فيها من بذره المملوك له (قوله

يؤكل تدوايا او تادما او تنعما (٢٤٢) كالقرطم والثرمس وحب الفجل والسهم وباختيار اما بقنات اضفارا كحب الحنظل والحلبة

والقاسول وهو الاشنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الا دميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتباتهم به اختيارا اى ولا عكس اذا الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتنات كذلك وعلى زارع ارض فيها خراج واجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبها لاختلاف الجهة والخبر الثاني لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤيدها من حيثها لا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو اجر الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر ارض اخذ اجرتها من حيثها قبل ادا زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبدو ونصفه كما لو اشتر زكوايا لم يخرج زكاته ولو اخذ الامام او نائبه كالتقاضى بشرته الا في اخر الباب الخراج على انه بدل عن العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والاصح اجزاؤه او ظلا لم يجز عنها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء برد بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم ان زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الاخذ اما معه كان قصد بالاختذجة اخرى فلا يؤيده قول بعضهم يحمل الاجزاء على ما إذا رضى الاخذ عما طلبه من الظلم

كالقرطم الخ) اى التين والسفرجل والخوخ والرمان واللوز والجوز والتفاح والشمش مغنى (قوله والثرمس) يضم التاء وقد تفتح بالميم مع وف يدي بمصر وتغسل به الا يادى (وحب الفجل) يضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسهم) بكسر السين وسكون الميم (قوله كحب الحنظل) يغسل مرات الى ان يزول مرارته ثم يقات بحال الضرورة (قوله والقاسول الخ) قال في الصحاح حب الاشنان حب تجزؤ ويؤكل في الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتنات كذلك) اى اختيارا اسم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبر في المغنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق في وجوب العشر ونصفه بين الارض المستأجرة وذوات الخراج وغيرهما لغوهم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا افحصها الامام عنوة ثم نعو ضما من الغنائين وفيها علينا وضرب عليها خراجا وتحتها صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشتط هي لنا كان جزية يسقط باسلامهم اه (قوله واجرة) الواو بمعنى او التى تلم الخلو (قوله لاجتماعها) اى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤيدها) اى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) اى لاعلى المستأجر سم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله او ظلا في النهاية والمغنى الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) لو دفع المسكن مثلا بنية الزكاة اجزاء على المتمدن حيث كان الاخذها مسليا فقير او نحوه من المستحقين شيئا (قوله على انه بدل عن العشر الخ) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ سم وباقى عن عشر عدم شرائطية المالك حيثن (قوله والاصح اجزاؤه) اى يسقط به الفرض فان نقص عن الواجب تمهية نهاية ومعنى وروض قال غش اى تقوم نية الامام مقام نية المالك كالمستمتع وليس منه ما يخذ المتزوم بالبلاد من غلة او دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكاة لا يقصدون بالماخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعميم في البلاد ونحوه اختلف ما يخذ المتزوم من اعيان البلاد من الامام بمقدار معين من النقود او غير ما فيسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله او ظلا) اى لمجرد قصد الظلم بدون ان ينضم اليه قصد انه بدل العشر كما يفيد المقابلة قوله ليرد الخ قوله ويؤيده الخ وقول المغنى والروض مع شرحه الخراج الماخوذ ظلا لا يقوم مقام العشر وإن اخذه السلطان على ان يكون بدل العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد يسقط به الفرض اه (قوله بردان الفرض الخ) قضيته انه لو اطاق الاخذ من الامام او نائبه ولم يقصد حيا لاخذ الغصب ولا كونه بدلا عن الزكاة يجزى خلافا لما يفيداه قوله وهذا يعلم الخ فليراجع ثم رايت ان رسم رجح تلك القضية كما ياتى (قوله انه قاصد الظلم) اى فقط (قوله خله عند عدم الصارف الخ) قد يقتضى انه لو دفع الزكاة بنيتها لفقر فاعتقد الفقير انها هدية او غن دين وقصد اخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) اى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الخراج الماخوذ ظلا

ولا تقتنات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى زارع ارض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وإن كانت الارض مستأجرة وذات خراج قال في شرحه فتجب الزكاة مع الاخرة او الخراج ثم قال واما خبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم فضعيف قاله في المجموع اه (فالخراج على المالك) اى لاعلى المستأجر (على انه بدل عن العشر) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل عن العشر) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد انظر له بشرط في هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير متمتع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نية ولا اعتبر اعتقاد الاخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره إلا ان رأى جواز ذلك ولو بتقليده من رآه (قوله عند عدم الصارف قد



بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعمل على نية الدافع وهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخذ الامام او نائبه على انه يدل عنها باجتهاد او تقليد صحيح لا مطلقا خلافاً لمذهبهم فيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزواجر عن اقرف الكبائر وفي غيره وسيأتي لذلك مزيد (تنبيه) اخذ الزكى كمنى من كلامهم ان أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفى بعدم وجوب زكاة السكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكاً تاماً وهي ليست كذلك فتجب الزكاة اى حتى على قواعد الحنفية واجيب بانه بنى ذلك على ما جمع عليه الحنفية أنها افتتحت غنوة وأن عمرو وضع على رؤس أهلها الجزية (٢٤٣) وارضاها الخراج وقد اجمع المسلمون

على أن الخراج بعدت وظيفه اى على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام وباتى قبيل الامان ما روجز مهم بفتحها عنوة صرح ائمتنا بان النواحي اى يؤخذ الخراج من اراضيها ولا يعلم اصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه يحق وبلك اهلها لهم انصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه ان أرض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في فتحها أو عنوة أو صلح في جميعها او بعضها كما باتى بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل اخذها منها وقد تقرر ان ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاخذ المذكور (تنبيه اخر) قدم مخالف لشافعى او باعه مثلاً مالا يعتقد على الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعى قبل له اخذه اعتباراً باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ما وضو ثم الخالي عن الزكاة ولفروا بينه وبين ما سمر في اعتبار اعتقاد المعتدى بان سبب هذا الرابطة

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وهذا يعلم الخ) اى بقوله ولو اخذ الامام الخ (قوله وسيأتى الخ) اى فى آخر فصل اداه الزكاة (قوله لذلك مزيد) باتى فيه كلام اخر سم اى بما حاصله انه ينبغي ان يكون حالة اطلاق اخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئاً من الغصب وبدل الزكاة كاخذه باسم الزكاة باجتهاد او تقليد صحيح فيجزى عن الزكاة إذا نواها المالك حين الاخذ لعدم الصارف حينئذ فالمنافع من الاجزاء قصد الامام نحو الغصب وينبغى ان يقتصر هذا القصد بالغصب فلو تقدم لم يضره وفيه بسطة في حق التجار إذا الظاهر عدم مقارفة قبض ناظر السكر ك يقصد نحو الغصب والظلم وأيضاً أصل وضع السكر كفى بعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاً لالتجارة والظاهر ان هذا يعلمه سلطان الوقت وقصد هو كفى في سقوط الزكاة به إذا نواها المالك وإن لم يعلم ولم يقصد ناظر السكر كفاه نائب عن السلطان (قوله ان أرض مصر الخ) مفعول اخذ (قوله ثم نقل الخ) اى تأييداً لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعنى زكاة الثابت في أرض مصر (قوله بالخ) متعلق بانكر (قوله اى حتى على قواعد الحنفية) اى من عدم الزكاة في الارض الخراجية (قوله واجيب الخ) اى عن طرف الحنفى (قوله وباتى الخ) رد ما جمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) الى قوله وبلك الخ فى المعنى وبلى قوله وحينئذ فى النهاية (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي اى الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج لا ينافى ملكها وفي بحث عيوب ما يصرح بذلك ايضاً سم (قوله وحينئذ فالوجه الخ) اقره عش (قوله من ذلك) اى من تلك النواحي (قوله فى حل اخذه) اى الخراج (قوله فاندفع الاخذ الخ) اى اخذ الزكى كمنى (قوله قدم مخالف لشافعى الخ) اى احضر له المخالف طعاماً مالياً كاه كرى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم وباع (قوله على خلاف عقيدة الشافعى) يعنى ان الشافعى يعتقد على الزكاة بدون المخالف كرى (قوله كاعتبروه الخ) اى قياساً عليه (قوله بان سبب هذا) اى اعتبار اعتقاد المعتدى دون الامام (قوله رابطة الاقتداء) فديقل مقتضى هذه الرابطة العكس اى اعتبار اعتقاد الامام لا الماموم (قوله ولا رابطة ثم) اى فى ماء الوضوء وقال السكرى اى فى استعمال الماء (قوله وهذا الخ) اى عدم الرابطة وقال السكرى اى الفرق المذكور اه (قوله وايضاً الخ) عطف على قوله كاعتبروه الخ (قوله وباتى الخ) عطف على قوله مراخ (قوله على فعله) اى ما عمل عنده (قوله اتفاقاً) متعلق بقوله نقر الخ (قوله اولاً) عطف على قوله اخذه الخ اى وليس للشافعى اخذ ذلك (قوله وبجواب عن الاول) اى عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف فى استعمال المار (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطاً) متعلق به اى بالاعتبار (قوله لا يقاس الخ) خبر ان (قوله وعن الثانى والثالث) اى ويجاب عن القياس بما مر والقياس بما باتى (قوله باننا وان منا تقرير المخالف لكن يلزمنا الخ) قضية هذا الجواب عدم جواز الاخذ اى فى عكس

يقضى هذا أنه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير أنها هبة أو عن دين وقصد اخذها عن هذه الجهة لم تجز وفيه نظر وله بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسيأتى لذلك مزيد) باتى فيه كلام اخر (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي اى التى يؤخذ الخراج من اراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الارض لا ينافى ملكها وفى

الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجل الاعتقاد الشافعى وهذا بعينه موجوده انوا ايضاً مر أنه يجزم على شافعى لعب الشطرنج مع حنفى لان نية إعانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفى إذ لا يلزم اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعى له وباتى ان الشافعى لا ينكر على مخالف فعل ما يعمل عنده ويحرم عند الشافعى لا تناقض من اجتهاد أو فذل من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أو لا اعتبار بعقيدة نفسه وبجواب عن الاول بان اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً مع انه لا مخالفة مالا ما من به لانه لا يقاس به الفعل المؤدى للورق وعن وطيرة تحريم اماننا لنحو اكل ما لم تلتفت به الزكاة قبل اخراجها وعن الثانى والثالث باننا وإن لم نوافق المخالف لكن يلزمنا لا انكار عليه ففعله ما يرى هو محرر بحجته إعانته بالاول

وهذا هو الذي يتجه ترجيحه خلافاً لما إلى الأول وغلبة السبكي في تناوبه صريحة فيما ذكرته وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلعت المذاهب فيه فارد القضاء دين به لمن (٢٤٤) يفسده فقيه خلاف والأصح أن من يصححه إن كان قوله ما ينقض لم يحل له وكذا إن لم ينقض

وقلنا المصيب وأجد اى وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما بطن الامر فيه كظاهره بنفذ ظاهرا وباطنا كما ياتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بفتح فسكون ثبت اصفر بالين يصغ به ولو دون نصاب لغلة حاصلها غالباً (والقرطم) بكسر اوله وثاقته وضمها بحب العصف (والعسل) من النحل كذا قيده شارح واطلعه غيره ولعل الاول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لاننا ردنا الزعفران عن الصحابة لكننا ضعيفة (ونصابه خمسة اوسق) من وسق جمع او حمل لخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة (وهي الف وستائة رطل ببغدادية) لان الوسق ستون صاعاً اجماعاً لجملة الاوسق ثلثائة صاعاً والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث و قدرت بالبعدادى لانه الرطل الشرعى (وبالدمشقي ثلثائة وستة واربعون رطلا وثلثان) لان رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الدافنى مائة وثلاثون درهما (قلت الاصح) انها بالرطل الدمشقي (ثلثائة)

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافعى أو باعه مثلاً ما يعتقد المخالف تعاق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعى وقيل اوعطى حتى لشافعى مالك نصاب لابن غالب عمره ما يقطع او يظن ظناً غالباً انه زكاة ونحو ما لم يراجع (قوله وهذا) اى الثانى من عدم الجواز (هو الذى يتجه) اقره عش وسم (قوله ان من تصرف فاسداً الخ) الاول أن من تصرف تصرفاً مخالفاً لمذهب في فساد أى كاستبدال الوقت والمعاطة (قوله به) اى ما وقع نحو من ذلك التصرف (قوله لمن يفسده) اى يعتقد فساداً كدى اى هل يجوز له اخذه (قوله فيه الخ) اى فى جواز اخذه وحله (قوله ان من يصححه) اى يعتقد صحة ذلك التصرف (قوله ان كان قوله ما ينقض) اى لكونه مخالفاً للنص مثلاً (قوله لم يحل له) اى لمن يفسده (قوله وكذا لم ينقض) اى لكونه مخالفاً للقياس الخ مثلاً (قوله ما يتصل به) اى بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لانه) اى حكم القاضى (فما بطن الامر فيه كظاهره) اى خلافه فما بطن الامر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينفذ ظاهره الا باطناً فلا يفيد الحل باطناً ولا يضيع (قوله بفتح) الى قول المتن ونصابه فى النهاية والمعنى الا قوله ولودون الى المتن وما انبه عليه (قوله ولودون نصاب الخ) يعنى لا يشترط في الزعفران والورس الانصاب كدى وبصرى (قوله فيما عدا الزعفران) اى وقيل الزعفران على الورس كذا فى المحلى والذى فى النهاية والمعنى فيما عدا الورس والخى الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) اى القوت الذى تجب فيه الزكاة (نتبيه) مذهب اى حنيفة وجوب الزكاة فى كل ما خرج من الارض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب احمد تجب فيما يكال او يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعى قاله فى القلائد باعثن قول المتن (خمس اوسق) اى اقله ذلك وما زاد فحبسا به فلا وقص فيها والاوسق جمع وسق وهو بالفتح على الاصح مصدر بمعنى الجمع سعى بذلك لجمعه الصعيان شيخنا زهنا به ومعنى قال عشرين والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع اه (قوله خبر) الى قوله قال بعضهم فى النهاية والمعنى الا قوله قال الروايات الى وانما انبه عليه (قوله لجملة الاوسق) اى فاذا ضربت الحصة اوسق فى الستين صاعاً كانت الجملة ثلثائة صاعاً شيخنا (قوله والصاع اربعة امداد الخ) اى فاذا ضربت اربعة امداد فى الثلثائة صاعاً صارت الجملة الفا ومائتى مدو (قوله والمد رطل وثلث) اى تقصير الجملة الفا وستمائة رطل بالبعدادى شيخنا (قوله و قدرت) اى الحصة اوسق (قوله لانه الرطل الشرعى) اى الذى وقع التقدير به فى زمن الصحابة واستقر عليه الامر عشرين (قوله رطل ببغداد عند الدافنى مائة وثلاثون درهما) اى فيضرب فى الف وستائة تبلغ مائتى الف وثمانية الاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر نهاية قول المتن (لان) الاصح ان رطل ببغداد الخ بيانه ان تضرب مائة مائة وكل درهم وهو درهم وثلاثة اسباع درهم فى الف وستمائة تبلغ اثنى عشر درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة اسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد الدافنى لان الباقي بعد الاسقاط مائتا الف وخمسة الاف وسبع مائة واربع عشرة درهما وسبع امداد فائتا الف وخمسة الاف ومائتا درهم فى مقابلة ثلثائة واثنين واربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة واربع عشرة درهما وسبع امداد فى مقابلة ستة اسباع رطل لان سبعة خمسة وثمانون وخمسة اسباع (قوله تحديد) اى فلا زكاة فى اقل منها الا فى مسألة الخطة السابقة شرح بافضل (قوله على الاصح) وهو المتمد ووقع فى شرح مسلم والمجموع وروى المسائل انه تقريب وعليه لا يضرب نقص رطل او رطلين قال النجاشي وغيره بل وخمسة اوفرهم فى المجموع كدى على بافضل (قوله والاعتبار بالكيل) اى على الصحيح معنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضاً

رطل (واثنان وأربعون) رطلا (وستة اسباع) من رطل (لان الاصح أن رطل ببغداد مائة وثمانية وعشرون درهما فى أربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقبل وثلاثون والله اعلم) وتقدير الاوسق بذلك تحديداً على الاصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) اى واذا وافق الكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل فان  
اختلفا فبلغ بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة اوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب اه عبارة  
البيجورى قوله استظهارا اى طلبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطاً قال مرقى  
حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في  
الوزن لانه اخف ع ش انتهت (قوله والمعتبر فيه) اى في الوزن من كل نوع (الوسط) اى فانه يشتمل  
على الخفيف والوزن معنى ونهاية قال السكردى مثلاً نوع الحنطة بمضه في غابة الثقلة وبمضه في غابة الحقة  
وبمضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعير وغيره اه ستة اراد بالاسدس ارب  
الخ اعتمده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو اوجه وايدى سمى في شرح ابن شجاع وقال القمولى ستة اراد ب  
وربع اراد بواضعه اعتمده الخطيب في المغنى وفى النهاية والدمى بالاراد بالمدنى ستة اراد ب صما كرى  
على بافضل (قوله كما حرره السبكي الخ) ورضبطها القمولى بالكيل المصرى ستة اراد ب ورع اراد ب  
وهذا محسب من مانه واما الان فمحررها بأربعة اراد ب وبيه لان الكيل قد كرمها كان عليه شيخنا  
عبارة البيجورى وقال بعض المحققين هذا محسب السابق والافانصا بالكيل المصرى اربعة اراد ب  
وسدس بسبب كرمها بقاله الان حتى صارت الاربعة اراد ب وسدس بقدر الستة اراد ب والربع من  
الارادب المقدرة نصاباً بقاله (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) اى وكل خمسة عشر مداً سبعة اقداح  
وكل خمسة عشر صاعاً اوبى ونصف وربع فتلاثون صاعاً ثلاث وبيات ونصف فتلاثمائة صاع خمسة  
وثلاثون ربية وهى خمسة اراد ب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسة وستون قدحاً وقال القمولى  
كيله بالارادب المصرى ستة اراد ب وربع اراد ب وهو المتمدن يجعل القدحين صاعاً كركاة الفطر وكفارة  
العين وعليه فالنصاب ستاً ونهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر اوزيبيا) قال في الروض فان اخذنا ركاة  
اى قبا ينجف رطباً ردها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يجز انتهى وقوله لم يجز هو المعتمد لانه  
ليس بصفة لوجوب عند القبض بخلاف ماسياقي في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله  
ما لو قبض الحب بعد جفافه في قشرة ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزاً او لارد التفاوت أو اخذه وذلك  
لان عنده القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله الخبر مسلم ليس في حب ولا تمر الخ)  
اى فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (والا فربطاً وعنباً) قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم  
ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر انتهى سم على حج وقوله نعم ان لم يأت  
منه رطب اى غير ردى كما يؤخذ مما يأتى اه ع ش (قوله فيوسق رطباً وعنباً) اى بتقدير الجفاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال اوساط الانواع مختلفة ثقلاً وخفة فيلزم اختلاف مقدار  
النصاب باختلافها (وهو بالارادب المصرى ستة ارادب الاسدس الخ) وقال القمولى ستة اراد ب وربع  
لجمل القدحين صاعاً كركاة الفطر وكفارة العين واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويعتبر تمر اوزيبيا  
الخ) قال في الروض فان اخذنا الساعى الزكاة رطباً ردها وهل محل ردها ان بين والا كان تبرعاً كما يأتى في باب  
زكاة النقة فيها إذا اخذنا الردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح او يفرق فيه نظراً والقلب الى الاول اميل  
فليخرج قال في الروض فان اخذنا الساعى الزكاة رطباً ردها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها لم تنقص لم يجز اه  
وقوله لم يمت أى بناء على أنه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يجز هو المعتمد لانه ليس بصفة الوجوب عند  
القبض كالرطب المسمى سخة فكذلك يده لا يجزى بخلاف ماسياقي في المعدن انه اذا قبضه الساعى  
مختلط بغيره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزاً او لارد التفاوت أو اخذه وذلك لانه بصفة الوجوب  
مختلط بغيره ومثله ما لو قبض الحب بعد جفافه في قشرة ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزاً او لارد التفاوت  
أو اخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (في المتن) والافربطاً وعنباً  
قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه نعم

قال الروبانى عن الاصحاب  
بمكيال اهل المدينة اى للخبر  
الآتى أول زكاة النقد  
وإنما قدر بالوزن استظهارا  
والمعتبر فيه من كل نوع  
الوسط وهو بالارادب  
المصرى ستة ارادب إلا  
سدس اراد ب كما حرره  
السبكي بناء على أن الصاع  
قدحان بالمصرى إلا سبعى  
مد (ويعتبر) الرطب والعنب  
اى بولغوه خمسة اوسق حالة  
كونه تمر اوزيبيا ان تمر  
او زبيب (الخبر مسلم ليس في  
حب ولا تمر صدقة حتى  
يبلغ خمسة اوسق (والا)  
يتنمر ولا يترتب (في اوسق  
(رطباً وعنباً)

ويخرج منه لان هذا اكل  
احواله ويضم غير المتجفف  
للمتجفف في كمال النصب  
لاتحاد الجنس وما يجهف  
ردئيا كما لا يجهف وكذا ما  
يطول زمن جفافه كسنة كما  
يجهف الرافعي وله قطع مالا  
يجهف اى وما الحق به كما هو  
ظاهر وان لم يضر لانه لا يقع  
في بقائه وكذا ما ضر اصله  
لنحو عطش قال بعضهم او  
خفيف عليه قبل اوانه  
وتخرج منه وإن كان رطبا  
للضرورة ومن ثم لو قطعه  
من غير ضرورة لومه تمر  
جاف او القيمة على ما باتى  
آخر الباب وعلى كل منهما  
له التصرف المقطوع لان  
الزكاة لم تتعلق بعيته كما  
قبل وفيه نظر لما يعلم مما  
باتى قبيل الصيام في شاة  
واجبة في خمسة ابرة ان  
المستحقين شركاء بقدر  
قيمتها فيبطل البيع في الكل  
لعدم العلم بما عدا قدر  
الزكاة للساعي قبضه على  
التخل ثم يقسمه بالحرص  
وبعد قطعه مشاعثم يقسمه  
بناء على الاصح أن قسمة  
الثلثيات افرأوله بعد قبضه  
بيعه لصلح المستحقين  
ولو للمالك وتفرقة ثمة

فلو كان عنده ستة أوسق مالا يتجفف قدر تاجفها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أوسق وجبت  
زكاتها واول منها فلا شينا وعش اى وان شك فالأقرب عدم الوجوب لانه الاصل اخذنا ما باتى في  
الارض الشعيرة **(قوله)** ويخرج منه اى ويقطع باذن الامام وتخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج  
ونهاية وهذا صريح في انه لو جمعه دينا ثم اخرج الزكاة منه الدبس لم يجز **(قوله)** ويضم غير المتجفف اى  
بتقدير الجفاف دنا وفيما باتى مما الحق بذلك **(قوله)** وما يجهف ردئيا كما لا يجهف الخ اى فيعتبر رطبا  
ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب رطبا شرح المنهج **(قوله)** وله قطع مالا يجهف الخ ويجب استئذان  
الامام في قطعه كما في الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزروا على الساعي ان ياذن له خلافا لما صحه في  
الشرح الصغير من الاستحباب نهاية ومعنى وباتى بعضه في الشرح قال عش قوله مر ويجب الخ اى على  
المالك ثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام واثمة ولو فوق مسافة العدوى  
اه ولو لم يكن في هذا الاقليم امام ولا ذو شوكة لم يجب استئذان اهل حله وعقده اخذنا من نظائر فليراجع  
**(قوله)** اى وما الحق الخ اى ما يجهف ردئيا وما يطول زمن جفافه **(قوله)** وكذا ما ضر اصله الخ اى  
وان كان يجهف سم **(قوله)** لنحو عطش ولو ان دلت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومعنى **(قوله)**  
او خفيف عليه اى على الاصل الضرر **(قوله)** قبل اوانه متعاق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه **(قوله)**  
وان كان رطبا فيه اشعار بان لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل  
إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه لا يجزى بدونه فليتام سم اى كما باتى في الشرح **(قوله)** لومه تمر  
جاف اى أوزيب جاف قال سم لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتى في الفروع آخر الباب اه  
**(قوله)** وعلى كل منهما اى لزوم التمر او القيمة **(قوله)** لم تتعلق بعيته اى بالتمر او القيمة **(قوله)** فيبطل  
البيع في الكل فيه نظر سم **(قوله)** لعدم العلم الخ يكتفى العلم عند التوزيع سم **(قوله)** وللصاعى  
قبضه الخ اى قبض مالا يجهف وما الحق به بخلاف ما يجهف كما باتى في التنبيه كردى وسم **(قوله)** على  
التخل اى قبل القطع روض اى مشاعا **(قوله)** ثم يقسمه بالحرص اى بان يخرسه ويعين الواجب في  
نخله وان تخلت اسنى **(قوله)** وبعد قطعه الخ هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن  
الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا وان تضر في يدوم لم ينقص لا بخلاف هذا  
لانه مفروض في غير ذلك وهل للساعى اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في  
الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم مشاعا اى بتسلم جميع المقطوع للساعى اسنى **(قوله)**  
ثم يقسمه اى ببكى او وزن **(قوله)** بناء على الاصح الخ راجع لكل من الشقين وكذا قوله له بعد  
قبضه الخ اى ولو قبل القسمة ايضا راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعى

**(قوله)** وكذا ما ضر اى وإن كان يجهف **(قوله)** وان كان رطبا للضرورة فيه اشعار بان لم يصل حدا  
يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه  
لا يجزى بدونه فليتام **(قوله)** لومه تمر جاف لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتى في الفروع آخر الباب  
**(قوله)** لان الزكاة لم تتعلق بعيته اى بل بالتمر الجاف او القيمة **(قوله)** فيبطل البيع في الكل فيه نظر **(قوله)**  
لعدم العلم يكتفى العلم عند التوزيع **(قوله)** وللصاعى قبضه الخ كانه متعلق بما تقدم ان له قطع مالا يجهف  
وما ضر اصله او خيف عليه ثم رايتم عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكره عليه وحينئذ فقول  
وبعد قطعه مشاع الخ المصرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الاخرى عن الروض من  
عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا لانه غير ذلك **(قوله)** وبعد قطعه مشاعثم يقسمه الخ هذا الكلام نص في  
صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطبا لا يجزى وان تضر في يده لا يخالف  
هذا لانه مفروض في غيره **(قوله)** وبعد قطعه وهل له اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض  
والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه **(قوله)** وله بعد قبضه يبعه الخ عبارة الروضة

إن لم يكن تخفيفه وثمره بعد القطع والإلزام على الأوجه ليسله ثم أبحث بعضهم أن المال (٢٤٧) الاستقلال بالقسمة وبإبداء إطلاق

قول التمتع عن جمع تجوز  
القسمة بين المالك والفقراء  
كألا أو زوالا لا بالان  
للمالك أن يدفع لهم أكثر  
من نصيبهم فيستظهر بحيث  
يعلم أن مهمم زيادة ويلزم  
على هذه الطريقة تجويز  
القسمة على النخل بأن يسلم  
اليوم نخلا يعلم أن ثمرتها  
أكثر من المشراه ويجب  
على المعتد استئذان العامل  
لأنهم شركاؤه فاحتج بالذن  
نائبهم فإن قطع بغير إذنه  
وقد سهلت مراجعته عز  
وساوى أن القاضي يستفيد  
ولا يبال بالقضاء ولا به الزكاة  
مالم يول لها غير تخفيفه  
قائم مقام العامل في جميع  
ما ذكر (تنبه) ما فهمه  
ما ذكر من صحة قبض الساعي  
للرطب ليس لإطلاعه مرادا  
بل ما يجب لا يصح قبضه  
فيلزم مردده إن بقي وبدله أن  
تلف فإن أخره عنده حتى  
جف وساوى قدر الزكاة  
اجزا فإن زاد رد الزائد أو  
نقص أخذ ما من هذا ما نقله  
عن العراقيين ثم ما لا إلى  
قول ابن كعب لا يجوز بحال  
لفساد القبض من أصله  
وهذا هو القياس وإن  
اختار في المجموع الأول  
وقد يوجه بأن الزكاة لما  
خرجت عن قياس  
المعاملات سوغ فيها  
بأجزاء ما وجد شرط  
إخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المسكين للمالك أو غيره وأن يقطعه وبقوله بينهم بفعل ما فيه لاحظ اه وبأت في الشرح  
قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وبعبارة الرض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من  
المالك وغيره قال في الأصل أو يبيع هو والمالك وبقسبان الخن اه (قوله) إن لم يكن تخفيفه (الخ) لعله  
فما ضار أصله لنحو عطش وخيف عليه (قوله) والإلزامه ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم أي بناء على  
مأه الظاهر من رجوع قوله إن لم يكن الخ لقوله أو بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله والساعي الخ فيفيد  
لزوم المالك كما يفيد قوله ليسله نرا (قوله) وبحث بعضهم (الخ) أنظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل  
ينقطع بنفس الخ حرص سم عبارة الكردى والمعتد خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مبنى على ما يأتي  
فيه أنفا أن قول الشارح ويجب الخ مقابل لهذا البحث وبأق ما فيه (قوله) ويجب (الخ) إلى قوله وسياى تقدم  
عن النهاية والمغنى مثله (قوله) ويجب (الخ) أي فما إذا احتج للقطع فما لا يجب وما الحق به ع ش وسم  
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه أقول بل هو راجع إلى قوله وله قطع ما لا يجب الخ كما هو صريح  
صنيع النهاية والمغنى (قوله) استئذان العامل (الخ) أي في القطع سم (قوله) لأنهم (الخ) المستحقين سم (قوله)  
فإن قطع بغير إذنه وقد سهلت (الخ) مفهوما أنه لا يزر إذ عتبرت مراجعته وعله إذا احتج للقطع ثم هذا مع  
قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال به بدون القطع سم (قوله) عز (الخ) أي ولا ضاين  
ع ش عبارة الرض مع شرحه عصى وعز أن علم بالتحريم أي عزه الامام أن رأى ذلك قاله في المذهب قال  
ولا يفر ما ناقص لأنه لو استأذنه وجب عليه أن يذنه في القطع وإن نقصت به الثمر فاه أي إذا اكلام فيها  
إذا احتج للقطع لنحو عطش (ما فهمه ما ذكر) أي قوله والساعي الخ (قوله) بل ما يجب (الخ) أي لا رد بنا ولا  
مع طول الزمن إذ هما ما لا يجب كما تقدم ومثلها ما مضى أصلا وخيف عليه سم (قوله) فيلزم مردده (الخ) الخ  
لهلها بما لا يبين ولا كان تبرعا كما يأتي في باب زكاة النقد إذا أخذ الردى عن الجيد والمكسور عن الصحيح سم  
(قوله) ثم ما لا إلى قول ابن كعب (الخ) اعتمده شرح الرض اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما يأتي (قوله)  
وهذا (قوله) أي قول ابن كعب (قوله) وإن اختار في المجموع الأول (قوله) أي ما نقله عن العراقيين من الاجزاء  
(قوله) ويوجه (قوله) أي الأول وهو الاجزاء كرى وبأق في شرح ويجب يبدو صلاح الفرائح جزءا به الاجزاء  
(قوله) ويظهر الخ اعتمده النهاية (قوله) وما مبتدأ (قوله) أي والخبر فمشرة أو سق (قوله) أو معطوف (الخ)  
أي يفيد في هذه الصورة حال التقدير ويعتبر ما ذكر في فشره مقشور أو فتناب ما عطف هو عليه كرى  
أشار به إلى دفع اعتراض سم بما نصه قوله أو معطوف على فاعل يعتبر فيه حرا زرع قوله فمشرة أو سق اه  
(قوله) ولو فشرته الحرام (قوله) أي اللاحقة بالحلب يعني نصابه عشرة أو سق وإن كان في فشرته الحرام فقط كرى

في الشق الأول ثم للساعي أن يبيع نصيب المسكين للمالك أو غيره وأن يقطعه وبقوله بينهم بفعل ما فيه لاحظ  
لهم اه وسكت عن ذلك في الشق الثاني والظاهر أنه كالأول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة  
الروضة المذكورة أنه لا يلزم أحد من الساعي والمالك تخفيفه وإن أمكن خلاف قول الشارح والإلزامه  
على الأوجه لكن قول الروضة بفعل ما فيه لاحظ يفيد أن عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف  
إذا كان أحظ (قوله) والإلزامه ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله) وبحث بعضهم أن المال الاستقلال  
بالقسمة أنظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخ حرص (قوله) استئذان العامل (الخ) أي  
القطع (قوله) لأنهم (الخ) المستحقين (قوله) فإن قطع بغير إذنه وقد سهلت مراجعته عز (قوله) مفهوما أنه لا يزر  
إذ عتبرت مراجعته وعله إذا احتج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال  
به بدون القطع (قوله) بل ما يجب (قوله) أي لا رد بنا ولا مع طول الزمن إذ هما ما لا يجب كما تقدم ومثلها ما مضى  
أصلا وخيف عليه (قوله) ثم ما لا إلى قول ابن كعب (قوله) اعتمدهم (قوله) أو معطوف على فاعل يعتبر (قوله)  
حرا زرع قوله فمشرة أو سق (قوله) ولو في فشرته الحرام (قوله) أي السفلى وهذه المبالغة تقتضى أن نصابه عشرة

الساعي له فاسد (و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصابا حال كونه (مصن) من نحو (تبنة) وقشر لا يؤكل ولا يدخر معه ويظهر اغتفار  
قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (أدخرف فشره) الذي لا يؤكل معه (كالأرز) ولو في فشرته الحرام

(والعسل) بفتح أوليه ولا يدخر في قشره غيرها فكاف التشبيه حينئذ لفائدة عدم انحصار الافراد الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (ف) انصابه (عشرة أوسق) تحديدا اعتبار القشرة التي ادخاره فيه أصلياً له وأبقى بالنصف لأن خالصه يحصى منه خمسة أوسق غالباً وقول أبي حامد قد يحصى من الأرض الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وإن كان ظاهر كلام الرافعي اعتاده واعتمد أيضاً ابن الرفعة وغيره وكذا ضعف أيضاً نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأخير قشرة الأرض الحرام حتى إذا بلغها خمسة أوسق وجبت زكاته واعتمد الأذري وخرج بلا يؤكل معة الذرة فيدخل قشره في الحساب لأنه يؤكل معه ونتيجته عنه نادرة كتشهير الحنيفة ولا تدخل قشرة الباقلا السفلي في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتداه لكن استغربه في المجموع ثم رجح الدخول واعتمده الأذري وغيره (ولا بكل جنس بحسن) إجماعاً في الثمر والزبيب وقياساً

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضاً لا يدخل في الحساب ولا يخفى اشكاله وقد يجاب بأن الواو الحال فيكون قيداً وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة النهاية والمغني ولا اثر للقشرة الحرام الا لاصقة بالأرض كافي المجموع عن الأصحاب اه قال ع ش قوله مر ولا اثر للقشرة الخ اي خلافاً لج اه (قوله) بفتح أوليه ولا يدخر في قشره غيرها (كذا في النهاية والمغني (قوله) ولا يدخر في قشره الخ) اي الذي لا يؤكل معه وإلا ورد عليه ما سيزكره سم (قوله) فكاف التشبيه الخ) عبارة النهاية فالكاف استقصائية اي اي انها دلت علي انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء ومثاقاة ع ش (قوله) اعتبار القشرة التي ادخاره فيه أصلياً له الخ) فعلم انه لا تجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون العشرة اعتبرناه ونهاية زاد المغني ولم يحصل من العشرة خمسة أوسق فلا زكاة فيها وإنما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرمي مانصه سئل عن علي زكاة رز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار ايضاً لحمل منه اصله مثلاً ثم خرجه عن الأرض الشعير هل يجوز اه ولا فأجاب بأنه لا يجوز ما خرجه عن واجبه اه أقول هذا قد بناه في قول الشارح مر فعلم انه لا تجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء ووجهه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه نصرف على انقراء حقيقهم وإنما فقط عنه تبييض تخفيفاً عليهم وليس فيه تقويت غلى الفقهاء بل فيه رفق لهم بتحمل المؤنة عنهم وبني ما لم يضرب به وشك فيما حصل عنده بل يبلغ خالصه خمسة أوسق ولا هل تجب عليه الزكاة أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه بل يباغ نصاباً ولا ولا يشكل ذلك بما لو اخطأ إنا من ذهب وفضة وجعل الاكثر حيث كلف امتحانه بالبك اه وغيره بما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب اه (قوله) بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ (قوله غالباً) اي وقد يكون خالصها من ذلك دون خمسة أوسق فلا زكاة فيها وخالص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب اي تجب فيه الزكاة شرع المنهج وتقدم عن المغني والنهاية مثله (قوله فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال السكردى عليه وكذلك في شرحي الارشاد وشيخ الاسلام في الاثني وشرح المنهج والخطيب في المغني ومر في النهاية وظاهر النعمة اعتداد اعتبار العشرة مطلقاً وصرح باعتداده في الابعاب اه (قوله) واعتمده ايضا ابن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغني كما مرانفا (قوله) اعتمده الاذري اي ما نقله الماوردي الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والمغني وسم كما مرانفا (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغني (قوله على ما اعتداه) وقالوا لا غلبة غير مقصودة انتهى وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرها ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله) ثم رجح الدخول) أي دخول قشرة الباقلا السفلي في الحساب قال سم لا يخفى ان قضية الدخول في قشرة الارز الحرام اه اي بطريق الاولى (قوله) واعتمده الاذري الخ) اي الدخول وهو المعتمد نهاية ومعنى قول المتن (ولا بكل الخ) اي في النصاب نهاية (قوله إجماعاً) الى

أوسق سواء كان في قشره السفلي وهي الحرام أي فقط أو كان في العليا المستلزم لكونه السفلي أيضاً ولا يخفى اشكاله إذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تقدير كونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجاب بأن الواو في ولو كان الخ أو الوالحال فيكون قيداً وفيه مع هذا ما فيه (قوله) ولو في قشرته الحرام) أراد بهذا أن الحرام أيضاً لا تدخل في الحساب (قوله) ولا يدخر في قشره) اي الذي لم يؤكل معه وإلا ورد عليه ما سيزكره (قوله فيعتبر) اعتمده مر (قوله) وكذا ضعف أيضاً نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأخير قشرة الأرض الحرام حتى الخ) ولا اثر للقشرة الحرام الا لاصقة بالأرض كافي المجموع عن الأصحاب شرح مر (قوله) ولا تدخل قشرة الباقلا السفلي في الحساب) قال الشيخان لا ناهي غلبة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرها ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله) ثم رجح الدخول) أي في قشرة الارز الحرام

في نحو البر والشمير (ويضم النوع الى النوع) كشمع معقلى وبرنى وبر مصرى وشامى لاتحاد الاسم وسمان الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها لكونه مشكلا لاختلافها بصورة ولو ناطوا وطعموا مع الاختلاف في هذه الاربعة تتعذر التوعية اتفاقا اخذا من الخلاف الاتنى في السلت فلينحصر كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في اكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) وسرايضان الماش نوع من الجلبان

قوله ويرى في النهاية والمغنى (قوله في نحو البر والشمير) أى كالعديم مع الحصى معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباينا في الجودة والرداءة واختلف مكانها بية ومعنى (قوله وطعوا) محل تامل قد صرح الاطباء بانها باردان باسنان بصرى وقد يجاب باختلافها في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافقة لقوله السابق وسرالخ على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين والاولى نوع هاية ومعنى قال عشم مفهوماً المتن انه لو اخرج من احد النوعين عنها يكتفى وان كان ما اخرج منه على قيمة من الآخر وليس مراداً لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف الماشى) أى فان الاصح انه يخرج نوعاً منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كاسر ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للشبهة هاية ومعنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع هاية ومعنى (قوله لا اغلاها) أى لا يجب اخراجها فلو اخرج الاعلى زاد غيرها عشم بهجى (قوله من كل بقسطه الخ) أى من الاعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العلس الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله واكثر) عبارة النهاية والمغنى وثلاثة (قوله لبيّن ان مال العبارتين الخ) إذ مفادها كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعاً جنس واحد سم وقد يقال لا يصور الاول إذ لا وجود للجنس إلا في ضمن النوع (قوله فلا يجزى الخ) يتأمل المراد به سديم يعبرو يظهر ان المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب فقوله ولا يدخل الخ عطف تفسيره (قوله وإلا) أى بان كثر بحيث لو ميزنا في النقص (قوله اخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقد فاذا بلغ خالص المشوش نصاباً او كان عنده خالص بأكمله اخرج قدر الواجب خالصاً او من المشوش ما يعاين قدره في الواجب فلو كان لمحجور تعين الاول ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة العشم وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة العشم ولم يرض المستحقون بتحملها انه لا يجزى اخراج الثانى لاضرارهم حيث يتخلف ما إذا لم يزدوا وضوا اه وقال سم قوله وينبغي فيها اذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه بان ظاهر كلامهم اجزاء اخرج المشوش من المشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة العشم ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المشوش زكاة بخالص او بمشوش خالصه بقدر الواجب يقتضيه ولا يجزى بمشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كاه يجزى نظيره هنا ايضا وانما سكتوا عنه هنا اكتفاء بما ياتى اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعاين فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) إلى قوله لجريان العادة في النهاية والمغنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سقى أحدهما بمؤنة أو الآخر بغيرها شرح بافضل قول المتن (واختلاف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه ولم يبلغ نصاباً لاجزأه بالتصرف فيه ثم إذا ادرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول وباقياً او تافاً فان باع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقياً وبطلانه كان تالفاً عشم وباتى في الشرح قبيل قول المتن وتجب بيده صلاح الثمر مثله (او محله) أى حرارة وبرودة كجندو تهامة إذ تهامة محارة يسرع ادراك ثمرها وتجد باردة هاية ومعنى (قوله

(قوله فلينحصر كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافقة لقوله السابق وسم الخ ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العلس الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله لبيّن ان مال العبارتين الخ) إذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعاً جنس واحد

(٣٣) — شروانى وابن قاسم — ثالث) إلى ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاع ثمر العام الثانى قبل هذا الاول اجماعاً (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف نوعه او محله لجريان العادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في زمان واحد إطالة لى من التفكك فلو اعتبر التساوى في الادراك تعذر وجوب الزكاة

فأعبر بوقوع القطع في العام الواحد بما على ما حكى هو أربعة أشهر غلى ما في الكفاية عن الاصحاب لجرى بان العادة بان ما بين اطلاق النخلة إلى بدو صلاحها منتهى اذ كما (٢٥٠) ذلك لكن رد بان المعتمد اثنا عشر شهرا نظير ما يأتي (وقيل ان اطلع الثاني بعد جدد الاول)

بفتح الجيم وكسر هاء إجماع  
الذال وإهمالها أي قطعه  
(لم يضم) لحدوثه بعد انصرام  
الاول فاشبهه بمر العام الثاني  
ولو اطلع الثاني قبل بدو صلاح  
الاول ضم اليه جزما قيل  
قضية كلامه انه لو تصور  
نخل أو كرم يحمل في العام  
مرتين ضم احدهما إلى  
الاخر وليس كذلك بل  
الخلان كشمرة عامين إن كان  
كل بعد جدد الآخر أو  
وقفت نباتته ويرد إيراد  
وإن صح ما قاله من الحكم  
بان كلامه جرى على الغالب  
المعتاد فلا ترد عليه هذه  
الصورة النادرة وإن نقل  
ثقات كثرته في مشارق  
الحبشة وهذا اعترض من  
عرب بالاستحالة وقد يقال ان  
أريد ان العرجون بعد  
جداد ثمرة يختلف ثمرا آخر  
فهو المحال عادة لا نالم نسمع  
بمثله أو أنه يخرج بحسب  
تلك العراجين عراجين  
أخرى قبل جدد تلك أو  
بعدمه فهو موجود مشاهد  
في بعض النواحي (وزرعا  
العام بضمان) وإن استخلفا  
من اصل أو استخلفا زرعا  
وجدادا كالذرة تزوع  
ربعا وصيفا وخريفا وفارق  
ما مران حملي العنب والنخل  
لا يضمان بان هذين يرادان  
للدوام فكان كل حمل كشمرة  
عام بخلاف الزرع لا يراد لنا أي ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والأظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة)  
بأن يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريضة ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجوب

(قوله) فاعتبر بوقوع القطع في العام الواحد إجماعا النخ فاعبر في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر  
والمعتمد ان العبر في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه (قوله) لكن رد بان المعتمد (الخ) اعتمد هذا المعتمد مر  
ايضا (قوله) فارق ما مران حملي العنب (النخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفه النخ لا باعتبار زرعي العام  
مطلقا إذ ليس ذلك نظير حملي ما ذكر (في المتن) لا يظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) والمراد بالحصاد  
حصوله بالقوة لا بالفعل كإفادته الكال بن ابي شريف قال ان تعليمه يرشد اليه شرح مر وعبارة الروض  
فصل وان توصل بذو الزرع شهر او شهرين ملاحقا أي عادة ذلك زرع واحد وإن تقاضا واختلف واقاته

عام بخلاف الزرع لا يراد لنا أي ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والأظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة)  
بأن يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريضة ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجوب



لم يبق الزرع ان في سنة واحدة ومعنى (قوله ونازع الاسنوى في ذلك) أى في الاظهر المذكور عبارة النهاية  
والغنى وحمله ما فيها عشرة اقوال اصحها ما ذكره المصنف وقوله عن الاكثرين وهو المعتمد وإن قال  
الاسنوى انه نقل باطل يطول القول بتفصيله والحاصل ان لم ار من صححه فضلا عن عزوه إلى الاكثرين  
الح قال الشيخ في شرح منهجه وبحاج بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظها  
(قوله ويكنى عنه) أى عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والغنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل  
كما فاده السالك بن أبي شريفاه (قوله وعن الجداد) أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع خلافا  
لنهاء والغنى (قوله زمن إمكانهما الخ) أى حصولها بالقوة لا بالفعل كدى قولنا (و واجب ما شرب  
الخ) ولا تجب في المعشرات زكاة غير السنة الاولى بخلاف غير هالها لما تكرر في الاول واللامية وهذه  
منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية ومعنى وباقى في الشرح مثله (قوله من نهر الخ) أى واساقية حفرت  
من النهر وإن احتاجت اذنة نهاية (قوله والتاج) عطف على المطر ويحتمل على نهر (قوله او شرب  
عروقه الخ) أى عطف على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من اول السببية  
كما يفيدها قوله ويصبح جره الخ وقال السكرى الباء هنا للتدنية أى اشر به الماء عروقه على ان يكون  
الماء مقعول اشرب وعروقه فاعله اه وفيه ما لا يخفى (قوله ويصبح جره) أى عطف على المطر (قوله  
ويسمى) الى قوله من ماء الخ في النهاية والغنى الا قوله واستاجر (قوله ينضج بنحو بعير الخ) أى بنقل  
الماء من محله الى الزرع يحويان او غيره كالنطالة والشادوف ويعتبر في صورة الحيوان ان يكون يغير  
إدارة كأن يحمل الماء في رواية على نحو حمل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به شيئا ويجرى (قوله  
ساقية) بسين مهملة ونون ومثناة من تحت نهاية ومعنى اساقية وفي المختار والسانية الناضحة وهى  
الثاقبة التى يستقى عليها يجرى (قوله ما يدبره الحيوان) أى او الادميون شيئا (قوله او ناعورة) عطف على  
دولاب (قوله يدبره الماء نفسه) وحيث كان الماء يدبره بانفسه هلا وجب فيما سقىها العشر لحقة المأونة  
ع وشواجب بانها لما كانت تحتاج لاصلاح الالة اذا انكسرت كان فيه مؤنة يجبرى (قوله او استاجر)  
يتأمل فيه الان يقال غابة الامر فسادا لاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بموضع سم (قوله او بدلو)  
معطوف على قول المصنف ينضج (قوله او جوب ضمائه) أى عن ضره راجع لجميع ما تقدم ويحتمل رجوعه  
لماعد الاشراد الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما في قول المتن بما اشتراه كدى (قوله فاني المن الخ) عبارة  
المعنى الاولى قرارة مقصورة على انهاء وصوله لا بمدودة انشاء الماء المعروف فانها على التقدير الاول تعم  
التاج والبرد بخلاف الممدودة قول الاسنوى وتعم على الاول الماء النجس بنوع اذ لا يصح شراؤه وانتهت  
وقد يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان اريد بصورة الشراء الصادقة بالصحيح والفساد وخارج على  
كليهما ان اريد بحدائقته وهو الصحيح فاما ملاحظ الاسنوى في التخصيص وقد يقال لعل ملاحظه الماء المطلق لا  
يطبق شرعا على النجس بصري (أى العشر) الى قوله فان قلت في المعنى وكذا في النهاية الاقوله ومن ثم حكى فيه  
الاجماع (قوله والمعنى فيه) أى فيما ذكره وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو  
النضج (قوله هنا) أى في الثابت و (قوله ثم) أى في الماشية (قوله قلت الخ) ويمكن الفرق بان الشر

ضم ما حصل حصاده في سنة واحدة اه وفيه تصريح بأن ما توصل زرع واحد وإن لم يقع حصاده في سنة  
واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح (في المتن ينضج) يشمل حمل الماء على الناضح الى الارض بدون  
ساقية او دولاب او غير ذلك (قوله واستاجر) يتأمل فيه الان يقال غابة الامر فسادا لاستيجار ولم يخرج  
الماء عن كونه بموضع (قوله فاني لمن موصولة) أى لا بمدودة (قوله فان قلت لم تؤثر الخ) يمكن الفرق بان  
مشروعية الزكاة تدفع حاجة الفقراء مثلا والحاجة الى الثمر والزرع اشد بل ذلك ضرورى لا يمكن  
الاستغناء عنه فشرع في زكاته مطلقا بخلاف الحيوان والحاصل ان الثمر والزرع من الاقوات التى لا يقوم  
البدن بدونها فوجبت زكاهما مطلقا وان اختلفت ادر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون

لا نفسه فنظر الواجب فيه بالحاصل منه كما في قبيل الباب ومن الحب والتمر عينه فنظر إليها مطلقا ثم اوجروا التفات بحسب المؤنة وعدمها  
نظر الى انه ما ساقوه في تكثروا فقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتامه وللبلقيني اقتداء بطل في المسقي بما عاون ودية مكه حاصله ان المسقي منها

بمشرى فاشد القرار ومع الماء او للبلا وحده او مخصوب مثلا فيه نصف المشرى مطلقا لانه مضمون عليه وكذا اذا توجه البيع الى الماء وحده في كل زرة وإن فرضت صحته بخلاف شرائه مطلقا ومع القرار وفرضت صحته فان ماسقى به او لانيه النصف للمؤنة بخلاف المسقى به بعد فان فيه العشر لان الثمن لما يقابل الاول دون ما بعده فلا مؤنة في مقابلته وما فصله في الصحيح فيه نظر ظاهر والذي يتجه وجوب النصف فيه مطلقا كما هو ظاهر كلامهم انه حيث ملك مؤنة لم يلزمه سوى النصف في ستة الشراء وما بعدها ولا نسلم ان الثمن مقابل لاول ماء فقط بل لكل ما حصل منه قال وإذا لم يملك عمل النبع لم يملك الماء فيجب العشر مطلقا وقضيته وجوب العشر في تلك العيون مطلقا لأنها تخرج من جبال غير مملوكة واصل منبها الذي يتجه منه الماء غير مملوك بل ولا معروف ولكن ان تقول هذا وإن كان هو القياس إلا أن قولهم لو وجد ناهرا يسقي ارضين بلجاعة ولم تعرف انه حفر او انخرق بنفسه

حكم لم يملكه ظاهر في ذلك ما ذاك اعيون ومن ثم اجمع أهل الحجاز في ما وجد ناهرا على أن ما يملكه ليس إلا لكونه يؤكل كإني محل قولهم ما جعل أصله ذلك لذوي اليد عليه إن كان متبعا من مملوك لهم بخلاف ما منه بموت او يخرج من نهر عام كدجلة فان باق لأصحابه وعلية فيجب في اودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع متابعيها في موات قطعها (والقنوت) وكذا السواقي المحفورة

والحاجة اليهما فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لا نفسه) قد يقال قصد عين التمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما تكون نفسه مقصودة ايضا (قوله لان ماء عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته ان الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فان كان القرار فالتجته ان الواجب النصف العشر لان مؤنة لا يملكه العشر (قوله وكذا السواقي الخ) القنات هي الابار المتصل بعضها

بالحاجة اليهما فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لا نفسه) قد يقال قصد عين التمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما تكون نفسه مقصودة ايضا (قوله لان ماء عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته ان الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فان كان القرار فالتجته ان الواجب النصف العشر لان مؤنة لا يملكه العشر (قوله وكذا السواقي الخ) القنات هي الابار المتصل بعضها

من النهر العظيم (كالطهر على الصحيح) في المقي بها العشر لانه لا كلفة في مقابلة الماء، فنفسه بل في عارة الارض والعين او النهر و احياها او  
تحياتها لان مجرى الماء فيها بطبعة الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (وفي ماسقيهما) اي العيون (سواء)  
او جهل حاله كباقي (ثلاثة ارباعه) اي العشر رعاية للجائنين (فان غلب احدهما في قول (٢٥٣) تعتبره) ترجيحاً للغلبة (والاظار)

أنه (يقسط) كما هو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر

وثلثه بنحو نضج وجب

خمس اسداس العشر ثلثا

العشر للثلثين وثلث نصف

العشر للثلث وثلث للغلبة

على الضعيف والتسوية

على الاظهر (باعتبار عيش

الزرع) او الشئ (ونماه)

لانه المقصود بالسقي

فاعتبرت مدته من غير نظر

الى مجرد الانفع فتعديره

بالنماء المراد به مدته وجد

اولا (وقيل بعدد السقيات)

النافعة بقول الخبراء فاذا

كان من بذره الى إدراكه

ثمانية اشهر فاحتاج في ستة

اشهر من الشتاء والربيع

الى سقيتين فسقي بنحو مطر

وفي شهرين من الصيف الى

ثلاث سقيات فسقيها بنحو

نضج فيجب على المعتد

ثلاثة ارباع العشر وربع

نصف العشر فان احتاج في

اربعة اشهر لسقية بمطر

واربعة لسقيتين بنضج

وجب ثلاثة ارباع العشر

وكذا لو جهل المقدار من

نفع كل باعتبار المدة اخذا

بالاستواء لئلا يلزم التحكم

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر ووجه الارض (قوله بل في عارة الارض) عبارة  
المغنى لان مؤنة القنوات إنما تخرج لعمارة القرية والى انهار لا تخفر لاجاء الارض فاذا انتهت وصل الماء  
الى الزرع بطبعة مرة بعد اخرى اه (قوله و احياها) اي الارض والعين والنهر ابتداء (قوله او تهيئها)  
اي هذه الثلاثة دواما (قوله اي العيون) اي كطرو وضوح قول المتن (سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش  
الزرع ونماه اخذا بما ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كباقي) اي انفا بقله وكذا لو جهل المقدار الخ  
(قوله الى مجرد الانفع) أي ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) أي انه (قوله النافعة)  
الى قوله وهذا في المغنى لا قوله فان احتاج الى وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار  
واحد اخذنا الا لاكتفاء منهم في الخبر ارض الا في اجمعه عش (قوله فاذا كان) الى قوله هذا في النهاية  
الا قوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) اي عيش الزرع ومدته (قوله فسقية) اي الثلاث سقيات  
فالا ضمير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر انه يعمل بما كان في نفس الامر  
عند زوال الجدل بصري أي اخذا من قول الشارح الا ان يعرف الحال (قوله اخذا بالأسوا الخ)  
وقيل وجب نصف العشر لان الاصل برادة المذمة من الزيادة عليه محلي ومعنى وفي بعض النسخ بالاستواء  
(قوله ولو علم ان احدهما اكثر الخ) تبع شرحه في شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح  
فيها عن الماوردي وقره قدسوى الرافعي في الحكم بين هذه الصورة والتي قبلها كما نقله عنه في الحامد وكذا  
سوى بينهما في الجواهر فقلنا عن ابن سريج الجهور ثم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي ان يكون الاعتماد فيها  
التسوية ما ذكره بصري أقول وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج مثل ما في الشرح الا أنه زاد الثاني ذكره  
الماوردي اه والاول قاله الماوردي وهو ظاهر اه بعد اتفاق هذه الشروح على اعتبار ما في شرح  
الروض لا يجوز لنا اعتدلا خلافة تعالما انفراد السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال  
سم انظر ما اليقين الذي يباخذه وما حكمه تصرف المالك في المال المشكوك في تدر الاجاب منه اه والظاهر ان  
المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيها زاد على ظنه انه  
الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب عش وقوله وان تصرف المالك الخ يخالف قول الشارح  
والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغنى ويوقف الباقي الى البيان وعقب الحنفى كلام عش بما نصه وفي  
الشيدي ما نصه قوله فيؤخذ اليقين اي يوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل  
من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فايراجع اه فلو علمنا انه سقي ستة اشهر باحدهما وشهرين  
بالاخر وجهل عين الاكثر فالخرج ذلك الزرع ثمانين اردبا مثلا فعلى تقدير ان الاكثر هو الذي بناء  
الساه يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة ارباب وعلى تقدير العكس يكون  
الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة ارباب فاليقين اخراج خمسة ارباب ويوقف  
اردبان الى علم الحال فان اراد برادة المذمة اخراجها اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغنى وسواء في جميع  
ما ذكر في السقي بما بين انشا الزرع على قصد السقي بهما ام انشاء قاصدا السقي باحدهما ثم عرض السقي  
بالاخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصد اه (قوله وان اختلف الواجب) اي وهو العشر  
في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وهذا) اي بقوله ويضم المسقى الخ (قوله يعلم ان من له الخ)  
(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماه اخذا بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر  
بين ان يقصد السقي بماء فيعرض خلافة وان لا ويضم المسقى بنحو مطر الى المسقى بنحو نضج في اكل النصاب وان اختلف الواجب  
وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالبا يعلم ان من له ارض في حال متفرقة ولم تحصل النصاب لا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر  
انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله بمازعه او سيزرع ويحدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

الامر كذلك والمستلزم مصرح بها في الروضة والعزب والخواهر وغيرها بصري (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) اي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبدله ان كان تالفعا ع (قوله ويصدق الى المتفن في النهاية) والمغنى (قوله ويصدق المالك في كونه مستقيا الخ) اطبقوا تصديق المالك وإن اتهم مع ان قرأت الاحوال قد تقطع بكذب كراخ بفلاة لا مافيا ولا فيا قرب منها فيحتمل الذي منه ينحو فاضح فلعلى كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بانه لو قال المالك هلك بخرق وقع في الجرين وعلته انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع الماتن فلو ادعى المالك النتائج بعد الحول أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل صدق المالك الخ قوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجاهو كانه لم يستحضره (قوله فيما مر) اي من الثور والزرع (قوله ولو في البعض) الى قوله نعم في النهاية والمغنى الا قوله قال الى ولا يشترط (قوله ولو في البعض) وإن قل كعبه ع وش وباعشن وكردى على بافضل (قوله ضابطه) اي بدو الصلاح نهاية (قوله في البيع) اي في باب الاصول والثمار مغنى قول الماتن (واشتداد الحب الخ) اي وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحيث يفيضي اجتناب القربك ونحوه من الفول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عميرة اه ع وش ومثل الزرع في هذا كراثر كائى في الشرح (قوله قال اصله) اي اصل المنهاج وهو المحرر (قوله فلو اشترى الخ) ولو اشترى تخيلا بشرط الخيار فبد الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع إن كان الخيار له او المشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان مضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذ لم يبق الملك له واخذ الساعى الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وإن كان الخيار لها فالزكاة موقوفة فن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخل شمرتها او ثمرتها فقط فافروا مكانا فبد الصلاح في ملكه ثم ردها بمسب او غيره كاقابلة بعد بدو الصلاح لم تجب زكاة على احد اما المشتري فلا نه ليس اهل للوجوب واما البائع فلا نه ان كان في ملكه حين الوجوب واشترى اها مسلم فبد الصلاح في ملكه ثم وجدها عيبا لم يرد اها على البائع فبر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو اخرج الزكاة من الثمار لم يرد اها ولا الارش او من غيرها انه لو اذما لورد اها عليه برضاء جائز لا سقاط البائع حقها وان اشترى الثمره وحدها بشرط القطع فبد الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يرض البائع بالا بقاء فله الفسخ لنضره بمص الثمرة ماء الشجرة ولو رضى به وان اشترى الا القطع لم يكن للبشري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقها للبائع الرجوع في الرضا بالا بقاء لان رضاه اعارة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه اخذها الساعى من الثمره رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشى لو بدأ الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث يد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بدأ بعد الزوم وولا فذه ثمره فاستحق ابقاءه فان من الخيار فصار كالشروط في زمة فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرطي في زمن الخيار يلحق بالعقد شرح الروض ومعنى زاد النهاية والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرطي للمقيس عليه لما وجدته العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي اه (قوله وحذفه) اي حذفت المنهاج قول اصله المذكور (قوله من حيث تعليقه الخ) اي تعليق المصنف الوجوب بدو الصلاح كدى (قوله ومؤنة نحو الجداد الخ) اي كالدباس والحل وغيرهما يحتاج الى مؤنة نهاية ومعنى (قوله من خالص ماله الخ) فلو خالف واخرجها من مال الزكاة ونعذر استرداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقدارها ثقلية ظنه ع وش (قوله لا يجب الاخراج إلا بعد التصفية الخ) اي لا الارز والعلش فانه يؤخذ وجوبها في قشرها كما مر مغنى ونهاية اي ويجوز اخراجه خالص عن القشر ع وش (قوله فيما يحذف) اي لا رد يتا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله او خوف عليه (قوله بل لا يحزى قبلها) فلو اخرج في الحال الرطب والغلب بما يتمر (قوله ومع وجوبها لا يجب الاخراج إلا بعد التصفية الخ) ومحل ما تقرر في غير الارز والعلش اما ما لم يؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وإن تلف وتعدر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مستقيا بماذا ويحذف ندبا إن اتهم (وتجب) الزكاة فيها (مر) بيد صلاح الثمر ولو في البعض ويأتى ضابطه في البيع لانه حيث ثمرته كاملة وقيله باع او حصرم واشتداد الحب) ولو في البعض ايضا لانه حيث ثمرته قبله بقل قال اصله فلو اشترى او ورت تخيلا مشمرة وبد الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه للملم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص ماله كغير يخرجون ذلك من الثمر او الحب ثم يركون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يحذف بل لا يحزى قبلها

لعمري باقى في المعدن تفصيل في شرح قوله فيها يتبين محي كنهه هناك فيه له فالمراد بالوجوب بذلك ائمة اذ سد سبيل الوجوب الاخر ارج اذا زاد ثم الو  
زيبا او حاصني فعمل ما اعتيد من اعطاء الملاك الذين تلوهم الزكاة الفقراء سنابل او ربطا عند الحصاد او الجدا حرام وان نوبه الزكاة  
ولا يجوز لهم حسابها منها الا ان صني اوجب وجددوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح به (٢٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان

فرض ان الآخذ من أهل

الزكاة فقد أخذ قبل مجله وهو  
تمام التصفية وأخذ بعد ما  
من غير اقباض المالك له او  
من غير نيته لايبيعه قال  
وهذه امور لا بد من رعاية  
جميعها وقد واطأ الناس على  
اخذ ذلك مع ما فيه من  
الفساد وكثير من المتعبدين  
يرونه احل ما وجد وسببه  
نبد العلم وراه الظهور اه  
واعترض بما رواه البيهقي  
ان أبا الدرداء أمرام الدرداء  
أنها إذا احتاجت ثلثة قط  
السنابل فدل على ان هذه  
عادة مستمرة من زمنه عليه السلام  
وانه لا فرق فيه بين الزكوى  
 وغيره توسعة في هذا الامر  
 وإذا جرى خلاف في  
مذهبنا ان المالك ترك له  
نخلات بلا خرص بأكلها  
 فكيف يضايق بمثل هذا  
الذي اعتيد من غير تكثير في  
لاعصار والامصار اه  
 وفيه ما فيه فاصواب ما قاله  
 مجي ويلزمهم اخراج زكاة  
 ما اعطوه كالوا نفوه ولا  
 يخرج على ما رعن العراقيين  
 وغيرهم لانه يتغير في الساعي  
 مالا يتغير في غيره ونوزع  
 فيما ذكر من الحرمة  
 بأطلاقهم تدب اطعام  
 الفقراء يوم الجدا

أو يتزب غير درى لم يجزه ولو أخذ له يقع الموقع وان جفقه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ  
 واختاره في الروضه وهو المعتبر وان نقل العراقيون خلافه ورد حديثان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما  
 في الروضه في باب الغصب نهاية ومعنى وكذا في الاسنى لانه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله  
 مر وهو المتمد هذا بخلاف ما لو اخرج حيا في تبه او ذهبا من المعدن في تراه بصفاه الاخذ قبله الحاصل  
 منه قدر الزكاة الفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور  
 والمعدن فان الواجب بعينه موجود في اخره غاية انه اختلط بالتراب والذين فنع المختلط من معرفة  
 مقداره فاذا صني وتبين انه قدر الواجب أجزأ ان زوال الابهام اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ويأتى في  
 المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فينا في قوله هنا وجددوا  
 اقباضه سم وقد يقع المناقاة بمحمل قوله هنا وجددوا الخ على ما يشتمل تجديد النية بقرينة تأييده بكلام  
 المحي المشتمل عليه صراحة (قوله يتبين محي كنهه هنا) اى خلافا لاسنى والنهية والمضى كما سرفنا (قوله  
 بذلك) اى يبدو الصلاح والاشتداد (قوله انما قد سد سبيل الوجوب الاخر الخ) عبارة غير انعقاد سبب  
 وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اى بعد بدوا اشتداد الحب فان لم يشتد اوشك فيه فلا زكاة فيها ولا  
 يحرم التصرف فيها باعشن (قوله او رطب) الاولى كونه بفتح الزا وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان مجمل  
 زكاة ذلك ما عانده من الحب المصنى او الثمر الجاف جاز وسيأتى جواز التصرف في الثمر بعد الخرص  
 والتضمين وقوله باعشن (قوله وجددوا الخ) يقتضى تعينه وان لا يكتفى بنية المالك حيثئذ لا عند الاقباض  
 الاول كما صرح بهذا الثاني قوله وان نوبه الزا كقوله السابق نعم يأتى في المعدن الخ صريح في الاكتفاء  
 بالنية ابتداء او بعد نحو التصفية كما يعلم بمراجعة مسياتى في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال  
 الاول واما الاشكال بمناقاة لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يحمل  
 التفصيل فانه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما يجئه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) اى  
 بقوله ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله ان الاخذ) اى للسنابل عند الحصاد (قوله بعد ما) اى بعد  
 تصفية المستحق (قوله رهنه امور) اى اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله واعترض) اى ما قاله  
 المحي (قوله على ان هذه) اى التقاط السنابل والثانين لرعاية الخبر (قوله وان لا فرق فيه) اى في جواز  
 التقاط السنابل (قوله وإذا جرى خلاف الخ) اى كباقي (قوله اه) اى كلام المعارض (قوله وفيه  
 ما فيه) اى من كونه قول صحابي وكونه واقفا حال قابل للحمل على غير الزكوى (قوله فاصواب الخ)  
 اى الاصوب والافلا اعتراض قوى جدا (ويلزمهم الخ) عطف على قوله حرام (قوله اخراج زكاة  
 ما اعطوه) اى ويرجع في مقداره لنية ظنه كما مر عن ع ش (قوله كالوا نفوه) اى النصاب كله او  
 بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اى في التنبيه الذى قيل قول المصنف والحب معنى من تبه (قوله  
 لانه يتغير الخ) قد يقع اطلاه (قوله ان لا فرق الخ) اعتمدته لاسنى والنهية والمضى (قوله لما ذكر الخ)  
 لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) اى الزركشى (قوله  
 اوزادت) محل تأمل بصري اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تزيد المائنة على

واجبهما في قشرهما كما سرف شرح مر (قوله نعم يأتى في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح  
 بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بذلك) اه  
 عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف او القيمة على ما يأتى اخر الباب اه

والحصاد خروجا من خلاف من أوجه لورود النهي عن الجدا ليلا ومن ثم كره قافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت  
 به الزكاة وغيره ويجاب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على مالا زكاة فيه وعلم انه زكى  
 اوزادت اجرة جمعه على ما يحصل منه فكذا في الالهنا (١) قول المحي (قوله فيلزمه بذلك) ليس وجود في نسخ التشرع التي يابدينا

وأما قول شيخنا الظاهر العدم وأن هذا القدر متغير لم يور وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن الأوفق بكلامهم ما قدمته  
أولاً ومن لزوم إخراج زكاته باطلاً منهم (٣٥٦) المذكور في الحب مع أنه لا يزكي إلا لصحة ولا خرس فيه ويرد بتعيين الحمل في مثل هذا على

مالاً زكاة فيه وقد صرحوا بأن من تصدق بالمال الزكوى بعد حوله تلزم زكاته ولم يفرقوا بين قليله وكثيره فتعين حمل الزكوى ليجتمع به أطراف كلامهم ولا ينافي ذلك بما ذكره في منع خرس نخل البصرة لأنه ضعيف كما يأتي بيانه في رد قول الامام والغزالي المنع الكلي من التصرف خلاف الاجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك واحاديث الباكورة واصر الشافعي بإشراك القول الربط بمحلول على مالا زكاة فيه إذ الواقع الفعلية تسقط بالاحتمال وكالم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره إلى الاعتراض عليه بانه خلاف الاجماع الفعلي وكلام الأكثرين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه إلى خلاف ما صرح به كلامهم وإن اعترض بنحو ذلك إذ المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه

الحاصل من الثمرا والحب فليراجع (قوله والظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله ما قدمته الخ) وهو قوله فعل الخ ويحتمل ما نقله عن المجمل والمال واحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي ونوعه فيما ذكر من لزوم الخ باطلاً منهم ندب اطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله ورد الخ) أي النزاع (قوله بين قوله الخ) أي التصديق (قوله ولا ينافي ذلك) أي حمل الزركشي و (قوله لا ينافي الخ) أي ما ذكره الخ (قوله ينافي الخ) سم (قوله وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد الخ (قوله واحاديث الباكورة واصر الشافعي الخ) أي الدال لأن على جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباكورة للمجلل الإدراك من كل شيء أم (قوله في منع بيع هذا) أي القول لالربط (قوله عليه بانه) أي المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الاجماع و (قوله وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكلام الخ (قوله لا ينظر) ببناء المفعول و (قوله فيما نحن الخ) وهو منع ما عتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله كلامهم) أي الأكثرين (قوله وإن اعترض بنحو ذلك) أي انه خلاف الاجماع الفعلي الخ (قوله إذ المذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ وعلة لعدم النظر (قوله فاذا زادت المشقة الخ) أي كأي ظاهرة (قوله في التزامه الخ) أي التزام مذهب الشافعي في منع التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا عتب الخ) بفتح العين وسكون التاء التامنة للقوية أي لا منعه شرعاً (قوله كذهب أحد الخ) وبه قال الامام الغزالي كما يأتي واعلم أنه يكتفي هنا تقليد الآخر فقط كما سأل باب النبات كردى وفيه ان ما مركب يعلم براجعه إنما هو في اخذ الامام واثباته بخصوصه فائتم فيه من اكل المالك بنفسه واطعامه لغيره والواجب له ولو للفقراء فلا بد فيه من تقليد المالك ايضاً وايضاً على ما قاله الامام الغزالي ما تصرف فيه المالك بحسب عليه كما يعلم بما يأتي بخلاف المذهب الامام احمد (قوله فانه يجبر التصرف الخ) والمصرح به في كتب الخاتبة ان شرطه ان لا يجاوز الربع او الثلث (قوله وكذا ما يذهب الخ) الذي رايته في كتب الخاتبة أنه لا يجوز له ان يهدي شيئاً منه فتنبه له كردى على بافضل أقول يحتمل أن جواز الاهداء فيه خلاف عند الخاتبة واطلع الشارح على ما لم يطلع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الاهداء عندهم قول المتن (وبين خرس الثمر الخ) قضيت صنع شرح البيهجة دخول الخرس والتخمين مالا يجف فليتامل و ايراجع سم وتقدم عن ع وشيخنا الحزم بذلك (قوله الذي يجب) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وما أطال ماوردى الخ) أي وتبعه الروايات قال وهذا في النخل اما السكر لم ينفى فيه كغيره نهاية ومغنى (قوله والحق بهم الخ) ببناء المفعول عبارة النهاية والمغنى قال السبكي وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص او بلد ما عرف في أهل البصرة يجري عليه حكمهم أم (قوله ونقل فيه الاجماع) فقال يحرم خرسها باجماع نهاية ومغنى قول المتن (إذا بدا صلاحه الخ) ويجوز خرس الكل إذا بدا صلاح في نوع دون آخر في اقبس الوجهين مغنى ونهاية وافر سم

(قوله) وأما قول شيخنا الظاهر العموم (أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل ما ذكره على الزركشي سم (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد (قوله في المتن ويسن خرس الثمر الخ) في البيهجة فان يضمّن (أي الخارص) بالصريح المالك الثمر الجاف ويقل ذلك ه فاذا قد كلة تصرفه وبعد ان يضمّن لم ينفى يضمّنه بخفا اه فقوله الثمر الجاف قال في شرحه أي ان كان يجف وقوله يضمّنه بخفا قال في شرحه ان كان يجف فان لم يجف واتاه قبل الخرس والتضمين أو القبول منه رطباً لا جافاً فيقرم القيمة اه ولا يخفى ان هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضى دخول الخرس والتضمين مالا يجف فليتامل و ايراجع وقوله فيقرم القيمة الاوجه انه انما يقرم المثل كما يعلم بما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه

الذي تجب فيه الزكاة وان كان من نخل البصرة وما أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الاجماع لانهم لا يمنعونه مختاراً فيخرجون اكثر مما عليهم والحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بانه طريقة ضعيفة تفردها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوده وبمخه بعضهم على الأول إذا علم الإمام أو نائبه تعرف المالك بالبيع وغيره قبل الجفاف والحرص التخمين فهو هنا حزم ما يحى من الرطب والغيب تمرأ أو (٣٥٧) زبيبا بان يرى ماعلى كل شجرة ثم إن شاء

و هو الأولي قدر عقبروة  
كل ماعلى ارباطهم جافا وإن  
شاء قدر الجميع رطباً ثم  
جافا بشرط اتحاد النوع  
وخرج بالثمر المراد به الرطب  
والغيب الحب لتعذر الحزر  
فيه لكن بحث بعضهم ان  
للمالك إذا امتدت الضرورة  
لشيء منه اخذه وبخسه  
واستدل بما لا يثبت على  
قواعد نافو ضعيف وإن  
نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل  
أنه يوافقوه بعبء الصلاح  
قبله لتعذر خرصه ولعدم  
تمساق حق الفقراء به  
(والمشهور لإدخال جميعه  
للمرخص) لعموم الأدلة  
الموجه لعشر الكل أو نصفه  
من غير استثناء شيء ولا كله  
واكل عياله ونحوهم لكن  
يشهد للاستثناء خبر صحيح به  
وحله كالشافعي رضى الله  
عنه في ظاهر قوله على أنه  
يرك له من الزكاة شيء  
ليفرقه بنفسه في أقاربه  
وجيرانه وفي تضعيف الماتن  
مدرك هذا المقابل فطرح  
شهادة الحديث وبعد تأويله  
ومن ثم قال الأذرى ليس  
عنه جواب شافى وهو مذهب  
الحنابلة واختاره بعضهم  
إذا دعت حاجة المالك إليه  
ولم يجد خارا صائغ به ونوى  
ان يخرج بعد الجداد عما  
ياكله واستشهد به بتناوله  
بالتكليف الباكورة قبل بعث

واعتمده عس (قوله أو صلاح بعضه) أى ولو حبة أخذ ما قالوه فيها ليد اصلاح خبة في بستان أنه يجوز  
بيع الكل بلا شرط قطع عس (قوله وبمخه الخ) أى وجوب الحرص (على الأولى) أى على سن الحرص  
(قوله والحرص) إلى قوله وفي تضعيف الماتن في النهاية والمغنى إلى قوله لكن بحث إلى ويعد الخ (قوله  
والحرص التخمين الخ) عبارة المغنى والحرص لعنة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً  
ما تقرر وحكمته الفرق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ماعلى كل شجرة) أى ولا يقتصر على رؤية  
البعض وقياس الباقي لنفاوتها نهاية ومعنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الحزر  
فيه) أى لا يستأجر حبه ولا يؤول كل غالرباط بخلاف الثمرة نهاية ومعنى قال عس قوله ولم يأنه لا وكل غالباً  
الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان معللاً بعلمين يقي ما يقتضيه احداهما فلا  
يجوز خرصه اه (قوله فهو ضعيف) فيه تأمل فان شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك  
بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية إخراج زكاته فاير اجم (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحد  
ما يوافقهم ما هو أبلغ منه سم (قوله قيل انه) ما فائدة زيادته (قوله) ويبدو الصلاح) عطف على قوله  
بالخر (قوله قبله) الأولى ما قبله لأنه فاعل خرج المقدر بالطرف قال عس ومنه أى بمقابل البدو والبائع الذى  
اعتد به قبل تولنه اه (قوله لتعذر خرصه) أى لعدم انضباط المقدار لكثرة العامات قبل بدو نهاية قول  
الماتن (إدخال جميعه) أى جميع الثمر والغيب نهاية (قوله أو نصفه) أى لنصف العشر (قوله نحوهم) أى  
كأحيائه وضيفاته (قوله لكن يشهد الخ) عبارة المغنى والثاني انه ترك المالك ثمر نخلة ونخلات يأكله اه  
واحتج بقوله عليه الصلاة وإذ خرصتم غنوا ودعوا الثالث فإن لم يدعوا الثالث فدعوا الرابع ورأوا أبو  
داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقلتهم واجاب الشافعى رضى الله تعالى عنه بجمعه على انه  
يرك له ذلك من الزكاة لا من الخروص ليفرقه الخ إذا زاد النهاية إلى قوله خذوا ودعوا الأثارة لذلك أى إذا خرصتم  
الكل غنوا وبحساب الحرص وارتكوا له شيئاً ما خرص فجعل الترك بعد الحرص المقتضى للنجاب فيكون  
المترك له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو اه (قوله وحملوه الخ) أى حل الائمة ذلك الخبر بتعالى الشافعى الخ  
نهاية (قوله من الزكاة شيء) أى لا من الأشجار ببعضها من غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف الماتن) أى بتعريفه  
بالمشهور ولا بالأظهر (قوله مدرك هذا المقابل) الأول في ما بعده إسقاط لفظ مدرك (قوله وهو) أى هذا  
المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أى مطلق الاستثناء الذى أضمنه المقابل عبارة الكردى الضمير  
يرجع إلى المقابل بالمعنى الأعم وهو لا يدخل جميعه في الحرص سواء خرص ولم يدخل الجميع ولم يخرص اه  
أى فلا ينافى قوله لا نوى الخ (قوله ومرا جواب) وهو أنه يحمل على ما لا زكاة فيه قول الماتن (وأنه يكنى  
خارص) ولا يجوز للحاكم بعثه لا بعد بثوته مرته عنده ولا يكنى بجر قوله عس (قوله واحد) إلى قوله  
ولا يكنى في المغنى وإلى قوله لم يتحكمهما في النهاية (قوله لأنه يجتهد الخ) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث  
عبد الله بن رواحة خارصاً ولم تأطيط الثمرة مغنى وشرح المصحح (قوله ولو اختلفت خارصان الخ) فى ما لو  
اختلفا كثيراً من اثنين وقياس ما فى الأيمان يقدمه لا أكثر عددا عس (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة  
النهاية والمغنى فإن لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما ذكرنا على عدلين عالين بالحرص يخرصان الخ اه  
قال عس قضيت أنه لا يكنى خرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً بالحرص وهو ظاهر لانهما اه

أو صلاح بعضه) ثم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والأوجه على ما قاله  
الشيخ عدم الجواز لكن الأقبس كإقاله إن قضى شبهة الجواز شرح مدر (قوله لتعذر الحزر فيه) في تعذر  
في الشعير نظر (قوله) وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقهم عن احدا ما يوافق بل ما هو أبلغ منه

(٣٣) - شروانى وابن قاسم - ثالث) الحارص ومر الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكنى خارص) واحد لانه  
يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلفت خارصان توقفنا حتى يعرف الامر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعى

حكم المالك عدلين يجر صان عليه ويضمنانه كإبائى ولا يكتفى واحدا احتياطا لحق الفقراء لأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقاً بالمالك بحث بعضهم أجزأ واحداً رد ذلك وبتحكيمهما (٢٥٨) مع التضييق لأن المفيد للتصرف رداً بالرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه

(قوله حكم المالك عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كما يأتي) أي أضيفنا صريحاً قبله المالك (قوله على خلاف الأصل) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخاصمين وهما من المالك فقط (قوله برد ذلك) أي بالتعليل الثاني (قوله) وبذلكهما (الخ) متعلق بقوله الآتي رد (الخ) (قوله) بنفذ (الخ) أي بلا حرمه (قوله) وحل ما لا قاما (آخر (الخ) شامل هذا الحل مع قولها فنجاء بدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمين يباح التصرف في الجميع كما سياتي انفاسهم وبصري قول المتن (وشرطه (خ) أي الخارص واحداً كأن أرتئين معنى (قوله العلم بالخرص) أي لأنه اجتهدوا الجاهل بالشئ وليس من أهل الاجتهاد نهاية ومعنى (قوله) بالاستفاضة) يظهر أن مثلها علم من يعينه من إمام أو نائبه بأعلم بالخرص بصري قول المتن العدالة في الرواية على ومعنى وهذا أقدم مما سلكه الشارح وإن كان المال واحداً بصري (قوله) ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها سم قول المتن (وكذا الحرقة (خ) وعلم من العدالة الاسلام والبولغ والعقل ولا بد أن يكون ناطقاً وبصري إذا خرص أخباره ولا يأتى انتفاء وصفه مذكور يمنع قبول الخبر نهاية (قوله) ومر (خ) أي في شرحه ويجب الاغبط للفقراء قول المتن (وبصري (خ) معطوف على أن حق الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الربط إلا أن يجعل الثمر والريب حالين بتأويلهما بالنكرة بصري ويجوز أن يجعل التمر الخ غير البصري والظرف حالاً منه مقدماً عليه (قوله) إن لم يتلقا) إلى قوله وياتي النهاية والمغني لا قولهما أي كل منهما وقوله وأخذه بكذا وما نابه عليه (قوله) إن لم يتلقا) أي قبل التمكن نهاية والمغني والاولي أفراد الضمير بأرجاعه إلى الثمر الشامل للطيب والعنب كما في النهاية والمغني (قوله) بغير تقصير منه (خ) فإن تلف بتفريط كان وضعه في غير حوزته ضمن وإعالم يضمن في حالة عدم تقصير مع تقدم التضمنين لبناء امر الزكاة على المساهلة لأنها علة ثبتت من غير اختيار المالك بقاء الحق مشروط بإمكان الادامه نهاية (قوله) أي كل منهما) هلا قسراهما بالثر ولا إشكال حيث ينفذ أفراد ضمير جافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الاول حيث ينفذ مفرد هو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والريب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المجتبى على اتحاد المراجع في الموضوعين فيرد الإشكال المخرج لبيان الحكمة الواضحة لقيتأمل سم (قوله من الساعي) عبارة عن النهاية والمغني من الخارص أو من يقوم مقامه أو أي ومنه شريكه عرش ثم قال المغني والمضمّن هو الساعي أو الامام أو عبارة شرحه بأفضل وشرح الروض وإذا خرص وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ما ذنوا له من الامام أو الساعي في التضمنين (قوله) أو الخارص) للجنس فيشمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرحه وأنه يكفي خارص من اشتراط تعدد الحكم (قوله) لنحو المالك) أي من وليه أو وكيله أو شريكه (قوله) كضمتك (بابه بكذا) أي نصيب المستحقين من الربط أو العنب بكذا ثم أرو زببنا بقوله ومعنى (قوله) أو أخذه بكذا) أي أو أقرضتك نصيب المستحقين من الربط أو العنب بكذا ثم أرو زببنا بجريسي قول المتن (وقبول المالك) أي فوراً وبشرط ذلك قول الشارح أي شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالفاء بجريسي وقد يفيد أيضاً قول النهاية والمغني فإن لم يضمنه أو ضمنه فقبل المالك في حق الفقراء بحاله أتم رأيت قول العباب مع شرحه وقبل ذلك المالك الأهل أو وكيله والابن أهلاً وقوله ويجب في القبول أن يكون فوراً (قوله) بل الكل) أي ولو بغير إذن شريكه كما يأتي (قوله) كما يجوز أن يضمن زكاة حصصه المسلم شريكه اليهودي) قضيته صحة ذلك وإن لم ياذن له المسلم في القبول عرش (قوله)

في الانقطاع والصيرورة المذكورين (النصرح) من الساعي أو الخارص المحكم في الخوص (بضمينه) أى حق الفقراء كما  
 المال لك كضمنتك إياه بكذا أو أخذه بكذا (وقبول المال) أو وليه أو وكيله نصفين (على مذهب) لأن الانتقال من العين إلى النعمة يستدعى  
 رضاهما بأن قربا بعلما منه جواز نصفين الساعي أحذر من كين قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضع زكاة حصه المعامل شريكه اليهودي



كما يأتي ويبحث أخذ من هذا ومن انه يجوز له إخراجها من غيره انه لو ضمن حصته واخرجها ثم اقتصما حل له التصرف في ماله وإن لم يخرج شيء  
 حصته بنام على ان القسمة افران قال غيره او بيع وقد اقتسم اعد الجفاف للضرورة إذ لا يكلف بغير مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمال اه وفيه  
 نظر إذ كلامهم كالصرح في امتناع استقلال المالك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فليحمل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عينه  
 بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وإن أخرج أحدهما قبلها او بعدها حصته بشيء في المال كله فتبطل في حصه الشريك لعدم  
 إذنه ولم يحسب للخروج إلا الربع ان تناصا فحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تعلق الزكاة بخصته ونظيره

مالو باع شريكه بدين بغير  
 إذن شريكه يبطل في نصف  
 كل لافي أحدهما اه وهذا  
 كله مبنى على ضعف لما  
 مر أن المنقول المعتمد أن  
 الحظية أشبو عا وجوارا  
 في الحيوان والمشر  
 وغيرهما كما صرحوا به  
 تجمل المالكين كاللواحد  
 فيجوز لأحد الشريكين  
 الإخراج من ماله ولو  
 بغير إذن شريكه اكتفاء  
 باذن الشارع و يرجع على  
 الشريك بخصته ما لم ينو  
 التبرع وحينئذ ففى إخراج  
 أحد شريكين أو خليطين  
 جاز له التصرف في قدر حصه  
 كالو ضمن قدر الزكاة فتضمننا  
 صحيحا لا يجاب سماع طلب  
 قسمة ما يجاف أو غيره قبل  
 القطع بأن يفسد الزكاة  
 بالحرص في نخلة أو أكثر  
 إن قلنا القسمة بيع وإلا  
 أوجب وكذا بعد  
 القطع وقبل الجفاف وعلى  
 المنع يقضى الساعي  
 الواجب من المقطوع  
 مشاعا بقبض الكل وبه

كأبأنى) أى فى آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أى من جواز تضمنين الساعى أحد شريكين قدر حصة (قوله  
 من غيره) أى غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الفاعل من الثلاثى يعنى لو قبل تضمنين  
 الساعى حصته له (قوله واخرجه) أى ما عنده من الحب المصنى او الثمر الجاف (قوله وان لم يخرج شريكه  
 الخ) أى لم يضمن (قوله قال غيره) أى غير الباحث المتقدم عطف على قوله افران (قوله إذ لا يكلف بغيره) يعنى  
 بما يتعلق بخصه شريكه (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله الغير (قوله إذ كلامهم كالصرح في امتناع استقلال  
 المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفى من تنبه سم اى من قول الشارح ويبحث بعضهم ان للمالك  
 الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجاب بأن ما تقدم في قسمة المالك بينه وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريكين  
 بينهما (قوله فليحمل ذلك) أى ما قاله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته او  
 اخرجها ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا  
 إخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وان أخرج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله لبقاء  
 تعلق الزكاة) أى بعضها (قوله وهذا الخ) أى ما قاله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الاطلاق  
 (قوله ولا يجاب) لى قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يجاف) أى ما يضر اصله ونحوه  
 كما يؤخذ من كلام الروض ويقيده أيضا قول الشارح الآتى وفارق الخ (قوله بان تفرّد الخ) لما فسر  
 القسمة بذلك لا بما ليست حقيقة بل المراد بها تعيين شيء للزكاة ليتصرف المالك في الباقي توفيقا كرى  
 (قوله ان قلنا القسمة بيع) أى امتناع بيع الرطب بالرطب لإيجاب (قوله وإلا) أى بان قلنا انها افران  
 وهو ما صحه في المجموع لإيجاب تقدم في الشرح انه الاصح (قوله وعلى المنع) أى المرجوح (قوله من  
 المقطوع الخ) إنفاذ به لأن غير المقطوع الذى يجف لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذى لا يجف فهو  
 كمقطوع كما مر ايضا كرى اقول تقدم ان المراد بما يجف من كلام الشارح نحو ما يضر اصله وتقدم عن  
 الروضة والروض أنه مثل المقطوع فللساعي قبضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعى أن يبيع نصيب المساكين  
 للمالك أو غيره وأن يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الاحظ (قوله ويلزمه فعل الاحظ) أى من البيع او  
 التفريق والتجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أى التى لا تجف وأضر اصلها روض (قوله فان اتلفها الخ)  
 أى الثمرة التى لا تضر بالاصل أو تجف رد يثار روض (قوله وقت التلف) أى او الاتلاف اسنى (قوله قال)  
 أى فى المجموع (قوله وفارق هذا) أى لو لم قيمة الواجب رطبها هنا (ما مر) أى فى شرح وإلا فربطوا عبنا

حينئذ يفراد ضمير جفافه وتنبيه ضمير ليخرجها لأن مر جمع الأول حينئذ مفرد هو الثمر والثانى مثنى وهو  
 الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التاويل الذى ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع فى الموضوعين فريد الاشكال  
 المحجوب لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل (قوله إذ كلامهم كالصرح في امتناع استقلال المالك بالقسمة الخ)  
 انظر ما تقدم قبيل والحب يصفى من تنبه (قوله فليحمل ذلك على ما إذا الخ) ان أراد حل البحث المذكور فلا  
 يخفى ما فى هذا الحل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما إذا انقطع حقهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يرأى المالك وملكه المستحقون بقبض ثابتهم ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الاحظ وليس له أخذ قسمة الواجب  
 مع بقاء الثمرة أى إلا باجتهاد أو تقليد صحيح كاعلم مامر فى الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطباً  
 وقت التلف ذكر فى المجموع قال وفارق هذا ما مر فى مسئلة العراقيين بأنه ثم يلزمه بقاءها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فإذا قطع  
 قبله فقد تعدى فلهزم الجاف وهنا لا يبقاء عليه لأن القرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثربل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه  
 غيره وفيه غرض فتأمله (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن الضمين لم يرد وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان

من لزوم التمر الحاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك الخمر وص  
الحقانه بفيده أيضا (قوله ما تلفت بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو  
الجرين قبل الجفاف من غير تفريط نهاية ومعنى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لانه) أي قوله  
وتبعه في المغني والنهاية (قوله واستبعد الخ) أي اطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمين  
ومغني ونهاية (قوله يصرفه الخ) أي يظن انه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي المستحقين (قوله فقال)  
أي الغير (قوله انما يضمه) أي يضم الامام أو نائبه للمالك (قوله فان ظننا فاخاف ظه الخ) أي فان  
ضمه على ظن انه موصى أو قد تضمنه ثم ان بان انه معسر تلفت الشركة باع الامام من الثمر وغيره بما  
يملكه ما بقي بماضمته وبذلك يتدفع قول سم المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة به على  
هذا البحث اه لان الباحث انما بحث عدم جواز التضمين بان علم اسراره لافساد ايضا اذا تبين خلاف  
ظنه (قوله أي حيث لم يبين الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يبين الخ (قوله ويبحث بعضهم الخ) جزم به  
النهاية (قوله اما قبل الخ) أي قوله كما يأتي في النهاية والمغني (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في  
السكل أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله  
الآتي أنقام مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ انه يحرم التصرف مطلقا في السكل والبعض معينا أو شائعا لانه  
تصرف في حق الغير أي المستحقين لان لهم في كل حبة حقان غير اذنه لكنه مع الحرمة يصبح وينفذ فيما عدا قدر  
الزكاة ويطل في قدره انما ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما ساقى آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم  
(قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشرحه لكن بخلافه قول النهاية والمغني وقديهم  
كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخمر وروى لافي بعضه هو وكذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب  
شائعا ليقاد الحق في العين لا معينا فيحرم كل شيء منه اه لا زال الا كما نريد على معين بخلاف البيع  
يقع شائعا بغيره (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال العبارة الاسنى فان قلت ملاجاز التصرف  
فيه ايضافي قدر نصيبه كافي المشتركات لشركة هنا غير حقيقة بل المغالب فيها جانب التوثيق فلا يجوز  
التصرف مطلقا (قوله لان المغالب فيها الخ) أي فلا يقال ملاجاز التصرف في قدر نصيبه كافي المشترك  
سم (قوله يحرم التصرف مطلقا) ظاهر وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وكذا ظاهر عبارة  
الروض واصله وغيره ما لا يخلو عن الاشكال وقدي دفع بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من  
كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فينتج عدم التحريم سم

لما يأتي انه لا يضمن ما تلف  
بغير تقصير (و إذا ضمن)  
وقبل على الأول (جواز  
تصرفه في جميع الخمر وروى  
بيعا وغيره) لانه ملكه  
بذلك ولم يبق لاحد تعلق  
به وهذا وفائدة التضمين  
واستبعده الاذرى في  
معسر يصرفه في دينه أو  
ياكله ويقاؤه في ذمته  
لاحظهم فيه وتبعه غيره  
فقال انما يضمه حيث  
يرى المصلحة ولا مصلحة  
هنا فان ظننا فاخلف ظنه  
باع الامام جزء من الثمر  
أو الشجر أي حيث لم يكن  
مرهونا ويبحث بعضهم انه  
مقرب الاستيفاء من  
الشجر وغيره فخص عليه  
وضمته وإلا فلا اما قبل  
الخمر والتضمين أو  
القبول فلا ينفذ تصرفه  
بيعا أو غيره الا فيما عدا  
قدر الزكاة كما يأتي ومع ذلك  
يحرم عليه التصرف في شيء  
منها لتعلق الحق بهامع  
كون الشركة غير حقيقية  
لان المغالب فيها جانب  
التوثيق فحرم التصرف مطلقا

اخرجهام مع ذلك قطع حتمهم من العين لان يقال كلامه بالنسبة لشركة فانه لم يوجد منه ضمان ولا  
اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن) وإذا ضمن) وعمل جواز التضمين اذا كان المالك موصرا  
ينبغي ولو بالشجر فان كان معسرا فلا شرحه (قوله باع الامام الخ) والمراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق  
الزكاة به على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في السكل أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك  
البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنقام مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ انه يحرم  
التصرف مطلقا وما كان في السكل أم في البعض معينا ما شائعا وجه الحرمة انه تصرف في حق غيره لان  
ما وقع التصرف عليه من السكل أو البعض مطلقا للمستحقين في حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن  
صاحب الحق فيحرم لكنه مع الحرمة يصبح فيما عدا قدر الزكاة ويطل في قدره انما ان استثنى قدر الزكاة في  
البيع على ما ساقى في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه يخص التصرف بغير حق المستحقين فيشامل وقضية  
ذلك انه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا ان يفرق بالنسبة للبعض  
بان المغالب هنا التوثيق (قوله لان المغالب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال ملاجاز التصرف في قدر نصيبه كما  
في المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقا) ظاهر وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وعادة الروض  
(فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخمر قال في شرحه لكن أن تصرف في الكل أو البعض شائعا صحيح

وهذا يعلم ضعف افتاء غير واحد بان الله اكمل قبل التضمين الاكل إذ انوى ان يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز اكله بنية غرم بدله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخوص) او بعضه (بسبب خفي كسرقة) جدها من الهلاك لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لما زعمه (وأظاهر) كحريق (عرف) دون عمومه أو معه (٣٦١) ولكن انهم وفي هلاك الغنم (صدق)

وتقدم عن التباين والمقنن ما يفيد جواز النصف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وهذا يعلم ضعف (الخ) وقفا لأنها باقية المقنى وشرحى الروض والمنهج (قوله) وبعضه إلى الفرع في المقنى الاقوله بان عرف إلى المتن رقبه واستبعد إلى المتن وكذا في النهاية الاقوله وكسده إلى المتن (قوله كحريق) اى او براد ونوب نهاية ومعنى (قوله) ولكن انهم (الخ) اى وان لم يهتم بصدق بلايين نهاية ومعنى (قوله) في دعواه ما ذكر (اى) في دعوى التالف بذلك السبب نهاية ومعنى (قوله) بان عرف عدمه فيه توقف ظاهر ثم رابت في شرح العباب وشرح الروض مانصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن قال تالف بحريق وقع في الجرين وعلينا خلافا لم يلفت إلى قوله ولو لا إلى بينته اتفاقا وفي النهاية والمقنى وشرح المنهج ما وافقه قول المتن (أو غلظه الخ) ولولم يدع غلظه غير انه قال لم يجده إلا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردى وغيره اسنى ونهاية ومعنى (قوله) العلم بطلان دعواه عبارة النهاية والمقنى لم يقبل العلم ببطلان عادية في الغلط اه (وبين قدره) اى والا لم يسمع دعواه سم ونهاية ومعنى (قوله) كذا واحد (الخ) عبارة النهاية وكان مقدارا يقع عادة بين السكيلين كرسق في مائة وسق قبل في الاصح وخط عنه ما ادعاه فان كان أكثر مما يقع بين السكيلين مما هو محتمل ايضا خمسة اوسق في مائة قبل قوله وخط عنه ذلك القدر اه وكذا في المنع والاش لا انهم اذا ادعوا خمسة اوسق في مائة قال البندنجي وكسر الثمرة وسدسا اه (قوله) هذا كله اى قوله وما يحتمل وبين قدره إلى هنا منهج ونهاية ومعنى (قوله) لا اعيد كيلة اى وعمله به نهاية وشرح المنهج قال الجبرى قوله اعيد كيلة اى وجوبا والتعبير بالاعادة لتزويل الخرص منزلة السكيل ويمكن أنه كيل أو لا يوجد اذا تم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم بامر لعل من قول المصنف المصنف اذا خرس فلا يظهر ان حق القدر اه إلى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (او قبل ذلك) اى قبل الخرص او التضمين والقبول ايعاب واسنى (قوله) لا خوف ضرر اى فان كان لخوف ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حينئذ قيمة الواجب رطبا (قوله) لومه مثله اى عشر الرطب او نصفه قال سم لزوم المثل هو الارجح مر اه وتقدم عن المقنى والنهاية ما يفيد ترجيحه وعن عرض انه المعتمد (قوله) وترجيح الروضة اعتمده الايعاب والاسنى (قوله) هنا انما قال هنا فانه رجح في باب الغصب لزوم المثل كما مر (قوله) القيمة اى قيمة عشر الرطب ان سقى بلامؤنة لإيعاب واسنى (كأروا ضد ذلك)

فيما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما لا يخلو عن الاشكال وقد يدفع بأنه لا يؤمن ان يتلف ما عدا قدر الزكاة أو لم يلزمه فيما اذا تالف بغير تقصير لإحصاء الواجب من ذلك الباقي كابدل عليه قول الاخر الصفة او بعضه ذكرى الباقي والاول دفعه بأنه تضرف في حق غيره لان ما تضرف فيه من كل او بعض في حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما بان آخر الباب فيتجه عدم التحريم (قوله) لان الغالب ان المسروق (الخ) قد يجاب ايضا بان المباله لالهلاك فواته عن يده (قوله) في المتن أو بمحتمل قال الاسنوى وكان مقدارا يقع بين السكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال إنما قيدنا المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين السكيلين احترازا عما فوق ذلك مما هو محتمل ايضا كالخمس في المائة فان الرافعى قد جزم بأنه يقبل ويحلف عند التهمة وحكى الوجوه فيما يقع بين السكيلين خاصة فلذلك شرحنا به كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين السكيلين عدم تحقق التقصير واحتمال انهم من تفارقت السكيل (قوله) وبين قدره اى ولا لم يسمع دعواه (قوله) لومه مثله لزوم المثل هو الارجح مر (قوله) وترجيح الروضة عبر في الروض بقوله لومه عشر الرطب فقال في شرحه اى قيمته

علم بما مر أنه إذا تالف الثمر الذي يحلف بعد الخرص والتضمين والقبول لومه زكاته جافا أو قبل ذلك لا خوف ضرر أصله لومه مثله لانه مثلى على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو متصوص الشافعى والاكثرين ووجهها وإن كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين لحسية فساد الرطب قبل وصوله إليهم كما رووا عند ذلك جثت أو مودفيا إذا أنلف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب ولا اعيد كيلة (فرع)

وإن كان متقوما رعاية للجنس ما أمكن (٣٦٣) بخلاف ما لو اتلفه اجنبي لا تلزمه إلا القيمة ففرقوا بين المالك وغيره وابد ذلك جمع بقوله

أى فأوجبوا المثل فى اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الواو للحال (قوله رعاية للجنس الخ) الانسب لما قبله ما فى الاسنى والادب لأن الماشية انفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف ما اتلفه اجنبي) ان كان المراد بخلاف ما لو اتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غابة الظهور سم اقول وجزم السكردى بذلك وعليه يقول الشارح ففرقوا الخ اى فى الماشية لكن فى الجزم تنظر لاحتمال رجوعه إلى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين او بعده (قوله وايد ذلك) أى ايد ترجيح الرخصة هنا القيمة كرى (قوله عن بحث الرافعى الخ) أى فما إذا اتلف الثمر الذى يخفى قبل الخرص والتضمين والقبول سم (قوله لا نه الخ) من كلام الرافعى وعلة فقوله بوجوب الثمر الجافى (قوله لا تقول الخ) مقول الجميع كرى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس من مقول الجميع (قوله فإن زوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الرخصة (قوله ولو تلف) الى قوله قال الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو تلف) اى باقية سماوية او غيرها كسرة قبل جفافه او بعده ايعاب (قوله وبدذلك) أى الخرص والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (زكى الباقى) أى بحصته وإن كان دون نصاب ايعاب ونهاية (قوله ولو اتلف المال بدما) اى بعد الخرص والتضمين كما عبر به فى العباب وشرحه من الدارمى سم (قوله إن ضمن الجاني قال فى شرح العباب بان كان ملزما ولو معسر الا حريا فيما يظهر اه سم (قوله ولا لالا) اى كالتلف باقية ايعاب (قوله فلا شيء عليه) اى لأن الزكاة متعلقة بالعين ايعاب (قوله الغاصب) اى الملتف بعد التضمين او قبله (قوله وعليه) اى على مقاله الدارمى (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبي على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان صفاته هنا بالمثل سم اقول قضية قول الشارح المارافا بخلاف ما لو اتلفه اجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وإذا لزمه الثمر) يحتمل ان هذا فيما إذا اتلف الاجنبي بعد الخرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما إذا اتلف قبلها ويحتمل ان هذا مبنى على بحث الرافعى وما تقدم على مارجحه الرخصة وما لال الشارح فى اتلاف المالك وامل هذا هو الاقرب (قوله ما فى ذلك) اى من السؤال والجواب (قوله وفى المجموع) عبارة فى الایاب فى المجموع قال الامام إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخل فخرص أحدهما على الآخر والزوم منه له ثم راجا فقال صاحب التقریب تخروص عليه فى الجميع ولزمه لصاحبه الثمر كما يتصرف فى نصيب المساكين بالخروص قال الامام وما ذكره بعيد فى حق الشركاء وما يجرى فى حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء فى املاكهم المحققة اه كلام المجموع وهدف ابن عدلان مقاله صاحب التقریب اه (قوله فيلزمه) اى يلزم النمر على الخروص عليه (قوله ويتصرف) اى الخروص عليه فى الجميع لعله فيما إذا وجد خروص وتضمين آخر من الساعى أو الامام بعد خروص والزوم الشريك كما يفيد ما مر انفا عن الایاب والافاطلة مشكل فليراجع (قوله واغفر) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقریب (عدم رضايقية الشركاء) اى على خروص احد الشريكين على صاحبه والزومه محضه تمرا (قوله خلاف القسمة) اى بان يصح الاولام المذكور ان قلنا ان القسمة افراز وان لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد مقاله) اى صاحب التقریب (فله الخ) اى لذلك فى الاصل والعامل فى العكس (قوله وللساعى ان يضمن)

جوابا عن بحث الرافعى وجوب الثمر الجافى لانه واجبه وقد فوته لا تقول واجبه الجاف الا إذا جف او ضمه بالخروص وساطعنا عليه ولا فرق فى لزوم القيمة بين ما يتثمر وغيره ولو تلف كله بعد ذلك قبل امكان الاداء بلا تقصير لم يلزمه شيء او بعضه زكى الباقى قال الدارمى ولو اتلف المال بعدهما اجنبي لزم المالك الزكاة فان ضمن الجاني ولا فلا وقبل التضمين فلا شيء عليه ويطالب الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقتنا هي الواجب يدفعه المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة واصطلاحا وغيرهما وإذا لزمه الثمر فقال له المالك ادعى مما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القابض بالمقبض الا إذا قلنا فافهم قال لمدينة اشترى لى كذا بما عليك انه يصح ويبر الان الاتحاد قد ضمننا لا قصدا وباتى رابع شروط البيع واخر الوكالة ما فى ذلك وفى المجموع عن الامام عن صاحب التقریب لا حد الشريكين فى رطب خرصه على صاحبه والزومه محضه تمرا فيلزمه ويتصرف فى الجميع واغفر عدم رضايقية الشركاء هم المستحقون لما باتى ان شركتهم غير حقيقة لبناء الزكاة على الرفق ولا باتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد مقاله قولهم اخر المسافة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمينه اياه بتمر قال جمع المتقدمون وللساعى ان يضمن

يهوديا حقيقة لبناء الزكاة على الرفق ولا باتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد مقاله قولهم اخر المسافة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمينه اياه بتمر قال جمع المتقدمون وللساعى ان يضمن

يهوديا الخ) اي ولا نظر لكون الذمي ليس من اهل الزكاة لان التضمين كاعلم بامر منزل منزلة القرص ايعاب  
(قوله لانهم) اي اليهود (قوله) رابن رواحه من الغائبين بيان للواقع اذ مجرد كونه ساعيا كاف في صحة  
التضمين (قوله) فتضمينه لهم الخ) اي تضمين ابن رواحه لليهود ظاهر في ان اليهود ملكوا ذلك الرطب ببدله  
الثابت في ذمتهم وهو النمر (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا علة لقوله انهم شركاؤهم في التمرو (قوله)  
قال السبكي الخ) ارد الما قد يتوهم وروده على قوله فتضمينه الخ فكان المناسب ايصال العلة بمعملها والمؤيد  
اسم فاعل بمؤيده اسم مفعول (قوله) وزعم انه يغتفر اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة  
الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع سم

### باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره والا فالدين قد يكون ذهبا  
وقضة واطلق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا ونقد اسم (قوله) لمن زعم الخ)  
وهو الانسوي معنى (قوله) اختصاصه بالمضروب) اي من الذهب والفضة معنى (قوله) الوزان) اي صاحب  
الوزن كرى (قوله) وهو صريح الخ) قد يمتنع الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل النقد  
لغة الا عطاء ثم اطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول والنقد اطلاقا من احد معاني ما  
يقابل العرض والدين فشمल المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناس له  
اطلاقا ايضا كالتقد اقال الرشيد في قوله ثم لغة لا عطاء ظاهر ولو لغير المنقود فلا يرجع وقوله ثم اطلق  
على المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقا  
اذ هو كالصريح في انه ليس له غير هذين الاطلاعين امر قال ع ش قوله ثم وللنقد اطلاقا اي في عرف الفقهاء  
وقوله ثم رر والناس له اطلاقا الخ) اي من الذهب والفضة اسم (قوله) وحيث) اي حين اذ كان للنقد معنيان  
غري عام والغوى خاص كرى (قوله) شمل السكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره  
في باب من تلزمه الزكاة الا في تلزم بين هناك قدر نصابه سم (قوله) والاصل) الى قوله قال بعض في المغنى  
الافوله ولا بد اى المن والى قول المن ولا شئ في النهاية الا فوله وقبل الى قال وقوله او البرساوى (قوله)  
الكتاب) اي قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة الكثر مالم تؤد زكاته والنقد ان من اشرف نعم  
لله تعالى على عباده اذ هم افرام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقصي بها بخلاف  
غيرهما من الاموال فمن كنزها فقد ابطال الحكمة التي خلقها كما من حبس قاضي البلد ومنعه ان يقضى حوائج  
الناس نهاية ومعنى (تحديدا) اي يقينا ليظهر قوله فلا رقص الخ) فرع) ابلغ نصا وبمضى عليه حول قبل

(قوله) وزعم انه يغتفر اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع

### باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره والا فالدين قد يكون ذهبا  
وقضة واطلق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا ونقد ا فلا يكون ضد النقد المفسر  
بالذهب والفضة من حيث هو فليتا لم (فرع) كالتبع لنصا وبمضى عليه حول قبل تلزمه زكاة فيه ونظر ولا  
يعد انه كالغائب فوجب اية الزكاة ولا يلزم اداؤه حتى يخرج فلو تيسر اخر اجه بنحو ادامل يلزمه لاداء  
الزكاة والاتفاق منه على موته او ادين حال طوب به في نظر وبتجه فمالو تيسر اخر اجه بلا ضرر ان يلزمه  
اذا الزكاة في الحال ولو قبل اخر اجه كافي دينه الحال على مرسره مقرر ان يلزمه اخر اجه كنفقة المومن والدين  
فومات قبل اخر اجه قبل بوجه ان يقال ان كان يتيسر له اخر اجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فتخرج  
من تركه ولا يشترط جوفه وان كان يتيسر له اخر اجه كذلك يجب الاخراج من تركه كبل ان خرج ولو  
بالتعدي يشترط جوفه وجبت تركته والا فلا (وهو صريح في ان زرعه للغوى الخ) قد يمتنع الصراحة بجواز ان  
له معنى آخر في اللغة (قوله) شمل السكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شريك مسلم زكاته  
لان ابن رواحه رضى الله  
عنه ضمن يهود خبير زكاة  
الغائبين لانهم شركاؤهم في  
التمرو وابن رواحه من  
الغائبين فتضمينه لهم ظاهر  
في انهم ملكوا ذلك ببدله

من التمرو المستغنى في ذمتهم  
لانه صلى الله عليه وسلم  
ساقاهم يشطر مايخرج  
وهم لا تلزمهم زكاة قال  
السبكي وزعم انه يغتفر في  
معاملة الكفار مالا يغتفر  
في غيرها لا يرتضيه ذواب

### باب زكاة النقد

اي الذهب والفضة وهو  
ضد العرض والدين فشمल  
غير المضروب ايضا خلافا  
لمن زعم اختصاصه  
بالمضروب كذا قاله غير  
واحد الذي في القاموس  
النقد الوزان من الدراهم  
وهو صريح في ان وضعه  
اللقوى المضروب من

الفضة لا غير وحيث لا وجه  
للاختلاف المذكور لانه  
ان ارد النقد في هذا الباب  
شمل السكل اتفاقا والوضع  
اللقوى فهو ما ذكر  
والاصل فيه الكتاب  
والسنة والاجماع (نصاب  
الفضة مما تادرهم) نصاب  
(الذهب عشرون مثقالا)  
اجمعا تحديدا فلو نقص  
في ميزان وتم في آخر

تلمه زكاة فيه نظرا ولا يبعدها كالفائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخرجه بنحوه او قبل بلومه لاداء الزكاة والاتفاق منه على موته زاد الدين حال طوب به فيه نظر ونتجه فيها لو تيسر اخرجه بلا ضرر ان بلومه اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخرجه كان في دينه الحال على موته مقروا أن يلومه اخرجه لفقته المومن والدين فلو مات قبل اخرجه فقد تبجح به ان يقال ان كان يتيسر له اخرجه بلا ضرر فترك استحق الزكاة عليه فنخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له اخرجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالندى يشق جوفه وجبت تركه ولا لافاسم على حج قال شيخنا الشوبري ابتلاء قريب من وقوعه في البحر وقدر ضرره ابانه تلف فليكن هنا كذلك اه اقول قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبهه بالفاء الذي ابتلعه يسهل خر وجهه باستعماله الدوا بل يغلب خر وجهه لانه تحيله المدة فاشبهه بالفائب قاله سم اعش (قوله فلا زكاة) اى وان راجع رواج التام نهاية (قوله للشك) اى فى التصاب معنى (ولا بعد في ذلك) اى فى نقصه في ميزان وتامه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما) سياق انه حدث فيما ايضا تغيير (قوله لم تقشر) بناء المفعول من الثلاثى (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه <sup>بالتسليم</sup> والصدور الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو مائة دينار ودينق والطبري وهو اربعة دنانق قال المجموع عن الخطاى وكان اهل المدينة يتعاملون بالدرهم عندا عند قدمه صلى الله عليه وسلم فارشداهم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة وهو ستة دنانق اربعاب زاد عن شرح البهجة والطبري نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بنصدين والبغلة نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته اه (قوله) ثم استقر الخ اى ثم ضربت على هذا الوزن في من عمر ابي عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الاذرى كالمسكي ويجب اعتقاده ان كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه ومن خلفائه الراشدين ويجب تاويل خلاف ذلك نهاية وارباع (قوله والدانق الخ) قال في المصباح الدانق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبتا خرنوب وان الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدانق الاسلامي حبتا خرنوب وثلاثا حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجمع المكسور دنانق وجمع المفتوح دنانق وزيادة بقاءه الا زهرى ع ش (قوله وخساحبة) اى حبة شعير كاعبر به العباب سم وبصرى (قوله فلم تمنى) زيد الخ (اى ان ثلاثة اصباعه احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا ضمت هذه للخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المتقال (قوله) ومتى نقص من المتقال الخ) اى لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا (قوله بقر اريط الوقت) وهى الاربعة والعشرون رشيدى والقيراط ثلاث حبات من الشعير بحجر مسمى (قوله قال شيخنا الخ) وقدر نصاب الذهب بالبنديقى سبعون عشرون الاربعاء ومثله الفندقى والمحجوب ثلاثة واربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بتعديده لذلك ان هذا يقال الاصطلاحى وهو غير معمول عليه واما بالمقال الشرعى الموعول عليه فنصاب البنديقى السكامل به عشرون لانه حرر جوفه مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الحجر السكامل لكنه غش فيه عشرا مقدار شعيرة فان نصاب به عشرون وثلاث وقدر نصاب الفضة بالريال اى بطاقة ثمانية وعشرون ريالا ونصف ريالا مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا بناء على ان الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بتعديده ان هذا بالدرهم الاصطلاحى واما بالدرهم الشرعى وهو الموعول عليه فنصاب الريال اى بطاقة واربعة عشر وريالا لانه حرر الاول فوجد احد عشر درهما وثلاثة اصباع درهم والثاني احد عشر درهما وثلاثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدر بعضهم فى الانصاف المعروفة بستائة نصف وستين وثلاثي نصف لان كل

فلان كالفلك ولا بعد فى ذلك مع التعديلا لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها (وزن مكة) للخبز الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمتقال ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفها ماق وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما ثم استقر على انه ستة دنانق والدانق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة والمتقال درهم وثلاثة اصباع درهم فلم انه متى زيد على الدرهم ثلاثة اصباع كان مثقالا ومتى نقص من المتقال ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا واربعة اخماس قيراط بقر اريط الوقت وقيل اربعة عشر قيراطا والمتقال اربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثانى قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الآتى لانهم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد في ذلك) اى فى نقصه في ميزان وتامه فى آخر وقوله مع التحديد يتامل (قوله وخساحبة) اى حبة شعير كما عبر به فى العباب

والظاهر أن مراده  
بالأشرف القابلياني أو  
البرسباني وبه يعلم النصاب  
بذاتناير المعاملة الجادة  
الآن على أنه حدث أيضا  
تغيير في المثال لا يوافق  
شيئا مما قيلت به ولا يجتهد  
الناظر فيما يوافق كلام  
الائمة قبل التغيير  
(وزكاتها ربع عشر)  
لخبرين صحيحين بذلك  
ويجب فيها زاد بحسابه  
إذ لا نقص هنا وفارق  
الماشية بضرر وسوء المشاركة  
لو وجب جزؤا ما تكرر  
الواجب هنا بكثر السنين  
بخلافه في القر والحب  
لا يجب فيه ثانيا حيث لم  
يتوهم تجارة لأن التقدير تام  
في نفسه ومنتهى. لا ارتفاع  
والشراء به في أي وقت  
بخلاف ذنك (ولا شيء في  
المغشوش) أي المخلوط  
من ذهب بنحوضة ومن  
فضة بنحو نحاس (حتى  
يبلغ خالصة نصابا) لخبر  
الشيخين ليس فيما دون  
خمس أواق من الورق  
صدقة فإذا بلغ خالص  
المغشوش نصابا أو كان  
عنده خالص يكمله أخرج  
قدر الواجب خالصا أو  
من المغشوش ما يعلم أن  
فيه قدر الواجب ويصدق  
المالك في قدر النش فلو

كان لحجور تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فاجلها ما تادهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن  
السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخل الغش شيئا رافيا في الكردى  
قال السيد محمد سعد المدني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المدني بقدر ثمنه فينقص عن المائتين  
وهو خمسة وعشرون وبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثلث درهم مائة وأما  
الربية سكة ملك الهند فالنصاب منها اثنا عشر وخمسون ربية وأما الدبوانية وهي التي يقال لها في مصر أنصاف  
الفضة فخر لا يمكن ضبطها بالعدد الفاحش الاختلاف في وزنها رجعتنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك  
مائة وخمسة وسبعون درهما دنيا وبقي شكة فضة يدخلها النحاس تضرب في إسلامبول يقال لها زلطة يضم  
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن  
لا يضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نجاسا فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا يضبطان  
بالعدد لتفاوت أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما (تتمة) والنصاب من الفضة بالدرهم  
المائتين مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الأولى والثاني الثانية غير نحن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة  
المذكورة اه (قوله القابلياني) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عش وأقصر النهاية على  
القابلياني قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الإسلام اه قول المتن (وزكاتها ربع عشر) وهو  
خمس دراهم في نصاب الفضة ونصف مثقال في نصاب الذهب فإن وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين  
أو من وكلوه منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم مثقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه مائة عندهم ثم  
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لأجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة  
لأنه يكره الإنسان شراء صدقته من تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيئا رافيا وبمغني قال  
عش قوله لم من تصدق عليه مفهومه أنه لو اشتراه من انتقل إليه من المتصدق عليه لم يكره اه وفيه  
قصة فليراجع (قوله الخبرين) إلى المتن في المغني (قوله الخبرين صحيحين الخ) عبارة المغني لما روى الشيخان  
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري وفي الرقة ربع  
العشر ولما روى أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت  
وحال عليها الحول ففيها نصف دينار اه (قوله) ويجب فيما زاد بحسابه الخ فإذا كان عنده ثلاثة دراهم ففي  
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهمان ونصف فالجدة سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله) إذ لا رخص  
هنا) أي كالمعشرات (قوله) وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية (قوله بخلافه) أي الواجب  
(قوله لا يجب فيه) أي فيما ذكر من الثروا الحب (قوله أي المخلوط) أي قوله وينبغي في النهاية والمغني  
إلا قوله ويصدق في الفلوتان (قوله) من ذهب الخ) عبارة المغني أي المخلوط بما هو أودر منه اه (قوله  
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح وأحسن كقوله في المجموع ليس في أقل من عشرين  
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومغني (قوله أواق) بالتثنية على وزن جوار وبأبواب  
التجنية مشددا ومخففا جرم وقية يضم المعزوق تشديد التجنية وفي لغة تحذف الألف وتفتح الواو وهي أربعون  
درهما بالاتفاق كرى على أفضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو فيها ما يجوز ساكن  
الراء مع تثنية الواو ففيه خمس لغات ويقال رقة إضائي والهاء عوض عن الواو شيئا (قوله) ومن المغشوش  
الخ عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصورة فيشترط أن يكون  
وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصورة الخ أي  
والدينار المقصوص (قوله ما يعلم) أي بقينا عايب (قوله) أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعا  
بالغش شرح بأفضل ونها بمغني (قوله) ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومضى ادعى المالك أن

(قوله) ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الروض ومضى ادعى المالك أن قدر الخاص في المغشوش  
كذا وكذا صدق وحلف إن اتهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهد إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجمل قدر الغش وادى اجتهادى الى انه كذا وكذا لم يكن للساعي قبوله منه إلا بشاهد من أهل الخبرة بذلك انتبت سم اى وإلا فيخير بين ان يسبكه ويؤدى خالصا وان يحاط ويؤدى ما يتيقن ان فيه الواجب خالصا كرى على بافضل (قوله) ان نقصت اى بخلاف ما سوات وزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إلا فائدة حيثئذ في السبك لا يغيرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل سم (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والمغنى اى ان كان ثم سبك لا يخرج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) اى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش وإلا تعين لان في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنة وفي إخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت وبفهم منه ان التعين المذكور فيما إذا كان للغش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رايت ما باتى عن المغنى والنهاية والاياعاب عند قول الشارح ويكره للاصلاح فله الحمد (قوله) وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك (الح) قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا في الاخراج عن المغشوش وما باتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا اى باقنى في الشرح عن المجموع والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الايعاب في المغشوش زكاة خالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب بقينا ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص انتهى ونازع الشارح فيما قاله ثانيا بما يبنى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرج سم أقول بل باتى في الشرح عن المجموع ان المغشوش لا يجزى عن الخالص (قوله بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للسواة وفيه وقفة إلا فائدة لهم مع تعب السبك سم (قوله) وعلى هذا التفصيل يحمل (الح) اى وان كانت هذه غير مستلة المتن إذ المال هنا خالص وهناك مغشوش سم (قوله) لو اخرج خمسة عشر (الح) هنا وفيما باتى قريبا كذا في اصله رحمه الله تعالى فليحرج فان الذى فى اصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة (الح) نصري

قبوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله) ان نقصت اى بخلاف ما سوات وزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إلا فائدة حيثئذ في السبك لا يغيرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل وقد يشكل التعين في المثل إلا لخسارة على المولى والولى رضى بتحمل العيب (قوله) مؤنة السبك) قال في شرح الروض اى ان كان ثم سبك لان إخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله) المحتاج اليه) اى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش وإلا تعين لان في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنة وفي إخراج الخالص السلامة منهما (قوله) وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك (الح) قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا في الاخراج عن المغشوش كما يصرح به سابقه وما باتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء إنما هو في الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل في الاخراج عن المغشوش لو سلم جريانه في الاخراج عن الخالص بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل في الاخراج عن المغشوش لان المخرج في الاول ليس بالخارج عنه بخلافه في الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المغشوش زكاة خالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب بقينا اه ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص اه وقوله او لا او بمغشوش الخ قال في شرحه وحيثئذ يكون متطوعا بالناس كما ذكره الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا ولا يجزى الخ نازعه في شرحه في ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرج (قوله) ما إذا لم يزد) شامل للسواة وفيه وقفة إلا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله) وعلى هذا التفصيل يحمل (الح) اى وان

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبئ فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزى إخراج الثانى لا ضرارهم حيثئذ بخلاف ما إذا لم يزدوا وروى وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين



(قوله خاصة) الأولى التثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية و (قوله ويخرج الباقي من الخالص) يذبحى أو من مغشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فليتامل سم (قوله وقول الآخرين لا يجزى لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قال فى شرح العباب بعد نقله ذلك من تجرد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الأجزاء ولا نسلم أن فيه تكليفهم بما ذكر بل إمان أن يجعله متلو عابا بالغش نظير ما مر ونكلفه تمييز غشه ليأخذوه ويؤيد الأول قولهم لو علق فى الخلع على درهم فاعطته مغشوشة وقبض ملكها ولا نظر كافى الروضة إلى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له إن كان الكلام فى الإخراج عن الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع أنه لا يلتفت إلى التكليف فى الإخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله وينبغى الخ (قوله فى إخراج) أى المالك (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لنحو خشونة إذا أخرجه عن الجيد لنحو نومة سم (قوله وأن له الخ) عطف تفسير على قوله إخراج الخ (قوله إلا إذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على أن الاستثناء راجع إلى قول الشارع لم يجزته الخ وأما إذا رجع إلى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما يأتى عن النابغة وغيره فالمراد بالاستهلاك هنا الإخراج للمغشوش أو الردى وتلفه (قوله فيخرج التفاوت) ويأتى عن الأيعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى فى المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله أن بين عند الدفع الخ) أى ولا فلا يسترد ما يوقى معنى قال الرشيدى قوله ولا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة أو لا راجع هو الظاهر والأول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف فى بد المستحق فيخرج التفاوت (قوله أنه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الأجزاء) أى عدم أجزاء المغشوش عن المغشوش الذى هو قول الآخرين وحله الشارع على ما إذا زادت مؤنة السبك الخ ويحتمل أنه راجع أيضا إلى عدم أجزاء المغشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع وأقر وهو الأقرب (قوله فى دة) أى الساعى أو المستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمغشوش ولو قال والواجب فى التراب المغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) إلى المتن فى النهاية والمعنى لا قوله وما لا يروج إلى ولا يكره (قوله ويكره للامام) أى لآخر الصحيحين من غشنا فليس متافان علم معيارها أى قدر الغش صححت المعاملة بما هيته وفى الذمة اتفاقا وإن كان يجوز لأفقيه أربعة أوجه أحكم الصحة مطلقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظان الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النابغة ويحمل العقد عليها إن غلبت أى فى محل المقدار إذا لا يعاب قال الصميمى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا أن علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر فى الوزن وبيع الدرهم الخالص أو المغشوشة بذهب مخلوط بفضة فخاقيمة لا يجوز أيضا لأنه

خالصة فيظهر القطع  
بأجزا ما فيها من الخالص  
عن قسطه ويخرج الباقي  
من الخالص وقول الآخرين  
لا يجزى لما فيه من تكليف  
المستحقين مؤنة إخلاصه  
بل سوى فى المجموع فى  
إخراجه عن الخالص بينه  
وبين الردى. وأن له  
الاسترداد لأنه لم يجزته  
عن الزكاة إلا إذا استهلك  
فيخرج التفاوت ثم قال  
ولو أخرج عن مائتين  
خالصتين خمسة عشر  
مغشوشة فقد سبق أنه لا  
يجزته وأن له استردادها  
أه ومحل الاسترداد أن  
بين عند الدفع أنه عن ذلك  
المال وعلى عدم الأجزاء  
لو خالص المغشوش فى بد  
الساعى أو المستحق أجزاء  
كافى تراب المعدن بخلاف  
سحلة كبرت فى دة لأنها  
لم تكن بصفة الأجزاء يوم  
الاخذ والتراب والمغشوش  
هنا بصفته لكنه مختلط  
بغيره ويكره للامام ضرب  
المغشوش

حينئذ من قاعدة مدحجة كما يعلم ما يأتي فيها (قوله) وغيره ضرب الحاصل (الخ) عبارة العباب مع شرحه ويكره لغير الامام الضرب لدرهم او دنانير ويذكر ان يلحق بهما الفلوس للعلة الالفة بغير اذنه ولو ضرب ذلك خالصا لانه من شان الامام ولان فيه اقتضا على الامام تعزيره قال القاضي وتعزيره للبغشوش اشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك في اذاج الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الحاصل ومنه تعلم ان قول الشيخ الخطيب اي والنهاية ويكره لغير الامام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصه ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش (قوله) ولا يزوج ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشاها من غش ضرب حرم فم يظفر لما فيه من التديس باهمائه مثل مضروبه بنهاية قال عش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة او المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصنعة درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في درهم الامام فحرم لما في صنعتها من التديس اه (قوله) موافق لنقد البلد اي اذا كان نقد البلد مغشوشا ولا يفكره لمساكن بل يسكتوه ويصفيه

ولغيره ضرب الحاصل الا باذنه ولا يزوج الا بتليس كالكثير انواع الكيمياء الموجودة الآن يدوم لئمه بدوامه كافي الاحياء وشد فيه ولا يكره لمساك مغشوش موافق لنقد البلد ولا يكمل أحد النقيدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه ثم يؤخذ من كل ان سهل ولا فن الوسط ويجزى جيد وصحيح عن ردى. ومكسور بل هو افضل لا عكسهما فيتردهما

نهاية معنى (قوله) يدوم لئمه (الخ) خبر قوله ولا يزوج والخ وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو ظاهر (قوله) ولا يكمل أحد النقيدين (الخ) اي لاختلاف الجنس بنهاية ومعنى (قوله) ويكمل كل نوع (الخ) اي فيكمل جيد نوع رديته ووردى نوع اخر وعكسه كافي بالماشية والمغشوشات والمراد بالجودة النعمه والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولى وليس الخلوص والعش من نوع الجودة والرداءة ليعاب وفي النهاية والمعنى ما يورثه (قوله) ان سهل اي بان قلت الانواع (قوله) (الخ) اي فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخذ من الوسط كافي بالمغشوشات ومعنى بنهاية قال عش قوله ر من اخذ من الوسط (الخ) اي ويخرج من احدهما راعيا للقيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية اه (قوله) فن الوسط) والاعلى اولى كاستنظر ذلك في المعشرات كافي بالمغشوشات (قوله) لا عكسهما اي لا يجزى ردى. ومكسور عن جيد وصحيح بنهاية ومعنى (قوله) فيتردهما (الخ) اي وله استرداده ان بين عند الدفع انه عن ذلك المال ولا لا يسترده كالموكل الزكاة فتلف ماله قبل الحول وإذ اجاز له الاسترداد فان بقى اخذه ولا اخرج التفاوت وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه ما تدرهم جيدة فخرج عنها خمسة مهيبة والخسبة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسة دينار فيبقى عليه درهم جيد بنهاية ويعاب واستى قال عش قوله ر فان بقى اخذ من قضية ما ذكر انه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل انه غير مراد وان المراد اجزاه اخذه جاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله ر ان يقوم المخرج بجنس اخر اي لا يجوز تقويمه بجنسه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الروايات وقوله ر فيبقى عليه درهم جيد اي وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخسبة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمس دينار وقية تهما اربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس بقا بل بدرهم من الجيدة اه عش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه الخ فيه انه لا يبيع هنا أصلا كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه انما إسقاط لفظة نصف او ايراد لفظة درهمان قوله ان بين اي عند الدفع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتي في التعجيل ان المداير على علم الاخذ لا تبين

(قوله) وغيره ضرب الحاصل (الا باذنه) أي يكره قال في العباب وللإمام تعزيره وللبغشوش أي وتعزيره للبغشوش اشداه وقوله وللإمام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وجري عليه الشيخان في الغصب ثم قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم أن التعزير يذكرون على غير الحرام (قوله) لا عكسهما اي لا يجزى كما عر به في الروض في نسخة قال في شرحه وهي أوفق بالأصل اه (قوله) فيتردهما قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردى المخرج عن الجيد فان كان باقيا اخذه ولا اخرج التفاوت اه وقضيته أجزاؤه حال التلف مع وجوب التفاوت لا معه حال بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس اجزائه حال التلف مع التفاوت اجزؤه حال البقاء مع التفاوت

ان بين (ولو اختلط اناه  
منهما) أى النقيدين بأن  
اذيبا وصيغ منهما (وجهل  
أكثرهما) كأن كان وزنه  
ألفا وأحدهما سستانة  
والآخر أربع مائة ووجهل  
عينه (زكى) الاكثر ذهباً  
وفضة) احتياطاً كان كان لغير  
محجور وإلا تعين التمييز  
الآتى فيزكى ستائة ذهباً  
وستائة فضة وحيثئذ يبرأ  
يقيناً ولا يكتفى تركية كله  
ذهباً لانه لا يجزى عن الفضة  
كعكسه (أو ميز) بينهما  
بالتار ويحصل عند تساوى  
أجزائه بسبك أدنى جزء أو  
بالماء بأن يضع فيه ألفاً ذهباً  
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة  
ويعلمه وهو أزيد ارتفاعاً  
من الأول ثم يضع المختلط  
قال أيهما كان ارتفاعه  
أقرب فهو الاكثر وبأنى  
هذا في مختلط جمل وزنه  
بالكلية لأن علامته بين  
علامتى الخاص فان استوت  
نسبته اليهما كان يكون  
ارتفاع الفضة أصبعا  
والذهب ثلثي أصبع والمختلط  
خمسة أسداس أصبع فهو  
نصفان وإن زاد على علامة  
الذهب بشعيرتين ونقص  
عن علامة الفضة بشعيرة  
فثلاثه فضة وثلاثه ذهب  
وبأن يضع فيه ستائة فضة  
واربع مائة ذهباً ويعلم  
ارتفاعها

الدافع عش (قوله أى النقيدين) الم قول المتن ويزكى فى المختل الأ قوله ولو لم يجعلوا إلى وليس وكذا فى  
النهاية لإاقوله مؤنة السبك على المالك (قوله وجهل عينه) أى غن الاكثر وهو الستائة قول المتن (زكى  
الاكثر) (فرع) لو ملك نصاباً نصفه يده وباقه مغصوب أو دين وجزل زكى الذى يده فى الحال لان  
الامكان أى إمكان الاداشرط لضمان لا لوجوب أى وجوب الادا لان الميسور لا يسطع بالمعسور ايعاب  
واسنى ونهاية ومعنى قال عش أى واما المغصوب والدين فان هل استخلاصه لكونه حالاً على مل باذلل  
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فغندرجوعه إلى يده ولو بعد مدة طويلة كما بأتى اه (قوله ذهباً وفضة) أى  
مقدراً كون الاكثر ذهباً وكونه فضة عبارة المختل وشروح المنهج والروض والنهاية زكى كملها بقرضه  
الاكثر اه (قوله فيزكى الخ) تقرير على مافى المتن (قوله ويحصل) أى التمييز بالتار (قوله عند  
تساوى اجزائه) أى بان يكون مافى كل جزء منهما قدر مافى غيره من ذلك سم وعش (قوله او بالماء)  
عطف على بالتار (قوله بان يضع الخ) أى بان يضع ماء فى فضة مثلاً ثم يضع فيه ألفاً معنى (قوله ثم ألفاً  
فضة الخ) أى ثم يخرج ألفاً ذهباً ثم يضع فيه ألفاً الخ معنى (قوله وهو أزيد ارتفاعاً الخ) أى لان الفضة  
أكثر حجماً من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله ثم يضع المختلط الخ) ولا شك انه يكتفى بوضع المختلط او لا  
ووسطاً أيضاً اسنى ونهاية ومعنى (قوله وبأنى هذا فى مختلط الخ) وكذا بأتى فى مشوشة ونحو نحاس لم يعلم  
هل خالصاً ما تثنان وغشاً مائة أو بالعكس شيخنا (قوله جمل وزنه بالكلية) أى كان المراد بذلك انه لم يعلم  
ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او متفاوتان مع العلم بان الجلة ألف فواضع وان كان المراد الجمل  
بالجلة أيضاً فهو مشكل سم (قوله كان يكون ارتفاع الفضة أصبعا الخ) أى قاله فضة الموازنة للذهب  
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً شيدى (فهو نصفان) باعتبار الوزن واعتبار الحجم فليحرر  
من شرح البهجة وماهاش نسخثامته سم وبأنى انقاساً يتبين به ان المراد الثاني (قوله فثلاثه فضة الخ)  
أى او بالعكس فبالعكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله وبأن يضع الخ) أى بان يضع فى الماء قدر المختلط  
منهما معا مرتين فى أحدهما الاكثر ذهباً والاقول فضة وفى الثانية بالعكس ويعلم فى كل منهما علامة ثم  
يضع المختلط فيلحق بماء وصل إليه قال الاسنوى ونقل فى الكفاية عن الامام وغيره طرقاً اخر بأتى ان يصامع  
الجهل بمقدار كل منهما وان يضع المختلط وهو ألف مثلاً فى ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب  
شيئاً بعد شىء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر  
وزن كل منهما فان كان الذهب الفاو مائتين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه  
النسبة اه والمراد انهما نصفان فى الحجم لا فى الوزن فيكون زنة الذهب ستائة وزنة الفضة اربع مائة لان  
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون الفا بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك ويأبى هانك إذا جعلت كلا

فليتأمل (قوله ان بين) قال فى شرح الروض انه عن ذلك المال (قوله ويحصل عند تساوى اجزائه) المراد كما  
هو ظاهر بتساوى اجزائه ان يكون مافى جزء من كل منهما من كل منهما مساو فى القدر لمافى الجزء الاخر منه (قوله  
جمل وزنه بالكلية) ان كان المراد بجمل وزنه بالكلية انه لم يعلم ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او  
متفاوتان مع العلم بان الجلة ألف فواضع وان كان المراد الجمل بالكلية أيضاً فهو مشكل لا لاتبه حيثئذ كون  
الموضوع من خالص كل ألفاً لم يعلم مناسبة ذلك القدر الا ناه ولا يتبعه أيضاً الجزم بأن علامة المختلط بين  
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين او نقصها عنهما (قوله فهو  
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر من شرح البهجة وماهاش نسخثامته  
(قوله وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) فى هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة  
الذهب انه لم يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يجاوزها لان الفضة أكبر جرماً من الذهب فالمختلط  
منها من الذهب أكبر جرماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتى الخاص وعبارة  
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا غبار عليها (فثلاثه فضة وثلاثه ذهب)

منها أربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة هو مائتان كان المجموع ألفاً مائة وعباب قال  
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستائة الخ ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجر الواحد من  
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب تحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان  
الاناء الفا وجان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة  
الفا إلا إذا كان فيه ستائة ذهاباً أربعائة فضة سم على البهجة وقوله مر وبيانه بها الخ وهذه الطرق  
كلها إذا وجد الاناء أما إذا فقد بقي قوى اعتبار ظنه وبضده التخمين في مسئلة المذنى والودى اه دميرى  
وسياتى في كلام الشارح مر ما يخالفه اى من انه إذا علم اصابتها لثوبه وجمل محله وجب غسل الجميع  
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ثمانمائة علنا الخ يعلم منه ان  
الفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفا وسياتى التصريح به لكن في كلام ابن  
الهائم ان جوهر الذهب كجوهر الفضة وثلاثة اسباعا ومن ثم كان المتقال درهما وثلاثة اسباع درهم  
والدرهم سبعة أعشار المتقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين  
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامة فيكون  
اكثره هو الاكثر بما اقرب لعلامته سم (قوله وإنما يجعلوا الماء معيارا في الربا) اى كان يكتبوا في  
المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر فيكون هذا  
قائما مقام الوزن سم (قوله لانه اضيق) اى لان المدار ثم على حقيقة المائلة والوزن بالماء لا يفيد هذا  
غاية ما يفيد الظن وهنا ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة يفيد ايعاب (قوله  
في السلم) عبارة تفي الايعاب قضاء الديون كالخوص في المكيلات اه (قوله وليس الخ) اى ولا يعتمد  
المالك في معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخر اجراء بنفسه وصدق فيه ان اخر عن علم نهاية مغنى وشرح  
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن  
الدميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والمغنى وإذا تعذر الا امتحان وعسر التمييز بان يفقد آلة  
السبك الخ اه (قوله ولو فقد آلة السبك الخ) أى ولم يجد سببا كالابا كثر من أجره المثل كما هو ظاهر  
اخذنا من نظائره ايعاب (قوله او احتاج فيه لزوم طويل) اى عرقلوا فيحتمل انه ما زاد على ثلاثة ايام ايعاب  
(قوله كذا نقله الخ) اى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) اى الراجعى (قوله ولا يبعد ان يجعل  
السبك الخ) معتمد عش قول المتن (من حلى) يضم اوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الباء واحد حلى  
بفتح الحاء وسكون اللام مغنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأواني ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها حرمه  
فليكن له انما يوزن ما تنادى درهم وقيمه ثلاثمائة وجب زكاة ما تين فقط فيخرج خمسة من نوعه لان نوع اخر  
دونه ولا من جنس اخر ولو اعلى او يكسره ويخرج خمسة اخرج ربع عشره مشاعا نهائية وباقى الشرح

قال في شرح الروض أرباعا العكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قد يقال لاحاجة الى العكس بل لو اقتصر  
على وضع ستائة فضة وأربعائة ذهاباً علم ثم وضع المشتبه فان وصل الى العلامة ذلك علم ان الاكثر الفضة  
ولا علم ان الاكثر الذهب وبحاجبان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدرهم  
بدون الصوغ فقد زيد بحلها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يباين ان يكون الاكثر من  
الاجزاء لجواز ان لا يصل لواحدة من العلامتين وحيث فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون اكثره  
هو الاكثر ما اقرب لعلامته وايضا فقد يكون ما اخذته الموضوع أو لا من الماء سببا لعدم وصوله لعلامة  
الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو اقرب اليه فجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى انه يصل لعلامة  
الاخر وان اكثره من جنس الاخر فليتامل (قوله وإنما يجعل الماء معيارا في الربا) اى كان يكتبوا في  
في المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا  
قائما مقام الوزن (قوله فقال لا يبعد الخ) قال في شرح العباب واجيب بان السبك يمكن تقديمه على وقت

ثم يعكس ثم يضع المشتبه  
ويلحق بما وصل اليه وإنما  
لم يجعلوا الماء معيارا في الربا  
لانه اضيق ولذا جعلوه  
معيارا في السلم وليس له  
الاعتداد على غلبة ظنه من  
غير تمييز لتعلق حق الغير  
به فلم يقبل ظنه فيه ومؤنة  
السبك على المالك ولو فقد  
آلة السبك أو احتاج فيه  
ازن طويل أجبر على  
تزكية الاكثر من كل  
منهما ولا يعذر في التأخير  
الى التمكن لان الزكاة  
فورية كذا نقله الراجعى  
عن الامام وتوقف فيه  
فقال ولا يبعد ان يجعل  
السبك أو ما في معناه من  
شروط الامكان (ويذكر  
الحرم) من النقد (من حلى  
وغیره)

ما يوافق زيادة (قوله بالجر) أى قوله ولا نظير في النهاية إلا قوله بل هو المولى ولومات وكذا في المغنى إلا قوله  
والاحاديث المولى ولومات (قوله بالجر) أى عطف على حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تنقيد  
المحرم حيث لا يحلى تفصيله الا بقوله فن المحرم الخ لان الغير حيث لا يشمل ايضا غير المحرم وغير المباح  
وليس مراداً سم (قوله وكذا المكروه الخ) أى نجيب فيه الزكاة ايضا نهاية (قوله كهيئة قضة الخ)  
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال انا فيه ضمة مكروهة سم على الهجاء وهى تفيد الكراهة فى  
الجميع لا على محل الضمة فقط ع ش قول المتن (لا المباح) ينفى أن يراد به الجائز الذى لم يرجع تركه فيشمل  
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل سم (قوله لانه معدا الخ) وصح عن ابن عمر انه كان يحلى بناته  
وجوار به بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وايعاب (قوله  
لا استعمال مباح) ولو اشترى انا لم يتخذ حلياً مباحاً لحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يكنه غيره فبقى  
حولا كذلك فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قال الاذرى لا لانه معدا لاستعمال مباح نهاية قال ع ش قوله  
واضطر الى استعماله الخ أو لا استعماله للشر به لم يضر أخبر من الثقة أنه لا يزيله الا هو واستسكه لاجله  
او اتخذه ابتداء لذلك فقوله في طهره أى مثلاً سم (قوله على أنها الخ) أى تلك الاحاديث و (قوله فيها)  
أى في تلك الافراد (قوله لزمه زكاته) كذا مر اه سم وكذا في الروض والعياب واقرهما شارحهما  
وفي النهاية والمغنى وشرح المنج وغيرهما (قوله لما يأتى) أى في المتن اتفا (قوله على مافى البحر) عبارة فى  
الاياب كما يجزم به فى الجواهر ونقله الاسنوى وغيره عن الرويانى ولولده احتمال وجهه فى إقامة لنية  
مورثه مقام نيته على الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذ دون هذه والاتخاذ مقرب  
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غير هذه والاتخاذ اه قال  
سم قوله هو الصوغ بتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ يتخلو عن غرابة لان الاتخاذ لا ينحصر  
فيه بل يصدق بالشر او الانهائى بل ذكر الجلال البلقنى فى حواشى الروضة فى مسئلة الاتخاذ مانصه وفى  
الاستدكار لدارمى فرض المسئلة فى الميراث والشراء الخ جعل مسئلة الميراث من صور الاتخاذ فتضاء عدم  
وجوب الزكاة فيها وإن لم يعلم ومضى حول فلعل مافى البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسئلة الاتخاذ اه  
وقد قدمنا ان مافى البحر اتفق المتأخرين على اعتاده فقوله فعل الخ المخالف لذلك الاتفاقى قوة خرق  
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك انه لا يتأتى اقتضاء الصوغ للاستعمال مع عدم العلم  
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة والمغنى والنهاية ولو حلى  
المساجد او الكعبة او قناديلها بذهب او فضة حرم لانها ليست فى معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف  
فهم بدعوا كل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجرير فينبى ذلك إلا ان جعل وفقاً على  
المسجد فلا ريبكى لعدم المالك المعين وظاهر كلام شيخنا ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه  
والافوق المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلى كما توهم فانه باطل كالوقف على زويق المسجد  
ونقشه لانه اضافة مال وفضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه به صرح  
الاذرى لقلاله عن العمرانى عن ابى اسحق اه وفى اليعاب ما يوافقه قال ع ش قوله لم ولا يجوز

الوجوب فلم يحسب من منه من شروط الامكان كما أن وضوء الرفاهية لما أمكن تقديمه على الوقت لم يجعل زمن  
فعله شرطاً في الزوم بل اعتبر فيه مضى زمن يسع فعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجر) أى عطف على  
حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تنقيد المحرم حيث لا يحلى تفصيله الا بقوله فن المحرم الخ ولان  
الغير حيث لا يشمل ايضا غير المحرم وغير المباح وليس مراداً (قوله فى المتن لا المباح) ينفى او يراد به الجائز  
الذى لم يرجع تركه فيشمل الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل (قوله لزمه زكاته) كذا مر (قوله  
ويجب الخ) فى شرح العباب وفارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذ دون هذه والاتخاذ مقرب  
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى (قوله هو الصوغ) بتأمل (قوله ولا صارف هنا اصلا)

بالجر لجماعاً وكذا المكروه  
كضبة قضية كبيرة لحاجة  
وصغيرة لونية (لا المباح فى  
الظاهر) لانه معدا لاستعمال  
مباح فأشبهه أمتعة الدار  
والاحاديث المقتضية  
لوجوب الزكاة وحرمة  
الاستعمال حتى على النساء  
جملها البيهقي وغيره على  
أن الحلى كان محرماً أول  
الاسلام على النساء على أنها  
أفراد خاصة فيحمل أن ذلك  
لا سرف فيها بل هو ظاهر  
من سياق بعض الاحاديث  
ولومات مورثه عن حلى  
مباح فضى عليه حول أو  
أكبر ولم يعلم به لزمه زكاته  
على مافى البحر لانه لم ينو  
امساكه لاستعمال مباح  
ورد بأن الموافق لما يأتى فى  
اتخاذ شوار بلا قصد عدم  
وجوبها وبجاب بما يأتى  
ان ثم صار قافياً هو الصوغ  
المقتضى للاستعمال غالباً  
ولا صارف هنا اصلاً ولا  
نظر لنية مورثه لانها انقطعت  
بالموت ولو حليت الكعبة

مثلاً بنقد حرم كتمليق غلى  
 فيها يتحصل منه شيء فان  
 وقف عليها فلا زكاة فيه  
 قطعاً لعدم المالك المدين  
 مع حرمة استعماله ونارح  
 الأذرعى في حجة وقفه مع  
 حرمة استعماله وبحجاب بان  
 القصد منه عينه لا وصفه  
 فصح وقفه نظراً لذلك وبه  
 يعلم أن المراد وقف عينه على  
 نحو مسجد احتاج إليها  
 لا للترتيب به أو وقفه على  
 تحليته به فباطل لانه  
 لا يتصور حله (ومن) النقد  
 الذهب أو الفضة (الحرم  
 الاناء) كيل ولو لامرأة الا  
 لجلالة عين توقف عليه وذكر  
 هنا ضرورة التقسيم وبيان  
 الزكاة فيه فلا تكرار  
 (والسوار) بكسر السين  
 أكثر من ضمها (والخخال)  
 بفتح الخاء وسائر حلى النساء  
 (لبس الرجل) بأن قصد  
 ذلك باتخاذها لمحرمان  
 بالقصد فاللبس أولى بذلك  
 لان فيه خنوة لا تليق  
 بشهادة الرجل بخلاف  
 اتخاذها للباس امرأة أو  
 صبي والخنى كرجل في حلى  
 النساء وكأمرأة في حلى  
 الرجال اخذ بالاسوا (فلو  
 اتخذ) الرجل (سواراً) بلا  
 قصد للباس أو غيره (أو  
 قصد اجار تملن له استعماله)  
 بلا كراهة (فلا زكاة)  
 فيه (في الأصح)

استعماله أى حيث خصل منه شيء بالعرض على التار والإفرو كغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد  
 أو مشهد عياب (قوله حرم) أى في زكى وروض وعباب (قوله كتمليق غلى) أى مثل تعليق قنديل و (قوله)  
 بان القصد منه) أى من الوقف عليها و (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال  
 و (قوله فصح وقفه) أى وقف المحلى كانا ونحوه و (قوله نظر بذلك) أى القصد العين كرى وقوله هو  
 الاستعمال ولعل الأربى هو التحلية (قوله فان وقف) أى نحو قنديل النقد أو الحلافة به أسنى وإعاب (قوله)  
 احتاج إليها الخ) يحتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعها وبها لاى صرفه لان  
 شرط الموقوفى الارتفاع به مع بقاء عينه فليتامل سم على حج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف  
 القنديل عليه ع ش عبارة السكرى قوله احتاج إليها أى احتاج المسجد إلى عين المحلى بنحو اجار تملن له لتحصيل  
 مصالحه وقوله تحليته به أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجار تملن له الخ فيه وقفه فان هذه الاجارة  
 فاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التبرع فيها و (قوله أى بالمحلى الخ) أى أو بالنقد نفسه (قوله فباطل)  
 أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاة ان علم فان لم يعلم كان من الأموال الضائعة التى امرها البيت  
 المال ع (قوله لا يتصور حله) قديم ع بان التحلية تشمل التضبيب وتصور اباحتها بلا كراهة كافى  
 تضبيب نحو جذعها وبه بضبة صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كما هو صريح ضيعه في التحلية لغير  
 حاجة (قوله كيل) الى قوله ذكر في المعنى وإلى المتن فى النهاية (قوله كيل الخ) وما اتخذ المرامنة تصاور  
 الذهب والفضة حرام تحجب فيه الزكاة نهاية وإعاب قال ع ش أى حيث كان على صورة حيوان يعيش  
 بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذهم واستعماله ولكن ينبغي أن يكون  
 مكروهاً فيجب كانه كأمري الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله إلا لجلالة عين النع) أى فهو مباح للضرورة  
 ويجب كسره بعد ذلك بالمال ما يبيع للضرورة بقدر ما يشين ولو قبل يجوز انماسا كالاختلاط و  
 الاحتياج اليه بعد لم يعد لانه يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء فإبراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقم  
 غيره مقامه نهاية قال ع ش أى اذا قام غيره مقامه لم يجوز أن كان المذهب اصاح اه (قوله وذكر كنهنا)  
 أى الاناء مع بيان حرمة ما والكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة في النهاية والمعنى  
 (قوله) وكأمرأة في حلى الرجال) أى كالة الحرب الحلافة سم (قوله بالاسوا) أى الا حوط معنى قول  
 المتن (فلو اتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً لو اتخذ لاستعمال محرم فاستعمله في المباح وقت وجبت فيه  
 الزكاة وإن عكس في الوجوب احتيالات اوجهها نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد  
 محرم ابتداء حوالاً من وقته لو اتخذها لموجب قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم وباقى في الشرح  
 ما يوافقه (قوله بلا كراهة) احتزبه عن المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة سم (قوله)

لانه في الاولى بالصياغة بطل  
 تيموه للاخراج للمحق له  
 بالناميات اذ القصد بها  
 الاستعمال غالبا مع انضامها  
 اليه غالبا لاترد السبائك  
 وفي الثانية يشبه ما مر في  
 الماوشى العوامل وقضية  
 كلامهم انه لا فرق بين ان  
 ينوى بذلك التجارة وان  
 لا ويحتشد فيشكل عليه  
 ما ياتي ليمين استجار رضا  
 ليؤجرها بقصد التجارة الا  
 ان يفرق بما ياتي ان التجارة  
 في النقد ضعيفة نادرة فلم  
 يؤثر قصداه مع وجود  
 صورة الحلي الجائز المنافي  
 لها وخرج بقوله بلا قصد  
 ما اذا قصد اتخاذه كنزا  
 فيزكي وان لم يحرم الاتخاذ  
 في غير الاناء ولو قصد مباحا  
 ثم غيره لحرم او عكسه تغير  
 الحكم ولو قصد اعارته  
 لمن له استعماله لم يجب  
 جزما (وكذا لو انكسر  
 الحلي المباح فعليه (وقد  
 اصلحه) فلا زكاة فيه في  
 الاصح وان دام احوالا  
 لدوام صورة الحلي مع  
 قصد اصلاحه هذا ان  
 توقف استعماله على  
 الاصلاح بنحو لحام ولم  
 يحتاج لصوغ جديد فان لم  
 يتوقف عليه فلا اثر للكسر  
 قطعاً وان احتاج لصوغ  
 جديد معنى حول بعد فعله  
 بتكسره زكي قطعاً وانفقد  
 الحول من حين الكسر  
 وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى) هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله او قصد الخ ع (قوله اذ القصد بها) اي  
 بالصياغة (قوله بذلك) اي الاجارة (قوله المنافي لها) اي للتجارة (قوله وخرج) الى المتن في النهاية  
 والمغنى (قوله بقوله بلا قصد) اي الى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذه كنزا) اي بان اتخذه ليدخره ولا  
 يستعمله لاي محرم ولا في غيره كماله ادخره ليعلمه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل  
 والمراغش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال  
 الموجب لزكاة بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول من حين قصدوه وكما غير الى المسقطها  
 بان قصد به استعمالا محرما او مكروها ثم غير قصد الى مباح انقطع الحول اه (قوله لمن له استعماله) اي  
 بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كما في اصل الروضة في النهاية والمغنى والاياب وشرحي المنهج والروض  
 الا قوله ومضى حول بعد فعله (قوله فعليه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند  
 عليه بانكساره ثم قال او شمل كلامه ما لم يعلم بانكساره لا بعد حول او اكثر فقصد اصلاحه فانه لا زكاة  
 فيه ايضا كما في الوسيط لان القصد بين ان كان مرصداً فهو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام  
 وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سمى قوله الى الاسنى فالظاهر  
 الخ يؤيداهو يعينه قول الروض بعد وكما قصد الموجب لمبتدأ الحول وكما غيره الى المسقط انقطع  
 انتهى اه (قوله فلا زكاة فيه الخ) اي وان كان عليه بذلك بعد احوال كما نقله شيخ الاسلام في شرحي  
 الهمج والروض والرملي في نهايته والشارح في الايباب وغيرهم اه كرده على بافضل اي خلافا لما  
 يفيد صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد فعله) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل فعله لكن لم  
 يذكر هذا التقييد في شرح الروض ولا في العباب وعبارة وان احتاج للاصلاح بسببك صوغ عاذا زكيا  
 وحوله من انكساره وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره سمى اقول وبصرح بذلك المفهوم قول  
 باعشن في شرح بافضل ما نصه اي فان لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلقا اه اي سواء احتاج اصلاحه الى  
 سبك صوغ ام لا وباتي عن الكردى على بافضل مثله (قوله زكي قطعاً) اي وان قصد صوغه كما صرح  
 به شرح الروض سمى (قوله ما اذا قصد الخ) قوله وكذا ان لم يقصد الخ مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) اي الصياغة الاستعمال اي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى  
 اتاه لينتخذه حلياً مباحاً فحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حولاً كذلك فهل تلزمه  
 زكاته الا قرب كما قاله الاذرعى لانه معد لاستعمال مباح شرحه (قوله في المتن وقصد اصلاحه) قال في  
 شرح الروض عند فعله بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريره انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام او اكثر  
 فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين ان كان مرصداً له وبصرح في الوسيط فهو علم انكساره ولم  
 يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه  
 ويؤيد اوبعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه (قوله ومضى حول بعد فعله) مفهومه عدم  
 الوجوب فيما مضى قبل فعله لكن لم يذكر هذا التقييد في شرح الروض ولا في العباب وعبارة وان  
 احتاج للاصلاح بسببك صوغ عاذا زكيا وحوله من انكساره وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره  
 وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لا زكاة فيه وان دارت عليه احوال ان قصد عند  
 عليه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريره انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام  
 او اكثر فقصد اصلاحه لا زكاة ايضا لان القصد بين ان كان مرصداً له وبصرح في الوسيط فهو علم  
 انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب  
 في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيد قول الروض بعد وكما قصد الموجب اي كان قصد بالحلي  
 استعمالا محرما او مكروها ابتداء الحول وكما غيره الى المسقط اي كان غير قصد الاستعمال المحرم والمكروه  
 الى المباح انقطع الى احوال (قوله زكي قطعاً) اي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والا فلا زكاة كما مر في الشرح انما (قوله ما اذا قصد كثره الخ) اي ولو مع قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) اي كالدرهم اسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد شيئا) اي وقد علم بانكساره والا فلا زكاة مطلقا كما مر على بافضل (قوله وبغير الخ) عبارة المفتى وشيخنا تنبيه حيث اوجبنا الزكاة في الحلي واختلفت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف المحرم لعينه كالالاواني فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلي ووزنه ما تبادرهم وقيمته ثلثا تخير بين ان يخرج ربع عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير جنسه ويقر ثمنه على المستحقة او يخرج خمسة صوغاى كخاتم قيمتها سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره ليه على منه خمسة مكسرة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقة من اوكاله انا كذا كذا تخير بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشرة مشاعا او يوافي الاسنى في الاول وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف نقدا و اعتمد عشر والكردى وفى العباب مثل ما مر عن المفتى وقال الشارح فى شرحه واهم كلامه انه اذا خرج خمسة دراهم جيدة تساوى لجودة سبعمائة او لثلاثة سبعة دراهم او نصف الممجزولين كذا كافى المجموع لانه بقدر الواجب عليه وقيمته وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصف لانه ربابا على ان الفقهاء ما سكر اقدر الفرض اهـ (قوله فيما صنعته محرمة) اي كالاناء والحلى الذى لا يحل لاحد كرى (قوله وقبما صنعتته مباحة) اي كمكثوز ومكسور لم ينو اصلاحه عياب عبارة الكرى اي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اهـ (تمت) قال فى المجموع عن الاصحاب كل حلى حرم على الفقيرين كانا النقد يحل كسره ولا ضمان فيه بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعته اتفاقا لا مكان الانتفاع به عياب واسنى ومعنى قول المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنى كما ترى فقوله جواز نحو الاصبع واليد والاثنتين للراة ويدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بمنحصة للراة والزينة غير متممة فى حق المرأة بل هى مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد ثقل صحيح صريح بخلافه لكن خالفه فى ذلك سم ومال عرش ايضا الى الجواز كما بان لكن نقل البجيرمى عن جمع خلافة عبارته وقضيته اي الاقتصار على الرجل والخنى ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع من ذهب او فضة وينبغى التحريم زيادى وحفى وتليوى وبرماوى اهـ ووافقهم الشيخ باعثن فقال ويحرم على رجل واثني اصبع من ذهب وفضة اهـ (قوله والخنى) الى قول المتن ويحل فى النهاية الاقوله فاطلاق الى وبحت وقوله والتطريف بالحري وكذا فى المفتى الاقوله ويؤخذ الى وبحت (قوله والخنى) اي ولو انضج بالاثوة قد مضى حول او كثر فينبغى وجوب الزكاة لانه فى مدة الخنوة ممنوع من الاستعمال فاشبهه الاوانى اذا اتخذت على وجه محرم عرش (قوله الا ان صدق الخ) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اهـ وعبارة شرح ممران الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنجي كاقوله فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وقبه نظر ان ثبت اهـ سم قال عرش قوله مروفه نظر معتموده وجه انه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدق فان صداه يمنع صفة الذهب عنه اهـ (قوله بحيث لا يبين) اي فلا حرمه لكن ينبغى كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على وجه لا يوجد الا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن والا فلا عرش (قوله واغشى) ربما يفهم تعبيره بالتشبه انه لو غطى بنحو طين او خرقة حل وعليه فهو كالحرير لكنهم لم يشيروا لذلك باعثن اقول ينبغى

ما اذا قصد كثره او جمعه نحو تبر ليزكى قطعا وكذا ان لم يقصد شيئا كما فى اصل الروضة والشرح الصغير لانه الآن غير معد للاستعمال وصحح فى الكبير فى موضع عدم وجوبها وصوبه بالاسنوى ويحتمل فيما صنعته محرمة وزنه دون قيمته الواردة بسبب الصناعة لانها مستحقة الازالة فلا احترام لها وقبما صنعتته مباحة كالاها لتعلق الزكاة بعينه الغير المحترمة فوجب اعتبارها بهيئتها الموجودة حيثئذ (ويحرم على الرجل) والخنى (حلى الذهب) ولو فى الحرب للخبر الصحيح الا ان صدق بحيث لا يبين كانه فى المجموع عن جمع واقرهم ويوجه بزوال الخيل لا غنى حيثئذ نظير ما مر فى اثناء صدق واغشى

ويحرم على الرجل الخ هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنى كما ترى فقوله جواز نحو الاصبع واليد والاثنتين للراة ويدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بمنحصة للراة والزينة غير متممة فى حق المرأة بل هى مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد ثقل صحيح صريح بخلافه لكن خالفه فى ذلك (قوله الا ان صدق) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اهـ وممران الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنجي كاقوله فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وقبه



(لا الانف) لمن زال أنفه  
 وإن أمكن من فضة لأنه  
 لا يصدا غالبا ولا يفسد  
 المنبت ولما صح أنه عليه السلام  
 أمر به من جعله فضة فأنشأ  
 عليه (والانملة) بتثنية أوله  
 وثالثه فهي تسع أقصصها  
 وأشهرها فتع ثم ضم  
 (والسن) وإن تعدد فأولى  
 شذها به عند تحركها وذلك  
 قياسا على الانف وكل ما جاز  
 له بالذهب فهو بالفضة  
 أجوز (لا الأصبع) أو  
 اليدبل وأكثر من أنملة  
 من أصبع فلا يجوز من  
 ذهب وكذا فضة لأنها لا  
 تعمل فتتحمض لازية  
 بخلاف الانملة وأخذ منه  
 الأذرعى أن ماتحتها وكان  
 أشل امتنت ويؤخذ منه  
 ان الزائدة ان علمت حلت  
 وإلا فلا فاطلاق الزركشى  
 المنع فيها ليس بصحيح  
 وبمحت الغزى إلحاق أنملة  
 سفلى بالأصبع لأنها لا  
 تتحرك (وبمحم سن)  
 الخاتم) من ذهب وهو  
 ما يستمسك به فسه (على  
 الصحيح) لعموم أدلة  
 التحريم وفارق ما مر في  
 الضبة والتطريف بالحرير  
 بأن الخاتم ألزم للشخص  
 من الانام واستعماله أديم  
 (ويحل له) أى الرجل (من)

ما ذكره من الافهام تقديم التشبيه بكونها بنحو نحاس عبارة شرح الفصل اما انما الذهب والفضة إذا غشى  
 بنحاس أو نحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول المتن (لا الانف والانملة والسن) أى فيجوز له اتخاذ ذلك  
 من الذهب ولا زكاة فيه وان أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردى نهاية ومعنى واياه قال عرش  
 ويؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذ لانه لو كان مكره والواجب فيه كما تقدم في الضبة وينبى ان مثل  
 الانف العين إذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غالبا) أى إذا كان خالصا نهاية  
 ومعنى قول المتن (والانملة) أى ولو لكل أصبع والأنامل أطراف الأصابع وفى كل أصبع غير الاهاهم  
 ثلاث انامل نهاية ومعنى واياه واسن وهما صدر عرقى دخول أنملة الاهاهم فاقى حاشية شيخنا على الغزى عما  
 نصه ولو قطعت املتته جاز اتخاذها من الذهب ولو اكل أصبع ما عدا الاهاهم اه لعله من تحريف الناسخ  
 اوسبق فلم نشأ من انتقال نظره عن الجملة الاولى الى الجملة الثانية المشتملة على الاستثناء فى كلامهم المذكور  
 فليراجع (قوله) الفصحى واشهرها الخ قال الدميرى اصحها المنع حمزتها وميمها لم يحك الجوهري غيرها اه  
 عبارة المختار الانملة يفتح الحمزة والميم ايضا وقد يضم اولها وما مضى الميم فلا عرف أعداد ذكره غير المطرزي  
 فى المغرب انتهى اه عرش (قوله) وان تعدد أى بل وان كان بدلا لجميع الاسنان عرش (قوله) وذلك  
 أى جواز اتخاذ الانملة والسن من الذهب (قوله) اجوز أى اولى نهاية ومعنى قول المتن (لا الأصبع) أى  
 ولو للراة مر اه سم على المنع اقول ولو قيل يجوز اه لازلة التشويه به يدها بقصد الاصبع وحصول  
 الزينة لم يبعد عرش وتقدم عن سم ما يوافقه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله) واخذ منه أى من التعليل  
 (قوله) ويؤخذ منه أى من التعليل أو من كلام الأذرعى (قوله) حلت أى الانملة من ذهب مثلا فوقها  
 (فرع) لو اتخذ للزركشى نحو انملة وانف فهل يدخل فى بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق  
 حيثن ذهب او لا لربا وبوجه ان يقال ان التبع ذلك بحيث صار يحنى من نزع غديره صار كالجزء منه  
 فيدخل فى بيعه ويصح بيعه حيثن بالذهب لانه منه حصص للتبعية غير مصادا بالنسبة لمنفعة الرقيق بخلاف  
 الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لان الذهب المصفحة به بئى بقصد فصله  
 عنها بخلاف ما هنا (فرع) آخر حكم ما اتصل بالرقيق بما ذكر الطهارة انه ان صار بحيث يحنى من نزع  
 محذور تبعية كنى غسله ولم يجب ايصال المامالى ماتحت من البدن ولا التيم عما تحتها ولا لحكمه حكم الجيرة  
 هكذا ينبغي سم (فيها) أى فى الانملة الزائدة (قوله) وبمحت الخ اعتمدته النهاية ومعنى (قوله) إلحاق انملة سفلى  
 الخ) أى بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ انملة بدل السفلى من انامل الاصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك كما لا يجوز  
 اتخاذ الاصبع لذلك ومنل الانملة السفلى الانملة الوسطى لوجود دعة لمنع الانملتين فيها عرش قول المتن (وبمحرم  
 سن الخاتم) أى اتخاذ استعماله على الرجل معنى ونهاية قال عرش وبمحرم عليه ايضا لبس الدماغ والسوار  
 والطوق خلافا للغزالي اه دميرى والدماغ يضم الدال واللام عرش (قوله) وفارق الخ) عبارة النهاية  
 وسواء فى ذلك قبله وكثيره يفارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعى بان الخاتم الخ زاد المضى نعم ان  
 صدق بحيث لا يتبين جاز استعماله ثقلة فى المجموع واوجب عن قول القاضى بان الذهب لا يصدا بان منه نوعا  
 يصدا وهو ما يخاطه غيره اه (قوله) أى الرجل) الى قوله ويجوز فى المضى والى قوله وبه يعلم فى النهاية  
 (قوله) أى الرجل) ومثله الخشى بل اولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل الرجل الخاتم فى رجله فيه فظار  
 اه وقد يقال تضية قولهم الاصل فى الفضة التحريم الا ما صح الاذن فيه عدم حله والله اعلم قول المتن (من)

نظر شرح مر (قوله لا الانف) عبارة العياض لا كتدبل ميان أنف وأنملة ولو من كل الاصابع وأستأن  
 او اشدها ان ثقلة وان لا تركى وان أمكن نزع اه وقوله ولا تركى قال فى شرحه أى كل من هذه  
 المذكورات يحل استعمالها فى كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزع اه قال فى شرحه كما ذكره الصيمرى  
 والماوردى وافرهما القمولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله) حلت أى الانملة من ذهب مثلا  
 فوقها (قوله) وفارق ما مر فى الضبة) أى على رأى الرافعى شرح مر (قوله) فى المتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

الفضة الخاتم) إجماعا بل يسن ولو في اليسار لكنه في اليمن أفضل لأنه الأكثر في الأحاديث وكرهه صار شعار الروافض لاثاره ويجوز به  
منه ومن غير ودونه وبه يعلم خل (٢٧٦) الحلقة إذ غابتا إنا عاتم بلاقص ويتردد النظر في قطعة فضة بنقش عليها تم تتخذ ليختم بها هل

الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن السكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا  
الزبدي أنه رجع واعتمد الجواز فنه اخذ عش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي  
خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمن أفضل نهاية (قوله لأنه الأكثر الخ) ولا نه زينة واليمن أشرف  
نهاية (قوله وكرهه الخ) أي اللبس في اليمن مغني (قوله لاثاره) أي لأن السنة لا تترك موافقة بقص أهل  
البدعة لثابتها إيعاب (قوله ويجوز بقص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيها أي الخنصرين معا بقص  
وبدونه ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه أه قال عش أي في النقش لكن  
يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة التجسس كان لبسه في اليسار واستنجدى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء  
إليه أه عبارة شرح الباب ولا يكره نقشه باسم نفسه أو كلمة حكمة أو باسم الله تعالى أو اسم رسوله صلى  
الله عليه وسلم ولا يكره الختم بنحو رصاص وحديد ونحاس أه (قوله وخيئتد فالوجه الحل هنا) فيه  
نظروا بتجه الحرمة لأنها الأصل في استعمال الفضة سم وشيخنا عبارة عش وبعبارة شيخنا الزبدي  
وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة بنقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وببحث بعضهم الجواز  
انتهت أه (قوله ويسن جعل فضه الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله ولا يكره الخ) كذا في الإيعاب والمغني  
(قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله للبراءة) أي الخلية المزوجة إيعاب (قوله وظاهره جواز اتخاذ  
لا اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتناؤه فيما أفاده شيخنا من إنا جاز ما لم يؤد إلى السرف مغني  
عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا وإيسافا لضابط فيه أن لا يعد اسرافا ولا غير الشيخان بما مرأى بالخاتم  
لأنها يتكفلان في الحلي الذي لا يجب فيه الزكاة أما إذا اتخذوا خاتم لبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب  
فيها الزكاة ولو جوبها في الحلي المكروه أه قال عش قوله مرد ويجوز تعدده الخ ظاهره ولو كثرت وخرجت  
عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله مرد فتجب فيها الزكاة في خلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد  
واحد سم عن مرد ولو جوبها الخ قضيتها أن التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه  
لأحرام عش أقول هذا الذي ذكره آخر من التقليد بعد عادة مثاله هو الظاهر دون ما ذكره أولا ومن التعميم  
ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فن لا يليق به تعدد اللبس كليسا اثنين يحرم وقال  
شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادة أمثاله قدر أو عددا وحلا ولو اتخذوا خاتم لبس الواحد بعد  
الواحد جاز فإن لبسها ما جاز ما لم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخنصر جاز مع الكراهة أه (قوله لكن  
صوب الاسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغني وغيرهما اعتناؤه لكن بشرط أن لا يكون فيه اسراف (قوله  
والذي يتجه اعتناؤه الخ) قال مرد ما حاصله أنه يجوز لبسا واتخاذا متعددا ومتعددا لكن تعدده لبسا مكروه  
كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في بد أو يدين  
(قوله والوجه) أي وقال المغني والإيعاب ومرد (قوله الأول) أي الكراهة (قوله وزعم أنه) أي الختم

في رجله فيه نظر (قوله وخيئتد فالوجه الحل هنا) فيه نظر وبتجه الحرمة لأنها الأصل في استعمال الفضة  
ويلازم حل استعمال حبل الفضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله والفي الخاتم للجنس ليعصدق الخ) فالاعتد  
ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينة له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه  
كان اسرافا كما قالوه في الخلخال للبراءة على ما تقره فالوجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده  
اتخاذا أو إيسافا لضابط فيه أيضا أنه لا يعد اسرافا فخرج مرد وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس  
فن لا يليق به تعدد اللبس كليسا اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقتضيه من مقال وان كان أكثر من عرف  
اللباس لظاهر قوله في الحديث وتبلغه مقالا ولو اعتبر عرف اللابس مطلقا لم اتنازع ما زاد على الجبة أن  
زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتناؤه كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

تحل لأنها لا تسمى إنا فلا  
يحرم اتخاذها وتحرم لأنها  
تسمى إنا لخبر الختم وصر  
أخر الأواني أن ما كان على  
هيئة الإناء حرم سواء كان  
يستعمل في البدن أم لا  
ومالم يكن كذلك فإن كان  
الاستعمال يتعلق بالبدن  
حرم وإلا فلا وحيئتد  
فالوجه الحل هنا ويسن  
جعل فضه ما يلي كفه للاتباع  
ولا يكره لبسه للبراءة قال  
في الخاتم للجنس فيصدق  
بقوله في الروضة وأصلها  
لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة  
ليلبس الواحد منها بعد  
الواحد جاز وظاهره جواز  
الاتخاذ لا اللبس واعتناؤه  
المحب الطبري لكن صوب  
الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين  
وأكثر ليلبسها كلها معا  
ونقله عن الدارمي وغيره  
ومنع الصيدلاني أن يتخذ  
في كل يد زوجا وقضيته حل  
زوج بيد فرد بأخرى وبه  
صرح الخوارزمي والذي  
يتجه اعتناؤه كلام الروضة  
الظاهر في حرمة التعدد  
مطلقا لأن الأصل في الفضة  
التحريم على الرجل إلا  
ما صبح الإذن فيه ولم يصح  
في الأكثر من الواحد ثم  
وأبت المحب علل بذلك وهو  
ظاهر جلي على أن التعدد  
صار شعار اللحماق والنساء

فليحرم من هذه الجملة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجها في جواز زه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت  
القول صرح بالكره وسببه إليها في شرح مسلم والأدعي صوب التحريم والأوجه الأول وزعم أنه من مصوصيات النساء ممنوع

في غير الخنصر (قوله) الكلام الخ) أى في تعدد الخاتم اتخاذا لبساق وقت واحد وعمله (قوله) بجل ذلك أى  
تعدد الخاتم وكوبه في غير الخنصر (قوله) لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة  
بلبسها في بدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في بدن فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول  
الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط البدو واحدة (قوله) قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى  
وغيرهما اعتادة (قوله) والإحرام ما حصل به الأسراف) هل ما حصل به الأسراف ما عدا الأول إذا رتب  
وأحدهما إذا لم يرب سم أقول الأسراف فيكون بما فوق الثلاثة مثلا فليكن المحرم في المرب حينئذ  
ما عدا الثلاثة الأول وفي اللعبة ما عدا إلى ثلاثة اختارها (قوله) فانا طوه بالعرف) أى عرف تلك البلدة وعادة  
أمثاله فيها فاخرج عن ذلك كأن أسرافا كما قاله في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله) فالعبرة  
أى في زنته نهاية (قوله) فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كاسرافا (قوله) ويحل) أى لا رجل مغنى (قوله)  
أى تخمية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جاز جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يرد  
حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كوسم عبارة الكردى  
وغلافه كموه وفى باعثن ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تخمية آلات الحرب بما ثبت أن قيمته سيفه صلى  
الله عليه وسلم ونعله كانا من فضة صريح في جواز تخمية القعدو الكلام حيث لاسرف كتمتع القعد بالتخمية  
والإحرام وفى غير الخارج عن حد نحو السيف أما الخارج عنه غير أم جز ما لكن أجازوه أو حنيفة بشرط كون  
بعضه في حد نحو التنيف فليقلده من ابتلى به أو قول المتن (والمطقة) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفى  
الديميرى بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من لفظة وجبت الزكاة قطعا لأنه غير  
معدلا لستعمال مباح عش عبارة لا يمداب ومحل حل التخمية لأن لم يسرف فلو حلى منطقة حتى ثقلت وشق  
غلبه لبسها حرم كذا قيل ويظهر أن المدار على السرف عرفا وأن لم تثقل الآلة المحلاة ولا شق حلها (قوله)

مطلقا قال الحاصل أنه يجوز لبسوا واتخاذا متحدا أو متعددا لكن تعدده مكره وكلبه في غير الخنصر فوجب الزكاة  
فهما م منه ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه أيضا أن لا يعد أسرافا قال ابن العباد إنما عجز  
الشيخان بامر لانها يمكنان في الحل الذى لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه شرح مر وفى  
كلام ابن العباد هذا الإشارة إلى وجوب الزكاة لبس المتعدو بيبى ما لو اتخذ المتعدد لبس الواحد بعد الواحد  
هل يكره لأنه قد يجزى إلى المكروه الذى هو لبس المتعدد كما أفهمه كلام ابن العباد هذا فوجب الزكاة حينئذ أيضا  
أو لا إذا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى إليه الأثرى لجواز اتخاذ الحرير وأن كان قد يجزى لبسه المحرم  
فيه نظر وما لم يرد لعدم الكراهة (قوله) لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة  
بلبسهما في بدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في بدن فيه نظر (قوله) والإحرام ما حصل به الأسراف) هل ما  
حصل به الأسراف ما عدا الأول إذا رتب في الأخذ أحدهما إذا لم يرب (قوله) فالعبرة بعرف أمثال  
اللابس) كذا مر (فرع) لو اتخذ الرقيق نحو أمثلة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول  
هل يصح بيع ذلك الرقيق حينئذ يذهب ولا لال باو يتجه أن يقال أن التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزع  
محذور تيمم صار كالجزمة فهل يدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لأنه متضمن للبيعة غير بالنسبة  
للمنفعة الرقيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لأن الذهب  
المصفحة به يتأق ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما اتصل بالرقيق بما ذكر في الطهارة  
أنه إن صار بحيث يخشى من نزع محذور تيمم كنى غسله ولم يجب إيصال الماء إلى ما تحت من البدن ولا التيمم  
عما تحته وإلا حكمه حكم الجبيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) إذا أوجبنا الزكاة فيما إذا اتخذ خواتم  
لبس المتعدد منها لكرامة ذلك فهل المراد وجوبها في الجميع أو فيما عدا واحدا بأن يختار واحدا لعدم  
الوجوب أن اتخذ ما عدا الأول فيه نظر (قوله) أى تخمية) قضيته أن الكلام في الفعل وأن جاز جاز  
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يرد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا (قوله) فى المتن كالسيف

والكلام في الرجل فقد  
صرح الرافعى في الودعية  
بجل ذلك للمرأة وإذا  
جوزنا اثنين فأكثر دفعة  
وجبت فيها الزكاة  
لكرهتها كما قاله ابن العباد  
قال غيره ومحل جواز  
التعدد على القول به حيث  
لم يعد أسرافا وإلا حرم  
ما حصل به الأسراف  
وصوب الأذرى ما  
اقتضاه كلام ابن الرفعة من  
وجوب نقصه عن مقال  
للنهي عن اتخاذ مقالا  
وسنده حسن وأن ضعفه  
المصنف وغيره ولم يبالوا  
بتصحيح ابن حبان له  
وخالفه غيره فانا طوه  
بالعرف ونقله بعضهم  
عن الخوارزمى وغيره  
وعليه فالعبرة بعرف أمثال  
اللابس فيما يظهر (و)  
يحل من الفضة (حلية)  
أى تخمية (آلات الحرب)  
للجهاد أو المراد للجهاد  
كالمرتزق (كالسيف  
والرمح والمنطقة)

بكر الميم وهي ما يشهد بها الوسطواطراف السهام والدرغ والخودرة والرس والحف وسكين الحرب دون سكين المينة والمقلدة لان في ذلك إرهابا بالكفار ولا يجوز بذهب الزيادة (٣٧٨) الاسراف والخيلاء وخبر أن سيفه عليه السلام يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل أنه توبة

يسير بغير فعله عليه السلام قبل ملكه وواقع الاحوال الفعلة تنسقط بمن هذا علي ان تحين الترمذى لمعارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عبثها فارتقت الفوية السابق اول الكتاب انه حرام لسكن قضية كلام بعضهم جواز الفوية هنا حصل منه شيء اولاً على خلاف مامر في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج واللجام) وكل ما على الدابة كبنها (في الاصح) كالآنية اما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كما ارتضاه جمع تبعاً للروايات لكن قضية كلام الاكثرين انه لافرق ويوجه بانها تسمى الحرب وإن كانت عند من لا يجارب ولان اغاظة الكفار ولو من بدار تاحاصلة مطلقاً وبه يفرق بين هذا وحرمة فتية كلب الصيد على من لم يصطد به (وليس للرأفة ولا للخنثى حيلة) آله الحرب) مطلقاً لانه يشبه بالرجال وهو حرام

كده وجواز قتالها بسلح الرجال لما فيه من المصلحة نعم ان كان على لم يجز لها استعماله الا عند الضرورة بان تعين القتال ويوجه عليها ولم يجد غيره فعمل انه لا يحل استعمال المحلى لان ما كان تحليته كذا قيل بقياس مامر في الآية المموهة مالا يتحصل من تحليته شيء على التاخير يجوز استعماله مطلقاً ويؤخذ من ادليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي او المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وإن الحق به في المحلى

(ولها) وللصبي والمجنون (لبس انواع حلي الذهب والفضة) كطوق وخاتم وسوار وخلخال ونعل ودرهم ودنانير معراة اى لها عرى تجعل فى القلادة قطعاً او منقوبة على الاصح فى المجموع لدخولها فى اسم الحلى وبه رد الاسنوى وغيره ما فى الروضة وغيرها من التحريم بل زعم الاسنوى انه غلط لكنه غلط فيه بما يؤيد غلطه قوله يجب زكاتها لبقاء نقدتها لانها لم تخرج بالثقب عنها اه والوجه انه لا زكاة فيها لما تقرر انها من جملة الحلى الا ان قيل بكرهتها وهو التماس لقوة الخلاف فى تحريمها لكن صرح الاسنوى بقاء الروبانى واقره بعددها وحيث قد فو قائل بوجوب زكاتها مع عدم حرمتها ولا كراهتها وهو كلام لا يعقل كما قاله الزركشى وقول الاذرى النعل اولى بالمنع من خلخال وزنه ما تاتى من مردود ويوجه بان الكلام فى نعل لا يعد مثله سرف فى جنسه وبه فارق الخلخال وكناج كما صرح به فى المجموع وينبى أن ما وقع فى حله لها خلاف قوى بكرة لبسه لها لانهم نزلوا الخلاف فى الوجوب او التحريم منزلة النهى كما فى غسل الجمعة وما كره هنا

ووجه الخ أى ذلك المأخوذ (قوله بان فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلي الفرقين) اى ان لا حرمة على وليهما فى الباسهما حلى الرجل والمرأة (قوله للصبي) اى قوله او منقوبة فى الثبابة والغنى (قوله للصبي والمجنون) وفائدة انه لما ذاك انه لا حرمة على وليهما فى الباسهما ما ذكر رسم (قوله ودنانير معراة) اى فلا زكاة فيها بقومنى وعباب (قوله اى لها عرى الخ) عبارة البجيرى والمرأة هى التى تجعل لها عيون ينظم فيها سائر كانت العيون منها او من غير هار لو من حرير قاله الحلى وقيد به بعضهم بكون العيون منها او من نحو نحاس وهو المعتمد اه ومال عرش أيضاً الى التقييد المذكور كما بانى (قوله تجعل فى القلادة) القلادة كناية عن دنانير ودرهم كثيرة تنظم فى خطير موضع فى رقبته المرأة البجيرى (قوله قطعاً) اى اتفاقاً (قوله او منقوبة الخ) وقافاً لشرعى الروض والمنهج وخلافاً للثبابة والغنى (قوله لدخولها الخ) هذا التعليل فى غابة الظهور لم يذكر واعلة التحريم الذى فى الروضة وغيره حتى تأمل فيها (قوله وبه) اى بما فى المجموع (قوله غلى ما فى الروضة الخ) اعتمدته الثبابة والغنى عبارة ما لو تاملت قدلت درهم أو دنانير منقوبة بان جعلتها فى قلادتهما زكتهما بناء على تحريمهما وهو المعتمد كما فى الروضة وما فى المجموع وفى باب اللباس من حكمه عدل على المرأة لا محذور فى ذلك عن جهة النقد الى جهة اخرى بخلاف غيرها اه قال عرش قوله مر محمول على المرأة قوهى التى يجعل لها عروة من ذهب او فضة ويعلق بها فى خطب كالسبعة وإطلاق العروة وشمل ما لو كانت من حرير او نحوه فيه نظر اه عبارة شيخنا وكذا ما علق من التقيد على النساء والصفاء فى القلادير والرافع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والا فلا حرمة كأن نصفها المعروف اه وقوله من غير جنسها الخ فبقوة مخالفة لصرح ما مر عن عرش والبجيرى ولا إطلاق ما مر عن الثبابة والغنى (قوله من التحريم) اى للمنقوبة اعتمده مر اه سم (قوله انه الخ) اى ما فى الروضة الخ (قوله وما يؤيد باخ) محل تأمل (قوله غلطه قوله الخ) مفعول ففعال وصحيرهما الاسنوى (قوله لبقاء نقدتها) اى صحة المعاملة بها وكونها معدة لها وإطلاق اسم الدرهم او الدنانير عليها عارفاً (قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فى اللبس من ذلك للصبي والمجنون سم ويأتى عن عرش ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر فى شرح اللبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذها للباس امرأة أو صبي (قوله الا ان قيل بكرهتها الخ) سياق اعتاده وقوله وينبى الخ (قوله بعددها) اى عدم الكراهة (قوله فهو) اى الاسنوى (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد يمتنع بان حاصل كلام الاسنوى ان الحلى قسبان ما بقى نقدته وتسميته به مما رد دينار او المعاملة به فقيه زكاة مطلقاً وما لم يبق فيه ذلك فباحة لا زكاة فيه وغيره يجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبره وقول الاذرى الخ (قوله ويوجه) اى الرد (قوله وكناج) اى وإن لم يشعور به معنى عبارة الثبابة وبه التاج فيحلى له لبسه مطلقاً وان لم تكن بمن اعتاده كما هو الصواب فى باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عرش قوله مر فيحلى لها ومثلها الصبي والمجنون قد ذكر المرأة للتمثيل اه (قوله منزلة النهى) اى عن الترك فى الاول وعن الفعل فى الثانى كرى (قوله لبسه) اى التاج اسنى (قوله نعم لا يبعد فى ناحية) والخيار بل الصواب الجواز مطلقاً من غير تردد لعموم الخبر ولدخوله فى اسم الحلى ايعاب اسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح إذا كان معاد الرجال لبس تاج من التقدين اما لو كان معاد لبسه من غيرهما فقد يقال فى لبسها له تشبه بالرجال وان جعلته منهما بصرى وهذا مجرد بحث فى الدليل والاقدم من الثبابة والغنى اعتداد الحلى مطلقاً (قوله لها) وفى نسخة اى من الثبابة ولو ذكر عن مر عرش (قوله لبس ما نسج بهما) افهم ان غير اللبس من الاقراش والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) فائدة أن لها ذلك انه لا حرمة على وليهما فى الباسهما (قوله معراة) اى فلا زكاة فيها شرح مر (قوله وبه رد الاسنوى وغيره ما فى الروضة من التحريم) اى للثبابة واعتمد مر ما فى الروضة (قوله والوجه) هل يجزى هذا فى اللبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كما صرح به فى المجموع) اعتمده

يجب زكاته واعتياده عظام الفرس لبسه لا يحرمه عليه نعم لا يبعد فى ناحية اعتاد الرجال فيها لبسه تحريمه عليه لأن يقال أنه محرم على الرجال فلا نظر لاعتياده له ولا لعدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا اقرب (وكذا) لها (لبس ما نسج بهما) اى الذهب والفضة (فى الاصح)

لا يجوز قال السيد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بها كما قلنا عند المطرزة بذلك قال الجلال  
البقيني وينبغي ان يبنى ذلك على القولين في افتراش الحرير قلت وقد يلحظ من يد السرف في الافتراش  
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شوري و قوله في لبس النعل المعتد فيه الجواز فيكون المعتد  
في الفرش الجواز ايضا ع (قوله لعموم الادلة) اي وان ذلك من جنس الخي مغني ونهاية قول المتن  
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم اتخاذ اساور واخليل لتلبس الواحد منها بعد  
الواحد وباتي في لبس ذلك معا مرف في الخواتم للرجل نها بقومغني عبارة الشارح في شرح قول العباب وبنيه  
حل لبس عدد لاثنى اهو التقيد باللاتي ماخوذ من قولهما ما لم يسرفن بحيث يجمع بين خلخال جاز ما لم يعد  
الجمع بينهما لاسرافا ع (قوله في كل) الى المتن في المغني والى قوله خلافا في النهاية (قوله وان تفاوت وزن  
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسعا من احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين  
وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فروديته منزلة ملبوس  
واحد (قوله لا يكتفى بنحو المتقالي الخ) اي بل لا بد أن يكون بحيث يعذر بنقله لا تنفر منه النفس (قوله  
التعليل الاثني) وهو قوله وذلك لا تتفاء الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وقافا للنهاية والمغني والاسنى  
والايا ب (قوله الاثني) اي في قوله اما الزكاة فتجب بادي سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) اي وان لم  
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والحلي المكروه يجب فيه الزكاة وظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء  
اسنى ولباب (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن وتعليل له (قوله لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة  
ما يتخذه النساء من غصائب الذهب والبراكيب وان كثر ذهبها لان النفس لا تنفر منها بل هي في  
نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث منفر من قوله  
مر من غصائب الذهب الخ اربابها التي تفعل بالصوغ وتجعل على الغصائب اماما ماقم لنساء الارباب  
من الفضة المنقوشة بالذهب الخيط على القماش خرام كالدرهم المنقوشة بالمجمولة في القلادة كامر وقياس  
ذلك ايضا حرمه ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الاولاد الصغار وهو قضية قوله مر  
الان وكالمرأة الطفل في ذلك اهو وهذا كله على منسلك النهاية والمغني من حرمة اتخاذ قلادة من الدراهم  
او النانير المنقوشة بالغير المرأة او اما على ما اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث  
المدر كقلادة حرمه في شئ بما ذكره وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه واعتبر في الروضات (هو الاوجه مر  
سموع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وقافا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف  
تبع البحر بالمبالغة ما اذا اسرفت ولم يتألف فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن  
العماد وقارق ماسياتي في آلة الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حلهما  
للزاة بخلافهما لغيرها ما غتفر لها قليل السرف اهو وزاد الثاني وما تقرر من اغتفار السرف من غير  
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين والوجه الاكثفاء فيها بمجرد السرف  
والمبالغة فيه جرى على الغالب اهو قال ع ش قوله ولم يتألف الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد  
بالسرف في حق المرأة ان تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما شرع به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخليل لتلبس  
الواحدة منها بعد الواحدة وباتي في لبس ذلك معا مرف في الخواتم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن  
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسعا من احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين  
وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ  
من هذا التعليل اباحة ما يتخذها النساء من غصائب الذهب والبراكيب وان كثر ذهبها اذ النفس  
لا تنفر منها بل في نهاية الزينة شرح في مر بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث  
مر (قوله واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر

لا اجد اهما فقط خلافا لمن  
وه فيه (ماتنا دينار) أي  
منقال ومن عبر بمائة اراد  
كل فردة منه على حياله  
لكنه يوم ان هذا شرط  
وليس كذلك بل المدار  
على المائتين وإن تفاوت  
وزن الفردتين ولا يكفي  
نقص نحو المتقالي عن  
المائتين كما يفهمه التعليل الآتي  
وحيث وجد السرف الآتي  
وجبت زكاة جميعه لا قدر  
السرف فقط ولم يرتض  
الاذغى التقيد بالمائتين  
بل اعتبر العادة فقد تزيد  
وقد تنقص وبحت غيره  
ان السرف في خلخال  
الفضة أن يبلغ أثنى مقال  
وهو بعيد بل ينبغي  
الاكتفاء فيه بما في مقال  
كالذهب كما يصرح به  
التعليل الآتي المأخوذ  
منه ان المدار على الوزن  
دون النفاسة وذلك  
لا تتفاء الزينة عنه المجوزة  
لن التحلي بل ينفر الطبع  
منه كذا قاله وبه يعلم  
صابط السرف واعتبر  
في الروضة كالشحن  
مطلق السرف ولم يقيده  
بالمبالغة كالتن ويجمع  
بان المراد بالسرف ظهوره  
فيساوى قيد المبالغة فيه  
المذكورة في المتن ثم  
رايته في المجموع صرح

بما ذكرته من أن المراد السرف الظاهر لا مطلق

الح و عليه فلا فرق فيه بين الفقراء والاعنياء (قوله) ثم هذا كله (الخ) وكالمراة الطفل في ذلك لكن لا يقيد  
بغيره الحرب فيما يظهر وخرج بالمراة الرجل والخش فيحرم عليها لبس حلي الذهب والفضة على ما مر  
وكذا ما نسج بها لأن فاتهما الحرب فيما يظهر ولم يجد أغرة نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي المراد بالطفل  
غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا يقيد بغيره الحرب أي كما قيدت المراة به فيجوز له استعمال جليهم ما  
ولوفي آلة الحرب (قوله) وم (الخ) أي في شرح ولها لبس أنواع حلي الذهب (الخ) (قوله) وهذا أي  
التعليل (قوله) فاعتقر لها (الخ) وفاقا للمغني وخلافا لنهاية كأم قول المتن (وجواز تحلية المصحف (الخ)  
وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعدل بكتابة القرآن بالمصحف في ذلك نهاية ومعنى وأسنى وإيعاب  
قال سم أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على قول الشارح يعني ما فيه قرآن (الخ)  
لا فرق (قوله) قال عرش قوله مر المعدل بكتابة القرآن أي ولوفي بعض الأحيان كالألواح المعدة لكتابة  
بعض السور فيما يسمونه صرافة (قوله) يعني ما فيه قرآن ولوللترك (الخ) خرج بذلك ما لو كتب ذلك  
على قبص مثلا ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لا يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين عرش وفيه نظر  
وتعليله ظاهر المنع (قوله) وغلافة إلى التنبيه في النهاية والغلافة المعنى لا أقوله تحلية ما ذكره وقوله كتحليتها إلى اما  
بقية (الخ) (قوله) وغلافة أي بيت جلده عرش (قوله) وغلافة (الخ) أي لا كرسية ولا علاقته شرح العباب قول  
المتن (وكذا المرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالقوبة ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة  
مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعته للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة  
فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل  
لأنه لا يزدحمت على الاتاء الموه الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل  
كما تقدم في باب الاجتهاد سم (قوله) تحلية ما ذكر شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعشن يحل للمرأة تحلية  
ما فيه قرآن ولولو حاول للترك وغلافة بذهب (قوله) لكن قضية كلام المغني أنه لا يجوز باتفاق عبارة رجل  
تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع غرام بلا خلاف  
نص عليه الشافعي والاصحاب أي وإن لم يجز للمرأة ذلك لا نهلبس حلية مصحف (قوله) فليراجع قول المتن  
(للمراة بذهب) والطاغل في ذلك كله كالمراة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أي في جواز تحلية بالذهب  
وغيره مما يحل لها كما قدمه في اللباس وقد مر ثم إن المجنون مثله (قوله) كتحليتها به أي قياسا  
على تزين المرأة بالذهب (قوله) مطلقا أي سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها نهاية ومعنى أي وسواء  
كانت للرجل أو المرأة بالفضة أو الذهب (قوله) تنبيه يؤخذ من تعبيرهم (الخ) يتذكر ما سلفناه يعلم ما في  
هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الفاضل المحمدي قال قوله حرمة القوبة هنا (الخ) الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال  
لغرض جائزة مر (قوله) بصري (قوله) مطلقا أي حصل منه شيء أو لا كرسية أي وسواء كان للرجل  
أو للمرأة (قوله) بكل أي من التمويه والتحلية (قوله) يؤيد الاطلاق أي إطلاق التزيين الشامل

(قوله) في المتن وجواز تحلية المصحف) وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعدل بكتابة القرآن  
بالمصحف في ذلك شرح مر أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على  
قول الشارح يعني ما فيه قرآن (الخ) لا فرق (قوله) في المتن وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا  
كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر وألطفل في ذلك كله كالمراة  
شرح مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعته للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو  
القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير  
الحل لأنه لا يزدحمت على الاتاء الموه الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل  
كما تقدم في باب الاجتهاد (قوله) حرمة التمويه هنا الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال لغرض جائزة مر  
كأقدم في باب الاجتهاد

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب بقذا حرم ولا زكاة عليه فليفرق بانه يفتقر إلى إكرام حروف القرآن ما لا يفتقر نحو وقه وحله  
علي أنه لا يتأتى إكرامه إلا بالذهب فكان (٢٨٢) مضطرا إليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الإكرام فيه بالنجاسة فلم يحتج التتميه فيه رأسا (وشرط

زكاة النقد الحول) كما في  
المواشي فعمولك نقدا  
نصا باسنة أشهر ثم أقرضه  
لاخر لم ينقطع الحول كما مر  
فاذا كان موثرا وعاد إليه  
زكاة عند تمام الستة أشهر  
الثانية كما قاله الشيخ أبو حامد  
وجعله أصلا مقيسا عليه  
وذكره الراعي أثناء تعليل  
واعتمده البلقيني وغيره  
ولو حل خيوانا بنقد حرم  
ولزمته زكاته (ولا زكاة  
في سائر الجواهر كاللؤلؤ)  
والياقوت لعدم ورودها  
في ذلك ولانها معدة  
للاستعمال كالماشية العاملة

(باب زكاة المعدن)  
هو يفتح فسكون فكثير  
مكان الجواهر الخالقة فيه  
ويطلق عليها نفسها كنقد  
وخديد ونحاس وهو المراد  
في الترجمة من عدن كضرب  
اقام ومنه جنات عدن  
(والركاز) هو ما دفن  
بالارض من درك غزاو  
خفي ومنه او تسمع لهم ركزا  
اي صوتا خفيا والتجارة  
وهي تقلب المال بالتصرف  
فيه لطلب النماء (من  
استخرج) وهو من اهل  
الزكاة (ذهب) اوفضة من  
معدن) من ارض مباحة او  
ملوكة كذا اقتصر عليه  
وقضيته انه لو كان من  
ارض موقوفة عليه او على

للتتميه عبارة الكردى أي إطلاق الجواز سواء التحلية والقوية اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتمده  
العباب والاسني والنهاية والمعنى (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل  
اول للرافة وهو كذلك نهاية ومعنى وإيعاب (قوله قد احسن) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض  
على التارسم (قوله إكرام) أي حروف القرآن (قوله إلا بذلك) أي بالتبويه قال الكردى أي كتب  
القرآن اه (قوله فكان) أي التتميه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في إكرام حروف القرآن أو في  
كتبتها (قوله بخلافه) أي الإكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف القرآن (قوله نعم) إلى قوله  
كما مر في النهاية والمعنى (قوله ستة أشهر) أي مثلاً بمدة بمدة ومعنى (قوله كما مر) أي في شرح لوزال ملكة فعاد  
كردى (قوله فإذا كان) أي الآخر (قوله موثرا) أي وبأذا (قوله كاللؤلؤ) إلى الباب في النهاية والمعنى  
(قوله والياقوت) أي والزبرجد والفيروز والرجان معنى زاد النهاية ومثلها المسك والعنبر ونحوهما اه  
(خاتمة) لا يجوز تنقيب الأذان للفرط وإن أبيع القرط لانه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على  
المثقب وإن وجدت شروطة كما قاله في الأنوار ويجوز ستر الكعبة بالحجر لفعيل السلف والخلف له تعظيما  
لهما بخلاف ستر غيرها به واخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره عليه السلام بوجوب بني اعتقاده قال ابن  
عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أي من غير النفدين والشموع التي لا توقد لانه نوع احترام معنى  
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قول المتن (زكاة المعدن) الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أي زكوا من خيار ما  
كسبتم أي من المال وأعماخ رجنا لكم من الأرض أي من الحبوب والنار وخبر الحما كفي صحيحه أنه عليه السلام  
أخذ من المعادن القليلة الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها  
الفرع بضم الفاء وإسكان الراء معنى ونهاية (قوله هو) إلى المتن في المعنى والنهاية (قوله هو) أي  
الإطلاق الثاني ومن الإطلاق الأول قول المصنف من استخرج ذهباً اوفضة من معدن (قوله ومنه  
جنات عدن) أي إقامة معنى (قوله هو) إلى قوله كذا في النهاية والمعنى (قوله هو) من أهل الزكاة خرج  
به المكاتب فانه يملك ما يأخذ من المعدن ولا زكاة عليه فيه واماماً بأخذ العبد فلسيده فتزومه زكاته معنى  
ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صياغ (قوله وقضيته) أي قضية انتصارهم على ما ذكر (قوله  
والذي يظهر) إلى قوله وإن ترددوا في حاشية شيخنا بلا عذر وإلى قوله ويؤيد في البحري عن الزبائدي  
(قوله ونحو المسجد) أي وملكه المسجد ونحوه يصرف في مصالحهم ما يشيئون (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار  
وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل اول للرافة وهو كذلك وإن نازع فيه الاذخر في شرح الرمي  
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله ملكة الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول أنه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره  
شمول الوقف له وصحته بالنسبة إليه ايضاً فليظن ماذا يفعل به وهل حكم الأرض حتى يتمتع بالتصرف فيه  
ولو لجهة الوقف (لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة إليه ولا يبعد أن يفعل به ما  
يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعله حلياً  
مباحاً ينتفع به بمباح ليس اعادة واجارة وجب وإلا فعل به ما يفعل بالثمرة فيحتمل أن حكم الأرض  
فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض (قوله وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه أن المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد وروابط لا يجب زكاته ولا يملك الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه إن تأمل  
أمكن حرمه في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حديث بهذا الوجه أو المسجدية ملكة الموقوف عليه كريع الوقف ونحو المسجد وروام ملكه  
المدين زكاته وأقبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك يؤيد ما تقدم من أنه قد نعتوا قولهم إنما يجب إخراج الزكاة للبلدة



الماضية وان وجدته في ملكه

لانه لم يتحقق كونه ملكه

من حين ملك الارض

لاحتمال كون الموجود

ما يخلق شيئا فثبنا والاصل

عدم وجوب الزكاة

وحديث أن الذهب

والفضة مخلوقات في

الارض يوم خلق الله

السموات والارض

ضعيف على أن المراد

جنسهما لا بالنسبة لمحل

بعيته (لزمه ربع عشرة)

للخبر الصحيح به وخرج

بذهبها وفضة غيرهما فلا

زكاة فيه (وفي قول

الحسن) قياسا على الركاز

الآتي بجامع الاخفاء في

الارض (وفي قول ان

حصل بتعب أى كطحن

ومعالجة بنار (فرب

العشر والاعفائه) ويجاب

بأن من شأن المعدن

التعب والركاز عدمه

فأنتنا كلابمطلته ويشترط

النصاب) استخراج واحد

أو جمع لعموم الأدلة

السابقة ولأن ما دونه

لا يحتمل المواساة بخلافه

(لا الحول) لانه إنما اعتبر

لأجل تكامل التاء

والمستخرج من المعدن تمام

كله فأشبهه الثمر والزرع

(على المذهب فيها) وخبر

الحول السابق مخصوص

بغير المعدن لانه يستنبط

يتأمل مع ماسياتي في الركاز من جملة من زواته بصرى عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول  
الوقف له وصحته بالنسبة اليه فلينظر ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى ينتفع بالتصرف فيه ولو لوجه الوقف  
ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمره الغير المؤبدة إذا دخلت في الوقف ونتجه أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع  
بقاء عينه كعمله حليما ما يمتنع به بمباح لبس أو إعاره أو إجازة وجب ولا قبل به ما يفعل بالثمره ويحتمل أن  
له حكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض ا هـ وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجودا  
حال الوقفية فهو من اجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه ا هـ (قوله ولزم مالكا المعين الخ) أى بان وقف  
على معين لأن وقف على جهة عامة ونحو مسجد كدى (قوله وان ترددوا فكذلك) المفهوم منه أن المعنى  
انه لا زكاة فيه لانه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفه مع احتمال حدوثه سم عبارة البصرى  
قوله وان ترددوا فكذلك ما عدم وجوب الزكاة فواضح لان الاصل براءة الذمة ومع احتمال تقدمه على  
الوقفية لا زكاة وأما جعله من عين الوقف كإقتضيه صنيعه فحل تأمل لان الاصل في كل حادث ان يقدر  
بأقرب من ولهذا إذا شك في كون الركاز جاهليا أو اسلاميا كان له حكم الاسلام لا يقال لولو حظما ذكر  
فينبغي أن تجب الزكاة ايضا لانقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه  
شيء فمعين العمل به لا يقال يلزمه تبعض الاحكام في أمر واحد لاننا نقول لا مانع عندنا اختلاف المدارك  
بل هو متعين حينئذ وله نظائر ثلثي فليتأمل ثم رايات الفاضل المحشي قال وقد يتوقف في الحكم بوقفه الخ ا هـ  
(قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده  
فلم يأخذه حتى مضت احوال زكى لتلك الاحوال جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كالا يفتنى  
سم عبارة البصرى مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه زكى لساير الاحوال ومقتضى ما بأن  
ان الوجوب في المعدن بحصول الثبل في يده انه لا يزكى لعدم انعقاد سبب الوجود فليحرره ا هـ وقد يقال  
أن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول الثبل في يده بل من أفراده قول المتن (لزمه  
ربع العشر) أى سواء كان مدونا أو لا بناء على أن الدين لا يمتنع وجوب الزكاة ولو استخرجه مسلم من دار  
الحرب كان غنيمته غنيمته نهاية وأسنى قال عرش قوله مر بناء على أن الدين الخ أى وهو الراجح ا هـ (قوله  
للخبر الخ) ولا يجاب عليه زكاته في المدة الماضية إذا وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك  
الارض لاحتمال كون الموجود ما يخلق شيئا فثبنا والاصل عدم وجوب الزكاة معنى ونهاية وتقدم في  
الشرح مثله وعن سم والبصرى ما يتعلق به (قوله غيرهما) أى كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد  
نهایة ومعنى (قوله أى طحن الخ) أى وحفر نهاية ومعنى قول المتن (ويشترط النصاب) أى ولو  
بضمه الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه او عرض تجارة يقوم به وروض وباتى في الشرح مثله (قوله او  
جمع) عبارة الروض والنهية والمعنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاه للخلافة ا هـ زاد العياب  
ونتيجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول ا هـ قال الشارح في شرحه أى نظير ما مر في الخلطة من اعتبار  
الاتحاد في تلك الامور السابقة فيها حتى يصير المالان كمالا الواحد وقد ينزع فيه بأنهم كالم يشترطوا  
هنا الحول لانه تمامه محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق ايضا باشرط اتحاد ما ذكر  
وهذا أقرب للمعنى ولكلامهم ا هـ (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى  
على (قوله معنى يخصه) أى كتنكامل التاء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أى ان نوى في

الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفه مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو  
تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت احوال زكى لتلك الاحوال  
جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كالا يفتنى (قوله أى كطحن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض  
وقطعه منها (قوله استخرجه واحد او جمع) قال في الروض فرع إذا استخرج اثنان نصابا زكاه للخلافة ا هـ

من النص معنى يخصه

النهاية والمغنى (قوله) وقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء و علم أن فيه معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ فصاها ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى. (إخراج الخالص عنه قبل استخراجها فليتامل سم اى وفولهم وقت وجوبه حصول النبل يده جري على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه و بلوغه النصاب (قوله) وقت الاخراج) اى وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومعنى (قوله) بعد التخليص والتقية) اى عقب التخليص والتقية من التراب ونحوه كأن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الاخراج التقية ويجبر على التقية كافي تنقية الحبوب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التقية وإن زادت مؤثرا على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب يده وصلاح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) وجوب قسط ما بقى) اى وان نقص عن النصاب كمثل بعض المار قبل التمكن معنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) اى كونه الحصاد والدياس معنى واسنى وايعباب (قوله) ثم) اى فى تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى. (إخراجه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حيث كان مر نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية وقوله المغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن قبضه مرده إن كان باقيا وبذلك إن كان نالفا ويصدق بيمينه فى قدره إن اختلفا فيه قبل التلف وبعده إذا لاصل براءة الذمة فان تلف في يده قبل التمييز لغيره فان كان تراب فضة قوم ذهب وتراب ذهب قوم فضة فان اختلفا في قيمته صدق الساعى بيمينه لانه غارم قال فى المجموع فان ميزه الساعى فان كان قدر الواجب أجزاء ولا رد التفاوت وأخذوه ولا شئ للساعى بعمله لغيره اه قال ع ش قوله مر ضمن اى من ماله لتقصير فى الجملة بقبضه اه (قوله) اجزاء) اى فقوله السابق فلا يجزى. إخراجه (الخ) اى مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حيثند) اى بعد التمييز (قوله) ان نوى) اى المالك المخرج كرى (قوله) وانما فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهره انه بالتبميز بين الاعداد به والا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اى فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب فى الموضعين المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما يأتى (الخ) بقدر فى هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد فى إخراج الردى عن الجيد فى التقودان بين انه عز كاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص ان الاوجه التقيد كافي مسألة إخراج الردى عن الجيد والمغشوش عن الخالص ثم رأت الفاضل المحشى اشار الى ذلك بزم بدسطل فليعلك بمراجعتهم بصري (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط فى الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته اقرب

(قوله) وقت وجوبه حصول النبل (يده) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء ومثلا و علم أن فيها معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ فصاها ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى. (إخراج الخالص عنه قبل استخراجها فليتامل سم اى وفولهم وقت وجوبه حصول النبل يده جري على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه و بلوغه النصاب (قوله) وقت الاخراج) اى وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومعنى (قوله) بعد التخليص والتقية) اى عقب التخليص والتقية من التراب ونحوه كأن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الاخراج التقية ويجبر على التقية كافي تنقية الحبوب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التقية وإن زادت مؤثرا على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب يده وصلاح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) وجوب قسط ما بقى) اى وان نقص عن النصاب كمثل بعض المار قبل التمكن معنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) اى كونه الحصاد والدياس معنى واسنى وايعباب (قوله) ثم) اى فى تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى. (إخراجه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حيث كان مر نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية وقوله المغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن قبضه مرده إن كان باقيا وبذلك إن كان نالفا ويصدق بيمينه فى قدره إن اختلفا فيه قبل التلف وبعده إذا لاصل براءة الذمة فان تلف في يده قبل التمييز لغيره فان كان تراب فضة قوم ذهب وتراب ذهب قوم فضة فان اختلفا في قيمته صدق الساعى بيمينه لانه غارم قال فى المجموع فان ميزه الساعى فان كان قدر الواجب أجزاء ولا رد التفاوت وأخذوه ولا شئ للساعى بعمله لغيره اه قال ع ش قوله مر ضمن اى من ماله لتقصير فى الجملة بقبضه اه (قوله) اجزاء) اى فقوله السابق فلا يجزى. إخراجه (الخ) اى مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حيثند) اى بعد التمييز (قوله) ان نوى) اى المالك المخرج كرى (قوله) وانما فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهره انه بالتبميز بين الاعداد به والا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اى فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب فى الموضعين المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما يأتى (الخ) بقدر فى هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد فى إخراج الردى عن الجيد فى التقودان بين انه عز كاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص ان الاوجه التقيد كافي مسألة إخراج الردى عن الجيد والمغشوش عن الخالص ثم رأت الفاضل المحشى اشار الى ذلك بزم بدسطل فليعلك بمراجعتهم بصري (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط فى الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته اقرب

وقت وجوبه حصول النبل يده وقت الاخراج بعد التخليص والتقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى ومؤنه ذلك على المالك كما مر نظيره ثم فلا يجزى. إخراجه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق فى قدره وقيمته ان تلف لانه غارم ولو ميزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزاء أى ان نوى به الزكاة حيثند وكذا عند الاخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض باختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض سحلة فسكبرت فى يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر اطلاقهم هنا ضمن قابضه انه يرجع عليه به وان لم يشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما يأتى فى التعجيل بأن المخرج ثم يجزى فى ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط فى الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزى في ذاته فليحتج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزى الخ) لك ان تنمعه بانه لو كان غير مجزى في ذاته لما اجزا اذ امر به فكان قدر الواجب سم (قوله ففسد القبض) هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض فقد ينقص هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بحذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيله (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية الا لفظة نحو في لغير نحو زهه وكذا في المغنى الا قوله اى لغير اى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة للمغنى والنهاية ان اتحد المعدن اى المخرج وتتابع العمل كما يضم للملاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقاربا او تباعدا اذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركان نقله في الكفاية عن النص اه فاذا انه يشترط اتحاد المخرج ايضا بان كان جنسا واحدا ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملها وبالصميم المستتر في قوله لان تعدد الخ المغنى الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركان) الاولى تقديمه على قوله لان تعدد الخ لفيها الاشارة في الشروط والانية ايضا (قوله وان اتلف اولافا ولا) اى كان كان كما اخرج شيئا باعه او وهبه الى ان اخرج نصا باي يجب زكاة الجميع ويثبت بطلان نحو البيع في قدر الزكاة في يده الاخراج عنه وان تلف وتعدر رده فاساعلى ما ذكره ابن حجر في زكاة الثابت ع ش اه بجيزى (قوله اى لغير الخ) عبارة في الايجاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله اى لغير نحو زهه) يقتضى انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذرا وهو محل تأمل لانه اعرض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان متجهاً رأت الادعى قال ويذهبى ان يفرق بين سفر وسفر والزركشى عن ابن عبد السلام ان المستلزمة بالسفر بغير اختياره بصرى اقول ما ذكره متجه معنى لكن قضية اطلاق شرحى المنهج والروض والمغنى السفر وتقييد التحفة كالنباة والاياع بما تقدم بحثنا ان الاطلاق هو المنقول وانهم لم يرضوا بما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا يقطعه بعذر) اى بان قطعه بلا عذرية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم يتسامح بما اعتيد للاسراحة فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) يذهبى ان يجزى على ما لا يقال هنا فيما لو اخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزى في ذاته ففسد القبض الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء او حينئذ فقد ينقص هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقد مانصه والفظ للروض وشرحه لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح كما لو اخرج مريضه عن صحاح وله استردادهما كما ياتي في الفرع الاقنى ثم قال وإذا اخرج رديا عن جيد كان اخرج خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله استرداده كما لو جمل الزكاة فتنف ماله قبل الحل وهذا ان بين ذلك عند الدفع والا فلا يسترداه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كاترى فان قلت هذا الكلام بما افادنا بشرط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من ميح التجليل فسبقت فيه انه يكتفى في الاسترداد مجرد قوله هذه من كاترى المجلة وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر ووفق الشارع المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظرا لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى في ذاته مع فساد القبض قلت لا نسلم انه غير مجزى في ذاته ولا لم يجزى اذ امر به فكان قدر الواجب (قوله ففسد القبض الخ) قد يشكك فساد القبض من اصله مع ما تقدم من الاجزاء اذ امر به الساعى فكان قدر الواجب (قوله ان تعدد الخ) وظاهر اى ما اخرج من احد المعدنين يضم الى ما اخرج من الاخر قبله في اكمال النصاب كما يعلم بما يأتى آنفا (قوله وكذا الركان) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان اتلفه اولافا ولا اهو لا يفتى اشكال ذلك لان النصاب حيثئذ لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزى في ذاته ففسد القبض من اصله فلم يحتج للشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لان تعدد وإن تقارب وكذا الركان (و) تتابع العمل (كما يضم المتلاحق من الثار ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان اتلف اولافا ولا) (يشترط في الضم) (ان اتلف النبل على الجديد) لانه لا يحصل غالبا إلا متفرقا (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح القوه راجع ومرض وسفر اى لغير نحو زهه فيما يظهر اخذاما يأتى في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وإن طال الزمن عرفا لانه كاف على العمل من زوال العذر (والا) يقطع بعذر (فلا) ضم وإن قصر الزمن عرفا لانه اعراض ومعنى عدم الضم

أنه لا يضم الأول الى الثاني)  
 في اكمال النصاب بخلاف  
 ما عليه بغير ذلك فانه يضم  
 اليه نظير ما يأتي (ويضم  
 الثاني الى الاول كما يضمه الى  
 ما ملكه) من جنسه او  
 عرض تجارة تقوم بجنسه  
 ولو (بغير المعدن) كارت  
 وان غاب بشرط عليه ببقائه  
 (في اكمال النصاب فان  
 كل به النصاب) ذكر الثاني  
 فلما استخرج بالاول خمسين  
 ثم استخرج تمام النصاب لم  
 يضم الخمسين لما بعدها  
 فلا زكاة فيها ويضم المائة  
 والخمسين لما قبلها فيزكيها  
 لعدم الحول ثم اذا اخرج  
 حق المعدن من غيرها  
 ومضى حول من حين كمال  
 المائتين لومه زكاتها ولو  
 كان الاول نصابا ضم الثاني  
 اليه قطعاً (وفي الركا) أي  
 المركز اذا استخرج به اهل  
 المتفق عليه ولعدم المؤنة  
 وبه فارق ربع العشر في  
 المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة  
 وقتها مفهودة في العشرات  
 (يصرف) كالمعدن (مصرف)  
 الزكاة على المشهور) لانه  
 حق واجب في المستفاد من  
 الارض كالحبوب والثمار وبه  
 اندفع قياسه بالنبي (وشرطه  
 النصاب (القد) الذهب او  
 الفضة ولو غير مضروب (على  
 المذهب) كالمعدن فيأتي  
 هنا ما مر ثم في التكميل  
 بما عنده (لا الحول) لاجتماع

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساع بأكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعديل  
 نهاية (قوله) في اكمال النصاب) أي حتى يركب الاول سم (قوله) بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه  
 عند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من  
 معدن اوركا وفي ملكه نصاب من جنسه او من عرض تجارة يقوم به ذكر المستخرج في الحال ضمه الى ما في  
 ملكه لان كان ملكه غالباً فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فينتجى الزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب  
 أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فنال من المعدن مائة فيزكي المعدن في الحال اه وفي  
 العباب مع شرحه ما يوافقه (قوله) فانه اخ) أي الاول (قوله) اليه) أي ما ملكه (قوله) نظير ما يأتي) أي  
 انفاق قول المصنف كما يضمه اخ قول المتن (ويضم الثاني الى الاول) أي ان كان باقياً نهاية ومغنى وعباب  
 قال ع ش أي فان تلف قبل إخراج باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء  
 الاول لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه فلا عذر اه وفي البصري ما يوافقه (قوله) ولو  
 بغير المعدن) دخل مالي ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله) كارت) أي هبة وغيرها  
 نهاية (قوله) بشرط عليه ببقائه) أي ببقائه الغائب وقت الحصول عياب وروض (قوله) ثم استخرج تمام  
 النصاب) أي مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير غزرا عياب (قوله) فان كل) أي قوله ولو كان الاول  
 في النهاية يرولي المتن في المغنى (قوله) ثم اذا اخرج اخ) عبارة المغنى ويتعقد الحول على المائتين من حين  
 تمامها اذا اخرج اخ (قوله) ومضى حول اخ) عبارة الروض وشرحه ويتعقد الحول عليها من حين النيل  
 إن كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرها اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا  
 المثال وإن اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فيبني أن  
 يأتي هنا ما قبل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال وأخرج زكاة النيل من  
 غيرهما قال ماضيه ومروياتي في نظائره بسط قاعده اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في  
 جوابه بما قبل في نظائره فليتلأ سم (أي المراكز) أي قوله نظير ما يأتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى المتن  
 وكذا في المغنى الا قوله واليدله (اذا استخرج به اهل الزكاة) خرج به المالك فلا زكاة فيها وجدهم انه ملكه  
 وما وجده العبد فليدله الزكاة وما وجده البعض فليزكيه الزكاة بانها باق ولا قلباً كرادى على بافضل  
 قول المتن (مصرف الزكاة) المصرف بكسر الراء محل الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر مغنى قول المتن  
 (وشرط النصاب) أي واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله) او الفضة) الاولى الواو (قوله)  
 فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل اخ) سكنت عما اذا قطع الاخراج بعذر او بغيره ثم اخرج هل يضم كل من الاول  
 والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فايراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الركا

تعد لم يضم تقار بأو وتباعدا وكذا في الركا نقله في السكافية عن النص اه (قوله) في امانت فلا يضم الاول  
 الى الثاني) أي حتى يركب الاول (بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب  
 (قوله) ولو بغير المعدن) دخل مالي ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب (ومضى حول من حين كمال المائتين)  
 عبارة الروض وشرحه ويتعقد الحول عليها من حين النيل إن كان نقداً في شرح الروض وكذا لو كان الملك  
 دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب فيزكي المعدن في الحال ويتعقد الحول عليها من حين النيل إن كان  
 نقداً اه وأخرج زكاة المعدن من غيرهما في المثال المذكور أي وهو مالي ملكاً مائة درهم وناله من المعدن مائة  
 اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وإن اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى  
 حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فيبني أن يأتي هنا ما قبل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت  
 الشارح في شرح العباب بعد ان قال وأخرج زكاة النيل من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ما تقدم عن شرح  
 الروض قال ماضيه ومروياتي في نظائره بسط قاعده اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في  
 جوابه بما قبل في نظائره فليتلأ مل (قوله) فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده) سكنت عما اذا قطع الاخراج

وكان سبب عدم جريان  
خلاف المدين هنا الحصول  
هنا دفعة فلم يناسبه الحول  
وذاك بالتدرج وهو قد  
يناسبه الحول (وهو) أى  
الركاز (الموجود) يدفن  
لأعلى وجه الأرض أو  
على وجهها وعلم أن نحو  
سبل أظهره فإن شك أو  
كان ظاهر الفلقة (الجاهلي)  
أى دفن الجاهلية وهم  
من قبل الإسلام أى بعثته  
صلى الله عليه وسلم وبغاية  
أصله على ضرب الجاهلية  
والروضة دفن الجاهلية  
ورجعت بأن الحكم منوط  
بدفنهم إذ لا يلزم من  
كونه يصبرهم كونه دفن  
في زمن الاحتمال إن مسلماً  
وجدته ثم دفنته كذا قاله  
وأجيب بان الأصل  
والظاهر عدم أخذه ثم  
دفنه ولو نظر لذلك لم يجد  
ركاز أصلاً قال السبكي  
والحق أنه لا يشترط العلم  
بكونه من دفنهم لتعذره  
بل يكفي بعلامة تدل عليه  
من ضرب أو غيره ولو  
وجد دفن جاهلي بمكان من  
عصر الإسلام وعانده فهو  
فيه (فإن وجد إسلامي)  
كان يكون عليه قرآن أو  
إسم ملك إسلامي (علم  
مالكة) بعينه (فله) فيجب  
رده اليه (والأ) يعلم مالكة

على تفصيل المدين وفي الأعياب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمدين في تنعيم النصاب  
وجميع هذه التفرعات سواء فاقوا خلافاً له وبغاية الكردى على بأفضل وما أخرج من ركاز تارة  
بعض بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كإصلاح التورب اجير  
وسفر لغير زه وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إذا انقطع  
العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من ذلك العمل أو تعدد الركاز ثم  
معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب ركاز الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الأول ودون عكسه وجوب الزكاة في  
الثاني فقط فلو وجد مائة مثلاً ومجد مائة أخرى من ذلك الحول ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بينهما كانهما حينئذ  
وإن لم تكن المائة الأولى باقية عنده كان اتفاد الأول ولو وجد مائة الأخرى في ركاز ثان أو كان ثم ما  
يقطع التتابع بين الآخر اجير زكى المائة الثانية حالاً دون الأولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذى  
ملكه من غير الركاز نصاب فأكثر وجنسهما متحدان نال الركاز مع تمام حوله ماله الذى ملكه من غير  
الركاز زكاهما حالاً أو نال الركاز في أثناء حوله ماله زكى الركاز حالاً وماله الحول وإن كان ماله الذى ملكه دون  
نصاب وما ناله من الركاز بكل النصاب زكى الركاز حالاً وانقطع الحول من تمام النصاب بحصول التئيل وهذا  
التفصيل جميعه يجرى في المدين اهـ (قوله إجماعاً) عبارة النهاية والمغنى بخلاف اهـ (قوله) وكان سبب  
(الخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغنى فلا يشترط أى الحول بخلاف وإن جرى في المدين خلاف للشقة فيه اهـ  
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) أى في وفوات مطلقاً سواء كان بدار الإسلام أم بدار الحرب وإن كانوا  
يذوبون عنه وسواهم أحياء أو أجدام أقطعاهم لانهائية وشرح الروض وباقى في الشرح ما يوافقه (قوله) يدفن  
(الخ) عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفوناً فلو وجدته ظاهر أو علم السبل أو الأسع أو نحو ذلك  
أظهره لركازاً وإن كان ظاهر الفلقة فإن شك فكلو ترد في كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام اهـ (قوله) وهم  
من قبل الإسلام) شامل للؤمنين حينئذ ولو قبل عيسى وغيرهم اهـ اسم عبارة الراشدين ويشمل ما إذا  
دفنه أحد من قوم موسى وعيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذعى ما يفيد أنه ليس بركاز وإنه لو رثتهم  
أى إن علواً أو لإفهم مال ضائع كاهو ظاهر فاير اجمع اهـ (قوله) ورجعت) أى عبارة الروضة كردى (قوله)  
قال السبكي (الخ) وهو متعين نهاية معنى (قوله) بل يكفي بعلامة من ضرب الخ) أى كان يوجد عليه إسم  
ملك قبل مبعثته صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه إسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثته عليه السلام  
فلا يكون ركازاً بل فينا غش (قوله) ولو وجد الخ) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازاً أن  
لا يعلم أن ماله ببعثته الدعوة وعانده أو لا فهو فى كافى المجموع عن جمع وافرده قضيتان دفين من أدرك  
الإسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز اهـ قال عرش قوله مر ولم تبلغه الدعوة أى أو بلغته ولم يعاند اهـ  
(قوله) وعانده فهو فى) لعل محله ما لم تعقله ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو وجوداً وما لم يكن  
موجوداً أو يؤخذ خبر اعليه أو بنحو سرقة وإلا فهو غنيمة سم (أو إسم ملك إسلامي) لو أو بد بالاسلامى أى  
في كلام المتن الموجود دفن من الإسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمغنى  
وهى إسم ملك من ملوك الإسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن عرش ما يفيد أن ما وجد عليه إسم ملك  
كافر علم وجوده بعد البعثة فى قول المتن (علم مالكة) شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما ساقى في التنبيه لأن ذاك فى

بعذر أو بغيره ثم أخرجه بل يضم كل من الأول والثاني إلى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المدين فاير اجمع (قوله)  
وكان سبب الخ) لا يخفى ما فيه (قوله) وهم من قبل الإسلام) شامل للؤمنين حينئذ ولو قبل عيسى وغيرهم اهـ  
(قوله) ملك من عصر الإسلام وعانده الخ) قال في شرح الروض ويؤخذ منه أن دفين من أدرك الإسلام ولم  
تبلغه الدعوة ركاز اهـ (قوله) وعانده فهو فى) لعل محله ما لم تعقله ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو  
موجوداً وما لم يكن موجوداً يؤخذ خبر اعليه أو بنحو سرقة وإلا فهو غنيمة (أو إسم ملك إسلامي) لو أريد  
بالاسلامى أى في كلام المتن الموجود دفن من الإسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل (قوله)

الجاهلي المجهول الموجود بغير الملك وللحري وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك  
 اى الحري في دار الحرب فله حكم النقي. إن أخذ بغير قبر كافى شره لان دخل بامانهم اى فريد على ماله وجوبا  
 وان اخذ اى قبر افرغ غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمولك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شره اى سواء  
 اخذه قبرا ام غير قبر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اى الذى اعتمده الروض  
 فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قبر اما ان اخذه خفية فيكون سارقا او  
 جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض السنوي ما ذكره من اختصاص الاخذ بما بان  
 الصحيح الذى عليه الاكثرون انه غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ  
 بما عدا الخمس سم (قوله كذلك) اى يعينه (قوله هذا الخ) اى قول المصنف والافاقطة (قوله بنحو موات)  
 اى كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) اى بخلاف ما لو وجد بمولك في دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو  
 غنيمة او بامانهم فيجب رده على ماله كردى على الفضل وتقدم عن سم مثله بزيادة (قوله بقيدته) وهو  
 عدم العلم بماله ووجوده بنحو موات (قوله تغلبنا الخ) اى لان الاصل في كل حادث ان يقدر باقرب  
 زمن يصري قول المتن (اذا وجد الخ) اى كان من اهل الزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر  
 ملكهما ما استخرجاهم الزكاة تجب في مالهما سم وتقدم عن ع في المعدن اجزم بالشمول (قوله ولو بدارهم  
 الخ) وسواء احياء او اجدام اقطعه ام لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبور ايضا (قوله اوفى موقوف  
 عليه الخ) قال سم على المنهج فرع في اصل الروضة ان وجد بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب انتهى  
 اى فهو له كما اعتده مر فلو تفاه من بيده الوقف فينبغي ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا  
 فلعن ملك منه ان ادعاهم هكذا الى المحي وانظروا كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود  
 لناظر او للمستحق لان الحق له والنظر انما يتصرف له الاقرب الثاني وانظروا كان الوقف للمسجد هل  
 ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي نفاه ناظر لا يصح نفه فليحرم كل ذلك ع (قوله واليدله)  
 ظاهره وان كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفة قضية كلام سم وع (قوله نظير ما بانى عن المجموع الاتي)  
 ليس زائدا على هذا لا باليد الاتي سم (قوله بما فيه) اى من قوله انه محمول على الظاهر فقط الخ (قوله فان  
 كان) اى ما وجد فيه الركاز (قوله صرف لجهة الوقف) يتأمل هذا مع ما تقدم في المعدن المعلوم وجوده حال  
 الوقفة بصري وقد يفرق بجزئية المعدن من الارض الموقوفة خلقه دون الركاز (قوله و يوجد ذلك) اى قوله  
 اوفى موقوف عليه (قوله في ارض) الى المتن في النهاية (قوله فغنيمة) اى فللغنائمين و (قوله في) اى فلا هل  
 النقي. نهاية قول المتن (او شارع) اى او طريق فاذا نهاية (قوله لا بد للمسلمين الخ) اى ولان الظاهر انه

في المتن علم ماله (شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما سأتى في التنبيه لان ذاك في الجاهلي المجهول الموجود  
 بغير الملك وللحري وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك اى الحري في دار الحرب  
 فله حكم النقي اى ان اخذ بغير قبر كافى شره لان دخل بامانهم اى فريد اى على ماله وجوبا وان اخذ  
 اى قبرا او غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمولك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شره اى سواء اخذه  
 قبرا ام غير قبر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اى الذى اعتمده الروض  
 فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قبر اما ان اخذه خفية فيكون  
 سارقا او جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض السنوي ما ذكره من اختصاص  
 الاخذ بهما بان الصحيح الذى عليه الاكثرون انه غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد  
 اختصاص الاخذ بما عدا الخمس (قوله في المتن) انما عليك الواجد وتزله الزكاة الخ) اى ان كان اهلا  
 للزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر ملكهما ما استخرجاهم الزكاة تجب في مالهما  
 (فرع) المكاتب يملك ما يآخذ من المعدن اى والركاز ولا زكاة عليه وما يآخذ العبد فليس عليه اى  
 قلزمه زكاته روض (قوله نظير ما بانى عن المجموع) الاتي ليس زائدا على هذا الا بالقيد الاتي

كذلك (فلقطة) فيعطى  
 احكامها من تعريف وغيره  
 هذا ان وجد بنحو موات  
 اما اذا وجد بمولك بدارنا  
 فهو لمالكه فيحفظ له حتى  
 يونس منه فان ايس منه فهو  
 لبيت المال وان كان عليه  
 ضرب الاسلام لانه مال  
 ضائع (وكذا) يكون لقطة  
 بقيدته (لان لم يعلم من اى  
 الضربين هو) كتب وحلى  
 وما يضرب مثله جاهلية  
 و اسلاما تغلبا لحكم  
 الاسلام (وانما ملكه) اى  
 الجاهلي (الواجد) له  
 وتزله الزكاة فيه (اذا  
 وجد في موات) ولو بدارهم  
 وان ذبوا عنه ومثله خراب  
 او قلا او قبور جاهلية  
 (او ملك احياء) او في  
 موقوف عليه واليد له نظير  
 ما بانى عن المجموع بما فيه  
 فان كان موقفا على نحو  
 مسجد او جهة عامة صرف  
 لجهة الوقف على الوجه  
 ويوجه ذلك بانه لتبعيته  
 للارض نزل منزلة زوايدها  
 لعدم المعارض ليدله عليه  
 (فان وجد في) ارض غنيمة  
 فغنيمة اوفى في او في  
 (مسجد او شارع) ولم  
 يعلم ماله (فلقطة على  
 المذهب) لان بد المسلمين  
 عليه وقد جهل ماله

وبحث الأذري أن من سبل ملكه طريقا يكون له وإن مأسله الامام طريقا من ( ٢٨٩ ) بيت المال يكون لبيت المال وإن

المسجد لو علم أنه في بيت موات  
ففور كازو لا يغير المسجد  
حكمه قال وصورة الماتن  
ما إذا جهل حاله وأما يجب  
منه الغزى بأن المسجد  
والشارع حاران في يد المسلمين  
واختصاصهما ويرد بأن  
اختصاصهما هما أمر حكمي  
طاري فلم يقتض يداهم  
على الدفن فلم يبقوا بحاله  
ولا يقال الواقف ملكه  
لأنه يكتفي في صير مسجد  
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج  
لتنقذ دخوله بملكه وبأنه  
يلزمه أن من وجده بملكه  
لا يكون له بل انتقل منه إليه  
ولا قاتله ويرد بأن هذه  
ليست نظرية مسئلتنا لأن  
فيها آثار وأملأك ومثلتنا  
ليس فيها الاطر ومسجدة  
أو شارية وقد علمت أنها  
لا تقتضي ملكا ولا بداحية  
فلخرج ما قبله بغير حكمه  
وقوله لا قاتله يرد قول  
الأذري وتبعوه بل نقله  
شارح عن الأصحاب أن من  
ملك مكانا من غيره بنحو  
شراء يكون له بظاهر اليد  
ولا يعل له أخذه باطنا بل  
يلزمه عرضه على من ملكه  
من ثم من قبله وهكذا إلى  
الحجي وبأن في هذا واقف  
نحو مسجد ملك أرضه بنحو  
شراء فليدله ثم لورثته  
ظاهرا كالشرى (أو)

لمسلم وأذى ولا يعل تلك ما لم يغير بدل قهر انتهى (قوله) وبحث الأذري (الخ) والوجه حمل كلام الأذري  
على ما لو لم يغير بعد التسهيل زمن يمكن فيه الدفن كالخراج الكاز في مجلس التسهيل وكلام الغزى على ما إذا  
مضى ما ذكرناه قبل المضي يعلم أنه كان موجودا قبل التسهيل فيكون ملكا للتسهيل ولم يخرج عن ملكه  
بالتسهيل وبعد المضي صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد التسهيل وأنه كان مملوكا لبعضهم  
بطريق شرعي وبؤيد هذا التفصيل أو بعينه ماسيا في تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا احتمال  
صدقه ولو على بعدا من سم وبصري وزاد الأول وهذا كله في مملوك سبل وأما لو بني مسجدا في موات فانه  
يصير مسجدا من غير تقدر دخوله في ملكه والوجه فيها وجد فيه أنه ان وجد قبل مضي زمن يمكن دفنه  
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على إباحته في ملكه واجده إذا لم يسبق ملك أحد عليه وإن وجد بعده مضي  
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لأن اليد صارت للمسلمين كاتقدم اه (قوله طريقا) أي أو مسجدا نهاية  
وسم (قوله يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له أن ادعاه أو لا فلن ملك منه إلى آخر ما يأتي ثم رابت  
الشارح ذكر هذا في الصفحة الآتية سم (قوله طريقا) أي أو مسجدا نهاية (قوله ما إذا جهل حاله) أي  
حال المسجد كردى (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد التناهي ما قاله الغزى وتقدم عن سم والبصري  
الجمع بين ما بحثه الأذري وما قاله الغزى (قوله ويرد) أي ما قاله الغزى (قوله فليزم بقاؤه الخ) أي فيكون  
للسبل أن سبق ملكه الأرض على التسهيل وإلا فلا واجده (قوله ولا يقال الخ) أي فيما لو بني مسجدا  
في موات سم (قوله لأنه الخ) متعلق بالنفي وعلة (قوله وبأنه الخ) عطف على بأن المسجد الخ وخبره يلزمه  
يرجع إلى الأذري كردى (قوله ويرد) أي قول الغزى أنه يلزمه الخ (قوله بأن هذه الخ) أي مشئلة من  
وجده في ملكه وكذا الضمير في قوله لأن فيها الخ (قوله أنها) أي المسجدة أو الشارية وكذا ضمير قوله  
ما قبلها (قوله وقوله) أي الغزى (قوله يرد قول الأذري الخ) أقول بل قول الماتن الآتي أو في ملك شخص  
الخ مع التامل فنأمل سم عبارة البصري بل المسئلة مصرحها في فصل الروضة وعبارتها وأما إذا كان  
الموضع الذي وجد فيه الكثر للواجدان كان قد أحياه فواجده ركاز وإن كان انتقل إليه من غير ما يعل  
له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي انتهت اه (قوله وبأن هذا) أي  
قول الأذري أن من ملك مكانا الخ (قوله فليدله) أي الواقف (ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر أن لم يغير بعد  
الواقف ما يمكن فيه الكثر أما إذا مضى ذلك فليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتي في مسئلة

(قوله) وبحث الأذري أن من سبل ملكه طريقا يكون له (قوله) قد يقال القياس أن يقال يكون له أن ادعاه وإلا  
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتي وقباس بحث الأذري المذكور أنه لو وقف ملكه مسجدا كان له أن ادعاه وإلا  
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتي ثم رابت الشارح ذكر هذا على ما يأتي وقد يقال ما بحث في المسائل الثلاثة ظاهرا  
باطنا وكذا ظاهر ما لم يغير بعد التسهيل والبناء مدة تحتمل الكثرة إذا لا بد حيتئذ المسبل مع الاحتمال  
والوجه حمل كلام الأذري على ما لو لم يغير بعد التسهيل زمن يمكن فيه الدفن كالخراج الكاز في مجلس  
التسهيل وكلام الغزى بعد على ما إذا مضى ما ذكر لأنه قبل المضي يعلم أنه كان موجودا قبل التسهيل فيكون  
ملكاً للتسهيل ولم يخرج عن ملكه بالتسهيل وبعد المضي صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد  
التسهيل وأنه كان مملوكا لبعضهم بطريق شرعي وبؤيد هذا التفصيل أو بعينه ماسيا في تنازع نحو البائع  
والمشتري من قوله هذا احتمال صدقه ولو على بعدا فتأمل له وهذا كله في مملوك سبل وأما لو بني مسجدا في  
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدر دخوله في ملكه والوجه فيها وجد فيه أنه ان وجد قبل مضي زمن يمكن  
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على إباحته في ملكه واجده إذا لم يسبق ملك أحد عليه وإن وجد بعده مضي  
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لأن اليد صارت للمسلمين كاتقدم (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد مر  
ما قاله الغزى (قوله يرد قول الأذري الخ) أقول بل قول الماتن الآتي أو في ملك شخص الخ مع التامل فنأمل  
(قوله فليدله ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر أن لم يغير بعد الواقف ما يمكن فيه الكثر أما إذا مضى ذلك فليد

وجده (في ملك شخص) أو وقف عليه

والإدله على ما في المجموع عن البغوى ( ٢٩٠ ) مشيرا إلى التبرى منه بما أبدته في شرح العباب مع بيان أن غيرى سبقى إليه

وأنه يحول على الظاهر فقط أو الباطن إن كان وارث الوافق مستغرقاً لثركته (فله ان ادعاء) ولم ينفعه عنه على ماصوبه الاسنوى لكنه مردود بلايين كامتعة الدار وقال الاسنوى لا بد منها ان ادعاء الواجد هو ظاهر (ولا بد) بعده (هـ) هو (لمن ملك منه) ثم ان قبله (وهكذا) يجري كما تقرر (حتى ينهى) الامر (الى المحي) للأرض أو من أقطعه السلطان اياها بأن ملكه رقبته او إن لم يعمرها والقول بتوقف ملكه على إحيائها غلط أو من أصابها من غنيمة عامرة أو عمرها فتكون له أولوارثه وإن لم يده بل وإن نفاه كما يصرح به كلام الدارى لانه ملكه بالاحياء أو نحوه تبعاً للأرض ولم يزل ملكه عنه ببعضها لانه مدفون منقول فيخرج نجسه الذى لومه يوم ملكه وزكاة باقية للستين الماضية كضال وجدده فان قال بعض الورثة ليس لورثى سلك بنصيبه ماذكر فان ايس من المالك تصدق به الامام أو من هو فى يده ولا يثنى هذا مامر في نظيره أنه لبيت المال لان ماليت المال للامام ومن دخل

تحت یدہ صرفہ امان له حق فیہ کالفقراء (ولو تنازعہ)



مؤنته حيث كان عن يستحق في بيت المال بجزى أى كما هو قياس نظائره (قوله أى الركا) إلى قوله ولو ادعاه  
 اثنان في النهاية لا قوله سكت وكذا في المعنى الا قوله في نسخة الى المتن (أى الركا الموجود) ليس المراد  
 بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقي على دفنهم والام بتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا في بان يمكن  
 دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفنته الخ المراد دفين الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال هذا  
 ظاهر وان خفي على بعض الضعفة سم (قوله بملك) بالتونين (قوله لثاها) أى الواو (قوله وفى نسخة او)  
 أى فى قوله ومعير عش (قوله الاشارة الخ) على تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال  
 المالك ملكته الخ ايعاب واسنى فقول الشارح البائع أى ونحوه قول المتن (صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان  
 المصدق البائع أى ونحوه اذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله ان احتمل  
 صدقه) أى بان امكن دفن مثله في مثل زمن من يده واسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال في المجموع  
 ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك بخلاف اسنى وايعاب (قوله وكان) عطف على  
 قوله احتمل الخ كرى (قوله قبل عود العين) أى إلى البائع والمكرى ارا المعير و (قوله والا فسكر  
 الخ) أى فبأن معنى (قوله وامكن) أى بان مضى زمن من حين الرد يمكن دفنته فيه ايعاب ويظهر ان قول  
 الشارح وامكن راجع لقوله سكت ايضا (قوله لا نه الخ) أى المالك نهاية ومعنى (قوله ففسخت) أى يد  
 المشتري والمستاجر أو المستعير اسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل في المعنى (قوله وقد وجد بملك غيرهما)  
 أى ولم يدعه عاب (قوله لا يمكن ذى) هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز  
 الجاهلي وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان اخذ قبل ذلك  
 منه شيئا ملكه لاشئ عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلام ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح الروض  
 ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كاعلم بما عرفت في الاصل والحاشية في غير ما وجد  
 بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العباب ويمنع ندبا ما نصه كما صرح به الدارمى واقتضته عبارة  
 الشيخين آخر الكن قضية قياسها المنع على منعه من الاحياء بدار النالجوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى  
 الاول يفرق بامر من تابد ضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل انه اراد الخ أى كما حله الشارح في شرحه  
 عليه ويقيده ايضا كلام العباب ما في وسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع ما بدار الاسلام لا مطلقا  
 (قوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملكه الخ) قال في شرح الروض ويشارك ما للاحياء بتابد ضرره اه فان  
 قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لامتناع اخذه واحياه بدار  
 الاسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر ان ما وجد بملك ذى دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه في

مقامه وان لم ينفه بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الخ فان ايس من مالكة تصدق به الامام أو من هو في  
 يده اه وهو يفهم ان من نفاء منهم اتبعت عنه وقضيته انتفاء بنى المحي (قوله أى الركاز الموجود) ليس  
 المراد بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقي على دفنهم والام بتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا في بان لم  
 يمكن دفنته قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال ان دفنته الخ المراد دفين الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال  
 وهذا ظاهر وان خفي على بعض الضعفة (في المتن صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع عا قبل  
 القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز  
 الجاهلي وهو ظاهر وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان  
 اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه لاشئ عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلام ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح  
 الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كاعلم بما عرفت في الاصل والحاشية في  
 غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذمى) من اخذ معدن أو ركاز من دارنا قال في شرح الروض كما  
 يمنع من الاحياء بها قوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملكه كخطها قال في شرح الروض ويشارك ما للاحياء بتاب  
 ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لامتناع اخذه

أى الركاز الموجود بملك  
 (بائع ومشتروا مكر ومكتر  
 ومعير) وفى نسخة أو قالوا  
 بمعناها وكان سبب إثباتها  
 الاشارة إلى مغايرة يد  
 المستعير ليد المستاجر  
 (ومستعير) بان ادعى كل  
 منهما أنه له وأنه الذى دفنته  
 أو قال البائع ملكته  
 بالاحياء (صدق ذو اليد)  
 وهو مشتروا مكتر ومستعير  
 لأن يده نسخت اليد  
 السابقة (ييمينه) كبقية  
 الامتعة هذا إن احتمل  
 صدقه ولو على بعد الابان  
 لم يمكن دفنته في مدة يده لم  
 يصدق وكان تنازعها قبل  
 عود العين والا فسكر أو فعير  
 ان سكت أو قال دفنته بعد  
 العود إلى وامكن لان قال  
 دفنته قبل نحو الاعارة لأنه  
 سلم الحصول للدين في يده  
 ونسخت اليد السابقة ولو  
 ادعاه اثنان وقد وجد بملك  
 غيرهما فدن صدقه المالك  
 (تنبيه) لا يمكن ذمى من  
 أخذ معدن وركاز من  
 دارنا لأنه تدبيل فيها نعم  
 ما أخذه قبل الازعاج بملكه

الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك عليه بنحو الشرأ أو أما في الركاز فلا احتمال أنه من نحو موات قبل الازعاج ثم كنهه في ملكه على هذا فقول الشارح السابق إما إذا وجد بمملوك بدار نافذة في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد إسلامي علم مالكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر في الثاني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتنامل اه

(فصل في زكاة التجارة) (قوله في زكاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة عيش والتجارة تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح واسنى ومغنى وإيعاب وهذا هو المراد مما تقدم في الشرح أنها تقليب المال بالتصرف فيه لطلب النماء اه إذا لمواد بالتصرف فيه للبيع ونحوه من المعاوَضات كما نيه عليه عيش فشرأ بزر البقم بزرغ وبيع ما يثبت ويحصل منه ليس من التجارة وإن خفي على بعض الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما إذا اشترى نحو بزر سمسم أو كنان أو قطن بزرغ وبيع ما يحصل منه كما هو عادة الزراع أن تجب زكاة التجارة فيما يثبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد وبأن فيه زكاة بسلطان شاء الله تعالى (قوله قال) إلى قوله وفائدة الخ في النهاية لا قوله أي ولم يكن إلى المتن وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المعنى لا قوله أي أكثرهم (قوله أي أكثرهم) أي فلا يردان أباحيفة لا بقول بوجوبها عيش (قوله وصح خبره في الزاخر) والبر بياض موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المددة للبيع عند البرازين على السلاح قاله الجوهري نهاية معنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع عيش (قوله حمله) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أي داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشتريه بقصد هوائه يبنى حول ما يشتري بعده عليه شوري اه بغيري وبأن ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا) حل معنى والا فإظهار أن قول المصنف معتبراً الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول جميعه) وعليه لو نقصت قيمته من النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كل بعد ذلك استأنف الحول من حيثئذ نهاية (قوله فعل الأول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية (قوله) وكذا على الثاني الخ (أي والثالث أيضاً ناقص معنى) (قوله الذي يقوم به) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد نهاية ومعنى زاد سم وفيه أنه لا قرينة اه (قوله بأن بيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم (قوله مثلاً) أي أو يؤجر أو يهب به (قوله أي ولم يكن ملكه الخ) أقول وهو متجه بل هو ما خوذنا بآتي بالاولى للتوضو هنا بالفعل بخلافه فيما يأتي فإنه يقوم لا غير فاذ ضم مع التقويم فلان يضم مع التوضو بالاولى ثم رابت الفاضل المحشى قال لعل هذا هو الاوجه وإن كتب شيخنا الشباب البرلسي بهامش شرح

واحياهه بدار الإسلام قلت هذا منوع بل الظاهر أن ما وجد بملك في دار الإسلام من معدن أو ركاز حكم له به إن ادعاه في الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشرأ أو أما في الركاز فلا احتمال أنه اخذ من نحو موات قبل الازعاج ثم كنهه في ملكه على هذا فقول الشارح السابق إما إذا وجد بمملوك بدار نافذة في حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد إسلامي علم مالكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر في الثاني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتنامل (كحطبها) قال في الروض ولا يلزمه شيء أي بناء على أن مصرف المعدن مصرف الزكاة

(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالاولى) لك أن تقول إن اراد بالاولوية حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله لا فالاصح فهو يمكن وإن اراد بالاولوية في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل ال للمعدن وفيه أنه لا قرينة (قوله بأن بيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الذمة (قوله أي ولم يكن في

كحطبها

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذر وقد اجمع على وجوبها عامة أهل العلم أي أكثرهم وصح خبره وفي البر صدقته وهو الثياب المددة للبيع والسلاح وزكاة العين لا تجب في هذين فمعين محله على زكاة التجارة وروى أبو حامد مرفوعاً الأمر باخراج الصدقة مما يعد للبيع وبذلك يعلم أن ثني الوجوب في العبد والفرس في الخبر السابق محمول على ما لم يعد منهما للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها نعم النصاب هنا إنما يكون (معتبراً باخر الحول) أي فيه لأنه حالة الوجوب دون ما قبله لكثرة اضطراب القيم (وفي قول به في قيمته) قياساً للاول بالآخر (وفي قول جميعه) كالواشي

(فعل) الاول (الظاهر)

وكذا على الثاني بالاولى

لخذه لذلك ولا نه ليس من

غرضه (لورد) مال التجارة

(إلى النقد الذي يقوم به آخر

الحول بأن بيع به مثلاً في)

(خلال الحول وهو دون

النصاب) أي ولم يكن ملكه

المنهج خلافاً أخذوا باطلاقهم انتهى بصرى أقول بل المسئلة مصرح بها في العباب عبارة مع شرحه وان باعه  
اى عرضها انما الحول بدون نصاب منه اى من تقديمها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من  
عرض او من نقد آخر اى غير نقد التكوين بنى حوله على حول مال التجارة اه (قوله) نقد من جنسه الخ  
لعل تقييده بالنقد انه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها ابقى منه شيئاً لم ينقطع الحول  
وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج سم (قوله) اخذوا بما تاتي اى في شرح فلا يصح  
انه يبتدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله) الا ان يفرق تقدم من سم والبصرى اعتاد عدم الفرق  
(قوله) لتحقق نقص النصاب الخ) برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو انقص من ذلك النقد رشيدى  
(قوله) لانه مظلون الخ) يؤخذ من انه لو علم في انما الحول ان مال التجارة لا يساوى نصاباً باستانف الحول من  
حيث ذكره رشيدنا اه بجريرى برده ما مر عن العباب والرشيدى وقول النهاية والمغنى والثاني لا ينقطع كما  
لو بادلها سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد  
التكوين في انما الحول انقطع او من عرض أو نقد آخر بنى اى حوله على حول مال التجارة كما إذا باعه بنصاب  
اه (قوله) عرض آخر اى ولو دون نصاب كما مر عن العباب والروض والنهاية والمغنى (قوله) كان باعه  
بدرام اى ولو دون نصاب كما تقدم عن العباب والروض عبارة شرح بافضل كان باع في انما الحول عرضاً  
اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهم فاضة اه (قوله) والحال يقتضى التكوين بدنا نير اى  
اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب نقد البلد عش (قوله) فلا ينقطع الحول الخ) جواب اما (قوله)  
وقائدة الخ) مبتدأ اخره انه لو ملك الخ (قوله) في الثالثة الخ) اى في الرد لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم  
يشتر به شيئاً (قوله) الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله) زكاة اى مال التجارة لا المجموع فالتد الاخر  
مضموم اليه في النصاب دون الحول سم (قوله) انتهى اى الى قوله لان التجارة الخ في النهاية والمغنى قول المتن

ملكه نقد من جنسه يملكه الخ) فيه أمران الاول لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا الشهاب  
البرلى بهامش شرح المنهج خلافاً أخذوا باطلاقهم كما سنحكيه عنه والثاني ان تقييده بالنقد في قوله تقدم من  
جنسه لعله انه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها ابقى منه شيئاً لم ينقطع الحول وقد جزم  
بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج ضرورة ما كتبه تنبيهه لو نض المال ناقصاً وكان في ملكه  
من النقد ما يكمل به نصاباً فلا اثر له في استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم لعدم بقاء من عرض  
التجارة شئ لم ينض ولو قل فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذى نض ناقصاً ولو باع جميعه بنقد ناقص عن  
النصاب يقوم به ولو سكن في ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو في المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف  
عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذى نض ناقصاً يحتمل ان يحل ان لم يكن  
حوله سابقاً حول الذى لم ينض ولا فالعبارة بحول الذى لم ينض ويضم هذا لفيه أخذاً من كلام ذكره في  
المجموع في نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة اى المائة درهم التى معه فلما مضت سنة  
اشهر استفاد خمسين درهماً من جهة اخرى فلما حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الحسين  
لم يتم حولها لانها وان ضمت إلى مال التجارة قائماً انضم اليه في النصاب لا في الحول لانها ليست من العرض ولا  
من وجهه فاذا تم حول الخمسين زكى إلى المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضاً للتجارة في أول الحرم  
ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضاً ثم استفاد مائة ثالثة في أول شهر ربيع فاشترى بها عرضاً اخر فاذا  
تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصاباً زكاهوا وان نقصت عنه فلا زكاة في الحال  
فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصاباً زكاهوا ولا فلا اه وفي القوت مانصه اشارة تضم اموال  
التجارة بعضها إلى بعض في النصاب وان اختلفت حولها اه وينبئ حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم  
ما سبق حوله إلى ما تأخر حوله في النصاب في الحول فليتأمل (قوله) اخذوا بما ياتي اى في قوله  
الآتى قريباً ومحل الخلاف الخ (قوله) يملكه زكاة اى هو لا المجموع فالتد الآخر مضموم اليه

اللا معنى

فينة قطع الحول بمجر دنيتها  
 بخلاف عوض الفتنة  
 لا يصير للتجارة بنية التجارة  
 لأن الفتنة الحبس للانقطاع  
 والنية محصلة له والتجارة  
 التقلب بقصد الأرباح  
 والنية لا تحصله على أن  
 الانتفاء هو الأصل فكفى  
 أدنى صارف إليه كما أن  
 المسافر يصير مقباً بالنية  
 عند جمع والمقيم لا يصير  
 مسافراً بها اتفاقاً  
 (تنبيه) لو نوى الفتنة  
 لاستعمال المحرم كلبس  
 الحرير فهل تؤثر هذه  
 النية قال المتولى فيه وجهان  
 أصحهما أن من غزم على  
 معصية وأصر هل يأثم  
 أولاً والظاهر أن  
 مراده بأصر ضم لأن  
 التصمم هو الذى اختلف  
 في أنه هل يرجب الاثم أولاً  
 والذى عليه المحققون أنه  
 يرجبه ومع ذلك الذى  
 يتجه ترجيعه أنه لا أثر لنيته  
 هنا وإن أثرت ويفرق  
 بأن سبب الزكاة وهو  
 التجارة تدفع فلا بد من  
 رافع له والنية المحرمة  
 لا تصلح لذلك وإنما أثم  
 بها لمعنى آخر لا يوجد هنا  
 وهو التغليظ والوجع عن  
 الركون إلى المعصية على  
 أن قضية التغليظ عليه بنية  
 المحرم عدم الانقطاع هنا

للاسى وخلافه للفتنى والتهاية عبارتهما قال الماوردى لو نوى الفتنة ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى  
 تأثيره وجهان أقربهما كما قال شيخى أنه يؤثر ويرجع فى التعيين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما  
 المنع اه قول المتن (الفتنة) بكسر القاف وضمها معنى الفتنة أن ينوى حبسه للانقطاع به يحيرى قول المتن  
 (بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بل بنية فتنة فانه لا يؤثر معنى وروض وعباب وشرح باض (قوله)  
 فينقطع الحول بمجر دنيتها) أى لو كثر جداً بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانقطاع به ويصدق  
 فى دعواه الفتنة ولودلت الفتنة على خلاف مادعاء عرش (قوله التقلب) أى بالبيع ونحوه عرش  
 (قوله يصير مقباً بالنية الخ) أى بنية الأقامة وهو سائر لكن المتمدن بخلافه كما تقدم بصري عبارة المغنى يصير  
 مقباً بمجر دنيتها إذا نوى وهو ما كثر ولا يصير مسافراً إلا بالفعل اه (قوله لاستعمال المحرم) الأولى التوصيف  
 (قوله الذى يظهر ترجيعه أنه لا اثر الخ) بخلاف الأولى وللغنى والتهاية وعبارتهما قضية إطلاق المصنف أنه  
 لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالاً لاجاز أو محرماً كلبس الدباج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو  
 أحد وجهين فى التهمة يظهر ترجيعه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى نية التجارة بهذا العرض بكسب  
 ذلك العرض وتملكه بمعاوضة وتقدم أيضاً التجارة لتقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب الأرباح  
 فحينئذ لا يذنب المشتري بنية أن يورع ثم يتجر بما ينبت ويحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة  
 لا هو ولا ما ينبت منه أما الأول فلا نراه لم يقترن بنية التجارة به نفسه بل بما ينبت منه وأما الثانى فلا نعلم ملك  
 بمعاوضة بل بزراعة بذر الفتنة ولا يقاس البذر المذكور على نحو صبيغ اشترى ليصبغ به للناس بعوض لأن  
 التجارة هناك بعين الصبيغ المشتري لا بما ينبت منه بخلاف البذر المذكور فانه بعكس ذلك ولا على نحو صميم  
 اشترى ليصبر ويترجى بدنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حساؤه منه حقيقة لا ناشئ منه فالجواب  
 هناك بعين المشتري أيضاً ولا على نحو عصير عنب اشترى ليتخذ خلا ويترجى به لأن العصير لا يخرج ويصبر ورته  
 خلا عن حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقته الأصلية وإنما التغير صفة فقط فالجواب هناك أيضاً بعين  
 المشتري لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فانه بعكس ذلك وما يترجم من أن تعليمهم عدم ضرورة  
 ملح اشترى ليصبر به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وغدوم وقوعه مسدداً لم يفيد أن البذر  
 المذكور يصير مال تجارة لأنه لم يستهلك بالزراعة بل انشئت أجزاءه فى نباته كسر بان اجزاءه باغ فى الجلد  
 فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولوسلم فتعليمهم المذكور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء  
 مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ما ذكره كلفه إذا كانت الأرض التى  
 زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة وإلا فسيأتى عن العباب وغيره ما يفيد أن التنازل فى أرض الفتنة  
 لا يكون مال تجارة مطلقاً نعم لو كان كل من البذر والأرض التى زرع هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل  
 منهما بمتاع التجارة أو بنية التجارة فى عينه كان التنازل منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كما يأتى عن  
 العباب وغيره لكن لعام إخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لا للأعوام الماضية إلا ما  
 علم بولوغه فيه نصاً بأن شاهده أن كسبنا فيه بنحو سبيل ولا يكتفى الظن والتخمين اخذنا ما تقدم عن سم  
 والبصري فى زكاة المدن وإما إذا كان أحدهما للفتنة فلا يكون التنازل حيثئذ مال تجارة لقول العباب مع  
 شرحه الرزوى والبهجة مع شروحه واللفظ الأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة بخلافه أو غير  
 مشتر فاقترت أو أراضاً مزروعة أو غير مزروعة فزكاة البذر التجارة وبلغ الحاصل نصاً وأوجب زكاة العين  
 لقوتها فى الثمر والحب والعشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك ليهما هما مال تجارة فلا تسقط عنهما زكاة  
 اه فتقدم يكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيدانه متى كان أحدهما للفتنة لا يكون الحاصل مال

(قوله والظاهر أن مراده بأصر ضم) قد يقال لا حاجة لذلك بل ولا زيادة قيد الإصرار بل العزم بمعناه المراد  
 لهم على الخلاف وموجب للاثم عند المحققين قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الإسلام  
 والخامسة أن من مراتب ما يحرم فى النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين اه

فاتحدا فتأمله (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما أطلقت في المقام لكثرة الإوهام قول المتن (يكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الأمداد ولا بد من افتراضها بكل تلك إلى أن يفرغ رأس مال التجارة باعثن وفي البحري عن الحامي والاطفيحي ما يوافقه ويأتي ما يتعلق به قول المتن (بمعوضة كشرام) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين أحدهما أن قوله بمعوضة عام أو يدر به خاص بقريته ما يأتي فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج أن فيه معاوضة إلا أنها غير محضة علم أن مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كشرام تنميًا للتصوير لا تنميرًا للمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشرأوم من المعلوم أن المعاوضة فيه محضة بصرية (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة سم قول المتن (كشرام) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نأوى بالتجارة مرأه سم عبارة النجابة ومن ذلك ما ملكه بهية ذات ثواب وأصلح عليه ولو عن دم وقرض أه قال عث قوله أو قرض مثله في الزيادة وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قبل أنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأنه قبضه عوضاً عما في ذمة الغير فأطبق عليه الضابط أه وقوله ولو قبل أنه مال تجارة في آخر سياقه عنه عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله) وكاجارة عطف على كشرام وكذا ما يأتي من قوله وكأقرض وكشرام نحو دباغ كرى (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ عبارة المغنى والنباية وه من المملوك بمعاوضة ما جره بنفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة أه وكذا في الصباب وشرحه إلا أنه إبدال المنافع بالمستغلات وفي الرض وشرحه إلا قولهم بأن كان الخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما جره به ما استأجره وقوله أو منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما جره بنفسه أي من المملوك بمعاوضة منفعة ما استأجره وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل أه وقال عث قوله أو منفعة ما استأجره تأمل الفرق بين هذه وما قبلها فإن الجارة وأن وردت على العين متعلقة بمنفعتها ويقال الفرق ظاهر لأن المراد من قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذه عن منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدرام فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة الخ نفقش المنفعة كان استأجرها ما كن بقصد التجارة فنفاها مال تجارة أه فالمراد من قولهم أو منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه أن يستأجر المنافع الخ ويأتي ما فيه (قوله) ومنه أي من تلك المعاوضة (قوله) المنافع أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة لإيعاب (قوله) تلزمه زكاة التجارة الخ) فيه وقفة لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما أوجر وتلفت الاجرة قبل تمام الحول أو عقبه قبل التمسك من إخراج زكاتها وسيأتي أن الثاني لازكاً فيه فليكن الأول مثله في عدم الزكاة بل الأولى ثم أرباب الكرى على بأفضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال ما نصه وفيه أن المنفعة قد تلتفت بمضى الزمان من غير مقابل فالذي يزكيه أه وبالجمله أن ما قاله الشارح هنا وإن سكنت عليه سم وأقره الرشدى مشكل لا يسوغ القول به إلا أن يوجد نقل صحيح صريح فيه فإيراجع (قوله) على مال التجارة) أي وهو منفعة الأرض سم (قوله) نقداً عينا أي ولم يستملكه كاهو ظاهر ويأتي عن عث في هامش ليعمل به الخ ما يفيد (قوله) يأتي فيه ما مر وما يأتي) كان مراده بما مر نحو قوله رد إلى النقد الخ فإذا أجرها بتقدم جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي أن الدين الحال أو المأجل يأتي في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل (التي) سم عبارة الكرى قوله ما مر راجع إلى عينا وبما يأتي أن الدين يعني في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة وهي ما تنفسد بفساد عوضه (كشرام) بمرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل وكاجارة لنفسه أو ماله ومنه أن يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ففما إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حول ولم يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الاجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول علي مال للتجارة عنده والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وإن أجرها فإن كانت الاجرة نقداً عينا أو ديناً حالاً أو مؤجلاً تأتي فيه ما مر ويأتي

فلي تأمل (قوله) محضة) أي وستأتي غير المحضة (قوله) في المتن كشرام) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نأوى بالتجارة مر (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ عبارة الرض وشرحه وكذا أي من المملوك بالمعاوضة ما جره بنفسه أو ماله أو ما استأجره بل أو منفعة ما استأجره أه وقوله أو ما استأجره عطف على ما من قوله ما جره بنفسه أي من المملوك منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل (قوله) لأنه حال الحول على مال للتجارة) أي وهو منفعة الأرض (قوله) ما مر وما يأتي) كان مراده بما مر نحو قوله رد إلى النقد الخ فإذا أجرها بتقدم جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي

أو عرضا فان استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكذا قراض كما

شمله كلامهم لكن قال جمع متقدمون لا يصير للتجارة وإن اقترنت به النية لأن مقصوده أي الأصلي الأرفاق لا التجارة وكشراء نحو دباغ أو صمغ ليعمل به للناس بالعرض وإن لم يملكه عنده حولا لا لامتعة نفسه ولا نحو صابون وملح اشتراه ليغسل أو يعجن به للناس فلا يصير مال تجارة فلا زكاة فيه وإن بقي عنده حولا لأنه يستهلك فلا يقع مسلا لهم أي من شأنه ذلك ويعمد هذا الاقتران لا يحتاج لنيته في بقية المعاملات ويظهر أن يعتد في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل المملك ما يأتي في كناية الطلاق (وكذا) المعاوضة غير المحضه وهي التي لا تقصد بفساد المقابل ومنها المال المصالح عليه عن دم والمهر وعوض الخلع) كان زوج امته أو خالعه وزوجته بعرض نوى به التجارة لصدق المعاوضة بذلك كله (في الأصح) ولهذا ثبتت الشفعة فيما ملك به (لا) فيما ملك (الجهة) المحضه بالشرط فيها ثواب معلوم وإلا فهي بيع (والاحتطاب) والاصطياد والارث وإن نوى الوارث أو غيره بمن ذكر حال ملكه التجارة بما ملكه لأن التملك بجانا لا يعد تجارة واقتناء البقني بانه يورث مال

يأتي فيه ما سمن أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد ديناً يأتي فيه ما يأتي في أحكام الدين النقد وهما ظاهران اه (قوله) أو عرضا فان استهلكه (الخ) وكذا الحكم إذا كانت غينا نقدا واستهلكه كما هو ظاهر وبأنه عن عيش في هاشم ليعمل الخ ما يقبده (قوله) وإن نوى التجارة فيه (الخ) وكذا الاطلاق اخذنا من قوله الاتي وبعدها الاقتران الخ سم (قوله) وكذا قراض إلى قوله واقتناء البقني في النهاية والمغنى إلا قوله ويظهر إلى المتن (قوله) لأن مقصوده (الخ) أي ما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حوبا وإن قبض مثله الصوري كذلك فالتجته أنه مال تجارة سم على المنهج اه عيش (قوله) وكشراء نحو دباغ (الخ) أي كشراء شحم ليدهن به الجلود عباب (قوله) ليعمل به للناس (الخ) أي فتلزمه زكاة بعد مضى حولها بنية أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصمغ أو بما اشتراه به من الصمغ أو كان الأول باقيا في يده كلا أو بعضا فنجب زكاة عيش (قوله) وإن لم يملكه عنده (الخ) قد يقال إذا ملكه عنده حولا فلا وضح أنا نقوم تلك العين في آخر الحول وإما إذا خرجت في أثناء الحول لدفعه أو بالتدريج لم نقوم في آخر الحول بفرض بقائها إليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ويوزع على العين والصنعة فيجمع ما يقابل العين ويخرج منه عمل تردد لعل الثالث أقرب ثم يجعل فولهم أو لم يمكن الخ على ما إذا لم ينضج بحسن رأس المال وإلا فمعلوم أن الحول ينقطع بصرى أي بشرطه قال عيش قضية كلامهم أنه لا فرق في الصمغ بين كونه تموجا وغيره وقضية ما يأتي من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد اخذنا بطلانهم وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصمغ لونه مخالف لاصل الثوب يبقى بقاءه فنزل منزلة العين بخلاف الصابون فإن المقصود منه مجرد ازالة القوسخ والثوب الآخر الحاصل منه كأنه الصفة التي كانت موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين اه (قوله) لا لامتعة (الخ) عطف على للناس (قوله) ولا نحو صابون (الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صابون وملح ليغسل الخ (قوله) ما يأتي في كناية الطلاق) والمعتمد منه لا اكتشافه بجزءه لكن الاعتبار اقتران النية بجزء مما يأتي به الزوج حتى لو خالها بكنية ولم يتوهم لفظه فلعو وإن نوى مع القبول وقضية كلام سم من عدم الاكتفاء هنا بها وإن اقترنت بالقبول وعبارة شيخنا الزاوي وينبغي اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه عيش عبارة السكردي على ما فضل قال في الامداد هل العبرة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع أو من الاحتجاب بالنسبة للثمن أو بول العقد كل محتمل وقياس ما يأتي في الكناية في الطلاق ترجيح الأول والثاني على الخلاف الاتي ثم ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشي التحفة عن الشيخ عميرة اعتبارها في مجلس العقد وخلعها العقد اه (قوله) كأن زوج امته (الخ) أي أو تزوجت الحررة بذلك اسنى وإيعاب قال عيش أمال وزوج غير السيد مليته فإن كان جبراً فالتية منه حال العقد وإن كان غير جبر فالتية منها مقاراة لعقد وليها أو توكله في النية اه (قوله) أو خالعه (الخ) أي حر أو عبد اسنى وإيعاب (قوله) فيما ملك به) أي يصلح أو نكاح أو خلع (قوله) والاصطياد (الخ) أي والاختشاش نهاية ومعنى (قوله) بأنه يورث (الخ) ببناء الفاعل من التورث (قوله) أو الرد) إلى قول المتن: يضم في النهاية والمغنى

أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الآتي (قوله) أو نوى قبضه ثم قوله وإن نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق ويتجه فيه استمرار التجارة اخذنا من قوله الاتي وبعدها الاقتران الخ (قوله) لكن قاله جمع متقدمون لا يصير (الخ) اعتمده م (قوله) لأن مقصوده أي الأصلي (الخ) قد يقتضى هذا التعليل أنه لو قبض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حوبا وإن قبض مثله الصوري كذلك كان مال تجارة فإرجاع (قوله) وبعدها الاقتران (الخ) قد يؤخذ منه لا اكتشاف مسئلة الأرض السابقة بقصد التجارة عند استئجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وإن نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - ثالث)

لا يشترط قصد السوم ككتفاء بقدر مورثه (والاسترداد) أو الرد (يعيب) كالوابع عرض فنية بما وجد به عيبا فرده واستردعه

أوفرد عليه بعيب قصد به التجارة ( ٢٩٨ ) واشترى بعرض فنية شيئا ولو عرض تجارة أو بعرض تجارة عرض فنية فدر عليه كذلك

إلا قوله كابيني إلى بخلاف ما الخ (قوله أو اشترى الخ) قد يعني عما قبله<sup>(١)</sup> (قوله فلا يصير مال تجارة الخ) أي فلا يعود ما كان التجارة مال تجارة بخلاف الرد بعيب ونحو من اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها كالو باع عرض التجارة واشترى بشئ من عرضها كالو باع عرضا للتجارة بعرض لها فانه يبقى (قوله بنحو اقالة) أي كغسل نهاية ومعنى (قوله أي بعين ذهب الخ) ولو اشترى بعين أحد هاتين عرضا بعينه عرضا مثلا فالوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضروب) أي إذا كانت يجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلى كما يأتى رشيدى (قوله كان اشتراه بعين الخ) أي سواء قال اشترى بهذه الدراهم أو بعين هذه لان المقود عليه في صورتين معينين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيلة اشترى بهذا الدينار فانه يتخير بين الشراء به وبين الشراء في ذمة بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى لهما لم يقع عن الموكل ع ش (قوله بعين عشرين ديناراً) أي أو بعشرين في الذمة وتقدم في المجلس كالو ذكره الشهاب صحيح أي وكان ما اقتضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو اقتضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة الراسي رشيدى ويأتى عن سم ثم قوله في المتن (خوله من حين ملك النقد) أي من غير الحلى المباح لما يأتى أن الحلى المباح من عرض الفضة ع ش (قوله كابيني حول الدين على حول العين) أي كان ملك عشرين ديناراً ومثلاً أو فرضاً في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أي كان استوفى في أثناء الحول نصاً بالقرضه (قوله بخلاف ما اشترى بنقد في الذمة الخ) يستثنى ما لو تقدم في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الراسي وهو ظاهر فعليه لو اشترى بفضة في ذمته ثم عين عنها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة اه سم (قوله ثم تقدم ما عنده) أي أعطى حالاً النصاب الذي عنده في هذا الفن و(قوله لا يبنى عليه) إشارة إلى أنه ينقطع حول ما عنده و(قوله بخلافه فما إذا اشترى بعينه) أي فان صرفه إلى تلك الجهة متمتع وهو صورة المتن و(قوله فيعين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشترى بنقد الخ كرى وقوله أي أعطى حالاً الخ في إطلاقه نظر يعلم مما مر عن سم والرشيدى وعبارته النباية والمغنى ما لو اشترى بنقد في الذمة ثم تقدم فانه ينقطع حول النقد ويبقى حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين اه قال ع ش قوله م ثم تقدم اه أي بعد مفارقة المجلس سم على حجة نقلا عن شرح الارشاد وانفاه التعليق بقوله م إذ صرفه الخ اه (قوله أي كل مباح) أي أو كنصاب سائمة سم قول المتن (أودوه الخ) ولو شك هل اشترى بنصاب أو دونه فحوله من الشراء والاحتياط البناء بإعاب (قوله الحاصل) إلى قول المتن في الظاهر في المغنى الاقوله ومع آخره و(قوله النصاب) إلى قوله فمل في النهاية لا ما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الأسنى والإعاب (قوله في نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فإن المضموم زيادة القيمة إلا أن يجعل في السببية فلا تسامح بصري عبارة النهاية والمغنى سواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الأسواق اه

أي بعين ذهب أو فضة أو اشترى بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضاً مثلاً فهل يختلف الحكم فيه نظر والوجه عدم الاختلاف (قوله كابيني حول الدين على حول العين وبالعكس) نظره في البلقين بأن الزكوى في غير التجارة لا بد أن يبق بعينه كل الحول وهاتين كذلك وأجاب بانا كابيني المشتري بالنقد على حول حصول بدل بخلافه لأن نبنى مع حصول بدل موافق أو لى قال ولا يخرج هذا على مبادلة النقود لعدم القصد في الباقى القرض وإنما القصد به الأرفاق اه (قوله كابيني حول الدين على حول العين) أي كان ملك عشرين ديناراً ومثلاً أو فرضاً في أثناء الحول (قوله بخلاف ما لو اشترى بنقد في الذمة ثم تقدم ما عنده فيه) يستثنى ما لو تقدم في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الراسي فيها كته بما ش شرح المنهج وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بفضة في ذمته مثلاً ثم عين عنها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة اه (قوله أي بكل مباح)

ينض) بكسر النون بما يقوم به (١) قوله عملاً قبله كذا بأصل الشيخ رحمه الله ولعل الأولى عنه ما قبله اه من هامش (قوله



قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً ولو اشترى في المحرم  
عرضا بمائتين فسأوى قبيل اخر الحول ثلثائة وانض فيه ما هو على ما يقوم به زكى (٣٩٩) الجميع عند تمام الحول لان الربح كامن غير

متعين (لان انض) أى صار  
ناضاً ذهباً وفضة من جنس  
راس المال النصاب وامسكه  
الى اخر الحول أو اشترى به  
عرضا قبل تمامه فلا يضم  
الى الاصل بل يترك الاصل  
بحوله ويفرد الربح بحول  
(في الاظهر) ومثله اصله  
بان يشتري عرضاً بمائتي  
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر  
بثلثائة ويمسكها الى تمام  
الحول ويشتري بها عرضاً  
يسأوى ثلثائة آخر الحول  
فيخرج اخره زكاة مائتين  
فاذا مضت ستة أشهر اخرى  
أخرج عن المائة لان  
الربح متميز فاعتبر بنفسه  
ولكونه غير جزء من الاصل  
فارق النتائج مع الامهات  
ولغذا رد الغائب النتائج  
لا الربح فعلم انه لو نض بغير  
جنس المال فكيف عرض  
يعرض فيضم الربح للاصل  
وكذا لو كان راس المال  
دون نصاب ثم نض بنصاب  
وامسكه تمام حول الشراء  
وانه لو نض بما يقوم به بعد  
حول ظهور الربح أو معه  
زكى بحول اصله للحول  
الاول واستوفى لفه لحول  
من نضوده (والاصح ان  
ولد العرض) من الحيوان  
غير السائمة كخيول وجوار  
ومعلوفة (ونمره) ومنه هنا  
صوف وغصن وشجر وورقه

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة المعنى قبل آخر الحول ولو بلحظة اه (قوله أو نض فيه) أى في الحول ولو قبل  
اخره بلحظة نهاية (قوله وهي على ما يقوم به) فيه مع قوله بهانوع خزانة عبارة النهاية والمعنى وانض فيه بما  
لا يقوم به اه (قوله كامن) أى مستتر كرى قول المتن (لان انض) أى الكل معنى (قوله ذهباً وفضة الخ)  
عبارة الثانية والمعنى أى صار ناضاً بقدي يقوم به ببيع أو اتلاف اجنبى اه (قوله من جنس) قد يقال لو قال  
بما يقوم به لكان اولى لان جنس راس المال قد يكون عرضاً إلا ان يقال ان مراده بجنس راس المال ما يقوم  
به بصري وقد رددت ان المراد لا يدفع الا بالرد قول المتن (في الاظهر) فلو اشترى عرضاً للتجارة بعشرين ديناراً  
ثم باعه لستة أشهر باربعين ديناراً واشترى بها عرضاً اخر وبلغ اخر الحول بالتقويم أو بالنقض فيض مائة  
زكى خمسين لان راس المال عشرون ونصفيها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين  
لانه حاصل في اخر الحول من غير نضوه لقبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باعه  
اخر الحول الاول زكاهما أى العشرين الربح لحولها أى لستة أشهر من مضى الاول وزكى ربهما وهو  
ثلاثون لحوله أى لستة أشهر اخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربهما وهو  
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حولها معنى وروض وعباب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على  
بمسكها الخ (قوله فعلم انه لو نض الخ) محرز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون  
نصاب الخ) ظاهره انه في حين فعله وان الربح هنا يضم للاصل فيكون محرز تقييده بالنصاب في قوله السابق  
أى صار ذهباً وفضة من جنس راس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما في الروض وشرحه كغيرهما  
نضوه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه في اناء الحول بعشرين منها لم يشتريها عرضاً زكى كلا  
من العشرين لحوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أى كالعباب  
وشرحه للشرح وما ذكره ايضاً فقيسة اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة الحول والمعنى ولو كان راس  
المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وامسكها الى تمام حول  
الشراء زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل واعتبر بالنصاب اخر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة  
أشهر اه قال الشهاب عميرة في حاشية الاول قوله ان ضمنا الربح أى الناضر وذلك على مقابل الاظهر اه  
(وانه لو نض) الى المتن في الاسنى والعباب وشرحه مثله (قوله وانه لو نض) معطوف على قوله انه لو نض الخ  
كردى (قوله زكى بحول اصله للحول الاول) أى سواء اظهر ربحه قبل الاخراج أو التمكن من الادام لا  
ايهاب (قوله واستوفى لفه) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت في المعنى (قوله غير السائمة)  
كان وجه هذا التقييد ان قوله الا في ولو كان العرض سائمة بدل على ان كلامه السابق في غير السائمة مع انه  
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتامل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله وصوف)  
أى وبر وشعر معنى (قوله ونحوها) أى كالتيين ايهاب والبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديد في كونه

أى كنصاب سائمة (النصاب) بأن محرز وهو لو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها في زكاة  
الزائد معها وجهاً وجهها لوجوب شرح رولى نظرها وان زادت ولو قبل التمكن الخ (قوله وكذا  
لو كان راس المال دون نصاب) ظاهره انه في حين فعله وان الربح هنا يضم للاصل فيكون هذا محرز تقييده  
بالنصاب في قوله السابق (لان انض) أى صار ذهباً وفضة من جنس راس المال النصاب لكن انظر هذا مع  
ما في الروض وشرحه كغيرهما نضوه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه في اناء الحول بعشرين  
منها ولم يشتريها عرضاً زكى كلام من العشرين لحوله بحكم الخلط فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع (قوله  
غير السائمة) كان وجه هذا التقييد ان قوله الا في ولو كان العرض سائمة بدل على ان كلامه السابق في غير  
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتامل (قوله وعلى الجديد في كونه

ونحوها (مال تجارة) لانها جزآن من الاموال الشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاه كنتاج السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها  
(ربح عشر القيمة) اتفاقاً في ربع العشر كالنقد لان عروضها تقوم به وعلى الجديد في كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكاة

(الخ) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مافي يده سم عبارة المغنى والتقديم يجب الاخراج من عين العرض لانه الذى يملكه والقيمة تقدير وفى قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله وإن زادت فى النهاية (قوله عامر) اى فى اول الفصل (قوله وإن زادت ولو قيل التمكن (الخ) وفاقا للباب والروض وخلافا لنهاية والمغنى عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال فى المجموع ما حاصله لو قوم العرض اخر الحول بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة واعين ضمت الزيادة الى الاصل فى الحول الثانى دون الاول سوأا كان قبل اخراج الزكاة أم بعد لانه الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزم منه زكاتها وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بانقص نظران قل النقص بأن يتباين به لم يلزمه الا زكاة ما بيع به وإن كثر كان باع ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قوم به بثلاثمائة بمائتين حال كونه مغبونا وبجانبها زكى ثلثمائة لان هذا النقص يتغير بطله هكذا فصله اصحابنا اه مافي المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتين درهم او بمائة مائتين قفين حفظه وقيمتها اخر الحول مائتان لو مة خمسة دراهم فلو اخر ادا الزكاة فعادت قيمتها الى مائة نظر فان كان ذلك قبل مكنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذا نقص من مائة او بعد ماى مكنة الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لان النقص من قيمته ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قيل التمكن او بعد الاتلاف لم يلزمه شئ للحول السابق فاذا زادت فى المال المذكور مائتين ولو قيل الى مكان او انكف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده اربع مائة لو مة خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن او الاتلاف اه وفى الروض وشرحه ما يوافقه وغبارة الاخيرين ولو باع الفرض بدون قيمته زكى القيمة او باكثر منها وفى زكاة الزائفة معها وجهان او جههما الوجهان قال عا ش قوله لم يول باع العرض أى بعد حولان الحول وقوله زكى القيمة اى لا ما باع فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق فى قدر ما فوته اه عا ش (قوله) ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك (الخ) بل الذى يظهر ان على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين عارفين قياسا على الخرص المار بجماع ان كلا منهما تخمين لا تحقيق فيه او اعدا الماشية فامر محسوس يحقق فنام له حق التأمل بصرى عبارة عا ش قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعد الدين ويتنعم بواحد كجزاء الصدد ولا يجوز نصره قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا بد من ما يجزى عنه ويتجه الى لا يجوز ان يكون هو احد العدلين وإن قلنا يجوز اه فى جزاء الصدد يفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يضبط الماشية فيعدانها مة فهو لا كذلك هنا اذ القيم لا تضابطها اه ثم المستبصر فى تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اى فى الاخذ به سم على البهجة اى فى مثلى ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا فى اوقات كثيرة بلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من نصره بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه و ما تقدم عن الاستاذ اعتمدته الشارح فى الاعياب (قوله) نظير ما مر فى عدالماشية) وقد يفرق بان متعلق العدمتين وبعدها لخطاويه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتماع المقوم وهو مظنة للخطا فالثمة فيه اقوى ومن ثم لم يكتف بتحصن لثمة بل لولم يجد خاص من جهة الامام حكم بعدلين يخرسان له كامر عا ش (ولو غير نقد) الى قوله او بنقد لا يقرم به فى النهاية والمغنى (الاقوله) او مغشوشا وقوله اى يعين الى المن وقوله بنقد الى المن وقوله وكان الاقرب الى المن وقوله مال التجارة الى المن (قوله) وإن كان غير مضروب (الخ) حاصله مع قوله اى يعين المضروب انه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاى غير المضروب فبما سم عبارة الكردى على افضل فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله) اى يعين المضروب الخالص (يعنى ان ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة) (قوله) (الخ)

فلا يجوز اخرج من عين العرض وعلم بما مر انما تعتبر باخر الحول فان اخر الاخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قيل التمكن او بعد الاتلاف فلا يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المسالك الثقة العارف وللأساغى تصديقه نظير ما مر فى عد الماشية (فان ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلد وفى الذمة إن كان غير مضروب او مغشوشا (قوم به) أى يعين المضروب الخالص ولا قيمه مضروب أو خالف من جنسه

(الخ) وعن القديم أنه يخرج عشر مافي يده (قوله) وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله اى يعين المضروب اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاى غير

اي وان لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله وان كان غير الخ كرى أى ولو حذف قوله وان كان  
 الخ ثم قال اى بعين ذلك التقدير ان مضروباً بالخالص او المضروب بالخ كان اخضر مع السلامة عن الزكاة  
 قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وان ملكه بنصابين من النقدين كان اشتراء بمائتي درهم وعشرين ديناراً  
 قوم احدهما بالآخر لمرة فقط التقييد يوم الملك كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما  
 نصفين أو عشرة من الدنانير قوم آخر الحول ثلثه بالدرهم وثلاثة بالدنانير وكذا يقوم احدهما بالآخر  
 لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب فبزيان ان بلغ في الاحوال كلها نصابين في آخر كل حول فان لم يبلغا  
 نصابين فلا يزكيان وان بلغهما المجموع لو قوم الكل باحدهما وان بلغ احدهما نصاباً زكى وحده شرح  
 الروض زاد شرح العباب فعمل انه لا بد من تقويم فيقوم احدهما بالآخر يوم الملك لمرة فقط ثم آخر  
 الحول لمرة فقط وجوب الزكاة اهـ (قوله وان ابطله الخ) حقنه ان يقدم على قول المصنف قوم كافى الثمانية  
 والمغنى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أى ان كان اشترى عرضاً بدنانيره وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر  
 الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيها باعه وان كان نقد البلد لا يتم تبلغ مائة مثقال  
 نصاباً او يتبدلها حول من آخر الحول الاول ولهكذا وان مضى سنون كرى على بائض (قوله لان الحول  
 الخ) علة لمسا في المتن عبارة غيره لانه اصل ما يذره كان اولي من غيره اهـ وهى اولى (قوله او ملكه بنقد  
 وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما  
 وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم احدهما  
 بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الاخرى ثم يقوم العرض بهما  
 مرتين كذلك ويركى الاكثر من كل منهما في المثال لو قوماً الفضة بالذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب  
 فساوت العشر من مثقالاً من الفضة عشرة من الذهب ثم قوماً الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة  
 فساوت العشر من مثقالاً من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة ويركى  
 باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة ارباعه بالذهب وثلاثة ارباعه بالفضة ويركى عن ثلاثة ارباع القيمة  
 ذهباً وثلاثة ارباعه فضة وانما وجب ذلك لان احد الجنسين لا يخرج عن الآخر فلو ملك بهما وجهل قدر كل  
 منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قاله فقهاء الوالي شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان  
 قوم جميع العرض ماعدا ما يساوى أقل متول بكل منهما فليراجع سم عبارة ع ش قال سم على الهجعة  
 فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائهما او علم احدهما اكثر وجهل عنه فلا يبعدان بتعين في براءة  
 ذمت أن يفرض الاكثر من كل منهما وهل التأخير الى التذكران رضى اهـ اقول لا يبعد أن له ذلك  
 بل قياس ما تقدم عن الديمية انه يكفي غلبة الظن انتهت (قوله جهل اونسى) كذا في شرح الروض  
 والعباب (قوله او تسكع نكاح الخ) عطف على بعرض (قوله او خلع) اى او صلح عن دم معنى ونهاية  
 قول المتن (فبغالب نقد البلد) اى بدحو لان الحول كما قال الماوردى وهو الاصح نهاية قال ع ش والعبرة  
 بالبلد الذى فيه المال وقت حلول الحول الذى فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على الهجعة اى بلد  
 الاخراج كما قال الماوردى وجزم به في العباب اى وبلد الاخراج هـ بلد المالك ما هو معلوم من عدم جواز نقل  
 الزكاة اهـ (قوله اقرب البلاد اليها) اى بلد الاخراج ليعاب (قوله وبه الخ) اى بالتعليق (قوله فارق  
 مامر الخ) اى من عدم وجوب الزكاة (قوله باحد ميزانين) اى دون الآخر (قوله فيها) عبارة المختار  
 الميزان معروف اهـ مقتضاه أنه مذكور ع ش وقد يمنع بأن تذكر المختار وغير الميزان لكونه مما يذكر  
 ويؤثر قول المتن (بالانفع للفقراء) ضئيف ع ش وكردى على بائض (قوله نظير مامر) اى في شرح

المضروب فبما مر اهـ (قوله او ملكه بنقد وجهل اونسى الخ) لو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر  
 منها كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب او  
 الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بأن يقوم احدهما بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في

منها (قوم بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير مامر مع ذكر حكمه إشاراً للقراء بالذكركاجتماع الحقائق ونبات اللبون

وقيل يجب الاغبط للقرءا كتردى قول المتن (وقيل بتخير) هو المعتقد ع وش وكردى على بافضل (قوله) كعطل الجبران) أى كتخيره بين شاقى الجبران ودراهمه نهاية ومعنى (قوله) واعتمده الاسنوى الخ وكذا اعتمده المنهوج والنهاية والمعنى (قوله) وعلى أى على تخير المالك هنا (قوله) اجتماع ما ذكر اى الحقاق وبنات اللبون قول المتن (قوله) وان ملك بنقدو عرض هل من ذلك مالو ملكه بنقد معشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البدسم وقضية ما مر فى شرح فان ملك بنقد قوم به لا يس من ذلك وينبغى حل ما مر على ما اذا لم يقابل النفس بشئ من البيع لقلته وجريان العادة بالظوع وهو ما قاله سم على خلافه (قوله) كاتنى درهم) الى قوله فيقوم فى النهاية والمعنى الا قوله او من احد الى لان الخ قول المتن (قوم) ما قابل النقد به والباقي الخ) أى ما قابل العرض ويعرف مقابلته بنقدوه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الجلة فلو كان اشتراده بعشرة دراهم ونوب قيمته خمسة فمقابلته ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد البدلولو اختلف جنس التقدين المقوم بهما لم بكل نصاب احدهما بالآخر ولا يجب زكاة فيما لم يبلغ نصابا بها منها او من احدهما قليلا ومن الاسنى مثله (قوله) وان كان دون نصاب كان المناسب ذكره عقب قول المصنف الباقي (قوله) او من احد الغالبين) عطف على من نقد البدل (قوله) كاجر) اى فى شرح فان غلب نقدان وبلغ باحدهما الخ (قوله) ويجرى ذلك أى التسيطر ورض (قوله) فيقوم ما يخص كلابه) أى فيقوم ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر ورض (قوله) فيما مر) اى فى شرح فان ملك العرض بنقد قوم به (قوله) لا اختلاف السبب) الى قوله او اشترى فى المعنى الا قوله وهو المال والبدن وقوله قال الى المتن وقوله وانفق الى المتن وقوله لا لا تقم الى المتن والى قوله ولا يتصور فى النهاية الا ما ذكر (قوله) وهو المال والبدن) فيه نظر تأمل شورى ووجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وانما سببا لإدراكه من رمضان وجزء من شوال شيخنا اهجى مرى وقد يجاب بان البدن سبب أيضا ولو بعد المأبى أنها طهرة للصائم (قوله) فى الصيد) أى المملوك اذا قتله المحرم نهاية (قوله) أو غيرا (وحيا) ولو قال المصنف ولو كان العرض مما يجب الزكاة فى عينه

إحدى المرتين والفضة فى الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويذكرى الا كثر من كل منهما باقى المتال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذنب فساوت العشرون مثقالا من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالا من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة يركى باعتبار الاكثر فهما فيقوم ثلاثة ارباعه بالذهب وثلاثة ارباعه بالفضة يركى عن ثلاثة ارباع القيمة ذهباً وثلاثة ارباعها فضة وانما وجب ذلك لأن احد الجسمين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البدل كما قالوه فمالو شك فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم بجمع العرض ما عدا ما يساوى مثله اقل متمول بكل منهما فليراجع (قوله) فيقوم بأيهما شاء فى الباب وشرحه للشارح ولو اشتراى عرض التجارة بنصا بين أو قل من النقد قوم بهما جميعا بنسبة التسيطر يوم الملك بان يقوم احد التقدين بالآخر فان اشترى عرضا بمائتى درهم وعشرين دينار فساوت المائتان عشرين مثقالا او عشرة قنصص العرض فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بدرهم ونصف فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بالدينارين وكذا يقوم آخر الحول وبهذامع ما قبله علم انه لا بد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التسيطر ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة فيركبان ان بلغنا فى الاحوال كلها نصابين فى آخر كل حول وان لم يبلغا نصابين فمبلغ منهما نصابا زكاه وحده ولا زكاه فيما لم يبلغ منهما نصابا وان بلغه لو قوم السكل باحد التقدين إذ لا يضم أحدهما الى الآخر اه وعبارة الروض وشرحه وان ملكه بنصابين من التقدين قوم أحدهما بالآخر لمعرفة التسيطر يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما نصفين الخ اه (قوله) فى المتن وان ملك بنقدو عرض هل من ذلك مالو ملكه بنقد معشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البدل (قوله) فيقوم ما يخص كلابه) عبارة شرح الروض فيقوم

(وقيل بتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كمعطى الجبران ويصححه فى أصل الروضة واقتضاه كلام المجموع وغيره واعتمده الاسنوى وغيره ويؤيده ما بآنى فى الفطرة فى أقوات لأغالب فيها أنه يتخير ولا يتعين الأنفع وعليه فقارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فسوح هنا أكثر (وان) ملك بنقدو عرض (كائنى) درهم وعرض قنية (قوم) ما قابل النقد به (و) قوم (الباقى بالغالب) من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين إذا بلغه به فقط كما مر لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمه ذلك ويجزى ذلك فى اختلاف الصفة أيضا كل اشئى بنصاب دفانير بعضها صحيح وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم ما يخص كلابه لكن ان بلغ بمجموعهما نصابا ذكرى لاتحاد جنسهما ويفرق بين التقويم بالمكسر هنا دون غير المضروب فيما مر بأن كسره لا ينافى التقويم به بخلاف غيره (وتجب) فطرة عبيد التجارة مع زكاتها لاختلاف السبب وهو المال والبدن فلز بتدخلا كالتقمة والجزاء فى الصيد (ولو كان العرض شائعة)

لكان أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة فخلا مشمرة أو فأثمرت  
أو أرضا مزروعة أو فزرعها بيزر التجارة سم وعباب (أو اشترى دنائير) ليتأمل بصري عبارة الالعباب  
وبانى ما تقرر فى الثمر والحبا كمنه بعض المحققين فيها لو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنائير  
مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أو لغيرها نقدا بتمتد كى بفعله الصيارفة فان الحول يقطع بذلك ومن ثم لازكاة  
على الصيارفة اه (قوله مثلا) لعل راجع للشراء والدنائير ايضا أى فثل الشراء سائر المعامضات ومثل  
الدنائير الدرهم ومثل الخنطة بقية العروض (قوله كتسع وثلاثين الخ) أى وكتسعة عشر من الدنائير قيمتها  
مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسألة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدرهم (قوله أو كمل  
نصابهما) أى كاربعين شاة قيمتهما مائتان درهم معنى (قوله واتفق الخ) الاولى حذف الواو قول المبنى (فزكاة  
العين) قال فى شرح المنهج أى والمغنى والنهاية فعمل انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو  
كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فيه كان اشترى شجرة للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم  
زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه وخرج بقوله كغيره فبدأ قبل حوله الخ ما لو تم حول  
التجارة قبل بدو الصلاح ليخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدأ الصلاح بعد الاخراج ولو  
بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر فليتامل سم قال ع وش عليه فقد يقال وجوب الزكاة  
فى الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين فى مال واحد لانه زكى الثمر عند تمام الحول للدخول فى التقويم  
وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرر فيه زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة  
ما لين اه (وإذا أخرج زكاة العين فى الثمر والحبا الخ) أى فيما إذا بدأ بصلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول  
التجارة وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض لم يل يسقط زكاتها المعدم  
تمام نصابها او يضم الشجر إلى الثمر والارض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاته وتسقط زكاة العين  
فيه نظرا والاقراب اخذا من إطلاقم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب ع وش  
اقول ويصرح بالا ول قول الشارح إن بلغت نصاب الخ وما نذكر فى حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله  
لم تسقط الخ) قال فى الروض وشرحه وبنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد  
الجداد لان وقت الادراك الوجوب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية هو الظاهر ان ابتداء الحول  
الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج  
زكاة الثمر فيختلف حوالهما سم (فى قيمة عرضها) أى التجارة (قوله إذا لا تضم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان  
بلغت الخ وهو مال لم يبلغ بصري عبارة العباب وشرحه ولا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة البذوع  
والثبن والارض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الشجرة والحبا لانه ادى  
زكاتها ولا يختلف حكمها كما علم ما تقرر اه (وإذا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحبا

ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اه (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة  
فخلات مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها بيزر التجارة (قوله فى المبنى فزكاة العين) قال فى شرح  
المنهج فعمل انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فيه  
كان اشترى شجرة للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثم وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر  
عند تمام حوله اه قال فى الروض وشرحه وبنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه  
بعد الجداد لان وقت الادراك الوجوب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية اه والظاهر ان  
ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن  
وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حوالهما وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدأ قبل حوله الثمر ولو تم حول  
التجارة قبل بدو الصلاح ليخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدأ الصلاح بعد الاخراج ولو  
بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر (قوله إذا لا تضم القيمة الثمر والحبا) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حبا قال ابن  
النقيب او اشترى دنائير  
للتجارة بمنقطة مثلا (فان  
كمل) بثلاثين الميم (نصاب  
احدى الزكاتين فقط) كتسع  
وثلاثين من الغنم قيمتها  
مائتان وكاربعين منها قيمتها  
دون المائتين (وجبت) زكاة  
ما كمل نصابها لوجود سببها  
من غير معارض (أو)  
كمل (نصابهما) واتفق  
وقت الوجوب أو اختلف  
(فزكاة العين) هى الواجبة  
(فى الجدي) لقولها للاجماع  
عليها بخلاف زكاة التجارة  
وإذا أخرج زكاة العين فى  
التمر والحبا لم تسقط زكاة  
التجارة فى قيمة عرضها  
من نحو الجدع والارض  
وتبن الحب إن بلغت نصابا  
إذ لا يضم لقيمة الثمر  
والحب (فعلى هذا) وهو  
تقديم زكاة العين (لوسيق  
حول التجارة فبان) أى كان  
(اشترى بما لها بعد ستة  
اشهر) من حوالها (نصاب  
سائمة) ولم يقصد به الثنية  
او اشترى معلوفة للتجارة  
ثم اسامها بعد ستة اشهر  
ولا يتصور سبق حول  
العين فى السائمة

الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فبا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حوله من النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصا بازكي الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه يزكي في الصورة والمذكورة للجميع لحول التجارة الثاني اذا لم تبلغ قيمة الثمر والحب نصا بالرضا والا فزكي كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه اخ) اي السوم (قوله ما مر) اي آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اي في قيمة العروض لا العين كما مر كردي عبارة ع ش وليس فيه وجوب زكاة عين لأن ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه ما وجب في الشجر متعلق بقيمته خالي عن الثمر اهـ (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحولان واشترى ما عرضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص في نصاب السائمة اي حيث غلبتاه انتقل إلى التجارة قوا استأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل اي إلى زكاة العين لان الحول انما ينقل للتجارة انتهى اهـ (قوله بل بالقيمة) إلى الباب في الثنايق والمخى (قوله فواضح) اي ولا رجوع له على العامل ع ش (قوله وعليه الخ) اي على ذلك الضعيف (خاتمة) يصح بيع عرض التجارة قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها وابعاء عرض فنية لان متعلق زكاته القيمة وهي لا تقوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة أو وجه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذا لو جمعه صداقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لا يقبله ليس بمال فان باعه بحابة أو بقدر المحابة كالمو هو ب فيطيل فما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تنقيها للصفة معنى ونهاية وشرح الروض وشرح العباب قال ع ش قوله ورجع في الباقي اي ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعاقب المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه ولا فلا لام التعلق بما بقي لانه حق الفقراء اهـ (باب زكاة الفطر)

(قوله سميت) إلى قوله كافي المجموع في المعنى لإقوله كذا إلى ويقال (قوله سميت به الخ) كذا في المعنى وقول الشارح وإنما يتأتى الخ منوع اما الاول فلجواز أن يكون مراد قائل ذلك أن جوبها بتحقيق به إذ هو الجزء الاخير من الملة وايضا فيما السببية لا يتعين ان يكون مدخولها هو السبب التام واما الثاني فواضح جدا وما ادرى ما منشأ الحمل على اليائية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله اي بالفطر لانا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تاويل اللفظ والاسم سماع شائع ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظرا لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فبا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حوله من النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصا بازكي الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه يزكي في الصورة والمذكورة للجميع لحول التجارة الثاني اذا لم تبلغ قيمة الثمر والحب نصا بالرضا والا فزكي كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه اخ) اي السوم (قوله ما مر) اي آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اي في قيمة العروض لا العين كما مر كردي عبارة ع ش وليس فيه وجوب زكاة عين لأن ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه ما وجب في الشجر متعلق بقيمته خالي عن الثمر اهـ (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحولان واشترى ما عرضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه اما اذا كان لا يبلغ نصا بالرضا الا باحدهما فالحكم ببلغه به فلو حدث نقص في نصاب السائمة اي غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انما ينقل للتجارة اهـ والله تعالى اعلم (باب زكاة الفطر)

(قوله وإنما يتأتى الخ) ضعیف) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره ايضا معقول لا يتأتى كون الوجوب الجزاير قوله وان الاضافة بيانية هاتو مسلم إلى ان كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز اذام مرجع الضمير المذكور للفطر كذا الفطر

الثمر والحب بان يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما علم ما مر انه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر حوله (فالاصح وجوب زكاة التجارة لتقام حولها) لئلا يحبط بعض حولها ولأن الواجب قد وجد ولا معارض له (ثم) من انقضاء حولها (يفتتح حولاً لزكاة العين ابداً) أى فى سائر الاحوال وما مضى من السوم فى بقية الحول الاول وغير معتبر (وإذا قلنا) عامل القراض لا يملك الربح بالظهور بل بالقيمة وهو الاصح (فعلى المالك زكاة الجميع) ربحاً ورأس مال لانه ملكه (فان اخرجه) من عنده فواضح او (من مال القراض حسبت من الربح فى الاصح) ككون المال من نحو اجرة دلال وفطرة عبد تجارة وفداء جنابة (وان قلنا) بالضعيف انه يملك الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لها (والذهب) على هذا الضعيف انه يلزم العامل زكاة حصته (من الربح) لتمكته من التوصل اليه من شأبه بالقسمة فهو كدين حال على ملء وعليه فابتداء حول حصته من الظهور

الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الفاء وقول ابن الرفعة بضمها غريب لانها تخرج عن الفطرة اى الحلقة اذ هي طهرة للبدن كما ياتي وتطابق على المخرج ايضا وهي مولدة لاعربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كما في المجموع عن الحاوي واما ما وقع في القاموس من انها عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد يعلم إلا من الشارع فاهل اللغة يجهلونه فكيف ينسب اليهم ونظير هذا اعنى خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية ما وقع له في تفسيره التعرّض بانه ضرب دون الحدوث اى في باب التنبية عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخلط شيء كثير وكله غلط يجب التنبيه له وفرضت كرمضان ثاني سنّي الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوبها ومخالفة ابن اللبان فيه غلط صريح كافي الروضة قال وكيع زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما تجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معلى

ايضا معه فهو لا ينافي كون الوجود بالجزأين و(قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم ان كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير بلزم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور له فطر زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير في بدو قوله الفطر انتهى اه بصري ولك ان تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتنعى الثاني بان المراد جعل الفطر جزءا من الاسم وله انظار (قوله وان الاضافة الخ) عطفت على قوله ضعيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية الا قوله كما في المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطابق) اى النظرة بالكسرو (قوله ايضا) اى كما اطلقت على الحلقة سم (قوله وهي) اى لفطرة بمعنى المخرج سم وشعره قوله مولدة اى تطلق بها المولدون و(قوله لاعربية) وهي التي تكلمت بها العرب ما وضعها واضع لغتهم و (قوله ولا معربة) والمعرب هو لفظ غير عربى واستعملته العرب في معناه الاصلى بتغيير ما في الغالب ع ش عبارة الرشيدى قوله مولد لاعربى الخ بمعنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولى من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية لا فالمولد هو اللفظ الذى ولده الناس معنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى في القدر المخرج والانساب ان يقول حقيقة عربية او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رأت سم على البهجة قال ما نصه فان قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عربية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لخلق الشارع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهة في سميتها وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى هي ما كان بوضع الشارع فليتامل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وعيوبه وسلم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على الثاني ولا مانع من كون اهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى زمنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> او انقطع بعد بعثته وبالجملة فتاويل كلام الاجلاء وحمله على محل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير تصريحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشى من ان عبارة الفطرة صدقة الفطر فليس تصريحا في كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته اه بصري بخذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده في المعنى الا قوله ونقل الى قال (قوله ثاني سنّي الهجرة) كان الظاهر الثاني قال ع ش لم يبين في اى يوم من اى شهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويحاج عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع او يرد بالاجماع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كعب لا يكفر جاحدا نهاية (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبهة وإن كانت هذه واجبة وذاك مندوبا ع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله والخبر الحسن الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كتابة عن توفيق ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافي حصول اصل الثواب ويتردد النظر في توفيق الثواب على إخراج زكاة بموئنه وظاهر الحديث التوفيق على إخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهيره ايضا انحاف لان حج اه ع ش زاد الجبري عن الشوري والراموي ما نصه ولا يتعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور إذا لم تؤدعه الفطرة إذ لا تنقص منه اه (قوله اى بادر هذا) الى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله وباول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولوشك الى المتن (قوله مع إدراك آخر جزء الخ) قال الاسوى ويظهر

كما ان مرجع الضمير في بدو قوله الفطر (قوله وتطابق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الحلقة (قوله وهي) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع في القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أثر ذلك فيما إذا قال لعبد أنت حر أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه اه  
 اى قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهابة في رقيق بين اثنين ليلة يوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وما  
 اشبه ذلك فهي عليهم الآن وقت الوجوب حصل في نوبتها معنى عبارة شيخنا ولو قال لعبد أنت حر مع آخر  
 جزء من رمضان وجبت على العبد لا كذا الجزأين بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة أو قال فلا  
 تجب على احد ولو كان هناك مهابة بين اثنين في رقيق الخ (قوله) كما يفيد قوله فتخرج الخ في افادته ما ذكر  
 نظر لجواز أن الاخراج عن مات مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وان عدم الاخراج عن ولد لم يجز ذلك انه لم  
 يدرك أول ليلة العيد سم (قوله) وقوله فيما بعده لتعجيل) وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعارا بان أول رمضان  
 في وجوبه خلافه وسبب اول والا لما جاز اخرها فيه لا لتخصر سبب وجوبها حيث في اول شوال وكتب  
 عليه سم على جميع ما فيه قوله وقوله فيما بعده لا بدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من  
 رمضان بل يقتضى انه رمضان إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقدمها اول رمضان تقدم على السببين وهو  
 ممنوع فليتا لم الوجه كما هو واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا وبعضاً أى القدر المشترك بين كله  
 وبعضه فصيح قولهم لتعجيل الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع ادراك جزء من رمضان وهذا غاية  
 الظهور ولكنه قد يشبهه عدم التأمل اه ع ش (قوله) لا ضافتها) اى زكاة الفطر (قوله) فرض رسول الله  
 اى اظهر فرضيتها او قدرها او اوجها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه (قوله) على الناس  
 اى ولو كفارا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر (قوله) صاعا الخ) يجوز ان  
 يكون بدلا وحالا وإنما اقتصر على القرو والشعر لكونهما الذين كانوا موجودين في زمنه إذ ذاك بجبرى  
 (قوله) وبالليل الخ) اى لا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بادر الجزء الاول فلا يقال ليس في  
 الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان قاله البجيرى وقال السركدى هذا  
 جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على ان الموجب مركب فاجاب بان قوله اول  
 الليل يدل على التركيب اه واول الظاهر المتعين انه تنمة دليل المتن وهو قول الصارح لا ضافها الخ فكانه  
 قال والفطر المذكور إنما يتحقق بول ليلة العيد (قوله) وعلى فيه) اى فى الخبر (قوله) حتى القن الخ) قد  
 يقال وحتى الصبي والمجنون لأن الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المتنقل  
 للغير وفيه نظر ظاهر لأن المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا سم (قوله) ولما تقرّر عطف  
 على قوله لا ضافها الخ (قوله) مطهرة للصائم) اى من اللغو والرفث نهاية (قوله) عند تمام صومه) اى وإتمامه  
 بول ليلة العيد (قوله) وأهم المتن انه) قال الاذرى وهو المذهب نهاية ومعنى (قوله) ثم مات المخرج) بكسر  
 الراء (قوله) وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القايض انها زكاة معلقة

فيخرج في افادته ما ذكر نظر لجواز أن الاخراج عن مات مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتا مل (قوله)  
 وقوله فيما بعده الخ) قد يقال هذا لا يدل على أن السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضى انه رمضان  
 إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقدمها اول رمضان تقدم على السببين وهو ممنوع فليتا لم الوجه كما هو  
 واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا وبعضاً أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصيح قولهم لتعجيل  
 الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع ادراك اخر جزء من رمضان وهذا غاية الظهور ولكنه قد يشبهه  
 مع عدم التأمل (قوله) حتى القن) قد يقال وحتى الصبي والمجنون لأن الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو  
 الوجوب المستقر بخلاف المتنقل للغير وفيه نظر (قوله) ثم مات المخرج الخ) ومن مات قبل الغروب عن رقيق  
 ففطرة قيمة على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فافطرة عنه وعظم اى الاراق في التركة  
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به اميره قبل وجوبها وجبت في  
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فافطرة عليه وان زاده افعلى الورث فلو مات  
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للبيت وفطرته في التركة أو يباع جزء

كما يفيد قوله فتخرج الى  
 آخره وقوله فيما بعده  
 تعجيل الفطرة من أول  
 رمضان (في الاظهر)  
 لا ضافتها خبر الشيخين  
 الى الفطر من رمضان وهو  
 فرض رسول الله ﷺ  
 زكاة الفطر من رمضان على  
 الناس صاعا من تمر أو صاعا  
 من شعير على كل حر أو عبد  
 ذكر أو أنثى من المسلمين  
 وبأول الليل خرج وقت  
 الصوم ودخل وقت الفطر  
 وعلى فيه على باها خلا فالمن  
 أو لها بمن لأن الأصح أن  
 الوجوب يلاقى المؤدى عنه  
 أولا حتى القن كما بأتى ولما  
 تقرّر انها مطهرة للصائم  
 فكانت عند تمام صومه وأهم  
 المتن أنه لو أدى فطرة عبده  
 قبل الغروب ثم مات  
 المخرج



و كرت السيد موت العبد فيسند دها سيدة ع ش أى بشرطه (أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للذكاء اول جز من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارن المراتى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف مالو كان بينهما ما يأتى في عيدهم مشترك مثلاً فوقع احد الجزين اى نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حيث ذكره اه سم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله) او اطلق قال سم على الهجة لوعاق طلاق زوجته على غروب شمس اخر يوم من رمضان فظاهر انه تسقط فطرته عنه لانها لم تدرك الجزين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب بإلقاها ولم يوجد سبب التحمل عنهما و لو علق طلاقها بأول جز من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لان الطلاق يقع بمقارنا للجزم الثانى من جزاى الوجوب وهو اول جز من شوال فلما تسكن عنده زوجة عرش وتقدم عن السنوى وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لانها لم تدرك الجزم الاول (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولو لمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى او وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف الاول فإنه يريد نقلها إلى غيره فشرح مر اه سم قال عرش قوله مر ولزمه الخ أى لزم السيد قياس ذلك أنه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرته عنه وقوله مر فإنه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد بقدر يساره بطار وماله قبل الغروب أو بتام ملكه على ما يئده بأن كان مكانها وعقته سيده قبل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده اه قول المتن (بعد الغروب) أى اومه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله) عن يؤدى عنه) بيان لمن في عنومات كردى أى يؤدى ببناء المفعول (قوله) وكانت حياته مستقرة الخ) مفهومة انه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجنابة وإلا ففيه نظر لانه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله عرش (قوله) عنه) أى وقت الغروب (قوله) واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كردى (قوله) وإنما سقطت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل التمكن عبارة أنها بقو المغنى ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في

منه إن لم يكن له تركه سواء وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكه شرح مر وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبدا فغرت به الشمس ليلة الفطر ومحافى خيار المجلس أو الشرط فطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فعلى من يؤد إليه الملك فطرته اه و ظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد إذا استغفرت خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع (قوله) أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للذكاء اول جز من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارن المواتى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارن موت الموصى ذلك لم يجتمع الجزان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف مالو كان بينهما ما يأتى في عيدهم مشترك مثلاً فوقع احد الجزين اى نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حيث ذكر مر (قوله أو أعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولو لمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى او وقفه قبله لانه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالظاهر (فتخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن عن يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كونه وإنما سقطت زكاة المال بتلفه قبل التمكن للتعاقب بعينه وهذا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم لو تلف ماله هنا قبل التمكن سقطت كافي تلك (دون من ولد)

الجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفقرة بالذمة اه (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب اه سم عبارته النهاية وخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لانه جنين مالم يتم انفصاله اه قال عرش قوله مر وباقيه بعده قال سم علي المنهج يذبح أو معه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شيء من رمضان بل اول شوال اه (قوله وتجدد) أي حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حازرة إذ التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد الغروب) أي أو معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أي في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام سم (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت والطلاق والعنق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أو لا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب سم قال عرش بعد نحو ما ذكرنا الاقرب الاول للعللة المذكورة ورجع هذا الأصل على كون الأصل عدم الوجوب لقوله باستصحاب بقاء الحياة والزوجية اللذين هما سبب الوجوب اه (قوله ان تخرج) إلى قوله للخلاف في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله لا قبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالأمس فأخرجوا ليلاً أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قبل وجوب إخراجها فيه حينئذ لم يعد فراجع اه كرى على بأفضل (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم (قوله وان يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيدي جماعه لم يقدم الاول والثاني فيه نظراً ولا يبعد الثاني مالم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع عرش وجزم بذلك بأعشن (قوله للامس الصحيح به) أي بالإخراج قبل الخروج إلى صلاة العيدي نهاية ومعنى (قوله بل بكرة ذلك) أي تأخيرها عن الصلاة إلى آخر يوم العيدي معنى (قوله فهو) أي الخلاف (قوله وبما قرره الخ) متعلق بقوله يتدفع الخ كرى (قوله ندب الإخراج الخ) أي الاول ندب الخ (قوله وإلا) أي بان إخراجها مع الصلاة (قوله وندب عدم التأخير الخ) أي والثاني ندب عدم التأخير الخ الصالح للبيعة (قوله وأن كلام المتن الخ) عطف على قوله أن الكلام الخ (قوله عليه) أي على المتن كرى (قوله بأنه يوم ندب إخراجها مع الصلاة) أي وظاهر الحديث برده معنى (قوله ما تقرّر) أي ما يفهم ما تقرّر كرى (قوله فإوهمه) أي المتيقن من أن إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) صفة لا فضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أي والمفتى (قوله يلجئ على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه يجري على ذلك نظر لانه قالان تعبير المنهاج صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حله كلام المنهاج على المقام الاول إذ لا مانع من حله عليه ففكوه غير مراد لانه لا غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يخرجها قبل العيدي يوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضي انضالية الإخراج ليلاً سم أي

الاول فانه يريد نقلها إلى غير مخرج مر (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله وإسلام وغنى) فيه حازرة إذ التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أي في المخرج عنه في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت والطلاق أو العنق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أو لا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك الوقت الوجوب فيه نظر (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وإن تبعه شيخنا يلجئ على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه يجري على ذلك نظر لانه قالان تعبير المنهاج صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حله كلام المنهاج على المقام الاول إذ لا مانع من حله عليه ففكوه غير مراد لانه لا غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة فلي تأمل وفي الناشري تنبيه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير فعله عن اول وقت وجوبه وزكاة الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قد يقتضي انضالية الإخراج ليلاً

زوجة وقن وإسلام وغنى بعد الغروب لعدم إدراكه الموجب ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك (ويسن أن) تخرج يوم العيد لا قبله وأن يكون إخراجها قبل صلاته وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل للامس الصحيح به وأن لا تؤخر عرش صلاته بل يكره ذلك للخلاف القوي في الحرمة حينئذ وقد صرحوا بأن الخلاف في الوجوب يقتضي كراهة الترك فهو في الحرمة يقتضي كراهة الفعل وبما قرره أن الكلام في مقامين ندب الإخراج قبل الصلاة وإلا بخلاف الأفضل وندب عدم التأخير عنها وإلا ففكوه وأن كلام المتن إنما هو في الثاني يتدفع الاعتراض عليه بأنه يوم ندب إخراجها مع الصلاة ووجه اندفاعه ما تقرّر أن إخراجها معها من جملة المنسوب وإن كان الأفضل إخراجها قبلها فما أوهمه صحيح من حيث إطلاق التذنية من غير نظر إلى خصوص الافضلية التي توهمها المعترض وان تبعه شيخنا يلجئ على أن إخراجها معها غير مندوب والحق

قال الاستوى وإن طاعة ذلك بالصلاة الغالب من فعله الأول النهار فلو أخرت عنه من إخراجها أوله ليطمع الوقت للفقراء نعم يسر تأخيرها عن  
لانتظار قريب أو جاز ما لم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته مال (٣٠٩) أو مستحق لفوات المعنى المقصود

وهو اغناؤهم عن الطلب  
في يوم السرور ويجب  
القضاء فوراً لعصيانته  
بالتأخير ومنه يؤخذ أنه  
للمنع به لنحو نسيان  
لا يلزمه الفور وهو ظاهر  
كظايره (تنبيهه) كظاهر  
قولهم هنا كغيبته مال أن  
غيبته مطلقاً لا يمنع وجوبها  
وفيه نظر كأنه بعضهم  
أنها تمنع مطلقاً أخذاً بما في  
المجموع أن زكاة الفطر  
إذا عجز عنها وقت الوجوب  
لا تثبت في الذمة إذا دعاه  
أن الغيبة من جملة العجز  
هو محل النزاع والذي يتجه  
في ذلك تفصيل يجتمع به  
أطراف كلامهم وهو أن  
الغيبة إن كانت لدون  
مرحلتين لم تله أنه حيثئذ  
كال حاضر لكن لا يلزمه  
الاقتراض بل له التأخير  
إلى حضور المال وعلى هذا  
يحمل قولهم كغيبته مال أو  
لمرحلتين فإن قلنا بوجبه  
جمع متأخرون أنه يمنع  
أخذ الزكاة لأنه غنى كان  
كالقسم الأول أو بما عليه  
الشيخان أنه كالمعدوم  
فياخذها لم تله الفطرة  
لأنه وقت وجوبها فقير  
معدوم ولا نظر لقدرته  
على الاقتراض لمشقة كما  
صرحوا به (ولا فطرة)  
إبتداء ولا تحملاً (على

من الأخر اج نهار (قوله) قال الاستوى) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله) وإن طاعة ذلك) إلى قوله نعم  
جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عجز (قوله) وإن طاعة ذلك (الخ) أي إخراج الفطرة كردى أي قولهم يسر  
الإخراج قبل الصلاة (قوله) نعم يسر (الخ) عبارة النهاية وسيأتي في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب  
وجاز أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقياس ما يأتي أنه لو أخرنا الفطر من  
هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته ما يأتي ثم أن التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله) بلا عذر) وليس  
من العذر انتظار الأجر عش قال سم هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر  
قبول الموصى له به اه (قوله) كغيبته مال (الخ) أي لا كانتظار نحو قريب كجواز صالح ولا يجوز تأخيرها  
عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز تأخيرها له أن لم يشتد ضرر الحاضرين شيخنا (قوله) أو مستحق  
ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل عجزهم نقل الزكاة إليه حالي اه يجزى (قوله) تأخيرها عنها أي تأخير  
الفطرة عن الصلاة كردى (قوله) ويجب القضاء (الخ) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن زكاة المال المؤخرة  
عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بمن محدود كالصلاة ومعنى ونهاية (قوله) فوراً) قال في  
شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه سم (قوله) وهو ظاهر (الخ) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه  
وجب الفور كالطولب الموسر بالدين الحال اه سم (قوله) تنبيهه (الخ) وفي عش عقب حكاية هذا  
التنبيه بما منه ما نصه وقضية اقتصار الشارح مر على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير إن الاعتماد عنده  
مر الوجوب مطلقاً وإنما اغتفره جواز التأخير أعذر به بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار الشارح (الخ)  
أي والمنهج والمعنى (قوله) مطلقاً) أي سواء كان مرحلتين أو دونها عش (قوله) إذا دعاه (الخ) علة لقوله  
كانتاه بعضهم (الخ) وتوجيه للنظر في ذلك الانتهاء (قوله) والمرحلتين (الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين  
(قوله) كان كالقسم الأول) أي تله الفطرة مع جواز التأخير إلى حضور المال (قوله) ابتداء) إلى قوله  
وولدان في ابني النهاية إلى قوله وإنما جاز إلى وجزم وقوله ويعمل إلى المال المراد قوله ووجه إلى المال المكتب  
وكذا في المعنى إلى قوله ومن ثم إلى وجزم وقوله وظاهره إلى المال المراد قوله (على كافر) فلو خالف وخرجها  
حيثئذ قال أقرب أنه يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكناً من محبة إخراجها بأن يأتى بكلمة  
الإسلام ونقل بالدرس عن ابن حنبل في شرح الأربعة خلافة فيه وقفة ولو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى  
له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم محبة قضاءه لما فاته من الصلاة في الكفر عدم محبة أدائها هنا وقد  
يقال يصح ويقع تطوعاً ويرى أن الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقاً بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في الجملة  
لأنه بعد بصدقة التطوع عنه فإذا أدى الزكاة بعد الإسلام لخاصة وقوعها فرضاً وقعت تطوعاً  
عش أي وهو الأقرب (قوله) أصلي) سيذكر بحجته (قوله) وللخير) أي السابق في شرح في الأظهر (قوله) نعم  
يعاقب عليها (الخ) أي بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من  
المسلمين لجواز أنه لا نالملم هو الذي يمثل سم (قوله) مستولدة) الأولى ولو مستولدة (قوله) المسألة) أي إذا

(قوله) نعم يسر تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جاز ما لم يخرج الوقت اه (عبارة الناشئ لى أخر الإداء إلى  
قريب الغروب بحيث يتضح الوقت فالقياس أنه بائنه بذلك أنه لم يحصل للاغتناء عن الطلب في ذلك اليوم إلا  
أن يؤخرها لا انتظار قريب أو جاز فقياساً إلى زكاة أنه بائنه ما لم يخرج الوقت اه (قوله) بلا عذر كغيبته مال  
(الخ) هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر قبول الموصى له به (قوله) ويجب  
القضاء فوراً) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه (قوله) وهو ظاهر) نعم إن انحصر المستحقون  
وطالبوه وجب الفور كالطولب الموسر بالدين الحال اه (قوله) نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها أي  
بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولمن أنعمت عليهم من المسكين أي يخرج

كافر) أصلي (اجماعاً وللخير ولا ناطهارة وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (إلا في عبده) أي قنه  
ومستولدة (وقريه) وخادم زوجته (المسلم) كل من ذكر وزوجته المسألة دونه وقت الغروب (في الأصح) فلهذه كالتفقه

ولأن الأصح أن الفطرة  
تجب ابتداء على المؤدى عنه  
ثم يتحملها المؤدى وعلى  
التحمل فهو كالحوالة ومن  
ثم لو أعسر زوج الحرة  
الموسرة لم يلزمها الإخراج  
كما يأتي وإنما جزأ إخراج  
التحمل عنه بغير إذن  
التحمل نظر الكونه طاهرة  
له فلا تأيد في هذا للضمان  
خلافا لمن زعمه وأما الجواب  
بكونه نوى فيه نظر ظاهر  
لأن أجزاء نيته هو محل  
النزاع وجزم في البسيط  
بأنها تصح من الكافر بغير  
نية ونقله في الروضة واصلها  
عن الإمام لعدم صحة نيته  
وعدم صائر إلى أن المتحمل  
عنه بنوى لكن في المجموع  
عنه يكفي إخراجهم نيته لأنه  
المكلف بالإخراج اه  
وظاهره وجوبها ويعمل بأنه  
غلب فيها المالية والمواساة  
فكانت كالكفارة أما المرتد  
ومعونه فهي موقوفة أن  
عاد إلى الإسلام وجبت  
ولا فلا (ولا) فطرة على  
(رقيق) لأن نفسه ولا  
عن غيره لأن غير المكاتب  
لأنه ملك وهو ملكه ضعيف  
لا يتحمل المواساة  
ولا استقلاله نزل مع  
السيد منزلة أجنبي فلم  
تلمزه فطرته

أسلمت ثم غرت الشمس وهو متخلف في العدة معني ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتخلف  
الزوج وجبت الفطرة أن أسلم في العدة مراه وفي حاشية شيخنا على الفري مثله بالأعر وزاد الشورى وإلا  
فيتين فرقتان من حين أسلامها فلا زوجة ولا وجوب بظواهر الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لأن الأصح)  
والثاني أنها تجب على المخرج ابتداء نهاية ومعني (قوله وعلى التحمل فهو كالحوالة) أي فوجوبها على المؤدى  
بطبق الحواله وهو المعتدلا بطريق الضمان وإن جرى عليه جمع متأخرون عتدين بأنه لو أداها المتحمل  
عنه بغير إذن المتحمل جزأه أو سقط عن المتحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحواله فلا الضمان  
(قوله لم يلزمها) يعني لو كان كالضمان للزما الإخراج (قوله كما يأتي) يريد به قول المصنف قلت الخ كرى  
(قوله إنما جزأ الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر الكونه طاهرة له الخ) لا يخفى ما في هذا  
الاعتذار وقوة التأيد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق  
الضمان بالأجزاء المذكور (قوله يسكو نه نوى) أي بأنه اغتفر عدم الإذن لكون المتحمل عنه قد نوى نهاية  
(قوله لأن أجزاء نيته) أي المتحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم يلزمه مؤنته (قوله ونقله في  
الروضة واصلها عن الإمام الخ) عبارة المغني وعلى الأول أي أنه كالحواله قال الإمام لأصاثر إلى أن المتحمل  
عنه بنوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النباهة ومعلوم أن المني عنه نية العبادة بدليل قول المجموع أنه  
يكفي إخراجهم نيته لأنه المكلف بالإخراج انتهى وظاهره وجوبها أه قال عث قوله م وظاهره وجوبها  
معتد أي وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا التقرب اه وفي البصري مثله (قوله عنه) أي الإمام (قوله  
وظاهره وجوبها) أي وجوب النية للتمييز لا للعبادة كرى وشيخنا عبارة سم والبصري عبارة العباب  
فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله غلب فيها) أي الفطرة (المالية) أي على العبادة  
(والمواساة) أي الأمانة كرى (قوله أما المال تدوموه الخ) وكذا العبد المرتد عنها بزيادة المذنب ولو غرت  
الشمس ومن تلمزم الكافر نفقته من تلمزمه فطرته حتى يعود إلى الإسلام أه قال عث في مالو ارتد الأصل  
أو الفرع ريبغي أن يأتي فيه ما قبل في العبد اه (قوله فهي موقوفة الخ) أي فطرة المرتد ومعه نوى أو أسلم على  
عشرة أسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلم من أه أيضا قبله فألوجه وجوب فطرة أربع منهن نهاية قال  
عش ريبغي أن وقف فطرته على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التججيل ويحتمل وجوب إخراج  
زكاة أربع فور التحقق الزوجية فيمن مبهمة ثم إذا اختار إبعاده عن المنع من الفطرة وهذا الثاني أقرب  
اه (ولا فطرة على رقيق) أي استقرار فلا يتأق قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما يأتي سم أي في شرح  
ولا العبد فطرته وزوجته (قوله هو الخ) أي المكاتب (قوله فلم تلمزه) أي السيد (فطرته) أي المكاتب قول

زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لأن المسلم هو الذي يمثل وعمله عام  
الوجوب على الكافر مطلقا فلا يعاقب عليها في الآخرة (قوله ولأن الأصح أن الفطرة الخ) قال في شرح  
الروض يجب القطع بأن محله إذا كان المؤدى عنه مكلفا وإلا فتجب على المؤدى قطعاً اه وقد يمنع بأن  
خطاب غير المكلف إنما يمنع إذا كان مستقرا أما إذا كان منتقلا عنه إلى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لأن  
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا (قوله ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى أن المراد  
أعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فامعني تعلتها بتعلق حواله (قوله نظرا لكونها  
طاهرة) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأيد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الخ) أي كما  
في شرح الروض (قوله يظهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه  
(قوله فهي موقوفة أن عاد إلى الإسلام وجبت وإلا فلا) قال م وكذا يقال في العبد المرتد كقائل في شرح  
الروض أن ذلك هو المرافق لكلام الجمهور وذلك لأن الفطرة لا تجب إلا عن مسلم خلافا لما  
يجهه الماردى من الوجوب وإن لم يعد إلى الإسلام (قوله في المتن ولا فطرة على رقيق)  
أي استقرارا فلا يتأق قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما يأتي

المتن (وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه زاد عش وانظر ولد الزنا وولد الملاعة هل فطرته على أمه أو لأبيه ونظر والاقرب الاول فلو استأمن المني بعد ان الزوج لحزم ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عياب وفي بعض الحرمان تقبيله بما إذا انفقت بلاذن من الحاكم ولا ترجع وهو قريب أهو قوله وفي بعض الهوامش الخ اقول في شرح العباب ما يوافقه (قوله عنه) أي عن البعض (قوله هذا) أي التقيسيط (أن لم تكن مهايأة) أي أو كانت وقع جزم من رمضان في نوبة أحدهما جزم من شوال في نوبة الآخر باعثن ويأتي غن سم مثله (قوله ولا لزمت الخ) لو وقعت النوبة في وقت الوجوب بان كان آخر جزم من رمضان آخر نوبة وأجدها وأول جزم من شوال نوبة الآخر فينبغي تقيسيط الواجب عليهما سم على البهجة عش زاد سم على حج ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه أه (قوله أن المؤن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله ولا فعلى كل قدر حصته) نقل سم على البهجة عن الشارح اعني أنه بقي ما لو مات المبعوض أو ماتا معا وشككتنا في المهايأة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الرق والحرية فإن جهر ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كاتقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله اماما ملوكه) أي المتن في النهاية (قوله اماما ملوكه) وهو قريبه الخ قال في شرح العباب اما زوجه فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه أه أي لما سياتي أنه إذا كان الزوج عبد الزوم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة سم وعيارة عش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبة أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقبة كافئ به شيخنا الشباب الرمي أه زيادي (قوله فيلزمه كل زكاته) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مهايأة أو لم تكن كردي (قوله كاهو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط فيكونه أيضا باعثن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر له اخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لأنه حيث لا يقدّر وان كان مالكا فقدر المعلوم من ربع الوقف قبل قبضه حين أتى بأعليه ومن لعين حال على معسر تقدر استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو شرق ماله أو ضل عنه وفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك السبب الوجوب فهل يدين وجوبا على السيد والاولان الفسخ تخاير فرغ من الان فقد كان مستقلا من الوجوب فيه نظر والظاهر الثاني فلا يرجع (قوله سيده جزما) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا) أن لم يكن مهايأة الخ وإذا وقع زمن الوجوب في نوبة السيد ولزمت الفطرة لزمت البعض فطرة نحو قريبه ولا ينافيه أنه في نوبة السيد حكم الرقيق لأنه بالنسبة لغير ذلك كاهو ظاهر ثم رايت الشارح صرح به انما (قوله ولا لزمت من وقع زمن الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد جزأيه في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر كأن تمت نوبة أحدهما بآخر جزء من رمضان وكان اول نوبة الآخر ليلة العيد فهل يجب عليها أو لا تجب على واحد منهما فيه نظر والاقرب الاول كالمثل لم تكن مهايأة لأن عدم اختصاص أحدهما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال ما نصه فان غربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر وقلنا يجب بالوقتين لو تمتهما أه ولا يضرب التأيد والتصرع بغيره على من جرح كالأبني (قوله أن المؤن النادرة) التي منها الفطرة (قوله اماما ملوكه) وقريبه الخ قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه أه أي لما سياتي أنه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة

صححة (وجه) أنها تلزمه

في كسبه غن نفسه وعموه

وجه أنها تلزم سيده

لأن الكل ملكة للمالك

كتابة فاسدة فتلزم سيده

جزما (ومن بعضه حر

يلزمه) من الفطرة عن

نفسه (قسطه) بقدر

ما فيه من الحرية وباقيها

عنه على مالك الباقي

كالنفقة هذا ان لم تكن

مهايأة ولا لزمت من

وقع زمن الوجوب في

نوبته بناء على الأصح عند

الشيخين وان اعتراض ان

المؤن النادرة تدخل في

المهايأة وكذا شريكان في

قن وولدان في أب تهايا

فيه ولا فعلى كل قدر

حصته والكلام في نفس

المعسر كاتقرر اماما ملوكه

وقريبه فيلزمه كل زكاته

مطلقا كاهو ظاهر (ولا)

فطرة على (معسر)

لاتعلق إلا بالذمة مرسى على حجة وقد يتوقف لها ذكره لأن التعليل يتعلق الفطرة بالذمة لا بدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج إليه وهذا واجب بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حزم من الوجوب على من له مال غائب عرش اقول وقد يصرح بالوجوب قول الأيعاب والمغني مانصه تنصه في الفارق بأن المقيمين بالاربطة التي عليها اوقاف عليهم الفطرة وإن كان الوقف على غير معين لانهم لم يتركوا الفطرة قطعاً عليهم اغنياً بخلاف الموقوف على الصوفية مطلقاً فإن الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس آخر رمضان على عزم المقام فية لتعنيه بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته بل كل فلاح زكاة عليهم وكذا متفق المدار ش فإن جرائهم مقدرة بالشهر فإذا اهل شوال ولو وقف غلة لزمهم الفطرة وإن لم يقضوها ثبتت ملكهم على قدر المشاهدة من جملة الغلة (قوله وقت الوجوب) الى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله وقول البغوي الى وهو هنا كذا في المغني إلا قوله واستقلالاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضيه أن لو ايسر مع اول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر الكونه مرسى وقت الوجوب وقد يستشكل بأن الجزء الأخير من رمضان صادفه معسر اقبل يصلح لليلة مع ذلك ولا بصري اقول والذي يفيد كلام عرش والكردي على الفضل ان العبرة في الاعسار بالجزء الأخير فقط اى وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) اى والمرافق للصحيح الاستدلال على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله اب معسر عليه نفقته وايسر الاب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبه على الابن بطريق الحواله وهو الاصح بل تستمر على الابن لا تقطع التعليل بالحواله (قوله وهو) اى المعسر مبتدا خبره وقوله بخلاف الخ سم قول المتن (فن لم يفضل) بضم الصاد وفنجا نهاية ومعنى اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تيمنه ما عتيد من الكسكك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد ادته على يوم العيد وليت له لا يقتضى وجوبه عليه فانه بعد وقت الغروب وغيره اجد لزكاة الفطر وإنما فائدتها لما قبل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تيمنه ما يليق بخاله من ذلك لزوجته عن عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما يهيه للعبد من كمله وسمك ونقل كلوز وجوز وزيب وتومر وغير ذلك اه قول المتن (شئ) اى يخرج منه فطر تيمناه ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراض او غيره واخرجه اهل يصح الاخراج وتقع زكاة كالتكليف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظراً ويحتمل انه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداد به او نديه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فماله تكلف بقرض ونحوه واخرج عرش (قوله لأن القوت الخ) اى وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لان الخ ايعاب (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل عرش عن العباب انها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تبيدها كإظهار المراجعة (قوله انه لا يجب الكسب) وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المأوى فاضلاً عن راس ماله

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مالاً القدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى فى بيعه عليه ومن له دين حال على مرسى تعدن استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعد مو من غضب او سرق ماله او ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث رجعت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال او في المال المخصوص والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال بقوله بالعين بخلاف الفطرة لانها تتعلق بالذمة (قوله مبنى على ضعيف) اى والمرافق للصحيح الاستدلال على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو اى المعسر مبتدا خبره بخلافه (في المتن فن لم يفضل) اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب اجماعاً وان  
أيسر بعد وقول البغوي  
لو أعسر الاب وقت  
الوجوب ثم أيسر قبل  
اخراج الابن لزم  
الاب مبنى على ضعيف  
وهو هنا بخلاف سائر  
الابواب (فن لم يفضل عن  
قوته وقوت من في نفقته)  
من أدى رحيوان واستعمال  
من فيمن لا يعقل تعليلها بل  
واستقلالاً شائع بل حقيقة  
عند بعض المحققين فلا  
اعتراض عليه خلافاً لمن  
زعمه (ليلة العيد ويومه  
شئ فمعسر) ومن فضل  
عنه شئ فموسر لأن القوت  
لا بد منه ويسن لمن طرأ  
يساره أثناء ليلة العيد بل  
قبل غروب يومه فيما  
يظهر اخراجها وأهم  
المتن انه لا يجب الكسب  
لها أى ان لم تصرف في  
ذمته لتعديبه وإنما وجوبه  
لنفقة القريب لانه كالنفس

(ويشترط) في الابتداء  
(كونه) أي الفاضل عما  
ذكر (فاضلا عن) دين ولو  
مؤجلا على تناقض فيه  
وبفارق ما يأتي في زكاة  
المال أن الدين لا يمتنع  
بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين  
مانعا لها لو اختلف هذه  
أذ الفطرة طهرة للبدن  
والدين يقتضي حبسه بعد  
الموت ولا شك أن رعاية  
المخلص عن الحبس مقدمة  
على رعاية المظهر وعن دست  
ثوب لا تقيه وبمؤنه وعن  
لا تقيه وبهم من نحو  
(مسكن) بفتح الكاف  
وكسرها (وخادم يحتاج  
إليه) أي كل منهما المسكن  
أو خدمته ولولمصلحة أو  
ضخامته أو خدمة مؤنه  
لأعمله في أرض وماشية  
(في الأصح) كافي الكفارة  
بجامع أن كلا مطهر أوال  
نبتت الفطرة في ذمته فيبيع  
فيها كل ما يباع في الدين من  
نحو مسكن وخادم لتعديده  
بتأخيرها غالبا وبه يفرق  
بين هذا وحالة الابتداء  
وبندفع استشكل الأذرع  
لذلك وخرج بلا تقيه فإذا  
امكنه إبداله بلا تقيه وأخرج  
الثقوت لزومه وأن الفقه  
(ومن لومه فطرته) أي كل  
مسلم لما في الكافر لزومه  
فطرة نفسه ليساره (لومه)  
فطرة من تلزمه نفقته

وخضرمه ولو تسكن بدينهما وبفارق المسكن الخادم بالحاجة الناجزة نهاية ومعنى وعباب قال عن قوله  
م وهو كذلك مثله بالآل والى التي إذا قدر على التحصيل بالدعاء أو نحوه فإنه لا يكلف ذلك لأن الأمور  
الخارجة الزائدة لا تبنى عليها الأحكام وقوله م ووضعيته كاضعية الوظيفة التي يستغلها فيكلف النزول عنها  
أن أمكن ذلك بموضع على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيذكر محزره (قوله عن دين الخ) وقفا  
لشيع الإسلام وخلافه للنهي والمغنى ع وش وشيخنا (قوله وبفارق) أي الدين هنا حيث يمنع الوجوب إذا  
لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله أن الدين) بيان لما يأتي (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله وبفارق (قوله) وعن  
دست ثوب الخ) أي قوله أن الفقه في النهاية والمعنى الأول أنه لا يتعد به إلى وخرج (قوله) وعن دست ثوب (ومنه  
قريب وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج إليه من زيادة للبرد والتجمل بما يترك للفسل شرح بأفضل  
وفي الكردي عليه وزاد في الفسل في الإعياب ودراسة يلبسها فوق القميص وتسكة ومنديل وقلنسوة تحت  
العامة وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وأزرى به ففقد بتركه أو يشتري له ويرك له ما يحتاج إليه للبرد وأن  
كان زمن صيف لا يحتاج فيه إليه لأنه لا يصدد الاختياج إليه شتاء انتهى اه (قوله لا تقيه بمؤنه) أي منصبا  
ومروءة قدر أو نواز مائنا مكانا كما هو واضح إعياب قال الكردي على بأفضل بعد ذلك عنه ما ضمه  
وفهم منه من غير ما يثبت في الأصل أنه لا بد أن يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة أمثاله من التجمل به  
يوم البدو وطرأه رافعي ما يوافقه (وعن لا تقيه) فيه مع مقابلة شبه تكرر أو لو قال وعن لا تقيه  
وبمؤنه من دست ثوب ونحو مسكن الخ سلم منه (قوله من نحو مسكن الخ) أي ولو مستاجر المدة طوبى  
ثم الأجرة أن كان قدومه المخرج أو استأجر بدنيها فلا حق له فيها فهو ومعمروا ن كانت في ذمته فهي دين عليه  
وهو لا يمنع الوجوب على المذمتين والمنفعة وإن كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بغرض  
كالسكن لا احتياج لها ع ش قول المتن (يحتاج إليه) نعم إن أمكن الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى  
بالأجرة أو لنزول مسكن مباح بغير مدرسة فلا يبعد أن يأتي هنا نظير ما سيجيء في الحج لإعياب أي من أنه  
يلزمه صرف النقد الذي معه للحاج (كافي الكفارة الخ) وقياس ما يأتي في التقليل وقسم الصدقات أنه يترك له  
هنا أيضا ونحو كتب الفقه بتفصيلها (التي) وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه إلى الخادم أو  
المسكن فكأنه لم إعياب رابعين (قوله أوالو ثبتت الفطرة الخ) محزر في الابتداء سم (قوله) لأعمله في  
أرضه الخ) قاله في المجموع وقياس به حاجة المسكن نهاية أي يقال هي أن يحتاجه لسكنه أو سكن من تلزمه  
مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تين مثلا لها فيه ع ش (قوله غيره) أي النفيس من الثوب ونحو المسكن والخادم  
كردي على بأفضل (قوله وإن الفقه) أي غير اللائق ممتد ع ش (قوله لما في الكافر) أي من أنه لا تلزمه  
فطرة نفسه قول المتن (لومه فطرة من تلزومه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب المورسين بأخراج  
زوجته أو قريبه للفطرة عن نفسه باقتراض أو غيره ولو لم يغير إثنين عياب وشرحه وروى وشرحه  
وتقدم وباقي الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) أي قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله بقرابة) قال في

فاضلا عن دين الخ) على القول بأنه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل إذا قدمت على الدين مع أن الدين  
يقدم على المسكن والخادم لأن المقدم على المقدم مقدم مع أنهم آخروها عنهم كما تنقروا اللهم إلا أن يجاب  
بمنع أن المقدم على المقدم مقدم كالأب والابن الذين اتخاذا مقدم عليهما السوءة لتفصيلهما بالكرام أو اعتياد ذلك بخلاف  
الفطرة مع قولنا بالنسبة إليهما (قوله أوالو ثبتت الفطرة الخ) محزر في الابتداء (قوله) في المتن ومن لومه  
فطرته الخ) ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لأنهن محجوبات بسبيته ولا تلزمه  
الفطرة نهائيا نظر لأن الفطرة إنما تنفع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة أن يسلم قبل غروب  
الشمس آية العديفان أسلم بعد الغروب فلا فطر وهذا ظاهر جلي شرح مرويني وجوب فطرة أربع  
لأن فيهن أربع زوجات قال في الروض لا يجب فطرته ولذلك موت يوم العيد وليته فقط أي أو قدر  
على كسبه كافي في شرحه ولو صغيرا لسقوط نفقته عن الولد أيضا لأعساره اه (نوع) أسلمت

بقرابة أو ملك أو زوجة لم يتزنا بها (٣١٤) مسقط نفقة كشئور إذا كانوا مسلمين ووجدا ما يؤيد غنم لخبر مسلم ليس على المسلم

عبد ولا فراه صدقة الا  
صدقة الفطر (لكن لا يلزم  
المسلم فطرة العبد والقرب  
والزوجة الكفار) وإن  
لزمه نفقتهما لم امر ويظهر  
في فن سبي ولم يعلم اسلام  
سايبه انه لا فطرة عنه في حال  
صغره وكذا بعد بلوغه ان  
لم يسلم عملا بالاصل بخلاف  
من في دارنا وشككتنا في  
اسلامه عملا بان الغالب  
فيمن يدارنا الاسلام (ولا  
العبد فطرة زوجته) ولو  
حر وان لزمه نفقتهما في نحو  
كسبه لانه ليس اهلا لفطرة  
نفسه فغيره اولى ومرو  
وجوبها على المبعوض  
ووجد دخوله اعني العبد  
في القاعدة ان الاصح ان  
الوجوب بلاقيه ثم يتحمله  
السيد عنه ليصدق حينئذ  
انه لزمه فطرة نفسه لا مومن  
(ولا الابن فطرة زوجة ابيه)  
ومر به ولو مستولدة وان  
لزمته نفقتهما لانه لازمة  
الاب مع الاعسار فتحملها  
عنه ولان فقدتها يسقطها  
على الفسخ فيحتاج لا عسافه  
ثانيا بخلاف الفطرة فيهما  
(وفي الابن وجه) انها تازمه  
كالنفقة وانصر له الاذرعى  
ومن يجب نفقته دون فطرته  
ايضا مطلقا عديت المال  
والمسجد وموقوف على  
جهة او معين ومن على  
مياسير المسلمين نفقته ومن  
يجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه لا يجب على الاب فطرة ولد له ملك قوت يوم العبد وليته فقط او قدر على كسبه ولو  
صغر اسقوط نفقته عنه بذلك تسقط ايضا عن الولد لا عسافه انتهى عبارة باعثن فلو قدر على قوت يوم  
العبد وليته فقط لم يجب اى فطرته على اصله ولا فراه بل ولا يصح اخراجها عنه الا باذنه وهذا كثير الوقوع  
فليتزلهام (بقرابة أو ملك الخ) وثابت المخرج عنه ولا فيه نظر والاقراب الثاني فليراجع عرش (قوله)  
او زوجية) ويجب فطرة زوجية وكذا بائن حامل ولوامة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل اسقوط نفقتها  
فيلزمها فطرة نفسها الزمان وعش (قوله لخبر مسلم الخ) اى فى الرقيق والباقي بالقياس عليه بجمع وجوب  
النفقة نهاية ومعنى (قوله لاسر) اى لقوله عليه السلام فى الخبر السابق من المسلمين معنى ونهاية قول المتن  
(فطرة العبد) اى الرقيق نهاية (قوله رلوحرة) الى قوله وجه الخ فى النهاية والمعنى (قوله) ومرو وجوبها على  
المبعوض ان اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مرو وجوب الفسط فقط او فطرة زوجته فلم يبر فليحرر سم  
عبارة المعنى واحترزه اى العبد عن المبعوض فيجب عليه المقدار الذى يجب على نفسه وقديسابق بيانه هو تقدم  
عن شرح الباب ما يوافقه عن سم توجهيه وعبارة النهاية واحترزه عن المبعوض فتجب عليه فطرة اصله  
وفرعه وزوجته ورقية اهل عرش اى كاملة كاتقدم عن الزايد عن الرمل اه (قوله) فى القاعدة  
اى قول المصنف من لزمه الخ (قوله ان الوجوب) اى الفطرة نفس العبد (وقوله لانه) اى نفقة  
زوجته الاب سم (قوله فيهما) اى فى العتق (قوله ومن يجب) الى قوله ومن آجر فى النهاية الى قوله وهل  
الحر فى المعنى الا قوله شرط الى من آجر (قوله ايضا) اى مثل ما ذكر فى المتن (قوله مطلقا الخ) اى سواء  
كان مسله او كافرا كدى ويحتمل ان المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله بالمسجد) اى سواء كان العبد  
ملاكا له رقعا له معنى (واما راسى) (قوله) من على مياسير المسلمين اى الحر الفقير عن الكسب معنى  
وكردى (قوله) من شرط عمله مع عامل الخ اى شرط العاجز نفقته عليه نهاية عبارة سم قال فى الروض باب  
المسافة ونفقته اى عبيد المالك المشروط مع او تنهم للعامل على المالك ولو شرط فى الثمرة لم يجز وعلى  
العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحر الغنية الخ) قيد بالغنية لىأتى التردد فى انها  
تازمها فطرة نفسها الا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فبغنى عن عمله ما يمكن لها زوج وموسر ولا  
فقط تعا على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتهما بحيث ايسر فقطرنا عليه والا فليزوج المخلومة  
ويجوز ذلك نها اذا كانت امه ووجبت نفقتها على زوجها بان سلبت له ليلانارا فان كان حراما مشرا  
فقطرنا عليه او خرا فلي سبها ان كان موسرا والا فلي زوج المخلومة حيث خدمتها بنفقتهما خدمة  
لا تمنع التسليم ليلانار او انما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخلومة لانها الاصل فيها فليتامل  
سم (قوله) غير استجار الخ) عبارة المعنى ودخل فى عبارة تسمى المصنف ما لو اخدم زوجته التى تخدم عادة  
امتها او اجنيته وافق عليها فانه يجب عليه فطرتهما كنفقتهما بخلاف الاجنية المؤجرة لخدمتها كمالا يجب  
عليه نفقتها وكذا الذى يحجبها التخدمها بنفقتهما باذنه لانه فى معنى المؤجرة كاجزم فى المجموع وان قال  
الرافى فى النفقات تحت فطرتهما وكذا فى النهاية الا انه قال قال الرافى الخ وهو القياس وبه جزم للمولى  
ثم جمع بما يأتى انفاقا على عرش قوله والمؤجرة لخدمتها اى ولو اجارة فاسدق ومثل هذا ما يشكر وقوعه فى مصر

وقراها الزوج وتخلف الزوج وجبت الفطرة ان اسلم فى العدة مر (قوله) ومرو وجوبها على المبعوض ان  
اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مرو وجوب الفسط فقط او فطرة زوجته فلم يبر فليحرر (فى القاعدة) اى  
قواه ومن لزمه الخ (قوله) ان الاصح ان الوجوب) اى فطرة نفسه (قوله) فصدق حيثذانه لزمه الخ)  
فيصدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لانه) اى نفقة زوجة الاب (قوله) مع عامل قراض او  
مسافة) قال فى الروض فى باب المسافة ونفقة عبيد المالك المشروط مع او تنهم للعامل على المالك ولو  
شرط فى الثمرة لم يجز وعلى العامل جازا او يقدر فالعرف كاف اه (قوله وهل الحر الغنية الخ)

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مسافة ومن آجرته وشرط نفقته على المستاجر ومن  
حج بالنفقة فطرة الاول والثاني على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحر الغنية الخادمة الزوجة بغير استجار تازمها



من استجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشى معين فانه لا فطره له لكونه مؤجراً لأجرة صحبة أو فاسدة بخلاف  
 ماله استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجية ويحتمل الفرق بانخدام الزوجية استخدمه  
 واجب كزوجته بخلاف من يتعلق الزوج مثلاً فانه لا يجب استخدمه وهو متمكن من ان يخدم نفسه فان  
 فرض استخدمه بلا إيجار كان كالنزع بالنفقة لا فطره عليه اه واعتمد الاول باعشن والثاني شيخنا  
 وقد يرد به ما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع الخ والوجه  
 حل الاول اى ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لما مقدر من النفقة لاتعداه والثاني  
 اى ما قاله الرافعى كالتولى من الوجوب على ما إذا لم يكن لما مقدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح به اه سم  
 وهذا الجمع حسن بالغ كرى على الفضل وكذا اعتمد به باعشن عبارته وامام خدام زوجته التى يخدم مثلها  
 عاتقاً فان اخذها أمته أو أمته أو أجنبية ولم يكن لها شى معين من نفقة أو كسوة أو أجرة ولو باجارة  
 فاسدة لزمه فطرتها وإن عين لها شى فلا فطره لها عليه وبمثله يقال فى خادمه اه (قوله) انه لا يازمه اى زوج  
 الخدمه (قوله) فطره نفسها) فاعل يازمها (قوله) اعتباراً بها اى بنفسها يعنى لاجل اعتبار نفسها مستقلة  
 لا تابعة لزوجته (قوله) ولا عطف على يازمها كرى (قوله) والثاني اقرب الخ قد يقتضى ذلك وجوب  
 فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة الخدمه لكفرها ولا مانع فليراجع عبارته فى شرح العباب لكن القياس  
 ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها نفقته كما تمتها التى بنفقتها اه اى  
 بان تخدمها أمته او بنفق عليها او بجب فطرتها كما يثبت فى العباب وشرحه قبل ما ذكره سم واعتمد شيخنا عبارته  
 ومنه المؤجراً بالنفقة لا تجب فطرته على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الاجيران  
 كان خروا مورا على سيده ان كان رقيقاً نعم المستاجر لخدمه الزوجية بالنفقة حكمها فتجب فطرتها مثلها  
 اه وقال البصرى والقلب إلى الاول أميل اخذنا من تعليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج بانها معنى  
 المؤجرة اه (قوله) وعكس ذلك المشار اليه ما ذكر فى قول المصنف لكن لا يازم الخ يعنى ما ذكر فى انه تجب  
 النفقة دون الفطرقه عكسه وهو المكاتب وما بعده فى انه تجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومساائل المساقاة  
 (الخ) عطف على مكاتب (قوله) المذكورة إشارة إلى قوله فى شرط الى ومن حج الخ (قوله)  
 قيد بالغنية ليتأتى الرد فى أنها تازمها فطرة نفسها أولاً (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فلينبغى أن  
 يحكمها لم يكن لها زوج وسوروا لا فطرته على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها بحيث يسر ففطرتها  
 عليه والافعل زوج الخدمه وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة  
 وفى هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوج الخدمه بالاخدام ولها فطرة  
 واحدة لان الفطرة لاتتعدد وانتقال فطرتها عن زوجها اذا عسر الى الزوج الخدمه لا يتأتى ما مران  
 التحمل من قبيل الحره لان الحره لا تمنع الزوج على الحمل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البدل والرتيب  
 كما هنا ويجرى ذلك فاما اذا كانت الزوجة امه وجبت نفقتها على زوجها فان سلبت له ليلاً نهاراً فان كان  
 حراً موريا ففطرتها عليه او خيراً معسراً فعلى سيده ان كان مورياً لا فطرته على الزوج الخدمه حيث  
 خدمتها بنفقة تخدمه لاتمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج الخدمه  
 لانها الاصل فيها فليأتى مل (قوله) بناء على ما جزم به فى المجموع (الخ) والوجه حل الاول اى ما جزم به فى  
 المجموع على ما إذا كان لما مقدر من النفقة لاتعداه والثاني على ما إذا لم يكن لما مقدر بل تاكل كفايتها  
 الامام شرح به (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة الخدمه  
 لكفرها ولا مانع فليراجع عبارته فى شرح العباب وكذا الحره التى صحبتها تخدمها بنفقتها باذنه كما جزم  
 به فى المجموع وتبعه القمى وغيره لانها معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه  
 الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها نفقته كما تمتها التى بنفقتها اه اى بان تخدمها أمته او بنفق  
 عليها فتجب فطرتها كما يثبت فى العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة الخ

بناء على ما جزم به فى المجموع  
 وتبعه القمى وغيره أنه  
 لا تلزمه فطرتها خلافا  
 للرافعى كالتولى فطرة  
 نفسها مع ان نفقتها على  
 زوج خدمتها اعتباراً  
 بها أولاً لانها تابعة  
 للزوجية وهى لا تلزمها  
 فطرة نفسها وإن كانت  
 غنية والزوج معسر كل  
 يحتمل والثاني أقرب إلى  
 كلامهم فى النفقات أن لها  
 حكمها إلا فى مسائل  
 استثنوها ليست هذه منها  
 أما المستأجرة فعليها  
 فطرة نفسها كاهو ظاهر  
 لان نفقتها عليها والواجب  
 لها إنما هو الأجرة لا  
 غيرها فهى كاجير غير  
 الزوجة وعكس ذلك  
 مكاتب كتابة فاسدة  
 ومساائل المساقاة والقراض  
 والامارة المذكورة تلزم  
 السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حبل يهاو بين زوجها (٣١٦) فنلزم فطرهما لا نفقتهما (ولو أعرس الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فلا ظهر أنه يلزم

وكذا زوجة الخ) عطف على مكانه كرهى (قوله) وعكس ذلك مكان الخ) أى يجب فطرته دون نفقته كما يذكره ميم (قوله) وكذا زوجة حبل الخ) وقالوا لها بقا المغنى والروض وشرحه بالإيعاب عبارة عن فطرة الناشئة عاها ومثلاكل من لافقة لها كغذاءة ومحبوسة بدن وغيره كمنه ولو لنحو صغر ومعتدة عن شبهة بخلاف نحو سريرة لأن المرض عذراً ومن حبل بين الزوج وبينها كإي المجموع عن كلام الأصحاب أنه وصرح صنيعة أن من حبل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه فعل المراد بين حبل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال عرش قوله وزوجة حبل بينهما الخ ظاهر وإن كانت الحبلولة رة الزوج رب وتامل وجهه حينئذ ومن الحبلولة للحبس وظاهره ولو كان حبساً بحق أه وهذا قد يخالف ما سمن الأيعاب اتفاقاً (قوله) بلاق المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الأمة (قوله) فأذا لم يصلح الخ) أى لعساره أو رقيته (قوله) بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله) وإذا قلنا بالأصح) أى السابق أن الوجوب الخ) (قوله) فليل هو) أى التحمل (قوله) لم يلزمها إلاخراج) يعنى لو كان كالضمان للزما إلاخراج (قوله) كما يصححه) أى بقوله قلت لأصح الخ كرهى (قوله) لتحول الحق إلى ذمة الخ) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره رة وقت الوجوب المقضى لعدم مخاطبته رأساً سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقضى انقطاع أدنى التحيل ولا يستلزم مطالبة المحال عليه بأن يكون موسراً كما أشار إليه الشارح بقوله فهو الخ (قوله) ولو كان الخ) عطف على قوله لو أعرس الخ عبارة عن المغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه يبلد والمؤدى ببلد آخر واختلاف قوت البلدين فإن قلنا بالحوالة وجب أن يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو الأدمح وإن قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى لأنه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها عدا المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعائها وقيل غير ذلك أه (قوله) ولا يلزم للمؤدى الخ) التعبير بعدم الزوم بدل على الجواز سم (قوله) منها) أى من زكاة الفطر (قوله) لكن سر الخ) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله) ولو عليها) أى الحوالة قول المتن قلت لأصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حذفاً والزوجة شاعية فلا زكاة على واحد منها عملاً بعقيدة كل منهما وفى عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملاً بعقيدته وعليها عملاً بعقيدتها فأى واحد منها أخرجه عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعى يوجب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى لا يوجب ذلك ثان كان الغالب البر أو أخرج الزوج الشافعى عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى غندها وإن أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبه فليظفر فى الذى أخرجهه فإن كان من الثمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكفى ذلك فى عقيدة الشافعى فليز منه أن يخرج عنها بحسب عقيدته صاعاً من البر وإن أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عندنا الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الأقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أربعة أرطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى فإذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزوم الزوج الشافعى إخراج رطل وثلاث بالبغدادى عندها حتى يكمل الصاع عنده كرهى على الفضل وباعثن فى شرحه (قوله) الغير الناشئة) أى أما الناشئة فنلزم ما فطرة نفسها بة وإيعاب رسم (قوله) ولو عتيقة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو غنية كفى الفتح وشرح بأفضل (قوله) لكن يسن) إلى قول المتن ولو انقطع فى النبا بة والمغنى لإقوله والمعسر إلى وفى المجموع وقوله وقوى إلى لو غاب (قوله) يسن لها) أى للحرة المذكورة إخراج فطرتهما عن نفسها (قوله) خروجهما من الخلاف) أى ولتظهر هاتين بقاى قال عرش هذا كما حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبه فإن كانت

زوجته الحرة فطرتهما إذا كانت موسرة أه (وكذا سيد الأمة) بناء على الأصح السابق أن الوجوب بلاق المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فإذا لم يصلح التحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن أبسر المؤدى بعدو إذا قلنا بالأصح فليل هو كالضمان وانتصر له الأسنوى وإطال والأصح فى المجموع أنه كالحالة ومن ثم لو أعرس زوج الحرة الموسر لم يلزمها إلاخراج كما يصححه لتحول الحق إلى ذمة المتحمل فهو كعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه يبلد والمؤدى بأخر يجب من قوت بلد المؤدى عنه والمستحق لأنه لا تصح الحوالة على غير الجنس وإن صح ضمانه ولو يلزم المؤدى نية الإخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية إخراج ما زومه منها فى الجلة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الإخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة قوله مراده إخراج المتحمل عنه لأنه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لأذن بخلافه على الحوالة لكن مراده لا يحتاج إليه ولو عليها) قلت لأصح المنصوص لا تلزم الحرة الغير الناشئة ولو عتيقة لكن يسن لها خروجهما من الخلاف (والله أعلم) وتلزم شيد الأمة والفرق أن

أى يجب فطرته دون نفقته كما يذكره (قوله) لتحول الحق إلى ذمة المتحمل) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره رة وقت المقضى لعدم مخاطبته رأساً (قوله) وإن صح ضمانه) راجع (قوله) ولا يلزم للمؤدى الخ) التعبير بعدم الزوم بدل على الجواز (قوله) لكن سر) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله) الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطر تعالى الزوج المأوس إذا سلمت له البلا نهار إلا أن يساره لا بد من تحمل السيد بل بقية تحملته والمعسر ليس من أهل التحمل فافترقا وما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخر منه (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها تلزم لآله

ليس أهلا للتحمل بوجه  
تخلف الحر المعسر وفي  
المجموع ليس للودى عنه  
مطالبة المؤدى بأخراجها  
وقوى الأسنوى والأزعى  
مطالبة ولو حصة ولو غاب  
قال في البحر للزوج افتراض  
نفقتها للضرورة لا فطرها  
لأنه المطالب بها وكذا بعضه  
المحتاج (ولو انقطع خبره)  
أي القن مع توصل الرقاق  
فالذهب وجوب إخراج  
فطرته في الحال ليلة العيد  
وبومه لأن الأصل بقاء  
حياته (وقيل لا يجب إلا  
(إذا عاد) كزكاة المال  
والغائب وقرى الأول بان  
التأخير إنما جاز ثم للماء  
وهو غير معتبر هنا (وفي  
قول لا شيء) يجب مدة غيابه  
لأن الأصل براءة الذمة نعم  
يلزمه إذا عاد إخراجها لما  
مضى كذا قيل تقرى على  
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم  
عليه الاتحاد مع الثاني إلا أن  
يقال ظاهر كلامهم بل  
صرحه أنها على الثاني  
وجبت وإنما جازله التأخير  
إلى عودته وبقائه لاحتمال  
موت فعله ولو أخرجهما عنه  
في غيبته أجزأه لو عاد وأما  
على الثالث فلا يخاطب  
بالوجوب أصلا مادام  
غائبا فلا يحزم بالآخر  
حيث أن عاد خوطب  
بالوجوب الآن للحال ولما  
مضى وحيث أن فاقه قين

مخالفة راعت مذهبها (قوله وإنا وجب الخ) عبارة النهائية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمه السيد  
ليلا ونهار الزوج موسر حيث يجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد  
بل يحملها الزوج عنه اهـ (قوله تحملته عنه) أي تحمل الزوج عن السيد (قوله فافترقا) أي سيد الأمة والحرة  
(قوله وما ذكر في زوجة العبد) أي من عدم لزوم فطر تعالى عليها (قوله وهو ما في المجموع) اعتمدته النهائية والمغنى  
وشيخ الإسلام (قوله لأنه) أي الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للودى عنه الخ) اعتمدته النهائية والمغنى  
(قوله لمطالبة ولو حصة) أقول ليس الكلام في ذلك ولا يخص بها أي الزوجة هذا ولوقيل بأن لها المطالبة  
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد عس وتقدم عن الشورى والبر ما وى ترجيح  
عدم التعليق إذ لا تقصير من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غيره افتراض نفقتها دون فطرها  
لأن ضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بأخراجها اهـ (قوله لأنه المطالب) أي  
وطريقه أن يوكل من يدفعه عنه ببلدها أو يدفعه القاضي لأن له نقل الزكاة فأن لم يتمكن من ذلك بقيت  
في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير عس وقوله أو يدفعها القاضي أي أن كانت الزوجة من محل  
ولا يتكافأ في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أي فله الافتراض على منفقة الغائب لنفقتها دون فطرته  
(قوله أي القن) إلى قول المتن وفي قول في النهائية والمغنى (قوله أي القن الخ) أي الغائب ولم تعلم حياته  
ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهائية ومعنى (قوله مع توصل الرقاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم  
(وبومه) الواو بمعنى أو كإعبارها بالمغنى (قوله لا يجب الخ) أي فطرته أي إخراجها (قوله يجب مدة الخ)  
عبارة المغنى والنهائية أي لا يجب شيء بالكلية لأن الأصل براءة الذمة منها وهذا القول محله إذا استمر  
انقطاع خبره فلو بانت حياته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الإخراج وإن لم يعد إلى بدو فعل الخلاف في  
الضال ونحوه اهـ أي الذي في المتن وعبارة الروض وشرحه وتلزم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عنه  
والمرهون والجاني والموصى بمنفعة والمغصوب والضال والآق وإن انقطع خبره مالم تنته غيبته إلى مدة  
يحكم فيها بموته في الحال اهـ (قوله اتحاد) أي الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الأسنوى أي النهائية والمغنى  
في تقرير هذا الوجه أي الثاني وقيل أنها يجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد انتهى سم يعنى ولا  
يناسب هذا الجواب تقرير الشارح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أي اتفاقا وكذا لو بانت حياته وإن  
لم يعد على المعتد (قوله فلا يحزم الخ) وهو نكرة الخلاف (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أي ومحل عدم  
الوجوب مالم يثبت وجوده كظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فإن تحقق في النهائية والمغنى إلا  
قوله وكان وجه إلى واستشكل قوله وعين إلى فالتى يتجه (قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه  
تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة سم قال عس وهو أى عدم الاشتراط قضية  
كلام الشارح مر وقال الزيادة جزم ابن حجج بأن معنى المدة كاف وخالفه شيخنا الرمى فقال لا بد من  
الحكم بموته في تصور الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصورها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين  
بفطرة عبده فادعى موته وإنكره المستحق حكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله يجب لفقره  
بلد العبد) أي ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أي لأنه لا يعرف موضعه نهائية (قوله ترد

الزوج للناشئة (قوله وإنا وجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله وهو ما في المجموع)  
قال في شرح الروض وهو المعتد (قوله مع توصل الرقاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر  
كلامهم بل صريحه أنها على الثاني الخ) عبارة الأسنوى في تقرير هذا الوجه وقيل أنها يجب ولكن لا يجب  
إخراجها إلا إذا عاد اهـ (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أي ومحل عدم الوجوب مالم يثبت وجوده كظاهر  
(قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود ولا لم يجب اتفاقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه  
في بقية الأحكام أنه يحض حق الله تعالى فسوي عليه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالا بأنها يجب لفقره بلد العبد وذلك متعذر وترد

الأسنوي وغيره بين استثنائهما وإخراجهما في آخر بلدهم واصله الى لان الاصل بقاؤه فيها وإعطائهما للقاضي لأن له نقلها وتفرقتها الى مالم يفوض قبضها لغيره وعين الغزى الاستثناء ابطال الاخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يمتنع ففطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها عن عدم خروجها منه اذ الكلام في قاض (٣١٨) كذلك وحينئذ فالتى يتبعه في ذلك انه يدفع البر للقاضي ليخرج به في أى محال ولايته شاء وتعين

البر لاجزائه هنا على كل تقدير لما باتى انه يجزى عن غيره وغيره لا يجزى عنه فان تحقق خروجه عن محل ولايته القاضي فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولايته ايضا بان تعدد المتغلبون ولم ينفذ في كل قطر الامر المتغلب فيه فالتى يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ اما اذ لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق (والاصح ان من ايسر ببعض صاع يلزمه لإخراجه عن واحد فقط لانه ميسور وفارق بعض الرقية في الكفارة بان لها بدلاى في الجملة والتبعيض هنا مبهود (و) الاصح انه لو وجد بعض صاع او الصيعان قدم نفسه) خبر الشيخين لبدأ بنفسك ثم بمن تقول وغير مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شي فهاهنا فان فضل قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الاصحاب ونفذ منه جمع متأخرون انه لو وجد كل الصيعان لزمه تقديم نفسه ايضا لان في تأخيرها غررا باحتيال

الاسنوي (الخ) عبارة التهاية والمغنى ورد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة او يخرج من قوت اخر بلده علم وصوله اليها هي مستثناة على هذا ايضا او يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لان نقل الزكاة هي مستثناة منها ايضا لاحتمال اختلاف اجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضي البر خرج عن الواجب يبين لانه على الاقوات (قوله بين استثنائها) اى من اعتبار قوت بلدها خرج عنه فيعتبر فيها قوت بلدها لخرج شيخنا وإيعاب اى ومن اعتبار فقره بلدها لخرج عنه على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله وإخراجها) عطف على قوله استثنائها عطف ما مر على ما مر عن النهاية والمغنى واخذنا من قول الشارح الآتى وهذا مع ما قبله (الخ) وجرى الكردى على انه من تمة الاستثناء فالرّد حينئذ بين اثنين لا ثلاثة وبؤيده قول الشارح وعين الغزى الاستثناء (قوله اى مالم يفوض الخ) اى بان فوضه الامام لغيره سم عبارة الكردى قوله مالم يفوض الخ اى والادنى فوض اليه اه (قوله بان شرطه الخ) قد منع هذا ان لم يكن منقولا بانه يكتفى قبضها من السيد الذى هو محل الوجوب وبالتنقل في محل ولايته وان فرقه في غيره فليراجع مر اه سم اقول وبؤيد اشتراط ما ذكره تقديم القاضي بان يكون له ولاية الزكاة ومعلوم انه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته (قوله قاض كذلك) اى كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عنه عش (قوله في أى محال ولايته الخ) قضية امتناع النقل الى غير محال ولايته فليراجع سم اقول بآتى في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح بامتناعه (قوله فان تحقق) الى المتأخره عش (قوله بان تعدد الخ) الباء بمعنى الكاف (قوله وإلا مالم يفوض الخ) الاخصر لاعم في كل قطر امره (قوله في بلده) اى العبد عش (قوله مع ما قبله) لعله قوله وتردد ترددا الى اسنوي الخ (قوله بين الاستثناء) اى فيخرجها في اخر بلده وعده وصوله اليها كردى أى اوفى بلده السيد ومن قوتها على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله لإخراجها) الى قوله واخذ في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتأخر وقوله لخبر الى وخبر (قوله أى في الجملة) أى فلا ينتقض بالمرتبة الاخيرة منها نهاية قول المتأخر (قدم نفسه) اى وجوبها نهاية ومغنى وبآتى في الشرح مثله (قوله واخذ منه جمع الخ) قد بورد عليهم ان قضية دليلهم ان من لا يلزمه الا فطرة نفسه يلزمه المبادرة باخراجها للوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع ان كلامهم مصرح بان الوجوب موسع يوم العيد نعم ان علم او ظن التلف ان لم يبادر بالاخراج اتجه وجوب المبادرة وقدم نفسه سم (قوله وهو الاوجه الخ) اعتمده مر ايضا سم (قوله وعلى الاول) اى ما جرى عليه الجمع (قوله فالتى يظهر الاعتداد الخ) اى بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتأخر عدم الاعتداد مع الاثم ويتبعه الاستدراك وان لم يشترط لو علم القابض لفساد القبض من اصله رسم على حج وقوله وخالف الترتيب اى ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك عش وقديقال قياس ما مر في إخراج الردى

(قوله مالم يفوض قبضها لغيره) اى بان فوضه الامام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قد منع هذا ان لم يكن منقولا بانه يكتفى قبضها من السيد الذى هو محل الوجوب ولو بالتناقل في محل ولايته وان فرقه في غيره فليراجع مر (قوله في أى محال ولايته) قضية امتناع النقل الى غير محل ولايته فليراجع (قوله وخالف بعضهم الخ) قد بورد على الاول ان قضية دليله ان لم يلزمه الا فطرة نفسه يلزمه المبادرة باخراجها للوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع ان كلامهم مصرح بان الوجوب موسع يوم العيد نعم ان علم او ظن التلف ان لم يبادر بالاخراج اتجه وجوب المبادرة وقدم نفسه (قوله وهو الاوجه مدركا) اعتمده مر ايضا (فالتى يظهر الاعتداد بالخارج الخ) اى بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتأخر عدم الاعتداد مع

تلف ماله في إخراجها عنها وخالف بعضهم فأقْبَى بانه لا يجب وهو الاوجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لان الاصل بقاؤه والسنابل وعلى الاول فالتى يظهر الاعتداد بالخارج وإن أتم ويقر بينه وبين ما باتى في الحج إنه اذ قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر عليه أنهم توسعوا في نية الحج عالم توسعوا فيه لشدته تشييته ولو لمالاترى ان من نوافه في غير اشهره انعقد صفة من نوى بعض حجة او عمرة انعقد كاملا

(ثم) ان فضل عنه شيء قدم  
(زوجته) لان نفقتها أكد  
لأنها معاوضة لا تسقط  
بعض الزمان (ثم) ولده  
الصغير) لانه أعجز نفقته  
منصوصة بجمع عليها (ثم  
الاب) وان علا ولومن  
جدة الام لشرفه (ثم الام)  
كذلك لولادتها وقدمت  
عليه في النفقة لأنها المدخل  
وهي أحوج والفقرة  
للتطهير والاب أحق به  
لشرفه بشرفه ونقصه  
الاستوى بتقديم الولد  
الصغير عليهما وهما أشرف  
منه فدل على اعتبارهم  
الحاجة في البابين ويجاب  
بأن النظر لشرف إنا يظهر  
وجهه عند اتحاد الجنس  
كالاصلة وحينئذ فلا رد  
ما ذكره فأمه (ثم الكبير)  
العاجز عن الكسب ثم  
الارقام لشرف الحر وعلاقته  
لازمة الملك بصد الزوال  
ولو استوى جمع في درجة  
تخير وان تمز بعضهم بفضائل  
فما يظهر لأن الأصل فيها  
التطهير وهم مستوون فيه  
بل الناقص أحوج اليه  
(وهي) أي الفطرة عن كل  
رأس (صاع) وحكته ان  
نحو الفقير لا يجد من  
يستعمله يوم العيد وثلاثة  
أيام بعده غالباً

والتنازل والرطب عن الجيد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه  
بالبيان هنا ايضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يلبسها فقدم على سائر من ذكر  
بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها وفاقي ذلك لم رسم على المنهج والظاهر أنه لو كان  
الزوج موسراً فخرجت الزوجة عن نفسها بغير اذنه لا رجوع لها لأنها متبرعة فليتأمل ولا نهى على الزوج  
كالحال على الصحيح والمخيل لو أدى بغير اذن المخال عليه لم يرجع عليه فليتأمل عرش قول المتن (ثم ولده الصغير)  
أي وإن تعدد كما هو ظاهر ولا يبعد تقديم ولده الصغير ولده الكبير عليه وعلى الاب ايضاً راسم وقد بدعي  
اندر اجه في المتن إذا المردوان سفل كصرح به باعثن (قوله لأنه أنجز) أي عن ياق بعدة نهاية ومعنى أي الاب  
وما بعده عرش (قوله كذلك) أي وإن علت ولومن جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقصه)  
أي الفرق المذكور بين باب النفقة والفطرة (قوله العاجز) إلى قوله لا يسعى مدني النهاية والمعنى (قوله)  
العاجز عن الكسب) أي وهو زمن واجنون قال يمكن كذلك فالأصح عدم وجوب نفقته وسببها ايضا  
ذلك في باب النفقات ومعنى ونهاية (قوله ثم الأرقام) هذات نهاية المراتب وقديقال ان ذكر جميع المراتب  
لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصعيان لا جميعها ويجاب بأن المذكور جملة الأرقام وقد لا يجد إلا لبعضهم  
فتأمله قال في شرح الروض أي والنهاية والمعنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدرثم بالملق  
عقته بصفة اسم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كائين وزوجتين نهاية ومعنى قال عرش قوله كائين  
هل مثلها أبو الاب وأبو الام لا ستواهما في الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنة علي الام فيه فطر قضية  
إطلاقهم الأول ام (قوله تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبض  
آخرين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) (فرعاً) أحدهما يجب  
صرف زكاة الفطر إلى الأصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسبب بيان ذلك في كتاب الصدقات ان شاء الله تعالى  
وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء أو المساكين لأنها قليلة في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز  
صرفها لواحد وهو مذهب الأئمة الثلاثة وابن المنذر تأنيهاً لو دفع فطرته إلى فقير من تلمه الفطرة قد دفعه  
الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الأول ان وجد فيه مسوغ لأن وجوب زكاة الفطرة لا ينافي أخذ الصدقة  
لان اخذها لا يقتضي غاية الفقر والمسكنة ومعنى ايعاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد  
ولا بأس بتقليده في منزهة هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لاقى به اه (قوله وحكته الخ) لك أن تقول  
هذه الحكمة لاتاني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الأصناف ولاتاني في صاع

الأمم ونسجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصلهم (قوله في المتن ثم زوجته  
الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يلبسها فقدم على سائر من ذكر بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على  
من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر وقبل يقدم ولده الصغير ولده الكبير على  
ولد الكبير وعلى الاب ايضاً وفيه نظرو لا يبعد التقديم عليهما (قوله فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين)  
كيف هذا مع تقديم الاب على الام (قوله ثم الأرقام) هذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع  
ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصعيان لا جميعها لكن قد يشكل حينئذ  
ذكر الشارح له ويجاب بأن المذكور جملة الأرقام وقد لا يجد إلا لبعضهم فتأمله قال في شرح الروض وينبغي  
أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدرثم بالملق عقته بصفة (قوله ولو استوى جمع في درجة تخير الخ)  
ينبغي التخيير ايضاً لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبعض آخرين من يدفع عنه الصاع  
أو بعض الصاع منهما (قوله وحكته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه الحكمة  
لاتاني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الأصناف ولاتاني في صاع الاقط والجبن  
والبن اللهم إلا ان يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والصدور الاول من جمع

وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال ماء فيجيء منه نحو ثمانية ارطال كل يوم و رطلان (وهو) اربعة امداد والمدرطال وثلاث وجعلتها بناء على ان رطل  
 بقدا مائة وثلاثون درهما (ستائة ٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث من درهم (قلت الاصح) أنه (ستائة وخمسة وثمانون

الافط والجبن واللين اللهم إلا ان يجاب عن الاول بانه بالظن لما كان ثانيا على الله عليه وسلم الصدر الاول  
 من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعا لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا عن الثاني بانه بالظن  
 لغالب الواجب وهو الحب فليتأمل سم وقوله لا يلزمه الخ اي ولو سلم لزوم فالكلام في وجوب الصاع  
 ابتداء لا في دفعه بعد الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بماضيه اللهم إلا ان يقال انه نظر لقول من يجوز  
 دفعه الواحد (قوله غالبا) اي لانها ايام سرور وراحت عقب الصوم نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي  
 الصاع الذي هو خمسة ارطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على السكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا  
 كالافط والجبن فعبارة الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالسكيل وهو خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى شرح  
 بافضل وبأن عن النهاية مثله (قوله قدحان لا يسمى الخ) اي على ما قاله السبكي واعتمده الشارح واما على ما  
 قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والمعنى كما تقدم وبأن (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى  
 على بافضل يعنى ان العبرة بالسكيل فيما يكال وإن زاد او نقص في الوزن وما يستوى وزنه وكيله العدس والماش  
 وقد عار المتصور الصاع النبوى بالعدس فوجده خمسة ارطال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل  
 بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به ولا مبالاة بتفاوت الحب وبوزنائه (قوله وخبر  
 المداح) دفع لما ردى قوله السابق والمدرطال وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم أقول المتبادر من العبارة  
 ان صاع الحب إذا كيل به الماء يصير كل مدم من امداده الاربعة رطلين لثقل الماء (قوله وقد قال مالك اي  
 الامام (قوله وقال) اي ابن عمر (قوله ولما نازعه) اي مالك (قوله فيه) اي في كون صاع رسول الله ﷺ  
 بالعراق ما ذكر (قوله لما حج) اي الرشيد (قوله استدى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير الرشيد (قوله  
 وكلمه قال انه) اي فاضل اهل المدينة صيغتهم وقال كل منهم ما حضره وورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ)  
 نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أى الصبيان التي احضرها أهل المدينة (قوله كذلك) اي خمسة  
 ارطال وثلاث (قوله وجرى الخ) اي المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) اي جعلهم  
 الوزن استظهارا (قوله بانه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الجبوب خفة وثقلا  
 وعدم اختلاف ما يحويه السكيل في القدر عش (قوله باختلاف الجبوب) اي كالذرة والحصص نهاية  
 (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الثاني والاصل في ذلك السكيل ولما تقدم بالوزن استظهارا  
 والعبرة بالصاع النبوى ان وجدوا معياره فان فقدوا خرج قدر يثبتن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة  
 قال جماعة الصاع اربع حفنات بكى رجل معتدله انتهى والصاع بالسكيل المصرى قدحان ويبنى اي  
 ندبان يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على طين اوتين ونحو ذلك اه زاد الاول وإذا كان المعتبر  
 السكيل فالوزن تقرب ويجب تقييد هذا بما من شأنه السكيل اماما لا يكال اصلا كالافط والجبن إذا كان  
 قطعاً كبارا فعبارة الوزن لا غير كافي الزبا اه عبارة شيخنا وهو اربع حفنات بكى رجل معتدله وهو  
 بالسكيل المصرى قدحان ويبنى ان يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالها على طين اوتين ونحو ذلك لكن هذا  
 بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر السكيل اه (قوله اي الصاع) الى قول الماتن ويجب  
 في المعنى لا قوله ويعتبر بالسكيل وقوله والصاع منه إلى وجوب وقوله ويعتبر بالوزن إلى ولا فرق (قوله اي  
 الواجب فيه العشر الخ) اي لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقبس

درهما وخمسة أسباع درهم  
 لما سبق في زكاة الثبات ان  
 رطل بقدا مائة وثمانية  
 وعشرون درهما وأربعة  
 اسباع درهم (والله اعلم)  
 ومرا أيضا ان الاصل السكيل  
 ولما تقدم بالوزن استظهارا  
 ولا فالمدار على السكيل  
 وهو بالسكيل المصرى قدحان  
 الاسمعى مدو قال ابن عبد  
 السلام يعتبر بالعدس  
 فكل ما وسع منه خمسة  
 ارطال وثلاثا فهو صاع وخبر  
 المدرطال ضعيف على انه  
 وادنى صاع الماء فلاحجة  
 فيه لوصح وقد قال مالك  
 اخرج لنا نافع صاعا وقال  
 هذا صاع اعطانيه ابن عمر  
 وقال هذا صاع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقيرته  
 فاذا هو بالعراق خمسة  
 ارطال وثلاث ولما نازعه فيه  
 أبو يوسف بين يدي الرشيد  
 لما حج استدى بصيغان أهل  
 المدينة وطمهم قال انه ورثه  
 عن أبيه عن جده وانه كان  
 يخرج به زكاة الفطر إلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فوزنت فكانت كذلك  
 وفتية اعتبارهم به بالوزن  
 مع السكيل أنه تحددهو  
 المشهور وجرى عليه في  
 رؤس المسائل لكن  
 استشكل في الروضة ضبطه

بالارطال بأنه يختلف قدره وزنا باختلاف الجبوب ثم صوب المدارى الاعتدال على السكيل بالصاع النبوى دون  
 الوزن قال فان فقدنا خرج قدر يثبتن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن تقرب اه (وجسده) أى الصاع الواجب (الوقت  
 المعشر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومرا بانه (وكذا الافط) بفتح فكسر على الاشهر ويجوز سكون القاف مع ثلث الهمة

وهو لين بحفف (في الاظهر) اضعه الحديث فيه من غير معارض وبجمله ان لم ينزع زيد لم يفسد (٣٢١) الملح جوهره ولا يضطر ظهوره نعم

لا يحسب فيخرج قدر ايكون  
محض الاقط منه صاعا  
ويعتبر بالسكيل ويجزى  
لن به زبده والصاع منه  
يعتبر بما يجيء منه صاع  
اقط على مقاله اخر اسانبون  
لانه الوارد وجين شرطي  
الاقط بان من شأنه أن يكال  
وبعد السكيل فيه ضابطا  
بمخلاف الجبن ولا فرق في  
هذه المذكورات بين اهل  
البادية والحاضرة اذا كانت  
لهم قوتا لالحم ومصل  
ومحض ومن وإن كانت  
قوت البلد انتقاما لاقتيات  
بها عادة (ويجب من) غالب  
(قوت بلده) يعني محل  
المؤدى عنه في غالب السنة  
لان نفوس المستعنين إنما  
تشوف لذلك وأوفى خبر  
صاعا من طعام اى برا صاعا  
من اقط او صاعا من شعير  
او صاعا من تمر او صاعا من  
زبيب لبيان بعض الانواع  
التي يخرج منها ولا تظر  
وقت الوجوب خلافا للقول  
ومن تبعه وبفرق بين هذا  
واعتبار اخر الحول في  
التجارة بان القيم مضطربة  
غالبا اكثر من القوت فلم  
يكن ثم غالب يضبطها  
فاعتبرت وقت الوجوب  
لنعذر اعتبار ما قبله بخلافه  
هنا وقت الشراء في بلد  
بها غالب بان المدار ثم على  
ما يتبادر لفهم العاقدين

الباقى عليه بجامع الاقتيات نهاية ومعنى (قوله) وهو لن الى قول المتن وبجبت في النهاية الاقوله ويعتبر  
بالكيل لقوله وفارق الى ولا فرق (قوله) ولم يفسد الملح الخ اى ولم يعبه وان لم يفسد شرح بافضل قال  
الكردى عليه فالمراتب ثلاث افساد جوهره وتعبيه وظهور الملح من غير تعبى فيجزى في الاخير قوله  
يحسب الملح دون الارلين فلا يجزى فيه ما اه (قوله جوهره) اى ذاته عرش (قوله) ويعتبر بالسكيل تقدم  
عن النهاية وشرح بافضل خلافه (قوله) ويجزى ابن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب والظبية  
والضبيع وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف والاصح منه الدخول سم ونهاية  
قال عرش اى فيجزى لبن كل ما ذكر وهو لم يجزى اللبن المخلوط بالماء لانه نظروا الاقرب ان يقال ان  
كان اللبن يتانى منه صاع اجزا ولا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يفتاته مخلوطا اما اذا كانوا يقتاتونه خالصا  
فاظهر عدم اجزائه مطلقا كالعيب من الحب اه (قوله) على مقاله اخر اسانبون الخ) عبارة النهاية لانه  
فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمرانى في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاقط  
(قوله) بشرطى الاقط) وهما عدم نزاع الرد وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذنا من رجع  
شرح بافضل في الاقط انه يشترط هنا ايضا عدم تعبى الملح له (قوله) في هذه المذكورات الخ) اى الاقط  
واللبن والجبن وقيل تجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاه في المجموع وضعفه معنى (قوله) لالحم ومصل  
ومحض الخ) اى ولا شى اخر بما يغير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالخشب المعروف الذى يقتاتونه  
في بعض بلاد الجاوى بانخاذ الخبز منه (قوله) ومصل الخ) وكذا الكشك وهو بفتح الكاف معروف معنى  
ونهاية قال الكردي وهو وماه الشعير اه اى ونحوه (قوله) وإن كانت قوت البلد الخ) اى فلو كانوا لا يقتاتون  
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم اخذنا من قوله الاقوت ومن لا قوت لهم تجزى الخ عرش  
(قوله) ومصل) وهما نحو الاقط اعاب (قوله) من غالب) الى قوله خلافا في النهاية الى قوله ومن تبعه في المعنى  
(قوله) يعنى محل المؤدى عنه) اى بلدا كان ولا (قوله) في غالب السنة) فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها  
جنس اخر اجزا اذا هما في ذلك الوقت كافى العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب  
واستوفى الغلبة كسنة أشهر من روسته من شعير اى امار غلب أحد هملما يجزى غيره اه (قوله) لبيان  
بعض الانواع الخ) يعنى اى وفي الحديث للتويع لا للتخير كما قال به المقابل الاقوتى كرسى (قوله) ولا تظر  
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الا يعاب ويراعى غالب قوت السنة كما صوبه  
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للزلى ومن تبعه كمحلى وابن يونس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله)  
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله) ووقت الشراء الخ) عطف على اخر الحول اى واعتبار وقت  
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردى وفي المشرى يعرض القنية والمملوك بنحو نكاح  
(قوله) وهو) اى غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله) لذلك) اى لفهم العاقدين (قوله) ومن لا قوت  
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله) فان  
استوى محلان) اى في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله) واختلافا واجبا)  
اى اختلاف الغالب في اوقانها نهاية ومعنى (قوله) خير) اى والا فضل الاعلى معنى (قوله) اعتبارا اكثرهما)  
أى وجب الاخراج منه فان لم يجد الاصفاف من ذوا نصفان ذافو جهان أو جهما أنه يخرج النصف الواجب  
عليه ولا يجزى. الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا وجهما أنه يخرج النصف من الواجب الذى هو الاكثر  
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى ان يجده اه قال عرش قوله مر وجب الاخراج منه اى من خالف ذلك

الغالب اه (قوله) ويجزى ابن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب وقد يخرج دخول الصورة  
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله) ولو كان الغالب مختلطاً كبير شعير  
اعتبرا اكثرهما) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع الخارج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير ونحوه

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوع ماله في زكاة المال وبوردهما

مرفى لتعليل الأول الفارق بينهما (وقيل بتخير بين جميع الاقوات) وبه قال ابو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزى) على الاولين (الا على) الذي لا يلزمه (عن الادنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعبت المواساة منها والنفطة طهرة للبدن فقطر لما به غناه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعيين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل الى الاعلى كان اولى في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو ادراد اخراج الاعلى فاقى المستحق لا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل يبنى اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى إنما أجزأ رفقاً به فاذا اثنى لا الواجب له فيبنى اجابته كما لو اثنى الدائن غير جنس دينه ولو اثنى على وإن أمكن الفرق (ولا عكس) اى لا يجزى الادنى الذى ليس غالب قوت محله (والاعتبار) في كون شئ منها اعلى او ادنى (زيادة القيمة في وجه) لان الازيد قيمة ارفع بهم (وبزيادة الاقنيات في الاصح) لانه لا يلق بالفرق من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالرخير من التمر والارز) والشعير

الاكثر وليس له أن يخرج قحاً مخلوطاً بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما بقابل الشعير قحاً خالصاً إن كان اغلب من البر ولا تخير بينهما فاما ان يخرج صاعاً من خالص البر او من خالص الشعير ولا يجوز لإخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر شيئا عن عش (قوله ولا يخرج الخ) راجع لما قبله (قوله ماسراخ) اى بقوله لان نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) اى بيزر زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الاولين) الى قول المتن وإن التمر الخ في النهاية والغنى الا قوله ويؤخذ الى المتن قول المتن (ويجزى الاعلى عن الادنى) بل هو افضل لانه اذا خيرا فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت محاسن نهاية ومغنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الاعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه ما يمال عش (قوله قوت محله) اى او قوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) اى في اصله فلا ينافيه قوله الا انى فاذا عدل الى الاعلى سم (قوله وتعيين بعضها إنما هو رفق) محل تأمل (قوله فاذا عدل الى الاعلى) كذا في اصله هنا بالف وفي جميع ما يأتى بالياء فليحذر بصرى اى وما يأتى هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) محل تأمل فان الشرع حيث حكم باجزاء الاعلى بل بأفضليته صار الواجب على المخاطب بها احداً الامر من فكيف لا يحجب المالك الى الاعلى مع تخيير الشرع له بل قوله لانه افضل في حقه وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابة وبفرض اعتماد ما قاله يحمل المستحق على الساعى او على المحصورين ثم رابت الفاضل المحشى سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق وجب المالك بان الدين محض حق ادى وتصور فيه المنة بخلاف ما نحن فيه اه بصرى وماتلعه عن الفاضل المحشى ليس فيها بايدتنا من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح اقول ولعله اى الفرقان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قوله فالمغلب فيها معنى المواساة وهى حاصلة بما اخرجوه و مرانه لو اخرج صفاتاً عن معزاه عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعلق بغيره اه (قوله اى لا يجزى الادنى) وسكتوا عن المساوى والظاهر اجزاء ثم رابت الزركشى نقل عن الدخاثر انه لا يجزى أيضاً لانه اخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز الا على ايجاب عبارة بعش وفي المساوى خلاف الصحيح اجزاء ولكن في شرح الارشاد انه لا يجزى في الجنس المساوى وان غالب النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقنيات) اى بالنظر للغالب لا بلدة نفسه مغنى ونهاية (قوله مما تقرر) اى انفاق قوله والنفطة طهرة للبدن فقطر الخ (والشعير والتمر) ويبنى ان يكون الشعير خيراً من الارز وان الارز خيراً من التمر معنى زاد النهاية لغلبة الاقنيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خير من الشعير مبنى على ان المعبرز بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم النذر على الدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً وبقي النظر في ما رتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقنيات اه وقره سم وقال السكردى على بافضل وفي الاقباع نحوها هو اه ووجه

تخير إن كان الخبطان على السواى وإن كان أحدهما أكثر وجب منه ثبته عليه الاسوى فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الاخر فوجها اقرهما ان يخرج النصف الواجب ولا يجزى الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فنيا اذا استوى الخبطان احد التصفين الموجودين (قوله والا) اى بان استوى با (قوله فتعبت المواساة منها) قد يقال لتعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الاعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل الى الاعلى) ان اريد لإعلاء هذا الغرض نافي قوله متساوية او غرض اخر لم يكن اولى الا ان تخار الاول ويريد التساوى فى اصل هذا الغرض (قوله الى المتن فالرخير من التمر الخ) والاوجه تقديم الشعير على الارز والارز على التمر لغلبة الاقنيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خير من الشعير مبنى على ان المعبرز بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم النذر على الدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً وبقي النظر في

والبويب وسائر ما يجزى (والاصح أن الشعير خير من التمر) والبويب لانه أبغى في الاقنيات (وإن التمر خير من البويب) لذلك والشعير والتمر والبويب خير من الارز كما عرفت فيه فظاهر انكشاف ظاهر كلامهم وكانه لعدم كثرة ائمة



الصدر الاول فعلم أن الاعلى  
البرق الشعير فالنور فالزبيب  
فالارز ويتردد النظر في  
بقية الجيوب كالذرة والدخن  
والقول والحصى والعسد  
والماش ويظهر ان الذرة  
بقسميهما في مرتبة الشعير  
وأن بقية الجيوب الحصى  
فالماش فالعسد فالقول  
فالبقية بعد الارز وان  
الاقط فاللين فالجبن بعد  
الجيوب كلها وما نصوصا على  
أنه خير لا يختلف باختلاف  
البلاد وقيل يختلف واتصر  
له بعضهم ولا يجوزى تمر  
منزوع النوى كما قاله جمع  
بغلاف السبكي فيخرج  
منه ما ياتي صاعا قبل كبسه  
(وله أن يخرج عن نفسه  
من قوت) يلزمه الاخراج  
منه (وعن) عونه نحو (قريبه  
اعلى منه) وعكسه لانه ليس  
فيه تبعض الصاع (ولا  
يبعض الصاع) عن واحد  
من جنسين وان كان احدهما  
أعلى من الواجب وان تعدد  
المؤدى كشر بكن في فن  
لان العبرة ببداهة لكن  
لوجوب بلاقة ابتداء ذلك  
لظاهر الخبر وكلا لا يجوز  
في الكفاة والخبرة ان يطعم  
خمسة ويكسو خمسة اما من  
نوعين جنس فيجوز قول  
ابن ابي هريرة

عما في التحفة وان قال فيها انه ظاهر كلامهم اه قال عرش قوله وتقديم الذرة والدخن وتقدم ان  
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انها في مرتبة واحدة وقوله رمى ما بعد الشعير اى فيكونان في مرتبة  
الشعير فيقدمان على الارز يادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقدم الارز على التمر اه عرش اى  
وتقديم الشعير على الذرة كى ياتى عن سم وغيره (قوله) اى الارز (قوله بقسميهما) كانه اراد بقسميهما  
الثانى الدخن و (قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقدم الارز على التمر  
والزبيب خلافا لما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على الارز قضية كون الدخن قسما من الذرة انها  
لا تقدم عليه كالا تقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان ثبت انها بالغ منه في الاقييات فينبغى تقدمها  
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوت في الاقييات سكن قضية اطلاقهم خلافا لسم عبارة شيخنا  
فالاعلى البرم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحصى ثم الماش ثم العسل ثم القول ثم التمر ثم الزبيب  
ثم الاقط ثم اللين ثم الجبن غير مزوع الزبيب ثم اكل من هذه لمن هو قوته وقدره بهضم ذلك بوله  
بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثله عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا  
حروف اولها جاءت مرتبة ه اسماء قوت زكاة الفطر لو عقل

اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد ان قدم بعض المتأخر في التحفة اه وعبارة الكردى على شرح بافضل  
قال القليوني في حواشي المحلى جملة مراتب الاقوات اربع عشرة موزاها بالبحر ووف اوائل البيت الاول  
من هذين البيتين فالباء من باقة البرم والسين من سل السلت والشين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها  
الدخن والارز والارز والحل الحصى والميم للماش والدين للعسد والقاف للقول والتاء للتمر والزاي للزبيب  
والالف للاقط واللام للين والجيم للجبن اه (قوله وما نصوص الخ) اى اصحابنا واثمنا (قوله فيخرج منه)  
وعليه فليس هو بما يكال كالجبن فعبارة الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والمسنى  
الاقول هو ان تعدد الى كالا يجوز قوله وقول انى حريرة الى واما الخ (قوله وعن عونه) اى وعن تبرع  
عنه باذنه اية ومعنى (قوله نحو قريبه) اى كروجه وبعده نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) اى ولانه زاد  
خير او كما يجوز أن يخرج لاجدجراين شاتين والاخر عن عشرين درهما اية ومعنى (قوله) عن واحد  
من جنسين سبذ كمر عثرهما (قوله كشر بكن في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم  
الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعيد وجوز اخراجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض  
الصاع فالوجوب جوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل  
في الوجوب فليتأمل سم (قوله اما من نوعي الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهاية ومعنى عبارة  
الايجاب هل تم هل المراد الاغلب جهنا فقط حتى يجوز اخراج بعض انواعه وان لم يغلبه هو وص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقييات شرح م (قوله) يظهر ان الذرة  
بقسميهما كانه اراد بقسميهما الثانى الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الجيوب الخ) الوجه تقديم الشعير  
على الذرة والدخن وتقدم الارز على التمر والزبيب خلافا لما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على  
الارز قضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كالا تقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان  
ثبت انها بالغ منه في الاقييات فينبغى تقدمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوت في الاقييات  
لكن قضية اطلاقهم خلافا (قوله كشر بكن في فن) لو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم الاخر موافقته  
لان يلزم تبعض الصاع لان الزام غير الواجب بعيد وجوز اخراجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض  
الصاع الذى اطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخراج الاخر من الاعلى واما جوع الاول الى الاخراج  
الواجب مع هذا الاخر فيقتضى ان اخرج من الاعلى لموقع الموقف فليتأمل الوجه وجوب جوع الاول  
الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليتأمل (اما من  
نوعين جنس فيجوز) قضية جواز تبعضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

لا يجوز زيفه ابن كج وتوقف الاذرى في (٣٢٤) نوغين متباعين وامان غير واحد كان ملك واحد نصي فزين فاخرج نصف صاع

أو نوو عا حى لو كان الاغلب نوو عالم يحز نوع غيره وإن اتحد اجنسا قال الاسنوى والثاني واضح انتهى ثم قال وافهم كلامهم انه لو غلب جنس وله انواع جاز التبعيض منها وبه صرح الدارحى وقال ابن ابي هريرة لا يجوز ويؤيده ما مر ان اختلاف النوع باختلاف الجنس وتزييف ابن كج مخالفاته وتوقف فيه الاذرى ثم اختار ان النوعين ان تقار باجز او لا قال وظاهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع مطلقا وجهه بعضهم بانهم لم يملوا الا باختلاف الاجناس كالشعير والخر والزبيب او تقدم عن باسطن عن شرحى الارشاد ما وافق ما مر عن النهاية والمغنى ثم قال هنا اما من نوعي جنس فيجوز كافي التحفة وغيره او هو يؤيد أن انواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها او كان انفع اه وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمغنى بل يمكن الجمع به بين المقتلحين (قوله فيجوز) قضيت به ان تبعيضا من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسميا منها كادل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) اى اذا غلب احدهما فقط كما مر عن الايعاب واما اذا غلبا فيجوز باتفاق (قوله فاخرج) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله فاخرج الخ) عبارة النهاية والمغنى نصي عدين او مبعضين ببلدين مختلتي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع اه (قوله يجب الاخر ارجحه) حق التعبير بما يجب الخ لو قال من الواجب لسكان اخصر واسلم (قوله وان اختلف) غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله اى اعلاها) اى فى الاقتيات ايعاب ومعنى قول المتن (ولو كان عبده) اى اوز وجته او قريبه قول المتن (بقوت بلد العبد) اى ويدفع لفقر ابلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل فى زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه بل يجب وقت الجواب ام لا فيه نظرو الاقرب الثاني اخذ بما قاله فقالوا حلف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه لفي ذلك الوقت على السفر وقبل مجيئ الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش (قوله اذ اوجدا الحب) حق المقام اذ ان العبد يجب كفى النهاية والمغنى (قوله فلا تجزى) الى قوله لكن قال فى النهاية الا قوله وبلول الى وقديم وكذا فى المغنى الا قوله وقديم الى وان كان (فلا تجزى) قيمة) اى اتفاقا نهاية ومعنى اى مذهبتنا ع ش (قوله ومته) اى المعبى (قوله مسوس) بكسر الواو اسنى وايعاب اى وان كان يفتاته معنى نهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى حسب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه او طعمه او ريحه نهاية وعباب (قوله وان كان الخ) اى المسوس او المعبى (لكن قال القاضى) عبارة شرح العباب قال القاضى واقره ابن الرفعة وغيره الا اذا فقه واغيره واثنا وقال الاذرى وجب الجزم به اذ لم يجد سواه لجذب او جاتحة استاصلت زرع الناحية قال الاذرى كان ابن الرفعة ويتجه اعتبار بلوغ المسوس صاعا كما ذكر فى الاقط الملعق اه وقد ينظر فى كلام القاضى وما يفرع عليه بان الذى اقتضاه كلامهم انه لا تجزى ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت اقرب البلاد اليه اه عبارة ع ش قال سم على المنهج او لم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال فى العباب ويتجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اه ووافق عليهم راهو قضية قول الشارح مر السابق ولو كان فى بلد لا يقتاتون ما يجزى فيها الخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ خلافة اه وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع فتامل (قوله يجوز حينئذ) اى حين اذا كان المسوس قوت بدم (قوله مع ذلك) اى بلوغ دقيق المسوس لو اخرج منه قدر دقيق صاع سليم ايعاب (قوله ان يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فيل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظرو الثاني قريب مر سم على صحيح وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث اخذنا بما تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من اه يخرج القيمة ويكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبر ان ع ش (قوله) من غالب قوت اقرب المحال الخ) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اه سم (قوله وقد صرحوا

يجب الاخراج منه عن نصف ونصف صاع اعلى ذلك عن النصف الثاني وان من اختلف الجنس فيجوز لتعدد الخرج عنه فلا محذور حينئذ (ولو كان فى بلد أوقات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ماشاء منها (والأفضل أشرفها) أى أعلاها كالكفارة الأخيرة (ولو كان عبده يبلى آخر فالأصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) للأصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذى لا يجزى. غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أى من عيب ينافى صلاحية الادخار والاقنيات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم عما يأتى ان العيب فى كل باب معتبر بما ينافى مقصود ذلك الباب فلا تجزى. قيمة ومعيب ومته مسوس وبلول أى الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقنيات كما علم بما ذكرته وقديم تغير مطعمه وألونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد لكن قال القاضى يجوز حينئذ وقيد ابن الرفعة بما اذا كان المخرج يأتى منه صاع وفيهما نظرو لانه مع ذلك يسمى معيبا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذى يوافق كلامهم انه يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فيل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظرو الثاني قريب مر (قوله من غالب قوت اقرب المحال اليوم) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله)

بقائهم وان لا ولا نظر  
الى ما هو من جنس ما يقتات  
وغيره كالخض لا ان قيام  
مانع الاجزاء به صيره كانه  
من غير الجنس ودقيق  
وسيق وان اقتاته ولم يكن  
له سواء واية اوصافا من  
دقيق لم تثبت (ولو اخرج)  
الاب او الجد (من ماله  
فطرة) او زكاة مال من هو  
تحت ولايته من (ولده  
الصغير) او المجنون او  
السفيه (الغني جاز) ورجع  
عليه ان نوى الرجوع  
(كاجني اذن) لآخر ان  
يخرجها عنه ففعل فلها  
تجزئة ان نوى الاذن او  
المخرج بعد تقويض الثبة  
اليه اخذ اعماني اما الوصي  
او القيم فلا يجوز له ذلك  
كأب لا ولاية على الاوجه  
لان استاذن الحاكم فان  
قد قال الاذرى فليكن اى  
من الوصي والقيم اخرجها  
من عنده ويجزىء اداؤهما  
لدينه من غير اذن قاض  
وبفرق بانه لا يتوقف على  
نية على ما ياتي قبيل الشركة  
بخلاف الزكاة تتوقف  
عليها فاشترط كون المخرج  
يستقل بتسليم المخرج عنه  
لانه اذا استقل بذلك فالتبعية  
أولى وفرق القاضي بغير  
ذلك مما لا مدخل له في  
الفرق كما يعلم بتأمله  
(بخلاف الولد السكير)  
الرشد فلا يجوز ان يخرج  
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالا يحزى الخ) قد رد على هذا التايد ان كون المسوس في الصورة المذكورة مالا يحزى وهو عين محل  
النزاع (قوله) ودقيق الخ) معطوف على قيمة العباب مع شرهه ولا يحزى. دقيق خلافا للامسا على وسوق  
وخبر خلافا لمع من اصحابنا ورواهم انما ارفق بالمستحق مردوبان الحب اكل نفعا لصلاحيته لكل  
ما يراد منه اه (قوله) لم تثبت أى ضيقة بل وهم من ابن عيينة (قوله) وان اقتاته اى هودون اهل  
البلد ع ش انظر لم يبرهننا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله) الاب) اى قوله فان فقد في النهاية  
لا قوله لان نوى اى اما الوصى وكذا في الغنى لا قوله ورجع الى المتن (والجد) اى من قبل الاب وان علا  
معنى قول المتن (جاز) اى لان له ولايته عليه ويستقل بتسليمه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه نهاية  
ومعنى (قوله) ان نوى اى حين الاداء نهاية و (يعاب قول المتن) كاجني اذن) اى فيجوز اخرجها عنه كافي  
غيره من الديون فان لم ياذن لم يحزى قطعا لانها عبادة مستقرة الى نية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه معنى  
ونهاية زاد لا يعاب قال الزركشي وقياسه على الدين يقتضى ان للدوى الرجوع اذا شرطه واطلق وكانه  
اقرضه لياه اه قال ع ش قوله م فان لم ياذن لم يحزى الخ) اى وان كان المخرج عنه بمن ينفق عليه المخرج  
مروءة وحيث لم يحزى لا تسقط عن اخر جمعاه وعلوه لا ستراداهما من الاخذ ان لم يعلم بانه اخرج من غير وقوله  
م لان عبادته الخ) يؤخذ جواب رفع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظفر  
بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع له زكاة ام لا وهو عدم جواز الاخذ نظر او عدم الاجزاء لمسا على به  
الشارح ع ش (قوله) ابائي) اى في فصل اداء الزكاة (قوله) اما الوصى الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصى  
والقيم ولو بالالام فلا يخبر جان عن محجورهما من مالهما الا باذن القاضى لها في ذلك ويظهر انه بعد اذن  
القاضى لهما في الاداء من ماله كالاب فان نوى الرجوع ورجع ولا فلا يبحث الاذرى انه لو كان بمحل لاحاكم  
فيهم ولاولى جاز للغير اخراج فطرة وصى ويجنون بلا اذن لاسيما قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه  
سم (قوله) فلا يجوز له ذلك) اى الاخير عنه من ماله نهاية اى مال نفسه سواء نوى الرجوع ام لا ع ش (قوله)  
فان فقد) اى الحاكم (قوله) اى من الوصى والقيم الخ) بقى اب لا ولاية له وبفرق بانه لا ولاية له سم قال ع ش  
وبنى ما لو فقد الوصى والقيم والحاكم هل للاخذ الاخراج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت من القوت الاذرى  
ما يفيد الاول اه وتقدم عن الاعباب مثله فكلاد سم فيها اذا كان لنحو الصغير وصى او قيم (قوله) على  
ما ياتي الخ) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله) وفرق القاضى  
الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض اى  
والنهاية على حكاية وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن من له النظر العام  
الكامل وهو القاضى بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا يدخل له نظر فليتأمل سم عبارة  
ع ش قوله م لان رب الدين متعين الخ) فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بالامساحلة بخلاف  
الفقر افاقه قد يفتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق او لمن غيره اوجح منه ويؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه  
لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم الدفع لهم اقول المتن (في عبد) اى رقيق والمسر محتاج الى خدمته

اما الوصى والقيم فلا يجوز عبارة العباب وشرحه لا الوصى والقيم ولو بالالام فلا يخبر جان عن محجورهما  
من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى  
الرجوع ورجع ولا فلا يبحث الاذرى انه لو كان بمحل لاحاكم فيه ولاولى جاز للغير اخراج فطرة وصى  
ويجئون بلا اذن لاسيما قلنا انه يتصرف في ماله وروى انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة  
باذن العبد وان قلنا انها يجب ابتداء على الدوى عنه اه باختصار (قوله) اى من الوصى والقيم) بقى اب  
لا ولاية له وبفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة  
الدين في الفرق نظر (قوله) وفرق القاضى الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق  
الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض على حكاية وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن

لا يستقل بتسليمه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطرته ثم اخرجه عنه (ولو اشترك موروهم في عبد) او امة اصفين مالا

(لزم الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء. (ولو ايسرا) اي الشربكان (واختلف واجبهما) باختلاف قوت محليهما بناء على الضعيف ان العبرة ببليدهما كما افاده كلام المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروضة لعل به عما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم) ولا تبعيض للصاع حيث لا نكل اخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق واول بعضهم المتن ليوافق المعتد المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد ومعنى لفظا كالابن في واول منه تاويل الاسنوي له بحمله على ما اذا كان وقت الوجوب محل لا قوت فيه واستوى محل سيده الذي فيه قوت اليه لما مر ان العبرة في هذا بأفقر محل قوت اليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين على قصور صحيح لا يعدل إلى تغليظهم وظاهره نعين لإخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مخير

(وقوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا اذ لم يكن بينهما ما يات به فان كان صادف من الوجوب نوبة الموسر لزمه الصاع كما مر في الاشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كالبعوض المسمر مغنى ونهاية لإيجاب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالبعوض السدين انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بلدهما انتهى اه سم عبارة الباب فان كان عبدهما بغير بلدهما أخر جافطرته من قوت بلده وكذا المبعض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمده جمع متأخرون كالسيكي والاسنوي والاذري والبقيني والزر كشي وقال المحامي انه مذهب الشافعي وجزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحيث لا يجوز التبعيض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول المشاهير واصله ولو كان عبده ببلد آخر فالصالح في الروضة فيها والمناهج في العبد من جواز التبعيض مفرع على الضعيف انها يجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما افاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المناهج (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور (عاقده) أي هنا في الروضة (قوله ان العبرة) أي بان لما قدمه (قوله المعتد الخ) أي من ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معني) أي لانه لا معنى حيث لا يقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما تختلف على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (ولفظا) يحتمل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بد مع اتحاد سياق الكلام سم يحتمل ان الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة ويجر دسدا المعنى لا يصلح ان يكون قرينة كما تقر في قوله (قوله تاويل الاسنوي له الخ) اقتصر صاحب المغنى والهابية على حل المتن عليه وقال إن اجل عليه اولى من بنائه على الضعيف بصري (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعيض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعيض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تاويل الاسنوي (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعيض الصاع وفيه نظر ونحو الفقه لا خلافهم انه لا يبعيض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت احد البلدين كما لو كان الآخر

من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معني قريب في دعوى انه لا دخل له بنظر فلينظر (قوله في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالبعوض السدين اه قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بلدهما (قوله واول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما تختلف على هذا (قوله فاسد معني ولفظا كما لا يخفى) يحتمل انه اراد بالفساد معني انه لا دخل لا اختلاف واجبهما في وجوب الاخراج من واجب العبد فتقيد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبهما لا معنى له وان مفهومه انه اذا اتحد واجبهما لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالفساد لفظا بعد الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بد مع اتحاد سياق الكلام (قوله واول منه تاويل الاسنوي الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارة تمامي الروضة والمنهاج بحملهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلدهما المؤدى وحيث فلا حماهما في رقيق غير مكلف يجوز للتبعيض حيثن اه وقوله اعتبر بلدهما المؤدى أي لا والوجوب في هذه الحالة لهما بلا في المؤدى ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملافاة الوجوب لغير المكلف اذا كان لا يستقر والمخذور (انما هو ملافاة ما يستقر ولا يخفى بانه فلينظر (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وإن لزم تبعيض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعيض الصاع (قال وحيث) أي ممكن الى قوله لا يعدل الى تغليظهم) قضيه انه بدون التاويل غلط وليس كذلك فان التفرع من أحد القولين وان كان مرجو حالاً يكون غلطاً (قوله وليس كذلك بل كل بخلاف) ظاهره انه سلم له ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وإن لزم

بين الاخراج من اى البلدان شاء واما الجواب بان الفرض هنا فإذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد إذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيها قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لا ثم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز نقلها كما لو ملك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز إخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء احد (٣٢٧) البلدان بذمة المالكين بخلاف

ماذا كانا ببلد واحد فهو ما إذا وجدوا الفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويفرق بين ما هنا ومثله الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلدين فلفقر اكل تعلق بها وشركة فيها لكن لما عسر التشخيص وسادت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحدهما ثم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الا على الضعيف انهما المخاطبان بالفرض أولا فعلى هذا يتجه القياس على مسئلة الشياه

وأما على المعتمد أنها لزمت العبد او لأفوه بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينه وبين مسئلة الشياه بوجه فالقياس عليها حيثما اشتباه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل بما ذكرنا لا يخفى على متأمل بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب والزكاة (فيه) اى احواله التى يعلمها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموافها وختمه بفصلين آخرين لمناصبها له (شرط)

في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبعض كما هو ظاهر رسم (قوله بين الاخراج) الاولى في الاخراج (قوله بان الفرض) بالقاء (قوله إذا كانا) اى السيدان (قوله ان العبرة) ببيان لما (قوله فهو بعيدا) جوابا واما الجواب (قوله هنا) اى فى مسئلة الشياه (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشترك المورسين (قوله فعلى هذا) اى الضعيف (قوله كالا يخفى الخ) (عامة) لو اشترى عبدا ففرت الشمس ليلة الفطر ومضى خبز المجلس او شرط ففطر ثم على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لها ففطر ثم على من يؤله الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على ورثته بل بقطعه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الغروب عن ارقا فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وإن مات بعد وجوب فطرة عبدا ووصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الموصل له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصل له لانه بالقبول يبين انه ملكه من حين موت الموصل وإن رد الوصية فعلى الوراث ففطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصل له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه في الرد القبول فان قبل وقع الملك للبيت وفطرة الرقيق في التركة إن كان للبيت تركته او لا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها او معها الفطرة على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم معنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك يأتي في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كافي المجموع اهـ

### (باب من تلزمه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) و (قوله اى احواله) لا يخفى ما فيه من التكليف والتعسف والانسان يقدر في الاول الاحوال ويلاحظ ان صاحبها على الثاني يقتضى العطف بصرى (قوله اى احواله) اى وليس المراد بما تجب فيه اى اعيان من ماشية ونحوها فان ذلك علم من الابواب السابقة وإنما المراد انصاف المال الزكوى بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالتعصب والجحود والضلال ومعارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك نهاية معنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية الا قوله ويسقط الى وخرج وما نفيه عليه (قوله لمناصبها) اى فكان الترجمة شاملة لها فساغ التعبير بفصل ع ش (قوله بانواعه) وهى الحيوان والنبات والقدان والركاز والتجارة معنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وغل في المعنى الا قوله ويسقط الى وخرج (قوله اصل) سياتى حكم المرتد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه من في الصلاة من انه لو قضاه لا تصح منه انه هالو اخرجه لا تصح لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردا عن أخذها وقد يقال إذا أخرجهما بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمه من زكاة الفطر ع ش (قوله ماضى) اى عقاب ماضى وذات ماضى لأنها تتعلق بذمته وان قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا بصري وتحتمل ان المراد بطلب ماضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله لما مرانها) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهي

(قوله لما مرانها) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهي بالنسبة اليه على وزان

وجوب (زكاة المال) بانواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسلمين رواه البخارى فلان تجب على كافر اصلى وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظائر ما رفى الصلاة ويسقط عنه باسلامه ماضى وتغيايته وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر انها تلزم الكافر عنونه

بالنسبة اليه على وزن زكاة المال فكان التقييد بالمال لأن في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلمنا تقرر) أي في قوله وجوب مطابقة الدنيا الخ ع (قوله ان هذا) أي الاسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أي في كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المدفوع شرط لاصل الوجوب فلم يكن المدفوع عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لأن مدار العطف الخ كرى (قوله الحلية) وسيأتي الوجوب على المبعض سم (قوله لاصل الخطأ) أي شرط لاصل الخ هو غير ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية لزيادة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فمتنع عن إذا الاسلام ليس شرطا فيه او وجوب الاخراج اوم ان الحرية شرط له وليس شرطا لاصل الطلب فلنأمل يحصل قول الشارح لأن مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعتبرين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكافؤ والتسوية بصرى وفي نحوه زيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية لا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المعنى وعلى القديم بملك بتملك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لا زكاة عليه ولا على سيده في الاصح وان قلنا بملك بتملك غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كأمرو ولا على سيده لأنه ليس له اه (قوله على من يفر الخ) هل يشكل بما يأتي في المبعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسببه (قوله كاسر) أي في الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى الا قوله كقطرته إلى ويجزى موقوله ويعتبر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الخوف في رده نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها بالمرتد وسيد كمرحوزه (قوله وقته) أي المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا بتقديم سم (قوله والحق بهما) أي بالمرتد وقته (قوله بعضه وزوجته) أي المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أي نية التقرب (قوله على ما مر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر في الاصل في الاخراج عن نحو قربيه المسلم عن البسيطة انه يصح بغيرية عن المجموع عن الامام أنه يكفي نيته وكتبتنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعه بلا نية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المرتد تعقب الاصل وفي سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره في الاصل من حيث النية يجري في المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية معلوم انه لا يتناقض من أنكار الانية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتدين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لأن في المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) أي في كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المدفوع شرط لاصل الوجوب فلم يكن المدفوع عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لأن مدار العطف الخ كرى (قوله الحلية) وسيأتي الوجوب على المبعض سم (قوله لاصل الخطأ) أي شرط لاصل الخ هو غير ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية لزيادة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فمتنع عن إذا الاسلام ليس شرطا فيه او وجوب الاخراج اوم ان الحرية شرط له وليس شرطا لاصل الطلب فلنأمل يحصل قول الشارح لأن مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعتبرين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكافؤ والتسوية بصرى وفي نحوه زيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية لا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المعنى وعلى القديم بملك بتملك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لا زكاة عليه ولا على سيده في الاصح وان قلنا بملك بتملك غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كأمرو ولا على سيده لأنه ليس له اه (قوله على من يفر الخ) هل يشكل بما يأتي في المبعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسببه (قوله كاسر) أي في الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى الا قوله كقطرته إلى ويجزى موقوله ويعتبر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الخوف في رده نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها بالمرتد وسيد كمرحوزه (قوله وقته) أي المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا بتقديم سم (قوله والحق بهما) أي بالمرتد وقته (قوله بعضه وزوجته) أي المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أي نية التقرب (قوله على ما مر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر في الاصل في الاخراج عن نحو قربيه المسلم عن البسيطة انه يصح بغيرية عن المجموع عن الامام أنه يكفي نيته وكتبتنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعه بلا نية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المرتد تعقب الاصل وفي سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره في الاصل من حيث النية يجري في المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية معلوم انه لا يتناقض من أنكار الانية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتدين زواله بموته مرتدا

وعلمنا تقرر أن هذا شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الاخر (و) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطأ لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وقيل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان ابقينا ملكه) لان أنزلناه وهاضمانا (والاصح) أنه موقوف فتوقف هي أيضا كقسط نفسه وقته والحق بهما بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال في الردة لتبين بقاء ملكه ويجزى اخراجها في رده ويعتبر عدم النية على ما مر في الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ فلو كان أخرج في رده فبطل يرجع على أخذها من لاحق له في الثاني.

مطلقا لأنه بان أن لا حق له فيما أخذه أو أن علم الحال نظير ما يأتي في (٣٢٩) التعليل كل محتمل والاول أقرب

وبفرق بأن المخرج ثمة ولاية الاخراج في الجملة فأمر ملك الآخذ المعذور بعدم العلم ولا كذلك هذا لأنه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في ردته المصلحة بموته لم تجزئه لأنه بان أنه حالة الاخراج غير غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ديونه حينئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لأنه لا يستدعي ولاية لاجزائه من الاجنسي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصرح به لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبا عليه والحرية قدراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كاسيد كره وكونه لمعين حر فلا زكاة في مال مسجد نقد أو غيره ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره إن كان على جهة أو نحو رباط

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فاعلم المراد هل يرجع منه ولاية قبض التي فليتأمل سم أي وقوله يرجع بينا المقبول (قوله مطلقا) أي علم الآخذ الحال أولم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله وبفرق الخ) والاولى أن يقال أن الفرق أنه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضعفه أخذه من حين القبض فيجب عليه رده إن بقي وبذلك أن تلف كالمقبوض بالشراف الفاسد وأما في المجلة فالمخرج من أهل الملك فنصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعليل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فنصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض أنه إنما أخذ المال من قبل الردة قبل قبض قوله في ذلك أولا بد من بينة فيه نظر والاقترب الثاني لأن الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث بقدر ما يرجع من عرش (قوله ثم) أي في الزكاة المجلة (قوله فائ) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده للنصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مغنى وبهاية (قوله ويظهر أنه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتمل الاجزاء) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لم يخرج عن ملكه عرش (قوله لضعف ملكه) أي في النهاية إلا قوله سيعلم إلى يشترط وقوله تمام الملك أي كونه موقوفا له حر أو غيره وقوله في مال إلى موقوف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح إلى يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره لم يقدح حوله من حين زوالها وبهاية ومغنى قال عرش قوله ولا زكاة على السيد الخ لا حالا ولا استقبالا اه (قوله لأنه يتوهم الخ) أولا أنه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة إلى ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكال الكتابة ديون المعاملة سم ومهر وبقيده قول المصنف الاتي أو كان غير لازم خلافا للمير عرش (قوله كاسيد كره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم سم وإيضائي أي حاجة إلى قوله حر مع سبقه في المتن وما المراد من قوله في آخره (قوله لازكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر لأن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر أنه كالحر سم (قوله نقد أو غيره) كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حذفها أو زيادة الف أخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كرهى (قوله كاسر) أي في التنبيه الاول في باب زكاة الثبات كرهى (قوله أن كان على جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حلول الجلول ويوجه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق نقد أو قدر نصاب مثلا في وقت معلوم وظيفة بأشراهم مضى حول من حين استحقاقه من غير قبض قبل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة لا يلزمه الاخراج إلا أن قبضه أو لا بل هو شريك في أعبان ربع الوقف بقدر ما شرط له الوقف فان كانت الأعيان زكوة في لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر سم على البهجة واعتمد هر الاول عرش وتقدم في زكاة الفطر عن الأعيان والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصاب للشركة وصورته أن يقف بسنانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة عرش (قوله ويقيم وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بقوله ويجب في مال الصبي نهاية ومغنى أي لأن الجنين لا يسمى صبيا عرش (قوله مزوقف الجنين)

أنه إنما يتبين زواله بموته ثم ردا فلا يأتي قوله فهل يرجع فاعلم المراد هل يرجع منه ولاية قبض التي فليتأمل (قوله وصرح به لأنه قد يتوهم الخ) أي أولا أنه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة (قوله كاسيد كره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم (قوله فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر لأن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر أنه كالحر (قوله)

عبارة النهاية والمغنى مال الخ الموقوف له بارث أو وصية اه قال ع ش وبقى ما لو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا انضح بما يقتضي استحقاؤه أو غيره إذا تبين عدم استحقاك الخشي كالو كان الخشي ابن أخ يتقدير انوثته لا يرث ويتقدير ذكوره يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبقيده مالو عين القاضى لكل من غرما المفلس قدر من ماله ومضى الحول قبل قبضه له فانه لا زكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعلمه بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله لانه في حال الوقف الخ) عبارة النهاية والمغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون غير حمل كالريح وقياس ما ذكره فمالو انفصل ميتا من انه لا زكاة على الورثة فانه لا زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين ان لاهل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بديل ان الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح مر لعدم الثقة الخنا إذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة اقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يزاد على انه سأل حيا وانفصله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم يجزها بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوى الخ) معتمد ع ش (قوله لم يجب على بقية الورثة الخ) اى في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين ولو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصوبه بر د على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المغنى بوجوبها عليه ثبت في ذمته كما يقال عليه ضمان ما اتلفه وبذلك صرح القاضي والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر اه سم (قوله والمحجور عليه) الى قوله سواء العاى في النهاية والمغنى (قوله والولى مخاطب الخ) وإذا لم يخرجهما الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل يضمن الولى فيه نظر وبنيى الضمان ان قصر رسم وقوله ان قصر له اه احرار عن نحو ما بانى في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تنقيده بما إذا يغلط الخ (قوله منه) اى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) اى في ما لم يمتد به نهاية ومعنى (قوله سواء العاى الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما انما القفال الا فى الشرح ولو كان الولى غير متمذهب بل عامير فافان الزمهما كما يراه باخراهما فواضح كما قاله الاذرى والا فالوجه كما قال شيخنا لا احتياط بمثل ما مر عن القفال. الأوجه كماله أيضا ان قيم الحام يعمل بمذهبه كما كآخر يخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله هل من عامير فافان يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتبرة وفي حجب والولى مخاطب باخراهما منه سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله هل من يمثل ما مر الخ اى من ان يحسب زكاته الخ

لانه في حال الوقف يمكن موثوقا به ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم يجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمحجور عليه بسفه والولى مخاطب باخراهما وجوبان اعتقاد الوجوب سواء العاى وغيره وزعم أن العاى لا مذهب له بمنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

و. ن. ثم بحث الاسنوى أنه لا انفصل ميتا لم يجب الخ) نوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيدا الامام بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدا الصلاح والاشتداد من خيارهما ان من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للرجل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في ز من خياره ونحوه شرح مر (قوله في المتن وتجب في مال الصبي والمجنون) في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصوبه بر د على من قال يجب في ماله أى المحجور لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المغنى بوجوبها عليه ثبت في ذمته كما يقال عليه ضمان ما اتلفه وبذلك صرح القاضي والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب إخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه اقول لا ذم لغيرهما الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل



وذلك إنما كان قبل دون

المذاهب واستقرارها  
ولا عبرة باعتقاد المولى  
ولا باعتقادي غير المولى  
فما يظهر وذلك لخبر ابنغوا  
في أموال البتاي لا تأكلها  
الصدقة وفي رواية الزكاة  
وهو مرسل اعتضد بقول  
خسة من الصحابة وبوروده  
متصلا من طرق ضعيفة  
والقياس على مشروعه وفطرة  
بدنه الموافق عليها الخصم  
أوضح حجة عليه قال ابن  
عبد السلام لا يعذروصى  
أى يرى وجوبها ومثال  
نهاء الامام عن إخراجها  
فان خافه أخرجهما سرا اه  
وهو ظاهر في امام او نائبه  
يرى وجوبها اما لما لم يره  
ونهاء فينبغي وجوب  
امتناله حيث لا تعلم بتعديه  
بالنسبة لا اعتقاده إلا إذا  
قلنا ليس له حمل الناس على  
مذهبه لتعديه حيث كان  
هذا هو ملحظ ابن عبد  
السلام ومع ذلك ينبغي  
تقييده بما إذا لم يغلب على  
ظنه انه يغرمه ما أخرجه  
ولوسرا وافق الفقهاء بان  
الاحتياط للمولى الحنفى ان  
يؤخرها لكاله فيخبر بها  
ولا يخرجها فيغرمه الحالك  
اه والاحتياط المذكور  
بمعنى الوجوب او بالنسبة  
لضبطها واختياره بها إذا  
كل وبغنى للشافعى ان  
يحاط باستحكام شافعى في  
إخراجها حتى لا يرفع الحنفى  
فيغرمه وبأن قبيل الصالح ماله تعلق بذلك

وله الرفع للحاكم اه عش (قوله وذاك) أى قوله لا مذهب للمامى كرى ولا عبرة الخ وقالوا بآدى وخلافا  
لمركا باني (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمتنع في البالغ السفيه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله  
وذلك) أى وجوب الزكاة في مال الصبي الخ (قوله خبر) إلى قوله قال في النهاية إلا قوله وهو مرسل إلى القياس  
(قوله خبر ابنغوا الخ) أى ولشمول الخبر المار لهم ولان الفصود من الزكاة سد الحلقه وتطهير المال ومالها  
قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة بحض عبادة حتى تختص بالملكف نهائى بمعنى (قوله وفي  
رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى يتساهل مال فيلتج فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة نهاية (قوله  
والقياس) مبتدأ خبره قوله ووضح الخ (قوله الموافق عليها الخصم) أى ولم يصح في إسقاط الزكاة لافى  
تاخر إخراجها إلى البلوغ شئى قال الامام احمد لا عرف عن الصحابة شيئا صحيحا انها لا تجب معنى (قوله)  
قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ أى فى ترك الإخراج سم (قوله وهو مثال) أى الوصى فالمراد مطلق ولى  
المحجور عليه (قوله نهاء الامام عن إخراجها) أى من مال مولى له نصيبان الامام بذلك (قوله فان خافه)  
أى الامام لو أخرجهما (قوله وأخرجهما سرا) أى محافظة على الواجب بقدر الامكان (قوله يرى  
وجوبها) أى فى مال المحجور عليه (قوله اما إذا لم يره) أى كالحنفى إيجاب (قوله فينبغي وجوب امتناله)  
أى ومع وجوب الامتنال ينبغى ان لا يسقط وجوب الزكاة راسا نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق  
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه سم عبارة لا يعاب وجب على المولى ان يطعمه  
وفيه نظر لما تقرر ان العبرة باعتقاد المولى فلا نظر لامر الامام بما يخالفه وإن جاز له ذلك فى اعتقاده اه  
(قوله إذ ليس له حمل الناس الخ) أى هو المعتمد (قوله وكان هذا) أى ليس للامام حمل الناس على مذهبه  
(قوله ينبغى تقييده) أى ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جبراً او سراً (قوله)  
ان يؤخرها الخ) أى ان يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله والاحتياط المذكور بمعنى  
الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج  
عليه إذا العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده ان لا وجوب سم (قوله وينبغى للشافعى الخ) عبارة لا يعاب  
ومن الاحتياط ان يستأذن المولى الشافعى مثلاً كما شافعي مثلاً فى إخراجها او يرفع الامر اليه بعد  
إخراجها حتى يحكم بعدم مطابقة المحجور عليه بها إذا كل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره الفقهاء  
ان اعتقاد المولى انما يدار عليه خطابه بوجوب الإخراج عليه تارقه عدمه اخرى واما بالنسبة لتعلقها بالمال  
حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كل فلا يعتبر فيه اعتقاد المولى ولا لا وجوب على الحنفى عدم الإخراج ولم  
يقولوا الا يلزمه ولم يكن فى ذلك الاحتياط الذى ذكره الفقهاء فائدة بل يكون ممتنعاً لا نه إذا فرض ان المولى  
حنفى وان العبرة باعتقاد بالنسبة لتعلق بالمال ايضاً لم يتعلق بالمال شئى فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى  
إذا كل وقد ذكرنا ما يدل على خلاف هذين اه (قوله ولا يخرجها الخ) أى فان أخرجهما عامداً بتحرير  
ذلك عليه فينبغى مع عدم الاجزاء فسقه وانزاله لانه تصرف فى ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج  
حيث لم يفسق كان جهل التحريم فله من وجوب الزكاة ويصح إخراجها فينبغى الاعتداد بإخراجها  
السابق سم على البهجة اه عش وقوله فينبغى الخ تقدم عن الادياب ما يفيد خلافه (قوله فيغرمه) قد  
يقال هذا لا يقتضى الوجوب لأن له أن يرضى بالغرامة سم أى فينبغى أن يرد بوجوب الامتنال عدم

يضمن المولى في نظر وينبغى الضمان إن قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمتنع في البالغ السفيه وطارى  
الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر) أى فى الإخراج فلا يتركه (قوله فينبغى وجوب  
امتناله) أى ومع وجوب الامتنال ينبغى أن لا يسقط وجوب الزكاة راساً نعم إن تصور حكم بان ادعى المستحق  
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله فيغرمه الحالك) قد يقال لا يقتضى الوجوب  
لأن له أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أى فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده  
عدم وجوب الزكاة امتناع الإخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) أى العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده

لزوم الاخراج (قوله ولو آخرها المعتد بالخ) لو كان تأخير المعتد للوجوب لحوف أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذرا في التأخير فيه نظر سم اقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا لم يغلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفيا الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فان كان حنفيا لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولى الوجوب أو شافعيًا لم يلزمه وإن كان يعتقد الولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولى ونظر باعتقاده نفسه مر اه سم ويصرى عبارة ع ش قال الزبائى ولو آخرها معتقد الوجوب اثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفيا إذ العبرة باعتقاد الولى اه وهو مخالف لما فى سم على المنهج تباعلمر وعبارته (و انظر لو اختلف عقيدة المحجور والولى بان كان الصى شافعيًا والولى حنفيا أو بالعكس وقد يقال العبرة فى اللزوم وعدمه بعقيدة الصى وفى وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة الولى لكن حيث لزوم الصى أماصى حنفى فلا ينبغي للولى الشافعى ان يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلا إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقلد ابا حنيفة فى تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فان كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفيا الخ إذ غايته بعد كماله انه كشافى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى عبارة المعنى (قاعدة) اجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من اموال الايتام من الدراهم المشوشة والغش فيها ملكهم بان الغش ان كان بمائل اجرة الضرب والتخليص فيساع به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان سواى) أى الغش (قوله وسم) أى فى أوائل باب زكاة النقود (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان محجور تعين الاول أى إخراج قدر الواجب خالصا ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي إلا انه ساكت عن اجرة الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لانه ليس من اهله فيكفر بالا طعام والكسوة لكن بيتي النظر فى انه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج اليه فى العمر الغالب على مافى المجموع وهو المتمدن فهل يعتبر يساره بما يزيد على ثقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سيده فيه نظر وظاهر إطلاقه الاول فليراجع ع ش (قوله وتجب) إلى قول المتن قيل فى النهاية والمعنى الاقوله سياتى وقوله ولا حائل إلى المتن (قوله وتجب فى المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على توعيمانها بقومنى وهذا تقييد للحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمعنى من عين او دون ولا يئنه به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن بمن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن يجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون له به) أى بالمحجور دنياه ومعنى (قوله يئنه) أى لا تمتنع عن اداء الشهادة (قوله او يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهاية ومعنى أى بان كان يجتهدا وييسل الاستخلاص بالبينه وعلم القاضى فان لم ييسل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده

أن لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفيا فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى ان المدار على اعتقاده فى إخراج ماضى قبل الكمال فان كان حنفيا لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولى ونظر لاعتقاده نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلا إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقلد ابا حنيفة فى تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فان كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفيا الخ إذ غايته بعد كماله انه كشافى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة ولو كان تأخير المعتد للوجوب لحوف أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذرا فى التأخير فيه نظر (قوله حتى يتمكن او يعود) فيه امران الاول لو عاد بعضه بنفى وجوب تركيته فى الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي فى المملوك له وكذا يقال فى الغائب الا ان إذا وصل اليه بعضه الثانى انه لو اخرج قبل التمكن والعود اليه فهل له الرجوع مطلقا ولا مطلقا وعلى

ولو آخرها المعتد للوجوب  
أثم ولزم المولى ولو حنفيا  
فيما يظهر اخراجها إذا كمل  
ويساع بغشها ان سواى  
أجرة الضرب أى المحتاج  
اليه والتخلص كما قاله السبكي  
ومرافيه (وكذا) يجب  
على (من ملك ببعضه  
الحر نصابا فى الاصح) تمام  
ملكه ومن ثم كفر كالموسر  
(و) يجب (فى المغصوب)  
والمسروق (والضال) ومنه  
الواقع فى بحر والمدفون  
المنسى بحله (والمحجور)  
العين وسياى الدين (فى  
الاضطر) لوجود النصاب  
فى الحول (ولا يجب دفعها)  
أى الزكاة (حتى) يتمكن  
من المال بأن يكون له به  
بينه أو يعلمه القاضى

ليده غش (قوله أو يقدر هو على خلاصه) أى المغموص ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كاعسار وغيبة وندار ارجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين وسرا) عطف على إسم يكون وخبره لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الدين بدل وسياق الدين ومع ذلك يبقى عنه قوله ولا حائل (أو يعود إليه) فيه امران الأول أنه لو عاده به بتنى وجوب تركه في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوكة وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهو له الرجوع أو لا مطلقا أو على تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية سائمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في إسمائها والا فالذي مر أنه إذا إسمها للغاصب لا زكاة فيها عرش زاد الجيرى أو يقصبا قبل آخر الحول بمن يسير بحيث لو تركت فيه بلاكل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكمها إسمائها وتسمى سائمة وهي ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الإسماع في كل مرة كما قاله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض الخ) مفهوماً أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل للسائمة قضيتها أنها لو كانت غنما خمسين أو ستة أبل مثلاً وجب زكاة ما عدا الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع سم وعش أى وحين انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لزمه الإخراج حالا الخ) أى كالدن الحال على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله بأن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل لاحظ الإيجاب كونه الخ (قوله ولو لزم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله) ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى البائع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهوماً أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل للسائمة قضيتها أنها لو كانت خمسين غنما أو ستة أبل مثلاً وجب زكاة ما عدا الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول المصنف وبنت مخاض فأسنة وقال أنه منى على ضعيف فراجعه وتامله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد قبل إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث لزكاة المواشي الحول (فرغ) وإن باعه أى النصاب بشرط الخيار له وحكمه بأن الملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لها وفسخ العقد فيهما لم يقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا أو في الثانية وفسخ العقد زكاة ما لم يبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد كمال الأصل اه فقد افهذه الكلام أن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعاً من ابتداء الحول وفيما في باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلاً وثمرتها بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مده فالزكاة على من المالك فيها هو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان الخيار له وإن لم يلق الملك له بأن مضى البيع في الأولى وفسخ الثانية وهي أى الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فمن ثبت له المالك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصرع بأن وقف الملك في زمن خيارهما لا يمنع الاعتداده على من ثبت له ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد كان ابتداء حول المشتري منه أعنى العقد قامله وهذا كله ظاهر وإيمانته عليه لا ترقى أبنت ومهم فيه (بق) أنه سياتى أن أى في الحاشية في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يقلب الأول فيكون الملك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك أحداه قال في شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن الزركشى أن الظاهر الثاني اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه) وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين وسرا به أو (يعود) إليه لحيث يركب للأحوال الماضية إن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب إخراجها فإذا كان نصاباً فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) تجب على المشتري في (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه لم تكن من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لزمه الإخراج حالا حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) في نحو المغموص لعدم صحة التصرف فيه وبحاج بأن هذا ليس هو لاحظ الإيجاب بل كونه في ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهي موجودة ويشكل على ذلك قولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما هو إخراج زكاة رأس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقضه  
بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب انقضاء العقد وقد يفرق بأن المشتري يتمكن من الاستقرار كما تقرر لأن له حبث وفي الثمن الاستقلال  
بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكناً (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكنه أن

يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضاً فالتن غير مقصود العين كما يعلم بما يأتي في مبحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالاجرة لتتام مشابته لها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكيف يتمكن من قبضها ويأتي في إصدار المعين ما يؤيد ذلك (وتجب في الغائب ولا يجب دفعها في الحال عن الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه لأنه كالقصد وهو يجب الإخراج عنه في بلده فان كان سائراً لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالك أو وكيله كما اعتمده هنا فقوله في قسم الصدقات ان كان ببادية صرف إلى قراء أقرب البلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافراً معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فوراً وهو ظاهر ان كان المال بمحل لا مستحق به وبلد

وإذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع وينجبه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حبث لاحقاً من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) عبارة تنفي الایباب ومادام المبيع لم يقبض فلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لزومه الخ) أي المسلم اليه هو جواب سؤال مشهور قوله للثمن المقبوض الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) ببناء المفعول من الإقباض وتائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستقر للسلم إليه أو المفعول من القبض والضمير للسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لم تمكنه من قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فليتأمل سم (قوله لم يكلف به) أي لم يكلف البائع بإقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكيف يتمكن) أي يمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يعني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي وإلا فكيف يصب (قوله لأنه) إلى قوله كما اعتمده في النهاية والمغني (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي ببلد المال ان استقراره نهاية ومعنى (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائراً) أي إلى ما لا كره يشيد (قوله حتى يصل للمالك الخ) ولذا وصل قبل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظرو الأول وهو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فهو لها الخ سم عبارة عن أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والأوجه أخذنا اقتضاء الخ اه (قوله ان كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع ان يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري ويحتمل ان يكون محمولاً على ما إذا كان مستقر بها اه (قوله وبه رد الغزوي قول الأذري الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذري سم عبارة البصري عبارة الأذري على ما نقله في النهاية اللهم إلا ان يكون سم أو حاكم يأخذ زكاته في الحال انتهت ووضح ان مراده إذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد أو تقليد صحيح إذا عرفت ذلك تبين لك ما في قول الشارح ولا يتكل الخ وقوله وبه رد الغزوي اه وذكر المغني عن الأذري غير ما في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومتعاقلة الزكاة وهو الراجح فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم ان كان هناك ساع أو حاكم يأخذ الزكاة دفعها إليه في الحال لأن له نقل الزكاة عنه في ذلك الأذري اه وقوله دفعها إليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للحمل عليه (قوله وان لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جميع في النهاية وكذا في المغني لإقوله والذي يظهر إلى المتن

وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع وينجبه وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فليتأمل سم (قوله ويجب الإخراج عنه في بلدها فان كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال ان استقراره شرح مر (قوله حتى يصل للمالك) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب ان لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والأول وهو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فهو لها الخ (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الغزوي قول الأذري عن أنه يأخذها) اقتصر

المالك أقرب البلاد إليه أو أذن له الإمام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزمه التوكيل فوراً لمن يخرجها ببلد المال ولا يتكل على أخذ القاضى أو الساعى لهما من المال لأنه لا يتمتع على إخراج زكاة الغائبين على ما يأتي وبه رد الغزوي قول الأذري أنها يأخذها (والا) بقدر عليه لتعذر السفر إليه لنحو خوف أو انقطاع خبره أو لصلته في سلامته (قوله)

(فمكتنصوب فان عادله الاخراج الماضى والا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه (٣٣٥))

وفي نحو الغائب يستحق محل

الوجوب لا التمكن (والدين  
إن كان معشراً أو ماشية)  
لا لتجارة كان أقرضه  
اربعت شاة أو أسلم اليه فيها  
ومضى عليه حول قيل  
قبضه (أو) كان (غير لازم  
كال كتابة فلا زكاة) فيه  
لان عتيا في المعشر وهو  
في ملكه ولم يوجد في الماشية  
السوم ولا سوم فبها الزمة  
بخلاف التقديف العلة فيه  
التقديف وهي حاصلة ولان  
الجازر يقدر من هو عليه  
على إسقاطه من شاة وتضية  
كلامهم في مواضع ان قيل  
الزوم حكمه حكم لازم  
وخرج بمال كتابة إحالة  
المكاتب سيده بالنجوم  
فيجب فيه لانه لازم (أو  
عرضا لتجارة) أو نقدا  
فكذا في القديم) لا تجب فيه  
لانه غير ملكه (وفي الجديد  
إن كان حالا) ابتداء أو  
انتهاء (وتعذر أخذه  
لاعداد وغيره) كطل أو  
غبة أو جحود ولا بيئة  
(فككتنصوب) فلا يجب  
الاجراج إلا ان قبضه اما  
تعلقها به وهو في الذمة فباق  
حتى يتعلق به حتى المستحقين  
فلا يصح الاراء من قدرها  
منه (وإن تيسر) بان كان على  
مقر ملي باذل أو جاحد  
وبه بيئة أو يعلل القاضى  
(وجبت تركيته في الحال)  
وإن لم يقبضه لانه قادر  
على قبضه فهو كما يسده

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهائية والمعنى فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضعين اه (قوله فيه) أى في  
المكتنصوب وشيذى (قوله يستحق محل الوجوب) أى إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة  
مثلا التي بها المال وعليه فلو أعذر الدفع اليهم بعد وصول المال لملكه فيحتمل وجوب إرساله المستحق اقرب  
بلد لوضع المال رقت الوجوب ودفعه إلى قاض برى جواز النقل وهذا اقرب ولا فليستحقين باقرب محل  
اليه ع ش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين قبل العبرة مستحقين بلد الدائن أو بلد  
المدين لا نه محل المال لانه في ذمته فيه نظر ويتجه التسمية وفيه نظر عبارة البجيرى قال سم وهل يعتبر بلد رب  
الدين أو المدين المحتج الثاني ثم رأيت مر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد رب الدين وانه لا يتعين  
صره في بلده بل صر في أى بلد اراده معللا ذلك بان التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر  
تامل شوبرى اه (قوله كان أقرضه اربعين شاة الخ) أو خمسة أو سقم من تمر أو بر (قوله الزه) هو يذو  
الصلاح وهو يفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضمها مع شيد بدل الواو ع ش (قوله) ولان الجازر الخ) عبارة  
المعنى وما دبن الكتابة فلان للعباد إسقاطه متى شأوا وبخذ من ذلك انه لو كان للسيد على المكاتب دين أى من  
المعاملة لازكاة فيه وان لو حال المكاتب سيده بالنجوم على شخص ان الزكاة تجب على السيد وهو كذلك  
لانه يسقط بتعجيل فى الأولى دون الثانية (قوله) ان الابل لازوم حكمه) معتمدا كمن للمبيع في مدة الخيار  
لغير البائع ع ش (فتجب فيه لانه لازم) أى لا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه  
فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وبجز نفسه سقط كافي به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم  
عن المعنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر وعجز نفسه سقط أى ولا زكاة فيه قيل تعجز المكاتب وإن قبضه منه  
لسقوطه بتعجيل نفسه فكان كنجوم الكتاب اه (قوله) لانه غير ملكه) أى حقيقة فاشبهه بدين المكاتب معنى  
(قوله ولا بيئة) أى ولا نحو هاتيه أى من شاهد وبين أو علم القاضى ع ش (قوله) فلا يجب الاخراج الخ) ولو  
كان مقرا له في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج قطعاً قاله في الشامل هاهو معنى (قوله) وبه بيئة أو يعلله  
الخ) أى وسهل الاستخلاص بهما فان لم يسلم بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب  
الاجراج لا بعدد ولده ع ش (قوله) أو يعلله القاضى) أى وقتنا يقضى بعلمه معنى (وقضية كلام جمع الخ)  
اعتمده مر اه سم (قوله) ان من القدرة الخ) أى يجب الاخراج حالا ع ش (قوله) ما لو تيسر له الظفر الخ)  
هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جسده ما لو لم يتيسر الظفر لا يغير جسده فلا يتجه الوجوب في الحال  
اذ هو غير متمكن من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير يه  
لذلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه لا بعد البيع مر اه سم (قوله) وهو متجه) وقاله لثبته بقوله خلا قاله  
قوله المتن (أو مؤجلا) عبارة الوضو وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو على ملي باذل أو حالا على معسر  
أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بيئة ولم يعلله القاضى فعدم القدرة على القبض يلزم أخر اجها كالضال ونجوه  
اه فقهه صريح بانه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصوره المؤجل وعبارة البجة  
وشرحوها الحلول لذمته المؤجل وإن لم يقبضه اذا كان المدين مليا أو لمانع سوى الاجل اه سم وبأنى عن النهائية  
مر في شرحه على ما ذكره الاذرى (قوله) والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تنبيه) حيث  
وجبت زكاة الدين قبل العبرة مستحقين بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته فيه نظر ويتجه الثاني  
(قوله) فتجب فيه لانه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد  
على مكاتبه دين معاملة وبجز نفسه سقط كافي به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله) وان لم يقبضه  
كذا مر (قوله) وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله) لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر إذا تيسر  
الظفر بقدره من جسده ما لو لم يتيسر الظفر لا يغير جسده فلا يتجه الوجوب في الحال اذ هو غير متمكن  
من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير يه لملك قدر حقه من ثمنه  
فلا يصل إلى حقه لا بعد البيع مر (قوله) في المتن (أو مؤجلا) عبارة الوضو وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو

وقضية كلام جمع ان من القدرة ما لو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وإن قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافة (أو مؤجلا)

والمعنى ما يوافق ويقيده أيضا ما قدمه الشارح من أن الحال إنتها. كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فالذهب أنه الخ فجر د بيان ما يفيد المتن اكتفاء ما قدمه في شرح ولا يجب دفعه ما حتى يعود (قوله ثابثا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابثا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو أوصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذلا فلا وجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح م ر وقوله فلا وجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقرر ملى. باذلا فالوجه وجوب تركيته في الحال م ر هـ سم قال ع ش قوله م ر فلا وجه أنه كما مؤجل أى فلا تجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقوسه ولا الأخذ أو وصوله ليده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية فقيه مام ر اه (قوله إلا بعد قبضه) أى أو حلوله وسره ولا أخذه كما مر عن الروض والبيهقي وشرحهما عبارة م ر م قوله إلا بعد قبضه بقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حلوله فإن هذا الوجه محله إذا كان على ملى ولا مانع سوى الاجل وحيث تنفذ حل وجب الإخراج قبض أو لانهاية بمعنى (قوله ويرد الخ) يتأمل سم (قوله بينه) أى الغائب (وسياق الخ) عبارة المعنى والنهاية فائدة قال السبكي إذا ذاب وجبت الزكاة في الدين وقتلنا تتعلق بالمال لتعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجرى إلى أمور كثيرة فوقع فيها كثير من الناس كالمدغوى بالصادق والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أنه لا تعقب لاجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسبقة ينبغي أن يحلف أن ذلك باقى في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باقى له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الإبراء من صداقها وهو نصاب وقد مضى على ذلك الأحوال فأرأته منه فإنه لا يقع الطلاق لأنها لا تملك الإبراء من جميعه وهى مسئلة حسنة فتفطن لها فانها كثيرة الوقوع أه قال ع ش قوله لم يبرأ يحتاج إلى الاجتزاع الخ أى كائى يقول في ذمته كذا وأى ولا يقبضه وقوله م ر على الإبراء من صداقها خرج بذلك ما لو علق طلاقا على إبراءها من بعض صداقها حيث أبرأت منه وتبقى ذمة الزوج قد ر الزكاة وقع وقوله م ر وهو نصاب خرج به مادون حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكل به النصاب وتوفرت فيه شرط الوجوب وقوله م ر لأنها لا تملك الإبراء الخ أى وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم رثته منه ع ش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أى ولا يدعى أنه له سم (قوله وهو أوجه) وقال للنهاية والمعنى (قوله تختص الشركة) أى شركة المستحقين (بالأعيان) أى ولا توجد في الديون (قوله أن ينزع الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أى من يستحق الذكاة (قوله ولا يجوز الخ) أى ولا يجوز ثمة أيضا على الصحيح وقيل يجوز ثمة كولو كان دعيه شيئا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شيئا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من ذكأتك

على ملى. باذلا وحالا على معسر أو غائب أو ما طل أو جاحد أو لا يئنه ولم يعمله القاضى فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأضال ونحوه اه فقيه تصرح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكتفى بالقدرة وشامل لصورة المؤجل وعبارة البيهقي وشرحهما والجلول لئنه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليئا ولا مانع سوى الاجل اه وعبارة الارشاد وحلول بقدرته أى مع قدرة على استيفائه قال الشارح في شرحه بأن كان على ملى. حاضر باذلا وحاحد عليه بينه أو يغلبه القاضى أو على غيره وقبضه اه (فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد قبل قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله في المتن) قبل يجب دفعه قبل قبضه مراده قبل حلوله شرح م ر (قوله ويرد الخ) يتأمل و لو كان لدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو أوصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذلا فلا وجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح م ر قوله فلا وجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقرر ملى. باذلا فالوجه وجوب تركيته في الحال م ر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابثا على ملى. حاضر (فالذهب أنه مقصوب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعه قبل قبضه) كغائب يسهل إحضاره ويرد قياسه بقوله يسهل إحضاره فإنه القارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو مذكروه وزعم الاستوى أن الصواب قبل حلوله وسياق تعلق الزكاة بعين المال فعليه يملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه لا مثالا بل أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو أوجه من قول الأذرعى تختص الشركة بالأعيان وبحسب السبكي أيضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على ظنه أن الدائن لا يؤدي الزكاة فقبضه ولا أداها قبل أن ينزع قدرها ويفرغ على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الاداء إليه أو يعطيه من زكاته ثم يردها إليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من يده نصاب فأكبره وجلا او حلاله تعالى اولادى (٣٣٧) (وجوبها) عليه (في اظهر الاقوال)

لاطلاق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعاً كما لو كان له ما يوجب غير ما يديه والثاني يمنع مطلقاً (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) المضروب وغيره ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو ان له ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكرها فلا اعتراض عليه خلافاً لما وقع للانسوى دون الظاهر وهو المواشي والزروع والثار والمعادن ولا ترد هذه على قوله نقدا لانها لا تسمى نقداً لا بعد التخليص من التراب ونحوه لانه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعل الاول) الاظهر (لوحجر عليه لدين حال الحول في الحجر فكغصب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلاً بينه وبين ماله فان عاد له المال بآراء او نحوه اخرج لما مضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضى لكل غريم عيناً وبمكته من اخذها على ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعاً لضعف الملك

وشرط الدافع ان يقضيه ذلك عن دينه لا يجزئ ولا يصح قضاءؤها ومعلوم ان طلب المدين الزكاة ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) اى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذي) اى قوله وان اعترضه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ولما تكلموا على فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله تعالى اولادى) من جنس المال ام لا والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بياق الديون نهاية ومعنى قال عرش انما يقدم بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بماءه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم ما زومه من الديون قطعاً اهـ (قوله غير ما يديه) اى من المال الزكى نهاية (قوله والثاني يمنع) اى كما يمنع وجوب الحج نهاية (قوله مطلقاً) اى فى المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) اى من النقد وقال المعنى ومن الباطن الركاز (قوله) ولما تكلموا (الخ) اى في بحث اداء الزكاة كرى وذلك جواب عما قد يقال فلم ذكرها هنا (قوله على ما يشملها الخ) اى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اهـ اقول اشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) اى ما يشملها وقال السكرى اى التكلم اهـ (قوله ذكرها) اى فى تفسير المال الباطن ثم لانها تمت لانها كرى (قوله فلا اعتراض عليه) اى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف فى المال الباطن (قوله ولا ترد هذه) اى المعادن (قوله لانه الخ) علماً بما يفهمه قوله دون الظاهر اى يمنع فى المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) اى فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضاءه نهاية ومعنى (قوله وانحوه) اى كعضد الغير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غراماته فلا زكاة عليه قطعاً زال ملكه لو تاخر القبول فى الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدان زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له عدم استقرار ملكه كنهاية واسى اى ملك كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا حتم قبول الموصى له واما الموصى له فلا حتم عدم قبوله عرش (فلا زكاة قطعاً الخ) عبارة شرح الروض اى والمعنى فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهما احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسياق فى التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى رد شرح الروض بما مضى والاوجه عدم الفرق بين اخذهم بعد الحول وتركم ذلك اى المال للمجور عليه خلافاً لبعض المتأخرين اهـ (قوله وقيدته الخ) اى عدم لزوم الزكاة فى المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك مر اهـ سم (قوله مقتضى ما ذكر) اى قوله هذا اذا لم يعين القاضى (الخ) لانه لا زكاة وان لم يباخذوه (تقدم عن

(قوله) ولما تكلموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله) دون الظاهر وهو الخ) والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بياق الديون شرح مر (قوله فلا زكاة قطعاً) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهما احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه اهـ وسياق فى التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال فى شرح الروض ثم عدم لزومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من اخذه بلا بيع او تعويض الخ اى فان لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الاعتدال (قوله وقيدته السبكي الخ) اعتمد ذلك مر تنبيه مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه (الخ) والاوجه فى شرح مر عدم الفرق بين اخذهم بعد الحول وتركم ذلك ولو تاخر القبول فى الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدان زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له عدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري اذا تم الحول فى زمن الخيار واجب العقد لان وضع البيع على اللزوم وتوأم الصيغة وجديفة من ابتداء الملك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه ما يأتى فى الاجرة انه الخ) اقول وينافيه ما تقدم فى الحاشية

(٤٣) شرروا وقام ثالث حينئذ وقيدته السبكي والانسوى بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنهم من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه الاذرى (تنبيه) مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه وينافيه ما يأتى فى الاجرة انه يتبين

الاستقرار بين الوجوب  
وقد يفرق بان المانع ثم  
عدم الاستقرار المقتضى  
للضئف وقد بان زواله  
والمانع هنا تعلق حقه به  
المقتضى للضعف ايضا وعدم  
اخذهم له بعد الحول  
لا يرتفع ذلك التعلق من  
اصله وانما لم يقع استمراره  
فالضعف موجود الى آخر  
الحول اخذوا او تركوا  
فتامله (ولو اجتمع زكاة)  
او حجب او كفارة او نذر (ودين  
ادى في تركه) وضافت  
عنه (في قدمت) الزكاة او  
نحوها ما ذكر وان سبق  
تعلق غيرها عليها للخبير  
الصحيح فدين الله احق  
بالقضاء ولا هنا تصرف  
للادى فيها حتى ادعى  
حق الله تعالى نعم الجزية  
والدين يستويان لانهما وان  
كانت حقا لله تعالى فيها معنى  
الاجرة (وفي قول الدين)  
لان حق الادى مبنى على  
المضايقة وكما يقدم القود  
على قتل نحو الردق ورد بان  
حدود الله منها على الدرر  
ما امكن والزكاة فيها حتى  
ادى ايضا كما تقرر (وفي  
قول يستويان) فيوزع  
المال عليهما لان حق الله  
تعالى يصرف للادى فهو  
المتنفع به ولو اجتمعت الزكاة  
ونحو كفارة قدمت الزكاة  
ان تعلقت بالعين بان بقي  
النصاب (ولان تالف بعد  
الوجوب والتمكن استوت  
مع غيرها

النهاية اعتباه وعن الاسنى والمغنى اعتباه خلافة (قوله ثم) اى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع  
ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى الاجرة الاولى بتمام العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت  
قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام  
كانت غير مستقرة غاية الامران هذا الوصف انقطع بالتام لانه بالتام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما  
ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له  
والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستمرار (قوله او حجب) الى قول المتن والغنيمة  
فى النهاية لا قوله والزكاة فيها الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله لانه وان كانت الى المتن (قوله او حجب الخ) اى  
او جزاء الصيد نهائية ومعنى قول المتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين محجور عليه عش (قوله قدمت  
الزكاة الخ) اى ولو زكاة فطر على الدين نهائية ومعنى وتقديم الشرح وفاق الشيخ الاسلام خلافة (قوله وان  
سبق تعلق غيرها الخ) اى وان تعلق الدين بالعين قبل الموت كالموت نهائية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة  
عبارة النهاية المقلب فيها معنى الاجرة اهـ (قوله مبنى على المضايقة) اى لا احتياجه او اقتضاه نهائية ومعنى  
(قوله ورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدرر) اى الدفع كردى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج  
الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كنعود التمتع والجنابة (قوله كما  
تقرر) اى انتفاؤه ولا هنا تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان  
بقي النصاب) اى كله او بعضه نهائية ومعنى (قوله فيوزع عليهما) اى عند الامكان نهائية قال عش  
اما اذا لم يمكن التوزيع كان فان ما يخص الحج فلا يبحث لاني فانه يصرف للممكن منهما ولو كان عليه  
زكاة وحجب ولم يوجد اجر يرضى بما يخص الحج صرف كل الزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق  
الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما لولا بقاء التفرقة بينهما لا مكن التجربة  
دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على  
الحج وغيره والاصرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم ينف ما يخصها بقرعة  
هل يشترى به بعضها وان قل ويعتقه او لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظروا الظاهر الثانى وينتقل  
الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اهـ وقوله والاصرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغرضى هل يصرف  
الرائد الى الورثة ولهم التصرف فيه او يخر لاحتياال ان يوجد من يرضى به او كيف الحال (قوله  
قدمت الزكاة الخ) اى على دين الادى ولو اجتمعت زكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما فسطعت  
ان امكن كما فعل به فيمالوا اجتمعت فى التركة كما تقدم عش (قوله فقدم) اى الزكاة ولو ملك نصابا  
فقدن التصديق به او بشىء منه او جعله صدقة او اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وان كان ذلك

فيما اذا كان الخيار للمتبايعين ثم فسح العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا لولى الحكم  
بملك المفسد ظاهرا ايضا اللهم الا ان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غير مقتضاه من ابقاء الملك ودفع  
المشتري عنه بمجرد الفسخ بلفظ او فعل لا عن طريقه بخلاف المفاش واحترزت بقوليه بمجرد الفسخ الخ اعياى قال  
المفسد متمكن من ابقاء ما كود دفع الغرماء بنحو الافتراض وفتيهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تغدره  
فليتأمل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلاً فى الاجرة الاولى بتمام العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة  
موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامران هذا الوصف انقطع بالتام لانه  
بالتام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان  
يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستقرار  
(قوله قدمت الزكاة) اى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالموت نهائية ومعنى (قوله والزكاة  
فيها حتى ادى ايضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقي النصاب) اى او بعضه مر (قوله



فيوزع عليهم ما خرج بتركه اجتماع ذلك على حي شاق ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزءا من الاقدم حتى لا يدمي جزءا مالم يتعلق به الدين فتقدم مطلقا (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار (٣٣٩) الغنائم) المسلمون سواء اكلوا كل

الجيش أو وبعضه كان عزل الامام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تملكها وعضى بعده) أى اختيار الثلث (حول والجميع نصف زكوى) وبلغ نصيب كل شخص نصابا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخطبة) بان توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون احسن (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (ولا توجد هذه كلها بان لم يختاروا تملكها او لم يعض حول او مضى وهي اصناف وصنف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصابا او بلغه بالاحسن (فلا) زكاة فيها لعدم الملك او ضعفه في الاولى بدليل انه يسقط بالاعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكما يصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم فيها انه لا فرق بين أن يدم كل زيادة نصيبه على نصاب وان لا وليس بعيد وان استبعد الاذرى لانه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى في الرابعة وعدم بلوغه نصابا في الخامسة وعدم ثبوت الخطبة في السادسة لانها لا تثبت مع اهل النسخ إذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو اصدقها نصاب شائعة معينة) او بعضه وجدت

في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه نهاية معنى قال عرش وإن كان ذلك في الذمة أى اصله في الذمة ثم عين ما يده عنه اه (قوله مطلقا) أى حجر عليه لا عرش ورشيدى (قوله) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب) كذا في النهاية بالمعنى (قوله) أى اختيار إلى قوله نعم في النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا في المعنى إلا قوله وظاهر كلامهم إلى عدم المال قول المتن (والجميع نصف زكوى الخ) أى ماشية كانت أو غيرها نهاية معنى (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة إنما هي في خطلة المجاورة لا في خطلة الشيوخ كما هنا فاللاتق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخطلة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير احسن ثم رايت قال الاستوى في شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله ايضا اقتصار المعنى وانه في الخطوط في تصوير الشارح كاسم (قوله) ويكون الخ) عطف على توجد (قوله) ولا توجد هذا الخ) أى وإن اتق شروط من هذه الشروط الستة معنى (قوله) وهو اصناف) أى ولو زكوى بان بلغ كل نصابا اسنى وايعاب (قوله) لعدم الملك) أى على المعتد من اشراط اختيار الثلث (قوله) أو ضعفه) أى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين بحجرى (قوله في الاولى) أى في صورة انتفاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أو ضعفه فكان الاول ان يقدم على قوله في الاولى كافى في النهاية بالمعنى (قوله) وعدم الحول) عطف على عدم الملك (قوله) وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكما يصيبه) أى فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى نصف فرض وهو مسقط للزكاة لاسم ان شرطها ان يكون المالك معينا ايعاب واسنى وبقولها بالنسبة الخ) يندفع قول البصرى قديقال هذه العلة متحققه في إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكبر المال مع ان ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اها الظهور الفرق بين جبل العدد وجعل الصنف (قوله) إذ لا زكاة فيه) أى في النسخ (قوله) او بعضه الخ) عطف على نصاب الخ والضمير له قول المتن (لزمها زكاته) ولو طالبت المرأة فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكم المصوب قاله المتن في نهاية معنى (قوله) وإذا قصدت سومه) أى وأذنت فيه أو استأنت من يسومها عرش (قوله) لانها ملكته الخ) فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائعة ان أخذ الساعى الزكاة من غير الدين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعى بعد الرجوع واخذها منها أو كان قد اخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع ايضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخططة ولا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية معنى قال عرش قوله مر رجع أى على الزوجة ومثل ذلك يحجرى فيها لو طلق في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رد هاهنا إلا إذا اخرجهما من غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما اخذه على المشتري لو جوب عليه قبل الرد ورعا البائنه مع جوزه مع تقريب الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائنه له وقوله مر عند تمام حوله أى الذى يتبدان الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى مالم يكن عند احدهما ما يكمل به النصاب اه عرش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ) كرى فيوزع عليها أى عند المكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة إنما هي في خطلة المجاورة لا في خطلة الشيوخ كما هنا فاللاتق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخطلة لبيان بلوغ المجموع نصابا بغير احسن ثم رايت الاستوى في شرح ذلك ثم ان احسن لا زكاة فيه فلا اثر للخططة معهم ثم قال واما ان يبلغه مجموع الغنيمة حيث تثبت الخططة حتى لا يؤثر بلوغها بالاحسن اه وفي اشارة قوية لما قلنا فتأمل (قوله) وليس يبيعد) كذا مر (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خططة معتبرة (لو ما زكاته إذا) قصدت سومه (تم حول من الاصدق) وإن لم يقع وطو لا يقتض لانها ملكته بالعقد ملكا تاما ما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا اصدقها بنجر أو زرع معين فان وقع الزهو في ملكه لزمه زكاته

واما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كإتمام ذكر السائمة إيضاح لبيان اشتراط تعيينها لآلتي الوجوب عن غير السائمة وكالاتصادق في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثا وكذا مال الجمالة أي بعد فراغ العمل لأمس أنها لا تجب في دين جائز ولو أكرى دارا (بملك منفعتها) أربع سنين (٣٤٠) بثانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه إلا على كل جزء مضمي ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستمرار بعده مضمي ما يقابله لكن علم بما مر أن القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجزي ذلك هنا وحيث لا يظهر أنه لا يلزم أن يخرج إلا زكاة ما استقر دون ما لم يستقر لضعف ملكه له لتعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت الصداق بانها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلهما لا استمراره بالموت قبل الوطو ثم تشطيره بنحو طلاق قبله إنما نفاً بتصرف الزوج المفيد لملك جديد وليس نقض الملكها من الأصل كما يأتي فيه وإذا لم يلزم أن يخرج الزكاة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين وأراد الإخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه إلى تمام الذمة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لأنها التي استقر عليها ملكه الآن (وتنام) السنة (الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لستين) وهي دينار

(قوله وأما السائمة الخ) عبارة النهائية والمعنى وخرج بالمعين ما في الذمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداق التقديس يجب فيها الزكاة وإن كانا في الذمة اه (قوله كإتمام) أي في شرح والدين أن كان ماشية الخ كردى (قوله فذكر السائمة الخ) منفرع على قوله أما غير السائمة الخ (قوله لبيان الخ) أن كان صلة إيضاح فواضح أو علمته فبقية اللاحاجة للبيان مع قوله معيناً ما بالمانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق وقديقال المحوج للبيان إياهام موصوف المعين (قوله لآلتي الوجوب) غطف على لبيان الخ (قوله وكالاتصادق) إلى الماتن في النهائية والمعنى (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجمالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول الماتن (قوله ولو أكرى داراً أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين ديناراً نهاية ومعنى (قوله معينة) إلى قوله ثم التفرة في النهائية والمعنى لا قوله لكن علم إلى الماتن (وقبضها) أي من المكترى نهاية قول الماتن (فلا يظهر أنه لا يلزم الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو أنه نهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فبقيت فقط وبقيت استقرار ملكه في قسط الماضي والحكم في الزكاة كما قال الماوردي والاحتجاب فلو كان اخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره وهو أقول لدل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستأجر جرة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجها عن تلك الحصة سم وما كانه عن شرح الروض ذكره النهائية والمعنى في ذيل القول الثاني الاتي في الماتن وقال عرش قوله مر لم يرجع بما أخرجه أي بناء على هذا القول ثم رايتم سم على حقل تعجب عبارة شرح الروض ثم قال وأقول لدل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر ولعل المراد الخ وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر لم يرجع بما أخرجه منها الخ اه (قوله لضعف ملكه الخ) أي وإن حل وطه الجارية المجعولة لاجرة لأن الحل لا يتوقف على ارتقاء الضعف من كل وجه نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهائية والمعنى بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكاً تاماً بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطو وإن لم تسلم المنافع الزوج وتشطيره الخ اه (قوله بنحو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في غطفه على قوله وأراد الخ تامل (قوله وأما إذا تفاوتت الخ) عبارة النهائية وعمل ذلك إذا دى الزكاة من غير الاجرة معجلان أدى الزكاة من عينها في كل سنة ما ذكرناه ناقصة قدر ما أخرج عمالها وما إذا تساوت الاجرة فإن اختلف لكل منها بحسبه لأن الاجارة إذا انفسخت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدين الماضية والمستقبلة اه وعبارة المعنى فإن قيل أنه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصته لو أنه في ملكه ستان وإنا لم يخرج عنه زكاة السنة الأولى عقب انقضاءها لعدم استقراره إذ ذلك فيكون قد ملك المستحقون منه نصف دينار فتسقط خصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة أوجب بانها أخرج الزكاة من غير الاجرة فإن قيل إذا أدى الزكاة من غير ما قبل الخ لحوال الثاني في ربع الثمانين بكاه من حين اداء الزكاة لأن أول السنة لا نه باق على ملكهم إلى حين اداها أوجب بانها يعمل الإخراج قبل حوال كل حوال

إيضاح فواضح أو علمته فقد يقال للاحاجة للبيان مع معيناً ما بالمانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق (قوله في الماتن وقبضها) قال الاستوي وقوله وقبضها لأنها ان لم تقبض فإن كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معينة فكالمبيع قبل القبض ولا بد مع القبض من بقائها مع إلى آخر المدة واللا يصح الجواب وقوله فكالمبيع قبل القبض أي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانظر لشهها بالمبيع

(وتنام الثالثة زكاة أربعين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي دينار (وعشرين ثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه (الآن وهي دينار ونصف) (وتنام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي ديناراً أما إذا تفاوتت فزيد القدر المستقر في بعضها ونقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض لا تجب في كل عشرين

إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع عن الشافعي والأصحاب في طرق وخلفه الثوارع وداعلى من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك والزم الرجوع وكان هذا هو ملحظ كون القومى لما نقل قول البغوى لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار الزمة (٣٤١) لكل حول نصفه دينار إن أخرج

من غيرها قال وأعرض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفرعا على الضعيف أنها متعلقة بالذمة فعلى تعلقها بالعين ينبغي أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزأ منها اهـ ويوافق قول البغوى قول ابن الرقعة وغيره عمل قولهم ولو لم يزد أربعين غننا أو لا يزد لزومه شاة للحول الأول فقط

ان لم يخرج من غيرها وإلا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اهـ ونظر بعض المتأخرين لما مر عن المجموع فقال هنا لا فرق بين إخراجها من العين والغير لأن الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الزكاة بالعين وإنما يتبين به أن الملك عاد بعد زواله اهـ والجواب الذى يجمع به كلام البغوى وابن الرقعة وغيره ونفيهم الخلاف فيه وأخذ الشراح متحمله المنة على ما تقرره ان أخرج من غيرها وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب أنه يتعين حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا بشرطه أو من غيرها بمالزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلام هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول وللمستحقين حق في المال اهـ (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم (قوله فلا يجب) أى نصف الدينار (قوله الإخراج الخ) مقول القول (قوله بل الملك الخ) أى ملك الملك عن قدر الزكاة (زال) أى بنام الحول (ثم رجع) أى بالإخراج من غير النصاب (قوله) وكان هذا أى قول المجموع (قوله عشرون) كذا بالواو وله اسم كان مؤخر اسم (قوله قول البغوى الخ) أى المبني على القول الثانى الآتى (قوله قال) أى القومى (قوله عليه) أى على قول البغوى (قوله أن لا يجب) أى نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بنام الأولى ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف العين (قوله لما مر الخ) صلته (قوله فقال هنا) أى فى مسألة المنة (قوله لا فرق الخ) أى فى كون واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفيهم الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله الخلاف فيه) أى فى وجود الفرق بين الإخراجين (قوله وأخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الروضة بصرى (قوله منه) أى من كلام البغوى الخ (قوله على ما تقرره) أى قيل قول المتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله أنه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حمل الأول) أى قول البغوى وما وافقه أى قول ابن الرقعة وغيره (قوله على ما إذا) متعلق بالحول وجرى على هذا النهاية والمعنى إلا أنهم ما سكتا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أى تعين ما ذكر (قوله المقضى الخ) أى إخراج الحول لانه وقت الوجوب (قوله) وأما الثانى فلا نهذا (كان الخ) تقدير عليه أن مسألة المنة لبيان إخراج واجب ما استقر من الأجرة بخصوصها ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على الأول (قوله فلا يتعلق) أى الواجب (قوله فلا ينقص) أى المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) بالإضافة لكل من الزكاة والفوق أى زكاة القدر الزائد على قسط الحول الأول من الأجرة أى كان عجل فيه زكاة أربعين (لم يجزى) أى تعجيل زكاة القدر الزائد هو الربع الثانى (قوله لأن الحول لم ينعقد الخ) أى لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال أن الاستقرار كاصحوا به شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب إخراج زكاة الربع الثانى مثلا لستين (قوله كعشرين الخ) مثال للدون أى كالأخراج زكاة عشرين وقسط الحول الأول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع أنها شبه به من المنافع قال فى شرح الروض فرع قال فى المجموع لو أنه تمت الدار فى أثناء المدة انفسخت الأجرة فلما بقي فقط وثبت استقرار ملكه على قسط الماضى والحكم فى الزكاة كما مر قال الماوردى والأصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه فى ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اهـ وأقول لعل فاعل الاسترجاع فى قوله عند استرجاع الخ المتأخر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكورة أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهزام من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التى أخرجها عن تلك الحصة (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما في غيرها فالوجوب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون) كذا بالواو وله اسم كان مؤخر اهـ (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بنام الأولى ما ذكر (قوله يتعين حمل الأول وما وافقه) أى على ما إذا أخرج من غيرها معجلا بشرطه أو من غيرها بمالزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلام هذين يمنع تعلق

الواجب بالعين أما الأول فظاهر لسبق ملكهم للمعجل على آخر الحول المقضى بالتعلق بالعين وأما الثانى فلا نهذا كان فى ملكه ما هو من جنس الآخرة فلا يتعلق بالأجرة فهو حدها بل يجموع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وإنما تعلق بشرطه لقول الجواهر والخادم عن الدالروياتى لو عجل فى الحول الأول وزكاة فوق قسطه لم يجز لأن الحول لم ينعقد فى الزائد أو عجل زكاة دون قسط الأول كعشرين وقسط خمسة

وعشرون كرى أى بأن كانت الاجرة فى مثال المنة مائة (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس الخ يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها لما يجب به تمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئاً منها سم (قوله) لان من لا يعلم الخ انظر من اين لم يرد العلم في إخراج دون القسط قبل مضى الاربعة الاخماس سم وعبارة الكردي يعنى يحتمل انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول ونسقط ما مضى دون النصاب لا يقال فلان قسط الحول الاول وعشرين كافى مثال المنة لا يجوز التعجيل لذلك لاننا قول المراد بالتعجيل في مثال المنة الاخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة الى هذا اليوافق تقييد المنة بانتهاء اه أى فالتام فيه محمول على مشاركة التام (قوله) لا يجوز الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فاجح فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع في الملك المستقر ايضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز الخ تقدم عن النهاية والمعنى جوابه (قوله) لو كانت أى الاجرة (قوله) ومر الفرق الخ) أى في شرحه فلا يظهر انه لا يلزمه الخ

(فصل في اداء الزكاة) (قوله) واعترض الى قول المنة وكذا في النهاية لا قوله ولا نظرا الى ومع عدمه الخ وقوله او مضى الى المنة (قوله) واعترض عبارة الغنى كان الاولى ان ترجمه له بباب وكذا الفصل الذى بعده فانها غير داخلين في التوبى فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد في الروضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة ابواب بابي اداء الزكاة وباب في تعجيلها وباب في تأخيرها هـ وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارع لا اعتراض

الاول لوم التعجيل بعامين والاصح امتناعه أو بعد دخوله المنة اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلا زكاة عشرين سنتين مع انه ملك الفقراء من العشرين الثانية التي قال فيها انه يزكيا سنتين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون في السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين سنتين ودعوى انهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئا من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها الاصح لان الاستقرار شرط للزوم الاخراج دون اصل الوجوب وإن اراد ان يعجل زكاة الثمانين لم يوافق كلامه لانه نفع قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ على ما قبله لبيان الاخراج الواجب لاجل ما استقر وفي الاول لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الا ان يقال المراد هذا التفرع بيان مقدار ما يجب إخرجه في الجملة وفي بعض الاحوال لا يبان كيفية الاخراج بالفعل فليتأمل والثالث تصوير المسئلة بالتعجيل قد يتناقض ما نقله عن الجواهر والخدام عن والده الزواني لانه اذا عجل في العام الاول فهو عند التعجيل لا يعلم ان ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو ان قسط ما مضى دون النصاب لان قسط تمام الحول نصاب فقط قسط بعضه دون نصاب قطعا ومن لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوز له التعجيل فليتأمل (قوله) معجلا لا يقال او غير معجل غاية الامر انه انما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الاخراج لا من حين الوجوب لما قبلنا لاننا نقول هذا لا ياتي مع كون المدة اربع سنين فقط اذ لم يكن ان يكون الثاني بعد الاخراج عن الثالثة دون سنة فتمامه وقد يقال كونه دون سنة لا يضري في الحكم اذا غاب الامر ان يتأخر الحول الرابع من مدة الاجارة وذلك لا ينافي الوجوب (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول الخ يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها لما يجب به تمام جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئاً منها وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فاجح فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع في الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل (قوله) لان من لا يعلم الخ انظر من اين لم يرد العلم في إخراج دون القسط قبل مضى الاربعة الاخماس اه (فصل) في اداء الزكاة

وعشرون فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لان من لا يعلم ان مملكه نصاب لا يجوز له غير زكاة التجارة التعجيل كما اخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجمل قدرها فبان نصابا فانها لا تجز له لعدم جزمها بالنية اه وسياق قبيل الصوم فيها اذا كانت اجرة السنين الاربع مائة مائتين استحضاره هنا (و) القول (الثاني يخرج تمام السنة الاولى (زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكا تاما ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا اثر لاحتمال سقوطها كالصداق ومر الفرق بينهما (فصل) في اداء الزكاة واعترض بأنه غير داخل في الباب

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصح الخ ولم يقل لحسن الخ (قوله ومررده) رأى في أول الباب (قوله فصح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى إدخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخلا في ضمن باب فليتناول ثم رأيت الفاضل المحشي أشار إليه بصري عبارة ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها أو قد يقال إن الباعث لذلك الدغوي ماقروه من أنه إذا جتمع الكتاب والباب والفصل فالأول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا الأداء الخ) توجبه للمناسبة (قوله أي أدائها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال أو أعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدودي نصير قضاء بخروج عيش (قوله أي أدائها) إلى القول المتن وكذا في المعنى (قوله فإن آخر) أي الأداء بعد التمكن (قوله لا انتظار قريب الخ) أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع أو العرى ولا فيقيم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصلية شرح وفاضل ونهاية (قوله من تفرقة بنفسه) أي إن كان الامام الحاضر جائز أو المال باطنا لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الامام) أي إن كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والامام عادل وغاب أو لا يطلبها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعي مادام يرزوه (قوله أو للتروى الخ) أي التامل في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاؤه ظاهرا أو تردفيا بلغه من استحقاؤه وإلا في الضمان حيث يتد نظر لعذره إذا لم يجزله الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب عيش ويأتي عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد عيش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة الضرر بنحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم اه (قوله لكنه يضمه الخ) شامل للمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله مقبول فاخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضم عبارة شرح العباب قال الامام ولو تردف في استحقاتهم فله التأخير اتفاقا وافر في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع إليهم ولا وجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفي العباب لا مدعى تلف ماله المعهود أو وجوب عيال إلا بينة أو ما لا يعطيه إلا بينة وينبغي أن التأخير لأقامة البينة إذا لم يوجد غيره مضمن سم قول المتن (بمحذور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي

(قوله ومررده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قلبه وما يجب فيه على ما يشمل الأصناف الزكوية كالمقصوبات والمحجورات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها اعم من أصل الوجوب أو وجوب الأداء فيندرج الفصل الأول في الباب لأن بيان وجوب الأداء فوراً بشرطه يبين الزمن وجوب الأداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بإدخال هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلها إذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها فتامله (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه) فإن قلت ما معنى التأخير اطباب تفرقة بنفسه إذا كان أفضل فإن تفرقة بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الامام أو نائبه بمحضوره لكن يكون الأفضل تفرقة بنفسه لكون المال باطنا والامام حاضر لكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب متنع لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا نقول بل يكفي في التمكن حضور الامام أو نائبه كالساعي قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الامام فلذلك تأخيرها مادام يرجى الساعي ونقله في شرح العباب عن الروض وغيره ثم ذكر اعتراض الزركشي كالإدعى عليه بمأمته أن تأخيرها يضاد وجوب الأداء فوراً ثم قال فالخالف أن المعتمد ما مر عن الروض وكون الدفع إلى الامام فيه البراءة يقينا كما يأتي كان ذلك عن طريق التأخير لأنه أولى بذلك من بعض اعذار ذكرها مع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم بما يأتي (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه يضمه) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله

ومررده بانه مناسب له فصح إدخاله فيه إذا الأداء مترتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي أدائها (على الفور) بعد الجول الحاجة المستحقين إليها (إذا تمكن) وإلا كان التكليف بالمحال فإن آخر التمسك أن تلف كما يأتي أنهم وضمن أن تلف كما يأتي نعم إن أخر لا انتظار قريب أو جاز أو أحوج أو أصلح أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه أو تفرقة الامام أو للتروى عند الشك في استحقات الحاضر ولم يشتد ضرر الحاضرين لم يأتي لكنه يضمه أن تلف وممر ان الفطرة تجب بما من وتتوسع إلى آخر يوم العيد (وذلك) أي التمكن (بمحذور المال)

عمر نحو ولا نظر لقدرة على

الاخراج من عل آخر  
لانه مشق ومع عدم  
الاشتغال بهم ديني اودنيو  
كاكل وحمام او بعضى مدة  
بعد الحول يتيسر فيها  
الوصول لثائب

(والاصناف) أو نائبهم  
كالساعي او بعضهم فهو  
متمكن بالنسبة لحصته حتى  
لو تلفت ضمنها (وله) اى

للمالك الشيد او لغيره  
(ان يؤدى بنفسه زكاة  
المال الباطن) وليس للامام  
ان يطلبها اجماعا على ما فى

المجموع نعم يلزمه اذا علم  
او ظن ان المالك لا يزكى  
أن يقول له ما بأتى (وكذا  
الظاهر) ومر بينهما انفا

(على الجديد) وانصر للقديم  
الموجب لادائها اليه فيه  
لانه لا يقصد اخفاؤه فان  
فرق بنفسه مع وجوده لم

يحسب بظاهر خذ من  
اموالهم صدقة ويجاب  
بان الوجوب بتقدير الاخذ  
بظاهر له اعراض هو عدم

القيم له ونفرتهم عنه  
لعدم استقرار الشريعة  
وقد زال ذلك كله هذا ان لم

يطلب من الظاهر والاوجه  
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان  
علم انه يضرها فى غير  
مصارفها (وله) اذا جاز له

النفقة بنفسه (التوكيل)  
فيها لشيء وكذا النحو كافر  
ويمن وسقيه ان عين له  
المدفع له

لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه ع (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجاف الثأر نهاية ومغنى  
(قوله ديني) أى كصلاة مغنى (قوله أو بعضى مدة الخ) عطف على بحصول المال قول المتن (والاصناف)  
ظاهرة وإن لم يطلبوا ع (قوله ونائبهم الخ) أى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير  
قايض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة  
كما بأتى فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال ع (قوله مر ولو فى الاموال الباطنة أى قدم وجوب دفعها  
للامام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين  
اه عبارة الرشيدى اى بحضور واحد من الامام والساعي مقتضى للوجوب الفورى وان قلنا ان له ان  
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) اى او الامام مغنى ونهاية (قوله ولو تلفت الخ) عبارة النهاية  
والمغنى حتى ولو تلفت المال ضمن حصتهم اه اى الحاضرين ع (قوله او بعضهم الخ) اى ويكتفى  
التمكن بحضور ثلاثة من كل صنف وجد ع قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) اى لمستحقها وان  
طلبها الامام نهاية ومغنى (قوله او لغيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاولى الواو بدل أو  
(قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) اى قهر ا كما هو ظاهر سم (قوله على المالك) عبارة النهاية والمغنى كما  
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الامام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لافى الطلب ع (قوله ما بأتى) اى  
انفا فى شرح والصرف الى الامام (قوله ريمانياها الخ) وهو ان المال الباطن التقذ وعرض التجارة  
والرازو زكاة الفطر والمال الظاهر الموشى والزروع والثأر والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) اى اداء  
الزكاة الى الامام او نائبه فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر) متعلق  
بقوله وانصر الخ (قوله بان الوجوب) اى وجوب الاداء للامام (قوله بظاهره) اى ظاهر الخ والجار  
متعلق بالاخذ (قوله لعراض الخ) خبر ان (قوله عدم القيم) اى الف الف مئتين فى اوائل الاسلام له اى  
لاداء الزكاة (قوله ونفرتهم الخ) عطف على عدم (قوله هذا) اى قول المتن ونجب فى النهاية الاقوله قاله  
القفال وقوله قال الاذعى الى ومثلها وكذا فى المغنى الاقوله ومثلها الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف المذكور  
(قوله ولا وجب الدفع له) ظاهرة وإن حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك  
(قوله اتفاقا) اى بدلا للطاعة وبقائلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا غلبه لمستحقها لاختيارهم  
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا نظر له فيها كما مر نهاية ومغنى اى فلا يجاب دفعها للامام وان طلبها بل  
لا يجوز طلبها كما تقدم ومع ذلك يبر المالك بالدفع له كما قد فعل قول المصنف وله ان يؤدى الخ ع (قوله  
ولو جاز ان) اى لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور ونهاية ومغنى (قوله اذا جاز له الخ) اى فى المالين نهاية  
ومغنى (قوله فيها) اى فى نفقة الزكاة وادائها (قوله وكذا النحو كافر الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل  
إطلاعه ما لو كان الوكيل كافر اورقيقا وسفيا او صبيعا بمنزلة نعم يشترط فى الكافر والصبي تعيين المدفوع  
اليه اه قال ع (قضية انه لا يشترط التعيين فى التسفيه ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز  
اه (قوله ان عين له الخ) اى لمن ذكر وتشكل هذا على ما بأتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشباب

مقبول تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رأت فى شرح العباب مانصه قال الامام  
ولو تردد فى استحقاقهم فله التأخير اتفاقا اقره فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب  
التأخير او اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفى العباب فى باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ما له المجهود او  
وجود عدل الا ببينة اه اى لا يعطيه الا ببينة وبغنى ان التأخير لا قامة البينة اذ لم يوجد غيره غير مضمن  
(قوله وليس للامام ان يطلبها) اى قهر ا كما هو ظاهر (قوله ولا وجب الدفع له) ظاهرة وإن حضر  
المستحقون وطلبوها (قوله ان عين له المدفوع له) بشكل هذا القيد على ما بأتى فى الشرح وفى الحاشية عن  
شيخنا الشباب الرضى الى انه لو نوى مع الافراخ اخذها صبي او كافر ودفعه للمستحق واخذها لمستحق اجزا  
الان يحمل هذا على غير المحسور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما بأتى عن قنوى

الزمي أنه لو نوى مع الأفراف أخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحق وأخذها المستحق أجزأ إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه ثم ثم قوله إن عين له المدفوع له هل ودفع بحضرته سم عبارة ع ش ويشرط للمرأة العلم بوصولها للمستحق اه والظاهر ولو أخبر من ذكر (قوله أفضل) أي من التوكيل معنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه او وكيله نهاية ومعنى (قوله وإن قال أخذها) أي الامام بهم ونهاية أي وسواصرفا بعد ذلك مستحقهما أو تلف في يده أو صرفا في مصرف آخر ولو حرع ما ع ش (قوله ويلزمه) ومثل الامام الأحادي في الأمر بالدفع لا الطلب ع ش (قوله إن يقول له الخ) عند توضيح ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الاصناف أو شدة احتياجهم ع ش (قوله كأنهم) أي الأصحاب (قوله أن يرهقه) أي يكلفه الامام احدا الأمر من الاداء بنفسه أو تسليمها إلى الامام حالا (قوله ومثلا) أي الزكاة (في ذلك) أي في لووم ماذا ذكر للامام (قوله أو كفارة كذلك) أي فوري أو بمعنى الواو قول المتن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش قول المتن (أفضل) أي من تفرقة بنفسه او وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومعنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزى ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمعنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره أنه تفصيل ل كلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله فالأفضل أن يفرق بنفسه) أي لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره أو التسليم للوكيل أفضل منه إلى الجائر لظهور خيانته نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع) اعراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع لا الظاهرة فتسليمها إلى الامام ولو جائرا أفضل من تفريق المالك أو وكيله وقدره عاقر ناهى عما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وانها لاتخالف ما في المجموع لانا نقول قوله لا أن يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشيدى أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام أفضل إلا أن يكون جائرا فليس الصرف اليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا اه (ندب دفع زكاة الظاهر اليه) ثم إن لم يطلب المالك تأخيرها مادام يرجو عي الساعي فان ايس من عيته ورفق جامو طال به وجب تصديقه وتحلف تدبا انهم معنى زاد النهاية ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا أخذها الامام فهو بالولاية لا بالنيابة أي عن الفقراء كما

شيخنا الشهاب الزمى من أنه لو نوى عند الأفراف كفى أخذ المستحق أنه يكفي اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن لم يعين له المدفوع اليه ( قوله إن عين له الخ ) هل ودفع بحضرته (قوله وإفهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع أنه أفضل كاصرح به عقبه لانا نقول لا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك ايضا إلا أن اصرح به عقبه قرينة على عدم إرادة ما يفهم منه بل وعلى ارادة ما يفهم من هذا فتأمل (قوله وإن قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر ان الصرف إلى الامام أفضل) قال الاسنوى محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فدفعها إلى الامام أفضل قطعا وقيل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحيث يمكن توجيه المنهاج ما يرد عليه ما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجائر يحمل قوله والظاهر ان الصرف للامام أفضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا يتأيه ذكر الخلاف اما لا منه على الطريقة المرجوحة واما لانه اراد حكاية الخلاف في المجموع لا في الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كنفسه في ذلك ثم راي الاسنوى قال ( فروع ) لانزاع في ان تفرقة بنفسه او دفعه الى الامام أفضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

وأفهم قوله له أن صرفه بنفسه أفضل (و) له (الصرف إلى الامام) او الساعي لأنه نائب المستحقين فيبرأ بالدفع له وإن قال أي الامام أخذها منك وأنفقها في الفسق لأنه لا ينعزل به قاله الفقهاء ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها أن يقول له أدها ولا فادفعها لي لأفرقها لأنه إزالة منسك قال الأذرى كأنهم أرادوا أن يرهقه إلى هذا وهذا فلا يكتفي منه بوعد التفرقة لأنها فورية ومثلها في ذلك نذر فوري أو كفارة كذلك (والاظهر ان الصرف إلى الامام أفضل) لأنه اعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب وقبضه مزي. بقينا بخلاف من يفرق بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (إلا أن يكون جائرا) في الزكاة فالأفضل ان يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا

• (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا فقها ذلك عقب قال اه من هامش

في تعليق القاضى وهو المتمد اه قال ع ش قوله لم يمنع من الواجب أى بل يعطاه ولا يقال بظلمه الوائد العزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجيب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها مائة ومعنى (قوله لخير) لى قول المتن ولا يكتفى بالمعنى ولى قوله وبغير المال فى النهاية (قوله والصدقة المفروضة الخ) أى او فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الرضا والمجموع ولا يضر شمله لصدقة الفطر خلافا لما فى الارشاد نهاية زادهم بذليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه كاهة ومع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كفى نحو الصلاة فلا يجزى ما يفرق أو يتجه الاول إلا ان يتركه مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرين واخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لان الارث وسقطت النية فى هذه الحالة (قوله كذا زكاة) أى او زكاة المال نهاية ومعنى (ولعل هذا) أى التقيد بالفرض والوجوب (قوله كفى) (وقال فى النهاية والمعنى) (قوله مثلا) أى او غيرهما من الصلوات الحسن قول المتن (ولا يكتفى فرض مالى) ونقل السبكي فى شرحه عن البحر ما يقتضى انه تكتفى نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتأمل فان ما نقل من البحر وجبه معنى فان ما عداها لم يتعلق بالمال أى لم يوجب الشرع فى المال من حيث هو ماله كفى الزكاة بل متعلقة الذمة فقط وان كان للبال دخول فى وجوبه كتعين العتق مثلا بالنسبة كقادر عليه بصرى ولا يخفى ان توجيه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر ذلك ماله مثلا وقوله أى لم يوجب الخ ليش فى النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) مالم اراد به (قوله قبل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لعدم العبرة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المعنى أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب قال فى المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسألتين ان الصدقة تنطلق على غير المال لقوله <sup>والتكليف</sup> وكل تسكير صدقة وكل تحميد صدقة اه وتدبره يعلم ما فى صنيع الشارح ثم رايات الفاضل المحشى قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا الى المخرج الذى هو مال فتامله وهل باقى قوله وبغير المال مع التصور بصدقة مالى اه بصرى (قوله والمخرج) الى قوله واخذنى النهاية والمعنى لإقوله أى عندنا المجلس الى ولو ادى (قوله اجزاء) عبارة الاسنوى جاز وعينه لما شاء انتهت اه سم اى وظاهره انها لا تقع بدون تعيين احدهما (قوله وإن ردد الخ) غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيتها انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال فى شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذرى وهو ظاهر (قوله وإن بان المعين ثالثا) قال فى الروض فان بان أى ماله الغائب ثالثا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال فى

إنما الاعمال بالنيات (فينبى هذا فرض زكاة مالى او فرض صدقة مالى ونحوهما) كذا زكاة مالى المفروضة او الصدقة المفروضة أو الواجبة ولعل هذا فى الزكاة لبيان الافضل اذ لو اقتصر على نية الزكاة كذا زكاة كفى لانها لا تكون الا فرضا كرمضان بخلاف الصدقة والظهر مثلا ما من العادة فقل (ولا يكتفى) هذا (فرض مالى) لصدقه بالكفارة والنذر وغيرهما قبل هذا ظاهر ان كان عليه شئ من ذلك غير الزكاة ويرد بان القرائن الخارجية لا تخص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه او لا نظرا لصدق متوبه بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) فلا يكتفى هذا صدقة مالى (فى الاصح) لصدقه بصدقة التطوع وبغير المال كالتحميم والتسبيح كفى الحديث (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه فى النية فلو كان عنده خمس ابل واربعون شاة فاخرج شاة نوبا الزكاة ولم يعين اجزا وان ردد فقال هذه او تلك فلو تلف احدهما او بان تلفه جعلها عن الباقي (ولو عين لم يقع عن غير) وان بان المعين ثالثا لانه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى ان كان ثالثا فغيره فبان ثالثا وقع عن غيره

كلام المصنف لان فى مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة لإذ لا وجه للفرق بينهما خلافا لابن المقرئ واحتجاه بشموله لصدقة الفطر يرد ان ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة ومع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كفى نحو الصلاة فلا يجزى ما يفرق أو يتجه الاول إلا ان يتركه مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرين واخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لان الارث وسقطت النية فى هذه الحالة (قوله وبغير المال) (وبغير المال كالتحميم) قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا الى المخرج الذى هو مالى فتامله (ايضا وبغير المال) هل باقى مع تصوره بصدقة مالى (اجزاء) عبارة الاسنوى جاز وعينه لما شاء اه (جعلها عن الباقي) قضيتها انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال فى شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذرى وهو ظاهر لكن قضية قول المجموع وساق عبارته انه لا يحتاج الى صرف ثم ابدأ الاول ثم فرق فليطالع (وإن بان المعين ثالثا) قال فى الروض فان بان أى ماله الغائب ثالثا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال فى شرحه كان قال هذه زكاة مالى الغائب فان بان ثالثا استردته اه وقضيتها انه لا يكتفى فى الاسترداد بمجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع



شرحه كأن قال هذا زكاة مالي الغائب فإن بان تألفا استرداه وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بأنه عن الغائب مع بينة تلفه ثم رأيت في شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكفي فيه قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا وصف التعجيل بقضى أنها لم تجب بعد فاقباض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اهـ (أي عن المجلس) عبارة النهاية عن محلها قال الرشدي قوله لمرونا بأغائبنا عن محلها وهو سائر إليه أو في بركة والبلد الذي به المالك أقرب بلد إليها وكان يدفعها للامام أو لا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا في محل كإمراه (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها أن جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر ببلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلا ومع ماله الكمال الآخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فأنه وضع تفريق المالكين واحدا قاله في المجموع اهـ وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم يكن ببلده أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن ببلده ليس أقرب البلاد إليه لم يستمر الأجزاء أو يدين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاق الأول فلا يراد به اسم (قوله إلا أن جوزنا النقل) أي أن دفعها إلى نحو الامام كما هو ظاهر بصري وتقدم وباتي في الشرح أن أذن الامام في النقل كالدفع إليه (قوله لو أدى عن مال مورثه الخ) أي لو قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات فإن موته نهاية ما يغني (قوله لم يجز الخ) وينبغي مثله في عدم الأجزاء ماله تردد كان قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات وإلا فعن مالي الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب ع ش (قوله واخذ منه بعضهم أن من شك) هل محل ذلك إذا شك في أصل الزكوة أو في الاداء مع تحقق الوجوب أو مطلقا والأوجه الأول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك في الإخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن التردد المعتضد بالأصل لا يضر هنا هذا ما يتجرع في كلام البعض بالنسبة لما في الذمة أما بالنسبة إلى عدم الأجزاء عن المعجل حيث قلنا بعدم أجزاءه عما في الذمة فحل نظر وتأمل اهـ بصري يحذف (قوله أن علم القابض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله وقضية ما راح) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان تردب النية في وضوء الاحتياط غير مضروقد تقدم في كلامه ما يقتضي

بينة تلفه ثم رأيت في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يزده عليه أي قول العباب كمعجل أنه يكفي ثم قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا إذا قال هذه عن المال الغائب فإن تألفا فانه يقع صدقة ولا يرجع إلا أن شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق أن وصف التعجيل بقضى أنها لم تجب بعد فاقباض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اهـ (أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها أن جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر ببلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلا ومع ماله الكمال الآخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فأنه وضع تفريق المالكين واحدا قاله في المجموع اهـ وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم يكن ببلده أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن ببلده ليس أقرب البلاد إليه لم يستمر الأجزاء أو يدين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاق الأول فلا يراد به اسم (قوله أن علم القابض الخ) ظاهره وإن لم يشترط الاسترداد ويمكن أن

أي عن المجلس لا البلد إلا أن جوزنا النقل ولو أدى عن مال مورثه بفرض موته وارثه له وجوب الزكاة فيه فإن كذلك لم يجز للتردد في النية مع أن الأصل عدم الوجوب عند الإخراج واخذ منه بعضهم أن من شك في زكاة في ذمته فأخرج عنها إن كانت ولا فعجل عن زكاة تجارته مثلا لم يجزه عما في ذمته بأن له الحال أولا ولا عن تجارته لتردده في النية وله الاسترداد أن علم القابض الحال ولا فلا كما يعلم بما يأتي وقضية ما رعى وضوء الاحتياط أن من شك أن في ذمته زكاة فأخرجها أجزاءه إن لم يكن الحال عما في ذمته للضرورة وقوله يرد قول ذلك البعض بأن الحال أولا ولا أخرج أكثر مما عليه بنية الفرض والنقل

أنه يضطر فليحرج على أنه يمكن الفرق بأنه يقتصر في الوسائل ما لا يقتصر في المقاصد فليبدأ بمصرى وقوله ما يقتضى أن يضطر أى اذا تبين الحدث والافكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة أن لم يكن الحال (من غير تعيين) أى بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الفرض والباقي نقل فيصحب ويقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وأفتى بعضهم في النهاية والمعنى إلى قوله والمعنى عليه إلى المتن (وله فتوى بسفيه السفيه) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب عبارة عرش قوله للسفيه أى بخلاف الصبي ولو عزى أو في سم على المنهج بل ينبغي أن يوافقوا عليه مبر على البداية أنه يكتفى نية السفيه وإن لم يفوض إليه الولي أه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور بما إذا عزل قدر الزكاة وعينه له أو قال له ادفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة أه أقول قضية قول الشارح كالنباية والمعنى فإن دفع الولي الخ عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي النية إليه مطلقاً (قوله وضمن مادفعه) أى واستردته منهم كإي المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وإن لم يشترط الاسترداد وهو قريب ثم رأيت الأذعري صرح بما يوافقوه وعرضاً أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقراً المستحق لا الساعي كالأقبل إقرار الوكيل وعجز المولى عن الاسترداد لا يمنع الضمان عنه لإيجاب (قال الاسنوى) وتبعه على ذلك الزركشي وغيره لإيجاب قول المتن (وتسكني نية المولى) أى ولا يكتفى نية الوكيل باذن من المولى عند صرف المولى كلاً لأنه إنما اغتفرت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حجب في شرح الأربعين لكنه صرح في باب الوكالة بخلافه عرش وفي سم عند شرح الروض مانصه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قال له موكله أدر كافي من مالك لينصرف ففعله عنه كافي في الحج نية فلا يكتفى نية المولى أه (قوله مقارنة لفعله) أى لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة سم (قوله وبه فارق) أى بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمعنى والثاني لا يكتفى نية المولى وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة تماماً لا يكتفى نية المستتيب في الحج وفرق الأول بأن العبادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهي هنا مال المولى فكسفت نيته أه (قوله ولذلك) أى أن المال للوكيل (قوله عند عزل قدر الزكاة) أى ولا يضطر تقديمه على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران بإعطاء كل مستحق (قوله وبعد الزكاة) أى وإن لم تقارن النية أخذها كإي المجموع نهاية (ومعنى (قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أى من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أى تطوعاً عنها ومعنى (قوله اجزا عنها) أى إن كان القايض مستحقاً أما تقديمها على العزل أو إعطاء الوكيل فلا يجوز كإداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أى إعطاء الصبي الخ اجزا هو برئت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمكنها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وأفتى بعضهم الخ) نقل الناشري عن غيره ما يوافق هذا الانقضاء ثم قال

لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية لما روى أنه لو تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت قوله لا يوافقى غير مميز ومفهومه الجواز في المميز لكن عبارة شرح الروض كالصريح في عدم الجواز وعبارة بهجة وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلها في الدفع والنية جاز ونيتها جميعاً ككل أو غير أهل ككافر وصبي ويمز وعبد في إعطاء معين لا مطلقاً وصح واعتبرت نية المولى أه وهو كالصريح فيما ذكر أيضاً (مقارنة لفعله) أى لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة (قوله وأفتى بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناشري نقل عن غيره ما يوافق هذا الانقضاء حيث قال إذا وكله أى شخصاً في تفرقة الزكاة أوفى أهداه الهدى فقال ذلك أو أهدنى هذا الهدى فهل يحتاج إلى توكيله في النية قال الحرادي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجزى أو الفرض فقط صح وقع الرائد تطوعاً ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لأنه قائم مقامه وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها فإن دفع الولي بلانية لم تقع الموقع وضمن مادفعه قال الاسنوى والمعنى عليه قد يفتى في غيره عليه كما هو مذكور في باب الحجر وجبئذ يشي عنه الولي أيضاً (وتسكني نية المولى عند الصرف إلى الوكيل) عن نية الوكيل عند الصرف إلى المستحقين (في الأصح) لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله إذا مال له وبه فارق نية الحرج من النائب لأنه المباشر للعبادة ولذلك لو نوى المولى عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً ويجوز نيته أيضاً عند عزل قدر الزكاة وبعدده إلى التفرقة منه ومن غيره ومن ثم قال لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه اجزأ عنها وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في آخر أجهاس يستلزم التوكيل في نيتها وفيه نظر

وهذا مقتضى مافي العزيز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما قال أفض ديني  
 اه واقول كلام الشيخين والروضة هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي اصل  
 الروضة ولو وكل وكيله فوفض النية اليه جاز كذلك في النهاية والوسطاء وفيه تأييد لما استوجه  
 الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الأداء تفويضاً في النية لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعاً مستقلاً على  
 قلنا ثم اه (بل الذي يتجه) وفاقاً لنهاية المعنى (ويجوز) إلى قوله غير يميز في المعنى وإلى قوله وبه رد في النهاية  
 إلا قوله غير يميز وقوله باذن المالك (وصي غير يميز) مفهومة الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض  
 وشرح البهجة صريح بعدم أهلية المميز أيضاً ثم رايت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم أهلية  
 الصبي المميز والعبد للنية أيضاً فراجعهم سم على حجج الأقرب ما أفهمه كلام ابن حجج من الجواز لأن المميز  
 من أهل النية حيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة الزاكر أوالا الذي قد اذرعى من هاهنا لها  
 بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً أصيباً ولو لميز أو كافر أو كافراً كما اعتمد شيخنا الرملي ولا ريب أن هاهنا قولاً  
 مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل  
 في الدفع أو لا يلزم منه التفويض وعليه فينبغي المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر عرش قوله ولا يصح  
 بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في  
 أدائها لكن بشرط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي أي المميز بدليل قوله مع أنه يصح الخ لظهور أن  
 غير المميز لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم أهلية المميز أيضاً خلاف مفهوم كلام الشارح كما نبه عليه سم  
 ثم رايت في بعض أهوامش المعترضة ما نصه قوله وصي غير يميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعترض  
 عليه بخلافه ما شرع العباب وغيره والذي في النسخ المعتمدة وصي يميز لأن الصبي غير أهل للتفويض  
 ولو يميز كما صرح به غيره اه شيخنا أحد ثم رايت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصي يميز وضرب على  
 قوله غير اه (لم يميز لها) أي أنه ان يرجع فيه ويدفع بدله رشيدى (قوله باذن المالك) تقدم عن النهاية  
 ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بأن اخذ المستحق الأهل قبض معتبر سم  
 (قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي واعتمدته ولده في النهاية كما مر (قوله

بل الذي يتجه أنه لا بد من  
 نية المالك أو تفويضها للوكيل  
 وبعضهم بأن المستحق لو  
 قال للودى اعطه فلانا  
 جاز وكان فلان وكيله عنه  
 وفيه كلام مبسوط يأتي في  
 الوكالة ويجوز تفويض  
 النية للوكيل الأهل لا كافر  
 وصي غير يميز وقن ولو  
 أقرز قدرها ببيتها لم يميز  
 لها إلا بقبض المستحق لها  
 باذن المالك سواء زكاة المال  
 والبدن وإنما بعنت الشاة  
 المعنية للتخصيص لأنه لاحق  
 للقراء ثم في غيرها وهنا  
 حق المستحقين شائع في المال  
 لأنهم شركاء بقدرها فلم  
 ينقطع حقهم إلا بقبض  
 معتبر وبه يرد جزم بعضهم  
 بأنه لو أقرز قدرها ببيتها  
 كفى أخذ المستحق لها

بل يزي ويهدى الوكيل وينوى لأن قوله ذلك اهد يقتضى التوكيل في النية وهذا الذي قاله مقتضى مافي العزيز  
 والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما قال أفض ديني اه واقول كلام الشيخين  
 هنا يقتضي خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الامام بلانية لم يجز نية الامام كالوكيل أي لأنه  
 لا يجزى. نيته عن الموكل حيث دفعها اليه بلانية وله تفويض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر في أن  
 التوكيل في أداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في النية والامتنان أنه لا يجزى نية التوكيل ولم يحتج لقوله وله  
 تفويض النية إلى وكيله فليتام قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية التوكيل إذا وقع القبض بماله  
 بأن قال له موكله زدك من مالك لينصرف ففعله عنه كافي الحج نية فلا يكتفى بنية الموكل اه (لا كافر وصي  
 غير يميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في أدائها  
 لكن بشرط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي أي المميز بدليل قوله مع أنه يصح لظهور أن غير المميز  
 لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم أهلية المميز أيضاً خلاف مفهوم كلام الشارح ثم رايت في العباب وشرحه  
 للشارح التصريح بعدم أهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجعهم (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بأن اخذ  
 المستحق الأهل قبض معتبر (بأنه لو أقرز قدرها ببيتها كفى اخذ المستحق لها) عبارة رقم في شرحه ولو نوى  
 الزكاة مع الأقران فخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك  
 اجزاء ويرتد ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وبملكها المستحق لكن  
 إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها واقضى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

من غير أن يدفعها إليه المالك وما يرد له أيضا فلو لم يقل لا خرافة حتى يرد من فلان وهو لك زكاة بكف حتى يرد هو بعد قبضه ثم يأخذها فلو لم ثم أخصر صريح في (٣٥٠) أنه لا يكتفى استبداده بقبضها ويوجه بان للمالك بعد النية والعزل ان يعطى من شاء ويحرم من

من غير أن يدفعها إليه (الخ) أي وبلاذنه في الأخذ رشدي (قوله حتى يرد هو) أي المالك (بعد قبضه) أي الآخر (قوله ثم يأخذها) قد يقال وجه قولهم ثم يأخذ الخ ان قبضه عن دينه صارف للاعتداد به عن الزكاة فاحتيج إلى قبض تقديري بعد ذلك كما ان اخذ الامام عن المكس صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة صارف لقبضه عنها فيجوز ان يكون قولهم ثم يأخذ الخ ما ذكره كالما فادهره الله تعالى فليتامل ثم رابت الفاضل المحشي سم قال قوله صريح في انه الخ قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر اهـ ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري (لا يكتفى استبداده) أي استقلال المستحق كرى (قوله فامتنع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم) أي من اجل ان للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) ظاهر العبارة اعتبار النية مع انحصار المستحقين وملكيهم فليراجع اسم ويدفع التوقف قول الشارح الا في قلت لان ملكهم (قوله) احتمل ان يقال ملكهم وهو الاقرب لما اشار اليه بتقديمه (قوله بهذا المعين لها) أي بالقدر الذي افرد المالك للزكاة بنيتها (قوله فان قلت) متفرع على الاختيال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصورين (قوله خروجا) إلى التبيين في المعنى الا قوله والافضل إلى المتن وقوله لكن الحق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل إلى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أي وان تابه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان وان تابهنا بقر معنى (قوله عند الدفع للسلطان) ينبغي ان لو نوى المالك بعد الدفع إليه اجزا إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذه بعد نية فليتامل سم وقوله كالو عزل المالك الخ على غتار الشباب الرمي ولده خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو المالك بعد الدفع إليه وقبل صرفه وإلا اجز اشرح م ويمكن ان يوجد ذلك بانه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية فمن يمكن فيه القبض حصل القبض المغتد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه ويجزى فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نية مكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام والمستحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازاها وفيما لو قبض الساعي ما يثبت رطباً وتتم في يده ونوى المالك بعد تيممه في يده ومضى بعد نية امكان القبض فاقدم انه لا يجزى وانت تتمر في يده يحصل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية

انتهت (قوله صريح في انه) قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر (ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكيهم فليراجع (قوله في المتن فان لم ينو لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو بعد الدفع إليه وقبل صرفه والاجزاء اهـ ويمكن ان يوجه ذلك بانه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية فمن يمكن فيه القبض حصل القبض المغتد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه فاذا مضى بعدها امكان القبض جعل قابضاً ويجزى فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نية مكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام والمستحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازاها وفيما لو قبض الساعي ما يثبت رطباً وتتمر في يده ونوى المالك بعد تيممه في يده ومضى بعد نية امكان القبض فاقدم انه لا يجزى وإن تتمر في يده يحصل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة من (قوله عند الدفع) يحتمل ان يجزى نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه او معه كالوكيل وقد ينظر فيه بانه ليس نائباً للمالك وان قيل انه نائب المستحق فليتامل (قوله في المتن لم يجز) ينبغي انه لو نوى المالك بعد الدفع إليه اجزا

شام تجوز استبداد المستحق يقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصار يقتضي ملكهم لها القبض كإتيان في قسم الصدقات احتمل أن يقال ان ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحيتند يقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل ان يقال هم كثيرهم في أن حتمهم انما هو متعلق بعين المال مشاعاً فيه على ما يأتي وذلك لا يقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لان ملكهم انما هو عموم المال مشاعاً كاتقرر ولا في خصوص هذا المعين لجأز للمالك التصرف فيه والاخر ارجح من غيره كما هو مقتضى القياس في ان احد الشريكين لو عين لشريكه قدر حقه من المشترك او غيرهم يتعين بمجرد الافراز والتعين فنام له وياتي اول دعاوى انه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته او التضحية عنه الغزل بخروج وقته على ما يحسنه الاذرعى وقال انه مقتضى القواعد الاصولية (والافضل أن ينوى الوكيل عند التفريق ايضاً) خروجا من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع إلى السلطان) او نائبه كالساعي (كفت النية عند) أي عند الدفع إليه

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع إليه كالدفع إليهم ولهذا أجزأت وان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة والافضل للامام ان ينوى عند النفقة ايضاً (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان او نائبه (لم يجز على الصحيح) وان نوى السلطان

من غير إذن له في التية لما قرر انه نائبهم والمقابل قوى جدا فقد نصر عليه في الام وقطع به كثير وان كان الحق انه ضعيف من حيث الماني فلا اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان التية) عند الاخذ (اذا اخذ زكاة الممتنع) من ادائها (٣٥١) نية عنه بناء على اكتفاء بها منه المذكورة في قوله (و)

السابقة مر اه سم (قوله من غير إذن له الخ) أي فلأذن له في التية جاز كغيره نهاية ومعنى عبارة سم قوله من غير إذن الخ مفهومه الاجزاء اذ اذله في التية ونوى اه (قوله والمقابل قوى الخ) فلو عبر بالاصح كافي الروضة كان اولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو اراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر او بعدم حسنة فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كاقاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما يحتمل ان الاستاذ جزم به بالقول في انتهى وما يحتمل ان الاستاذ جزم به بالقول هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله المذكور في قوله الخ) اشار به الى انه كان الانسب تقديم المسئلة الثانية على الاولى عبارة المعنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان اولى لان الوحيين في اللزوم مبنيين على الوجهين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة نهاية ومعنى اى او بينها اخذا مما تقدم وما ياتى عن عرش قاله عرش ومحل اكتفاءه السلطان علم المالك بنية فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم التية اه (قوله نعم لو نوى) اى الممتنع سم (قوله عند الاخذ منه الخ) وكذا لو نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض عرش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله باعتبار ما كان) اى باعتبار ما سبق له من الامتناع ولا فقد صار نيته غير متنع فلم ينبو الامام ولا الماخوذ منه يبرأ باطنوا وكذا ظاهر اعلى الاصح معنى زاد النهاية ويجبر دالماخوذ ان كان باقيا وبذلك ان كان نالفا اه قال عرش قوله مر ويجبر دالماخوذ الخ على من المال في يده من المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق إلى إسقاط الوجوب بان يورى قبل التفرقة اه (قوله المكس) ومثله المصادرة بصري (قوله فقال الخ) عطف على قوله افنى الخ عطف مفصل على جمل (قوله) إنما ياخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول اوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه قوله اوقع قوله رخصوا او الاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد برامة الزكاة بذلك (قوله انتهى) اى قول الكمال الرداد (قوله ومر ذلك) اى في باب زكاة الثبات (قوله وفصل غيره) اى غير الكمال (قوله) وهى اى المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على جمل (قوله) ان لم يعلم الخ) اى من يعطى الامام المكس و (قوله اى في ظنه) اى المعطى (قوله) فهو الخ) اى قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يتدفع ايضا ما يقال تاييدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد

اذا وصل للمستحقين بعد التية كالمو عرل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضه من يد السلطان بعد نية المالك لا يفتق عن استقلاهم باخذه بعد نيته فيلتامل (قوله من غير إذن له الخ) مفهومه الاجزاء اذ اذله في التية ونوى وحيث فيحتمل انه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبرأ المالك قبل الدفع للمستحق إذا لظهر صحة كونه نائب المالك و نائب المستحق ايضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كاقاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما يحتمل ان الاستاذ جزم به بالقول اه وما يحتمل ان الاستاذ جزم به بالقول هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي وكتب بهامش شرح الروض انه القياس لانهم يزول السلطان في الممتنع من لته ولذا سمحت نيته عند الاخذ فتصح عند الصرف ايضا (قوله نية عنه) قدوة خدمته امتناع قلعها عن الامام في هذه الحالة وانه يفرق بالنية لا بالولاية وهو ظاهر لم ينبو الا عند الصرف فان نوى عند الاخذ ففيه نظر فليحذر (قوله في المتن والاصح ان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة كاقاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله غير غيرة مقامه) يفيد ان السلطان نائب المالك حيث قد (قوله نعم لو نوى) اى الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يتدفع ايضا ما يقال تاييدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله) وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

دون نظر ولى اليتيم وفوق نظر الوكيل أى والظاهر الثاني فقال انت لم يعلم الامام بنية الزكاة فالتجته عدم الاجزاء لانه غاصب اى في ظنه فهو صارف لقلعه عن كونه قبضا لزكاة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر سم (قوله انما هو اذا كان) أى المدفوع اليه (المستحق الخ) تصریح بالفرق بين الامام  
والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نوى الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير  
الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراههم وافر البصرى عبارة عن نقل عن ائمتنا الشهاب الرملى الاجزاء  
اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزبائى واه وتقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة  
اجزا على المعتمد حيث كان الاخذ مسلما فقيرا او نحو من المستحقين خلافا لما افق به الكمال الرادافى  
شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك ابدا وعبارة الشورى ولو نوى لدافع الزكاة الاخذ غيرا كصدقة  
تطوع او هدية او غيرهما فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لما عن الزكاة ان كان من المستحقين  
فان كان الامام ونايه يضر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكس والربا والعشور  
وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد (قوله انتهى) اى قول الغير (وانما يتجه ما استظهره)  
قديم بما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وافقها في الفسق ومن قوله لكن في  
المجموع تدب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جازر اى فى الزكاة ويجب بان عمل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه  
يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تامل فليتامل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ماعدا الزكوات فدفع له  
انسان زكاة بيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه او بعده منزلة  
النية عند الافراز فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه بمن يصح  
قبضه او لا وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليتمكن من صرفها مصرفا ام لا وما لى به من اخذ من  
اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظرو قديم بالثاني اجزا ما دفع الى الامام الجائر وان علم  
انه يصرفها في الفسق وقد يفرق بانه مع العلم يتمكن من صرفها مصرفا وقد يرد عن تخصيصها بالتصغير  
منه بعلمه بالحال لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتامل سم وياتى انفا اعتياد السيد عمر البصرى الثاني  
الذى مال اليه الاجمال الرملى من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (ان اخذها الامام باسم الزكاة  
ويبنى ان يكون حالة الاطلاق كذلك فالمانع قد نحو الغصب وان يقرر القصد المذكور بالقبض فلو  
تقدم لم يضر فليتامل ثم ما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره على تامل  
فيبنى ان نشاط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الاصل الى الامام يجوز وان علم انه يصرفها في  
غير مصارفها كما تقدم فائدة اعلامه وانما اشتراطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض  
فنامله حتى التامل بصرى وتقدم عن الشورى ما يوافقه والا قرب ان حاله جبل حال الامام حين الاخذ  
هل قصد نحو الغصب او الزكاة واطلق كماله اطلاق الامام اذا حصل عدم الصارف عن صحة القبض مع  
قوله ثم ان الاصل الى الامام يجوز وان الدفع له بصرى وان قال اخذها منك او نفقها في الفسق وان  
دفع زكاة الظاهر الى الامام افضل وان كان جائرا فى الزكاة وحل ما ذكر على ما اذا اخذها باسم الزكاة  
وقصد هيا غابة البعد كما اشار اليه سم والله اعلم (الا يصرف القابض) اى الامام ونايه بخلاف المستحق  
فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله ان لم نقوض هي) اى الزكاة وامرهما من طرف الامام (قوله  
عن غائب) اى عن ماله (قوله والاول

انما هو اذا كان المستحق  
لبلوغ الحق محله واما الامام  
فلا بدنى الاجزاء من علمه  
بجهة ماله عليه ولاية والا  
لكان المالك هو الجاني  
المقصود وان علمه بها احتمل  
عدم الاجزاء ايضا واحتمل  
الاجزاء وهو ظاهر اه  
ملخصا وانما الذى يتجه  
ما استظهره ان اخذها الامام  
باسم الزكاة لا بقصد نحو  
الغصب لانه بقصد هذا  
صار لفعله ان يكون  
قبض زكاة وشرط وقوعها  
زكاة الا يصرف القابض  
فعله لغيره لانه حينئذ يقبضها  
عن جهة اخرى فيستعمل  
وقوعها في هذه الحالة لزكاة  
ووقع للاسنى وغيره ان  
القاضى اى ان لم نقوض هي  
لغيره والا لم يكن له نظر  
فيها اخراجها عن غائب  
وردا بانها انما يجب بالتسكن  
وتسكن الغائب مشكوك  
فيه ومن ثم جزم بجمع بمنع  
اخراجها قيل والاول

ظاهرو ويكون تسكن القاضى  
كتمسك المالك ويمكن  
جمل الثانى على من علم عدم  
تمسكه ولم يرض زمن  
يتسكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق البلوغ الحق محله) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض المستحق  
وقع المدفوع زكاة اذا نوى الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه  
(وانما الذى يتجه ما استظهره) قديم بما استظهره ظاهر قوله السابق لكن في المجموع تدب دفع زكاة الظاهر  
اليه ولو جازر اى فى الزكاة ويجب بان عمل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه  
تامل فليتامل (قوله ان اخذها الامام باسم الزكاة) هذا يندفع ان يرد على عدم الاجزاء قوله له السابق  
وان قال اخذها وافقها في الفسق لانه في هذا اخذها باسم الزكاة لكن قد صدق ذلك ان يصرفها في  
غير مصرفها وما هنا فيما اخذها لا باسم الزكاة فليتامل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض  
ماعدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بأن للقاضي نقلا فيجبت له استاذن قاضيا آخر فيه كإياي وزعم أن تمكنه كتمكن (٣٥٣) المالك ليس في عمله لأن الوجوب إنما

يتعلق بتمكن المالك لا غير  
وإنياته عنه إنما هي بعد  
الوجوب عليه وحيث لا  
قاعدة للحمل المذكور لأن  
الملاحظ في الوجوب  
ومادام غائبا الشك موجود  
وهذا يتدفق اعتقاد جمع  
الأول وتوجيه بعضهم له  
بأن الأصل عدم المانع  
ووجه اندفاعه أن هذا  
الأصل لا يكفي في ذلك لأن  
النسبة عن المالك على خلاف  
الأصل فلا بد من تحقق  
سببها ولم يوجد مع احتمال  
أنه استاذن قاضيا آخر في نقلا  
أو أخرجهما أو قدمن براه  
﴿فصل﴾ في التعجيل  
وتوابعه (لا يصح تعجيل  
الزكاة العينية على ملك  
النصاب) كما إذا ملك مائة  
فأدى خمسة لتكون زكاة  
إذ اتهم مائتين وحال الحول  
لفقد سبب الوجوب فأشبهه  
تقديم أدلة كقراءة عين عليها  
أما غير العينية كان اشترى  
للتجارة عرضا قيمته مائة  
فجعل عن مائتين أو أربع مائة  
مثلا وحال الحول وهو  
يساويها فيجزئها لما سر  
أن النصاب في زكاة التجارة  
معتبر بأخر الحول وكانهم  
اغترفوا له تردد النية إذ  
الأصل عدم الزيادة  
لضرورة التعجيل والإلم  
يجز تعجيل أصلا لأنه  
لا بد من حاله عند آخر  
الحول وهذا التدفق مالم يسبكي  
هنا ولو ملك مائة وعشرين

الح) أي موقوف للاستوى وغيره والثاني مارد به ذلك كردى (قوله) ويرد (الح) أي ماقبل (قوله)  
فيجبت له) أي الغائب و (قوله) فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله) أن تمكنه) أي القاضي (قوله)  
وإنياته عنه) أي إنيابة القاضي عن الغائب (قوله) وحيث) أي حين أن الوجوب إنما يتعلق بالح (قوله)  
لأن الملاحظ) أي ملحوظ رد موقوف للاستوى (قوله) وبهذا) أي بقوله لأن الملاحظ (الح) (قوله)  
وتوجيه بعضهم (الح) عطف على قوله اعتداد جمع (الح) (قوله) عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله) في  
ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب (قوله) من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله)  
أو إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله) من براه) أي النقل  
﴿فصل في التعجيل وتوابعه﴾ (قوله) في التعجيل) أي في بيان جوازه وعدمه وقد منع الإمام مالك رضي الله  
تعالى عنه بحسنة وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من امتناع (قوله) وتوابعه) أي من حكم لا يسترداد من حكم  
الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد من ثم لا يضر غاؤه بهما وإن الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة  
بجبري قول المتن (لا يصح تعجيل الزكاة) أي في مال سوى نهاية ومعنى (قوله) العينية) أي في مال المتبرع ويجوز في  
النهاية (لا قوله) أي وقد أتى به قوله وإظهاره في جزم وكذا في المغنى (لا قوله) وكانهم إلى ولو ملك (قوله) العينية)  
سيد كبحرته قال سم أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول إذ مادون  
النصاب لا يجزى في الحول اه (قوله) إذ اتهم) أي المال سم (قوله) مائتين) خبرتم على تضمينه معنى  
الضرورة (قوله) لفقد (الح) أي وافق ذلك فإنه لا يجزى له فقد سبب وجوبها وهو المال الزكوى معنى ونهاية  
(قوله) عليها) أي العين (قوله) كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة فجعل عن مائتين (الح) هل يشترط ههنا في  
التجارة أن يغلب على ظنه أن يبلغ النصاب في آخر الحول أخذنا بما أتى عن البحر في الوجوب والشارح كما نقله  
صاحب المغنى والنهاية عنه وأمره أو لا يفرق بيسر العلم بذلك في مسائل بخلاف ما هنا لأنه يتيسر معرفة  
القيم في آخر الحول محل تأمل بصري وقضية إطلاقهم الثاني بل تعليلهم في مسائل بما كان معرفة القدر تضمننا  
يشير إلى الفرق المذكور (قوله) وأربع مائة (الح) عبارة عن النهاية والمغنى أو قيمته مائتان فجعل زكاة أربع مائة  
وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزأه اه (قوله) يساويهما) ليتأمل في إرجاع الضمير بصري ويمكن أن يقال  
أن الضمير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الأولى ونصاب  
أربع مائة في الثانية (قوله) تردد النية) أي التردد في النية عش (قوله) إذاً الأصل (الح) علة للتردد و (قوله)  
لضرورة (قوله) تعجيل) علة للاغتفار رشدي (قوله) والإلاح) وأن لم يغتفر والتردد في النية (قوله) أصلا) أي لا في  
النية ولا في غيرهما لا قبل النصاب ولا بعده (قوله) حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله) وبهذا) أي بقوله  
وكانهم اغتفروا (الح) (قوله) ولو ملك خمسمائة) لا بل فجعل شائين فبلغت بالتو العشرة  
لم يجز ثم ما عجل عن النصاب الذي كل الأن لثانيه من تقديم زكاة العين على النصاب فأشبه ما لو أخرج زكاة  
أربع مائة وهو لا يملك إلا مائتين معنى ونهاية (قوله) أي وقد ميز (الح) كان مراده أنه مبرز واجب النصاب  
الكامل عند الإخراج ووجب الذي كل بعد قبل الحول بالخرجة والإلم بجزع واحد منهما المسألة في

ينجبه الأجزاء لأن النية عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة النية عند الإقرار فإذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت  
الموقع سواء كان الواسطة المدفوع إليه من يصح قبضه أولا من وهل يشترط علم الامام بأنها زكاة  
ليتمكن من صرفها مصرفها أم لا وما إليه من أخذنا من إطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع إليه بحجة  
الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني أجزاء الدفع إلى الامام الجائر وأن علم أنه يصرفها في الفسق وقد  
يفرق بأنه مع العلم بتمكن من صرفها مصرفها وقد يرتدع عن تخصيصها والتقصير منه بعلمه الحال  
لأن المالك ولا كذلك مانع فيه فليتأمل (قوله) فيجبت له) أي المالك

﴿فصل في التعجيل وتوابعه﴾ (قوله) العينية) أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على  
تمام الحول إذ مادون النصاب لا يجزى في الحول (قوله) إذ اتهم) أي المال (قوله) وقدمين) كان مراده أنه

تجزى المعجلة عن النصاب الذي كل الآن كافي الروضة وغير ما عن الأكرين وقبل تجزى لأن النتائج آخر الحول كما وجود أوله وأظهر وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحواوى (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو جعل شاة عن أربعين ثم ملكت

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله) أو جعل شاة عن الأربعين الخ) أى سم ولدت أربعين ثم ملكت الخ نهاية (قوله) لم تجز الحول عن السخال) أى لأنه عجل الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله) التعجيل) إلى قوله وقيد السبكي في النهاية إلا لفظة نحو وقوله وتوجد إلى ذلك وقوله مرسلة أو منة (قوله) دون نحو الولي) أى كالكيل عبارة النهاية والاعباب ومحل ذلك في غير الولي ما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيره فانه من عجل من ماله جاز فيما يظهر أه قال عش ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لأنه إن يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج أه (قوله) وبعد انعقاده) إلى قول المتن وله تعجيل الخ في المعنى إلا قوله بأن ذلك إلى ذلك وقوله أو منقطعة (قوله) وتوجد نيتها) أى نية التجارة (قوله) وإن نازع فيه الاستوى الخ) أى بأن العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوى على الأجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الرافعى قد حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال إلى الاستوى ولم يظهر بأحد صحيح المنع إلا البغوى بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة استوى زاد النهاية وبريدان من حفظ حجة على من لم يحفظ أه (قوله) تسلف) أى تعجل حتى (قوله) صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها إلى الول أو قبل للجواب به وقوله مع احتمال الخ كافي البرماوى يجزى أقول على الأول لا مستند فيه الاستوى حتى يحتاج إلى الجواب منه فتعين الثاني (قوله) وإذا جعل لعامين الخ) أى فأكثر معنى (قوله) أجزاء ما يقع عن الأول) أى أجزاء ما يخص الأول والباقي يسرده يجزى (قوله) وقيد السبكي الخ) وقافاً للاعباب والاستوى والمعنى عبارة الأكرين لكن قيده الاستوى والأذرى كالسبكي بما إذا ميز حصه كل عام ولا يفتنى عدم الأجزاء لأن الجزى عن تحسين شاة مثلاً شاة معينة الخ وأيده غيرهما بقول البحر لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة انطوى وقع الكل قطوعاً وخلافاً للنهاية عبارته أجزاء الأول مطلقاً دون غيره سواء ذلك كان قد ميز حصه كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافاً للسبكي والاستوى ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج الخ ظاهر أه قال عش وهو أنه في مسألة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى بما ليس بعبادة أصلاً فلم يصلح معارضاً لما نواه أه وما لا يسم فقالوا وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيستراد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمتنجه الأول أه قول المتن (أوله تعجيل الفطرة) يشعر بأن التأخير أفضل وهو ظاهر غرضه وجامن خلاف من منعه عش (قوله) من أول شهر رمضان) أى من أول ليلة منته نهاية ومعنى (قوله) للاتفاق) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى (قوله) للاتفاق على جوازها) أن كان المراد به الإجماع فواضح أو الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أى وصريح النهاية والمعنى فهو دليل الزامى وليس فيه كبير جدوى فليتام بصري (قوله) فالحق بهما البقية الخ) أى قياساً بجامع إخراجها في جزء منته نهاية ومعنى (قوله) الصوم) أى رمضان نهاية (قوله) والفطر) أى بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حاصله أن السبب الأول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير عش (قوله) ينافيه) أى قوله الصوم والمراد به جميع شهر رمضان (قوله) أن الموجب) أى السبب الأول (قوله) كامر) أى في الفطرة (قوله) لا أرله) أى أول الصوم (قوله) ما ذكر) أى قوله الصوم (قوله) فلت ينافيه الخ) قد

الأهم لم تجزى المعجل عن النصاب الذي كل الآن كافي الروضة وغير ما عن الأكرين وقبل تجزى لأن النتائج آخر الحول كما وجود أوله وأظهر وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحواوى (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو جعل شاة عن أربعين ثم ملكت

ميز واجب النصاب الكامل عند الآخر أوج واجب الذي كل به وقيل الحول بالخرجة والإلمح عن واحد منهما لما ساقى في قوله وقيد السبكي الخ (قوله) وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيستراد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمتنجه الأول فان عجل الأكثر من عام أجزاء عن الأول وان لم يميز حصه كل عام والفرق بين هذا وما في البحر أنه لو أخرج من عليه خمسة

والفطر وقد وجد أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما سار لأوله خلافاً لما يومه ما ذكر يقال قلت ينافيه لأن آخر الجزء إنما استدل به الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا



يقال لو تم ما أفاده رحمه الله تعالى لم يجب فطرة من حدث قبل الغروب من ولداً وعبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذ السبب على ما قرره مجموع رمضان وأول جزء من الفطر وباتقاء الجزء ينتهي الكل وليس كذلك فتبين أن السببية منحصرة في الجزء الأخير وأن المناظرة محققة للقيام بصري وتقدم انقاع عرش عن سم ما يدفع المناظرة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) (قوله وإلى الأول) أي من أجزا رمضان (قوله لتحقق الوجوب الخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتعجيل الخ) متعلق بنظر وعلى التفسير قاله السكري ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وان المراد بالتعجيل المذكور التعجيل المستثنى الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول السكري قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وان تأخر عن واحد من أجزائه و يلزم استدراك لفظة حقيقة ولفظة كله قول المتن (منه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان نهياً ومغنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالى تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لأغلبهما فان كان له ثلاثة أسباب لم يحز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره أيعاب (قوله لأن وجوبها) إلى قول قبل في النهاية والمغنى الإقوله إلى المتن (قوله لأن وجوبها الخ) وأيضاً لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً مغنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول المتن (ويجوز بعدها) ولو أخرج من عتب لا يتربط ورطب لا يتمم أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل نهاية ومغنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) لاولى إسقاط ولو عبارة والمغنى النهاية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدره تخميناً ولأن الوجوب قد أثبت لأن الأخراج لا يجب وهذا تعجيل على وجوب الأخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالأخراج من تعجيل الزكاة قبل الحول اهـ (قوله ولو قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الأخراج من غير الثمر والحب والذين أراد الأخراج غنماً ما تقدم أنه لو أخرج من الرطب والعنب قبل جفافه لا يجزى وان جف وتحقق ان المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه عرش وقوله لما تقدم الخ إلى في النهاية خلافاً للشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الأخراج من نفس الثمر والحب عبارة ثم قال في العباب ويجوز تعجيل زكاة المشر بعد وجوبها ان غلب على ظنه حصول نصاب منها اهـ قال الشارح في شرحه عبر الرافعي بالمعرفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم بمنع التعجيل قبل بدو صلاح واشتداد لانهم لم يظهروا يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً انتهى اهـ (قوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الاسلام في شرح الروض (قوله في تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قديقال لما يأتى فيه التفصيل الاتى في استرداد المعجل فليتأمل اهـ (قوله فلو مات) أي المالك عباب (قوله أوبع) يعنى خرج عن ملكه نهاية وأيعاب (قوله قبل الخ) واقفه النهاية والمغنى فقال والمراد من عبارة المصنف ان يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لان الأهلية تثبت بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اهـ (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة

دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهر مد (قوله في المتن ويجوز بعدها) والثانى لا يجوز للجهل بالقدر ولو أخرج من عتب لا يتربط ورطب لا يتمم أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل شرح مر (قوله ويجوز التعجيل) قد يقال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو واشتدادان الأخراج بعدهما إخراج بعد الوجوب وليس تعجيلاً فلا قدر الأخراج بعد التعجيل كما هو قضية المتن ثم رأت الاستوى قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الأخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب متعلق حق الفقر أو ما شره كنتم للمالك لا الخطاب باخراجه لذلك كان الأخراج في هذه الحالة تعجيلاً اهـ (قوله ويجوز بعدهما) قال في العباب ان غلب على ظنه حصول نصاب منها قال في شرحه ذكر في البحر وكذا الرافعي في أثناء الاستدلال ولا عبر بالمعرفة والمرادها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم الخ (قوله في تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحقق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتعجيل الذى لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منه قبله) لأنه تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً (ويجوز) التعجيل (بعدها) ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرها تخميناً ثم إن بان نقص كله أو زيادة فبى تبرع (وشرط أجزاء المعجل) أى وقوعه زكاة (بقاد المالك أهلاً للوجوب) عليه وبقاء المال (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المعجل زكاة ولا يضر تلف المعجل قبل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالاسلام والحرية الوجوب المراد فالتعجيل بالأهلية ليس بمجيد اهـ وليس عمله لأن الفرض في تعجيل جائز

عليه كرى (قوله) وهو يستلزم (الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاءها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه حينئذ غطف قوله بقاء المال على كلام المصنف غير جيد (قوله) دوام شروطه) اى الوجوب (قوله) نعم) الى قوله انتهت في النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله) يشترط (الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض حال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما شرح مره ام سم قال عرض قوله مر فعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جربانا وجب قبولها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه بدفعها وقعت الموضع وهو متبرع وإن زاد دفعها وطلب الجبران فينبغى ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتقرىم الجبران للمستحقين وتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض اخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين ام لا فيه نظرو لا يبعد الوجوب اه (قوله) ان لا يتغير الواجب) اى صفة نهية (قوله) وبلغت ستا وثلاثين (الخ) اى بالى اخر جهاز رشيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او غيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فنامل اه اى كما بانى آتفاق الحاشية (قوله) لم تجزى تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محو باعن الزكاة ولا فلا يلزم كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجدد لبنت المخاض لو قوما وقعتها بابقا لاسى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزوم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يلزم إخراج بنت لبون اى نقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ست وثلاثين اه (قوله) وإن صارت بنت لبون (الخ) يتجه أن محل ما ذكر من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة للموتى بعد ان صارت بنت لبون وهى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذان الحاشية السابقة في الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان سم على حج اه عرض (قوله) بل يستردها) اى ان كانت باقية رشيدى (قوله) أو يعطى (الخ) عطف على يستردها (قوله) قبل ولا ترد هذه) اه (قوله) حاصه ليس معنى قول المصنف وشرح اجزاء (الخ) انه كما وجد البقاء وجد الاجزاء حتى رد عليه ذلك لان وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الاجزاء بل معناه انه شرطه فليكن له شرط اخر كرى قول المتن (وكون القابض فى آخر الحول) اى او عند دخول شوال كرى قول المتن (فاخر الحول مستحقا) اى وإن خرج الاستحقاق فى اثنا عشر ع (قوله) وقيام) اى انفا (قوله)

وهو يستلزم أن المراد باهلية الوجوب هنا دوام شروطه ومنها عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب ولا كان يحل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم تجزى. تلك وإن صارت بنت لبون بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها قبل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اه واحسن منه حل المتن على ما إذا لم يتغير الواجب لانه الغالب وهذه تفسير فيها فلم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وقيامه وقت الوجوب

(قوله) وهو يستلزم (الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاءها ما ذكره فليتامل جداسم (قوله) نعم يشترط (الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما شرح مره (قوله) فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين) اى بهما كما فى الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فنامل (قوله) لم تجزى. تلك (الخ) قال فى الروض ان كانت باقية ثم قال فى الروض وشرحه وإن بلغت لم يلزم إخراج لبنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محو باعن الزكاة ولا فلا يلزم كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجدد لبنت المخاض لو قوما وقعتها بابقا لاسى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزوم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر (تنبيه) يتجه أن محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة للموتى بعد ان صارت بنت لبون وهى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حينئذ عن الزكاة اخذان الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان مر (قوله) فى المتن وكون القابض فى آخر الحول مستحقا)

الشامل لنحو بدو الصلاح. واثره لان الحول اغلب من غيره (مستحقاً) فلوزال استحقاته كان (٣٥٧) كان المال او الاخذ اخر الحول بغير

بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يجزى. المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجب (وقيل ان خرج القبايض عن الاستحقاق في أثناء الحول) بنحو ردة وعاد في آخره. (لم يجزى) أى المعجل المالك كالمو لم يكن عند الاخذ مستحقاً ثم استحق غيره والاصح الاجراء اكتفاء بالأهلية فيما ذكر وفارقت تلك بأنه لا تعدى هنا حال الاخذ بخلافه ثم وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في حياته او احتياجه حينئذ لم يجزى. واعتمده جمع متأخرون وفرضه بعضهم فيما اذا علت غيبته وقت الوجوب وشك في حياته ثم حكى فيه وجهين وان الروباني رجح الاجزاء وبه أفق الحنطاني ثم فرع ذلك على الضعيف انه يجوز النقل وفرضه المذكور غير صحيح لانه اذا بنى على منع النقل لا يحتاج مع علم الغيبة حال الوجوب الى الشك في حياته بل وان علت ولان الذى صرح به غيره ان المارودي والروباني اتما ذكر الوجهين فسيا اذا تحقق موت الاخذ وشك في تقدمه على الوجوب وبان الحنطاني انما فرض افتاده في الشك المجرد

الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان المناسب ان يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل اخر الحول نهاية (قوله) كان كان المال او الاخذ اخر الحول بغير (بلده) خلافاً للثانية والمغنى عبارتها قد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في اخر الحول أى ولو بالاستصحاب فلو غاب عند اخر الحول وقوله ولم يعلم حياته واحتياجه اجزاء المعجل كافى فتأرى الحنطاني وهو اقرب الوجهين في البحرين ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول بلد غير بلد القبايض فان المدفوع يجزى. عن الزكاة كما اعتمده الشهاب الرملى إذ لا فرق بين غيبة القبايض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القبايض خلافاً لبعض المتأخرين اه أى ومحل قولهم لا بد من إخراج الزكاة لفقار بلد حولان الحول في غير المعجلة صفى وفي شمه بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو لم يلح الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزأ أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً فيه نظر اه قال عرشوا اقرب الاول للعلة المذكورة في كلام الشارح مر فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اه اقول وبأنى عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله أو مات) أى ولو معسر انما به معنى (قوله حينئذ) أى في اخر الحول (قوله لخروجه عن الأهلية الخ) أى والقبض السابق انما يقع عن هذا الوقت نهاية ومعنى (قوله بنحو ردة الخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه في آخره لإعقاب (قوله) أى المعجل المالك) بظن ان الاول بفتح الجيم والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني بالنصب تفسير للضمير المقبول (قوله كالمو لم يكن) إلى قوله وفارقت في النهاية والمغنى (قوله فيما ذكر) أى في طرف الوجوب والاداء نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقبسة وهى الموزال الاستحقاق في أثناء الحول ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة المقبس عليها وهى ما لو لم يستحق عند الاخذ ثم استحق اخر الحول (قوله لم يجزى واعتمده الخ) الوجه الاجزاء مر اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله وفرضه الخ) أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جمع متأخرون (قوله في حياته) أى واحتياجه عند الوجوب (قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فيه) أى فيما اذا علت الخ (قوله وان الروباني الخ) أى وحكى ان الروباني (قوله وبه أفق الخ) ايضاً من المحكى كرى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من الوجهين وترجيح الروباني وافتاده الحنطاني ويحتمل ان الإشارة إلى الترجيح والافتاء فقط ورجحه قوله الا وحينئذ يندفع الخ (قوله وفرضه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) محل تأمل من وجوه عديدة بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع ذلك بناء على ما تقدم من الحاشية من اعتداد الشهاب الرملى سم أى ومن واقفه كالنهاية والمغنى ووجه المنع ما تقدم من الحنفى وبأنى قول الشارح وزعم ان حضوره الخ (قوله حال الوجوب) متعلق بالغيبة (قوله الى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وان علت) أى بل لا يجزى. وان علت خيابه (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وبان الحنطاني الخ) كذا في النسخ بالياء ويظهر انه معطوف على قوله ان المارودي الذى على توم انه قال هناك ولان غيره صرح بان المارودي الخ (قوله في الشك المجرد) أى لاعم غلم الغيبة وقت الوجوب كرى (قوله وسينئذ) أى حين

اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يضر كون المال أو القبايض في آخر الحول بلد آخر اه وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو لم يلح الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد اخر اجزاء اولاً ولا بد من الاخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع انه قد تقدم امتناع ذلك تامله (قوله لنحو بدو الصلاح) أى إذ لا حول هنا (قوله) كان كان المال أو الاخذ آخر الحول بغير (بلده الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الاجزاء فيما لو كان المال عند اخر الحول بغير بلده كالمو كان الاخذ عنه الحول بغير بلده اه قال مر وعمله في الأول اذا انتقل المال بغير اختياره أو لحاجة ولا لم يجز بخلاف الثاني لأنه لا اختيار له في انتقال البدن اه فليراجع (قوله لم يجزى. واعتمده جمع متأخرون الخ) الوجه الاجزاء مر (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على

وحينئذ يندفع بناء ترجيح الروباني على تجوز النقل وإذا لم يؤثر الشك في صورته. ففي صورة الحنطاني أولى وجمع بعضهم

بين هذا وقول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذ لم يكن إلاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الاجزاء على من غل

كون فرضه غير صحيح كرى ويجوز أن المراد حين كون الوجوب فيها إذا تحقق الخ وإفتاء الحنطاي في الشك المجرد (قوله به) أي ما ذكر من ترجيح الرواي وإفتاء الحنطاي (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله) وزعم أن حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملي ولده والمغني اعتاده (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله) وبحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عدم الاجزاء الخ كرى (قوله) عن محل الصرف الخ) أي ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله) أنه لا بد من تحقق قيام ما بع الخ) مثل إطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أي في المعجلة على مرضى الشارع خلافا للنهاية والمغني (قوله) وفي إدامات الخ) لعله عطف على قوله لا بد بالخ ويحتمل أنه معطوف على قوله اشتراط تحقق أهلية البيع عبارة النهائية والمغني وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض مسررا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع أنه قضية كلام الجمهور أه قال عر ش قوله مسررا أي موسرا بالاولي أه (قوله) إدامات المدفوع له) شامل لموته موسرا سم (قوله موسرا) لعله محرف عن مسررا بالعين (قوله مثلا) أي أو ترددة مستمرة إلى حال الوجوب قول المتن (ولا يصح غناه بالزكاة) وكذا كراهة الحول فما ذكر زكاة الفطر أسنى ونهاية قال عر ش قوله مر فبإذ كر أي من أنه يعتبر كون المزكي وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته الاستحقاق وأنه لو انتقل المخرج للزكاة إلى غير بلد المستحق أجزأ أه أو لا يصح غناه بركة الفطر المعجلة ولو مع غير أه (قوله) المعجلة إلى قوله به نظر في النهاية إلا قوله وقده الأذرى إلى ولو استغنى وكذا في المغني إلا قوله كما اعتمده إلى ورجح (قوله) لنحو كثرة) عبارة للمغني والنهاية لكثرة ما أولئها وادها وادها أو التجارة فيها وغير ذلك أه أي كاجارها (قوله) ولو بها مع غير أه) لا حاجة إلى لفظها (قوله وقده) أي قولهم أو ما غناه بغير ما الخ (قوله) نغريه أه أي التالف (قوله) وإلا أي بأن أدى نغريه إلى فقره (قوله) بأنه) أي التالف (قوله) وهو صورتها) أي مسألة الاستغناء بركة أخرى (قوله) يسد منها بدل المعجلة) أي يسد بعضها مسد المعجلة كرى (قوله) ورجع السبكي (الخ) والوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما يغنيه تخير في دفع إحداهما فان أخذهما تبا استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمتمم عليه كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بقرع مر أي والخطيب وقوله مر وعكسه أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته أنه لما تم حول أخرجه زكاة ثم عجل للحول الذي بعده لأنه يتأخر الأول الفتح الثاني سم عبارة الرشيدي قوله مر وعكسه أي بأن كانت الثانية هي المعجلة وقوله بعكسه أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضا (قوله) فبالو اتفق حول معجلتين (الخ) أي أمالوا اختلفا فينبغي أن المجزء ما سبق تمام حوله سواء أخرجهما

ما تقدم في الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله) أنه لا بد من تحقق قيام ما بع) مثل إطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل (قوله) وفي إدامات المدفوع له مثلا) شامل لموته موسرا (قوله) يلزم المالك الدفع ثانيا الخ) قاهر في شرحه وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض مسررا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانيا للمستحق وهو كذلك وفي المجموع أنه قضية كلام الجمهور أه (قوله) في المتن ولا يصح غناه بالزكاة والوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما يغنيه تخير في دفع إحداهما فان أخذهما تبا استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمتمم عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترداد وقوله الرشيدي في البندنجي وغيره لو كان المدفوع إليه المعجلة غنيا عند الأخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطعا لفساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بقرع مر أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته أنه لما تم حول أخرجه زكاة ثم عجل للحول الذي بعده لأنه يتأخر الأول الفتح الثاني إذ لا مبالاة بعرض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله) ولو استغنى بركة أخرى (الخ) في القوت مانعه لكن لعجل اثنان في آن واحد فان لم يتحلبها بمنزلة المعجل أو احدا شكل الحال والظاهر أنها بمنزلة أه قول أن اغتت كل ودفعها معا فينبغي استرداد أحدهما أو تبا الثانية (قوله) ورجع السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين) أمالو

عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم أن حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كاهو ظاهر ويحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجعل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل أن المتمم الموافق للنقول أنه لا بد من تحقق قيام ما بع عن عند الوجوب وأنه لا اثر للشك لأن الأصل عدم المانع وفيما إدامات المدفوع له مثلا يلزم المالك الدفع ثانيا للمستحقين لخروج القابض عن الأهلية حالة الوجوب (ولا يصح غناه بالزكاة) المعجلة لنحو كثرة أو تولد ولو بها مع غير أه لأن القصد بالدفع إليه اغناؤه أو ما غناه بغير أه وحده فيضروقه الأذرى كالسبكي بما إذا بقيت أو تلفت ولم يؤد نغريه إلى فقره والالم يسترد منه لئلا يعود للحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بأنه دين في ذمته وليس بركة في ذمته وإن انفق ولو استغنى بركة أخرى معجلة وغير معجلة ضرر كما اعتمده الأذرى وصورته أن تلف المعجلة ثم تحصل لزكاة يسد منها بدل المعجلة ثم يفي منها ما يغنيه ما تبقى ويكون حالة قبضهما محتاجا لهما ثم يتغير حاله عند الحول فصار

يكفيه أحد ههما ما يدهو رجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت أحدهما واجبة أولا

أو لا أو ثانياً وهذا مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب بقولهم كركاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرم رسم (فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم حول في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزائها الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حول المعجلة وقوعها الموقع وأما الواقع حولها فينبغي عدم اجزائها الواجبة أيضاً لأنه بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع موقعا فأخرج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرم رسم (بعد قبضتها) أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المعجل زكاة) أي لم يرض مانع وجبت ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين قتلت في بد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن الواجب القيمة ولا يتكفل بها نصاب السائمة ومعنى نهاية قال الرشدي أي الصورة أنه عرض مانع من وقوعه زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال عرش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة الثقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مضمواً وعلى المشتري شراء فاسداً اه وفي الأعياب ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع حل عليه غرامة الثقة الظاهر نعم وفي كلام المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينقضي إلا بظن ملكه من ثم يظهر أنه لو أنفق بعد عمله عود ملكه للدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رأيت بعضهم نظراً في ذكره الزركشي ويتعين خله على ما ذكره أنه قول المتن (أن كان شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه زكاة فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى أي وغيره في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من نفعه ذكر التعجيل وقد يقال قوله أن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل سمى أي فينبغي عنه قوله كما إذا عجل اجرة الخ عبارة النهاية والمعنى عملاً بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل الخ (قوله) أما قبل المانع الخ) انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما نصه يقتضي أن قول المصنف أن عرض مانع قيد لقوله استرد وقول الشارح وأما لو شرط الخ يقتضي أنه قيد لقوله أن كان الخ وقيد بقوله هو قيد فيها والله اعلم اه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد ولا (قوله) وأما لو شرط من غير منع الخ) لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد لأننا نقول علم القابض إنما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز الاسترداد لو جود علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها معجلة سم ولك أن تمنع إيجاب

اختلاف فينبغي أن المجزى ما سبق تمام حولها سواء أخرجه أو لا أو ثانياً فتأمل وهذا مع ما ذكرناه في الحاشية الأخرى المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب بقولهم كركاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرم رسم (قوله) فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم حول في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزائها الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حول المعجلة وقوعها الموقع وأما الواقع حولها فينبغي عدم اجزائها الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع موقعا فأخرج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرم رسم (قوله) بأن عجل شاة من أربعين قتلت في بد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن الواجب القيمة ولا يتكفل بها نصاب السائمة ومعنى نهاية قال الرشدي أي الصورة أنه عرض مانع من وقوعه زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال عرش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة الثقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مضمواً وعلى المشتري شراء فاسداً اه وفي الأعياب ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع حل عليه غرامة الثقة الظاهر نعم وفي كلام المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينقضي إلا بظن ملكه من ثم يظهر أنه لو أنفق بعد عمله عود ملكه للدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رأيت بعضهم نظراً في ذكره الزركشي ويتعين خله على ما ذكره أنه قول المتن (أن كان شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه زكاة فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحلى أي وغيره في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل وقد يقال قوله أن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل (وأما لو شرط من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد لو جود علم القابض والشرط المذكور أن لم يقو به ذلك ما نأفاه

فالمسترجع المعجلة لأن  
الواجبة لا يضر غرض  
المانع بعد قبضتها (وإذا لم  
يقع المعجل زكاة استردان  
كان شرط الاسترداد أن  
كان شرط الاسترداد أن  
عرض مانع) كما إذا عجل  
أجرة دار ثم انهدمت في المدة  
أما قبل المانع فلا يسترد  
مطلقاً كتب مع التعجيل دين  
مؤجل وأما لو شرطه من  
غير مانع فلا يسترد

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (و) الاصح انه لو قال هذه زكاة المعجلة فقط) الى امر يزيد على ذلك (اسرد) لانه غيب الجبة فاذا بطلت رجح كالاجرة فيما ذكر كون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة معجلة اما معه فكانه اناط هذا التبرع بالتعجيل

بوصف كونه زكاة فاذا انتفى الوصف انتفى التبرع وهذا فارق قوله هذه عن مالي الغائب فيان ثانيا يقع صدقة لانه لم يذكر مشعرا باسترداد وعلم القابض بالتعجيل كاف في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله (و) الاصح انه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد الدافع لتبريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا اثر للعلم بالتعجيل بعد القبض على احد احتمالين الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه (تنبيه) هل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بان كان له سببان ففعل عن احدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فيبان انه من لا يلزمه دم فيقال ان شرط او قال دى المعجل او علم القابض بالتعجيل رجح وإلا فلا او يختص هذا بالزكاة ويترك بانها في اصلها مواساة فترق بمخرجها معجلها بتوسيع طرق الرجوع لخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فزنيق عليه بعدم وجوه في تعجيله مطلقا كل محتدل وفرضهم ذلك في

الشرط المذكور لعلم القابض بالتعجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسنى لكن الظاهر الصحة معنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فاقبض فاسد عش واطلق الشارح في الاعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اى عند دفعه ذلك ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد فقط اذا ذكر التعجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع معنى ونهاية قول المتن (استرد) اى سواء اعلم حكم التعجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافذة لم يسترد كاصح به الرافعي نهاية تراسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتعجيل) متعلق بالتبرع (قوله به وصف) متعلق بقوله اناط الخ (قوله لانه لم يذكر مشعرا الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعرا باشتراط البقاء (قوله) وعلم القابض بالتعجيل) اى علما بمقارنا القبض المعجل او حادثا بعده كل وجهه السبكي نهاية ومعنى وباقى في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اى التعجيل (قوله كما افاده) اى كفاية العلم قول المتن (ان) لم يتعرض للتعجيل) اى بان اقتصر على ذكر الزكاة وسكت ولم يذكر شيئا نهاية ومعنى (قوله لم يسترد الدافع) اى وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدقه الاخذ سبكي واعاب اى ويكون تقطوعا نهاية ومعنى (قوله) لتبريطه) اى قوله ان كان في النهاية والمخفى (قوله ان كان الخ) نظر في الاعاب كرمى على باضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقيل تمام الحول اذ يتأمله استقرار الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فيبان انه من لا يلزم دم) اى كان عاد الى الميقات و احرم بالحج منه وان لا ينجح في هذا العام (قوله ان شرط) اى الاسترداد ان عرض مانع (قوله) او يخص هذا) اى التفصيل قول المتن (وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب وتلفه قبل الحول او غير ذلك وهو كذلك ان قال الاذرى فيه وقفه نهاية ومعنى قال الرشيدى وظاهره انه انما يختلف في هذين النقص والتلف عن نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن وفي النهاية والمخفى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التعجيل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض بل على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) اى عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشارة لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الاصح في شرط الاسترداد او اعمالى الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اى فقط واما

لانا نقول علم القابض انما يكتفى في الاسترداد عند عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز الاسترداد لو وجد علم القابض بالتعجيل اذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر انها معجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصحة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافذة لم تسترد كاصح به الرافعي شرح مر (قوله) وعلم القابض بالتعجيل الخ) اى علما بمقارنا القبض المعجل او حادثا بعده كل وجهه السبكي شرح مر (قوله) الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقيل تمام الحول اذ يتأمله استقرار الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) اى ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرى فيه وقفه ولم ارفه نصا شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اه قوله وهو ذكر التعجيل اى مع شرط الاسترداد ولا فهو شامل لاصورتي اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة المعجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد اى فقط على مقابل الاصح خلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشارة لذلك بقوله

الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها) بل لثاني والمدرك بميل الاول فتأمل (و) الاصح (انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر على التعجيل او علم القابض به على ما فيها من خلاف وشرط الاسترداد لا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح اشارة لذلك بقوله

على الأصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين  
فيتجه تقديم بنية الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرغل ذلك ما اذالم تعينا وقتا واحدا وحالا واحدا فلو  
شهدت إحداهما بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط  
ذلك ولم يتكلم به تعارضا لأن التي هيته محصورة فليتامل سم قول المتن (بيمينه) أى ويحلف القابض على  
البت ووارثه على نفي العلم بها ومعنى (قوله) (عدمه) أى المثبت (قوله) (يحلف) أى القابض بلا خلاف لأنه  
لا يعرف إلا من جهته (وقوله) (على نفي علمه) أى على الأصح نهاية ومعنى قال سم والظاهر أن هذان  
الحلف على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتامل اه (قوله) (باقى) الى قوله ثم ختم في المغنى إلا  
قوله ولا يجب هنالكا المتن وقوله وسقوط يدولى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية الا قوله وسقوط يد (قوله)  
او تألف (الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومعنى وبقي مالو وجده مروهنا والاقرب فيه اخذ قيمته  
للحلوله او يصبرالى فكنا كاخذا عافى البيع غش (قوله) (بالمثل فى المثل) أى كالنمر او (القيمة فى  
المنقوم) أى كالغنى نهاية (قوله) (مطلقا) أى مثليا او متقوما عش (قوله) (ملك المعجل) أى أى ملك المستحق  
العين المعجلة زكاة ان لم يبق الوجوب ملكه القرض يعاب فقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق  
يجازى لقوله ملك المعجل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أى لا يوم التلف ولا باقى القيمة نهاية زاد  
الاياب فان مات القابض فى تركته ذلك البذل من المثل او القيمة فيرده واره فان فقدت التركة زكى المالك  
ثانيا ولو استردها الامام او بدلهاصرفها ثانيا بلاذن جديدين كان البذل القيمة اه قول المتن (يوم  
القبض) أى وقته نهاية ومعنى (قوله) (يومئذ) كانه متعلق بمجرور على لايزاد سم أقول وكان الاولى  
اسقاطه لا بهين عنه ضمير عليها (قوله) (حصل فى ملك القابض) (الخ) يشعر بان القابض لو كان غير مستحق  
حال القبض أى او وجد سبب الرجوع قبل التلف او معه لو مقيمة وقت التلف لعدم ملكه كزيادة نظير  
ما يأتى فى الزيادة المنفصله وارش النقص فى هذا الحالة يعجزى اقول فى الايعاب ما يصرح بجميع ذلك الا قوله  
او معه فباتى هو فى الشرح (قوله) (نقص صفة) أى حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومعنى  
(قوله) (وسقوط يد) كأنها كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة سم (قوله) (كولد الخ) ولو  
حدث حل بعد التعجيل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاه او للمشتحق كالجعل المبيع فى  
يد المالك ثم رده ببيع سم وفى الجعزى قال شيخنا ان الحل من المتصلة كانه متده شيخنا مرونوز فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل اراد الشارح بقوله المذكور وإن مثبت الاسترداد منصرف على مقابل الأصح  
فى شرط الاسترداد واما على الأصح فلا ينصرف فيه لأن منه ايضا قوله هذه كاتى المعجلة وعلم القابض بقوله  
وشرط الاسترداد على مقابل الأصح أى فقط واما على الأصح فى شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمرك  
أنه فى غايه الظهور فالعجب كيف خفي عليه وقع فنياما قال (قوله) (صدق القابض) ومرغل الخلاف فى غير علم  
القابض بالتعجيل اما فيه فيصدق القابض بلا خلاف لأنه لا يضر لا من جهته ولا من خلفه على نفي العلم  
بالتعجيل على الأصح فى المجموع لأنه لو اعترض بما قاله الرافى ضمن شرح مر والظاهر أن هذان الحلف  
على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتامل (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فيتجه تقديم بنية  
الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرغل ذلك ما اذالم تعينا وقتا واحدا وحالا واحدا فلو شهدت إحداهما  
بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به  
تعارضا لأن التي هنا محصورة فليتامل (صدق القابض بيمينه) أى ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي  
العلم مر (قوله) (فما لو اختلفا فى علم القابض) يحلف على نفي علمه بالتعجيل) قال فى شرح العباب ولو اختلفا  
فى ذكر التعجيل فمن المارردى أنه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغى ان الاختلاف فى شرط  
الاسترداد كذلك (قوله) (يومئذ) كانه متعلق بمجرور على لايزاد فتامله (قوله) (نقص صفة) أى حدث قبل  
وجود سبب الرجوع (قوله) (وسقوط يد) كأنها كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة (قوله)

وصوفى وإن لم يحز لحصولها  
 في ملكه والرجوع إنما يقع  
 العقد من حينه ومن ثم لو  
 بان غير مستحق كقن رجوع  
 عليه بها وبارش النقص  
 مطلقا لتبين عدم ملكه  
 ولفساد قبضه وإن صار  
 عند الحول مستحقا وكذا  
 يضمنها لو وجد سبب  
 الرجوع قبلها أو معها  
 أما المتصلة كالسمن فتتبع  
 الأصل ثم ختم الباب بمسائل  
 تتعلق به دون خصوص  
 التعجيل غير مترجم لها تفصل  
 وإن كان في أصله اختصارا  
 أو اتكالا على وضوح المراد  
 غلى أن الحقان لها تعلقا  
 وانحازا للتعجيل ألتا أخير  
 صده وذكر العدين في  
 سياق واحد مع تقديم ما هو  
 المقصود منهما غير معيب  
 بل حسن لما فيه من رعاية  
 التضاد الذي هو من أظهر  
 أنواع البديع وأما مسائل  
 التعلق فلها مناسبة بالتعجيل  
 أيضا إشارة إلى أنهم وإن  
 كانوا شركاء له قطع لتعلقهم  
 بالدفع لهم ولو قبل الرجوع  
 ومن غير المال لانهما غير  
 شركة حقيقية فتأمله ويظهر  
 لك حسن صنيعة ويندفع  
 ما عترضه به الاستوى وغيره  
 (وتأخير) المالك لإخراج  
 (الزكاة بعد التمكن) بآمر

فليراجع قلوبى واعتمده الزماوى أيضا اه (قوله وصوفى) أى بلغ أو أن الجزع قائما يظهر كافي  
 شرح العباب سم (قوله وإن لم يحز) كذا جزم به شارح الروض ورايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن  
 الجواهر فتبين الصوف بالجزع وقليلا وليحذر بصري أقول وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى وشرح  
 بافضل ويمكن أن المراد بالجزع في كلام الجواهر ما يشمل ما بالقوة فوافق ما تقدم عن شرح العباب  
 (قوله والرجوع إنما يقع العقد من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب  
 مع شرحه وحديثه أى حين إذا استدبر شرط لا يحتاج إلى نقض المالك بل فقط يدل عليه كجفت بل ينتقض  
 بنفسه كافي المجموع عن الامام به يعلم أن ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير  
 لفظ هو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القايض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم  
 أن حدثت الزيادة المنفصلة والعيب وقد وجد سبب الرجوع أو حدث احدها قبله أى قبل وجود ذلك  
 ولكن بان عدم الاستحقاق فى عدم اهلية المالك أو القايض الزكاة وقت القبض رجحهما من المعجل اه  
 (قوله كفن) أى وغنى وكافز إيعاب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص  
 عينيا وصفة ويحتمل أنه راجع لقوله بها أيضا (قوله لتبين عدم ملكه الخ) أى فيضمن قيمة التالف وقت  
 التالف لا وقت القبض كما سعى البجيرى (قوله وكذا يضمن الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير  
 كالتقصير وهو ظاهر لأن العين في ضمانه حتى يسلمها لملكها لانه قبضها لغرض نفسه رشيدى (قوله  
 لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وإن تأخر الرجوع عن ذلك وحديثه يشكل الضمان لأن الرجوع  
 إنما يقع العقد من حينه كما ذكره إلا أن يقال هو وإن رفعه من حينه فستند إلى السبب فكانه من حين  
 السبب فليراجع سم وتقدم عن الإيعاب النصريح بذلك (قوله قبلها الخ) أى الزيادة أو الارش (قوله  
 كالسمن) أى والتعليم مغنى والكسبر إيعاب (قوله وإن كان) أى أفرادها بفصل مغنى (قوله اختصارا)  
 راجع لقوله غير مترجم لها الخ عش (قوله إشارة الخ) بيان للمناسبة كما قال فلهما مناسبة بالتعجيل وتلك  
 المناسبة هى الإشارة الخ فهو بدل من المناسبة أو خبر مبتدأ وحذف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش  
 من كونه علة لالتزم لهدم محتمه كالأخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للإشارة  
 إلى الخ (قوله الخ) أى إلى المالك (قوله يظهر الخ) جواب الأمر (قوله ويندفع) فى تأويل المصدر  
 عطفًا على قوله حسن الخ يحتمل أنه بالجزم عطفًا على يظهر الخ عطف مسبب على شئب (قوله ما عترضه  
 به الاستوى الخ) عبارة الاستوى أعلن أن هذه المسئلة وجميع ما بعدها لاتعلق له بالتعجيل فكان ينبغي  
 إفراجه بفصل كامل فى التحرير اه فإن كان مبنى اعتراضه أن الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجاوبه بمنع  
 أن الفصل للتعجيل ألتم بترجمه بل هو جميع ما ذكر فيه وإن كان مبنيا أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل  
 فكيف جزمهما فى فصل واحد فخر إيهان المناسبة بينهما كئنا على علم ذك كل منهما يتعلق بأداء الزكاة أو الإجابة  
 وكيفية ثبوت حل المستحقين الواجب الاداوى مناسبة بعد هذا والله أعلم (قوله وتأخير المالك) إلى  
 قوله ألتو تأخير فى النهاية والمغنى لإفوله كالصوم والصلوات الحج (قوله بآمر) أى فى أوائل الفصل الأول

وصوفى أى بلغ أو أن الجزع قائما يظهر كافي شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القايض (قوله وكذا  
 يضمنها) ولو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وإن تأخر الرجوع عن ذلك وحديثه يشكل الضمان لأن  
 الرجوع إنما يقع العقد من حينه كما ذكره إلا أن يقال هو وإن رفعه من حينه فستند إلى السبب فكانه من  
 حين السبب فليراجع (فرع) لو حدث حل بعد التعجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً  
 أو هو للمستحق كما لو حل المبيع فى المشرق ثم دهم ببيع (غير مترجم لها) بفصل وإن كان فى أصله اختصارا  
 (الخ) أقول لا يخفى بآنى تأمل أنه لا إشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل وإن كان فى أصله اختصارا  
 فيجوز أن يكون جميع ما فيه مقصودا بعد مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمله يظهر لك حسن  
 صنيعة ويندفع ما عترضه به الاستوى وغيره) عبارة الاستوى أعلن أن هذه المسئلة وجميع ما بعدها لاتعلق



(بوجوب الضمان) أي  
 اخراج قدر الزكاة لمستحقه  
 (وان تلف المال) لتقصيره  
 بحبس الحق عن مستحقه  
 واختلفوا هل التمكن  
 شرط للوجوب كالصرم  
 والصلاة والحج والاصح  
 انه شرط للضمان لا للوجوب  
 إذ لو تأخر الامكان مدة  
 فابتداء الحلول الثاني من  
 تمام الاول لا من الامكان  
 أي بالنسبة لما لم يملكه  
 المستحقون أخذنا من قولهم  
 في مسألة الدار السابقة إذا  
 أوجرت أربع سنين بمائة  
 وقد أدى من غيرها فاول  
 الحلول الثاني في ربع المائة  
 بكمالهم حين أداء الزكاة  
 لا من أول السنة لأنه باق  
 على ملكهم الى حين الاداء  
 ثم رأيت الاستوى قال  
 هنا إذا قلنا الفقراء شركاء  
 المالك فقياسه أن يكون  
 أول الثاني من الدفع إذا  
 كان نصا باق فقط وهو صريح  
 فيما ذكرته ولو حدث نتائج  
 بعد الحلول وقبل الامكان  
 ضم للأصل في الثاني دون  
 الاول ويفرق بين ما هنا  
 ونحو الصلاة هنا حكمين  
 متأيزين الضمان والوجوب  
 وكل يرتب عليه أحكام  
 تخصه وأما ثم فليش الا  
 الوجوب والقول به مع  
 عدم التمكن معتذر

قول المتن (بوجوب الضمان الخ) أي وإن لم يأنم كان آخر طلب الاحوج كما مر مغنى ونهاية (قوله لتقصيره  
 الخ) عبارة النهاية لحصول الامكان وإنما آخر لغرض نفسه في تقديره بوجوبه بشرط سلامة العاقبة اهـ (قوله  
 والصلاة) ناقش فيهم (قوله اخذنا الخ) راجع للتفسير (قوله إذا أوجرت الخ) بدل من قولهم الخ (قوله  
 وقد أدى الخ) أي بعد تمام الحلول (قوله أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون) أي وأما بالنسبة لما لم يملكوه  
 وهو قدر الزكاة فمن حين الاداء (قوله فاول الحلول الثاني في ربع المائة بكمالهم الخ) كذا في شرح الروض  
 واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي يملكه المستحقون لا فيما عداه من بقية ربع المائة لأنه  
 لم يخرج عن ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل  
 لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة نصا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من  
 حصة السنة ما ذكرناه مضموم الى بقية الحصص لان جميعها يملك له وهذا الذي ذكرناه هو المناسب  
 للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاة فقط ولقول  
 الشارح في الماخوذ من مسألة الدار أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فتأمل وقد تقول عبارتهم بان المراد  
 ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله اعلم سم عبارة السيد عمر  
 البصري قوله في ربع المائة بكمالهم كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو محل تأمل فان المملوك لهم ربع عشر  
 ربع المائة فليحرر اهـ (قوله ولو حدث الخ) عطفت على قوله وتأخر الامكان الخ (قوله بان هنا حكمين  
 الخ) فديق الوفي نحو الصلاة الحكيان الوجوب والاداء الفعل الذي هو نظير الضمان هنا لان المراد  
 به الاخراج كما تقدم فتأمل سم وقد يجاب بانها غير متميزين إذ لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون  
 وجوب فعله ولو قضا (قوله وأما ثم) أي في نحو الصلاة (قوله والقول به) أي الوجوب في نحو الصلاة

له بالتعجيل فكان ينبغي افراده بفصل كما فعل في المحرر اهـ فان كان مبنيا اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا  
 ليس منه جوا به منع ان الفصل للتعجيل إذ لم يترجمه به بل هو لجميع ما ذكره فيه وإن كان متبادرا انه لا مناسبة  
 بين هذا والتعجيل فكيف جمعهم في فصل واحد جوا به ان المناسبة بينهما كثر على علم اكل منهما يتعلق  
 باداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء وأي المناسبة بعدهم والله اعلم (قوله  
 والصلاة والحج) صريح في اعتبار التمكن في وجوبهما فانظر هل في ذلك مخالفة لقوله الآتي في الحج مانصه  
 وبقي شرط خامس وهو ان يبقى بعد وجوده لا استطاعة ما يمكنه السير فيه لاداء الشك علي العادة بحيث  
 لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو في يوم واحد وليلة واحدة فان اتنى ذلك لم يجب الحج أصلا  
 فضلا عن قضائه خلافا لابن الصلاح لان هذا عاجز فكيف يكون مستطيعا وإنما وجبت الصلاة بأول الوقت  
 قبل معنى زمن يسعها الامكان تتميمها بعده ولا كذلك هنا اهـ فان هذا الكلام يقتضى اعتبار التمكن في  
 وجوب الحج دون الصلاة فليتأمل وليراجع (قوله فاول الحلول الثاني في ربع المائة بكمالهم الخ) من حين اداء  
 الزكاة) كذا في شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي يملكه المستحقون لا فيما  
 عداه من بقية ربع المائة لأنه لم يخرج عن ملك المائة ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء  
 حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة نصا فقط  
 لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكرناه مضموم الى بقية الحصص لان جميعها يملك  
 وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع  
 الربيع بل قدر زكاته فقط واقول الشارح في الماخوذ من مسألة الدار أي بالنسبة لما لم يملكه المستحقون  
 فتأمل وقد تقول عبارتهم بان المراد ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه  
 فليتأمل والله اعلم (قوله ويفرق بين ما هنا ونحو الصلاة) بان هنا حكمين الخ قد يقال في نحو الصلاة  
 الحكيان المذكر بان الوجوب والاداء أي الفعل الذي هو نظير الضمان هنا لان المراد به  
 الاخراج كما تقدم فتأمل

فنعين انه شرط الوجوب قبل قوله وان (٣٧٤) قوله وإن كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم وان ما قبلها اولى به

وليس كذلك إذا التفت هو محل الضمان وما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم لو تلف المال اه ويرد بما قررتنه ان معناه وتأخير اخر اجها بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التلف وما بعده مشترك كان في وجوب الاخراج وهو قبله اولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فاذ لم يسقط مع التلف فالو مع البقاء (ولو تلف) المال قبل التمكن) بلا تفریط سواء اكان تلفه بعد الحول ام قبله ولهذا اطلق هنا قيد في الالاف يبعد الحول (فلا) يلزمه الاخراج لعدم قصره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) اى النصاب بعد الحول و كانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تفریط (فلا ظاهر انه) يغرم قسط ما بقى) فاذا تلف واحد من خمسة ابرع وجب اربعة اخماس شاة ما لو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه يجب شاة ايضا بناء على انه شرط للضمان وان ا لو قص عفو على ان المتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان اتلفه) اى المالك ولو نحو صبي ومجنون كما هو ظاهر او قصر في دفع متلف عنه كان

(وقوله فعين انه) الخ) أى التمكن كرى (قوله قبل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قبل) قوله وان غير جيد) الخ) قال في المغني وفي جعله التلف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان وما قبل التلف فيقال وجب الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والاندعام فكذلك بحسب الظاهر مستند الى احد كالمالك وقد لا يكون كان يكون باقيا مع ما هو به والتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثاني فيبقى الاول ولا شك انه اولى بالضمان من الثاني فيقبل قول المعترض فان ذلك هو محل الضمان فتام له فانه دقيق وبالتأمل حقيق بصرى ويرد عليه أن قاعدة الغاية تقدير تقيض المذكور وتقيضه هنا عدم التلف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) اى المقدر وهو عدم التلف (قوله وما بعدها) اى المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) اى الضمان (قوله) (واما قبله) الانسب واما ما قبله (قوله) ويرد بما قررتنه) الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال ضم عبارة الرشيدى فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نقض التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فلا صوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال اه ولا يخفى ان كلامنا في الاجابة انما يلاقى في الاعتراض ويدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجوده والخس كما هنا (قوله وهذا صحيح) الخ) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجوب الاخراج خالي عن التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (وهو) اى المتوخر ذكره بعد التمكن (قبله) اى التلف قول المتن (وتلف قبل التمكن) خرج به الوات المال قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتكرره (ش) بلا تفریط) الى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله ولو نحو صبي الى او قصر وقوله ولو اتلفه اجنبى الى المتن وكذا في المغني الا قوله لم قبله الى المتن وقوله و كانه الى وقبل التمكن وقوله ا ما لو اتلف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغني وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حوالان الحول وايشا كلام المتن وسياقه كما لصريح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتناقض في التلف قبل الحول (قوله ام قبله) لكنه لا يتقيد بقوله بلا تفریط فلا فرق (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كما في النهاية والمغني (قوله لعدم قصره) فان قصر كأن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهاية ومعنى قال الرشيدى يعنى في صورة ما اذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن) الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (انه) يغرم الخ) لو عبر بالزوم بدل الغرم كان اولى وعبارة الحرز بقى قسط ما بقى معنى قول المتن (قسط ما بقى) أى بعد اسقاط الوقص نهاية ومعنى (قوله فاذا تلف) اى قبل التمكن نهاية (قوله) واحد من خمسة ابرعة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة ابرعة نهاية ومعنى (قوله زائد عليه) اى على النصاب (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) اى التمكن (قوله قد يصدق الخ) اى بارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هى قوله ولو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربى (قوله لزمه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغني والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالمقتل الرقيق الجاني أو المراهون اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل) وفي شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيره بالقيمة في الاجنبى

(وقوله فعين انه شرط للوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والحج اه (قوله) ويرد بما قررتنه الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجود الاخراج خالي عن التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله) اى لكنه قبله لا يتأتى التقييد به بلا تفریط فلا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل)

وضعه في غير حرزه (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتعديبه ولو اتلفه اجنبى بعضه لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثل الى

للمستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين وبأن ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمة بالائه المال قبل التمكن وبهذه كذا كتابته بعد التمكن  
لا قبله كما في المجموع (وهي تعلق بالمال) الذي يجب في عينه (تعلق شرقة) بقدره بالالتا يجب (٣٦٥) بصفة المال جودة ورداءة. وتؤخذ

من عينه فقرا عند الامتناع  
كما يقسم المال المشترك قهرا  
عند الامتناع من القسمة  
ولما جاز الاخراج من  
غيره على خلاف قاعدة  
المشركات رقبا بالمالك  
وتوسعة عليه لكونها  
وجبت موساة فعلي هذا  
إن كان الواجب من غير  
الجنس كشاة في خمس ابل  
ملك المستحقون منها بقدر  
قيمة الشاة وإن كان من  
الجنس كشاة من أربعين  
فهل الواجب شائع أى ربع  
عشر كل أم شاة منها بمهمة  
وجهان الاصح الاول  
وعلى الثاني تفرع وإنشكال  
ليس هذا محل بسطه  
واتصار بعضهم له وأنه  
مقتضى كلامهما مردود  
وان أطال وتجبح بأنهم  
ير من جلا غبار المسئلة  
وانها انجلت باعتاده له  
كيف وهو أغنى الثاني لا  
يتعلل إلا في شياه مثلا  
استوت في قيمها كلها وهذا  
نادر جدا فليت شعري  
مالذي يقوله معتمده في  
غير ذلك الذي هو الاعم  
الغالب فان قال بعينها  
مراعيا القيمة قلنا يلزم عدم  
انبهاها لان المساواة لذلك  
قد تكون واحدة منها فقط

إلى البدل فيه وفي المالك ليفيد أنه في المثل في المثل والقيمة في المقوم وأنه في المالك إخراج ما كان  
يخرجه قبل التلف انتهى باختصار كبير سم. وقضية ما مر انفا عن شرح الرض وغيره أنه في الاجنبي القيمة  
مطلقا فاقا لظاهر الرضة وغيرها (قوله للمستحقين الخ) ظاهره انه يعلم البدل للمستحقين فيسقط عن  
المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع سم. اقول تقدم في بحث زكاة الدين ان المستحقين يملكون  
من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض اه. وقضيته ان  
ولاية القبض هذا للمالك ايضا (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أى من تلزمه زكاة  
الفطر عن نفسه وغيره (قوله بانالافه) أى بعد دخول وقت الوجوب سم. (قوله الذي يجب في عينه)  
شيا عترة في التنبيه (قوله) تؤخذ من عينه) أى يأخذها الامام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله) كما  
يقسم المال الخ) ببناء المفعول أى يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أى امتناع بعض الشركاء نهاية  
ومعنى (قوله) وانما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر النيات (قوله رقبا بالمالك الخ) أى ومن ثم لم يشارك  
المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلي هذا) أى أن تعلقها بتعلق شرقة (قوله)  
بقدر قيمة الشاة) أى قيمة شاة تجزئ في الزكاة ولو اقل أفرادها الصدق الاسم كما في زكاة الحيوان قال سم.  
قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخس أو جميع الخس أو يزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه. (قوله)  
وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غير ما قطعنا نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول)  
اعتمده مر ايضا سم. (قوله وعلى الثاني) وهو الايهام (قوله) وأنه مقتضى الخ) أى وزعم انه الخ  
(قوله وتجبح) أى افتر كرى (قوله من جلا) أى ازال (قوله باعتاده له) أى للوجه الثاني (قوله)  
لا يتعلل إلا في شياه الخ) قد يمنع وسنده جواز إخراج شاة شاهاهم رابت الفاضل المحشى بيه عليه ثم قال  
وبهذا يعلم ما في قوله الاتى لأن هذا لا يأتى إلا بالخ) انتهى بصري (قوله معتمده) أى الثاني (قوله في  
غير ذلك) أى المتفاوتة قيمتها (قوله الذى الخ) صفة للغير بإرادة الجنس من الموصل (قوله بعينها)  
أى المالك (قوله) قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم. وفيه تأمل (قوله) بل قد  
لا تؤخذ منها) أى لا تخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها (قوله قائله) أى الثاني (قوله) لا يمنع  
الخ) خبر وزعم الخ (قوله) وأن ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله ان البائع الخ (قوله) تتعين الخ)  
صفة بمهمة (قوله بتعيينه) أى المالك كرى (قوله او بالساعى) أى بتعيينه (قوله اقرب) هو  
خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم. (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله)  
ممنوع) خبر وزعم أن ثبوت الخ (قوله عليه) أى الايهام (قوله ذلك الفساد) أى بطلان البيع في  
الكل وقال الكرى وهو قوله كيف وهو الخ اه. (قوله فكيف) أى لا يمنع (قوله) وقد علمت) أى بما

بل قد لا تؤخذ بها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم قائله بطلان البيع في الكل لانهم الباطل من كل وجه واستعمل أصري بهم بصحته فماعد قدره او زعم  
ان البائع قادر على تمييز ما فانه مفوض اليه لا يمنع الجمل بامبيع عند البيع الذى هو منشأ البطلان في الكل وان ثبوت الشركة بمهمة تتعين  
بتعيينه أو بالساعى اقرب إلى عدم الضرر بالشئ وسوء المشاركة ممنوع لولم يترتب عليه ذلك التصاد فكيف وقد علمت رتبته عليه

نعم ان قلنا ان له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا ان هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل فيعود الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها (٣٦٦) قطعا ورفقا به ولأن الشركة غير حقيقية لكنها مع ذلك المذهب فيها جانب التوثيق قال الاسنوي

مرآة نافع الجمع (قوله نعم ان قلنا الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان في ذلك القدر وان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطال فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله إلا ان هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل) قد علم منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادر جدا فليت شعري الخ (قوله وعلى الاول الخ) وكذا الثاني كما مر عن النهاية والمعنى (قوله مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف وصفته بمعمول عامل الموصوف (قوله منها الخ) من الأشياء الأربعين (قوله قال الاسنوي) إلى قوله ومرفى المعنى (قوله وهما) أى الوجهان سم (قوله اما نحو النقود الخ) أى كالأزكاة والمعدن والتبائر (قوله انه لا فرق) أى والخلاف جار في الكل (قوله ايضا) أى كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المذهب ما ذكر فيه فاقطر على هذا قوله السابق انما لكنها مع ذلك المذهب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى إلى الجواب عنه بماضيه قوله وهذا هو الخ أى المذهب يعنى من قال تعلق شركة مراده المذهب به ذلك وكذا الباقي ولا يتأني ذلك ما مر اننا ان المذهب فيها جانب التوثيق لانه مغلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بأن المراد بما سبق المذهب فيها بعد جانب التوثيق (قوله على بعضها) أى الاول (قوله نصيته) أى ذلك البعض (قوله وسيأتي في الحواشي الخ) أى مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أى الشركة (قوله وللوارث الاخراج الخ) أى ولو كانت حقيقة لا وجوبها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) إلى قوله وفى قول تعلق في النهاية وإلى قول المتن فلو باع في المعنى (قوله وعلى الرهن الخ) عطف على قوله على الاول قاله الكردى والاصوب أنه استئناف يأتى أو عطف على قول المتن وفى قول تعلق رهن (ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام) هذا انما يتأتى في الماشية فقطة قال قول المتن (قد رها) أى وهو جزء من كل شاة فى مسألة الشياه مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الاصح الاول وصرح به في شرح الباب فقوله ويرد المشتري الخ أى بان يرد شاة فى مسألة الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر فان المراد انه يرد قدره او مائتا مائة بدلا لا شاة فى الجميع إذا تقرر ذلك فان كان المراد انه بعد رد المشتري قدره مائة بدلا يصح البيع في جميع ما في يده فيلزم بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلبا بزم المشتري واحدة إلى الصفة في جميع كل واحدة عما عدا هذه الواحدة وقد ياتى ذلك ويوجه بأنه لما كانت شركة المستحق صفة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان البيع في جزء من كل وجاز ان يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة إلى البائع وبان غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركة مع المشتري بمنزلة شركة مع البائع لانه رده في المالك فآزاد واحدة إلى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالواحد الخ البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرد على البائع) وقضية ما يأتى عن السبكي ان يرد هاتوا ويستأن البائع في إخراجها او يعلم الامام او الساعى لايخاها

وهما مخصوصان بالماشية اما نحو النقود والحبوب فواجبا شائع اتفاقا على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرقعة عن الجمهور انه لا فرق ومرو أنها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضا (وقول تعلق رهن) أى المذهب ذلك وهذا هو مرادهم على قول فلا شك تقرر يهيم على بعضها ما قد يخالف نصيته كقولهم على الاول يجوز ضمانها بالاذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة وسيأتي في المحرر التجوز إلى حالة المالك للساعى بها وعكسه بما فيه وجوزوا الاخراج من انواع الحب والتمر كما مر للشعقة ولو كانت حقيقة لا وجوبها من كل نوع وللوارث الاخراج من غير التركة المتعلق بينهما زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنتصاب مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشترى به واجبه كما يباع المرهون في الدين (وقوله بالذمة) ولا تعلق لها بالعين كالقطعة وفى قول تعلق بالدين تعلق الارش بركة الجاني لانه

تسقط بهلاك النصاب أى قبل التمكن كما يسقط الارش بموت العبد (فلو باع) أى الجميع الذى تعلق به (قبل إخراجها) منه فالأغلب (ناء على الاصح ان تعلقها اتفاق شركة (بطلان في قدرها) لأن بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرد المشتري على البائع لأن له

ولاية إخراجها ولأنه لا إخراج من غيره ومبحث أنه برده بقوله تساطع الساعي على ما بقي به المشتري ويؤيده ما مر أن الشركة غير حقيقة أمثل  
قبض البايع لقدر ما نزل اختياره الإخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعي معارضته فيه وبذلك البحث يتبادر أنه لا مطالبة  
على المشتري بعد إفرازه قدرها وإن ما محته السبكي عليه إذا باع قبل الإفراز وفيه نظر لما تقر بأن الذي قطع تساطع الساعي أتماهو قبض من له  
ولاية الإخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره مجرد إفراز المشتري ليس كذلك فالوجه أنه لا يتقطع (٣٦٧) به تساطع الساعي وذلك اعني

منه فان تعذر المالك والامام الساعي فيبني إيصاله للمستحقين (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله ما مر)  
أي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله منه) أي من المال الزكوي (قوله قدرها) أي كشاة في مسئلة  
الاربعين (قوله وان الخ) عطف على قوله أنه لا مطالبة الخ (قوله ما محته السبكي) أي التي انفاز (قوله إذا  
باع) الأولى إذا أعطى الأجرة (قوله وفيه نظر) أي ليقابل (قوله من له الإخراج الخ) أي المالك البايع  
(قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكر) أي اختيار البايع الإخراج منه الخ (قوله به) أي مجرد  
الإفراز (قوله مطالبة) أي المؤجر (قوله على كل قول) أي من أقوال التعاق (قوله ويرجع) أي المؤجر  
(قوله والساعي الخ) قد يشكل لا تنفادية المسالك ونائبه فيها إلا أن يزل هذا منزلة الامتناع فيسكن فينة  
الساعي أو الامام عند الأخذ سم (قوله فان تعذر) أي وصول من ذكر من الزارع والامام والساعي  
(قوله من ذكره) أي ذلك الطريق وكذا ضمير إشاعته (قوله يؤخذ) أي من المؤجر (قوله قيد للمطالبة  
أي المفهومة من قوله ويرجع كردي ويجوز إرادة المذكور (قوله والوجه حذفها الخ) يتامل مع فرض  
السبكي كلامه في التعذر أي تعذر المسالك والساعي يصري ويحجب بأن المتبادر من كلام السبكي التعذر  
في الحال فلا ينافي التيسر في المستقبل (قوله أو الساعي) أي والامام (قوله بشرطه السابق) أي قبيل  
الفصل كردي وهو أن لا يفرض أمر الزكاة لغير القاضى (قوله الأول) خبر والذي الخ) ويريد بالاول  
أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله أن الذي يبطل الخ) وفاقا لنهاية والمنقو (قوله منه) أي الميت (قوله  
أن للمشتري الخ) جواب لو مات الخ والجملة خبر أن البايع الخ (قوله عامر) لأنه لو كان الذي يبطل فيه البيع  
هو قدر ما من المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولأنه ولاية الإخراج من غيره (قوله ولما يخرج) أي زكاته  
(قوله منه) أي بما تحقق الخ وكذا ضمير أكله وشرائه الخ (قوله وفيه نظر) أي يظهر وجهه من قوله لا في  
أو عشر جميع الزرع إذا

شائع لا يهيم وأنه في أربعين شاة ربع عشر كل واحدة ولهذا قال في شرح العباب في جملة كلامه من ثم قال  
العمولى وعلى الأول أي في كيفية الشركة من أن الواجب شائع متعاق بكل واحدة يبطل البيع في كل  
جزء من كل شاة اه وقوله فبرده المشتري على البايع أي بان برده شاة في مسئلة الاربعين بدليل سياق كلامه  
فانه ظاهر في أن المراد أنه برده ما عينه متميزا لا شائعا في الجميع الا ترى إلى قوله فنزل قبض البايع الخ إذ  
اختيار الإخراج لا يمتنع به إذا كان متميزا في شائع من كل واحدة وقوله بعد إفرازه قدرها إذا تقر  
ذلك فان كان المراد أنه بعدد المشتري قدرها متميزا يصح البيع في جميع ما بقي بيده فيه إشكال لا يلزم أن  
يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم إذا دارد المشتري واحدة فقلب البيع صحيحا في جميع كل واحدة مع ما عده  
الواحدة وقد يجب بالترام ذلك ويوجه بانه ما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقة ضعف الحكم  
ببطلان البيع في كل جزء وجاز أن يرتفع هذا الحكم برده المشتري واحدة إلى البايع أو بان غاية البطلان بقاء  
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البايع لانه فرع على الملك فإذا  
جزء واحدة إلى البايع انقطع لعناق المستحق من كل جزء كالو أخرج البايع شاة فانه يقطع لعناق المستحق من  
كل جزء مع ما عدها مع أن لعلقه بذلك كان ثابتا من قبل لكن قياس أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا  
أن الذي برده المشتري جزء من كل شاة مثلا (أو الساعي) قد يحل لا تنفادية المالك ونائبه فيها ولاية الساعي

المتن وغيره أن الذي يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوي أم بعضه وإذا تقر في بيع بعض النصاب أن الذي يبطل  
فيه أتماهو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الأول ثم قدرها الذي انفت على المشتري يرجع على البايع بمحضته من  
التمن أن قبضه كان المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة بما قبضه ويظهر أن البايع والزارع لو ماتا وقتلنا لاجنبي أداء الزكاة عنه أن  
للمشتري المؤجر حينئذ إخراج قدرها من ماله وحيد يتطال الورثة بقدرها من المبيع أو الأجرة لانه على ملك مورثهم والزكاة قد سعت  
عنه واخذ بعضهم ما مر أن ما تحقق وجوب زكاته ولم يخرج وقد بقي يد المالك قدرها من ماله وشرائه سواء أبقاه بدينها أم لا اه وفيه نظر

قبل التنبيه وإن أقيده فعلى الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لأن حق المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقوقهم نهاية ومعنى (قوله ليتخير) إلى قوله به يعلم في النهاية والمغنى (قوله فيتخير المشتري الخ) أي وإن أخرجهما من محل آخر لانه وإن فعل ذلك فالعقد لا ينتقل بصحافة قدرها معني زاد النهاية فإن أجاز المشتري في الباقي لومه قطعه من الثمن اهـ (قوله بناء على قول تفريق الصفة) راجع إلى المتن عبارة النهاية بناء على تفريق الصفة اهـ وعبارة المغنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قول تفريق الصفة ويأتين على تعلق الشركة وتعلق الزكاة بالارث بقدر الزكاة اهـ ويعلم بذلك أن حق المقام اما أفراد القول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم هنا حكم تفريق الصفة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولبعد البيع كابدل عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سم ما يوافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما يصرح به قوله الاتي ثم الوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من المجلس أو غيره عـش (قوله إن هذا الخ) أي قول المصنف فلوبايعه الخ (قوله أو مبهم) عطف على مشاع (قوله كاسر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة في بيع الأربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الفرق بين هذا لزوم التشبيص (قوله اما لرواع) إلى قوله وكذا لو وب في النهاية والمغنى (قوله اما لو باع البعض الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى باقائه الزكاة وفارق إلى هذا الشاة الاتي بان الاستثناء للفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها من (فرع) لو تلفت الشاة في قوله لا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد في الثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي في بطلان في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الاتي البطلان في قدرها أي من المبيع لا مطلقا كما صرح في شرح الروض بذلك سم عبارة المغنى وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعثك هذا الاقدر الزكاة صح البيع كاجز به الشيخان في بابه لكن يشترط ذكره او عشر ام نصفه واما الماشية

لا تسكن عند الاخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) إن أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لأن الشرط في تفريق الصفة إمكان العلم بالباطل ولبعد البيع لاجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم باطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعي (قوله ولا فضية كلام الرافعي البطلان) راجع (قوله اما لو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى باقائه الزكاة وفارق إلى هذه الشاة الاتي بان الاستثناء للفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الاتي در (فرع) لو تلفت الشاة في قوله لا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد في الثاني على أقس الوجهين عند ابن الصباغ وأقره الشيخان وغيرهما ونسب للبحر أيضا نعم لو استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحائط الاقدر الزكاة صح كاجز ما به في البيع لكن بشرط ذكره او عشر ام نصفه كاقول عن الماوردي والروائي وقيد به من بحثا عن جهله اما الماشية فقل ابن الرفعة وغيره عنهما إنه إن عين كقوله لا هذه الشاة صح في كل المبيع والإطلاق لا يظروا لجمع بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها اهـ مر واول جواب اشكاله انه هنا بقوله لا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معينا فكان بمنزلة إقراره بنية الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وإن قلنا أن الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الإطلاق كما لو عزل قدر الزكاة بذمتها ثم باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله لا هذه الشاة ولا فحل وقفة وقضية الإطلاق الصحة أيضا بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) ليتخير المشتري إن جهل بناء على قول تفريق الصفة ومن ثم اشتراط العلم بقدر الواجب ولا فضية كلام الرافعي البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة ابرة فيها شاة لساير أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته حتى يخص البطلان بمساغده لأن التقويم تخمين وظاهر المتن أن هذا يتفرع على الوجهين السابقين الاشاعة والابهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع صح في غير قدر الزكاة كالمو باع عبده نصفه او مبهم بطل في الكل كاسر لأن المملوك غير معين ونازعه

الغزى ويحث البطلان في الكل حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشقيص الشاة على الفقير وهو ممنوع ويجاب بان هذا الاروم متعذر لانه قضية القول يتعلق العين الذي فيه غاية الفرق بالمستحقين فلم يبال لاجل ذلك وهذا وقد اغتفروا التجزى والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذا هنا اما لو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل

وإن أبقاه فعلي الشركة  
 في صحة البيع وجهان  
 أقسمها وأصحها خلافا  
 لمن نازع فيه البطلان أى في  
 قدرها لأن حقهم شائع  
 فأى قدر باعه كان حقه  
 وحقهم نعم إن قال بعنك  
 هذا إلا قدرها صح فيها  
 عداها أى قطعاً لأوجه  
 اشتراط معرفة المتبايعين  
 لقدرها من نحو عشر أو  
 نصفه أو ربعه (تنبيه)  
 لا يتم على تعلق الشركة  
 تعدى التعلق لنحو ابن  
 وتناج حدث بعد الوجوب  
 وقبل الإخراج لمساكنها  
 غير حقيقية ومن ثم أقتضى  
 كلام التتمة الاتفاق على  
 ذلك واعتمدوه بل كاد  
 بعضهم ينقل فيه الإجماع  
 هذا كله في زكاة الأعيان  
 إلا التمر بعد الخرص  
 والتضمين لما مر من صحة  
 تصرف المالك فيه حينئذ  
 ما زكاة التجارة فيصح  
 بيع الكل ولو بعدد  
 الوجوب لكن بغير عناية  
 لأن متعلق هذه الزكاة  
 القيمة وهي لا تقوت  
 بالبيع وكذا لو وهب أو  
 أعتق قنفاً وهو غير موسر

فان عين كقوله لإזהه الشاة صح في كل المبيع والإفلا في الأظهر هذا كله في بيع الجميع كما أشار إليه بقوله  
 فلربا عالج فاما إذا باع بعضه فان لم يقدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وإن أبقى قدرها بنية الصرف فيها  
 أو ببلانية بطل في قدرها على أقيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة  
 اجيب بان الاستثناء اللفظي أقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله في قوله على أقيس الوجهين إلا أنه  
 زاد عقب والإفلا في الأظهر مانصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وإن ثبت ذلك القدر لان  
 استثناء الشاة التي قدر الزكاة دل على أنه عانها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال عر ش قوله  
 مر والإفلا في الأظهر أى فيبطل في الجميع لأن قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهم وإهماء يؤدى الى  
 الجمل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ أى كالو عزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي  
 قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح أن نوى الزكاة عند قوله لإזהه الشاة وإلا  
 ففعل وقفة وقضية لا إطلاق للصحة بإصدار كاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهذا الأرديب  
 فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع  
 وبخلاف استثناء قدرها ببلانين كالقدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه  
 وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل اه (قوله وإن أبقاه) أى قدر الزكاة بنية صرفه في  
 الزكاة أو ببلانية معنى ونهاية (قوله في قدرها) أى من البيع (قوله فيما عداها) أى ما عدا قدر الزكاة (قوله  
 أى قطعاً) أى وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم لأوجه الخ) أى في صورة  
 الاستثناء كرى (قوله أو ربعه) أى ربع العشر في التقيود (قوله لنحو ابن الخ) أى كأصوف (قوله حدث  
 بعد الوجوب) مفهومة التعدى لما حدث من نحو اللابن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فقامله سم أى  
 فالتقييد بذلك لأنه هو محل التوهم (قوله لما مر) أى قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) أى  
 عدم التعدى (قوله هذا كله) أى ما ذكر من حكم البيع سم أى قبل إخراج الزكاة (قوله إلا أنظر بعد  
 الخرص الخ) أى فإنه يصح بيع جميعه قطعاً معنى ونهاية (قوله لأن الخ) علم لما قبل لكن الخ (قوله وكذا  
 لو وهب الخ) عبارة العباب وأما هيته أى أموال التجارة وعقارية وبيعها وبها إلى وإن أفر ز قدرها  
 الماشية بعد الوجوب ويظهر الحق جملته عوض نحو يضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلنحذر  
 عبارة الشارح ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب أى غيره وسرعه عقب فان باعه بعناية إلى وإن أفر ز قدرها  
 سم عبارة النهاية والمغنى وشرح لروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو أعتق عبد التجارة أو وهبه  
 فكجميع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها مبطلة من متاع زكاة التجارة كان البيع يبطل متاع زكاة  
 العين وكذا وجعله صداقاً أو صلحاً عن دم ونحوهما لأن مقابله ليس ما لا فان باعه بحايطة فقدرها كالو وهب  
 فيبطل فيما بقيته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تقريباً للصفة اه (قوله لو وهب أو أعتق  
 قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عنهما عناية الأمر أنه إن باع من غير استثناء وذلك لا يفيد وكاستثناء الشاة  
 استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهذا الأرديب فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كما هو ظاهر بخلاف  
 تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها ببلانين كالقدر الزكاة  
 فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينهما من عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل (قوله  
 فكجميع الكل) أى فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لاف قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الآتى  
 البطلان في قدرها أى من المبيع مطلقاً كما هو ظاهر وهذا الما قال في شرح الروض فاذا باع الصاب أو بعضه  
 أو رهنه صح لاف قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع أو المهر ون وإن كان الباقي قدرها في صورة البعض  
 إلى أن قال والقدر الباقي بالبيع وورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله  
 لنحو ابن وتناج حدث بعد الوجوب) مفهومة التعدى لما حدث من نحو اللابن قبل الوجوب والوجه أنه  
 لا فرق فقامله (قوله هذا كله) أى ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو أعتق قنفاً الخ) عبارة

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان افرز قدرها وأبقى الجلال الباقى وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أى بما لا يتغابن به كاهو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحيف عليه بل لا تأخر الى

الى أن تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه ان نية أحدهما تغنى عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا يوجب فيه أحد إلا باذن لأن محله في غير الخليطين لا إذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مزدود بأنه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لان الحاطة تجعل مالهما كالواحد وقضية قولهم لا إذن الشرع فيه انه يرجع على شريكه ومر في الحاطة وزكاة النبات ماله تعلق بذلك

### (كتاب الصيام)

هو لغة الامساك وشرعا الامساك الا في بشروطه الانية واركانه الثبة والامساك عما يأتي زاد جمع والصائم وهو مبن على عد المصلى والمتوضى مثلا ركنا ويحتمل عدم البناء والفرق كما مر وفرض رمضان في شعبان ثانيا سنى الهجرة وينقص ويكمل ونواهما واحد كما لا يخفى ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما

(الخ) أى فيبطلان في قدر الزكاة ومثلها كل مزيل للذلك ولكن ينبغي سرية العتق للباقي عند اليسار كالحول اعتق جزاء من مشترك فانه يسرى الى حصه شريكه ع (قوله) فان باعه بمحابة (الخ) أى كان باع ما يساوى اربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابي به وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا افروه شيخنا اه بجري (قوله) من المحابة) أى من القدر المحابي به وهو بيان للوصول (قوله) لا يكلف (الخ) أى فيما إذا لم يكن عنده نقد لإعقاب (قوله) بدون قيمتها) أى التي اشترى بها وان كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلا فيها وإلا فالظاهر الذي يفيد التعيير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالحيف العكس فراجع (قوله) ولا ينافيه) أى الاغناء المذكور (قوله) لان محله (الخ) علة لعدم المناقاة و (قوله) لا إذن الشرع (الخ) علة للغة (قوله) والقول بتخصيصه (الخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب انه يرجع على شريكه مع عطف لان الخلطة (الخ) على لا إذن الشرع فيه ومر في الخلطة عن النهاية وسم اعتادها ذلك فيما إذا لم ياذن الشريك الآخر في الاخراج من المشترك (قوله) أنه يرجع على شريكه) أى وان لم ياذن له في الاخراج خلافا للنهية وسم والله اعلم

### (كتاب الصيام)

(قوله) هو لغة) الى قوله وينقص في النهاية والمعنى الا قوله زاد جمع وقوله هو الى وفرض (قوله) هو لغة الامساك) ومنه قوله تعالى حكايه عن مريم (إني نذرت للرحمن صوماى إمساكا وسكوتاً عن الكلام نهاية ومعنى (قوله) وشرعا الامساك الا في (الخ) أى امساك مسلم عزيمة في المفطرات سالم من الجبض والنفاس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الانغماء السكرفى بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما باتى اية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من عرش والرشيدي (قوله) وهو) أى اعد الصائم ركناها (قوله) كاس) أى في صفة الصلاة من ان ماهيته لا وجود لها في الخارج وإنما تعقل بتعلل الفاعل لجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا لم يحتاج للنظر لفاعليها (قوله) وفرض رمضان في شعبان (الخ) لم يبين هل كان ذلك في اوله و آخره او وسطه فراجع ع (قوله) ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان (الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس الا بجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدام على حج أقول وقد يمنع الحصر ويقال ان رمضان فضلا من حيث هو يقطع النظر عن مجموع ايامه كقفرة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المصداتمه وغير ذلك ما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصا و تاما والى ان ثواب المترتب على كل يوم مخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص ع وشيخنا (قوله) يفرق) أى الكمال و (قوله) لم يكمل له رمضان (الخ) أى من تسع رمضان شيخنا (قوله) لا واحدة) كذا قوله هنا وقيل له في محلين آخرين إلا سستان وجرى عليه المندرى في سنه قاله شيخنا الشربرى وجرى عليه ايضا الدميرى وقال بعضهم صام أربعة ناقصا وخمسة كاملا ع بخلاف جري شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله) بزيادة تأملى) كذا في أصله بخطه وفيه خلوة جملة الصفة عن المائد إلا ان يقر أطمعن بصيغة المصدر بصري أقول المعنى العباب وأما هي أى أموال التجارة وعتق رقبة والمحابة في بيع عرضها فكيبع الماشية بعد الوجوب يظهر إلحاق جعله عوض نحو بضع هالكية اه ومثله في الروض وشرحه فلتحذر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غير موثر محله عقب فان باعه بمحابة الى وان افرز قدرها

### (كتاب الصيام)

(قوله) ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومتدوره عند سجوده وفطره فهو زيادة يفرق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا لسنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تعلّمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال



فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرخص (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسماه وافق ذلك وكذا في بقية الشهور كذا قاله وهو لما يأتي على الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية اى ان الواضع لها هو الله تعالى وعليها جميعها ادم غند قول الملا تكة لا علم لنا فلا يأتي ذلك وهو افضل الاشهر حتى من عشر الحجة للخبر الصحيح رمضان سيد الشهور وبحث ابن زرة تفضيل يوم عيد الفطر اذا كان يوم جمعة على ايام رمضان التي ليست يوم جمعة فيه نظر وان اطلل في الاستدلاله وتفضيل بعض اصحابنا يوم الجمعة على يوم عرفة الذي ليس يوم الجمعة شاذ وإن وافق مذهب احمد رضى الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم عرفة افضل ايام السنة كما صرحوا به في فرض شمله لا يام رمضان كما هو الظاهر بحجاب بان سيديّة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صح فيه بما يقتضيه ذلك وبفرض عدم شمله بحجاب بان سيديّة رمضان من حيث الشهر وسيديّة يوم عرفة من حيث الايام فلا تنافي بينهما وإنما لم نقل بذلك فيما ذكر من يوم العيد والجمعة لانه لم يصح فيها نظير ما صح في يوم عرفة حتى يخرج من ذلك العموم ويأتي في صوم التطوع في عشر الحجة وعشر رمضان

هنا على الاضافة لا الوصفية وإن تكلف الكردى في تصحيحها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافاً اليها وهو لا بالمصدر بلا سبك فلا ضرورة الى قراءته مصدر انعم المصدر أو الى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في ذلك تظلمين نفوس من يصومونه فانصامن امته الخ (قوله فيما قدمناه) اى من الثواب المترتب على اصل صوم رمضان من غير نظر لايامه (قوله إجماعاً) اى قوله وبحث الخ في النهاية والمغنى الا قوله كذا اى وهو افضل وقوله حتى من عشر الحجة وما نبه عليه (قوله معلوم من الدين بالضرورة) اى فمن جدد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام وأنشأ بعيدا عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر وحسن ومنع الطعام والشراب انما يحصل ضرورة الصوم بذلك نهاية ومعنى زادا لا يعاب لانه ربما حمل ذلك على ان يشوبه فيحصل له حينئذ حقيقته اه (قوله لان وضع اسمه الخ) عبارة بالمغنى والنهاية لان العرب لما ارادت ان تضع اسماء الشهور وافق ان الشهور المذكور كان في شدة الحر فسمي بذلك كاسمى الربيعان لما افتتخما زمن الربيع اه (قوله وكذا في بقية الشهور) عبارة بالمصباح في مادة ج م د ويحكى ان العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمة فاشتقت للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى استعملوها في الامتثال لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما مضت الارض من شدة الحر وشوال لما شالت الابل باذناها للحر وقودو القعدة لما ذلوا القعدان الركب وذو الحجة لما حجبوا والحرم لما حرموا والقتال او التجارة والصفر لما خروا وتركوا اديار القوم صفرا وشهر ربيع لما ربيع الارض وادعت وجادى لما جدد الماء ورجب لما رجىو الشجر وشعبان لما شبجوا مثل العود اه عش (قوله ما على انها توقيفية الخ) اى وهو المتمدن عش (قوله فلا يأتي ذلك) قد يقال ما المانع من إثباته لان وضع الله حداث بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل كذا افاده الفاضل المحشى وقد ثبت وقف في قوله لان اخذ وضعه لثابتاً بنى حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثة نعم قد يقال ما المانع من كون العرب لها اصطلاحاً وانما ذكر بصري اقول وايضاً العلم وإن كان قدما يتابع العلم معلوم كما تقرر في محله (قوله في الاستدلاله) اى لا يزرعة سم (قوله وتفضيل بعض اصحابنا الخ) اى المستلزم لتفضيل يوم جمعة ليس من رمضان على ايام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) اى لا يزرعة (قوله بان سيديّة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله لما صح فيه) اى في يوم عرفة (قوله بحجاب بان سيديّة رمضان الخ) هذا الجواب يأتي على الفرض الاول وايضاً بالاولى بل المناسب للفرض الثانى ان يقال بان سيديّة يوم عرفة مخصوصة بغير ايام رمضان قلنا تامل (قوله وإنما لم نقل بذلك) اى بما تضمنته الجواب الاول والثانى (قوله من يومى العيد والجمعة) كانه اراد يوم العيد المصادف ليوم الجمعة على ما مر عن ابن زرة ومطابق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الاصحاب (قوله من ذلك العموم) اى عموم تفضيل رمضان على غيره كردى (قوله في عشر الحجة) عبارة هناك في تسع الحجة وهى الاصوب (قوله وعشر رمضان) عطف على صوم اخر الوالو بمعنى مع (قوله بذلك) اى بتفضيل رمضان (قوله انه لا يكره الخ) وقفاً للنهاية والمغنى (قوله مطلقاً) اى مع قرينة ارادة الشهر وبدونها (قوله للاخبار الكثيرة فيه الخ) عبارة للنهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار صحيحة لخبر من صام رمضان إيماناً واجتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه قال عث ش قوله مر بل ثبت ذكره الخ انما يتيم به الرد على من اطلق كراهته بدون شهر اما من قيد كراهته بانتفاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا

رمضان ليس لإجماع الفضل المترتب على أيامه فليتأمل جدار (قوله وكذا في بقية الشهور) انظر معنى هذا في نحو رجب وجمادى (قوله فلا يأتي ذلك) قد يقال ما المانع من إثباته لان وضع الله حادث بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل (قوله فلا دليل فيه) اى لا يزرعة (قوله للاخبار الكثيرة فيه) اى كخبر من قام رمضان لا يقال لادلة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال الشارع لا يقاس عليه استعمال غيره كاذ كروفي مواضع لا نأقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم اننى أنه لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد اه (قوله) وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا الى ورود التثني عن ذلك واجيب بأنه لم يصح كايته الحفاظ سم (قوله) لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه سم وبصري ويأتي في شرح وشرط الواحد الخ ما يفيد (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب الخ) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مرق وقديقال إن كفى لعل بوجوده بلا رؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف وبفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان ما لا بد حيث لا يلزم سماع حديد السمع احدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين الجمعة بأن الصوم معاق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين افراد الراي فينبغي الثبوت برؤية حتى في حق غيره والملاحظ في الجمعة كون المحل قريبا بحيث بعد لقر به من محل الجمعة فنظر في ضبط القريب عرفا لم توسط السمع لان حديد حديد السمع من البعيد عفا وفي تكليفه فقط او مع غيره حرج تبادعا حسن الشريعة بصرى وعش (قوله) لا بواسطة) الاولى بلا واسطة (قوله) لا بواسطة نحو مرة) قد توقف فيه لانه رؤية ولو بتوسط آلة بصرى ويؤيده ما يأتي عن سم في مسئلة النعيم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتهاد كما يأتي (قوله) نحو مرة) اي كالما والبلور الذي يقرب البعد ويكبر الصغير في النظر (قوله) منه) اي من شعبان (قوله) الخبر البخاري الخ) تعليل لقول الماتن اورؤية الهلال (قوله) لمن زعمهما) اي وجود الطعن في سندوه قبول منه التاويل (قوله) لم تجز مراعاة الخ) لعل حله مالم يقدل القائل به في ذلك عش اقول بل ذلك على إطلاقه لان من شروط التقليدي حكم ان لا يكون القائل به مخالفا لنص السنة كما هنا (قوله) خلاف موجب) وهو أحد في رواية وطائفة قليلة يعاب أي عند إطلاق النعيم (قوله) وكهذين) أي قوله وإن حصل غم في النهاية إلا قوله ولو من كفار الى وظن وقوله ولا يجوز الى نعم وقوله ولكن الى ولا رؤية النبي وقوله وفيه وجه الى القدح وكذا في المعنى إلا قوله الخبر المتواتر الى ظن دخوله (قوله) وكهذين الخ) أي الى الكمال والرؤية في إيجاب صوم رمضان للعموم الناس وجعل النهاية في الإيعاب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهور للمخبر فقط فتفتح الباء عبارة الاول في شرح وشرط الواحد الخ وقد علم أعمارنا ما تقرر بالنسبة لجوب الصوم على عموم الناس أو ما وجوبه على الراي فلا يتوقف على كونه لا فلا يرى هلال رمضان وجب عليه الصوم ومثله من خبره عدد التواتر اه قال الرشدي قوله مرق ومثله من خبره به عدد التواتر والشهاب بن جيع إنما ذكر هذا بالنسبة للعموم الناس أي فاخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهور على العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهر ان صورة المسئلة أنهم اخبروا عن رؤيتهم او عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد رادوا أكثر من لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الاشاعات فينه اه (قوله) وظن دخوله الخ) أي عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله) كما يأتي) أي في المتن في اخر فصل النية (قوله) او بالامارة الظاهرة) وبما عتبه بالبولي تعليق القناديل لثلاثي شعبان فتنيت النية اعتنا دعليها ثم يزال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهارا انه من رمضان وقد اتى الوالد رحمه الله تعالى بصحة صومه بالنسبة المذكورة لبنائها على اصل صحيح ولا انصافا عليه فان نوى عند الازالة تركه لم يفسأوه نهاية وقوله لم ولا انصافا عليه سم مالم يعلم بأنها زلت للشك في دخوله رمضان أو لتبين عدم دخوله بوجه بان حله بذلك متضمن لرض النية السابقة حكاه روضه لا يبطلها اه واعتمده شيخنا فقال ولو طفت القناديل لحوشك في الرؤية ثم اودت للجزم

وهو الخبر الضعيف أنه من أسماء الله تعالى (بأكمال شعبان ثلاثين) يوم هو واضح قال الدارمي ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو امرأة كما هو ظاهر ليلة الثلاثين منه بخلاف ما ذكروا ير وإن أطلق النعيم الخبر البخاري الذي لا يقبل تأويل ولا مطلق في سنده يعتد به خلافاً من زعمهما صوم الرؤية وافتروا لرؤيته فان غم عليكم فأكوا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضروري وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتي أو بالامارة الظاهرة الدالة التي لا تختلف عادة

فكان حينئذ ثبت الكراهة في حقنا ولا يرد عليها استعمال اشارة عما ذكر لكن لم يثبت نهى عن ذلك والاصل فيما استعمله الشارع جواز مثله منا (قوله) وهو الخبر الضعيف) استند ايضا الى ورود التثني عن ذلك واجيب بأنه لم يصح كايته الحفاظ (قوله) لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي ولما اعتقد صدقه (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مرق وقديقال ان كفى لعل بوجوده بلا رؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتمده الرشدي فقال قوله مر ويعلم بها اي باز النية احترام اعمالها والوهاب بعد نومه او نحوه فذا غير ما يحته الشهاب سم فيما اذا علم سبب ان الشهاب وان عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان نوى عند الازالة الخ يخرج به ما اذا حصل له تردد عند الازالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما ساقى في كلامه مر من ان النية بعد عقده لا يبطلها الا رفضها او الردة اه رشدي (قوله كروية القناديل) اي وضرب المدايق ونحو ذلك عاجزت به العادة شيخنا (لا قول منجم) بالجر عطف على الاجتهاد ولو اعدا الباء ليظهر عطف قوله ولا يروية النية الخ عليه لكان اولي (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرمي سئل عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا لللال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الاولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشي حيث نقل هذا الافتاء وقره اه بصري عبارة الرشيدى قوله مر نعم لان يعمل بحسابه الخ اي الدال على وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في انما انما تاراه يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب بالحقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا المحل اه وياقنى في شرح ورؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرمي في الاولى والثالثة جميعا وعن النهاية في مال الدول الحاسب على كذب الشاهد ما نصه ان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاء بالكية كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا بالجملة ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب بحسابه في الحالة الاولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري وسيأتي عن سم في مسألة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) ياتي عن النهاية خلافا (قوله نعم لها العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولها العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لها ذلك في اوله وانما يجزئها عن رمضان وان قضيت وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا ما خبراه اذا ظن صدقها اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبوا هم اعدلان كما في نفاظر ذلك اي مالم يعتقد خطأ بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوزها الخ) والمعتمد الاجزاء مفعلى وايعاب وانحاف ونهاية عبارة الاخير ويجزئ عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا هو جواز بعد مظهر اي فيصدق بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقديم سم ما يوافقه (قوله كما صححه في المجموع) اي هنا كذا قبل وكلام المجموع ليس نصافى صحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرامي وسكت عليه وانه انما علم بضره لما يصير ح في الكلام على النية من انه يجزئها ايعاب (قوله ولا يروية النية الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدلا لو لا يلزم بسياح حديث السمع احد احق السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرمي عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكروا لللال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للساثل الثلاث اه (قوله نعم لها العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولها العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لها ذلك وانما يجزئها عن رمضان خلافا لبعضهم ولما

كروية القناديل المعلقة  
بالمناثر ومخالفة جمع في  
هذه غير صحيحة لانها اقوى  
من الاجتهاد المصرح فيه  
بوجوب العمل به لا قول  
منجم وهو من يعتمد النجم  
وحاسب وهو من يعتمد  
منازل القمر وتقدر سيره  
ولا يجوز لاحد تقليدهما  
نعم لها العمل بعلما  
ولكن لا يجزئها عن  
رمضان كما صححه في المجموع  
وان اطال جمع في رده ولا  
برؤيه النبي صلى الله عليه  
وسلم

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ عطف عليه كرى أى على توهم أنه قال هناك لا بقول منجم بالباء  
 (قوله فى النوم) أى او المراقبة والكشف (قوله قائلا الخ) أى خبرا بأن غدا الخ (قوله بعد ضبط الرأى الخ)  
 أى فيحرم الصوم وغيره استنادا لذلك ولا عبرة بقطعه أنه سمع من تلك الصورة أنه لا يتمثل الشيطان به لأنه  
 لا سبيل إلى هذا القطع وعلى التنزل فليس هنما مكلف به العباد لان حكم الله لا يتأتى الا من لفظ واستنباط  
 وهذا ليس واحدا منها وعلى التنزل فمذا من قبيل تعارض الدليلين وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح  
 وهو ما فى القطة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به  
 من حيث أنه اخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لسكونه فلا مندرجات ما مر به  
 الشارع وجوزها جاز العمل به والا فلا يخش عياضه الا يعاب وما قول السبكي يحسن العمل بما سمعها  
 لم يخالف شرعا ظاهر افعول لا يتأتى على الاجماع او الاصح السابق اللهم الا ان يقال سماعه لذلك من تلك  
 الصورة التي لا يتمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للامثال فندب له مراعاة ذلك  
 حيث لم يخالف ظاهر الشرع لا استناد للرؤية وجدها بل الدليل الدال على اجتناب الشهرة والاستكثار  
 من الطاعة ما يمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية والحاصل ان لا تمنع كونها موكدة وحاملة على المبادرة لامثال  
 ماورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العباب مع شرحه (رفع)  
 رؤية الهلال نهارا يوم الثلاثين من اخر شعبان او رمضان لاثرا لماول روى قبل الزوال لانه لليلة  
 المستقبل ان روى بعد غروبها الا الماضية فلا تقطعه من رمضان ولا تمسكه من شعبان واحترزوا بيوم  
 الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا انها للماضية مثلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية  
 وعشرين اه زاد المعنى اوى لا للمستقبله كفى شرح الارشاد لابن ابي شريف اه (قوله فى رمضان) أى فى  
 ثلاثه رمضان ناهية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فللماضية او بعده للمستقبله  
 ايعاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) أى فلا يفتقر ان كان فى ثلاثه رمضان ولا تمسكه ان كان فى ثلاثه  
 شعبان ناهية ومعنى (قوله لولاه) أى الغيم (لرؤى قطعا) أى بعد الغروب ايعاب (قوله لان الشارع انما  
 اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) يبنى فيما لو دل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى  
 رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتأتى رؤيته اى لو لم يوجد نحو الغيم  
 من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسان البصرى والشيدى افتاء الشهاب الرملى يجوز عمل الحاسب  
 بحسابه مطلقا (قوله ولما يتأتى ان المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح فى رسالته المسماة  
 بتقرير البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون فان ظاهره الاكتفاء بالعلم وانه المراد  
 بالرؤية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده أى بعد  
 الغروب بحيث يتأتى رؤيته كاسر انفاعن سم قول المتن (وثبوت رؤيته بعدل) أى وان كانت  
 الساعات مصحوبة ودل الحاسب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى  
 تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاء هو كذلك كما فى به الى الدرر  
 اه تعالى خلافا للسبكي ناهية ومعنى وجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما يتأتى وكذا فى شرح العباب  
 فقال ما مضى وهو متجه لان الكلام فيها اذا اتفق الحاسب على الاستحالة وعلى ان مقدماته اطمينة فاذا فرض  
 وقوع ذلك تم قبول الشهادة بالرؤية لأن شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا ولا غاية الشهادة الظن

فى النوم قائلا غدا من  
 رمضان بعد ضبط الرأى  
 لا للشك فى الرؤية وفيه  
 وجه بالوجوب كسكل  
 ما ياض به ولم يخالف ما استقر  
 فى شرعه لكنه شاذ فقد  
 حكى عياض وغيره الاجماع  
 على الاول ولا برؤية الهلال  
 فى رمضان وغيره قبل  
 الغروب سواء ما قبل الزوال  
 وما بعده بالنسبة للماضى  
 والمستقبل وان حصل غيم  
 وكان مرتفعاً قدرا لولاه  
 لرؤى قطعاً خلافا للاستوى  
 لان الشارع انما اناط الحكم  
 بالرؤية بعد الغروب ولما  
 يتأتى ان المدار عليها لعل  
 الوجود (وثبوت رؤيته)

فى المجموع وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه  
 وقضيته عدم الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان فيه نظرو قياس الوجوب اذ ظن  
 صدقها الوجوب اذ لم يظن صدقا ولا كذبا وهما عدلان كما فى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع انما  
 اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) يبنى فيما لو دل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى  
 رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل (قوله وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صوم وكذا

وهو لا يعارض القطع وتظير الزور كشى فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل إلغاء السكبة بردأه ممنوع بل نظر اليه هاتى جواز صيام الحاسب استناد اليه وفى بيان اختلاف المطالع واتفاقه فى مواعيت الصلاة وغير ذلك اه (قوله نى حق) الى قوله ولا بدنى النهاية لا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو لم على بلفظ وكذا فى المعنى لا قوله بحكم القاضى الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبوت رؤيته (قوله بحكم القاضى الخ) اى اى كان يقول ثبت ان هذه الليلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير (قوله بعلمه) اى حيث كان يقضى بعلمه بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح مر فى باب القضاء ع ش أى خلافا لما باتى فى التحفة هناك (قوله من نقد) اى اعتراض (ورد) اى لهذا النقد (وتقييد) اى بان لا يكون القاضى حنبليا ولا احتمل انه اراد الحساب اى مع رد هذا التقييد فلو اخر قوله ورد عن قوله وتقييد كان او فبقوله فى شرح العياب عبارة بعد التقدير انه لا يقال شيئا انه لا يكتفى قول الشاهد غدا من رمضان إن كان حنبليا او احتمل انه اراد الحساب فكذلك هنا إنما ثبت بحكم القاضى المستند بعلمه حيث لم يكن حنبليا مثلا ولا احتمل انه اراد الحساب لا نأخذ ذلك الشاهد القاضى لا يقاس به لما باتى ان سبب رد الشاهد حينئذ احتمال ان يعتمد سببا لا يرافقه عليه المشهود وعنده هذا لا يأتى فى القاضى بل ينفى ان يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما يراه من حساب او غم اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد قوله شهادة حسبة تامل (قوله بحكم القاضى الخ) اى ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل) وكذا شهر نذر صوم وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زد السكدي على بالفضل وقال القليوبي وكل عبادة وتجهم ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته صلى عليه بعد غسله وتكفينه وبدن فى مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر اه سم (قوله بلفظ الخ) كقوله الاتى بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافا لمن نازع فيه) وهو ابن ابى الدلم فقال لا يجوز ان يقول ذلك لا شهادة على فعل نفسه بل طريقه ان يشهد بطولع الهلال او على ان الليلة من رمضان مثلا ونحو ذلك ويدل الاول للمعتد قبول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد انى ارضعته ولم تطالب اجرة معنى وإيعاب (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها دعوى انه قد روى الهلال سم (قوله ولا بدمن نحو قوله ثبت عندى الخ) فعل ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لرجوع الشاهد بعده كالاثار له بعد الحكم مر ثم قد يدل قوله المذكور على ان مجرد الشهادة بين يدى القاضى لا يوجب على من علمها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدى القاضى مع سكوته اذ علموا ذلك والظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من اخبره عدل او سمع شهادته بين يدى الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطاه لموجب قام عنده سم على حج اى كضعف بصره او العلم بنسفه ع ش (قوله او حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضى فسق الشهود او كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها دعوى انه قد روى الهلال (قوله ولا بدمن نحو قوله ثبت عندى الخ) فعل ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لرجوع الشاهد بعده كالاثار له بعد الحكم مر (قوله ولا بدمن نحو قوله الخ) هذا قد يدل على ان مجرد الشهادة بين يدى القاضى لا يوجب الصوم على من علمها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدى القاضى مع سكوته اذ علموا ذلك ويؤخذ من ذلك ان من علم بصوم زيد باخبار من اعتقد يصدق له بلازمه الصوم الا ان اعتقد هو ايضا صدق خبر زيد لا اخبار زيد لا يزيد على الشهادة

فى حق من لم يره تحصل بحكم القاضى بها بعلمه على ما فيه من تقوود وتقييد يثبتها فى شرح العياب وكذا بحكم بحكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الاوجه (وب) شهادة (عدل) ولو مع اطباق غيم أى لا يحيل الرؤية عادة كما هو ظاهر بلفظ أشهد انى رأيت الهلال خلافا لمن نازع فيه أو أنه هل أو نحوهما بين يدى قاض وإن لم تتقدم دعوى لأنها شهادة حسبة ولا بدمن نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنه وجهل حال العدول فالأقرب أنه كالم يشهدوا ابتداء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلاً لكانه عدلاً فالأقرب لزوم الصوم بتنفيذ الحكمة حيث كان من ينفذ حكمه شرعاً نهاية وفي الآسنى والمغنى مثله إلا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال عرش قوله لم ينزل على أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه وبولي له لأنه حينئذ لا ينزل (هـ) قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه عبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به كما كراهه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ يؤخذ منه رد قول الزركشى لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما رده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم لا يتصور فيها الزام معين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله وإطال فيه جداً بنفاً لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تتبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً كلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حج وقوله لم ينقض الحكم ظاهره وأن رجوع الشاهد قبل الشروع في الصوم عرش وما ذكره الاتحاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتدته (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمي ادعاء الخ) لكن هنا ذكر تب على معين لا يكتفي بالواحدية والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً عرش (قوله) لا يلفظ أن غداً الخ) اعتدته الآسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارة تمهلاً لا يكتفي أن يقول غداً من رمضان عارياً عن لفظاً شهدوا لا مع ذكرها مع وجودية كاحتال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافق المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة النعم أو نحوه ذلك (هـ) قال عرش قوله حنفياً صوابه حنبلياً لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة النعم (هـ) وفي الآسنى والإيعاب ما يوافقهم (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله) وإن علم الخ) وقالوا بالإيعاب والآسنى وخلاف الظاهر ما تقدم عن النهاية أنما من التقليد بوجود الروية (قوله) وذلك الخ) أي قوله ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيكتفي في الأخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة حتى لو تذر صوم شهر معين ولو ذا الحجية فشهد برؤية هلاله عدل كني كارجحه في البحر وجزمه بآب المقرى في روضه ويكتفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره غداً أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يزل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته مر (قوله) لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه عبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به كما كراهه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته على أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ يؤخذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم للقاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما رده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم لا يتصور فيه الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله وإطال فيه جداً بنفاً لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تتبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً كلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله) لا يلفظ أن غداً الخ) اعتدته الآسنى وإطال فيه جداً بنفاً لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تتبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً كلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله) لا يلفظ أن غداً الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمي ادعاء الخ) لكن هنا ذكر تب على معين لا يكتفي بالواحدية والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً عرش (قوله) لا يلفظ أن غداً الخ) اعتدته الآسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارة تمهلاً لا يكتفي أن يقول غداً من رمضان عارياً عن لفظاً شهدوا لا مع ذكرها مع وجودية كاحتال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافق المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة النعم أو نحوه ذلك (هـ) قال عرش قوله حنفياً صوابه حنبلياً لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة النعم (هـ) وفي الآسنى والإيعاب ما يوافقهم (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله) وإن علم الخ) وقالوا بالإيعاب والآسنى وخلاف الظاهر ما تقدم عن النهاية أنما من التقليد بوجود الروية (قوله) وذلك الخ) أي قوله ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيكتفي في الأخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة حتى لو تذر صوم شهر معين ولو ذا الحجية فشهد برؤية هلاله عدل كني كارجحه في البحر وجزمه بآب المقرى في روضه ويكتفي قول واحد في طلوع الفجر

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن لم ترتب عليه حق آدمي ادعاء كان حكماً حقيقياً لا يلفظ أن غداً أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وإن علم أنه لا يرى الوجوب إلا بالروية أو كان موافقاً للمذهب الحاكم على المعتمد لأنه لا يتخلو عن أيها وفساد الصيغة بعدم التعرض للروية وذلك للخبر الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضاً أن اعزأيا شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا ولا يجوز لمن لم يره الشهادة برويته أو بما يفيدها ككونه هل وإن استفاض عنده ذلك بل وإن أخبره بها عدد التواتر وعلم به ضرورة

وغروها قياسا على ما قالوه في القبله والوقت والاذان ولا نه <sup>وكان</sup> كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيعاب قال الرشدي قوله فشهد برؤية هلاله عدل اى واخبرها اه وقال عش قوله مر يوجب الفطر اى وان كان صام تسعة وعشرين فقط اه **(قوله انه لا يكتفى بالخبير)** لا يخفى ما في تقريبه **(قوله كما تقرر)** في اى محل تقرر ذلك مع لفظ اشهد ضم وقديقال في قوله بللفظ اشهد اتى رايت الهلال مع قوله لا بللفظ ان غدا الخ المفيد اشراط الجاعل بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية ثم في قوله لفساد الصيغة المفيد لعدم كفاية تلك الصيغة ولو لم ذكر اشهد **(قوله لا ذكر ما يفيد انه راه)** لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد الخ اصح **(قوله الذى يتجه الخ)** وفاقا لصرح اليعاب وظاهر النهاية **(قوله ذكر صفة الهلال ولا محله)** اى بان يقول رايت في ناحية المغرب ويذكر صغره وكبره وتدويره وتقديره وانه عذاب الشمس او في جانب منها وان ظهر الى الجنوب والشمال وان السحاب مصحبه او لا لإيعاب معنى **(قوله فان امكن عادة الخ)** اى وان كان الغالب خلافه لإيعاب **(قوله قضاء بدل ما فطره)** عيار تفي الا يعاب قضاء يوم بدل اليوم الاول الذى صاموه معتمدين على رؤيته اه وينبغي حمله على ما اذا كانت الشهادة المذكورة في اول الشهر ثم تبين بطريق اخر انه كان اول الشهر وحمل ما هنا على ما اذا كانت في اخر الشهر **(قوله ولو تعارض الخ)** عيار تفي الا يعاب ولو شهدوا برونه بصفة ككونه بالجانب وشهدوا بخلافها ككونه في الشمال لم يكن تعارضا لاتفاقهما على اصل الروية وقد ينتقل وكما لو قامت بينة بكفر ميت الخ **(قوله عمل باتفاقهما الخ)** اعتمده عش وقال سم الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته ان اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقاربا بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما الى الاخر انتهى اه ومر انفا عن اليعاب ما يوافقه **(قوله فلا يتعارضان)** اى لا مكان حل الاول على سبق الكفر والتاثير على طرو الاسلام وكان الظاهر ثابته الفعل **(قوله وانتصر له جماعة الخ)** وادعى الاسنوى انه مذهب الشافعى لرجوعه اليه في الام قال الشافعى بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ونقل البلقيني مع هذا النص ايضا اخر صفة رجوع الشافعى بعد فقال لا يصح إلا للشاهدين اسكن قال الزركشى قال الصيمرى ان صح انه <sup>وكان</sup> قبل شهادة الاعرائى وحده أو شهادة اى عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صدح كل منهما وعندي ان مذهب الشافعى قبول الواحد وإمراره الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تمسك للواحد باثر عن علي ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رايت ان اقبله لا ثرية اه ومنهم من قطع بالاول وهو الاصح نهاية ومعنى **(قوله قبل ان يثبت)** الاول لم يثبت **(قوله فلما ثبت الخ)** اى بعده عند أصحابه **(قوله على أنه علق القول به)** اى بالخبر على ثبوته أى ثبت الخبر فانه قال ان ثبت الخبر فهو قولى قاله السكردى وان اراد بذلك تعلقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فغيره وان اراد التعليق العام في قول الشافعى إذا صح الحديث فهو مذهبه واضربوا بقول الخاطو نحوه فيخفى عن هذه العلوة ما قبلها **(قوله ومحل ثبوته)** اى قوله قيل في النهاية والمخفى **(قوله ومحل ثبوته)** الاولى التائيت **(قوله)**

ولا مع ذكر ما مع وجود رية كاحتال كونه قد يعتد بدخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهور عنده بأن يكون اخذه من حساب او يكون حنفيا يرى ايجاب الصوم ليلة الغيم ونحو ذلك شرح مر **(قوله كما تقرر)** في اى محل تقرر ذلك مع لفظ اشهد **(قوله عمل باتفاقهما الخ)** الذى في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته ان اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقاربا بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما الى الاخر اه **(رحم الله من بعد دللنا هو في الصور وتوايه)** عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به اشياء احدها ما يثبت بشاهد هو هلال رمضان اصوره وقدمه وكذا غيره ليصوره عن نذر للعبادة اخرى كوقوف عرفه قوله كوقوف عرفه انظره مع ما من في الحاشية السابقة عن مروهل يقبل بطول الفجر من رمضان ليسك وبموت كافر بد اسلامه يصل عليه وجهان بناء على قبوله لمضان ومقتضى البناء بقوله اه وعبارته هنا

لانه لا يكتفى بقوله اشهدان غدا من رمضان كما تقرر بل لابد من التصريح بأنه رآه أو بما يتبادر منه ذلك وهذا لم يره ولا ذكر ما يفيد انه رآه والذى يتجه ان الشاهد لا يكف ذكر صفة الهلال ولا محله نعم ان ذكر محله مثلا وبأن الليلة الثانية بخلافه فان امكن عادة الانتقال لم يؤثر وإلا علم كذبه فيجب قضاء بدل ما فطره برؤيته ولو تعارض في محله مثلا عمل باتفاقهما على أصل الروية كما لو شهدت بينة بكفر ميت وأخرى بأسلامه فالحال لا يتعارضان بالنسبة لنحو الصلاة عليه نظر الله تعالى (وفى قول) لا يثبت إلا ان شهد بها (عدلان) وانتصر له جماعة وأطالوا بمار دته في شرح الارشاد ورجوع الشافعى اليه إنما هو قبل أن يثبت عنده الخبر فلما ثبت قدم محلا بوصيته بذلك على انه علق القول به على ثبوته ومحل ثبوته يعدل إنما هو في الصوم وتوايه كالتراخي

والاعتكاف (الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والمغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدخول مؤجل ووقوع طلاق وعتق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كانت شوال يثبت رمضان بواحد والنسب والارث يثبت بالولد بالنساء لا ناقول الضمى في هذه الامور لازم الشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشئ بما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولد والنسب والارث فانهما من المال والابلية بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الابل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بما بعد لم يقل ان ثبت رمضان فبعدى حر او زوج حتى طلق وقعا وحله كما قاله الاستوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عرفاه به اه قال عش قوله ما ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فبعدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيما ذكرناه السكن من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما يوافق (قوله ان تعلق بالرأى الخ) فلو كان على الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد يخالف في المطالع قالوجه ان ذلك لا يمنع ما ثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق حر اه سم على صحيح وبهجة في مالوراته الوجه دون الزوج ولم يصدقها بل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والاخرى الاول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالماتل على البضع ولا نظر لاعتقاده ابا حنيفة كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق بزوتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فوجب عليها تمكينه لبقاء الوجهة ظاهرا وباطنا ع (قوله عول به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق اولا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم برب رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بما يتجه الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخلاف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت رؤية كرى (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف) فديقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالاتهام وبان الحصر لاضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله لاضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق واجل علق به نعم ان تعلق بالرأى عول به وكذا ان تاخر التعليق عن ثبوته بعد قيل صواب العبارة وتثبت كما أصله ولا يأتى بالمبتدأ المشعر بالحصر اه ومجاب بأن الحصر هنا المعلوم بما هو مقرر في شرح الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف

ولا يثبت اى رمضان بواحد لغير الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وعتق معلقين قبل الشهادة إلا ان تعلقت بالشهادة او في شرهه للشارح ان قضيته قوله لغير الصيام ان توبع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعاً لرمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرأى الخ) فلو كان على الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد يخالف في المطالع قالوجه ان ذلك لا يمنع ما ثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعتبر برؤية الهلال بلد التعليق حر (قوله عول به) اى مطلقا (قوله وكذا ان تاخر التعليق عن ثبوته) مفهومه انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل بفتحه الوقوع لانه علقه على صفة الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبت شرعا قد ثبت بذلك انه لو علق بالحكم كان حكم حاكم برب رمضان لحكم به حاكم بعدل فيعدنكل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق والتعلق بالحكم إذ كل تعليق على صفة وجدت بل جعلوا الثبوت وما يثبت الحكم كما تقدم فليتا مل وليجر (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف) فديقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالاتهام وبان الحصر لاضافى على وجه المبالغة وبان الحصر بالنسبة لغير العدل



مع علم مساواة من باب أولى وبنتيجة ثبوته بالعدل ولو في اثنا عشر سنة أو قبل في كلام الزركشي ما يخالفه وعلى الأول فمن فوائد وجوب قضاء اليوم الأول الذي بان أنه من رمضان (وشرطه الواحد صدقة العدول في الشهادة في الأصح (٣٧٩) لا عبود امرأة) لأنه من باب الشهادة

لا الرواية نعم بكتفي بالمستور كما صححه في المجموع ولا ينافيه كونه شهادة لارواية خلافا لما زعمه لانهم ساجوا في ذلك كما ساجوا في العدد احتياطا وهو من مظاهره التقوى ولم يعدل عند قاض وقبيل شهادة عدلين على شهادة ولا اثر لتردد يبق بعد الحكم بشهادة للاستناد إلى ظن معتمد نعم ان علم قاض حائل باطلا لاظهاره لتعرضه للعقوبة ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدقة في اخباره برؤية نفسه او بثبوته في بلد متحد مطلعهم سواء من رمضان وآخره على المعتمد والمُعتمد ايضا ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شواك إذا حصل له اعتقاد جازم بصدقه كما يثبت في شرح الارشاد الكبير قيل قوله صفة العدول بعد قوله لم يعدل فيه ركفاز العدول من فيه صفة العدول وزعمه أن المرأة والعبد غير عدلين ممنوعان وليش في محله فان العدول له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له إطلاقان عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض كالمرة أو لما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقرينة ما بعده (قوله) ومع علم مساواة أي الأكثر من عدل سم (قوله) وبنتيجة ثبوته بالعدل في اثنا عشر سنة بان يشهد برؤيته في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها إيجاب (قوله) فمن فوائده أي الثبوت في اثنا عشر رمضان (قوله الأول) الأول إسقاطه قول المتن (وشرط الواحد صدقة العدول) ولورأي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وشيات نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) إلى قوله كما يثبت في النهاية للمنفى لا لقوله وهو إلى وقيل (قوله لانه) أي الثبوت بالواحد نهاية ومعنى (قوله) نعم بكتفي بالمستور (خ) قضيته أنه لا يشترط هنا سلامته من خاتم المروءة وهو ظاهر عش (قوله) نعم ان علم (خ) عبارة النهاية ولو علم أي غير القاضي فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنسبة والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنه وجهل حال العدول فالأقرب أنه كالمشهدوا بآباءه أنه ينزل بالفسق اه (قوله) ولا ينافيه أي الاكتفاء بالمستور (كونه) أي الثبوت بالواحد (قوله) وهو من مظاهره (خ) وفسره الشارح مر في النكاح بأنه الذي لم يعرف له فسق وان لم يعلم له تقوى ظاهره غش (قوله) ويلزم الفاسق (خ) هل يدخل في الفاسق هذا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقة لزمه بحتمل أنه كذلك مر اه سم عبارة شيخنا وجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه وأخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقة ولو امرأة او صيدا او فسقا وكافر اه (قوله) وكذا من اعتقد صدقة (خ) وان لم يذكره عند القاضي ومثله في المجموع بزوجه وجاريته وصدقيه نهاية ومعنى قال سم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باختيار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالاخبار بطولع الفجر أو الشمس وغروبها على إذا لم يعتد صدقة ولا يجري ويقر بين الصوم والصلاة فيه نظروا لعل المتجه الأول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحرر اه اقول كلام النهاية والمعنى والشارح في آخر الفصل الآتي صريح فيما توخاه (قوله) بل عليه (خ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله) اعتماد العلامات (خ) أي من إيقاد النار على الجبال وسمه ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون فعله لذلك نهاية (قوله) وزعمه أي المصنف (قوله) عقبه بما بين المراد (خ) أي فان إطلاق العدول كما قال الشارح منصرف إلى الشهادة نهاية زاد المعنى بخلاف إطلاق العدول فصدق بها بالرواية اه قول المتن (وإن كانت السماء صافية) أي لا غيم بها وأشار به إلى أن الخلاف في حاليه وهو الغيم وقال بعضهم بالانقطاع في حال الغيم دون الصحو نهاية قول المتن (مصحية) من سمحت السماء انقشع عنها الغيم فهي مصحية اه مختار عش (قوله) والشيء قد ثبت رد المقال الأصح القائل بأنه لا يفتقر لأن الفطر يؤدي إلى ثبوت شواك بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله) مع علم مساواة أي الأكثر من عدل (قوله) وشرط الواحد صدقة العدول) ولورأي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وشيات نظير ذلك في الشهادات (قوله) ويلزم الفاسق هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقة لزمه بحتمل أنه كذلك مر (قوله) وكذا من اعتقد صدقة هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باختيار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالاخبار بطولع الفجر أو الشمس وغروبها محله إذا لم يعتد صدقة ولا يجري ويقر بين الصوم والصلاة فيه نظروا لعل المتجه الأول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحرر (قوله) ان له بل عليه (خ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي

بعدل احتملا لكل منهما عقبه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة وتفي عدالة الشهادة عن العبدواضع وعن المرأة باعتبار ما تقر أنها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فانضج أنه لا غبار على عبارته (وإذا صحت بعدل) ولو مستور العدالة (ولم نر الحلال بعد ثلاثين يوما) (أفطرنا) وجواب (في الأصح) وإن كانت السماء مصحية لا كالأعداد كالأعداد بعدلين والشيء قد ثبت ضمنا بطريق لا يثبت

بعد الشروع في الصوم كما رجحه الاذرعى لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حيثما ايضا وقد يؤخذ من قوله يبدل وما للحق به من المستور انه لو صام بقول من اعتقد صدقه لا يفطر بعد ثلاثين ولا رؤية وهو متجه لانا إنما صومناه احتياطا فلا نفطره احتياطا ايضا وفارق العدل بأنه حجة شرعية فلم العمل بآثارها بخلاف اعتقاد الصدقة ( وإذ رأى يبدل لم حكمه البلد القريب ) قطعا لانهما كبيل واحد ( تنبيه ) قضية قوله لم الخ انه بمجرد رؤيته يبدل يلزم كل بلد قريبة منه الصوم أو الفطر لكن من الواضح انه إذا لم يثبت بالبلد الذي أشيعت رؤيته فيها لا يثبت في القريبة منه إلا بالنسبة لمن صدق الخبر . وانه ان ثبت فيها ثبت في القريبة لكن لا بد من طريق يعلمها أهل القرية ذلك فان كان ثبت بنحو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عندنا كالمقربة بالحكم ولا يكفي واحد وان كان المحكوم به يكفي فيه الواحد لان المقصود

وهو تمتع نهاية ( قوله فيها ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والنسب ما بهصرى ( قوله ) ولا يقبل رجوع العدل الخ ) فلوشهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لومهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه لا اقرب يفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون الخ فيه خلاف يأتي قال عرش يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشعر عوافيه اه ( قوله ) وما للحق به الخ وهو على حذف أى التفسيرية ( قوله ) يقول من اعتقد صدقه أى من نحو الفاسق سم ( قوله ) لا يفطر الخ ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية ( قوله ) وهو متجه الخ ) وفي سم بعد كلام مانصه فقديانك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم مع الصحو وترجي أن يكون اقرب مع الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم واطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقى ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حجج في الانحاف وشرح الارشاد منع الفطر هنا كما منع في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال لا إنما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الزملى قال بالفطر هنا كآل به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قيل هو بعد الشروع ان كان قبل الحكم الشروع جردا امتنع العمل بشهادته م . واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسم مصححة قول نفطر ظاهر كلامهم انا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه رجى ذلك م . وخالف شيخنا في الانحاف الخ اه والقلب إلى ما قاله الانحاف اميل عرش وقوله اطلق الخ لكن شياقه كالصريح في العموم قول المتن ( وإذ رأى يبدل لم حكمه البلد القريب ) أى كبعداد والكوفة قنبا يوقمغنى ( قوله ) قطع الخ ) أى لو ما قطعنا بالاخلاف ( قوله ) الصوم ) أى في أول الشهر أو الفطر أى في اخره ( قوله ) وانه ان ثبت الخ ) عطف على انه ثبت الخ ( قوله ) بنحو حكم ) أى كقوله ثبت عندى ن . ام رمضان ( قوله ) عندنا كالمقربة ) أى عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط كالم ( قوله ) بالحكم أى ونحوه ( قوله ) اثباته ) نائب فاعل المقصود ( قوله ) الخبر ان ( قوله ) او بنحو ) نقاضة الخ ) هذا كالصريح في ان الاستفاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فليراجع ( قوله ) وهو متجه ) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذرعى فيما لو صام بقوله يثق به ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين مع الصحوى وليس يبدل كاصرح به الاذرعى في توقفه وصرح به الشارح في شرح العباب من جملة توقف الاذرعى وصرح به ايضا في شرح المنهاج فللتناقض بين ما قاله في شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل ما حاصله ومن حصل له اعتقاد جازم بدخول شوال من العلامات المذكورة لزومه الفطر بالاعتقاد الجازم واخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال وجوب الفطر اه وذلك لان كلامه السابق في اخبار العدل كاصرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذى الكلام فيه هنا ليس واحدا من الشككين كما هو ظاهر والذى يظهر انه يصوم لان احباب الصوم عليه ولا إنما كان احتياطا لاجل الصوم ولا احتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لان عل حرمته فيمن علم انه يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادى والثلاثين ان كان غيم وهو محتمل ويحتمل انه يصوم نظر للاحتياط ايضا لدل هذا اقرب انتهت وجزم في الارشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي أن يكون اقرب مع الغيم وجزم في الصغير بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم واطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقى ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حجج في الانحاف وشرح الارشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن ( ٣٨١ ) صدق المخبر بان اول تلك البلد ثبت

عندهم ذلك فعمل أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد بشهادته على شهادة الرائي ولو واحدا كفى ان كان ثمن يسمعونها والا فكما مر ثم رايته في المجموع وغيره تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحداه وهو يؤيد ما ذكرته اخرا (دون البعيد في الاصح) خبر مسلم عن كريب استعمل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فراه الناس فسام معاوية ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فأخبرت ابن عباس بذلك فقال لكننا رايناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نتمكن لثلاثين فقلت ألا تتكفي برؤية معاوية فقال لا هكذا امر نارسول الله ﷺ قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم (والبعيد مسافة القصر) لأن الشرع اناط بها كثيرا من الاحكام تحكيم المتجهين وقواعد الشرع تاباه (وقيل باختلاف المطالع قلت هذا اصح والله اعلم) لأن الهلال لا تتعلق له بمسافة القصر ولأن المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى وتحكيم المنجمين

(قوله لذلك) أي لأن المقصود إثباته الخ (قوله فعمل أنه لو وجدت الخ) مسئلة ثبوت رمضان بالشهادة على الشهادة منصوب عليها في اصل الروض مع خلاف وتعارض كثيرة فليراجع ثم بصري (قوله كفى) أي شهادة الاثنين فكان الظاهر الثالث (قوله فكما مر) أي فلا تنكفي إلا بالنسبة لمن صدق المخبر ولو واحدا (قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المتن دون البعيد أي كالحجاز والعراق نهاية ومعنى (قوله خبر مسلم) إلى قوله وقضيته في النهاية المغنى (قوله والمعادى) وقال التاج وقوله وكان مستنده إلى والشك (قوله اصنام الخ) عبارة عن النهاية والمغنى وصاموا وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المتن (والبعيد مسافة القصر) وصحبه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله إلى تحكيم المنجمين) أي الاخذ بقولهم بخبري قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع إلى مسافة القصر خلافا للرافعي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا اصح) (فخرج) ما حكته لم يختلف المطالع يتجه ان يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقم رسم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب وإلا فالمدار على محل تكثيره الحاضرون او نقل كاقدمه في استنبال القبلة ع شر وقوله الحاضر وصوابه العالمون (قوله لأن الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروها نهاية ومعنى (قوله والعروض) أعلم ان عرض البلد في اصطلاح أهل الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب او الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من مبدا العمارة إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فالاقصر على العروض ليس على ما بيني لأن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الاطوال وخط الاستواء مفروض على الأرض بين المشرق والمغرب في إقليم الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضري في الاصول دون التوايع) عبارة عن النهاية والمغنى والاعباب في الاصول والامور العامة دون التوايع والامور الخاصة ا قال البجيرمي والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصاله واستقلاله بالتوايع الوجوب تبعوا وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلافه الخ) عبارة الكردى على بافضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس والكواكب واغروها في محل متقدما على مثله في محل اخر او متاخر اعنه

منع القطر هنا كما منع في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما مر قال انا ما نأمنوا لئلا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم القطر حيث لم ير الهلال كما ذكرنا وبالمثل قال بالقطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فليرجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسيما مصحبة فهل تقطر ظاهر كلامهم انا فنظر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخاف شيخنا في الانحاف الخ اه وعبارة تشرح الارشاد الكبير ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح بامر وتصرح به عبارة الآية ايضا فامل قليل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم قيل يلزم لأن شروعه فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجعه الاذرى لكن توقف في الاظهار فليأكل الدعة ولم ير الهلال والسيما مصحبة والذي يظهر هنا ايضا انهم لا يفترون ولا ناسل ان العلامة ذكر من ان شروعه بالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لنزله بمنزلة الحكم بها وحيث قد قال هنا ما مر فيلزم صام بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الاذرى فيمن صام بقول من يثق به وليس يعدل هل هو كالعدل هنا ايضا ويصوم جز ما لا يذرى يتجه انا ان اوجبت الصوم بقوله أولا اوجبت القطر بقوله آخر اى وان كانت السماء مصحبة لأن فرض توقف الاذرى انما هو مع الصحو كما صرح به في الارشاد الكبير ولأن المنهاج الذى اخذ الشرع منه ما خالفه فيه الخشى واستظهر عليه بعبارة شرح العباب اخذ الصحو غاية فليتأمل وان جوزناه او لا لم تجوز ههنا لانهم لم يميزوا على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

انما يضري في الاصول دون التوايع هنا كما والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لوروى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا

وتبعوه لا يمكن اختلافها  
في أقل من أربعة وعشرين  
فرسخا وكان مستنده  
الاستقراء وبه ان صح  
يندفع قول الرافعي عن  
الامام بتصور اختلافها  
في دون مسافة القصر  
والشك في اختلافها  
كتحققه لان الأصل عدم  
الوجوب ومحل ان لم يكن  
آخر اتفاقها والوجب  
كما قاله الاذري ونسبه  
السبكي وتبعه الاسنوي  
وغيره على انه يلزم من  
الرؤية في البلد الشرق  
رؤيته في البلد الغربي من  
غير عكس إذ الليل يدخل في  
البلاد الشرقية قبل وعلى  
ذلك محل حديث كريب  
فان الشام غربية بالنسبة  
للدبنة وقضيته انه متى  
رؤى في شرق لم يكن غربي  
بالنسبة اليه العمل بتلك  
الرؤية وان اختلفت  
المطالع وفيه منافاة الظاهر  
كلامهم ويوجه كلامهم  
بأن اللازم انما هو الوجود  
لا لرؤية إذ قد يمنع منها مانع  
والمدار عليها لعل الوجود  
ووقع تردد في لا موغيرهم  
فلما لو دل الحساب على  
كذب الشاهد بالرؤية  
والذي يتجه منه أن  
الحساب انفق اهله على  
أن مقدماته قطعية وكان  
المخبرون منهم بذلك عدد  
التواتر ودرت الشهادة ولا

وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعد ما عن خط الاستواء وأطرها أي بعد ما عن ساحل البحر المحيط الغربي فمضى ساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما وكان بينهما مسافة مشهورة ومتى اختلف طولها امتنع تساويهما في الرؤية اه وتقدم عن الكردى بفتح الكاف الفارسي ما يوافق (قوله قاله في الأنوار) وفيه نظر فمضى المجموع بعد بسط الخلاف لحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الرؤية وما وافقها في المطالع وهو اصحها كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة القصر بل الرؤية فقط اه فاني الأنوار قريب من الرابع وكان وجه معارضة الثالث انه اعلم حيث لم يتصور الخفاء عنهم لزوم الصوم وإن اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا يذم اتفاقه المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا مانع لإيعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المعنى كلام التبريزي وقره بصري (قوله التبريزي) بكسر الواو والراء وسكون الواو الواحدة والتخفيف وزاى نسبة إلى تبريز بلد بادي بجان اه لب للسيوطي ع (قوله لا يمكن اختلافها في أقل من اربعة وعشرين الخ) افتى به الولد رحمه الله تعالى والوجه انها تحديده كما افتى به ايضا نهاية قال ع (قوله ثلاثة أيام لكن بقي الكلام في مبدأ الثلاثة بآي طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه اه وفي الكردى على بافضل وقال القليوبي في حواشي المحلى ان مقاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرمي في النهاية انها تحديده اه ويمكن ان يحجب عنه بان مادون الثلاث المرأجل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه لقلته اه (قوله وبه إن صح) أي بالاستقراء (قوله ومحل) أي عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونسبه السبكي الخ) اقره النهاية والمغني (قوله على انه يلزم الخ) أي إذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى (قوله يلزم من الرؤية في البلد الشرق) أي حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية أي فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل (قوله إذ الليل يدخل الخ) أي ومن ثم لم يوات متواتر ان احدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده وورث الغربي الشرقي لتأخر زوال بلده نهاية زاد لإيعاب فاذا ثبت هذا في الاوقات لزوم مثله في الالهة وايضا فلال إذا لم ير بالشرق لسكونه في الشعاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتأخره عن غروب أشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشدي قوله مر تأخره زوال بلده الذي ذكره اهله هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فمضى اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلفت الزوال وإن اتحاد العرض خلا فالما يوجهه كلام الشارح مر وتقدم عن الكردى بين ما يوافق (قوله وقضيته) أي مقاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه الخ) أي فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة لظاهر كلامهم) قد يقال بالتأمل في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ واحد قد برأه واما قوله بوجه التبع فمضى لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليتأمل بصري (قوله والمدار عليها لعل الوجود) هذا بخلاف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرمي سلم ومرافيه (قوله إذ قد يمنع الخ) قد يقال بالاستقراء لمشاهدة لزوم الرؤية في الغربي للرؤية في الشرقي كاف في حصول الظن ها وان منع مانع ارضي خفي كيسي رخا بصري (قوله لولا) أي السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك الخ) برده على أن اخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الاخبار غرس حسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يحجب بان مراد الشارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا قريبا من القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه أرجبنا عليه الصوم به أو لافانه صار حجة شرعية في حقه ليستمر عليها اه وهذا الوجه مما ذكره هنا ونقل عن الاذري اعتماده (قوله شهادة عدل هنا) أي في رمضان (قوله بانه رؤى ببلد كذا) ينبغي الا في حق من اعتقد صدق تلك الرؤية وكذا يقال في قوله بأن أهل بلد كذا اصحاب (قوله والمدار عليها لعل الوجود) هذا بخلاف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرمي (قوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر) يرد عليه

كل لما قاله بما في بعضه نظر  
للتأمل (تنبيه) أثبت  
مخالف الحلال مع اختلاف  
المطالع لوما العمل بمقتضى  
إثباته لأنه صار من رمضان  
حتى على قواعدا أخذ من  
قول المجموع على الخلاف  
في قبول الواحد مالم يحكم  
بشهادة الواحد حاكم براه  
والأوجب الصوم ولم ينقض  
الحكم إجماعاً ومن مقتضى  
إثباته أنه يجب قضاء  
ما فطرناه عملاً بطلنا وان  
القضاء فوري بناء على مقاله  
المتسولي وأقره المصنف  
والاستوى وغيرهما أنه إذا  
ثبت أثناء يوم الشك أى  
ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث  
بروقه أنه من رمضان لزمه  
قضاؤه فوراً كما يأتي (وإذا  
لم نوجب الصوم (على  
أهل البلد الآخر) لاختلاف  
مطالعهما (فسافر إليه من  
بلد الروية) إنسان (فالأصح  
أنه يوافقهم في الصوم أحراراً)  
وإن تم ثلاثين لأنه بالانتقال  
اليوم صار مثلهما وانتمصر  
الأدعي للمقابل بأن تكلفه  
صوم أحد وثلاثين بلا  
توقيف لامعنى له وبأن  
ماروى أن ابن عباس أمر  
كريبا بذلك لم يصح وبسليمه  
فلهذا إنما أمره ثلاثين به  
الظن أه وما قاله في الثاني  
سهل وأما الأول فليس كما  
قال لأنه إذا تقرر اعتبار  
المطالع كان له معنى أى معنى  
كأهو ظاهر وأهم قوله اشرا

(قوله وإطلاق غيره إلخ) أى كالتبابة والمغنى (قوله أثبت مخالف الحلال إلخ) كان مراده حكم بقريته  
استشهاده بكلام المجموع لأن الثبوت ليس بحكم الحاكم الذى يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يمكن  
قوله حكمته بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح أو لا بد من حكم  
حقيق كمن يترتب عليه حق أدى على عمل تامل ثم عمل ما ذكره حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه  
الإمام عالماً بما لا ما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا أثر لحكمه بناء على عدم  
صحته استخلافه إلا فى القضاء وإنما ثبت على ذلك لعدم البولي هذا في زماننا بصري أقول تقدم عن سم أن  
الشارح حرر في الاتحاف أن قول القاضي حكمته بأن غدا من رمضان حكم حقيقى وهو الوجه دون ما هنا  
أى فى التحفة وتقدم عنه من مر أيضاً أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم و (قوله ثم عمل ما ذكره إلخ) تقدم عن  
النبابة ما يوافقه (قوله بخالف) أى كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وأن رجوع الشاهد عرش  
(قوله علا إلخ) متعلق بما فطرناه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك  
لنسبته إلى التقصير أى تقصير هذا إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك قبله إذا تقدم ولم  
يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه يوافقهم) أى وجوباً ومغنى ونهاية قال عرش قال سم على  
المنهج فلما فسد صومه اليوم الآخر فهل يلزمه قضاؤه والكفارة إذا كان الفساد إجماع فيه ونظر ولعل  
الأقرب عدم الزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو  
الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكره أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقد يقال الوجه الزوم  
لأنه صار منهم أنهم رأيت فى صحيح أول باب المواقيت ما يصرح بعدم لزوم الكفارة أه أقول روى أن سم عن  
قريب ترجع لزوم القضاء مطلقاً (قوله وإن أتم) إلى قوله واتصروا فى النهاية والمغنى (قوله وإن أتم ثلاثين  
إلخ) (فرع) لوصلى المغرب فى بلد غير بيت شمس ثم سار لبلد مختلفة مع المطالع مع الأولى فوجد الشمس لم  
تعرب فيه أقول يجب عليه إعادة المغرب كما فى نظيره من الصوم أو لا كما لو صلى الصبي ثم بلغ فى الوقت لا يلزمه  
إعادة الصلاة تردو الأول ما فى به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمد بخطه فى هامش شرح الروض  
ويوجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكسر فلو أوجبتا إعادة كان  
مظنة المشقة وكثرتها وبأن من لازم الصوم فى الحفل أن واحداً اتفاق فيه فى وقت أدائه بخلاف الصلاة فإن  
شأنها التقدم أو التأخر فى الأداء لو عيى فبلده وأدى كآفة الفطر فيه ثم سارت سفينته لبلده أهلها صيام  
وأوجبنا عليه الإمساك معهم ثم أصبح معياداً معهم فهل يلزمه إعادة كآفة الفطر فيه نظر ويتجه عدم الزوم  
سم وقوله ويوجه الثاني أن تقدم فى الشرح فى أوائل الصلاة قبيل قول المصنف بآداب الفائت ما يوافقه  
ونقل البجيرى عن الزبائى ما خالفه وقوله ويتجه عدم الزوم تقدم عن عرش أنفان التحفة فى أول باب  
المواقيت ما يؤيده (قوله للما قبل) أى القائل بوجوب الإفطار (قوله بلا توقيف) أى بلا نص من الشارع  
(قوله بذلك) أى الصوم (قوله فى الثاني) أى أن ماروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أمر إلخ (قوله  
كان له معنى إلخ) قد يقال اعتبار المطالع فى الحاق غير أهل بلد الروية بأهلها لاتانى عنه فواعد الشرع بخلاف  
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأنى عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله فى يومه) أى  
المختص ببلده هو اليوم الأول (قوله لم يفطر) (وفى حوائى المغنى لم يؤلفه ولو سافر فى اليوم الأول من صومه

أن أخبار عدد التواتر إنما يقيد القطع إذا كان الأخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات  
والكلام فيه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك لنسبته إلى التقصير  
إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك قبله إذا تقدم ولم يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله  
وأهم قوله آخر أنه لو وصل تلك البلدة فى يومه) كان المراد بالوصول فى يومه الوصول فى أى يوم يصومه  
وحيث ينفذ فى إلهام حرازة (لم يفطر) قد يقال هل جاز له الفطر وقضاؤه فى قوله لا فى عيدهم وقضى يوماً  
بمجامع انتهى كل صار حكمه حكم المتنقل اليهم وإن كان هذا فى أول الباب وذلك فى الآخر فليتأمل فإن الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اهـ وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين أن العبرة في السفر  
بالحل المنتقل اليه ولذا صححوه وجوب الامساك الآتي ثم رابت الفاضل المحشى قال قد يقال هل جاز له الفطر  
وقضاء يوم كافي قوله الاتي عيدهم وقضى يوما مجامع انه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في  
الاول وذلك في الآخر فليتام فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما  
بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام اتى اهـ بصري ونقل  
الجل عن باخرمة عن حاشية الروضة للسهودي مثل ما مر عن حواشي المعنى وكذا نقله الحلبي عن مبرارته  
فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حجج ويوافقهم عند شيخنا مبرار ولو كان هو الرأى للحلال وعليه  
يلغز فيقال إنسان رأى الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذراه وعلى هذا قول المصنف آخر اليس بقيد  
(قوله كاقدمته الخ) عيارته هناك يوجه بانه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو  
اضعف منها وهو استصحاب المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لمبلد بعيد فانه  
يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الرؤية اهـ (قوله الفطر) اى آخر اسم (قوله) اذا ثبت  
ذلك عندهم اما بشهادة ان كان عادلا رأى الهلال وبطريق آخر كردى (قوله لزمه الخ) اى المسافر  
وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلدة الاخرى الى بلدة اخرى فلو  
فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلدة الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد  
الرؤية ثم رجع منها الى الاول فنتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه  
حكمهم وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عيدهم) اى وجوب ما معنى نهاية (قوله افطر) ينبغي وجوب اسم  
(قوله وان كان) اى قوله وصورتها في النهاية والمعنى (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء الخ) لو كان في  
هذه الصورة ادرك اول يوم صومه المنتقل عنهم لكن اهـ بل وجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة  
وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا قرئ استقر في ذهنه وان مجرد الانتقال انما يؤثر في  
المستقبل لا فيما استقر عليه فليتام سم وان كان حق هذه القول ان تكتسب على قول المصنف فالاصح انه  
يوافقهم وعلى قول الشارح هناك لانه بالانتقال اليهم الخ فليتام (قوله فانه انقضاء الخ) ظاهره وان تم شهر  
المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في  
حقه سم (قوله لانه يكون) اى الشهر قول المتن (سفينته) اى مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر  
انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة والى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقها في المطالع بل قد يقال  
لا حاجة لذلك لان المراد بالبلدة المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله

لان التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره اذا  
صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتام (قوله فيلزم اهل الحل المنتقل اليهم الفطر) اى اخر (قوله) في  
المتن ومن سافر من البلدة الاخرى الى بلدة اخرى فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى  
البلدة الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فنتجه بقاء صومه وعدم  
لزوم قضاؤه يوم لا بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه قوله اى افطر) ينبغي وجوب با  
(بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه اخـ  
به فالوجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا قرئته وان  
استقر في ذهنه وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر عليه فليتام (قوله انقضاء) ظاهره  
تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا  
في حقه (في المتن) الى بلدة بعيدة وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة والى مكان قريب او بعيد  
منها حيث وافقها في المطالع بل قد يقال لا حاجة لذلك لان المراد بالبلدة المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كاقدمته بما فيه قيل قول  
المتن ويأيد بالفئات  
اما اذا وجبناه لا اتفاق  
مطالعهما فيلزم اهل الحل  
المنتقل اليه الفطر ويقضون  
يوما اذا ثبت ذلك عندهم  
ولا لزمه الفطر كالوراء  
هلال شوال وحده (ومن  
سافر من البلد الى الآخر)  
الذى لم يرفه (الى بلدة الرؤية  
عيد) اى افطر (معهم)  
وان كان لم يرضم الاثمانية  
وعشرين يوما لانه صار  
مثلهم (وقضى يوما) اذا عيدهم  
معهم في التاسع والعشرين  
من صومه كما باصـله لان  
الشهر لا يكون ثمانية  
وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم  
معهم يوم الثلاثاء فانه  
لا قضاء لانه يكون تسعة  
وعشرين (ومن اصبح  
بعيدا فسارت سفينته الى  
بلدة بعيدة) غن بلده بان  
تخالفها في المطالع (اهلها  
صيام) وصورتها لتغاير  
مسئلة الاصح الاولى انه ثم  
وصل اليهم قبل ان يعيد  
وهنا بعد ان عيدهم بدل لذلك

المراد الخ أى ولذا عبر المنهج المحل (قوله) انه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى والإلا فلا يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله) وقع لبعضهم) عبارة النهاية والمعنى وتصور المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثاءين من صوم البدلين لكن المتقل اليهم لم يروهو بان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي السكردى عن الرافعى في العزيز ما يوافقه وظاهر ان التصوير الثانى يحتاج الى ما قاله الشارح والإلزام التكرار وان التصوير الاول لا يناسب لفرض الكلام في اختلاف المطالع قول الماتن (فالاصح) انه بمسك) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكتفى الامساك مع العفلة او لغرض اخر مر اه سم (قوله) لما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثاءين اخذ من التعليل فيه نظر ويتجه انه وإن وصل اليهم نهارا لم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول وإن وصل اليهم قبل الفجر لم يلزمه صوم ذلك اليوم وقضاءه وان لم يصمه بقى ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره وانظر مقول يلزمه قضاءه فيه نظرو قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين سم (فائدة) يس عند روية الهلال أن يقول الله اكبر اللهم اهلكه علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق للمحب وترضى ربنا وربك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وموتين هلال خير ورشد وثلاثا نمت بالذى خلقك ثم الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا جاء بشهر كذا للاتباع في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن ان يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفيه ولاها المنجية الواقعة اه قال عرش قوله مر يس عند روية الهلال الخ وها ظاهر اذ ارآه في أول ليلة أمالوره بعدها فالظاهر عدم سته وإن سعى هلالها بل لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رويته له اضف في بصره وينبغي ان المراد برويته العلم به كالأعمى اذا أخبر به والبصير الذى لم يره لما منع اه

انه عبر ثم بصام وهنا  
بامسك ووقع لبعضهم  
تصوره بغير ذلك بما فيه  
نظر (فالاصح) أنه بمسك  
بقية اليوم) لما تقرر انه  
صار مثله

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله) انه عبر بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى والإلا فلا يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله) في لمتن (فالاصح) انه بمسك بقية اليوم) ينبغي ان يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكتفى الامساك مع العفلة او لغرض اخر مر (قوله) فالاصح انه بمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثاءين اخذ من كونه صار مثلهم فيه نظرو يتجه ان يقال ان وصل اليهم نهارا لم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لم تكن شغل ذمته بصومه وإن وصل اليهم قبل الفجر لم يلزمه صوم ذلك اليوم وقضاءه وان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليتامر ويحتمل ان يقال انه بوصول اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقه فليزمه قضاءه فليتامر بقى ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره واقتصر فهل يلزمه قضاءه فيه نظر وقد يقال قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وإن لم يكن صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين (مرفوع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار الى بلد مختلفة المطلع مع الاو في وجد الشمس لم تقرب عنها قبل يجب عليه إعادة المغرب لا بوضو له اليها صار له حكم أهلها كافي نظيره من الصوم ولا كالأول صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة تردد الاول وهما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى والثانى وهما اعتمدت بخطه في هاشم شرح الروض ويوجه بالفرد بينه وبين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وتكثر فلو اوجبت إعادة كان مظنة المشقة او كثرتها وبان من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه من غير ان يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة من شأنها التقدم والتأخر في الاداء فلم يلزمه وجوب موافقة المتقل اليهم في الصوم تحققت المخالفة ولو لم توجب موافقتهم في إعادة المغرب لم تحق المخالفة فليتامر ولو عذب ببلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سار في سبيلته لبلدة أهلها صياما و اوجبت عليه الامساك معهم ثم أصبح معيدا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظرو يتجه عدم اللزوم لان غاية الامر ان تأديتها ببلده وقع تعجيلا وهو جائز وان كان المؤدى او المستحق او المال وقت الوجوب ببلدة

(فصل في النية) (قوله وأى لا بد منها) إلى قوله والأصل في النهاية والمغنى لا قوله كذا إلى ولا يجوز. وقوله غالباً إلى المتن (قوله للمارح) أى الخبر إنما الأعمال بالنيات نهاية ومعنى (قوله ولا تنكح) الأولى فلا إلح كافي النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ إلخ) لكنه يندب شيخنا (قوله قطعاً فيما كذا قاله إلخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الروضة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر الفاردي عليه قول شارح وبنافيه إلخ لأن النوى صرح في الروضة في الصلاة بتغليظ قائله ووجه تغليظه على ما يفهم من العزيز أن قائله أخذ من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور يبنو النص بطريق آخر لا بنافي المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العزيز بصري (قوله وبنافيه إلخ) قد تمتع المناقاة إذ غاية المحكي أنه عام ولا بنافي الخاص سم ونية تأمل (قوله أن وجب التلفظ) أى من أوجبه كبرى (قوله يطرده) أى وجوب التلفظ بالنية (قوله وإن قصد التبرك) أى وحده (قوله لا التعليق) وإن لم يقصد الاتيان به أو لأن الاتيان به بعد النية إبطال لها إذ قصد تعليقه بغيره وجوهرها إبطال لها وهى تقبل الإبطال بخلاف الإطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم (قوله ولا إن أطلق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فإن النية تعللها القلب وجريان لفظ عن أسانه من غير قصد لغناه المتأني للجزم بالنية لا يقتضى تردداً فيها ثم راجعت كلام الشيخين فراجعتهم لم يتغير ضابطته المشبهة إلا في الصلاة وعبارتهما فيها مانصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله القلب باللسان فإن قصده التبرك ووقوع الفعل بشبهة الله تعالى لم يضرب وإن قصد الشك لم يصح صلاتها وفسر الخادم الشك بالتعلق فالخامس إنما لم يتبرضا الصورة الإطلاق لعدم تعلقه في القول القلي ولعدم ضررها في اللفظ فيا يظهر لماذا ذكرته فليتأمل حتى التأمل بصري أقول قوله لعدم تعلقه في القول القلي يشهد بخلافه الوجودان وقولهم إنما تصور المعاني بالنسبة الينا بالقاطة الذهنية ثم رايت في الأعياب والنهاية مانصه ويشترط أن يحصر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم المقصد إلى ذلك المعلوم فلو اضطرر إليه التكاليف ولم يدر معناه لم يصح أه وهذا صريح فيما نأت وفي سم مانصه قوله ولا إن أطلق قد يشكك بظايره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا اعتد نفسه وقد يفرق بأن وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق أه وهذا بناء على وجود دال المشبهة في الذهن (قوله التسحر إلخ) أى والشرب لدفع العطش عنه نهاراً نهاية ومعنى (قوله من تناول مظهر) أى من أكل أو شرب أو الجماع خوف الفجر أى خوف طلوعه نهاية ومعنى (قوله لأن ذلك إلخ) يعنى لو تسحر لصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطور للصوم بiale كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بiale كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه بضمن قصد الصوم لأعياب ونهاية ومعنى والذي يتجى في هذه المسائل أنه إن وجد منه حقيقة المقصد الذى هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره اجزأ بالمشك وأما لا كفاه بمجرد التصور والاستحضار فيعبدك البعد لخلوه عن حقيقة النية سيد عمرى البصرى (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أى كالأعياب والنهاية والمغنى (قوله وبه يدفع ما لا ذرى) أى قول الأذرى معترضاً على الشيخين أن خطور ما ذكر بiale لا يكتفى بأن أريد به الزعم على الصوم بأصناف المتبركة فهذه نية جازمة فلا يبقى لماذا ذكر من السحور وغيره مغنى أعياب ولا يخفى على المصنف أن اعتراض الأذرى أقوى من دفعه ولذا

(فصل في النية وتوابعها)  
(النية شرط للصوم) أى لا بد منها لصحته كما بأصله  
أدھر ركن داخل في ماهيته  
لما صر في الوضوء وغيره  
ومعها القلب ولا تنكح  
باللسان وحده ولا يشترط  
التلفظ بها قطعاً فيما  
كذا قاله شارح وبنافيه  
ما حكاه غيره أن موجب  
التلفظ بالنية يطرده في كل  
عبادة وجبت لها نية  
ويصح تعقيبها بأن شاء الله  
أن قصد التبرك لا التعليق  
ولا إن أطلق ولا يجوز عنها  
التسحر وإن قصده التقوى  
على الصوم ولا الامتناع  
من تناول مظهر خوف  
الفجر مالم يخطر بiale الصوم  
بأصناف التي تجب التعرض  
لها في النية لأن ذلك يستلزم  
قصده غالباً كما هو ظاهر  
وبه يدفع ما لا ذرى هنا  
(و يشترط لفرضه) كرمضان

أخرى كما اعتمد ذلك شيخنا الشهاب مر والبدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليتأمل

(فصل في النية) (قوله وبنافيه ما حكاه غيره إلخ) قد تمتع المناقاة إذ غاية المحكي أنه عام ولا بنافي الخاص (قوله أن قصد التبرك) أى وحده (قوله لا التعليق) أى إن لم يقصد الاتيان به أو لأن الاتيان به بعد النية إبطال لها إذ قصد تعليقه بغيره وجوهرها إبطال لها وهى تقبل الإبطال بخلاف نحو الإطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله ولا إن أطلق) قد يشكك بظايره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا اعتد قصده وقد يفرق بأن وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق (قوله لأن ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المتن ويشترط لفرضه التثبيت) أى



مال اليه السيد البصري كما مر آنفاً قول المتن (التبتيث) أي خلافاً لآي حنيفة إيجاب (قوله أداء وقضاء) متعلق برمضان (قوله كفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أي فيما بين غروب الشمس الخ) فلونوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجز نهاية ومعنى (قوله وأن كان النخ) أي صوم المميز (قوله كصلاته المكتوبة) أي كما يجب القيام في صلاته المكتوبة لذلك إيجاب (قوله للخبر الصحيح من بيت الصيام) وهو محمول على الفرض بقرينة الخبر الاتي فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نقلاً وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده ففلان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء ويصح نقلاً في غير رمضان شرح مر اه سم (قوله) لأنه عبادة النخ) ولظاهر الخبر أنها بقية معنى (قوله في أخذه هذا) أي اشتراط التبتيث لكل يوم (قوله لا ذلك) أي قول المصنف الاتي (النخ) (قوله والقائل بالاكتفاء بالنخ) هو الإمام مالك ولا بد من تقليده في ذلك كافي فتح الجواد وغيره ويسن أي لمن نسي في رمضان حتى طلع الفجر أن ينوي أول النهار لأنه يجزئ عنه في حنيفة قال في الإيجاب هو ظاهر أن قلده أو لا فهو متلبس بعبادة فاقسده في عقيدته وهو حرام انتهى اه كروى على الأفضل (قوله عنده) خبر مقدم بالمصدر الماخوذ بعده والقائل النخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان أخسرو وأظهر (قوله وهذا) أي قوله لا ذلك النخ (قوله إنما ذكره) أي المصنف القول الاتي (قوله) ومن ثم) أي لا جل عدم حسن توجيه الاستوى (قوله وبعد الفرق النخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاستوى بالنظر لما قطع به العبارة فاما بصورة في رمضان وليس غيره معلوماً به بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لا احتمال توهم الفرق إذ رمضان حقيق بأن يحاط له ما لا يحاط لغيره وبصري وقد يقال أن ما ذكره إنما يلاقي الرد المذكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاستوى لعدم حسنة كما هو قضية سياق كلام الشارح (قوله ولو شك) إلى قوله وإلما لم يؤثر في النهاية والمعنى لا قوله وهو ضعيف إلى المتن (قوله ولو شك) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الإرشاد وأنه لو نوى مع الفجر لم يجز هو مثله ما لو شك عند النية في أنها متقدمة على الفجر أو لا لأن الأصل عدم تقدمه بخلاف ما لو نوى ثم شك أكانت قبل الفجر أو بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الإرشاد الخ أي والنهاية والمعنى شرح بأفضل

فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نقلاً وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده ففلان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء ويصح نقلاً في غير رمضان شرح مر اه سم (قوله أداء وقضاء) يعني أن يتناقى بقوله لفرضه لا بقوله كرمضان لأنه يمنع منه قوله وكفارة النخ ولا يتناقى عطف كفارة على رمضان حتى لا يتناقى تعلقه به لأن نصب قوله ومنذراً يمنع من ذلك ويوجب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه برمضان وعطف كفارة على رمضان وجزم منذر ومنع نصبه (ولو شك) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح قلت لتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقوع في الشك بخلافه فإنه لم يلزم بالعمل بقضية أن غداً من رمضان من غير وجود تقصير منه وبعبارة أخرى تردد ثم بلغني شرعاً لوجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا اثر له بخلافه هنا فليتأمل وبعبارة شرح الإرشاد للشارح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجز هو مثله ما لو شك عند النية في أنها متقدمة على الفجر أو لا لأن الأصل عدم تقدمه بخلاف ما لو نوى ثم شك أكانت قبل الفجر أو بعده اه (ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح) أي شك حال النية ووجه عدم الصحة أن التردد في النية يمنع الجزم بالمعبر فيها ويؤخذ من ذلك أن من شك في بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه أن يجتهد فاذن بالاجتهاد بقاءه بحيث نيته وهذا فلا مال أكل مع الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه وإذا لم يطل الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك في النية لأنه يتناقى الجزم بالمعبر فيها كاتقرب فالمدرك في عدم صحة النية وعدم الإعلان بالأكمل

أداء وقضاء وكفارة ومنذور وصوم استسقاء أمر به الإمام (التبتيث) أي إيقاع النية ليلاً أي فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم المميز وإن كان نقلاً لأنه على صورة الفرض كصلاته المكتوبة وذلك للخبر الصحيح من بيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له والأصل في النية حله على نفي الحقيقة لا الكمال إلا للدليل ويشترط التبتيث لكل يوم لأنه عبادة مستقلة واختلفوا في أخذ هذا من قوله الاتي صوم غد والحق أنه لا يؤخذ منه خلافاً للسبكي ومن تبعه لأن ذلك في الكمال والقائل بالاكتفاء بها في ليلة عن بقية الشهر غنده أن الكمال ذلك وهذا أولى من توجيه الاستوى لعدم الأخذ بأنه إنما ذكره في رمضان خاصة ومن ثم رد بعدم الفرق بين رمضان وغيره ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح

والعباب للشارح (قوله لأن الأصل عدم وقوعها الخ) أى ولعدم الجزم بالنية يؤخذ منه أن من شك في بقاء الليل لا يصح نيته وطريقان يجتهدان بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف ما لو اكمل من الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لم يطل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك في النية لأنه ينافي الجزم المعتبر فيها فالقدر في المقامين مختلف سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وفارق ما مر المصرح به في المجموع بعروض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) أى هل كان الفجر طالعا عند النية أولا سم (قوله ولو شك نهارا في النية الخ) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل والنهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لأن تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقديقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة في قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ فإذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فواجبه اطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فإنه لا يؤثر كقبي به شيخنا الشهاب الرملي ويفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه في نيته كما في ذلك شيخنا المذکور ايضاً سم (قوله بعدم ضعيه) كذا في أصله رحمه الله تعالى والآن نسب ولو بعد ضعيه الخ بصري أى كافي المعنى (قوله وهو ضعيف) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة ولو شك نهاراً هل نوى يلازم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرى صح أيضاً لنية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاءه ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر أخذ من قولهم في الكفارة قولوا صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا جازل: أبصرح به في الوضوء في باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر كحيث تزامن إعادة التصديق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال أه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أى ولو كان التذكر بعدهم نوى وقوله مر ولو صام ثم شك الخ مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ أى بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه أه ع ش (قوله ولا فلا) جزم به في شرح ما فضل وكتب عليه السكرى مافسه كذلك الأسنى وفي التحفة والامداد وقع الجواد عن الأذرى وأقره وان التذكير بعد الغروب كوف في النهار وفي النسخة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة أن بحث الأذرى ضعيف فخره أه أى فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة النهاية والمعنى في التبييت أه والمال واحد (قوله لا طلاق التبييت الخ) أى فيكي في لوم من أوله معنى ونهاية (قوله وكل مفطر) عبارة النهاية والمعنى وغيرهما من منافي الصوم أه (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف فأم (قوله ثم شك) ينبغي أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع في أن الطلوع كان عند النية وتأخر عنها وتعارض هذه الحالة المسئلة السابقة أعني الشك هل وقعت النية قبل الفجر أو بعده بانه هنا تحقق وقوع النية في حالة يسوغ فيها استحباب الليل ولا كذلك في تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) أى هل كان طالعا عند النية (قوله ولو شك نهارا في النية والتبييت) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل والنهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده الخ لأن تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فإنه لا يؤثر كقبي به شيخنا الشهاب الرملي واستدل بتصریحهم بذلك في الكفارة وعبارة الروض وشرح في باب الكفارة فن شك في نية صوم يوم بعد فراغ من الصوم ولو من صوم اليوم الذى شك في نيته لم يضر إذا لاثرك الشك بعد الفراغ من اليوم وبفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم أه كالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه في نيته كما في ذلك شيخنا المذکور ايضاً (قوله قال الأذرى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) أى أو بعد أزمنة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله)

لأن الأصل عدم وقوعها  
ليلا إذا الأصل في كل حادث  
تقديره بأقرب زمن  
بخلاف ما لو نوى ثم شك  
هل طلع الفجر لأن الأصل  
عدم طلوعه للأصل  
المذكور أيضاً ولو شك  
نهارا في النية أو التبييت  
فان ذكر بعدهم ضعيه كثره  
صح كما في المجموع قال  
الأذرى وكذا لو تذكر  
بعد الغروب فيما يظهر أه  
فقول الأنوار أن تذكر  
قبل أكثره صح وإلا  
فلا ضعيه (و الصحيح أنه  
لا يشترط) لصحة النية  
(النصف الآخر من الليل)

أى وقوعها فيه لا طلاق  
التبييت في الخبر الشامل  
بجميع أجزاء الليل (و)  
الصحيح (أنه لا يضر  
الأكلا والجماع) وكل مفطر

إلا الردة لأنه أتت بزيادة العبادة بكل وجه (وبعد ما) لأنه تعالى أباح الأكل إلى طلوع الفجر (٣٨٩) (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد

إذ انما ثم تنبه) لأن النوم لا يتأق الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعا نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعا لأنه أتى بمنافها نفسها بخلاف نحو الأكل والغسل يؤثر قطعها نهارا على المعتد لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولأن القصد الامساك بالنية المتقدمة وقدر جدوه بعارض بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النفل بنيه قبل الزوال) لخبر الصحيح أنه عليه السلام دخل على عائشة رضي الله عنها يوم قال هل عندكم من غداء قالت لا قال فأتى إذا أصوم والغداء بفتح الغين بالمعنى والمد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار وورد نحو معظم العبادة عنها وتنقطع النية على ماضى فيكون صائما من أول النهار لأنه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يغتسل من الفجر عن كل مفطر والإلم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمنافاة جزء من الليل فلا يضر

والنفاس شرح مر اه سم (قوله) إلا الردة (الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم إن رفض النية قبل الفجر ضرر لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعد ما نوى إيلامه أسلم قبل الفجر اه وبأنى مسألة الرضا في قول الشارع نعم لو قطع النية قال المتن (وبعد ما) أي النية قبل الفجر معنى قال سم ينبغي أو معها لأن ذلك يتأق بخلاف نحو الردة اه وانظر ما دخل بالنحو قول المتن (وأنه لا يجب التجديد (الخ) وينبغي أن يسن خروجا من الخلاف ع (قوله) ولو استمر أي النوم (قوله) قبله أي الفجر (قوله) فاستحال يتأمل (قوله) ولأن القصد (الخ) لم ذلك سم (قوله) وبه فارق (الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بأعمالها فينبغي أن لا تضريه القطع فالأولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحاط لها بما لا يحاط له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما يتأق النية في الدوام بخلافها لا تناقض لهذا كما صُدِرَ على المطلوب بصري (قوله) بطلان نحو الصلاة أي كالوضوء قول المتن (ويصح النفل) أي ولو نذر تأمامه وحجته يقال لناصوم واجب لا يجب فيه تثبيت النية حلبي اه يجرى (قوله) دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يوم اه) وما أخره عند كثرة قالت نعم قال إذا أفطروا إن كنت فرصت الصوم نهاية معنى أي قدرت ع (قوله) والغداء (الخ) عبارة النهاية والمغنى واخص بمقابل الزوال وخبر إذا الغداء (الخ) والعشاء لما يؤكل بعده اه (قوله) بفتح الغين (الخ) أي وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقا ع (قوله) لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره أن قل جدا لكن في الإيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يحتج بأكل لقمة يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما عتيد بما يشموه فطورا كشرب القهوه أو أكل الشريك ع (قوله) المتن والصحيح اشتراط حصول (الخ) أي في النية قبل الزوال أو بعده معنى ونهاية (قوله) وتنقطع (الخ) أي على القولين (قوله) بأن يغتسل إلى المتن في النهاية والمغنى الأقوله والمقابل إلى ويستنى (قوله) بأن يغتسل (الخ) عبارة النهاية والمغنى بأن لا يسبقها مناف اه زاد المغنى للصوم ككفر وجماع وأكل وجنون وحيض ونفاس اه (قوله) عن كل مفطر أي وما منع كنهو حبض كآهو ظاهر وبه يعلم مافى صنعيه بصري (قوله) مقصود اليوم (وهو دخل النفس عن الموانع في اليوم بالكلية معنى (قوله) والمقابل (الخ) عبارة والمغنى والثاني لا يشترط وعلى الخلاف إذا قلنا أنه صائم من وقت النية إذا ما قلنا أنه صائم من أول النهار وهو الأصح حتى يناب على جميعه أذ صوم اليوم لا يتبعض كآفى الركعة بادر الكركع فلا بد من اجتماع شئ انقطع الصوم من أول النهار جزما اه (قوله) وأشار المصنف أي بقوله والصحيح (إلى فساده) أي المقابل كرى (قوله) وأن رواية (إلى) وإلى أن (الخ) (قوله) أي المقابل (قوله) رد عليه (الخ) أي على المتولى (قوله) ويستنى (الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصري عبارة سم قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء إذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فلا استثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلا أن اليوم غير الاثنين فأكلا مثلا ثم تبين لم يصح صومه لأنه أكل متعمدا وهذا لا ينبغي التوقف فيه خلافا لما نقل عن بعضهم اه (قوله) فتمضض (الخ) أي أو استنشق معنى (قوله) ولم يبلغ أي فأن بالغ ووصل المال إلى جوفه فلم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما أفطر به في الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فان المبالغة في حقه

إلا الردة في العباب وإن ارتد بعدها أي النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه أن الوجه البطلان (قوله) في المتن بعدها) ينبغي أو معها لأن ذلك لا يتأقها بخلاف نحو الردة (قوله) فاستحال رفعها (قوله) ولأن القصد (الخ) لم ذلك (قوله) ويستنى على الأول (الخ) قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء إذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فلا استثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلا أن اليوم غير الاثنين فأكلا مثلا ثم تبين لم يصح صومه لأنه أكل متعمدا وهذا لا ينبغي التوقف فيه خلافا لما نقل عن بعضهم أنه نقل عن شيخنا الشباب الرمل خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

تعاطى مفطر فيه وأشار المصنف إلى فساده وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بأن ذلك من تفرد ويستنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صوما فمضض ولم يبلغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع

صحيح سواء أفلتا بفطر ذلك ام لا (ويجب التعيين في الفرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم غدا عن رمضان أو الكفارة وإن لم يعين سببها فإن عين وأخطأ لم يجزىء أو النذر لأنه عبادة مضافه الى وقت فوجب التعيين كال مكتوبة نعم لو ثبت أن عليه صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذر أو كفارة أجزاءه في الصوم الواجب وإن كان مـ دد للضرورة ولم يلزمه الكل كمن شك في واحدة من الحسن لأن الأصل بقاء وجوب كل منها وهنا الأصل برأه الذمة ومن ثم لو كانت الثلاثة عليه قاضي اثنين وشك في الثالث لزمه الكل إما النفل فيصح بنية مطلقا نعم بحث في المجموع اشتراط التعيين في الراتب كعرفة وما يتبعها مما يأتي كرواتب الصلاة فلا يحصل غير ما عهدا ونوى بل مقتضى القياس أن ينيتها مبطله كإلوى الظاهر وسننه أو سننه الظاهر وسننه العصر وألحق به الاستنوى ماله سبب كسوم الاستسقاء إذا لم يامر به الإمام كصلاته ومما أوجها أن كان الصوم في كل ذلك مقصودا لذاته أما إذا كان المقصود وجود صوم فيها وهو ما اعتمده غير واحد فيكون التعيين شرطاً للكمال وحصول

مندوبه لكونه ليس في صوم فليتا مل عـ وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوباً (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرهاً ولا يتصوره إلا ناسياً بخلافه لما يتوهم مرأه سم قول المتن (ويجب التعيين إلخ) أي ولو من الصبي كإتي المتن عن المجموع بصري ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله الفقهاء أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فتوى صوم غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء إيهما في الأول ولا نوعه في الباقي لأنه كنه جنس واحد أسنى ونهاية معنى قول المتن (في الفرض إلخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره فوجهاً أو وجههاً كما قال الأذرعى الصحة من الغالب إلا العائد لتلاعه شرح مرأه سم (قوله) بأن ينوي (إلى قوله نعم بحث في المعنى) (قوله والنذر) أي وإن لم يعين نوعه نهاية معنى كذا نذر تبرأ لجاج شيخنا (قوله مضافه الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقاً ولا يخفى ما فيه سم (قوله كال مكتوبة) أي كال صلوات الحسن فتوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته لم يكف لإيجاب نهاية أي لأنه في الأولى يحتتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتتمل القضاء والاداء عـ وقوله وفي الثانية إلخ رد عليه أن الأصح عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تعين) إلى قوله نعم بحث في النهاية إلا ما نبه عليه (قوله وإن كان مردداً إلخ) أي ويعذر في عدم جزمه بالنية للضرورة كذا في المجموع معنى (قوله كن شك إلخ) راجع للنية (قوله لأن الأصل إلخ) أي فيمن نسي واحدة من النية نهاية ومعنى (قوله) لزمه الكل) كذا قيل والأوجه إبقاء فهم كفاء نية الصوم الواجب على عمومهم لأنهم توسعوا واعتدوا بمتوهم أنهم نهايتهم واليه سم وقال البصري والحقيق بالاعتداء ما مشى عليه الشارح والمعنى من لزوم الكل أهـ أي خلافاً للنهاية (قوله نعم بحث إلخ) عبارة عن المعنى والنهاية والاستنوى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وإيام البيض وسنة من شوال كرواتب الصلاة يجب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إلى البال لو نوى به غير ما حصل أيضاً كنية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها أهـ زاد شيخنا بهذا فارق رواتب الصلوات أهـ (فلا يحصل غيرها معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غير ما عهدا (والحق به) أي بالراتب (ماله سبب كسوم الاستسقاء) قياس ما اعتمده شيخنا الشباب الرمي في الاكتفاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتا مل سم (قوله كصلاته) أي الاستسقاء (قوله وهما) أي البحث والالحاق كردى (قوله وهو ما اعتمده غير واحد) ومنهم شيخ الإسلام والنهاية والمعنى كاسم (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياس من يقول

الثواب عليها بخصوصها لا لأصل الصحة نظير ما مر في تحية المسجد (وكاله)

أي التعيين وعبارة الروضة وكالذية في رمضان (إن بنوى صوم غد) هذا واجب لا بد منه (٣٩١) ويكتفي عنه عمر بن عبد الله كنيه أول ليلة

من رضا صوم رمضان  
فصبح اليوم الاول واما  
قول شارح يؤخذ من  
قول الرافعي لفظ الغد  
اشترى في تفسير التعيين  
وهو في الحقيقة ليس من  
حده وإنما وقع من نظرم  
الى التبيين انه لا تجب نية  
الغدا فان أراد ما قلناه أى  
لا تجب نيته بخصوصه بل  
تكتفى عنه نية الشهر كله  
فصحيح اوانه لا يجبر هو  
ولا ما يقرب مقامه فهو قاسد  
على أصل هذا الاخذ من  
ذلك ممنوع فتأمل (عن  
ادام فرض رمضان) بالجر  
لاضافة رمضان لما بعده  
(هذه السنة لله تعالى) لصحة  
نيته اتفاقا حيث دللتين  
عن اضدادها كالقضاء  
والنفل ونحو التذر وسنة  
أخرى ولم يكف عنها الاداء  
لانه قد يراد به مطلق الفعل  
واحتميل لاضافة رمضان  
الى ما بعده لان قطعه عنها  
يصير هذه السنة محتملا  
لكونه ظرفا لنزيت فلا  
يبقى له معنى فتأمل فانه مما  
يحق (وفي الادام القرصية  
والاضافة الى الله تعالى  
الخلاص المذكور في  
الصلاة) لكن الاصح  
في المجموع نقلنا عن  
الاكثرين انه لا تجب نية  
الفريضة هنا لان صوم  
رمضان من البالغ لا يقع  
إلا فرضا والظاهر قد  
تكون معادته ورد السبكي

بحصول ثواب التحية إذا تولى غير ما حصل ثواب ما نحن فيه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا  
لحصوله سم (قوله أى التعيين) الى قوله واما قول شارح في النهاية والمغنى (قوله وعبارة الروضة) أى  
وهو وان كانت غير التعيين لكن المراد منها واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة  
التي بنى فيها نية (قوله هذا الخ) أى تعرض الغد معنى (قوله كنية اول الخ) بالاضافة وتو كزار (قوله  
صوم رمضان) مقوله (قوله ليس في حده) أى ليس جزءا من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أى  
ذلك المشتهر (قوله أنه لا تجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أى ذلك الشارح من قوله  
الذكر (قوله أى لا تجب نيته بخصوصه) أى لحصول التعيين بدو نه نية أى كان يقول الخ ليس مثلا عن  
رمضان غ ش وفيه توقف إذا نجس متعدد في رمضان إلا أن يفرض كلامه في الخ ليس الاخير منه (قوله بل  
يكتفى عنه نية الشهر الخ) أى فيحصل له اليوم الاول نية ومعنى (قوله على أن أصل هذا الاخذ من ذلك  
ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبني الذي اقتضى النظر اليه نية الغد ما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) الى  
قوله ورده في النهاية والمغنى الا قوله واحتيج الى المتن (قوله بالجر) الاولى بالكسر (قوله لتبين) أى نية  
رمضان والمراد رمضان المنوى وكذا ضمير (اضدادها) يعنى القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة  
النهاية واحتيج لذكر الادام مع هذه السنة وان اختلفت عن غيرها في غير هذه السنة لا يكون لإقصاء لان  
لفظ الاداء يطاق ويراد به الفعل وقباسة ان نية الاداء في الصلاة لا تفتى عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما  
اهل القول شديد صواب العبارة واحتيج لذكر السنة معى الادام (قوله عنها) أى عن هذه السنة (قوله  
لانه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وجبت فاعلى الداعى اليه مع ذكر هذه السنة شديدة ويمكن أن يقال انه  
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنزيت) فيه بحث لان الفعل الموجود عبارة المصنف  
بنوى لان نية فان اراد نية في عبارة النواى فيه ان المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى  
هذه السنة بمعنى رمضان تعلق الظرفية كان لفظ النواى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة  
للظرفية لرمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نية تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة  
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنوية حكاية بنوى وفيه ما فيه ويحاج بان المراد ان القطع يوم  
ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له  
معنى) أى صحيح سم (قوله لكن الاصح في المجموع نقلنا عن الاكثرين انه لا تجب الخ) وهو المعتمد وان  
اقتضى كلامه هنا كالروضة واصلا واشتراطها معنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظفر قد تكون معادة)  
أى وكذا الجمعة فيالوصلاها بمكان ثم ادرك جماعة أخرى يصلونها فصلاها معهم معنى سم (قوله ورده) أى  
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أى المعادة (قوله ويرد الخ) فيه ليس سم (قوله ليس  
المراد الخ) خبر (قوله وذلك) أى المحاكاة (مفقود هنا) أى الصوم ولا يجنب ان هذه الجملة مستدركة

ما نحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا الاخذ من  
ذلك ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبني الذي اقتضى النظر اليه نية الغد ما لا بد فيه منه سم (قوله لنزيت) فيه  
بحث لان الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس نية بل بنوى فان اراد نية في عبارة النواى فيه  
ان المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعلق  
الظرفية مثلا كان لفظ النواى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلا لرمضان لان  
من أنى لفظ نواى به معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا يخفى في لفظه وان لم يحصل نية صحيحة  
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نية تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة رمضان لما  
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنوية حكاية بنوى وفيه ما فيه فتأمل فيه ويحاج بان المراد ان القطع  
يوم ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له  
معنى) أى صحيح (قوله والظفر قد تكون معادة) أى وكذا الجمعة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن)

بوجوب نية الفريضة فيها ويرد بان وجوبها فيها على ما مر ليس المراد به حقيقة بل لتحاكاة الأولى كما هو وذلك مفقود هنا

لامدخل لطاق الرد (قوله) وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض (الخ) يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إجماعاً إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما رافق من اشتراط التثبيت في صومه فليحبر ولو راجع بصري (قوله) لو نوى أى الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غدو هو يعتقد الاثنان فكان الثلاثة أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد هاشنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يحظر بياله في الأولى وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يدين الوقت الذى وفى ليلته نهاية ومعنى وشرح الرض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أى كالأشترط الاداء لان المقصود منهما واحداً نهاية ومعنى (قوله) واعترضه الاسنوى (الخ) اقره الاسنوى والنهاية (قوله) من هذه السنة الأولى تركه لاهامه أنه معتبر في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في الثانية سقط السؤال بصري وفى كل من قوله الأولى تركه لاهامه الخ وقوله إذ لو تعرض الخ نظر لا يخفى على المتأمل (قوله) يصح أن يقال الخ) فالجواب أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعداد إلى المؤدى عنه لا إلى المؤدى به أى زاد الانتهاء من ثم كان رمضان مضافاً ما بعده (قوله) وأعن فرض سنة أخرى فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال لا يحتمل مطلق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبنى على الأصح من غدم وجوب تعرض الاداء (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لان قضيته وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله) يلزمه ذلك) أى الاستثناء عن تعيين السنة يعنى كأن الغد يعنى عنه كذلك الاداء يعنى عنه كما غل بها المصنف كردى (قوله) وبأن المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وأن نفس تعيين الغد يعنى عن تعيين السنة سم عبارة البصري قد يقال المتبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية أمر قلبي معنوي صرف فلا استناد إليه لا يجدى اه وكل منهما قابل للسمع بل يصح رد الثاني قول الشارح إلى بل بالمتبادر الخ (قوله) من ذلك) أى من الذكر دى (قوله) بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتاج في نحو سنة الظهور القبلية للتعرض لكونها القبلية لأن المتبادر من نية سنة الظهور قبل فعل الظاهر أنها القبلية لعدم

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الرض ولو نوى صوم غدو هو يعتقد الاثنان فكان الثلاثة أو رمضان هذه السنة يعتقد هاشنة ثلاث فكانت سنة أربع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يحظر به الغد فى الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أى في الثانية كما في شرحه أيضاً وفي شرح العباب للشارح ما نصه فان قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضى لرفاً فقد صرح فيها بالبحر بالحكم لذكر مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاه كلامه من البطان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد نوع كما يعلم بما يأتى قريباً اه وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضر الخطأ بما تقر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم واخطأ فيه لم يضر لافى الاداء لافى القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غيرهما ويؤيد عليه الجاز أن يضر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة أو بان النية في الصلاة لما وقعت في الوقت انصرفت لما تعين له ذلك الوقت فلم يضر الخطأ بخلافها في الصوم فانها وقعت قبل الوقت فلم تعين له لاله الوقت لعدم دخوله بضر الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الاداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فلي تأمل ولو راجع (قوله) وأعن فرض سنة أخرى فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال لا يحتمل مطلق الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لان قضيته وجوبه ففيه لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسليم الاعتراض وأن نفس تعيين الغد المعين عن نفس السنة وقوله بل بالمتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتاج في نحو سنة الظهور

وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض الفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يعنى عنه واعترضه الاسنوى بأن التعرض للغد يفيد ما يصومه وللسنة يفيد ما يصوم عنه إذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبأن المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاكثفوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظاهر المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فان قلت سبق أن القرائن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقريئة خارجية بل بالمتبادر من المنوى لا غير

مبنى على الضعيف الذى اختاره فى نظيره من الصلاة أنه تجب نية الأداء حينئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد) فلا إن كان منه وإلا فن رمضان صح له فلا لأن الأصل بقاؤه ما لم ين من رمضان فلا يصح أصلاً لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد (عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه) وإن زاد بعده وإلا فانا منقطع أو حذف ان وما بعدها لعدم الجزم بالنية إذا الأصل بقاء شعبان وجزمه به عن غير أصل حديث نفس لا عبرة به (إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر فى نحو إيقاد القناديل ولا يضركما قاله بعضهم إزالتها بعد النية لاشاعة ان الهلال لم ير إذا بان بعد أنه رؤى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرى وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط (أو صيايات رشداً)

دخول وقت البعدي سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المنوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدي (قوله) بحث إلى المتن فى النهاية (قوله) وهو مبنى الخ عبارة النهاية بربان الأصل هنا القياس على الصلوة نظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الأداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما اه (قوله) نفلاً إلى قول المتن إلا إذا فى النهاية والمعنى (قوله) نفلاً إن كان منه الخ) أى ولم يكن من إمارة نهاية ومعنى (قوله) صح له نفلاً أى إن كان بمنحله له صومه بان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصفه نهاية وعباب (قوله) فلا يصح أصلاً أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله) وإن زاد الخ يتأمل سم عبارة النهاية والمعنى سواء أقال معه أو إلا فانا منقطع أو متطوع أم لا اه (قوله) بعده أى بعد ان كان منه (قوله) أرخص ان الخ فى عطفه على ما قبله ركعة عبارة النهاية والمعنى ومثل ذلك مالو لم يات بان الدالة على التردد فلا يصح أيضاً الجزم فيه حديث نفسه الخ (قوله) ان وما بعدها) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله) عدم الجزم الخ) أى مع ان الخ (قوله) وجزمه الخ) أى مع حذفها (قوله) ولا يضركما قاله بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاها إلا انهارا فثبتت صحيتها وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضركما طوافها وان علم انه لذلك اوشك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله اوشك فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الاقرب بما قاله الشهاب الرملى من البطلان بالثبوت فى قوة القطع (قوله) لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازائها أو لم يتردد بسببها سم (قوله) وكان اعتقداً عطف على قوله كما مر الخ قول المتن (من عبد) أى وأفاق نهاية ومعنى (قوله) وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشائه وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب الظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان الرشدها بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من عبداً وأمرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله ويجتنب فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهة للعاقل فى محتمه بل فى تعينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما لانا قول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة إلى الفساد والغلط كإزعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بالافرق فالصواب صحة مقاله السنوى وان الأذرى غلط فقدر سم وبصرى عبارة المعنى والظاهر ان الرشيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الباقي وقال فى التوسط إعادة

القبيلة للتعرض لكونها القبيلة لأن المتبادر من نية السنة قبل فعل الظاهر أنها القبيلة لعدم دخول وقت البعدي بقول الغالب المطرد انه لا يفعل قبام إلا القبيلة قبيلاً اه (قوله) فلا يصح أصلاً أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله) وإن زاد بعده وإلا فانا منقطع) يتأمل (قوله) ولا يضركما الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاها إلا انهارا فثبتت صحيتها وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضركما طوافها وان علم انه لذلك اوشك فيه بطلت نيته اه (قوله) لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازائها أو لم يتردد بسببها (قوله) وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشائه وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب الظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان الرشدها بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من عبداً وأمرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله ويجتنب فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهة للعاقل فى محتمه بل فى تعينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما إذ لا يحصل الوثوق بهما إلا مع هذا القيد لانا قول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة إلى الفساد والغلط كما زعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بالافرق فالصواب صحة مقاله السنوى وان الأذرى غلط فغلطه فقدر وكان منشأ ما وقع فيه أنه توهم أن السنوى أراد بالرشد بالنسبة إلى العبد والمرأة المعنى المقرر فى باب

الاستوى المعتد الاشتراط  
الجمع لأن الجهور عليه رده  
الاذعري بأن الجهور على  
خلافه ويؤيده ما يأتي أنه  
يقبل قوله في نحو إبطال  
هد بقوله أمه ويحل الوطء  
اعتادا على قوله لأنه يفيد  
الظن وهو هنا كاف كهو  
في أوقات العبادات ومع  
ظن ذلك لا بد أن يأتي بما  
يشعر بالتردد إلا كاصوم  
عن رمضان فإن لم يكن منه  
فتطوع لم يصح وإن بان  
منه على ما في الروضة لسكن  
الذي رجحه السبكي  
والاستوى ما اقتضاه  
كلام المجموع في موضع من  
الصحة لأن التردد حاصل  
في القلب وإن لم يذكر ذلك  
وقصد للصوم إنما هو  
بتقدير كونه منه فهو  
كالتردد بعد حكم الحاكم  
الذي يتجه أنه لا نزاع في  
المعنى وأنه من قال بذلك  
ذلك ظنه لم يصح والإصحاح  
وعليه يحمل الكلامان  
ولا ينافي هذا ما يأتي أن  
بكلام عدد من هؤلاء  
يتحقق يوم الشك الذي  
يحرم صومه لأن الكلام  
هنا في صحة النية اعتادا  
على خبرهم ثم إن بان قبل  
الفجر أنهم من رمضان لم  
يحتاج لأعادتها وإلا كان  
يوم شك فلا يجوز له صومه

قوله رده إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله أي لم يجرب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية  
والمنفي إلا بقوله وقول الاستوى إلى أنه لا يفيد (قوله لأنه يفيد) علة للاستثناء ولكن الأولى لأن الظن هنا  
الحج على ما في المنفي والنهاية لأن غالب الظن هنا كالبين كافي وأوقات الصلوات فتصح النية المبنية عليه حتى لو تبين  
ليلا كون غد من رمضان لم يحتاج إلى نية أخرى اه (قوله وهو هنا كاف) فنيته أنه يكفي ظن دخول وقت  
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم (قوله كفو في أوقات  
العبادات) انظر هل هو مخالف لما يحجوه في أبواب الصلاة لأنه لا يقبل خبر الصبي فباطل بقوله المشاهدة مع  
أنه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذا لم يعتد صدقه أخذنا من عن النهاية والمنفي  
آقا بل كلامهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب  
الصلاة ما يحجوه يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاستوى) اعتمده  
شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمده النهاية والمنفي عبارتهما نعم لو قال مع الأخيار المار اصوم غدا عن  
رمضان إن كان منه ولو لا فتوح لبنان منه صح كما اعتمده الاستوى والدورحه الله تعالى خلافاً لابن المقرئ  
لأن النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكر اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع) لم  
يبين هذا على أنه لو لم يكن منه هل يصح تطوعاً حيث جاز ولا وكذا لو لم يكن ذلك على الأول سم ويأتي عن  
الإديب آقا ما يصرح بالصحة (قوله من الصحة) (رفع) نوى ليلة الثلاثاءين صوم رمضان فهل يبقعه  
غيره يتجه أنه يقال اعتد غيره أنه اعتد في نية على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتدته على خبر من  
اعتد صدقه من يعتد بذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقا أخبره واعتد صدقه فإن  
اعتدنا صدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق رما للصوم وإلا فلا هكذا يتجه فليتامل مر اه سم  
(قوله والذي يتجه) غبار في الإديب بعد كلام نصها فإذا لم يخطر بباله فإن لم يكن منه فهو تطوع أو خطر  
ولم يلتفت إليه لم ينظر حيث لا تردد للحاصل في القلب لأنه عارضه الاستناد بخبر من ذكر وهو أقوى منه  
فعمل به وأما إذا التفت إليه فقد صير التردد مقصوداً ولم يقول على خبر من ذكر فأثر إذا لمعارض له اه (قوله  
وإن لم يذكر ذلك) أي ما يشعر بالتردد بقرينة ومعنى (قوله قصد للصوم) عطف على اسم إن وخبره (قوله  
بذكر ذلك) أي فإن لم يكن منه فتطوع كروى الأولى أي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه) أي التفصيل  
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) أي ما ذكره في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) أي  
في فصل شروط الصوم من حيث القاعل (قوله هو لاء) أي السابقة في المتن (قوله لأن الكلام هنا) الح  
حاصل ذلك أن ظن صدق هو لا مصحح للنية فقط ثم إن تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه  
اعتماداً على هذه النية وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فإن اعتد ذلك بان وقع  
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتماداً على ذلك رشيدى أي ما تقدم في أول الباب بخبر الجزم ومما هنا  
مخبر الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المنفي أن ما يأتي مخبر الشك  
عبارته في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتد صدق من قال أنه أنه اه من ذكر يجب عليه الصوم كما  
تقدم عن البيهقي في طائفة أول الباب وتقدم في اثنا عشر حجة من المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا  
تبين كونه منه قال الشارح فلا تفتا بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أي لا يوم الشك الذي يحرم صومه  
على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتد به صحت النية منه ووجب عليه الصوم وهذا



وعلية فظاهر أن قوله قبل  
الفجر تصوير وأن معنى  
ما أفاده المتن من وقوعه عنه  
أجزءه ينتهه بأن منه ولو  
بعد الفجر وإن حكى  
بأنه يوم شك إنما هو  
باعتبار الظاهر فإذا بان  
خلاله مع وقوع النية  
صححة وجب وقوعه عن  
رمضان وفارق هذا ما  
من وجوب الصوم على  
معتقد صدق خبره لأن  
ذاك في الاعتقاد الجازم  
وهذا في الظن كما تقرر  
وشأن ما بينهما (ولو نوى  
ليلة الثلاثين من رمضان  
صوم غد إن كان من  
رمضان أجزاء إن كان  
منه) لأن الأصل بقاؤه  
وحذف من أصله لا  
أنه ليرد بيق بعد حكم  
الحاكم ولو يعدل لأنه  
واضح (ولو اشتبه)  
رمضان على نحو أسير أو  
عبوس (صام شهرا  
بالاجتهاد) كما يجتهد  
للصلاة نحو القبلة ولو قات  
فوصام بلا اجتهاد لم يجزئه  
وان بان رمضان لترده  
ولو تحوّل لم يلزمه شيء لعدم  
تيقن دخول الوقت وبه  
فارق ما مر في القبلة

موضعا وفي هذا رد على قول الأسنوي أن كلام الشيخين في الروضة شرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه  
في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اهـ وبأن عن سم ما وافقه قوله المعتقد الخ إلى الطائفة لذلك  
كما ستر تفسيره به في كلامه وبغير قوله إلا أن ما من ظنه الخ وهو الذي يندفع به التناقض (قوله) وعليه أي على  
الجراب المذكور عن زعم التناقض بين ما هنا من الصحة وما ياتي من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في  
الإيعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وافرده (قوله) فظاهر أن قوله الخ كذا في أصله بخاطر جهالة الله تعالى  
فكان المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع مخصوص بصري والظاهر أن مرجع الضمير الشارح على سبيل  
التجريد (قوله) تصوير يؤيده أن كلامهما في أصل الروضة مطلق وعبارتهما فإن لم يستند اعتقاده إلى ما يثير  
ظنا فلا اعتبار به وإن استند إليه بان اعتقد قول من يتق به من حرا وعبدوا وأمرأة وصيدان ذوى رشد ونوى  
صومه عن رمضان أجزاء إذا بان من رمضان اهـ بصري (قوله) أجزاء ينتهه لو بان منه ولو بعد الفجر قد  
يقال قضية هذا المعنى جواز إمساكه على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فمضى قوله السابق وإلا كان يوم  
شك الخ أي بحسب الظاهر كإبائه وفيه ما لا يخفى فلعلى الأقرب ما مرنا من المعنى (قوله) ما أفاده المتن  
أي الاستثناء المتقدم (قوله) خلافة أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله) وفارق هذا أي  
ما في المتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي في المتن في أول الباب (قوله) كما تقرر أي  
في تفسير اعتقد بقوله أي ظن (قوله) وحذف أي المنهاج (من أصله) أي من كلام المحرر (قوله) أنه لا اثر  
لتردد بيق الخ عبارة النهاية بقوله لا اعتناء بيقته على الحكم كما كرر لو بشهادة عدلو لا اثر لتردد الخ وبذلك علم  
رد ما جرى عليه في الإيسادو تبعه الشمس الجرجري من جعل حكمه مفيد للجزم اهـ (قوله) ولو يعدل قال  
السبكي وهذا ظاهر فمن جعل حال الشاهد ما للعالم بنفسه وكذا به فظاهر أنه لا يلزم الصوم إذ لا يتصور  
منه الجزم بالنية بل لا يجوز لصومه حيث حرم صومه كيوم الشك معنى وأسنى وتقدم عن النهاية مثله زيادة  
(قوله) لأنه واضح أي ولفهمه من كلامه معنى قول المتن (ولو اشتبه) وفي المجموع لو طوى في صوم الاجتهاد  
وصادف رمضان كفر ولا فلا إيعاب اهـ سم (قوله) رمضان إلى الفصل في المعنى إلا قوله وإن نوى به القضاء  
وكذا في النهاية إلا قوله أو وافق رمضان الستة إلى أو أنه كان (قوله) رمضان) ومثله معين نذر صومه إيعاب  
(قوله) على نحو أسير الخ كفر بعباده بالسلام قول المتن (صام شهرا) ولو تحوّل شهر نذر فوافق  
رمضان لم يسقط شيء منها لأنه إنما نوى التذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاقى  
به فوفق رمضان فلا يصح إدامه ولا قضاء أسنى ومعنى إيعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم  
أنه لم يتو في أحدهما ولم يدركه الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض اهـ قول المتن (بالاجتهاد) أي بأمارات  
كالربيع والخريف والحرو والبرد ومعنى نهاية (قوله) كما يجتهد للصلاة الخ) ولو أداه اجتهاده إلى فوات رمضان  
واراد قضاء فاولجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفائت كفاه قضاء  
تسعة عشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فبما يظهر بان إداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه  
قليلاً مل سم (قوله) في نحو القبلة الخ) أي كاستاء المودة (قوله) وإن بان أي وافق نية ومعنى (قوله) لم يلزمه  
شيء أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كإدائه مضى عليه مدة قطع بأنه مضى  
فيها رمضان ولا بد فليراجع رشدي أقول وبغيره فله لم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله) لعدم تيقن عبارة  
المعنى والنية فإن قيل ينبغي أن يلزمه الصوم ويقضى كالتحير في القبلة أجيب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم  
يصح قطوع عا حجاز أو لا وكذا ما بين ذلك على الأول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه  
غيره ينتجه إن يقال إن اعتقد غيره أنه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من  
اعتقد صدقه من يصدق ذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقا أخرجه واعتقد صدقه فان  
اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق ومصدق ذلك الفاسق لزم من ناصدقه الصوم وإلا فلا هكذا ينتجه قليلاً لم (قوله) في  
المتن صام شهرا بالاجتهاد عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو طوى في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

يفظه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحرمه الوقت اه (قوله ولولم يعرف الليل الخ) اي واستمرت الظلمة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله إذا لم يتبين الخ) اي بعد الضوم بالتحري (قوله ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) اي وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على أول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر بكل ثلاثين كذا قال مرو ويتجه أنه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم أقول لصديقه هذا كالصريح في أن قول الشارع لا قضاء الخ راجع للتيقن أيضاً وصنيع الإيعاب النهاية والمعنى صريح في أنه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منها يعني عنه قول الشارع الاتي ولولم يبين الحال الخ (قوله أنه وافق) اي صومه معنى (قوله وإن كان نوى به القضاء) اي لعدله بظنه خروجه من نهاية ومعنى فراد الشارع وإن نوى هذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان أقول المتي (أجزأه) أي قطعه وإن نوى الأداء كافي للصلاة بما يقو معنى (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى الخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والعياب وشرحه بما ناصه وهذا كالصريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرهما بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه وإذا تردد ذلك ظهر إشكال قول الشارع وإن نوى به القضاء وإن أراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سيافه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد له رمضان فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد فنجزى عن رمضان ما يمكن حمل كلامه عليه لكنه بعيد جداً من سيافه اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لاعن القضاء اه قال الجبيري قوله وقع عنها الخ محله ما ينوب بالصوم القضاء لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن ينوب القضاء حلي وقوله ما ينوب بالصوم القضاء اي إلا فلا ينجزى. لاعن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لأنه صرفه عنه بالنية المذكورة عرش اه (قوله أو أنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فانيقته من صوم الأيام اجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) اي بأن كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) اي أنه قضاء وإن كان القضاء صامه ورمضان تامين وناقصين اجزاء بخلاف نهاية

كفر ولولم يعرف ايلاً ولا نهراً الاستمرار الظلمة عليه تحري وصام وجوباً ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل وافطر النهار قضى اتفاقاً اه ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فانيقته من صوم الأيام اجزاء وقضى ما زاد عليه (قوله ولولم يعرف الليل من النهار لزمه الخ) قال مرو في شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم كافي المجموع الخ اه لو اداه اجتاده إلى فوات رمضان واراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كالرمضان نعم لو علم نقص رمضان الثمانت كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا إذا ظن نقصه بالاجتهاد فيظهر بان اداه اجتاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتامل (قوله ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على أول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر بكل ثلاثين كذا قال مرو ويتجه أنه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء) قال في الروض ولو تحري شهر نذر فوافق رمضان لم يسقط قال في شرحه لأنه إن تأخر النذر ورمضان لا يقبل غيره وقال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاق به في رمضان اه وفي العياب فيما لو اشتبه رمضان وتحري وصام ما ناصه أو ظهر في رمضان عامه أجزأه وكان أداماً وفي رمضان قابل وقع عنه وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكسفرة وغيرهما ثم قال في العياب ولو تحري لشهر نذر هو وافق رمضان لزمه قضاءه ووافق رمضان المقبل لم يصح اه قال في شرحه واما الثانية التي صرح بها الباقى فلما ذكر تفي التي قبلها أي من أن رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطنا وهو رمضان لم ينو لم يقع عن واحد منهما اه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وأنه وافق رمضان أجزأه ووقع أداماً وإن كان نوى به القضاء أو وافق ما بعد رمضان أجزأه) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لعذر وذلك جائز ككسبه (وهو قضاء علي الأصح) لوقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء لا عن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعاً (فلو نقص) الشهر الذي صام به بالاجتهاد (وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء في عكس ذلك فيطر اليوم الأخير إذ عرف الحال بناء على ذلك أيضاً ولو وافق صومه شوالاً حسب له تسعة وعشرون إن كل وإلا فثمانية وعشرون أو الحجة

حسب له تسعة وعشرون إن  
كل ولا الخامسة وعشرون  
(ولو غلط بالتقديم وأدرك  
رمضان لم يصومه) لتسكنه  
منه في وقته (ولإلا) يدركه  
بأن لم يظفر له وقته (فالجديد  
وجوب القضاء) لأنه أتى  
بالعبادة قبل الوقت فلم يجزه  
كالصلاة ولو لم يبين الجلال فلا  
شيء عليه (ولو نوت الحائض  
صوم غد قبل انقطاع دمها  
ثم انقطع ليلا صح أن تم لها  
في الليل أكثر الحيض)  
لجرمها بأن غداها كله طهر  
والصحيح بالانقطاع للغالب  
ولإلا فقد علم من كلامه في  
الحيض أن الزائد على أكثر  
دم فساد لا يؤثر في الصوم  
(وكذا) أن تم لها (قدر  
العادة) التي لم تختلف وهي  
دون أكثر فيصح صومها  
بتلك النية (في الأصح) لأن  
الظاهر استمرار عادتها  
فكانت نيتها مبنية على  
أصل صحيح بخلاف ما إذا لم  
يتم لها مذكر أو اختلفت  
عادتها لعدم بناء نيتها على أصل  
صحيح والنفاس كالحيض  
(فصل في بيان المفطرات  
شرط صحة الصوم) من  
حيث الفعل (الامساك عن  
الجماع) إجماعا فيفطر به  
ولأنه يزيل أن علم وتعمد  
واختار

(قوله) حسب له تسعة وعشرون إن كل) أي فان تم رمضان أيضا قضى يوما أو نقص فلا قضاء  
(وقوله) وإلا ثمانية وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى يوما أو تم قضى يومين (وقوله) أو  
الحجة حسب له ستة وعشرون إن كل) أي فان كل رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو نقص قضى ثلاثة  
أيام (وقوله) وإلا خمسة وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو تم قضى خمسة أيام  
عاب قول المتن (ولو غلط) أي في اجتماعه وصومه (وأدرك رمضان) أي بعد تبين الحال النهائية ومغنى (قوله)  
لتسكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله ولا يتلا طافا إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذ انما تقدم عن البارز  
في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه وعلى ذلك المالم يقبده بكونه من هذه السنة ولا فلا يقع عن الفرض  
الاخر قياسا على ما تقدم في الصلاة عشر (قوله) بأن لم يظفر له في وقته) أي بأن ظهر بعده وفي انائه (قوله)  
فالجديد وجوب القضاء) أي ما فاتهما بقومغنى (قوله) ولو لم يبين الخ) عطف على قوله فان بان له الحال  
الخ قول المتن (ولو نوت الحائض صوم غد) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لمها بأنه يتم فيه أكثر  
الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن جائزة بالنية فليأمل. ثم بصري ولو لمها كما هو ظاهر أي  
ويقبده قول الشارح لجرمها بأن غداها الخ قول المتن (قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووقت عبادة انقطاعه  
ليلا ه سم وكان حقه أن يكتب على قول المتن وكذا قدر العادة (قوله) التي لم تختلف) يبغي أو أكثر العادة  
المختلفة سم عبارة النهائية والمغنى سواء اختلفت أو اتسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما إذا لم يكن  
لها عادة ولم يتم أكثر الحيض ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها  
أكثر عاداتها ليلا لم تجز ولا بنت على أصل ولا أمارة (قوله) مذكر) أي من أكثر الحيض أو  
قدر العادة الغير المختلفة (قوله) والنفاس كالحيض) (فرع) أي ابن الصلاح بأنه لو ظهر لها انقطاع حيضها  
فتمثلت بقطنة ونوت ثم أخرجهتا نهارا ولم تزد ما لا تظفر ورده ابن الاستاذ بما ذكره في أول الفصل  
الآتي من أن انتزاع الخطء فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر أم هو الوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي لظهور  
الفرق بين الإخراج من الفرق والإخراج من تحت فان الأولى ملحق باستقامة والثاني بنحو البول  
(فصل في بيان المفطرات) (قوله) من حيث الفعل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله بأن يتيقن إلى  
المتن وقوله ومر إلى المتن وقوله لكن ينس إلى ما إذا (قوله) من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت  
عشر وكردى (قوله) إجماعا) نعم في اثنين البيهية أو الدر إذا لم يزل خلاف فقيل لا يظفر بعماء أن فيه  
التعزير فقط مغنى وقوله فقيل لا يفتار الخ ومن قال بذلك أبو حنيفة فلبو في أه مجرى (قوله) في فطر به) أي  
ولو بمائل كما هو ظاهر رسم (قوله) أن علم الخ) أي بالتحريم فلو كان جاهلا معذورا أو ناسيا لم يفطر به وكذا  
لا يفطر به لو كان مكرها أن قلنا بنصركم الأكره على الوطء وهو الأصح وقيل لا يتأتى الأكره عليه لأنه إذا لم  
رمضان سنة فنوى قضاء مفادته كقائه في العباب وإن ظن فوت رمضان فقام قضاءه فاقترع رمضان أجزأه  
وإذا انقر ذلك ظهر إلحاق قول الشارح ونوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتبه له كما هو ظاهر صياقه كان  
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتبه له رمضان فافادته رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي  
هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتبه له فحري عن رمضان أو يمكن حمل كلامه عليه لكنه بعيد  
جد من سياقه (قوله) قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووقت عبادة انقطاعه ليلا ه (قوله) في اثنين انقطاع  
فيها) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لمها بأنه يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن  
جائزة بالنية فليأمل (قوله) التي لم تختلف) يبغي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أي ابن الصلاح بأنه لو  
ظهر لها انقطاع حيضها فتمت بقطنة ونوت ثم أخرجهتا نهارا ولم تزد ما لا تظفر ورده ابن الاستاذ بما ذكره  
في أول الفصل الآتي من أن انتزاع الخطء فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر أم هو الوجه ما قاله ابن الصلاح  
(فصل في بيان المفطرات) (قوله) في المتن الامساك عن الجماع) أي ولو بمائل كما هو ظاهر (قوله)

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بإدخال كل الحشفة أو قدر هامن فاقده فلا يفطر بإدخال بعضها بالنسبة المواطىء، وأما الموطوء فيفطر بإدخال البعض لأنه قد وصلت دين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء شيخنا (قوله) ويشترط أن في الإفطار بالجماع (كونه) أي الصائم (قوله) فلا أثر من حيث الجماع (الخ) أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر لأن الوطء بالزنا بدأ وفيه مع الانزال لا ينقطع عن الانزال باللس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتي سم وعبارة الكردى أمام من حيث دخول عين إلى الجوف فيؤثر اهزاد البصر وقال الفاضل الحنفي أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر اه والحاصل أن لاحظنا في التأثير بالنسبة للحنفي كما يقتضيه السياق كان محترزاً مما شرفنا إليه وإن لاحظناه بالنسبة للمرجل اتجه ما أفاده الحنفي اه (قوله) النية والامساك أي والصائم على ما تقدم من جمع قول المتن (والاستقامة) (فرع) لم يشر بخبر البليل وأصبح صائماً فراقه قد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر أنه رأي آخر حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التي وإن جاز محافظة على حرمة العبادة هر سم على حج اه عش (قوله) أما ناس (الخ) أي لما ذكر من الجماع والاستقامة عش (قوله) لقرب اسلامه (الخ) ومال في البحر إلى أن الجاهل يعذر مطلقاً والمعتمد بخلافه كما يقده القاضي حسين بمأذركه معنى ونهاية (قوله) عن عالمي ذلك (أي حكم ما ذكره من الجماع والاستقامة وإن لم يحسن غيره عش) (قوله) ومكره (أي ولو على الزنا على المعتمد خلافاً لما قال بالانقطاع حيث دلل الزنا لا يباح بالاكراه حقي وسلطان وعزى لى لكن في عش على هر خلافه اه بجري عبارة عش قوله هر ومكره ظاهره وإن كان الاكراه على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالاكراه فليتأمل هل الأمر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضي أن الأمر كذلك أي يفطر به وسياق ما يوافقه فليراجع وليحرر سم على المنهج اه ومر عن شيخنا اعتنا عدم الإفطار بالوطء مكره (قوله) فلا يفطر ون بذلك (أي بالاستقامة أو بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الجمل على الثاني أو لعدم تبيينه في الجماع محترز القيود ولتذكيره اسم الإشارة بصري واقتصر عش على الثاني كاسر (قوله) وكذا كل مفطر (الخ) أي في التقييد بتلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد، هنا هو تقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله) ومن الاستقامة نزع خطيئة (الخ) عبارة ما نفى وشرح الروض فرع لو ابتلع البليل طرف خيط فاصبح صائماً فإن ابتلع باقيه أو نزعه أظفر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه في صحة صومه وصلاته إن نزع منه آخره وهو غافل فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع الشاذع أظفر لأن النزوع وافق لغرض النفس فهو منسوب إليه عند تمكنه من الدفع وبهذا فارق من طعمه بغير إذنه وتمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالمكره بل لو قيل أنه لا يفطر بالنزع باختيار لم يبعد تنزيلاً لا يحتاج للشرح منزلة الاكراه إذا حلف ليظها في هذه الليلة فوجدها خائفاً لا يبحث بترك الوطء اه هذا

فلا أثر من حيث الجماع) أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر لأن الوطء بالزنا بدأ وفيه مع الانزال لا ينقطع عن الانزال باللس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتي (قوله) في المتن (والاستقامة) (فرع) لم يشر بخبر البليل وأصبح صائماً فراقه قد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر أنه رأي آخر حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافظة على حرمة العبادة هر سم (قوله) لقرب اسلامه أو بعده (الخ) هذا التقييد هو الأصح خلافاً لما مال إليه في البحر هر سم (قوله) ومن الاستقامة (الخ) ينبغي أن منها أيضاً إخراج ذهاب نزل إلى جوفه نعم إن أقصر ربقاته فله إخراجها لكن يفطر كما لو أقصر رباعه فأكبر ثم رأت الشارح ذكر ذلك لنما يأتي (قوله) ومن الاستقامة نزع خطيئة (قوله) (فرع) قال في الروض لو ابتلع طرف خيط فاصبح صائماً فإن ابتلع باقيه أو نزعه أظفر وإن

ويشترط هنا كونه واخفا  
فلا يفطر به خشي إلا إن  
وجب عليه الغسل بان  
تيقن كونه أظناً أو موطوءاً  
فلا أثر من حيث الجماع  
لا يلاجز جل في قبله بخلاف  
دوره ولا لا يلاجز خشي في  
قبل خشي أو دوره أو في امرأة  
أو رجل والمراد بالشرط  
ما لا بد منه لا الاصطلاحى  
ولأنه يبق للصوم حقيقة  
لإذهي النية والامساك  
(واستقامة) من عائد عالم  
مختار للحرر الصحيح من  
ذرع التي فليس عليه قضاء  
ومن استقام فليقبض وذرعه  
بالمعجمة غلبه أما ناس  
وجاهل عذر لقرب اسلامه  
أو بعده عن عالمي ذلك  
ومكره فلا يفطر ون بذلك  
وكذا كل مفطر بما يأتي  
ومن الاستقامة نزع خطيئة  
ابتلعه ليلا ومر في مبحث  
المستحاضة

القياس ممنوع لأن الجبض لا مندوحة إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكرناه زاد النهاية وحيث لم ينفق شيء  
 مما ذكر يجب عليه نزعه وابتلاعه محافظة على الصلاة لأن حكمه الأغظم من حكم الصوم لقتل تاركها دونه  
 قال ابن العباد هذا كله إن لم يثبت قطع الحيط من حد الظاهر من القم فان تاقى وجب القطع وابتلاع مافي  
 حد الباطن وإخراج ما من حد الظاهر وإذا راعى صاحبه الصلاة فبني على أن يبتله ولا يخرج منه ثلاثاً سوى إلى  
 تنجس فيه أو قال عرش قوله مر أن ينزعه منه آخر وهو غافل أي فلا يكون وسبياً في نزعه ولو أراه غيره  
 بقلعه فقلعه منه بعد غفلة بطل صومه وقوله مر لأنه كالسكر مظهره وإن ذهب إلى الحاك وأخبره بذلك  
 فأكراه وهو ظاهر لأنه لم يمار الحاك بالحكم عليه وعلى هذا فدل الذهاب للحاكم واجب عليه أو لا فيه نظر  
 والظاهر عدم الوجوب لأن الحاك قد لا يساعده أعرش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارة هناك وإن كانت  
 صائبة تركت الحشو نهراً أو قصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن بلغ خطا  
 لأن الاستعاضة عنه زمنه الظاهر وما أمثلوه ووعيت الصلاة بما تدرى قضاء الصوم ولا كذلك ثم (قوله)  
 لخطا بقلعه الخ) أي كالكتامة المعروفة شيخنا (قوله) وبحت أنه الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله) من باطن  
 أحليه) أي أو أنه مر أم سم وينبغي أو دبره أو قبلها كما رقبيل الفصل عن سم (قوله) لاخير) أي المار  
 انفاء (قوله) أو الباطن) صريح في أن اقتلاعاً من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي خلافاً لما تروى سم  
 قول المتن (نخامة) هي الفضلة الغليظة التي يافظها الشخص من فيه ويقال لها النخاعة بالعين معني (قوله)  
 أما إذا لم يقطعها الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترز بقوله اقتلع عمالو انظروا مع نزولها بنفسها أو بغلبة  
 سعال فلا بأس به جزء ما يلفظها عمالو بقيت في عمالها فلا يفطر جزءاً وعمالو ابتداء بعد خروجها للظاهر  
 فيفطر جزءاً (قوله) بان نزلت من محلها الخ) عبارة الرشيد بان نزلها من محلها الأصلي منه إلى عل آخر منه  
 أم (قوله) إليه) أي إلى الباطن (قوله) أو قلعه) يسأل الخ) كذا في أصل رحمه الله تعالى والتعيير بقلع لا يلائم  
 لأن هذه من محترزات اقتلع كما أفاده فالأنسب تغيير المعنى مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال يصري وقوله مع  
 نزولها إلى الأولى بان نزلت (قوله) لحد الظاهر الخ) هل يلزمه تطهير ما وصات إليه من حد الظاهر حيث  
 حكمنا بنجاستها أو يفي عنه فيه نظر ولا يبعد العفو مر أم سم على حجج وعليه لو كان في الصلاة وحصل لذلك  
 لم يطل به صلاته ولا صومه إذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأن هذه حصوها  
 نادر وهي شبيهة بالقي وهو لا يعني عن شيء منه اللهم إلا أن يقال أن كلامه مقروض فيما لو ابتلى بذلك كدم  
 اللثة إذا ابتلى به عرش وقوله نادر ينتمه قول الشارح لأن الحاجة لذلك تنكر قول المتن (لو نزلت من دماغه  
 وحصلت الخ) أي بان انصببت من دماغه في الثقب النافذة منه إلى أقصى القم فوق الحلقوم نهاية ومعني (قوله)  
 وهو) أي حد الظاهر يخرج الحام المحملة هذا يشكل مع قوله من القم سمو اجعلت من يائنة أو تبعية  
 أذم خرج الحام خارج عن القم وكلاهما الان يجعل ابتدائية والمعنى أو الظاهر المبتدأ من القم أي الذي  
 ابتداء القم حده أي آخره من جهة الجوف يخرج الحام المأملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها  
 حصلت في ذلك وما بعده إلى جهة الخارج فليأمل سم (قوله) فابعد الخ) وهو مخرج الحام المأملة ومعني  
 تركه بطلت صلاته وطريقه أن ينزعه وهو غافل أو قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف  
 بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه أن يجبره الحام على نزعه ولا يفطر لأنه كالسكر بل لو قيل أنه  
 لا يفطر بالنزح باختياره لم يبعد تنزيلاً لا يجاب الشرع بنزله لا كراه كالو حاف ليطاز في هذا اللبلة فوجدتها  
 حاصلاً لا بحيث تترك الوطء أما لم يكن غافلاً ويمكن دفع النزاع فانه يفطر لأن النزوع موافق لغرض  
 النفس فهو منسوب إليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بتغير ذاته ويمكن من دفعه أو قال  
 الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم من الزركشي ورد بأننا لم أن النزع واجب ذلك عينا لما يأتي  
 أنه إذا أمارض في جهة الأوراء قدم صاحبه الصلابة فافارق ما نطق به فيه أم (قوله) وبحت أنه لا يباح به  
 الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله) من باطن أحليه) أي أو أنه مر (قوله) أو الباطن) هل يلزمه تطهير

زاد النهاية ومعنى الحق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية إذا ما جمعة والمهملة من حروف الحلق  
عندهم أى أئمة العربية وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفهم والافت إلى منتهى  
الفصاحة والخشوع له حكم الظاهر فى الإفطار باستخراج القى وإليه وإن لا يعالج النجاسة منه وعنده بدخول شئ  
فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطل فى عدم الإفطار بإتباع الرق متنفذ وسقوط غسله  
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن اندر من الجنابة فبعض قبيح دونها وقوله  
ثم داخل الفهم الخ فى شرح بأفضل مثله إلا أنه أبدل منتهى الفصاحة بمنتهى المهملة قال ع ش قوله أخص منه  
أى هو بعضه عند الثوريين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزءاً من جزئيات مطاق  
الحلق وإنما هو جزء منه قال فى المصباح والفصاحة أى بمعجمة مفتوحة فلام ساكنة فمهملة رأس الحلق وهو  
الموضع الثانى فى الحلق والجمع غلاصم وقوله ثم داخل الفهم أى إلى ما وراء مخرج الحاء المهملة وداخل  
الافت إلى ما وراء الحاء الشايم أهو قال الكردى على بأفضل فالتخشوم جميعه من الظاهر قال فى العباب والقصة  
من التخشوم أهو هى فوق المارن وهو ما لا من الفتى أه (قوله غير محتاج إليه) موجه بصرى (قوله  
فى مختصرها) أى فى مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موم) محل تأمل لأن حكم ما عاده معلوم  
منه بالاولى اللهم إلا أن يقال الإيهام بالنظر ليدى الرأى لكن قوله إلا أن يجعل الإضافة بيانية يقتضى أن  
الإيهام حقيق لظاهرى إذ مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجمعها بيانية والحال أن الإيهام الظاهرى لا يرتفع  
بذلك (قوله إلا أن يجعل الإضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم  
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أى بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن  
المعنى بيان حد الظاهر وتعرفه (قوله وذكر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله أهو المعجمة) أى  
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاق للنهاية والمعنى (قوله فيدخل) أى فى الظاهر (قوله كل ما قبله) أى قبل  
مخرج المهملة (قوله إلا أن يمكنه) إلى قوله بخلاف جوف فى النهاية وكذا فى المعنى إلا أنه وله مثله إلى وبخلاف  
الخ (قوله إلا أن يمكنه) فلو كان فى الصلاة وهى فرض ولم يقدر على جمعها لا يظن حره فزى أى أو أكثر لم  
تقبل صلاته بل يتيين أى القلعر مراعاة فاصلتها هى الصوم والصلاة كما يتبع لتعذر القراءة الوجه كذا  
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من ع شر قول المتن (وعن وصول العين) أى الذى من أعيان  
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم شيخنا عبارة ع ش (قائدة) قال شيخنا العلامة  
الشوبرى أن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلبا فإن كانت  
العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رايته فى الاتخاف أه (قوله أى عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور  
وهو المسعى بالنق ومثله التنيك فيفطر به الصائم لأن ثمره أن يحس كإشهاد فى باطن العود وشيخنا عبارة  
الكردى على بأفضل وفى التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم فى شرح أى شجاع فيه نظر لأن  
الدخان عين أهو عبارة بعض الأهواش المستبره ويفطر الصائم بشرب التنيك لأنه يفعل فاعل تتولد منه لآثر  
وقد صرح بذلك الشيخ عن ابن الجال المسكى وغيره كالبرماوى على الغزوى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد  
بأقشير وغيرهم أه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة النهاية والمعنى وإن قلت كمسحة أو لم تؤكل كسحاة أه  
قال ع ش (قائدة) لا يضر بلع بقية ثمر ما مضى منه وإن أمكنه بجه أدرس التجزئ عنه أه ابن عبد الحق

(تنبه) ذكر جدد غير  
محتاج إليه فى عبارته وإن  
أنى به شيئاً فى مختصرها بل  
هو موم إلا أن يجعل الإضافة  
بيانية وإنما يحتاج إليه من  
يريد تحديده وذكر الخلاف  
فى الحد أهو المعجمة وعليه  
الرافعى وغيره أو المهملة  
وهو المعتمد كما تقرر  
فيدخل كل ما قبله ومنه  
المعجمة (فليقتطعها من  
مجرها أو ليجمعها) أن أمكنه  
حتى لا يصل منها شئ إلى الباطن  
(فان تركها مع القدرة)  
على لفظها (فوصلت الجوف)  
يعنى تجاوزت الحد المذكور  
(أفطار فى الأصح) لتقصيره  
بخلاف ما إذا لم تصل  
للظاهر وإن قدر على  
لفظها وما إذا وصلت إليه  
وعجز عن ذلك (و) (الأمساك  
(عن وصول العين) أى عين  
كانت وإن كانت أقل ما  
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها وأبو فيه عنه فيه نظر ولا يبعد العقوم مر (قوله أو  
الباطن) صريح فى أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى خلافاً لما توم (قوله وهو) أى حد  
الظاهر مخرج الحاء المهملة هذا بشكل مع قوله من الفهم سواء جمعت من بيانية أو تبعية لما مخرج الحاء  
خارج عن الفهم كلا وبعضه إلا أن يجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر المبتدأ من الفهم الذى ابتدأه الفهم حده  
أى آخره من جهة الجوف مخرج الحاء المهملة على هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت فى ذلك أو  
مابعده إلى جهة الخارج فليتام (قوله وهو المعتمد) قال فى شرح العباب فالحق فى قولهم الوصل إليه مظهر

( إلى ما يسمى جوفاً ) لأن فاعل ذلك لا يسمى بمسكاً بخلاف وصول الامر كالطعم ( ٤٠١ ) وكالريح بالنم ومثله وصول دخان

نحو البخور الى الجوف  
والقول بأن الدخان غيب  
ليس المراد به العين هنا  
وبخلاف الوصول لما  
لا يسمى جوفاً كدخال  
خ الساق أو حله بخلاف  
جوف آخر ولو بأمره  
لمن طعنه فيه ولا يضرب  
سكوته مع تمكنه من دفعه  
إذ لا فعل له وإنما زلوا تمكن  
المحرم من الدفع عن الشعر  
منزلة فعله لأنه في يده أمانة  
فلزمه الدفع عنها بخلاف  
ما هنا نعم يشكك عليه ما  
بأن في الإيمان أنه لو حلف  
ليأكلن ذا الطعام غدا  
فألتفقه من قدر على اتزاعه  
منه وهو ساكت حدث إلا  
أن يجاب بأن الملاحظ ثم  
تقويت البر باختباره  
وسكوته مع قدرته يطلق  
عليه عرفاً أنه فوته وهنا  
تعاطى مفسر وهو  
لا يصدق عليه عرفاً  
ولا شرعاً أنه تعاطاه وما  
مر فيها إذ اجرت النخامة  
بنفسها مع قدرته على مجها  
إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً  
يحال عليه الفعل فلم ينسب  
للساكت شيء بخلاف  
نزول النخامة وأيضاً فإن  
شأن دفع الطاعن أن  
يرتب عليه هلاك أو نحوه  
فلم يكلف الدفع وإن قدر  
بخلاف ما عاده فينبغي أن  
تسكون قدرته على دفعه

أه قول المتن ( إلى ما يسمى جوفاً ) أي مع العدم والعدم الاختيار نهاية ( قوله ) لأن فاعل ذلك ( الخ )  
عبارة النهاية لإجماعنا على الأكل والشرب والمص من غير وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون  
صانها وقيل بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس ( الخ ) الفطر ما دخل وليس ما خرج أي الأصل ذلك أه  
أي فلا ترد الاستقاء غش ( قوله ) ومثله وصول دخان نحو البخور ( الخ ) أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة  
النهاية بعد كلام يؤخذ منه أن وصول الدخان فيه راحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وإن  
تعمد فتحه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أرى فإذا المدار هنا  
عليه وإن كانت ملحقة بالعين وباب الاحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا  
أه قال غش قوله لم ياتقتر ( الخ ) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن  
المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه عينا كما كان الدخان المسمى بالبخور لا يسبها وقد نقل عن شيخنا  
الزيادى أنه كان يفتى بذلك ولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة بما شرب فيه وكسر ما بين يديه وراه  
ما تجمد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فجمع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وتأش في ذلك  
بعض تلامذته أيضاً ما في القصة ( الخ ) ما هو من الراد الذي بقي من اثر النار لا من عين الدخان الذي يصل الى  
الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاء كلام الشارع من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارع مر  
وأن تعمده فعله لاجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر أه أقول  
هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس ترد بان لوسلم أن ما في القصة من الراد المذكور فالتصق بالقصة  
منه عشر أعمار ما وصل منه الى الدماغ كما هو ظاهر ما لم يتمد به الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وإن الجلال  
وغيرهم من الافطار بذلك وبأن عن ابن زياد ( الخ ) ما يوافق ( قوله ) العين هنا ) وهي ما يسمى عينا عرفاً  
كردى ( قوله ) كدخال غش الساق ( الخ ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو قصد مثلاً في الاثنين  
ودخلت الفة الفصد الى باطنها غش ( قوله ) بخلاف جوف آخر ( كذا في أمانه من نسخ الشارع ولعله  
على حذف العاطف من الكتيبة بأن يجزأ ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزأ الصائم ( قوله ) ولو بأمره  
الخ ) راجع الى المتن أي لو كان وصول العين بأمر الخ فإنه يجب الامسك عنه كرى عبارة شرح بافضل  
للشارح وكجوف وصل اليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضرب صولها لمخافة أنه ليس بجوف أه عبارة  
العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا يغيره ولو بقدره دفعه بسكين فوصلت جوفه لا يفسد جوفه وان بقي  
بعض السكين خارجاً أه عبارة النهاية والمخفى لو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو  
ادخل في أحليه أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر أه ( قوله ) وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع  
الخ ) أي دفع حالى شعره بلاذنه فإنه كالجوف خلق بأذنه و ( قوله ) بخلاف ما هنا ) أي فإن الافطار به منوط  
بما ينسب فعله الى الصائم ( العب ) ( قوله ) يشكك عليه ) أي على قوله ولا يضرب سكوته مع تمكنه الخ ( قوله ) فالتفه  
الخ ) أي ولو قبل التدق ( قوله ) وما سار ( الخ ) عطف على ما يأتي الخ ( قوله ) إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً الخ ) يبطل هذا  
الجواب كلامهم في مسئلة الخط المبلوع ليلاً لغير أجمع بصري أي من قوله فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع  
التزاع أفطر إذ التزاع موافق لغرض النفس فهو مذوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه  
بغير إذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي بوث فرق بين  
مسئلة الطعن ومسئلة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسئلة الطعن ومسئلة الخط ( قوله ) بخلاف ما عاده  
أي ما عاده طعن الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صاب ما مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل  
نحو أصبعه الى ما يضرب وصول المفطر اليه كذلك سم وكردى ( قوله ) وتقييدهم الخ ) عطف على مسئلة  
نحو قول المتن ( إلى ما يسمى جوفاً ) أي مع العدم والعدم الاختيار نهاية ( قوله ) لأن فاعل ذلك ( الخ )  
عبارة النهاية لإجماعنا على الأكل والشرب والمص من غير وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون  
صانها وقيل بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس ( الخ ) الفطر ما دخل وليس ما خرج أي الأصل ذلك أه  
أي فلا ترد الاستقاء غش ( قوله ) ومثله وصول دخان نحو البخور ( الخ ) أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة  
النهاية بعد كلام يؤخذ منه أن وصول الدخان فيه راحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وإن  
تعمد فتحه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أرى فإذا المدار هنا  
عليه وإن كانت ملحقة بالعين وباب الاحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا  
أه قال غش قوله لم ياتقتر ( الخ ) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن  
المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه عينا كما كان الدخان المسمى بالبخور لا يسبها وقد نقل عن شيخنا  
الزيادى أنه كان يفتى بذلك ولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة بما شرب فيه وكسر ما بين يديه وراه  
ما تجمد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فجمع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وتأش في ذلك  
بعض تلامذته أيضاً ما في القصة ( الخ ) ما هو من الراد الذي بقي من اثر النار لا من عين الدخان الذي يصل الى  
الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاء كلام الشارع من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارع مر  
وأن تعمده فعله لاجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر أه أقول  
هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس ترد بان لوسلم أن ما في القصة من الراد المذكور فالتصق بالقصة  
منه عشر أعمار ما وصل منه الى الدماغ كما هو ظاهر ما لم يتمد به الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وإن الجلال  
وغيرهم من الافطار بذلك وبأن عن ابن زياد ( الخ ) ما يوافق ( قوله ) العين هنا ) وهي ما يسمى عينا عرفاً  
كردى ( قوله ) كدخال غش الساق ( الخ ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو قصد مثلاً في الاثنين  
ودخلت الفة الفصد الى باطنها غش ( قوله ) بخلاف جوف آخر ( كذا في أمانه من نسخ الشارع ولعله  
على حذف العاطف من الكتيبة بأن يجزأ ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزأ الصائم ( قوله ) ولو بأمره  
الخ ) راجع الى المتن أي لو كان وصول العين بأمر الخ فإنه يجب الامسك عنه كرى عبارة شرح بافضل  
للشارح وكجوف وصل اليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضرب صولها لمخافة أنه ليس بجوف أه عبارة  
العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا يغيره ولو بقدره دفعه بسكين فوصلت جوفه لا يفسد جوفه وان بقي  
بعض السكين خارجاً أه عبارة النهاية والمخفى لو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو  
ادخل في أحليه أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر أه ( قوله ) وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع  
الخ ) أي دفع حالى شعره بلاذنه فإنه كالجوف خلق بأذنه و ( قوله ) بخلاف ما هنا ) أي فإن الافطار به منوط  
بما ينسب فعله الى الصائم ( العب ) ( قوله ) يشكك عليه ) أي على قوله ولا يضرب سكوته مع تمكنه الخ ( قوله ) فالتفه  
الخ ) أي ولو قبل التدق ( قوله ) وما سار ( الخ ) عطف على ما يأتي الخ ( قوله ) إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً الخ ) يبطل هذا  
الجواب كلامهم في مسئلة الخط المبلوع ليلاً لغير أجمع بصري أي من قوله فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع  
التزاع أفطر إذ التزاع موافق لغرض النفس فهو مذوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه  
بغير إذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي بوث فرق بين  
مسئلة الطعن ومسئلة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسئلة الطعن ومسئلة الخط ( قوله ) بخلاف ما عاده  
أي ما عاده طعن الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صاب ما مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل  
نحو أصبعه الى ما يضرب وصول المفطر اليه كذلك سم وكردى ( قوله ) وتقييدهم الخ ) عطف على مسئلة

عن أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر غيئه ثم معجمة (والدواء) لان ما لا تحيله لا يتفقع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف وروده بأن الواصل للعلق مفطر مع أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعل) الوجهين باطن الدماغ والبطن والاعماء) وهي المصارين جمع معنى بوزن رضا (والمثانة) بالمثلثة وهي يجمع البول (مفطر بالاسعاط او الال او الحقنة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب إذ الحقنة وهي أدوية معروفة تعالجها المثانة ايضا (او الوصول من جائفته ومأمومة ونحوها) لانه جوف محيل وكان التقييد بالباطن لانه الذى يأتى على الوجهين فاندفع ما قبل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الاعماء لا يفطر وكذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خريرطة الدماغ ففطر وان لم يصل باطن الخريرطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه فى باطن الخريرطة وكذا لو

على دفعه أو أدخل نحو أسبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك (قوله فى المتن أو الوصول من جائفته ومأمومة ونحوها) قال الأستاذ رحمه الله تنبيه ستعرف فى الجنايات ان جلدته الرأس وهي المشاهدة عند حلق الشعر بياض اللحم وبلى ذلك اللحم جلدته رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلدته بياض عظم يسمى القحف وبعد العظم خريرطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريرطة تسمى خريرطة الدماغ تسمى ايضا أم الرأس والجناية الواصلة الى الخريرطة المذكرة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك ولو كان على رأسه مأمومة أو على عطفه جائفته فوضع عليها دواء فوصل خريرطة دماغه ففطر وان لم يصل باطن الاعماء باطن الخريرطة كذا قاله الاصحاب جزم به فى الروضة فقلنا نحن ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المعبر بمجازة القحف وكذا الاعماء لا بشرط ايضا باطنه اعلى خلاف ما جزم به المصنف اهره قديقال قول المصنف والبطن أدل دليل على أنه لا يشترط باطن الاعماء فودفع لايها م والاعماء ومانع منه بل وقرينته على انه يكتفى بمجازة القحف فليتامل (قوله أو الاعماء) أى لظاهر الاعماء قضية الدفع هذا أن الوصول لظاهر الاعماء لا يفطر على الوجهين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنها وصول لظاهر الاعماء بل قياس ذلك الا كنفاء ففطر عليها فظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده ان



وهو خرج بول ولين وان لم يجاوز الحشفة والجملة (مفطر في الاصح) بناء على ان الاصح ان الجوف لا يشترط كونه عيلا وكذا يفطر بادخال ادنى جزء من اصبعه في دبره او قبلها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضي يفطر بوصول راس

أذنته الى مشربته محله ان وصل للجوف منها دون اولها المنطبق إذ لا يسمى جوف الحق به اول الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بل اولي قال ولده وقول القاضي الاحتياط ان يتغوط بالبلل مراده ان ايقاعه فيه خير منه بالنهار لئلا يصل شيء الى جوف مشربته لانه يؤمر بتأخيرها لئلا يل احد الا يؤمر بضرة

الدماع نهاية ومعنى قال في شرح البيهقي لانه نافذ الى داخل حشف الرأس وهو جوف اعرش (قوله) يخرج بول اي من الذكر (ولبن) اي من الثدي نهاية ومعنى (قوله) في دبره اي الصائم ذكر الواثقي (قوله) لانه يؤمر الخ) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهره على هذا سم ولا يخفى بعده قول المتن (في منفذ الخ) في معنى من كاعبرها في موضع من الروضة بصري قول المتن (مفتوح) اي عرا فو فتعابذك سم (قوله) كاجه الخ) اي كما لا يضطر اغتساله بالماء البارد وان وجد له اثرا يباطنه بجماع ان الوصل اليه ليس من منفذ معنى (قوله) لونه) أي السكحل ولو أظهر هذا لاستغنى عن التفسير الا في (قوله) إذ لا منفذ من عينه الخ) فيه ان اهل التشريح يثبتونه وقد يجاب بان خلفائه وصغره ملحق بالمسام ولهذا قال فهو كالواصل الخ بصري (قوله) ومع ذلك قال) اي مع تضيق المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه (قوله) لا يكره) جزء من النهاية والمعنى (قوله) فالوجه قول الحلية انه خلاف الاولى) اي قول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد السكر اعادة الهمم لان يقال المراد بالكره اعادة في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراجعة خلاف الاولى عرش (قوله) وقد يمحله عليه كلام المجموع) اي بان يراد بالكره اعادة المنفعة السكر اعادة التدبيرة قول المتن (وكونه) اي الواصل نهاية (قوله) لم يبعد جواز اخر اجها الخ) اي كالمراكل مرض او جوع عصره مو سم على البيهقي وبني انه لو شك هل وصات في وصولها الى الجوف ام لا فخرجهما عامدا على لم يضطر فديقال بوجوب الاخر ارج في هذه الحالة إذا خشي نزولها للباطن كالنخامة الاتية عرش قول المتن (او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زبادي يبي بعد بسط كلام ماضيه فتلخص من ذلك ان المأثني لا يكف أطباق فيه إذا لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جو فيه مثل ذلك الدخان المذكور في السؤال اي فلا يكف المصلي أطباق فيه بل لا يضطر تعده لفتح فيه إذا قصد به دخول الدخان جو فيه لانه حين كاد كرو في استجاسات وما انتهى البر ماوى من انه لا يفطر بوصول الدخان الى جو فيه إذا احتوى على بجمرة البخور ويعين جملة على ما إذا لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان الى جو فيه والله اعلم اهو تقدم سم من ابن الجبال وشيخنا وغيرهم ما يوافقهم من ان الدخان عين يفطر قول المتن (وغرلة الدقيق) الغرلة ادارة الحطب في الغر بال لين في خيشه وبق طيهر في كلام العرب من غرل الناس تخلوه اي فتن عن امورهم واصولهم جعلوه نخالة معني زاد البيهقي و المراد بها هنا النخل بدليل اضافتها الدقيق قوله قال نحو دق كدك منها اهو الواو في متن معنى او كاعبر به في شرح المنهج قول المتن (لم يفطر) أي وان أمكنه اجتناب ذلك اطابق القم وغيره نهاية ومعنى (قوله) كدم البراغيث) اي المقتولة عمد نهاية ومعنى (قوله) وقضيته) اي التشبيه بدم البراغيث (قوله) إذ لا فرق بين غبار الطريق الخ) وهو المعتمد نه سم خلافا لابن حج والزيادة حيث فبدها بالظاهر وعبارت سم على البيهقي الاوجه اشترط طهارته فان كان نجسا فظفر مرأوه هو مظاهر لا ينبغي العدول عنه لما ظاهرا من النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للظاهر عرش عبارة السكرى على بافضل الذي اعتمدته الشارح في التحفة ان الغبار النجس يضطر مطلقا والظاهر ان تعده بان فتح ما حتى دخل عن قلبه وان لم يشعده عن غناه وان كثر واما جمال الرمي

الوجه الثاني اكنى جميل الدواود داخل الفحف كذلك فلينأول (قوله) لانه يؤمر بتأخيرها (ليل) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهره على هذا (قوله) وهي نقب لطيفة الخ) فقوله اي في المتن مفتوح اي عرا فو فتعابذك (قوله) في المتن او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله) وقضيته انه لا فرق) اعتمدهم (قوله) وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس (الخ) والوجه المفطر في النجس (اقول) هذا يعارض اعتمادهم فيه انه لعله قريب اليه لا فرق

عليه كلام المجموع (ر ك ر) نه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يفطر لكن كثير ما يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ لانه حينئذ في مفطر نعم ان خشي منها ضرر ربيع التيمم لم يبعد جواز اخر اجها ووجوب القضاء (او غبار الطريق وغرلة الدقيق لم يفطر) لان التحرز عنه من شأنه ان يعسر تخفف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان التجسس لا يعسر على الصائم (٤) (٤) تجنبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يتعمده فان تعمله بان فتح فاه

أو ومثله المغني فانه اعتمد في نهايته العفو طلقا وان كثروا تهمد ولم يقيد به الطاهر وكذا أطاق في شرح  
نظم الزبد له وقال تليذه القليوب لا يضرو لو كان نجسا وكثيرا أمكنه الاحتراز عنه بنحو أطباق فيه مثلا أه  
(قوله) وفيه نظر) انه امران الأول انه لا يتجه انه لا يعسر القليل الحاصل بغير اختيار م ر والثاني انه لم يجب  
غسل الفم منه حينئذ فور الويعني عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم أي الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فورا  
فليراجع فان كان منقولا فلذلك والإلا يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فيه ليدخل في العفو على هذا نظر م  
علي حج أقول الأوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا إذ لا تلازم بين عدم الفطر ووجوب الغسل ع ش  
(قوله) وهو كذلك) وقا للنهية بالمغني (قوله) فان تعمله بان فتح فاه عدم (الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء  
فدخل جوفه وكان بحيث لم يدخل فاه لم يدخل أنظر لقول الأناور ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أنظر وفيه أي  
الانزال ولو وضع شيئاً فيه عمد أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمي لو كان  
بفيه أو انفه ما حصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافي ما يأتي من الفطر بسبق  
الماء الذي وضعه في فيه أي لا لغرض لان العذر هنا أنظر شرح م ر أه سم (قوله) ان قل عرفا وظاهر كلام  
الاصحاب عدم الفرق وهو الأوجه نهاية ومعنى أي بين القليل والكثير سم ع ش (قوله) وقضيتها انه لا فرق  
(الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله) به صرح جمع المتقدمون (الخ) ائقي به شيخنا الشهاب الرمي ايضا سم  
على بهجة وفي الباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ع ش وتقدم عن فتاوى ابن زباد ما يؤيده (قوله) وكذا ان  
اعادها (الخ) أي وان توفقت اعادتها على دخول شيء من اصبعه ع ش (قوله) كما قاله البغوي (الخ) اعتمده  
النهاية والمغني (قوله) لا يضطراره اليه) أي الى الاعادة والرد (قوله) الذي اخذ منه) نفت للتشبيه بالمغني الذي  
تضمنه قوله وليس هذا كالأكل جوعا (قوله) وان (الخ) عطف على العفو (قوله) بما يترتب عليه) أي من  
الاعادة (قوله) في ذلك) أي الترخص وعدم الفطر بها وفي معنى الباء (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقال بل  
الأول اقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ربي محل تأمل اما بالنسبة للغسل فواضع القياس إذ الرقي  
لا يجب غسله واما بالنسبة لضرر العود فلان ما ذكر بخروجه صار كالاجنبي لو جوب غسله بخلاف الرقي  
الأتري انه لو تجسس ضرر ببلعه وان لم يخرج من الفم لم ير روثه كالاجنبي والحاصل ان الذي يتجه في هذه

تأمل ويؤيده انه لو دमित لنته وبصق حتى صارت بقية ثم ابتلعه أنظر وقد يفرق (قوله) وفيه نظر) فيه  
امران الأول انه يتجه انه لا يضطر القليل الحاصل بغير اختيار م ر والثاني انه لم يجب غسل الفم منه حينئذ  
فور الويعني عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم في شرحه بوجوب الغسل فور الفجر اجمع فان كان منقولا ولا فلا  
يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فاه ليدخل في العفو على هذا أنظر (قوله) ولا بين قليله وكثيره) اعتمده م ر (قوله)  
فان تعمله بان فتح فاه عمد أي دخل لم يفطر) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لم يدخل  
فاه لم يدخل أنظر لقول الأناور ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أنظر ووجه بان مامرا إنما خفي عنه لعسر  
تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئاً فيه عمد أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسيا لم يفطر قال م ر  
وكذا ينبغي اوسبقه أه قوله ولو وضع شيئاً في الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافي  
قول الدارمي لو كان بفيه أو انفه ما حصل له نحو عطاس فنزل الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافي  
ما يأتي من الفطر بسبق الماء الذي وضعه في فيه لان العذر هنا أنظر وقد عدم أنظره بالاحتياط به صرح في  
الأناور ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمد فتح  
فيه لا جلال ذلك هو ظاهر وبه ائقي الشمس البرماوي لما تقرر وانها ليست عينا في عرفنا إذا مدارها عليه وان  
كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام الاتري ان ظهور الرمي والطعم ملحق بالعين فيه كانهما شرح م ر (قوله)  
ان قل عرفا) وكذا ان كثر في الأوجه هو ظاهر كلام الاصحاب شرح م ر (قوله) وبه صرح جمع  
متقدمون ومتأخرون) ائقي به شيخنا الشهاب الرمي ايضا (قوله) وكذا ان اعادها (الخ) اعتمده م ر (قوله)

عمد أحتي دخل لم يفطر ان قل عرفا وقول حتى دخل هو عبارة المجموع وقضيتها انه لا فرق بين فتحه ليدخل أولا وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا لفتح فاه قصد لذلك لم يفطر على الاصح فاقترضا كلام الخادم من انه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقدمة مسورة لم يفطر بئودها وكذا ان اعادها كما قاله البغوي والخوارزمي واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لا يضطراره اليه وليس هذا كالأكل جوعا الذي اخذ منه الاذرى قوله الاقرب الى كلام الثوري وغيره الفطر وان اضطر اليه كالأكل جوعا ما لظهور الفرق بينهما بان الصوم شرع ليحمل المكلف مشقة الجوع المؤدى الى صفاء نفسه ففطر جوع يضطر المكلف معه الى الفطر مع اكله آخر الليل نادر غير دائم كالمرض فجاز به الفطر ولزم القضاء واما خروج المقعدة فهو من الباء العضال الذي إذا وقع دام فاقضت الضرورة العفو عنه وانه لا يفطر بما يترتب عليه ومرتقى فلع النجاسة انه إنما خص فيه لان الحاجة تتكرر اليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل

وعلى المساحة ما قبل يجب غسلها عما عليها من القذر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضرب عودها بالباطن أولا كالأخرج المسئلة لسانه وعليه بق الآتي بعلته الجارية هنا لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل يحمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر ولا ذلة له عدم الوجوب بوجه وإنما التردد في ضرر العود  
والا فرب منه انه يضرب ما تقرر من ضروره كما لا يجني بصري وظاهر ان التردد فيما يزول بالغسل بخلاف  
الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فانه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) واقفه النهاية والمعنى (قوله جمع  
الذباب الخ) وفي ادب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب مفرد وجمعه ذباب كغراب وغيره بان عليه فلا حاجة بل  
لا وجه لما ذكره الشارح وغارة البضاوى في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجمعه ذابة وذبان انتهت  
رشيدى (قوله تأسيما بلطف القرآن) أى ولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذباب وأسرع دخولا مع  
ان جمع الذباب مع كبر جرمة وندره دخوله بالنسبة لها لا يضرب علم ان جمع البعوض لا يضرب بالاولى فافرد  
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله  
وندره دخوله الخ ان مقتضى هذا التعليل ان يترك البعوضة بالكناية (قوله ان يخلطوا الخ) أى وهو قوله  
تعالى ان يخلطوا ذبابا فوقه تعالى بعوضة فما فوقها معنى (قوله الحكمة لاتانى هنا) قد يقال هذا لا يمنع  
التاسي للترك مع عدم فوات المقصود ههنا وأنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسين  
في الحكمة ههنا فاسلمه (قوله بين ما لا يصح الخ) أى بين معان لا يصح الخ (قوله ففيها ايهام) هذا الايهام  
مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه الخ) لكن الوجه ان المراد بمدنه هنا جميع الفم سم  
ونهاى وشرح بافضل وياتى في الشرح ما يصح بذلك (قوله افطر جرما) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله لا على  
لسانه) الى قوله ويبنى في النهاية لا قوله ثم رايت الى ما لو اخرج رجوعه ولو يظهر الى ومثل ذلك وكذا في المعنى  
الاقوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا على لسانه) سيند كحترزه قول المتن (أو بل خطيا) أى كما يعتاد عند  
القتل نهاية ومعنى (قوله الطاهر كغيره تبعا للشارح المحقق يتأمل بصري ويظهر ان التقييد بذلك المجرد  
التحريز عن التكرار مع قول المصنف او متنجسا (قوله كصخب الخ) عبارة عن المعنى وشرح بافضل كان قتل  
خطيا مصبوغا تغير به ريقه اذ زاد النهاية أى ولو بلون اوريح فيما يظهر من إطلاقهم ان انفصلت عين منه  
وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخطيا ما ينفصل لقلته او عصره او لجفافه فانه لا يضرب اقال عرش قوله لم ريقا  
يظهر الخ اقول أى فائدة للبالغة بقوله ولو بلون اوريح مع قوله ان انفصلت الخ سم على حج وقوله لم  
ان انفصلت عين منه افهم انه لا يضرب ابتلاعه متغيرا بلون اوريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ  
لكن قضية قوله لم بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين ههنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخطيا وعليه ففى  
ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شىء من الصبغ لكنه قد يترقب فيه بالنسبة للريح اعبارة الرشيدى  
قوله لم ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريب فلاحاجة الى الغاية بل هى توهيم  
خلاف المراد على اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهره اعبارة الكردى على بافضل وقم  
للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خطيا مصبوغا تغير به ريقه ولو مجرد ريب اولون فيما يظهر من  
إطلاقهم لا انفصال عين بهما او نظر فيه الوجهية ابن زباد المعنى في الريح بما ذكرته مما يتعاقب به في الاصل  
وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اعبارة عليه يجعل في الامداد فراده اذا

ولا لعين الثاني قيل جمع  
الذباب وافرد البعوضة  
تأسيما بلطف القرآن ان  
يخلطوا ذبابا بعوضة فما  
فوقها اعبارة ويرد بان ذاك  
لحكمة لاتانى هنا فالاولى  
ان يجاب بأن الذباب مشترك  
بين ما لا يصح هنا بعضه  
كبقيّة الدين ففيها ايهام  
بخلاف الذباب فانه المعروف  
أو النحل أو غيرهما مما  
يصح كله هنا (ولا يفسر  
يبلع ريقه من معدنه)  
لإجماع وهو منبعه تحت  
اللسان (فلر) ابتلع ريق  
غيره افطر جرما وما جاء  
أنه صلى الله عليه وسلم  
كان بمصر لسان عائشة وهو  
صائم واقعة حال فعلية  
محملة أنه يمصه ثم يمجه أو  
يمصه ولا ريب به (أو) خرج  
من الفم (لا على لسانه ولو  
الى ظهر الشفة ثم رده)  
ولسانه أو غيره (وابتله  
أو بل خطيا) أو سواكا  
(بريقه) أو بما (فرده الى  
فهو عليه رطوبة تنفصل)  
وابتلهما (أو ابتلع ريقه  
مخلوطا بغيره) الطاهر  
كصخب خط قتل بقمه  
(أو) ابتله (متنجسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر)  
لأنه بانفصاله واختلاطه  
وتنجسه صار كعين اجنبية  
ويظهر العفو عن ابتلى بدم  
لأنه بحيث لا يمكنه الاحتراز  
عنه قواساعلى ما مر في مقعدة  
المسود ثم رابت بعضهم  
بحته واستدل به بآلة رفع  
الخرج عن الامة والقياس  
على العفو عما مر في شروط  
الصلاة ثم قال ففى ابتلته  
مع عليه وليس له عنه بد  
فصومه صحيح اما لو اخرج  
لسانه وهو عليه ثم رده  
واستلم عليه فانه لا يفطر  
خلافا لما شرح الصغير لانه  
لم ينفصل عن الفم إذا لسان  
كداخله (ولو جمع ريقه  
فابتلعه لم يفطر في الاصح)  
كابتلاعه منفردا من معدته  
امالو اجتمع بلا فعل فلا  
يفطر قطعا (ولو سبق ماء  
المضمضة او الاستنشاق  
الى جوفه) الشامل لادماغه  
او باطنه فالذهب انه ان  
بالغ بعدم مشروعية ذلك  
(افطر) لان الصائم منى  
عن المبالغة كما مر ويظهر  
ضبطها بان ملافه او انفه  
ما بحيث يسبق غالبا الى  
الجوف ومثل ذلك سبق  
لما في غسل تبرأ وتظف  
وكذا دخول جوف منغمس  
من نحو فمه وانفه لكرهه  
الغمس فيه كالمبالغة ومحل  
ان لم يعتاده يسبقه والا

نشأت تلك الرائحة من غير وفي الابواب بعد كلام قضية ما مر ان المجاور لا يحسد له منه عين بل تروح أنه لا يضر  
التغير به هنا مطلقا لان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية انه لا يضر التغير بالمجاور وانه  
يضر التغير بالخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره الا في الجوار انتهت اى ما هنما من قبيل المجاور  
ولا يضر تغير الريح به (قوله او غير داخل) كن اكل شيئا نجسا لم يغسل فمه او شرب لنته ولم يغسل وان  
ابيض ريقه ثم ابتلعه صافيا مغنى ونهاية (قول الماتن افطر) اى وإن كان خيطا كانه قضاء اطلاقهم خلافا لما  
في الديمري عن الفارق مراه سم وعش (قوله لانه بانفصاله) اى في المسئلة الاولى والثانية (واختلاطه)  
اى فى الثالثة (وتنجسه) اى فى الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة الاله باقو لو عمت ابوى شخص بدمى لنته  
بحيث يجرى دائما وغالبا سو مع بما يشق الاحتراز عنه ويكنى بصفه ويعنى عن اثره ولا سبيل الى تكيفه  
غسله جميعا به اذ الفرض انه يجرى دائما ويترشح وربما اذا غسله زاد جربا به كذا قاله الاذرى وهو رفته  
ظاهر اه وكذا فى المعنى الا قوله ولا سبيل الى كذا (قوله والقياس الخ) بالجر عطف على ادلة رفع (قوله)  
امالو اخرج لسانه الخ) يحترز لا على سانه سم على حج بى مالو اخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى  
النصف من اعلاه بق ثم رده الى فمه قبل يفطر ابتلاعه او لانه لا يفارق معدته فيه نظر والاقرب الثانى ونقل  
بالدرس عن شيخنا الزبائى ما يوافق ما قلناه والله الحمد عش (قوله ولو جمع ريقه الخ) اى ولو بجر مصطفى  
مغنى ونهاية يقول الماتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يكن حصول اصل المضمضة او الاستنشاق لا بالسبق  
فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهم ما وعدم تدبير ما بل حرمتهما لان صلاحتهما الواجب مقدمة على تحصيل  
المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله او باطنه) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وكان  
الظاهر الاتيان بالواو بدل الواو بصري (قوله كاسر) اى فى الوضوء (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل ريقه او  
انفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المدروسة وان لم يلا فمه او انفه كذا ذكر سم على  
حج اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) اى لكثرة ويظهر ان مثله ما كان الماء قليلا لكنه بالغ  
فى ادراكه فى الفم. فاجد به فى الانف اذ قد وجد ما يسبق معهم الماء غالبا بصري (قوله وكذا دخوله جوف  
منغمس الخ) اى ولو فى غسل واجب (قوله من نحو الخ) قياس ذلك او اذ سم عبارة النهاية والمغنى كما  
قال الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل المامنة الى جوفه او دماغه بالا نفاس ولا يمكنه التجرد عنه انه  
يخرج المامنة. يفطر قطعا نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر اه  
قال عش قوله مر انه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه ان المدار على غلبة الظن بحيث غلب على ظنه سبق  
الماء بالا نفاس افطر بوصول الماء الى جوفه والا فلا قضية قوله مر وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ  
خلافه لان الانفاس غير مأوربه ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله ومحل  
الخ) اى محل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والا يبالغ فلا) وفى الابواب ولا ان وضع شيئا بريقه عمد اى لغرض كما  
تقدم فى الحاشية ثم ابتلعه تاسيا لا يفطر بذلك قال الشارح فى شرحه كما فى الانوار ويوجهه بالناسى لا فدل  
له يعتد به فلا تقصير ويجزى تعدد وضعه فى فيه لا بعد تقصير الان للفتيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق فانه  
يشاعن الوضع او الغمس عادة هو قضية ان السابق يضر وإن كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أو لى قائدة للمبالغة بقوله ولو باون أو ربيع قوله ان انفصلت (قوله فى الماتن افطر)  
اى وإن كان خيطا كانه قضاء اطلاقهم خلافا لما فى الديمري عن الفارق مراه (قوله اما لو اخرج لسانه) يحترز  
لا على اللسان اه (قوله فى الماتن ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يكن حصول اصل المضمضة او  
الاستنشاق لا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهم ما وعدم تدبير ما بل حرمتهما لان صلاحتهما الواجب  
مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان ملافه او انفه  
ما) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المدروسة وان لم يلا فمه او انفه كذا ذكر (قوله وكذا دخوله  
جوف منغمس) اى ولو فى غسل واجب (قوله من فمه) قياس ذلك او اذ انه (قوله والا يبالغ فلا) فى

السبق والحال ما ذكر إن كان الوضع لغرض فليحرم سم قوله فلا يفطر (أى لانه تولد من مأثور به بغير اختياره ماسبق ما غير المشرع كان جعل الماء فيه وإنه لا لغرض أو سبق ماء غسل التبرد أو المرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق فانه يفطر لانه غير مأثور بذلك بل ينهى في الرابعة معنى زاد النهاية وخرج ما فرزناه سبق ماء الغسل من حوض أو نفاس أو جنباً به أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أتى به الرد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء من الماء فيه فلهذا سم قال ع ش قوله لا غير أمور بذلك قضيته تخصيص الغرض المسوغ لوضعه فيه بحيث يمنع من الاضطرار بالمأثور به وعليه فليتا معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً فيه عمد إلى الغرض بقرينة ما باتى ثم رابت في سم على حجب صورته بالموضع لنحو الحفظ وكان عاجز العادة بوضعه في الفم اه وبنى أن من النجس ما لو وضع الخبز فيه لمضغه نحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً فيه لمداواة أسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أولدفع غشيان منه إلى اه (من نحو رابعة) أى يقينا بخلاف ما لو شك هل أتى بالثنتين أو ثلاث أفراد أخرى فالجمله انه لا يضر دخوله ما فيها سم على البهجة أعرض أى كاشفede قول الشارح لا يلى الخ (قوله كالمبالغة) (فرع) كل أو شرب ليلاً كثيراً أو علم من عاداته اذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمتنع عليه كثره ما ذكر ام لا فيه نظر والجواب عنه بانه لا يمتنع من كثره ذلك ليلاً واذا أصبح حصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فلو لا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كن ذرعه التلى وهو يؤيده ما ذكره الشارح م في قوله لا يلى وهل يجب عليه الحلال الخ عن ع (قوله نعم لو تنجس فيه الخ) لو لم يمكن تطهيره إلا على وجه يستلزم السبق إلى الجوف وجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق أو يبطل صومه كإي مسئله نزاع الحيط حيث لم يتفق نزاع غيره له فانه يجب عليه نزاعه فقد علمنا بالصلاة ويبطل صومه فيه فانه نظر قاله سم ثم قال قوله لم يفطر بنبغي ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة رقم اه سم وقد متنا عن النهاية مسئله الانفاس ما يفيد قول المتن (ولو بقى طعام بين أسنانه) (قائمة) ما خرج من الأسنان ان أخرجه بالخلال كره أكله أو بالاصابع فلا كانقل عن

(فلا) يفطر ما لم يرد على  
المشروع لعذره بخلاف ما  
اذا سبقه من نحو رابعة  
وهو ذا للصلوم علم بعدم  
مشروعيتها للنهي عنها  
كالمبالغة نعم لو تنجس فيه  
قبالغ في غسله فسقه لجوفه  
لم يفطر لوجوب المبالغة  
عليه لينغسل كل ما في حد  
الظاهر من الفم وينبغى أن  
الانف كذلك (ولو بقى طعام  
بين أسنانه فخرى به رقية)

بظبعه لا بفعله

العباب لان وضع شيئاً فيه عمد إلى الغرض كان قد تم في الحاشية ثم ابتلعه ناسياً أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الأثر ورجو بان الناس لا فعل له بدونه فلا تقصير ويجزى عدم وضعه فيه لا بعد تقصيرا لان النسيان لا يوجب عنه بخلاف السبق اعتمد مر انه لا يضر السبق ايضا فانه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة وهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانفاس واتجه من خلاف اطلاقه في المجموع فيألو وضع ما في فم أو أنفه بلا غرض فسبق إلى جوفه أنه يفطر انقصيره بالوضع العيب المسبب عنه السبق اه وقضية قوله بخلاف السبق الخ ان السبق يضر إن كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العيب الخ بوافق الاول إطلاق قوله لا يلى قبل الفصل ولا يعذر هنا بالسبق ايضا والحال ما ذكر أى ان كان الوضع لغرض فليحرم (قوله ما لم يرد على المشروع الخ) قال م في شرحه بخلاف سبق ما فيها غير المشرع عين كان جعل الماء فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد أو المرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حوض أو نفاس أو جنباً به أو من غسل مسنون ولو بالانفاس لان الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانفاس لا يخرج عنه كونه في نفسه مطنوا بأمرفلا يفطر به كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء من الماء فيه فلهذا سم قاله الأذرع انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه لا لانفاس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانفاس يفطر قطعا نعم مجله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحال ولو لا فلا يفطر شرح م (قوله نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسقه) لو لم يمكن تطهيره فلهذا على وجه يستلزم السبق إلى الجوف وجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على

(لم يفطر إن عجز) نهار وإن أمكنه ليلا (عن تميز وجهه) لعذره بخلاف ما إذا لم يعجز وقيل إن تحمل لم يفطر ولا أظفر ويؤخذ منه تاكد ندب التحلل بعد الأكل ليلا خروجه من هذا الخلاف وخروج جري ابتلاعه قصدا فانه فطر جزما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فمؤ صبه فيه (مكرها لم يفطر) لا تنفاه فله (فإن أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الا كراهه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أظفر فى الاظفر) لانه يفعله

دفع الضرر نفسه كالو أكل لدفع ضرر الجوع (قلت الاظفر لا يفطر والله اعلم) رفع القلم عنه كفى الخبر الصحيح فصار عمله كعمل وحيد أشبه الناس وبه فارق من أكل لدفع الجوع قيل لم يصرح الراعى فى كتيبه بترجيح الاول وإنما فهمه المصنف من سياقه فاستدله اليه بحسب ما فهمه والحق بعضهم بالمسكرة من فاجاه قطاع قابض الذهب خوفا عليه والذى يتجه خلافه هو شرط عدم فطر المسكرة ان لا يتناول ما كره عليه لشهوة نفسه بل لداعى الاكراه لا غير اخذنا بما يأتى فى الطلاق وإن أكل ناسيا لم يفطر للخبر الصحيح من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه قائما اطعمه الله وسقاوه لا قضاء عليه ولا كفارة (إلا ان يكثر فى الاصح) لندرة النسيان حينئذ ومن ثم يبطل الكلام الكثير ناسيا للصلاة وضبط فى الانوار الكثير بثلاث لعموم فيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كليات واربع (قلت الاصح لا يفطر والله اعلم) لعموم الخبر وفارق المصلي بان حاله تذكركه فكان مقصرا بخلاف الصائم وكالات

الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى (قوله ان عجز نهار الخ) وأفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج العجز فى حال صيرورته أى جريانه وإن قدر أى نهارا قبله على إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل نهارا وبسم (قوله لعذره) الى قوله قيل فى النهاية الاقوله بما يحصل الى المتن ركذا فى المتن الاقوله ويؤخذ على الخرج (قوله ان تحمل) أى ليلا (قوله ويؤخذ منه) أى من هذا الخلاف (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد مع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المندور (قوله طعاما أى أمسك الخ) عبارة النهاية والى الجواز صب الماء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الإيجار اه قول المتن (مكرها) أى أو معنى عليه أو ناسيا معنى ونهاية (قوله قلت الاظفر لا يفطر) لم يفطر وهنا بين الاكراه بحق وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كقوله لا ذكرى انه لا فرق بين أن يحرم عليه الفطر حاله لا اختيارا أو يحب عليه لا لالا كراهه بل خشية التلف من جوع أو عطش أو يمتنع عليه أنقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر كراهه عليه لذلك اه قال عرش قوله مر وظاهر إطلاقهم الخ ممتداه (قوله أشبه الناس) بل هو أولى منه لانه مخاطب بالاكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه والناسي أى ناسيا خاطبا بأمر ولا نسي معنى ونهاية قال عرش قوله مر لانه مخاطب الخ هذا التعليل مبنى على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي اخرا فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع الجوع) أى من حيث يفطر به عرش (قوله بخرج الاول) أى لا فطار (قوله والحق بعضهم الخ) وهو الكندى المصرى (قوله والذى يتجه خلافه) بل غير صحيح نهاية أى يفطر بيله الذهب عرش (قوله وشرطه عدم فطر المسكرة الخ) اقره بحشوه وقوله عرش لا يفطر وإن أكل ذلك بشهوة فبناظر اه لعله لعدم اطلاعه على ذلك أى مقاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكالات كل فى المتن الاقوله وقية نظر الى المتن وكذا فى النهاية الاقوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تسمية الحديث كما هو صريح المتن (قوله وضبط فى الانوار الخ) اقره النهاية والمعنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) بدقيل المرجع العرف ولا مانع من ان يعد الثلاث اللقم كثيرا والثلاث السكيات قليلا ثم رابت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان الثلاث اللقم تستدعى من أطراف بلاى مضغن اه بصرى (قوله لعموم الخبر) أى المارأفنا (قوله وفارق المصلى الخ) أى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل عرش (قوله وكالات) الى قوله ومن عرفى المعنى (قوله عن العلماء بذلك) أى بحرمه ما تعاطاه وإن لم يحسنوا غيره (قوله ذلك) أى جل ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لزوم (قوله لان الكلام الخ) علة لثبوت لزوم (قوله لا يعذر) تقدم نظير ذلك فى

التطهر الموجب السبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزوع الخيط حيث لم يتفق نزوع غيره له بان يجب عليه نزعه تقدم المصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر (قوله لم يفطر) ينبغى ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مر (فى المتن ان عجز عن تميز وجهه) وافتنى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج فى حالة صيرورته أى جريانه وإن قدر أى إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهارا) صادق بما قبل الجوابان في نظر (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان اخذنا ما تقدم انه لو وضع شيئا بفيه عمدان ابتلاعه ناسيا لم يفطر فليتأمل (قوله فى المتن مكرها) يخرج ما لو اتقى الاكراه وهذا يدل على انه ليس غير الطعن مثله فلم تقدم فيه (قوله قلت الاظفر لا يفطر) لم يفطر وهنا بين الاكراه بحق وغيره (قوله والحق بعضهم بالمسكرة الخ) هذا الحاق مردود على نقل فى القوت هذا قال وهو غريب (قوله وقية نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث اللقم تستدعى من أطراف بلاى مضغن (قوله لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل مناف للصوم فله ناسيا لا لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فوراعلى الوجه وكالاتى جاهل بحرمه ما تعاطاه ان عذر بقر إسلامه أو بعد عن العلماء بذلك ليس من لازم ذلك عدم صحته نيته للصوم نظر الى أن الجاهل بحرمه الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما يجمل حقيقة نية لان الكلام فيه من جهل بحرمه شي خاص عن المفطرات النادرة ومن علم بحرمه شي من جهل كونه مفطرا لا يعذر

وليام الرخصة وأصلها  
عذره غير مراد لأنه كان  
من حقه إذا علم الحرمة أن  
يتمتع (والجماع كالأكل)  
فيا سر فيه من النسيان  
والاكراه والجهل (على  
المذهب) فيأتي فيه ما تقرر  
من أنه لا يفطر به مكروه بناء  
على الأوضح أنه يصور  
الاكراه عليه وناس وإن  
طالبوا جهل عذر (و) شرطه  
أيضا الامتناع (غن  
الاستمنا) وهو استخراج  
التي بغير جماع حراما كان  
كاخراجها بيده أو مباحا  
كاخراجها بيد حليته  
(فيفطره) وأضح وكذا  
مشكل خرج من فرجه إن  
علم وتعمد واختار لأنه  
أولى من مجرد الإلاج ولو  
حك ذكره لمعارض سواد  
أو حكمة فأزله بفطر قال  
الأذري إذا علم أنه إذا  
حك يزل وهو ظاهر أن  
امتنعه الصبر أو الإلزام  
أنه يتفطر له حيث في الصلاة  
وإن كثر ولا يفطر محظ  
إجماعا لا مغلوب (وكذا  
خروج المني) لا المذي  
خلاقا للبالكية (بلبس)  
ولولته أو فرج قطع وبقي  
إسمه (وقيلة ومضاجعة)  
معه مباشرة شيء ناقض  
لوضوءه بدن من ضاحجه  
نخرج من بدن امرء

مبطلات الصلاة (قوله) لأنه كان (الخ) علة في العذر قول المتن (والجماع كالأكل) لو أكره على أن ينافي  
أن يفطر به تنفير اعنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه أنه كذا رأيت بهما مش بخط بعض الفضلاء أي  
لأن الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع وش وتقدم عن الحنفى  
وسلطان والمنا في خلافه ثم رأيت في الأيعاب ما يؤيدهم من ترجيح عدم الإفطار بالزنا مكرها (قوله) فبما مر  
إلى قوله قال الأذري في المني وإلى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمنا) أي ولو لم يحال كما  
هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمش بلا حائل (ه) قال في شرحه  
بخلاف ما لو كان ذلك محال (ه) وقضيته أن من عتبه بذكره محال حتى أنزل بفطره وفيه نظر ظاهر (ه)  
وعبارة شيخنا والحاصل أن الاستمنا وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو لم يحال (ه) قوله  
خرج من فرجه أي أو وطئ بهما معنى وعباب (قوله) من فرجه أي بخلافه من أحدهما مانع لو أمني من  
فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض يطل صومه لأنه  
أفطر يقينا بالانزال والحيض هنا يزاد الإيعاب فإن استمر الدم بعد ذلك أياما لم يطل في يوم انفرد به كيوم  
انفرد بالامتناء وحيث حكنا بفطره فلا كفارة ومثل ذلك أن يحيض بفرج النساء وطئ بفرج الرجال  
في يطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال أنه امرأة (ه) قوله لم يفطر أي في الأصح لأنه تولد من مباشرة  
مباشرة بغير معنى (قوله) قال الأذري (الخ) معتمد (قوله) إلا إذا علم (الخ) أي ظنه ظنا قويا (قوله) ولا فلا  
معتمد (قوله) خلافا للبالكية) أي الحنابلة عش (قوله) ولو لولته (ك) إلى قوله نعم في المني إلا قوله نخرج  
إلى وذلك وقوله أو ليل إلى ولو قبلها وقوله لم يخرج به نحو من فرج بهيمة وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا  
ما ذكره وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله) ولو لولته (ك) أو فرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الراملي سم  
ونهاية ومعنى (قوله) مع مباشرة شيء الخ) أي بلا حائل معنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان محال وإن رفق كما هو

ذلك في مبطلات الصلاة (في المتن) عن الاستمنا عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمش بلا حائل (ه) قال في  
شرحه بخلاف ما لو كان ذلك محال (ه) وقضيته أن من عتبه بذكره محال حتى أنزل بفطره وفيه نظر ظاهر  
وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيخرج به أي بالاعتكاف والتبديل واللبس بشهوة فإذا  
أنزل معها أقصد كالأستمنا (ه) ما ضمه بخلاف ما إذا لم ينزل معها وكان بلا شهوة كافي الصوم (ه)  
وفيه تصريح كآثرى بأن مجرد الانزال عن مباشرة لا يطل الصوم بل لا بد مع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله)  
وكذا مشكل خرج من فرجه أي بخلافه من أحدهما نعم لو أمني من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم  
ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض يطل صومه لأنه أفطر يقينا بالانزال والحيض وما مر  
من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروج من غير طريقه المعتاد محله إذا أسند الأصل في شرحه (و) قوله  
في المتن وكذا خرج من الخ لبس وقيلة ومضاجعة) أي بلا حائل بخلاف ما لو كان محال وإن رفق وقوله بخلاف  
ما لو كان محال الوجه أن محل ذلك مالم يقصد بالضم مع الحائل إخراج المني إذا قصد ذلك وخروج المني فهذا  
استمنا معطل وكذا لو لمش المحرم يقصد إخراج المني فإذا خرج يطل صومه وهذا هو الوجه المتعين خلافا لما  
يروه الروض وشرحهم من كراهة قضية إطلاقهم ومثله مالا يتنقض لمسه كحرم قوله ومثله لمش مالا يتنقض  
لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله مالا يتنقض لمسه الشعر لكن  
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث اكتسب تحت العضو الماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمنا  
وخروج المني قالوا بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في الدس بمحال رقيق لأن يفرق بين الشعر  
والحائل إلا لا يشترط في خروج المني الميطل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القيلة ونحوها  
مر كما هو ظاهر فلا يفطر بلبسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كراهة خراج ما لو لم يكن كذلك ومثله  
بدن الأمر دمر كما اقتضاه كلام المجموع كالمس العضو الميان أي وإن اتصل بجداره حيث لم يخف من  
قطعه محدويرتيم ولا أفطر شرح مر (قوله) ولو لولته (ك) أو فرج قطع وبقي (إسمه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب





أن النبي دأب مع تحريك الشبهة الذي يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى لغيره تركها) حسبا للباب ولا نها قد تحرك ولا نها الصائم  
يسن له ترك الشهوات ولم تذكر له مضاعفة اثمها الى الانزال (وقلت هي كراهة تحريم) إن كان (١١٤ ع) الصوم فرضا (في الاصحاح والله اعلم)

لان فيها تعرضا قويا لافساد  
العبادة وبقي من المفطرات  
الردة والموت وكذا قطع  
النيسة عند جماعة لكن  
الاصح عندهما خلافه  
(ولا يفتقر بالصدقة) بلا  
خلاف (والهجوم عند)  
(اكثر العلماء لخبر البخاري  
عن ابن عباس انه صلى الله  
عليه وسلم احتج به وهو صائم  
واحتج به وهو محرم وهو ناسخ  
لخبر المتواتر فطر الحاجم  
والمحجوم لتأخره عنه كايته  
الشافعي رضى الله عنه وصح  
في خبر عند الدارقطني  
لما يصرح بذلك نعم الاولى  
تركها لانهما يضعفانه  
(والاحتياط ان لا ياكل  
اخر النهار لإلّا يقين) لخبر  
دع ما يريك الى ما لا يريك  
(وبجل) بسماع اذان عدل  
عارف وباخياره والغروب  
عن مشاهدة نظير ما مر في  
أول رمضان (وبالاجتهاد)  
بورود نحوه (في الاصحاح)  
كوقت الصلاة قول البحر  
لا يجوز بخبر العدل كهل  
شوال ردوه بما يصح انه صلى  
الله عليه وسلم كان اذا كان  
صائما أمر رجلا فاق في على  
نشر فاذا قال فغابت الشمس  
افطر وابانه قياس ما قاله في  
القبلة والوقت والاذان  
يفرق بينه وبين هلال  
شوال بان ذلك فيه رفع سبب  
الصوم من اصله فاحتيط  
له بخلاف هذا (ويجوز)

أهمل لان حركة ما مضى في فهمه منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحريك فلا يفهم منه ما ذكر  
اصلاحيته للرجال والاستقبال (قوله ان النبي) اي وجودا وادعما (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط  
تحريك الشبهة نهاية (قوله وعدمه) اي عدم تحريك الشبهة قول المتن (والاولى لغيره الخ) اي لمن لم تحرك  
شبهته ولو شابا معني قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعاتفة والمباشرة باليد كالتهليل نهاية (قوله ترك  
الشبهات) اي مطلقا نهاية ومعني (قوله ان كان الصوم فرضا) اي واما النقل فيجوز قطعه عما شاء نهاية  
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالمات في أثناء صلته وقبل لا كالمات في أثناء نسكه  
نهاية ومعني قال ع ش ق لم يروى بطل صومه اي فلا يعمل به مائة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل  
الطيب ويحرم في كفته ما يكره استعماله لصلته قوله م في أثناء صلته اي فلا شاب على ما فعله منها ثواب  
الصلاة ولكن يتابع على مجرد ذلك كرفضه لحرمة عليه حيث احرم وقد بقي من الوقت ما يسهلها اعرش  
(وكذا قطع النية) اي اناروا لا لا قطعها ليللا يترسم اي فيجب تجديد بها (قوله لآخره عنه) اي يستين  
وزيادة معني (قوله بذلك) اي التاخر (قوله نعم الاولى تركها) هذا في حق غيره <sup>ويستدل</sup> لانه لو فعله لبيان  
الجزايل بل يتابع على فعله ثواب الواجب ع ش (قوله لانها يضعفانه) هذا في المحجوم واما الحاجم فمرعا فطر  
بوصول ثبتي الى جوفه بواسطة مس الخجمة وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب اخر قول المتن  
(لا يقين) اي لا يمان الغلط ذلك ان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبطه والليل  
من المشرق نهاية (قوله دفع ما يريك الخ) فتح اوله والافصح الاشهر من راب وبضمة من اربا اي ترك  
ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال كدري على بافضل (وبالاجتهاد) اي اما بغير اجتهاد  
فلا يجوز زولوا بطن ان الاصلا بقا النهار معني قول المتن (في الاصحاح) ويجب إمسك جزم من الليل ليحتق  
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) الى قوله ويفرق في النهاية والمعني (وردوه بما يصح الخ) واجاب  
الزركشي عن الروايات بما لا يخاف من اقاله في الشهادة التي يحكم بها القاضي ولا يلزم من ذلك عدم جواز  
الاعتماد على خبر الواحد اده وبحث السبكي والاذرعي انه لو اخبره من يتقوه وصدقه باق فيه ما مر في  
هلال رمضان لإعاب (قوله وابانه قياس ما قاله في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كابدل  
عليه قوله ما قاله في القبلة سم (قوله ويفرق بينه وبين هلال شوال) كان عمله اذ لم يعتقد صدق العدل ولا  
فقد تقدم للشارح اي كالتأخير والمعني اعتداد قول الواحد لمعتقد صدقه في شوال وان لم يكن عدلا فكيف  
بالعدل بصري قول المتن (وكذا المشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح  
كاعمالا تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم اي اذ يمتنعها الجزم (قوله اي تردد  
الخ) شمل ظان عدم البقاء وفيه وقفة سم عبارة البصري هل هو على إطلاقه بالنسبة لما اذا كان الطرف

حركت شبهته ولا يمان على نفسه قال اعني الاسنوي وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد ذلك والذوق نقل الامام  
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه ابرو لا يخفى انه اذا لم تحرم القبلة بمجرد ذلك لا يحرم النظر والفكر  
بمجرد ذلك بالاولى بحيث قيل بحرمة تكريرها شبهة وتعين ان يراد بالشبهة خوف الوطء والانزال فلا  
يخرمان بمجرد ذلك بالاولى في قتاله قال م في شرحه وقول الشارح وعدل هنا وفي الرخصة عن قول اصلها  
تحرك الى حركتها لما لا يخفى لان حركة ما مضى في فهمه منه انه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحريك فلا  
يفهم منه ما ذكر اصلاحيته للرجال والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) اي انها راوا لا لا قطعها ليللا يترسم  
(قوله وابانه قياس ما قاله في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كابدل عليه قوله ما قاله في القبلة  
(قوله في المتن قلت ركنا لوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما  
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله اي تردد) شمل ظان عدم البقاء وفيه

الا على (ان ظان بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا المشك) اي تردد ان لم يستو الطرفان كما هو ظاهر (والله اعلم) لان الاصلا بقاء  
الميل وحكي في البحر وجم في انوار الفجر هل يطلوع الفجر هل يمل به الامساك بناء على قول الواحد في هلال رمضان ونقضته ترجيح الزوم

وهو متجه وقياس ماسر ان  
فاسقاطن صدقه كذلك  
(ولو اكل) واشرب (باجتهاد  
اولا) اى قبل الفجر في ظنه  
(أو آخره) اى بعد الغروب  
كذلك (هـ) بعد ذلك (بان  
الغلط) وانه اكل نهارا بطل  
صومه (هـ) اى بطلانه إذ  
لا عبرة بالظن البين خطؤه فان  
لم يبن شئ صرح صومه (و)  
اكل أو شرب أو لا أو آخره  
(بلاظن) يعتد به فان جهيم  
او ظن من غير امار قوائمه  
آخر الا ولا يكامل عمار  
(ولم يبن الحال صرح ان وقع  
في اوله وبطل) ان وقع (في  
آخره) عملا باصل بقا اكل  
منهما وان بان الغلط فيها  
قضى او الصواب فيها فلا  
وفارق القبلة إذا جهيم فاصابها  
بانه ثم شك في شرط اعتقاد  
الصلاة وهنا في المفسد  
والاصل عدمهما والمراد  
يبطل وصح هنا الحكم هما  
والا فالمدار على ما في نفس  
الامر (ولو طلع الفجر)  
الصادق (و) في طه طعام  
فلفظه (قبل ان ينزل منه  
شئ لجوفه بعد الفجر او بعد  
ان نزل منه لكن بغير اختياره  
او ايقاه ولم ينزل منه شئ  
لجوفه بعد الفجر ولا يعذر  
هنا بالسبق لتقصيره بما ساكه  
كالو وضعه بقمه نهارا (صح  
صومه) لعدم المنافي (و) كذا  
لو كان مجامعا عند ابتداء  
طالع الفجر (فتزعم في الحال)  
اى عقب طلعه فلا يفطر  
وان ازل لان النزوع ترك

القوى طوع الفجر او محله اذ لم يكن المترجح مبيها على الاجتهاد اما اذا كان مبيها على الاجتهاد فيعمل بمقتضاه  
ولعل الثاني اقرب ما نقول ومقابلة الشك هنا للظن فربته على ان المراد بالشك تساوى الطر فحين فقط (قوله  
وهو متجه) وفاقا لانه بقوله المعنى (قوله وقياس ماسر) اى في هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) اى في لزوم  
الامساك بخبر ان والجملة خبر المبتدأ (قوله في ظنه) تفسير سراد الاجتهاد (قوله كذلك) اى في ظنه (قوله فان  
لم يبن شئ) اى من الخطأ والاصابة اى وان الامر كاظنه نهاية قال عرش هل يجب عليه السؤال عما يبين  
غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل صحة صومه اه (قوله ويأتم آخره) اى من جهيم  
او يظن بلا مستند في آخر النهار دون اوله (عمار) اى من قول المصنف ويحل بالاجتهاد في الاصح مع قوله  
قلت الخ قول المتن (ان وقع) اى الاكل (في اوله) يعنى آخر الليل (قوله في آخره) اى آخر النهار نهاية (قوله  
عملا) اى قوله والمراد في النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) اى حيث لا تنصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) انظر  
ما تهرته (قوله الصادق) اى قوله وقد حكى في النهاية كذا في المعنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (فلفظه)  
خرج به مالو امسكه في فيه فانه ان صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شئ منه اى جوفه كالمو وضعه في فيه نهارا  
فسبق منه شئ الى جوفه كالمو عمار شرح الروض (قوله كالمو وضعه بقمه الخ) اى لانه وضع بلا عرض اذ  
لا عرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من القطر بالسبق هنا القول بمثله فيقالو وضع درهما بقمه  
لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية ولو امسكه في فيه فكالمو لفظه لكنه  
لوسبقه شئ منه اى جوفه كالمو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كالمو اه قال عرش قوله مر كالمو  
اى في قوله مر كان جعل المام في فيه او اتفه الخ وعليه فيقيد ما هنا بمالو وضعه في فيه بلا عرض وجبئذ  
فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منجه محل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه  
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذنا ما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع بقمه عبادهم  
ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسابق ويرقى بان الوضوع ثم لغرض كالتقدم والامساك هنا بلا  
غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا سم (قوله اى عقب طلع الخ) اى لعله به او لم يبن ذلك  
بالصحة ان يحس وهو يجمع باشير الصباح فيزعم بحيث يوافق آخر الزرع ابتداء الطلوع نهاية معنى (قوله  
ان يقصده تركه) اى يقصد بتركه ترك الجماع لا التلذذ نهاية قال عرش قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح

وقفة (قوله في المتن في فيه طعام فلفظه) قال في شرح الروض وخرج بقوله فلفظه مالو امسكه في فيه فانه وان  
صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه كالمو وضعه في فيه نهارا فسبق منه شئ الى جوفه كالمو عمار  
اه وقوله كالمو وضعه اى الطعام في فيه لانه وضع بلا عرض اذ لا غرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من  
القطر بالسبق هنا القول بمثله فيقالو وضع درهما بقمه لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق  
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) يتامل مع قوله السابق جرى به ريقه بقطر الخ مع تعقيد الشارح العجز  
بقوله نهارا وان امسكه ليلا الا ان يفرق بين ما في الفم وبين ما في جوفه لا يفرق بين الانسان وفيه نظر ولعل الا الى ان يقال  
الكلام هناك في جوفه بان الرقبه بهذا الا يوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشباب الرضى ان المراد العجز حال  
الجرى بان قبل ان يمضى بعد القم من زمن يشك فيه من تمييزه ويجوز هنا في سبق بعد مضي من زمن بعد الفجر يمكن  
فيه من لفظه ولم يفعل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشكل بما تقدم فينا ليقى طعام بين استانه لجرى به  
ريقه وعجز عن تمييزه بجرى حال جوفه كالمو عمار عن فتوى شيخنا من انه لا يفطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا  
ان يفرق ان العذر هناك ظاهر لان تقيية الانسان من الطعام قد تنشق وقد لا يشعر ببقا الطعام بينه ولا  
كذلك الطعام في الفم او يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه ويجبه فالتامل (قوله ولا  
يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذنا ما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع شيئا بقمه عبادهم  
ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسابق ويرقى بان الوضوع ثم لغرض كالتقدم والامساك هنا بلا  
غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا (قوله كالمو وضعه بقمه نهارا) يحتمل ان يستثنى مالو وضعه

وفيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه في ماسمه فان ظن انه لم يبق ذلك انما هو وإن (٤١٣) نزع، مع انفسه في تغييره وقد حكى الرازي

في جواره اذا لم يبق إلا ما  
يسع الايلاج دون الزرع  
وجمين وينبغي بناء ما قاله  
الامام على الوجه المحرم  
وهو الا حوط الذي صدر  
به الرافعي (فان مكث) بان  
لم ينزع حالا (بطل) يعني لم  
يشتمك كما صححه في المجموع  
وعجيب اختيار السبكي  
لظاهر المتن مع قول الامام  
ان خيال ومحال البندنجي  
كشيخة احماد من قال به  
لا يعرف مذهب الشافعي  
ومع القول بالاول تلزمه  
الكفارة لانه لما منع  
الانقضاء بمكثه كان بمنزلة  
المفسد له بالاجماع فان قلت  
ينافي هذا عدم وجوب  
الكفارة فيما لو احرم  
بجماعه انه منع الانقضاء  
ايضا قلت يفسر بان  
وجوب الكفارة هنا  
اقوى منها ثم كما يعلم من  
كلامهم في الباين وايضا  
فالتحلل الاول لما اثر فيها  
النقص مع بقا العبادة فلان  
يؤثر فيها عدم الانقضاء  
عدم الوجوب من باب اولي  
امالو معنى زمن بعد طلوعه  
ثم علم به ثم مكث فلا كفارة  
لان مكثه مسبوق بطلان  
الصوم ولا ينافي العلم بول  
طلوعه تقدمه على علمنا به  
لانا لا تكلف بذلك بل بما  
يظهر لنا

(فصل في شروط الصوم  
من حيث الفاعل والوقت  
وكثير من سنه ومكروهاته

صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه يمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل في حالة الاطلاق  
استصحابا لما هو مقصود من الجماع في بطل صومه اه اقول قول الشارح ولا يبطل كقول المفتي فان لم  
يقصده بطل صومه كما صرح في أن الاطلاق يبطل وعبرة بالحفي فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة (قوله  
وقيد الامام ذلك) اي عدم الانقضاء فيما اذا نزع في الحال (قوله فان ظن انه الخ) مقبومه وقضية التعليل  
بالتصريح انه اذا تردد لا يفطر أي لان الاصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المار قلت وكذا لو شك  
وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) أي من الليل (قوله وجمين) عن ابن خيران منع الايلاج اي وهو الظاهر وعن  
غيره جواز معنى (قوله بناء الخ) فاعل ينبغي (قوله على الوجه المحرم) اعتمد به اه سم (قوله صدر به  
الرافعي) أي وشرح المنهج (قوله يعني لم ينقصد) كذا في الهياة والمغنى (قوله لظاهر المتن) أي من الفساد بعد  
الانقضاء (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم إن استمد اظن ان صومه يبطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم  
يقصد ذلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويات في شرح حر اه سم (قوله قلت يفرق)  
ويفرق ايضا بأن الهية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انقضاء فسد بخلافها ثم هية (قوله منها) أي  
من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما اثر فيها التخص) اي بان يجب البدية بل اشياء كما يأتي  
كردي (قوله عدم الانقضاء) فاعل يؤثر (قوله عدم الوجوب) مدفوعه (قوله اما لو معنى) إلى الفصل في  
النهاية والمغنى (قوله اما لو معنى زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد  
الطلوع وإن لم يعلم به هو مدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على حج اه ع (قوله ثم  
مكث) أي أن نزع حالنا هية ومعنى (قوله ولا ينافي) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول طلوع الفجر  
لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمنا به اجيب باننا اذا تعبدنا بما نطلع عليه ولا معنى الصبح إلا طلوع الضوء للناظر  
وما قبله لا حكمه فاذا كان الشخص عارفا بالاقاات ومنازل الفجر ورصد بحيث لا حال فهو اول الصبح المعتمد  
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) إلى قوله وقول الفقهاء في  
النهاية والمغنى الا قوله اي بنية الصوم إلى المتن (قوله وكثير من سنه الخ) اي وفي كثير الخ (قوله قابلية الوقت)  
أي وبأن في قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد الخ قول المتن (الاسلام) قضية اطلاقهم اشتراط الاسلام في  
جميع النهار وقول شرح الرض وغيره انوار تدق بعصه بطل صومه بطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام  
في بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاويه سم بصرف (قوله بأي كفر كان الخ) أي أصليا كان  
او مرتد او لو ناسيا للصوم قال الاذرعى ضمنعت عبارة شرح المذهب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم اسلم في  
يومه انه لا يفطر ولا احسب الاحسب بسمه حونه ولا أنه اراده وان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم أنه  
يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هنا هية ومرويات في الشرح وعن سم ما يوافقه قول المتن (والعقل)

بقدر العادة للحاجة (قوله على الوجه المحرم) اعتمده حر (قوله في المتن فان مكث بطل) نعم ان استمد اظن  
ان صومه يبطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد ذلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي  
والرويات في شرح حر (قوله قلت يفرق الخ) ويفرق بأن الهية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انقضاء  
ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار معلى الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة  
فيه فتعلقت بآخره ثلاثا يخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر الا في الزنا في النكاح  
يقابل جميع الوطئات شرح حر (قوله اما لو معنى زمن بعد طلوعه ثم علم به الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار  
البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به  
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنه ومكروهاته) (قوله في المتن الاسلام)  
في فتاوى السيوطي اذا ارتد الصائم ثم عاد إلى الاسلام في بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب  
البحر المسئلة وحكى فيها وجهين مبينين على أن هية الفروج من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأي كفر كان (اجماعا والعقل)

أى التمييز (والتقاء من الحميم والتنافس) اجاعا (يلجس النهار) قيد فى الاربعة فلو طرا فى لحظة منه ضد واحد منها بطل صومه كالمولود ولم ترد ما ويرحم كما فى الانوار على حائض ونفساء الامساك أى بنية الصوم فلا يجب عليها تعاطى مفطرو وكذا فى نحو العيد خلافا لمن اوجه فيه وذلك اكفاء بعدم النية (ولا يضر النوم المستغرق) جميع النهار (على الصحيح) لبقاء اهلية الخطاب فيه به فارق المعنى عليه فان استيقظ لحظة صبح اجاعا والاظران الاغيا لا يضر اذا افاق) يعنى خلا عنه وان لم توجد افاقته كان طلع الفجر ولا اغيا به وبعد لحظة طرا الاغيا واستمر الى الغروب فما خلا الافاق والحكم واحد كاهو واضح (لحظة من نهاره) اكفاء بالنية مع الاتفاق فى جزءه وكالاغيا السكر وقول الفقهاء لو نوى ليلا ثم استغرق سكره اليوم صبح لانه مخاطب اذا لا تلزمه الاعادة بخلاف المعنى عليه ضعيف وهم من زعم حمل كلامه على غير المتعدى لانه مصرح بانة فى التعدى (تنبيه) وقع هنا عبارات متنافية فليمن شرب دواء ليلا فزال

أى فلا يصح صوم المجنون والاطفل المقدر النية ويصح من صبي مميز معنى (قوله أى التمييز) الاولى أن يفسر العقل هنا بالغربة وإن فسر بالتمييز فى نواضع الوضوء ع ش عبارة سم قد ردعها الى التفسير بالتمييز ما يأتى من صحته مع استغراق النوم، وجود نحو الاغيا والسكر فليأخذ الحظمة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليأخذ اهل (قوله ضد واحد منها) اى ردة او جنون او حياء ونفاس نهاية متى قال ع ش قوله مر ردة اى ولو ناسا كما تقدم اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للسلام فى بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول الشارع فى لحظة منه الخ (قوله كالمولود الخ) اى خلا لما قد يفهمه صبيبه معنى (قوله ولم ترد ما) اى كما صححه فى المجموع والتحقق نهاية واسنى زاد المعنى لانه لا يخلو عن بل، إن قل اه عبارة سم وقد يوجه البطلان بأن الولادة مظنة الدم فاقبمت المظنة مقام المثنية اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبغي أن يقال على قصد التعبد به وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد يشرع كاتى تارك النية لقصدته تلبس بعبادة فاسدة ثم رايه الفاضل المحشى نيه على ذلك فقال ينبغي تحريم الامساك ولو بدون نية، مطلقا اذا كان على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على إطلاقها لانه نية متبادلة للشرع حيث امرها بالانقطاع لحشية الضرر ومزيد الضعف ثم رايه بخط بعض الفضلاء نقل عن المجموع ولو امسكت لانية الصوم ثم تأتمروا ثم ائتمروا اذا تواتروا كان لا يعتقد اه بصري وينبغى حل كلام المجموع على ما مر منه ومن سم (قوله خلافا لمن اوجه فيه) أى اوجب التعاطى فى نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب التعاطى (قوله فان استيقظ الخ) اى التائم قول المتن (لا يضر اذا افاق الخ) اى فان لم يفرغ من نية الصوم المتن (اذا افاق لحظة) ظاهره ولو كان الاغيا بفعله وفى حجب تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه ع ش وقوله بفعله اى لغير حاجة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فذا خل) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بخطه الاول بالف والثاني بيا، فليظن ما روجه ذلك بصري (قوله وكالاغيا، السكر) فلو شرب فسكر ليلا بوقى سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحاق به صفة فهو كالاغيا، فبض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ مما مر أن عقله هنا يزل نهاية أى بل أعطى فقط قال ع ش قوله مر وقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى بسكره ام لا وبه صرح سم على الوجه وصرح بمثله ايضا فى الاغيا، فليراجع اه عبارة رشيدى شمل ما إذا كان متعذبا وبه صرح اشهاب سم فى غير موضع خلافا لاشهاب خج اه (قوله لو نوى الخ) اى السكران و(قوله صبح) اى صومه بإعجاب ولعل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما يأتى عدم إثم الترك وإن لا يجوز لغيره ان يعاطمه (قوله لانه مصرح الخ) اى بدليل تعليقه بقوله لانه مخاطب كرى زاد سم ولان غير المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متنافية الخ) الذى يظهر فى الجمع بين مقالتي البغوى والمتنوى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مقروض فى زوال العقل بشرب الدواء ومثل شرب الدواء حينئذ السكر والحاصل أن كلا من السكر وشرب الدواء ان ازال العقل الحق بالجنون أو غيره الحق بالاغيا ثم رايه الفاضل المحشى نيه على ما فى التنبيه من خلل وتنافى فمرر بتحقيق فانه الاصح فى المسئلة المنبى عليها وقضية لإطلاقه ما اشترطه الاسلام فى جميع النهار وقوله فى شرح از ورض وغيره فلو ارتدى بعضه بطل صومه البطلان وإن عاد للسلام (قوله أى التمييز) قد ردعها ما يأتى من صحته مع استغراق النوم ووجود نحو الاغيا والسكر فليأخذ الحظمة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليأخذ اهل (قوله ضد واحد منها الخ) من الضد الردة وظاهره وإن عاد للسلام فى بقية النهار (قوله كالمولود الخ) اى ولو ناسا كما تقدم اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للسلام فى بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول الشارع فى لحظة منه الخ (قوله كالمولود الخ) اى خلا لما قد يفهمه صبيبه معنى (قوله ولم ترد ما) اى كما صححه فى المجموع وقد يوجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فاقبمت المظنة مقام المثنية (قوله أى بنية الصوم) المتجه أنه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم ليلا بل ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية صومه مطلقا اذا كان على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بانة فى التعدى) اى بدليل تعليقه ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه مراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول لعل صوابه الثاني ولا فلا ينجم مع الحاصل الآتي في كلامه وغارة الكردى على بافضل عند قول شرحه ولا يضر الاغماء والسكر الذي لم يعتد به إن افاق لحظة في النهار نصها اما إذا تعدى به قيامه ويطل صومه ويأزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دوامه بلا العقل لا تعد بافان كان لحاجة فهو كالاغماء فان استغرق النهار بطل صومه ولو لمه القضاء ولا اثم وإن لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء. واما الجنون من غير تسبب فيه ففي طرأ لحظة من النهار وفي جميعه بطل صومه ولا قضاء. واما عليه هذا ما خص ما اعتمد اشارح ولا في الحفة ما خصاله من شرح العباب له ثم اضطرب كلامه اضطرابا عجيبا وتناقض تناقضا غريبا وقد بينت ذلك في الاصل او محتجته عالم اعلم من سبقني اليه (قوله ان شرب الدواء) اي ليلامع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر) وقوله والاعتماد اي مع التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الآتي آنفا وحملها على ما هو الغالب فيهما (قوله ليلامع) الاولى تأخيرها عن الاعتماد ليعلم رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرق) اي زوال التمييز بشرط البقاء او السكر والاعتماد (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالاغماء فلو قال وان شرب السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارة هو ظاهر عبارة ان التاسب في الاعتماد لغیر حاجة لانهم فيه سم وقوله ظاهر عبارة تعالج فيه نظر فان قول اشارح الآتي فان كان متعديا بطل الصوم واثم صرح في الاثم (قوله في الكل) اي في شرب الدواء والحاجة أو غيرهما والسكر والاعتماد (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعديا بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى لا يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعديا فيهما الاثم زوال العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارة هو وجد في بعض شرب الدواء والمسكر (قوله منها) اي زوال التمييز بالدواء والاعتماد والسكر (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك دفعه ما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغیر حاجة وغير التعدى فيه على صده (قوله) وقول المتولى وغيره المتداوى الخ اي فيما إذا استغرق زوال عقله جميع النهار كردى على بافضل (قوله لا في عدم القضاء) ليتأمل مع قوله الاتي ولا قضاء ولا اثم بصري (قوله وفي المجموع زوال العقل الخ) اي التمييز

صوم مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) اي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالاغماء فلو قال وان شرب السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارة هو ظاهر عبارة ان التاسب في الاعتماد لغیر حاجة لا اثم فيه (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعديا بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعديا فيهما الاثم زوال العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارة هو وجد في بعض النهار فقط إذ افترض ان تناولها كان ليلا فليتأمل (قوله وان وجدوا احدهما في بعض النهار) ان كان الفرض ان شرب الدواء والمسكر وقع في الليل فالوجه صحة الصوم حيث افاق لحظة لم يزول عقله وان تعدى فلا يصح نصيله في البطلان او وقع في النهار فلو وجه البطلان مطلقا كتناوله الا فطر فلا يصح التفصيل المذكور ايضا فليتأمل (قوله في بعض النهار) اي والفرض ان تناول الدواء او المسكر كان ليلا كما هو صريح عبارة هو ولا يصح قوله او غير متعد به الخ فانه لم (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي المجموع زوال العقل) اي التمييز بدليل وبعرض الخ اذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه كما يأتي انه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل ان شرب الدواء والحاجة أو غيرها والسكر ليلا والاعتماد استغرق في النهار اثم في السكر والدواء لغیر حاجة وبطل الصوم ووجوب القضاء في الكل وإن وجد واحدا منها في بعض النهار فان كان متعديا به بطل الصوم واثم أو غير متعد به فلا اثم ولا بطلان وقول المتولى وغيره المتداوى كالمجنون معناه انه مثله في عدم الاثم لاني القضاء لان المجنون لا يصح له بخلاف المتداوى وفي المجموع زوال العقل محرم بموجب القضاء

بدليل وبمرض وذوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على الجنون سم (قوله ذوال العقل) أى في جميع النهار (قوله وإثم الترك) أى ترك الصوم بسبب ذوال العقل كرى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أى فيما إذا استغرق الزوال جميع النهار بدليل قوله كالأغما إذ لا يلزم القضاء فيه إلا حينئذ كرى على الفضل (قوله وبه) أى بما مر عن المجموع وقال السكردى أى بالحاصل اهـ (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قديقال إذ اصبح الصوم مع إفاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره إذا افاق لحظة بالاولى وإضافته مناف لما تقدمه في قوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار فإن كان متعدبا به الخ فليتامل بصرى وبأى عن سم آتفاما يوافقه (قوله وعدم صحته في الأول الخ) هذا ينافى ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما إلى قوله أو غير متعدبه فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما إذا زال العقل الحقبة: فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أى بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كيجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل سم عبارة السكردى على الفضل وما ذكره في معنى كلام الرافعى ففيه نظر من وجوه منها أنه منافض لما تقدم عن حاصل ما في شرح العباب أمانى الشئ الثانى فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدى في الدواء أو الأغما أو السكر يبطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة في بعض النهار وفى كلام الرافعى قد شرب الدواء مسبقا فباله إذا افاق لحظة صح صومه وأمانى الشئ الاول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه لم يعتد في شرب الدواء أو الأغما أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا إثم ولا بطلان فباله هنا حكم بعدم صحة الصوم أن وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشئ الثانى من كلام المجموع قال أنه كالأغما فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك أى بترك أداء الصوم أو لا فباله هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له ماذا يعلم هذا المعنى وهو منافض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمتعدى أن الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالاولى كاصرحوا به في المتن فضلا عن غيرها وإطلاقهم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بغيره أو لا وأما الأغما والسكر فإن افاق منهما لحظة في النهار صح صومه وإلا فلا وهذا أيضا قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الأغما والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقا وما أن تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسياق ما فيه وأما الإثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شئ من ذلك بلا حاجة ولا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرام متبانية ماخوذة من كلامهم أصريحا وتلويحاً أحدها لزوم القضاء أن استغرق النهار قطو ثانيا بالزومه مطلقا ثالثا عدم لزومه مطلقا وأن شربه سفها ففيه هذه الآراء الثلاثة أيضا إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل (قوله أى إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتامل سم (قوله الحاجة) قياس كلام المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرأيت بخطه رحمه الله لغير حاجة ثم ضرب على لغيره وزيدت لام قبل

وإثم الترك وبمرض أو  
دواء الحاجة كالأغما  
فيلزمه قضاء الصوم دون  
الصلاة ولا ياتم بالترك  
أهـ وبه يعلم أن التشبيه في  
قول الرافعى شرب الدواء  
للتداوى كالجنون وسفها  
كالسكر إنما هو في صحة  
الصوم في الثانى إذا افاق  
لحظة وإلا فلا ويلزمه  
القضاء وعدم صحته في  
الاول أن وجد في لحظة  
ولا قضاء ولا إثم وعلى  
هذا يعمل أيضا حاصل  
ما في المجموع عن البغوى  
أن شرب الدواء كالأغما  
أى إن كانت الحاجة

وعدم صحته في الأول أن وجد في لحظة) هذا ينافى ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار إلى قوله أو غير متعدبه فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فانه أحد المذكورات بقوله وإن وجدوا أحدهما فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أى بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كيجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل (قوله أى إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

(ولا يجوز ولا يصح)  
صوم في رمضان عن غيره  
وإن أيسر له فطره لنحو  
سفر لأنه لا يقبل غيره  
بوجه ولا (صوم العيد)  
الفطر والاضحى اتساقا  
رواه الشيخان (وكذا  
التشريق) ولو لم يتمتع (في  
الجديد) وهي ثلاثة بعد يوم  
التحر للنهي الصحيح عن  
صيامها (ولا يجزئ) أي ولا  
يجوز (الظن) يوم الشك  
بلا سبب لما صح عن عمار  
رضي الله عنه من صام يوم  
الشك فقد عصى أبا القاسم  
عليه السلام ولا يختص الحرم به  
بل يحرم صوم ما بعد نصف  
شعبان ما لم يسهل بمأقوله أو  
يكن لسبب مما يأتي ولو أفطر  
بعد صومه المصل بالنصف  
امتنع عليه الصوم بعده بلا  
سبب مما يأتي لزوال  
الاتصال المجزئ لصومه  
(فلو صامه لم يصح في الأصح)  
كيوم العيد بجماع التحريم  
لذات أو لازمها (وله)  
من غير كراهة (صومه  
عن القضاء) ولو لنفل كان  
شرع في نفل فافسده  
(والنذر) كان نذر صوم  
يوم كذا فوافق يوم  
الشك أمانذر صوم يوم  
الشك فلا يتعدى الكفارة  
مشاركة لبراءة ذمته ولأن  
له سببا جازا كظن من  
الصلاة في الوقت المكروه

حاجة فلعل هذا من إصلاح غيره بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم الخ اهله أراد به الحاصل المارو يظهر أن  
ماخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر أن قياسه إسقاط لفظة غير (قوله) ولا يجوز ولا  
يصح صوم في رمضان الخ تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يعني عن ذلك سم وقد يقال إنما  
أعاده الشارح لاستيفائه أقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله) ولا صوم العيد الخ ولو عن واجب ولو نذر  
صومه لم يتعد نذره معنى ونهاية (قوله) النظر إلى قوله قال بعضهم في النهاية لا قوله له الذنائب لا زمة ما هو قوله  
كان نذر إلى ما نذره وكذا في المعنى لا قوله ولو لم أفطر إلى المتن (قوله) اتفاقا رواه الشيخان في هذا التعبير قصور  
عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المعنى وللإجماع أهو قول المتن (في الجديد) وفي القديم يجوز  
صومها للتمتع إذا عدم الهدى عن أيام الثلاثة الواجبة في الحج خبر البخاري فيها نهاية زاد المعنى واختاره  
المصنف اهـ (قوله) أي لا يجوز أي يحرم ولا يصح معنى قول المتن (بلا سبب) أي يقتضي صومه وإفطام كلامه  
أنه لا يجوز صومه احتياطا لمعنا إذا قانده لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المعنى فإن قيل هلا  
استحب صومه أن اطبق الغيم خروجه من خلاف الإمام أحمد حيث قال بوجوب صومه حيثما أجيب باننا  
لأراعي الخلاف إذا خالف سنة صريحة وهي هنا خبرنا غم عليكم فأكولو أعدة شعبان ثلاثين اهـ وتقديم  
الشرح أول الباب ما وافق هذه الزيادة (قوله) ما لم يسهل بمأقوله يظهر أن عمله بالنسبة إلى اليوم الأخير منه  
ما لم يكن يوم شك فإن كان حرم مطلقا لأن الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فنامل بصري يأتي عن  
سم عند قول الشارح احتياطا عن عرش قبيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصح بخلافه (قوله)  
ولو أفطر بعد صومه الخ) أي فلو صام الخامس عشر وتاليه فمطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لأنه  
صوم يوم بعد النصف لم يصل بمأقوله نهاية قال عرش أي فطرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر فنفى  
أفطر يوم من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم يتعد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما هو صام شعبان  
بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف الأخير من هذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه قبل يصح صومه  
نظر الاتصال الصوم بمأقوله أو لا يصح نظر للقصد الأقرب الأول (قوله) أو لازمها) أي لازم ذات الصوم  
وهو الأعراس به عن صياغة الله تعالى (قوله) كان شرع الخ) أي وكان لنفل المؤقت كصوم عرفه عاشوراء فانه  
يستحب قضاءه مطلقا شدي وعش (قوله) كان نذر صوم يوم الخ) أي ونذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم  
الشك عنه سم ونهاية (قوله) أمانذر صوم يوم الشك فلا يتعد أي كذا أيام التشريق والعيدين لأنه معصية  
نهاية قال عرش قوله مر أمانذر صوم يوم الشك أي ما يتصدق عليه أنه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك  
أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره) تقدم في  
شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يعني عن ذلك (قوله) إلى المتن وله صومه عن القضاء والنذر الخ) وإفهم  
كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطا لمعنا إذا قانده لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر أقول  
يتأمل فيه قال في الروض قال يعني الأسنوي فلو أخر صومه ما يليو قعه يوم الشك فقياس كلامهم في الأوقات المنهي  
عنها تحريمه اهـ كلام شرح الروض فقلت هذا ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لأنه إذا دأب في هذا  
الوقت أعنى يوم الشك أيضا فهو نظير للمعسر إذا قصد تأخيرها للأصفر أرفانه يتعدى لأنه صاحب الوقت فقلت  
يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم تفت بخصوص يوم الشك والحاصل أن العصر  
إنما العقودت الأصفر مع تحريم تأخيرها إليه لأنه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يبين له وقت  
بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عمت البلوى كثيرا ببوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة لجملة مثلاث  
يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت قبل يندب صوم يوم السبت الذي هو التاسع  
من يوم الجمعة لكونه يوم عرفه على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان  
القعدة ففي شيخنا الشهاب الرمي بالتأني لأن دفعه مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب  
(قوله) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك) أي أو نذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه لم نذرو صوم يوم بعينه كالحجس الآتي فلا تم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح المار اتفاقا كان نذر صوم يوم كذا الخ لوله لم يطلع عليه فراجع (قوله ومن ثم يأتي في التحري هنا الخ) قال الاسنوي ولو اخر صوما ليو قمه يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها بآخره بما يوافق اسنوي ومعنى قال ع شر قوله لم فلو اخر صوما يولو واجبا وقوله لم بقياس كلامهم الخ ثم عمدت بدل وقياس ذلك ايضا انه لو تحرى تأخير ليو قمه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه ايضا لم يعتقد ع شر وقال سم فان قلت هذا امر عن الاسنوي ظاهر في نحو القضاء ونحو الكفارة لانه اذا لم في هذا الوقت أعنى يوم الشك أيضا فهو نظير العشر إذا قصد تأخيرها للصرف افر فانه يعتقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصوص يوم الشك اهـ قول الماتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء من صوم يستحب قضاء لم يحسب ذلك ورد له الحق يصوم من الغالب إيعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام اخر العادات واظن شيخنا الشهاب الرمي ائقي بذلك اهـ وقال ع شر وكتب سم على شرح المجتهد قد يشكل تصور العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادته فيقول الكلام اليها فيسأل ويجاب بان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلا قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتداد الاثنين في عام والخميس في اخره لم يعتبر الاخير او تقول كل صار عادة فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على غير أحدهما والاعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يجعل عليه ما نقل عن إقناؤ والد الشارح م ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله كان اعتاد سرده اهـ وم) انظر ما تصوره الخالي عن اعتياد الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبت عادته المذكورة مرة كما في به الى الدررجه الله (قوله مرة) وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطار باقية فوافق يوم الشك يومالودام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم ليو قم يوم الشك ووافقا اليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام ما قبل الاتصاف فلم انه وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له ع شر وفي الكردى على باطل عن تناوى اشارة وانصاه والذي يظاره ان يكتفي في العادة مرة لأن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان افطار قبل ذلك لان هذا يصدق عليه ق فانه معتاده وإن تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره واما إذا اعتاد مرة قبل النصف ثم افطار من الاسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حيث ضبطت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما إذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين اخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم افطار من اسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم يأتي في التحري هنا ما مر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد سرد الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبت العادة هنا بمرة (وهو) أى يوم الشك الذي يحرم صومه بسبب كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان إذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله في الماتن وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات واظن شيخنا ائقي به (قوله قال بعضهم وثبت العادة مرة) ائقي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وقد يستشكل تصور العادة إذ لا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب والمرأة الاولى التي تثبت بها العادة لا سبب لها فيمتنع ويجاب بتصورها بان يصوم قبل النصف يوم ما عينا كالاثنتين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم اربته في شرح العباب اشار الى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت الورد مرة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلا مرة جاز له صوم يوم الشك إذا وافق ذلك فيه فطر وقياس كلامهم في الخفيض وغيره نعم إلا أن يفرق ثم اربت الزركشي قال لم يتعزوا لاضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرهما بـ أو بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان او نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الاقتصار على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصور به أيضا فليأت ما فان الظاهر أن ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادة له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام اخر العادات



يقظ صدقه فهو مخالف  
لعبرة أصله وعجب كون  
شيخنا لم يبنه على ذلك وهي  
إذ اوقع في الأسن أنه روى  
ولم يقل عدل أنا رأيت أو  
قاله لم يقل الواحد أو قاله  
عدد من النساء أو العبيد  
أو الفساق وظن صدقهم  
انتهت فظن الصدق إنما  
اشترطه في قول غير الأهل  
لا في التحدث فالوجه أنه  
لا يشترط فيه ظن صدق بل  
تولد ذلك كما ذكرته (برؤيته)  
أي بان الهلال روى ليلته  
وان أطبق الغيب على الأوجه  
ولم يعلم من رآه (أو شهد)  
أي أخبر لا يشترط ذكر  
ذلك عند حاكم من ثم عبر  
أصله بقال (بهاصين أو  
عبيد أو فسقة) وأما وظن  
صدقهم أو عدل وردو بكفي  
اثنان من كل على ما أخذ من  
كلام الروضة واشترط  
العدد هنا بخلاف ما مر في  
النسبة احتياط فيها فان  
فقد ذلك حرم صومه لكونه  
بعد النصف لا لكونه يوم  
شك ومر أول الباب بان من  
اعتقد صدق من أخبره من  
هؤلاء لومه الصوم ويقع  
عن رمضان وقد جمعوا بين  
ما أوهمه كلامه من التناهي  
ثم وفي التباينة وهنا بأمور  
كثير ذكرت مع ما فيها في

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضرب تحال فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر  
لي الآن ولعلنا زدنا دفيه علما أو نقلا لشهدها وهذا بخلافه إطلاق ما مر عن عشرين في سقم ما يوافق هذا  
الإطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحديقهم الشك (الخ) هل يعتبر الشك هنا الظن فيما يأتي بالنسبة لكل أحد  
حتى لا يحرم صومه من حيث أنه يوم شك على الخالي عنهم الظاهر نعم وإن اقتضى كلام الأذرعى المتمول في  
النهاية خلافه بصري أقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل أحد من المحال العادى كما هو  
ظاهر (قوله) وأما قول الروض (الخ) أي بدل قول المصنف إذا تحدث الخ قوله من يقظ صدقه) معناه من  
شأنه ان يقظ صدقه بان يكون حاله ما يصلح لظن صدقه لكن لم يقظ احترام أعماليس كذلك فان تحدثه  
لا يؤثر شيئا ولا شكوا حيث فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل سم (قوله) وهي أي  
عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت) وقول الروضة وظن صدقهم يحتمل عوده إلى الجميع بل هو الظاهر  
بنام على ما صرحوا به في الوقت من ان القيد الأخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتأمل ثم رابت  
الفاضل المحشى قال قول الروضة يقظ صدقه معناه ما من شأنه الخ به بصري (قوله على الأوجه) أي خلافا  
لصاحب الهجة حيث قيده بعدم اطباقة نهايته بمعنى (قوله) أو نساء) إلى قوله وقد جمعوا في النهاية والمغنى  
إلى قوله واشترط العدد إلى مر (قوله) ورد) أي على المروجع السابق عرض أي لا لمر آخر (قوله) وبكفي  
اثنان (الخ) ومثلها الواحد كما يأتي عن (قوله) احتياط فيها) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه  
ان وجد المجزأ لصحة ما بعد النصف من نحو صل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا سم ذلك  
ان تحجب بان المراد كما عبر به غيره احتياط للعبادة ونحوها (قوله) وقد جمعوا (الخ) قال الأذرعى يجوز ان  
يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو  
أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد  
والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعا اه وهو حسن جدا سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول  
كلامه ووافقه الأذرعى المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال ان رآه من ذكر يحكم عليه الصوم كما تقدم  
عن البيهقي في طائفة أول الباب وتقدم في اثباته صحة ما يعتقده أي انظار لذلك وقوع الصوم من رمضان  
إذ اتبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أي لان يوم الشك الذي يحرم  
صومه هو على من لم يقظ الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقده صحته النية منه ووجب عليه الصوم  
وهذان موضعان وفي هذا رد على قول الاستوى ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة  
أوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اه (قوله) ما تقدمته في بحث النية) حاصل ذلك وما  
اختاره الشارح من ان ظن صدق مؤلا مصحح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبر صدق  
صومه اعتقاد على هذه النية إن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إذا لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن  
وقع الجزم بنحوه صح الصوم اعتقاد على ذلك رشدي (قوله) لا ناعتدنا) إلى قوله ولو قضيت في النهاية والمغنى  
(قوله) لا ناعتدنا فيه (الخ) أي فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لا خبر المار ولا اثر لظننا في ربه ولا  
السحاب لبعده عن الشمس لو كانت السماء مصحبة وترأى الناس فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقبل

(قوله) عن الروض من يقظ صدقه) معناه من شأنه ان يقظ صدقه بان يكون حاله ما يصلح لظن  
صدق لكونه لم يقظ احترام أعماليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئا ولا شكوا حيث فلا إشكال على الروض  
ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل (قوله) احتياط) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجه  
المجزأ لصحة ما بعد النصف من نحو صل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا (قوله) ومر أول  
الباب بان من اعتقد صدق من أخبره من هؤلاء لومه الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا (الخ) قال الأذرعى  
يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم  
وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد

شرح الباب ومن أحسنها ما قدمته في مبحث النية (وليس اطباقة الغيب بشك) لا ناعتدنا فيه باكمل العدد كما مر

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع بحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برويته  
فقليل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نها به قال ع ش قوله ر وقيل هو يوم شك انظر  
ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير إذ يفرض أنه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من  
شعبان وصومه حرام ثم اريت سم على شرح البيهقي قال ما نصه قوله واذا اتفقت شعبان حرم الصوم الخ هذا  
قد يوجب أنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل  
يمنتع صوم كل واحد منهما الا ان تحمل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين  
بخلاف غيره فليتأمل اه وقد يقال ايضا فائدة الخلاف نظري في التعاليق كالقول ان كان اليوم الغلاني يوم  
شك فبعدي حرا ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) اى بتناول  
شئ كافى الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر  
شرح مر اه سم قال ع ش قوله ر وهو محتمل معتمداه وقال الرشيدى وقضيته اى ما في الجواهر ايضا  
عدم حصولها بالاستسقاء او ادخال نحو عود في اذنه او احليله او نحو ذلك وإن كان ما ذكره من التعليل  
باني ذلك اهو قال الشارح في الايعاب ما نصه عبر اى المصنف كالقمولى بتناول المفطر لأنه انظر بالغروب  
وقضيته حصول أصل السنة بسائر المنافيات للصوم كالجماع اه وجمع شيخنا بما نصه فان لم يجد الا لجماع أفطر  
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما إذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) بئني سن ذلك  
ولو مارا بالطريق ولذا تنخرم سروده به اخذاعا ذكره من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا  
بالطريق ع ش (قوله) إذ اتيقن الغروب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد  
وشكه فيحرم بهما كما مر ذلك معنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهايه على النذب إذا تحققت  
الغروب وظنه بامارة اه قال ع ش قوله ر وظنه بامارة قد تخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر  
إذا ظن الغروب بالا جتهاد وهو مقتضى لنذب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا اى عدم سن  
التعجيل مع عدم تيقن الغروب وهو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الريد للجلال الرملى وخرج به لم  
الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع لفي النهايه على النذب إذا تيقن الغروب أو  
ظنه بامارة انتهى اه (قوله) وتقديه على الصلاة) بئني ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب  
احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التريق بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته  
الجماعة أو فضيلة أول الوقت أو تكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر  
وهذا لا يتنافى ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في

(ويسن تعجيل الفطر)  
إذ تيقن الغروب وتقديه  
على الصلاة للخبر الصحيح  
لا يزال الناس بخير ما عجلوا  
الفطر ويسن كونه وإن  
تأخر كأفادته عبارة أصله  
(على تمر)

حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا يتنافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير  
لازم هنا ولا متنازع عدمه سم (قوله) للخبر الصحيح لا يزال الناس) زاد الامام احمدوا اخرجوا والجور ولما  
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشيعة يؤخرونه إلى ظهور النجم وايعاب وكذا في المغنى  
لا قوله وكثير الخ (قوله) ويسن الخ) ويكرهه ان يؤخره ان قصد ذلك راي ان فيه فضيلة ولا فلا بأس به نقله  
والنساء بل هو رمضان في حقه قطعاً اه وهو حسن جداً (قوله) في المتن ويسن تعجيل الفطر) اى بتناول شئ  
كافى الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح  
مر ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة ولا فلا بأس به كافى المجموع عن نص الام شرح مر  
(وقدمه على الصلاة) بئني ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو  
أفطر على نحو التريق بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته الجماعة أو فضيلة أول الوقت  
وتكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا يتنافى ان المطلوب  
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً  
ما ذكر قدم الاحرام ولا يتنافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا ولا متنازع

وأفضل منه رطب وجد صاحب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصل على رطبات (٢١) فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن

حسا حواسات من ماء وقضيته

عدم حصول السنة بالبر

وان تم صلاحه والاولى مالم

بتم صلاحه ولو قيل بالا لحاق

في الاول لم يفد (ولا) يتشر

له احدهما اى حال ارادة

الفطر فلو تعارض التعجيل

على الماء والتاخير على التمر

قدم الاول فيما يظهر لان

مصلحة التعجيل فيها حصة

تعود على الناس اشير اليها

في لا يزال الناس الى اخره

ولا كذلك التمر وفي خير

سنة حسن احب غبادى

الى اعلمهم فطر (فما) للخير

الصحيح اذا كان احدهم

صائما فليفطر على التمر زاد

الشافعى في روايته فانه بركة

فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه

طهور واخذته ابن المنذر

وغيره وجوب الفطر على

التمر والتثليث الذى افاده

المتن في التمر والخبر في الكل

شرط لكال السنة لا لا صلها

كالتربيب المذكور فيحصل

اصلها باى شئ وجد من

الثلاثة فيما يظهر ويظهر

ايضا في تمر قوت شبيه وماء

خفت أو عدمت شبهة ان

الماء افضل لكن قد يعارضه

حكم المجموع يشذوذ قول

القاضى الاول في زماننا الفطر

على ما يأخذ بكفه من التمر

ليكون ابعد عن الشبهة اه

إلا ان يجاب بان سبب

شذوذ ما بينه غيره ان ماء

التمر كالذجلة ليس ابعد

عن الشبهة لان كثير من

في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب البيان انه يكره أن يمتصه من أى بعد الغروب بما يؤمجه وأن يشربه ويتقاه بالضرورة قال وكانه شبهه بالسواك لصاتم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاه وهذا كما قاله الزركشي إنما يأتى على القول بان كراهة السواك لا تزول بالغروب والاكثرون على خلافه مخفى وإيعاب واسئ وكذا في النهاية إلا انه عقب كلام الزركشي بما يرد بان الظاهر تاتيه مطلقا من وجع الفرق بينهما ما ه وفي سم بعد تو صريح الرد تايد ما نصه ولعل محل الكراهة في مضمة مخفى مظنة إزالة الخلوفا بان اشتملت على تحريك الماء في الفم وما كراهة شربه ثم تقويه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافا للصائم والمطلوب تقوته اه وقال عث قوله ولو وضوح الفرق الخ اى هو ان السواك مستحب ولا يكره إلا السبب وقد زال بخلاف المضمة فانها ليست مطلوبة فاذا إزالة الخلوفا تعد عشا حيث لا غرض اه (قوله) وافضل منه الخ اى ومن العجوة اى ضاح (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ بدل من ماسم (قوله) فان لم يكن اى الرطب (قوله) حسا الخ الحسوة التجرع اى شرب الماء شيئا فشيئا كرى (قوله) وقضيته اى الحديث المذكور (قوله) ولو قيل بالا لحاق في الاول الخ اعتمدته شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء وماء زمزم اولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو مالم تسمه النار كالزبيب والمثلث والعمل والمثلث افضل من المسل والاحم افضل منهما ثم الحلو وهى الحلاوة والمعروفه المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم فن رطب فالبرس فالتمر زمزم ه فاه خلو ثم حلو لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة وقال عث ينبغي ان يقدم المسل على اللبن لانهم نظروا للحولى في هذا المحل بعد قد التمر والماء نحو هما وورداه (قوله) ولا يتيسر الخ عبارة النهاية والمخفى ولا بان لم يجداه فاهاه قال الرشيدى قوله مر بأن لم يجد وقضيته أنه لو افطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على الماء فليراجع اه اقول يصرح بخلافه قول الشارح الا فى انفا كالتربيب المذكور الخ (قوله) احدهما اى الرطب والتمر (قوله) واخذته اى من الخبر (قوله) وغيره اى ابن حزم إيعاب (قوله) وجوب الفطر على التمر اى اذا وجد (قوله) والتثليث الذى افاده المتن وجه لفادته ان التمر اسم جنس جمعى واقل ما ينطق عليه ثلاث وفيه بحث لان التمييز باسم الجنس الجمعى لا دلالة لفيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامل سم ولتأتى تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم النقص عن الثلاث (قوله) والخبر في الكل الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رايت الفاضل المحمى نبه عليه بصرى (قوله) والخبر في الكل اى هو قضية نص الشافعى رضى الله تعالى عنه في حرمه وتوجع من اصحاب ولا ينافيه تمييز اخرين بتمرة لانه لبيان اصل السنة وهذا اى التثليث كالماء إيعاب ونهاية مخفى (قوله) شرط لكال السنة لا لا صلها اى يحصل اصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك بالتثني واما كالماء فيحصل بالثلاث فأكثر من الاول نار شيئا (قوله) كالتربيب الخ خلافا لظاهر صنيع النهاية والمخفى كاسر عن الرشيدى (قوله) المذكور اى فى المتن والخبر (قوله) فيحصل اصلها الخ اى في هذه السنة الخاصة ولا فاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يعسر والحصول محتمل سم على حجاج اى كعدم الحصول ويوجه بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة الحرارة الصوم بما يصلح البدن وهو متفق مع ذلك مع ان تناول التراب والمد مع انتفاء الضرر مكره وفلا ينبغي حصول السنة به عث (وجد

عند عدمه (قوله) كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله) والتثليث الذى افاده المتن وجه لفادته ان التمر اسم جنس جمعى واقل ما ينطق عليه ثلاث وفيه بحث لان التمييز باسم الجنس الجمعى لا دلالة لفيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامل (قوله) فيحصل اصلها اى هذه السنة الخاصة والا فاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يعسر والحصول محتمل وفيه اى المجموع عن صاحب البيان كراهة ان يمتصه بماء يجمعه وان يشربه ويتقاه بالضرورة قال وكانه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاه هو قول

البلاد التى عالجها يحفر وحفر السيد المملك فتمتلى ماء ثم يردون عليه فاذا أخذوا السمك منه فتحوا السدي فتخاطبوا وهم المملوك بغيره

وهذه شبهة قوية فيه أى ولا ينافيه ولم الآتى فى الاخياء أنه لا يصير شريكاً بعبوده للهر اتفاقاً لاننا لم ذلك ومع ذلك تقول انه باقى على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فلمله من حيث إلهامه تقديم الماء مطلقاً وصرح كلامهم كالحبرين نذب التمر قبل الماء حتى مكة وقول المحب (٤٢٢) الطبرى يسئله الفطر على ما مزم ولوجع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه

مخالفة للنص المذكور واخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما يمتنعان إلا بدليل ويرد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان ولم ينقل عنه في ذلك ما يخالف عادته المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حينئذ ولا ينقل وحكته انه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الحاصل من الصوم لآخراجه فضلات العدة إن كانت وإلا فتغذيته للأعضاء الرئيسية وقول الأطباء أنه يضعه أى عند المدامة عليه والشيء قد ينفذ قليله ويضر كثيراً وصرح بها أيضاً أنه لا شئ بعد التمر غير الماء فقول الرويانى إن فقد التمر فخلو آخر ضميم والأذرى

الخب (أى التعجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى فى باب إحياء الموات (قوله مع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتام على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن ما اخذه من خالص المباح سم (قوله كالحبرين) أى الماربن انفا (قوله حتى مكة) أى فاقالتهابها والمغنى (قوله يسئل) أى لمن مكة أو لمن وجد ما مزم ولو فى خارج مكة (قوله ولو جمع بينه وبين التمر) لعل المراد الجمع على وجه بدخلان به الباطن معاً فليتام سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة عن المغنى والاياب لأنه يخالف للاخبار وللمغنى الذى شرع الفطر على التمر لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم بضعمه والتمر يرد وان التمر إذا نزل الى معدة فإن وجد ما خالجه حصل الغذاء وإلا خرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد فى ما مزم وفى الجمع بينهم ما زيادة على السنة الواردة وهى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدهم صائماً فليطير على التمر فان لم يجد التمر فليأكل الماء فانها ظهور رواه الترمذى وغيره وصححه والاستدراك على النصوص بغير دليل ممنوع والخبر كنهه فاشترى عننا <sup>عليه السلام</sup> (قوله للنص المذكور) أى فى قوله وصرح كلامهم الخ (قوله وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرداخ) أى قول المحب الطبرى (قوله فدل الخ) أى عدم نقل ذلك (قوله وإلا) أى إن خالفها (نقل) أى لتوفر الدواعى على نقل مثله لإياب (قوله وحكته) أى لثبات التمر (قوله انه لم تمسه نار) عبارته فى الاياب والقصد بذلك كإفادته المحب الطبرى أن لا يدخل أولاً فى جوفه ما مسته النار وكانه أخذ هذا ما فى منهاج الحلبي انه يستحب أن لا يفطر بشئ مسته النار وذكره حديثاً اه (قوله لآخره) لا يظهر وجه علمته للآلة قال الأولى وإخراجه الخ بالعطف كاسم عن المغنى والاياب (قوله وإلا الخ) وأن لو جدد فى المعدة فضلات وكانت خالية فلنذهب الخ (قوله للأعضاء الرئيسية) وهى القلب والماغ والكبد والاثنيان كرسى (قوله وقول الأطباء) جواب عما ردد على قوله لإزالته لضعف البصر (قوله أى عند المداومة الخ) خبر وقول الأطباء (قوله وصرح بها الخ) أى الحبرين كرسى (قوله والأذرى الخ) أى قول الأذرى (قوله وإنا ذى) قوله صلى الله عليه وسلم التمر (قوله كذلك) أى ضعيف كرسى (قوله ويسن السجور الخ) كان الأولى تأخيرها وذكره قبيل المتن الآتى كفى النهاية والمغنى (قوله وعلى أنه) أى الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله انه) أى الدخول فى الصوم (قوله فيما يظهر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه وبنايه (قوله فقد

الزركشى أنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لا تزول بالغروب والاكثرون على خلافه يرد بان الظاهر تأتية مطلقاً وضوح الفرق بينهما كذا فى شرح مردود وضوح الرديان الخلف بعد الغروب لما كان من آثار الصوم كراهة مظنة إزالته مما لا يطالب بالإتيان ظاهرة وهو المضمضة وهذا يفارق السواك لأنه مطلوب فى كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فإذا غربت الشمس رجع السواك الى أصله من الطلب والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج إليها وهى مظنة إزالة آثار الصوم ففكرت رضى هذا كراهة التضمض وأن لم يجه بل ابتاعه وهو محتمل ولعل محل السكر اه فى مضمضة مظنة إزالة الخلف بأن اشتملت على تحريك اللسان فى الفم وأما كراهة شربه ثم تمضيته فيمكن أن يوجه بان فيه أضعافاً للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتام على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن من اخذه من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه بدخلان به الباطن معاً فليتام (قوله وحكته انه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الخ) لا يقال هذا المغنى

عن بعض الساف أنه بالاسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع فى صحة الثانى عن قائله قال أظفر أمحابتنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر بكل عمل بطول فجره وغروب شمسها فيما يظهر لنا لا فى نفس الامر قال العلماء فى خبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة إنما ذكر هذين البيتين غروها عن العيون لا يسكني لأنها قد تنسب ولا تكون غربة حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دخوله (وتأخير السحور) لأن الأمانة لا يزالون بخير ما خروا ورواه أحمد وسن كونه بتمر لحبر فيه (٤٣٣) وهو بضم السين الأكل في

السحر وفتحهما اسم  
لبأكل حينئذ ويحصل  
أصل سنته ولو بجرعة ماء  
وبدخل وقته بنصف الليل  
وحكمته التقوى أو مخالفة  
أهل الكتاب وجهان  
والذي يتجه أنها في حق من  
يتقوى به التقوى وفي حق  
غيره لخالفهم به يرد قول  
جمع متقدمين إنهم ليس من  
يرجون نفعه ولعلمهم لم يروا  
حديث تسحروا ولو بجرعة  
ماء فإن من الواضح أنهم  
يذكر هذه الغاية للنفع بل  
ليبين أقل جزي نفع أولا  
(مالم يقع شك) ولا كان  
تردد في طلوع الفجر فالأولى  
تركه لخبر دع ما يريك  
إلا ما يريك (فرع)  
يكرم علينا وعليه صلى الله  
عليه وسلم الوصال بين  
صومين شرعيين عمدا مع  
علم النهي بلا عذر وإن لم  
ينو به التقرب قال جمع  
متقدمون وهوان يستديم  
جميع أوصاف الصائمين  
وعليه فيزول بجماع أو  
نحوه لكن في المجموع أنه  
لا يمتنع واستظهره  
الاسنوي وقد يقال إن علنا  
بالضعف وهو ما طبقوا  
عليه اتجه ما في المجموع فلا  
يزول إلا بتماطى ما من شأنه  
أن يقوى كسمسة بخلاف  
نحو الجماع أو بأن فيه صورة

أفطر الصائم) معناه انقضى صومه وتم لا يوصف الآن بأنه صائم لأنه غروب الشمس خرج النهار  
ودخل الليل والليل ليس بخلاف الصوم شرح مسلم (قوله إنما ذكر هذين البيتين) أي مع  
أن كلامهما يستلزم الآخر (قوله لبيّن أن غروها عن العيون لا يسكني الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد  
يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وأدبار الضياء اه (قوله لأن الأمانة  
الخ) أي ولا نه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قنا إلى الصلاة وكان  
قد مر ما بينهم أحسن إية وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله بتمر) عبارة شيخنا ما يندب  
الفطر عليه اه (قوله وهو يضر السنين) إلى قوله واستظهره في المعنى لا قوله وهو يرد إلى المتن وإلى قوله  
وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان إلى أن يفسر قوله ولعلمهم إلى المتن (قوله بضم السين الأكل الخ) وهو  
الماردها وإن قبل أكثر الروايات التي قد قبل الصواب الضم إذا لجر وأركن في الفعل حقيقة والمأكل  
مجاز الإيعاب (قوله حينئذ) أي في وقت السحر (قوله أصل سنته) أي السجود ومعنى (قوله ولو بجرعة ماء)  
ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية وهو يحصل بقليل المطعم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجرعة ماء اه (قوله  
والذي يتجه أنها الخ) وقد يقال أنها معنى (قوله التقوى) ينبغي وخالفهم أيضا سم (قوله وهو يرد الخ)  
أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متقدمين الخ) وأفهم النهاية عبارة تعوّل استجابه إذا رجى به منفعة الخ  
اه قال الرشدي قوله محل استعجاب الخ انظر مع ما مروى أن من حصل السنة بالقليل كالكثير اه (قوله  
ولعلمهم لم يروا حديث الخ) هذا ليس ناصيا الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يمنع (قوله تركه) أي السحور  
(قوله يحرم علينا وعليه ﷺ الخ) ولم ير ابن الزبير رضی الله تعالى عنهما ذلك خصوصه له صلى  
الله عليه وسلم فكان يواصل وواصل أسمعته عشر يومين أفطر علي سمن ليلين أعضاءه وصبر ليقومها ولبن  
لأنه اللطف غذا أيضا قال الأذري ولوقيل يخص التحريم بمن يتضرر به بخلافه على غذاؤه للمعارف الألفية  
بعد الإيعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو تفلين أو تخلفين إيعاب ونهاية ومعنى (قوله شرعيين) قال  
الاسنوي وتعبير الراعي أي وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالمساك كنزاً للثنية لا يكون  
امتناعه ليلاً من تماطى المظهر ص إلا أنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية  
زاد المعنى وهذا ظاهر لأن تحريم الوصال للضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه  
الحال اه قال غش قوله مرانه جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه  
عبارة الإيعاب وعبري في المجموع باليومين تارة وبالصومين أخرى لبيان أن المراهبهما وجود صورة صوم  
فيها أو حقيقة حينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمين الخ) معتمد غش (قوله  
فيقول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر معنى الإيعاب وظاهر كلام النهاية اعتياده أيضا (قوله في الأول) أي  
التعليل بالضعف (قوله نداء) إلى قوله فإن انقصر في المعنى لا قوله حتى المباحين إلى جميع جوارحه وقوله كما  
دلت إلى وخبر الخ (قوله حتى المباحين) أي كالكذب لحاجة من إصلاح الدين وغيره الغيبة لنعو تظلم كرى  
عليه بافضل (قوله وجميع جوارحه) إلى قوله فإن انقصر في النهاية لا قوله كما دلت إلى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما من م أحد من الخبر الوارد بأنه لما شرب له فبني أن يساوى الترو ولا يتقدم عليه لا ناقول أما  
أولاً فلا سلم وجود هذا المعنى فيه وإلا فيحتمل أنه مخصوص بغير ذلك لا يقتضى مساواة ما طلبه الشارع  
بخصوصه مع احتمال أنه من التائين في هذا المعنى ما ليس لازماً ومن أماناتنا فقد يكون وجود هذا المعنى فيه  
من جهة تركه في التمر من جهة خاصته وموضده لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه أنها في حق من  
يتقوى به التقوى) ينبغي مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحروا ولو بجرعة ماء) ليس ناصيا

لبقاع عبادة في غير محلها أثر أي مفطر لكن كلام الأصحاب كالصرح في الأول (وليصن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافي وجوبه  
من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين كالكذب لأنه آذ. فلولم وذكر عيب نحو مخاطب

وجميع جوارحه عن كل محرم (٢٤) خبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

الحزمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الاذرى حصوله وعليه اثم معصيته اى اخذا بما قاله المحققون في الصلاة في المغصوب وقال الاذرى يبطل اصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر شخص بظن الصائم الغيبة والنيمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة باطل كافي المجموع قال الماوردى وبفرض صحته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا سخن عدل الاحتراز عنه من ادب الصوم وان كان واجبا مطلقا ه وعن نحو الشتم ولو بحق فان شتمه أحد قليل ولو في نقل اتي صائم لخبر الصحيحين بذلك اى بقوله في نفسه تكثير الها وبلسانه حيث لم يظن ربا مرتين أو ثلاثا زجرا لخصمه فان اقتصر على احدهما فالاولي بلسانه (و) ليس نذبا أيضا (نفسه عن الشهوات) المباحة عن مسموع ومبصر ومشوم كظن ربحان أو مسه بل قال المتولي بكرة فظره وجزم غيره بكرة شم ما يصل ربحه لدماعه أو مليوس فان ذكر لسر الصوم ومقصوده الا عظم ليتفرع للعبادة على وجهها الا كل

و جميع جوارحه ) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله) ونحو الغيبة المحرمة (الخ) أى دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان تدب تركه كمدى على الفضل (قوله) يبطل ثواب صومه (ولو اغتاب اى مثلا تاب لم تؤثر التوبة في النص الحاصل بل في رفع الاثم فقط قاله السبكي تفقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رقت ثم تاب لا يكتفئان نقول عادجه كاملا ولا فرق في التوبة بين ان يكون قبل انقضاء زمن الصوم او بعده لا يعاب في عرش عن عميرة مثله (قوله) به يرد اى بما ذكر من الاخبار والصوم (قوله) حصوله اى الثواب (قوله) بما قاله المحققون ) وهو حصول الثواب للصلى في المغصوب لكن ياتى في الردة ما يخالفه والظاهر انه لحق كمدى (قوله) يبطل اى ارتكاب الصائم محرما (قوله) وغير خمس (الخ) مبتدأ خبره قوله باطل (قوله) ومن هنا اى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله) وإن كان اى الاحتراز عن ذلك (قوله) مطلقا اى على الصائم وغيره (قوله) وعن نحو الشتم ) عطف على قول المتن عن الكذب (تكثير الها) اى لتصور ولا تشاتم فتذهب بركة صومه اسنى ولا يعاب زاد المعنى (فاودة) سئل اكرم بن صبيح كرم جدت في ان آدم من عيب فقال هى اكرم من ان تحصى والذى احصيتها منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظ لسانه اه (قوله) وبلسانه (الخ) وهواى الجمع بين قلبه ولسانه (فاودة) قال حج في فتاويه الحديثية في جواب هل الذكر اللسان افضل او غير ما نصه والذكر الحق قديق ويراد به ما هو بالقلب فقط وقديراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خير الذكر الحق ان لا ينظر الى الياه واما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بذكر لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على ان جماعة من امتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي عمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهود تعالى فلا شك انه يقتضى الادلة يثاب عليه من هذه الحثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي المذكور الذى لا تسمعه الحافظة يرد على الذكر الذى تسمعه الحافظة سبعين ضعفا انتهى اه عرش عبارة الشارح في فتاويه الحديثية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب الفضل من ذكر القلب اه فبل يؤخذ من كلامه انه إذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة ام لا فاجاب بقوله الذكر بالقلب افضلية فيه من حيث كونه ذكر امتدبا بالظن وإنما فيه فضيلة من حيث استحضار لمعنا من تزيه الله تعالى واجلاله بقلبه وهذا يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فني عنه الثواب ارا من حيث لفظه ومن اثبت فيه ثوابا ارا من حيث حضوره بقلبه كاذكر ناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله اعلم اه (قوله) فالاولى بلسانه فيه تأمل (قوله) المباحة اى قول المتن والقبلة في المعنى الا مانته عليه وكذا في النهاية الا قوله كظن ربحان الى فان ذلك (قوله) من مسموع (الخ) اى وملوس معنى (قوله) كظن ربحان (الخ) اى وسماع الغناء معنى (قوله) وملوس) وبكره له ذلك كله شرح بافضل ومعنى (قوله) فان ذلك (الخ) اى كف جوارحه عن تعاطي ما تشبهه نهاية وایعاب (قوله) ليتفرع (الخ) اى لتنكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى ايعاب ونهاية (قوله) على وجهها الا كل (الخ) قال في الانوار وبكره ان يقول بحق الختم الذى على فني نهاية وایعاب قال عرش ومثله الخاتم الذى على فم الباد ووجه الكراهة انه حلف بغفر الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب) (الخ) ولو طورت الحائض او النفساء ليلان وتوت الصوم وصامت وصام الجانب بلا غسل صحروض معنى (قوله) لتلا يصل الماء (الخ) اى وليؤدى العبادة على الطهارة ليخرج من خلاف انى هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاعتزال عقب الاحتلام نهارا اسنى زاد النهاية ونقل عن ابى هريرة الرجوع عن ذلك اه الرد عليهم كما لا يخفى (قوله) وجميع جوارحه ) عطف على قول المتن لسانه

(قوله)

ظاهره وابطان (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) ثلاثا يصل الماء

إلى باطن نحو أذنه أو ذره وقضيتان وصوله لذلك مفطر وليس هو ممراد أكاه وظاهر (٤٣٥) أخذاً مما مر أن سبق ما نحو المصنعة

المشروع أو غسل الثعم  
النجس لا يفطر لعذره  
فليحمل هذا على مبالغة  
منه عنها أو نحوها ويكره  
له دخول الحمام من غير  
حاجة لأنه قد يضره فيفطر  
ومن ثم لو اعتاده من غير  
تأذ به البتة لم يكره على  
ما يحته الأذرعى (و) يسن  
أن يجترع من الحجامه  
والفصد لما فيها (و) عن  
القبلة المكروهه لما مر  
فيها بتفصيلها واعادها هنا  
اعتناء بشأنها لكثرة  
الابتلاء بها (و) عن (ذوق  
الطعام) وغيره بل يكره  
خوفان وصوله إلى حلقة  
(و) عن (الملك) بفتح العين  
بل يكره أيضاً لأنه يعطش  
ويفطر على قول أما بكرها  
فهو المملوك وتصح إرادته  
لكن بتقدير مضغ والكلام  
في ذلك لم تفصل منه عين  
بان مضغ قبل ذلك جنى  
ذهبت رطوبته أو مضغ  
وفيه عين لكن لم يثبت من  
رقبه المخلوط شيئاً (و) يسن  
(أن يقول عند فطره) أى  
عقبه (اللهم لك) قدم افادة  
لكمال الإخلاص أى لا  
لفرض ولا لأحد غيرك  
(صمت وعل رزقك) أى  
الواصل إلى من فضلك  
لأجولى وقوى (أفطرت)  
للاتباع ولا يضر إرساله  
لأنه في الفضائل على أنه وصل

(قوله إلى باطن نحو أذنه الخ) وينبغي أن يفصل هذه لم يتبأله الغسل الكامل نهاية معنى أى قبل الفجر  
بغير رفع الجنبه عيش (قوله على ما يحته الأذرعى) عبارة المغنى وقول الأذرعى هذا لما يتأذى به دون من  
اعتاد تنوع لانه من الترفه الذى لا يناسب حكمة الصوم اه وفي الاسنى والايعاب والنهاية نحوها قول المتن  
(عن الحجامه) أى منه لغيره وعكسه شرح بأفضل أى ومن غيره له (قوله عن الحجامه والفصد) أى ونحوهما  
لأن ذلك يضعفه فهو خلاف الاولى كافى المجموع وإن جزم في أصل الروضة بكرهاته وقال المحامي بكرهه أن  
يجزم غيره أيضاً معنى (قوله لما مر فيها) أى من أنها يضعفانه (قوله بل يكره) نعم إن احتاج إلى مضغ نحو  
خبز لطفل لم يكره نهاية وإيعاب قال عيش قوله نعم إن احتاج إلى قضية اقتصاره على ذلك كراهة ذوق  
الطعام لفرض أصلاحه لتعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف  
أصلاحه مثل الصائم اه (قوله إلى حلقة) قضيتان وصوله فهو راءه مفطر ولا يبعد فيما إذا احتج إلى الذوق  
أن لا يضر سبقه إلى الجوف كما يؤخذ ما تقدم في الحاشية عن الأنوار سم (قوله بفتح العين) أى فهو له والكلام  
في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله الكلام) عبارة النهاية بقوله غير ما يفتت أماهو فان تيقن وصول  
بعض جزمه عمداً إلى جوفه أفطر وحيث يجزم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور  
وكالملك في ذلك التفصيل اللبان الأبيض فان كان لوصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي  
اه قال عيش قوله مر اللبان الأبيض وهو المسمى بالشامى وقوله لم رواص به الماء أى ما المقم وهو الريق أو  
ما يدخله في لياسه وقوله لم رواشد أى بحيث لا يتحلل منه شئ اه (قوله أى عقبه) كذا في النهاية والمغنى  
وعبارة الإيعاب عقب تناول المفطر قال سلم ونصر المقدسى ويسن أن يعقديه الصوم حينئذ توقف فيه  
الأذرعى ثم قال وكان وجه غشيه العقلة اه (قوله للاتباع) رواه أبو داود وأبو داود بأسناد حسن لكنه مرسل وزاد  
الدارقطنى وتقبل منى إنا كنت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد أفطرت سبعائك وبحمدك تقبل  
مننا إنا كنت السميع العليم اللهم إنا عفو تحب العفو عاف عفى قال المتولى ويسن أن يزيد وبك أمنت  
وعليك توكلت ولزحتك رجوت واليك أنبت لإيعاب (قوله وروى) إلى قوله وغيره في النهاية بقوله المغنى إلى قوله  
وفي شرح الروض إلى وابلت (قوله وفي شرح الروض) أى والنهاية والمغنى وشرح بأفضل اللهم ذهب الخ  
أى بزيادة اللهم (قوله ولم أرها في أبي داود) عبارة شرح الروض وروى أيضاً فيجتمل أن يقرأ بصيغة  
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبداً ودصرى أقول صنع شرح الروض والنهاية والمغنى حيث قالوا عقب  
قول المصنف وعلى رزقك أفطرت مانصه وذلك للاتباع رواه أبو داود ومرسلاً وروى أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابلت العروق إن شاء الله تعالى أو كالصريح في أن روى ببناء  
الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبداً ودرى ذلك في غير سنته وفيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) أى غير أبي داود  
(قوله بأوسع الفضل أغفر لى) وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذى أعاننى فصمت ورزقنى

(قوله أخذاً مما مر الخ) يمكن الفرق بان الماء إذا وقع على خرق الأذن نزل بطبعه إلى باطنها ولم يثبت عادة  
دفعه عن النزول ولا كذلك إذا وضع الماء في نحو القم ويمكن أن لا يفصل فيلزم المفطر بلزومه لما ذكر كما  
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذرعى في بحث المبالغة (قوله وإلى حلقة) قضيتان وصوله فهو راءه مفطر  
ولا يبعد فيما إذا احتج إلى الذوق أن لا يضر سبقه إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار  
(قوله في المتن وذوق الطعام والملك) ومحلّه في غير ما يفتت أماهو فان تيقن وصول بعض جزمه عمداً  
إلى جوفه أفطر وحيث يجزم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور وكالملك في  
ذلك اللبان الأبيض فان كان لوصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول  
قوله أو وصل طعمه إلى آخره فلا يشكل بقوله في النجاسة أنه يبدل على العين لأن دلالة عليها غير قطعية  
ولهذا إذا نطق القم بالماء من الملك الصبر يبقى الطعام مع زوال العين وإنما اكتفينا بهذه الدلالة في

في رواية وروى أبو داود وذهب الظما وفي شرح الروض

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

اللهم ذهب الظما ولم أرها في أبي داود وابلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى وغيره بأوسع الفضل أغفر لى

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة في كل زمن (أن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان) خير الترمذي وقال غريب أي الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه وخير الصالحين أن جبريل كان يلقي النبي ﷺ في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيفرض ﷺ القرآن عليه (وأن يعتكف فيه كثير لأنه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشد يد الياء وقد تخفف ويجوز في الاسم بعدها الجر وهو الأرجح وقسيماء هي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها

فاطرت لإيعاب (قوله ويسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشهم لخبر من فطر صائماً فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء. رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشائهم فطهم على شربة ماء أو تمر أو نحوهما لما روى ابن بعض الصحابة قال يا رسول الله إني كئيب بما يفطر به الصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائماً على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن معنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب وأكله منهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزبدبرهم ولو كان الصائم قد ناعطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل لفطره مثل أجره ولو سلم صومه فيه نظر واللائق بسمعة الفضل الحصول اه وفي الكردى على بافضل ويسن البفطر عند الغيران يقول ماضع انه ﷺ كان يقول إذا فطر عند قوم هو أكل طعامهم الأبرار وصلت عليكم الملائكة وافطر عند الصائمين اه قول المتن (أن يكثر الصدقة) أي والجود زيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوي الأرحام والجيران الخبر الصحيحين انه ﷺ كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين له بآداء دفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أي في كل مكان غير نحو الحش حتى الحام والطريق أن لم يلبث عنها أبداً أمكنه تدبرها والتلاوة في المصنف الفضل ويسن استقبال القبلة والجر أن أمن الرءاء ولم يشوش على نحو مصطل أو نائمة أي قال ع ش قوله لم رواه التلاوة في المصنف الخ أي وأن قوى حفظه لا يجمع فيه بين النظر في المصنف وبين القراءة فينبغي أن يحمله مالم يذهب خشوعه وتدبره بقراءة في المصنف أو لا يكون أفضل اه قول المتن (وتلاوة القرآن) أي ومدارسته وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه بما يقوم معنى زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كالتفاهة اطلقهم اه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره الخ أي ولو غير ما قرأه الأول فنه ما يسمى بالمدارسه لا وهي المعبر عنها في كلامهم بالادارة (اه فيعرض) وفي رواية فيدارسه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها انه كان مرة يدارسه مرة يعرضه عليه (إيعاب) قوله خبر الترمذي (إلى) قوله ومن ثم في المعنى قول المتن (وأن يعتكف) لوقال والاعتكاف كان أولى لأن الاعتكاف مستحب مطلقا لكنه يتأكد في رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن معنى (فيه) إلى قوله ومن ثم في النهاية (فيه) أي في رمضان وأن يكثروا من ذلك للاتباع رواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح في أن مرجع الضمير العشر الأخير قول المتن (لا سيما) أي من سبأ اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واولاها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة وفي الرض أن الواو التي تدخل على سبأ في بعض المواضع اعتراضية إذ ما بدوها بتقدير جملة مستقلة فغنى جاء في القوم ولا سيما زيدا وجود بين القوم الذين جاؤوا أي هو كان أخص به واشدا خلاصا في المحي وخبر لا محذوف اه سم (قوله الجبر) أي على الإضافة ومازائدة أشموني وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا شيء يزدد عن ابن هشام الحضرة أرى الأول ونقص سببوه على الثاني ويجوز أن تكون مانكرة تامه والجور وبعد ما بدلتها أو عطف بيان صيان (وقسماء) أي الرقع على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والنصب على التحزين النجاسة لتحققها أولا وفيه نظر لما قالوه في حكمة المضمضة (قوله في المتن لا سيما) أي من سبأ اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واولاها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة قال الدماميني في شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب، ن استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة لجله اه فهو مخطئ هذا كلامه وسبأ في الأصل خلاف هذا اه وقوله وسبأ في الآخر اه اشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أي وحذف الواو اه وفي الرض واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع اعتراضية إذ ما بدوها بجملة مستقلة والسبب بمعنى المثال فغنى جاء في القوم ولا سيما زيدا ولا مثل زيدا وجود بين القوم الذين جاؤوا أي هو كان أخص به واشدا خلاصا في المحي. ومخرلا محذوف اه وقوله ويجوز في الأتم بعدها الجر قال في التسهيل بالاضافة ومازائدة وقوله وقسماء أي الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف كافى التسهيل قال الدماميني وينبغي أن يكون الحذف واجبا لانه كذلك مسموع



في العشر الاواخره فبينا كدله اكثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاه مصادقة ليله (٢٧) القدر اذ هي منحصره فيه عندنا كما دلت

عليه الاحاديث الصحيحة

الكثيرة ومن ثم قال

لوجهه انت طالق ليله

القدر فان كان قاله اول ليله

احدى وعشرين او قبلها

طلعت في الليلة الاخيرة من

رمضان او في يوم احدى

وعشرين مثلاً تطلق الا في

ليلة احدى وعشرين من

السنة الاية نعم لوراها في

ليلة ثلاث وعشرين مثلاً

من سنة التعليق فهل بحث

لان كلامهم طالع بانها تدرك

وتعلم فهو نظير ما سبق من

انفراد رؤية الهلال بل

قياس ذلك انه لو اخبره من

يعتقد صدقه بانه راها

حتى اول الان علامتها خفية

جدا ومتعارضة فربية

بعضها او كلها لا تقتضى

الحث لانه لا حث بالك

كل محتمل والاول اقرب ان

حصل عنده من العلامات

ما يغلب على الظن وجرداها

وقد اوقعوا الاطلاق بنظير

ذلك مسائل تعرف من

كلامهم في بابه

(فصل) في شروط

وجوب الصوم ومراحته

(شروط وجوب صوم

رمضان العقل والبوغ)

فلا يجب على صبي ومجنون

رفع القلم عنهما ويجب على

السكران المتدى كاعلم من

كلامه في الصلاة والا سلام

ونوفاضى بالنسبة للردت

حتى يلزمه القضاء اذا عاد

للا سلام بخلاف الكافر

او بفعل محذوف اذا كان نسكراً واما اذا كان معرفة فالجور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار  
فعل او على ان ما كافته وان لا سبيل له من الاستثناء فينبذ على الاستثناء المنقطع قال في التيسير وقد  
توصل بنظره ووجهه فعليه اهاى في عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور  
سم عبارة الرشدي بعد كلامه واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيما يظهر انه يتعين كون  
ما موصولة الجار والمجرور وصلتها في محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر  
الاواخره قول المتن (في العشر الاواخر) ويسن ان يمكث معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل  
دخول العشر نهاية عباب العباب وينبغي لمعتكف العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادى  
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليله العيد ومكثه الى ان يصلى او يخرج منه الى المصلى الى اهلقال المارح  
في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم (اه قوله عندنا) اى  
بافتقار الصائغية واما بالنسبة لاختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرافته في الاصل وفي نهاية  
مر للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بوغ المرام للحافظ ابن حجب اختلف في تعيينها على اربعين قولاً واوردها في  
فتح الباري كرد على بافضل (قوله اول ليله الخ) اى حاجه للفظ اول سم (قوله او في يوم احدى وعشرين مثلاً  
الخ) هذا انما يظهر على قول لزوم ليله القدر بليته في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق اصحابنا  
على الزوم ايضا فليراجع (قوله حدث) خبر ان (قوله او لا) عطف على قوله بحثه وعديل له

(فصل في شروط وجوب الصوم ومراحته) (قوله في شروط) اى قوله ومن القه في النهاية والمغنى  
الا قوله ويجب الى الاسلام وقوله واخذ الى المن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومراحته) اى ما يبيح  
ترك صوم رمضان نهاية ومعنى اى وما يبيح ذلك من الامساك والقديبة عش (قوله على السكران المتدى  
الخ) يؤخذ من قوله الا في وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتدى يسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب  
القضاء عليه بحيث يغير المتدى كذلك كالغنى عليه فواجهه التقييد بالمتدى فليتامر والحاصل ان كلا  
من السكر والاعماء يتعداونه ان استغرق النهار وجب القضاء كسباى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما  
علم مما تقدم سم (قوله واخذ من تكليفه) اى الكافر الاصل (قوله حرمة اطعام المسلم الخ) اى بالحرمة  
اخذ اعماذ كرشينا الشهاب الرملى لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان  
كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليه واضح غنى عن البيان (قوله

والنصب ولم يتعرض له في التيسير وتارة يكون الاسم نسكراً فقصبه على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون  
معرفة والمجرور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافته وان لا سبيل له من الاستثناء  
للاستثناء فتنبذ على الاستثناء المنقطع قال في التيسير وقد توصل بنظره ووجهه فعليه اهاى كقولك  
يفجبنى الاعتكاف ولا سبيل له من الاستثناء فينبذ على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافته وان لا سبيل له من الاستثناء  
للاستثناء فتنبذ على الاستثناء المنقطع قال في التيسير وقد توصل بنظره ووجهه فعليه اهاى كقولك  
وافجورى وكقولك يعجبنى كلامك زيداً لاسباب بظلة قال في التيسير وان جر اى الاسم بعد لاسباب  
في الاضافة وما زائدة او رفع فخر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى اى او نسكراً موصوفة اهلقال الدمايى  
وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتح اى سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجهه النص بان ما كافة  
والفتحة بناء مثلها في لارجل (قوله كان قاله اول ليله احدى وعشرين) اى حاجه للفظ اول اه

(فصل في شروط وجوب الصوم ومراحته) (قوله ويجب على السكران والمتدى الخ) يؤخذ من  
قوله الا في وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتدى يسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه  
وحيث يغير المتدى كذلك كالغنى عليه فواجهه التعدية بالمتدى فليتامر والحاصل ان كلام السكر  
والاعماء يتعداونه ان استغرق النهار وجب القضاء كسباى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما علم مما تقدم  
(واخذ من تكليفه به حرمة) اى بالحرمة اخذ اعماذ كرشينا الشهاب الرملى (قوله حرمة اطعام المسلم الخ)

لاصلي نعم يعاقب عليه في الاخرة نظير ما سبق في الصلاة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعانته على معصية وفيه نظر

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا  
 للاحكام الدينية لا تناقشه  
 على تركه ولا تعامله بقضية  
 كفره الا ان يجاب بان معنى  
 اقراره عدم التعرض له  
 لا معاونه كما يعلم اباي  
 في الجزية (واطاقته) حسا  
 وشرعا فلا يلزم عاجزا بمرض  
 او كبرا جماعا ولا حائضا او  
 نفسا لانها لا يطبقا نه شرعا  
 ووجوب القضاء عليها  
 لانها بامر جديد وقيل  
 وجوب عليها ثم يقطر عليها  
 بنويان القضاء لا الاداء  
 على الاول خلافا لابن الرقعة  
 لانه فعل خارج وقته المقدر  
 له شرعا لا الترتي ان من  
 استغرق نومه الوقت ينوي  
 القضاء وان لم يخاطب  
 بالاداء بما تقرر علم ان من  
 عبر بوجوبه على نحو حاض  
 ومعنى عليه وسكران مراده  
 وجوب انعقاد سبب ليرتب  
 عليهم القضاء لا وجوب  
 التكليف لعدم صلاحيتهم  
 للخطاب ومن ان المرتد  
 مخاطب به بخطاب تكليف  
 لصلاحيته لذلك ومن الحقه  
 باولئك فراده انه بوصف  
 الردة لا يخاطب به اصاله بل  
 تبعامخاطبته بالاسلام عنه  
 المستلزم لذلك فكان خطابه  
 به بمنزلة الخطاب بالصوم  
 لان انعقاد السبب من هذه  
 الجلية ولا يرد الكافر الاصل  
 لانه وان خوطب بالاسلام  
 يكتفى منه ببذل الجزية

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا  
 بالاحكام فليس يصحح وما يطالبه عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا لا يعاقب احد على  
 ما لم يخاطب به وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره باذاته مع كونه مخاطبا بها فهذا لا يعارض  
 ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية سم قول المتن (واطاقته) اي الصوم والصحة  
 والاقامة اخذا بما ياتي من نية (قوله ولا حائضا) اي لا مسافرا كما يعلم بما ياتي نهاية معنى (قوله  
 لا يطبقا نه) المذكور هنا وفيما ياتي بتاول الشخصين (قوله عليها) اي وعلى المريض والمسافر والسكران  
 والمغمى عليه نهاية معنى (قوله وعليها) اي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول  
 ان يؤخره عن قوله خلافا لابن الرقعة (قوله وما تقرر) اي بقوله ولا حائضا ونفسا لانها لا يطبقا نه شرعا  
 الخ (قوله ان مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاده وجوده وضايفه وجوب من  
 اضافته المسبب للسبب او بيانية هذا على ان القضاء بالامر الاول بامر جديد يجزى وقال سم قوله هذا مع  
 قوله السابق لانه بامر جديد يفيدان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر  
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكره ان الوجوب عليها وجوب  
 انعقاد سبب (قوله ومراخ) اي انفا (قوله ومن الحقه الخ) الملحق الشارح المحلى وحكم يسره بذلك في  
 شرح المنهج قالان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذا  
 مات على ردة كما لا يعاقب هـ لا اذ ماتوا على حالهم سم وحكم يسره ايضا المعنى وكذا انتهيا بقوله نعم يمكن  
 الجواب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكرن الخطاب له خطاب تكليف  
 اه (قوله لذلك) اي الخطية بالصوم (قوله لان انعقاد السبب من هذه الجلية) اي من حيث مخاطبته  
 بالاسلام عينا الخ (قوله يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانها ما عمن نهر ضنا  
 له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف  
 يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنبا (قوله لانه ليس مكلفا بالنسبة  
 للاحكام الدينية الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكره غير  
 مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس يصحح وما يطالبه عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا  
 لا يعاقب احد على ما لم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره باذاته مع كونه مخاطبا بها  
 فهذا لا يعارض ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية نعم حرمة اطعامه تشكّل بجواز  
 الاذن له في دخول المسجد اذا كان جنبا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله خلافا لابن الرقعة) قد بينه ما قاله  
 ابن الرقعة على قول حكاية جمع الجوامع ان عليها احد الشيرين (قوله مراده وجوب انعقاد سبب) هذا  
 مع قوله السابق لانها بامر جديد يفيدان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر  
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكره ان الوجوب عليها وجوب انعقاد  
 سبب اه (قوله ومن الحقه باولئك الخ) الملحق هـ لا الشارح المحلى وحكم يسره بذلك في شرح المنهج قال  
 فان رجوعه بوجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذا مات على ردة كما لا  
 يعاقب هـ لا اذ ماتوا على حالهم وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما ضعه قوله من الحق  
 بهم المرتد يرد الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله وغرض الشارح رحمة الله يعني شارح المنهج ان المرتد  
 يعاقب عليها في الاخرة ويجب قضاء ما بعد الاسلام وقضية الجاهة بالحائض ونحوها عدم العقاب في الاخرة  
 اذا مات على ردة وعبرة الشيخ جلال الدين ظاهره ان حكمه بالحائض ولكن من تأملها ولا ولا اخر استفاد  
 منها انه الذي حوله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المرتد يطالب بها ايضا في الدنيا بان ياتي بها بعد  
 وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل توجه اعتراضه ان لم يصح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله  
 يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانها ما عمن نهر ضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أوصاله وتباعد عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل له سم (قوله لم يستلزم) أي خطابه بالاسلام  
 (قوله إذا لم ينقد السبب) قد بناه في تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله  
 بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) إلى قوله والتنظير في المعنى (قوله الشامل الخ)  
 عبارة النهاية والصية كالصية اهـ (قوله للجنس) أي الشامل للذكر والاثني على رأي ابن جزم معنى  
 (قوله أي يأمره) إلى قوله والتنظير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة  
 النهاية وإن فرق الحب الطبري بينهما اهـ زاد المعنى بأنه إنما ضرب على الصلاة للحدث والصوم فيه مشقة  
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح الإلحاق اهـ (قوله فيها) الأولى إسقاطه (قوله رد باننا لاسلم الخ) لا ينفي  
 مافي منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد من جمع  
 الجوامع اعتبار جواز القياس في الحدود كقطع السرعة مع أنه عقوبة ثم قول المتن (ويباح تركه) أي بنية  
 الترخص معنى (قوله أي رمضان) إلى المتن في النهاية قول المتن (للمريض الخ) ولأن غلبه الجوع والعطش  
 حكم المريض نهاية ومعنى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم شرح بأفضل قال في الأنوار ولا أثر  
 للرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن لأن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية زاد الأعياب والحق  
 بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة اهـ (قوله أي يجب الخ) لا بناه في التعبير بالايجاب لأن المراد بها  
 مطلق الجواز الشامل لوجوب إيعاب (قوله أي يجب عليه) خلافاً للعباب وتبعية النهاية والمعنى عبارة تهي  
 العباب يباح الفطر من الفرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب أن يخاف ملاكو عرض  
 ولو تسبب به إذا أجهده الصوم مع أنه قال الشارح في شرحه وما اقتضاه صنيع المصنف أن ضرورة الإباحة  
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه في خوف مبيح تيمم لزمه الفطر اخذ من كلامه في باب  
 التيمم ثم إنه في الجواهر صرح به ويجب أيضاً على حامل خشيت الإسقاط أن صامت أو عبارة السكردي  
 على بأفضل الذي اعتمد الشارح في كتابه أنه في خوف مبيح تيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام  
 والخياط الثريفي والجمال الرمي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وان خوف الهلاك وجب له أو قول المتن (إذا)  
 وجد به ضرر الخ) هو مبيح التيمم عبارة المحرر للمريض الذي يصب عليه أو ياله به ضرر شديد فاقضى  
 الاكتفاء بأحد هما هو كما قال الأسنوي الصواب معنى (قوله بحث) إلى قوله ولو لمه في المعنى وإلى قوله  
 ويباح في النهاية (قوله بحث مبيح التيمم) أي بأن يخشى لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو من غيره  
 كان رأى غيراً لا يتمكن من إنفاذه أو صائل لا يؤم دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع  
 أو عطش لإيعاب (وان تعدى بسببه) أي بأن أعطى ليلاً ما يرضه نهاراً قصد أو شمل الضرر ولو زاد مرضه  
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب) أي المرض (إليه) أي المريض (قوله فواضح) أي فله ترك  
 النية بالليل (والأى كان يحم وقتادون وقتو (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم معنى  
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم بنية عليه سم (قوله)  
 والأول (قوله) أي وأن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية (قوله ولو لمه للفطر الخ) عبارة المعنى ويجب الفطر إذا  
 خشي الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اهـ زاد النهاية فإن صام في انعقاده احتمالان

لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقاً حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة إصالة وتبعا  
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل اهـ (قوله إذا لم ينقد السبب) قد بناه في تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم  
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب (قوله رد باننا لاسلم) كونه عقوبة (الخ)  
 لا ينفي مافي منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد  
 من جمع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرعة مع أنها عقوبة (قوله بحيث مبيح التيمم) قال  
 في الأنوار ولا أثر للرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن لأن يخاف الزيادة بالصوم لفة فطر شرح  
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله)

فلم يستلزم خطابه بالصوم  
 إصالة ولا تبعا فمن لم  
 يلزمه قضاء إذ لم ينقد  
 السبب في حقه (ويؤمر به  
 الصبي) الشامل للأنثى إذ هو  
 للجنس أي يأمره به وله  
 وجوباً (للسبع إذا أطاق)  
 وميز ويضربه وجوباً على  
 تركه لعشر إذا أطاقه فغير  
 مأمور في الصلاة عليهما  
 والتنظير بأن الضرب عقوبة  
 فيقتصر فيها على محل  
 ورودها يرد باننا لاسلم  
 كونه عقوبة وإلا لتفيد  
 بالتكليف والمصية وإنما  
 القصد مجرد الإصلاح  
 بالعبادة لينشأ عليها  
 (ويباح تركه) أي رمضان  
 ومثله بالأولى كل صوم  
 واجب (للمريض) أي  
 يجب عليه (إذا وجد به  
 ضرراً شديداً) بحيث يبيع  
 التيمم للنفس والاجتماع  
 وإن تعدى بسببه لأنه  
 لا ينسب إليه ثم إن أطلق  
 مرضه فواضح وإلا فإن  
 وجد المرض المعتبر قبيل  
 الفجر لم يلزمه النية وإلا  
 لزمته وإذا نوى عاد فطر  
 ولو لزمه الفطر فصام  
 صح لأن معصيته ليست  
 لذات الصوم

أوجهها انفقاده مع الاثم اه قال عرش قوله مر إذا خشي الهلاك مضومه انه لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البراءة والشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزبادي أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج أي يجب عليه إذا وجد به ضرر راشد بما يجتنب ببيع التيمم ويذهب أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدر واعلى القتال إلا به جازهم بل قد يجب ان تحققة واتساع الكفار على المسلمين بحيث لم يقاومهم اه (قوله رباح) إلى قوله ولو توقف ذكره عرش عن الشارح وقره (قوله وبيع تركه لنحو حصاد الخ) أفنى الأذرعى بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان لكل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة فاطر والا فلا نهاية زاد الإعياء وظاهر انه يلحق بالحصادين في ذلك سائر ارباب الصنائع المشقة وقضية إطلاقه انه لا فرق بين المالك والاجير الغني وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الا في المرضعة الاجيرة او المتبرعة وإن لم يتبين نعم يتجه اخذنا بما أتت فيها تقييد ذلك بما احتيج لفعل تلك الصنعة بان خيف من تركها نارا فوات ماله وقعر عا قال الرشدي قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم يتبع التيمم ولعل الأذرعى يرى ما رأه الشهاب حج وقياس طريقة الشارح مر المقدمة انه لا بد من انها يتبع التيمم اه عبارة عرش وظاهره وان لم يتبع التيمم كما يفهم من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك ببيع التيمم فليراجع (قوله ان صام) أي فلم يقدر على العمل نارا (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (وللسافر الخ) أي يباح تركه لو ساءل كان من رمضان ام من غيره نذرا ولو تعين او كفارة أو قضاء نهاية (قوله وباتي) إلى قوله ولا يباح في المعنى والنهاية (قوله ما يشترط مجاز وتالخ) أي من العمر ان لم يكن ثم سوراو السور ان كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والا) أي وان لم يفارق حين طلوع الفجر (قوله يفطر ذلك الخ) ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم سافر قبل الفجر او بعده امتنع الفطر ايضا للشك في مبيحة نهاية ويمكن إدراجه في كلام الشارح (قوله ومر) أي في صلاة المسافر (انه الخ) أي المسافر (قوله محض الترخص) ينبغي ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو مزيد حر فسافر ليترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر اه سمى أي كاتوبده ما بات انفا في مسئلة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر أي بحيث لا يبيع التيمم والافياح له الفطر حضر ا كما من عن المعنى وشرح بافضل النهاية والاياعاب وبفهمه كلام الشارح فان المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لان المسافر الخ) علة لعدم المناقاة (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد يسفره الخ ومن واقعة على المسافر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) وقال للمعنى قال سم و يفارق الاداء بان تعالى خبر فيه لم يخفى في القضاء والنذر به لا يزيد على واجب اصل الشرح مر وجزم بعدم الإباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذي في الانوار خلافاه (قوله قال السبكي الخ) اعتمده النهاية فقال وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو إقامة بقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدأ لان في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكشي ومثله فيما يظهر ما يجتنبه الاذرعى ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش إلى ان يقضيه لمن خوف أو غيره اه ونظر الشارح في الاولى هنا بما باتى في كتبه حاشى الايعاب والامداد وقال عرش قوله لم تغير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره

بأني بالمرضة خاف على المال ان صام وتقدر العمل ليلا أو لم يقنه فيؤدى لنفاه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتى في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوله المضطر اليه اه او مونه على فطره فظاهر أن له الفطر لكن بقدر الضرورة (وللسافر سفرا طويلا مباحا) للكتاب والسنة والاجماع وبأني هنا جميع مامر في القصر حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيفلم من كلامه ان شرط الفطر في أرباب سفره أن يفارق ما يشترط مجازته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم ومرة انه ان تضرر بالصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم الفضل ولا يباح الفطر حيث لم يخش ببيع تيمم لمن قصد يسفره محض الترخص لكن سلك الطريق الابد للقصر ولا ينافيه قوله لو حلف ليظان في نهار رمضان فطره أنت يسافر لان السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولا

ولأن لا يرجوز منا يقضى فيه لأدامته السفر ابد وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه ولو نذر (٤٣) صوم شهر معين كرجب أو قال

أصومه من الآن جاز له الفطر  
بعذر السفر عند القاضي  
كرمضان بل الأولى وخالفه  
تلميذه البغوي و فرق بأن  
الشارع جوزه له الفطر  
بعذر السفر وهذا لم يجوزه  
حيث لم يستثنه الأول أو وجه  
ولا يحتاج لاستثنائه لعله بما  
جوزه الشارع بل بالأولى  
ثم رايث الأنوار جزم به من  
غير عزوه للقاضي وهو مرجح  
كلام الأذري والوركني  
امتناع الفطر في سفر الزمة  
على من نذر صوم الدهر لانه  
استدعيه القضاء بخلاف  
رمضان (ولو أصبح صائما  
فرض فطر) لوجود سبب  
الفطر قهرا عليه ويشترط  
في حل الفطر بالعدر قصد  
الترخص على الوجه  
كحصر يريد التحلل وليتبين  
الفطر المباح من غير موجب  
الأذري مقابله كتدخل  
الصلاة وفيه نظرو يفرق  
بان تحللها واقع مع انقضائها  
وليس بمطل لها وما هنا في  
اتناء العبادة وبطلانها  
فتعين الحاقها بتحلل المحصر  
وسياتي في قول المتقي فصل  
الكفارة كذا بغير هان  
صريح في الوجوب (وان)  
أصبح صائما ثم (سافر فلا)  
يفطر تغليبا للحصر لانه  
الاصل ولا نه باختياره (ولو)  
أصبح المريض والمسافر  
صائمين) بان يواليلا (ثم)  
أراد الفطر (جاز) بلا كراهة

ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرق في طرو بقضيه  
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهر أن عمل الوجوب عليه حيث لم  
يحصل بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا لاجزله الفطر بل وجب أخش وهذا جار على طريقة الشارح  
والزيادة دون طريقة النهاية والمغني (قوله) ولأن لا يرجوز منا يقضى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن  
المدكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر أه سم (قوله) وفيه نظر ظاهر) تقدم عن  
عش بيانه (قوله) فالوجه خلافه) وقا للبغي غبار نه ولا لفرق ذلك بين من يديم السفر ولا خلا فالبعض  
المتأخرين أه (قوله) أو قال أصومه من الآن) كان المراد أنه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن سم  
(قوله) جاز له الفطر الخ) اعتمد مر أه سم (قوله) والأول أو وجه) وقا للنهاية وخلافا للبغي (قوله) امتناع  
الفطر) أي غير رمضان كما يأتي (قوله) في سفر الزمة الخ) أي بخلاف سفر غير الزمة فينبغي جواز القضاء  
وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي سم قول المتني (ولو أصبح)  
أي المقيم نهاية ومعني (قوله) ويشترط الخ) وقا للنهاية والمغني (قوله) في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا  
الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لحوم المريض فان تركها بدون قصد الترخص حتى طلع الفجر ثم أراد  
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك المساك مر أه سم (قوله) قصد الترخص) مفهومة  
الاتم اذ لم ينو ذلك عن (قوله) وليتميز الخ) عطف على قوله كمحضر الخ (قوله) ورجعا للأذري مقابله  
الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كالاشترط في تحلل الصلاة كدري (في قول المتني الخ) أي في شره (قوله)  
وكذا بغيرها) مقول القول (قوله) انه الخ) فاعل سياق والضمير لوقول المتني المذكور (قوله) صريح في  
الوجوب) أي وجوب قصد الترخص كدري (قوله) فلا يفطر) أي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع  
أو العطش كما هو ظاهر قول المتني (جاز) أي بشرط نية الترخص معنى (قوله) بلا كراهة الخ) وقا للنهاية  
والمغني (قوله) قال والدالو يأتي الخ) اعتمده النهاية والمغني أيضا قال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر  
وقضيته ما يأتي في التذرائه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره انعقد نذر هو لم يجز الخروج منه إلا  
ان نضرو وفارق جواز الخروج من الواجب أصالة بانه ثم رخصة وهنا قد اتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام  
المندوب له انتهى أه (قوله) ولها ذلك) أي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية أي فلا إثم عليهما سم (قوله)  
وان نذر الاتمام) أي إتمام رمضان وقى ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينقذ نذره أو لا فيه نظر  
وينبغي انه ان كان صومه افضل بان لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره إلا فلا عثر وقوله إتمام رمضان  
الزر كشي ومثله فيما يظهر كما يحتمل الأذري ما لو كان المسافر يطق الصوم ويغالب عنه أنه لا يعيش إلى أن  
يقضيه لمرض يخوف أو غيره شرح مر (قوله) ولأن لا يرجوز منا يقضى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن  
المدكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر أه سم (قوله) أو قال أصومه من الآن) كان المراد  
انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن (قوله) جاز له الفطر الخ) اعتمد مر أه سم (قوله) في سفر الزمة) مفهومة  
الجواز في سفر غير الزمة عندهما أيضا وان استد القضاء أيضا (قوله) في سفر الزمة) أي بخلاف سفر غير  
الزمة فينبغي جواز الفطر وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي  
(قوله) ويشترط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لحوم المريض فان تركها بدون قصد  
الترخص حتى طلع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك المساك مر  
(قوله) على الوجه) اعتمد مر أه سم (قوله) قال والدالو يأتي الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضيه ما يأتي  
في التذرائه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره انعقد نذر هو لم يجز الخروج منه إلا ان نضرو  
وفارق جواز الخروج من الواجب أصالة بانه ثم رخصة وهنا قد اتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام المندوب  
له أه (قوله) ولها ذلك) أي فلا إثم عليهما مر

لوجود سبب الترخيص وإنما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون تارك للاتمام الذي التزمه إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل  
القضاء قال والدالو يأتي ولها ذلك وإن نذرا الاتمام لان إيجاب الشرع أقوى منه وكان لو نذر مسافر القصر أو الاتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلل بما يأتى فى النذر (للقاوم) المسافر الذى نوى (وشى) المريض كذلك قبل ان

يتناول مفطر (احرم الفطر على الصحيح) لا تنقضاء الميع (وإذا فطر المسافر والمريض قضاء) للآية (وكذا الحائض) والنفساء إجماعاً وذكرها استيعاباً لاقسام من يقضى وإن قدم فى الحيض لانهما من احكامهم فلا تكرر (والمفطر بلا عذر) لانه اولى بالايجاب من المندوب ومن ثم لومه الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك النية) الواجبة ولو سهوا لانه يصوم وإنما لم يؤثر الاكل ناسياً لانه منهى عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فانه مأمور بها والنسيان لا يؤثر فيه ويسن اتباع قضاء رمضان ولا يجب اوفى قضاؤه إلا إن ضاق الوقت او تعدى بالفطر كما يأتى (ويجب قضاء ما فات من رمضان (بالاغما) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمشقة تكررها (والدة) لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصلي) إجماعاً ورغبة فى الاسلام (والصبا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى ايام السكر فقط لما صرفت الصلاة (ولو بلغ) الصبي (بالبهار) فى حال كونه (صائماً) بأن نوى ليلاً (وجب اتمامه بلا قضاء) لانه صار من أهل الوجوب ومن ثم لو جامع بعد البلوغ

أى إتمام صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجع ايضاً لما قاله الدالويانى فقيه نظر بل ظاهره الحل ايضاً مره سم (قوله كذلك) اى الذى نوى ليلاً (قوله قبل ان يتناول) تنازع فيه القلعان (قوله للآية) اى قوله تعالى ومن كان منكم مريضاً او على سفر اى فاطر فعدة من ايام اخر مفتى واسى (قوله وإن قدمها الخ) (قوله لانهما) اى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية وما لى (قوله ولا يجب) الى قوله كما يأتى فى النهاية وما لى (قوله ولا يجب فوراً الخ) اى وإن نسي النية اتفاقاً كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله كما يأتى) اى فى اخر باب صوم التطوع قول المتن (بالاغما) اى وإن لم يتعده بخلاف الجنون عرش اى وإنما يجب القضاء به إذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل فى النهاية الا قوله وكذلك وظن الى المتن وقوله ومن افطر الى المتن وقوله وهذا يلزم الى ويناب كذا فى المتن الا قوله يؤخذ الى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضاً الآية بما يؤممه معنى قول المتن (والردة) اى يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به معنى قول المتن (دون الكفر الاصلي) اى فلو خالف وقضاه لم يقع قضاؤه على ما قدمه الشارح مره فى الصلاة من انه لو قضاه لا تقعده ثم رايته فى سم على جع ما يوافقه عرش قول المتن (والجنون) ينبغي الا ان يكون نعدى به سم وجزم به النهاية كما تقدم (قوله او سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام الشرح الروض مانصه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع ايام السكر إذا غلظ الجنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر إلا يأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يعد به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ قال سم بعد ذكر كلام الشرح الروض مانصه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع ايام السكر إذا غلظ الجنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر الذى لم يعد به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ) الصبي بالبهار فى حال كونه صائماً وجب تمامه الخ) عبارته فى شرح الارشاد فان افطر الصبي بعد بلوغه صائماً لومه الامساك

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله أى من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجع ايضاً لما قاله والد الرويانى فقيه نظر بل ظاهره الحل ايضاً مره سم (قوله ولا يجب فوراً الخ) اى وإن نسي النية اتفاقاً كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك (قوله فى المتن والجنون) ينبغي الا ان يكون نعدى به اخذاً بما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضاها مع جنون نعدى به بل اولى لان الصوم قد يجب قضاؤه حيث لا يجب قضاء الصلاة كما فى الانعام وما ذكره فى الحاصل السابق قيل قول المصنف ولا يصح صوم العبد (قوله نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع ايام الجنون او سكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة الروض غفطاً على من يقضى وذو اغما وسكر استغفر قالو لجن من سكره قال فى شرحه فانه يقضى ما فات هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى غلظه جنون وإن لم يصرح به اصله فان اراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارة فما ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة وصححه فى المجموع اه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع ايام السكر إذا غلظ الجنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وعلة الشارح فى شرح الارشاد بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدى بالسكر كما لزمه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذا يأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ) الصبي بالبهار فى حال كونه صائماً وجب تمامه الخ) عبارته فى شرح الارشاد فان افطر الصبي بعد بلوغه صائماً لومه الامساك

لومته الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مفطر أو أفاق أو أسلم للأضواء في الأصح) لعدم تمكنه من زرع يسع الإداء والتكفل عليه لا يمكن  
فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعتين جن (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (إمساك ٤٣٣) بقية النهار في الأصح لأنهم

الثواب المترتب عليها يمكن تبعضه عن (قوله) لومته الكفارة أي مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم  
إمساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب لحرمة الوقت ووضو وفضل ومغنى زاده النباهي يؤمن لمن زال غدره  
إخفاء الفطر عند من يجعل حاله ثلاثين عرض للتمتع والعقوبة وعلم من ندب الإمساك أنه لا جناح عليه في  
جماع مفطرة كصغير أو مجنون أو كافرة وحائض اغتسلها قال الرشدي الأصوب اغتسلت إلى الجائض  
أه وقد يفيد جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافر والمريض (قوله) ومثلها حائض ونفساء وقياس  
ما يأتي في المسافر ندب الإمساك عن (قوله) أنه يلزمه الخ) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن افطر  
الخ ويحتمل أن مرجع الضمير من افطر الخ وهو الأقرب (قوله) ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله) كاترى فيه  
تأمل إلا أن يرد بكلامهم قوله ومثلها الخ (قوله) نعم ليس لحرمة الوقت ويستحب الإمساك أيضا من  
طهرت من نحو حيض أو لم يافق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لذين القضاء خروجا من الخلاف شرح  
بأفضل عبارة سم صرح في شرح الارشاد بسببه لحائض ونفساء طهرا أثناء النهار أه وعبارة بأعشن  
والحاصل أن من جاز له الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الإمساك بل ليس من حرم عليه ظاهر أو باطنا  
أو باطنا فقط وجب عليه الإمساك أه والشق الأول يشمل من افطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الإمساك  
أه (قوله) ويسن لها الخ) أي للمسافر والمريض المذكورين أي ومثلها غيرهما من زال غدره في أثناء  
النهار كأم من عن النباهية وغيره (قوله) ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله) كأم) أي قول المصنف للمواقم  
وشق الخ (قوله) من ترك النباهية ليلا) مكرم مع قول المصنف يلزم من تعدى بالفطر أو نسي النباهية (قوله) ومن  
أكل يوم الشك الخ) أي وهو من أهل الوجوب نهاية ومعنى (قوله) فأولى من لم يأكل) وندب له نية الصيام  
عباب زاد النباهية أي الإمساك أه قال الشارح في شرح العباب للخروج من الخلاف ومحل ذلك ما زاد ثبت  
كونه من رمضان وأما النهار أه وقال الرشدي قوله لم يأت الإمساك قد قيل إذا كان المراد بنية الصوم  
نية الإمساك فما وجه تقييد استحباب النباهية بكون الثبوت قبل تحوّل الأكل هذا والمشهور بإبقاء نية الصوم  
على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها حيث نذرا كان قبل الزوال وظاهره أنه لا يجوز  
عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فليراجع أه وفي عرش مايو افقه (قوله) وبه الخ) أي بقوله وأنه إنما أكل

والقضاء مع الكفارة لوجامع لأنه لو صار من أهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء أه (قوله) في أثناء  
أروافق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان أه وفيه تصريح باستحباب  
إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم استحباب قضاءه ترغيبا في الإسلام  
ويجاب بعدم المنافاة لأن كلام الروض في يوم الإسلام وكلام شيخنا في قضاء ما فاتته في الكفر والفرق بينهما  
لا تمح فاته في مسألة الروض صارق في أثناء اليوم من أهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في  
الكفر لأنه كان مخاطبا به أو إنما سقط الطلب تخفيفا أو لا يصح لأن الأصل في العبادة حيث لم تكن مطلوبة  
مطلقا أن لا تصح القضاء غير مطلوب منه مطلقا في نظر وعلى الثاني يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على  
صحته منها بناء على كراهته بأن الحائض من أهل خطاب المطالبة قطعا في الجملة بل هي مخاطبة خطاب مطالبة  
بالفعل حال الحيض بأمور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل ابن شيخنا الشهاب الرمي أفتى بأن الصلوات الفائتة  
في الكفر لا يجب قضاؤها أو لا يستحب ولا يصح أو قياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقديم  
في الحاشية في فصل (أنما يجب الصلاة عن قنارى السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم  
(قوله) نعم ليس لحرمة الوقت) صرح في الارشاد بسببه لحائض ونفساء طهرا أثناء النهار أه وانظر هل ين

( ٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثالث ) في (المذهب) لأن تارك النباهية مفطر حقيقة فهو كمن أكل ما إذا نوى باليل في صيامها إتمام  
صومها كأم (والأظهر أنه) أي الإمساك (يلزم من) ترك النباهية ليلا ومن (أكل يوم الشك) فأولى من لم يأكل وهو نايوم ثلاثي شغبان  
وإن لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وأنه إنما أكل لجهله به وبه فارق

ما سر في المسافر لانه يباح له  
الاكل مع العلم بكونه من  
رمضان وهذا يلزمه القضاء  
على الفور وان نازع فيه  
جمع لانهم مقتصرون  
بعدم الاطلاع على الهلال  
مع رؤية غيرهم له فهو  
كسبهم ناسي النية لتقصير  
حتى يلزمه القضاء بل اولى  
وما ذكرته من وجوب  
الفور مع عدم التحدث  
هو ما دل عليه كلام المجموع  
وغيره بل لتعليل الاحتجاب  
وجوب الفورية بوجوب  
الامساك صريح فيه وانما  
خالفنا ذلك في ناسي النية  
لان عذرهما وظهر من  
نسبته للتقصير فكفي في  
عقوبته وجوب القضاء  
عليه بحسب ويثاب مأمور  
بالامساك عليه وان لم يكن  
في صوم شرعي (امساك  
بقية اليوم من خواص  
رمضان بخلاف التذرع  
والقضاء لانتفاء شرف  
الوقت عنهما ولذا تجب  
في إفسادهما كفارة

(فصل في بيان فدية  
الصوم الواجب وانها تارة  
تجتمع القضاء وتارة تنفرد  
عنه (من فاته شيء من  
رمضان فمات قبل إمكان  
القضاء) بان مات في رمضان  
او قبل غروب ثاني العيد  
أو استمر به نحو حيض أو  
مرض من قبيل غروبه ايضا

الخ (قوله ماسر) اي انفا في قول الله تعالى لا مسافر الخ (قوله) وهما يلزمه القضاء على الفور) اي على المعتمد  
لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان قطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا  
للباب بقية الصور شرح بالفضل قال الكردي عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعذور ان يلزمه الفور  
في القضاء وقوله وطرد الباب الخ اي في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وقا  
للتأنيب والمغني (قوله) وانما خالفنا ذلك الخ (صريح في عدم وجوب الفور على الناسي ويؤيده عدم وجوب  
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسي النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا  
ولا اقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحل ما نصه (فرع) في الخادم عن شرح المذهب ان  
تارك النية ولو عدا قضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي بمسئلة العمد انتهى بصري عبارة  
الاياعاب فقصيته اي كلام المجموع وغيره ان من ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشي  
الذي في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والتأنيب والمغني في اخر الباب  
الآتي كالصريح اوصرح ايضا انه على الفور (قوله ويثاب مأمور بالامساك عليه) اي على الامساك  
لانواب الصائم يعني ان يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب (اياعاب (قوله) وإن لم يكن في صوم  
شرعي) فلما تركه لم يحظو بالشئ عليه سوى الاثم بآية ومعنى (اياعاب) قال ع وش مع ذلك فالظاهر  
انه تثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الراحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في جقه بعد الزوال  
على المعتمد فيه اه وتقدم عن الاياعاب ما يوافق

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) اي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة  
والاستكفاف عن مات ع ش (قوله الواجب) لبيان الواقع للاحتراز عن قول المتن (من فاته) اي من  
الاحرار مغني وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناشري ما نصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية  
على العبد لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في  
مسئلة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة اذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يعبدان السيد  
وولي الصوم والاطعام عنه فليتأمل مر اه وقوله قبل إمكان القضاء لعل من تحريف الناسخ واصله بعد  
إمكان الخ قول المتن (من رمضان) اي وغيره من نذر او كفارة نهاية اي كما يأتي في المتن (قوله بان مات) الى  
قوله او صوم في المغني والنهاية (قوله نحو حيض) اي كالحمل والارضاع نهاية (من قبيل غروبه) في التقييد  
بقيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة سم اي كما عبره المغني وقد يجاب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لها (قوله) وانما خالفنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناسي ويؤيده عدم وجوب  
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي  
الناشري في فدية التأخير الالية ما نصه تنبيه هذا في الحر اما العبد اذا فاته صوم أو لزمه قضاء رمضان واخر  
القضاء الى رمضان اخر فهل تازمه الكفارة مع القضاء ام لا فان قتم تازمه فمن اين يكفر وان قلنا تازمه فهل  
يكفر قيا. ما على العبد اذا جامع في نهار رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصبحي هذه  
فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من اهله فلا تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعي في  
شرح حقه في نظيرها فان عتق العبد ففي وجوبها عليه خلاف مر تب علي الشيخ اذا عجز عن الصوم وقتلنا تازمه  
الفدية وكان معسرا فايبره اولى بان لا تجب على العبد لانه لم يكن من اهل الفدية عند الافتطار اه اي  
بخلاف المعسر فان دفع ما قد يقال العبدة في الكفارة بوقت الاداء لان ذلك اذا كان من اهل الوجوب وقته  
لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الجواب عليه لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم  
ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة اذا كانت  
رقيقة نعم في مسألة الموت لا يعبد السيد بل وولي الصوم والاطعام عنه فليتأمل مر (قوله من قبيل غروبه) في



أو مقره المباح من قبل جهره  
 إلى موته (فلا تداركه)  
 أي لفات بقديته ولا قضاء  
 لعدم قصره (والاثم) كما  
 لو لم يتمكن من الحج إلى  
 الموت هذا إن فات بعذر  
 والاثم وتداركه عنه عليه  
 بقديته أو صوم (وإن مات)  
 الحر ومثله القن في الائم  
 كما هو ظاهر لا التدارك لانه  
 لا علة بينه وبين إقراره حتى  
 يتوبوا عنه نعم لو قيل في  
 حرمان وله قرب رقيق  
 له الصوم عنه لم يبعد لأن  
 الميت اهل للانابة عنه (بعد  
 التمكن) وقد فات بعذر  
 أو غيره اثم كما فهمه المتن  
 وصرح بجمع متأخرون  
 وأجره واذلك في كل عبادة  
 وجب قضاءها فأخره مع  
 التمكن إلى أن مات قبل  
 الفعل وإن ظن السلامة  
 في بعض من آخر زمن  
 الامكان للحج لانه لم  
 يعلم الاخر ان التأخير له  
 مشروطا بسلامة العاقبة  
 بخلاف الوقت المعلوم  
 الطرفين لانه في التأخير  
 عن زمن امكان اذاته و  
 (لم يصم عنه وله في الجديد)  
 لأن الصوم عبادة بدنية  
 لا تقبل نية في الحياة فكذا  
 بعد الموت كاصلا فخرج  
 بمات من عجز في حياته  
 بمرض أو غير فاته لا يصام  
 عنه مادام حيا (بل يخرج من  
 تركته لكل يوم مد طعام)  
 بما يجزى. فطرة لغيره

(قوله أو سفره المباح) قالوا ادبالا مكانه انعدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل جهره) يبنى وكذا  
 بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله بقديته ولا قضاء) هذا لا يخالف بما يأتي من أن من افطر حرم أو  
 عجز عن صوم لإمائه أو مرض لا يجزى برؤه وجب عليه مكدل كل يوم لانه فيمن لا يرجو البرء وما هنا بخلافه  
 ثم رايت في سم على المنهج ماضه لا يشك على ما تقرر الشيخ اهتم اذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة  
 القديته بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه ع (قوله والاثم) أي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله  
 وتداركه) أي في الحر دون غيره أخذاما يأتي أن فاسم أي ويأتي ما فيه (قوله أو صوم) أي على القديم  
 الآخر شدي (قوله مثله القن) يتردد النظر في البعض ويبنى أن يكون كالحر لأن له تركه وبينه وبين  
 أقر به علاقة لأنهم يزعمون مملكه ببعضه الحر بصرى وفي البجيري عن عمن ما يوافقه (قوله لا التدارك)  
 لا يبعد أن عمله اذا لم يتمكن بعد عتقه إلا فينبغي التدارك قد يقال هلا جاز لقرينه أن يتدارك عنه بنفسه  
 أو ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرق إذا مات وعليه صيام فلسيده  
 وغيره القضاء عنه من ماله اذا لم تركه لقرينه اه عبارة البجيري على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد بالحر  
 لاجل قوله فيما بعد اخرج من تركته أو الفارق كذلك يخرج عنه قريه أو سيده أو صوم عنه أو احدهما  
 أو يصوم عنه لا يجزى بانه هو أو اذن قريه أو يخرج عنه اجنبي ولو بغير اذنه على الوجه كقضاء الدين  
 بغير اذن المدين اه ثم رايت مثله في الزبدي اه (قوله وقد فات) إلى المتن ذكره عمن عن الشارح  
 وأقره (قوله اثم) قضيته لانه اذا تمكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الأولى صريحه (قوله كما  
 أفهمه المتن) أي حيث قد عدم الائم بالموت قبل إمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالائم (قوله ولم يصم)  
 عطف على قوله اثم أي لا يصح صومه عنه (قوله لان الصوم) إلى قوله لغيره في النهاية والتمنى (قوله) يخرج  
 بمات وكان المناسب أن يؤخذ عن حكمه القديم ثم يقول أو يخرج بغير فرض الخلاف في الميت من عجز الخ  
 رشدي (قوله عجز في حياته بمرض) أي ولو ليس من تركته نهاية قال عمن ظاهره وان اخبر به معصوم اه  
 أي بل يجب عليه اخراج مد لكل يوم كما يأتي في المتن (قوله لا يصام عنه) أي بخلاف كافي زوائد الرضة  
 وقال في شرح مسلم تبعه اللادردى وغيره انه اجماع معنى ونهاية فان عمن قوله لم رانه اجماع معتمد اه (قوله  
 مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان ايس منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشي ولا  
 ينافي ذلك خلافا لجم قول الامام وتبعه الشيخان فيمن تذر صوم الدهر و افطر متعددا الظاهر ان وليه  
 يصوم عنه في حياته سم وعمن قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بال رطل البغدادي كاسر وبالسكيل  
 المصري نصف قدح من غالب قوت بلده معنى (قوله وقضية قوله من تركه الخ) قد توقف فيه ويجوز ان  
 يكون التقيد بما ذكر ليان محل الوجوب على الولي لا لبيان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليتأمل بصرى  
 عبارة شيخنا قوله من تركه أي ان كان له تركه أو الاجاز للولي بل وللاجنبي ولو من غير اذن الاطعام من ماله  
 عن الميت لانه من قبيل وفاء. والغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولي أو الاجنبي من ماله  
 وان كان للميت تركه (لا يجوز للاجنبي الاطعام عنه) أي استقلا لا كما يفيد قوله الا في ما هنا كذلك عبارة  
 النهاية وهل له أي للاجنبي ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه تبادل عملا يستقل به  
 الا قرب الكلامهم وجرم به الزركشي الثاني اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقيد بقيل نظر بل يكتفى بطلاق القبيلة (قوله أو سفره المباح من قبل جهره) قال في شرح الروض قالوا  
 بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل جهره) يبنى وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم (والاثم) أي ولو  
 رقيقا كما هو ظاهر (قوله وتداركه) أي في الحر دون غيره أخذاما يأتي اتفاقا (قوله لا التدارك) لا يبعد أن  
 عمله اذا لم يتمكن بعد عتقه أو لا فينبغي التدارك لانه من اهل الوجوب في الوقت وبعد على انه في الشق الاول  
 قد يقال هلا جاز لقرينه ان يتدارك عنه بنفسه أو ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك (قوله  
 اثم) قضيته لانه اذا تمكن وقد فات بعذر سم قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان ايس منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركه انه لا يجزى للاجنبي الاطعام عنه

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك ان للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن  
وان له الاستقلال بالطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وقا للنهاية وشرحى الباب  
والارشاد (قوله) لا يدل عن بدني اى محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال سم  
وكردى (قوله) ومرا نه لا يجوز اى للاجني (قوله) وباقى ذلك اى مثل ذلك (قوله) فاهنا كذلك اى فيجوز  
اطعام الاجني باذن الولي لا باستقلال (قوله) المحل الذى هو فيه قد يقال ولا يخاطب بالطعام عند اكل  
مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وله بعد موته فينبغي أن يعتبر المحل الذى هو به حال  
الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصري قول المتن (وكذا النذر والكفارة) اى في تداركها القولان  
في رمضان نهاية ومعنى (قوله) بانواعها اى وتقييدا لحاوى الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله)  
قبل تمسكه من قضائه لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور  
في الكفارة لا ناقول بل يتصور فيها نحو كفارة المشتع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فات  
الثلاثة في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع لا يخلفه اطعام  
سم (قوله) ان فات بعدن اى ولا اثم وتدارك عنه وليه بقضية او صوم كاسر عبارة سم (قوله) او بعده اخ  
ينبغي اخذها اتما تقدم او قبله وفات بلا عذرها (قوله) والقديم الى قوله وظاهر قول اخفى بالنهاية والمعنى (قوله)  
والقديم اخ) وسيأتي ترجيحها نهاية (قوله) انه لا يتعين اخ اى فالواجب على الولي مع وجود التركة احد  
الامرين الصوم او الاطعام سم عبارة النهاية اما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم  
بل يسن له ذلك وينبغي نده لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذ لم يخلف تركه او خلفه واتعدى الوارث  
ترك ذلك اه (قوله) فيمن مات مسلما اى فان ارتد مات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها تذا الا بباب  
كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان من مات مرتدا لا يصح عنه الا يلزم وقوع الحج له وهو متنع اه اى والاطعام  
بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو متنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حتى العباد وهو الغالب فيه  
بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه اى لانه ليس من اهل العباد لان وقوله لم ويتعين  
الاطعام اى مما خلقه اه (قوله) ولا نذب اى أحدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم اخ) اى  
الزركشي ولا يتأني ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعدي الظاهر  
ان وليه صوم عنه في حياته اه (قوله) لا يدل عن بدني اى محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لا  
ان فيه شائبة مال وامان المراد ان هذا يدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه  
اذا امتنع البذل لكونه بدني فامتناع البدني الاصلي اولى (قوله) فاهنا كذلك قال في شرح العباب وقول  
القاضي للاجني الاستقلال بالطعام مبنى على الضعيف انه الاستقلال بالصيام اه وفي شرح الارشاد  
وهل له أن يستقل بالطعام لانه محض مال كالدين او يفرق بانه هندابل عمالا يستقل به الاقرب اكلامهم  
الثاني اه وقضية ذلك ان للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالطعام عن الميت في  
كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمسكه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين  
فيفوت لا يتصور في الكفارة لا ناقول بل يتصور فيها نحو كفارة التمتع ولهذا قال في المتن في صومها  
الا في الحج ولو فات الثلاث في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع  
اطعام ثم ايت في شرح العباب في فصل الكفارة هنا لا يتصور القضاء في كفارة الا كفارة الظاهر اذ اذاعت  
بعد العود والوطء لان وقت اداها بينهما ذكره البندنيجي والرويانى اكلامهم شرح العباب وفيه نظر (قوله)  
او بعده اخ) ينبغي اخذها اتما تقدم او قبله وفات بلا عذر (قوله) والقديم انه لا يتعين الاطعام فيمن مات  
مسلما خرج من مات مرتدا قال الناشري وهذا فيمن مات مسلما اماما ارتد ثم مات فلا يصام عنه بل  
يتعين الاطعام اه (قوله) والقديم انه لا يتعين الاطعام اى فالواجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لانه يدل عن بدني  
وبه يفرق بينه وبين الحج  
وكذا يقال في الاطعام في  
الانواع الاتية ومرا نه لا  
يجوز اخراج الفطرة بلا اذن  
فيا في ذلك في الكفارة فها  
هنا كذلك ويؤخذ مناس  
في الفطر أن المراد هنا بالبدل  
التي يعتبر غالب قوتها المحل  
الذي هو به عند اول مخاطبته  
بالقضاء (وكذا النذر  
والكفارة) بانواعها اى  
صومها فاذا مات قبل  
تمسكه من قضائه فلا تدارك  
ولا اثم ان فات بعدن ام لا  
وجب لكل يوم مد يخرج  
غنهما والقديم انه لا يتعين  
الاطعام فيمن مات مسلما  
بل يجوز للولي ايضا أن  
يصوم عنه بل في شرح مسلم  
انه يسن للحر المتفق عليه  
من مات وعليه صوم صام  
عنه وليه ثم ان خلف تركه  
وجب أحدهما والاندب  
وظاهر قول شرح مسلم  
يسن أنه أفضل من الاطعام  
وهو بعيد كيف وفي اجرائه  
الخلافا القوي والاطعام  
لا خلاف فيه

فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قلت التقديم هنا أظهر) وقد نص عليه في الجديد أيضا فقال ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض وبه يندفع الاعتراض على المصنف بأنه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجديد وفي الروضة المشهور في المذهب تصحيح الجديد وذهب جماعة من محقق أصحابنا إلى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والخبر الوارد بالاطعام ضعيف اهـ وانتصر له جماعة بأنه القياس وبه أفتى أصحابنا فتعين حل الصيام في الخبر على بدله وهو الاطعام كما سمي في الخبر التراب وضوء الكونه بدله ويدل له أن عائشة قائلة بالاطعام مع كونها روايته وفيه ما فيه (والولي كل قريب على المختار) لخبر مثل صوي عن أمك لمن قالت له أي ماتت وعليها صوم نذر

المازنا (قوله فالوجه الخ) وقال للنهاية (قوله وقد نص عليه) الى قوله ولو امتنع في النهاية لا قوله وبه يندفع الى وفي الروضة قوله وانتصر الى المختار وقوله وسفيا الى المختار (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها الى اعاب فالغاء تفسيرية (قوله وبه يندفع الخ) عبارة في الاعاب قال الاذرعى كان الصواب للتووي ان يقول المختار دليلا الصوم واجل الاشفاقى هو وجب عدم التصوب عليه وبرهانه لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته التي اكده على العمل بها المأهى انه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به وقد قدمت اول الصلاة ما يعلم منه انه حيث قال في شيء. بعينه اذ اصح الحديث في هذا اقلت به وجب تفيد وصيته من غير توقف على النظر في وجود معارض له نرى ان الله تعالى عنه لا يقول ذلك إلا إذا لم يبق عنده احتمال معارض له لا لصحة الحديث بخلاف ما إذا رأينا حديثا يصح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى ننظر في جميع القوادح والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ ولا فلا وهذا رد على الزركشي ما وقع له هنا من أن مجرد صحة الحديث لا يقتضي العمل بوصيته وهو مرداه ان لم نعمل هنا بمجرد حجة بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به ففتن لذلك اهـ (قوله وفي الروضة الخ) تأييد للثمن (قوله وهو الصواب) أى القديم (قوله الجزم به) أى بالقديم (قوله ضعيف) أى مع ضعفه فالاطعام لا يمتنع عند القائل بالاصوم معنى واسى واعاب (قوله وانتصر له) أى للجديد (قوله في المختار) أى المار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه) أى التراب (قوله له) أى للحمل المذكور (قوله روايته) أى حديث الصوم (قوله وفيه) أى فى انتصار الجديد بما ذكر (ما فيه) لعله اراد به ما انتفاع الاعاب وغيره ان الاطعام لا يمتنع عند القائل بالاصوم قول المختار (والولي) أى الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى للبيت بأى قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولي مال ولا عاصبا معنى زادنا فيه الاوجه كما قاله الزركشي اشتراط بلوغه اهـ زادنا الاعاب ركوه عاقلان وان كان قنا اهـ قال عرش قوله م ر بأى قرابة الخ أى بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شويى وظاهره ولو رقيقا اهـ قول المختار (على المختار) ظاهر كلام المصنف انه لا يلزم للولى صيام ومحلان كان غير وارث أو حيث لا تركه فان كان وارثا وتمت تركه فاما الاطعام واما الصوم بنفسه وماذونه بأجرة أو غيرهما للولى الآن بأجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على القدية اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعيين الصوم ولو قال بعض الورثة اننا صوموا واخذنا الأجرة جاز اذ رضى بقية الورثة بصومه واستاجر وهم الوصى لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر اثمهم اذ لم يكن هناك من الاقارب إلا الورثة أو امتنع غير الامر من الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) وعمل الخلاف فيمن مات مسلما أو مات من مات تردا فيتعين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما ياتي ان من مات من تردا لا يحج عنه لثلا يلزم وقوع الحج له وهو متنع كذا في شرح العباب أى الاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو متنع (قوله قلت القديم هنا اظهر الخ) في شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر اثمهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر اهـ وفيه امران الاول انه سياتى انه لا يجوز اخراج مدو بعض مدو فقير فينبغي اذا اراد أحدهم اخراج ما زعمه فيه كسر ان يضم الى كسره كسر آخر منهم ليجزى. الاخراج الثانى انه لو صام أحدهم وجبر الكسر فينبغي ان يسقط عن رقيقه مقابل كسره فتأمل اهـ (قوله) فتعين حل الصيام) التعين ممنوع ولو قال بعض الورثة اننا صوموا واخذنا الأجرة جاز شرح م ر ولو قال بعض الورثة نطعمهم وبعضهم يصوم اجيب الاولون كما رجحه الزركشي وابن العباد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر اثمهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب يوم المخرج تبعض واجبه بل لا تنصير صوموا اطعما لانه بمنزلة كفارة واحدة وقد قبل بل كفارة واحدة لا بمنزلة كفارة واحدة ولو اذنوا لمن يكفر ويرجع عليهم فان قدر رجوعوا صاموا تاتي فيها لوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعضها بصوم بعض اطعام بعض لانها كفارة واحدة فيمالو كفر المحلوف عليه بالصوم وقتلناه الرجوع على الخالف قليل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يومًا لم يجز تبعض واجبه صوما طعاما لأنه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم أجيب من دعا إلى الاطعام ايعاب زادا الاول ولو اذنوا بعضهم ان يكفر ويرجع عليهم فان اطعمهم رجع على كل محضته وان صام فقيه نظر والذي يتجه انه لا رجوع له بشيء اه وزاد الثاني في مسئلة تقسيم الامداد ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه اه قال عرش قوله مر لم يجز تبعض الخ اي فاطر بن ان يتفقوا على صوم واحد او يخرجوا مد طعاما فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على القدية أو أخذ مدين ركنه واخر اجوه قوله مر أجيب من دعا إلى أي بالنسبة لقدر حصته فقط اه عرش (قوله وهو يبطل الخ) اي فان عدم استفساله عن ارتها وعدمه يدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) و سوامي جواز فعل الصوم كذلك كان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته نهاية و امدادوا ايعاب (قوله كما يحتمل في المجموع الخ) اعتمدته النهاية والمختار ايضا (قوله واستاجر) اي الولي (قوله في سنة واحدة) أي فخرجوا عنه في سنة واحدة ايعاب قول المتن (ولو صام أجنبي باذن الولي) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل الفرض بخلاف الصبي نهاية و شرح الارشاد عبارة الا ايعاب أي القريب ان تاهل بان يكون بالغًا عاقلًا وان كان قانبا يظهر اه و عبارة عرش قول المصنف ولو صام أجنبي خرج به ما لو اذن الاجنبي المأذون له لا يجني اخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي اي السابق الذي يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثا اه و عبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت) وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الآخر نهاية و ايعاب اي لان القريب قائم مقام الميت فسكانه اذن لها وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتبًا وقع الاول عنه والثاني فلا لصام ولو وقعا معا احتمل ان يقع وقع واحد منهما عن الميت لا يعتنه والآخر عن الصائم عرش (قوله ولو بأجرة) وهي عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عرش ومحل ذلك حيث كان حائرا او غيره واستاجر باذن الورثة والى ان كان ما زاد على ما يخصه تبرعته فلا تعلق لشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث غير بين اخراج القدية والصوم والاستئجار والى غير الوارث غير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلا) اي بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) اي ولم يصم ولم يطعم سم (قوله ولم يتاهل الخ) اي

رجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع يرد بان التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه لزيادة على أصل الصوم فسقط بموته اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث غير بين اخراج القدية والصوم والاستئجار والى غير الوارث غير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف والقريبه الخ انه لا يلزم الولي صيام هو ما نقل ابن الرفعة لا اتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث او حيث لا تركة فان كان وارثا ثم تركه لزمه اما الاطعام ام الصوم بنفسه او ما ذنونه بأجرة او غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل لواجدة في سنة) بقى ما لو وجب التفريق كصوم التمتع قبل يجب التفريق على الولي او يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو بأجرة) قال في شرح العباب قد دفع من التركة نعم ان زادت على القدية اعتبر رضا الورثة اي في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلا) اي بلا اذن (قوله ولو امتنع الولي) اي لم يصم ولم يطعم (قوله ولم يتاهل) اي لا لاذن لنحو صباح الخ في شرحه لا لارشاد الذي يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون البايغ لا الحرية لان القن من اهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترط حره لان القن ليس

وهو يبطل احتمال ان يراد به ولي المال أو ولي الصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوما أو أكثر فصامها فأقربه أي أو مأذونوا الميت أو قريبه في يوم واحد اجزأت كما يحتمل في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه صحيح اسلام وحج نذرو حج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل لواجدة في سنة واحدة (ولو صام أجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صاه به أو باذن (الولي) ولو سقيا فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صحيح) ولو بأجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلا) فلا يجزيه (في الاصح) لانه لم يرد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلا فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتاهل لنحو صبا لم يأذن الحاكم

على الأوجه بل إن كانت تركه تعين الاطعام والإلحاح بشيء. (ولومات وعليه صلاة واغتتاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا فدية) تجزى عنه

لعدم ورود ذلك (وفي الاعتكاف قول) أنه يفعل عنه كالصوم (واقه اعلم) وفي الصلاة ايضا قول أنها تفعل عنه أوصى بها أم لا حكاها العبادى عن الشافعى وغيره غن اسحق وعطاء لخبر فيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولى اى ان خلف تركه ان يصلى عنه كالصوم ووجهه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم من كل صلاة مدا واختار جمع من محقق المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وماتقرر يعلم ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراد به إجماع الاكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركتى الطواف فلها تفعل عنه تبعا للحج وكذا لو نذر ان يعتكف صائما فأتته فيعتكف الولى أو مأذونه عنه صائما (والاظهر وجوب المدة) ولا قضاء من كل يوم من رمضان ونذر أو قضا أو كفارة (على من أظفر للكبر) او المرض الذى لا يرجى برؤه بان يلحقه بالصوم مشقة شديدة لانطاق عادة لأن ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض المرجو البرء والمسافر بأههما يتروcan زوال عذرهما

أول يمكن قريب معنى وإيعاب (قوله على الأوجه) وفاقا للأشئ والمغنى وخلافًا للنهاية غير أنه لو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصواب جنون أو امتنع الأهل من الاذن والصوم أو لم يكن قريب إذن الحاك فلها يظهر خلافا لمن اشتوجه عدمه اه قال عن قولهم مر إذن الحاك أى وجوبه بالأن فيه مصلحة للبيت والحاكم يجب عليه رعائتها والكلام فيها لو استاذنهم من يصوم أو يطعم عن الميت اه وعبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح الروض وقد يقال المتجه أنه باذن بل ويستاجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستتجار وقد يقال يتجوز اذ سم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسر ام لا فيه نظر والاقر بالاول خروجا من خلاف من أوجه في الصلاة الآتى عن صحيح قريب عس عبارة شيخنا وقيل يصلى عنه وقيل يفدى عنه لكل صلاة مدوع اعتكاف كل يوم ولى مدولا باس تقليد ذلك فان قلنا الخفيفة في إسقاط الصلاة المشهور كان حسنا اه (قوله وفي الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره عس (قوله أنها تفعل) أجاز للولى وغيره باذنه أن يفعلها عن الميت (قوله حكاها العبادى عن الشافعى الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال الى ترجيحه ابن أبى عصرون وغيره ونقل الأذرى عن شرح النبيه للذهب الطبرى أنه يصلى للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه وأجبه كانت أو متطوعا عنه اه وكتب الخفيفة ناصة على ان للانس ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة وفي شرح المختار مؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للانس ان يجعل ثواب عمله وصلاة لغيره ويصله وعليه فلا يبعد ان له الصلوة غير ما عنه وصح في البخارى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه أمر من مات أمها وعليها صلاة أن تصلى عنها والظاهر أنه لا يقوله إلا توقيفا لإيعاب (قوله أن يصلى الخ) يظهر ان المراد بنفسه وما ذونه باجرة أو متبرعا وان المراد بالولى هنا مطلق القريب نظير ما مر في الصوم فليراجع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله قول الخ أى وجهه قائل بأنه يجوز للولى أن يطعم الخ وقياس ما مر في الصوم عن شيخنا وغيره ان الاجنبى ولو من غير إذن الولى الاطعام من ماله عن الميت (قوله الاول) اى أن الصلاة تفعل عنه عس وكردى (قوله وفعل به السبكي الخ) عبارة في اليعاب قال ابن أبى عصرون ليس في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها اخبار غير مشهورة واستظهر السبكي ما قاله لحديث مرسل من بر الوالدين أن تصلى لهما مع صلاتك قيل تدعو لهما ولا مانع من حمله على ظاهره قال ومات الى قريب عليه خش صلوات ففعلت ما عنه قياسا على الصوم اه (قوله غن بعض أقاربه) عبارة شيخنا في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غير مستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المعتذر كمتا الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله ولو اعترضه في النهاية والمغنى لا قوله لا تنطاق عادة (قوله كركتى الطواف الخ) أى من الحاج عن غيره ومن الولى المحرم عن غير مبرز لإيعاب (قوله فيعتكف الولى أو مأذونه صائما) اى وإن كانت النيابة لا تجزى في الاعتكاف اى المنقر د شيئا (قوله او نذر) اى نذر حال قدر ته اذ لا يصح نذر حال عجزه المذكور نابة ومعنى (قوله لا يرجى برؤه) أى يقول أهل الحنفية شيئا (قوله مشقة شديدة) لم يبرهن ضابط المشقة هنا المصلحة للفدية وقياس ما مر في المرض أنها التي يتحشى منها عجز ويرى عس عبارة شيخنا أى بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزبادى أو تبسح التيمم عند الرمل اه وكلام الشارح هنا موافق لما نقله عن الزبادى وفيما يأتى في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمل ولعله هو الظاهر فينبغى أن يحمل ما هنا على ما يأتى (قوله لأن ذلك) أى وجوب المدة وإخراجه بالقضاء (قوله ولا يخالفهم) اى فكان إجماعا سكتيا (قوله فهو كرجو البرء) اى فيلزمه إيقاعه فيما يطبقه فيه نهاية (قوله فلا فدية الخ) اى كالأول تكلف من سقطت عنه الجملة فعلمنا حيث اجزأته عن واجبه فلا ردى عليه قول الاستوى

من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن نقل قول الأذرى قبل باذن الحاك فيه نظر اه وقد يقال المتجه أنه باذن بل ويستاجر من التركة مر (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستتجار وقد يقال يتجوز جوازه

أما من يقدر على الصوم فيز من نحو برده أو قصره فهو كمرجو البرء وخارج بأظفر مالتكف وصام فلا فدية كافي الكفاية عن البندنجي

قياس الختامة (قوله بأن قياس الخ) أى قضيت (قوله وهو أنه) أى فى نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أى لا بدلا  
عن الصوم نهاية ومعنى (قوله) وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكتفى بالاكْتفاء بالصوم أنه  
الاصل وإنما سقط للعدو وماسقط للعدو يجوز الرجوع إليه قليلاً بل قد عجزوا. واجب الكاملين عن  
غيرهم كما فى الجملة حيث اجزأت من من يجب عليه من نحو الاثنى والرقيق سم وقد قدم جوابه الثانى عن النهاية  
(قوله فليفتن) أى حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أى ابتداءً فليظهر حتى لا يرد عليه أن  
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بمجرد هذه الإرادة بصري (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده الاثنى  
والغنى والنهاية وكذا شيخنا ثم قال وهذا فى الحر وما فى الرقيق فلا فدية عليه إذا أفطر لكباراً ومرض ومات رقيقاً  
وبجوز لسيده أن يفدى عنه ولقريبه أن يفدى أو يصوم عنه وليس لسيده أن يصوم عنه إلا باذن لانه  
اجنبى اه وقوله وليس لسيده الخ تقدم عن سم والبجبرى ما يخالفه (قوله لكنه صحح فى المجموع سقوطها)  
أى فلا يجاب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن اعتق وأيسر بعد وقت  
الوجوب وما قررر هنا فى الرقيق يحتل جربانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا يجب عليه الفدية وإن  
عتق بعد وأيسر لانه ليس من اهل وجوب المال وقت الوجوب خلافاً لما فى العباب تبعاً للفتاوى سم  
(قوله بنافه) أى ما صححه فى المجموع (قوله وللأزمت الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط العجز  
و (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم  
الفدية من تكلف وصام لتحقق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كالأخفى سم (قوله ولو قدر) الى قول المتن  
والاصح فى النهاية الا قوله لأنه وقع تبعا وقوله وإن لم تتعين الى المتن وقوله وفى نسخ الى والفدية وقوله وأيضا  
امام المروعة وكذا فى المعنى الا قوله وليس اتالى المتن وقوله لأنه رفع الى المتن وقوله وكذا إن كانت الى المتن  
(قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ بالتأخير وليس له ولا للحامل أو  
المرضع الا تبين تعجيل فدية يومين فاكثر ولهم تعجيل فدية يوميه أو فى ليلته نهاية قال ع ش قوله مر  
وليس له ولا للحامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما جعل له ان يتردهام لافيه نظرو الاقرب الاول وان لم  
يمل الأخذ بكبريها معجلة أخذ اماماً رجاو أخر غير الجنس فانه يسترد منه مطلقاً الفساد القبض وتقدم أن  
مثل ذلك كل ما يقع الموضع وكان قبضه فاسداً وكذا الوعيل ليلاً المفطر للكبار والمرض ثم تحل المشتق وصام  
صحيحاً ليله التعجيل فيتبين عدم وقوع ما عجله الموضع ويسترد على ما مر اه ع ش وظاهره وإن علم الأخذ  
بكونها معجلة (قوله ولو قدر بعد) أى لو قدر من ذكر بعد الفطر معنى ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أى  
وإن كانت الفدية باقية فى ذمته غش عبارة شيخنا سواه كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبلها (قوله  
وفارق نظيره الآتى الخ) هذا الفرق لا يتأتى فيمن أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عموم عدم لزوم  
القضاء بصري (قوله بأنه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداءً هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكتفى بالصوم أنه الاصل وإنما سقط  
للعذر وماسقط للعدو ويجوز الرجوع إليه قليلاً بل قد عجزوا. واجب الكاملين عن غيرهم كما فى  
الجملة حيث اجزأت من من يجب عليه من نحو الاثنى والرقيق (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده مر (قوله  
لكنه صحح فى المجموع سقوطها عنه) فلا يجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق  
بالاولى وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا بقال العبرة وقت الأداء لأن اعتبار وقت الأداء إنما هو فى  
المؤدى بعد ثبوت الوجوب وفى وقته لم يثبت هنا كذلك وما قررر هنا فى الرقيق يحتل جربانه فى مسئلة  
الحامل والمرضع الآتية فلا يجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لانه ليس من اهل وجوب المال  
وقت الوجوب خلافاً لما فى العباب تبعاً للفتاوى سم (قوله وللأزمت الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط  
العجز (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان  
ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كالأخفى فان قلت المراد ان

واعترضه الاستوى بأن  
قياس ما محضوه وهو أنه  
مخاطب بالفدية ابتداءً عدم  
الاكتفاء بالصوم وقد  
يجاب بأن محل مخاطبته  
بها ابتداءً ما لم يرد الصوم  
فليفتن يكون هو المخاطب  
به وقضية كلام المتن وغيره  
وجوبها ولو على فقير  
فتستقر فى ذمته لكنه صحح  
فى المجموع سقوطها عنه  
كالنظرة لانه عاجز حال  
التكليف بها وليس فى  
مقابلة جنابة ونحوها فإن  
قلت بنافه قولهم حق الله  
المالى إذا عجز عنه العبد  
وقت الوجوب ثبت فى ذمته  
وان لم يكن على جهة البذل  
إذا كان بسبب منه وهو هنا  
كذلك إذ سببه فطره قلت  
كون السبب فطره ممنوع  
والأزمت الفدية للقادر  
فعلنا أن السبب إنما هو  
عجزه المقتضى لفطره وهو  
ليس من فعله فأتضح ما فى  
المجموع فتأمل ولو قدر  
بعد على الصوم لم يلزمه  
قضاء كما قاله الأكثرون  
وفارق نظيره الآتى فى  
المعصوب بأنه هنا مخاطب  
بالفدية ابتداءً فأجزأت عنه

وفي المعضوب بالحج دون الانابة (قوله) وثم المعضوب مخاطب بالحج) أى ابتداء من شديدي قال ع وش يقع الحج الاول للناثب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (واما الحامل الخ) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير اذى ولا فرق في الرضع بين ان يكون ادميا أو حيويا أو غير مائمه رايته في الزيادة ع وش قول المتن (والمريض) ينبغي ولو لم يجو لحيوان محترم غير اذى سم عبارة المغني واما الحامل والمرضع فيجوز لهما الاططار إذا خافا على انفسهما وعلى الولد سواء كان الولد ولد المرضعة ام لا وسواء كانت مستأجرة أم لا ويجب الاططار إن خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما يحجب في الروضة تمام العقد وإن تخلف هلاك الولد واما القضاء فان اططر خافا أو خافا على المتن (على نفسها) الاولى انفسها (قوله) غير المستحيرة (الخ) سيذكر مخترا ذلك (قوله) ان يحصل لهما من الصوم (الخ) وينبغي في اعتنا ذلك خوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولو رواية أخذنا على قول التيمم ع وش (قوله) لانه وقع تبعا) أشار به إلى رد ما يقال أنه ارتفع بشخصان فكان حقه لزوم الفدية وجهه الرد ان الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويتفرق في التابع مالا يتفرق في المتبوع والقطر في الانقاذ الاتي لم يجب عينيا بل سكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب فالخوف على النفس ليس اصليا فوجب الفدية لما في ذلك من الارتفاق بصري وعبارة المغني فان قيل إذا خافتا على انفسهما مع ولدهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي الفدية قياسا على ماسياتى اجيب بان الاية وردت في عدم الفدية فيما إذا فطر تاحوفا على انفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرها أو لا وهي قوله تعالى ومن كان مريضاً إلى آخرها اه (قوله) وهو الخوف (الخ) كونه مانعا عن تأمل وليس في قوله ألا ترى الخ ما يدل لذلك فتامل بصري (قوله) بغير ذلك (يعنى بدون الخوف على الولد) (قوله) أو خافتا على الولد) أى ولو حريبا على الوجه لانه يجزم خلافا لما يقتضيه كلام الزكشي إيجاب (قوله) ولو حريبا) أى بان استؤجرت امرأة مسلسلة لأرضع ولد حربي مثلاً ع وش (قوله) ولو لم يبرع (الخ) الاولى اسقاط لفظه من (قوله) وإن لم تتعين (الخ) خلافاً للمغني والاسن عبارة الاول وظاهر كما قال شيخنا ان محل ما ذكر اى جواز القطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمنظوعة إذا لم يوجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع اه وعبارة التهايمه ومآبته الشيخ من محل ما ذكر في المستأجرة والمنظوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة (الخ) محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الاططار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وافرسم قال الرشيدى قوله لم يحول على ما إذا غلب على ظنها اى وحيت ذلك فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لهما الفطر بل يجب ويمتنع عليهما دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أى هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذى هو جزؤه ليس من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لم يجو لحيوان محترم غير اذى (قوله) وان لم تتعين (الخ) ما بينه الشيخ في شرح الروض مع ان محل ما ذكر اى من الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمنظوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الاططار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها شرح مر (وإن لم تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب مانصه وبحيث ان علفى المستأجرة والمتبرعة إن لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع اى وتبرعت كل منهما بل لكن برده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلو واحدة منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وان لم تتعين عليها اه فتامل تصويره ذلك بما إذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده صريحا في رد ذلك البحث اه وأقول ضراحتي في ذلك متنوعة قطعاً لان كلام ذلك التصوير وذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فان الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله) في

و ثم المعضوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها (واما الحامل والمرضع) غير المتجهرو وليس تافى سفر ولا مرض (فان افطرتا خوفاً على نفسيهما) أن يحصل لهما من الصوم مبيح تيمم (وجب القضاء بلا فدية) كالربيض المرجو البزء وان انقضت لذلك الخوف على الولد لانه وقع تبعا ولا نه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من فطر خوف الهلاك على نفسه بغير ذلك ينتفى عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافتا (على الولد) وحده أن تجبض أو يقل اللبن فيبضر بمبيح تيمم ولو لم يبرعت بارضاعه أو استؤجرت له وان لم تتعين بأن تعددت المراضع كما صرح به في المجموع

(لزمتهما الفدية في الاظهر)  
 لقول ابن عباس رضي الله  
 عنه في قوله تعالى وعلى  
 الذين يطيقونه فدية أنها  
 منسوخة إلا في حقهما وفي  
 نسخ لزمهما القضاء وكذا  
 الفدية في الاظهر قال  
 الاذرى وأحسبه من  
 اصلاح ابن جعوان والفدية  
 هنا على الاجرة وفارقت  
 كون دم التمتع على المستأجر  
 بأن فعل تلك من تمتة  
 إصصال المنفعة الواجب  
 عليها وفعل هذا من تمام  
 الحج الواجب على  
 المستأجر وأيضاً فالعبادة  
 هنا وقعت لها وثم وقعت  
 له أما المرصعة المتحيرة فلا  
 فدية عليها للشك وكذا إن  
 كانتا في سفر أو مرض  
 وترخصتا لأجله وأطلقنا

وهو حاصل قوله مر وإلا فالاجارة الخ اه قول المتن (لزمتهما الفدية) أى من لها مع القضاء معنى زاد  
 النهاية والفظر فيذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد الفدية بتعدد الا ولاد لا تبادل  
 عن الصوم بخلاف العقيقة لأنها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما الفدية الخ) أى مع القضاء ولا  
 تتعدد الفدية بتعدد الا ولاد ناشرى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم الفدية برضان كابدل عليه  
 تغيير العباب بقوله الثانية أى من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله انها منسوخة الخ) أى والناسخ  
 له قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء معنى (قوله) وفارقت كون دم  
 التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فإن الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج اه سم بخلاف (قوله) بأن فعل  
 تلك) أى وهو فطرهما كما عبر به في شرح الروض أى والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ) يخرج  
 المتطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضاً الخ سم (قوله) وفعل هذا) أى الدم أسنى ومعنى (قوله) وأيضاً فالعبادة  
 الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفي إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو المقصود  
 بنفسه نظر ثم رأيت ما يأتى قريباً بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً اه سم  
 بخلاف (قوله) أما المرصعة الخ) وكذا الحاملة المتحيرة بناء على أن الحمل تحيض نهاية ومعنى وشرح بأفضل  
 (قوله) للشك) أى في أنها حائض أو لا معنى (قوله) فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر الخ) فما إذا افطرت ستة عشر  
 يوماً فأقل فإن افطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لا لأنها أكثر ما يحتمل فساده بالحيض حتى لو  
 افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً نهاية ومعنى (قوله) لأجله) أى السفر أو المرض  
 نهاية (قوله) وترخصتا) أى وإن خيف على الولد سم (قوله) أو اطلقتا) أى قصداً الترخص لكن لم يقصداه  
 لأجل السفر أو المرض أو لأجل الرضع أو الحمل ويقتضى إذا لم يقصد ترخصاً مطلقاً سم وقوله وبيق ما إذا  
 لم يقصد الترخص والظاهر أنها حائض مفطرة بلا عذر فتدخل في قول المصنف الآتى لا تمتدى بفطر رمضان بغير  
 جماع عبارة شرح بأفضل ولو افطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخص أى لأجل السفر أو المرض لم

المتن لزمتهما الفدية في الاظهر) أى مع القضاء قال الناشرى ولا تتعدد الفدية بتعدد الا ولاد الرضعا في  
 الاصحاه وعبارة الرضوع ولا تتعدد بتعدد الا ولاد اه قال في العباب ويتبع في ذمة المعسر والريقة الى  
 اليسار اه (قوله لزمتهما الفدية) الظاهر اختصاص هذا رمضان كابدل عليه تغيير العباب بقوله الثانية أى  
 من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان (قوله) وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام  
 فإن الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج فإن أريد به وجوب إصصال المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه  
 بمقتضى الاجارة فالآتيان بأعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى الاجارة وإن أريد وجوب  
 ذلك بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر بإصصال اللبن واجب على ولى الصبي المكلف به  
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع امكان مباشرته بنفسه بأن يكون الولي وصياً من أم وإن غلت لها  
 لبن فامعنى الفرق (قوله) بأن فعل تلك) أى وهو فطرهما كما عبر به في شرح الرض (قوله الواجب عليها)  
 يخرج المتطوعة بخلاف وأيضاً الآتى أى بخلاف قول الشارح بعد وأيضاً فالعبادة هنا الخ (قوله) وأيضاً  
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وإن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضائها ويكون حاصل  
 الفرق أن الفدية هنا لجبر الصوم حيث فانت فضيلة وقته والصوم واقع لها والفدية في الحج لجبره وهو واقع  
 للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفي إطلاق أنها عبادة فإنه لها مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو المقصود  
 بنفسه نظر ثم رأيت ما يأتى قريباً بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً (قوله) أما  
 المرصعة المتحيرة فلا فدية عليها) ثم محل ما ذكر في المتحيرة إذا افطرت ستة عشر يوماً فأقل فإن افطرت أزيد  
 من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنه أكثر ما يحتمل قضاءه بالحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء  
 فدية أربعة عشر يوماً مائة عليه الجلال البلعنى شرح مر (قوله) وكذا إن كانتا في سفر الخ) هذا التفصيل في  
 الفوت (قوله) وترخصتا الخ) أى وإن خيف على الولد (قوله) أو اطلقتا) أى قصداً الترخص لكن لم يقصداه



بمخلاف ما إذا ترخصنا الرضيع والحمل (والأصح أنه يلحق بالرضع) فيما ذكر لها من التفصيل (من) أفاد قوله يلحق أن المقيدة المتحيرة أو المسافرة والمرضة فمن هنا ما سئم (أفطر لا تقاذ) أدى محترم حر أو قل له أو لغيره (مشرف على هلاك) بقر أو غيره ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بجماع أن في كل أفضار بسبب الغير (تنبيه) ماذكرته من (٤٤٣) أن الأولى بأقسامه المذكورة

يجرى فيه تفصيل المرضع هو ما يصرح به إطلاق التقاليد في الأولى المحترم عجب القدية لأنه يرفق بالفطر لأجله شخصان وإطلاق القاضي وجوبها في كل فطرة مأذون فيه لأجل الغير والأنوار وجوبها في الحيوانات والمجموع وجوبها في المشرف على الهلاك ولا يتنافى هذه الاطلاقات ما أفاده المتن أن هذا يجري فيه التفصيل السابق فيما ألحق به لأن مراد المطلقين الوجوب هنا الوجوب في بعض أحوال الملحق به كما هو واضح من نص المتن على جريان ذلك التفصيل هنا وخسرج بالأدنى بأقسامه الحيوان المحترم والمال المحترم الذي لا روح فيه والذي أفاده قول التقاليد لو أفطر لتخليص ماله لم تلزمه فدية لأنه لم يرتق به إلا شخص واحد إن كلاهما إن كان له فلا فدية وألغيره فالقديس وكلام القاضي يفهم هذا أيضا وهو متجه في الجاد لأنه لما يتصور فيه نفسه اتفاق تأني الفرق فيه بين الملحق فلا فدية لما ذكره وما لغيره

يلزمها فدية وكذا إن لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصدت الأمرين اه وهي شاملة لما إذا لم تقصد ترخصا أصلا (قوله بمخلاف ما إذا ترخصنا) وقاها للثبوت وخلافا للسنن والمغني (قوله فيما ذكر فيها) هذا محل تأمل عبارة الثبوت والمغني أي في إيجاب الفدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) أي فيفصل بين أن يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله أفاده) حق المزج أن يؤخره ويذكره قبيل التنبيه (قوله قوله يلحق) أي الخ (قوله أن المقيدة) إلى التنبيه في الثبوت (قوله أدى) إلى التنبيه في المغني (قوله أدى محترم) وكذا حيوان آخر محترم بخلاف المال لنفسه أو لغيره ثبوتها بمغني وبإني في الشرح ما يوافق ما لا يوافق في الأخير دون الأخير قول المتن (مشرف على هلاك) أي أو على اتلاف عضو أو منفعة شرح بأفضل زادها بقاءه وحلفه منقذ لا يباح له الفطر ولو لا أن تقاذ ما من يباح له الفطر لعدر كسفر أو غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الأذري فافطر اه لأنه لا فدية ويتجه تنقيده بما مرنا في الحامل والمرضع ثبوتها قال الشديس قوله لم فافطر فيه لا تقاذ ليس في كلام الأذري فيجب حذفه لذلك وليتأني قوله بعد ويتجه تنقيده بما مر اه وقال عرش قوله بما مرنا أي أن أفطر لنحو السفر لا التقاذ عليه قوله لو لا أن تقاذ معناه عنده اه (قوله لنحو السفر) أي أو اطلق (قوله ولم يمكن تخليصه الخ) ينبغي وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) أي في قوله أدى محترم الخ (قوله لأنه يرتق بالفطر لأجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبي على المحلى وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق في كل المرضع اه (قوله وإطلاق القاضي) عطف على قوله إطلاق القفال (قوله الأنوار الخ) عطف على قول القاضي وجوبها لغيره من قبيل ما كل سودا بمرءة ولا أيضا شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوبها الخ (قوله هذه الاطلاقات) أي الأربعة (قوله أن هذا الخ) بيان ما أفاده المتن والمشار إليه من أفطر لا تقاذ (قوله فيما ألحق به) أي في المرضع الذي ألحق به من أفطر لا تقاذ فقهو ألحق به صلة جارية على غير من هي لمكان الأولى الأبراز (قوله لأن الخ) متعلق بعدم المنفعة وعلته (قوله في بعض أحوال الخ) وهو أن يكون الأفضار لا تقاذ المشرف المحترم وحده (قوله الذي الخ) مبتدأ خبره قوله لا كالأخ كرى (قوله أفطر الخ) بدل من قول القفال (قوله أن كلا منهما) أي من الحيوان والمال إجماد المحترمين (قوله وكلام القاضي) أي المتقدم اتفاقا (قوله وهو متجه الخ) والذي اعتمدته الأسنى والثبوت والمغني لزوم الفدية في الحيوان المحترم مطلقا ومباو لا له وألغيره وعدم لزومها في غيره مطلقا له وألغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجزوء (قوله لما ذكره) أي من أنه لم يرتق به إلا شخص واحد الخ (قوله) وأما الحيوان الخ) وقاها للسنن والثبوت والمغني كما مرنا (قوله في الأول) أي إذا كان الحيوان للثبوت (قوله في الثاني) أي إذا كان لغيره (قوله ومالك المتقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المدرك)

لأجل السفر والمرض ولا لجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بمخلاف ما إذا ترخصنا للرضع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله في المتن من أفطر لا تقاذ الخ) أي يفصل بين أن يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله أدى) وكذا حيوان آخر محترم رمي (قوله أدى محترم) أي بخلاف المال لنفسه أو لغيره وإن ارتق به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المتقذ والمتقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغي وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بجماع الخ) وحلفه منقذ لا يباح له الفطر ولو لا أن تقاذ ما من يباح له الفطر لعدر كسفر أو غيره فافطر فيه لا تقاذ ولو بلانية الترخص قال الأذري فافطر اه لأنه لا فدية وشرح مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل في الحامل والمرضع إذا كانتا سفر أو مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

ففيه الفدية لأنه ارتق به شخصان المالك والمتقذ وأما الحيوان فالذي يتجه فيه أنه لا فرق بين ماله وألغيره لأنه في الأول ارتق به اثنا المتقذ والمتقذ في الثاني ارتق به ثلاثة هما مالك المتقذ وأما إطلاق المجموع لزوم الفدية مع تمييزه بالمشرف الإجماع من الحيوان والإجماله أو لغيره فهو وإن وافق إطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك شخص الوجوب بالأدنى وقد علمت

ان صريح كلام القاضي وهو م كلام الفقهاء بنزاع الشيخ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الاذى من حيوان ومجادهما ولغيره وما  
ينازعه ايضا اطلاق الانوار وجوبها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقة الاول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في مال

الغير والأوجه ما ذكرته  
والمعتمد كما في فتاوى الفقهاء عدم لزوم ذلك أي الفدية في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيوانا وإن كان القتال  
فرضه في مال نفسه لا به ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فإنه ارتفق به شخصان نهاية  
(قوله) وهو مفهوم كلام الفقهاء أي الثاني (قوله وإطلاقة) أي الانوار الاول وهو وجوبها في الحيوان (موافق  
لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله واما الحيوان فالذي يتجه فيه إلخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان  
كردي (قوله والأوجه إلخ) تقدم ما فيه (قوله ما ذكرته) أي من أن كان للبندق فلاة فدية أو لغيره ففيه  
الفدية (قوله) بما تقرر أي من الاتجاhein كدي (قوله من ذلك) أي من إطلاق المجموع والمنت (قوله  
وجوبها في الحيوان) أي بالمتطوق (وعدم وجوبها إلخ) أي بالمفهوم (قوله إن يبتله) أي في النهار (قوله  
والفطر المتوقف عليه إلخ) وقال النهاية والمغني (قوله للحيوان المحترم واجب) أي بخلاف المال المحترم  
لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز معنى (قوله) بده ما مر في المرضعة قد بدلت هذا على وجوب فطر المرضعة  
وعتبار شرح الروض أي والمغني أفطرنا أي الحامل والمرضع ولو مستجرة ومتطوعة بالخافقتان على  
الاولاد جواز بل وجوبان خافقتاهما كم أه وبنين إن بائع بالهلاك تلف عضو أو منفعة سم وتقدم عن  
النهاية ما وافق جميع ما ذكره ونقلوا فيها وبعبارة الباب وبجواب الإطارات أي أهلكها أي الولد الصوم أه قال  
الشراح في شرحه جمع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال إن أضره الصوم كما عبروا به كان أولى أه (قوله  
ورده السبكي إلخ) أي التقييد المذکور (قوله في وجوب الفدية إلخ) أي مع القضاء بلزمه بل بالقضاء فقط معنى  
(قوله لا تلم برب إلخ) أي ولا فطر نحو المرضع ارتفق به شخصان دون المتعدي بالفطر معنى ونهاية (قوله مع  
أن الفدية إلخ) عبارة النهاية والمغني مع أن الفدية غير متقدمة بالاثم بل إنما هي حكمة استأثر الله تعالى إلخ  
(قوله نعم بعز إلخ) أي المتعدي بالفطر ع ش (قوله والقتل إلخ) أي واليمين الغنوس نهاية (قوله فقصر  
إلخ) قد ورد عليه إلحاق المنقذ بالمرضع قول المتن (ومن آخر إلخ) أي من الأحرار كالأولاد وبعضا لا فرق في الثاني  
بين أن يكون يتيما وبين سببه ما ياءه وأن لا تكون ع ش عبارة النهاية واما المتن فلا تلزمه الفدية قبل العتق  
بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا تدخل للصوم فيها  
والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه أو لا وجه عدم الوجوب أه قول المتن (قضاء رمضان) أي

بعد قوله ولو بلانية الترخص أن جاز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض  
فإن كان الأمر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كما في المريض والمسافر ولمصلحة غيره كما هنا في الحامل  
والمرضع وكان وجه احتياج الغير صارف عن كون الفطر عبثا بل يتجه أنه إذا ضر الصوم المريض  
أن لا يحتاج لنية الترخص لوجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص م (قوله) بده ما تقرر في  
المرضعة إلخ قد بدلت هذا على وجوب فطر المرضعة وبعبارة شرح الروض أفطرنا أي الحامل والمرضع ولو  
مستأجرة ومتطوعة بالخافقتان على الاولاد جواز بل وجوب إن خافقتاهما كم أه وبنين أي يلحق  
بالمالك تلف عضو أو منفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان إلخ) الما لقتن فلا تلزمه الفدية قبل العتق  
بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا تدخل للصوم فيها  
والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه أو لا وجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قوله ولم يزل  
ذمة حر عاجز وما فرقه به بغرة من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحرة صحيح وإن زعم بعضهم  
أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفار بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر  
ثم من أهل الوجوب في حالتيه وإنما اختلفت وصدة بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب  
شرح م قال في شرح الروض وأفهم كلامه كاصلا أنه لو فاته شيء بلا عذر أو آخر قضاءه بسفرا ونحوه لم تلزمه  
الفدية وبه صرح المصنف في صريح القول ولكن سيأتي في صريح القول تبعا لما نقله الأصل عن التهذيب وأقره

بالمريض في وجوب الفدية  
في الأصح لأنه لم يرد مع أن  
الفدية لحكمة استأثر الله  
تعالى بها ومن ثم لم تجب في  
الردة في رمضان مع أنها  
الحسن عن الوطء نعم يعز  
تعزيزا شديدا لا تقا بغير  
جزءه وتورده فإن قلت لم  
يجب لعدم ترك البعض  
بوجود السهو كما هو القتل  
العمد بالكفر مع أن ذلك  
لم يرد أيضا قلت أما الأول  
فلأن المجبور به من جنس  
المتروك الصلاة قد عهد

فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها أجنبية بكل وجه فقصرت على الوارد  
فقط وأما الثاني فلأنه حتى أدى وهو محتاط في التغلظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أعظم منه (ومن آخر قضاء رمضان

مع إمكانه) بأن خلا عن  
السفر والمرض قدر ما عليه  
بعد يوم عيد الفطر في غير  
يوم النحر وأيام التشريق  
(حتى دخل رمضان آخر لزمه  
مع القضاء لكل يوم مد)  
لأن ستة من الصحابة رضی  
الله عنهم أفنوا بذلك ولا  
ولا يعرف لهم مخالف أما إذا  
لم يحل كذلك فلا فدية لأن  
تأخير الأداة بذلك جائز  
فالقضاء أولى نعم نقلا عن  
البيهقي وأقره إن ما تعدي  
بفطره يحرم تأخيره بعذر  
السفر وإن حرم كان بغير  
عذر فتجب الفدية وخالف  
جمع فقالوا لا فرق بين  
المتعدي به وغيره نعم قال  
الأذري لو أخره لنسيان أو  
جهل فلا فدية كما أفهمه  
كلامهم ومراعاة الجملة  
بحرمة التأخير وإن كان  
مغالطاً للعلماء خفاه ذلك  
لألفدية فلا يعذر بجهله  
بأنظير ما سرفيا لو علم  
حرمة نحو التخنخ وجهل  
البطالان وأفهم المتن أنها  
هنا للتأخير وفي الكبير  
لاصل الصوم والحامل  
والمرضع لفضية الوقت  
(ولا صح تكرره)

أو شيئاً منه نهاية معنى قول المتن (مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في التكرر بشكر السنين سم (قوله بان  
خلا) إلى قوله ومراعاة في النهاية والمعنى (قوله عن السفر) أي وعن الحمل والارضاع ع ش أي وعن الانقضاء  
(قدر ما عليه الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهم أنه لو شئ أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في  
شعبان ولم يقض فيه لزوم التقضية وهو ظاهر وإن نظر فيه إلا سئى اه قول المتن (لزمه الخ) وبأن هذا  
التأخير كما في المجموع معنى ونهاية وإيعاب وبأن في الشرح ما يفيد قول المتن (لزمه الخ) قال في العباب إن لم  
يوجب فطره كفارة قال الشارح في شرحه وما إذا أوجب فطره كفارة كالجاء فلا فدية كما رجحه القاضي  
من احتالين والذي يتجه هو الثاني ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما لزوم ولم يعتدوا بترجيح القاضي  
المذكور اه سم (قوله ولا يعرف لهم مخالف) أي فصار إجماعاً سكتياً (قوله أما إذا لم يحل كذلك) أي كان  
استمر مسافراً أو مرضاً والمراد محالاً أو مرضاً حتى دخل رمضان القابل بمعنى ونهاية وإيعاب قال ع ش  
وينبغي أن من التأخير بعذر ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من إضاة حتى  
دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان استحق عليه بالذوق استحقاق  
صومه عن القضاء اه وهو ظاهر فيما أذسق النذر على الفوات كما يفيد التعليل والإفقيه توقف فليرجع  
(قوله بعذر السفر) أي نحوه لإيعاب (قوله فتجب الفدية) اعتمده المعنى واليه ميل الأسنى والاياعاب (قوله  
وخالف جمع الخ) اعتمده النهاية قال السكودي على بأفضل واليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح  
اه أي وميله إلى الأول (قوله نعم قال الأذري) عبارة المعنى قال الأذري وينبغي أن يستثنى من  
الكتاب ما إذا نسي القضاء أو جهله حتى دخل رمضان آخر فإنه لا فدية عليه كما أفهمه كلامهم اه والظاهر أنه  
إنما يسطر بذلك لاثم لا لفدية اه وعبارة النهاية وسبقه أي الأذري لذلك أي الاستثناء الروباني لكن  
خصه بمن أفطر بعذر أو لوجه عدم الفرق ويبحث بعضهم سقوط لاثم به دون الفدية ومثلها إلا كراهة كافي  
نظائر ذلك وموته أثناء يوم تمتع تمكنه فيه اه قال ع ش قوله مر والأوجه عدم الفرق أي بين من أفطر  
لعذر وغيره فكل من الحمل والنسيان عذر مطلقاً وقوله مر وموته أثناء يوم أي لو كان مفطراً أو قوله يمنع  
تمكنه فيه أي فلا يكون سبباً في تكرر الفدية اه ع ش (قوله أو جهل) أي بتحريم التأخير سم وبأن  
في الشرح مثله وظاهر ما مر عن المعنى حمله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله أو جهل) أي  
أو أكره ما هو ظاهر لإيعاب (قوله كما أفهمه كلامهم) وفاقاً لإيعاب ونهاية وخلافاً للفتى كامر (قوله  
ومراعاة) إلى قوله وأفهم الخ ذكر ع ش مثله عن الزبائدي عن الشارح وأقره (قوله لا بالفدية) أي أو بوجوب  
القضاء كامر عن المعنى (قوله وأفهم) إلى المتن في المعنى (قوله أنها) أي الفدية (قوله وفي الكبير) أي ونحوه

أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اه قضية ذلك أنه على أنه ليس بحرام لا لزوم  
(قوله في المتن مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في التكرر بشكر السنين (قوله في المتن لزمه الخ) قال  
في العباب إن لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه ما إذا أوجب فطره كفارة فلا فدية كما رجحه القاضي حيث  
قال هنا إذا لم يكن فطره موجباً كفارة فإن كان كالجاء ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يلزمه التأخير  
فدية فيه جواً بان الظاهر أنه لا يلزمه لأنه قد لزوم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنا والثاني لا يلزمه لأن الفدية  
للتأخير والكفارة للهلاك اه والذي يتجه هو الثاني الخ اه (قوله لزمه القضاء لكل يوم مد) أي وهو  
أثم شرح مر (قوله وخالف جمع فقالوا لا فرق) وانتضاء كلامهما كغيرهما شرح مر (قوله نعم قال  
الأذري لو أخره الخ) وسبقه لذلك الروباني لكن خصه بمن أفطر لعذر أو لوجه عدم الفرق ويبحث بعضهم  
سقوط لاثم به دون الفدية ومثلها إلا كراهة وموته أثناء يوم تمتع تمكنه فيه شرح مر (قوله أو جهل)  
أي بتحريم التأخير (قوله أنها هنا للتأخير الخ) ولو عجل فدية التأخير لؤخر القضاء مع إمكان إجرائه وإن  
حرم عليه التأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة اه مر فراجع  
(قوله في المتن والأصح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع إمكان بقية الأعوام أيضاً (قوله

أى المدغم كل يوم (بشكر التينين) لأن (٤٦) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تسكرت قطعا (و) الأصح (أنه لو أخر

مغنى (قوله أى المدغم) إلى قوله ويجوز فى المغنى والنهاية (قوله أى المدخال) أى إذا لم يخرج جهته نهاية ومعنى قول المتن (بتكر السنين) أى بقيدته المار فى كلام المصنف وهو المكان فلا يكتفى لتكرار القديع وجوبه لا مكان فى العام الأول تطيل باعتبار المكان فى كل عام عشرين سنة (مع مكانه) ولا يمنع من المكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمن فتأخره القديع إذا أخر عشرين (قوله حتى دخل رمضان آخر) أى لو حكا عبارة المغنى يجب قديع التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات ولو اقضى خمس من شعبان أو خمسة عشر مداعة عشرة لأصل الصوم إذا لم يصم عنه وليه وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه الاقضاء خمسة أه زاد الأعباء والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثانى ما يسع قضاء جميع الفوائت قبل يلزمه فى الحال القديع عملا ليعلمه أم لا حتى يدخل رمضان وجهان والمتمتع ما ضوبه الزركشى من لزومه حالاً أه (قوله ويفرق بينه الخ) تعجيل قديع التأخير قبل دخول رمضان الثانى يؤخر القضاء مع الامكان جائز فى الأصح كتعجيل الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير ولا شئ على الحرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير القديع إذا أخر وهان السنة الأولى ولينس لهم ولا للحامل ولا للمرضع تعجيل قديع يومين فأكثر لا يجوز تعجيل الزكاة لأمهين بخلاف ما لو جعل من ذكر قديع يوم فيه أو فى ليلة فأنه جائز مغنى ونهاية وإعاب (قوله كاسر) أى انفا قيل قول المصنف (و) الأصح تكرره الخ (قوله هذا إن أخر) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الاصناف) أى الثمانية الاثنية فى قسم الصدقات مغنى (قوله كاسر) أى اتفاق المتن (قوله وهو شامل للتقبر الخ) ولا يجب الجمع بينهما نهاية ومعنى قول المتن (وله صرف امداد الخ) أى من القديع وله تقبل أيضاً لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات والتعجيل بذلك مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين وأولى وهو كذلك عبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العباد فائدة لوسد جوع مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سد جوع عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون فى الجمع ولوقد حدث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق فى واحد ولا يهرجى من دعاء الجمع إلا يرجى من دعاء الواحد أه عشرين (قوله فلا يجوز) لعل فى الثانية بالنسبة لبعض المدققين سم عبارة عشرين أى فى الدين وقبلاً زاعداً على الواحد أه (قوله لأن كل مدخال) عبارة النهاية وشرح بافضل لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتقصض أه (فلا ينقص عنها) لعل المغنى لا ينقص المصرى الواحد عن القديع التامة التى هى المدوم المحتمل ان الفعل بنى المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن القديع التامة التى هى المدوم (قوله كسرى) أى قياساً عليه (قوله لأنه) أى صاع الفطرة (قوله فيها) أى جزء الصيد والتأنيث بتأويل القديع (قوله) وايضا فاته فيها جمع المساكين الخ) بقيد الالة هنا فيها جمع المساكين على قرأة نافع وابن عامر وهى سبعة فسات أى جزء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا لتعدد الجواب عن ذلك ما أشار إليه الجعبرى فى شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لأن الواجب على جماعة اطعام جماعة وأما وجه التوحيد فيان أن الواجب على كل واحد اطعام واحد أه بصري (قوله قال الفقهاء الخ) يتأمل هذام كون الفرض أنه مات وأن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فإشئ عليه بعد موته يحتاج إلى إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب الإخراج فضل ما يخرج منه مؤنة تجزئ به ويقدم ذلك على دين الآدى أن فرض أن على الميت ديناً نعم ما ذكره ظاهره فى الوافط لكبر أو مرض لا يرجى برؤه عشرين أو لعل الكلام مطلق قديع الصوم الشامل ما على الحرم والمريض والحامل والمرضع والمتمتع ومؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر

القضاء مع إمكانه) حتى دخل رمضان آخر (فات) أخرجه من تركته لكل يوم مدان مدلفقات (أن لم يصم عنه أو على الجديد (ومد للتأخير) لأن كلا منهما موجب عندنا لغيره أذ كذا عند الاجتماع ويفرق بينه وبين أهم إذا لم يخرج القديع أعواماً فالتأخير لا يتكرر بان المدفعية للفوات كما هو وهو لم يتكرر وهنا للتأخير وهو غير الفوات هذان أخر سنة فقط لا يتكرر مد التأخير كاسر (ومصرف القديع الفقراء والمساكين) دون بقية الاصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير والفقير اسوا حالاً منه فيكون أولى (وله) صرف امداد إلى شخص واحد) بخلاف مدوا واحد لشخصين ومد بعض مد أخر لو أحد فلا يجوز لأن كل مد قديع تامة وقداوجب تعالى صرف القديع لو أحد فلا ينقص عنها وإنما جاز صرف قديعين إليه كسرى زكاة بين إليه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة إلى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف العامل لأنه زكاة مستقلة وهى بالنص يجب صرفها فلو لا لأن تعلق الإطعام أشد وإنما جاز صرف جزء الصيد

ولو أخرجهما عقب كل عام تسكرت قطعا) عبارة لا سوى ومحل هذا الخلاف فيما إذا لم يكن قد أخرج القديع فان أخرجهما ثم لم يقض حتى دخل رمضان أخرجهما ثانياً بلا خلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعد الخ أه (قوله هذا إن أخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعل فى الثانية بالنسبة لبعض المدققين

لمتعدد لأنه قد يجب التعدد فيه ابتداءً بان تلف جمع صيدا وأيضا فهو غير متساقح فيما لا يتساقح فى المرتب وأيضا فإنه فيها جمع المساكين كاية الزكاة بخلاف الالة هنا (وجنسها جنس الفطرة) لياتى فيها عامر ثم قال الفقهاء ويعتبر فضلها بما يعتبر بم

في المد الذي نوجه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الفطر قاله القفال في فتاويه وكذا عما يحتاج إليه من مسكن وملبس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ (قوله هنا) أي في الصوم

(فصل في بيان كفارة جماع ومضات)

(فصل في بيان كفارة

قول المتن (يجب) أي فورا شيخنا وباتي في الشرح مثله (قوله على واطى الخ) وهو مكلف بالصوم وخرج بالصبي فلا كفارة عليه جماعه شيخنا ومعنى واسئ وباتي في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي هو التعمير ومعنى شيخنا وشرح بافضل قال الكردى عليه وعلى التعمير في غير من جاء تأثبا مستغنيا ما إذا يلزمه اما هو فلا يضر اهـ (قوله او منع انقضاء الخ) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (من رمضان) أي يقينا وخرج به الوطى في اوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فإن من رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعنى ظنا مستندا إلى رؤية كما يعلم كما يأتي اهـ وقال عرش قوله مر حيث جاز أي بان اخره موقوف به رؤية الهلال فصام اعتادا على ذلك اهـ وقال البجيرى أي بان صامه عن قضاء وتذوق بان من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم الكفارة أيضا يتحقق كون اليوم من رمضان ولذا عرفت في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال وخرج باليقين الوطى في اول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام بالاجتهاد ثم أظفر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لزمت الكفارة وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم تلزمه انتهت بها ثم ان قول المصنف اول رمضان لاحاجة اليه ولك أن تقول هذا خارج بقوله يوم من رمضان فلا يتصرف إلا اليوم الذي فعلنا اهـ لكن اعتباره التيقن قد يشكل فإن الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطى بل قد يلزم ذلك أيضا فلما إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه وجب أن الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه لا يحتاج الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا أخبر القاضي الخ يأتي في الشرح خلافا قول المتن (جماع) قدينا در منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساءد إلى الافساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر الآخر والاصل براءة الذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتي ما فيه (قوله في قبل الخ) أي لا يذكر زائد أو في فرج زائد مر سم (قوله ولو لبهمة الخ) أي أو ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله لخبر البخارى الخ) راجع للتمن (قوله شرط من ذلك) أي الشروط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر أصلي وفي فرج أصلي وكون اليوم من رمضان يقينا وباتي عن عرش اشتراط كون الفرج متصلا فتصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي الصوم للثبوت لئلا كردى على بافضل عبارة المعنى ومن نسي الثبوت وأمر بالمسك للجامع لا كفارة عليه قطعا اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى (قوله وجاهل) أي التحريم بالجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة فوجبت قطعانها به قال عرش قوله مر ولو علم التحريم الخ مثل ما لو علم بالتحريم وجوب إبطاله الصوم اهـ (قوله عذر) أي بان قرب اسلامه أو انشا ببادية بعيدة عن العلماء شرح بافضل وعرش (قوله وإن قلنا الخ) أي على الضعيف قول المتن (أو يغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستمناء والمباشرة فيما دون الفرج المقضية

(فصل في بيان كفارة جماع نهار رمضان) (قوله بجماع) أي لا يذكر زائد أو في فرج زائد مر (تنبيه) قولهم في الضابط بجماع الخ قدينا در منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساءد إلى الافساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر الآخر والاصل براءة

الذمة وعدم الوجوب (تنبيه) آخر حيث شرط في لزوم الكفارة أيضا يتحقق كون اليوم من رمضان ولهذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال وباليقين أي وخرج باليقين الوطى في اول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام

جماع رمضان (تجب) على واطى. شبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة بالفساد) أو منع انعقاد (صوم يوم من رمضان) على نفسه (جماع) تام في قبل أو دبر ولو لبهمة ولو مع وجود خرقه فلها على ذكره (أنهم به بسبب الصوم) المذكور له خير البخارى بذلك (ولا كفارة على) من فقد فيه شرط من ذلك نحو (ناس) ومكره وجاهل عذر لا انتفاء الافساد بل لا كفارة وإن قلنا بالافساد لا انتفاء اهـ به (ولا) على (مفسد صوم غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لأن النص ورد في رمضان وهو لاخصاصه بفضائل لا يقاس به غيره ولا على مفسد صوم غير كمسافر جامع حليلته فأفسد صوما (أو) مفسد صوم نفسه لكن (بغير جماع) لأن الجماع أغلظ فلم يلحق به غيره ولا على مفسد صومه بجماع غير تام وهو المرأة

لأنها تقطر بدخول راس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتام احترازاً عن هذه لكنه يومئذ هو الجموع ومهيئاً

إلى الأزال معني زاد شرح بأفضل وإن جامع بعده اه (قوله) لأنها تقطر (الخ) أى والتام يحصل بالنقاء الختائين  
نابة (قوله) كذا قيد (الخ) أى فى الروضة وأصلها (قوله) لكنه يومئذ (الخ) أى التقيد بالتام (قوله) ثم زال  
نحو النوم) أى بان تسيقظ أو تنذكر أو تقدر على الدفع نهاية (قوله) لكن المنقول (الخ) وهو أنه لا يجب  
الكفارة على الموطوءة مطلقاً (قوله) لنقص صومها (الخ) أى ولا نه يومئذ مرها فى الخبر إلا الرجل المجمع مع  
الحاجة إلى البيان ولا يهاغم مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمرء فلا يجب على الموطوءة فى القبل  
أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كاقول ابن الرقة الاتفاق عليه نهاية واسنى ومعنى وشيخنا (قوله) فلا يحتاج  
(الخ) أى بل يضر للمؤمن الإيهاام (قوله) بالنسبة للموطوء (الخ) أى لا أخرجه من الضابط و (قوله) فإن الذى  
يظهر (الخ) تعليل لصحة الإيهاام السابق بالنسبة إليه (قوله) فإن الذى يظهر (الخ) خلافاً للنهاية والأسنى والمعنى  
عبارة الكردى على شرح بأفضل وكلامه فى هذا الكتاب صريح بخلاف ما فى التحفة وكلامه فى بقية كتبه  
ظاهر فى خلافه كالتحاف والامداد وفتح الجواد والاعباب وكذلك شيخ الإسلام ذكر باو الخطيب الشربيني  
والجمال الرملى وغيرهم فى بحثه فى التحفة مخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فإن الظاهر خلاف ما فيها وفى الاعباب  
نعم ينبغي نذب التكفير خروجاً من خلاف من أوجه اه (قوله) إذ قضية (الخ) تعليل لما استظهره من لزوم  
الكفارة على الموطوء المذكور الذى أشار إليه الأذرى وإشارته إلى وجهه رداً للقول المذكور (قوله) فى ذلك) أى  
فى عدم وجوب الكفارة (قوله) فقول ابن الرقة أنه مثلاً يحمل (الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مبداه فلا  
يجب على الموطوءة أو لا على الرجل الموطوء كاقوله ابن الرقة اه وهو صريح فى أن ابن الرقة نقل عدم وجوب  
الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحل المذكور فليتأمل ويراجع سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثل ما فى  
شرح الروض (قوله) فى بطلان صومها) الأولى لإفراد الضمير وتذكيره (قوله) لكن لا من جهة الصوم) أى  
وحده بل لاجل عدم نية الترخيص شرح بأفضل وشيخنا وبذلك يندفع قول سم قد يمنع إذ لو لا الصوم لم يأنم  
والأباحة مع نية الترخيص لا تنافى أن الائتم من جهة الصوم فليتأمل جدا اه (قوله) قبل (الخ) واقفه النهاية فقال  
وقد احتجز عنه بقوله اثم به إذ كلامه فى اثم لا يباح له الفطر بحال ويصح أن يحتجز به عن جماع الصبي اه  
لكن عقبه الرشيدى بما مضى فله مر إذ كلامه فى اثم (الخ) يقال عليه لادليل عليه اه (قوله) يصح أن يحتجز به  
عن جماع الصبي) صرح فى شرح الروض بعدم وجوب الكفارة فى جماع الصبي سم (قوله) عن جماع الصبي  
عبارة سم على شرح البهجة يحتمل أن يخرج به أى بقوله اثم به للصوم ما لو جامع يفتقده صى ثم بان

بالاجتهاد ثم افطر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان زومه الكفارة وإن لم يصادفه أو شك لم يصادفه أو لا  
لم يلزم ما انتهت بهما إجماعاً أن قول المصنف أو لرمضان لا حاجة إليه بل هو موهوم فلو أبدل أو ليوم لكان أولى  
ولك أن تقول هذا خارج بقولهم يومان رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذى علينا اه فكانه هنا ترك  
التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكّل فإن الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه أن  
الظاهر وجوب الكفارة بفساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضاً إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه  
ويجانب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أى إذا أخبر القاضى بلفظ الشهادة فانه إنما  
يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك وإما من أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة  
كاسياً فى كلام الشارع فى شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع فى يومه ويحتمل خلافه كما  
فى مسئلة الاجتهاد المذكورة عن المجموع اه (قوله) فقول ابن الرقة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً فى بطلان  
صومها) عبارة شرح الروض بعد كلام مبداه فلا يجب على الموطوءة أو لا على الرجل الموطوء كاقوله ابن الرقة  
اه وهو صريح فى أن ابن الرقة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحل المذكور فليتأمل  
ويراجع اه (قوله) لا من جهة الصوم) قد يمنع إذ لو لا الصوم لم يأنم والأباحة مع نية الترخيص لا تنافى أن الائتم  
من جهة الصوم فليتأمل جدا (قوله) نعم يصح أن يحتجز به عن جماع الصبي) صرح فى شرح الروض بعدم

مكرهه أو نانية ثم زال نحو  
النوم بعد تمام دخول  
الحشفة وإدامته اختياره  
يلزمها كفارة لأن صومها  
قد يجمع تمام لكن المنقول  
خلافه لنقص صومها  
بعضه كثير للفساد بنحو  
الحيض فلم يقل على إيجاب  
كفارة وحيث فلا يحتاج  
لهذا القيد ومن ثم حذفه  
هنا وإن ذكره فى الروضة  
وأصلها نعم قد يحتاج إليه  
بالنسبة للموطوء فى دبره  
فان الذى يظهر أنه لو أوج  
فيه تماماً مثلاً استيقظ  
وادام لزومه الكفارة  
اصدق الضابط به كما أشار  
إليه الأذرى وإن قيل فيه  
بحث إذ قضية تعليلهم بنقص  
صوم المرأة أن الرجل ليس  
مثلاً فى ذلك فقول ابن الرقة  
أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً  
فى بطلان صومها قبل  
بجواز الحشفة إذا كانا  
عالمين مختارين (ولا) على  
من لم يأنم بجماعه نحو  
(مسافر) أو مريض صائم  
(جامع بنية الترخيص) لانه  
يجل لذلك (وكذا) من اثم  
به لكن لا من جهة الصوم  
كان جامع نحو المسافر  
(بغيرها) أى مع عدم نية  
الترخيص (فى الأصح) لانه  
وإن اثم بعدم نية الترخيص  
لكن الافطار مباح له فصار  
شبهة فى دبر الكفارة وما  
قرره بتدفع قول شارح  
قبل هذا يحتجز قوله اثم به بوجه نظر فانه اثم إذ لم ينو الترخيص فرده على الضابط نعم يصح أن يحتجز به عن جماع الصبي اه

وجه اندفاعه ان ما قبل كذا اعتز زائم وبما به دها اعتز بسبب اله ومو من عزز زائم به قول ايضا (ولا جلي من ظن الليل) اي تمامه لجامع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا لما راته يجوز الاكل مع ذلك اخر الليل ل لا كفارة عنه وان اثم كان ظن الغروب بلا اماره او شك فيه لجامع فبان نهارا لانه لم يقصد الهلك والكفارة تدبر بالشبهة كالخدر فلا نظر لاثمه لما مر (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر اخر النهار الا باجتهاد

وكذا لا كفارة كذا كره  
 انه كان بالغاعد اجماع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لثمة صير بعد معة حاله وقد زيد الاول وسئلة ظن بقا  
 الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح اجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم  
 التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا فلو جوه وجوب الكفارة ولا تايد فيما ذكره  
 للفرق الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما لو ان الاصل في حيث لم يعلم ببلوغه الاثم عليه  
 كان ظن بقاء الليل بل هذا الى امر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسوء البحث عنها واما ثانيا  
 لخرمة الفطر لاستلزام الكفارة كباقي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر مع ذلك اذا جامع لا كفارة  
 عليه للشبهة وان سرح جماعه ع (قوله يعتز بسبب الصوم) اي اذا المتبادر منه ان الرد بسبب الصوم وحده  
 والاثم هنا بسببه مع عظمية الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد  
 الصوم ولو كان الاثم هنا محال للصوم حصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لو لا ما  
 بينت الخ في المعنى الا قوله كذا كره الى اوشك وكذا في النهاية لا قوله اوشك فيه (قوله هنا) اي في اجماع  
 (قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق موجب اجماع المعتضد باصل براءة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد  
 بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله لما مر الخ) لتعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية  
 والمعنى ايضا (قوله وهاتان) اي مسئلة ظن الغروب بلا اماره او شك ومسئلة الشك في النية (قوله على  
 الضابط) اي بطر دهن (قوله كذا كرهتم) اي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمعنى على  
 قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي او نذر او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر  
 حقيقة لتبين عدم صحة صوم من غير رمضان وعنه ايضا لا تنافي لثمة لهنا وبات في الشرح مثله (قوله  
 ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بأن ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير اثم لم يعلم وجوب  
 الامساك والافاقمه بسبب الامساك للصوم (قوله بقول) اي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقول  
 بدل من قوله بهر كان الواضح الاخصر ان يقال لا يثبت مراد المتن الخ (قوله هذه) اي مسئلة يوم الشك  
 (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله  
 اذا القضاء) اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) اي فلا يكتفي في احتراز مجرد عن رمضان  
 بل يحتاج الى زيادة ادا معني (قوله لما مر الخ) اي واتقي نيته لهنا (قوله ومر) اي في او اخر فصل  
 المخطرات (قوله فعمل الخ) اي حال عقب الطلوع (قوله تنزيلا) علة وجوب الكفارة قول المتن (ولا على  
 من جامع) اي عامدا معني قول المتن (بعد الاكل) اي اوالجامع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (وقوله  
 بالاكل) اي لا يجمع سم (قوله لا اعتقاده) لتعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله عليه الكفارة)  
 اي جز ما ناسيا ومعني (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله هذا) اي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جماع الصبي (قوله ولا بعد اعتز بسبب الصوم) كان وجه ذلك ان المراد بكونه  
 بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا بمجرد حصول وان نوى الترخص (والكفارة تدبر  
 بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده هو (قوله ثم  
 جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صوم من غير رمضان شرح  
 (قوله بقول) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا  
 تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان وقال عنه (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا يجمع (قوله  
 لا افساد) ولا على من جامع  
 بعد الاكل ناسيا) الصوم  
 شتلق باكل (وظن انه افطر به)  
 لا اعتقاده انه غير صائم (وان  
 كان الاصح بظلال صومه)  
 بهذا اجماع كالموافق لظن  
 الليل فبان خلافا ما اذا لم يظن

ناسيا **(قوله)** لانه ما يخفى قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق سم **(قوله)** وحيث لا تكرر (الخ) أى لان ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه سم **(قوله)** لذلك أى للتنبيه على ان أئمة لا زالوا للصوم **(قوله)** مشاركتها (الخ) أى لانه جافى رواية هلكك واهلكك ولو وجب عليها لينه نهاية **(قوله)** كاسم (أى فى أو ائمة الفصل قول المتن (فى قول عنه عنها) أى يلزمهما كفارة وأحدوق يتحملها الزوج وعلى هذا قيل يجب كإلحاق المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقبل يجب كما قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتداخلان وهذا مقتضى كلام الرافعى ومحل هذا القول إذا كانت زوجة كابر شدالية على الزوج اما لو طوة بالشبهة أو المازى بها فلا يتحمل عنها قطعاً نهائية ومعنى قول المتن (وفى قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا فى غير المتحيرة اما هى فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضاً الذى قبله اذا مكنته طاعة عامة فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يبطل صومها ومحل القول الاول ومنهما من اصله اذا لم يكن تام اهل الصيام فان كانا من اهل لكونهما معسر بن أو موكب لزم كل واحد صوم شهر من لان العبادة البدنية لا تتحمل وان كان من اهل العتق أو الاطعام وهى من اهل الصيام فاعتق أو اطعمه فالأصح انه يجزى عنه ما لا ان تكون امة فانه لا يجزى عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شئ على القول الاول ويلزمها على الثانى لان الزوج غير اهل للتحمل هذا المذهب عدم وجوب شئ عليها من ذلك مطلقاً نهائية أى حرة أو امة أو زوجة أو غير هاش على قول المتن (وتلزم من انفر دبرية الهلال خرج) به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ووجه بانهم لم يتقنا بذلك دخول الشهر فاشبهوا ما لو اجتهدا من اشتبه عليه رمضان فاذا اجتهدا إلى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع شى إذا لم يتحقق انه من رمضان اخذنا ما تقدم عن النهاية والعباب فى اول الفصل قول المتن (دبرية الهلال (الخ) عبارة الرضى وشرحه فرغ من رأى الهلال أى هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته فان جامع له منه الكفارة حتى يرى شوال وحده لم يمه فان شهد ثم افطر لم يعزروا وان ردت شهادته أو الابان افطروا ثم شدد برؤيته سقطت شهادته ووزر وحقه اذا افطروا تخفيفه أى الافطار والظاهر انه على وجه التذنب انتهت باختصار اسم وفى النهاية والمغنى ما يوافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعزروا استشكله الاذرى بان صدقة يحتمل والعقوبة تدبر دون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويحجب بان الاحتياط لمضان مع وجود

لانه ما يخفى قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق **(قوله)** على الضعيف ان الناس يفسد صومه عبارة الرضى ولو زنى المقة ناسياً للصوم وقتنا للصوم يفسد بالجماع ناسياً فلا كفارة على الاصح لانه لم يأتهم بسبب الصوم لانه ناسى له **(قوله)** وحيث لا تكرر (فيه بوجه) أى لان ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه **(قوله)** فى المتن وفى قول عنه عنها قال الاسنوى ان يلزمها أيضاً كفارة ولكن الزوج مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه عنها بطريق التحمل قال وحكى فى البحر عن هذا اثلاً وأوجه احدها باذكرنا هو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها وهذا مقتضى كلام الرافعى والثانى يجب كفارة تان كاذرناه لان الزوج لا يتحمل فاذا اخرجها سقطت عنها وتصير كالدين الماضون والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها **(قوله)** فى المتن وفى قول عليها كفارة اخرى قال الاسنوى ومحل هذا القول إذا وطئت فى القبل اما إذا وطئت فى الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله فى الكفافية وحكى الماوردى وجهاً انه يجب على الزوج اخراج كفارتين واحدة عنه واخرى عنها **(تنبيهان)** أحدهما ان محل القول الثانى والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكنت طاعة عامة لانه الثانى أن فائدة القول الاول والثانى تظهر فى مسائل منها ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شئ على الاول ويلزمها على الثانى لان الزوج ليس اهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت برزاً أو بشبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثانى لاتفاقم سبب التحمل وهو الزوجية اه كلام الاسنوى **(قوله)** فى المتن وتلزم من انفر دبرية الهلال (جامع فى يومه)

لانه ما يخفى ويصح كقوله ان يكون هذا مفرعاً على الضعيف أن الناس يفسد صومه وحيث لا تكرر فيه بوجه (ولا مسافر أقطار بالزمان ترخصاً) لان فطره جائز له وأئمة الرضا لا للصوم فذكر الترخص لذلك والافطام لا كفارة عليه وان لم يشؤ الترخص نظير ما مر فى قوله وكذا بغيرها (والكفارة على الزوج عنه) دونها لانه عليه السلام لم يأمر بها زوجة الجماع مع مشاركتها له فى السبب ولان صومها ناقص كاسم (وفى قول) تلزمه كفارة واحدة لسكنها تكون (عنه وغناها) لمشاركتها له فى السبب ولهذا القول تفرع وتقييد ليس من غرضنا ذكره (وفى قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل (وتلزم) الكفارة (من انفر دبرية الهلال وجامع فى يومه)



قربة التهمة افتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله  
وعدم ذكره الى الخ النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويلحق الى المتن (قوله لما مر انه يلزمه الصوم الخ) يرد  
عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حجب اللهم الا ان  
يقال ان تصديق الراى اقوى من الاجتهاد لانه يتهدى به نزل منزلة الراى والراى متيقن فن صدقه مثله حكوا ولا  
كذلك المجتهد ع ش قول المتن (و حدوث السفر الخ) اى ولو طويلا نهاية ومعنى (قوله والردة) ينبغي وان  
اتصل بها الجنون سم ويخالفه اطلاق قول الشارح الا في بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث  
الجنون الخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلقه بلده فوجدهم معيدين فعيد معهم كما  
افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز اهتهى وروا عا د قبل  
الغروب الى البلد الاول فيتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمة قول لم يعد اليه لكن  
ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال  
حقيقة شرعا وان لم يمه قضاءه فيها اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم  
يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمفطر انتقل  
لحل مختلف المطلق وجدهم صائما ايضا تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول قبل يخرج منه هذا الصوم اولاه  
نظرو ولا بعد الاول سم على شرح البهجة اه ع ش (قوله والموت) اى ولو يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان  
انه لم يدرك من الصوم قال مرفى شرعه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط  
الائم قال الناشئ ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصده ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى  
زوجته طائفا اجنبيه وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بهما الخ) بقى ما لوشرب بدو ليل ليل

عبارة الروض و شرحه مرفى عن رأى الملأ الى هلال رمضان وحده صام وجوب وان ردت شهادته فان جامع  
ازمته الكفارة متى رأى شوالا وحده لونه الفطر فان شهد ثم افطر لم يعزروا ن ردت شهادته او لا بان افطر  
ثم شهد بربته سقطت شهادته وعزروه حقه اذا افطر ان يخفيه اى الافطار والظاهر انه على جهة التذنب اه  
باختصار (قوله لما مر انه يلزمه الصوم) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه  
لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن و حدوث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت باى اى ولو  
يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في لا كان ذا الرغيف غدا التمام التين  
ثم وتقربته ما التزمه باختياره بخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلادوا يعلم انه يجننه في النهار ثم اصبح  
صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك البدوا قبل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح اولاه لانه يتبين فيه  
بمنزلة المتعدى به نهارا في نظرو قد يقال لاثرت تعدى قبل الوجوب وقد يدفع بان الليل وقت الوجوب في  
الجملة بدليل الخطأ فيه بالنية قال مرفى شرعه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر  
ايضا سقوط الائم قال الناشئ ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصده ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها  
كما اذا وطى زوجته طائفا اجنبيه وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله  
بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلقه بلده فوجدهم  
مع عيدين فعيد معهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز  
اهو لو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فيتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمة وقد  
افسد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة  
لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لم يمه قضاءه فيها اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان  
قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبح صائما  
يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمفطر انتقل محل مختلف المطلق وجدهم صائما ايضا تبين ثبوت شوال في حق  
المحل الاول قبل يخرج منه هذا الصوم فيه انظر م (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحيف ولا يبعد

الصدق الضابط عليه باعتبار  
ما عنده ويلحق به فيما يظهر  
من اخبره من اعتقد صدقه  
لما مر انه يلزمه الصوم  
كأرائى (ومن جامع في يومين  
لزمه كفارة ثان) لان لكل يوم  
عبادة مستقلة كحجتين او  
حجبات جامع في كل ايام جامع  
ثان او اكثر في يوم واحد  
فلا شيء فيه وان اختلفت  
الموطات لان الاقسام  
يتكرر (و حدوث السفر)  
والردة (بعد الجماع لا يسقط  
الكفارة) لانه كان من اهل  
الوجوب حال الجماع (وكذا  
المرض) اى حدوثه بعده  
لا يسقطها (على المذهب)  
لذلك فتحقق منها هناك  
الحرمة بخلاف حدوث  
الجنون والموت لانه يتبين  
بها زوال اهلية الوجوب  
من اول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حالة (٤٥٢) الجماع (ويجب معها) أى الكفارة (تضام يوم) أو أيام (الاساعد على الصحيح) لانه اذا لم المعدور

انه يحسنه في النهار ثم أصبح صائماً ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح من اولا فيه ونظروا الاقرب الاول لانه لم يكن مخاطباً بالله ومنه التعاطي وبقي ما لو تعدى الجنون نهاراً ابعد الجماع كان الذى نفسه من شاقه نحن بسببه هل تسقط الكفارة او لا فيه ونظروا الاقرب فيه ايضا سقوط الكفارة لانه ان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوم يوم لانه ينجو من خرج من اهلية الصوم وان اثم السبب الذى صار به ينجو ناعش وقوله والاقر بانه الخ تقدم عن سمن اتفاق حدوث الموت بفعله ما يوافقه (قوله) من أهل الوجوب الخ) واذا قلنا بوجوب الكفارة عليها انظر اعلا بحضرة انة اساسها هل لازدك بانى صحة الصوم فهو كالجنون معنى وقوله واذا قلنا الخ الى على القول الثالث المار قول المتن ويجب معها الخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة اشياء واحد عند الله تعالى وهى المعاقبة ان لم ينجوا وزنه واربعة فى الدنيا وهى القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كردى على بافضل قول المتن (صيام شهرين الخ) سياتى فى الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول المتن (فأطعم ستين مسكينا) أى او فقير او لوشرع فى الصوم ثم وجد الرقية ندب له عتقه او لشرع فى الاطعام قدر على الصوم ندب له ما يوفى معنى أى ويركز فى الاول صوم بقية المدة وفى الثانى ما بقى من الاطعام ببقية ما فعله من الصوم او الاطعام فغلا مطلقا ع (قوله السابق) أى فى اول الفصل (قوله مرتبة) أى على المعتمد كائنه فى شرح الروض ومهر اه سم (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أى ولان حقوق الله تعالى المالية اذ انجز عنها المدوق وجوبها فان كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستغرق ذمته وان كانت بسبب منه استغرقت فى ذمته وما كانت على وجه البذل كجزاء الصيد فدية الخلق ام لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع والقران اسنى ومعنى (قوله فذل) أى ذلك الامر (قوله حينئذ) أى حين العجز (قوله وعدم ذكره) أى الاستقرار (قوله الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة اسنى ومعنى قول المتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضى ان الثابت فى ذمته هو الخصلة الاخيرة وكلام التقاض الى الطيب يقتضى انه احدى الحاصل الثلاث وانها أخيرة وكلام الجهور يقتضى انها الكفارة وانها مرتبة فى الذمة وبصرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلها او اكثر تب اسنى ونهاية ومعنى قول المتن (لشدة الغلة) بغنى معجزة مضومة ولا مساكنة شدة الحاجة للتحاكة نهاية ومعنى (قوله لتلايق فيه الخ) أى لان حرارة الصوم وشدة الغلة قد يفضيان به الى الوقاع ولو فى يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنافها بطلان التتابع وهو حرج شديد ومعنى نهاية (قوله كاذكاة) الى الباب فى النهاية والمعنى (قوله ما بين لا يتبها) وهما الحرتان الى الجبلان المحيطان بالمدينة و (قوله اهل بيت) مبتدأ خبره احوح ويين لا يتبها حال ويجوز كون ما حجازية وتسمية فعلى الاول احوح منصوب على التاخر مرفوع ويجوز ان يكون بين الخبر مقدم ما اهل بيت مبتدأ و احوح بالرفع على انه صفة لاهل الخ فيجوز نصبه على انه سالو يسوى على هذا الحجازية والتسمية ع (قوله اطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله) انه تصدق به) أى والمراد اطعمه اهلك على وجه انه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة فى ذمته ان حدث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعدي به ان لا يسقط الكفارة (قوله فى المتن ويجب معها) أى الكفارة الخ) قال فى شرح الروض ويجب معها التعزير ايضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعى والبعوى وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بانه عليه الصلاة والسلام لم يعز الا عرابى ولو عزه ونقل ولم ينقل لا يقال له لما لم يعز لانه جاهل لا نافع له لو كان جاهلا لم تلزمه الكفارة وقد قررتم دلاله الخبر على لزومها لمع قدره مع قولكم انها لا تلزم الجاهل فليتأمل لان يقال للامام ترك التعذير فى حقوق الله تعالى اذ اراد الله فله عليه الصلاة والسلام اى ذلك (قوله فى المتن فصيام شهرين الخ) سياتى فى الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أى على المعتمد كائنه فى شرح الروض ومهر (قوله

فقير او لوشرع فى الصوم ثم وجد الرقية ندب له عتقه او لشرع فى الاطعام قدر على الصوم ندب له ما يوفى معنى أى ويركز فى الاول صوم بقية المدة وفى الثانى ما بقى من الاطعام ببقية ما فعله من الصوم او الاطعام فغلا مطلقا ع (قوله السابق) أى فى اول الفصل (قوله مرتبة) أى على المعتمد كائنه فى شرح الروض ومهر اه سم (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أى ولان حقوق الله تعالى المالية اذ انجز عنها المدوق وجوبها فان كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستغرق ذمته وان كانت بسبب منه استغرقت فى ذمته وما كانت على وجه البذل كجزاء الصيد فدية الخلق ام لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع والقران اسنى ومعنى (قوله فذل) أى ذلك الامر (قوله حينئذ) أى حين العجز (قوله وعدم ذكره) أى الاستقرار (قوله الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة اسنى ومعنى قول المتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضى ان الثابت فى ذمته هو الخصلة الاخيرة وكلام التقاض الى الطيب يقتضى انه احدى الحاصل الثلاث وانها أخيرة وكلام الجهور يقتضى انها الكفارة وانها مرتبة فى الذمة وبصرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلها او اكثر تب اسنى ونهاية ومعنى قول المتن (لشدة الغلة) بغنى معجزة مضومة ولا مساكنة شدة الحاجة للتحاكة نهاية ومعنى (قوله لتلايق فيه الخ) أى لان حرارة الصوم وشدة الغلة قد يفضيان به الى الوقاع ولو فى يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنافها بطلان التتابع وهو حرج شديد ومعنى نهاية (قوله كاذكاة) الى الباب فى النهاية والمعنى (قوله ما بين لا يتبها) وهما الحرتان الى الجبلان المحيطان بالمدينة و (قوله اهل بيت) مبتدأ خبره احوح ويين لا يتبها حال ويجوز كون ما حجازية وتسمية فعلى الاول احوح منصوب على التاخر مرفوع ويجوز ان يكون بين الخبر مقدم ما اهل بيت مبتدأ و احوح بالرفع على انه صفة لاهل الخ فيجوز نصبه على انه سالو يسوى على هذا الحجازية والتسمية ع (قوله اطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله) انه تصدق به) أى والمراد اطعمه اهلك على وجه انه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة فى ذمته ان حدث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعدي به ان لا يسقط الكفارة (قوله فى المتن ويجب معها) أى الكفارة الخ) قال فى شرح الروض ويجب معها التعزير ايضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعى والبعوى وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بانه عليه الصلاة والسلام لم يعز الا عرابى ولو عزه ونقل ولم ينقل لا يقال له لما لم يعز لانه جاهل لا نافع له لو كان جاهلا لم تلزمه الكفارة وقد قررتم دلاله الخبر على لزومها لمع قدره مع قولكم انها لا تلزم الجاهل فليتأمل لان يقال للامام ترك التعذير فى حقوق الله تعالى اذ اراد الله فله عليه الصلاة والسلام اى ذلك (قوله فى المتن فصيام شهرين الخ) سياتى فى الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أى على المعتمد كائنه فى شرح الروض ومهر (قوله

الغير صرنا لمؤمن المكفر  
عنه واحترز عنه المتن  
بقوله كفارته إلى عياله  
(باب صوم التطوع)  
وهو ما لم يفرض وللصوم  
من الفضائل والثبوت بما لا  
يخصيه إلا الله تعالى ومن  
ثم اضافهُ تعالى إليه دون  
غيره من العبادات فقال  
كل عمل ابن آدم له إلا  
الصوم فإنه لي وأنا أجرى  
به وبإضا فهو مع كونه  
من أعظم قواعد الإسلام  
بل أعظم ما عُدَّ جاعاً لا يمكن  
أن يُطعم عليه من غير إخبار  
غير الله تعالى وما قيل إن  
التبعاات لا تتعلق به بردة  
خير مسلم أنه يؤخذ مع جملة  
الأعمال فيأبوا قبح فيه بسببه  
وآرءون قولاً لا تخلو عن  
حفاء ولعسف نعم قيل  
إن التضعيف في الصوم  
وغيره لا يؤخذ لأنه محض  
فضل الله تعالى وإنما الذي  
يؤخذ الأصل وهو الحسنة  
الأولى لا غير وإنما يتجه  
إن صح ذلك الصادق والأول  
وجب الأخذ بعموم  
ما أخبر به من أخذ حسنات  
الظالم حتى إذا لم تبق له  
حسنة وضع عليه من سيئات  
المظلوم فإذا وضع عليه  
سيئاته فأولى أخذ جميع  
حسناته الأصل وغيره  
لأن الكل صار له ومحض  
الفضل جارٍ في الأصل أيضاً

(باب صوم التطوع)

(باب صوم التطوع)

كما هو معتقد اهل السنة (بين صوم الاثنين والخميس) للغير الحسن انه ﷺ كان يتحرى صومهما ويقول لانهما تعرض فيهما الاعمال فاحب اى يعرض على وانا صائم اى تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالى باعتبار الاسبوع

فليأمل يصري وقد يقال المتبادر من صنيعة أن قوله باعتبار الحسنه المراد به عرض إجمالي باعتبار السنة فلا اشكال (قوله) وقائدة تكرير ذلك الخ سكت المغنى والنهاية عن الثالث وما إلى رفع أعمال الأسبوع مفصلة وأعمال العام مجمل وسكتا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهارة مرة (قوله) وعد الجليمي إلى المن في النهاية والمغنى (قوله) شاذ أي ومناف لما قاله السهيلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال لا يفتك صيام الاثنين فأنى ولدت فيه وبعث فيه وأموت فيه ايضاً بأنه ومعنى (قوله) بذلك أي بالاثنتين والخميس (قوله) أن أوله السبت وهو الأصح بأنه ومعنى (قوله) ويسن إلى قوله وآخر الأولى في النهاية والمغنى إلى قوله لا يقتضى إلى رواكدها (قوله) ويسن بل يتاكد الخ لكن صوم ما قبل يوم عرفة من الثانية أيام يسن للحاج وغير نهاية ومعنى وشرح بأفضل (قوله) مقتضى لأفضليته الخ الذي يفيد كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح مانع ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لا من جميع رمضان ولا من العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله) لكنه غير صحيح الخ) وأنى والدرجحه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور نهاية (قوله) لهذه أي للعشر الأخير من رمضان (قوله) لتلك أي لتسع الحجة (قوله) لانه أي ما استدل به لا مقتنع الخ أي لا يفيد الظن (قوله) ومسافر أي ومريض نهاية ومعنى ويأتي في الشرح مثله (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار مظهره سم (قوله) وأخر الأولى أي التي هو فيها (قوله) سلخ الحجة أي آخرها (قوله) وأول الثانية أي التي بعدها (قوله) ذلك أي سلخ الحجة (قوله) على عرفة أي الشارع كدى (قوله) والمكفر الصغائر) معتمد على الصغائر الواقعة الخ قاله الامام وعتده الشارع في كتبه وما أجال إلى ما ذكره كلام الامام ثم ذكر في الرد عليه كلام عملي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه فكانه واقعه ولهذا قال القليوبي عمه ابن المنذر في الكبار ايضاً ومضى عليه صاحب ذخائر ومال إليه شيخنا الرملي مر في شرح المنهاج أنه وقد اشيعت الكلام على ذلك في الأصل وبينت اختلاف العلماء فيه والذي يظهر أن ما صرحنا به من الأحاديث فيه بان شرط التكفير اجتباب الكبار لا شبهة في عدم تكفيره الكبار وما صرحنا به من الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفرها ويبقى الكلام فما أطلقت الأحاديث التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الإطلاق يشمل الكبار والفضل واسع كدى على الأفضل وفي المغنى مثل ما مر عن النهاية ولكن ذكرنا النهاية آخر بعدما تقدم منه ما يفيد أنه يختار ما قاله الامام كانه عليه الرشد ثم قضية قول الشارع وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به يصح بتكفير الكبار فليراجع (قوله) أو وقي الخ) فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر (قوله) بأنه أي التخصص (قوله) المستند بكسر النون نعمت لاسم الإشارة الراجع للاجماع (لتصرح بالأحاديث الخ) أقام أن يقول هذا لا يقتضى التقييد فيما نحن فيه ونحوه لأن حمل المطلق على المقيد إنما هو بطريق القياس كما تقر في الأصول والقياس

(قوله) فرغم أن هذه أفضل من حيث الليالي الخ) أفتى شيخنا الشباب الرملي بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح مر (قوله) وهو يوم عرفة) سياتي قريباً في الشارح أن صومه للحاج خلاف الأولى وقيل مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى والكراهة بصوم ما قبله لكن بنافه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيما بل هذا أولى لانه يقتضي خلاف الأولى ما لا يفتقر في المكروه وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالنظر ههنا من تكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله الجوار بخلاف الفطر ثم فانه من تكملات مغفرة تلك الجمعة ففطر في ضم يوم له جوار فإن قيل قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكراهة من صوم يوم الجمعة قلنا صدق ذلك ورود الله المتفق على صحته ثم بخلافه هنا شرح مر (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار مظهره سم (قوله) لتصرح بالأحاديث

الملائكة لها بالليل مرة وبالنهارة مرة وعد الجليمي اعتياد صومها مكروها شاذ وتسميتهما بذلك يقتضى أن أول الأسبوع الأحد ونقله ابن عطية عن الأكرين ونافضه السهيلي فقتل عن العلماء إلا ابن جرير أن أوله السبت وساق بسط ذلك في التذرع (و) يسن بل يتاكد صوم تسع الحجة للخبر الصحيح فيها مقتضى لأفضليتها على عشر رمضان الأخير ولذا قيل به لكنه غير صحيح لأن المراد بأفضليته على ما عدا رمضان لصحة الخبر بأنه سيد الشهور مع ما ثبت به من فضائل أخرى وايضاً فاختيار الفرض لهذه والقل لتلك ادل دليل على تميز هذه فرغم أن هذه أفضل من حيث الليالي لأن فيها ليلة القدر وتلك الأفضل من حيث الأيام لأن فيها يوم عرفة غير صحيح وإن اطعن قائله في الاستدلال لانه ما لا موقع فيه فضلاً عن صراحته وأكدها ناسمها وهو يوم (عرفة) غير حاج ومسافر لانه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كما في خبر مسلم وآخر الأولى سلخ الحجة وأول الثانية أول الحرم الذي يلي ذلك حلاً لحطاب الشارع على عرفة السنة وما ذكر

والمكفر الصغائر الواقعة في الستين فان لم تكن له صغائر وقعت درجته أو وقي أقراها أو استكثرها أو قول بجلى تخصيص لا الصغائر تحم مردوداً أن سبقة إلى نحو ابن المنذر بأنه أجماع أهل السنة وكذا يقال فيما ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصرح الاجابات

لا مدخل له في الثواب سم هذا الوسم مجرد بحث في مستند الاجماع ولا بعد ثبوت الاجماع لا يستعنا مخالفته وان لم نعلم مستنده (قوله بذلك) نعت الاحاديث والمشار اليه التكفير و (قوله في كثير الخ) و (قوله بانه الخ) متعلقان بالنصر محو يشتمل ان المشار اليه التخصيص وان قوله بانه يشترط الخ بدل من قوله بذلك (قوله وحديث الخ) جواب سؤال المقدور (قوله بل اشارة بعضهم) اي فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل (قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجمده في النهاية والمختار لا نعلموه وهو متجه الى نعم (فصومه خلاف الاول الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاول والكرامة بصوم ما قبله لكن بناقيه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة ليهما وقد يفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرح مرادهم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد والنهاية الى عدم زوال كونه خلاف الاول ومكروها بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) كى انه مكروها (قوله لمن اخر وقوفه الى الليل الخ) اي بان كان مقبلا بمكروها وغيره او قضا من يحضر غرفة ليلة العيد وسار بعد الغروب بجري (قوله لم يكن مسافرا) اي بالذهاب وقصد غرفة ليل عيش قوله للسافر والاوجه انه لا فرق بين طويل السفر وقصره ونهاية وايام قال سم قوله للسافر اي ان اجمده الصوم كاقبله الاذرى ونقله الشارح في اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للسافر افضل ان لم يتضرر به سم وعبارة النهاية والاسنى والمعنى وشرح بافضل راما المسافر والمريض فيسرها فطره مطلقا كان نص عليه الشافعى في الاملاء اه قال عيش قوله مر مطاقا كان معناه سواء كان حائجا لا فلا ينافى قول الاذرى ان النص محمول على مسافر اجمده الصوم اه ولا مخالفة على هذا بين كلام التحفة وكلام الجمع المذكور ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكن محله ان اجمده الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح والا فالشارح هنا مصرح باقراءه وما نقله عن الاتخاف لان قوله لكن الخ راجع للسافر ايضا (قوله لكن محله) اي النص (قوله قاله) اي قول لكن محله ان اجمده الصوم (قوله من حمل الزكوى له) اي للنص (قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) اي ثلثان مطلوب من جهة الاحتياط لعمدة من جهة دخوله في العشر غير العيد كان صوم يوم عرفة مطلوب من جتين اسنى وشرح بافضل اي كونه من عشرى الحجة وكونه يوم عرفة كرى قول المتن (وعاشوراء) ولا بأس باقراده شرح بافضل ونهاية يوم (قوله بالمد) الى قوله وحيث يقع الخ في النهاية والمختار لا قوله وشذالى لانه قوله او يوم ابعد اه (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التسعة على العيال في يوم عاشوراء ليسوع الله عليه السنة كلها كافي الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث انه جرب فوجده كذلك كرى على بافضل عبارة النواوى في شرح الثمالي وورد من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها لبعض بل يصح بعضها الزين العراقى كان ناصر الدين خطي وابن الجوزى في جزءه وضعه واما ما شاع عنه من الصلوة والانفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مفترى قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعها قلته الحسين رضى الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك الخ لقائل ان يقول هذا لا يقتضى التقييد فيما نحن فيه ونحوه لان حل المطلق على المقيد انما هو بطريق القياس كما تقر فى الاصول والقياس لا مدخل له فى الثواب مع انه يتوقف على معرفة العلة وهى غير معلومة هنا فلتأمل قوله فى بعض الاحاديث ما اجتنبت الكبائر هل معناه انها اذا لم تجتنب لا يكفر بشئ مطلقا او معناه انه لا يكفر الكبائر بل يكفر الصغائر (قوله على انه يسن فطره للمسافر) اي ان جهده الصوم كاقبله الاذرى ونقله الشارح فى اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان لم يتضرر به (قوله للسافر) قال فى شرح العباب ويظهر انه لا فرق فى المسافر بتفصيله المذكور بين ذى السفر الطويل والقصير اه (قوله فى المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح فى عدم كرامة الفرداه وهو الوجه الوجيه والحكمة المذكورة لا تنافى ذلك فلتأمل (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل

بذلك فى كثير من الاعمال المكفرة بأنه يشترط فى تكفيرها اجتناب الكبائر وحديث تكفير الحج للنجاسات ضعيف عند الحفاظ بل اشارة بعضهم الى شدة ضعفه اما الحاج فيسن له فطره وان لم يضعفه الصوم عن الدعاء ناسيا به <sup>بالتكبير</sup> فانه وقف مفطرا وتقويا على الدعاء فصومه خلاف الاولى وقيل مكروه وجرى عليه فى نكت التنبيه وهو متجه لصحة التنبه عنه نعم يسن صومه لمن اخر وقوفه الى الليل أى ولم يكن مسافر النص الاملاء على أنه يسن فطره للمسافر ومثله المريض لكن محله ان أجمده الصوم أى أنعبه وان لم يتضرر به قال الاذرى وهو أولى من حمل الزكوى له على من يضعفه الصوم ويسن صوم ثامن الحجة اجتياطا له (وعاشوراء) بالمد وهو عاشر المحرم وشذ من قاله انه تاسعه لانه يكفر السنة الماضية رواه مسلم

ضعف اجر اهل الكتاب كان ثواب ما خصناه به وهو غرة ضعف ما شاركتهم فيه وهذا (وتاسوعاء) بالمذهو تاسعة لخبر مسلم ان بقيت الى قابل لاصوم من التاسع فسات قبله والحكمة فيه مخالفة لليهود ومن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) الليالي (البض) وهى الثالث عشر وتاليا لصحة الامر بصوم الاحتياط (٥٦) صوم الثانى عشر معها نعم الاوجه خلافا للجلال البلقى انه فى الحججة يصوم السادس عشر او ربو ما بعده بدل الثالث عشر وحكمة كون ثلاثة ان الحسنة بعشر امثالها فاصومها كصوم الشهر كله ولذلك حصل اصل السنة يصوم ثلاثة من اى ايام الشهر وخضت هذه لتعميم لايها بالنور المناسب للعبادة والشكر على ذلك ويتعسر تعميم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم ايام السود خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب وهى السابيع او الثامن والعشرون وتالياه فان بدا بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلانه ايضا وحشد يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضا فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر (تنبيه) من الواضح ان من قال اولها السابيع ينبغى يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجا من خلاف الثانى ومن قال الثامن يسن صوم السابيع احتياطاً ففتح سن صوم الاربعة الاخيرة اذا تم الشهر عليهما (وستة) فى نسخة ست بلاتاء كما فى الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعلوم من (شوال) لانها مع صيام رمضان اى

بالسنة الماضية سنة ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجية فيه نظر سم ولعل الاقرب ان المراد بها سنة كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امة موسى صلى الله تعالى على نبيها وعليه (قوله خصصنا) ببناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة للمغنى الاحتياط له لاجتبال الغلط اى اول الشهر والمخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من افرادة بالصوم كما فى يوم الجمعة اذ الهاية وانما يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يثبت كدما مره حتى يظالبه احتياطاً بخصوصه نعم يسن صوم الثانية قبله نظير ما مر فى الحججة ذكره الغزالي اه واقره سم (قوله ويسن صوم الحادى عشر الخ) اى لخبر فيه رواه احمد والحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقدم وبالاخير شرح بافضل واسنى ونهاية ومعنى (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر الخ) اى للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة نهاية ومعنى (قوله انه) اى مريد الطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله بدل الثالث عشر) اى لان صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها فى الاثنين نهاية ومعنى اى سنة صوم الثلاثة وستة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى ويقع شكرا على ذلك لانه يتو به ذلك لانه ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع (قوله خوفا الخ) اى وطلب الكشف السود نهاية ومعنى (قوله اولها السابيع) اى والعشرون (قوله ففتح سن صوم الاربعة الخ) وقال التالى بالمغنى (قوله عليهما) اى القولين قول المتن (وستة) نيت التاء حذف المعلوم لغة والاصح حذفها كما ورد فى الحديث نهاية ومعنى (قوله لانها صيام رمضان الخ) اى فى كل سنة اما لوصام ستان شوال فى بعض السنين دون بعض فاسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والتالى بصيامها فيها تكون كمشرة اشهر ع وسم (قوله الفضل الاق) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله والمراد) كذا فى النهاية والمعنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاته رمضان فقضاءه فى شوال وصام السنة فى القعدة او غيرها لا يحصل له ثواب السنة فرضا كما فى به شخبنا الشهاب

المراد بالسنة الماضية سنة ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجية فيه نظر (قوله ويسن صوم الحادى عشر ايضا) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الجهات الخاصة فلا ينافى انه مطلوب مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بانه يستحب صوم الثامن احتياطاً كنظيره فيما مر لكن حسنا اه واجيب بان التاسع لكونه كالوسيلة للعاشر لم يثبت كدما مره حتى يظالبه احتياطاً بخصوصه نعم يسن صوم الثانية قبله نظير ما فى الحججة ذكره الغزالي شرح مر (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر معها) اى للخروج من خلاف من قال انه اولها (قوله نعم الوجه الخ) اعتمد مر (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها فى الاثنين فبأنى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المأمور بصيامها فيه نظر شرح مر (قوله خوفا ورهبة الخ) هذه الحكمة هنا لا تقتضى انتفاء ما عن ايام البيض (قوله من قال اولها السابيع) اى السابيع والعشرون (قوله لانها مع صيام رمضان) اى دام ما فلا تكون المزمة من صيام رمضان وستة من شوال

جميعه ولا لام يحصل الفضل الاق وان افطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم اى لان الحسنة بعشر امثالها كما مضى فى رواية سندها الرولى حسن ولو نظرها صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة ايام من شوال بعشرين فذلك صيام السنة اى مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قاله فى خبر قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب الفرض ولا لام يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة

الرمي سم أقول وبقيده أيضا كلام الشارع واللام يكن الخ يصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء  
أو نذر أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما ألقى به أبو الدر رحمه الله تعالى بتماليزي  
والأصفر في التائش والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على  
المطلوب لاسيما من فاتته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اهـ وفي المعنى ما وافقه (قوله  
غيرها) صفة ستة والضمير لسته شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أي نفلا (قوله ستة غيرها) أي غير ستة  
شوال (قوله كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله يحصل) أي ثواب صيام الدهر نفلا بلا مضاعفة (قوله  
كصيامه نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نفلا سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه (قوله  
وقضية) أي قوله لا يمين الخ المعنى والى قوله ولو فاتته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال  
هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء القوري في ثواب عليها إذا قصدتها أيضاً وأطلق وكذا يقال بالاولى  
إذا كان فطر رمضان بعدد ما ياتي عن الجمع يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان  
فلا ينافي حصوله معه سم وفي النهاية والمعنى ما وافقه قال الرشيدى يعنى يحصل له أصل سنة الصوم من  
حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل اهـ (قوله أي من غير تعد) أي ما مع التعدى فيجرم  
لوجوب القضاء فوراً والتطوع بآية استقلا لاسم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفتى بذلك  
شيخنا الشهاب الرمي واغترض عليه فيه بأنه لا ياتي على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره  
يحصل به ما نوافه مع ستة شوال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا  
قصدتها أيضاً وأطلق ويحتمل أن مراده أن لا ياتى ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدتها  
أو أطلق قوله في الحديث أتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعة إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه  
لا مطلقاً سم وفي النهاية مثله الأول قوله ويحتمل الخ (قوله لا من فاتته صوم راتب الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب  
الرمي ولا يخفى أن قضيتيه بل صرحه أن من فاتته صوم يوم الخميس والثنين سن له قضاء وهو ظاهر لكنه أفتى  
بأنه لا يسن وهو مناف لآفته الأول فينبغي الأخذ بآفته الأول وسم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد  
أفضل) أي تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن تتابعها وانصالحها يوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد)  
كذا في المعنى والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر أن مراد المخالف أن اعتقاد المندوب واجباً محظوراً في  
كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بشرة أشهر إلى قوله فهذا كصيام السنة فالحال أن كل مرة بسنة  
(قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص من صام رمضان وستة من شوال فن فاتته رمضان قضاء في شوال  
وصام السنة في القعدة أو غيرهما لا يحصل له ثواب السنة فرضاً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله كصيامه  
نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداس فرضاً وسدسه نفلا اهـ (قوله وقضية الممتن نذرها الخ) وقضية قول  
المحامي كشيخه الجرجاني يكره عليه قضاء رمضان يتطوع بالصوم كرامة صومها لمن افطر بغد  
في نافي ماسراً أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحتمل ذلك على أن لقضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على  
من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء  
القوري في ثواب عليها أيضاً وأطلق ولو لا نذرها ما أئيب عليها فليأجل وكذا يقال بالاولى إذا  
كان فطر رمضان بعدد ما في الحاشية الأخرى عن المحامي يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على  
قضاء رمضان فلا ينافي حصوله معه (قوله أي من غير تعد) أي ما مع التعدى فيجرم لوجوب القضاء فوراً  
والتطوع بآية استقلا (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي واغترض  
عليه فيه بأنه لا ياتي على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره يحصل به ما نوافه مع ستة شوال  
أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا قصدتها أيضاً وأطلق  
ويحتمل أن مراده أن لا ياتى ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاتته صوم راتب يسن له  
قضاؤه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي حكاه تعليلاً ولا يخفى أن قضيتيه هذا التعليل بل صرحه أن من فاتته صوم

غيره يحصل له ثواب الدهر  
لما تقرر فلا تتميز تلك الا  
بذلك وحاصله أن من صامها  
مع رمضان كل سنة تسكون  
كصيام الدهر فرضاً بلا  
مضاعفة ومن صام سنة غيرها  
كذلك تسكون كصيامه نفلا  
بلا مضاعفة كما أن صوم  
ثلاثة من كل شهر تحصله  
أيضاً وقضية الممتن نذرها في  
لمن افطر رمضان وهو كذلك  
لا يمين تعدى بفطره لأنه  
يلزمه القضاء فوراً بل قال  
جمع مقدمون يكره لمن عليه  
قضاء رمضان أي من غير  
تعد تطوع بصوم ولو فاتته  
رمضان فصام عنه شوالاً  
سن له صوم ست من القعدة  
لأن من فاتته صوم راتب  
يسن له قضاء وهو مرفى بحيث  
النية عن المجموع وغيره في  
أشراط التعيين في هذه  
الرواتب ما ينبغي مراجعته  
(وتابعها) عقب العيد  
(أفضل) مبادرة للعبادة  
وايهام العامة وجوبها  
منوع على أنه لا يؤثر إذ  
اعتقاد الوجوب بالنذوب  
لا يفسده بل يؤكده

(ويكره أفراد الجمعة) بالصوم الحظر (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوم ما قبله أو يوم بعده وعلته الضعيف به غمًا يتبين به من

العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعيف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يرد مما مر من ندب فطر عرفة ولو لم ينضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعيف لو أنما زالت الكراهة بصم غيره إليه كاصح بالخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت لأن صوم المضموم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكمهما المصنف خروجًا من خلاف من أنزل اعتكاف الفطر وقول الأذرعى يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة تسليمه لا يرد لأن كلامنا في غير التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذكور وعلته أن الصوم إمساك وتخصيصه بالامساك أي عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم اليهود له ولو بالفار ومن ثم كرهه أفراد الجدل السبب أيضًا لأن النصارى تعظمه بخلاف ما لوجه ما لأن أحد المقل تبعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه عليه السلام

حد ذاته وإن لم يؤثر في تحته بصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهار أو المغني (قوله وعلته الضعيف) يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم بما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الأفراد بالجمعة نهاية (قوله تميز) أي يوم الجمعة (قوله) إنما زالت الكراهة (الخ) أي كراهة أفراد كل من الأيام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله) بضم غيره إليه التبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله) إذا وافق عادة) أي كان يصوم يومًا ويفطر يومًا أو وافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومعنى وإيجاب (قوله) ونذر أو كذا إذا وافق يومًا أو طلب صومه في نفسه كما شاور أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله) وقضاء أي أو كفارة نهاية وشرح بافضل (قوله) هنا) أي في الجمعة (قوله) وفي الرض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله) ما يقع فيه) في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله) سن صومه (الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة أفراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما في ذلك ولو الدرر حقه تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الإمداد والإيجاب والفتح والاحتفاء مثله وهذا بخلاف ما في التحفة لثبوته منه كدعي على بافضل (قوله) لأن كلامه منافي غير التخصيص) نصبتان الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ التبادر أن مراد الشارح أن كلامها في اعتكاف أيام مشتتة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة له ونحو عاشوراء ونذر أو قضاء أو كفارة (قوله) للخبر المذكور) أي بقوله السابق أنافق في السبت عبارة الغني لخبر لا تصوم يوم السبت إلا بما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله) إمساك) أي غن المضطرات (قوله) أي عن الاشتغال (الخ) فيه نظر إذ لا يتكرر حد الأوسط على هذا التفسير (قوله) أو تعظيم (الخ) عطف على إمساك (قوله) ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغني الإقوله قيل (قوله) كرهه أفرادًا لا جدًا (الخ) بقى ما لزم على صوم الجمعة والسبب معاً أو السبت والأحد معاً ثم صام الأول ورغن له ترك اليوم الثاني قبل تنقذ الكراهة أو لاقية فنظروا الأقرب الثاني إذ لا يشترط الكراهة لأفراد قصده قبل الصوم وإنما المغني أنه إذا صام السبت كرهه الاقتصاد عليه سواء قصده أو لا وعش وهذا مخالف لما في الإيجاب عن المجموع عبارة قال في المجموع وينبغي أن العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة أفراد إذ أطار لعدم صوم ما بعده ولو لغير عذر وإلزام الحكم بكرهه الفعل بعد نقضه لأنه لا تناف ما حال التلبس به مادام عازمًا على صوم ما بعده وهو بعيد اه (قوله) ومن ثم روى النسائي (الخ) عبارة المغني وحل على هذا ما روى النسائي (الخ) على الجمع (قوله) يوم الخميس والاثني عشر من هذه قضاء وهو ظاهر ويؤيده نظيره من رتب نفل الصلاة لكن أفني شيخنا الشباب الرمي بأنه لا يسن صومه كسبائي عنه في الحاشية وهو منافي لأفتائه الأول خصوصاً ما ذكره فيه من التعليل فينبغي الأخذ بأفتائه الأول ثم جعل صوم ستة من القعدة عن ستة شوال إذا صرف صوم شوال عنها أمالو قصدها به أيضاً وأطلق أنها لا تحصل كافي نظيره من التحية لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدها أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعة إنما هو باعتبار من صام رمضان في منته لا مطلقاً (قوله) في المتن ويكرهه أفراد الجمعة) أي وإن أراد اعتكافه كما أفني به شيخنا الشباب الرمي ولا يراعى خلاف مانع الاعتكاف مع الفطر لأن من شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة شرعاً (قوله) وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه) التبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال وقوله وافق عادة الخ ينبغي أن مثل موافقة العادة وما ذكره ومعها ما إذا طلب صومه في نفسه كرم النصف من شعبان فإذا وافق يوم الجمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخصص النهي عن صوم الجمعة بالامر بصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذكورين عموم وخصوص من وجه فإذا خصصنا عموم كل بخصوص الآخر تدارف في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فيحتاج إلى التجميع وقد يرجع المنع لأنه الاحتياط وقد يرجع خلافه لأن الأصل في العبادة طلبها وعدم المنع منها (قوله) لأن كلامنا في غير التخصيص) نصبتان الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص



فأحب أن أخالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد  
 أحدهما لكن منع من ذلك انتهى عن الأفراد (قوله إذا ضام مكر ولمكروه الخ) فديقال المكره وهو  
 الأفراد لأنفس الصوم ومع الضم لا أفراد فليس فيه ضم مكر ولمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح  
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) **فائدة** قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع أدهر  
 وهو دور أما قوله **صلى الله عليه وسلم** لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فنهأه أن ما صلبك من الدهر فإن الله تعالى  
 هو فأله ليس الدهر فإذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى مفتي قول المتن (غير العيد  
 والتشريق) أي ما صوم العيدين وبأما التشريق أو شيء منها خرام كإسرها به ومفتي قول المتن (مكر وه الخ)  
 ظاهره وإن كان الضرر ومبيحاً للتعيم وفيه نظر لأنه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلهذا المراد بالضرر هنا ما دون  
 ذلك فراجعه قليلاً (وقوله لا نه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافاً للثبوت والمفتي وشيخ الإسلام قال  
 المحرم عندهم إنما خوف الهلاك فقط كإم (قوله ولو مندوباً) وقال للثبوت والمفتي (كل الليل) الأولى  
 أما تكثير الليل أوجعه (قوله لخير الصحيحين الخ) قال الثبوت والمفتي والاسني لما صحم من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا في الدرداء ما فعل ذلك فتبدلت أم الدرداء لربك عليك حقاً ولا هلك عليك حقاً ولجندك عليك  
 حقاً فصم وأفطر وقم ونم وإتاهلك واعط كل ذي حق حقه ومخير لا صام من صام إلا بدخول على من صام  
 العيدين وبأما التشريق أو شيئاً منها أي قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتدول بالمخالفة تعبير الشرحين  
 والروضة والجمع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكرهاً  
 كما قاله السبكي ثبوتاً ومفتي قال ع وش حيث انعقد نذره ولو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه فوت حق  
 أو نحوهما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والسابق بعد قول المصنف والأظهر  
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاء فيه كما يصرح به قول الشارح من السابق بعد قول المصنف والأظهر  
 وجوب المدعى من أفطر الخ من ثم لو نذر صوماً لم يصرح نذره صوماً ولو قدر عليه بعد الفطر لم يصرح نذره  
 (قوله من صام يوماً) أي وفيه لا على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال  
 الحليسي وهو أن يرفع الأبهام ويجعل السبابة داخلته تحته مطبوعة جداول عبارة الجبري والاشعري كناية  
 عن عقد السبابة لأن كل عقدة ثلاثين أه (قوله أو لا يجرى له الخ) لا يظهر مغايرته لما ثبت من كل وجه (قوله  
 والخبر الأول يحول الخ) يعني غنوه له السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله لخيرهما أفضل الصيام الخ)  
 وفيه أيضاً لا أفضل من ذلك ثبوتاً ومفتي (قوله وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم أيضاً أن من فعله فوافق  
 صومه يوماً ما يكرهه أفراد بالصوم كما سببت بكون صومه أفضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم وم تقدم من الثبوت  
 والمفتي ما يوافقه (قوله يوماً ما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة عاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنتجه أن  
 صومه الأفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر أنه لا يطلب موالاتها فإنها والأتمها  
 ليست مؤكدة كتباً كصيام هذه الأيام سم (قوله لكن بحث بعضهم الخ) أفتى به شيخنا الأئمة الشهاب الرمي ثم  
 على جميع قضية إطلاق الشارح م أي والمفتي موافقة الأول ع ش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي  
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات ثبوتاً  
 ومفتي (قوله إلا النسك) أي أما التطوع بالحج والعمرة فيجب إتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الإتمام

**قوله فأحب أن أخالفهم** السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة  
 أفراد أحدهما لكن منع من ذلك انتهى عن الأفراد **قوله** إذا ضام مكر ولمكروه الخ فديقال المكره وهو  
 الأفراد لأنفس الصوم ومع الضم لا أفراد فليس فيه ضم مكر ولمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح  
 بصيغة التريض قول المتن (وصوم الدهر) **فائدة** قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع أدهر  
 وهو دور أما قوله **صلى الله عليه وسلم** لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فنهأه أن ما صلبك من الدهر فإن الله تعالى  
 هو فأله ليس الدهر فإذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى مفتي قول المتن (غير العيد  
 والتشريق) أي ما صوم العيدين وبأما التشريق أو شيء منها خرام كإسرها به ومفتي قول المتن (مكر وه الخ)  
 ظاهره وإن كان الضرر ومبيحاً للتعيم وفيه نظر لأنه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلهذا المراد بالضرر هنا ما دون  
 ذلك فراجعه قليلاً (وقوله لا نه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافاً للثبوت والمفتي وشيخ الإسلام قال  
 المحرم عندهم إنما خوف الهلاك فقط كإم (قوله ولو مندوباً) وقال للثبوت والمفتي (كل الليل) الأولى  
 أما تكثير الليل أوجعه (قوله لخير الصحيحين الخ) قال الثبوت والمفتي والاسني لما صحم من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا في الدرداء ما فعل ذلك فتبدلت أم الدرداء لربك عليك حقاً ولا هلك عليك حقاً ولجندك عليك  
 حقاً فصم وأفطر وقم ونم وإتاهلك واعط كل ذي حق حقه ومخير لا صام من صام إلا بدخول على من صام  
 العيدين وبأما التشريق أو شيئاً منها أي قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتدول بالمخالفة تعبير الشرحين  
 والروضة والجمع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكرهاً  
 كما قاله السبكي ثبوتاً ومفتي قال ع وش حيث انعقد نذره ولو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه فوت حق  
 أو نحوهما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والسابق بعد قول المصنف والأظهر  
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاء فيه كما يصرح به قول الشارح من السابق بعد قول المصنف والأظهر  
 وجوب المدعى من أفطر الخ من ثم لو نذر صوماً لم يصرح نذره صوماً ولو قدر عليه بعد الفطر لم يصرح نذره  
 (قوله من صام يوماً) أي وفيه لا على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال  
 الحليسي وهو أن يرفع الأبهام ويجعل السبابة داخلته تحته مطبوعة جداول عبارة الجبري والاشعري كناية  
 عن عقد السبابة لأن كل عقدة ثلاثين أه (قوله أو لا يجرى له الخ) لا يظهر مغايرته لما ثبت من كل وجه (قوله  
 والخبر الأول يحول الخ) يعني غنوه له السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله لخيرهما أفضل الصيام الخ)  
 وفيه أيضاً لا أفضل من ذلك ثبوتاً ومفتي (قوله وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم أيضاً أن من فعله فوافق  
 صومه يوماً ما يكرهه أفراد بالصوم كما سببت بكون صومه أفضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم وم تقدم من الثبوت  
 والمفتي ما يوافقه (قوله يوماً ما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة عاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنتجه أن  
 صومه الأفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر أنه لا يطلب موالاتها فإنها والأتمها  
 ليست مؤكدة كتباً كصيام هذه الأيام (قوله لكن بحث بعضهم الخ) أفتى به شيخنا الأئمة الشهاب الرمي ثم  
 على جميع قضية إطلاق الشارح م أي والمفتي موافقة الأول ع ش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي  
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات ثبوتاً  
 ومفتي (قوله إلا النسك) أي أما التطوع بالحج والعمرة فيجب إتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الإتمام

**قوله فأحب أن أخالفهم** السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة  
 أفراد أحدهما لكن منع من ذلك انتهى عن الأفراد **قوله** وظاهر كلامهم أن من فعله الخ) أقول ظاهر  
 كلامهم أيضاً أن من فعله فوافق صومه يوماً ما يكرهه أفراد بالصوم كما سببت بكون صومه أفضل لئتم له صوم يوم  
 وفطر يوم **قوله** يوماً ما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة عاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمخرج أن صومها  
 أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر أنه لا يتطلب موالاتها فإنها والأتمها  
 ليست مؤكدة كتباً كصيام هذه الأيام **قوله** لكن بحث بعضهم الخ) أفتى به شيخنا الأئمة الشهاب الرمي **قوله**

أو صلاته) أو غيرهما من البدوعات إلا النسك

وذكر العلم غير مهماتها بالاولى (فله قطعها) للبحر الصحيح الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وقبس به الصلاة وغيره فاقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم بحله في الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغیر عذر کرهه والا كان شق على الضيف والضيف صومه لم يكره بل یسن

ویناب علی ماضی ککل قطع فرض او نفل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أى لا یلزمه ولا یلزمه الخروج نعم یسن خروجاً من خلاف من اوجبه وروی أبو داود ان أم هانی كانت ضامته صوم تطوع غفرها الله <sup>وینبذ</sup> بین ان یفطر بلا قضاء و بین ان تم صوماً (ومن تلبس بقضاء واجب حرم علیه قطعه ان كان علی الفور وهو صوم من تعدی بالفطر) وافطر يوم الشك كما لا یجوز له التأخیر ولو بعذر كسفر تداركاً لورطة الائم او التقصیر الذی ارتكبه (وكذا ان لم یكن علی الفور فی الاصح بان لم یكن تعدی بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع فی اداء فرض اول وقته نعم مر انه متى ضاق الوقت بان لم یبق من شبان الا ما یسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وإما لم یجرحنا فظیر وجهه الصلاة انه یجب الفور فی قضائها مطلقاً لان قضاء الصوم ینتهی الى حالة یتضح فیها ویجب له فیها فوراً كما یقرر فصار وقتنا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا یمدله وایضا الصلاة لا یشتد علیها

وان قدسوا الكفارة بالجماع نهاية والمغنی قال ع ش قوله هر أما التطوع بالحج الخ ای بان كان الفاعل لها عدا وصیبا علیه فالوجوب بالنسبة للصی متعلق بالولی اه (قوله وذكرا) ای خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله امیر نفسه) هو بالمروروی بالنون ایضا شیخنا الشوری (وقوله ان شاء صام) ای اتم صومه سم علی الهجة ع ش (قوله ثم ان قطع) الی قوله وروی ابو داود فی النہایة والمغنی (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر فی الصوم والصلاة لا یرتبط بعض اجزاها ببعض واما قرأة سورة الکہف والتسبیحات ونحوهما فللارد بقطعه الاغراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه والارد اما یشمل قطعه بكلام وان لم یطل ثم العود علیه فی نظر والا قرب الثاني مالم یكن الكلام مطلوباً بکرد السلام واجابة ماؤذن ع ش (قوله كان شق على الضیف الخ) أى وعلی أحد أبویه ومن العذر ما لو احتاج للسعی فی أمر دینی ولا ینکره كالهالة بالقطع فلا یبعد انه افضل حیث یؤخذ من اعتاد صوم تطوع فزفت الیه امرأة سن له تركه ایام الزفاف كما ذكره الماوردی ایجاب (قوله علی الضیف الخ) ای المسلم شوری ای جیری (قوله لم یكره) ای اما اذا لم یشق ذلك علی أحدهما فالفضل عدم القطع کافی لجموع ایجاب مغنی ونهاية (قوله ویناب علی ماضی) ای ثواب بعض العبادات التي یطل ع ش (قوله نعم یسن خروجاً الخ) اما من فات له عادة بصیامه كالاثین فلا یسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة علی ما فی شیخنا الشهاب الی علی لکنه معارض بما مر من من افتائه بقضاء ست من القعدة ع ست من شوال معللاً بانه یتجسس قضاء الصوم الراتب وهذا ای ما مر من افتائه باستحباب القضاء والوجه نهایة وسم وتقدم فی الشرح اعتياده وقال ع ش وهو المعتمد اه لکن المغنی اعتمد افتائه بعدم سن القضاء (قوله وروی ابو داود الخ) الانسب تقديمه علی قوله نعم یسن الخ (قوله ان أم هانی) بكسر النون وبالهزء آخره مع التثنية وسمها فاخته براوى اه یجیری (قوله لواجب) الی قوله وانما لم یجری فی النہایة والمغنی (قوله وافطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسی التیة فان المصرح به فی المجموع ان قضاءه علی التراخی بخلاف نهایة ومغنی وتقدم مثله فی شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تداركاً لورطة الائم) ای به یفارق جو از قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر سم (قوله والتقصیر الخ) راجع لیوم الشك (قوله وان فات بعذر) ای فیستنی عما دل علیه قول المصنف بان لم یكن الخ من ان مالم یتعد بفطره لا یجب فی الفور سم (قوله هنا) ای فی الصوم (قوله مطلقاً) أى تعدی بنهاتها ولا (قوله كما تقرر) أى بقوله نعم المر الخ (قوله كل فرض الخ) ای كاصلاة والحج ع ش (قوله وايفوت وجوبه الخ) ای كاعتكاف مندور فی زمن معین وقد یقال ان هذا داخل فیما قبله (قوله بخلاف نحو قرأة الخ) لیه انه داخل فی قوله كل فرض غبی الخ (قوله وكذا فرض كفاية) أى یحرم قطعه (او صلاة جنازة) قال فی الامداد ما فی الاعراض عنها من هتك حرمة المیت و یؤخذ منه ان غیر الصلاة عما یتعلق به یكمله ودفنه یجب بالشرع فیهم یتعاضد الاعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم یتجه جو از الاعراض بعذر ونحو تعقب الحامل او الحافر فتركه لغیره ونحو ترك ان قصد التبرک بذلك من المقاصد المحرجة للترك عن

نعم یسن خروجاً من خلاف من اوجبه (أما من فات له عادة بصیامه كالاثین فلا یسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة كذلك اقی بذلك شیخنا الشهاب الی وهو مخالف لما تقدم عنه فی ستة شوال فلیتأمل وقوله لفقد العلة المذكورة ای قوله خروجاً من خلاف من اوجبه لان خلافه فیمین قطعه بعد التلبس بلا فیمین تركه ابتداء ایضا (قوله وافطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسی التیة فان المصرح به فی المجموع ان قضاءه علی التراخی بلا خلاف شرع (قوله ولو بعذر كسفر) كذا فی الروض لکن فی الانوار خلافه وقد تقدم فی الجاشیة عند قوله للسافر سفر اطویلایا بما ح (قوله تداركاً لورطة الائم) به یفارق جو از قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر (قوله وان فات بعذر) ای فیستنی عما دل علیه بان لم یكن تعدی اداءه نحر مرض وسفر بخلاف الصوم فیتضح فی قضائها مالم یضیق فی قضاءه وكذا فی قضاءه فی حرة الفطر عینی یبطله هتك الفطر اریفوت وجوبه الفوری بخلاف نحو قرأة الفاتحة فی الصلاة وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نسل أو صلاة جنازة وحرم جمع

هتك الحرمه فتأمل شورى ابي جبري (قوله قطعه) أى فرض الكفاية (قوله وهو ضعيف) أى ما جرى عليه الجمع (قوله ويحرم) إلى الكتاب فى النباة والمغنى لإقوله أو قضاء وسما (قوله ويحرم على الزوجة الخ) فلو صامت بغير إذن صح وان كان حر اما كالصلاة فى دار مقصودة وسياق فى النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها ما صومها فى غيبة زوجها عن بلدها جائز قطعاً وإنما لم يحرص صومها بغير إذنه مع حضوره نظر الجواز فساد عليها لان الصوم باب عادة فيمنعه التمتع ولا ياتى بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان أقصر ابصوم التطوع اضيقاً واغيره لم يحرص إلا باذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره نهاية ومغنى وإيعاب قال عرش قوله مر صح أى وتاب عليه وقوله مر عدم حرمة صوم الخ أى بغير إذنه وقوله مر نحو عاشوراء أى ما لا يكسر وقوعه كعرفة وقوله مر مع حضوره أى ولو جرت عادته بان يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال ان يطرأ قضاء وطره فى بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله مر صلاة التطوع ظاهره وان كثر ما نوته لان الصلاة من شأنها أقصر زمنها وقوله مر والامة المباحة الخ أى التى أعدها للتمتع بأن تسرى بها أمامة الخادمة التى لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظننا إرادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم أم عرش (قوله أو قضاء وسما) سكنت عنه النباة والمغنى وقال عرش قوله مر ان تصوم تطوعاً خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو لنذر مطلق لم يأن فيه (قوله وزوجها الخ) أى الذى يتأتى به استمتاع ولو بغير وطور مر ان الامام إذا امر بصوم الاستسقاء وجب وظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وعليه فليس للزوج المنع حينئذ إيعاب (قوله كما يأتى) أى فى النفقات (خاتمة) أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الا شهر الحرم وهى ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب وافضلها الحرم ثم رجب خروجه من خلاف من فضله على الا شهر الحرم ثم باقىها وظاهر الاستواء ثم شعبان لحبر كان عليه السلام يصوم شعبان كله وخبر كان يصوم شعبان الا قليلاً قال العلماء اللفظ الثانى مفسر الأول فالمراد بكونه غالباً أكثر عليه السلام من الصوم فى شعبان مع كون الحرم افضل منه لانه كانت تعرض لفيه أعذار تمنعه من اكنار الصوم فيه أو لعلمه لم يعلم افضل الحرم إلا فى آخر حياته قبل التمكن من صومه وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان قال العلماء وإنما يستكمل ذلك لتلايق وجوبه نهاية ومغنى وكذا فى الإيعاب إلا انه مال إلى تقديم ذى الحجة على رجب وفيه ايضاً روى أبو داود وغيره صم من الحرم واترك وإنما امر المخاطب بالترك لانه كان يشق عليه اكنار الصوم كما جاء التصريح به فى اول الحديث اما من لا يشق عليه فصوم جميعه له فضيلة ومن ثم قال الجرجاني وغيره يندب صوم الا شهر الحرم كلها اهـ

(كتاب الاعتكاف)

(قوله ولتة) إلى قول المتن وإنما يصح فى النباة لإقوله وفى رواية وما تناخروا وقوله واختار إلى ويسن وقوله وشذلى وعلامتها ومانيه عليه وكذا فى المغنى لإقوله التى يفرق إلى وعلاها (قوله لزوم الشئ)

بالفطر من أن مالم يتعد بطاره لا يجب فيه الفور (قوله لان كل مسألة مستقلة برأسها) قضيته تحريم قطع المسئلة الواحدة وفيه كلام فى حاشية جمع الجوامع للكمال فراجعه (قوله ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً) عبارة شرح الروض ويحرم على امرأة صوم نفل مطلق ثم قال ويأتى به فى ذلك صلاة نفل طاق ويحتمل خلافه لقصر زمنها وسياق فى النفقات انه لا يحرم عليها صوم عرفة وعاشوراء وعبارة شرح العباب وسياق فى النفقات حكم صوم الحليلة ومنه انه يحرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفة وعاشوراء بغير إذن حليلها الحاضر بالبلد إلى ان يقال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اهـ (قوله ويحرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامة المباحة لسيدها كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبد ان أقصره بصوم التطوع لضيق او غيره لم يحرص بغير إذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره اهـ والله اعلم

(كتاب الاعتكاف)

قطعه مطلقاً إلا الاشتغال  
بالعلم لان كل مسألة مستقلة  
برأسها وصلاة الجماعة لها  
وقعت صفة تابعة وهو  
ضعيف وإن أطال التاج  
السبكي فى الانتصار له ولا  
لزم حرمة قطع الحرف  
والصنائع ولا قائل به  
ويحرم غل الزوجة ان  
تصوم تطوعاً أو قضاء  
موسعاً وزوجها حاضر إلا  
بإذنه أو علم رضاه كما يأتى  
(كتاب الاعتكاف)  
هو لغة لزوم الشئ ولو  
شراً وشرعاً

مكث مخصوص على وجه باني (٦٣) والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة وهو من الشرائع القديمة واركانه اربعة معتكف

أى ملازمته نهاية ومعنى (قوله مكث مخصوص الخ) أى لث من متجسد بقصد القرية من مسلم عير عاقل ظاهر  
عن الجنابة والحض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية (قوله)  
وهو من الشرائع القديمة) أى لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى للطائفين  
والعاكفين نهاية ومعنى قول المتن (مستحب) أى سنة مؤكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أى فى رمضان  
وغيره نهاية ومعنى أى حتى فى أوقات الكراهة وإن تخرأها عش وشيخنا (قوله دوام عليه الخ) أى ثم  
اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أى العلماء (وحكته) أى حكمة أفضلية الاعتكاف  
فى العشر المذكور ومعنى ونهاية قول المتن (لطلب ليلة القدر) أى فيحبها بالصلاوة القراءة وكثرة الدعاء  
ويستحب أن يكثروا فيها من قول اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني معنى (قوله والفصل) عطف تفسير  
(قوله أو الشرف) غطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لثبوتها بالقدر و(قوله المختصة الخ) صفة الليلة  
(قوله به) أى بالعشر الاخير معنى (قوله والناسخ) عطف على المختصة (قوله فى افضل ليالى السنة) أى  
فى حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف وبلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة  
النصف من شعبان واما بقية الليالى فهى مستوية والليل افضل من النهار واما فى حقه صلى الله عليه وسلم  
فالافضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها شيخنا (قوله تصديقها) أى بانها حق وطاعة  
(واحتسابا) أى طلبا لرضاء الله وثوابه لا رابو سمعة ونفصهما على المقول والتميز والحوال بتأويل المصدر  
باسم الفاعل وعليه فهم احالان متداخلان ومترادفان شيخنا الزبائى اه عش (قوله حتى ينقضى شهر  
رمضان الخ) أى لانه لم يزل ذلك إلا بملازمة جميع الشهر عش (قوله وقدم هذا) أى ندى الاعتكاف فى العشر  
الاولى (قوله وهما ندى الخ) أى وذكرهما ندى الخ فلا تكرر ارفال المعنى واعادها لذكر حكمة الاعتكاف  
فى العشر المذكور اه وقال النهاية وهما ندى الحكم عليه بكونه فيه افضل من غيره اه (قوله وان افطر  
لعذر) لعل التقيد ليس لاجرا غير بل لدفع توهيم عدم التدب عند الافطار لعذر لمكان العذر سم (قوله)  
والمذهب الخ) وفى القديم ارجاها ليلة احدى او ثلاث اوسبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشفاق العشر  
الاولى قال ابن عمر وجماعة انها فى جميع الشهر وخصها بعض العلماء باوتار العشر الاولى وبعضهم  
باشفاقه وقال ابن عباس وادى هى ليلة سبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا  
معنى (قوله انها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليالهم فاذا كانت ليلة القدر  
عندنا نهارا لغيرنا نأخرت الاجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها وقت  
واحد وان كان نهارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى  
الليل عند كل منهما اخذنا ما قيل فى ساعة الاجابة فى يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف اوقات الخطب عش  
قول المتن (ليلة الحادى والعشرين او الثالث الخ) هذا نص المختصر والاكثرون على ان ميله إلى انها  
ليلة الحادى والعشرين لا غير نهاية ومعنى قال شيخنا وغن ابن عباس انها ليلة السابع والعشرين اخذنا من  
قوله تعالى اننا نزلناه فى ليلة القدر إلى سلامه فان كلمته هى السابعة والعشرون من كلمات السورة وهى  
كناية عن ليلة القدر وعليه العمل فى الاعتصام والامصار وهو مذهب اكثر اهل العلم اه (قوله اربها)  
أى فى المنام (قوله وأنه يسجد الخ) أى رأى أنه الخ (قوله واختار) إلى قوله ويسن فى المعنى (قوله)  
انها لا تلزم ليلة بعينها) وعليه جرى الصوفية وذكروا ذلك صائبا وقد نظمهم بعضهم بقوله :  
وانا جميعا ان نصم يوم جمعة ٥ فى تاسع العشرين خذ ليلة القدر  
وإن كان يوم السبت أول صومنا ٥ لحادى وعشرين اعتمده بلا عذر

ومعتكف فيه وليثوية  
(هو مستحب كل وقت)  
إجماعا (و) هو (فى العشر  
الاولى) من رمضان  
افضل) منه فى غيرها ولو  
بقية رمضان لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
داوم عليه إلى وفاته قالوا  
وحكته انه (لطلب ليلة  
القدر) أى الحكم والفصل  
أو الشرف المختصة عندنا  
وعند اكثر العلماء والناسخ  
هى خير من ألف شهر أى  
العمل فيها خير من العمل  
فى ألف شهر ليس فيها ليلة  
قدر فهى افضل ليالى السنة  
ومن ثم صح من قام ليلة  
القدر إيمانا أى تصديقها  
واحتسابا أى لثوابها عند  
الله تعالى غفر له ما تقدم من  
ذنبه وقرىبه وما تأخر  
وروى البيهقي خبر من صلى  
المغرب والعشاء فى جماعة  
مضى بنقضى شهر رمضان  
فقد اخذ من ليلة القدر يحفظ  
وأفروا خبر من شهد العشاء  
الآخر فى جماعة من رمضان  
فقد ادر ك ليلة القدر وقدم  
هذا فى سنن الصوم ليعين ثم  
نذبه للصوم وهما ندى فى  
نفسه وان افطر لعذر  
والمذهب انها تلزم ليلة  
بعينها من ليالى العشر  
وارجاها الاوتار (وميل  
الشافعى رضى الله عنه إلى  
انها) أى تلك الليلة المعينة  
(ليلة الحادى) والعشرين

(أر) ليلة (الثالث والعشرين) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أربها فى العشر الاولى ليلة وترتها وان سجد صبيحتها فى ماوطين فكان  
ذلك ليلة الحادى والعشرين كما فى الصحيحين وليلة الثالث والعشرين كما فى مسلم واختار جمع انها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الاولى

وان هل يوم الصرم في احد فنى . سابع العشرين (١) مارمت فاستقر  
وان هل في الاثنين فاعلم بانته . يوافيك نيل الوصل في تاسع العشري  
ويوم الثلاثاء بدا الشهر فاعتد . على خامس العشرين تحظى بها فاد  
وفي الاربعاء ان هل يامن يومها . فدوئك فاطلب وصلها سابع العشري  
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد . توافيك بعد العشر في ليلة الورد

شيخنا وفي البجيرى عن البرماوى والقلوبى قال الفز الى وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد او الاربعاء  
فهى ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهى ليلة احد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهى ليلة  
سبع وعشرين او يوم الخميس فهى ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ  
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتفق ليلة القدر بهذه القاعدة اه (قوله احدوا ثلاثا او غيرهما) اى  
وعشرين (قوله ننتين او اربعا او غيرهما) اى وعشرين (قوله قالوا لا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)  
قال فى الروضة وهو قولى وقال فى المجموع انه الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى اى انها تلزم ليلة بعينها  
من ليالى العشر الاخير (قوله ويسن لرائيتها كنتم) اى لانها كالكرامة وهى يستحب كنتم عى (قوله  
احياء جميع الخ) اى بالعبادة والدعاء نهاية (قوله وباقية الى يوم القيامة) اى اجماعا ترى حقيقة المراد  
برفعها خير فرغت وعسى ان يكون خيرا الكرم فاعل عنها والالم يؤمر فيه بالناسها معنى عسى ان يكون  
خير الكلى الترفع والى طلبها والاجتهاد فى كل الليالى وليكثر فيها وفى يومها من العبادة باخلاص وصحة يقين  
ومن قوله اللهم انك عفوق تحب العفو فاعف عنا نهاية (قوله والتى يفرق فيها الخ) اى واما ما بق ليلة نصف  
شعبان ان صبح فمحول على ان ابتداء الكتابة فيها وتمام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو فى ليلة  
القدر عى عبارة شيخنا فضمير فيها راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه  
لليلة النصف من شعبان فنقد الاشياء وتثبت فى الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة فى ليلة القدر اه  
(قوله معتدلة) اى لاحار قولنا باردة قسم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويسمى ذلك الى ان ترفع كرمخ راي  
العين عى (قوله اعظم الخ) عبارة قالها لكثرته اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسترت  
باجنتها واجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها اقال عى قوله مر فسترت الخ ليقال الليلة تنقضى  
بظلال فجر فكيف تستر بصعودها ونزولها فى الليل ضوء الشمس لانا نقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بظلال  
الفجر بل كما يكون فى ليالىها يكون فى يومها وتقدير انه ينتهى نزولها بظلال فجر فيجوز ان الصعود متاخر  
وتقدير كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون معاذاته للشمس وقت مرورها فى مقابلتها تاراه اه (قوله  
وافائدة ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى وافائدة معرفة صفتها بعد وقتها بعد طلوع الفجر ان يسن اجتهاد فى  
يومها كاجتهاد فيها ولجهد فى منها من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذ ينس الاجتهاد فيها الخ)  
وهو العمل فى يومها خير من العمل فى الف شهر ليس فيها صيحة ليلة القدر قياسا على الليلة ظاهر التشبيه انه  
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع عى (قوله كليتها) الاوضح كهى ولعل الاضافة بيانية  
سرم قول المتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يفترى . من العبادات الى المجدد الا التحية والاعتكاف  
والطواف نهاية ومعنى (او ما اعتمد عليه فقط الخ) صريح فى انه لو اعتمد على الداخلة من رجاليه والخارجة  
منها معا ضر وهو ما قال فى شرح الارشاد انه الوجه وفى شرح الروض انه الاقرب وياتى فى ذلك كلام  
اخر فى شرح ولا يضرا خارج بعض الاعضاء فى الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم اه سرم قول المتن

عند الاطوار لعذر كان العذر (قوله ولا ينال فضله اى كاله الا من اطلمه الله عليها) قدس كل حد اعلى قوله  
فى الحديث فرغت اى رفع فعل عنها وعسى ان يكون خير الكم فليتام الى ان يجاب بان ما عى ل عند عدم  
عليها بالا اجتهد فى ليالى العشر وايامه يربو كثير اعلى ما فاتفق من كمال فضله (قوله معتدلة) اى لاحار قولنا  
باردة (قوله كليتها) الاوضح كهى ولعل الاضافة بيانية (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح فى انه لو اعتمد

بل تنقل فى ليالىه فعاما او  
اعواما تكون وترا احدى  
او ثلاثا او غيرهما واما  
اعواما تكون شعفا ننتين  
او اربعا او غيرهما قالوا ولا  
تجتمع الاحاديث المتعارضة  
فيها الا بذلك وكلام الشافعى  
رضى الله عنه فى الجمع بين  
الاحاديث يقتضيه ويسن  
لرائيتها كنتم ولا ينال  
فضله اى كاله الا من اطلمه  
الله عليها وحكمة ايهامها  
فى لعشر احياء جميع ليالى  
وهى من خصائصنا وبقية  
الى يوم القيامة والتى يفرق  
فيها كل امر حكيم وشذ  
واغرب من زعمها ليلة  
النصف من شعبان وعلامتها  
انها معتدلة وان الشمس  
تقطع صبحتها وليس لها  
كثير شعاع لعظم انوار  
الملائكة الصاعدين  
والنازلين فيها فائدة ذلك  
معرفة يومها اذ ينس الاجتهاد  
فيه كليتها (وانما يصح  
الاعتكاف) لمن هو او ما  
اعتمد عليه فقط من بدنه  
(١) قوله سابع العشرين  
لا يجزى ما فوزه على من له  
المام بفن العروض وقوله  
فى تاسع العشري وكذلك  
قوله سابع العشري  
وتوافيك بعد العشري  
كذلك كل ذلك بكسر العين  
اى العشرين اه مسن  
بعض المؤرخين

(في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر وعبرة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحذبة بنى انتهت امره ش أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول النهاية لا في قيل قول المصنف والجامع أو قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فإمطه منجدا فان كان كذلك في الباطن فلما جرحه وقصده واعتكفه ولا نقصده فقط امره (قوله إن كانت) أي قوله ويؤخذ في النهاية والمعنى (قوله سواء) (فرع) شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجا وأغصانها داخله ففيه نظرو ويتجه الصحة أيضا أخذنا من صريح كلامهم على صحيح في باب الحج بعد قول المصنف وأوجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين عرش واعتمده شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الأغصان في هواء ملك غيره وفيه وقفة فلا يرجع (قوله وروشنه) وكذا هو أو روشنه (قوله مثلا) لعله أدخله بنحو الموات بخلاف ملك الغير فلا يرجع (قوله المعدود منه) خرجت به التي تيقن حدودها بعد المسجد فإما غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورحبته ما حصر عليه لاجل المسجد كرى على الفضل وشيخنا وقوله التي تيقن حدودها الخ أي ولم يعلم وقفها ومسجد (لأن أمته ان فرض) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه إذا شرط وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يرجح التفصيل فإن كان موقوفا على شخص معين كريدو عمرو وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وإن كان موقوفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يؤاقر اجتمعهم (فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف مالو كان على نحو جدارهم عبارة المعنى والنهاية ولا فيما أرضه مستأجرة وقف بناء مسجد أو على القول بصحة الوقف وهو الأصح والخيلة في الاعتكاف فيه أن يبني فيه مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ووقفها مسجد أو يصح الاعتكاف فيها كإصح على سطحه وجداره أو لا يغتر بأوقاف الزركشي. أنه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يكن فيه موقوفا مسطبة وقد علم بما تقرر أنه لا يصح وقف المنقول مسجد أو مال عرش أو قومه ولا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وإن أنبت وقف عن فتاوى شيخ الإسلام خلاه فلا يرجع وهو موافق لما بقى عن سم على صحيح إمامي من محقق وقف المنقول إذا أنبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وإن أنبت ظاهر المنع فإنه خرج بنحو التسمير عن المنقولة (لأن بني فيه) أي في المسجد الذي أرضه محتكرة عرش (قوله مسطبة) أي أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة رسم على حج ومثله مالو فعل ذلك في ملكه عرش وفي الكردي بعد

(في المسجد) إن كانت أرضه غير محتكرة لأنه صلى الله عليه وسلم وإصحابه حتى نساها لم يعتكفوا إلا فيه سواء سطحه وروشنه وإن كان كله في هواء شارع مثلا ورحبته المعدودة منه وإن خص بطائفة ليس منهم لأن أمته ان فرض لا مر خارج أما أرضه محتكرة فلا يصح فيه إلا أن يبني فيه مسطبة

على الداخل من رجليه والخارجة منها معا ضره وهو ما قال في نرح الارشاد أنه الوجه وفي شرح الروض أنه الأقرب وسياقي في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف ولا يضرب إخراج بعض الأعضاء وفي الحاشية على ذلك ومثله أن ذلك لا يضرب (لأن أمته فرض الخ) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه إذا شرط وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي ما مضى المسجد الموقوف على معينين لم يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاستوى في الأعايز أن كلام الفقهاء في تناوبه يوم المنع ثم قال الاستوى من عنده القياس جواز وقول الذي يرجع التفصيل فإن كان موقوفا على شخص معين كريدو عمرو وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يؤاقر اجتمعهم (فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف مالو كان على نحو جداره (لأن بني فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره هو أن القوم أشاروا إلى أن هذا البعض من المتأخرين ما مضى وعلى كل فهو الوجه مما وقع للزركشي من صحة الاعتكاف فيه وإن لم يكن فيه مسطبة بل عند التامل ولا وجه لما قاله إلى أن قال ثم رأيت بعضهم قال عقب قول الزركشي المتجه محتقة في الأرض ولم تقرش بالبناء تبعاً للحيطان والسقف وإن جلس على الأرض المحتكرة لأن الهواء يحيط بهاملاً لخصاً ما قاله عجيب والصواب خلافه لأن الاعتكاف إنما

أو بطله ووقف ذلك  
مسجد القوم لم يصح وقف  
السفل دون العلو وعكسه  
وهذا منه وما وقف بعضه  
مسجدا شاعرا بمسجد المك  
فيه على الجانب ولا يصح  
الاعتكاف فيه على الأوجه  
احتياطا فيهما (والجامع  
أولى) لكثرة جماعته غالبا  
والاستغناء به عن الخروج  
للجمعة وخروجهم  
خلاف من أشرطه وبه  
يعلم أنه أولى وإن قلت  
جماعته ولم يحتاج للخروج  
لجمعة لكونها لا تجب عليه  
أو لقصر مدة اعتكافه  
ويجب إن نذر اعتكاف  
مدة متتابعة تخلطها جمعة  
وهو من أهلها ولم يشترط  
الخروج لها لأنه لها بلا  
شرط يقع التتابع أي  
لتقصيره بعدم شرطه  
الخروج لها مع عليه بمجيئها  
واعتكافه في غير الجامع  
وبه فارق ما يأتي في الخروج  
لنحو شهادة تعينت عليه  
أو لا كراهة حيث نذر دفع  
ما يقال إلا كراهة الشرعي  
كالجسي وانجسه بحث  
الاذري أنها لو كانت تقام  
في غير جامع أو أعدت  
الجامع بعد اعتكافه لم  
يضر الخروج لها لعدم  
تقصيره وإذا خرج لها  
تعين أقرب جامع إليه

ذكر كلام طويل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المنقول مسجدا مانصه  
والقياس على تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقفها مسجداً وهو ظاهر ثم رابت العنان في حاشيته على  
شرح التحرير لشيخ الإسلام قال ولا سمر حصير أو لفرة في أرض أو سبطه ووقفها مسجداً صح ذلك وجري  
عليهما أحكام المساجد يصح الاعتكاف فيها ويجزى على الجانب المكث فيها وغير ذلك أه وهو ظاهر وإذا  
أزيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط والخشب المبينة زال حكم الوقف كإفقاله سم في حواشي التحفة في  
الوقف عن فتاوى السيوطي قال سم ولا يظن لوعاء عباد تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره  
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى وما نقله عن فتاوى السيوطي من زوال حكم  
المسجدة به عن نحو الدكة بازائه هو الظاهر الموافق لإطلاق ما مر انقاع المغني والنهاية خلافاً لما جرى عليه  
بعض المتأخرين من بقاءه بعد التزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد التزع وقد اطال الكردى  
على ما فضل في ردّه وإن وافق ذلك البعض شيخنا فقال ولو وقف إنسان نحو فرة كسجادة مسجداً فإن لم  
يثبت حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن أثبت حال الوقفية بذلك صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا  
ثبتت لا تزول بهذا بل يزول فيقال له لا يخص بمسجده على ظهره ويصح اعتكافه عليها حيث نذر أه ولا يخفى  
أنه نظير القول بصدقه الوقف على حجر منقول من عرفات إلى خارجها (يصح وقف السفل دون العلو) ومنه  
الخلاص والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للإمام ونحوه ويسكنون فيها يزوجاتهم فإن  
علم أن الواقف وقف ما عداها مسجداً جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها والإحرام لأن الأصل  
المسجدية ع ش قول المتن (والجامع) هو ما مقام فيه الجمعة وقوله أولى أي بالاعتكاف من غيره ويستثنى  
من أولوية الجامع ما لو عين غير فاهمين أولى إن لم يحتاج لخروجه للجمعة نهاية ومعنى وإيعاب (وبه يعلم الخ)  
أي بقوله وخروجهم من خلاف الخ ع ش وقوله وإن قلت جماعته) خرج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرّة كان  
يجزى فسكن غيره أولى ع ش (قوله ويجب الخ) أي الجامع أي ومعنى (قوله لأنه لها) أي خروجه للجمعة  
(قوله لتقصير الخ) أي وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج  
لأجل الجمعة بعد أن انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثاني ع ش (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله لتقصيره  
(الخ) (قوله واعتكافه الخ) عطف على قوله عليه الخ (قوله) حيث نذر دفع ما يقال الخ) أي لأنه كان متمكناً من  
الاحترار عن هذا الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقوله واعتكاف في الجامع  
لكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يتغير الخروج لها قياساً على ما بحثه الأذري في  
إحداث الجامع أو يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الأول سم (قوله واتجه الخ) عطف على اندفع الخ (قوله في  
غير جامع) أي بين البنية القرية نهاية ومعنى (قوله وأحدث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا أن يجعل ضمير  
أنها للصفة للجمعة عبارة النهائية والمعنى ومنه ما لو كانت القرية صغيرة لا تنفذ الجمعة بأهلها فحدثها  
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه أه وهي ظاهرة وخالية عن التكلف (قوله لم يضر الخروج لها الخ)  
وبنيغي أن يتغير له بعد فعلها ما روي الحديث على طلبه من الفاتحة والاختصاص بالمؤمنين دون ما زاد على ذلك  
كالسنة البدئية والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من  
يصح على السقف لا تحت أه (قوله أو بطله) أي وسمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على  
الأوجه) استوجه مر أيضاً (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى أيضاً من أولوية  
الجامع ما لو عين في نذره غيره فهو أولى ما لم يحتاج للخروج للجمعة أه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا  
مر (قوله) حيث نذر دفع ما يقال الإكراه الشرعي كالجسي) أي لأنه كان متمكناً من الاحترار عن هذا  
الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقوله واعتكاف في الجامع لكن غرض بعد  
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يتغير الخروج لها قياساً على ما بحثه الأذري في إحداث الجامع أو  
يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الأول (قوله لعدم قصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

وإلا جاز الذهاب الأسبق ولو أبعد (٤٦٦) أي لأن سبقة مرجع له ويؤخذ منه أن مثله بالأولى ما تيقن خل مال بانيه وأرضه دون غيره

والجديد بانه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل للمها للصلاة فيه محل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولانه لو أغنى عن المسجد لما اعتكف امهات المؤمنين إلا فيه لانه استمر من المسجد والخشني كالرجل وحيث كره لها الخروج اليه للجماعة وصر تفصيله كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يعم غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثا فيها سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبطنته في حاشية الإيضاح وستأتي الإشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حوله ولوعينها اجزا عنها بقية المسجد لما تقرر من شمير المضاعفة للكل وقال كثيرون تعين هي لأنها افضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده ﷺ دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر أشار فقال صلاة في مشجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الاول غير بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان قوت التمييز لان في الاعتكاف جابر الله عرش وقوله وإن قوت الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما استظهره أولا (قوله) وإلا جاز الذهاب للأسبق (الخ) ظاهره وإن جاز التمدد وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا ومختلف فيها في الثانية ان احتيج اليها عرش قول المتن (والجديد بانه لا يصح الخ) والقديم يصح لانه كان صلاتها كان المسجد مكان صلاة الرجل وواجب الاول بان الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها الفضل خروجا من الخلاف ثانيا في معنى (والخشني كالرجل) أي فلا يحرم فيه القديم سم (قوله) لما اعتكف (الخ) فتدبر الملازمة (قوله اليه) أي المسجد (قوله) كره الاعتكاف (الخ) عبارة الكردى على بافضل يسن الاعتكاف العجوز في ثياب بذلتها ويكره للثابة مطلقا وغيرها إن كانت متجمعة ويحرم عليها عند ظن الفتنة ومع كونه مكرها ومحرم ما يصح لان ذلك لا مخرج ولذلك انعقد نذرهابه من غير تفصيل اه (قوله) كره الاعتكاف فيه كان يمكن الفرق سم (قوله) والمضاعفة (الخ) عطف على قوله فضله (قوله) إذا الصلاة (الخ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فلا يرجع عرش ويأتى عن البصري ما يوافقه (قوله وستأتي) أي في شرح ولا عكس (قوله اليه) أي الأخذ (قوله) والمراد إلى قوله وقال في النهاية والمخني (قوله) والمراد به) أي بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر أو يتبع في زيادة الفضل واجزاء المسجد كلها متساوية في اداء المندو ومقتضى كلام الجمهور انه لا يتعين جزء منه بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء معنى (قوله) والمسجد حوله) أي كاجز من بقية المجموع وهو المتمد فله لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء انتهى قال عرش قوله والمسجد حوله شامل لما زبد في المسجد على ما كان في زمنه عليه السلام كما يصرح به كلامه بعد عبارة البصري قوله والمسجد حوله لعل التخصيص بالنسبة لما نيط بلفظ المسجد الحرام من المضاعفة بمائة ألف ألف ألف أما المضاعفة بمائة ألف فلا بدخولها في عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فتنبه له اه (قوله) ولوعينها) أي الكعبة (قوله) لما تقرر (الخ) عبارة النهاية قياسا على ما لو نذر صلاة فيها اه (قوله) وهو مسجده) إلى قوله وفي الاول في النهاية لا أقوله واغترض إلى الفرق (قوله) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم (الخ) فتدبر في انه هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما ذاعينه كان قاله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجدا المدينة لفظا وتبين لصدة بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها سم على حج أقول والا قرب جملة على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر إذا الظاهر من تخصيصه بمسجد المدينة بالذكرة إنما هو لإرادة زيادة الثواب عرش (قوله) واغترض (الخ) عبارة النهاية وراى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهما وسع فهو مسجده كأي مسجدة مكة إذا وسع فذلك الفضلة ثابتة له قال عرش قوله مر وراى جماعة الخ ضعيف وقوله كأي مسجدة مكة أي ما يصل إلى الحل اه (قوله) وفي الاول غير بالمسجد الحرام قد يقال هنا أيضا في إشارة باللام بصري (قوله) ولا يتعين) إلى قول المتن والاصح في النهاية لا أقوله لحصل إلى ويتعين وكذا في المعنى لا أقوله وبحث إلى المتن (قوله) ولا يتعين (الخ) أي كما يشعر به كلامه ويشعر ايضا بغيره بالاعتكاف انه نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مراد بل هي أولى بالتعيين

تفسير منه في نذره مدة تغلها جمعة ثلاثا يسد باب الاستكثار من الخير والمبادرة اليه والحرص على حصوله بالتزامه فانه لم ياتهم من انه مقصر بنذر المدة المذكورة (قوله) والخشني كالرجل) أي فلا يجزى فيه القديم (قوله) كره الاعتكاف فيه كان يمكن الفرق (قوله) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بقي انه هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما ذاعينه كان قال الله على أن اعتكف في مسجده ﷺ الذي كان في زمنه أو اراد بمسجدا المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجدا المدينة لفظا وتبين لصدة

(والانصفي في الاظهر) لانه ما تشد اليهما الحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أو قد



ركعتين فيه كعمرة كما في الحديث (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لانه افضل منهما (ولا عكس) لذلك (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه (ولا عكس) لذلك إذ الصلاة بمحسبته في رواية وبالف في اخرى فها سوى الثلاثة وفي مسجد المدينة بالف في الاقصى وفي مسجد مكة بمائة الف في مسجد المدينة فحصل مامر على رواية الاف في الاقصى وبتعين زمن الاعتكاف إن عياله زمانا فقدمه عليه بحسب وإن اخره عنه كان قضاء واثم إن تعمدوا الاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكفا (لأن مادة لفظ الاعتكاف تقضيه بأن يزيد على أقل طمانينة الصلاة ولا يكفي قدرها ويكفي عنه التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة قال المصنف ويسن للراية الاعتكاف تحصيله على هذا الوجه اه وانما يتجه ان قلد قائله وقلنا نعمل تقليد اصحاب الوجوه والا كان متلبسا بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث نحو يوم) اي قريب منه وقبل يشترط مكث يوم (ويطلى بالجماع)

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله) وببحث (الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بايانه وبه يعلم رد الحق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر صلته فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة ثمين لثلاث قطع المتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مسافته فاقبل جاز لا نفاء المحذور اه (قوله) لذلك اي لانها ذواته في الفضل نهاية ومعنى قول المانن (ويقوم مسجد المدينة (الخ) اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) إذا الصلاة (الخ) تعليل لكل من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك في موضعين (قوله) وبالف في اخرى) وعليها فهم امتساو بان نهاية ومعنى قال عرش قوله مر فهما متساويان ضعيفا اه (قوله) واثم إن تعمدوا) ظاهره انه لو فات به بعد لا لاثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره احد المساجد الثلاثة لم يقم غيرهما مقامها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها حتى امكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذره من منافظاها وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاؤه يجب فعله في امكن عرش (قوله) فحصل مامر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فها سوى المساجد الثلاثة لانه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير الثلاثة تسمى قول المانن (والاصح انه اشترط (الخ) وعليه يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد نهاية ومعنى وشرح بافضل قال عرش قوله مر ساعة والا قرب انها تحمل عند الاطلاق على الساعة اللغو فيخرج من عدة ذلك بلحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة اي فلو مكث زيادة عليها وقع كاهو اجبا وقياس ما قبل فيما لو طول الر كوخ ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمانينة ان مازاد يكون مندوبا هنا كذلك غش وياتي عنه استقرار الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الر كوخ ومال اليه شيخنا فقال وجه بعضهم الاول باننا قلنا انه لا يقع جمعه فرضا لاحتاج الزائد لنية ولم يقبلوا به بخلاف الر كوخ ومسح الراس مثلا اه وقال السكودي على بافضل قوله كاد داخل المسجد محله إذا لم يكن عند خروجه عازما على العرد ولا كفاه العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاده اه قول المانن (لبث قدر يسمى عكفا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه او مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكفا لتكوين نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوي حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع اقول وبنيهي الصحة مطلقا لتحريمهم ذلك على الجانب حيث جعلوه مكثا وبزلة ثم رايته في الايعاب لابن حجب مانضه ويشترطه قارئه البت فلا يصح اثر دخول المسجد بقصد البت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط البت ان تقترب باول العبادة واول الاعتكاف ونحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وصرح في الاول وفيه انه يكفي في الاعتكاف التردد وان لم يمكن تفصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينيا حيث يحرم على الجانب المرور اليه عرش اقول ولك ايضا ان تمنع قول الايعاب واول الاعتكاف اللبث ونحو التردد لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة اتحناء السجود الى وضع الراس الى موضعه (قوله) بان يزيد) الى المانن في النهاية والمعنى (قوله) قول المصنف الى قوله وقلنا في شرح بافضل مثله (قوله) وقلنا نعمل تقليد (الخ) سياق في اداب القضاء جواز تقليد العمل كروي (قوله) والا (الخ) اي وان لم يقلده او لم تقل بصحة التقليد (قوله)

بازياد الى حكمها كسائر المساجد بعد المضاعفة فيه فظهر (قوله) وببحث ثمين مسجد قباء (الخ) والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بايانه وبه يعلم رد الحق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلته فيه كعمرة شرح مر (قوله) في المانن (ويقوم مسجد المدينة) اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله في مسجد المدينة بالف في الاقصى (قوله) فحصل مامر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فها سوى المساجد الثلاثة

من عامد) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمعنى إلا قوله بأن قال إلى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أي وواضح ولو أوج في درختي بطل اعتكافه أي وواج في قبله أو أوج الخنثى ورجل أو امرأة وخنثى ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أي المصنف وظهر الأقوال الخ نهاية قال عرش قوله مراد أوج الخنثى الخ يساق في كلامه ما يصريح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحمل ما هنا على ما نزل من فرجه اه (قوله في طريق) بلا توين (قوله مطلقا) أي سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله) إلا أن كان منذوراً أي مندوباً بقصد المحافظة على الاعتكاف وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل عرش وكتب عليه سم أيضاً ما نصه ظاهر وإن لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن حمل كلام الشارع على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سر و ظاهره البطلان حينئذراً... أفي سقط الثواب ولا يتقلب فغلا وقد يتوقف في ذلك اه وباتي في الشرح في سكر المعتكف أن المراد ببطلان الماضي عدم وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وعبارة السكردى على بأفضل منها هو يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مراداً كما أوضحته في الأصل اه وعبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء كان فرضاً أو نفلاً اه (قوله في الأنوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوايلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقوعه فيه ذلك سم على حجب أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك قياساً على ما لو قارن الامام في الأفعال في صلاة الجمعة عرش عبارة البصري نقل في المعنى والنهاية كلام الأنوار وأقر اه ثم ظاهره أن إبطال الثواب مختص بما ذكره هو كذلك و يلحق به غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فإن المحل من مجال التوقيف اه أقول الظاهر الثاني وإن ما ذكرناه على وجه التخييل (قوله يبطل ثوابه) أي لا نفسه سم عبارة عرش يحتمل أن المراد في كمال الثواب والاصل كمال ثوابه أو ثوابه الكمال ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المنصوبة على ما عتده الشارع من أن الغائت فيها كمال الثواب أصله اه قول المتن (واظهر الأقوال) وعلى كل قول هو حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فانه لا يبطل وبالشبهة عما إذا قبل بقصد لا كرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا نزل جزواً والاستثناء كالمباشرة وقد علمه من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط له في أي بطلان اعتكافه الانزال من فرجيه نهاية وكذا في المعنى لأنه قال حرام في المسجد إن لزوم منه مكث فيه وهو جنب وكذا خارجه إن كان الاعتكاف واجباً بخلاف ما إذا كان نفلاً اه عبارة سم قول المتن أن المباشرة الخ أي ولو في غير المسجد أخذاً عما تقدم اه وعبارة عرش قوله مر في المسجد أي أما خارجه فإن كان في اعتكاف واجباً ومندوب بقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل وقوله مر والاستثناء الخ أي ولو جاحل اه وقوله مر فانه لا يبطل قال شيخنا أي ما لم يكن عادته الانزال إذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أي باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعره وليس ثياب حسنة نحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومعنى (قوله) وإن يتزوج الخ أي بخلاف المحرم ولا يكره للعتكف الصنعة في المسجد كخياطة إلا أن كثرته ولم تكن كتابة علم ولا لأمراً باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في غير المسجد كأن كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في هو أنه يحرم مطلقاً وخارجه لا يحرم إلا إن كان مندوباً أو لا يبطل ما مضى إلا أن نذر التتابع وفي الأنوار يبطل ثوابه بيشتم أو غيبة أو أكل حرام (واظهره الأقوال أن المباشرة بشبهة كلس وقلة تبطله أن أنزل ولو إلا فلا) كالصوم فيساق هنا جميع ما مر ثم (و) من ثم (لو جامع ناسياً فهو) (كجامع الصائم) فلا يبطل (ولا يضر التطيب والتزين) بسائر وجوه الزينة وله أن يتزوج

لأنه إذا كانت فيه مائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الأنصى وكانت في الأنصى بالف في غير الأنصى كانت فيه مائة الف الف الف ثلثاً في غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح مر (قوله) إلا أن كان مندوباً اه ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه (قوله) إلا أن نذر التتابع ظاهره البطلان حينئذراً أساساً في سقط الثواب ولا يتقلب فغلا وقد يتوقف في ذلك ويرق بينهما وبين تعدد إبطال الصلاة بأنها لا تجزى بخلافه ومعلوم أن ثواب القصد لا يسقط فليحذر (قوله) وفي الأنوار يبطل ثوابه بيشتم الخ يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوايلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقوعه فيه ذلك (قوله) وفي الأنوار يبطل ثوابه أي لا نفسه (قوله في المتن أن المباشرة) أي ولو في غير المسجد أخذاً عما تقدم

ويزوج (و) لا يصح اعتكاف الليل وحده) للبحر الصحيح ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه (ولو نذر اعتكاف يومه فيه صائمه) بأن قال على أن اعتكف يوما أو آتافيه صائمه أو آتافيه صائمه بلا أو أو أكون فيه صائما (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا التزم به بالنذر لزمه كالتابع فليس له أفراد أحدهما يجوز أن يكون اليوم عن رمضان وغيره (٦٩٩) لأنه لا يلزم صوما بل اعتكافا بصفة وقد وجدت (ولو نذر أن

يعتكف صائما) أو يصوم (أو يصوم معتكفا) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه التزم كلا على حديثه فلا يكتفيه أن يعتكف وهو صائم عن رمضان أو نذر آخر مثلا ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفارقت هذه ما قبلها مع أن الحال وصف في المعنى بانها وإن كانت كذلك لكنها تميزت عن مطلق الصفة جملة كانت كما مر أو مفردا بانها قيد في عاملها ومبينة لطبيعة صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجبا بخلاف الصفة فانها لتخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توضيحه والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفا بوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضى التزام ذلك الصوم لما تقرر أنه ذكر لمجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد إلا أن برديا قلها ما تقرر أحدهما أن قوله اعتكف يوما التزام صحيح وقوله آتافيه صائمه أخبار

وتعهد ضياعه أو الأكل والشرب وغسل اليد الأولى الأكل في نحو سفره أو الغسل أي للبدن إذا ما حدث بعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به أي المسجد وذلك والاحرام كالحرفة فيه حيث نذر تكره المعاوضة فلا يحاجه وإن قلت ويجوز نفضه مستعمل كاختاره في المجموع وجزم به ابن المقرئ وافق به بالدرجته الله خلا لما جرى عليه البغوى ويجوز أن ينتج من إفناء مع الكراهة كافي المجموع إذا ما نذر تلوث المسجد ويلحق بها سائر الدماء الخارجة من الأذى كالاستحاضة للحاجة فإن لونه أو بال أو تقوط ولو في إناء حرم ولو على نحو سلس لأن البول الحش من الدم إذا بقي عن شئ منه بحال ويجرم أيضا إدخال نجاسة فيه من غير حاجة فإن كانت فلا بد من جواز إدخال الفعل المنتجة فيه مع من التلوث والأولى بالمعتكف الاستئصال بالعبادة كعلم وبجاسة أهله وقرائه وسماع نحو الأحاديث والرفائق والمغازى التي هي غير موضوع وتحتملها أحكام العامة فأفحص الأنبياء وحكاياتهم الموضوعات فترجح الشام نحوها المنسوب الواقعة فتجرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد بها وبأكثر ما ذكر في المعنى أيضا قال عرش قوله لم وتمكن كتابا بعلم أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشغل به قوله لم وبالحاجة وليس منها ما جرت العادة به من أن من بينهم تشاجر أو معاملة يريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة أو الإجماع وقوله لم ويجوز نفضه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد أو الإجماع وقوله لم فإن كانت فلا الخ ومنها قرب الطريق لمن يتهب بجوار المسجد فلا يجرم عليه دخوله حامل للنجس بقصد المرور من المسجد حيث من التلوث وكذا الاحتياج لإدخال الجمر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه وقوله لم والرافق أي حكايات الصالحين وقوله لم وتحتملها أحكام العامة أي فإن لم تحتملها حرم قراءتها لهم لوقوعهم في لبس أو اعتقاد باطل أو عرش وبذلك يعلم حرمة مطالعته وقراءة نحو الفتوحات المكية (قوله ولا يصح الفطر الخ) هذا مانص عليه الشافعي في الجديد وحكي قول قدم أن الصوم شرط في صحته وحكمه القاضي عياض عن جمهور العلماء معنى قول المتن (بل يصح اعتكاف الليل الخ) أي واعتكاف البعد والتشريق معنى ونهاية (قوله اعتكاف اليوم) أي بتمامه عرش (قوله أفراد أحدهما) يعني أفراد الاعتكاف (قوله وغيره) أي لو نفلا معنى وسم أي أو نذر آتافيه (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيها قبلها أيضا ما هو من قبل الحال وهو آتافيه صائمه وسيحكم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم (قوله كانت جملة الخ) أي الصفة (قوله أو مبينة الخ) لا ينبغي على العارف مخالفة هذا التعاند للبعنى وكلام النجاة ابن قاسم أقول وفي نسخة مبينة بالواو بصري وكذا في النهاية والمعنى بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مدها سم بصري (قوله ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة وما قبلها (قوله والخروج) عطف تفسير على البعد (قوله أحدهما) أي التوجيهين (قوله وقوله آتافيه صائمه) أي ونحوه (قوله والأخبار عن الحالة المستقبلية الخ) يعني الحالة المستقبلية لا يخبر عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولا الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو نفلا كافي شرح مر (قوله وفارقت هذه ما قبلها) قد ذكر فيها قبلها أيضا ما هو من قبل الحال وهو آتافيه صائمه وسيحكم عليه في التنبيه الاتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه (قوله أو مبينة لطبيعة صاحبها ومقتضى الخ) لا ينبغي على العارف مخالفة هذا التعاند للبعنى وكلام النجاة وإن قوله ومقتضى ذلك الخ مجرد دعوى لم ينتجها ما مدها (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد يمنع ومن ابن ذلك

عن حالة يكون عليها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تطلبا بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضا هو جملة وهي لا تكون معمولا للبصر بخلاف صائما أو يصوم فإنه ليس أخبارا عن حالة مستقبلية فهو إنشاء محض تقديره أن اعتكف يوما وإن أصوم فيه وهذا يطرأ في أن أصلي صائما أو غاشما وإن أحرجا كباقياتهم ما إن آتافيه صائمه حال من يوما وهو مفعول تقديره

بوماصوما اخبارا ليس بصفة (٤٧٥) التزام وصائما حال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه ان

انتهى اعتكافا وصوما  
(تنبيه) ماذكر في وانا صائم هو ما جرى عليه غير واحد لا يشكل عليه ماسر في صائما وان كان الحال مفادها واحد مفردة او جملة لما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدللت على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وايضا فذلك قيد للاعتكاف فدللت على انشاء صوم بقيدوه هذه قيد لليوم الظرف لا الاعتكاف المظروف فيه وتقييد اليوم يصدر بايقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان ويفرق ايضا بان المصريح به في كلام ائمة النحوان تبين الهيئة المفيدة لتقييد العامل وقمع بالمفرد قصدا لاختصاص بخلاف الوصف في رايت رجلا را كبا فانه لما قصد به تقييد المنعوت لا تقييد العامل لكنه يستلزم اذ يلزم من نفعته بالركوب بيان هيئة حال الرؤية له والحال الجملة الغالب فيها مشابهة الوصف بدليل اشتراط كونها خبرية قالوا لانها نعت في المحسوس ومن ثم قدر في الطلية حالما لا يقدر فيها صفة من القول واذا قدر تقرر ذلك انصح الفرق بين الحالين لانه لا معنى لكون التقييد في المفردة

أي ماذكره في أن اعتكف صائما أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله بوماصوما) أي مصوما فيه كرى (قوله بصفة التزام) الاضافة للثاني (قوله ماذكر الخ) أي من عدم وجوب الصوم فيه بل الاعتكاف في حالة الصوم كرى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان احسن (لما بينته الخ) يتعلق بنفي الاشكال رعله (قوله غير مستقلة الخ) أي فتنبع الجملة لمضمونها معاملة الانشاءم اخبارا وبه يتدفع ما في سيمناضه قوله فدللت على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل على الانشاءم الالتزام بخلاف المستقل لا نقول هذا ممنوع (قوله غير مستقلة فديكون في الاخبار كافي جاء زبدرا كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار اه (قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه النفر بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيدا لما في قيد الاعتكاف مطلقا لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة في نحو على ان اعتكف وانا صائم كالمفردة بخلاف الذي قبله فليراجع الحكم في هذه سيم (قوله بوماصوم بقيدوه) المناسب لما قبله اعتكاف بقيدوه (قوله وهذه) أي الحال الجملة (قوله انتهى) أي ما في شرح الارشاد (قوله وبفرق ايضا) أي بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لعله حال من الوصف في قوله بخلاف الوصف الخ ويحتمل انه معطوف على قوله المصريح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي مشابتهما الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده سيم (قوله إلا التزامه) أي التقييد فيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملزم ما هذا النذر فتأمل به سيم (قوله فانه غير مقصود) إن اراد ان التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم يجب المقارنة ولو صوم آخر بل ومناف لقرطهم الحال ولو جملة قيد للعامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنع ايضا إذ كلام النجاة ناص على خلافه التمسك بان الغالب مشابتهما الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا لا لتقييدهم قول المتن (والاصح وجوب جمعهما) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل نهاية ومعنى أي لا يلزم عدم عقال الرشدي مثل أي قوله وم تفرقهما بالمتبع فانظر هل هو كذلك او المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغني والنهاية لا نه قرينة فلزم بالنذر والثاني لالاتهما عبادتان قوله او غيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغني والنهاية لا نه قرينة فلزم بالنذر والثاني لالاتهما عبادتان مختلفتان فاشبه ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزم جمعهما وقرق الاول بان الصوم يناسب الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أي التعليل (قوله ان اصلي صائما) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجامع ان

(قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه النفر بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيدا لما في قيد الاعتكاف مطلقا لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة في نحو على ان اعتكف وانا صائم كالمفردة بخلاف الذي قبله فليراجع الحكم في هذه (قوله فدللت الخ) فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل على الانشاءم الالتزام بخلاف المستقل لا نقول هذا ممنوع (قوله غير مستقلة فديكون في الاخبار كافي جاء زبدرا كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار الخ) هذا لا يقتضي مشابتهما الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده (قوله إلا التزامه) أي التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملزم ما هذا النذر فتأمل واذا انتهت لما شرتك اليه عجبت غاية العجب من دعواه مع ذلك انصاح الفرق فاعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التافهات (فانه غير مقصود) (ان اراد ان التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم يجب المقارنة ولو لصوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للعامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنع ايضا إذ كلام النجاة ناص على خلافه التمسك بان الغالب مشابتهما الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا لتقييده (في المتن) والاصح وجوب جمعهما) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل لشرح م (قوله ان اصلي) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود فكان غير ملزم فاجزا  
اعتكاف مقارن لصوم لم يلزمه فتأمله (والاصح وجوب جمعهما) لما بينهما من المناسبة إذ كل كفم وبه فارق أن أصلي صائما

أو اعتكف مصليا للشرع  
في الاعتكاف صائما ثم  
أفطر لومه استأنفا م  
قال ان اعتكف يوم العيد  
صائما وجب اعتكافه ولما  
قوله صائما وبحت الاسنوي  
أنه يكنى يوم الصوم اعتكافه  
لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه  
بالاعتكاف لا مكان  
تبعينه واللفظ صادق  
بالقليل والكثير بخلاف  
الصوم (ويشترط في  
ابتداء الاعتكاف لادوامه  
لمابقي في مسئلة الخروج  
مع عزم العود (نية  
الاعتكاف) لانه عبادة  
وأراد بالشرط ما لا بد منه  
إذ هي ركن فيه كما مر  
(وبنى) وجوبا (في)  
الاعتكاف او غيره  
(النذر) أي المنذور والنذر  
او (الفرضية) ليشير عن  
الطوع ولا يشترط أن  
يعين سبها وهو النذر لانه  
لا يجب إلا به بخلاف الصوم

والصلاة (وإذا اطلق)  
الاعتكاف بأن لم يعين له  
مدة (كفته نيته) أي  
الاعتكاف (وإن طال  
مكثه) لشمول النية  
المطلقة لذلك (لكن لو  
خرج) غير عازم على  
العود (وعاد اجتاز إلى  
الاستئناف) للنية حتى  
يصير معتكفا بعد عودة  
لان ماضى عبادة فانتبت

كلا فعل (قوله) وبحت الاسنوي (الخ) وهو الوجه معني ونهاية (قوله) أنه يكنى (الخ) أي فيما لو نذر أن  
يعتكف صائما (الخ) ع ش عبارة سم ينبغي الاعتكاف ما في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله)  
اعتكاف لحظة (الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة او مندوبة فيه نظر والا قرب الاول  
ويفرق بينه وبين ما لو مسح جميع الراس أو طول الركوع فان ما زاد على اقل مجزئ يقع مندوبا بان ذلك  
خو ط ب فيه بقدر معلوم كقيد الطائفة في الركوع فزاد على مقدار ما تمتين ثياب عليه ثواب المندوب  
وما هنا خو ط ب فيه بالاعتكاف المطلق وكما يتحقق في اليسير يتحقق فيازاد قليلا ثم غ ش ولذا قالوا هناك  
واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذلك خو ط ب فيه (الخ) أي خطابا إيجابا (قوله) ولا يلزمه استغراقه  
(الخ) نعم يسن خروجا من خلاف من جعل اليوم شرطا لصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط (الخ)  
أي سواء المنذور وغيره تعيين زمانه أم لا نهاية ومعني (قوله) كاسم أي في أول الباب (قوله) أو غيره (زيادة  
هذا الانناسب السياق وإن صح الحكم سم (قوله) النذر (الخ) مفعول بنوى (قوله) ولا يشترط أن يعين (الخ)  
هذا الاطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله) أنه يعين سبها (الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندور فانت  
ومنذور غير فانت قال الأذرعى يشبهه أن يجي في العرض لادام القضاء بخلاف المذكور في الصلاة ولو  
دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه لم يطل في الاصح معني ونهاية (قوله) بخلاف الصوم والصلاة أي  
فلا بد منهما من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه  
لا يجب إلا به أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العبداء والضحى المفروضة كفاه ذلك  
لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ع ش (قوله) وإذا اطلق الاعتكاف) شامل للواجب  
كان نذرا ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته سم (قوله) الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومعني (قوله) أي  
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وإن طال مكثه) ويخرج عن عدة النذر بلحظة وما زاد عليها  
في وقوعه واجبا او مندوبا ما قدمناه والآخر في حقه أن يقول في نذره ع ش ان اعتكف في هذا المسجد  
مادمت فيه ثم بنوى الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكنه ع ش اقول قوله لشمول  
النية المطلقة لذلك كالصريح في الاول (قوله) ولو لقضاء الحاجة) كان الاول تقديمه على قول المتن وعاد الخ  
(قوله) أما إذا خرج عازما) ولو نوى بدخروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع  
الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم ذكرت ان رفض نية الصوم  
قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بما ع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس باسم  
(قوله) على العود) أي من اجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجامع أن كلا فعل (قوله) واعتكف مصليا أي حيث لا يلزم جمعها (قوله) أنه يكنى يوم الصوم اعتكاف لحظة)  
ينبغي الاعتكاف ما في كل من اصوم معتكفا واعتكف صائما (قوله) أو غيره) زيادة هذا الانناسب السياق  
وان صح الحكم (قوله) ولا يشترط أن يعين سبها (الخ) هذا الاطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله) الاعتكاف)  
شامل للواجب كان نذر ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته (قوله) أما إذا خرج عازما على العود) لو نوى  
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف  
حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم ذكرت ان رفض نية الصوم قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع  
هنا بما ع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في ان كلا لا ينقطع  
بنية القطع (قوله) أما إذا خرج عازما على العود) أي الاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الآتي لان  
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قاله فيمن نوى في  
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف  
فتمام ثم رابت مر وافق على ذلك (قوله) عازما على العود) أي من اجل الاعتكاف شرح مر

بالخروج ولو لقضاء الحاجة أما إذا خرج عازما على العود

يكفي سم (قوله فلا يحتاج إلخ) أي وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج أما منافي النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفاءه فليتامل سم عبارة السكرى على ما فضل قوله إن طال الخوف شرعى الاضاح للجال الرملى وابن علان وإن صدر منه ما ينافى الاعتكاف لا ما ينافى النية انتهى اه  
وعبارة البصرى قد يقال ظاهر إطلاقهم أنه يجوز منه نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بأن أطلق نية العود بل إطلاقهم صادق بما إذا نوى العود لخواه ممتاعا له بهى فتجزئه هذه النية ايضا وقياس الزيادة في صلاة النفل أنه لا بد في العود من استحضر حقيقة الاعتكاف فليتامل اه (قوله لأن نية الزيادة إلخ) مع قوله كما قالوه إلى المتن كالصرح فيه أنه لا يشترط مقارنة للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم (قوله فكانت كنية المتدين معا) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلا بجماع نية زمين مقرر فين وقد يفرق فليتامل سم عبارة عن قوله كنية المتدين أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس يوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد اه (قوله كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق إلخ) ولا نظر لكون الصلاة لا يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما يناهز فيها وهذا يتخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن تتخلل المنافي هنا متفرق حيث استثنى زمنا في النية نية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج نهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا وكان نذرا أو ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد فأنذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزم الاستئناف وأعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرقا فأنظره مع قوله إيا ما غير معينة وقول الشارح ومعينة إلخ إلا أن يقال كلام الاسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر (قوله أو معينة) يتامل سم أى فإن

فلا يحتاج وإن طال زمن خروجه كما اقتضاه إطلاقهم لنية عند العود لقيام هذا العزم مقامها لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المتدين معا قالوه فيمن نوى في النفل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين (ولو نوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقة أو معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافي في حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سياتى وينقطع أى الاعتكاف كتتابعه برودة وسكرو وحض نحو مدة اعتكاف عنه غالبا ورجعا بمقتضى ما قال في شرحه وإن طرأ شيء إلخ قال في المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لا نأخذ بقوله لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إلا بالزوم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافي حال الخروج أن الزركشى وابن العباد نازعا في الاكتفاء بنية العود عند الخروج وأن ذلك بمنزلة المدين ابتداء بان قضية حرمة جماعة في خروجه لأنه معتكف وهو بعد وأجاب الشارح في شرح العباب بمن أن قضية ذلك إذا استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقا اه فتأمل نعم هذا في منافي الاعتكاف أما منافي النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفاءه فليتامل (قوله لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قالوه إلى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصرح فيه أنه لا يشترط مقارنة العزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المتدين معا قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلا بجماع نية زمين مقرر فين وقد يفرق فليتامل (قوله في المتن ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا أو كان نذرا أو ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد فأنذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزم الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرقا فأنظره مع قوله إيا ما غير معينة وقول الشارح ومعينة إلخ إلا أن يقال كلام الاسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر (قوله أو معينة) يتامل (قوله في المتن

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا أقصر الأسنوي والنهاية والمغني وشرح  
 بأفضل على أيام غير معينة (قوله) ولم يشترط تتابعاً واعتكاف (الخ) يتأمل سبحانه مع ما قبله (قوله) في صورته  
 أي النذر (قوله) فخرج فيها (الخ) أي غير عازم على العود وشرح بأنضل قال الكردى هذا لم يذكره الشارح  
 هنا غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الإسلام والخطيب الشربيني والجلال الرملي وغيرهم وإنما ذكره كروفي  
 القسم الأول لعدم ذكره القليوبي على الخليل وقال كاتني قبلها بل أو لي لأنه تناول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا  
 مرم لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلبي على المنهج قوله لا بد الثانية أي عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه  
 على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من نصه وهو في كلام بعضهم أنه يكفي فيها بذلك بالأولى وفي  
 الشوبري على المنهج ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كاتني قبلها وهو ما نقله ابن شيبان الرملي انتهى به وعليه فما  
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكفي العزم هنا بالأولى فليحذر انتباهه وواقفه شيخنا  
 فقال ويجدد الثانية إلا إذا عزم على العود فيهما أي المطلق والمقيد بعد من غير تتابع أو كان خروجه لتبرز في  
 الثانية أي قول المتن (لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض  
 آخر الباب ولوعين مدة لم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بالإعذر ثم عاد ليتم الباقي جدد الثانية أي فإن  
 مفهومه أنه لو خرج بإعذر لا يجدد التوبة ومن لا زعمه عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم  
 لتجدد التوبة فإن العذر أعظم من قضاء الحاجة سمى أو تقدم عن الأسنوي أن المدة للمعينة كهذا الشهر في حكم  
 المشروطة (قوله) للاعتكاف عبارة النهاية والمغني والمنهج وشرح الارشاد وشرح بأفضل للنية  
 وقال الكردى وهو المعروف في تعبيراً متشابهاً وهو تعبير التحفة بالاكتكاف بإعلان ما اعتكفه قبل خروجه  
 ليس مراداً في الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فإن أقصد به أنه لم يستأنف وفي شرحه بل يجب  
 قضاء ما أقصد فقط اه وفي التحفة في شرحه ويطلب بالجامع ما ضمه ولا يطل ما ضمه إلا نذر التتابع فتعير  
 غير التحفة وأوضح وأحسن أنه كروى أي فكلامه على حذف مضاف أي لنية الاعتكاف كما يدل عليه قوله  
 قطعه دون إبطاله (قوله) للاعتكاف في الصورة الثانية (الخ) عبارة المغني للنية لصحة الاعتكاف إن اراده بعد  
 العود وإن لم يطل الزمن لقطعه الأول بالخروج لغير قضاء الحاجة - وأما العود فلا يلزمه في النفل لجواز الخروج  
 منه اه (قوله) أي للحاجة في ما لو شرب مع الحاجة غير هذا بل لزمه الاستئناف أولاً فيه نظر والأقرب  
 الثاني قياساً على ما لو قصد الجانب بالمرأة المذكور والأعلام عشر (قوله) وهي البول والغائط أي فقط  
 فليس منها غسل الجنابة على المعتد إيجاب (قوله) إن باقى بهما الرجوع جزم به في شرح بأفضل لكن عقه  
 الكردى بأن المعتد خلافه ثم قال فإذا لم يتغير وأعلى الرجوع في هذا القسم غير قضاء الحاجة عملاً بدمته كغسل  
 الجنابة ونحوه فمقدم الأغفار في الرجوع من باب أولى اه (قوله) فلا يلزمه ذلك أي استئناف التوبة وإن طال  
 زمن قضاء الحاجة مغنى ونهاية (قوله) كما أفاده أي التعميم (قوله) أي لان عوده (الخ) عبارة النهاية والمغني  
 لان التوبة شملت جميع المدة بالتعيين اه (قوله) وإن كان (الخ) أي قوله قال الأذري في النهاية والمغني (قوله)  
 كالكل (الخ) أي فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له لأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب  
 فلا يجوز الخروج له مع إمكانه فيه فإنه لا يستحي منه في المسجد مغنى ونهاية قال عرش قوله لأنه قد يستحي منه  
 الخ أخذته أن المجرور الذي يتدر طارقة يأكل فيه زبادى أي فلو خرج للاكل في غيره انقطع تتابعه  
 ومقتضى العلة إيضاً أن أهل المسجد لو كانوا مجداً ويزين به اعتادوا الكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز

ولم يشترط تتابعاً واعتكاف  
 لو فأنذره في صورته (خروج  
 فيها وعاد فان خرج لغير  
 قضاء الحاجة لزمه  
 الاستئناف) للاستئناف  
 في الصورة الثانية لأن  
 خروجه المذكور قطعه  
 (أو) خرج (لها) أي للحاجة  
 وهي البول والغائط ولا  
 يبعد أن باقى بهما الرجوع لشدة  
 قبضه في المسجد لكن ظاهر  
 كلامهم خلافه وكان  
 المعتكف سواحبه للضرورة  
 (فلا يلزمه ذلك لأنه لا بد  
 منه فهو كالمستحي عند التوبة  
 (وقيل إن طال مدة  
 خروجه) ولو للحاجة كما  
 أفاده سياقه لأنه إذا حضر لها  
 فلغيرها أولى (استأنف)  
 لتعذر البناء (وقيل لا  
 يستأنف مطلقاً) أي لأن  
 عودته ينصرف لما نواه (ولو  
 نذر مدة متتابعة فخرج لعذر  
 لا يقطع التتابع) وإن كان  
 منه بد كالكل

وقضاء الحاجة والحج والخرج (٤٧٤) ناسيا (لم يحجب استئناف النية) عند العود لشموها لجميع المدة وتجب المبادرة للعود عقب

الخروج منه لأجل الأكل لانتفاء العلة إلا أن يقال إن من شأن الأكل بحضور الناس الاستحباب فلا فرق بين  
كرن أهل المسجد بجوارين أم لا وهذا أقرب غش ويظهر أخذنا من التعليل المذكور أيضا أن مثل المسجد  
المهجور الخ ما إذا كان المعتكف في نحو خيمة تستر عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ)  
ومثله في هذا القسم الربح فيها يظهر شوي وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) أي بما لا بد منه  
نافية ومعنى (قوله) أاما يقطعه فيجب استئنافها أي إذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال  
السكردي هذا لم يحضر في الوقوف على من ذكره في هذا الحقل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فإذا  
عاد إلى المسجد يكون عودا ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بزمه على العود عن إعادة  
النية أهـ أي ولا يجب مامضى من النذر (قوله من كافر) أي مطلقا (قوله ونحوهم) أي كبرسم ومن لا يتميز  
له معنى (قوله) وأخذ منه الخ اعتمده النهاية والمعنى فقالوا قضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه  
المسك في المسجد كذى خراج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك  
وإن قال الأذرى أهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم تأثير الحرمه لعارض (قوله صح) إلى قوله لا يشك  
في النهاية والمعنى لا أقوله وسرنا (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمعنى ويصح من المميز والعبود المرأة وإن  
كره لذوات الهيبة كحروجهن للجماعة وحرم بغير إذن سيد وزوج نعم وإن لم تقف به منفعة كان حصر  
المسجد باذنهما فإيهما جاز ولو نذر الاعتكاف زمن معين بالأذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع أروصة  
وأورث أو طلق وتزوجت أخر جاز لها بغير إذن الثاني لأنه صار مستحقا قبل وجوده لكن للبشرى الخيار  
أن جهل ذلك ولم يأخر أجهما ولو من النذر مالم ياذن فيه في الشرع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً  
أو في أحدهما زمنه معين وكذا إذا ذنأ في الشرع فيه فقط هو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لها  
أخر أجهما في الجميع لا ذنهما في الشرع مباشرة أو بواسطة لأن الأذن في النذر المعين إذن في الشرع فيه  
والمعين لا يجوز تأخيرها والمتتابع لا يجوز الخروج منه ما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من  
المكاتب بلا إذن أن يمكن كسبه في المسجد أو كان لا يخل به من بعضه حر ولا لها بآه كالفن والاكاف في نوبته  
كحرف في نوبته سبده كفن أهـ قال عش قوله لم رذوات الهيبة وهل يلحق بين الحنفى الشاب فيسكه له الخروج  
أم لا فيه نظروا الأقرب الأول احتياطاً وقوله لم بغير إذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي خلية  
أو متروجة ثم طلقت وتزوجت بأخر فلم أن تصوم بحضور الزوج وليس له منفعتها من ذلك وقوله لم  
ولها أخرجه الخ أي ولا أتم عليهم ما حينئذ وبقي ما لو أخلف اعتقاد السيد والعبد العزير باعتقاد الأول  
أو الثاني فيه نظروا الأقرب الأول أخذنا ما قالوه في ستر المصلى من أن العبرة باعتقاد الفاعل وقوله لم  
أو كان لا يخل به أي بالكسب أي وكان معه ما يني بالنجوم وقوله لم روف توبة سيده الخ انظر لو أراد اعتكافا  
منذراً متتابعاً أو لا تسد به أو كان نذره قبل المأه أو بعد ما يني توبة سيده أو نوبته بنفسه وهي لانسعه  
ويجبه حينئذ المنع بغير إذن السيد نعم إن لم يكن متتابعاً أو بعد ما يني توبة سيده أو نوبته بنفسه وهي لانسعه  
البهجة أهـ عش (قوله) ومر الخ أي في شرح المسجد (قوله ونظيره) أي ما ذكر من صحة الاعتكاف  
للتاني وعدمه الأول ما ذكر (قوله) لمطلق الاستعمال أي لمحق الغير (قوله سكر) إلى قول المتن ولو طرأ في  
المعنى والنهاية لا أقوله في غير الضدين إلى أن ذلك (قوله سكر أتعدى به) أي ما غير المتعدى فيشبه كما قال  
الأذرى أنه كالغنى عليه نافية ومعنى (قوله) لم مجرد الخروج الخ أي من الخروج من المسجد بلا عذر

زوال العذر فإن أخر عالما  
ذا كرمختار انقطع المتتابع  
وتعذر البناء (وقيل أن  
خرج لغير الحاجة وغسل  
الجنابة) ونحوهما (وجب)  
استئناف النية لخروجها عن  
العادة بما منه بد بخلاف  
مالم يذمه أاما يقطعه فيجب  
استئنافها جزما (وشرط  
المعتكف الاسلام والعقل)  
فلا يصح من كافر ويجزى  
وسكران ومعنى عليه  
ونحوه إذا لانية لم ولو  
طرا نحو اغراء على معتكف  
فسياني (والقضاء عن الحيض)  
والنفاس (والجنابة) الحرمه  
المسك بالمسجد حينئذ  
وأخذ منه أن ملهم من به  
نحو قروح تلوث المسجد  
ولا يمكن التحرز عنها قال  
الأذرى وهذا موضع  
نظرا أهـ لأن الحرمه هنا  
لعارض لا لذات اللبث  
مخلافها ثم لا قياس ومن  
ثم صح اعتكاف زوجة  
وقن بلا إذن زوج وسيد  
مع الائم ومران من  
اعتكف فيما وقف على  
غيره صح ولا يشك على  
ما تقرر في نحو الحائض  
مخلافان زعمه لأن حرمه  
المسك عليها من حيث  
كونه مكثا وعلى ذلك من  
حيث كونه في حق الغير  
والاول ذاتي والثاني عارض  
ونظيره الحالف المنصوب  
وخف المحرم الحرمه في  
في الاول لمطلق الاستعمال

وفي الثاني لخصوص اللبس فإزاحم ذلك لاهذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر أتعدى به (بطل) اعتكافه من وهو  
الردة والسكر لا تنفاه أهليه (والذهب بطلان مامضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب امتنائه لأن ذلك أقيح من مجرد الخروج من المسجد



وهو يقطع المتابع نهاية معنى (قوله) ومنه (الخ) أى من التعليل (قوله) لا عدم ثوابه (الخ) لا ينافي في هذا ما يأتي أول الحج من حبوب الثواب بالردة وإن لم يتصل بالموت بناء على أن المراد أن العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً سم (قوله) إذا (الخ) عبارة أنها المراد بالبطلان عدم البناء عليه لا حبوطة بالكتابة زاد المصنف وهذا السكران وما المارد فقد نص الشافعي على أن الردة تحبط الثواب وإن لم يتصل بالموت وإن انفصلت به فهي بحسطة العمل بنص القرآن أه قال عرش الأقربان غير المرد يتأب على ما مضى ثواب النفل مطلقاً ما يكن عليه اعتكاف آخر واجب والواقع عنه أه (قوله) إذا العطف باو (الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك سم أى من أن المعطوف باو المنوعة الأولى فيه تشبيه الضمير (قوله) فلم يرجع الضمير على معطوف باو) أى بل على المرد السكران المأمور من من لفظ الفعل وقد تقدم ما يدل عليهم أنصح غود الضمير عليهم مانها ومعنى قول المتن (واغيا) ومثله السكر بلا تعدكاس عن النهاية والمغنى (قوله) من اعتكافه أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يخرج) لمزد الأسنوى فى بيان مفهومه على قوله تنبيه سكت المصنف عملاً إذا أخرج وحكمه كالإلزامى أنه إن لم يكن حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكره فأخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً أنه لا ينقطع متابعه أه ما ذكره الأسنوى ومثله فى شرح مرم ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا مسقة يبطل وهو صريح قول الروض بطل متابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مسقة وقد ينظر فيه بأن إخرجه حينئذ لا ينقص عن إخراج العاقل مكره هائم رابته فى شرح الروض بعد أن ذكر أن الجمهور أطلقوا عدم البطلان وكذا المجموع بدأ الاطلاق بمسألة ألا كراهة قال بجماع أن كلام لم يخرج باختباره وقول الشارح كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك سم وفى المغنى بعد مثل ما تقدم عن الأسنوى ما نصه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لا سواء حكمهما أه (قوله) ويؤخذ منه) أى من القياس على المكره (قوله) أن محله) أى عدم ضرر الإخراج (قوله) وإخراجه من الرفعة (الخ) عبارة المغنى أوالوطر ذلك بسبب لا يعذر فيه كالمكره فانه ينقطع اعتكافه كإقفله فى الكفاية عن التندبىجى فى الجنون وبجته الأذرى فى الأغا (قوله) باخرجه مطلقاً) قد يقال إذا حصل الجنون بسببه فببغنى أن ينقطع وإن لم يخرج لاتفاء اهليته مع تعديه كالمكره المعتدى بصرى وبحيرى وتقدم عن المغنى ما يفيد ويفيده أيضاً قول شرح بافضل وبطل الجنون والأغا أن طرأ بسبب تعديه لانهما حينئذ كالمكره إن أه قال الكردى قوله أن طرأ إلى الجنون والأغا فيبطل اعتكافه فى حال طوره مع ما مضى أن كان متتابعاً وظاهر إطلاقه البطلان فى ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته فى الأصل فقوله فى التحفة باخرجه ليس بقيد أه قول المتن (وبحسب من الأغا) أى مادام ما كفى في المسجد محلي وكردى عبارة سم أى وإن لم يبق لحظة فى كل يوم إلا جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد فى الصوم بشرط الحساب كما هو ظاهر أن لم يخرج وإن أوم الصنيع خلافه أه قول المتن (من الاعتكاف) أى المتتابع نهاية ومعنى (قوله)

أنه كالمغنى غير مرم (قوله) لا عدم ثوابه إذا (الخ) لا ينافي هذا ما يأتي أول الحج من حبوب الثواب بالردة وإن لم يتصل بالموت بناء على أن المراد أن العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً (قوله) إذا العطف باو (الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك أه (قوله) فى المتن (إن لم يخرج) لمزد الأسنوى فى بيان مفهومه على قوله تنبيه سكت المصنف عملاً إذا أخرج وحكمه كالإلزامى أنه إن لم يكن حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكره فأخرج وإن أمكن بمسقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً أنه لا ينقطع متابعه أه ما ذكره الأسنوى ومثله فى شرح مرم ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا مسقة يبطل وهو صريح قول الروض بطل متابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مسقة وقد ينظر فيه بأن إخرجه حينئذ لا ينقص عن إخراج العاقل مكره هائم رابته فى شرح الروض بعد أن ذكر أن الجمهور أطلقوا عدم البطلان وكذا المجموع بدأ الاطلاق بمسألة ألا كراهة قال بجماع أن كلام لم يخرج باختباره وقول الشارح كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك (قوله) فى المتن (وبحسب من الأغا) أى وإن لم يبق لحظة فى كل يوم إلا جملة

كافي الصوم فيها (أو طرا) (الحيض) (٤٧٦) ) والنفاس أو نجس غيرهما لا يمكن معه المسك بالمسجد (وجوب الخروج) لتحريم مكثهم

(وكذا الجنابة) إذا طرات بنحو احتلام نجس الخروج للفعل (وإن تغدر الغسل في المسجد) للضرورة إليه ولو كان يتيم وأمكنه التيمم بغير ترابيه وهو ما فيه لم يجز له الخروج فيما يظهر إذا لا ضرورة إليه حينئذ (فلا يمكن) الغسل فيه (جاء الخروج) لانه اقرب للراءة وصيانة المسجد وتلوه المبادرة به (ولا يلزمه) بل له الغسل في المسجد رعاية للتتابع واستشكل بان نصح المتنجس بالماء المستعمل حرام وورد بان هذا لا نصح فيه إذ هو أن يرشه به وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم محل جوازه فيه كما قاله السبكي حيث لا مكث فيه بان كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذري وكذا لو كان مستجمرا لحرمته إزالة النجاسة في المسجد أي وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بنسائه ضرر للمسجد أو المصلين (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أحدهما في المسجد لعدم ضرورة حرام وإن أبيع للضرورة وسيأتي حكم النافى في الحيض (فصل) في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغنى لإقوله واستشكل إلى نعم وقوله بان كان إلى وإلا وما أنبه عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغنى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أوجن فيه بحيث يبطل الصوم في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمغنى وأما المستحاضة فإن امتنت التلويث لم يخرج من اعتكافه فإن خرجت بطل تنابها أه (قوله بنحو احتلام) أي بما لا يبطل الاعتكاف كإزالة بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد المأم أو غيره (وقوله وأمكن التيمم الخ) أي ولا وجب الخروج لأجل التيمم (وقوله وهو ما فيه) أي من غير مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمغنى لم يجز له الخروج وجهه قال عرش قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل وعبارة حج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا لأن يفرض بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله أه (قوله المبادرة به) أي بالغسل معنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله بان هذا) أي الغسل (قوله إذهو) أي النصح (وقوله) (واما هذا) أي الغسل في المسجد (قوله على جوازه) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه) أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان الجناب مستجمرا بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحم إزالة النجاسة في المسجد كذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما فاده بعض المتأخرين أه قال عرش قوله روجب خروجه أي ليغسل خارجا احترازا من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد أه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجمرا الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس (وقوله حكم النماء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها معنى ونهاية (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا للتتابع له أه وصريح هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب الليالي الأولى بجمع الليالي المتخللة إذ أفرقه خلافاً لما ترواه بعض الطلبة وقال فيه أيضاً ولو نذرا عكاف يومين أو عشرين يوماً لم يجب لليالي المتخللة إلا إذا شرط التتابع أو نواه كملكه وهو المعتمد في الروض أيضاً وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرها لم تلزمه الليالي حتى ينوبها أه فعلم دخول الليالي في نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشرين ليالي بشرط التتابع وبنيته وبنيته لليالي في الأول ونية الأيام في الثاني وإذا نوى الليالي في نذر يوم فالنذر عند الإطلاق أنها السابقة عليه وظاهره فإنا إذ نوي التتابع وأشرطه في نحو عشرة أيام لا يجب لليالي الأول سم بخلافه في النهاية والمغنى ما يوافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي كقولهم لله على عشرة أيام متتابعة (وقوله لزومه التتابع) أي أن صرح به لفظاً ولا يلزمه في هذه الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها إلا أن ينوبها فتلزمه لأنها لا تدخل في مسمى الأيام معنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر إن لا يخرج وإن أوم الصنيع خلافه (قوله ولو كان يتيم) كان كان المأم مقفوداً (قوله وهو ما فيه) أي بخلافه مع المكث أو التردد (قوله وتلزمه المبادرة) لا يتأني قول المتن ولا يلزم فامل (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر (قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بنفسائه ضرر للمسجد) كذا مر (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا للتتابع له أه وصريح هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب الليالي الأولى مطافاً وجميع الليالي إذ أفرقه خلافاً لما ترواه الطلبة وقال فيه أيضاً ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوماً لم يجب لليالي المتخللة إلا أن شرط التتابع أو نواه كملكه أه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول الليالي في نحو عشرة أيام متواليات وعشرين يوماً متواليات ونية التلوي والى وعلم أيضاً وجوب دخول الأيام في نحو عشرين ليالي متواليات ونية التلوي وفي الروض أيضاً قبل ذلك وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرها لم تلزمه

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة لزومه) التتابع لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالمبادرة والمشفقة على النفس مثله



نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر اكما أفاده الشيخ فان قدم نهارا أجزاء ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فالوقدم به ميتا ومكره هالم يلزمه شي. ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت لباله حتى اول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من اخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجدد بقصد لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره وذهوا لالعشر من اخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزاء عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهر او شك في ضده فتوضا خطأ فبان عدنا أي فلا يجزئه نهائيا ومعنى قال ع ش قوله مر اعتكاف يوم شكرا أي بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لانه يتعين أن يقول شكرا وقوله مر ما بقي منه أي ويعتبر ذلك من صور له ما ينقطع بسفره وقوله مر كما قطع به الخ معتمد اه ع ش (قوله ز منا) عبارة التناهية والمغنى يومائهم قال بخلاف اليوم المطلق لنسكتنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ما بقي به قدره) أي والام بكفة نهائية أي فيحتاج الى مكث ما يتبعه بمقدار اليوم ع ش ز ادال شديدي وانظر لو كانت اطول منه هل يكفي بمقدار اليوم منها ولا بد من استيعابها والقياس الاول (قوله وال) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمانا وهو كذلك لتسكتنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته سم (قوله معين) ولو لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي معنى (قوله لانه) أي التتابع (حينئذ) أي حين عدم تعرض التتابع (قوله من ضرورة الوقت) أي من ضرورة تعيين الوقت فاشبه التتابع في شهر رمضان به ومعنى (قوله وإذا ذكر الناذر) أي في نذره لفظا نهائية ومعنى قول المتن (وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

زمننا وفاته كفي ان كان ما بقي به قدره أو أزيد والا فلا (الصحیح) انه لو عين مدة كاسبوع (معین) كهذا الاسبوع (و تعرض للتتابع وفاته) تلك المدة (لومه التتابع في القضاء) لتصرفه به فصار مقصودا لذاته (وان لم تعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه جيتئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (وإذا ذكر) الناذر (التتابع وشرط الخارج لعارض)

رمضان فانه يجزئ قضاءه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ما بقي به قدره) ليس في عبارة الخ معتمد ع ش صرح بهذا وعبارته تورع قال المتولي لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئه لانه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة وان كان عين الزمان في نذره ففاته فاعتكف بدل اليوم ليلة اجزاء كالوفاته صلاة نهار اقضاها في الليل فانه يجزئ وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فاته الوقت فوجب قضاء قدر الفائت وما لو الوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجهه فان الاعتكاف يتبع بعض فأمكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبع بعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء قدر الفائت بما قاله الشارح (والا فلا) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمانا وهو كذلك لتسكتنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته (في المتن وشرط الخروج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود شرحه في الروض ولو نذر اعتكاف يومين او عشرة او عشرين يوما لم يجب الليالي المتخللة الا أن شرط التتابع أو نواه كحكمه أي وان لم يجب هو أي التتابع فنية التتابع توجب الليالي دون التتابع قوله لا أن شرط أي فتجب الليالي المتخللة وخروج المتخللة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشرة الاخرة دخلت الليالي ويجزئ، وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة ايام من اخره اه وقوله بخلاف أي فاذا كان ناقصا لزمه ان يعتكف بعده بما قال في المجموع ويسن في هذه ان يعتكف يوم ما ياريا به الفرض او النذر كما هو ظاهر والالم يمكن اجزائه ولا يضرب التردد في التنية ويكتفى لصحتها احتمال دخول قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لكونه أو العشر من اخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع البغوي باجزائه ويحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهر او شك في ضده فتوضا خطأ فبان عدنا اه والمتعمد ما قطع به البغوي (تنبيهات) الاول علمنا تقريره انه لو نذر اعتكاف عشرة ايام ونوى التتابع جاز التفريق فله ان يأتي باليوم الاول وحده بل ليلة لأن الواجب الليالي المتخللة ليلة الاول غير متخللة ولا يبعد ان يجزئه اعتكاف

بغلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود ثانية ومعنى (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما إذا أطلق المارض صحة الشرط وانصرفه لما ذكر بل بقديعه أي امراد الشارح (قوله فان عين شيتا) أي نوما أو فرض كعبادة المرضى أو زيدو (قوله لم يتجاوزوه) أي خرج له دون غيره وإن كان غيره أهم منه نهاية ومعنى (قوله مباحا) أي لا مكرها كما يفيد قوله لا لنحو زهه (قوله كلفا ماير) أي الحاجة اقتضت خروجه للقائه لا بمجرد التفرج عرش عبارة القلوب لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام أو منصب مثل السلطان الحاج أه (قوله انها عرض مقصود) أي للعدول عن أقصر الطريقتين إلى أطولها بحجري (قوله لمناف الخ) أي أو لغيره مقصود كنهه فلا يتعد نهايتها ومعنى (قوله إلا أن يبدولي) أي الخروج ولم يقبل المارض فان قاله صح بحجري (قوله وهو الوجه) وفاقا للنهاية المعنى (قوله فكأنقرر) قد أخذ منه رجوع نظيره قوله الآتي والزمان المصروف الخ إلى هذا أيضا فان شرط الخروج لعارض في نذور المذكرات وخرج منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو حج عام كذا ولم يبق الوقت للمعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وإن كانت غير معينة كمل صلاوة كعشرين وصوم يوم ووجع أو معينة بقي الوقت كان بقي منه ما يسع منه تلك الصلوة بقي من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس يبعد تيم (قوله فكأنقرر) وعليه فلونوى الصلوة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها أن عرض لي كذا لانه لو أن لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له ما استثناء جاز له الخروج وإن كان في تشهد الصلوة وجاز له الخروج من الصوم وإن كان قريب الغروب فلا يرجع عرش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل هذا الشرط سم أقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثيره وأنه علم (قوله أي لذلك) إلى قول المتن ولو عاذق النهاية والمعنى لا قوله على ما اقتضاه إلى المتن قول المتن (ولا فيجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كذا الشهر لكنه خرج لغير ما شرط الخروج له بما لا يقطع المتابع أما ما يقطعه مما لا بشرط الخروج له فيوجب الاستئناف سم (قوله ولا يعين الخ) قد يقال لو قصد في هذه الصورة استثناء الخروج للعارض المذكور من المدة الغير المعينة فهل يعمل بقصده أو لا عمل تأمل والأقرب

تسعة أيام بلياليها متتابعة أو متفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها بليلة لأن الظاهر أن الترتيب بأن يبدأ باليوم الحثالي عن ليلته لا يجب فليتام له الثاني وقع السؤال عما لو قال في انشاء يوم السبت مثلاً عن اعتكاف عشرة أيام أو لهذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعده هذا اليوم ونحسب بقيته يوماً على وجه التغليب أو لا بد من اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادي عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل إلا بذلك فمن بعض الناس الأول والوجه هو الثاني وفاقا لم ه الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من ستة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من رمضان تلك السنة أو ترك بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال أو لا بد من اعتكاف العشر الاخير من رمضان بعد ذلك فيظهر الوجه فيه وفاقا لم ه الأول أو لا نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه فقامه ذلك رمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غير هوان كان رمضان الفضل من غيره أو نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه فقامه يكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة وكان يوم الجمعة افضل أيام الأسبوع خلافاً لقول بعض الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلاً ويحجى فيما لو نذر اعتكاف يوم عرفة سنة معينة فقامه واعتكف يوماً بعده لغيره (قوله لا لنحو زهه ووجه الخ) لم يفصح في مسألة غير المقصود كذا الزهه بأن شرطه يبطل النذر أو لا وعبارة شرح المنهج كالمرحمة ببطلانه (قوله فكأنقرر) قد أخذ منه رجوع نظيره قوله الآتي والزمان المصروف إليه الخ إلى هذا أيضاً فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكرات وخرج منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو حج عام كذا ولم يبق الوقت للمعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وإن كان كانت غير معينة كمل صلاوة كعشرين وصوم يوم ووجع أو معينة بقي الوقت كان بقي منه ما يسع تلك الصلوة بقي من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس يبعد فلا يرجع عرش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل هذا الشرط (قوله في المتن ولا فيجب) ينبغي

فان عين شيتا لم يتجاوزوه  
ولا أخرج لكل غرض  
ولو دنوبها مباحا كلفاه  
الامير إلا لنحو زهه  
ويوجه بانها لا تسمى  
غرضاً مقصوداً في مثل  
ذلك عرفاً فلا ينافي مامر  
في السفر انها غرض  
مقصود اما لو شرط  
الخروج لحرم كشرب خمر  
أو لمناف كجماع فيبطل  
نذره نعم لو كان المنافي  
لا يقطع المتابع كحوض  
لا يتحول غنه مدة الاعتكاف  
غالباً يصح شرط الخروج  
له واما لو شرط الخروج  
لا لعارض كان قال إلا  
ان يبدولي فهو باطل لانه  
علقه وهل يبطل به نذره  
وجهان رجح في الشرح  
الصغير البطلان وهو  
الأوجه ورجح غيره  
عدمه ولونذر نحو صلاة  
أو صوم أو حج وشرط  
الخروج لعروض فسكاً  
تقرر ويأتي في النذر ماله  
النذر ماله تعاق بذلك  
بغلاف نحو الوقف لا يجوز  
فيه شرط احتياج مثلاً  
لانه يقتضي الانفكاك عن  
عن اختصاص الادى به  
فلم يقبل ذلك الشرط  
كالعتق (والزمان المصروف  
إليه) أي تلك العارض  
لا يجب تدارك ان عين المدة  
ككذا الشهر) لان زمن  
المنذور من الشهر إنما هو  
اعتكاف ما عدا العارض  
(ولا) يعين مدة كشرب

(فيجب) تداركه لثم المدة المترتبة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان المتابع لا ينقطع به

الأول بصري قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي أن تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاء لزوم الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على مامر) أي في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي من حيث التتابع سم عبارة الجبيري على المنهج والحاصل أن الطاري على الاعتكاف المتتابع إيمان يقطع تنابعه أو لا الذي لا يقطع تنابعه إيمان بحسب من المدقوقة لا يقضى أولا فذكر المصنف أن الذي يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذي تخلو عنه المدة غالباً والجنابة المفطرة وغير المفطرة أن لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه ويقضى كالجنابة غير المفطرة أن يادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تخلو عنه المدة غالباً والعدة والزمن المصروف للعارض الذي شرط في نذره الخروج له أن كانت المدة غير معينة والذي لا يقضى كزمن الاغما والتبرؤ والاكل وغسل الجنابة وإذا انقضى زمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره ان عين مدة أو قول المتن (بالخروج الخ) أي من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجله أو راسه قائماً ومنحنيّاً أو من غير العجز قاعداً من الجنب مضطجاً بها يمينه مغنى (قوله ما يأتي) أي من الاعذار نهاية (قوله لما فاته الليث) أي إذا فرغ من مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً بنهاية معنى (قوله بخلاف ما لو اعتمد عليها) أي لم يضرب لأن الأصل عدم الخروج مغنى زاد النهاية وسم ويؤيد ما أتى به الشباب الرمي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجله واعتمد عليها من أنه لا يبحث أي لأن الأصل الخروج وعدم الدخول فعملنا فيهما بالأصل اه (قوله على ما اقتضاه كلام البغوي) اعتمدته المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيد مامر فيما لو وقف الخ) قد يفرق البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في بعض المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجد فهو بمنع ان الاعتدال على الخارج جميع مع الاعتدال على الداخلة أيضاً مانع سم قول المتن (لقضاء الحاجة) أي من بول أو غائط ومنها الخمر بنهاية وشورى وشيخنا (لأنه ضروري الخ) أي ولو كثر لعارض بنهاية معنى (قوله فان أتى الخ) ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته عس (قوله وإزالة النجاسة) أي كداف مغنى ونهاية (قوله وإزالة النجس) ظاهر إطلاقه وإن كان معفو عنه (قوله واكل الخ) قضية التعليل أن شرب نحو الشورية كالآبل فليراجع وكذا قضيته أن مثل المسجد المجرور ما إذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد تسبته عن الناظرين (قوله أن المجرور الخ) أي وانحصر بنهاية (قوله لأنه لا يستحي الخ) أي بخلاف ما إذا وجد فيه أو من ياتيه به لأنه الخ (قوله وله الموضوع) أي واجبا كان أو مندوباً بنهاية معنى (قوله ولا لغسل الخ) والظاهر كما قاله الشيخ أن الموضوع المندوب لغسل فلا حلام مغتفر كالنثيث في الموضوع نهاية معنى قول المتن (في غير داره) أي التي يستحق منفعتها بنهاية معنى (قوله للحياة) أي فيها بنهاية (قوله مع المنة وكذا لو عين المدة كذا الشرر لكنه خرج لغير ما شرط الخروج له لا يقطع التتابع إماماً يقطعه مالم يشرط الخروج له لغيره الاستئناف اه (قوله في المتن وينقطع التتابع الخ) ينبغي أن تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه وقضاء الزمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب أي كما يخرج لدين مطلوب (قوله على مامر) أي في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوي) أي لأن الأصل عدم الخروج ويؤيد ما أتى به شيخنا الشباب الرمي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجله واعتمد عليها من أنه لا يبحث أي لأن الأصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك أنه في ابتداء دخول المسجد ولو دخل إحدى رجله دون الأخرى واعتمد عليها لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالحاصل أنه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول وأخروج ممر (قوله ويؤيد مامر فيما لو وقف الخ) قد يفرق البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في بعض المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجدية ومنع ان الاعتدال على الخارجة مع الاعتدال على الداخل أيضاً مانع (قوله ويؤيد أيضاً المانع الخ) قد يمنع أن مجرد إخراج إحدى الرجلين على الإطلاق مانع (قوله

آخر زيادة على مامر (بالخروج بلا عذر) مما يأتي أو قل زمنه لمنافاته الليث (ولا يضرب إخراج بعض الأعضام) لأنه <sup>لا يقطع</sup> كان يخرج راسه الشريف وهو معتكف إلى عائشة أقصر حره والشيخان نعم أن أخرج رجلاً أي مثلاً واعتمد عليها فقط بحيث لو زالت سقط ضرب بخلاف ما لو اعتمد عليها على ما اقتضاه كلام البغوي واستظهره غيره وقال شيخنا الأقرب أنه يضرب ويؤيد مامر فيما لو وقف جزءاً شامعاً مسجداً اه ويؤيد أيضاً أن المانع مقدم على المقضي (ولا الخروج لقضاء الحاجة) إجماعاً لأنه ضروري ولا تشترط شدتها ولا يكلف المشي على غير سجته فان أتى أكثر ماضراً ومثلاً غسل جنابة وإزالة النجس واكل لأنه يستحي منه في المسجد وأخذ منه أن المجرور الذي يندر طاقوه يأكل فيه وشرب إذا لم يجد ماء فيه ولا من ياتيه به لأنه لا يستحي منه فيه وله الموضوع بعد قضاء الحاجة تبعاً إذ لا يجوز الخروج لقصد إلا إذا تعذر في المسجد ولا لغسل مستنون ولا لزوم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد

وأخذته من أن لا يستجى من السقاية بكلفها (ولا يضرب بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (بفتح) البعد (فيغير في الصرح) لانه قد يحتاج في عودها ايضا الى البول فيمضى يومه في التردد نعم لو لم يجد غير ها او وجد غير لا يتق به لم يضرب ويؤخذ من التعليل ان ضابط الفحش ان يذهب اكثر الوقت المندور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مر ايضا) اوزار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضرب

مالم يطل وقوفه) فان طال بان زاد على قدر صلاة الجنابة اى اقل جزي منها لم يظهر ضرر ما قدرها فيحتمل جميع الاغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فان عدل ضرر وإن قصر الزمن لخبرنا داود انه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كما هو يسال عنه ولا يعرج وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا يعرج اليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى او مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين اخذنا من جماعهم قدر صلاة الجنابة معقوا عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة او لا يفعل إلا الواحد لانهم علوا العمل لنحو صلاة الجنابة به انه يسير ووقع تايملا المقصود اكل عتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيادة القسام والذي يتجه ان له ذلك ومعنى التعليل المذكوران كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضعفه في غيره المقتضى اطول الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير فهل بقدر الاجتماع حتى يضرا ولا

الخ) الاولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذته من أن لا يستجى من السقاية الخ) وكذا اذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا اهل ذلك المسكان كما يحسه بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضرب بعدها) اى داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (إلا أن يكون له دار اقرب الخ) هل يستنى مالو كانت الاقرب بارزوجة اخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم هو لوضع متاع ونحوه فيجوز سم (قوله) ان يذهب الوقت اى الذى نذر اعتكافه فبأدى اى عسر وشدي عبارة شيئا كان يكون وقت الاعتكاف يوما يذهب ثلثاه يبقى ثلثه اه (قوله) او زار قادما) الى قوله وهل له في النهاية الخ الا قوله اى اقل جزي الى الضرر قوله اما قدرها الى المتن (قوله) لنحو قضاء الحاجة) اى كسفل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) اى بان يقف اصلا او وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه سم عبارة البجيرى والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا اه (بأن زاد الخ) عبارة النهاية وبقوله الخ فان طال وقوفه فمر قاضاه (قوله) بان زاد الى المتن نقله عن غيره وقوله (قوله) اى اقل جزي منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنابة للمتدلل قال الكردى وكذلك الامداد وعرف في التحفة باقل جزي واطلق شيخ الاسلام والخليل الشربيني والجالى الى ان له صلاة الجنابة اه قول المتن (او لم يعدل الخ) او بمعنى الواو بصري اى كاعبره بالمنتهج وبافضل ويفيده ايضا قول الشارح الاق بالشرطين بالثنية قول المتن (عن طريقه) اى بان كان المريض او القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) اى بان يدخل منه معلقا غير نافذ لاحتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضرب قليرو ولعله إذا لم يكن الطريق الثانى اطول من الاول فلا يرجع (قوله) وله الخ اى لمن خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله) وهل له الى المتن نقله عن غيره وقوله) كالعبادة) الاولى أو العبادة (قوله) بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يتجه الخ) جزم به شيخنا وقال القليوبي مال اليه شيخنا مر اه (قوله) ان له ذلك) اى كل من التكرير والجمع (قوله) فيمن على بدنه دم قليل الخ) ان كان الكلا في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع وتفرق سم قول المتن (بمرض الخ) اى يجر وجهه له نهاية ومعنى (قوله) او اغما) الاولى التعديل بالواو بصري (قوله) بان خشى الى الفرع في النهاية والافقوله فان اخرج الى المتن وما ناله عليه (قوله) بان خشى تنجس المسجد) اى بنحو اسهال وادوار (وقوله) الى فرش الخ) اى ونزد دطيب نهاية ومعنى (قوله) تنجس المسجد) اى او استقذاره شرح بافضل (قوله) ومثله) اى المرض المذكور (خوف حريق الخ) اى فان زال خوفه عاد الملك وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا بان فيه من ذلك نهاية وظاهر ان محله في غير المساجد التي تعين بالتعيين اما هي فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يوقم مقامه كردى على بافضل (قوله) بخلاف نحو صداع) اى فينقطع التابع بالخر وج له نهاية ومعنى (قوله) خفيفة) راجع لنحو صداع ايضا (قوله)

إلا أن يكون له دار أقرب منها) هل يستنى مالو كانت الاقرب بارزوجة اخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم هو لوضع متاع ونحوه فيجوز (قوله) في المتن مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه (قوله) لخبرنا داود الخ) ابر هذا الخبر هنا فيمن ان اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان مندورا له متتابع او محتمل انه كان متطوعا عليه احب تنابعه (قوله) فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير الخ) ان كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع او تفرق (قوله) ومثله خوف حريق وسارق) فان زال خوفه عاد الملك وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد

(٦١) - شروانى وابن قاسم - ثالث

حقيق يستمر العفو فيه بخلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاط للصلاة بالنجاسة مالا يحتاط هنا وايضا فاهنا في التابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود (ولا ينقطع التابع بمرض) ومنه جنون او اغما (يعوج الى الخروج) بان خشى تنجس المسجد او احتاج الى فرش وخادم ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقد مر الخ) أى قبل قول المصنف وبحسب زعم الاغمام الخ (قوله لشهادة تعينت) عبارة النهاية والمغنى  
ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها واداءها لم ينقطع تنابعه لأضراره الى الخروج الى سببه بخلاف  
ما إذا لم يتعين عليه احدهما او تعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج وإلا  
فتحملة لهما بما يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشئ بحثا بما إذا انحمل بعد الشرع وفي الاعتكاف والافلا  
ينقطع الوا لا يكو ندر صوم الدهر فهو له صوم ككفار قلة ثمته قبل النذر لا يلزمه القضاء هو في سبب بعد ذكره  
عن الروض مثل ذلك الى وقيد الشئ ما نصه يقول الشارح الشهادة تعينت ان أراد تعينت اداء وتحملا  
وإن لم يتبادر وافق ذلك اه وقوله ان أراد تعينت الخ الى كعبه في شرح بافضل (قوله او الحد الخ) عبارة  
النهاية ولو خرج لاقامة حد او تعزير ثبت بالبيئة لم ينقطع ايضا بخلاف ما إذا ثبت باقراره ومحل ما تقرر إذا  
أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان اتى الاعتكاف كالوقوف مثلا فانه ينقطع الوا لا يكو ندر صوم الدهر  
امراة لاجل قضاءه حياة او وفاة وان كانت مختارة للسكران لانه لا يقصد العدة بخلاف تحمل الشهادة  
مالم تكن بسببها كان طلقت نفسها بتقويض ذلك لها وعلق الطلاق بمشيتها فاشادت وهي معسكة فانه  
ينقطع لاختيارها بالخروج فان اذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها او مات قبل انقضائها  
فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدر لها زوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في  
في هذه الصور وكذا لو اعتكف بغير اذنه ثم طلقها اذن لها في تمام اعتكافها فيقطع التتابع بخروجها  
اه وفي المغنى مثله الا قوله ومحل ما تقرر الى ولا يقطع وقوله وكذا لو اعتكف (قوله بان كانت لا تخلو عن  
الحيض غالبا) أى كشر كامل به الروايات معنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما في الحيض  
وعلى تسعة أشهر في النفاس لا احتمال طروها في هذه المدة اه وباتى عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله  
ومثله) أى المدة لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكه الاسنوى الخ) وبجواب عنه بان المراد بالغالب  
هنا لا يسع زمن اقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم بما مر في باب الحيض وبوجه بانه متى زاد  
زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرصة لطهر الحيض فعذرت ذلك وان كانت تحيض وتطهر  
غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزى نهاية وامداد قال عرش قوله هر قد يتجزى أى بان  
يوجد تارة في شهر قدر مخصوص وفي اخره دنواو اكثر منه اه وفي الكردى على بافضل بعد ذكر كلام  
النهاية والامداد المذكور ما نصه وقد اقر الشارح اشكال الاسنوى في التحفة والاعباب قال في الاعباب  
الحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة العشر اقل تخلو بيقين والخمسة والعشرون فاكثر لا تخلو غالبا وما بينهما  
يخلو غالبا فالاولى بقطعه الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى اه (قوله والنفاس كالحيض)  
ولا تخرج لاستحاضة بل تحرز عن تلويث المسجد ويبقى ان يحمله ان سهل احترازها او اخرجت ولا انقطاع  
نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل واخرج بغير اذنه اذ اذ لم يمكنه التحصان فان اخرج مكرها بحق  
مسجد افر بيا من فيه من ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت الخ) عبارة الروض  
او خرج لاداء شهادة تعين حملها واداءها او تعين احداهما دون الآخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن  
عن الخروج والافتحمله لهما بما يكون للاداء فهو باختياره ومظاهر ان محل هذه اذا تحمل بعد الشرع في  
الاعتكاف والافلا ينقطع التتابع أى ان تعين الاداء كالمو ندر صوم الدهر فهو له صوم ككفار قلة ثمته قبل النذر  
لا يلزمه القضاء اه يقول الشارح لشهادة تعينت أى ان أراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق  
ذلك مر (قوله واستشكه الاسنوى الخ) اجيب بان المراد بالغالب ههنا لا يسع اقل الطهر الاعتكاف  
لما ذكر في باب الحيض ووجهه انه اذا زاد من الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرصة لطهر الحيض  
فعذرت شرح مر (ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكما كراهه ما لو حمل واخرج بغير اذنه اذ لم يمكنه  
التخلص على ما انقضاه اطلاقهم وبمحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك وله الاقرب فان اخرج مكرها بحق  
كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن واخرجه الحاكم لحق لزومه او اخرج خوف غريمه وهو غنى عما حل او

وهي خفيفة فان اخرج  
لاجل ذلك فقد مر بما فيه  
(و) لا ينقطع بالخروج  
لشهادة تعينت او لحد ثبت  
بالبيئة او (بحض ان طالت  
مدة الاعتكاف) بأن  
كانت لا تخلو عن الحيض  
غالبا فتبنى على ما سبق إذا  
ظهرت لانه بغير اختيارها  
ومثله في المجموع بان تزيد  
على خمسة عشر يوما  
واستشكه الاسنوى بأن  
الثلاثة والعشرين تخلو عنه  
غالبا إذا غلبت أو سبع  
وبقية الشهر طهر إذا هو  
غالبا لا يكون فيه الاحيض  
واحد وطهر واجدو النفاس  
كالحيض (فان كانت بحيث  
تخلو عنه انقطع في الاظهر)  
لا مكان المو الاة بشروعها  
عقب الطهر (ولا بالخروج)  
مكرها بغير حق أو (ناسيا)  
على المذهب) كما لا يبطل  
الصوم بالاكل ناسيا ولا  
نسلم ان له هيئة تذكره بخلاف  
الصائم ومثله جاهل



يعذر بجهله (ولا يخرج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكنها (٤٨٣) قرية مبنية له (للأذان

في الاصح) لأنها مبنية  
لاقامة شاعر المسجد  
معدودة من توابعه وقد  
ألف الناس صوته فقدر  
وجعل زمن أذانه كسنتي  
من الاعتكاف وبما تقرر  
في المنارة فارت الحلوة  
الخارجة عن المسجد  
التي بابها فيه فينقطع  
بدخولها فاعلم ما غير راتب  
فيضر صعوده لتفصله  
لاتنفا ما ذكر في الرواتب  
وأما بعيدة عن المسجد  
أي بحيث لا تنسب اليه  
عرفا فيما يظهر ثم رأيت  
من ضبطه بأن تكون  
خارجة عن جوار المسجد  
وجاره أربعون دارا من  
كل جانب وبعضهم ضبطه  
بما جاوز حريم المسجد أو  
مبنية لغيره الذي ليس  
متصلا به فيضر صعودها  
مطلقا بخلاف المتصل به  
لان المساجد المتلاصقة  
حكمها حكم المسجد  
الواحد وأما متصلة بأن  
يكون بابها في المسجد أو  
رحبته فلا يضر صعودها  
مطلقا (ويجب قضاء أوقات  
الخروج بالاعذار) السابقة  
لأنه غير معتكف فيها  
(والأوقات قضاء الحاجة)  
لان حكم الاعتكاف  
منسحب عليها ولهذا لو  
جامع في زمنها من غير

كالوجه والعبد يعتكف بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه وأخرج خوف غريم له وهو غني بماطل أو  
معسر وله ينفق أي وثم حاكم قبلها كما هو ظاهر انقطع تابعه لتقصيره نهاية مغني وقولها وثم حاكم قبلها  
أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والمغني يخفى عليه ما ذكره قال عرش قوله يخفى عليه الخ  
ظاهر أنه لا فرق بين كونه قريب عذبه بالاسلام لا لشأنا بادية بعيدة عن العلماء لا وهي ظاهرة اه قول  
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استأبته لعذر سم على حج أقول وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب  
كالأصيل فيما يطلب منه عرش قول المتن (إلى منارة) يفتح الميم ويبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة فيها إذا  
حصل الشعار بالأذان يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكما تقرر محل عال يقرب المسجد اعتياد الأذان له عليه  
وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا شرح مر وانظر بحث الأذرعى  
مع أن مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وأن لم  
تبن له كان خرب مسجد و بقيت منارته تجد مسجد قريب منها واعتياد الأذان عليها له لحكمها حكم المبنية  
له كما هو ظاهر وقول المجموع أن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر  
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو أن استأبته لعذر أو لا أي مطلقا فيه ونظرو الثاني قريب سم قول المتن  
(للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة ثانيها لاتعتياد الناس  
التبني لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيأبى بالأذان عرش عبارة شيخنا مثل الأذان التسبيح آخر الليل المسمى  
بالأولى والثانية أو لا بد مما يفعل قبل أذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التيقن  
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله) ما غير راتب الخ عبارة النهاية والمغني بخلاف خروج غير الراتب للأذان  
وخروج الراتب لغير الأذان ولو بجمرة بابها في المسجد والأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن  
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغني (قوله) ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ عبارة  
النهاية والمغني وإن ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قريبة والمؤذن راتبا (فلا يضر صعودها  
الخ) قال في الكنز إذعذمه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت  
المسجد أم لا اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لغير الأذان وخرجت عن سميت بناء المسجد كإجماعه وترعيه  
إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواه  
الشارع واخذ الركني منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح  
وإن زعم بعضهم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لا يخفى أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج  
اليها غالبا في إقامة شاعره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في المغني إلا أنه رجع مازعه البعض من عدم الصحة  
في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يوافق ما في النهاية يقول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج) أي  
من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أي التي لا ينقطعها المتتابع كوقت أكل أو حوض ونفاس  
واغتسل جنابة مغني ونهاية (قوله) ونازع جمع الخ اعتمده النهاية والمغني فقالوا وانتصاره على قضاء  
معسر وله ينفق أي وثم حاكم قبلها كما هو ظاهر انقطع تابعه لتقصيره شرح مر (قوله) في المتن ولا يخرج  
المؤذن الراتب إلى منارة الخ وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وأن لم تبن له كان خرب مسجد و بقيت  
منارته تجد مسجد قريب منها واعتياد الأذان عليها له لحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع أن  
صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا  
أو أن استأبته لعذر أو لا فيه نظر والثاني قريب ويبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة إذا حصل الشعار  
بالأذان يظهر السطح لعدم الحاجة وكما تقرر محل عال يقرب المسجد اعتياد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن  
عاليا لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا شرح مر وانظر بحث الأذرعى مع أن مقابل  
الاصح نظر للاستغناء بالسطح (قوله) فلا يضر صعودها مطلقا قال في الكنز إذعذمه ويصح الاعتكاف  
فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت المسجد أم لا (قوله) في المتن ويجب قضاء الخ قال في

مكث بطل ونازع جمع في هذا الحصر والحقوا به نقلا عن الشيخ أبي علي

الحاجه مثال إذا لوجه كما قاله الاستوى تبعاً لجمع متقدمين جربانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنباً واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطل الخ (قوله) وغيرهما يطلب الخروج له (الخ) وعلم بما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد وعده ان يخرج لما لا بد منه وان طال زمنه كبرز وغسل واجب واذان جاز الخروج له او لما منه بد لشمول النية جميع المدقولة عين مدة ولم يتعرض للتنازع لجمع او خرج بلا عذر ثم عاد لنتهم الباقي جدد النية ولو اخرم معتكف بنسك فان لم يتخش الفوات اتهم اي ثم خرج لمجهوا الاخرج له ولا يبين بدفعه من النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضائه قبل نذره لم يلزمه شي لان اعتكاف شهر قد مضى بخال نهاية وقوله لم يرو لو احرم الخ في المغنى مثله (قوله فرغ) الى الكتاب في المغنى (قوله سووا الخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له اي للمعتكف افضل او تركه او هما ذوا وجوه ارجحها او لها اقل قال مم قال الشارح في شرح العباب ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب قال البلقيني والاذرعى ومجمله في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعبادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله افضل) لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبرة القاضى حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغنى

وغيره خروج مؤذن لا اذن وجنب لا غتسال وغيرهما  
ما يطلب الخروج له ويقل  
زمنه عادة بخلاف ما يطل  
زمنه كعريض وعدة مريض  
(فرغ) سووا بين اقامة  
الاعتكاف ونحو عيادة  
المريض واعترضه ابن  
الصلاح بانه صلى الله عليه  
وسلم كان يعتكف نفلاً ولا  
يخرج لذلك وبحث البلقيني  
ان الخروج لعبادة نحو  
رحم وجار وصدیق افضل  
والله اعلم

شرح المنهج في اعتكاف منذور متتابع (قوله سووا بين اقامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى اخره)  
قال في شرح العباب عن المجموع لانهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا به وعبرة العباب وهل  
الخروج من تطوع لعبادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو افضل او تركه او هو  
سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه ارجحها الاخير فقد نقله  
في المجموع عن الاصحاب الى ان قال قال البلقيني والاذرعى  
ومجمله في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم  
والاصدقاء والجيران فالظاهر ان  
الخروج لعبادتهم افضل  
لاسيما اذا علم انه  
يشق عليهم  
تخلفه  
اه

(تم الجزء الثالث ويليته الجزء الرابع اوله كتاب الحج)

﴿ فهرست الجزء الثالث من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب صلاة الخوف ٣٠٤	٢ باب صلاة الخوف
باب من تلزمه الزكاة ٣٢٧	١٨ فصل في اللباس
فصل في اداء الزكاة ٣٤٢	٣٩ باب صلاة العيدين
فصل في التمتع وتوابعه ٣٥٣	٥١ فصل يندب التكبير
كتاب الصيام ٣٧٠	٥٦ باب صلاة الكسوفين
فصل في النية وتوابعها ٣٨٦	٦٥ باب صلاة الاستسقاء
فصل في بيان المفطرات ٣٩٧	٨٣ باب في حكم تارك الصلاة
فصل في شروط الصوم من حيث ٤١٣	٨٩ كتاب الجنائز
الفاعل والوقت ومكثير من نسفته	١١٣ فصل في تكفين الميت
ومكروهاته	١٣١ فصل في الصلاة على الميت
فصل في شروط وجوب الصوم ومصرعاته ٤٢٧	١٦٧ فصل في الدفن وما يتبعه
فصل في بيان فدية الصوم الواجب ٤٣٤	٢٠٨ كتاب الزكاة
فصل في بيان كفارة جامع رمضان ٤٤٧	٢٠٩ باب زكاة الحيوان
باب صوم التطوع ٤٥٣	٢٢٣ فصل في بيان كيفية الاخراج
كتاب الاعتكاف ٤٦١	٢٣٩ باب زكاة النبات
فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع ٤٧٦	٢٦٣ باب زكاة النقد
	٢٨٢ باب زكاة المدن والركاز والتجارة
	٢٩٢ فصل في زكاة التجارة

(تمت)

